التقرير الإقتصادي العربـــي الموحـــد

2023

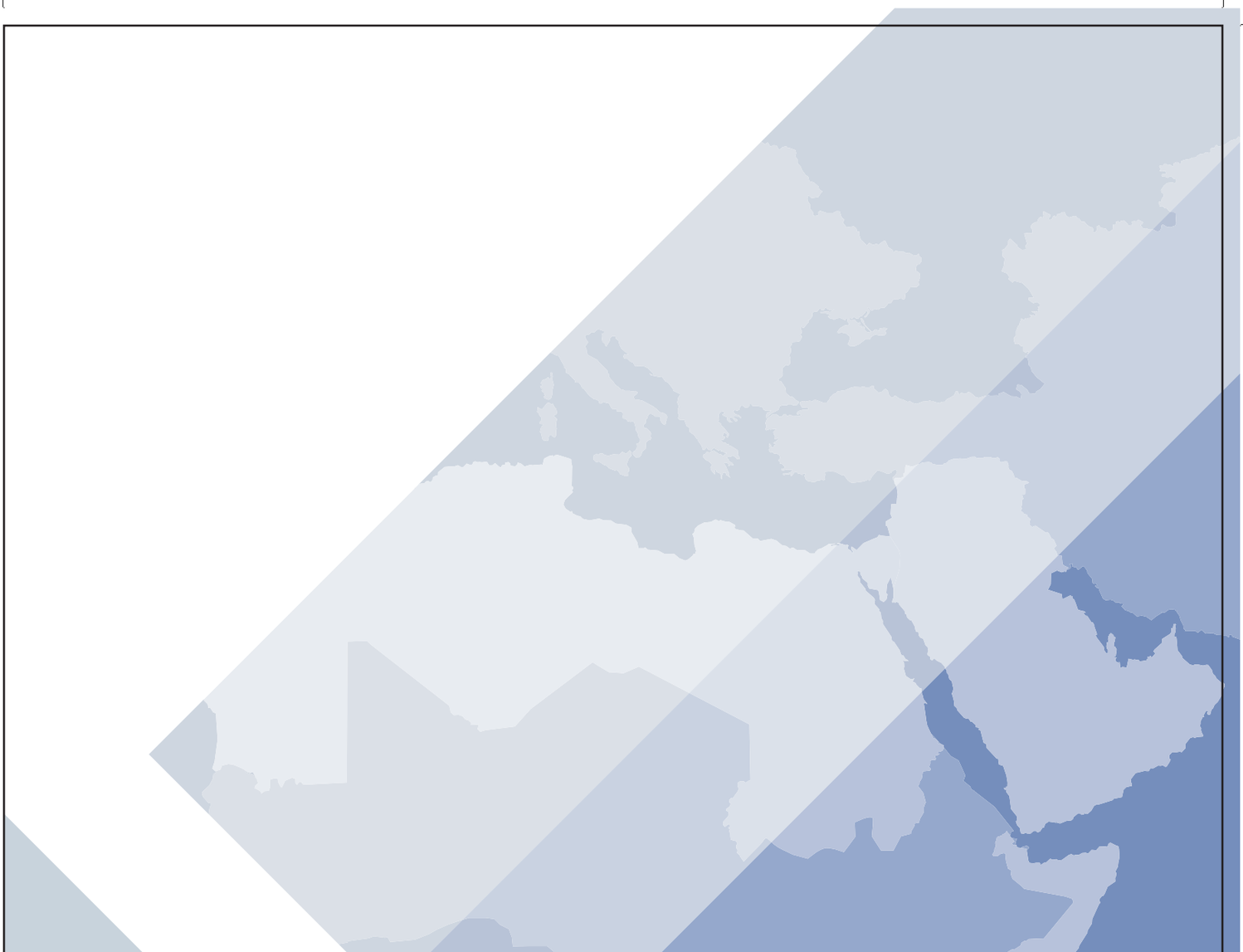

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية
ميدان التحرير
الرقم البريدي 11642
القاهرة - جمهورية مصر العربية
www.lasportal.org

صندوق النقد العربي
ص.ب 2818
أبو ظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة
www.amf.org.ae

الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي
ص.ب 21932 - الصفاة
الكويت 13080
الكويت - دولة الكويت
www.arabfund.org

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول
ص.ب 20501 - الصفاة
الكويت 13066
الكويت- دولة الكويت
www.oapecorg.org

التقرير الإقتصادي العربـــي الموحـــد

2023

© صندوق النقد العربي 2023

حقوق الطبع محفوظة

لا يجوز نسخ أو اقتباس أي جزء من هذا التقرير أو ترجمته أو إعادة طباعته بأي صورة
دون موافقة خطية من صندوق النقد العربي إلا في حالات الاقتباس القصير مع
وجوب ذكر المصدر.

توجه جميع المراسلات على العنوان التالي:
الدائرة الاقتصادية
صندوق النقد العربي
ص.ب 2818 – أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 552 6171-2-971+
فاكس: 6454 632-2-971+
البريد الإلكتروني: economic@amfad.org.ae
Website: https://www.amf.org.ae

للحصول على النسخة الكاملة على موقع الصندوق

للحصول على نسخة التقرير للسنوات السابقة

نبذة تاريخية

كانت اللجنة السباعية لمحافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية قد أوصت، عند اجتماعها في فبراير 1980، بأن يتولى صندوق النقد العربي مسؤولية إعداد تقرير سنوي موحد يتناول التطورات الاقتصادية في الوطن العربي بالتنسيق والتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة، بغية الحد من تعدد الجهود التي تبذل من جانب كل من المنظمات في إعداد مثل هذا التقرير، ولتوفير قاعدة موحدة من البيانات والمعلومات عن إقتصادات الوطن العربي، بحيث يوفر التقرير الموحد خلفية تمكن السادة وزراء المال والاقتصاد العرب ومحافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية خلال اجتماعاتهم الدورية، وغيرهم من المهتمين بالشؤون الاقتصادية العربية، من مناقشة أهم القضايا التي تواجه الوطن العربي، سواء فيما يتعلق بالعلاقات بين الأقطار العربية، أو فيما يتصل بالعلاقات بينها وبين دول العالم الخارجي.

صدر العدد الأول من التقرير الاقتصادي العربي الموحد في أغسطس 1980 وكان ذلك العدد ثمرة للتعاون بين صندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. ثم انضمت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لهذا الجهد المشترك منذ العدد الثاني، كما انضمت منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول منذ العدد الثالث.

تأمل الجهات الأربع المشاركة في التقرير أن تكون قد وفقت في تحقيق الأهداف المرجوة منه، وعملت على توصيف الواقع الاقتصادي العربي بصورة علمية وموضوعية دقيقة وحيّدة تامة، في إطار متماسك يعكس أهم أبعاد مسارات الاقتصادات العربية، وأن تكون بذلك قد قدمت ما يفيد ويعين المسؤولين والباحثين المهتمين بالشؤون الاقتصادية وتطورها في المنطقة العربية. كما تأمل أن يظل هذا الجهد موضع تطور مستمر، بفضل ما يثيره من تحليلات وتعليقات، وأن يصبح أحد محاور الارتكاز في متابعة تطورات الاقتصاد العربي، وعاملاً مساعداً في وضع السياسات الاقتصادية التي تحقق التنمية والاستقرار في أرجاء الوطن العربي، وتدعم مسيرة التعاون والعمل العربي المشترك.

والله من وراء القصد،،،

علي إبراهيم المالكي	**بـــــدر السعـــــد**	**فهد بن محمد التركي**	**جمال عيسى اللوغاني**
الأميـــن العـــام المسـاعـد	المـديـــر العـــــام	المـديـــر العـــــام	الأميـــــن العـــــام
للشؤون الاقتصادية	رئيـس مجلـــس الإدارة	رئـيـس مـجلـــس الإدارة	منظمـة الأقطـار العربيـة
الأمـــانـــة العـــامـــة	الصندوق العربي للإنماء	صـنـــدوق النـقـــــد	المصـــدرة للبتـــرول
لجـامعـــة الـدول العربيـة	الاقتصادي والاجتماعي	الـعـــــــربـــــي	(الأوابـــــــك)

تقديم

يتناول **العدد الثالث والأربعون** من التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عام 2023، وكعادته منذ صدور العدد الأول منه عام 1980، التطورات الاقتصادية في الدول العربية. يعتبر التقرير الاقتصادي العربي الموحد نموذجاً للتعاون المثمر بين مؤسسات العمل العربي المشترك، حيث يشارك في إعداده كل من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك). في إطار هذا الجهد المشترك تقوم الجهات الأربع بإعداد الفصول المناطة بها وفق التصور المتفق عليه لتقرير كل عام. إضافة لذلك، يضطلع صندوق النقد العربي منذ بداية صدور التقرير في عام 1980 بمهام تحرير التقرير وإصداره. يعرض التقرير في صورة أولية محدودة التداول للمناقشة وإبداء الدول الأعضاء ملاحظاتها، وذلك خلال اجتماعات مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، في دورة سبتمبر من كل عام، وفي ضوء تلك الملاحظات يقوم صندوق النقد العربي، بالتنسيق مع المؤسسات المشاركة الأخرى بتحرير الصيغة النهائية من التقرير وإصداره قبل نهاية العام.

حرصت المؤسسات المشاركة في إعداده على أن يعكس التقرير بصورة موضوعية وعلمية أوضاع الاقتصادات العربية سواء من ناحية البيانات والمعلومات المتاحة، أو ما يتضمنه من منهجية في إعداده وتطويره. من ناحية البيانات والمعلومات، يعتمد القائمون على إعداد مواد التقرير على الحصول على البيانات والمعلومات من المصادر الوطنية الموثوقة، وإجراء التقديرات لما لا يستطيعون الحصول عليه، لإنجاز مادة التقرير في الوقت المحدد. تبذل الجهات الرسمية في الدول العربية جهوداً مشكورة، في الاستجابة لطلبات استكمال الاستبيان الخاص بالتقرير، ونأمل أن يستمر هذا الاتجاه الإيجابي حتى يتمكن المسؤولون عن إعداد مواد التقرير من إعطاء صورة متكاملة لمختلف جوانب الاقتصادات العربية.

من ناحية منهجية إعداد التقرير وتطويره، تحرص المؤسسات المشاركة على أن تتضمن فصول التقرير تحليل التطورات الاقتصادية في الدول العربية باستخدام المؤشرات الرئيسة، وتصنيف الدول العربية حسب الموضوع قيد الدراسة لتسهيل عملية التحليل المقارن. في سبيل ذلك، تم احتساب البيانات المتعلقة بالتطورات الاقتصادية في الدول العربية بالدولار الأمريكي حسب أسعار صرف العملات الوطنية المستقاة من البيانات التي توفرها الدول لأغراض التقرير. وأخيراً، يتناول التقرير فصلاً خاصاً كل عام يشكل محوراً حول أحد المواضيع الاقتصادية الهامة بحيث تعكسه الفصول الأخرى كلما أمكن ذلك.

نرجو أن يكون هذا العدد من التقرير الاقتصادي العربي الموحد كالأعداد السابقة مرجعاً للمسؤولين والمحللين لأحوال الاقتصادات العربية.

مؤشرات عامة عن الدول العربية خلال عام 2022

المساحة

المساحة الكلية	13.2	مليون كم² (1.4 مليار هكتار)
نسبتها إلى العالم	9.6	في المائة

السكان والعمالة

عدد السكان	447	مليون نسمة
نسبتهم إلى العالم	5.6	في المائة
نسبة القوى العاملة (من إجمالي السكان) (2021)	33.0	في المائة
معدل البطالة	10.7	في المائة

الناتج المحلي الإجمالي

القيمة بالأسعار الجارية	3680	مليار دولار أمريكي
معدل تغير الناتج المحلي الإجمالي السنوي (بالأسعار الجارية)	24.6	في المائة
معدل تغير الناتج المحلي الإجمالي السنوي (بالأسعار الثابتة)	6.0	في المائة
متوسط نصيب الفرد من الناتج (بالأسعار الجارية)	8563	دولار أمريكي
نسبة مساهمة القيمة المضافة للقطاع الزراعي في الناتج	4.8	في المائة
فجوة الغذاء (2020)	43.8	مليار دولار أمريكي
نسبة مساهمة القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية في الناتج	29.5	في المائة
نسبة مساهمة القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الناتج	11.4	في المائة
نسبة مساهمة القيمة المضافة لقطاع الخدمات في الناتج	43.6	في المائة

النفط

نسبة احتياطي النفط المؤكد إلى الاحتياطي العالمي	54.3	في المائة
نسبة احتياطي الغاز الطبيعي إلى الاحتياطي العالمي	26.3	في المائة
إنتاج النفط الخام	25.3	مليون برميل يومياً
نسبة إنتاج النفط الخام إلى الإنتاج العالمي	29.3	في المائة
نسبة إنتاج الغاز الطبيعي المسوق إلى الإنتاج العالمي	15.4	في المائة
عوائد الصادرات النفطية (تقديرات بالأسعار الجارية)	688.4	مليار دولار أمريكي

التجارة

الصادرات السلعية (فوب)	1,410.9	مليار دولار أمريكي
نسبة الصادرات إلى الصادرات العالمية	5.7	في المائة
الواردات السلعية (سيف)	935.5	مليار دولار أمريكي
نسبة الواردات إلى الواردات العالمية	3.7	في المائة
إجمالي الصادرات العربية البينية	130.5	مليار دولار أمريكي
نسبة الصادرات العربية البينية إلى إجمالي الصادرات العربية	9.3	في المائة

الاحتياطيات الخارجية الرسمية

قيمة الاحتياطات الخارجية الرسمية	1121.5	مليار دولار أمريكي
متوسط تغطية الاحتياطيات الرسمية للواردات العربية (فوب)	14.6	شهراً

الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة

قيمة الدين العام الخارجي	534.9	مليار دولار أمريكي
قيمة خدمة الدين العام الخارجي	34.7	مليار دولار أمريكي
نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي	23.4	في المائة
نسبة خدمة الدين الخارجي إلى حصيلة صادرات السلع والخدمات	11.2	في المائة

الرموز المستخدمة في التقرير

الرمز	معناه
...	البيان غير متوفر أو لا ينطبق
-	القيمة أو النسبة تعادل الصفر
(%)	نسبة مئوية
ج	جرام
كم	كيلو متر
كم^2	كيلو متر مربع
كج/كجم	كيلو جرام
مل	ملليلتر (1000/1 لتر)
ملم	ملليمتر
ملم^3	ملليمتر مكعب
م^3	متر مكعب
ب/ي	برميل نفط يومياً
ب م ن	برميل مكافئ نفط
ب م ن/ي	برميل مكافئ نفط يومياً
ط م ن	طن مكافئ نفط
و ح ب	وحدة حرارية بريطانية
أوبك	منظمة الدول المصدرة للبترول
أوابك	منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول
ك.و.	كيلووات
م.و.	ميجاوات
ج.و.	جيجاوات
ك.و.س.	كيلواوت ساعة
م.و.س.	ميجاوات ساعة
ج.و.س.	جيجاوات ساعة

التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2023

جدول المحتويات:

نبذة تاريخية ج

تقديم د

مؤشرات عامة عن الدول العربية خلال عام 2022 هـ

الرموز المستخدمة في التقرير و

قائمة الأشكال البيانية ع

قائمة الجداول ق

قائمة الأطر التوضيحية ش

نظرة عامة على اقتصادات الدول العربية خلال عام 2022

الفصل الأول: التطورات الاقتصادية العالمية 1

نظرة عامة..... 1

1. نمو الاقتصاد العالمي 3

1.1. أداء الاقتصاد العالمي..... 3

2.1. النمو الاقتصادي للاقتصادات المتقدمة 3

3.1. الأداء الاقتصادي للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة 8

2. أداء المتغيرات الاقتصادية الكلية العالمية 10

1.2. التضخم 10

2.2. البطالة 10

3.2. أسعار الفائدة 11

4.2. التجارة والمدفوعات 11

5.2. الاحتياطيات الخارجية الرسمية للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة 12

6.2. الدين العام الخارجي للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى 13

7.2. أسعار الصرف 14

8.2. أسواق الأسهم الدولية 15

9.2. التطورات في أسواق النفط العالمية 15

3. انعكاسات التطورات الاقتصادية الدولية على اقتصادات الدول العربية.....16

1.3. النمو الاقتصادي 16

2.3. المالية العامة 17

3.3. التضخم 17

4.3. البطالة 17

5.3. التجارة الخارجية 18

6.3. أسواق الأسهم 18

7.3. أسعار الصرف 18

الفصل الثاني: التطورات الاقتصادية والاجتماعية 21

نظرة عامة..... 21

1. الأداء الاقتصادي العام 22

2. الخصائص الهيكلية للاقتصادات العربية..... 24

1.2. كفاءة الأسواق وتطور البيئة المؤسسية 24

2.2. تطور الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي..... 25

3. النمو الاقتصادي حسب القطاعات الاقتصادية ومساهمة الإنتاجية الكلية لعوامل الانتاج 26

1.3. نمو أهم القطاعات الاقتصادية..... 26

2.3. مساهمة الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج في النمو الاقتصادي 27

4. الأسعار والتضخم وتطور أهم بنود الإنفاق للناتج المحلي الإجمالي..... 28

1.4. الأسعار والتضخم..... 28

2.4. تطور أهم بنود الإنفاق للناتج المحلي الإجمالي 29

5. واقع اقتصاد المعرفة والتنمية المستدامة في الدول العربية..... 33

1.5. تطور اقتصاد المعرفة 33

2.5. واقع التنمية المستدامة 33

6. تطور أوضاع الفقر وعدم المساواة 36

1.6. أوضاع الفقر في الدول العربية 36

2.6. الفقر المتعدد الأبعاد 36

3.6. تطور مؤشرات عدم المساواة..... 38

7. التطورات الاجتماعية 43

1.7. السكان..... 43

2.7. الأوضاع الصحية 44

3.7. المؤشرات التعليمية 46

4.7. الأمية..... 50

5.7. العمالة..... 50

6.7. البطالة 51

الفصل الثالث: الزراعة والمياه 57

نظرة عامة: 57

1. الموارد الزراعية العربية 58

1.1. الأراضي الزراعية..... 58

2.1. المراعي الطبيعية 59

3.1. الغابات..... 59

2. الموارد البشرية..... 60

1.2. سكان الريف..... 60

2.2. القوى العاملة في الزراعة 60

3.2. نصيب العامل الزراعي من الناتج الزراعي..... 60

3. الموارد المائية..... 61

1.3. شح المياه: قضية المنطقة المزمنة..... 61

2.3. الاستخدام الزراعي للمياه 61
4. تحديات الغذاء والمياه 62
5. الناتج والإنتاج الزراعي 63
1.5. الناتج الزراعي 63
2.5. الإنتاج النباتي 64
3.5. الإنتاج الحيواني 65
4.5. الإنتاج السمكي 66
6. البحوث الزراعية والتقانة الحديثة 67
7. التجارة الزراعية العربية 68
1.7. الصادرات الزراعية 68
2.7. الواردات الزراعية العربية 68
8. صادرات وواردات السلع الغذائية 69
1.8. الصادرات العربية من السلع الغذائية 69
2.8. الواردات العربية من السلع الغذائية 70
3.8. تجارة السلع الزراعية العربية البينية 70
9. الأمن الغذائي العربي 71
1.9. الفجوة الغذائية 71
2.9. الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية 71
3.9. أثر السياسات الزراعية العربية على الأمن الغذائي 72
4.9. آفاق التعاون العربي في ظل تحديات الأمن الغذائي 72
الفصل الرابع: القطاع الصناعي 75
نظرة عامة 75
1. الناتج الصناعي العربي 76
1.1. القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية 77
2.1. القيمة المضافة للصناعات التحويلية 77
2. القوى العاملة والإنتاجية في القطاع الصناعي 77
3. تطور الصناعات الاستخراجية 78
1.3. الصناعات الهيدروكربونية 79
2.3. الصناعات البتروكيماوية 79
4. تطور الصناعات التحويلية 80
1.4. صناعات مواد البناء والتشييد 80
2.4. صناعة الحديد والصلب 81
3.4. صناعة الإسمنت 81
4.4. صناعة الألمنيوم 82
5.4. صناعة النسيج والملابس الجاهزة 83
6.4. صناعة السكر 84
5. تنافسية الصناعات التحويلية 85
1.5. توزيع القيمة المضافة للصناعات التحويلية 85
2.5. صادرات الصناعات التحويلية العربية 85
3.5. مؤشرات قياس تنافسية منتجات الصناعات التحويلية العربية 86

6. قضايا التنمية الصناعية 89
1.6. التكنولوجيا الرقمية ودورها في تحقيق التنمية الصناعية المستدامة 89
2.6. واقع وتحديات الاقتصاد الدائري للكربون في القطاع الصناعي 91
7. التعاون العربي في المجال الصناعي وآفاق تطويره 96

الفصل الخامس: التطورات الرئيسية في مجال الطاقة 99

نظرة عامة 99
1. الوضع العام للاستكشافات والاحتياطيات 100
1.1. النشاط الاستكشافي والتطويري 100
2.1. الاحتياطيات 101
2. الإنتاج العالمي من الطاقة 102
1.2. النفط والغاز الطبيعي 102
2.2. مصادر الطاقة الأخرى 103
3. الطلب على الطاقة 104
1.3. الطلب العالمي على الطاقة 104
2.3. الطلب على الطاقة في الدول العربية 105
3.3. كثافة الطاقة في الدول العربية 106
4.3. الطلب على الطاقة وفق المصدر بالدول العربية 106
4. المخزون النفطي 109
5. أسعار منتجات الطاقة 109
1.5. أسعار النفط الخام 109
2.5. الأسعار الفورية للمنتجات النفطية 111
3.5. أسعار الشحن 112
4.5. أسعار الغاز الطبيعي 113
6. صادرات الطاقة 113
1.6. الصادرات النفطية 113
2.6. صادرات الغاز الطبيعي 114
3.6. قيمة صادرات النفط الخام وانعكاساتها على اقتصادات الدول العربية 115
7. الآفاق المستقبلية لاستثمارات الطاقة في الدول العربية 117

الفصل السادس: التطورات المالية 121

نظرة عامة 121
1. الإيرادات العامة والمنح 122
2. الإيرادات البترولية 124
3. الإيرادات الضريبية 125
4. الإنفاق العام 129
1.4 الإنفاق الجاري 131
2.4. الإنفاق الرأسمالي 131
5. الوضع الكلي للموازنات العامة 132
6. تطورات الدين العام 134

الفصل السابع: التطورات النقدية والمصرفية والتطورات في أسواق المال العربية 137
نظرة عامة..... 137
1. التطورات النقدية 139
1.1 توجهات السياسة النقدية 139
2.1. مستجدات أدوات السياسة النقدية 140
3.1. التفاعل ما بين السياسة النقدية والاحترازية الكلية 141
2. السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها 141
1.2. السيولة المحلية 141
2.2. مكونات السيولة المحلية 141
3.2 العوامل المؤثرة في السيولة المحلية 142
3. التطورات المصرفية 142
1.3. تطور الودائع المصرفية 143
2.3 النشاط الاقراضي 144
3.3. القواعد الرأسمالية 145
4.3. مؤشرات السلامة المصرفية 145
5.3. مؤشرات الربحية 146
6.3 التطورات التشريعية والرقابية والتنظيمية 147
4. التطورات في أسواق المال العربية..... 147
1.4. أداء الأسواق الثانوية ومؤشرات الأسعار 147
2.4. نشاط التداول ومؤشرات السيولة..... 148
3.4. تطورات تعاملات الأجانب في أسواق المال العربية 149
4.4. التطورات التنظيمية والتشريعية 150
الفصل الثامن: التجارة الخارجية للدول العربية 151
نظرة عامة..... 151
1. التجارة الخارجية السلعية الإجمالية 153
1.1. أداء التجارة الخارجية السلعية 153
2.1. اتجاه التجارة السلعية الإجمالية العربية..... 154
3.1. الهيكل السلعي للتجارة الإجمالية العربية 155
4.1. تنافسية الصادرات السلعية العربية 156
2. التجارة البينية السلعية العربية..... 160
1.2. أداء التجارة البينية السلعية 160
2.2. مساهمة التجارة البينية في التجارة السلعية الإجمالية للدول العربية 161
3.2. تطور الهيكل السلعي للتجارة البينية 162
4.2. التجارة البينية السلعية للتجمعات العربية 162
5.2. اتجاهات التجارة البينية السلعية 164
3. تجارة الخدمات في الدول العربية 165
1.3. أداء تجارة الخدمات بالدول العربية 165
2.3. هيكل تجارة الخدمات في الدول العربية..... 166
4. تطورات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتحرير التجارة في الخدمات والاتحاد الجمركي العربي
..... 168
1.4. تحرير التجارة السلعية وتسهيل التجارة بين الدول العربية 168

2.4. تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية 169
3.4. الاتحاد الجمركي العربي 169
الفصل التاسع: موازين المدفوعات، والدين العام الخارجي وأسعار الصرف 171
نظرة عامة..... 171
1. موازين المدفوعات..... 171
1.1. الموازين التجارية 171
2.1. موازين الخدمات والدخل الأولي والثانوي..... 173
3.1. موازين الحسابات الخارجية الجارية 174
4.1. موازين الحسابات الرأسمالية والمالية والموازين الكلية..... 175
5.1. الاحتياطيات الخارجية الرسمية 176
2. تطورات الدين العام الخارجي 177
1.2. رصيد الدين العام الخارجي للدول العربية 177
2.2. خدمة الدين العام الخارجي بالدول العربية 178
3.2. أعباء المديونية الخارجية للدول العربية 178
3. نظم الصرف في الدول العربية..... 179
1.3. أنظمة أسعار الصرف بالدول العربية 179
2.3. التطورات في أسعار صرف العملات العربية..... 180
الفصل العاشر: واقع وتحديات الاقتصاد الدائري للكربون في الدول العربية 183
نظرة عامة..... 183
1. غازات الاحتباس الحراري وعلاقتها بتغيّرات المناخ 184
1.1. أنواع غازات الاحتباس الحراري..... 184
2.1. المصادر الأساسية للانبعاثات الكربونية 185
3.1. الانبعاثات الكربونية وفقاً لمصادر الطاقة 185
2. الآثار البيئية، والمجتمعية، والاقتصادية الناجمة عن تغيّرات المناخ 186
1.2. الآثار على الزراعة والنزوح والهجرة..... 186
2.2. الآثار على تربية الأحياء المائية والحصول على الماء 186
3.2. الآثار على الممتلكات والبنية التحتية 186
4.2. الآثار على الصحة والأمان والاستقرار الاجتماعي 187
3. المخاطر المالية الناجمة عن تغيرات المناخ..... 187
1.3. القطاع المالي والتغير المناخي..... 187
2.3. أنواع المخاطر المالية الناجمة عن التغيرات المناخيّة 187
3.3. العوامل الدافعة للمخاطر المادية ومخاطر التحوّل 187
4. الاقتصاد الدائري للكربون: المفهوم، المبادئ والأهمية 188
1.4. مفهوم الاقتصاد الدائري للكربون 188
2.4. مبادئ الاقتصاد الدائري للكربون..... 188
3.4. أهمية التحول إلى الاقتصاد الدائري للكربون 189
5. تقنيات احتجاز الكربون واستخدامه وتخزينه 190
1.5. التقاط الكربون واستخدامه وتخزينه 191
2.5. جاهزية الدول لاحتجاز وتخزين الكربون 191
3.5. جهود الدول العربية في مجال الاقتصاد الدائري للكربون وواقع الاحتجاز والتخزين 192

6. مؤشرات الاقتصاد الدائري للكربون عالمياً وعربياً لعام 2022 193
1.6. المؤشر المركب للاقتصاد الدائري للكربون 193
2.6. المؤشر الإجمالي للاقتصاد الدائري للكربون 194
3.6. مؤشرات عوامل تمكين الاقتصاد الدائري للكربون في الدول العربية 195
4.6. آفاق التعاون العربي في مجال الاقتصاد الدائري للكربون 195
7. طرق تمويل الاقتصاد الدائري للكربون 196
1.7. التمويل العام 197
2.7. التمويل الخاص 197
3.7. الشراكة بين القطاعين العام والخاص 198
4.7. طرق مبتكرة لتمويل مشاريع الاقتصاد الدائري للكربون 198
5.7. مخاطر التغيّر في المناخ كمحرك للاستثمار في الاقتصاد الدائري للكربون 198
8. تسعير وتداول الكربون كآلية لتعزيز الاقتصاد الدائري للكربون 199
9. تحدّيات الاقتصاد الدائري للكربون وطرق المواجهة 200
1.9. تحدّيات الاقتصاد الدائري للكربون 200
2.9. طرق مواجهة تحدّيات تطوير الاقتصاد الدائري للكربون 200
10. مستقبل الاقتصاد الدائري للكربون 201
1.10. الهيدروجين النظيف (الهيدروجين الأخضر والأزرق) 202
2.10. استخدام التقنيات الحديثة في الاقتصاد الدائري للكربون 202
3.10. تكوين منتجات معدنية بدمج الكربون مع الصخور (كَربَنة المعادن) 202
الخلاصة والتوصيات 202
المراجع 203
الفصل الحادي عشر: العون الإنمائي العربي 205
نظرة عامة 205
1. حجم العون الإنمائي المقدم من مؤسسات مجموعة التنسيق 205
1.1. عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق خلال عام 2022 205
2.1. التوزيع الجغرافي 205
3.1. التوزيع القطاعي للعمليات التمويلية لمؤسسات مجموعة التنسيق 206
2. عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق خلال الفترة 2018 - 2022 206
1.2. القطاعات المستفيدة من عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق خلال الفترة 2018-2022 206
2.2. الجهات المستفيدة من عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق خلال الفترة 2018-2022 208
3. المجموع التراكمي لعمليات مؤسسات مجموعة التنسيق إلى نهاية عام 2022 209
4. آثار الدعم المقدم من مؤسسات مجموعة التنسيق في مجال الأمن الغذائي 210
5. آثار الدعم المقدم من مؤسسات مجموعة التنسيق في مجال التغير المناخي 212
6. أهم تطورات المساعدات الإنمائية الدولية 216
7. حصة الدول العربية من المساعدات الدولية من جميع المصادر 216
الفصل الثاني عشر: التعاون العربي في مجال الأمن الغذائي 219
نظرة عامة 219

1. الوضع الراهن للأمن الغذائي العربي 221
1.1. تعريف الأمن الغذائي 221
2.1. تطور الفجوة الغذائية في المنطقة العربية 222
3.1. التوزيع النسبي لقيمة فجوة السلع الغذائية الرئيسة 223
4.1. معدلات الاكتفاء الذاتي من مجموعات السلع الغذائية الرئيسة 225
5.1. الأسعار العالمية للسلع الغذائية والفجوة الغذائية العربية 225
6.1. تدفقات التجارة وأثارها على سد الفجوة الغذائية في المنطقة العربية 226
2. التحديات التي تواجه الأمن الغذائي العربي 227
1.2. التحدي المائي 227
2.2. تقلص الأراضي الصالحة للزراعة 228
3.2. نقص مستلزمات الإنتاج 229
4.2. ضعف القوى العاملة الزراعية 229
5.2. تحديات التسويق الزراعي 229
6.2. مشاكل الإرشاد والبحث الزراعي 230
3. أهم التحديات الخارجية للأمن الغذائي العربي 230
4. التعاون العربي في تحقيق الأمن الغذائي 231
1.4. البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي 232
2.4. استراتيجية الأمن الغذائي العربي 232
3.4. الاستراتيجية العربية للتنمية الزراعية المستدامة (2020-2030) 233
4.4. البرنامج العربي لاستدامة الأمن الغذائي 235
5. رؤية مستقبلية لسد الفجوة الغذائية في الدول العربية 237

الفصل الثالث عشر: الاقتصاد الفلسطيني 239

نظرة عامة 239
1. المؤشرات الاقتصادية الفلسطينية 239
1.1. الناتج المحلي الاجمالي 239
2.1. القطاعات الاقتصادية 240
3.1. الاستهلاك والاستثمار 240
4.1. مؤشرات المالية العامة 241
5.1. تطورات القطاع الخارجي 242
6.1. مؤشرات سوق العمل والبطالة 242
2. المؤشرات الاجتماعية في فلسطين 245
1.2. عدد السكان 245
2.2. الفقر في فلسطين 245
3. الفجوة الغذائية والأمن الغذائي الفلسطيني 245
4. جهود الحد من الفقر والارتقاء بالأمن الغذائي 246
5. رؤية مستقبلية للحد من الفقر والارتقاء بالآمن الغذائي 247
خاتمة 248

ملاحق الفصل الأول: التطورات الاقتصادية الدولية 260
ملاحق الفصل الثاني: التطورات الاقتصادية والاجتماعية 265
ملاحق الفصل الثالث: القطاع الزراعي 287
ملاحق الفصل الرابع: القطاع الصناعي 301
ملاحق الفصل الخامس: التطورات في مجال النفط والطاقة 316
ملاحق الفصل السادس: التطورات المالية 323
ملاحق الفصل السابع: التطورات النقدية والمصرفية والتطورات في أسواق المال العربية 335
ملاحق الفصل الثامن: التجارة الخارجية للدول العربية 347
ملاحق الفصل التاسع: موازين المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف 359
ملاحق الفصل الحادي عشر: العون الإنمائي العربي 374
ملاحق الفصل الثالث عشر: الاقتصاد الفلسطيني 379

قائمة الأشكال البيانية

شكل (1- 1): معدلات النمو الحقيقي في العالم والدول المتقدمة والدول الناشئة النامية (2018-2022) 3
شكل (1- 2): الناتج المحلي الإجمالي لأكبر 10 اقتصادات بالعالم 2022 3
شكل (1- 3): معدلات التضخم في الدول المتقدمة والدول النامية 2018-2022 10
شكل (1- 4): معدلات نمو حجم التجارة في الدول المتقدمة 2018-2022 11
شكل (1- 5): معدلات نمو حجم التجارة في الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى 2018-2022 12
شكل (1- 6): تطور التدفقات المالية الخارجية الخاصة إلى الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى 2021-2022 .. 13
شكل (1- 7): الديون الخارجية القائمة في ذمة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى (2018 - 2022) 14
شكل (1- 8): مدفوعات خدمة الدين الخارجي إلى لصادرات السلعية والخدمية في الدول النامية 14
شكل (1- 9): تطور مؤشر أسواق الأوراق المالية عامي 2021، 2022 15

شكل (2- 1): معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للدول العربية (2010 – 2022) 22
شكل (2- 2): الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية (2010 – 2022) 23
شكل (2- 3): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بالدولار (2021 - 2022) 24
شكل (2- 4): تطور البيئة المؤسسية والنظام المالي وبيئة الأعمال في الدول العربية 25
شكل (2- 5): ترتيب الدو العربية حسب مؤشر التعقيد الاقتصادي (2000، 2010، 2020) 25
شكل (2- 6): الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (2010 و2015 و2020-2022) 27
شكل (2- 7): تطور النمو الاقتصادي ومكوناته في الدول العربية 28
شكل (2- 8): معدل التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (2021-2022) 29
شكل (2- 9): معدلات نمو أهم بنود الإنفاق بالأسعار الثابتة في الدول العربيّة (2021-2022) 30
شكل (2- 10): فائض الادخار المحلي: الفرق بين نسبة الادخار والاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية 31
شكل (2- 11): نسبة تغطية الصادرات للواردات في الدول العربية (2021 - 2022) 32
شكل (2- 12): تطور مقومات اقتصاد المعرفة في الدول العربية لعام 2021 34
شكل (2- 13): واقع الدول العربية فيما يخص مقومات اقتصاد المعرفة لعام 2021 34
شكل (2- 14): التقدم المحرز للدول العربية عام 2021 في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 34
شكل (2- 15): تطور الناتج المحلي الإجمالي للفرد وانبعاثات ثاني أوكسيد الكربون للفرد في البلدان العربية، وأوروبا والعالم 35
شكل (2- 16): نسبة الفقر الإقليمي وفق خط الفقر الدولي ($2.15 في اليوم) 37
شكل (2- 17): تطور نسب الفقر بحسب الأقاليم (2000-2018) 37
شكل (2- 18): التنقل بين الأجيال وحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 42
شكل (2- 19): نتائج الاستبيان لمؤشرات الرضا الاقتصادي والاجتماعي 42
شكل (2- 20): الخدمات الصحية في الدول العربية 45
شكل (2- 21): معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة عشر (2010-2021) 45
شكل (2- 22): معدلات التمدرس ونسب التسرب من التعليم 2021 49
شكل (2- 23): نسبة الأمية بين الفئات العمرية في الدول العربية (2021) 50
شكل (2- 24): التوزيع النسبي للعمالة في القطاعات المختلفة (2021) 51
شكل (2- 25): معدل البطالة في الدول العربية عامي 2020 و2022 52
شكل (2- 26): متوسط نسبة ساعات العمل الضائعة بسبب جائحة كوفيد-19 في الدول العربية (2021-2022) 53
شكل (2- 27): متوسط نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمل أو التعليم أو التدريب في الدول العربية 54

شكل (3- 1): الكفاءة الزراعية لاستخدام المياه 62
شكل (3- 2): تطور الإنتاج الزراعي من المحاصيل الزراعية الرئيسية في الدول العربية لعامي 2021 و2022 65
شكل (3- 3): تطور إنتاج الأسماك في الدول العربية 66
شكل (3- 4): الصادرات والواردات الزراعية العربية 69
شكل (3- 5): تطور قيمة الفجوة الغذائية في الدول العربية 71

شكل (4- 1): تطور القيمة المضافة لكل من القطاع الصناعي ككل والصناعات الاستخراجية والتحويلية في الوطن العربي 77
شكل (4- 2): صناعة الإسمنت بالدول العربية (2022) 82
شكل (4- 3): صناعة السكر بالدول العربية (2015-2021) 85
شكل (4- 4): توزيع صادرات الصناعة التحويلية خلال عام 2022 86
شكل (4- 5): نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات (2022) 86
شكل (4- 6): مؤشر تنافسية الأداء الصناعي في الدول العربية 87
شكل (4- 7): حصة صادرات روسيا وأوكرانيا من الصادرات العالمية لبعض السلع خلال عام 2022 94

شكل (5- 1): احتياطيات النفط الخام العالمية وفق المجموعات الدولية في نهاية عام 2022 101
شكل (5- 2): احتياطيات الغاز الطبيعي العالمية وفق المجموعات الدولية في نهاية عام 2022 101
شكل (5- 3): تطور إنتاج النفط الخام في الدول العربية (2018-2022) 102
شكل (5- 4): النمو الاقتصادي العالمي والنمو في الطلب على النفط (2018-2022) 104
شكل (5- 5): تطور الطلب على الطاقة في الدول العربية (2018 - 2022) 105
شكل (5- 6): مؤشر كثافة استهلاك الطاقة في المجموعات الدولية الرئيسية عام 2021 106
شكل (5- 7): قارنة الحركة الشهرية لأسعار سلة أوبك (2021 – 2022) 110
شكل (5- 8): المعدلات السنوية لأسعار النفط وقيمة الصادرات النفطية للدول العربية بالأسعار الجارية والأسعار الحقيقية 116

شكل (6- 1): نمو عناصر الإيرادات العامة (2020-2022) 122
شكل (6- 2): نمو الإيرادات العامة والمنح في الدول العربية (2021-2022) 123
شكل (6- 3): نمو الإنفاق العام في الدول العربية (2021–2022) 131
شكل (6- 4): نسبة الفائض /العجز الكلي في الموازنات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية (2021-2022) 133
شكل (6- 5): نسبة إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية (2021 - 2022) 136

شكل (7- 1): تطور سعر فائدة السياسة النقدية (2021-2022) 139
شكل (7- 2): معدل نمو السيولة المحلية مقابل معدل تغير الناتج المحلي الإجمالي (2021-2022) 139
شكل (7- 3): معدل تغير السيولة المحلية على أساس سنوي (2021-2022) 141
شكل (7- 4): مساهمة العوامل المؤثرة على التغير في السيولة المحلية (2018-2022) (نقطة مئوية) 142
شكل (7- 5): أداء مؤشرات الأسعار المحلية للبورصات العربية، مقارنة مع الأسواق المالية العالمية والناشئة (2022) 148
شكل (7- 6): تطور تعاملات الأجانب في أسواق المال العربية (2018-2022) 149
شكل (7- 7): صافي تعاملات الأجانب في البورصات العربية (2022) 150

شكل (8- 1): التجارة الإجمالية للدول العربية 2022 154
شكل (8- 2): اتجاهات التجارة العربية إلى أهم الشركاء التجاريين (2022) 155
شكل (8- 3): الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية الإجمالية (2022) 156
شكل (8- 4): الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية الإجمالية (2022) 159
شكل (8- 5): نسب تغير التجارة البينية للدول العربية 2022 161
شكل (8- 6): الهيكل السلعي للتجارة البينية العربية 2022 162
شكل (8- 7): حصة الصادرات والواردات البينية في إجمالي صادرات وواردات التجمعات العربية (2020-2022) 163
شكل (8- 8): المتحصلات والمدفوعات وصافي تجارة الخدمات للدول العربية (2018-2022) 166
شكل (8- 9): نسبة التغير في إجمالي تجارة الخدمات في الدول العربية (2022) 166
شكل (8- 10): هيكل تجارة الخدمات في الدول العربية 2022 166

شكل (9- 1): تطور رصيد الميزان التجاري للدول العربية (2018-2022) 172
شكل (9- 2): نسبة رصيد الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية فرادي (2021-2022) 172
شكل (9- 3): تطور الموازين التجارية للدول العربية حسب المجموعات (2018-2022*) 173
شكل (9- 4): نسبة الفائض في الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (2018-2022) 174

شكل (9- 5): رصيد الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (2021-2022*) 175
شكل (9- 6): التطور في موازين مدفوعات الدول العربية كمجموعة (2018-2022) 176
شكل (9- 7): التغيرات في أسعار صرف العملات العربية مقابل الدولار الأمريكي 180
شكل (9- 8): التغيرات في أسعار صرف العملات العربية مقابل اليورو 181

شكل (10- 1): كيفية تأثير غازات الاحتباس الحراري على كوكب الأرض 185
شكل (10- 2): التغير في انبعاثات الكربون العالمية وفقاً لمصادر الطاقة الأحفورية مقارنة بسنة 2019 186
شكل (10- 3): مبادئ الاقتصاد الدائري للكربون ومجالات تطبيقها. 189
شكل (10- 4): تطور عدد مرافق احتجاز الكربون وتخزينه خلال الفترة 2010 - 2022 على المستوى العالمي. 191
شكل (10- 5): مؤشر الجاهزية على مستوى الدول العربية. 192
شكل (10- 6): المؤشر الاجمالي للاقتصاد الدائري للكربون في الدول العربية لعام 2022. 194
شكل (10- 7): عوامل تمكين الاقتصاد الدائري للكربون في الدول العربية لعام 2022. 195
شكل (10- 8): تطور أسعار الكربون خلال الفترة 2018 - 2023. 200

شكل (11- 1): توزيع العمليات التمويلية وفقاً لمصادر تمويلها للفترة (2018-2022) 207
شكل (11- 2): التوزيع القطاعي للعمليات التمويلية للفترة (2018-2022) 208
شكل (11- 3): توزيع العمليات التمويلية حسب مجموعة البلدان المستفيدة للفترة (2018-2022) 209
شكل (11- 4): المجموع التراكمي لعمليات مؤسسات مجموعة التنسيق حسب مجموعة الدول المستفيدة 210
شكل (11- 5): التوزيع القطاعي للمجموع التراكمي لعمليات مجموعة التنسيق (إلى نهاية 2022) 210
شكل (11- 6): تطور المساعدات الانمائية الرسمية للدول العربية من جميع المصادر ونصيب الفرد منها 217

شكل (12- 1): تطور الفجوة الغذائية للدول العربية (2000-2022) 223
شكل (12- 2): نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية (2022) 225
شكل (12- 3): نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية (2022) 231

شكل (13- 1): نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي الأسعار الثابتةحسب المنطقة عام (2022) 241
شكل (13- 2): التوزيع النسبي لعدد العاملين حسب النشاط الاقتصادي والمنطقة (2022) 243

قائمة الجداول

جدول (1- 1): تطور مؤشر أسواق الأوراق المالية خلال الفترة 2018-2022 15

جدول (2- 1): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (2021 و2022) 23
جدول (2- 2): الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية 26
جدول (2- 3): الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية 32
جدول (2- 4): اتجاهات الفقر متعدد الأبعاد الإقليمي 2022 37
جدول (2- 5): ترتيب الدول العربية في مؤشر جودة التعليم لعام 2021 49

جدول (3- 1): الأراضي الزراعية في الدول العربية (2015-2022) 58
جدول (3- 2): مساحة المراعي في الدول العربية (2020) 59
جدول (3- 3): الدول العربية الأعلى من حيث مساحة الغابات (2020) 59
جدول (3- 4): القوى العاملة في القطاع الزراعي حسب مجموعات الدول (2021) 60
جدول (3- 5): تطور الناتج الزراعي في الدول العربية بالأسعار الثابتة 2015 و2019- 2022 63
جدول (3- 6): نسب التغيُّر في الإنتاج الزراعي لعام 2022 بالمقارنة مع عام 2021 65
جدول (3- 7): الصادرات والواردات الزراعية العربية (2015 و2019– 2021) 68
جدول (3- 8): نسبة التغيُّر في الواردات من السلع الغذائية الرئيسية (2020-2021) 70

جدول (4- 1): قيمة الناتج الصناعي العربي بالأسعار الجارية خلال الفترة (2010-2022) 76
جدول (4- 2): ترتيب الدول العربية حسب مؤشر تنافسية الأداء الصناعي 2022 88

جدول (5- 1): الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية (2018 – 2022) 105
جدول (5- 2): الطلب على الطاقة في الدول العربية (2018-2022) 107
جدول (5- 3): التوزيع النسبي لاستهلاك المنتجات البترولية في الدول العربية، عام 2022 108
جدول (5- 4): أسعار بعض النفوط العربية (2021-2022) 111
جدول (5- 5): متوسط الأسعار الفورية للمنتجات النفطية المختلفة في بعض الأسواق العالمية (2018-2022) 111
جدول (5- 6): تطور أسعار المنتجات البترولية في بعض الدول العربية، عامي 2021 و2022 112
جدول (5- 7): أسعار شحن النفط الخام وفقاً للاتجاه (2018 – 2022) (دولار/ طن) 113
جدول (5- 8): أسعار الغاز الطبيعي بنوعيه في بعض المناطق المختلفة (2016-2022) 113
جدول (5- 9): الصادرات النفطية العالمية حسب المناطق، (2021-2022) 114
جدول (5- 10): صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي بنوعيه (2021-2022) 115

جدول (6- 1): الإيرادات الحكومية في الدول العربية (2021-2022) 122
جدول (6- 2): البنود الرئيسية للإيرادات الضريبية في الدول العربية (2018-2022) 126
جدول (6- 3): الإنفاق العام في الدول العربية (2021-2022) 130
جدول (6- 4): عجز/فائض الموازنة العامة في الدول العربية (2018-2022) 133
جدول (6- 5): المديونية العامة في عدد من الدول العربية (2021-2022) 135

جدول (7- 1): تطور الودائع لدى المصارف العربية (2021-2022) 143
جدول (7- 2): القروض والتسهيلات الائتمانية المقدمة من المصارف التجارية العربية (2021-2022) 144
جدول (7- 3): بعض مؤشرات السلامة المصرفية للقطاع المصرفي في بعض الدول العربية (2021-2022) 146
جدول (7- 4): مؤشرات ربحية القطاع المصرفي في بعض الدول العربية (2021-2022) 146
جدول (7- 5): العائد على الأصول والملكية بالنسبة للبنوك المتوافقة مع الشريعة 147

جدول (8- 1): التجارة الخارجية العربية الإجمالية (2018-2022) 153
جدول (8- 2): تنافسية الصادرات العربية 158

جدول (8- 3): أداء التجارة العربية البينية (2018 - 2022) 160
جدول (8- 4): مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة الخارجية الإجمالية للدول العربية (2018–2022) 161
جدول (8- 5): مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة الإجمالية للتجمعات العربية (2018-2022) 163
جدول (8- 6): حصة صادرات التكتلات العربية البينية من إجمالي صادراتها 2018 و2022. 164
جدول (8- 7): حصة صادرات التكتلات العربية البينية من إجمالي صادراتها 2018 و2022. 165

جدول (9- 1): الدين العام الخارجي وخدمة الدين العام الخارجي في الدول العربية المتوفرة عنها بيانات 177
جدول (9- 2): مؤشرات المديونية الخارجية للدول العربية المتوفرة عنها بيانات (2021 و2022) 179

جدول (10- 1): المؤشر الإجمالى للاقتصاد الدائرى للكربون على المستوى العالمى لعام 2022 194

جدول (11- 1): توزيع العمليات التمويلية وفقاً لطبيعتها ومصادر تمويلها للفترة 2018 – 2022 207
جدول (11- 2): التوزيع القطاعي للعمليات التمويلية للفترة (2018-2022) 208
جدول (11- 3): توزيع العمليات التمويلية حسب مجموعة البلدان المستفيدة للفترة (2018-2022) 209
جدول (11- 4): توزيع العمليات التمويلية للسدود حسب مجموعات الدول للفترة 2018 – 2022 213
جدول (11- 5): توزيع العمليات التمويلية لقطاع المياه حسب مجموعات الدول للفترة (2018-2022) 214
جدول (11- 6): توزيع العمليات التمويلية حسب الطاقة المتجددة للفترة (2018-2022) 214
جدول (11- 7): أكبر الدول المانحة* للمساعدات الإنمائية خلال عام 2022 216

جدول (12- 1): قيمة الفجوة الغذائية العربية حسب المجموعات السلعية الرئيسية 224
جدول (12- 2): مؤشر الأسعار العالمية للسلع الغذائية خلال الفترة 2018-2022 226
جدول (12- 3): الصادرات والواردات الزراعية العربية (2020- 2021) 227

قائمة الأطر التوضيحية

إطار (1- 1): التضخم مشكلة العصر 7

إطار (2- 1): العلاقة بين النمو الاقتصادي وانبعاثات الغازات الدفيئة في البلدان العربية 35
إطار (2- 2): دور الحَوكمة في توزيع الدخل وتكافؤ الفرص - تحليل الرضا الاقتصادي في البلدان العربية 40
إطار (2- 3): إعادة تصوّر العقد الاجتماعي لدفع التنمية المستدامة في البلدان العربية 55

إطار (3- 1): تأثيرات الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي العربي 74

إطار (4- 1): تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية على قطاع الصناعة 94

إطار (5- 1): تداعيات الأزمة الروسية على أسواق النفط العالمية 118

إطار (6- 1): الضرائب الرقمية (الفرص والتحديات) 128

إطار (11- 1): بيان رؤساء مجموعة التنسيق العربية (20 يونيو 2022) 212
إطار (11- 2): إعلان مجموعة التنسيق العربية تدعو للعمل المناخي من أجل التنمية العادلة (2022) 215

إطار (13- 1): سياسات الاحتلال والاستيلاء على الأراضي الزراعية وموارد المياه 244
إطار (13- 2): الدعم العربي والدولي الرسمي لدولة فلسطين 249

نظرة عامة على اقتصادات الدول العربية خلال عام 2022

يتناول التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2023 تحليلاً للتطورات الاقتصادية التي شهدتها الدول العربية خلال عام 2022. يبدأ التقرير باستعراض مختصر لأداء الاقتصاد العالمي، ثم ينتقل إلى الاقتصادات العربية حيث يتطرق إلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ثم التطورات في قطاعات الزراعة والصناعة والطاقة. يستعرض التقرير بعد ذلك تطورات المالية العامة والتطورات النقدية والمصرفية وتطورات أسواق المال العربية، ثم ينتقل إلى التجارة الخارجية والتجارة البينية وموازين المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصـــرف. يتناول التقرير في فصل المحور أحد الموضوعات الراهنة وهو موضوع **"الاقتصاد الدائري للكربون في الدول العربية"**، وبعد ذلك يقدم التقرير عرضاً للعون الإنمائي العربي، وفي إطار إبراز أهمية التعاون الاقتصادي العربي، يتناول تقرير هذا العام فصلاً عن **"التعاون العربي في مجال الأمن الغذائي"**، ويختتم التقرير بفصل يستعرض أوضاع الاقتصاد الفلسطيني.

أداء الاقتصاد العالمي

واجه **الاقتصاد العالمي** عام 2022 عدة تحديات أثّرت على أدائه، فقد ساهمت الأزمة الروسية الأوكرانية في خلق حالة من عدم اليقين الاقتصادي انعكست بشكل مباشر على الارتفاع في أسعار الطاقة والمواد الخام، وتراجعت صادرات المواد الغذائية والأسمدة من أوكرانيا وروسيا، كما أدت تخفيضات التوريد وفرض حظر على الواردات من روسيا والعقوبات المفروضة عليها في زيادة تقلبات سلاسل التوريد العالمية، وزادت من الضغوط التضخمية، خاصة في ظل صعوبات جانب العرض الذي يواجه طلب المستهلكين المرتفع. أدت هذه التغيرات إلى تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، لا سيما في الاتحاد الأوروبي في ضوء اعتماده الكبير على واردات الطاقة الروسية. كذلك، فقد تأثر الاقتصاد العالمي عام 2022 بالعودة إلى عمليات الإغلاق في بعض الدول وبشكل خاص في اليابان والصين في النصف الثاني من السنة بعد انتشار متحور أوميكرون، وأدى ارتفاع معدلات التضخم في مختلف دول العالم، إلى تبني سياسات نقدية متشددة، تجلت بشكل أساسي في رفع سعر الفائدة عدة مرات في العديد من الاقتصادات المتقدمة والنامية طيلة عام 2022، هذا فضلاً عن تباطؤ النمو في أكبر ثلاث اقتصادات في العالم: الولايات المتحدة الأمريكية والصين والاتحاد الأوروبي في ظل الظروف المعاكسة التي واجهتها مما انعكس بالسلب على أداء الاقتصاد العالمي. في ضوء ذلك تراجع نمو الاقتصاد العالمي لنحو 3.4 في المائة عام 2022 مقابل نحو 6.3 في المائة عام 2021. كان هذا التراجع في النمو في اقتصادات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، ففي اقتصادات الدول المتقدمة تراجع معدل النمو الاقتصادي خلال عام 2022 لنحو 2.7 في المائة مقابل 5.4 في المائة عام 2021، أما بالنسبة للدول النامية واقتصادات الأسواق الناشئة، فقد تراجع معدل النمو ليبلغ نحو 4 في المائة عام 2022 مقابل نحو 6.9 في المائة في عام 2021، ومن المتوقع أن يتراجع النمو العالمي إلى نحو 3.9 في المائة عام 2023، وذلك في ظل استمرار اتباع عديد من الدول سياسات نقدية متشددة واستمرار الأزمة الروسية الأوكرانية وتأثيراتها السلبية المحتملة على النشاط الاقتصادي العالمي.

فيما يخص تطورات **معدل التضخم العالمي** خلال عام 2022، فقد سجل ارتفاعاً ملحوظاً ليبلغ بالدول المتقدمة نحو 7.3 في المائة، مقارنة بحوالي 3.1 في المائة خلال عام 2021. وعلى مستوى المناطق الاقتصادية والاقتصادات الكبرى، فقد كان الارتفاع أكثر وضوحاً في المملكة المتحدة حيث ارتفع من 2.6 في المائة عام 2021 إلى نحو 9.1 في المائة عام 2022، تليها منطقة اليورو، كما شهد ارتفاعاً في كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، ولكن بمعدلات أقل. وفي سياق متصل ارتفع معدل التضخم في الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى من 5.9 في المائة عام 2021 لنحو 9.8 في المائة عام 2022، كما شهدت معظم المجموعات الفرعية ارتفاعاً في معدل التضخم عام 2022.

فيما يخص التطورات **على مستوى التجارة** الدولية، ونظراً لأن التطورات الجيوسياسية انعكست على تقلبات سلاسل التوريد، وشبكات الإنتاج، وتقييد تدفق السلع والخدمات، وحركة رأس المال. فقد تراجع معدل نمو التجارة الدولية عام 2022 من 10.6 في المائة عام 2021 إلى 5.1 في المائة في عام 2022، حيث لم يقتصر تراجع معدل النمو على السلع فقط، ولكن امتد ليشمل التجارة في الخدمات.

فيما يتعلق بالمديونية الخارجية، بالرغم من ارتفاع تكاليف الاقتراض في ظل ارتفاع أسعار الفائدة لمستويات قياسية، والتطورات الدولية غير المواتية، إلا أن إجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة انخفض ليبلغ نحو 11,865.5مليار دولار أمريكي عام 2022 مقابل حوالي 12,041.9مليار دولار أمريكي عام 2021.

على صعيد أسعار صرف العملات **الرئيسة بالعالم**، فقد شهد عام 2022 تراجع سعر صرف الجنيه الإسترليني تراجعا محدوداً أمام الدولار الأمريكي، وكذلك الحال بالنسبة لليورو وذلك في ظل رفع سعر الفائدة الأمريكي عدة مرات خلال هذا العام، في إطار مواجهة معدلات التضخم المرتفعة، في حين استقر نصيب الدولار من الاحتياطيات الرسمية الدولية خلال عام 2022 عند نفس المستوى المسجل لعام 2021 وهو نحو 59 في المائة.

وقد انعكست **التطورات الدولية** على أداء اقتصادات الدول العربية، حيث أثرت تلك التطورات على أسعار النفط والغاز، وعلى أسعار السلع الغذائية، ومن ثم على الأمن الغذائي، وكان لهذه التطورات تأثيرات متباينة على اقتصادات الدول العربية خلال عام 2022. على الرغم من تراجع نمو الاقتصاد العالمي، حققت الدول العربية تحسناً في معدل النمو الاقتصادي، حيث استفادت بشكل كبير من تحول مسار التجارة نتيجة للأزمة في شرق أوروبا، وسعي الدول الأوروبية لإيجاد بديل لمشترياتها النفطية من روسيا، فساهم ارتفاع حجم إنتاج وأسعار النفط والغاز في تحسن معدل نموها، خاصة في ظل ارتفاع الأهمية النسبية لصادرات النفط والغاز في إجمالي صادرات الدول العربية. نتيجة لذلك ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية بالأسعار الثابتة ليبلغ نحو 6 في المائة مقابل 3.6 في المائة عام 2021، ولكن هذا المعدل يخفي التباين الكبير في معدل نمو الدول العربية فرادى، ففي الوقت الذي حققت فيه الدول النفطية معدلات نمو مرتفعة، تأثرت الدول غير النفطية سلباً بارتفاع أسعار السلع الغذائية، وارتفاع فاتورة الواردات النفطية.

انعكس أداء **الاقتصاد العالمي على أوضاع** المالية العامة في الدول العربية، حيث ساهم ارتفاع أسعار النفط العالمية في زيادة الإيرادات النفطية، مما دعم بشكل كبير أوضاع المالية العامة في الدول العربية المُصدّرة للنفط، ووفر لها حيزاً مالياً يجعلها قادرة على الاستمرار في اتباع سياستها التوسعية. أما الدول المستوردة للنفط فقد أثرت التطورات الدولية سلباً على المالية العامة لديها؛ ذلك في ظل تحملها مبالغ كبيرة لدعم السلع الغذائية، وارتفاع تكلفة خدمة الديون في ظل ارتفاع أسعار الفائدة العالمية، وكذلك ارتفاع فاتورة الواردات من السلع الغذائية والطاقة. وفي ظل الارتفاع الكبير في معدلات التضخم عالمياً، فقد ارتفع متوسط معدل التضخم في معظم الدول العربية في عام 2022 بالمقارنة مع عام 2021، ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الغذائية، نتيجة للحرب الروسية الأوكرانية، واستمرار التقلبات في سلاسل التوريد العالمية فضلاً عن انخفاض عملات بعض الدول العربية مما دعم الاتجاه التضخمي بتلك الدول.

شهدت التجارة الخارجية للدول العربية **تحسناً ملحوظاً في عام** 2022 رغم الظروف غير المواتية التي يمر بها الاقتصاد العالمي، حيث ارتفعت الصادرات السلعية العربية الإجمالية لعام 2022 لتبلغ نحو 1391.3 مليار دولار مقارنة بنحو 1079.1 مليار دولار في عام 2021 محققة نسبة ارتفاع 28.9 في المائة، كما ارتفعت قيمة الواردات السلعية الإجمالية العربية بنحو 13.1 في المائة لتبلغ 921.6 مليار دولار خلال عام 2022 مقارنة بنحو 814.8 مليار دولار في العام السابق.

تضافرت عدة عوامل أثّرت على أداء أسواق الأسهم بالدول العربية خلال عام 2022، حيث سجلت عشر بورصات عربية تحسناً، بالإضافة إلى ارتفاع مؤشرات أحجام التداول، ومواصلة نشاط الطروحات الأولية، كما ساهم ارتفاع مؤشرات قطاعات البنوك والاتصالات والخدمات والنقل والاتصالات، في تحسن مؤشرات أداء عدد من البورصات العربية في نهاية عام 2022. في المقابل، انخفض مؤشر ست بورصات عربية، كما تراجعت مؤشرات القيمة السوقية ومؤشرات قيم التداول لها. وقد سجل

مؤشر بورصة مصر ارتفاعاً قياسياً بلغ نحو 48 في المائة مغلقاً عند 14599 نقطة في العام 2022، يليه مؤشر السوق لبورصة دمشق الذي حقق نمواً بنحو 33.28 في المائة، مغلقاً عند 30245 نقطة، أما بورصة قطر فقد سجلت أقل أداءً بين البورصات العربية حيث تراجع مؤشرها بنحو 15.87 في المائة، ثم بورصة السعودية بتراجع بلغ نحو 8.13 في المائة.

أداء الاقتصادات العربية

التطورات الاقتصادية

شهدت الدول العربية خلال عام 2022 تواصل التعافي النسبي لأدائها الاقتصادي العام من آثار جائحة كوفيد-19. ولكن تأثير التطورات الدولية على الأسعار العالمية لمواد الطاقة والغذاء، أدّى إلى تباين درجات التعافي حسب الخصائص الهيكلية لاقتصادات الدول العربية، وقدرات حكوماتها على المضي قدماً في السياسات المالية التوسعية. تحسن الأداء الاقتصادي للدول العربية المصدرة الرئيسة للنفط والغاز، نتيجة لتواصل ارتفاع أسعار هاتين المادتين في الأسواق العالمية لا سيما خلال النصف الأول من عام 2022. وأما بالنسبة للدول العربية الأخرى، فقد ارتفعت فاتورة وارداتها من النفط والغاز والمواد الغذائية، فكان تعافيها محدوداً نتيجة ضيق الحيز المالي وارتفاع الدين العام والتضخم، وهو ما حدّ من قدراتها على القيام بسياسات مالية ونقدية توسعية لتنشيط الاقتصاد، كما أثرت الأوضاع الداخلية غير المواتية في الأداء الاقتصادي في بعض هذه الدول.

ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بالأسعار الثابتة عام 2022 بنحو 6.0 في المائة، بعد أن بلغ حوالي 3.6 في المائة في عام 2021. أما بالأسعار الجارية، فقد بلغ نموه 24.6 في المائة بالمقارنة مع عام 2021، ليبلغ حوالي 3,680 مليار دولار أمريكي عام 2022، وارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنحو 22.1 في المائة مرتفعاً من حوالي 6,993 دولار أمريكي عام 2021 إلى حوالي 8,563 دولار في عام 2022.

ارتفعت **معدلات التضخم في معظم الدول العربية**، في عام 2022 مقارنة بعام 2021، ويرجع ذلك أساساً لارتفاع أسعار المواد الغذائية المستوردة ومواد الأسمدة والمحروقات وتكاليف الطاقة، وتراجعت قيمة صرف العملات الوطنية مقابل الدولار في عدد من الدول العربية.

ما يزال تطور الهيكل الاقتصادي للدول العربية أقل من المؤمّل من حيث حصة القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية، ومن حيث مدى اعتماده على المعارف المتراكمة، ومن حيث التنويع الاقتصادي، ويُعزى ذلك في كثير من الاقتصادات العربية إلى تدني كفاءة البيئة المؤسسية وضعف القطاع الخاص وتركزه في قطاعات اقتصادية ذات قيمة مضافة متدنية. تُظهر معدلات النمو القطاعي بالأسعار الثابتة للدول العربية تحسن أداء معظم القطاعات، وخاصة قطاع الصناعات الاستخراجية، يليه قطاع الصناعات التحويلية، غير أن معدل نمو القطاع الزراعي كان سلبياً في الدول العربية نظراً للظروف المناخية غير المناسبة في الاقتصادات ذات القطاع الزراعي المهم. تواصلت المساهمة السلبية للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في النمو الاقتصادي في غالبية الدول العربية، وتراجعت حصة بنود الإنفاق الرئيسة خلال عام 2022 في معظم الدول العربية، وخاصة الاستهلاك العائلي، وبدرجة أقل الاستهلاك الحكومي، بينما استقرت حصة الاستثمار الإجمالي عند حوالي 22 في المائة، بتراجع طفيف بحوالي 0.2 نقطة مئوية بالمقارنة مع عام 2021. ويعزى ذلك أساساً إلى تواصل ارتفاع حصة الصادرات العربية من السلع والخدمات للعام الثاني على التوالي، إثر انتعاش الطلب العالمي خاصة على النفط والغاز.

ورغم **تحسن** درجات تعافي أسواق العمل في الدول العربية من الآثار السلبية لجائحة كوفيد-19، إلا أن معدلات البطالة لا تزال أعلى في عام 2022 مما كانت عليه قبل الجائحة (عام 2019)، في أغلبها، وقد قُدّر متوسط معدل البطالة في الدول العربية عام 2022 بحوالي 10.7 في المائة، وبلغ عدد العاطلين عن العمل حوالي 15.2 مليون عاطل. وتعتبر نسبة البطالة لدى الشباب مرتفعة، كما تقل في المنطقة العربية فرص الإناث في الحصول على العمل اللائق بالمقارنة مع الذكور، فقد بلغ متوسط معدل بطالة الإناث حوالي 18.5 في المائة، في حين بلغ متوسط البطالة عند الذكور حوالي 10 في المائة.

التطورات الاجتماعية

شهدت المنطقة العربية زيادة في **معدلات الفقر** في عام 2022 مقارنة بمستويات ما قبل جائحة كوفيد-19، حيث يقع أكثر من ثلث سكان المنطقة تحت خط الفقر الوطني، ما من شأنه أن يزيد من هشاشة الاستقرار الاجتماعي في المنطقة العربية. وتزداد المخاطر المتعلقة بالأمن الغذائي في ظل التغيرات المناخية وآثارها السلبية على القطاع الزراعي في المنطقة، وارتفاع أسعار الغذاء على المستوى العالمي، وتردي الأوضاع الاقتصادية لشركائها التجاريين الرئيسيين. وتشير إحصاءات برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة إلى ارتفاع عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنسبة 20 في المائة خلال الفترة 2019-2022 ليصل لأكثر من 41 مليون شخص في عام 2022.

لا يزال **الإنفاق الاجتماعي في المنطقة العربية** أقل مستوى وكفاءة من المتوسط العالمي، فحسب تقديرات لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، تخصص الحكومات العربية حوالي 8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للصحة والتعليم والحماية الاجتماعية، وهو أقل بكثير من المعدل العالمي البالغ 20 في المائة. ومن الضروري البدء في تعزيز فعّالية الإنفاق الاجتماعي من خلال المزيد من المخصصات للاستثمارات الاجتماعية ذات الآثار الإيجابية طويلة الأجل على التنمية البشرية والنمو الاقتصادي، والتركيز على نماذج الأعمال الجديدة التي تتمحور حول إطار الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، واستهداف أهداف التنمية المستدامة.

تأخر عدد من الدول العربية في التقدم نحو إنجاز أهداف التنمية المستدامة، وقد لا تتمكن بعض هذه الدول من تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفق 2030 حتى بالنسبة للاحتياجات الرئيسة. وتتسبب عدم المساواة في المنطقة العربية في خسارة عالية في التنمية البشرية تقدر بنسبة 24.6 في المائة، وهي ثالث أعلى نسبة بعد إفريقيا جنوب الصحراء بنسبة 30 في المائة، وجنوب آسيا بنسبة 24.7 في المائة. ويعد عدم المساواة في التعليم من بين أهم المجالات المتسببة في الخسارة العالية في التنمية البشرية في الدول العربية، رغم ما تحقق في غالبيتها، خلال الفترة 2012-2022 من تقدم في مجالات تعميم التعلّم والرعاية الصحية ومكافحة الفقر.

التطورات القطاعية

الزراعة والمياه

مثلت الأزمة الروسية الأوكرانية أبرز تحدٍ للأمن الغذائي العالمي بوجه عام، والأمن الغذائي العربي على وجه الخصوص خلال عام 2022، وذلك نظراً للارتفاع الكبير في أسعار السلع الزراعية والمواد الغذائية وأسعار الطاقة ومدخلات الإنتاج الزراعي، بالإضافة إلى تقليل المعروض من السلع الزراعية والمواد الغذائية. أتت هذه التغيرات لتضيف إلى التغيرات ذات التأثير المشابه التي شهدها عام 2021 نتيجة زيادة الطلب المصاحب للتعافي من جائحة كوفيد-19 وتقلبات سلاسل الإمداد الغذائية. ونظراً لاعتماد الكثير من الدول العربية على واردات زراعية وغذائية من كل من روسيا وأوكرانيا، فقد كانت تأثيرات هذه الأزمة أشد على هذه الدول.

في ظل كل هذه الظروف، انخفضت قيمة **الناتج الزراعي للدول العربية بالأسعار الثابتة** من حوالي 172.3 مليار دولار أمريكي عام 2021 إلى حوالي 170.9 مليار دولار أمريكي عام 2022 بنسبة انخفاض بلغت حوالي 0.8 في المائة. في حين بلغت المساحة الزراعية الكلية في الدول العربية في عام 2022 حوالي 79.04 مليون هكتار، وذلك بزيادة بلغت حوالي 1.3 في المائة بالمقارنة مع عام 2021. كما ازداد عدد سكان الريف في عام 2022 بنسبة حوالي 1.1 في المائة وهي أقل من نسبة نمو عدد السكان في الدول العربية التي بلغت حوالي 1.8 في المائة، وانعكس ذلك في صورة تناقص في نسبة سكان الريف من إجمالي عدد السكان من حوالي 40.1 في المائة في عام 2021 إلى حوالي 39.9 في المائة في عام 2022، ويرجع ذلك بصورة أساسية إلى الهجرة المتزايدة من الريف إلى المدن لأسباب عديدة.

بلغ **عدد السكان الزراعيين** حوالي 90.8 مليون نسمة في عام 2022 ليشكلوا بذلك حوالي 50.9 في المائة من عدد سكان الريف، كما شكلت القوى العاملة بالزراعة عام 2022 حوالي 17.7 في المائة من حجم العمالة الكلية بالمقارنة مع 22.3 في المائة عام 2010. ويمكن تفسير تراجع نسبة القوى العاملة بالزراعة إلى ضعف عوامل الجذب للعمل بالزراعة والتي كانت نتيجة مباشرة لمجموعة من العوامل منها تزايد درجة الاعتماد على المكينات الزراعية في عمليات الإنتاج الزراعي المختلفة، وكذلك انخفاض **دخل العامل الزراعي** بالمقارنة مع الدخل المُتحصل عليه من مجالات العمل الأخرى. فقد بلغ نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي في الدول العربية حوالي 6746 دولار أمريكي في عام 2022، ويتضح تدني هذه القيمة عند مقارنتها بمثيلتها في الدول النامية الأخرى حيث تصل هذه القيمة إلى ضعف مستوياتها في الدول العربية.

ويبلغ **متوسط حجم المياه المتجددة** التي تحصل عليها الدول العربية سنوياً حوالي 260 مليار م3، منها حوالي 129 مليار م3 تتدفق من خارج المنطقة عبر الأنهار والخزانات الجوفية المشتركة، وحوالي 91 مليار م3 من الأنهار الداخلية المنشأ، وحوالي 40 مليار م3 من المياه الجوفية المتجددة، وعليه، فإن معدل حصة الفرد في الدول العربية لا يتجاوز 580 م3/سنة.

على صعيد **تجارة المنتجات الزراعية**، فقد واصلت قيمة العجز في الميزان التجاري الزراعي اتجاهها التصاعدي لتصل إلى حوالي 89.5 مليار دولار أمريكي في عام 2021 ليبلغ معدل النمو السنوي لهذا العجز خلال الفترة 2010-2021 حوالي 3.7 في المائة. وفي ظل الأوضاع السائدة المتمثلة في عدم وجود خطط وبرامج تنفيذية جدية مدعومة باستثمارات كبيرة من أجل زيادة الإنتاج الزراعي في الدول العربية من ناحية وتنظيم زيادة أعداد السكان من ناحية أخرى، فإن قيمة العجز في الميزان التجاري الزراعي مرشحة للارتفاع في السنوات القادمة.

فيما يخص **الفجوة الغذائية من السلع الغذائية الرئيسة**، فقد بلغت قيمتها في عام 2022 حوالي 43.8 مليار دولار أمريكي بالمقارنة مع 28.9 مليار دولار أمريكي في عام 2010 أي بمعدل نمو سنوي بلغ 3.5 في المائة، كما أظهرت نسب الاكتفاء الذاتي من مجموعات السلع الغذائية الرئيسة اتجاهها نحو الانخفاض في عام 2022 بالمقارنة مع عام 2021، حيث بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب والدقيق حوالي 38.6 في المائة، ومن اللحوم حوالي 69.1 في المائة، ومن البقوليات حوالي 36.6 في المائة.

الصناعة

يعتبر القطاع الصناعي العربي، بشقيه الاستخراجي والتحويلي من أهم القطاعات الاقتصادية في الدول العربية من المنظور الاقتصادي والاجتماعي، ويمثل ركيزة محورية ترتبط بها وتعتمد عليها العديد من الأنشطة الاقتصادية. تميز **القطاع الصناعي بالدول العربية** خلال عام 2022 بتحقيقه أعلى قيمة من حيث الناتج ونسبة النمو بالأسعار الجارية، حيث بلغت نسبة النمو حوالي 49.6 في المائة في عام 2022، ساهم في تحقيقها قطاع الصناعة الاستخراجية الذي نمت قيمته المضافة بنسبة 60.3 في المائة، إثر تزايد الطلب العالمي على النفط وارتفاع أسعاره العالمية خاصة في ظل تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية، وقطاع الصناعة التحويلية الذي نمت قيمته المضافة بنسبة 27.5 في المائة، حيث شهدت عدد من صناعاته نمواً لافتاً على الرغم من تأثر البعض منها بتداعيات التوترات في القارة الأوروبية وما خلفته من تحديات على مستوى سلاسل الإمداد بالمدخلات والنقل والشحن وارتفاع الأسعار.

نمت **مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي** من حوالي 34.0 في المائة عام 2021 إلى حوالي 40.9 في المائة في العام 2022، إذ بلغت مساهمة الصناعات الاستخراجية حوالي 29.5 في المائة، فيما بلغت مساهمة الصناعات التحويلية حوالي 11.4 في المائة.

بلغت **صادرات الصناعات التحويلية في الدول العربية** في عام 2022 حوالي 367.1 مليار دولار أمريكي مقارنةً بحوالي 314.3 مليار دولار في العام 2021، أي بزيادة بلغت حوالي 16.8 في المائة عما كان عليه في عام 2021، نتيجة ارتفاع الطلب العالمي لعدد من المنتجات الصناعية على غرار الأسمدة والألمنيوم والصناعات الغذائية وارتفاع أسعارها بعد توقف بعض المصانع في أوروبا عن العمل نتيجة نقص الغاز وتأثر البعض منها بتداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية. وشكلت **نسبة صادرات الصناعات التحويلية من إجمالي صادرات الدول العربية**، حوالي 21.7 في المائة في عام 2022 مقارنة بحوالي

26.5 في عام 2021، ويعود هذا التراجع إلى تطور مساهمة الصناعات الاستخراجية نتيجة ارتفاع الطلب على النفط والغاز الطبيعي وارتفاع أسعارها العالمية، حيث ارتفعت قيمة الصادرات النفطية العربية بنسبة نمو بلغت 56.1 في المائة بالمقارنة مع 2021.

يظهر توزيع **القيمة المضافة للصناعة التحويلية** عبر العالم أن مساهمة الدول العربية تبقى محدودة بالمقارنة مع مجموعات الدول الأخرى وبدون تطور يذكر حيث لم تتجاوز نسبة 1.9 في المائة طيلة السنوات السابقة، ويرجع ذلك لعدة أسباب رئيسة أهمها ارتفاع تكاليف الإنتاج بالمقارنة مع الدول الصناعية المتقدمة اقتصادياً نظرًا لتدني مستوى التكنولوجيا والإنتاجية في معظم الدول العربية، ومحدودية البنى الأساسية الصناعية بما فيها المناطق الصناعية وعدم مواكبتها للتطورات التكنولوجية الحديثة، فضلاً عن ضعف قدرة السلع الصناعية العربية على المنافسة داخل الأسواق المحلية والخارجية. وانعكست محدودية هذه المساهمة سلباً على تنافسية الصناعات التحويلية العربية وهو ما يستدعي تعزيز القدرة التنافسية من خلال الرفع من معدل الإنتاجية الصناعية، وخفض التكاليف عبر استثمار التكنولوجيا، وتحسين الجودة وتعزيز تموقع مختلف الصناعات ضمن سلاسل القيمة العالمية، وخاصة منها الصناعات الواعدة وذات القيمة المضافة العالية.

التطورات في مجال الطاقة

شهد **سوق النفط العالمي** تقلبات حادة خلال عام 2022، على خلفية الأزمة الروسية الأوكرانية التي أحدثت تغييرات كبيرة في خارطة تجارة النفط، وتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي وسط حالة من عدم اليقين سببها ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصادات الرئيسية إلى مستويات لم تشهدها مُنذ أربعة عقود. على وقع هذه المعطيات، تباطأ نشاط الصناعات التحويلية العالمية بشكل ملحوظ، وتراجع معدل نمو الطلب العالمي على النفط مقارنة بالعام 2021 ليصل إلى نحو 99.1 مليون برميل/يوم، في ظل ارتفاع أسعار النفط الخام والوقود، ليظل الطلب دون مستوياته المسجلة قبل جائحة كوفيد-19. وفي إطار استمرار الجهود المبذولة نحو تحقيق الاستقرار والتوازن في سوق النفط العالمي، وتماشياً مع النهج الناجح المتمثل في اتخاذ اجراءات استباقية، اتخذت **مجموعة دول أوبك+** عدداً من القرارات الهامة التي ساهمت بشكل كبير في الحد من التأثير السلبي للتقلبات على سوق النفط العالمي. قد شهد عام 2022 ارتفاعاً في إجمالي الإمدادات النفطية العالمية إلى حوالي 100 مليون ب/ي، حيث ارتفعت إمدادات دول أوبك من النفط الخام والنفوط غير التقليدية في عام 2022 بنحو 2.6 مليون ب/ي مقارنة بعام 2021 مسجلة حوالي 34.2 مليون ب/ي، على خلفية تقليص مجموعة دول أوبك+ لتخفيضات إتفاق خفض الإنتاج "أي زيادة الإنتاج" خلال الفترة يناير – سبتمبر 2022، وارتفاع إنتاج إيران وفنزويلا رغم الضغوطات الاقتصادية الأمريكية. كما ارتفعت الامدادات من الدول المنتجة من خارجها بنحو 1.9 ألف ب/ي لتصل إلى 65.8 مليون ب/ي، وارتفعت المخزونات النفطية العالمية إلى أعلى مستوى لها منذ نهاية عام 2020. ومن جانب آخر، تحقق ارتفاع طفيف في الاحتياطيات العالمية المؤكدة من النفط والغاز الطبيعي نسبته 2.4 في المائة و2.3 في المائة على التوالي، تزامناً مع انخفاض الإنفاق العالمي على نشاط الاستكشاف وسط حالة من عدم اليقين محيطة بآفاق الاقتصاد العالمي بسبب الأزمة الروسية الأوكرانية.

هذا وقد ارتفعت **المعدلات السنوية لأسعار النفط الخام العالمية** في عام 2022، رغم التقلبات الملحوظة التي شهدتها اتجاهاتها، لا سيما في الأسواق الآجلة، ليصل متوسط أسعار سلة خامات أوبك إلى 100.1 دولار للبرميل وهو أعلى مستوى له مُنذ عام 2013.

فيما يخص **نشاط الاستكشاف في الدول العربية**، فقد تم تحقيق 50 اكتشافاً نفطياً و29 اكتشافاً للغاز خلال عام 2022، واستحوذت الدول العربية على نحو 54.3 في المائة من تقديرات الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط ونحو 26.3 في المائة من احتياطيات الغاز الطبيعي العالمية، واستأثرت بنسبة 29.3 في المائة من إجمالي الإنتاج العالمي من النفط الخام، وشكلت حصتها من كميات الغاز الطبيعي المسوق 15.4 في المائة من الإجمالي العالمي في عام 2022. وفي المقابل، ارتفع استهلاك الطاقة في الدول العربية عام 2022 بنحو 280 ألف برميل مكافئ نفط في اليوم أي بنسبة 1.9 في المائة ليصل إلى نحو 15.2 مليون برميل مكافئ نفط يومياً، وظل النفط والغاز الطبيعي المصدرين الأساسيين اللذين تعتمد عليهما الدول العربية لتغطية احتياجاتها من الطاقة، حيث شكلت حصتهما معاً نحو 96.4 في المائة من إجمالي المصادر، مع استمرار دخول الطاقات المتجددة بشكل ملحوظ في مزيج الوقود المستخدم في توليد الطاقة الكهربائية.

وقد **شهدت المعدلات السنوية لأسعار نفوط التصدير الرئيسة في الدول العربية**، ارتفاعاً كبيراً في مستوياتها خلال عام 2022 بنسب متفاوتة تراوحت ما بين 38.8 و47 في المائة، لترتفع قيمة صادراتها النفطية بشكل كبير وتصل إلى أعلى مستوياتها منذ أكثر من سبعة أعوام.

التطورات المالية

شهدت **أوضاع المالية العامة في الدول العربية** تحسناً خلال عام 2022 مُواصِلةً التطور الإيجابي المُحرز خلال عام 2021، بعد تراجعها بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020.

أدى ارتفاع أسعار النفط العالمية خلال عام 2022 إلى زيادة الإيرادات البترولية، الأمر الذي ساهم في تعزيز الوضع المالي في الدول العربية النفطية. كما ساهم ارتفاع الإيرادات الضريبية بسبب التعافي الاقتصادي وجهود الإصلاح المالي في عدد من الدول العربية، في دعم أوضاع المالية العامة خلال العام المذكور. هذا إلى جانب جهود عدد من الدول العربية لاحتواء الإنفاق العام من خلال تطبيق الإصلاحات الرامية إلى ترشيد المصروفات الجارية وتعزيز الاستثمار العام والصرف الاجتماعي. بيد أنّ عدداً من الدول العربية واجه بعض التحديات المتمثلة في ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء والطاقة، وارتفاع أسعار الفائدة العالمية بسبب السياسات النقدية التشددية، ما انعكس على المالية العامة في الجوانب المتعلقة بدعم الطاقة والغذاء ومدفوعات الفائدة واستدامة الدين العام.

ارتفع **إجمالي الإيرادات العامة والمنح للدول العربية** بنسبة بلغت حوالي 31.9 في المائة ليصل إلى حوالي 1,077 مليار دولار أمريكي في عام 2022، ما يمثل حوالي 29.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. جاء ذلك كمحصلة لزيادة الإيرادات البترولية بنسبة بلغت حوالي 45.3 في المائة لتصل إلى حوالي 639.7 مليار دولار أمريكي، وزيادة الإيرادات الضريبية بنسبة بلغت حوالي 17.6 في المائة لتصل إلى حوالي 331.8 مليار دولار أمريكي خلال العام المذكور.

سجل **إجمالي الإنفاق العام للدول العربية** ارتفاعاً خلال عام 2022 بنسبة بلغت حوالي 8.9 في المائة، ليصل إلى حوالي 957.5 مليار دولار أمريكي، ما مثّل حوالي 26.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، محصلة لارتفاع كل من الإنفاق الجاري بحوالي 9.9 في المائة، والإنفاق الرأسمالي بحوالي 3.6 في المائة.

ترتّبَ على ذلك تسجيل **الموازنة العامة المُجمّعة للدول العربية** فائضاً بلغ حوالي 119.6 مليار دولار أمريكي (حوالي 3.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2022، مقارنةً بعجز بلغ حوالي 62.5 مليار دولار أمريكي (حوالي 2.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2021. بالنسبة للدول العربية النفطية، فقد سجلت فائضاً بحوالي 162.1 مليار دولار أمريكي (ما يعادل حوالي 5.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة بعجز بلغ حوالي 17 مليار دولار أمريكي (ما يعادل حوالي 0.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2021. أما بالنسبة للدول العربية غير النفطية كمجموعة، فقد سجلت عجزاً بلغ حوالي 42.5 مليار دولار أمريكي (ما يعادل حوالي 5.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2022 مقارنة بعجز بلغ حوالي 45.4 مليار دولار أمريكي (ما يعادل حوالي 6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2021.

بالنسبة **لإجمالي الدين العام القائم (الداخلي والخارجي) في ذمة الدول العربية** المتوفر بيانات بشأنها، فقد ارتفع بحوالي 9.7 مليار دولار ليصل إلى حوالي 1,144.8 مليار دولار بنهاية عام 2022، مقارنة بحوالي 1,135.1 مليار دولار بنهاية عام 2021. وتراجع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 10.6 نقاط مئوية، ليصل إلى حوالي 58.5 في المائة بنهاية عام 2022، مقارنة بنسبة بلغت حوالي 69.1 في المائة بنهاية عام 2021.

التطورات النقدية والمصرفية وتطورات أسواق المال في الدول العربية

انصب معظم اهتمام **المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية** على مكافحة التضخم خلال عام 2022، وباشرت معظم البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية عمليات رفع أسعار الفائدة على مختلف أدوات السياسة النقدية، بهدف الحد من الآثار السلبية للموجة التضخمية الناجمة بشكل رئيس عن الاختلالات في جانب العرض. تطلبت تداعيات التطورات العالمية خلال

عام 2022 من الدول العربية إجراء تغييرات على سياساتها النقدية. قامت الدول المتبنية لأنظمة أسعار الصرف الثابتة، والتي ترتبط عملتها بالدولار الأمريكي، برفع أسعار الفائدة بالتماشي مع سياسة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي. فيما يتعلق بالتأثيرات من جانب العرض على معدلات التضخم، فقد جاءت بصورة أساسية نتيجة عدم انتظام سلاسل الإمداد العالمية، وارتفاع تكاليف الشحن، وهو ما فاقم من تأثير الرفع الكبير من جانب الدول المصدرة في الأسعار العالمية لغالبية السلع الأساسية والغذائية بشكل خاص.

في ضوء ما سبق، لجأ عدد كبير من الدول العربية لرفع أسعار الفائدة، إما بصورة طوعية لمواجهة التضخم المرتفع لديها، أو لضغوطات على أسعار الصرف، وإما لارتباط عملتها المحلية بالدولار الأمريكي، وهو ما تطلب مواكبة الارتفاعات المتتالية في أسعار الفائدة التي أجراها الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي. كذلك، لجأ بعض صناع السياسة النقدية في عدد من الدول العربية إلى صياغة مزيج من السياسات لتقليل التضخم الأساسي دون إثارة ضغوط مالية واللجوء إلى تشديد مفرط، مع مواصلة تقديم الدعم النقدي للفئات الفقيرة ومحدودي الدخل، والحفاظ على القدرة على تحمل الديون والاستقرار المالي في ظل الظروف المالية العالمية التي تستدعي تسريع الإصلاحات الهيكلية لتعزيز النمو المحتمل وتعزيز المرونة.

بالرغم من الموقف التقييدي للسياسة النقدية لغالبية المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في عام 2022، إلا أن هذه المصارف قامت بتقديم بعض التسهيلات الائتمانية التحفيزية من أجل خلق موائمة وموازنة في السوق المصرفي، وذلك بالتركيز على عدد من الأدوات غير التقليدية لزيادة مستويات الائتمان الممنوح للأفراد والشركات، واستمرار العمل ببرامج تأجيل مدفوعات القروض في عدد من الدول العربية، وخفض أوزان مخاطر الإقراض، المعمول بها في إطار متطلبات بازل لكفاية رأس المال، خاصة تلك الموجهة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.

ركزت **الإصلاحات المتبناة في الدول العربية على صعيد السياسة النقدية** خلال عام 2022، على مواصلة تنفيذ المراحل المتبقية من خطط الإصلاح التي تمت خلال السنتين السابقتين، والرامية في جزء مهم منها لتعزيز فرص نجاح السياسة النقدية في تحقيق مستهدفاتها من خلال استحداث أدوات نقدية جديدة لضمان إدارة السيولة، وزيادة مستويات كفاءة الأطر التشغيلية للسياسة النقدية والسياسات الاحترازية الكلية، بالتوازي مع استمرار العمل على تطوير بعض أدوات السياسة النقدية القائمة.

سجل **أداء القطاع المصرفي العربي** خلال عام 2022 تحسناً بالمقارنة مع عام 2021، حيث أظهرت البيانات المُجمعة للمصارف العربية تحسناً في كل من إجمالي الموجودات، وإجمالي الودائع، وإجمالي القروض والتسهيلات، وتحسن القواعد الرأسمالية المقومة بالدولار الأمريكي، إلا أن بعض مؤشرات السلامة المالية وكذلك مؤشرات الربحية أظهرت تذبذباً واضحاً بين الدول العربية. وقد حافظت معدلات كفاية رأس المال للمصارف على مستوياتها المرتفعة نسبياً في عام 2022، مقارنة مع الحدود الدنيا لمقررات لجنة بازل البالغة 10.5 في المائة.

على مستوى **التطورات التشريعية والرقابية والتنظيمية**، واصلت السلطات الإشرافية والرقابية بالدول العربية جهودها في تحديث وتطوير منظومة الأنظمة والقرارات والإجراءات المتبعة والتعاميم الصادرة لديها بما ينسجم مع التطورات الدولية، وبما يحقق أعلى مستويات من الاستقرار المالي، خاصة تلك المتعلقة بتطبيق معايير بازل 3، والمتعلقة بمخاطر تغير المناخ، والمتعلقة بأمن المعلومات للقطاع المصرفي في ضوء التقدم التقني المتسارع وزيادة الهجمات السيبرانية، والترخيص للبنوك الرقمية وشركات التقنيات المالية. اهتم عدد من السلطات الرقابية بالقضايا المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إلى جانب الاهتمام بإصدار تعليمات إدارة مخاطر التشغيل، وتحفيز البنوك للمساهمة في رؤوس أموال صناديق الاستثمار التي تستثمر في الشركات الصغيرة والمتوسطة، واستخدام البيانات البديلة للتقييم الائتماني من خلال نماذج التقييم الرقمية، وتعزيز قواعد الحوكمة في البنوك والمؤسسات المالية. كما استمرت جهود البنوك المركزية العربية بتطوير البنية التحتية للقطاع المصرفي، واتخاذ الخطوات اللازمة لاستيعاب وتطوير خدمات التقنيات المالية الحديثة.

على صعيد **الأسواق المالية العربية**، فقد جاء أداؤها خلال عام 2022 إيجابياً بشكل عام، بالمقارنة مع عام 2021، حيث ارتفعت القيمة السوقية للبورصات العربية المدرجة بقاعدة بيانات صندوق النقد العربي بنحو 270.4 مليار دولار، فيما تراجعت قيمة التداولات بنحو 8.1 في المائة. على صعيد الاستثمار الأجنبي في البورصات العربية، ارتفعت قيم التعاملات

الخاصة بالمستثمرين الأجانب خلال فترة المقارنة، كما سجلت هذه التعاملات صافي تدفق موجب للعام الخامس على التوالي خلال عام 2022.

التجارة الخارجية (الإجمالية والبينية)

بلغت **التجارة السلعية الإجمالية العربية** خلال عام 2022 ما قيمته 2346.3 مليار دولار أمريكي مقارنة بقيمة 1893.9 مليار دولار أمريكي في عام 2021 محققة بذلك نمواً بنسبة 23.9 في المائة، حيث شهدت معدلات التبادل التجاري في الدول العربية استمرار وتيرة الصعود، فالصادرات العربية الإجمالية عرفت نمواً معتبراً لتصل إلى حجم 1,410.9 مليار دولار أمريكي في عام 2022 مقارنة بنحو 1079.1 مليار دولار أمريكي في عام 2021 محققة نسبة ارتفاع بلغت حوالي 30.7 في المائة عن العام السابق. كما شهد أداء الواردات السلعية الإجمالية العربية ارتفاعاً في عام 2022 لتبلغ ما قيمته 935.5 مليار دولار أمريكي مقارنة مع نحو 814.8 مليار دولار عام 2021 بنسبة ارتفاع 14.8 في المائة عن العام السابق.

بالنسبة **لاتجاهات التجارة العربية** خلال عام 2022، فقد أظهرت البيانات تغيرات محدودة إلى حد ما في حصص الشركاء التجاريين، فقد سجلت حصة الصادرات البينية العربية 9.3 في المائة بتراجع عن العام السابق الذي حقق 10.8 في المائة في عام 2021، في حين ارتفعت حصة الاتحاد الأوروبي بشكل محدود للغاية حيث سجلت 10.4 في المائة عام 2022 مقارنة بنحو 10.2 في المائة في العام السابق، بينما انخفضت حصة الولايات المتحدة الأمريكية عن العام السابق إلى ما نسبة 4.1 بالمائة مقارنة بنحو 4.8 في المائة عن العام السابق من إجمالي الصادرات العربية، واحتفظت الصادرات لدول آسيا بالنصيب الأكبر بين الشركاء التجاريين بنسبة 46.4 بالمائة، في حين شهدت حصة باقي دول العالم استمرار الارتفاع في حصتها لتصل إلى ما نسبته 29.8 في المائة مقارنة بحوالي 27 في المائة في العام 2021، بما يحقق أعلى نسبة ارتفاع في حصص الشركاء، وهو ما يعكس توجه الدول العربية لفتح أسواق جديدة.

فيما يتعلق **بالواردات العربية** من الشركاء التجاريين الرئيسيين خلال عام 2022، احتفظت الواردات بنسبتها من معظم الشركاء التجاريين، حيث سجلت الواردات العربية البينية نسبة 13.3 بالمائة بانخفاض طفيف عن العام السابق الذي سجل 13.6 في المائة، كما انخفضت نسبة كل من الولايات المتحدة لتبلغ نحو 10.1 في المائة وكذلك مع الاتحاد الأوروبي لتسجل نسبة 20.8 في المائة، وكذلك دول آسيا بنسبة 33.4 في المائة مقارنة بنحو 35 في المائة العام السابق، بينما ارتفعت مع باقي دول العالم لتصل إلى 22.4 في المائة مقارنة بنسبة 18.7 في المائة في عام 2021، وبذلك تسجل الارتفاع الأكبر في حصة الشركاء التجاريين، وهو ما يعكس مزيداً من الانفتاح على الأسواق الجديدة.

بالنسبة **للهيكل السلعي للتجارة**، مازالت تستأثر فئة الوقود والمعادن على الحصة الأعلى في الصادرات الإجمالية العربية، بل عاودت الارتفاع لتسجل ما نسبته 66.4 في المائة في عام 2022 مقارنة بنسبة 62.7 بالمائة لعام 2021. وسجلت المصنوعات انخفاضاً لتسجل ما نسبته 25.3 في المائة في عام 2022 مقارنة بنحو 26.8 في المائة في عام 2021، بينما ارتفعت حصة السلع الزراعية لتبلغ 7.9 في المائة من إجمالي الصادرات مقارنة بنسبة 7.2 العام السابق بينما سجلت السلع غير المصنفة نسبةً ضئيلةً جداً قدرها 0.4 في المائة في عام 2022. فيما يتعلق بالواردات، تشير البيانات إلى أن المصنوعات حافظت على المرتبة الأولى في الواردات العربية بنسبة 56.4 في المائة عام 2022 مقارنة بحوالي 60.2 في المائة في عام 2021، في حين سجلت السلع الزراعية ارتفاعاً ملحوظاً لتسجل نسبة 25.4 في المائة مقارنة بنسبة 20.1 في المائة من إجمالي الواردات العربية خلال عام 2021، وارتفعت فئة الوقود والمعادن حيث سجلت نسبة 15.6 في المائة عام 2022 مقارنة بنسبة 14.4 في المائة عام 2021، بينما استمر انخفاض حصة السلع غير المصنفة حيث سجلت ما نسبته 2.7 في المائة في عام 2022 مقارنة بنسبة 5.4 في المائة في عام 2021 وبنسبة 9.5 في المائة في عام 2020.

استمر أداء **التجارة السلعية العربية البينية** في التحسن خلال عام 2022، وذلك للعام الثاني على التوالي، نتيجة لتخفيف القيود الصحية المفروضة للسيطرة على انتشار فيروس كوفيد-19، الأمر الذي ساهم في تسريع تعافي الأنشطة الاقتصادية، ومن ثم زيادة مستويات الإنتاج السلعي في الدول العربية. كذلك، ساهم تحسن الأسواق العالمية للطاقة والسلع الأساسية الأخرى في دعم معدلات التجارة العربية البينية خلال عام 2022.

فيما يتعلق **بالهيكل السلعي للصادرات العربية البينية**، فقد ارتفعت حصة كل من مجموعة السلع الزراعية، ومجموعة الوقود المعدني والمعادن الأخرى في إجمالي الصادرات البينية للدول العربية لتسجل حوالي 21.3 بالمائة و20.7 بالمائة على التوالي في عام 2022. كذلك، ارتفعت حصة الصادرات البينية للمصنوعات من نحو 52.7 في المائة عام 2021 إلى نحو 53.7 في المائة عام 2022.

بالنسبة **لتجارة الخدمات**، فقد انخفض العجز المُسجل في صافي ميزان تجارة الخدمات للدول العربية كمجموعة خلال عام 2022، لتأثر المدفوعات والمتحصلات الخدمية بقيام معظم الدول بإلغاء القيود المرتبطة بتداعيات فيروس كوفيد-19، حيث زادت قيمة المدفوعات الخدمية للدول العربية كمجموعة بنسبة قدرها 18.9 بالمائة لتبلغ حوالي 351.7 مليار دولار خلال 2022، مقارنة بحوالي 299.9 مليار دولار مسجلة خلال العام السابق. جاء ذلك كمحصلة للارتفاع الذي سجلته المدفوعات من كل من بند السفر (السياحة)، وبند النقل، وكذا مدفوعات الخدمات الأخرى وذلك للدول العربية كمجموعة. وزادت أيضاً المتحصلات الخدمية للدول العربية كمجموعة خلال عام 2022 بنحو 36.3 بالمائة لتصل الى حوالي 261.4 مليار دولار، مقارنة مع نحو 192.5 مليار دولار محققة بالعام السابق. يرجع ذلك للتحسن الملموس الذي سجلته المتحصلات من بند السفر (السياحة) مع إلغاء القيود على حركة السفر الدولية. في ضوء التطورات سالفة الذكر في كل من جانبي المدفوعات والمتحصلات الخدمية، فقد تراجع خلال عام 2022 العجز المحقق بالميزان الخدمي للدول العربية كمجموعة بنسبة قدرها 12.6 في المائة، ليسجل نحو 90.3 مليار دولار أمريكي مقارنة مع نحو 107.4 مليار دولار عجز مسجل بعام 2021.

كما تم مواصلة متابعة العمل على ملفات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والاتحاد الجمركي العربي، بالإضافة إلى ملف تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية وقد حققت تقدماً ملموساً في هذا الصدد.

موازين المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف

تواصل خلال عام 2022 التحسن في **أداء موازين مدفوعات الدول العربية** كمجموعة انعكاساً للإجراءات التي تم اتخاذها بشأن إزالة القيود السابق فرضها بعد تلاشي جائحة كوفيد-19 من ناحية، والتطورات العالمية من ناحية أخرى، الأمر الذي أثر على أداء الاقتصاد العالمي، وكذا الأسعار العالمية للنفط والمواد الغذائية. كمحصلة لتلك التطورات ارتفع الفائض **بالميزان التجاري للدول العربية** كمجموعة ليصل إلى نحو 523.9 مليار دولار أمريكي خلال عام 2022، في حين انكمش العجز بميزان الخدمات بنسبة قدرها 8.7 بالمائة، وتحول الفائض إلى عجز بميزان الدخل الأولي بلغ حوالي 11.8 مليار دولار أمريكي، واتسع العجز بميزان الدخل الثانوي بنسبة بلغت 6.9 في المائة خلال عام 2022 مقارنة بعام 2021. في ضوء التطورات سالفة الإشارة، زاد الفائض المحقق في **ميزان المعاملات الجارية للدول العربية** كمجموعة ليصل إلى حوالي 349.4 مليار دولار أمريكي، ما يمثل نحو 9.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة خلال عام 2022. نتيجة لذلك شهد عام 2022 تضاعف الفائض الكلي لموازين مدفوعات الدول العربية كمجموعة ليسجل نحو 154.9 مليار دولار.

شهد إجمالي **رصيد الدين العام الخارجي** ارتفاعاً في الدول العربية المتوفرة عنها بيانات بحوالي 19.7 مليار دولار أمريكي، ليصل إلى حوالي 534.9 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2022، مُقارنة بحوالي 515.2 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2021. بالمُقابل، ارتفع **إجمالي خدمة الدين العام الخارجي** بحوالي 2.4 مليار دولار أمريكي، ليصل إلى حوالي 41.1 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2022، مُقارنة بحوالي 38.7 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2021.

تراجعت **نسبة إجمالي الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية** المتوفرة عنها بيانات كمجموعة بحوالي 3.5 نقاط مئوية، لتصل إلى حوالي 23.4 في المائة بنهاية عام 2022، مقارنة بنسبة بلغت حوالي 26.9 في المائة بنهاية عام 2021.

تراجعت أيضاً **نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات** في الدول العربية المتوفرة عنها بيانات بحوالي 4.4 نقطة مئوية، لتصل إلى حوالي 11.2 في المائة بنهاية عام 2022، مقارنة بنسبة بلغت حوالي 15.6 في المائة بنهاية عام 2021.

عكست **أسعار صرف العملات العربية** المثبتة مقابل الدولار الأمريكي التطورات التي شهدتها العملات الرئيسة في أسواق الصرف الدولية خلال عام 2022، حيث تحسنت قيمتها خاصة مع تدخلات بعض البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية في أسواق الصرف الأجنبي بهدف الإبقاء على نظم أسعار الصرف الثابتة في هذه البلدان ضمن الحدود المُعلن عنها.

واقع وتحديات الاقتصاد الدائري للكربون بالدول العربية

شهدت السنوات الأخيرة معدلات غير مسبوقة للتغيُّرات المناخية في دول العالم، مما نجم عنها ارتفاع في معدلات الظواهر الطبيعية كالفيضانات والجفاف، وارتفاع معتبر في درجات الحرارة، الأمر الذي أثار مخاوف علماء الجيولوجيا والمنظمات البيئية، وأسفر عن عقد العديد من المؤتمرات البيئية حول هذا الشأن، كما تم تبني وإطلاق عدد من المبادرات وإبرام عدد من الاتفاقيات بهدف حماية كوكب الأرض، مثل اتفاقية باريس في عام 2015.

يُعزى السبب الرئيس لتغير المناخ إلى تنامي الأنشطة البشرية غير المستدامة، لا سيما تلك المتصلة بنمو القطاعات الرمادية، وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري، والاستغلال غير المستدام للغابات، حيث أدت هذه الأنشطة إلى عدد من العواقب المناخية، بما في ذلك ارتفاع درجات الحرارة العالمية، وزيادة تواتر وشدة الظواهر الجوية، وذوبان القمم الجليدية، وارتفاع مستوى سطح البحر، واضطرابات النظم البيئية والتنوع البيولوجي، إضافة إلى تداعياتها على النشاط الاقتصادي والقطاع المالي. في ضوء هذه التحديات، أصبحت الحاجة إلى اتخاذ تدابير فعالة للتخفيف من تغير المناخ والتكيّف معها أمراً ملحاً، مع التركيز بشكل خاص على إدارة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

يؤثر تغير المناخ على الاقتصادات المتقدمة والنامية، حيث يتسبب في تدهور الزراعة، وتقلص الثروة السمكية، والهجرة، الأمر الذي دفع صانعي السياسات في أنحاء العالم إلى اتخاذ خطوات مهمة لإدارة هذه المخاطر وتخفيف آثارها والانتقال نحو اقتصاد أخضر ومستدام.

تُعد إدارة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري أحد أهم التحديات العالمية لتحقيق الأهداف المناخية والحياد الكربوني. تعتبر انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المساهم الرئيس في مخاطر تغيرات المناخ، إضافة إلى غازات الاحتباس الحراري الأخرى مثل: الميثان وأكسيد النيتروز. يسلّط تقرير التقييم السادس الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) الضوء على الفجوة الكبيرة بين انبعاثات الاحتباس الحراري العالمية الحالية والمستويات المطلوبة للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري بما يتماشى مع اتفاقية باريس. أشار التقرير أن الانبعاثات الناتجة عن المساهمات المحددة وطنيا للدول (NDCs) من المرجح أن تؤدي إلى ارتفاع درجة الحرارة بأكثر من 1.5 درجة مئوية خلال القرن الحادي والعشرين.

ظهر الاقتصاد الدائري للكربون (CCE) كنهج تحويلي لمعالجة الانبعاثات الكربونية والمخاطر الناجمة عن تغيرات المناخ، لاعتماده على مبادئ الاقتصاد الدائري، الذي يسعى إلى الاحتفاظ بالموارد قيد الاستخدام لأطول فترة ممكنة، واستخراج أقصى قيمة مضافة منها، ومن ثم استعادتها وتجديدها. يساعد هذا النهج على تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتحسين كفاءة الموارد، وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة. يمثل الاقتصاد الدائري للكربون نقلة نوعية في كيفية التعامل مع إدارة الكربون ومكافحة تغير المناخ، من خلال اعتماد ممارسات دائرية ومستدامة، يمكنها تحقيق الهدفين المتمثلين في تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتعزيز الرخاء الاقتصادي، وبالتالي تحقيق مستقبل أكثر استدامة ومرونة للأجيال القادمة.

يعتبر الاقتصاد الدائري للكربون نظاماً دائرياً يتم فيه تقليل انبعاثات الكربون، والتقاطها، واستخدامها، وإعادة تدويرها على نحو مستدام. كما يشجع على اعتماد مصادر الطاقة المتجددة، والاستثمار في تقنيات التقاط الكربون وتخزينه، وتطوير مسارات انبعاثات صفرية مصممة خصيصاً لظروف وموارد كل بلد. بينما لا يزال العالم يعتمد على المنتجات كثيفة الكربون، فإن تبني اقتصاد دائري للكربون يمكن أن يجلب العديد من الفوائد المشتركة مثل تعزيز أمن الطاقة، وتحسين جودة الهواء، وخلق فرص عمل، وتعزيز النمو الاقتصادي، والحفاظ على الموارد الطبيعية، إضافة إلى تعزيز الابتكار والتعاون والانتقال إلى مجتمع مستدام وقادر على الصمود وعلى تحقيق مستقبل أكثر استدامة للأجيال القادمة.

إن معالجة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون واتخاذ إجراءات جماعية للحد منها أمر بالغ الأهمية لتحقيق استقرار المناخ وحماية الكوكب من أجل الأجيال القادمة، وهو ما يتطلب تعاوناً عالمياً وتقنيات مبتكرة وممارسات سليمة ومستدامة في جميع القطاعات للانتقال إلى مستقبل مرن ومنخفض الكربون.

العون الإنمائي العربي

يُعد **العون الإنمائي العربي** مصدراً هاماً من مصادر المساعدات الإنمائية الدولية، وأحد عناصر التعاون لدعم التنمية التي تقدمها الدول العربية المانحة للعون على الصعيدين الإقليمي والدولي. وتعتبر مؤسسات مجموعة التنسيق من القنوات الرئيسة التي تقدم من خلالها حكومات الدول العربية المانحة المساعدات الميسرة للدول المستفيدة، حيث تعمل من خلال مسارين هما المؤسسات متعددة الأطراف الدولية والإقليمية وهي البنك الإسلامي للتنمية، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، وبرنامج الخليج العربي للتنمية، وصندوق النقد العربي، والمسار الثاني من خلال الصناديق الوطنية وهي الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والصندوق السعودي للتنمية، وصندوق أبو ظبي للتنمية، وصندوق قطر للتنمية. ويمثل العون الإنمائي المقدم من كل هذه المؤسسات محور هذا الفصل.

بخصوص **المساعدات الإنمائية المقدمة من مؤسسات مجموعة التنسيق** في عام 2022، فقد بلغ إجمالي التزامات العمليات التمويلية للمجموعة حوالي 15.8 مليار دولار أي بارتفاع نسبته حوالي 88.7 في المائة بالمقارنة مع عام 2021. بذلك بلغ المجموع التراكمي من بداية نشاط مؤسسات المجموعة إلى نهاية عام 2022 حوالي 269.2 مليار دولار.

يوضح **التوزيع القطاعي للعمليات التمويلية لمؤسسات مجموعة التنسيق** لعام 2022 الاهتمام المتواصل بدعم جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تمويل مشاريع البنى التحتية مثل الطاقة والكهرباء والمياه، والنقل والاتصالات، إذ بلغ إجمالي المساعدات الإنمائية الموجهة لهذه المشاريع حوالي 3.4 مليار دولار أمريكي تشكل حوالي 41.0 في المائة من إجمالي المساعدات المقدمة خلال عام 2022.

التعاون العربي في مجال الأمن الغذائي

يعدّ **الأمن الغذائي** أمرًا أساسيًا لتحقيق خطط وأهداف التنمية المستدامة التي توافق العالم على تحقيقها بحلول عام 2030. يتخطى الأمن الغذائي مجرد الحد من الفقر والجوع إلى تعزيز صحة الأفراد، ذلك لما له من تأثيرات على النمو الاقتصادي ومستوى رفاهية الأشخاص بل وحماية البيئة وضمان استدامة الموارد. وقد أدى تتابع الأزمات العالمية إلى تفاقم أزمة الغذاء في السنوات الأخيرة، فارتفع عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد إلى 257.8 مليون شخص في عام 2022 مقارنة بحوالي 192.8 مليون شخص في عام 2021، وهو ضعف العدد المسجل في عام 2016. وقد جاء ذلك مدفوعاً بمجموعة من العوامل المتشابكة والمتداخلة من النزاعات الجيوسياسية والتغيرات المناخية والأزمات الاقتصادية، كما أدى الإغلاق الذي شهده العالم جراء جائحة كوفيد-19 إلى تعطل سلاسل الإمداد وارتباك شديد في تدفقات التجارة بما انعكس بشكل مباشر على تفاقم تحديات الأمن الغذائي خاصة في الدول المستوردة للغذاء. ولم يتعافى الاقتصاد العالمي من هذه الآثار حتى اندلعت الحرب الروسية الأوكرانية، التي فاقمت خطر الجوع لعشرات الملايين من الأشخاص الذين هم على وشك مواجهة انعدام الأمن الغذائي. وتعتبر الدول النامية والاقتصادات الناشئة بما فيها الدول العربية الأكثر تأثراً من جراء تفاقم أزمة الغذاء عالمياً، خاصة لما للأمن الغذائي من أبعاد وتأثيرات سياسية واجتماعية واقتصادية بالغة الأهمية. حيث تصنف الدول العربية كمستورد صاف للغذاء، إذ تستورد أكثر من نصف احتياجاتها الغذائية ما يجعلها شديدة التأثر بتقلبات السوق العالمية والأزمات العالمية. بلغت الفجوة الغذائية في العالم العربي في عام 2022 نحو 43.9 مليار دولار أمريكي0 كما تراجعت نسب الاكتفاء الذاتي لعدد من السلع الغذائية نتيجة لتفوق معدلات نمو الطلب على معدلات نمو الإنتاج الغذائي، فضلا عن تأثيرات الأزمات الاقتصادية المتلاحقة والمتداخلة التي ضاعفت أسعار السلع الغذائية الرئيسة عالمياً، والتي أدت إلى خسارة جهود سنوات في مكافحة الجوع وتوفير الأمن الغذائي في الدول العربية، ومن ثم أصبح لزاماً على الدول العربية إيلاء مزيد من الاهتمام لتحدي الأمن الغذائي، والعمل على تنمية قطاعها الزراعي والتحرك السريع من أجل سد الفجوة الغذائية. ومن الأهمية بمكان السعي

نحو زيادة إمدادات الغذاء والأسمدة والوقود وإزالة الحواجز أمام التجارة، والتحلي بالمرونة اللازمة لمواجهة التحديات الكبيرة المتعلقة برصد ومتابعة شدة الأزمة وضعف مصادر التمويل وخاصة مع استمرار حالة عدم اليقين المستمر التي تنتاب الاقتصاد العالمي خلال السنوات الأخيرة، مما يعوق الجهود الرامية إلى تحسين الأمن الغذائي للمنطقة العربية على المدى الطويل.

يُعزى تطور **العجز الغذائي في المنطقة العربية** للتفاوت الواضح بين معدل نمو الإنتاج الزراعي والطلب على السلع الغذائية الزراعية، وتميل الفجوة الغذائية إلى الاتساع نتيجة تقلبات أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية وموجات التضخم، وتذبذب الإنتاج النباتي والحيواني الناجم عن التغيرات المناخية، والاضطرابات الجيوسياسية والاجتماعية والظروف الداخلية غير المواتية ببعض الدول العربية، زاد من حدة العجزالتطورات العالمية مثل الأزمة في شرق أوروبا وما صاحبها من ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية، وتقلبات سلاسل التوريد.

بالرغم من أن سكان العالم العربي لا يمثلون سوى 5.6 بالمائة من سكان العالم، إلا أن بعض مؤشرات انعدام الأمن الغذائي تبدو مرتفعة نسبياً، وتواجه الدول العربية عدة تحديات في سعيها لتحقيق **الأمن الغذائي**. تشمل تلك التحديات شح الموارد المائية، ومشاكل تلوث أو ملوحة المياه، وتقلص الأراضي الصالحة للزراعة، ونقص مستلزمات الإنتاج، وضعف القوى العاملة الزراعية، ومشاكل التسويق الزراعي، وضعف الإرشاد والبحث الزراعي وغيرها. نتيجة لهذه التطورات المتسارعة، وفي ضوء ما يمثله الإنتاج الزراعي من أهمية لتحقيق الأمن الغذائي في المنطقة العربية، اتجهت الدول العربية إلى تنفيذ برامج سريعة للتكيف مع هذه التغيرات تمثلت في إحداث تعديلات جوهرية على شبكات الأمان الاجتماعي المطبقة، هذا إلى جانب إعداد العديد من الوثائق والدراسات والاستراتيجيات الهادفة إلى وضع خرائط طريق للعمل المستقبلي في مجال تطوير القدرات الإنتاجية على المستويات الوطنية. كما سارع العديد من القادة العرب إلى طرح وتبنى مبادرات وطنية وإقليمية لتطوير الإنتاج الغذائي في محاولة لإحداث اختراق لحل مشكلة العجز الغذائي في المنطقة العربية.

شملت **المبادرات العربية لتعزيز الأمن الغذائي العربي** إنشاء المنظمة العربية للتنمية الزراعية، وإطلاق البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي (2008)، وإعلان وثيقة الرؤية الاستراتيجية للأمن الغذائي العربي (2022)، واعتماد الاستراتيجية العربية للتنمية الزراعية المستدامة (2020-2030)، وإطلاق البرنامج العربي لاستدامة الأمن الغذائي (2021-2030).

إن تضافر الجهود العربية الساعية لسد الفجوة الغذائية في المنطقة العربية والعمل على تعزيز الأمن الغذائي العربي، يعكس وعي الدول العربية بأهمية التعاون والتنسيق الإقليمي في هذا الشأن، ومع ذلك ما تزال التحديات التي تواجه الأمن الغذائي العربي تتصاعد على نحو غير مسبوق، مما يتطلب وضع رؤى أكثر استشرافا للمستقبل وتتواكب مع التطور التكنولوجي الذي أحدثته الثورة الصناعية الرابعة.

الاقتصاد الفلسطيني

نجح **الاقتصاد الفلسطيني** خلال العام 2022 في الاستمرار في تعافيه من أزمة جائحة كوفيد-19، حيث سجل نمواً بنحو 3.9 في المائة بالأسعار الثابتة مع بقائه أقل من المستوى الذي كان عليه عام 2019، بالرغم من العديد من الصعوبات التي عانى منها وفي مقدمتها، التوقف شبه التام للدعم الخارجي المقدم لدولة فلسطين والمخصص لدعم الموازنة، واستمرار الاقتطاعات الإسرائيلية من العائدات الضريبية (المقاصة) على مدار العام. وعلى الرغم من هذا التعافي المحدود، إلا أن النمو ما يزال يتسم بالبطء إزاء تصاعد التوترات في الأراضي الفلسطينية، واستمرار القيود المفروضة على التنقل والعبور والتجارة، إذ يتطلب رفع مستويات المعيشة، وتحسين مؤشرات المالية العامة، وتخفيض معدل البطالة، تحقيق معدلات نمو أعلى بكثير.

وقد شهدت معظم الأنشطة الاقتصادية ارتفاعاً في قيمتها المضافة خلال العام 2022، وانعكست الضغوط التضخمية وارتفاعات الأسعار عالمياً تدريجياً على مستوى الأسعار المحلية، خاصة وأن دولة فلسطين تستورد معظم استهلاكها من السلع والخدمات من الخارج، ما تسبب في ارتفاع المستوى العام للأسعار على مدار العام 2022، مصحوباً بارتفاع متواصل لمعدلي البطالة والفقر، ليبلغ معدل التضخم في فلسطين حوالي 3.7 في المائة مقارنة مع العام السابق، ويعتبر هذا المعدل الأعلى منذ نحو أكثر من عشر سنوات.

وما تزال إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) تتسبب بممارساتها الممنهجة بأزمة اقتصادية كبيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتعطيل كل فرصة تؤدي إلى قيام اقتصاد وطني، بل ووضع المعيقات التي تكرس التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، والتي تتمثل في مصادرة الأراضي والمياه، ومنع وتقييد استخراج الموارد الطبيعية، وربط العمالة الفلسطينية بالاقتصاد الإسرائيلي، وتعطيل فرص الاستثمارات الأجنبية، بل وحتى المساعدات الدولية، ومنع وصول الفلسطينيين إلى المنطقة (ج) والسماح لهم بتلبية احتياجاتهم التنموية، حيث وصف العام 2022 بحسب التقارير الدولية بأنه العام الأكثر دموية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

كما استمرت سلطات الاحتلال بفرض العقوبات الاقتصادية على الشعب الفلسطيني ومقدراته، من خلال حجز وقرصنة أموال المقاصة، بل وزيادة نسب الاقتطاع من الأموال الفلسطينية بشكل يحول دون قدرة السلطة على الوفاء بالتزاماتها إزاء موظفيها والمواطنين الذين باتوا عاجزين عن تحمل مزيد من الأعباء والقيود والعقوبات الاقتصادية، علاوة عن تداعيات العقوبات على الاقتصاد الفلسطيني الذي يعاني من تحكم الاحتلال في كل مفاصله، وانعكاسات ذلك على حياة الفلسطينيين الإنسانية وقدرتهم على التمتع بالحد الأدنى للعيش بكرامة.

الفصل الأول

التطورات الاقتصادية العالمية

نظرة عامة

واجه **الاقتصاد العالمي** عام 2022 عدة تحديات أثّرت على أدائه، فقد ساهمت الأزمة الروسية الأوكرانية في خلق حالة من عدم اليقين الاقتصادي انعكست بشكل مباشر على الارتفاع في أسعار الطاقة والمواد الخام، وتراجعت صادرات المواد الغذائية والأسمدة من أوكرانيا وروسيا، كما أدت تخفيضات التوريد وفرض حظر على الواردات من روسيا والعقوبات المفروضة عليها في زيادة تقلبات سلاسل التوريد العالمية، وزادت من الضغوط التضخمية، خاصة في ظل صعوبات جانب العرض الذي يواجه طلب المستهلكين المرتفع. أدت هذه التغيرات إلى تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، لا سيما في الاتحاد الأوروبي في ضوء اعتماده الكبير على واردات الطاقة الروسية. كذلك، فقد تأثر الاقتصاد العالمي عام 2022 بالعودة إلى عمليات الإغلاق في بعض الدول وبشكل خاص في اليابان والصين في النصف الثاني من السنة بعد انتشار متحور أوميكرون، وأدى ارتفاع معدلات التضخم في مختلف دول العالم، إلى تبني سياسات نقدية متشددة، تجلت بشكل أساسي في رفع سعر الفائدة عدة مرات في العديد من الاقتصادات المتقدمة والنامية طيلة عام 2022، هذا فضلاً عن تباطؤ النمو في أكبر ثلاث اقتصادات في العالم: الولايات المتحدة الأمريكية والصين والاتحاد الأوروبي في ظل الظروف المعاكسة التي واجهتها مما انعكس بالسلب على أداء الاقتصاد العالمي. في ضوء ذلك تراجع نمو الاقتصاد العالمي لنحو 3.4 في المائة عام 2022 مقابل نحو 6.3 في المائة عام 2021. كان هذا التراجع في النمو في اقتصادات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، ففي اقتصادات الدول المتقدمة تراجع معدل النمو الاقتصادي خلال عام 2022 لنحو 2.7 في المائة مقابل 5.4 في المائة عام 2021، أما بالنسبة للدول النامية واقتصادات الأسواق الناشئة، فقد تراجع معدل النمو ليبلغ نحو 4 في المائة عام 2022 مقابل نحو 6.9 في المائة في عام 2021، ومن المتوقع أن يتراجع النمو العالمي إلى نحو 3.9 في المائة عام 2023، وذلك في ظل استمرار اتباع عديد من الدول سياسات نقدية متشددة واستمرار الأزمة الروسية الأوكرانية وتأثيراتها السلبية المحتملة على النشاط الاقتصادي العالمي.

فيما يخص تطورات **معدل التضخم العالمي** خلال عام 2022، فقد سجل ارتفاعاً ملحوظاً ليبلغ بالدول المتقدمة نحو 7.3 في المائة، مقارنة بحوالي 3.1 في المائة خلال عام 2021. وعلى مستوى المناطق الاقتصادية والاقتصادات الكبرى، فقد كان الارتفاع أكثر وضوحاً في المملكة المتحدة حيث ارتفع من 2.6 في المائة عام 2021 إلى نحو 9.1 في المائة عام 2022، تليها منطقة اليورو، كما شهد ارتفاعاً في كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، ولكن بمعدلات أقل. وفي سياق متصل ارتفع معدل التضخم في الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى من 5.9 في المائة عام 2021 لنحو 9.8 في المائة عام 2022، كما شهدت معظم المجموعات الفرعية ارتفاعاً في معدل التضخم عام 2022.

فيما يخص التطورات على مستوى **التجارة الدولية،** ونظراً لأن التطورات الجيوسياسية انعكست على تقلبات سلاسل التوريد، وشبكات الإنتاج، وتقييد تدفق السلع والخدمات، وحركة رأس المال. فقد تراجع معدل نمو التجارة الدولية عام 2022 من 10.6 في المائة عام 2021 إلى 5.1 في المائة في عام 2022، حيث لم يقتصر تراجع معدل النمو على السلع فقط، ولكن امتد ليشمل التجارة في الخدمات.

فيما يتعلق **بالمديونية الخارجية،** بالرغم من ارتفاع تكاليف الاقتراض في ظل ارتفاع أسعار الفائدة لمستويات قياسية، والتطورات الدولية غير المواتية، إلا أن إجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة انخفض ليبلغ نحو 11,865.5مليار دولار أمريكي عام 2022 مقابل حوالي 12,041.9مليار دولار أمريكي عام 2021.

على صعيد **أسعار صرف العملات الرئيسة** بالعالم، فقد شهد عام 2022 تراجع سعر صرف الجنيه الإسترليني تراجعا محدوداً أمام الدولار الأمريكي، وكذلك الحال بالنسبة لليورو وذلك في ظل رفع سعر الفائدة الأمريكي عدة مرات خلال هذا العام، في إطار مواجهة معدلات التضخم المرتفعة، في حين استقر نصيب الدولار من الاحتياطيات

الرسمية الدولية خلال عام 2022 عند نفس المستوى المسجل لعام 2021 وهو نحو 59 في المائة.

وقد انعكست التطورات الدولية على **أداء اقتصادات الدول العربية**، حيث أثرت تلك التطورات على أسعار النفط والغاز، وعلى أسعار السلع الغذائية، ومن ثم على الأمن الغذائي، وكان لهذه التطورات تأثيرات متباينة على اقتصادات الدول العربية خلال عام 2022. على الرغم من تراجع نمو الاقتصاد العالمي، حققت الدول العربية تحسناً في معدل النمو الاقتصادي، حيث استفادت بشكل كبير من تحول مسار التجارة نتيجة للأزمة في شرق أوروبا، وسعي الدول الأوروبية لإيجاد بديل لمشترياتها النفطية من روسيا، فساهم ارتفاع حجم إنتاج وأسعار النفط والغاز في تحسن معدل نموها، خاصة في ظل ارتفاع الأهمية النسبية لصادرات النفط والغاز في إجمالي صادرات الدول العربية. نتيجة لذلك ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية بالأسعار الثابتة ليبلغ نحو 6 في المائة مقابل 3.6 في المائة عام 2021، ولكن هذا المعدل يخفي التباين الكبير في معدل نمو الدول العربية فرادى، ففي الوقت الذي حققت فيه الدول النفطية معدلات نمو مرتفعة، تأثرت الدول غير النفطية سلباً بارتفاع أسعار السلع الغذائية، وارتفاع فاتورة الواردات النفطية.

انعكس أداء الاقتصاد العالمي على أوضاع **المالية العامة في الدول العربية**، حيث ساهم ارتفاع أسعار النفط العالمية في زيادة الإيرادات النفطية، مما دعم بشكل كبير أوضاع المالية العامة في الدول العربية المُصدّرة للنفط، ووفر لها حيزاً مالياً يجعلها قادرة على الاستمرار في اتباع سياستها التوسعية. أما الدول المستوردة للنفط فقد أثرت التطورات الدولية سلباً على المالية العامة لديها؛ ذلك في ظل تحملها مبالغ كبيرة لدعم السلع الغذائية، وارتفاع تكلفة خدمة الديون في ظل ارتفاع أسعار الفائدة العالمية، وكذلك ارتفاع فاتورة الواردات من السلع الغذائية والطاقة. وفي ظل الارتفاع الكبير في معدلات التضخم عالمياً، فقد ارتفع متوسط معدل التضخم في معظم الدول العربية في عام 2022 بالمقارنة مع عام 2021، ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الغذائية، نتيجة للحرب الروسية الأوكرانية، واستمرار التقلبات في سلاسل التوريد العالمية فضلاً عن انخفاض عملات بعض الدول العربية مما دعم الاتجاه التضخمي بتلك الدول.

شهدت **التجارة الخارجية للدول العربية** تحسناً ملحوظاً في عام 2022 رغم الظروف غير المواتية التي يمر بها الاقتصاد العالمي، حيث ارتفعت الصادرات السلعية العربية الإجمالية لعام 2022 لتبلغ نحو 1391.3 مليار دولار مقارنة بنحو 1079.1 مليار دولار في عام 2021 محققة نسبة ارتفاع 28.9 في المائة، كما ارتفعت قيمة الواردات السلعية الإجمالية العربية بنحو 13.1 في المائة لتبلغ 921.6 مليار دولار خلال عام 2022 مقارنة بنحو 814.8 مليار دولار في العام السابق.

تضافرت عدة عوامل أثّرت على **أداء أسواق الأسهم بالدول العربية** خلال عام 2022، حيث سجلت عشر بورصات عربية تحسناً، بالإضافة إلى ارتفاع مؤشرات أحجام التداول، ومواصلة نشاط الطروحات الأولية، كما ساهم ارتفاع مؤشرات قطاعات البنوك والاتصالات والخدمات والنقل والاتصالات، في تحسن مؤشرات أداء عدد من البورصات العربية في نهاية عام 2022. في المقابل، انخفض مؤشر ست بورصات عربية، كما تراجعت مؤشرات القيمة السوقية ومؤشرات قيم التداول لها. وقد سجل مؤشر بورصة مصر ارتفاعاً قياسياً بلغ نحو 48 في المائة مغلقاً عند 14599 نقطة في العام 2022، يليه مؤشر السوق لبورصة دمشق الذي حقق نمواً بنحو 33.28 في المائة، مغلقاً عند 30245 نقطة، أما بورصة قطر فقد سجلت أقل أداءً بين البورصات العربية حيث تراجع مؤشرها بنحو 15.87 في المائة، ثم بورصة السعودية بتراجع بلغ نحو 8.13 في المائة.

1. نمو الاقتصاد العالمي

1.1. أداء الاقتصاد العالمي

شهد الاقتصاد العالمي عام 2022 تباطؤاً في النمو فاقت حدته التوقعات، وذلك في ظل تضافر عدة عوامل، تمثلت في تجاوز معدلات التضخم مستوياتها المسجلة خلال عدة عقود سابقة، وتشديد الأوضاع المالية في معظم المناطق، والأزمة الروسية الأوكرانية، واستمرار متحور أوميكرون في الصين. في ضوء ذلك، حقق الاقتصاد العالمي نمواً خلال عام 2022 بنحو 3.4 في المائة مقابل نحو 6.3 في المائة عام 2021. وكان تراجع النمو أكثر حدة في الاقتصادات المتقدمة، فقد سجلت نمواً بنحو 2.7 في المائة عام 2022 مقابل نموا بنحو 5.4 في المائة عام 2021، وقد حققت كل دول المجموعة تراجعا في النمو خلال عام 2022.

وبالنسبة لاقتصادات الدول النامية والأسواق الناشئة، التي تساهم بشكل كبير في نمو الاقتصاد العالمي، فقد سجلت نموا بنحو 4 في المائة خلال عام 2022، مقابل نموا بنحو 6.9 المائة خلال عام 2021، مع ملاحظة تباين أداء الدول والمجموعات الفرعية داخل المجموعات الرئيسة المذكورة، الملحق (1/1) والشكل (1-1).

شكل (1- 1): معدلات النمو الحقيقي في العالم والدول المتقدمة والدول الناشئة والنامية (2018-2022)

المصدر: الملحق (1/1)

وتجدر الإشارة إلى أنه خلال عام 2022، استحوذت أربع دول فقط، وهي الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، واليابان، وألمانيا على أكثر من نصف حجم الاقتصاد العالمي البالغ حوالي 100.22 تريليون دولار أمريكي[1]،

وكان الناتج المحلي الإجمالي الإسمي للولايات المتحدة الأمريكية وحدها أكبر من الناتج المحلي الإجمالي المشترك لحوالي 170 دولة. هذا التركز في تحقيق الناتج في حد ذاته قد يكون سبباً في عدم استدامته، فضلاً عن كونه مؤشراً غير مناسب من الناحية التنموية، حيث لم تستطع غالبية دول العالم تحقيق معدلات نمو تستطيع معها خلق وظائف تتناسب مع الزيادات المضطردة في أعداد الوافدين الجدد لأسواق العمل.

شكل (1- 2): الناتج المحلي الإجمالي لأكبر 10 اقتصادات بالعالم 2022 (تريليون دولار أمريكي)

المصدر: استنادا إلى قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي

2.1. النمو الاقتصادي للاقتصادات المتقدمة

بالنسبة لمعدلات النمو الاقتصادي في الدول والمجموعات الفرعية للاقتصادات المتقدمة[2]، فقد عرفت جميع اقتصادات الدول المتقدمة تراجعاً في معدل النمو عام 2022 مقارنة بعام 2021. جاءت المملكة المتحدة للعام الثاني على التوالي في صدارة الدول المتقدمة من حيث معدل النمو المحقق خلال عام 2022، حيث بلغ نحو 4 في المائة، مقابل نحو 7.6 في المائة خلال عام 2021، كما سجلت منطقة اليورو نمواً بلغ 3.5 في المائة مقابل نحو 5.4 في المائة عام 2021، وقد حقق الاقتصاد الكندي هو الآخر معدل نمو مرتفع بلغ نحو 3.4 في المائة مقابل نحو 5 في المائة عام 2021، في حين بلغ معدل النمو في الولايات المتحدة الأمريكية 2.1 في المائة مقابل نحو 5.9

[1] صندوق النقد الدولي، قاعدة البيانات، ابريل 2023

(2) تشمل الدول المتقدمة في (آفاق الاقتصاد العالمي: إبريل 2023): الولايات المتحدة الأمريكية، ومنطقة اليورو، واليابان، والمملكة المتحدة، وكندا، والدول المتقدمة الأخرى.

في المائة عام 2021، أما الاقتصاد الياباني فقد حقق أقل معدل نمو من بين الدول المتقدمة بنحو 1.1 في المائة عام 2022 مقابل نحو 2.1 في المائة عام 2021، أما الدول المتقدمة الأخرى فقد نما اقتصادها بنحو 3.1 في المائة مقابل نحو 5.8 في المائة عام 2021.

بالنسبة **للولايات المتحدة الأمريكية**، تراجع معدل نمو الاقتصاد في عام 2022 ليبلغ نحو 2.1 في المائة مقابل نحو 5.9 في المائة عام 2021 والذي كان يمثل أقوى معدل نمو منذ عام 1984. وقد ساهم في تراجع معدل النمو انخفاض الناتج المحلّي الإجمالي خلال الربع الأول من العام بنحو -1.6 في المائة، وخلال الربع الثاني بنحو -0.6 في المائة، وفي الواقع فإن معظم النمو تحقق في الربعين الثالث والرابع؛ والذي بلغ معدل النمو خلالهما 2.9 في المائة و0.7 في المائة على التوالي، ولعل تدخّل البنك المركزي بتشديد السياسة النقدية على أمل الحد من التضخم ساهم في تراجع معدل النمو. فقد رفع الفيدرالي الأمريكي سعر الفائدة 7 مرات منذ بداية عام 2022، ففي مارس 2022، كان سعرها يتراوح بين 0.25 في المائة و0.50 في المائة، وقد كان آخر رفع لها في منتصف ديسمبر 2022، حيث تم رفع سعر الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس لتصل إلى نطاق يتراوح بين 4.25 و4.50 في المائة، وهذا أعلى مستوى لها منذ عام 2007. وجاء تشديد سياسته النقدية من خلال زيادة في سعر الفائدة، لكبح التضخم الأكثر ارتفاعا منذ 40 عاما، ويتضح أثر ذلك على النمو إذا علمنا أن الأمريكيين يعتمدون إلى حدّ كبير على الائتمان في مشترياتهم، فقد رفع الاحتياطي الفيدرالي معدّل الفائدة الرئيسي، ممّا دفع المصارف التجارية إلى رفع أسعار الفائدة. مما أثر على القدرة الشرائية لدى المستهلكين، الذين كانوا يعانون بسبب التضخّم، ولكن التحسن في معدل النمو خلال الربعين الاخيرين يرجع بصفة أساسية الى الإنفاق الاستهلاكي، والذي بلغ نحو 2.3 في المائة في الربع الثالث: حيث عوّض النمو في الرعاية الصحية والخدمات الأخرى جزئيًا انخفاض الإنفاق على السلع، وخاصة السيارات، والأغذية، والمشروبات، التي قابلها جزئيًا انخفاض الاستثمار في قطاع الإسكان، وانعكس الانتعاش في الربع الثالث بشكل أساسي في هيئة تسارع الاستثمار وإنفاق المستهلكين، وانخفاض طفيف في الاستثمار في المخزون، وانتعاش في الإنفاق الحكومي الفيدرالي، وانخفاض الاستثمار في الإسكان. وقد ارتفع الاستثمار غير السكني بمعدل 6.2 في المائة، كما جاءت أكبر مساهمة إيجابية في النمو من صافي التجارة، حيث بلغ 2.86 نقطة.

بالنسبة لمنطقة اليورو، فقد حقق اقتصاد المنطقة نمواً قوياً عام 2022 مقارنة بباقي اقتصادات الدول المتقدمة، وذلك خلافاً لما كان متوقعاً، رغم كونه تراجع مقارنة بعام 2021، حيث بلغ معدل النمو 3.5 في المائة عام 2022 مقابل نحو 5.4 في المائة عام 2021. واجه اقتصاد منطقة اليورو أربع تحديات رئيسة كانت كفيلة بتباطؤ نموه، وهي ارتفاع أسعار الطاقة في ظل انعكاسات الحرب الأوكرانية الروسية على إمداد الغاز نحو أوروبا ومن ثم انخفاض القدرة التنافسية للصناعة الأوروبية لا سيما المصانع كثيفة الاستهلاك للطاقة؛ والتغير في سلاسل الإمداد بتقليل الاعتماد على روسيا، وكذلك الصين لكن بصورة أقل في ظل عمليات المقاطعة والعقوبات والحظر التجاري؛ والرفع المتكرر لأسعار الفائدة عدة مرات خلال عام 2022 ما أثقل من الديون التي تتزايد تكاليف تسديدها، والتضخم الذي بلغ مستويات قياسية، حيث أن المعدل السنوي له تجاوز 8 في المائة، مما أثر سلباً على قطاعات الخدمات العامة الأوروبية. ونتيجة الظروف المذكورة، فإن اقتصاد منطقة اليورو تجنب الإغلاق القسري للصناعة بسبب نقص إمدادات الغاز الطبيعي بعد أن أوقفت روسيا معظم الإمدادات، كما ساعد على تجنب الإغلاق كون الطقس أكثر دفئًا، إضافة للجهود التي بذلت لتوفير إمدادات جديدة من مصادر أخرى بدلاً من خط الأنابيب من روسيا.

في الواقع فإن معدل النمو الذي حققه اقتصاد منطقة اليورو فاق أكثر التوقعات تفاؤلاً، وخاصة في الربعين الثاني والثالث من عام 2022، حيث نما بنحو 4 في المائة و2.1 في المائة على أساس سنوي على التوالي، وكان هذا الأداء القوي مدعوماً بالأداء القوي للسياحة والخدمات خلال موسم الصيف، وكذلك الإنفاق الاستهلاكي الشخصي، فضلاً عن تراكم المخزونات بعد جائحة كوفيد-19، بالإضافة إلى النمو القوي بنسبة 12 في المائة في أيرلندا، وهو رقم عادة يكون "مشوهًا" بسبب العدد الكبير من الشركات الأجنبية الموجودة هناك لأسباب ضريبية. كذلك، فقد شهد التشغيل ارتفاعا عام 2022 ليبلغ إجمالي العاملين في المنطقة 135 مليون شخص، بزيادة قدرها 3.6 مليون عن نهاية عام 2019، أي قبل انتشار جائحة كوفيد-19 مباشرة.

وعلى الرغم من تجنب منطقة اليورو الانكماش خلال عام 2022، إلا أن كل دولها عانت من العجز المالي وخاصة الدول التي كانت تتمتع بفوائض مستمرة في الميزانية، مثل ألمانيا والنمسا وهولندا، ويرجع ذلك إلى الحاجة إلى تمويل دعم الطاقة والتحويلات المباشرة للأسر والمرافق والشركات التي تعاني من مشاكل مالية، أي أن العجز المالي الآن أصبح أمراً شائعاً في جميع أنحاء منطقة اليورو.

وقد حقق **الاقتصاد الألماني** نمواً في ناتجه المحلي الإجمالي بنسبة 1.8 في المائة عام 2022 مقابل نحو 2.6 في المائة عام 2021، وهو نفس المعدل الذي كان متوقعا، في ظل ارتفاع أسعار الطاقة ومعدلات التضخم غير المسبوقة

ومشاكل سلاسل الامداد، حيث توقع الخبراء ألا يتعدى معدل نمو الاقتصاد الألماني 1.8 في المائة، فقد أطاحت الحرب الروسية الأوكرانية بالآمال في أن يحقق الاقتصاد الألماني تحسنا بعد فترة جائحة كورونا، إلا أنه نجح في تسجيل نمو في ثلاثة أرباع سنوية متتالية. ورغم ذلك النمو، إلا أن الناتج المحلي الإجمالي الألماني سجل ركوداً في الربع الأخير من العام الماضي مقارنة بالربع السابق عليه، فقد واجهت المانيا أول أزماتها بقرار موسكو قطع امدادات الغاز الطبيعي عن أوروبا، والتسربات على خطى أنابيب نورد ستريم، خاصة وأن ألمانيا كانت تعتمد في وارداتها من الغاز بنحو 50 في المائة على روسيا، قبل أن تتراجع حاليا لأقل من 20 في المائة. وقد بدأ نمو الاقتصاد الألماني في الانخفاض خلال الربع الأول من عام 2022، ففي الشهر الأول بعد اندلاع حرب أوكرانيا انخفض الإنتاج الصناعي بشكل كبير في مارس، وتباطأ تعافى الاقتصاد الألماني، وأدت الزيادة الحادة في أسعار الطاقة، وكذلك أسعار المواد الخام والأغذية الأخرى، إلى زيادة تضخمية في أسعار المستهلكين الى أن بلغ معدل التضخم 10 في المائة في سبتمبر، وهو أعلى معدل له منذ ديسمبر 1951، ومن ثم بلغ معدل التضخم بالاقتصاد الألماني نحو 8.7 في المائة عام 2022. ويكفي الإشارة هنا إلى أن حالات الإفلاس اقتربت من أرقام عام 2020، حيث بلغت خلال النصف الأول من عام 2022 نحو 7113 حالة إفلاس للشركات، أي أقل بنسبة 4 في المائة مما كانت عليه في النصف الأول من عام 2021، رغم ذلك فلم يتسم سوق العمل بالاستقرار حيث تعدى معدل البطالة 3.1 في المائة عام 2022.

فيما يتعلق **بالاقتصاد الإيطالي**، فقد سجل نمواً بلغ 3.7 في المائة خلال عام 2022، مقابل نمو بنحو 7 في المائة عام 2021، ويعد هذا المعدل متماشياً مع المعدل المستهدف من الحكومة الإيطالية في ظل الظروف غير المواتية التي واجهتها إيطاليا، وهذا المعدل للنمو تم تحقيقه رغم انخفاضه في الربع الرابع من العام 2022 بنسبة 0.1 في المائة مقارنة بالربع الذي سبقه، فيما سجل نمواً بنسبة 1.7 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام 2021. وقد تراجع الناتج المحلي في الربع الرابع من العام 2022 بنسبة 0.1 بعد نمو بلغ نحو 1.1 في المائة و0.5 في المائة خلال الربع الثالث والثاني من العام، وهذا التراجع المسجل في الربع الأخير من عام 2022 يعكس انخفاضاً في القيمة المضافة في قطاع الزراعة والغابات وصيد الأسماك وفي قطاع الصناعة، في حين حقق قطاع الخدمات نموا، وقد ساهم الاستهلاك الخاص والاستثمار الثابت والصادرات بشكل كبير في نمو الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك قطاع البناء.

وقد بلغ العجز الحكومي لإيطاليا عام 2022 نحو 8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل نحو 9 في المائة في عام 2021. وذلك بفضل الإلغاء التدريجي لمعظم التدابير المؤقتة لمواجهة كوفيد-19 وذلك على الرغم من تدابير الميزانية الجديدة التي انتهجتها الحكومة للتخفيف من تأثير ارتفاع أسعار الطاقة، بتكلفة صافية تبلغ 2.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. في المقابل ارتفعت مدفوعات الفائدة بنحو 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مدفوعة بشكل رئيسي بإعادة تقييم الأوراق المالية المرتبطة بالتضخم، وتعد إيطاليا الأعلى نسبيًا في منطقة اليورو بعد اليونان من حيث حجم الدين، حيث انخفض إلى 144.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022 مقابل هدف حكومي قدره 145.7 في المائة.

في **فرنسا**، سجل الاقتصاد عام 2022 نموا بلغ نحو 2.6 في المائة مقابل نحو 6.8 بالمائة عام 2021، ورغم تراجع معدل النمو إلا أنه يعكس الانتعاش القوي للاقتصاد الفرنسي بعد أزمة فيروس كورونا ومرونته في مواجهة أزمة الطاقة، كما أن الاقتصاد الفرنسي كان مرشحا لتحقيق معدل نمو أكبر من ذلك لولا تباطؤ الاقتصاد في النصف الثاني من عام 2022، وسط اختناقات متزايدة في العرض وارتفاع أسعار الطاقة، حيث بلغ النمو في الربع الأخير من عام 2022 نحو 0.1 في المائة فقط. ويعزى التباطؤ إلى مستويات التضخم وزيادة تكلفة المنتجات المنزلية والطاقة، فقد بلغ معدل التضخم في فرنسا، نحو 6 في المائة عام 2022، نظرا لارتفاع أسعار الطاقة والسلع المنزلية التي ارتفعت بنسبة 13.2 في المائة و 16.3 في المائة على التوالي. وبذلك يعتبر أعلى معدل تضخم سنوي في فرنسا منذ عام 1984، عندما ارتفع التضخم بنسبة 7.7 في المائة، في حين ظل سوق العمل ديناميكيًا في عام 2022، حيث بلغ معدل البطالة 7.3 في المائة، وهو أدنى مستوى له منذ عام 1980 عندما بلغ 6.3 بالمائة. أما الاستهلاك -المحرك الرئيسي للاقتصاد الفرنسي-، فبعد ارتفاعه بنسبة 0.2 في المائة في الربع الثالث من 2022، شهدت الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام انخفاضاً حاداً في استهلاك الأسر، وعقبه انخفاض في مشتريات المواد الغذائية التي تشهد ارتفاعاً في الأسعار، في حين ما يزال الدين العام في مستوى غير مطمئن حيث بلغ نحو 111.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2022، في حين ظل عجز الموازنة العام عند مستوى 4.7 في المائة عام 2022.

أما في **المملكة المتحدة**، فقد تراجع نمو الاقتصاد البريطاني عام 2022 ليبلغ نحو 4 في المائة، مقابل 7.6 في المائة عام 2021 ، وبالرغم من تحقيق اقتصاد بريطانيا أعلى معدل نمو بين الاقتصادات المتقدمة خلال عام 2022، الا أنه مازال أقل من مستواه عام 2019 بنسبة 0.8 في المائة مما يجعل المملكة المتحدة الدولة الوحيدة في مجموعة السبع التي لم يتعاف اقتصادها بالكامل من التراجع الذي تسبب فيه كوفيد 19. وقد حققت بريطانيا هذا

التعافي بالرغم من ارتفاع معدل التضخم الذي وصل عام 2022 لأعلى مستوياته في أكثر من 41 عاما، الأمر الذي أضعف القدرة الشرائية للأسر البريطانية، وأدى إلى موجة إضرابات عاتية للمطالبة بتحسين الأجور، وفي محاولة من بنك إنجلترا للسيطرة على التضخم فقد قام برفع الفائدة عدة مرات خلال عام 2022. وفي الواقع فلولا معدلات النمو الإيجابية التي حققها الاقتصاد البريطاني خلال النصف الأول من العام لكان معدل النمو أقل مما هو محقق، وذلك نظرا لتراجع معدل النمو خلال الربعين الأخرين من العام بنسبة -0.3 في المائة، و0 في المائة على الترتيب بعد أن حقق معدل نمو بلغ 0.8 في المائة و0.2 في المائة خلال الربعين الأول والثاني من العام على الترتيب. وقد ساهم قطاع الخدمات وخاصة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في نمو الاقتصاد البريطاني؛ خاصة في ظل تراجع الإنتاج الصناعي انعكاسا لارتفاع أسعار الطاقة، والعقوبات التي فرضت على بعض الدول بالإضافة الى تراجع الاقتصاد الصيني في ظل استمرار تأثره بمتحور أوميكرون، يضاف إلى ذلك ارتفاع تكاليف الحصول على القروض بسبب سياسة البنك المركزي في رفع سعر الفائدة الذي وصل إلى 4 في المائة من أجل التحكم في نسبة التضخم التي ما زالت تتجاوز 9 في المائة وهي الأعلى منذ أربعة عقود، كما أن نقص الأيدي العاملة ساهم في تراجع معدل النمو نظرا لرفض الحكومة استقدام العمالة الأجنبية، حيث يحتاج سوق العمل لأكثر من مليون عامل لملئ الوظائف الشاغرة.

فيما يتعلق **باليابان**، فقد عرف اقتصاده تباطؤاً حيث تراجع معدل النمو من 2.1 في المائة في عام 2021 إلى 1.1 في المائة عام 2022، وهو العام الثاني من النمو حيث تعافت البلاد من جائحة كوفيد-19، حيث عانى الاقتصاد بسبب القيود المرتبطة بفيروس كورونا، ونقص السلع المستوردة من الصين، وارتفاع الأسعار – لا سيما الطاقة - التي تفاقمت بسبب ضغوط التضخم والحرب في أوكرانيا، وبذلك بلغ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لثالث أكبر اقتصاد في العالم لعام 2022 نحو 4.1 تريليون دولار. وقد ساهم في تحقيق معدل النمو الإيجابي رغم الظروف غير المواتية ارتفاع الطلب الخاص بنسبة 2.4 في المائة في عام 2022 عن العام السابق؛ حيث نما الاستهلاك المنزلي بنسبة 2.2 في المائة بالتزامن مع تخفيف قيود كوفيد 19، كما توسع الاستثمار في رأس المال المؤسسي بنسبة 1.8 المائة، مما عزز معدل نمو الأرباح، ومع ذلك أدى ارتفاع تكاليف الوقود بعد الحرب الروسية الأوكرانية وانخفاض قيمة الين الياباني إلى ارتفاع تكاليف الاستيراد. في حين زادت صادرات السلع والخدمات بنحو 4.9 في المائة، توسعت الواردات في نفس الفئة بنسبة 7.9 في المائة، مما أدى إلى انخفاض صافي الصادرات التي أثرت سلبًا على الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة الإسمية. كما أن قرار اليابان فتح أبوابها أمام السياح بعد عامين ونصف العام من قيود كورونا الصارمة، وكذلك رفع الحد الأقصى لعدد القادمين كان له أثره الإيجابي في تحقيق معدلات نمو موجبة خلال الربع الرابع من عام عام 2022.

بالنسبة للدول المتقدمة الأخرى[3]، فقد حققت نمواً عام 2022 بنحو 3.1 في المائة، مقابل بنحو 5.8 في المائة عام 2022، وهو يتماشى مع أداء الاقتصاد العالمي والذي يعاني من عدة تحديات يأتي في مقدمتها الحرب الأوكرانية الروسية وما نجم عنها من مشاكل في أسعار الطاقة وارتفاع معدلات التضخم ، كما أن تراجع النمو في اقتصاد الصين ودول الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة انعكس على أداء تلك المجموعة باعتبارهم السوق الرئيسي لصادراتهم، لذا فقد حققت معظم دول المجموعة معدلات نمو دون نسبة 4 في المائة.

(3) تشمل الدول المتقدمة الأخرى في " آفاق الاقتصاد العالمي: أبريل 2023 " مجموعة الدول المتقدمة باستثناء كل من الولايات المتحدة، منطقة اليورو، اليابان، المملكة المتحدة وكندا

إطار (1- 1): التضخم مشكلة العصر

"التضخم المنخفض هو بالفعل مشكلة هذا العصر." هكذا قال رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي في أواخر عام 2019، حيث كان هذا الانطباع السائد آنذاك، ولكن اعتبارًا من عام 2021 أصبح التحدي الذي يواجه الاقتصاد العالمي عكس ذلك تمامًا. لقد تصارع كل بلد في العالم تقريبًا مع ارتفاع الأسعار والتي أصبحت أكثر وضوحاً عام 2022، ومع أنه من المتوقع تحسن الأوضاع عام 2023، إلا أن ذلك سيكون بتكلفة باهظة للنمو الاقتصادي.

لقد كانت سنة 2022 غير عادية بسبب اتساع ضغوط الأسعار؛ فمعدل التضخم بلغ نحو 9 في المائة ما يمثل تحديا لدول العالم، وبشكل خاص البلدان النامية. في الولايات المتحدة الأمريكية ارتفعت أسعار المستهلك بمعدل 8 في المائة في عام 2022، وهو أعلى مستوى في أربعة عقود، وفي المملكة المتحدة بلغ المعدل نحو 9.1 في المائة، بل أنها بلغت رقمين في عدد من الدول المتقدمة لتصبح بذلك أول موجة تضخم من رقمين منذ عام 1951.

والعوامل المشتركة التي أدت إلى ارتفاع التضخم في كافة دول العالم المتقدم منه والنامي، هي الارتفاع الشديد في أسعار الوقود والغذاء، إذ أظهرت أسعار العديد من السلع الاستهلاكية اتجاها تصاعدياً بالفعل منذ بداية عام 2021 بسبب تأثير جائحة كوفيد-19 على سلاسل التوريد، كما تسببت الأزمة الروسية الأوكرانية والتي بدأت في فبراير 2022 في إحداث إرباك في أسواق السلع الأساسية، فارتفعت تكلفة النفط والغاز بأكثر من الثلث مع فرض دول غربية عقوبات على روسيا، أحد أهم المنتجين الرئيسيين للنفط للخام، كما ارتفعت أسعار المواد الغذائية لتتجاوز معدل النمو في منتصف أبريل 2022 نسبة 78 في المائة في القمح، و63.2 في المائة في زيت النخيل على سبيل المثال. كانت تلك الارتفاعات مدعومة بارتفاع أسعار الأسمدة وتكاليف النقل، فضلاً عن تعطل صادرات الحبوب من أوكرانيا، منتج القمح الرئيسي. من الناحية الاقتصادية كان هذا بمثابة صدمة عرض تقليدية، وسرعان ما تغلغل الارتفاع المفاجئ في أسعار السلع الأساسية في الحياة اليومية لمواطني العالم؛ ففي أوروبا، التي تعتمد منذ فترة طويلة على الغاز الروسي، كافح الملايين من أجل تحمل تكاليف التدفئة في الشتاء، وفي جميع دول العالم، شكّل الغذاء والوقود في المتوسط أكثر من نصف التضخم في عام 2022.

ومع ذلك فلو كان التضخم مجرد ظاهرة في جانب العرض، لكان مؤلمًا بدرجة كافية، لكن التطور الأكثر إثارة للقلق بالنسبة للبنوك المركزية هو أن الضغوط تسربت إلى المكونات "الأساسية" لمؤشرات الأسعار – أي أسعار السلع والخدمات بخلاف الغذاء والطاقة المتقلبين أساساً. كان الارتفاع في الأسعار الأساسية مؤشرا على أن التضخم يكتسب زخما خاصا به، وهذا بدوره يشير إلى أسباب تتجاوز الطاقة والغذاء، فالعديد من البلدان لديها الآن أسواق عمل شديدة الضيق، ويرجع ذلك جزئيًا إلى موجة التقاعد المبكر أثناء تفشي جائحة كوفيد-19. نتيجة لذلك، تدفع الشركات أجوراً أعلى لجذب العمال، مما يزيد من الزخم التضخمي، ففي أمريكا، حيث كان ارتفاع التضخم الأساسي حادًا بشكل خاص، كان الجاني الإضافي هو التحفيز المفرط - من قبل كل من الحكومة والاحتياطي الفيدرالي - في ذروة الوباء، وفي جزء كبير من عام 2022، تُرجم ذلك إلى ارتفاع في الطلب، مع إنفاق شخصي حقيقي أعلى من اتجاه ما قبل الوباء. هناك قلق في كل مكان تقريبًا من أن يؤدي ارتفاع الأسعار إلى إعادة ضبط توقعات التضخم لدى الناس، مما يدفعهم إلى المطالبة بأجور أعلى. هذه الديناميكية، المعروفة باسم دوامة الأجور والسعر، ستجعل القضاء على التضخم أكثر صعوبة، فمجرد التهديد بالديناميكية كافياً لحث البنوك المركزية على التحرك. كان الاحتياطي الفيدرالي هو الأكثر استجابة، حيث رفع أسعار الفائدة من مستوى الصفر في مارس إلى أكثر من 4 في المائة مع نهاية العام، وهي أشد جرعة تشديد نقدي منذ أربعة عقود، تبعتها البنوك المركزية في جميع أنحاء العالم.

أما عن توقعات التضخم لعام 2023، فمن المتوقع تراجع التضخم، ذلك أن بعض العوامل التي غذت التضخم في أوائل عام 2022 بدأت في التلاشي، فلقد انخفضت أسعار السلع الاستهلاكية مع عودة سلاسل التوريد إلى طبيعتها، وتراجع أسعار النفط نسبياً، ويرجع الفضل في ذلك جزئيًا إلى انتعاش الإنتاج، كما عملت السياسة النقدية الأكثر تشددًا على الحد من الطلب. صحيح أن القطاعات الأكثر حساسية لأسعار الفائدة تأثرت إلى حد ما، كما هو الحال في أسواق المال، ولكنها تأقلمت مع الوضع الجديد. إذا كان التعافي في العرض كبيرًا وسريعًا بما يكفي، فمن المرجح أن تتوقف البنوك المركزية عن المزيد من التشديد ما يجنب دخول بعض الاقتصادات حالة ركود.

3.1. الأداء الاقتصادي للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة

أما الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة، فقد كان أداء اقتصاداتها كمجموعة أفضل من أداء اقتصادات الدول المتقدمة، ويرجع ذلك للحد من عمليات الإغلاق عام 2022 باستثناء الصين التي عانت من تبعات المتحور أوميكرون خلال العام، واستفادت بعض دول المجموعة من أزمة الغاز الروسي لدخولها كبديل في توريد الطاقة لأوروبا، والاستفادة من ارتفاع أسعار النفط خلال النصف الأول من العام وبلوغه نحو 128 دولاراً للبرميل في مارس 2022، وهو السعر الأعلى منذ الأزمة المالية العالمية، حيث تتضمن المجموعة دول منتجة ومصدرة للنفط. وفي واقع الأمر كانت دول المجموعة في ظل تلك المعطيات مرشحة لتحقيق أداء أفضل مما تحقق، لولا تواضع أداء الاقتصاد الصيني وهو أكبر اقتصاد بالمجموعة، كما أن السوق الصيني يعد وجهة لصادرات العديد من أعضاء تلك المجموعة، وكذلك استمرار معاناة بعض دول المجموعة من التوترات الجيوسياسية التي أثرت على أدائها الاقتصادي، فضلاً عن أن بعضها يعاني من أزمات هيكلية أثرت على أدائه، كما يلاحظ تباين أداء المجموعات الفرعية، حيث تأتي الدول النامية الآسيوية [4] كأفضل المجموعات من حيث معدل النمو، بين كافة المجموعات الفرعية بالعالم وليس بين المجموعات الفرعية للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة فحسب، كما أنها تعد وحدها مسئولة عن نصف معدل نمو الاقتصاد العالمي.

وفيما يتعلق **بالاقتصاد الصيني**، فقد نما الاقتصاد الصيني عام 2022، بثاني أبطأ وتيرة في قرابة نصف قرن ليبلغ إجمالي الناتج المحلي للصين نحو 18.1 تريليون دولار أمريكي عام 2022، محققاً بذلك معدل نمو بلغ 3 في المائة، مقابل نمو بنحو 8.4 في المائة عام 2021، وبذلك حقق الاقتصادي الصيني نمواً أقل من المعدل المستهدف والبالغ 5.5 في المائة، وباستثناء النمو البالغ 2.2 بالمائة بعد صدمة كوفيد-19 في عام 2020، فإن معدل النمو هذا يعتبر أسوأ أداء للاقتصاد منذ عام 1976، وذلك في ظل ارتفاع أسعار المواد الأولية والنفط وحالة عدم اليقين بسبب متحور أوميكرون والذي نشط على فترات طويلة خلال العام، ما دفع الحكومة إلى إعادة فرض القيود حيث أغلقت المصانع وطالبت الملايين من السكان بالبقاء في منازلهم، إلى جانب تشديد القيود المفروضة على التمويل العقاري بعد تشديد الضوابط على الديون التي يرى القادة الصينيون أنها مرتفعة بشكل خطير، كما ساهمت حملة مكافحة الاحتكار والبيانات التي تهدف إلى تشديد السيطرة على صناعات التكنولوجيا في الصين، في تراجع معدل النمو، حيث قضت تلك الحملة على مئات المليارات من الدولارات من أسعار أسهم شركات التجارة الإلكترونية العملاقة.

والمراجع لنمو الاقتصاد الصيني خلال العقد الأخير يلاحظ أنه يعاني من انخفاض طويل الأجل، في ظل مواجهته عدة تحديات، منها شيخوخة الشعب الصيني وما يتبعها من تقلص القوى العاملة؛ والقيود المتزايدة على وصول الصين إلى التكنولوجيا الغربية بسبب المخاوف الأمنية. في الواقع، فقد أضر ركود الصين بشركائها التجاريين من خلال خفض الطلب على النفط والمواد الغذائية، والسلع الاستهلاكية والواردات الأخرى، وعلى ذلك، ستمثل معاودة انتعاش الاقتصاد الصيني دفعة للموردين العالميين الذين يواجهون مخاطر متزايدة من الركود في الاقتصادات الغربية. وإذا نظرنا لنمو الناتج على أساس فصلي نجد أنه بدأ العام بمعدل نمو بلغ نحو 18.3 في المائة خلال الربع الأول من عام 2022 مع الوصول لهدف صفر للإصابة بفيروس كورونا، ولكن مع الظهور المتقطع للفيروس بدأ معدل النمو يتراجع ليحقق 7.9 في المائة خلال الربع الثاني ويحقق مزيداً من الانخفاض خلال الربعين الثالث والرابع من عام 2022 بنحو 4.9 و4 في المائة على التوالي في ظل التراجع المستمر في قطاع العقارات، وتفشي فيروس كورونا بشكل متقطع وتأثير أزمة الطاقة وانقطاع التيار الكهربائي وتعطل سلاسل الإمدادات، فضلاً عن الاضطرابات الناجمة عن تشديد السياسة الأمريكية تجاه صادرات الصين، وقد ساهم في المحافظة على تحقيق نمو موجب ارتفاع مبيعات التجزئة بمعدلات مرتفعة حيث بلغت نحو 12.5 في المائة. ولمواجهة النمو الاقتصادي المتباطئ خلال النصف الثاني من العام، خفضت الصين من القيود المفروضة بشأن جائحة كوفيد-19، وقد شهد عام 2022 تجاوز نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المتوسط العالمي ليبلغ نحو 12551 دولاراً ولكنه مازال دون مستواه في الدول المتقدمة.

وقد ساهم الأداء الجيد للصادرات في تحقيق معدل نمو مقبول خلال عام 2022، حيث نمت الصادرات الصينية السلعية لنحو 3.95 تريليون دولار أمريكي عام 2022؛ محققة بذلك معدل نمو بنحو 7 في المائة مقارنة مع عام 2021، في حين نمت الواردات بنحو 1.1 في المائة لتبلغ 2.7 ترليون دولار أمريكي مقارنة بنسبة نمو بلغت نحو

(4) الدول النامية الآسيوية تضم كل من بنغلاديش، بوتان، كمبوديا، الصين، فيجي، الهند، أندونيسيا، ماليزيا، ماينمار، نيبال، باكستان، الفلبين، سيريلانكا، تونكا، فانواتو، فيتنام

30.1 في المائة العام السابق انعكاساً لتباطؤ النمو الاقتصادي وضعف الإنفاق الاستهلاكي، ومن ثم ارتفع الفائض التجاري للصين مع العالم بنحو 29.7 في المائة.

أما بالنسبة لأداء الاقتصاد الهندي، فقد نما الناتج المحلي الإجمالي بنحو 6.8 في المائة عام 2022 مقابل نحو 9.1 في المائة عام 2021، ليكون بذلك أسرع الاقتصادات الرئيسة بالعالم نمواً، وذلك رغم ارتفاع أسعار النفط عام 2022، حيث تعد الهند ثالث أكبر مستهلك للنفط الخام في العالم بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين، ومن ثم تعد أحد أهم الفاعلين في المشهد الاقتصادي العالمي. وتعد الهند من الدول القلائل التي استفادت من الحرب الاوكرانية الروسية، حيث تمكنت من الحصول على النفط والفحم الروسي بأسعار مخفضة منذ بدء الحرب، لترتفع هذه الإمدادات بدرجة هائلة، بعد فرض العقوبات الغربية على موسكو. وللتغلب على عملية التحويل فقد تم اتباع نظام لصرف عملتي الروبية والروبل الذي شكل حلاً بديلاً لإتمام المعاملات مع البنوك الروسية، ومن ثم يعد ذلك أحد أسباب ارتفاع معدل النمو بالاقتصاد الهندي عام 2022.

وبالرغم من ارتفاع تكاليف الاقتراض في ظل رفع أسعار الفائدة عدة مرات خلال عام 2022، ما أثر على صادرات الهند وأدى لتراجع نمو الاقتصاد العالمي، فإن التخفيف الكبير من الإغلاق ساهم في تحقيق الاقتصاد الهندي معدل نمو هو الأسرع بالعالم. في الواقع كان الاقتصاد الهندي مرشحاً لتحقيق معدل نمو أكبر لولا تباطؤ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ 4.4 في المائة على أساس سنوي في الربع الرابع من عام 2022، مقارنة بنمو قدره 6.3 في المائة على أساس سنوي في الربع الثالث من ذات العام. أصبح الاقتصاد الهندي جذابًا بشكل متزايد للشركات متعددة الجنسيات عبر مجموعة واسعة من الصناعات، حيث وصلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مستوى قياسي جديد بلغ 85 مليار دولار أمريكي في السنة المالية 2021-2022، كما ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاع التصنيع بنسبة 76 في المائة على أساس سنوي في 2021-2022، لتصل إلى مستوى يزيد عن 21 مليار دولار أمريكي.

بخصوص أداء **الاقتصاد البرازيلي**، فقد نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 2.9 في المائة عام 2022 مقابل نحو 5 في المائة عام 2021، ورغم تراجع معدل النمو إلا أنه يعد مقبولا في ظل الظروف الدولية غير المواتية، وقد تحقق هذا النمو مدفوعا إلى حد كبير باستهلاك الأسر، الذي ارتفع بنسبة 4.3 في المائة في العام. كما استمر تعافي سوق العمل، حيث انخفضت البطالة إلى 7.9 في المائة بحلول ديسمبر 2022، وهو أدنى مستوى لها منذ عام 2015، مع تحسن ظروف العمل للنساء والشباب، في حين شكّل التضخم تحديًا مستمرًا للبرازيل فقد بلغت ذروته عند 12.1 في المائة في أبريل 2022، وهذا ما أدى إلى تشديد نقدي كبير تمثل في رفع معدل الفائدة إلى 13.75 في المائة في ديسمبر 2022. واستمر ضبط أوضاع المالية العامة في عام 2022، مدعومًا بارتفاع الإيرادات، والانتعاش الاقتصادي، وشروط التبادل التجاري المواتية. ونتيجة لذلك، بلغ الفائض الأولي للبرازيل 1.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو أعلى بنحو 0.6 نقطة مئوية عن عام 2021، ووصل الدين العام إلى 72.9 في المائة من إجمالي الناتج المحلي، مقابل 78.3 في المائة في عام 2021.

وقد ساهم التوسع في التحويلات الاجتماعية الفيدرالية في لعب دور رئيسي في توفير دعم الدخل لأفقر شرائح المجتمع والحد من معدلات الفقر، حيث ساهمت هذه التحويلات في خفض معدلات الفقر إلى 24.3 في المائة عام 2022، مقابل 28.4 في المائة في عام 2021، إلا أن تحقيق التوازن الصحيح بين حماية الفقراء وضمان استدامة التمويل العام، بما في ذلك على المستويات دون الوطنية، سيكون تحديًا رئيسيًا للسياسات في السنوات المقبلة. كما أن دعم الانتقال إلى نموذج نمو أكثر مراعاة للبيئة وأكثر مرونة لا يزال يمثل تحديًا كبيرًا، حيث تمتلك البرازيل أكثر من 60 في المائة من غابات الأمازون المطيرة، وهي أكبر غابة استوائية في العالم. كما أن لديها حصة عالية من مصادر الطاقة المتجددة في مصفوفة الطاقة الخاصة بها، لكن تعرضها الكبير لمخاطر المناخ وإزالة الغابات يتطلب أجندة إصلاحية قوية لمواجهة هذه التحديات.

أما **دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**[5]، فقد نما الناتج المحلي الإجمالي لدول المنطقة بنحو 5.3 في المائة عام 2022، مقابل نمو بنحو 4.3 في المائة عام 2021، حيث أنها المنطقة الجغرافية الوحيدة بالعالم التي حققت معدل نمو أعلى مما حققته عام 2021، وقد ساهم في تحقيق هذا المعدل إنهاء عمليات الإغلاق ورجوع كل اقتصادات المنطقة لسابق عهدها، وكذلك ارتفاع أسعار المواد الأولية والنفط، حيث أن دول المنطقة (النفطية منها على وجه التحديد) استفادت بشكل كبير بالتغيرات في انتاج وأسعار النفط كونه يؤثر في جميع مناحي الحياة الاقتصادية في المنطقة باعتبار المنطقة من أكبر مناطق العالم إنتاجاً للنفط.

(5) يشمل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الدول العربية التالية: البحرين، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، عمان، قطر، السعودية، سورية، الإمارات واليمن، تونس، الجزائر، المغرب ويضم أيضا إيران وباكستان وأفغانستان.

2. أداء المتغيرات الاقتصادية الكلية العالمية

1.2. التضخم

شـــهد معدل التضـــخم في عام 2022 ارتفاعاً كبيراً في **الدول المتقدمة**، ليصل إلى 7.3 في المائة، مقابل 3.1 في المائة عام 2021، وذلك بســـبب التأثير المباشـــر للأزمة الروســـية الأوكرانية التي أدت لارتفاع شـــديد في أســـعار الســـلع الأولية كالغذاء والطاقة، حيث تعتبر روســـيا وأوكرانيا من أكبر موردي تلك الســـلع، كما أدت هذه الأزمة لانقطاع ســـلاســـل الإمداد وتراجع ثقة مجتمع الأعمال وزيادة حالة عدم اليقين، هذا بالإضـــافة إلى انعكاس اتباع سياسات توسعية لزيادة السيولة بالأسواق للخروج من حالة الركود التي عانى منها الاقتصـــاد في أنحاء العالم بسبب جائحة كوفيد- 19.

على صعيد المجموعات الفرعية، يلاحظ ارتفاع المستوى العام للأسعار المحلية في مختلف المجموعات، ففي الولايات المتحدة الأمريكية، بلغ 8.0 في المائة عام 2022 مقابل 4.7 في المائة عام 2021. أما منطقة اليورو، وكندا والدول المتقدمة الأخرى فقد ارتفع المستوى العام للأسعار المحلية بها، ليبلغ 8.4 في المائة، و6.8 في المائة، و6.5 في المائة على الترتيب عام 2022 مقابل 2.6 في المائة، و3.4 في المائة، و2.5 في المائة، على الترتيب عام 2021.

بالنسبة لمعدل التضخم في مجموعة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى، فقد ارتفع ليبلغ 9.8 في المائة لعام 2022 مقابل 5.9 في المائة لعام 2021، حيث ارتفعت معدلات التضخم في كل من دول إفريقيا جنوب الصحراء، والدول النامية الأسيوية، ودول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ودول أمريكا اللاتينية بنسبة 14.5 في المائة، و3.8 في المائة، و14.8 في المائة، و14.0 في المائة على الترتيب لعام 2022، مقابل 11 في المائة، و2.2 في المائة، و13.9 في المائة، و9.8 في المائة على الترتيب لعام 2021، في حين ارتفع ذلك المعدل في الدول النامية الأوروبية بشكل أكثر حدة ليصبح 27 في المائة لعام 2022 مقابل 9.6 في المائة في عام 2021 وذلك للتأثير الشديد والمباشر للأزمة الروسية الأوكرانية بسبب القرب الجغرافي لهذه الدول من الأراضي الأوكرانية. الملحق (2/1) والشكل (1-3).

بالنسبة لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فقد عرف معدل التضخم ارتفاعاً كبيرًا في عام 2022، لا سيما في البلدان التي شهدت تراجعاً في قيمة العملة. وزاد تضخم أسعار المواد الغذائية على أساس سنوي في جميع بلدان المنطقة تقريباً، وسجل 14 بلداً من بين 16 معدلاً أعلى من التضخم الكلي، ولكون عدم تشابه اقتصادات دول المنطقة، (بعضها مصدر صافي للنفط وأخرى مستوردة له) فقد تباين أداء دول المجموعة.

شكل (1- 3): معدلات التضخم في الدول المتقدمة والدول النامية 2018-2022

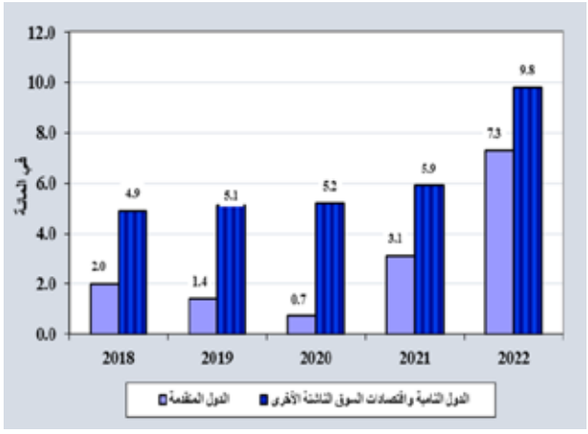

المصدر: الملحق (2/1)

2.2. البطالة

شهد عام 2022 انخفاض معدل البطالة في الدول المتقدمة ليصبح 4.5 في المائة مقابل 5.6 في المائة عام 2021، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية أكبر الدول المتقدمة انخفاضاً لمعدل البطالة حيث بلغ 3.6 في المائة عام 2022 مقابل 5.4 في المائة لعام 2021، ويُعزى تراجع معدل البطالة لعدد من الأسباب، من أبرزها زيادة معدل التوظيف في الاقتصاد الأمريكي، في حين تراجع المعدل ولكن بنسبة طفيفة في المملكة المتحدة واليابان ليصبح 3.7 في المائة، و2.6 في المائة لعام 2022 مقارنة بمعدل 4.5 في المائة، و2.8 في المائة عام 2021 على الترتيب.

بالنسبة لمعدل نمو الوظائف، فقد شهد استمراراً في النمو في كافة الدول المتقدمة، حيث ارتفع من 1.7 في المائة عام 2021 ليبلغ 2.6 في المائة عام 2022، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا أبرز الدول المتقدمة زيادة في معدل التوظيف، فقد بلغ 3.7، و2.5 في المائة عام 2022 مقابل 3.2، و0.4 في المائة عام 2021 على الترتيب، وذلك لقدرة اقتصاد الدولتين على توليد عدد أكبر من الوظائف عن عام 2021. بالنسبة لألمانيا، يمكن إرجاع السبب للإجراءات التحفيزية التي اتخذتها لزيادة تدفق العمالة الماهرة إليها، في حين انخفض ذلك المعدل في كندا ليصبح 4.0 في المائة عام 2022 مقابل 5.0 في المائة لعام 2021، بسبب السياسات النقدية التي اتخذتها لتخفيف حدة التضخم. (الملحق 3/1).

3.2. أسعار الفائدة

في ظل استمرار الأزمة الروسية الأوكرانية، وارتفاع معدل التضخم بشكل أكثر ضراوة، سارعت العديد من الدول إلى زيادة أسعار الفائدة، ارتفعت أسعار الفائدة قصيرة الأجل الأمريكية من 0.173 في المائة عام 2021 لتصبح 4.51 في المائة عام 2022 كما ارتفعت في كل من منطقة اليورو، والمملكة المتحدة وكندا، في العام 2022 لتصبح 2.07 في المائة، و3.78 في المائة، و4.55 في المائة على الترتيب.

كما ارتفعت أسعار الفائدة طويلة الأجل في معظم الدول المتقدمة وللأسباب ذاتها، في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، ومنطقة اليورو، والمملكة المتحدة، وكندا على التوالي من 1.45 في المائة، و0.200 في المائة، و0.768 في المائة، 1.273 في المائة، عام 2021 إلى 3.62 في المائة، 3.0 في المائة، و3.5 في المائة، و2.94 في المائة لعام 2022. الملحق (4/1).

4.2. التجارة والمدفوعات

أدت حالة عدم اليقين التي ارتبطت بآفاق الاقتصاد العالمي نتيجة التطورات العالمية، إلى طفرة في أسعار الطاقة والسلع الغذائية، ومزيد من الارتباك الذي مس العديد من القطاعات الاقتصادية، وحدوث بعض الاختلالات في سلاسل الإمداد واستمرار ارتفاع تكلفة النقل والشحن. اثرت تلك التحديات على حركة التجارة، حيث انخفض الطلب على السلع والخدمات، مما يؤدي إلى تراجع نمو التجارة العالمية، كما انعكس ذلك على حجم الاستثمارات وتدفقات التجارة الدولية، وقد صاحب ذلك مشاهدات ملحوظة حول تغير في أنماط التجارة الدولية ومحاولات التوجه نحو تنويع الموردين، وإعادة التوطين لبعض السلع، ومزيد من الاعتماد على التكامل الإقليمي والتحول إلى توريد سلاسل الإمداد من البلدان الأقرب جغرافياً، على النحو الذي يعيد تشكيل حركة التدفقات التجارية عبر العالم.

نتيجة لاستمرار الضغوط التي فرضها التضخم والارتفاعات السعرية على مستويات المعيشة في مختلف أنحاء العالم انخفض معدل نمو حجم التجارة الدولية إلى نسبة 5.2 في المائة عام 2022 مقارنة بمعدل نمو بلغ 10.6 في المائة عام 2021، وقد جاء هذا الانخفاض مصحوباً بارتفاع قياسي في نسب التضخم على المستوى العالمي، فقد أدى التوقف المفاجئ لواردات الغاز الأوروبية من روسيا إلى ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي بنسبة 89 في المائة، وخام برنت بنسبة 17 في المائة في ذلك الوقت، وتذبذبت بشدة أسعار السلع الغذائية خلال عام 2022، قفزت بنسبة 19 في المائة بين يناير ومايو قبل أن تنخفض بنسبة 15 في المائة بين مايو وديسمبر على مدار العام، حيث ارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة 18 في المائة مقارنةً بعام 2021، ارتفعت أسعار القمح بنسبة 48 في المائة، والذرة بنحو 15 في المائة، وسجلت الأسمدة زيادة على أساس سنوي بلغت 64 في المائة، وفى ضوء ذلك انخفض معدل نمو حجم صادرات الدول المتقدمة إلى 5.2 في المائة في عام 2022 مقارنة بنسبة 9.5 في المائة عام 2021، فضلا عن تزايد قيود التصدير نتيجة للمشكلات الجيوسياسية، وكذلك انخفض معدل نمو الواردات إلى 6.6 في المائة مقارنة بنسبة 10 في المائة في عام 2021، وكذلك الحال بالنسبة للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى النسبة التي شهدت انخفاضا في معدل نمو صادراتها إلى نحو 4.1 في المائة مقارنة بنسبة 12.5 في عام 2021، كما شهد معدل نمو وارداتها انخفاضا إلى نحو 3.5 في المائة عام 2022 مقارنة بنحو 11.7 في المائة عام 2021. رغم التباطؤ في النشاط التجاري نهاية عام 2022، إلا أنها جاءت أفضل من أسوأ السيناريوهات التي تم تقديمها من قبل الخبراء والمنظمات الدولية بعد وقت قصير من بدء الحرب في أوكرانيا، وهو ما يعكس مرونة التجارة في مواجهة الصدمات الاقتصادية، خاصة في تجارة الخدمات التي ارتفعت بنسبة 15 في المائة في عام 2022 بقيمة 6.8 تريليون دولار أمريكي، حيث سجل قطاع النقل ارتفاعاً قياسيًا بنسبة 25 في المائة عام 2022. الملحق (5/1) والشكلان (1-4) و(1-5).

شكل (1- 4): معدلات نمو حجم التجارة في الدول المتقدمة 2018-2022

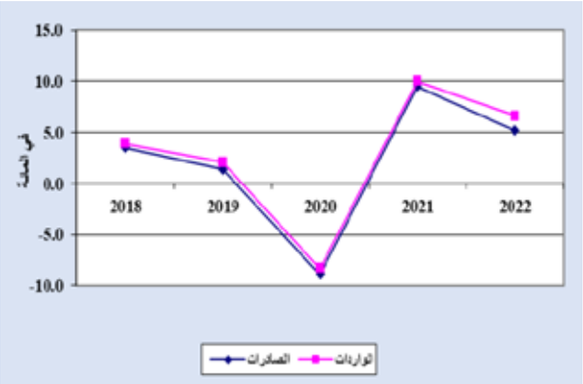

المصدر: الملحق (5/1)

شكل (1- 5): معدلات نمو حجم التجارة في الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى 2018-2022

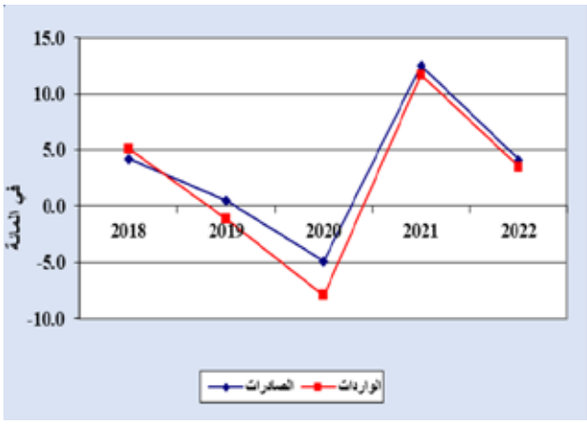

المصدر: الملحق (5/1)

فيما يخص **شروط التبادل التجاري**، الذي يقاس بمعدل متوسط أسعار الصادرات على متوسط أسعار الواردات، فقد تحسنت شروط التبادل التجاري للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة في عام 2022، حيث ارتفع معدل التغير ليبلغ نحو 1.3 في المائة مقابل 1.1 في المائة عام 2021، وهو ما يعزى في جانب منه إلى الارتفاع في أسعار النفط والمعادن، بينما تراجع هذا المعدل في الدول المتقدمة ليسجل في عام 2022 ما نسبته -2.1 في المائة مقارنة بنسبة 0.7 في المائة عام 2021. الملحق (5/1).

وبالنسبة **لموازين المدفوعات**، أدى السياق الاقتصادي والجيوسياسي العالمي، والتضخم المرتفع، وارتفاع أسعار الطاقة والسلع الأساسية إلى ارتباك في أرصدة الحساب الجاري لميزان المدفوعات في دول العالم، حيث سجلت الدول المتقدمة عجزا بميزان المدفوعات بنحو 258.4 مليار دولار أمريكي عام 2022 مقابل فائض في عام 2021 بلغ نحو 435.2 مليار دولار أمريكي، جاء ذلك مصحوباً باستمرار اتساع عجز ميزان المدفوعات في الولايات المتحدة الأمريكية الذي سجل 925.6 مليار دولار أمريكي في عام 2022 وهو الأعلى منذ عام 2008 مقارنة بنحو 846.4 مليار دولار عام 2021، وهو ما يعكس الاتساع في المقام الأول العجز المتزايد في السلع والدخل الثانوي الذي قابله جزئياً فائض موسع في الدخل الأولي، وكذلك انخفاض نمو الواردات نتيجة ضعف زخم النمو واستمرار اختلال التوازن بين الصادرات والواردات وكذلك المدخرات والاستثمارات خاصة مع التطورات المتلاحقة لأسعار الفائدة بالولايات المتحدة الأمريكية.

حققت منطقة اليورو عجزاً في ميزان المدفوعات للمرة الأولى منذ سنوات لتسجل نحو 102.3 مليار دولار عام 2022 مقارنة بفائض 337.6 مليار دولار عام 2021، على الرغم من تحسن في حجم الصادرات والواردات الأوروبية إلا أنها قد حققت عجزاً في تجارة السلع بقيمة 3 مليارات يورو، فيما بلغ فائض ميزان الخدمات 13 مليار يورو، وسجل الدخل الثانوي للمعاملات الجارية عجزا بقيمة 12 مليار يورو، في حين سجل حساب الدخل الأولي فائضا بقيمة 2 مليار يورو، حيث تعد منطقة اليورو أكثر الاقتصادات المتأثرة من التداعيات السلبية للحرب الروسية الأوكرانية التي تسببت في ارتفاع مستويات التضخم. وكذلك انخفض فائض ميزان مدفوعات اليابان ليبلغ 90 مليار دولار في عام 2022 مقارنة بفائض قدره 197.3 مليار دولار عام 2021، في حين حققت مجموعة الدول المتقدمة الأخرى الارتفاع الوحيد لهذه المجموعة ليسجل فائض بنحو 597.6 مليار دولار مقارنة بفائض 582.9 مليار دولار عام 2021.

أما بالنسبة **لمجموعة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة**، فإن ارتفاع أسعار النفط والمواد الأولية أدى إلى وجود فوائض في حسابها الجاري، وقد تضاعف للعام الثاني على التوالي، حيث سجل الحساب الجاري فائضاً بلغ نحو 582.7 مليار دولار في عام 2022 مقارنة بنحو 325.7 مليار دولار عام 2021، ويرجع النسبة الأكبر في الارتفاع لصالح دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث بلغ فائض الحساب الجاري لها نحو 348.2 مليار دولار مقارنة بنحو 135.8 مليار دولار عام 2021 أي بزيادة نسبتها 156 في المائة، كما حققت الدول النامية الأوروبية فائضاً في ميزان المدفوعات بلغ 114.5 مليار دولار عام 2022 مقارنة بنحو 66.1 مليار دولار عام 2021، وكذلك الدول النامية الأسيوية التي حققت فائضاً بنحو 288.9 مليار دولار عام 2022 مقارنة بنحو 252 مليار دولار عام 2021. بينما استمرت دول أفريقيا وجنوب الصحراء في تسجيل عجز بنحو 40 مليار دولار عام 2022 مقارنة بنحو 19.9 مليار دولار في عام 2021، وكذلك دول أمريكيا اللاتينية والكاريبي سجلت ارتفاعا في العجز ليسجل نحو 141.6 مليار دولار عام 2022 مقارنةبنحو102.8 مليار دولار عام 2021. الملحق (6/1).

5.2. الاحتياطيات الخارجية الرسمية للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة

إن تراجع معدلات النمو الاقتصادي كان السمة الغالبة في دول العالم سوء المتقدمة أو النامية عام 2022، وقد تعرض النقد الأجنبي مثله مثل السلع لصدمات وضغوط في جانبيه

جانب العرض وجانب الطلب كنتيجة حتمية للتضخم المتصاعد على مستوى العالم، فاستمرار ارتفاع أسعار الغذاء والوقود يعد بمثابة القوة المحركة لزيادة التضخم في دول العالم، ومن هنا تلعب الاحتياطيات الخارجية دورا مهما وأساسيا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، سواء بتوفير الحيز المالي الذي يمكنها من تغطية احتياجاتها ، أو استخدامها للمساهمة في استقرار المستوى العام للأسعار على المستوى المحلى، على الرغم من أن الأزمات المالية أدت إلى لجوء أكثر دول العالم إلى استخدام احتياطاتها الخارجية لتغطية احتياجاتها من النقد الأجنبي، إلا أن تحركات حجم الاحتياطيات الخارجية لمعظم مجموعة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة في عام 2022 شهدت بشكل عام ارتفاعا في حجم الاحتياطيات الخارجية لتبلغ نحو8,374.9 مليار دولار في عام 2022 مقارنة بنحو 8,368.3 مليار دولار في عام 2021.

فيما يخص **تطور حجم الاحتياطات الخارجية للمجموعات الفرعية**، فقد كان النصيب الأكبر للارتفاع في الاحتياطات الخارجية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي حققت في عام 2022 ما قيمته 1,381.9 مليار دولار مقارنة بنحو 1,168.8 مليار دولار عام 2021، وذلك مدفوعا بالارتفاعات التي شهدتها أسعار النفط، بينما حققت الدول النامية الأسيوية انخفاضا طفيفا حيث سجلت 5,323.5 مليار دولار عام 2022 مقارنة بنحو 5,328.9 مليار دولار عام 2021، وكذلك حققت مجموعة دول وسط وشرق أوروبا انخفاضا حيث سجلت 694.2 مليار دولار عام 2022 مقارنة بنحو 698.9 مليار دولار عام 2021، وكذلك دول أمريكا اللاتينية والكاريبي سجلت 912.3 في عام 2022 مقارنة بنحو 933.2 مليار دولار في عام 2021، وفي مجموعة دول أفريقيا جنوب الصحراء انخفضت الاحتياطات الخارجية لتسجل 215.9 مليار دولار عام 2022 مقارنة بنحو 219.7 مليار دولار في عام 2021، الملحق (7/1).

6.2. الدين العام الخارجي للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى

على الرغم من تراكم الديون العامة والخاصة في الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة جراء الأزمات الاقتصادية المتلاحقة في السنوات الأخيرة، حيث بلغت المديونيات مستويات حرجة بين اقتصادات تلك الدول؛ إلا أن عام 2022 شهد تراجعاً محدوداً في حجم الديون الخارجية، حيث انخفض إجمالي الدين العام الخارجي للدول النامية ليسجل نحو 11,865.5 مليار دولار عام 2022 مقارنة بنحو 12,014.9 في عام 2021.

وقد جاء هذا الانخفاض في حجم الدين العام الخارجي، لصالح الدول النامية الأوروبية في المقام الأول لتسجل نحو 1,830 مليار دولار عام 2022 مقارنة بنحو 1,928.4 عام 2021، وكذلك في مجموعة الدول النامية الآسيوية حيث سجلت 4,531.5 مليار دولار عام 2022 مقابل 4,725.9 عام 2021، بينما شهدت باقي مجموعة الدول ارتفاعا بنسب متفاوتة في حجم الديون الخارجية، حيث سجلت مجموعة دول أفريقيا وجنوب الصحراء ارتفاعاً في الديون الخارجية لتسجل 766.9 مليار دولار في عام 2022 مقابل 741.1 مليار دولار عام 2021. كما ارتفع إجمالي الديون الخارجية لدول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ارتفاعاً طفيف ليسجل 2,146.2 مليار دولار أمريكي في عام 2022 في مقابل 2,124.6 مليار دولار في عام 2021، وكذلك ارتفعت في رابطة الدول المستقلة وأمريكا اللاتينية والكاريبي حيث بلغت 2,587.1 عام 2022 في مقابل 2,519.7 في عام 2021. الملحق (8/1) والأشكال (1-6) و(1-7) و(1-8).

شكل (1- 6): تطور التدفقات المالية الخارجية الخاصة إلى الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى 2022-2021

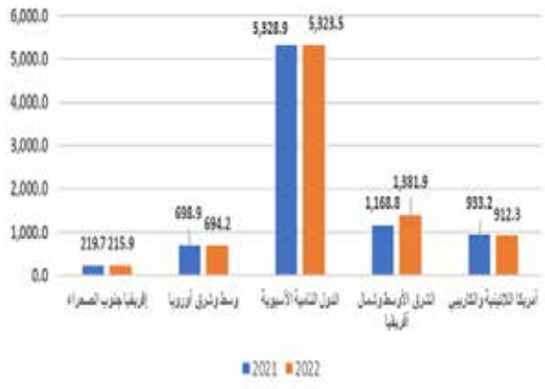

المصدر: الملحق (7/1)

شكل (1- 7): الديون الخارجية القائمة في ذمة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى (2018 - 2022)

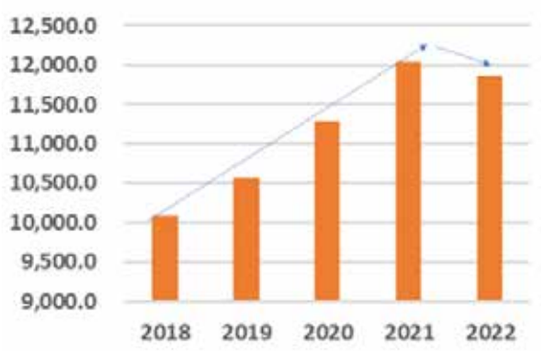

المصدر: الملحق (7/1)

شكل (1- 8): مدفوعات خدمة الدين الخارجي إلى الصادرات السلعية والخدمية في الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى (2018 - 2022)

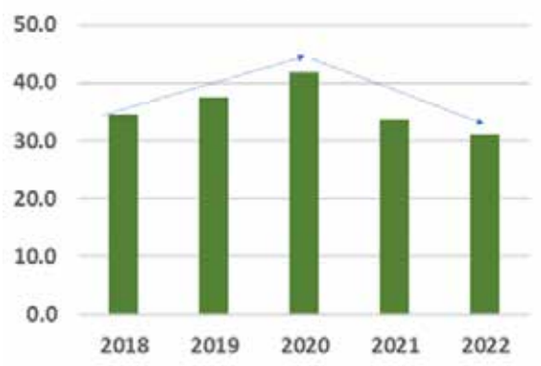

المصدر: الملحق (7/1)

يلاحظ من الشكلين (1-7) و(1-8) اتجاه الهبوط لحجم المديونية الخارجية لمجموعة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة، وقد انعكس ذلك بشكل واضح على قدرتها على خدمة المديونية، فقد استمر تراجع مدفوعات خدمة الدين الخارجي منسوبا للصادرات السلعية والخدمية لتسجل ما نسبته 31.2 في المائة في عام 2022 في مقابل 33.7 في المائة في عام 2021 مقارنة بنحو 41.7 في المائة في عام 2020، وهو ما قد يشير إلى تحسين قدرة دول المجموعة على توليد مصادر جارية تكفل خدمة الديون المتزايدة، الذي انعكس بصورة إيجابية على مستوي خدمة الدين، وكذلك عودة حركة التجارة الدولية في بداية عام 2022، مدفوعاً بزيادة أسعار النفط والسلع الأساسية مما أدى إلى زيادة صادرات الدول النامية ومن ثم زيادة قدرتها على خفض نسبة مدفوعات خدمة الدين.

وعلى مستوى المجموعات الفرعية، انخفضت نسبة مدفوعات خدمة الدين منسوبة للصادرات من السلع والخدمات خلال عام 2022 في كافة مجموعات الدول، فيما عدا مجموعة الدول النامية الأسيوية التي ارتفعت بشكل طفيف حيث بلغت 37.3 في المائة في عام 2022 مقارنة بنحو 37.1 في المائة عام 2021، بينما انخفضت في دول أمريكا اللاتينية، حيث بلغت نحو 31.6 في المائة لعام 2022 في مقابل 37.8 في المائة عام 2021، كما انخفضت في الدول النامية الأوروبية إلى نسبة 31.9 في المائة عام 2022 في مقابل 35.8 في المائة عام 2021، واستمرت مدفوعات خدمة الدين كنسبة من الصادرات من السلع والخدمات في الانخفاض بالنسبة لدول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، حيث بلغت نحو 15.6 في المائة عام 2022 في مقابل 18.4 في المائة في عام 2021، وكذلك انخفضت في دول أفريقيا جنوب الصحراء إلى 17.7 في المائة في عام 2022 مقارنة بنسبة 22.2 في المائة في عام 2021. شكل (1-8)، والملحق (8/1).

7.2. أسعار الصرف

وفقا لبيانات صندوق النقد الدولي فقد تراجعت حصة الدولار من الاحتياطيات الرسمية الدولية لتصبح 58.36 في المائة في عام 2022 بنسبة تراجع 0.44 في المائة وهو أدنى مستوى منذ عام 1995. ومن المتوقع أن ينخفض نصيب الدولار الأمريكي من الاحتياطيات العالمية مع سعي اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية إلى التنويع في تكوين احتياطي العملات لديها، وكذلك توجهات العديد من الدول بتبادل العملات الوطنية عند المبادلات التجارية بعيدا عن سطوة العملات الدولية ومنها الدولار واليورو. في المقابل وبسبب تأثير الأزمة الروسية الأوكرانية على الدول الأوروبية وارتفاع تكلفة المواد الأولية خاصة أسعار الطاقة، شهد سعر صرف الجنيه الإسترليني انخفاضاً ملحوظا أمام الدولار الأمريكي عام 2022، فبعد أن كان الجنيه الإسترليني يعادل 1.376 دولار عام 2021، انخفضت قيمته عام 2022 ليعادل 1.232 دولار، وكذلك الأمر انخفض سعر صرف اليورو مقابل الدولار من 1.184 دولار عام 2021 إلى 1.052 دولار عام 2022، كما شهد سعر صرف الين مقابل الدولار انخفاضا في عام 2022 ليعادل 0.008 دولار مقابل 0.009 دولار العام السابق 2021، ملحق (9/1).

جدول (1- 1): تطور مؤشر أسواق الأوراق المالية خلال الفترة 2018-2022

السوق	المؤشر	قيمة المؤشر نهاية العام					معدل التغير (2022-2021)
		2018	2019	2020	2021	2022	
المملكة المتحدة	FTSE 100	6,728	7,645	6,461	7,385	7,452	0.90%
فرنسا	CAC 40	4,730	6,037	5,551	7,153	6,474	-9.50%
المانيا	DAX 30	10,359	13,337	13,719	15,884	14,072	-11.41%
طوكيو	Nikkei 225	20,015	23,656	27,444	28,792	26,102	-9.34%
هونج كونج	Hang Seng	25,845	28,225	27,231	23,398	19,781	-15.46%
أمريكا	Dow Jones	23,327	28,645	30,606	36,338	33,221	-8.58%

المصدر: المواقع الإلكترونية للأسواق.

8.2. أسواق الأسهم الدولية

أدت التطورات الدولية خلال عام 2022 إلى حدوث تراجع في معظم البورصات العالمية، ففي الوقت الذي بدأت فيه دول العالم بالتعافي من آثار جائحة كوفيد-19، ظهرت تحديات أخرى مثل الحرب الروسية الأوكرانية وتشديد الأوضاع المالية، والتي أثرت بشكل ملموس على أداء أسواق المال العالمية، وكانت ألمانيا أكثر الدول الأوروبية تأثرًا بتلك الظروف، إذ تراجع مؤشر داكس-30 بنسبة 11.41 في المائة وتراجع مؤشر البورصة الرئيس في فرنسا كاك-40 بنسبة 9.5 في المائة. في المقابل كانت المملكة المتحدة واحدة من البلدان التي لم تتأثر سلباً، ولكن سجلت ارتفاعاً طفيفاً بلغ 0.9 في المائة، بينما سجل مؤشر داوجونز بأمريكا انخفاضا بنسبة 8.58 في المائة وكانت بورصة هونغ كونغ الأكثر انخفاضا بنسبة 15.46 في المائة في العام نفسه وذلك بسبب استمرار التأثر بجائحة كوفيد-19 وأزمة العقارات والسياسة المتشددة للاحتياطي الفيدرالي جدول (1-1) والشكل (1-9).

شكل (1- 9): تطور مؤشر أسواق الأوراق المالية عامي 2021، 2022

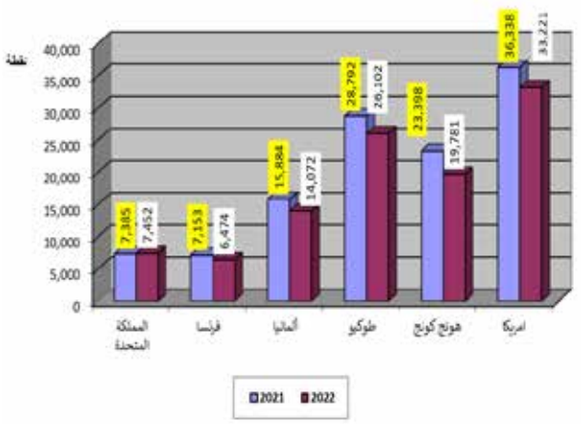

المصدر: الجدول (1-1)

9.2. التطورات في أسواق النفط العالمية

لم يكد سوق النفط والغاز يلتقط أنفاسه من تداعيات جائحة كوفيد-19 خلال عام 2021، إلا وأحدثت الأزمة الروسية الأوكرانية تقلبات حادة في أسواق الغاز والنفط العالمية خلال عام 2022، فتقييد الإمدادات الروسية، أكبر مصدر للغاز الطبيعي بالعالم وثالث أكبر منتج للنفط، جراء العقوبات الغربية، جعل حالة من عدم اليقين تسيطر على تحركات الأسعار والطلب والمعروض في عام 2022، وسط مزيج من العوامل الإيجابية والسلبية أثرت على السوق. ولمواجهة مخاوف نقص إمدادات سوق النفط، قام تحالف أوبك+ بزيادة الإنتاج، كما شهد العام أكبر سحب في التاريخ من المخزونات البترولية الاستراتيجية (SPR) لاقتصادات دول منظمة التعاون الاقتصادي. مع ذلك لم تتأثر الأسعار هبوطاً.

نتيجة لتلك التطورات في سوق النفط ارتفعت المعدلات السنوية لأسعار النفط الخام العالمية في عام 2022 لتصل إلى 100.1 دولار للبرميل وهو أعلى مستوى لها مُنذ عام 2014، مقابل نحو 69.9 دولاراً للبرميل عام 2021 بنسبة ارتفاع بلغت 43.2 في المائة، كما ارتفع إجمالي الإنتاج العالمي من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي، والنفوط غير التقليدية إلى نحو 100 مليون برميل/ يوم، مقابل نحو 95.5 مليون برميل/ يوم عام 2021 بمعدل ارتفاع بلغ نحو 4.7 في المائة، حيث ارتفعت إمدادات دول أوبك بمقدار 2.6 مليون ب/ي لتصل إلى 34.2 مليون ب/ي، بما يمثل نحو 34.2 في المائة من الإنتاج العالمي، وذلك بدعم من زيادة دول أوبك+ لمستوى إنتاجها خلال الفترة (يناير-سبتمبر). وارتفعت الإمدادات من الدول المنتجة من خارج أوبك بمقدار 1.9 مليون ب/ي لتصل إلى 65.8 مليون ب/ي، كما بلغ إنتاج الدول العربية مجتمعة من النفط الخام حوالي 25.4 مليون برميل/يوم في عام 2022، بارتفاع بلغ 2.9 مليون برميل/يوم بالمقارنة مع عام 2021.

وارتفعت الاحتياطات المؤكدة من النفط على الصعيد العالمي لتبلغ نحو 1335 مليار برميل عام 2022، بنسبة

ارتفاع بلغت 2.4 في المائة بالمقارنة مع مستويات عام 2022، وتمثل احتياطات الدول العربية نسبة 54.3 في المائة من الاحتياطي العالمي عام 2022. كما ارتفع احتياطي الغاز الطبيعي عام 2022 بنسبة 2.3 في المائة ليبلغ نحو 211.4 ترليون متر مكعب في نهاية العام، وقد انخفضت مساهمة احتياطات الدول العربية مجتمعة في الاحتياطي العالمي عام 2022 لتبلغ نسبة 26.3 في المائة من الاحتياطات العالمية.

3. انعكاسات التطورات الاقتصادية الدولية على اقتصادات الدول العربية[6]

انعكست التطورات الاقتصادية الدولية على أداء اقتصادات الدول العربية، فلقد انعكست الحرب الروسية الأوكرانية بشكل كبير على أداء اقتصادات الدول العربية، من حيث تأثيرها على أسعار النفط والغاز، وكذلك على أسعار السلع الغذائية بل يمكن القول على الأمن الغذائي العربي. كما أن تراجع نمو الاقتصاد الصيني، أكبر مستورد للنفط بالعالم والذي له روابط تجارية مع معظم الدول العربية، في ظل الإغلاق الجزئي له معظم شهور عام 2022، كان له آثار على أداء اقتصادات الدول العربية عام 2022، كما أن موجة التضخم العالمي التي لحقت باقتصادات العالم النامي والمتقدم على حد سواء، ومن ثم انتهاج سياسات نقدية متشددة انعكست هي الأخرى على الدول العربية، إلا أن تلك الانعكاسات اختلف درجة واتجاه تأثيرها في اقتصادات الدول العربية، وذلك لعدة أسباب أهمها:

- إختلاف الهياكل الإنتاجية للدول العربية، ومن ثم اختلاف إتجاه التأثير لارتفاع أسعار النفط والغاز، ففي الوقت الذي استفادت فيه الدول المصدرة للنفط من الارتفاع الكبير في أسعاره والتي اقتربت من نحو 45 في المائة، تأثرت سلباً الدول العربية المستوردة للنفط، وهذا التغير في أسعار النفط كان له تأثير مزدوج، فلم يقتصر تأثيره على معدل نمو الناتج أو وضع الميزان التجاري فحسب، بل تعداه لدوره في إتاحة حيز مالي يسمح للدول النفطية بالابقاء على برامج التحفيز المالي لاقتصاداتها بل زيادتها في بعض الدول، في حين قيد من قدرة الدول المستوردة للنفط حتى على الوفاء بالبرامج التحفيزية التي وضعتها بالفعل.
- الإضرابات الجيوسياسية في بعض دول المنطقة، حيث تعاني عدة دول عربية من عدم الاستقرار السياسي، مما يجعلها أكثر تأثرا بتراجع نمو الاقتصاد العالمي، ومن ثم فإن تلك المجموعة من الدول سيظل أداؤها الاقتصادي دون المستوى المأمول.
- اختلاف الدول العربية من حيث تبنيها لبرامج إصلاح اقتصادي، فبعض الدول العربية التي تبنت برامج للإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي كان تأثرها بموجة التضخم العالمية أكثر حدة، لكون التأثير كان تأثير مزدوج، الأول ناجم عن التضخم المستورد في ظل ارتفاع فاتورة وارداتها، والثاني ناجم عن تراجع سعر صرف عملاتها أمام العملات الرئيسة بشكل عام (حالة مصر كمثال).

يتناول التحليل التالي انعكاسات التطورات الاقتصادية الدولية على الدول العربية باعتبارها مجموعتين، **الأولى**: الدول المصدرة للنفط، وتشمل عشر دول هي: الجزائر، والبحرين، والعراق، والكويت، وليبيا، وعمان، وقطر، والسعودية، والإمارات، واليمن، **والثانية**: الدول المستوردة الصافية للنفط وهي الدول التي قد يكون لديها إنتاج من النفط إلا أنه لا يكفي احتياجاتها منه مما يجعلها تغطي باقي احتياجاتها عن طريق الاستيراد، وتشمل كلا من جيبوتي، ومصر، والأردن، ولبنان، وموريتانيا، المغرب، الصومال، السودان، وسوريا، وتونس، والقمر وفلسطين.

1.3. النمو الاقتصادي

بالنسبة للدول العربية المصدرة للنفط، فبالرغم من تراجع معدل نمو الاقتصاد العالمي، وتراجع النمو في الاقتصاد الصيني، أكبر مستورد للنفط في العالم، إلا أن هناك عدة عوامل أدت لتحقيق تلك المجموعة معدل نمو اقتصادي مرتفع عام 2022، يأتي في مقدمتها تخفيف القيود المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19، والتطورات الإيجابية في سوق الهيدروكربونات (النفط والغاز)، حيث أنها استفادت بشكل كبير من تحول مسار التجارة نتيجة للأزمة الروسية الأوكرانية، حيث سعت دول أوربا لإيجاد بديل لمشترياتها من النفط والغاز من روسيا. كما أن ارتفاع أسعار النفط والغاز ساهم بشكل كبير في تحسن معدل نموها من خلال تعزيز ثقة المستثمرين والمستهلكين، خاصة أن تلك المجموعة لا تزال تعتمد اعتماداً كبيراً على صادرات النفط والغاز، إذ تزيد نسبتها على 70 في المائة من إجمالي الصادرات السلعية في الكويت وقطر والسعودية وعُمان، وعلى العائدات النفطية التي تتعدى 70 في المائة من إجمالي الإيرادات الحكومية في الكويت وقطر وعُمان والبحرين. حققت دول المجموعة معدل نمو تجاوز نسبة 7 في المائة، وقد حققت كافة دول المنطقة نمواً

(6) تتناول فصول هذا التقرير انعكاسات التطورات الاقتصادية الدولية على الاقتصادات العربية بشكل تفصيلي.

أعلى مما حققته عام 2021. إلا أنه من المتوقع تراجع النمو بتلك المجموعة عام 2023 في ظل تراجع إنتاج النفط، في ضوء اتفاق أوبك + بعد استقرار أسواق النفط، وتباطؤ وتيرة نمو الاقتصاد العالمي في ضوء استمرار اتباع الدول المتقدمة سياسات متشددة لمواجهة التضخم.

أما الدول المستوردة الصافية للنفط، فقد واجهت عدة تحديات أثرت بالسلب على أدائها الاقتصادي عام 2022، من ذلك ارتفاع فاتورة وارداتها من النفط، في ظل ارتفاع أسعاره، وتراجع الطلب على وارداتها من أهم الشركاء التجاريين، بشكل خاص دول أوروبا، والولايات المتحدة الأمريكية، والصين، بالإضافة إلى تراجع معدل نمو الاقتصاد العالمي وارتفاع فاتورة وارداتها من السلع الغذائية. مع ذلك، فقد استفادت بعض هذه الدول من ارتفاع أسعار المواد الأولية باعتبارها منتجة لها، كما أن عودة حركة الطيران والسفر أدى إلى انتعاش قطاع السياحة الذي يعد من القطاعات الهامة لبعض دول المجموعة، بالإضافة إلى التحسن الكبير في تحويلات العاملين في الخارج. ونتيجة لهذه المتغيرات المتعارضة، فقد سجلت معظم دول المجموعة معدلات نمو جيدة، وقد جاء النمو في الاقتصاد المصري، أكبر اقتصادات المجموعة أفضل مما كان متوقعاً في ظل التوسع في الإنفاق على مشروعات البنية التحتية. من المتوقع تراجع معدل النمو للدول المستوردة للنفط عام 2023 في ظل استمرار ضعف الطلب وتشديد أوضاع المالية العامة.

2.3. المالية العامة

انعكس أداء الاقتصاد العالمي على أوضاع المالية العامة في الدول العربية، حيث شهدت استمرار تحسنها نسبياً خلال عام 2022، فقد ساهم الارتفاع في أسعار النفط والذي تجاوز 43.2 في المائة عام 2022، في زيادة الإيرادات البترولية، ودعم هذا الاتجاه زيادة إنتاج الدول العربية في إطار اتفاق أوبك+ مما دعم بشكل كبير أوضاع المالية العامة في الدول العربية المُصدّرة للنفط، التي عززت مدخراتها، حيث تشير الإحصاءات بأن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد ادخرت عام 2022 نحو 33 في المائة من الإيرادات النفطية. أما بالنسبة للدول العربية المستوردة الصافية للنفط، فلولا التقدم التي أحرزته في إصلاح الدعم، واتخاذ معظمها تدابير موازنة في ظل ضعف الحيز المالي، لكانت واجهت عجزاً مرتفعاً في المالية العامة خلال هذا العام، في ظل الارتفاع الكبير في حجم الدعم التي تحملته موازناتها في ضوء تصاعد أسعار السلع الغذائية خلال عام 2022، وكذلك ارتفاع مخصصات خدمة الدين في الموازنة في ظل ارتفاع أسعار الفائدة، وخاصة أن أغلب دول تلك المجموعة تعاني من ارتفاع حجم ديونها الخارجية. أما عن توقعات عام 2023، فمن المتوقع ارتفاع العجز في موازنات تلك الدول في ظل مدفوعات الفائدة المرتفعة وزيادة الاعتماد على التمويل قصير الأجل.

3.3. التضخم

بالرغم من كون التضخم هو التحدي الأول الذي واجه كافة دول العالم عام 2022، ومن ثم الدول العربية، إلا أن هناك خصوصية بالدول العربية جعلت هناك تبايناً في معدلات التضخم من دولة إلى أخرى، حيث توفرت عدة أسباب من شأنها تغذية التضخم بالدول العربية أهمها ارتفاع أسعار المواد الغذائية المستوردة وذلك انعكاسا للحرب الأوكرانية الروسية، باعتبار أن الدول العربية مستورد صافي للغذاء، ارتفاع تكاليف الأسمدة والمحروقات وتكاليف الطاقة بالنسبة للدول العربية غير النفطية، وتراجع قيمة صرف العملات الوطنية في عدد من الدول العربية، الا أن الدعم الحكومي للمواد الغذائية في غالبية الدول العربية، ساهم في الضغط على ارتفاع أسعارها.

في ضوء ذلك شهدت معدلات التضخم خلال العام مستويات عالية خاصة الدول التي تعاني من ظروف داخلية غير مواتية، وهي السودان وسوريا، ولبنان، واليمن حيث بلغت 164.3 في المائة، و94.1 في المائة، و122.0 في المائة، و46.0 في المائة، على التوالي في ظل الصعوبات والظروف التي تمر بها هذه الدول خلال عام 2022. وباستبعاد الدول الأربع المذكورة أعلاه، فإن متوسط معدلات التضخم في باقي الدول العربية في عام 2022 بلغ حوالي 6.3 في المائة بالمقارنة مع متوسط قُدر بنحو 3.1 في المائة خلال سنة 2021. وتراوحت معدلات التضخم بين 2.5 في المائة في السعودية، وحوالي 13.9 في المائة في مصر. ومن المتوقع تراجع معدلات التضخم في الدول العربية خلال عام 2023، خاصة في ظل اتباعها سياسات أكثر تشدداً تماشياً مع ما هو متبع من قبل معظم البنوك المركزية العالمية، وكذلك تراجع أسعار السلع الغذائية والنفط الغاز بعد استقرار أسواقهما.

ومن المنتظر أن تتواصل الضغوط التضخمية خلال عام 2023 في المنطقة العربية لاستمرار نفس العوامل، وذلك مما يستدعي مواصلة الانفاق الحكومي ذي البعد الاجتماعي ورفع كفاءته، للتقليل من الآثار السلبية على الفئات الاجتماعية الهشة.

4.3. البطالة

تواجه الدول العربية معدلات مرتفعة للبطالة، فوفقاً لتقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "إسكوا" فإن معدلات البطالة بين سكان العالم العربي هي الأعلى عالمياً، وبلغت 12.3 في المائة بين النساء العربيات، مقارنة

بالمتوسط العالمي البالغ 6 في المائة، وترتفع هذه النسبة إلى 44 في المائة بين الشابات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و24 سنة، هذا وتتجاوز معدلات البطالة نسبة 20 في المائة في نحو خمس دول عربية، كما أنها تتكون من رقمين في باقي الدول العربية باستثناء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومصر، وهذا ما ينعكس على ارتفاع مستويات الفقر في العالم العربي خلال عام 2022 مقارنة بالسنوات الماضية، وبات ثلث المواطنين العرب يعيشون تحت خط الفقر. وبالرغم من ذلك، فقد حدث نشاط نسبي في عملية التوظيف عام 2022، وذلك في ظل النشاط النسبي لاقتصادات الدول العربية في ضوء إنهاء عمليات الاغلاق وعودة السياحة نسبيا ومن ثم النشاط في بعض القطاعات كالفنادق والمطاعم والقطاع الخدمي بشكل عام، وهي القطاعات التي تعتمد أكثر من غيرها على توظيف حصص أعلى من الشباب والنساء وذوي المهارات المحدودة. كما أن هناك مؤشرات على أن النشاط الاقتصادي بالمنطقة يعد محفزاً للتشغيل، فيشير مؤشر مديري المشتريات إلى استمرار النمو غير النفطي في الدول العربية النفطية خاصة قطر والسعودية والامارات، وكذلك مواصلة توسع الإنتاج الصناعي في مصر والأردن والسعودية وفلسطين، لذا فقد شهدت تلك الدول تعافي معدلات التوظف من الخسائر التي مُنيت بها أثناء الجائحة لاسيّما تلك التي تؤثر على العمال الأكثر ضعفاً وتهميشًا.

5.3. التجارة الخارجية

المتابع لتطور نمو التجارة الخارجية للدول العربية خلال العقد الحالي، يجد أنها حققت معدل نمو أعلى مما حققه الناتج المحلي الإجمالي، مما رفع من أهميتها النسبية للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، إلى أن تجاوزت 70 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2022.

وقد شهدت التجارة الخارجية للدول العربية تحسناً ملحوظاً عام 2022 رغم الظروف غير المواتية، فارتفعت صادراتها في ضوء ارتفاع أسعار وكميات النفط والغاز المصدرة، كما أن ارتفاع أسعار السلع الغذائية والمواد الأولية أدى إلى ارتفاع فاتورة الواردات بالإضافة إلى واردات المحروقات للدول غير النفطية، وفي ضوء ذلك ارتفعت الصادرات السلعية العربية الإجمالية لعام 2022 لتبلغ نحو 1391.3 مليار دولار مقارنة بنحو 1079.1 مليار دولار في عام 2021 محققة نسبة ارتفاع 28.9 في المائة، مما أثر في وزن الصادرات الإجمالية العربية من إجمالي الصادرات العالمية لتبلغ نحو 5.6 في المائة في عام 2022 مقابل 4.8 في المائة خلال العام السابق. كما ارتفعت قيمة الواردات السلعية الإجمالية العربية، بنحو 13.1 في المائة لتبلغ 921.6 مليار دولار خلال عام 2022 مقارنة بنحو 814.8 مليار دولار في العام السابق، إلا أن وزن الواردات العربية عالمياً، ظل عند نفس مستواه عام 2021 بنحو 3.6 في المائة.

6.3. أسواق الأسهم

تضافرت عدة عوامل أثّرت على أداء أسواق الأسهم بالدول العربية عام 2022، أهمها قرارات الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي المتعلق برفع أسعار الفائدة، وما تبعها من قرارات متصلة في هذا الشأن من قبل البنوك المركزية على المستوى العالمي والإقليمي والعربي، إضافة إلى التغيرات في الأسعار العالمية للنفط خلال عام 2022. كما لأنه لا يمكن إغفال أداء البورصات العالمية في ظل الأزمة الأوكرانية الروسية، واتجاه المستثمرين لسحب أموالهم من الأسواق الصاعدة لتعويض خسائرهم خلال العام، كما كان لاتجاه عدد من المؤسسات الدولية خفض توقعات معدلات النمو أثره في تراجع عدد من البورصات العالمية والعربية. أدت هذه العوامل إلى تباين مؤشرات أداء معظم البورصات العربية. في ضوء ما تقدم، شهدت مؤشرات أداء البورصات العربية المتضمنة في المؤشر المركب لصندوق النقد العربي تبايناً في عام 2022 في هذا الإطار، سجلت عشر بورصات عربية للأسواق المالية العربية تحسناً، بالإضافة إلى ارتفاع مؤشرات أحجام التداول، ومواصلة نشاط الطروحات الأولية، كما ساهم ارتفاع مؤشرات قطاعات البنوك والاتصالات والخدمات والنقل والاتصالات، في تحسن مؤشرات أداء عدد من البورصات العربية في نهاية عام 2022، وانخفض في المقابل مؤشر ست بورصات عربية، وكذلك تراجعت مؤشرات القيمة السوقية ومؤشرات قيم التداول لها.

سجل مؤشر بورصة مصر ارتفاعاً قياسياً بلغ نحو 48 في المائة مغلقاً عند 14599 نقطة في العام 2022، ثم جاء مؤشر السوق لبورصة دمشق ليحقق نمواً بنحو 33.28 في المائة، مغلقاً عند 30245 نقطة، أما بورصة قطر فقد سجلت أسوء أداء بين البورصات العربية حيث تراجع مؤشرها بنحو 15.87 في المائة، ثم بورصة السعودية بتراجع بلغ نحو 8.13 في المائة.

7.3. أسعار الصرف

مثل العديد من الدول النامية واقتصاديات الأسواق الناشئة، يواجه عدد من الدول العربية بعض التحديات في الحفاظ على أسعار صرف عملاتها من الانخفاض المستمر، ويعود ذلك بدرجة رئيسة إلى الصدمات الخارجية المتعلقة بارتفاع فاتورة المستوردات خاصة الطاقة والغذاء، وارتفاع كلفة خدمة الدين الخارجي، إضافة إلى أن عدداً من هذه الدول يعاني من تحديات هيكلية تؤثر على تنافسيتها وقدرتها على تحمل الصدمات، بما فيها تأثير سياسة التشديد

النقدي الذي نفذته البنوك المركزية العالمية بزيادات متتالية في أسعار الفائدة.

شهدت عملات عدة دول عربية تراجعاً خلال عام 2022 أمام العملات الرئيسة بالعالم بما يشمل كلا من مصر وتونس ولبنان والعراق والسودان. في الواقع فإن هذا التراجع طال حياة الناس اليومية، من خلال ارتفاع نسب التضخم، وتراجع القيمة الحقيقية لثروات مواطني تلك الدول بالإضافة إلى تراجع القيم الحقيقية لدخول مواطنيها مما جعل بعض تلك الدول يشهد مطالب برفع مستوى الرواتب.

نظرة عامة

شهدت الدول العربية خلال عام 2022 تواصل التعافي النسبي لأدائها الاقتصادي العام من آثار جائحة كوفيد-19. ولكن تأثير التطورات الدولية على الأسعار العالمية لمواد الطاقة والغذاء، أدّى إلى تباين درجات التعافي حسب الخصائص الهيكلية لاقتصادات الدول العربية، وقدرات حكوماتها على المضي قدماً في السياسات المالية التوسعية. تحسن الأداء الاقتصادي للدول العربية المصدرة الرئيسة للنفط والغاز، نتيجة لتواصل ارتفاع أسعار هاتين المادتين في الأسواق العالمية لا سيما خلال النصف الأول من عام 2022. وأما بالنسبة للدول العربية الأخرى، فقد ارتفعت فاتورة وارداتها من النفط والغاز والمواد الغذائية، فكان تعافيها محدوداً نتيجة ضيق الحيز المالي وارتفاع الدين العام والتضخم، وهو ما حدّ من قدراتها على القيام بسياسات مالية ونقدية توسعية لتنشيط الاقتصاد، كما أثرت الأوضاع الداخلية غير المواتية في الأداء الاقتصادي في بعض هذه الدول.

ارتفع **الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بالأسعار الثابتة** عام 2022 بنحو 6.0 في المائة، بعد أن بلغ حوالي 3.6 في المائة في عام 2021. أما بالأسعار الجارية، فقد بلغ نموه 24.6 في المائة بالمقارنة مع عام 2021، ليبلغ حوالي 3,680 مليار دولار أمريكي عام 2022، وارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنحو 22.1 في المائة مرتفعاً من حوالي 6,993 دولار أمريكي عام 2021 إلى حوالي 8,563 دولار في عام 2022.

ارتفعت **معدلات التضخم** في معظم الدول العربية، في عام 2022 مقارنة بعام 2021، ويرجع ذلك أساساً لارتفاع أسعار المواد الغذائية المستوردة ومواد الأسمدة والمحروقات وتكاليف الطاقة، وتراجعت قيمة صرف العملات الوطنية مقابل الدولار في عدد من الدول العربية.

ما يزال تطور **الهيكل الاقتصادي للدول العربية** أقل من المؤمّل من حيث حصة القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية، ومن حيث مدى اعتماده على المعارف المتراكمة، ومن حيث التنويع الاقتصادي، ويُعزى ذلك في كثير من الاقتصادات العربية إلى تدني كفاءة البيئة المؤسسية وضعف القطاع الخاص وتركزه في قطاعات اقتصادية ذات قيمة مضافة متدنية. تُظهر معدلات النمو القطاعي بالأسعار الثابتة للدول العربية تحسن أداء معظم القطاعات، وخاصة قطاع الصناعات الاستخراجية، يليه قطاع الصناعات التحويلية، غير أن معدل نمو القطاع الزراعي كان سلبياً في الدول العربية نظراً للظروف المناخية غير المناسبة في الاقتصادات ذات القطاع الزراعي المهم. تواصلت المساهمة السلبية للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في النمو الاقتصادي في غالبية الدول العربية، وتراجعت حصة بنود الإنفاق الرئيسة خلال عام 2022 في معظم الدول العربية، وخاصة الاستهلاك العائلي، وبدرجة أقل الاستهلاك الحكومي، بينما استقرت حصة الاستثمار الإجمالي عند حوالي 22 في المائة، بتراجع طفيف بحوالي 0.2 نقطة مئوية بالمقارنة مع عام 2021. ويعزى ذلك أساساً إلى تواصل ارتفاع حصة الصادرات العربية من السلع والخدمات للعام الثاني على التوالي، إثر انتعاش الطلب العالمي خاصة على النفط والغاز.

ورغم تحسن درجات تعافي **أسواق العمل في الدول العربية** من الآثار السلبية لجائحة كوفيد-19، إلا أن معدلات البطالة لا تزال أعلى في عام 2022 مما كانت عليه قبل الجائحة (عام 2019)، في أغلبها، وقد قُدّر متوسط معدل البطالة في الدول العربية عام 2022 بحوالي 10.7 في المائة، وبلغ عدد العاطلين عن العمل حوالي 15.2 مليون عاطل. وتعتبر نسبة البطالة لدى الشباب مرتفعة، كما تقل في المنطقة العربية فرص الإناث في الحصول على العمل اللائق بالمقارنة مع الذكور، فقد بلغ متوسط معدل بطالة الإناث حوالي 18.5 في المائة، في حين بلغ متوسط البطالة عند الذكور حوالي 10 في المائة.

شهدت المنطقة العربية زيادة في **معدلات الفقر** في عام 2022 مقارنة بمستويات ما قبل جائحة كوفيد-19، حيث يقع أكثر من ثلث سكان المنطقة تحت خط الفقر الوطني، ما من شأنه أن يزيد من هشاشة الاستقرار الاجتماعي في المنطقة العربية. وتزداد المخاطر المتعلقة بالأمن الغذائي في ظل التغيرات المناخية وآثارها السلبية على القطاع الزراعي في المنطقة، وارتفاع أسعار الغذاء على المستوى

العالمي، وتردي الأوضاع الاقتصادية لشركائها التجاريين الرئيسيين. وتشير إحصاءات برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة إلى ارتفاع عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنسبة 20 في المائة خلال الفترة 2019-2022 ليصل لأكثر من 41 مليون شخص في عام 2022.

لا يزال **الإنفاق الاجتماعي في المنطقة العربية** أقل مستوى وكفاءة من المتوسط العالمي، فحسب تقديرات لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، تخصص الحكومات العربية حوالي 8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للصحة والتعليم والحماية الاجتماعية، وهو أقل بكثير من المعدل العالمي البالغ 20 في المائة. ومن الضروري البدء في تعزيز فعّالية الإنفاق الاجتماعي من خلال المزيد من المخصصات للاستثمارات الاجتماعية ذات الآثار الإيجابية طويلة الأجل على التنمية البشرية والنمو الاقتصادي، والتركيز على نماذج الأعمال الجديدة التي تتمحور حول إطار الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، واستهداف أهداف التنمية المستدامة.

تأخر عدد من الدول العربية في التقدم نحو إنجاز أهداف التنمية المستدامة، وقد لا تتمكن بعض هذه الدول من تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفق 2030 حتى بالنسبة للاحتياجات الرئيسة. وتتسبب عدم المساواة في المنطقة العربية في خسارة عالية في التنمية البشرية تقدر بنسبة 24.6 في المائة، وهي ثالث أعلى نسبة بعد إفريقيا جنوب الصحراء بنسبة 30 في المائة، وجنوب آسيا بنسبة 24.7 في المائة. ويعد عدم المساواة في التعليم من بين أهم المجالات المتسببة في الخسارة العالية في التنمية البشرية في الدول العربية، رغم ما تحقق في غالبيتها، خلال الفترة 2012-2022 من تقدم في مجالات تعميم التعلّم والرعاية الصحية ومكافحة الفقر.

1. الأداء الاقتصادي العام

حققت الدول العربية نمواً اقتصادياً للعام الثاني على التوالي بعد الانكماش الذي شهدته في عام 2020 على إثر جائحة كوفيد-19. فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الدول العربية عام 2022 بنحو 6.0 بعد أن بلغ نموه حوالي 3.6 في المائة في عام 2021، ولكن تباينت مُعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي حسب ظروف كل دولة، الشكل (2-1). حققت الدول العربية، بدرجات متفاوتة، تعافياً اقتصادياً هشًّا نظراً للظروف الاقتصادية العالمية المتقلبة، والاختلالات الهيكلية التي تعاني منها بعض اقتصادات الدول العربية.

شكل (2- 1): معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للدول العربية (2010 – 2022)

المصدر: الملحق (1/2) وتقديرات معدي التقرير بناء على مصادر وطنية ودولية أخرى، وعلى أساس تقديرات الناتج المحلي الإجمالي بالعملات الوطنية وبالأسعار الثابتة، وتجميعها بعد توحيد سنة الأساس (2015) وتحويلها إلى تقديرات بالدولار بتطبيق سعر صرف العملات الوطنية مقابل الدولار لسنة الأساس.

وقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية كمجموعة حوالي 3680 مليار دولار عام 2022 بعد أن كان حوالي 2954 مليار دولار خلال عام 2021، أي مسجلاً معدل نمو بلغ 24.6 في المائة، الملحق (2/2) والشكل (2-2). واستفادت الدول العربية المصدرة للنفط والغاز من ارتفاع الانتاج والأسعار العالمية لهذين المصدرين، فنتج عنه ارتفاع ناتجها بنسبة 6.9 في المائة عام 2022، وارتفع الناتج في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ضمن نفس المجموعة، بنسبة أكبر بلغت حوالي 7.6 في المائة. وفي المقابل، واجهت الدول العربية الأخرى ضغوطات كبيرة تفاقمت بارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية والطاقة المستوردة، وبانخفاض قيمة عملاتها الوطنية، في ظل محدودية الانتاج المحلي. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع عجز الميزانية ومستويات الدين العام، وتسارع وتيرة التضخم، مما ساهم في تراجع حيز السياستين النقدية والمالية، وتعثر محركات النمو بالمقارنة مع الدول العربية المصدرة للنفط والغاز. نتيجة لذلك كانت نسبة النمو الاقتصادي بها متواضعة حيث بلغت حوالي 3.3 في المائة.

جدول (2- 1): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (2021 و2022) (%)

الدول	معدل نمو الناتج المحلي بالعملات الوطنية				معدل نمو الناتج المحلي للفرد		معدل نمو الناتج المحلي بالدولار	
	بالأسعار الثابتة		بالأسعار الجارية		بالأسعار الثابتة		بالأسعار الجارية	
	2021	2022	2021	2022	2021	2022	2021	2022
الأردن	2.2	2.5	3.5	5.2	-0.2	0.2	3.5	5.2
الإمارات	3.9	7.4	18.8	47.2	6.2	6.5	18.8	47.2
البحريـن	2.7	4.9	13.5	12.9	2.1	2.7	13.5	12.9
تونـــس	4.4	2.5	9.5	14.6	3.6	2.0	10.3	3.1
الجزائـــر	3.5	2.9	19.5	22.0	1.8	1.2	12.2	15.9
جيبوتي	4.8	2.5	9.5	12.0	3.3	1.1	9.5	12.0
السـعودية	3.9	8.7	18.3	27.6	1.6	11.3	18.3	27.6
السـودان	0.5	-2.5	295.7	108.0	-2.3	-5.2	-39.6	37.9
ســـورية	-2.9	-0.9	87.1	96.6	-5.5	-3.5	-22.2	56.0
العراق	7.7	8.1	44.8	27.6	4.2	4.9	19.1	27.6
عُمـــان	3.1	4.3	16.2	30.0	0.5	1.7	16.2	30.0
فلسطين	7.0	3.9	16.6	5.5	10.2	2.7	16.6	5.5
قطر	1.6	4.8	24.4	32.1	-0.8	2.3	24.4	32.1
القمر	2.2	2.4	4.8	12.3	0.9	5.5	10.3	-0.5
الكويـــت	1.3	8.2	48.7	17.5	-0.9	6.0	50.9	15.8
لبنـــان	-7.0	-6.7	132.5	106.9	-5.1	-3.9	-19.4	7.3
ليبيا	28.3	-12.8	136.8	28.2	30.4	-11.6	-26.5	19.7
مصـــر	3.2	6.6	8.3	17.7	1.0	6.1	10.3	12.6
المغـــرب	7.9	1.1	11.4	6.2	6.1	-0.4	17.8	-6.0
موريتانيا	2.4	5.0	15.3	16.7	1.4	4.0	18.9	13.5
اليمـــن	-1.0	1.5	39.8	34.9	-3.3	-0.8	0.3	25.4

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2023، وتقديرات من المؤسسات المعدة للتقرير.

شكل (2- 2): الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية (2010 – 2022)

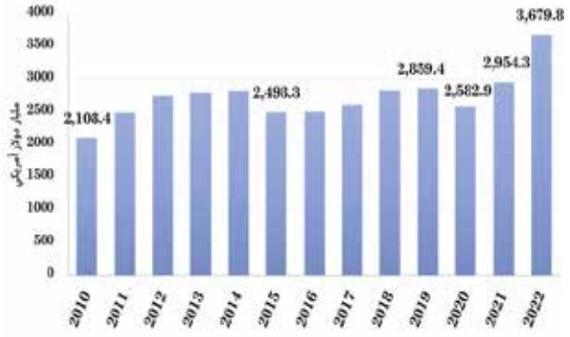

المصدر: الملحق (2/2)

وعلى مستوى أداء النمو بالأسعار الثابتة في الدول العربية فرادى، فقد حققت معظمها ارتفاعاً في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، باستثناء السودان، وسورية ولبنان وليبيا، التي عرفت انكماشاً في الناتج للسنة الثانية على التوالي، بسبب تواصل التأثير السلبي للأوضاع الداخلية على الأنشطة الاقتصادية الرئيسية، وخاصة القطاعات الاستخراجية بالنسبة للدول الأربعة، وقطاعي التجارة والتمويل بالنسبة للسودان ولبنان. وفي المقابل، شهدت السعودية، والكويت، والعراق أعلى معدلات نمو للناتج بنسب 8.7، و8.2، و8.1 في المائة تباعاً، بسبب ارتفاع كميات إنتاج النفط وارتفاع عائدات تصديره، وذلك رغم تراجع أداء القطاعات غير النفطية، ما عدا قطاع الصناعات التحويلية في السعودية. وزاد الناتج بنسبة نمو بلغت حوالي 7.4 في المائة في الإمارات نتيجة ازدهار القطاعات الاجتماعية والتمويل بالإضافة إلى القطاعات الاستخراجية. كما شهدت مصر نسبة نمو بنحو 6.6 في المائة مدفوعة خاصة بالقطاعات التحويلية والتجارة والتمويل (الجدول (2-1)، والجزء 1.3).

ارتفع **متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي** بالأسعار الجارية في الدول العربية كمجموعة بنسبة 22.1 في المائة، من حوالي 6993 دولاراً في عام 2021 إلى حوالي 8563 دولاراً عام 2022. وارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في كل الدول العربية، الشكل (2-3). وتراوحت قيمته في عام 2022 بين حوالي 85.0 ألف دولار للفرد في قطر وحوالي 747 دولاراً للفرد في اليمن. وارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الثابتة خلال عام 2022 في الدول العربية كمجموعة بحوالي 4.6 في المائة، مقابل حوالي 2.0 في المائة خلال عام 2021، الجدول (2-1). وسجلت

الدول المصدرة الرئيسية للنفط ارتفاعا في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، بنسبة 5.8 في المائة، وبلغ مستوى أعلى في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 7.1 في المائة. أما الدول غير النفطية، فإن نسبة النمو كانت أقل بكثير حيث بلغت 1.8 في المائة.

شكل (2- 3): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بالدولار (2021 - 2022)

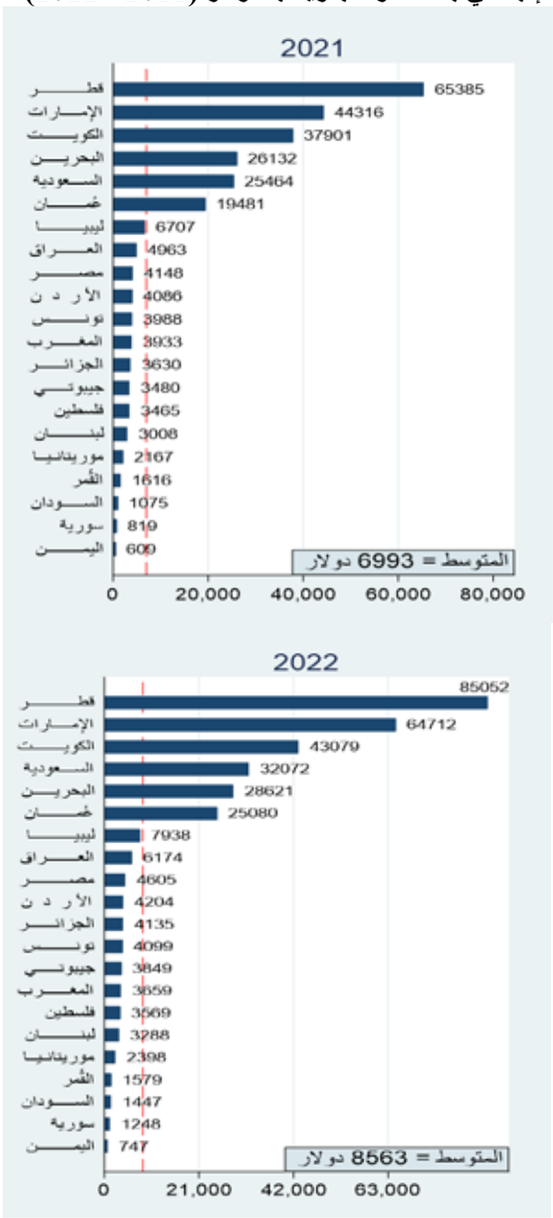

المصدر: الملحقان (2/2) و(8/2).

2. الخصائص الهيكلية للاقتصادات العربية

1.2. كفاءة الأسواق وتطور البيئة المؤسسية

تعتبر درجة كفاءة أسواق الخدمات والسلع مؤشراً من مؤشرات تطور الاقتصاد ومدى سهولة المعاملات التجارية والاستثمارية فيه، وهي جزء من البيئة المؤسسية التي تشمل تطور التشريعات والقوانين ومدى تطبيقها، ودرجة التحكم في الفساد والمحسوبية والبيروقراطية، والقدرة التنفيذية للحكومة والإدارة. يلعب البعد المؤسسي دوراً هاماً في دفع النمو الاقتصادي، من خلال تحفيز الاستثمار وتجديد النسيج الاقتصادي، والرفع من كفاءته وقدرته على المنافسة محلياً وفي الأسواق العالمية. بالاعتماد على مؤشر الحرية الاقتصادية[7] لعام 2022، ومؤشرات الحوكمة للبنك الدولي[8]، ومؤشر تطور النظام المالي لصندوق النقد الدولي[9]، يظهر الشكل (2-4) مدى حاجة النظام المالي في غالبية الدول العربية المشمولة بالإحصاءات للمزيد من التطوير، وقد تصدرت قطر المرتبة الأولى عربياً في هذا البعد بقيمة 53 من 100. أما في البعد المؤسسي، فتبرز دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تتقدمها الإمارات بحوالي 72 من 100، والكويت بقيمة 52 . في المقابل، يُبرز المؤشر ضعف البيئة المؤسسية في باقي الدول العربية المشمولة بالإحصاء، حيث تراوح الحاصل بين حوالي 10 من 100 للصومال وحوالي 47 من 100 لتونس. أما بالنسبة لتطور بيئة الأعمال، فتراوح الحاصل بالنسبة للدول المشمولة بمؤشر الحرية الاقتصادية، بين 46 و72 من 100 فيما عدا السودان الذي حصل على 32 من 100. ويدل ذلك على وجود هامش مهم لتحسين بيئة الأعمال، عن طريق تطوير البيئة المؤسسية والنظام المالي وغيرها من الأبعاد الأخرى كالجباية والنظم اللوجستية. وتلعب التكنولوجيا الحديثة دوراً مهماً مكنت العديد من الحكومات العربية من تطوير عديد المنظومات المؤثرة في الأبعاد المذكورة سابقاً.

[7] Economic Freedom Index, 2022.
[8] Worldwide Governance Indicators (WGI), 2022
[9] IMF Financial Development Index 2020

شكل (2- 4): تطور البيئة المؤسسية والنظام المالي وبيئة الأعمال في الدول العربية

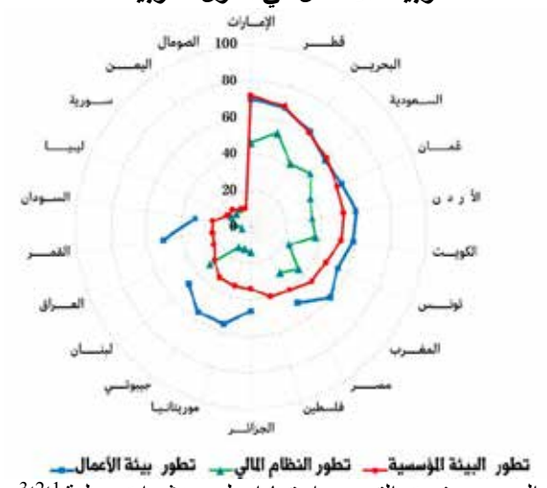

المصدر: فريق التحرير اعتمادا على مؤشرات دولية [1،2،3]

2.2. تطور الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي

يُعتبر مؤشر التعقيد الاقتصادي (Economic complexity index)[10] من أهمّ المؤشرات التي تقيس مدى تطور النسيج الاقتصادي من حيث القيمة المضافة واعتماده على المعارف المتراكمة، من خلال تحليل خصائص السلع والخدمات المصدّرة ومدى تنوعّها، بالمقارنة مع ما تصدّره باقي الدول في مختلف القطاعات. يبين الشكل (2-5) تواجد خمس دول (السعودية، وتونس، ولبنان، والبحرين، والأردن) من بين خمس عشرة دولة عربية، في النصف الأول من جملة الدول 133 المشمولة بالمؤشر لعام 2020. في المقابل تواجدت بقية الدول في النصف الثاني من الترتيب. ومن المهم مقارنة تطور ترتيب الدول، حسب هذا المؤشر، على فترات زمنية طويلة للتعرف على ديناميكية تطور النسيج الاقتصادي من حيث إدماجه للمعارف المكتسبة وذلك عبر تحليل تعقيد منتوجاته المصدرة. في مقدمة الدول العربية التي حققت اقتصاداتها تطوراً إيجابياً في هذا الاتجاه بين عامي 2000 و2020، نجد عمان التي تقدمت 45 رتبة، تليها تونس (23)، والكويت (22)، والسعودية (21).

على مستوى مجمل الدول العربية، يقترن ضعف تطور النسيج الاقتصادي من حيث القيمة المضافة، مع هيمنة الصناعات الاستخراجية على القطاع الصناعي، حيث زادت حصته في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية من 22.9 في المائة عام 2021 إلى 29.5 في عام 2022، الجدول (2-2). ويرجع ذلك خاصة إلى ارتفاع أسعار النفط وزيادة عوائده. وفي المقابل، نلاحظ ارتفاعا طفيفا لحصة الصناعات التحويلية من 11.1 في المائة إلى 11.4 خلال نفس الفترة. وفي نفس الوقت، تراجعت حصة القطاع الزراعي من 5.3 في المائة إلى 4.8 في المائة، مما ينذر بتفاقم تحديات الأمن الغذائي التي تواجهها الدول العربية. أما بالنسبة لقطاعات الخدمات، فقد تراجعت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من 48.8 في المائة في عام 2021 إلى 43.6 في المائة في عام 2022.

شكل (2- 5): ترتيب الدول العربية حسب مؤشر التعقيد الاقتصادي (2000، 2010، 2020)

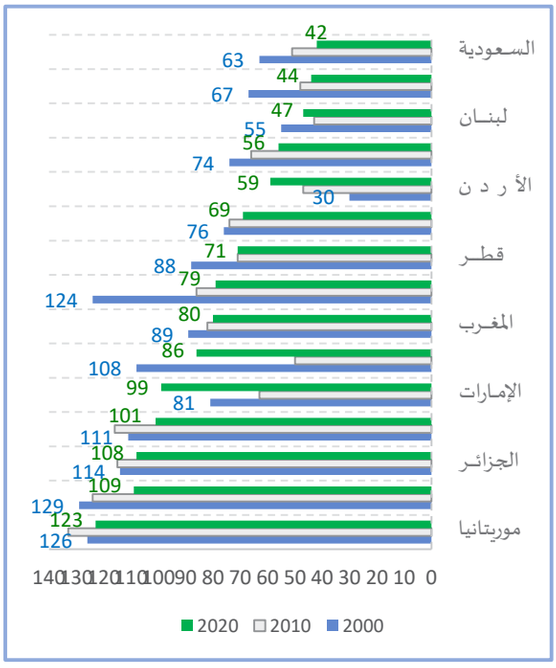

المصدر: معدي التقرير بالاعتماد على قاعدة البيانات The Atlas of Economic Complexity

[10] https://atlas.cid.harvard.edu/glossary

3. النمو الاقتصادي حسب القطاعات الاقتصادية ومساهمة الإنتاجية الكلية لعوامل الانتاج

1.3. نمو أهم القطاعات الاقتصادية

تباينت معدلات النمو بالأسعار الثابتة بين مختلف القطاعات في الدول العربية في عام 2022، الشكل (2-6). فقد تراجع نمو قطاع الزراعة بنسبة -0.8 في المائة في الدول العربية، نظراً للظروف المناخية غير المناسبة في عدد من اقتصادات الدول ذات القطاع الزراعي المهم كسورية والمغرب. تراوحت معدلات التراجع في تسع دول عربية بين سالب 15 في المائة في المغرب، وسالب 1.4 في السودان، فيما نما القطاع الزراعي في باقي الدول بنسب تراوحت بين 2 في المائة في تونس وليبيا واليمن و7.8 في المائة في الكويت. أما بالنسبة لقطاع الصناعات الاستخراجية، فقد نما في 14 دولة عربية بنسب تراوحت بين 1.1 في المائة في القُمر و16.0 في المائة في السعودية تتبعها الدول العربية المصدرة للنفط والمستفيدة بارتفاع موارده. بالمقابل انكمش ناتج هذا القطاع في باقي الدول وخاصة في ليبيا بنسبة 18.2 في المائة نتيجة الظروف الداخلية التي تمر بها البلاد.

وارتفع ناتج قطاع الصناعات التحويلية بالأسعار الثابتة في 19 دولة عربية، وانخفض في السودان ولبنان[11] حيث سُجل أدنى معدل نمو فيها بنسبة سالبة تقدر بنحو 10.0 في المائة، بينما كان أعلاه في عمان بنسبة 17.0 في المائة. وشهد قطاع التجارة تواصلا للنمو المُحقق عام 2021، حيث ارتفع ناتج هذا القطاع بالأسعار الثابتة في 19 دولة عربية وتراوحت نسبة النمو بين حوالي 1.2 في المائة في اليمن، و12.7 في المائة في قطر، بينما تراجع في السودان ولبنان بنسبة 3.6 في المائة، و3.0 في المائة على التوالي. وشهد الناتج في قطاع التمويل نموا في 19 دولة عربية، بمعدلات تراوحت بين 1.0 في المائة في اليمن و6.3 في المائة في مصر، وتراجع ناتج هذا القطاع في لبنان بنسبة 8.0 في المائة، وفي السودان بنسبة 3.6 في المائة. كما سجل قطاع الخدمات الاجتماعية نموا في غالبية الدول العربية بنسب تراوحت بين 0.7 في المائة في تونس و7.9 في المائة في السعودية، بينما تراجع في كل من لبنان بنسبة 7.0 في المائة، والسودان بنسبة 4.1 في المائة، وسورية بنسبة 4.0 في المائة، وليبيا بنسبة 0.5 في المائة.

جدول (2- 2): الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (2010 و2015 و2020-2022)

	هيكل الناتج المحلي الاجمالي							معدل النمو السنوي بالأسعار الجارية *		
	2010	2015	2020	2021	2022	2015-2010	2021-2020	2022-2021
قطاعات الانتاج السلعي منها:	**57.1**	**46.8**	**42.9**	**47.8**	**53.5**	**0.6-**	**27.4**	**39.3**
الزراعة	6.2	6.0	6.0	5.3	4.8	2.7	1.4	13.3
الصناعات الاستخراجية	33.7	21.2	16.7	22.9	29.5	5.7-	57.0	60.3
الصناعات التحويلية	9.6	10.7	11.0	11.1	11.4	5.7	15.4	27.5
باقي قطاعات الانتاج	7.7	8.9	9.2	8.5	7.8	6.7	5.1	14.6
إجمالي قطاعات الخدمات منها:	**42.3**	**52.5**	**54.7**	**48.8**	**43.6**	**8.0**	**2.1**	**11.3**
الخدمات الحكومية	10.3	13.2	15.2	12.5	11.0	8.6	5.3-	9.7
صافي الضرائب غير المباشرة	**0.6**	**0.7**	**2.4**	**3.4**	**2.9**	**9.6**	**55.4**	**9.3**
الناتج المحلي الاجمالي	100	100	100	100	100	3.5	14.4	24.6

المصدر: تم حساب هذه القيمة بناء على بيانات الملحقين (3/2) و (4/2)، وقاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

* معدل النمو السنوي للقيمة المضافة

[11] يبين فصل القطاع الصناعي أهم العوامل التي أثرت في مختلف الصناعات التحويلية في البلدان العربية، ومن أهمها تأثير الأزمة الروسية-الأوكرانية على سلاسل الإمداد العالمية، وعلى أسعار الطاقة والمواد الأولية.

شكل (2- 6): الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (2010 و2015 و2020-2022)

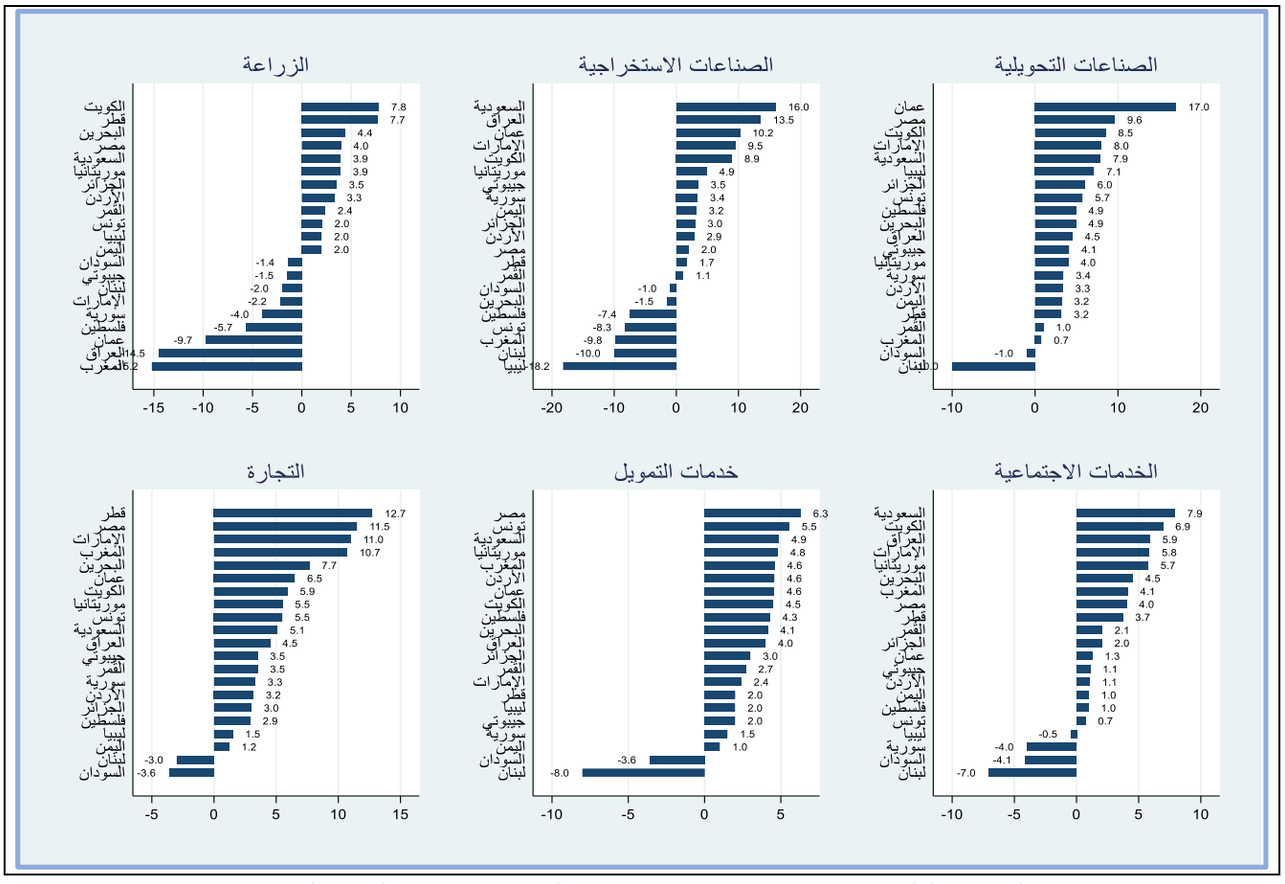

المصدر: الملحقان (3/2) و (4/2)، وقاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

2.3. مساهمة الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج في النمو الاقتصادي

يمثل تطور الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج أحد أهم محركات النمو الاقتصادي في الدول الصاعدة والمتقدمة، وهو يرتكز على تحسين كفاءة استعمال عوامل الانتاج وكذلك على الابتكار التكنولوجي. بالنسبة للدول العربية، وكأغلب الدول النامية، كانت مساهمة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في النمو الاقتصادي ضعيفة (بالمقارنة مع مساهمة تراكم رأس المال وكمية اليد العاملة) خلال الفترتين 1990-1999 و2000-2009 وسلبية خلال الفترة 2010-2022، (الشكل 2-7). وتبين المعطيات أن معدل مساهمتها خلال الفترة الأخيرة كانت -2.8 في المائة (-2.7 في المائة بالنسبة للدول المستوردة للنفط و -3 في المائة بالنسبة للدول المصدرة). أما بالنسبة لعام 2022، فقد تواصلت مساهمتها السلبية في النمو في غالبية الدول العربية، متراوحةً بين -3.4 في المائة في الجزائر و -0.4 في المائة في المغرب، بينما ساهمت الانتاجية الكلية إيجابيًّا في نمو اقتصادات الامارات والسعودية وليبيا بنحو 2.0 في المائة، 2.0 في المائة و42.7 في المائة تباعاً.

4. الأسعار والتضخم وتطور أهم بنود الإنفاق للناتج المحلي الإجمالي

1.4. الأسعار والتضخم

تراجع متوسط معدل ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلكين[12] في الدول العربية في عام 2022 إلى 16.7 في المائة مقابل 17.8 في المائة في عام 2021، بعد تراجع الموجة التضخمية في السودان ولبنان واليمن. ولكن هذا لا يعكس زيادة وتيرة ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في 18 دولة وخاصة في القُمر ومصر بزيادة بلغت حوالي 10.9 و9.4 نقطة مئوية على التوالي. ومن بين أهم العوامل التي أدت إلى ذلك، تواصل ارتفاع أسعار المواد الغذائية المستوردة ومواد الأسمدة والمحروقات وتكاليف الطاقة، وتراجع قيمة صرف العملات الوطنية مقابل الدولار في عدد من الدول العربية. ويشار إلى أن الدعم الحكومي للمواد الغذائية في غالبية الدول العربية، ساهم في الضغط على ارتفاع أسعارها خلال الفترة 2019-2022، حيث لم تتجاوز 30% في أغلبها، وهو أقل بكثير من المعدل العالمي المقدّر بحوالي 80%[13]. ومن المنتظر أن تتواصل الضغوط التضخمية خلال عام 2023 في المنطقة العربية لاستمرار نفس العوامل، وذلك ما يستدعي مواصلة الانفاق الحكومي ذي البعد الاجتماعي ورفع كفاءته، للتقليل من الآثار السلبية على الفئات الاجتماعية الهشة (وخاصة الأطفال وكبار السن للأسر الفقيرة). ويشار إلى أن معدّل نسبة الانفاق الاجتماعي على الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية (دون الدعم) من الناتج المحلي الإجمالي، يساوي حوالي 8% في الدول العربية وهو أقل بكثير من المعدل العالمي البالغ 20%[14].

وشهدت معدلات التضخم خلال العام مستويات عالية خاصة في كل من السودان (164.3 في المائة)، وسورية (94.1 في المائة) ولبنان (122.0 في المائة) واليمن

شكل (2- 7): تطور النمو الاقتصادي ومكوناته في الدول العربية خلال الفترات 1990-1999، 2000-2009 و2010-2022

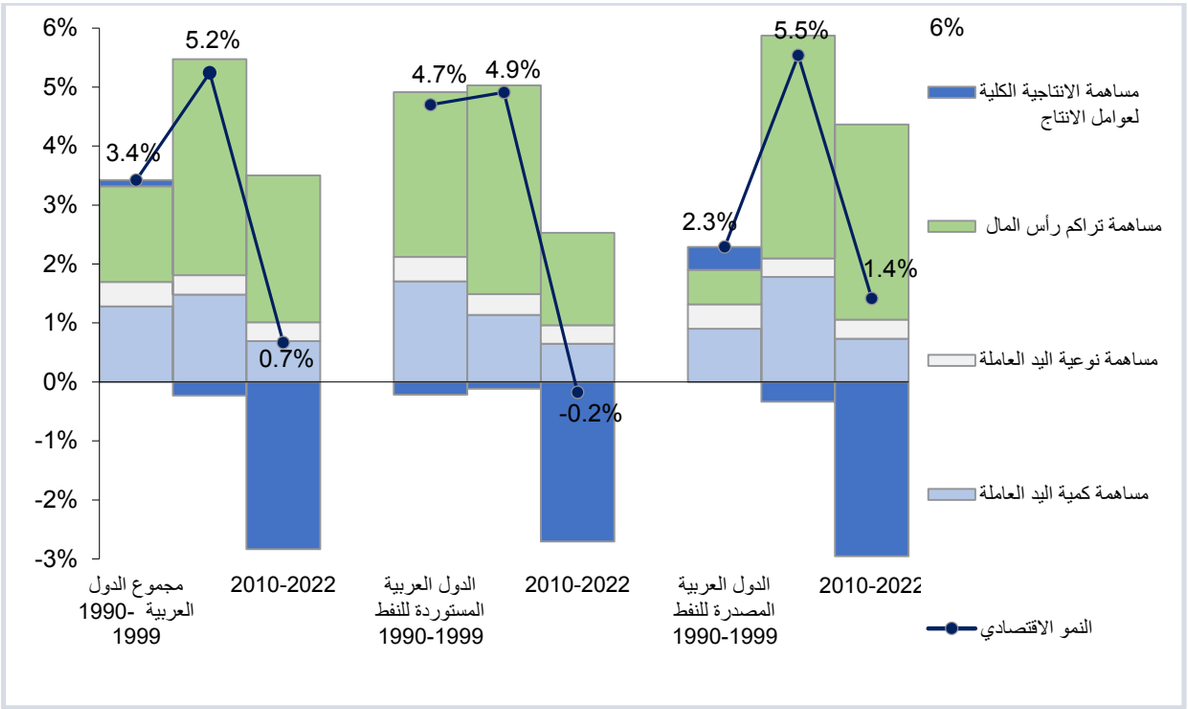

المصدر: معدو التقرير بالاعتماد على قاعدة البيانات

The Conference Board Total Economy Database™ - Growth Accounting and Total Factor Productivity. 1990-2022

(12) المرجح بحصص الدول في الاستهلاك العائلي.

(13) IMF (2022) "Regional Economic Outlook, Middle East and Central Asia./Mounting Challenges, Decisive Times," International Monetary Fund, World economic and financial surveys, October 2022.

(14) الاسكوا وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي واليونسيف (2022) "مرصد الإنفاق الاجتماعي للدول العربية: نحو جعل الميزانيات أكثر إنصافاً وكفاءة وفعالية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة،" الاسكوا.

شكل (2- 8): معدل التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (2021-2022) (%)

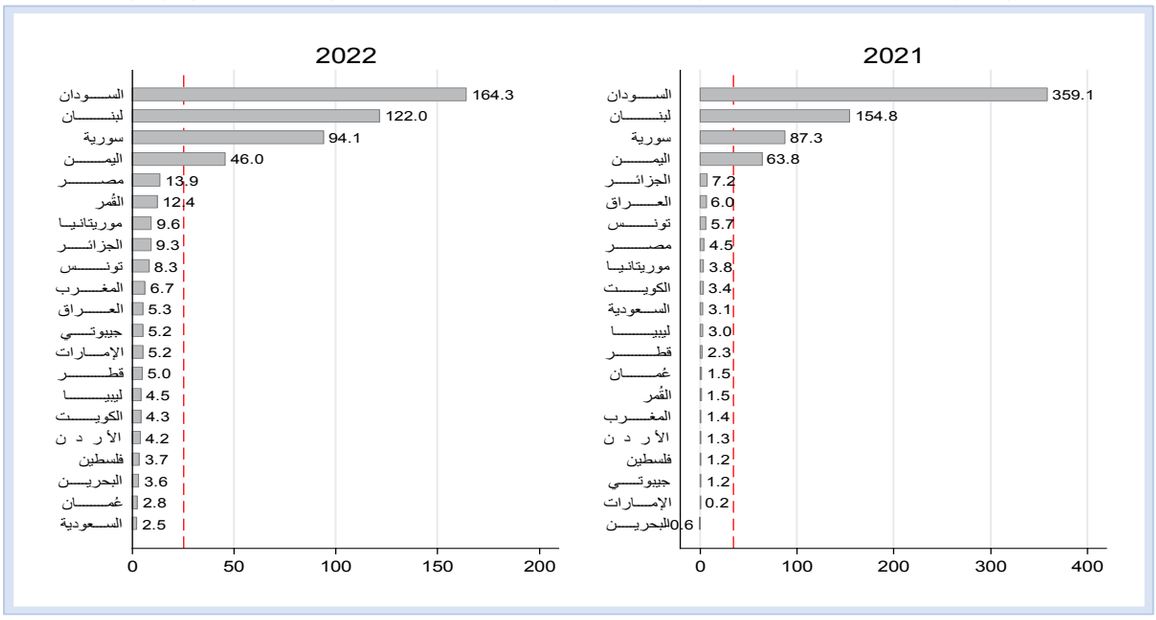

المصدر: النسب محسوبة من بيانات الدول الواردة في استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2022، ومصادر وطنية ودولية أخرى

(46.0 في المائة)، في ظل الصعوبات والظروف التي تمر بها هذه الدول خلال عام 2021. وباستبعاد الدول الأربع المذكورة أعلاه، فإن متوسط معدلات التضخم في باقي الدول العربية في عام 2022 بلغ حوالي 6.3 في المائة بالمقارنة مع متوسط قُدر بنحو 3.1 في المائة خلال السنة السابقة. وتراوحت معدلات التضخم بين 2.5 في المائة في السعودية، وحوالي 13.9 في المائة في مصر، الشكل (2-8).

2.4. تطور أهم بنود الإنفاق للناتج المحلي الإجمالي

تواصل تباين نمو أهم بنود الإنفاق للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار المحلية الثابتة[15] في عام 2022 في الدول العربية، نظرا للاختلافات في هيكلة اقتصاداتها وميزانيات حكوماتها، الشكل (2-9).

الاستهلاك العائلي والاستهلاك الحكومي

سجل الاستهلاك العائلي نمواً موجباً في 15 دولة، متراوحا بين 0.2 في المائة في المغرب و17.1 في المائة في موريتانيا. وفي المقابل، تراجع بنسبة 21.4 في المائة في السودان، وفي اليمن بنسبة 6.2 في المائة، والبحرين بنسبة 4.2 في المائة ولبنان بنسبة 3.9 في المائة، ومصر والجزائر بنسبة تناهز 1 في المائة في كل منهما. **أما فيما يخص الاستهلاك الحكومي، فقد تراجع في 11 دولة عربية**، وسجلت الإمارات أعلى نسبة تراجع بلغ نحو 17.2 في المائة، تليها سورية وقطر بحوالي 15 في المائة، ثم فلسطين بنسبة 11.1 في المائة. وفي المقابل حققت ليبيا أعلى معدل نمو بنحو 91.1 في المائة، يليها السودان بنسبة 27.9 في المائة وموريتانيا بنسبة 18.9 في المائة.

[15] لتقدير القيم بالأسعار الثابتة المحلية، تم تخفيض الاستهلاك العائلي باستخدام مؤشر أسعار المستهلكين، وتخفيض الاستهلاك الحكومي والاستثمار، باستخدام مخفض الناتج.

شكل (2- 9): معدلات نمو أهم بنود الإنفاق بالأسعار الثابتة في الدول العربيّة (2021-2022) (%)

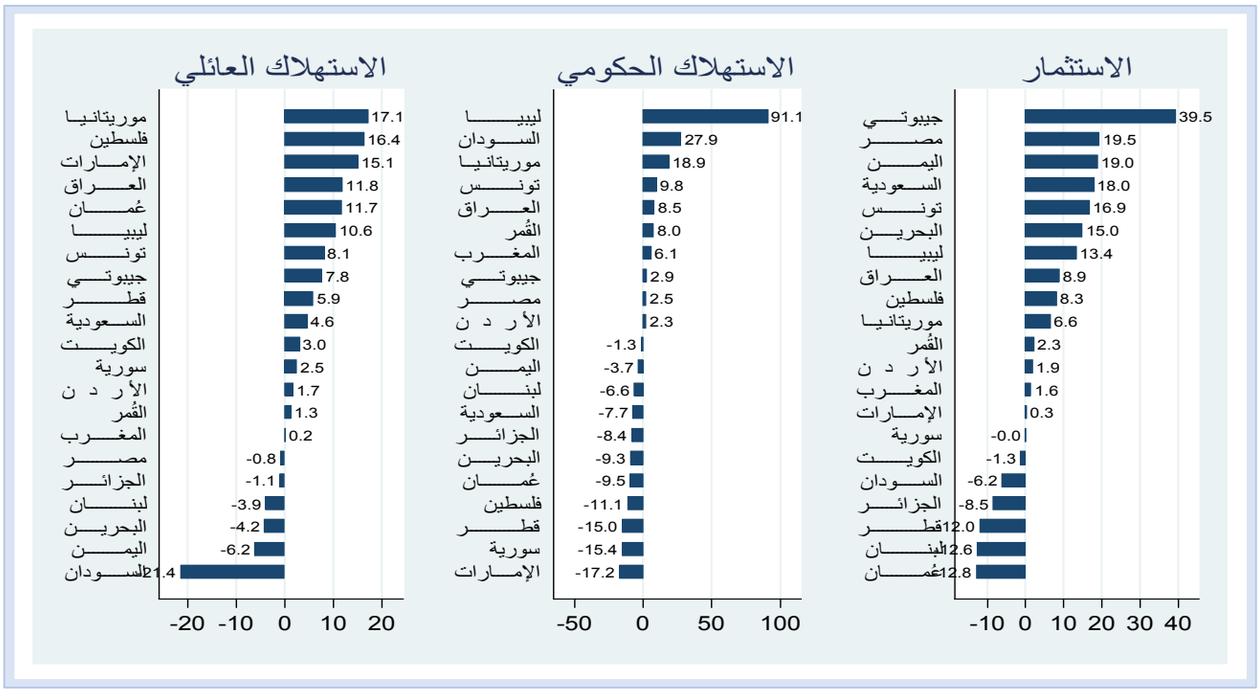

المصدر: الملحقان (5/2) و (6/2)، وقاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد

الاستثمار والادخار

تعتبر معدلات الاستثمار متدنية في أغلب الدول العربية بالمقارنة مع الدول النامية ذات الدخل المتوسط، وذلك للضعف الهيكلي للاستثمار الخاص، ولانكماش الاستثمار الحكومي في ظل ضيق الحيز المالي وارتفاع مستوى الدين العام. وكان الاستثمار قد ارتفع بالأسعار الثابتة خلال عام 2022 في 14 دول عربية، بعد أن كان تراجع في 10 منها خلال عام 2021. وحققت جيبوتي أكبر نسبة نمو للاستثمار بنحو 39.5 في المائة تليها مصر واليمن بحوالي 19 في المائة، والسعودية بنسبة 18 في المائة وتونس بنسبة 16.9 في المائة. وتراجعت قيمة الاستثمار بالأسعار الثابتة في 7 دول عربية خاصة في عمان بنسبة 12.8 في المائة، ولبنان بنسبة 12.6 في المائة، وقطر بحوالي 12 في المائة. وبلغ متوسط معدل الاستثمار (نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية) في الدول العربية خلال عام 2022 حوالي 22.1 في المائة. وتراوحت المعدلات القصوى بين حوالي 58.1 في المائة في موريتانيا، و1.2 في المائة في ليبيا، مع معدل استثمار أقل من المتوسط في 14 دولة عربية.

وبلغ متوسط معدل الادخار (نسبة الادخار إلى الناتج المحلي الإجمالي) في الدول العربية خلال عام 2022 حوالي 39.0 في المائة. وتراوحت المعدلات القصوى لفائض الادخار المحلي بين حوالي 45.5 في المائة في الامارات، وسالب 58.2 في المائة في اليمن، مع معدل ادخار أقل من المتوسط في 14 دولة عربية، وهي دول غير مصدرة للنفط، ما عدا السعودية والجزائر الذي بلغ فائض الادخار بهما 16.7 في المائة و11.6 في المائة على التوالي. ويعكس فائض الادخار السالب في 12 دولة عربية إلى حاجة اقتصاداتها لتمويل الاستثمار من خلال التمويل الخارجي، الشكل (2-10).

شكل (2- 10): فائض الادخار المحلي: الفرق بين نسبة الادخار والاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية عام 2022 (نسبة مئوية)

المصدر: تم احتساب النسب استناداً إلى الملحقين (5/2) و(6/2)

الصادرات والواردات من السلع والخدمات وفجوة الموارد

تحسنت نسبة تغطية الصادرات للواردات من السلع والخدمات في 11 دولة عربية، وهي في معظمها دول مصدرة للنفط والغاز استفادت من ارتفاع أسعارهما وعوائد صادراتهما، ما عدا الأردن والسودان ومصر. وتراجعت التغطية في باقي الدول، الشكل (2-11). وارتفعت قيمة صادرات السلع والخدمات من حوالي 1307 مليار دولار في عام 2021 إلى حوالي 1938 مليار دولار أمريكي في عام 2022. وفي المقابل، ارتفعت قيمة الواردات خلال نفس الفترة من حوالي 1041 مليار دولار إلى حوالي 1315 مليار دولار. ونتيجة لذلك، ارتفع متوسط نسبة تغطية الصادرات العربية إلى إجمالي الواردات العربية من السلع والخدمات من حوالي 125.5 في المائة في عام 2021 إلى حوالي 147.4 في المائة في العام 2022، الشكل (2-11). وارتفعت حصة صافي الصادرات من الواردات للسلع والخدمات من الناتج المحلي الاجمالي (فجوة الموارد)، بالمقارنة مع عام 2021، حيث بلغت نحو 16.9 في المائة مقابل 9 في المائة في عام 2021. ونتيجة لذلك تراجعت حصص بنود الإنفاق الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية خلال عام 2022، وخاصة الاستهلاك العائلي والاستهلاك الحكومي، الجدول (2-3).

شكل (2- 11): نسبة تغطية الصادرات للواردات في الدول العربية (2021 - 2022)

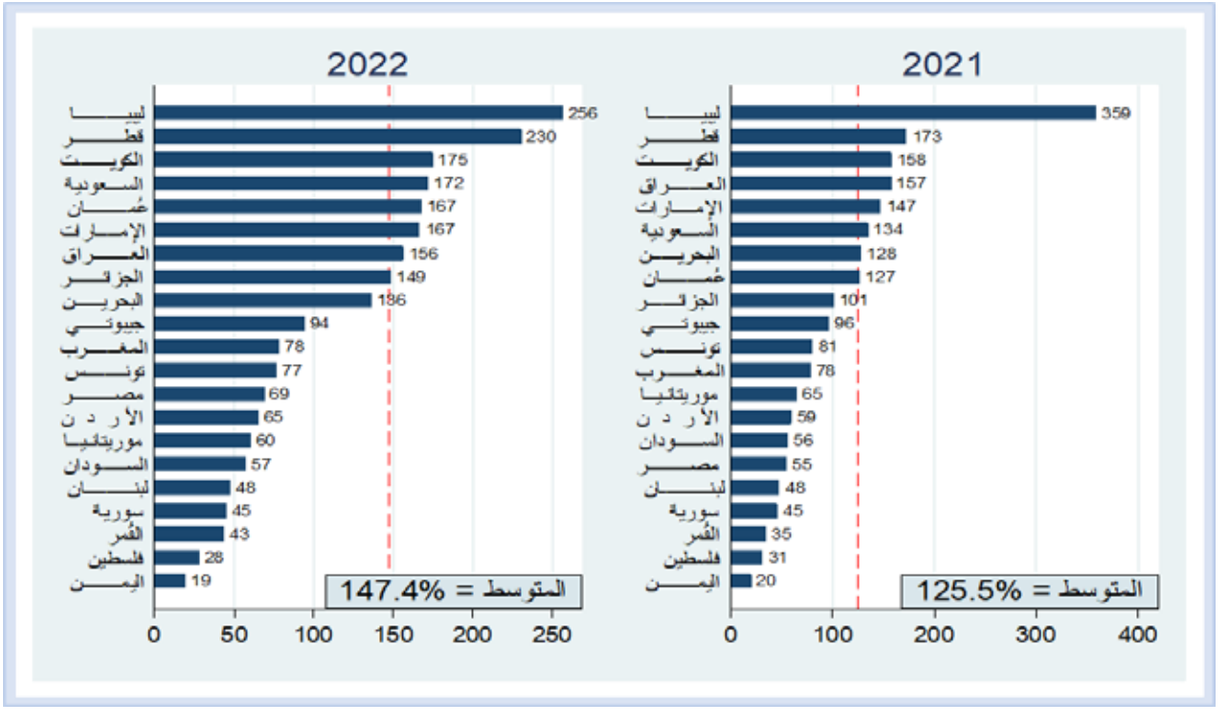

المصدر: تم احتساب النسب استنادا إلى بيانات الملحقين (5/2) و (6/2).

جدول (2- 3): الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (2010 و2015 و2020-2022)

	هيكل الناتج المحلي الاجمالي					معدل النمو السنوي بالأسعار الجارية *		
	2010	2015	2020	2021	2022	2015-2010	2021-2020	2022-2021
الاستهلاك النهائي:	**60.0**	**71.4**	**76.3**	**68.7**	**61.0**	**7.1**	**3.0**	**10.5**
الاستهلاك العائلي	44.5	51.5	56.1	51.3	45.6	6.5	4.7	10.7
الاستهلاك الحكومي	15.5	19.9	20.2	17.4	15.3	8.7	1.6-	10.0
الاستثمار الإجمالي	**27.5**	**28.5**	**23.7**	**22.3**	**22.1**	**4.2**	**7.5**	**23.5**
فجوة الموارد	12.4	0.1	0.0	9.0	16.9	**	**	**
صادرات السلع والخدمات	50.3	41.8	36.1	44.2	52.7	0.3-	40.3	48.3
واردات السلع والخدمات	37.9	41.7	36.1	35.2	35.7	5.5	11.8	26.3
الناتج المحلي الاجمالي	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**3.5**	**14.4**	**24.6**

المصدر: الملحقان (5/2) و (6/2)، وقاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

* معدل النمو السنوي للقيمة المضافة

5. واقع اقتصاد المعرفة والتنمية المستدامة في الدول العربية

1.5. تطور اقتصاد المعرفة

يعتبر الاقتصاد القائم على المعرفة والمنتِج للتكنولوجيا من خصائص المرحلة الثالثة من التطور الاقتصادي[16]. وتمثل المعرفة خلال هذه المرحلة، المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، حيث تعتمد قطاعات إنتاج السلع والخدمات على التكنولوجيات الحديثة والابتكار، مما يمكنها من التواجد في أعلى سلم القيمة المضافة. ويعتبر رأس المال البشري والفكري أكثر الأصول أهمية في اقتصاد المعرفة. ومن هنا، فإنه من الطبيعي أن ترتبط قدرة الدول على إنتاج السلع والخدمات ذات القيمة المضافة العالية، بطاقتها على مراكمة المعارف التطبيقية، وبمدى تمكنها من إدماجها في منظومات إنتاج السلع والخدمات. ويتطلب ذلك بيئة مؤسسية وتشريعية مُحفّزةً على ربط مخرجات أنظمة التعليم والتكوين والبحث العلمي بالنسيج الاقتصادي، ومُسهّلةً لريادة المشاريع، وللاستثمار الخاص المُجدّد للنسيج الاقتصادي، ودافعةً لاقتحام الأسواق العالمية في القطاعات التي تمتلك المزايا التنافسية.

ويمكن تبين أوضاع الاقتصادات العربية فيما يخص مقومات اقتصاد المعرفة بالاعتماد على مؤشر المعرفة العالمي [17] الذي شمل 16 دولة عربية من ضمن 154 دولة. ويستنتج من الشكل (2-12) تقدم الامارات، ووجود باقي دول مجلس التعاون الخليجي بالإضافة لمصر وتونس في النصف الأول من الدول العربية، بترتيب عالمي يتراوح بين 11 و83 من بين 154 دولة مشمولة بالمؤشر. بينما تتراوح رتب الدول العربية الثمانية الباقية بين 92 و150. كما يبين الشكل (2-13) معدلات حواصل الدول العربية مجموعة، وتلك المصدرة للنفط، والمستوردة للنفط، فيما يخص مقومات اقتصاد المعرفة. ويتبين أن "البحث والتطوير والابتكار" يمثل المُقوّم الأضعف بحاصل لا يتجاوز 20 من 100، بينما يبرز "التعليم ما قبل الجامعة" كأكثر المقومات تقدما بنحو حاصل يساوي حوالي 60 من 100، مع تقدم واضح للدول العربية المصدرة للنفط بحوالي 70 من 100، بالمقارنة بباقي الدول العربي التي بلغ معدل حاصلها حوالي 50 من 100. ويتجلى الفارق بين المجموعتين في باقي المقومات وخاصة بالنسبة لـ "تكنولوجيات المعلومات والاتصالات".

2.5. واقع التنمية المستدامة

تأخرت معظم الدول العربية في التقدم نحو إنجاز أهداف التنمية المستدامة [18]، وينذر الوضع في كثير منها بعدم القدرة على تحقيقها في أفق 2030 حتى بالنسبة للاحتياجات الرئيسية [19]. ويبرز تقرير التنمية المستدامة لعام 2022 وجود أربع دول عربية فقط في النصف الأول من ترتيب 163 دولة مشمولة بمؤشر تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهي على التوالي الجزائر (64)، تونس (69)، الأردن (80) وعمان (81). بينما تواجدت باقي الدول العربية في النصف الثاني من الترتيب، وتأخرت خاصة الدول التي تعاني من ظروف داخلية غير مواتية على غرار الصومال (160)، والسودان (159)، وجيبوتي (155) واليمن (150). ويبين (الشكل 2-14) مستوى الجهود المبذولة خلال عام 2022 من طرف الدول العربية لتحقيق مختلف أهداف التنمية المستدامة، حيث يستنتج أن أكبر الجهود وجّهت في المنطقة نحو تحقيق الأهداف السادس (المياه النظيفة والنظافة الصحية)، والثاني عشر (الاستهلاك والإنتاج المسؤولان)، والثالث عشر(العمل المناخي). في المقابل، لا تزال الجهود من أجل تحقيق الأهداف الخامس (المساواة بين الجنسين)، والحادي عشر (مدن ومجتمعات محلية مستدامة)، والخامس عشر (حماية الحياة البرّية والغابات).

---

[16] تصنف الاقتصادات حسب ثلاث مراحل للتطور. في المرحلة الأولى يرتكز الاقتصاد على الموارد الطبيعية ويكون القطاع الخاص ضعيفاً، ويمثل تراكم عوامل رأس المال المادي والعمل، المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي. أما في المرحلة الثانية، فيتطور القطاع الخاص، ويتحسن أداء الأسواق، ويتطور النظام المالي، وينفتح الاقتصاد على الأسواق العالمية محفّزا الفرص التجارية والاستثمارية (تقرير التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2008).

[17] المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة (2021) " تقرير مؤشر المعرفة العالمي ".

[18] شاركت الدول العربية في المسارات الدولية التي أدّت في عام 2015 إلى اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030، والتزمت حكوماتها بتحقيق أهدافها السبعة عشرة. وسبق للدول العربية أن التزمت بتحقيق التنمية المستدامة، منذ قمة الأرض بريو دي جانيرو في عام 1992، كما أقرّت في إطار الجامعة العربية، مبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية منذ عام 2002.

[19] لمزيد من التحليل يمكن الاطلاع على تقرير الاسكوا لعام 2021 "التقرير الاقليمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول المتأثرة بالنزاعات في المنطقة العربية".

شكل (2- 12): تطور مقومات اقتصاد المعرفة في الدول العربية لعام 2021

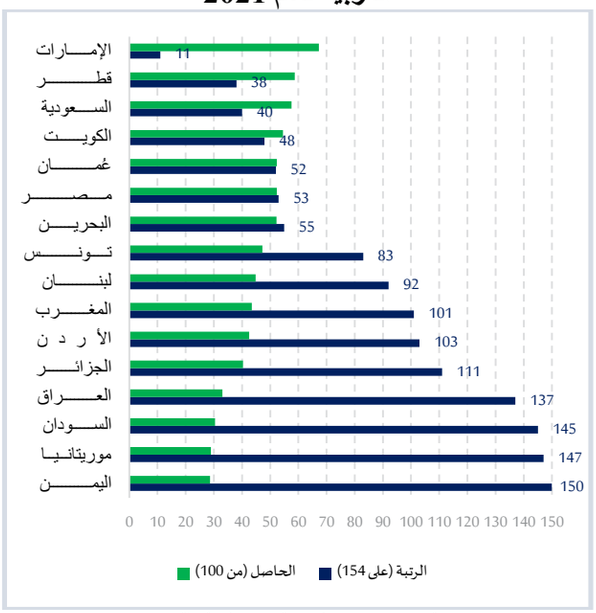

المصدر: مؤشر المعرفة العالمي

شكل (2- 13): واقع الدول العربية فيما يخص مقومات اقتصاد المعرفة لعام 2021

المصدر: فريق التحرير بالاعتماد على مؤشر المعرفة العالمي

شكل (2- 14): التقدم المحرز للدول العربية عام 2021 في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

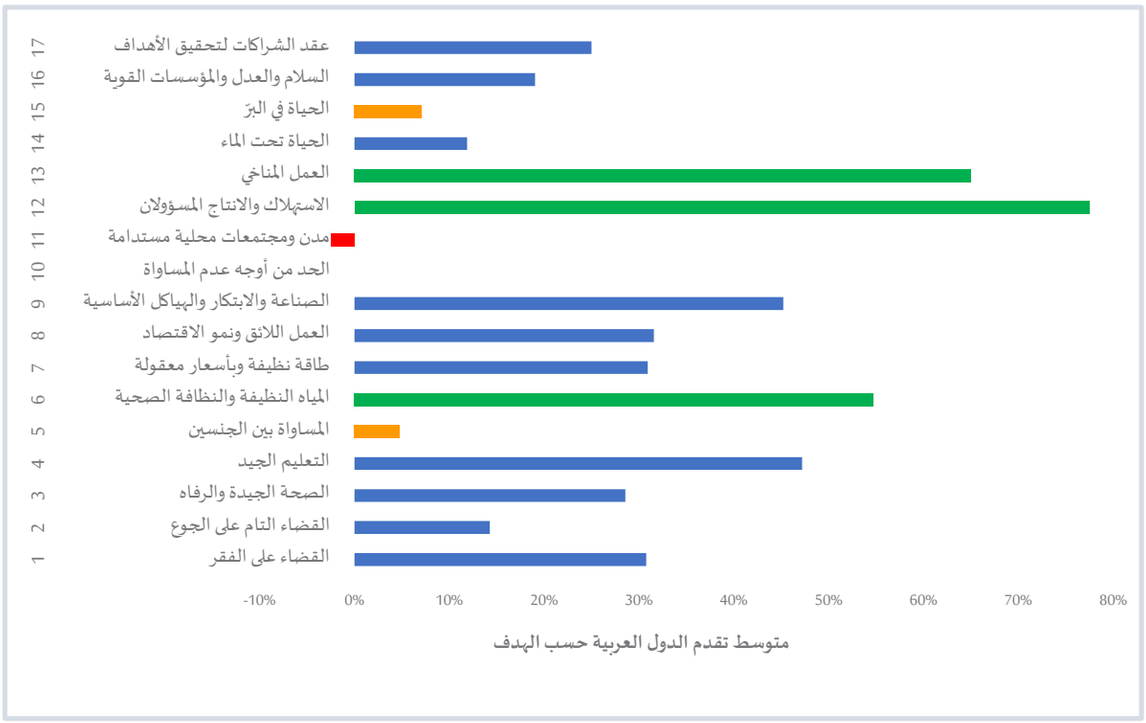

المصدر: فريق التحرير بالاعتماد على تقرير التنمية المستدامة (Sustainable Development Report 2022)

إطار (2- 1): العلاقة بين النمو الاقتصادي وانبعاثات الغازات الدفيئة في البلدان العربية

تسارعت جهود معظم الدول العربية في السنوات الأخيرة في مجال الانتقال الطاقي، من أجل التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المرتبطة بالعمل المناخي (الهدف 17) وبالمدن والمجتمعات المحلية المستدامة (الهدف 11). وبعد أن اقترن النمو الاقتصادي لأغلبها بزيادة الانبعاثات من الغازات الدفيئة التي تؤثر على جودة الهواء وعلى المناخ لعقود من الزمن، لاحت في السنوات الأخيرة بداية الانفصال بينهما. ومن المعروف أن خفض الانبعاثات من الغازات الدفيئة يمكن أن يحصل بوتيرتين مختلفتين حسب طبيعة الانفصال بين النمو الاقتصادي ونمو الانبعاثات. ففي الحالة المثلى التي تسمى الفصل المطلق (Absolute decoupling)، تنخفض الانبعاثات من سنة إلى أخرى، بوتيرة ثابتة، حتى لو نما الاقتصاد. وفي الحالة الثانية التي تسمى الفصل النسبي (Relative decoupling)، تنمو الانبعاثات، ولكن بمعدل أقل من معدل نمو الاقتصاد. ويبين الشكل (2-15)، أن الدول العربية تمكنت من تحقيق الفصل النسبي خلال الفترة 1995-2010، والفصل المطلق خلال الفترة 2015-2019. ويمكن تبين تحقق الفصل النسبي على مستوى المعدل العالمي، والفصل المطلق في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى خلال كامل الفترة 1990-2019 (الشكل (2-15)).

شكل (2- 15): تطور الناتج المحلي الإجمالي للفرد وانبعاثات ثاني أوكسيد الكربون للفرد في البلدان العربية، وأوروبا والعالم

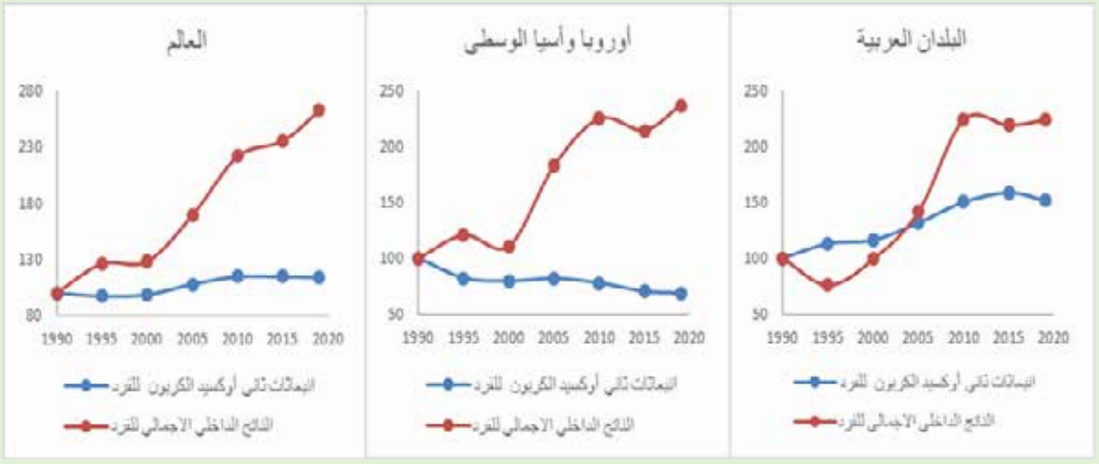

من بين السياسات التي يمكن أن تساعد الدول العربية على مواصلة تحقيق الفصل المطلق بين النمو الإقتصادي وانبعاثات الغازات الدفيئة، نذكر التالي:

- تطوير منظومة متابعة مصادر تلوث الهواء ومراقبتها ونشر المعلومات والدراسات بصفة مسترسلة، من أجل نشر الوعي بأهمية تحسين جودة الهواء، ومساعدة مراكز البحث المختصة والمجتمع المدني في سعيها للتسريع من إعتماد السياسات العمومية التي تخفف من إنبعاثات الغازات الدفيئة، لاسيما في القطاع الصناعي.
- مراجعة منظومة دعم الوقود الأحفوري خاصة بالنسبة للإستهلاك من قبل الشركات، وتحفيزها من أجل حثها على اعتماد تقنيات أكثر كفاءة في استخدام الوقود والغاز.
- التقليص من الانبعاثات الناتجة عن حرق النفايات وتشجيع الإستثمار الخاص في إعادة التدوير وتعزيز دائرية الموارد.
- تطوير منظومة النقل العام وجعلها أكثر صداقة للبيئة وتشجيع التنقل عبر الدراجات من خلال تهيئة البنية التحتية الملائمة.
- تطوير سوق لتداول انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وملوثات الهواء.

المصدر: فريق التحرير بالاعتماد على Heger (2021) [20]

[20] Heger, M. P. and L. Vashold (2021) "Decoupling economic growth from emissions in the Middle East and North Africa," Brooking Future Development, July 2021, https://t.ly/qJqT.

6. تطور أوضاع الفقر وعدم المساواة

1.6. أوضاع الفقر في الدول العربية

شهدت المنطقة العربية زيادة في معدلات الفقر في عام 2022 مقارنة بمستويات ما قبل جائحة كوفيد-19. ويقع أكثر من ثلث سكان المنطقة (35.3 في المائة) تحت خط الفقر الوطني، ومن المتوقع أن يستمر الفقر في الارتفاع ليصل إلى حوالي 35.8 في المائة في عام 2023 وحوالي 36 في المائة في عام 2024[21]. وتنتمي البلدان العربية إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تعتبر ثالث أفقر منطقة في العالم (بمعدل فقر بلغ 7.5 في المائة في 2018) بعد إفريقيا جنوب الصحراء (35.7 في المائة) وجنوب آسيا (10 في المائة) (الشكل (2-16)). وقد حققت جميع مناطق العالم انخفاضاً في معدلات الفقر بين عام 1990 وعام 2018، باستثناء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي ارتفع معدل الفقر فيها بشكل مطرد منذ عام 2014، حيث كان يساوي حوالي 2.6 في المائة (الشكل (2-17)). ومن بين العوامل التي أدّت إلى زيادة الفقر في المنطقة العربية منذ عام 2014، تواتر النزاعات وعدم الاستقرار السياسي والتوترات الاجتماعية في كثير من البلدان. كما زادت هشاشة الطبقات المتوسطة في المنطقة وارتفعت معدلات الفقر على إثر جائحة كوفيد-19 وبعد نشوب الأزمة بين روسيا وأوكرانيا. وفي ظل التغيرات المناخية وآثارها السلبية على القطاع الزراعي في المنطقة العربية، وارتفاع أسعار الغذاء على المستوى العالمي، وتردي الأوضاع الاقتصادية للشركاء التجاريين الرئيسيين، تزداد المخاطر المتعلقة بالأمن الغذائي في المنطقة. وتشير إحصاءات برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة إلى ارتفاع عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنسبة 20 في المائة خلال الفترة 2019-2022، بالغاً أكثر من 41 مليون شخص في عام 2022 [22].

ويتضح هذا الوضع جلياً في اليمن، حيث يعاني 19 مليون شخص من بين 30 مليون نسمة من نقص الغذاء، مما يزيد من احتمالية تفاقم مستويات الفقر في البلاد [23]. وتعتبر نسبة الفقر بين الأطفال في المنطقة العربية ثاني أعلى نسبة في العالم، حيث تُقدر نسبة الأطفال الذين يعانون من الفقر المدقع بحوالي 54 في المائة، مقابل 58 في المائة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، بينما يبلغ المتوسط العالمي حوالي 52 في المائة في عام 2019 [24].

ووفقاً لخط الفقر الدولي الجديد للبنك الدولي المحدد بقيمة 2.15 دولار في اليوم، تبقى الصومال الدولة العربية التي لديها أعلى معدل فقر بحوالي 70.73 في المائة (ملحق 7/2). أما فيما يخص الفقر المدقع الذي يشير إلى الأشخاص الذين يعيشون على أقل من 1.9 دولاراً أمريكياً في اليوم، فقد قدرت نسبته في المنطقة العربية بحوالي 5 في المائة في عام 2022 بعد أن كانت حوالي 4.6 في المائة في عام 2017، وهو ما يمثل زيادة بنحو 8.7 في المائة في خلال ستة سنوات، حسب تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

2.6. الفقر المتعدد الأبعاد

يقيس الفقر متعدد الأبعاد نسبة الحرمان من خلال ثلاثة أبعاد تشمل الفقر النقدي (مستوى المعيشة) والتعليم والصحة، وذلك من أجل تقديم صورة أكثر اكتمالاً للفقر. وغالباً ما تكون حالات الحرمان مترابطة (interlinked deprivations) ويمكن تخفيفها من خلال السياسات التي تضمن التنسيق متعدد القطاعات (multisectoral coordination). ومن ثم، فإن دراسة عناصر الحرمان أمر بالغ الأهمية لصياغة سياسات فعّالة تهدف إلى التخفيف من أنماط الفقر المحددة [25]. وبناءً على أحدث البيانات المتاحة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن المنطقة العربية لديها ثالث أعلى مؤشر للفقر متعدد الأبعاد بعد أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا. ورغم أن مؤشر الفقر متعدد الأبعاد أقل بالنسبة للدول العربية (15.1 في المائة في عام 2022) بالمقارنة مع جنوب آسيا (20.5 في المائة)، إلا أن المقارنة لا توضح شدة الحرمان (حوالي 48.9 في المائة و44.6 في المائة تباعا). وتعد نسبة شدة الحرمان في المنطقة العربية، أعلى نسبة في العالم بعد إفريقيا جنوب الصحراء (بحوالي 53.5 في المائة) (الجدول 4). ويعتبر الحرمان الخاص بـ"مستوى المعيشة"، والذي يشمل مؤشرات الإسكان والحصول على

[21] ESCWA (2022). *Survey of Economic and Social Developments in the Arab Region 2021-2022*.

[22] Food inflation and currency collapse threaten food security in Middle East and North Africa: World Food Programme. UN World Food Programme. (n.d.). Retrieved March 27, 2023, from https://www.wfp.org/news/food-inflation-and-currency-collapse-threaten-food-security-middle-east-and-north-africa

[23] World Bank Global Economic Prospects, January 2023.

[24] World Bank (2022). Poverty and Shared Prosperity 2022: Correcting Course. Washington, DC: World Bank. doi:10.1596/978-1-4648-1893-6. License: Creative Commons Attribution CC BY 3.0 IGO.

[25] تقرير مؤشر الفقر متعدد الأبعاد 2022، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الطاقة والمياه والصرف الصحي والأصول، رابع أكثر السمات شيوعاً في الدول العربية.

شكل (2- 16): نسبة الفقر الإقليمي وفق خط الفقر الدولي ($2.15 في اليوم)

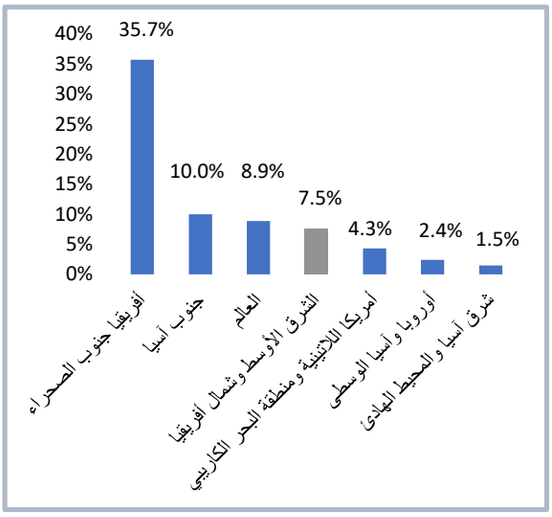

شكل (2- 17): تطور نسب الفقر بحسب الأقاليم (2000-2018)

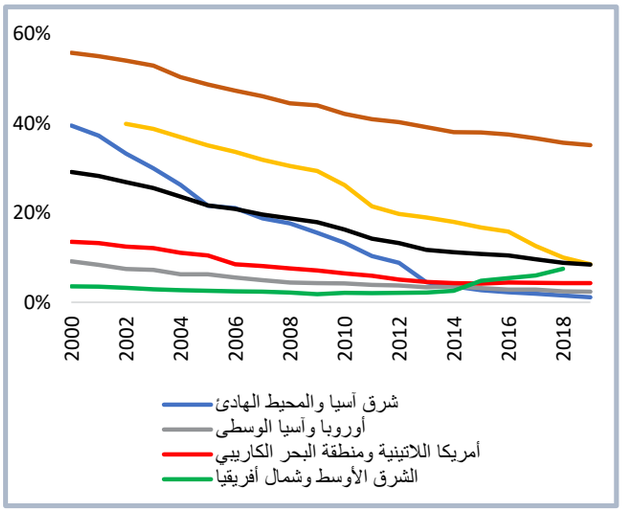

المصدر: منصة الفقر وعدم المساواة (Poverty and Inequality Platform (PIP)) – البنك الدولي، 2023.
(*) أحدث البيانات المتاحة لنسب الفقر الإقليمي لعام 2018.

جدول (2- 4): اتجاهات الفقر متعدد الأبعاد الإقليمي 2022 (%)

المنطقة	مؤشر الفقر متعدد الأبعاد	شدة الحرمان	عدد السكان في فقر متعدد الأبعاد- شديد	عدد السكان المعرضون للفقر متعدد الأبعاد	السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي (1.9 دولار في اليوم)
الدول العربية	15.1	48.9	6.8	8.9	5.0
شرق آسيا والمحيط الهادئ	5.3	42.6	1.0	14.4	0.9
أوروبا وآسيا الوسطى	1.0	38.0	0.1	3.2	0.9
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	6.3	42.2	1.6	6.4	4.0
جنوب آسيا	20.5	44.6	6.9	17.9	19.0
أفريقيا جنوب الصحراء	53.4	53.5	30.9	18.7	41.1

تقرير مؤشر الفقر متعدد الأبعاد 2022، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

وتتجلى تداعيات الفقر متعدد الأبعاد خاصة في لبنان وسورية، فلبنان تواجه ازدياد نسب الفقر مع انخفاض القدرة الشرائية وصعوبة الوصول إلى السلع والخدمات الأساسية والعدد الكبير من اللاجئين. كما صُنّف 53.1 في المائة من السكان في لبنان على أنهم فقراء متعددي الأبعاد، حيث إنهم يعانون من 25 في المائة من مؤشرات الحرمان، ويُقدّر أن حوالي 84 في المائة من الأسر ليس لديها ما يكفي من المال لتغطية أساسيات المعيشة [26،27]. وتؤدي اتجاهات الفقر هذه إلى تفاقم عدم المساواة، مما يصعّب تحقيق التنمية المستدامة.

وتواجه سورية عدداً من التحديات الاجتماعية بسبب الظروف الداخلية، حيث يقدر برنامج الأغذية العالمي أن حوالي 9.5 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد في عام 2022، لتُصنف بذلك من بين أكثر 10 دول تعاني من انعدام الأمن الغذائي على مستوى العالم، ويعود ذلك بالأساس للظروف الداخلية غير المواتية، والتحديات التي تواجه المبادلات التجارية الخارجية. وتتجلى ظروف الرفاهية المتراجعة في الزيادة الكبيرة في الأسر التي اضطرت إلى تقليل إنفاقها على المواد الأساسية، حيث إن حوالي 15 في المائة فقط من الأسر لديها دخل كافٍ لتلبية الاحتياجات الأساسية مقارنة بحوالي 50 في المائة الذين اضطروا لبيع أصولهم لتغطية نفقاتهم الأساسية في عام 2022. كما تتفاقم تحديات الرفاهية للأسر السورية بسبب الصعوبة في الوصول إلى الخدمات الأساسية، حيث ارتفعت نسبة الأسر التي ليس لديها وصول منتظم إلى أي مصدر للمياه بين عامي 2021 و2022 من 42.4 إلى 48.2 في المائة، وحصة الأسر التي لا تحصل على الكهرباء ارتفعت من 33.6 إلى 43.5 في المائة خلال نفس الفترة [28].

3.6. تطور مؤشرات عدم المساواة

إن الفقر وعدم المساواة مؤشران مترابطان، فقد تبين وفقًا لدراسة حديثة [29]، أن التقليل من عدم المساواة له تأثير أكبر على الفقر مقارنة بالنمو الاقتصادي، كما بيّنت أنه إذا انخفض مؤشر معاملي جيني لعدم المساواة في كل بلد بنسبة 1 في المائة سنوياً، فإن معدل الفقر العالمي قد ينخفض من 8.2 في المائة في عام 2019 إلى حوالي 6.3 في المائة في عام 2030، وهو ما يعني أن عدد الذين يعيشون في فقر مدقع (أقل من 1.90 دولار في اليوم) سينخفض بحوالي 89 مليون شخص [30].

ويُؤثر عدم المساواة على التنمية البشرية من خلال التوزيع المنحاز للإنجازات في مجالات الصحة وطول العمر، والتعليم، ومستوى المعيشة، والدخل. وتعتبر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أكثر المناطق تفاوتاً في العالم، حيث تصنف بأعلى تباين بين الدخل القومي الذي يحصل عليه أغنى 10 في المائة من السكان وأفقر 50 في المائة من السكان، على الرغم من وجود نسب معتدلة لأغلب الدول العربية لمعاملي جيني. وتبلغ الحصة من الدخل لأغنى 10 في المائة من السكان في أوروبا، حوالي 36 في المائة، بينما تبلغ حوالي 58 في المائة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا [31]. إن البلدان العربية الإفريقية بما في ذلك جزر القمر، وجيبوتي لديها أعلى تفاوت عند النظر إلى مؤشر لمعاملي جيني لعدم المساواة في توزيع الدخل المقدّر بحوالي 45.33 وبحوالي 41.59 على التوالي، فيما لدى الإمارات أدنى تفاوت في المنطقة بمؤشر لمعاملي جيني يبلغ 25.97.

كما تحتل المنطقة العربية المرتبة الثالثة في أعلى خسارة في التنمية البشرية بسبب عدم المساواة بنسبة 24.6 في المائة، بعد إفريقيا جنوب الصحراء بنسبة 30 في المائة، وجنوب آسيا بنسبة 24.7 في المائة، وذلك بالمقارنة مع أوروبا وآسيا الوسطى التي تعاني فقط من خسارة حوالي

---

[26] Nassar, F. (2022). Multidimensional Poverty in Lebanon. *Lebanese Center for Policy Studies Primer*.

[27] علاوة على ذلك، تشمل الدوافع الرئيسية لهذا الحرمان الملحوظ في مؤشرات: الصحة بنسبة 30.2% من الحرمان، والتوظيف بنسبة 25.8%، والتعليم بنسبة 25.3%، ومستويات المعيشة بنسبة 13%، والبنية التحتية الأساسية بنسبة 6%. ويكون هذا الحرمان ملحوظاً بشكل أكثر للأسر التي ترأسها إناث والتي تبين أنها أكثر فقر متعدد الأبعاد بنسبة 56.7%، مقارنةً بالأسر التي يقودها الذكور بنسبة 52.6%.

[28] World Bank (2023). *Syria Economic Monitor: Syria's Economy in Ruins After a Decade-long War* (English). Washington, D.C.: World Bank Group. http://documents.worldbank.org/curated/en/099720503172334463/IDU08b76f71b0bfa8045db09e8007c3df330e5fe.

[29] Lakner, C., Mahler, D.G., Negre, M. *et al.* How much does reducing inequality matter for global poverty? *Journal of Economic Inequality* **20**, 559–585 (2022). https://doi.org/10.1007/s10888-021-09510-w

[30] وذلك بالمقارنة مع نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الذي يؤدي إلى بقاء عدد من الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع فوق 600 مليون شخص في عام 2030، وهو ما يعادل معدل فقر مدقع عالمي بنسبة 7.4 في المائة.

[31] Chancel, L., Piketty, T., Saez, E., Zucman, G. et al. World Inequality Report 2022, World Inequality Lab wir2022.wid.wor

10.3 في المائة في التنمية البشرية بسبب عدم المساواة. أما بالنسبة لمؤشر عدم المساواة بين الجنسين (Gender Inequality Index (GII)، فقد انخفض من عام 2020 إلى عام 2021، في جميع المناطق باستثناء الدول العربية ومنطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ. وكان للدول العربية ثاني أعلى مؤشر لعدم المساواة بين الجنسين في عام 2021 بنحو 0.536 بعد إفريقيا جنوب الصحراء بحوالي 0.569، بينما بلغ أقل مؤشر حوالي 0.227 لمنطقة أوروبا وآسيا الوسطى [32]. كما شهدت المنطقة العربية تفاوتا أكبر في التنمية البشرية بين الإناث والذكور، فبناءً على بيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2021، بلغ مؤشر التنمية بين الجنسين (Gender Development Index (GDI)) [33] حوالي 0.871 في الدول العربية مقابل حوالي 0.852 بجنوب آسيا، بينما بلغت المناطق الأكثر مساواة في التنمية بين الجنسين شرق آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المقدر بحوالي 0.978 وحوالي 0.986 على التوالي.

[32] تقرير التنمية البشرية 2021-2022، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

[33] وهي نسبة التنمية البشرية للإناث إلى للذكور.

إطار (2- 2): دور الحَوكمة في توزيع الدخل وتكافؤ الفرص ـ تحليل الرضا الاقتصادي في البلدان العربية

ركزت الأبحاث الحديثة في مجال عدم المساواة على عدم تكافؤ الفرص، مبينة عدم كفاية المقاييس التقليدية لعدم المساواة مثل معامل جيني، لأنها تفشل إلى حد كبير في التقاط إجمالي توزيع الدخل وكذلك توفر الفرص للأشخاص ذوي الخلفيات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة. وعلى العكس من ذلك، أبرزت دور الحوكمة والسياسات العمومية في توفير فرص متكافئة للجميع، وفي تحديد مستوى الرضا الاقتصادي. ومن المهم أيضاً التمييز بين نوعين من عدم المساواة: أحدهما يمكن للأفراد التحكم فيه والذي ينشأ عن الاختلافات في الجهود الشخصية للفرد، والآخر يتم تحديده بواسطة عوامل خارجة عن الإرادة مثل الخلفية العائلية وعوامل أخرى تؤثر على الفرص المتاحة. ويتطلب هذا النوع الأخير من عدم المساواة اهتماماً خاصاً حيث يجب معالجته من خلال الإدارة السليمة والسياسات العمومية الفعّالة.

عند تحليل أوضاع المنطقة العربية بصفة مجملة، يتضح أن هناك تباطؤاً في مؤشر التنمية البشرية (HDI) منذ التسعينيات من القرن العشرين، وفقاً لبيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مما يُشير إلى أن الدول العربية لم تكن قادرة على تعميم فوائد النمو على كل شرائح المجتمع، على الرغم من وجود مستويات منخفضة بشكل عام من عدم المساواة في الدخل (من خلال معاملي جيني). ويعد عدم المساواة في التعليم من بين أهم المجالات المتسببة في هذا التباطؤ. فوفقاً لتقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2021، يُقدر عدم المساواة في التعليم في الدول العربية بنسبة 33.1 في المائة مقارنةً بنسبة 25.3 في المائة فقط من عدم المساواة في الدخل. وهذا يوضح الحاجة إلى النظر إلى ما وراء الأنماط التقليدية لعدم المساواة في الدخل، والتعرف على الآثار المترتبة عن عدم تكافؤ الفرص عبر الأبعاد المختلفة للتنمية البشرية، ولا سيما تلك المتعلقة بمستويات الرضا الاقتصادي والاجتماعي.

يتم توضيح العلاقة بين عدم المساواة في الدخل والتنمية الاقتصادية، والتي تقاس عن طريق حصة الفرد من الدخل، من خلال منحنى كوزنتس (Kuznets Curve)، حيث يزداد عدم المساواة في البداية مع زيادة التنمية، حتى يصل إلى عتبة محددة (threshold) ينخفض بعدها مع الزيادة في التنمية الاقتصادية. لكن هل ينطبق هذا الاتجاه بالفعل في الدول العربية، خاصة من حيث التنمية الاقتصادية وعدم تكافؤ الفرص؟ لتوضيح هذا المفهوم، يتم استخدام مؤشران لتمثيل عدم تكافؤ الفرص[34]، والتي تشمل التنقل المطلق والتنقل النسبي بين الأجيال في مجال التعليم، والتي يتم رسمها مقابل حصة الناتج المحلي الإجمالي للفرد[35].

يوضح الشكل (2-18) مسار هاذين المؤشرين مع زيادة حصة الناتج المحلي الإجمالي للفرد في أربع دول عربية، فإن جميع البلدان المختارة لديها تصاعد في التنقل المطلق وانخفاض في التنقل النسبي مع الزيادة في التنمية الاقتصادية، وهو عكس الأنماط التي لوحظت عند تحليل البيانات العالمية[36]، التي تبين تصاعد في التنقل المطلق مع زيادة النمو حتى تصل إلى الحد الأقصى حيث يصبح من الصعب زيادة التحصيل التعليمي. أما بالنسبة لأوضاع الدول العربية، يستمر التنقل المطلق في الزيادة مما يُشير إلى أن مستوى تعليم الوالدين لم يصل إلى الحد الأقصى بعد، مما يترك مجالاً لجيل الشباب ليتفوق على والديهم.

أما بالنسبة للتنقل النسبي، تعكس البيانات العالمية انخفاضه مع الزيادة في التنمية الاقتصادية، حتى تصل إلى الحد الأدنى حيث يبدأ في الزيادة، وهو ما يعكس مفهوم منحنى كوزنتس؛ عندما تصبح الدولة أكثر تطوراً، يصبح التحصيل التعليمي لجيل الشباب أكثر استقلالية عن والديهم بسبب السياسات الأكثر تقدماً والبنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية المتطورة. ومع ذلك، يتضح أن التنقل النسبي ينخفض مع زيادة حصة الناتج المحلي الإجمالي للفرد للبلدان العربية، مما يُشير إلى عدم وجود تدخلات كافية وحوكمة فعّالة للتعويض عن عناصر عدم المساواة الخارجة عن سيطرة الفرد، وأن الفوائد المحتملة للنمو الاقتصادي لا تصل بشكل فعّال إلى جميع الأفراد في حالة التعليم.

اسكتمالاً للتحليل أعلاه، تعطي نتائج الاستبيانات العالمية للقيم (World Value Surveys)[37] نظرة على تصور الشعوب للحوكمة المتعلقة ببلدانهم، وفيما يتعلق "بالرضا عن الحياة" بشكل عام، على مقياس من 1 إلى 10، حيث تدل درجة 10 إلى

---

(34) البيانات المستخدمة من قاعدة البيانات العالمية للتنقل بين الأجيال (GDIM) والتي تضمن بيانات لستة أجيال: جيل الأربعينات، والخمسينات والستينات، والسبعينات والثمانينات والتسعينات، في مجال التحصيل التعليمي. المؤشر المستخدم للتنقل المطلق هو (MAcatM) والذي يقيس حصة الجيل الذي تمكن من تحقيق مستوى تعليم أعلى من الوالدين أو على أقل نفس المستوى، والمؤشر المستخدم للتنقل النسبي هو (1-COR) والذي يقيس 1 ناقص معامل الارتباط بين سنوات تعليم جيل الشباب وسنوات تعليم الوالدين.

GDIM. 2020. Global Database on Intergenerational Mobility. Development Research Group, World Bank. Washington, D.C.: World Bank Group.

(35) البيانات المستخدمة من قاعدة بيانات مشروع ماديسون (Maddison Project) للنمو الاقتصادي ومستوى الدخل 2020، وهي حصة الناتج المحلي الإجمالي للفرد بالدولار الأمريكي لعام 2011 (2011 USD PPP).

(36) Van der Weide, Roy; Lakner, Christoph; Mahler, Daniel Gerszon; Narayan, Ambar; Ramasubbaiah, Rakesh. 2021. Intergenerational Mobility around the World Bank Policy Research Working Paper No. 9707: https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/35827"

(37) Inglehart, R., Haerpfer, C., Moreno, A., Welzel, C., Kizilova, K., Diez-Medrano J., M. Lagos, P. Norris, E. Ponarin & B. Puranen (eds.). 2022. World Values Survey: All Rounds – Country-Pooled Datafile Version 3.0. Madrid, Spain & Vienna, Austria: JD Systems Institute & WVSA Secretariat. doi:10.14281/18241.17 .

تضمن قاعدة البيانات 13 دولة عربية: الجزائر، فلسطين، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب، قطر، السعودية، تونس، مصر، واليمن.

أعلى درجة من الرضا، فإن غالبية الردود في الدول العربية (بنسبة 16.7 في المائة) اختارت درجة 5، أما أغلبية المتوسط العالمي (بنسبة 18.5 في المائة) اختارت درجة 8، مما يُشير إلى انخفاض مستويات الرضا في المنطقة العربية. ويعرض الشكل (2-19) نتائج مؤشرات مختلفة للرضا الاقتصادي والاجتماعي. على وجه التحديد، بالنسبة للدول العربية، أظهر 26.38 بالمائة درجة عالية من القلق بسبب عدم القدرة على إعطاء الأطفال مستوى تعليمياً جيداً، مقارنة بالمعدل العالمي البالغ 16.06 بالمائة. علاوة على ذلك، 30.73 في المائة من الردود في الدول العربية تؤمن بأنه يجب أن تتحمل الحكومة مزيداً من المسؤولية لضمان توفير الرعاية للجميع مقارنة بنسبة 20.25 في المائة للمتوسط العالمي. وبنسبة 12.39 في المائة من الردود في الدول العربية، يرى أن للدولة دور مهم في تقليص عدم المساواة في الدخل، والذي يعتبر عاملا رئيسيا للديمقراطية، وهو ما يؤكد الاستنتاجات أعلاه أنه لا توجد سياسات أو تدخلات كافية للتخفيف من العوامل الخارجة عن سيطرة الفرد. وبناءً على هذا التحليل، من الواضح أن هناك حاجة ماسّة إلى إعادة التفكير بشكل أساسي في السياسات المالية وأنظمة الحوكمة الاقتصادية الأساسية الخاصة بتحسين الولوج إلى الخدمات العمومية الأساسية وخاصة التعليم والصحة.

شكل (2- 18): التنقل بين الأجيال وحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

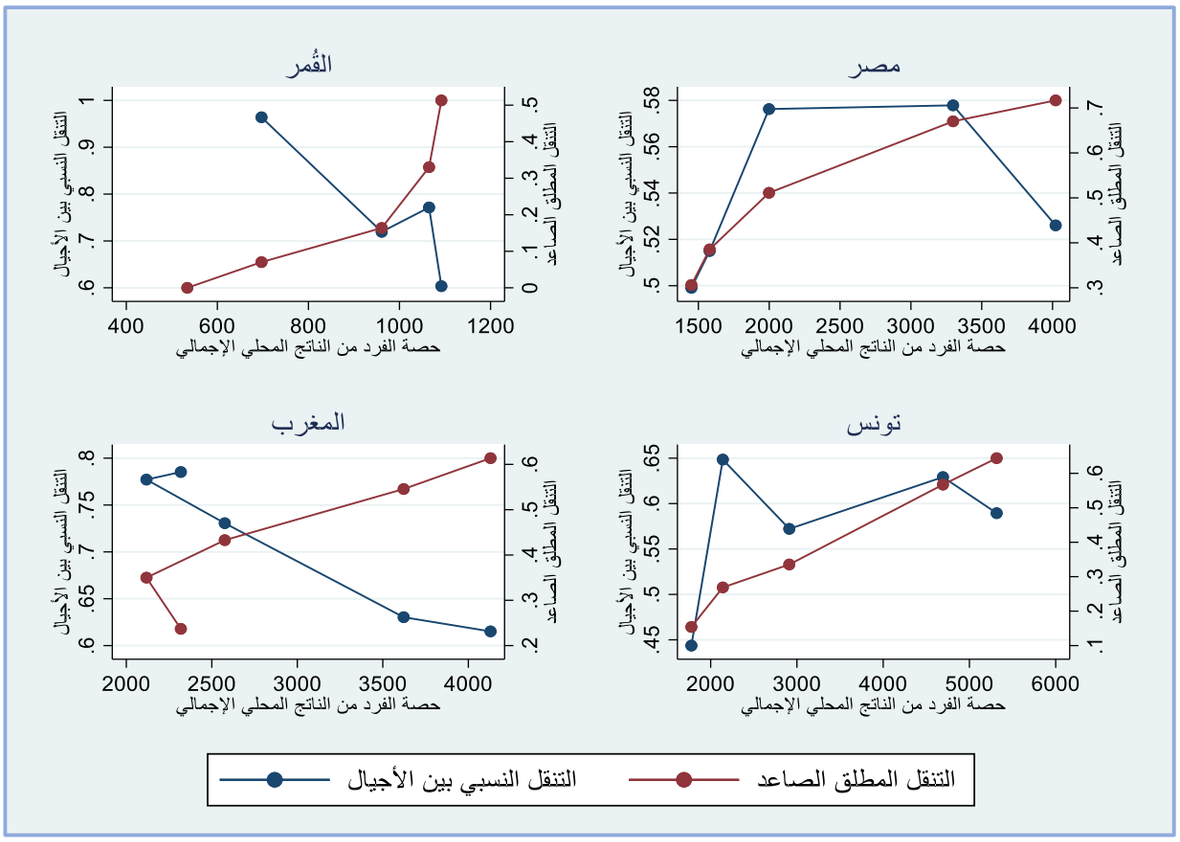

المصدر: معدي التقرير بالاعتماد على قاعدة البيانات العالمية للتنقل بين الأجيال (GDIM)، البنك الدولي 2021، وقاعدة بيانات مشروع ماديسون (Maddison Project) للنمو الاقتصادي ومستوى الدخل 2020.

شكل (2- 19): نتائج الاستبيان لمؤشرات الرضا الاقتصادي والاجتماعي

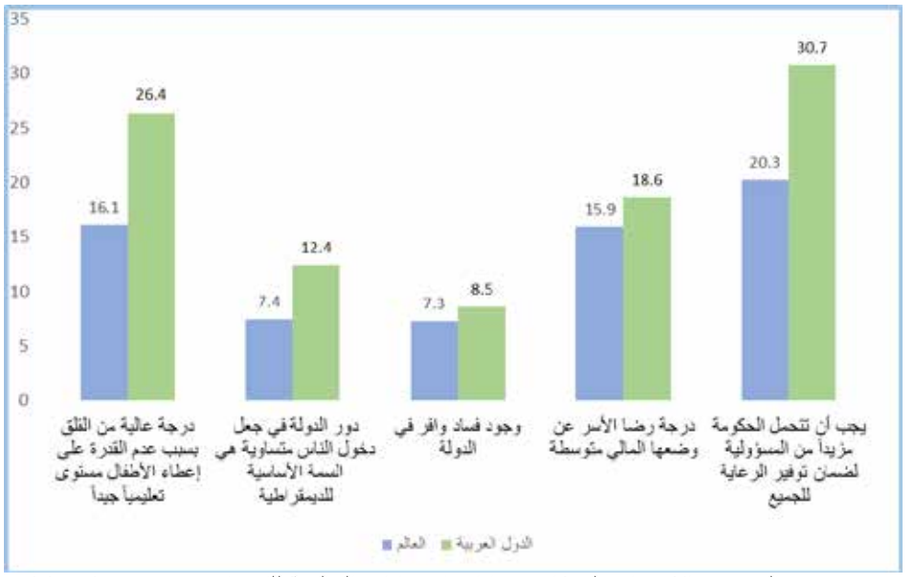

المصدر: فريق التحرير بالاعتماد على قاعدة بيانات استبيانات العالمية للقيم (World Value Surveys).

7. التطورات الاجتماعية

1.7. السكان

النمو السكاني وحجم السكان

يقدر إجمالي عدد السكان في الدول العربية في العام 2022 بحوالي 447 مليون نسمة مقارنة بحوالي 440 مليون نسمة في نهاية عام 2021. ويبلغ متوسط معدل النمو السنوي بين عامي 2012 و2022 حوالي 2.01 في المائة. ويعتبر هذا المعدل مرتفعاً، إذ يفوق مثيله في جميع أقاليم العالم الرئيسة[1]. وسجلت البحرين أعلى معدل نمو سكاني في العام 2022، حيث بلغ حوالي 3.13 في المائة. وقد تمكنت بعض الدول العربية، مثل الجزائر وجيبوتي والسعودية وقطر والقُمر والكويت وليبيا ومصر، من تحقيق معدلات للنمو السكاني تقل عن 2.0 في المائة سنوياً بحكم سياساتها الخاصة بتنظيم الأسرة. كما استمر الانخفاض السريع لهذا المؤشر في بعض الدول، حيث وصل في تونس والإمارات والمغرب وعُمان إلى حوالي 0.34 و0.81 و0.98 و0.99 في المائة على التوالي في العام ذاته. وهو ما يطرح إشكالية جديدة بالنسبة لبعض الدول (تونس والمغرب) لم تكن عهدتها من قبل ولا تملك القدرة المالية على مقابلتها، وهي ارتفاع أعداد المسنين فيها بصفة ملحوظة وسريعة، وما يترتب على ذلك من رفع تكاليف الرعاية الصحية والمعاشات. ويعود سبب ارتفاع معدلات النمو السكاني في الدول العربية مجتمعة، بشكل أساسي، إلى المستوى المرتفع لمعدلات الخصوبة في بعض هذه الدول، على الرغم من تراجعها طيلة السنوات الماضية، بالإضافة إلى التأثير الإيجابي لتحسن الخدمات الصحية والمستويات المعيشية. كما أن الارتفاع في معدلات صافي الهجرة يؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني خاصة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الملحق (8/2).

التوزيع العمري للسكان

تشير البيانات المتاحة إلى أن نسبة السكان في الفئة العمرية في سن النشاط الاقتصادي (15-65 سنة) بلغت في العام 2021 حوالي 65.1 في المائة من إجمالي عدد السكان في الدول العربية، وهي نفس النسبة في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودول العالم ككل، في حين تصل إلى حوالي 55 في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء، وحوالي 67.2 في المائة في أمريكا اللاتينية. وتمثل نسبة الفئة العمرية (أقل من 15 سنة) في الدول العربية حوالي 29.9 في المائة (حوالي ثلث سكان تلك الدول) بالرغم من تراجع معدل الخصوبة إلى حوالي 2.8 طفل لكل امرأة عام 2021[2].

ويتفاوت مستوى نسبة هذه الفئة العمرية فيما بين الدول العربية، إذ يتجاوز أو يقارب 40 في المائة في كل من السودان والصومال والعراق وفلسطين والقُمر وموريتانيا واليمن، ويتراوح بين حوالي 23 إلى حوالي 37 في المائة في كل الدول العربية الأخرى، باستثناء الإمارات والبحرين وقطر. ويؤدي كبر حجم هذه الفئة العمرية من السكان إلى زيادة الحاجة للتوسع في برامج تنشئة ورعاية وتشغيل الشباب، الملحق (9/2). ويلاحظ أن نسبة هذه الفئة العمرية في الدول العربية تزيد عن مثيلاتها في أوروبا ووسط آسيا حيث بلغت حوالي 18 في المائة، وفي دول أمريكا اللاتينية حيث تصل إلى 24 في المائة، وفي دول العالم مجتمعة حيث تصل إلى حوالي 25 في المائة[3].

التوزيعات السكانية الأخرى

تشير البيانات المتاحة لعام 2022 إلى التفاوت الكبير في عدد السكان بين الدول العربية، حيث يرتفع في مصر إلى حوالي 103.5 مليون نسمة، وفي السودان إلى حوالي 46.8 مليون نسمة، وفي الجزائر إلى حوالي 45.8 مليون نسمة، وفي العراق إلى حوالي 42.2 مليون نسمة، وفي المغرب إلى حوالي 36.7 مليون نسمة، بينما يبلغ عدد سكان القُمر أقل من مليون نسمة.

أما الكثافة السكانية في العام 2022، فبلغت حوالي 33 نسمة في كل كم2، وتعتبر هذه الكثافة السكانية منخفضة نسبياً إذا ما قورنت بنفس المؤشر في الولايات المتحدة الأمريكية (37 نسمة/ كم2)، الصين (149 نسمة/ كم2)، ألمانيا (239 نسمة/ كم2)، الهند (477 نسمة/ كم2) [4].

وتتسم البحرين بأعلى معدل كثافة سكانية بين الدول العربية، حيث بلغ 2027 نسمة/ كم2 في عام 2022، تليها لبنان (525 نسمة/ كم2)، ثم القُمر (450 نسمة/ كم2)، بينما لا يتجاوز هذا المؤشر في كل من موريتانيا وليبيا على التوالي حوالي 5 نسمة/ كم2، و4 نسمة/ كم2، الملحق (9/2).

وقد بلغت نسبة سكان المناطق الحضرية في العام 2021 حوالي 66 في المائة من إجمالي سكان الدول العربية. وهي نسبة أعلى من مثيلتيها على المستوى العالمي البالغة حوالي 56 في المائة وفي الدول النامية البالغة حوالي 34 في المائة. وتشير البيانات المتاحة إلى غلبة سكان الحضر على التركيبة السكانية في الدول العربية، عدا السودان والصومال، والقُمر ومصر واليمن. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة سكان الحضر إلى إجمالي السكان بقيت شبه ثابتة في كل من سورية ومصر منذ العام 2010، في حين تناقصت

(1) تقرير البنك الدولي (2023)، البنك الدولي.
(2) قاعدة معلومات البنك الدولي (2023).
(3) قاعدة معلومات البنك الدولي (2023).
(4) قاعدة معلومات البنك الدولي (2023).

نسبة سكان الريف في كل الدول العربية الأخرى، الملحق (9/2). ويختلف حجم الهجرة من الريف إلى الحضر فيما بين الدول العربية خلال الفترة 2010-2021. ويرجع ذلك إلى الإمكانيات الزراعية المتوفرة في بعض تلك الدول، وإلى الاكتظاظ السكاني ومحدودية فرص العمل وارتفاع معدلات الفقر وتدنّي مستوى الخدمات الاجتماعية وعدم كفاية وملاءمة البنى الأساسية في الكثير من المدن العربية مما يحد من جاذبيتها. ويُعتبر معدل النزوح إلى المدن محدوداً بعض الشيء في كل من الإمارات والبحرين وتونس وجيبوتي، والسودان وسورية والقُمر.

2.7. الأوضاع الصحية

الإنفاق على الصحة

بلغت نسبة الإنفاق على الصحة من إجمالي الناتج المحلي في الدول العربية عام 2020 حوالي 5.5 في المائة، وتقل هذه النسبة كثيرا عن مثيلتيها في دول العالم مجتمعة حيث بلغت حوالي 9.8 في المائة، وفي دول أوروبا إذ تصل إلى حوالي 9.4 في المائة. وتبين المؤشرات المتوفرة عن الإنفاق على الصحة، في العام 2020، وجود تفاوت واضح بين الدول العربية، حيث تراوحت نسبة الإنفاق على الصحة من إجمالي الناتج المحلي ما بين 0.6 في المائة في اليمن و10.4 في المائة في فلسطين. وتراوحت نسبة الإنفاق على الصحة من إجمالي الإنفاق العام ما بين 2.2 في المائة في اليمن و13.4 في المائة في لبنان، الملحق (10/2).

من جهة أخرى، تُصنف الدول العربية إلى مجموعتين من حيث درجة الاعتماد على أي من القطاعين العام و الخاص في الإنفاق على الخدمات الصحية، وترجح نسبة الإنفاق العام من إجمالي الإنفاق على الصحة في الدول العربية، في عام 2020، حيث تبلغ حوالي 58 في المائة، وهي بذلك تزيد عن مثيلاتها في باقي الأقاليم النامية وفي الدول ذات الدخل المتوسط، وتقل كثيراً عن المتوسط في دول أوروبا ووسط آسيا (حوالي 73 في المائة)، وتكاد تقترب من المتوسط المسجل على مستوى العالم البالغ حوالي 59.8 في المائة[5]. ويتولى القطاع العام المسؤولية الرئيسية في تمويل قطاع الصحة في 10 دول عربية، تراوحت فيها نسبة الإنفاق الحكومي (العام) على الصحة إلى إجمالي الإنفاق (الحكومي والخاص) على الصحة ما بين 52.3 في المائة في الإمارات و 88 في المائة في الكويت. وتضم هذه المجموعة (مع هاتين الدولتين) البحرين وتونس والجزائر وجيبوتي والسعودية وعُمان وقطر وليبيا، الملحق (10/2).

نطاق الخدمات الصحية

تمكنت معظم الدول العربية من تحقيق تقدم ملحوظ في التوسع في الخدمات الصحية، في العام 2021، حيث وصلت نسبة السكان الذين يحصلون على الرعاية الصحية إلى 100 في المائة في كل من البحرين والسعودية وفلسطين وقطر والكويت، وزادت عن 90 في المائة في كل من الأردن والإمارات والجزائر وسورية، وعُمان وليبيا ومصر. بينما تصل هذه النسبة إلى 70 في المائة في المغرب، و62 في المائة في اليمن. وتنخفض بصورة حادة لتصل إلى 31 في المائة في موريتانيا و28 في المائة في الصومال والسودان. ويتفاوت مؤشر الرعاية الصحية، حسب البيانات المتاحة، بين الريف والحضر لصالح سكان المناطق الحضرية، الملحق (10/2).

كما تشير البيانات المتاحة، لعام 2020، إلى عدم كفاية الكوادر الطبية (أطباء، كادر التمريض) بالمقارنة مع عدد السكان في الدول العربية، إذ يتراوح عدد الأطباء لكل مائة ألف نسمة في ثلاثة عشر دولة عربية ما بين حوالي 127 طبيب في مصر وحوالي 278 طبيب في الأردن. ويتراوح عدد الممرضات لكل مائة ألف نسمة في ثمان عشرة دولة عربية بين حوالي 115 ممرضة في السودان وحوالي 740 و650 ممرضة في قطر وليبيا على التوالي. وتواجه كل من اليمن وموريتانيا والقُمر والصومال والسودان وجيبوتي ندرة كبيرة في الكوادر الطبية، إذ يتراوح فيها عدد الأطباء والممرضات، لكل مائة ألف نسمة، بين 4 أطباء وحوالي 29 طبيباً، وبين 11 ممرضة وأقل من 95 ممرضة في جيبوتي، والصومال، وموريتانيا، واليمن. كما تعاني هذه الدول (باستثناء جيبوتي) من ارتفاع عدد السكان مقابل كل سرير، إذ يفوق فيها هذا العدد حوالي 1.100 شخصٍ في الصومال ليصل إلى حوالي 2.555 شخصاً في موريتانيا، في حين يتراوح هذا العدد في الدول العربية الأخرى (باستثناء المغرب) بين حوالي 318 شخصاً في ليبيا وحوالي 779 شخصاً في قطر، الملحق (10/2) والشكل (2-20).

[5] قاعدة معلومات البنك الدولي (2023).

شكل (2- 20): الخدمات الصحية في الدول العربية

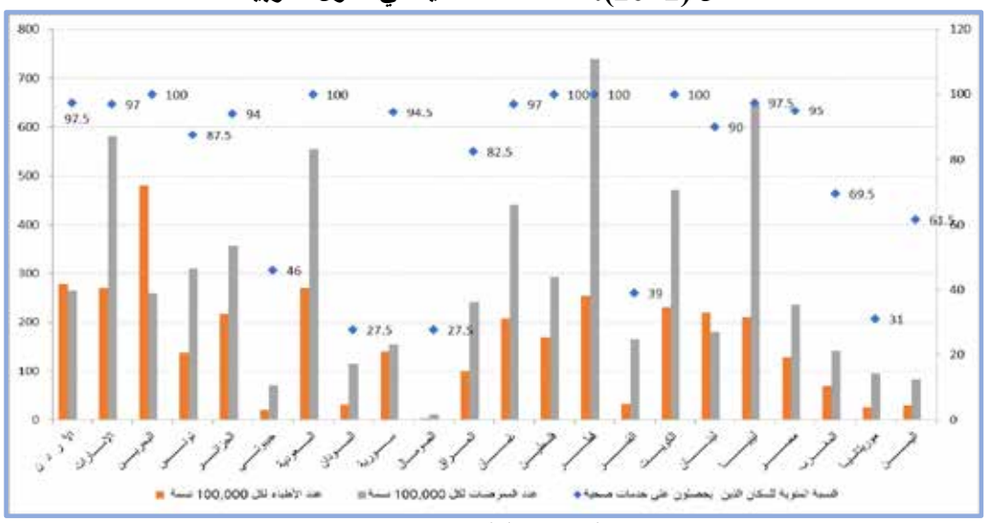

المصدر: الملحق (10/2)

المؤشرات الصحية في الدول العربية

ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الميلاد في الدول العربية من 45 سنة في العام 1960 إلى حوالي 72.3 سنة في العام 2021، ويزيد بذلك عن متوسط دول العالم ككل والبالغ 71.7 سنة في ذات السنة، وعن متوسط دول أفريقيا جنوب الصحراء البالغ حوالي 60.2 سنة، ويقل كثيراً عن مثيله في دول أوروبا (حوالي 77.4 سنة)[6]. ويلاحظ أن متوسط العمر المتوقع عند الولادة في العام 2021، قد زاد عما يقارب 70 سنة في معظم الدول العربية، في حين بلغ هذا المتوسط حوالي 56 سنة في الصومال، وحوالي 63 سنة في جيبوتي، والسودان حوالي 66 سنة، والقُمر واليمن حوالي 64 سنة لكل منهما، وموريتانيا حوالي 65 سنة، بينما يرتفع هذا المعدل إلى ما فوق 80 عاماً في كل من قطر والكويت، الملحق (11/2).

وقد بلغ معدل وفيات الأطفال الرضّع في الدول العربية الذي يدل على مستوى الرعاية الصحية التي يتلقاها الرضيع خلال شهره الأول نحو 16.8 حالة وفاة لكل ألف مولود حي في العام 2021، ويقل هذا المعدل عن أمثاله في دول العالم ككل (27.5 حالة وفاة لكل ألف مولود حي)، وفي دول أفريقيا ودول أفريقيا جنوب الصحراء (44.2 و47.5 حالة وفاة لكل ألف مولود حي على التوالي)، إلا أنه يبقى مرتفعاً إذا ما قورن بمعدل الدول الصناعية الذي لا يتجاوز 3.5 وفيات فقط لكل ألف مولود حي [7]. وعلى مستوى الدول العربية فرادى، توجد أقل المعدلات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (الإمارات والبحرين والسعودية وعُمان وقطر والكويت)، حيث تنخفض إلى ما دون 10 حالة وفاة لكل ألف مولود حي في العام 2021. كما بلغ معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في الدول العربية نحو 22 حالة وفاة لكل ألف مولود حي في العام 2021، وهو ما يقل عن أمثاله في دول أفريقيا جنوب الصحراء، ودول آسيا، ودول العالم مجتمعة، حيث يبلغ على التوالي حوالي 72 و37 و27 حالة وفاة لكل ألف مولود حي، بينما ينخفض هذا المعدل إلى 5 حالات وفاة فقط في دول أوروبا [8]. وما زال معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة يتجاوز 100 حالة وفاة في الصومال، الملحق (11/2) والشكل (2-21).

شكل (2- 21): معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة عشر (2010-2021)

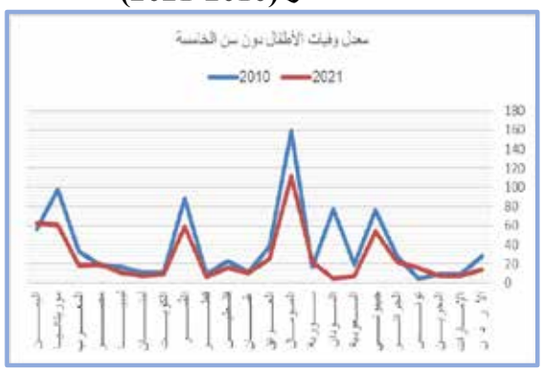

المصدر: الملحق (11/2)

المياه والصرف الصحي

يُلاحظ تفاوت كبير بين الدول العربية في نسبة توفير مياه الشرب الآمنة للسكان، إلا أن المتوسط العربي يبين نجاح

[6] قاعدة معلومات البنك الدولي (2023).
[7] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – تقرير التنمية البشرية (2022).
[8] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – تقرير التنمية البشرية (2022).

البلدان العربية كمجموعة في تحقيق إنجازٍ أفضل مما حققته الدول النامية ودول العالم ككل، حيث بلغ هذا المؤشر في العام 2021 حوالي 95 في المائة في الدول العربية مجتمعة، مقارنةً بحوالي 67 في المائة في الدول النامية و 90 في المائة في دول العالم مجتمعة[9]. وما تزال الفجوة بين الحضر والريف في الحصول على مياه الشرب الآمنة معتبرة، حيث تبلغ نسبة السكان الذين يحصلون على مياه آمنة للشرب في المدن حوالي 98 في المائة، بينما لا تتعدى هذه النسبة بين سكان الريف حوالي 89 في المائة في العام 2021.

وبالنسبة لتوافر مياه الشرب الآمنة للسكان في الدول العربية فُرادى، تشير الإحصائيات إلى أنها تتوفر لأكثر من 90 في المائة من السكان في الدول العربية، باستثناء جيبوتي والسودان والصومال وعُمان والقُمر وموريتانيا واليمن، الملحق (12/2).

وفيما يخص توفر خدمات الصرف الصحي لسكان الدول العربية، تجدر الإشارة إلى أنه رغم الفوارق الكبيرة بين هذه الدول في توفير خدمات الصرف الصحي الملائم لسكانها، فقد استطاعت ككل أن تحقق إنجازاً أفضل مما حققته الدول النامية وكذلك مقارنةً بالمستوى العالمي، حيث بلغ المتوسط العربي نحو 92 في المائة في العام 2021 مقابل متوسط الدول النامية البالغ حوالي 37 في المائة، والمتوسط العالمي الذي يصل إلى حوالي 78 في المائة[10]. ويبلغ المعدل العربي لتوفر هذه الخدمة لسكان الحضر حوالي 95 في المائة، في العام 2021، مقارنةً بحوالي 84 في المائة في الريف في العام ذاته، الملحق (12/2).

3.7. المؤشرات التعليمية

القيد في مرحلة التعليم الأساسي

بلغ معدل القيد في مرحلة التعليم الأساسي في الدول العربية مجتمعة، حسب آخر بيانات متوفرة حتى عام 2021، حوالي 100.2 في المائة، أي أقل من نفس المعدل في دول العالم ككل (101.8 في المائة)، وكذلك بالمقارنة مع الدول ذات الدخل المتوسط، إذ بلغ فيها هذا المعدل حوالي 101.9 في المائة[11].

وقد حققت الدول العربية هدف تعميم التعليم الابتدائي، عدا الصومال وجيبوتي وسورية والسودان، حيث لا يتجاوز فيها معدل القيد الإجمالي في مرحلة التعليم الأساسي، في العام 2021، حوالي 32.6 في المائة و73.2 في المائة و78.7 في المائة و79.0 في المائة على التوالي. وسجل هذا المؤشر ارتفاعاً ملحوظاً في كل الدول العربية، خلال الفترة 2010-2021، حيث تجاوز 100 في المائة في كل من الإمارات وتونس والجزائر والسعودية والعراق وعُمان وقطر وليبيا ومصر والمغرب، وزاد على 90 في المائة في كل من البحرين وفلسطين والقُمر ولبنان وموريتانيا واليمن، و80 في المائة في الأردن و82.6 في المائة في الكويت، الملحق (13/2- أ).

وبالنسبة لمعدل القيد الصافي في الدول العربية مجتمعة حسب آخر بيانات متوفرة حتى عام 2021، فقد بلغ حوالي 90 في المائة، وهو ما يقل عن المؤشرين المسجلين في باقي الدول ذات الدخل المتوسط والمرتفع (92.5 في المائة و 97.9 في المائة على التوالي)، كما ينقص قليلاً عن مثيله في دول العالم ككل (90.9 في المائة)[12]. ومن جهة أخرى، تشير البيانات إلى أن جميع الدول العربية، عدا جيبوتي والسودان والصومال والعراق ولبنان وليبيا واليمن، قد وفرت فرصاً شبه متكافئة لالتحاق الإناث والذكور بالمدارس الابتدائية، الملحق (13/2- ب) و (13/2-ج).

القيد في مرحلة التعليم الثانوي

بلغ معدل القيد الإجمالي في مرحلة التعليم الثانوي في الدول العربية، حسب آخر بيانات متوفرة حتى عام 2021، حوالي 75.6 في المائة، ويزيد هذا المعدل عن مثيله في الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض (حوالي 70.7 في المائة)، إلا أنه يقل عن مثيليه في الدول ذات الدخل المرتفع والمتوسط (حوالي 78.3 و105.8 في المائة على التوالي)، ويقترب من نظيره في دول العالم ككل (حوالي 76.8 في المائة) [13]. ويتراوح معدل القيد الإجمالي في مرحلة التعليم الثانوي في العام 2021، حسب البيانات المتاحة، بين 83 في المائة و111 في المائة في كل من المغرب وقطر ومصر وفلسطين وتونس وليبيا والبحرين والكويت والجزائر والإمارات وعمان والسعودية، بينما يتراوح هذا المعدل بين حوالي 38 في المائة و63 في المائة في موريتانيا والسودان وسورية والعراق واليمن، وجيبوتي، والقُمر، ولبنان.

[9] قاعدة بيانات البنك الدولي (2023).
[10] قاعدة بيانات البنك الدولي (2023).
[11] قاعدة بيانات البنك الدولي (2023)، وقاعدة بيانات اليونسكو (2023)، وتقرير التنمية البشرية (2022).
[12] قاعدة بيانات البنك الدولي (2023)، وقاعدة بيانات اليونسكو (2023)، وتقرير التنمية البشرية (2022).
[13] قاعدة بيانات البنك الدولي (2023)، وقاعدة بيانات اليونسكو (2023)، وتقرير التنمية البشرية (2022).

وتشـــير بيانات القيد الإجمالي في مرحلة التعليم الثانوي، خلال الفترة 2010-2021، إلى حدوث تقدم إيجابي في أداء هذا المؤشـــر في جميع الدول، عدا الأردن وســـورية وقطر ولبنان، الملحق (13/2- أ).

أما بالنســبة لتطور معدل القيد الصـــافي في مرحلة التعليم الثـانوي خلال الفترة ذاتهـا، فقد بلغ في الـدول العربيـة مجتمعـة حوالي 65.1 في المـائـة، وهو مـا يقترب من نظيره في الدول ذات الدخل المتوسط ودول العالم مجتمعة (حوالي 66.7 في المائة)، ويقل عن مثيله في الدول ذات الدخل المرتفع (حوالي 94.6 في المائة). وقد شـــهدت كل من جيبوتي ومصـر والمغرب وموريتانيا تحسـناً جيداً في هذا المؤشر في الفترة آنفة الذكر، حيث بلغت زيادته أكثر من حوالي 20 نقطة مئوية في كل دولة على حدة، الملحق (13/2- ب).

ويشير دليل المساواة بين الجنسين في التعليم الثانوي، في العام 2021، إلى تجاوز معدلات قيد الإناث معدلات قيد الذكور في الأردن والإمارات والبحرين وتونس والجزائر وجيبوتي والسودان وفلسطين وقطر، والقُمر، والكويت، وليبيا، وموريتانيا. وفي المقابل سجل كل من اليمن والعراق أكبر فجوات للنوع لصالح الذكور بين الدول العربية، الملحق (13/2- ج).

القيد في مرحلة التعليم العالي

بلغ معـدل القيـد الإجمـالي في مرحلـة التعليم العـالي في الـدول العربيـة، حســـب آخر بيـانـات متوفرة حتى العـام 2021، حوالي 34.1 في المائة، وهو ما يزيد عن مثيله في الـدول ذات الـدخـل المتوســـط المنخفض والـدخـل المنخفض، إلا أنه يقل عن أمثاله في دول العالم ككل حيث بلغ 39.4 في المـائـة، والـدول ذات الـدخـل المتوســـط والمرتفع حيث بلغ حوالي 36.9 في المـائـة و 79.2 في المائة على التوالي[14]. وتتفاوت معدلات القيد الإجمالي في مرحلة التعليم العالي تفاوتاً كبيراً بين الدول العربية، فقد تصـــدرت الســـعودية هذه القائمة، ســـنة 2021، بنحو 70.6 في المائة، تليها الكويت بنحو 61.1 في المائة، ثم البحرين بنحو 60.3 في المـائـة. ومن نـاحيـة أخرى، مـا زالت مؤشـــرات جيبوتي والقُمر وموريتانيا منخفضـــة ودون معدل 10 في المـائـة. وكمـا هو الحـال في مرحلـة التعليم الثـانوي، توجـد فجوة كبيرة في القيـد في التعليم العالي لصـالح الإناث في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والأردن وتونس والجزائر والســـودان وســـورية وفلسطين ومصر والمغرب، الملحق (13/2-ج).

وبشكل عام، حقق معدل القيد الإجمالي في التعليم العالي نمواً ملحوظاً، خلال الفترة 2010-2021، في أغلب الدول العربية، عدا لبنان حيث تراجع هذا المعدل بأكثر من عشر نقاط مئوية من 48.4 في المائة إلى 38.1 في المائة خلال الفترة المذكورة. ونمت المعدلات بنحو أكثر من الضعف في السعودية وعُمان وقطر، وزاد المعدل بأكثر من ثلاثة أضعاف في الإمارات والكويت والمغرب، الملحق (13/2-أ).

التمدرس ونسب التسرب

يقدر المتوسط العربي لسنوات التمدرس (بقاء الطلبة في نظام التعليم) بنحو 12.4 سنة في العام 2021. ويبقى بذلك أقل من معدل الدول ذات الدخل المرتفع (16.6 سنة)، إلا أنه يكافئ معدلي الدول ذات الدخل المتوسط ودول العالم ككل (12.6 و 12.5 سنة على التوالي)[15]. وتقدر سنوات التمدرس بحوالي 17 سنة في السعودية، وحوالي 16 سنة في الإمارات والبحرين، وحوالي 15 سنة في تونس والجزائر وعُمان، وحوالي 14 سنة في الكويت ومصر والمغرب، وحوالي 13 سنة في فلسطين وقطر وليبيا، وحوالي 11 سنة في الأردن والعراق والقُمر ولبنان، وحوالي ما بين 8 و9 سنوات في السودان وسورية وموريتانيا واليمن، وحوالي 7 سنوات في جيبوتي. ويُظهر التطور الإيجابي في معدل سنوات التمدرس وأداء مؤشرات التعليم الأخرى المذكورة أعلاه تحقيق تقدم ملموس في مستوى تعليم السكان وتكوين رأس المال البشري في المنطقة العربية، الملحق (14/2).

وفيما يتعلق بنسب التسرب المدرسي في العام 2021، فإن المتوسط العربي لهذه النسبة بلغ حوالي 9.9 في المائة، وهو بذلك يفوق مثيله في دول العالم ككل البالغ حوالي 8.8 في المائة. وتشير البيانات المتاحة إلى أن نسب التسرب المدرسي ما زالت مرتفعة في بعض الدول العربية، حيث بلغت، في العام 2021، في جيبوتي حوالي 33.5 في المائة، وفي السودان حوالي 32.9 في المائة، وفي سورية حوالي 27.6 في المائة، وفي موريتانيا حوالي 23.1 في المائة، وفي الأردن حوالي 20.5 في المائة. ويُعبّر مستوى التسرب المدرسي عن مدى قدرة وكفاءة النظام التعليمي على الاحتفاظ بالطلاب وعدم خروجهم من العملية التعليمية لسبب أو لآخر. ويرجع ارتفاع هذا المؤشر في بعض الدول العربية إلى عدة عوامل، مثل تدنّي مستوى التعليم، وارتفاع تكاليف الدراسة، وضرورة العمل لمساعدة الأسرة. كما

[14] قاعدة بيانات البنك الدولي (2023)، وتقرير التنمية البشرية (2022).

[15] قاعدة بيانات اليونسكو (2023)، وتقرير التنمية البشرية (2022).

يعتبر التسرب من المصادر الأساسية لارتفاع نسبتي الأمية والبطالة، الملحق (14/2) والشكل (2-22).

الإنفاق على التعليم

يقدر المتوسط العربي لنسبة الإنفاق على التعليم إلى الدخل القومي الإجمالي بحوالي 3.4 في المائة، وهو ما يقل عن مثيليه في كل من الدول النامية (4.3 في المائة) ودول العالم ككل (4.8 في المائة) [16]. وعلى مستوى الدول العربية فرادى، فقد بلغت نسبة الإنفاق على التعليم إلى الدخل القومي الإجمالي سنة 2021 في الكويت حوالي 6.6 في المائة، وفي فلسطين حوالي 5.5 في المائة، وفي كل من عُمان والسعودية حوالي 5.4 و5.1 في المائة على التوالي، وفي المغرب واليمن حوالي 4.9 و 4.6 في المائة على التوالي، وهي نسب مرتفعة بالمقارنة مع نظيراتها في الدول النامية. وما زالت هذه النسبة منخفضة للغاية في تونس (1.3 في المائة) وموريتانيا (1.9 في المائة).

وفيما يتعلق بنسبة الإنفاق على التعليم من الإنفاق العام الإجمالي، فإن المتوسط العربي في العام 2021 بلغ حوالي 11.9 في المائة، وهو ما يزيد عن مثيله في دول أوروبا ووسط آسيا (11.0 في المائة)، ولكنه يقل عن نظيره في دول العالم مجتمعة (12.7 في المائة)[17]. وعلى مستوى الدول العربية فرادى، فقد تراوحت هذه النسبة، في الفترة 2010-2021، ما بين حوالي 10 في المائة وحوالي 20 في المائة في غالبية الدول العربية، في حين بلغت أقل من 10 في المائة في الأردن والبحرين وتونس والصومال ولبنان وموريتانيا، الملحق (15/2)

الرقمنة في البلاد العربية

تحظى الرقمنة باهتمام متزايد لدى الدول العربية، حيث تسعى الكثير منها إلى الارتقاء بالتكنولوجيا من خلال الاستثمار في التحول الرقمي. وتشير أحدث الإحصائيات المتعلقة بالرقمنة في الدول العربية وفقاً لتقرير الاتحاد الدولي للاتصالات لعام 2020 إلى تفاوتٍ كبير بين هذه الدول من حيث المؤشرات ذات الصلة:

- تصدرت الإمارات المنطقة في مجال الرقمنة، إذ تحتل المرتبة الأولى على المستوى الإقليمي والمرتبة الثامنة عالمياً في مؤشر الدول الرقمية لعام 2020.
- حلت السعودية في المرتبة الثانية على المستوى الإقليمي والمرتبة الثالثة والخمسين عالمياً في مؤشر الدول الرقمية لعام 2020.
- تأتي قطر في المرتبة الثالثة على المستوى الإقليمي والمرتبة الثامنة والخمسين عالمياً في مؤشر الدول الرقمية لعام 2020.
- تحتل عمان المرتبة الرابعة على المستوى الإقليمي والمرتبة التاسعة والخمسين عالمياً في مؤشر الدول الرقمية لعام 2020.
- تأتي الكويت في المرتبة الخامسة على المستوى الإقليمي والمرتبة الثامنة والستين عالمياً في مؤشر الدول الرقمية لعام 2020.
- في المجموع، تحتل الدول العربية المرتبة الرابعة عشر في مؤشر الدول الرقمية لعام 2020.
- يبلغ عدد مستخدمي الإنترنت في الدول العربية أكثر من 226 مليون مستخدم، أي ما يقارب حوالي 58 في المائة من إجمالي عدد السكان.
- تمتلك الدول العربية أكثر من 158 مليون اشتراك في الخدمات اللاسلكية المتنقلة، أي ما يعادل 41 في المائة من إجمالي عدد السكان.
- يوجد أكثر من 200 مليون حساب على منصات التواصل الاجتماعي في الدول العربية.

يستخدم نحو 130 مليون شخص في الدول العربية تطبيقات المواصلات الذكية، في حين تتاح خدمات التجارة الإلكترونية لنحو 1.6 مليون متجر في المنطقة.

[16] اليونسكو، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع (2022) وقاعدة البيانات (2023).

[17] قاعدة بيانات البنك الدولي (2023)، وتقرير التنمية البشرية (2022)، وقاعدة بيانات اليونسكو (2023).

شكل (2- 22): معدلات التمدرس ونسب التسرب من التعليم 2021

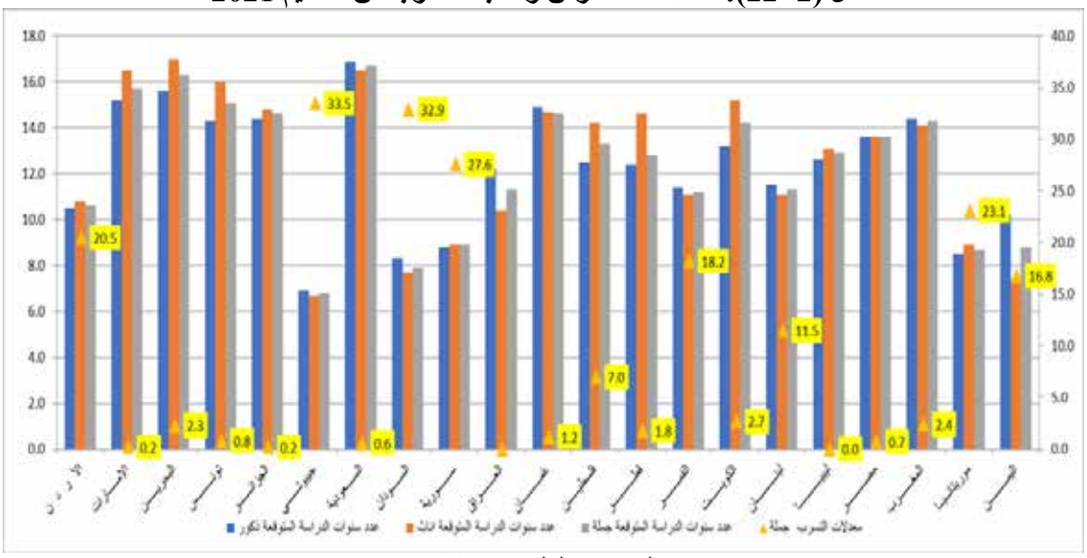

المصدر: الملحق (12/4)

يتضح من هذه الإحصائيات أن الدول العربية، خاصةً أعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تسير بخطوات ثابتة نحو التحول الرقمي، وتمتلك مؤشرات إيجابية في مجالات الاتصالات والإنترنت واستخدام التطبيقات الذكية. أما باقي الدول العربية، فما زال ترتيبها متأخراً في هذا المجال.

جودة التعليم

توفر الحكومات العربية ميزانيات مُعتبرة لكنها متفاوتة لقطاع التعليم حسب إمكانياتها، نظراً لما يكتسيه هذا القطاع من أهمية قصوى في التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. لذلك نجد أن معظم الدول في العالم، وخاصةً الغنية منها، تتسابق من أجل الرقي بمنظومتها التعليمية وتحسين أدائها إيماناً منها بأهمية الاستثمار في الموارد البشرية. وهناك معايير معتمدة يمكن من خلالها قياس جودة المنظومة التعليمية لدى كل الدول والتي يتم على أساسها ترتيب الدول، منها: 1- جودة المناهج والمقررات التعليمية، 2- جودة البنية التحتية، 3- كفاءة الموارد البشرية، 4- مدى استفادة المتعلمين من الخدمات التعليمية، 5- التوظيف الأمثل للموارد البشرية داخل المنظومة التعليمية، 6- البحث الدائم عن الأفضل في مجال التعليم والتطوير الدوري للمنظومة التعليمية وفق آخر ما توصلت له الدراسات في هذا المجال.

ويعد مؤشر "دافوس" العالمي واحداً من أهم المؤشرات التي يتم الاعتماد عليها بشكل كبير من أجل قياس جودة التعليم في العالم. وتتواجد عددٌ من الدول العربية في مقدمة هذا التصنيف العالمي الذي يشمل 140 دولة. فقد استطاعت قطر أن تحرز المرتبة الرابعة عالمياً والأولى عربياً، حسب هذا التصنيف في العام 2021، تليها الإمارات في المرتبة العاشرة عالمياً، الجدول (2-5).

جدول (2- 5): ترتيب الدول العربية في مؤشر جودة التعليم لعام 2021 من بين 140 دولة

الدولة	التصنيف العالمي حسب جودة التعليم الابتدائي	التصنيف العالمي حسب جودة التعليم العالي
قطر	9	4
الإمارات	13	10
لبنان	14	25
البحرين	38	33
الأردن	69	45
السعودية	72	54
تونس	68	84
الكويت	103	97
المغرب	110	101
عُمان	88	107
الجزائر	113	119
موريتانيا	137	134
مصر	139	139

تصنيف مؤشر دافوس لقياس مؤشر التعليم.

شكل (2- 23): نسبة الأمية بين الفئات العمرية في الدول العربية (2021)

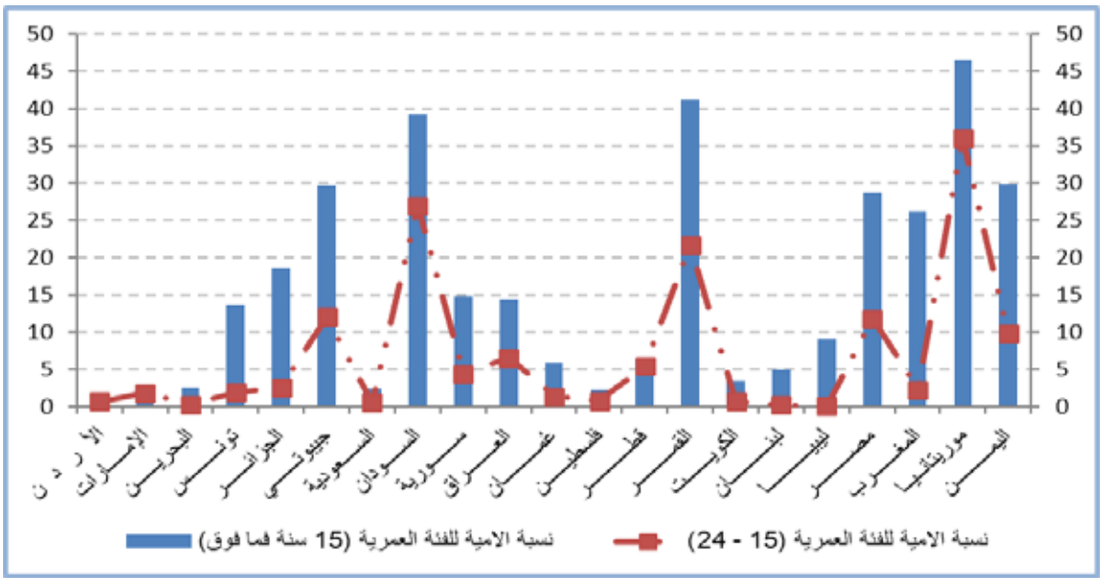

المصدر: الملحق (16/2 أ).

4.7. الأمية

تطور مؤشرات الأمية

قدرت نسبة الأمية بين البالغين (15 سنة فما فوق) في الدول العربية بحوالي 20.5 في المائة سنة 2021، وهي بذلك تفوق مثيلاتها في جميع الأقاليم في العالم، باستثناء إقليم إفريقيا جنوب الصحراء، حيث بلغت حوالي 34.5 في المائة.

ويصل معدل الأمية بين البالغين في ثلاث دول عربية إلى مستويات مرتفعة، في العام 2021، حيث بلغ في موريتانيا حوالي 46 في المائة، وفي القُمر حوالي 41 في المائة، وفي السودان حوالي 39 في المائة. في حين حققت الدول العربية الأخرى تراجعاً ملحوظاً في معدل الأمية، خلال الفترة 2010-2021. وتجدر الإشارة إلى أن جهود محو الأمية في الأردن والإمارات والبحرين والسعودية وعُمان وفلسطين والمغرب أسهمت في تراجع معدل الأمية إلى حوالي النصف خلال الفترة المذكورة، الملحق (16/2- أ).

الأمية بين الشباب

تقدر نسبة الأمية بين الشباب (الفئة العمرية: 15-24 سنة) في العام 2021 بحوالي 10 في المائة. وقد بلغت نسبة الأمية بين الشباب الذكور حوالي 8 في المائة، كما بلغت بين الشابات الإناث حوالي 12 في المائة، وتقل هاتان النسبتان عن مثيلاتها في جميع الأقاليم في العالم، باستثناء دول شرق آسيا وأوروبا، الشكل (2-23).

الأمية بين الإناث

تبلغ نسبة الأمية بين الإناث البالغات (15 سنة فما فوق) في العام 2021 حوالي 27 في المائة من إجمالي عدد الإناث في الدول العربية، بينما تبلغ نسبة الأمية للإناث في الفئة العمرية (15-24 سنة) حوالي 12 في المائة. ويصل معدل الأمية للإناث البالغات مستويات تفوق 40 في المائة في اليمن وموريتانيا والقُمر والسودان، وهو ما يعتبر عائقاً قوياً أمام تسريع وتيرة التطوير في هذه الدول ونجاح خطط مكافحة الفقر ورفع الإنتاجية فيها.

5.7. العمالة

معدل نمو وحجم القوى العاملة

يقدر عدد القوى العاملة، في العام 2021، بحوالي 143 مليون نسمة، وهو ما يمثل حوالي 33 في المائة من إجمالي عدد السكان في الدول العربية في العام ذاته. ويرجع انخفاض هذه النسبة إلى ارتفاع عدد السكان دون 15 سنة، وضعف مساهمة النساء في سوق العمل رغم سياسات تمكين المرأة التي تبنتها معظم الدول العربية، الملحق (17/2).

ويبلغ المعدل السنوي لنمو القوى العاملة في الدول العربية 1.9 في المائة في الفترة 2010-2021. ويتراوح هذا المعدل على صعيد الدول فرادى ما بين حوالي 8.9 في المائة في فلسطين وحوالي 5.7 في المائة في المغرب، وحوالي 4.3 في المائة في ليبيا وحوالي 3.3 في المائة في

شكل (2- 24): التوزيع النسبي للعمالة في القطاعات المختلفة (2021)

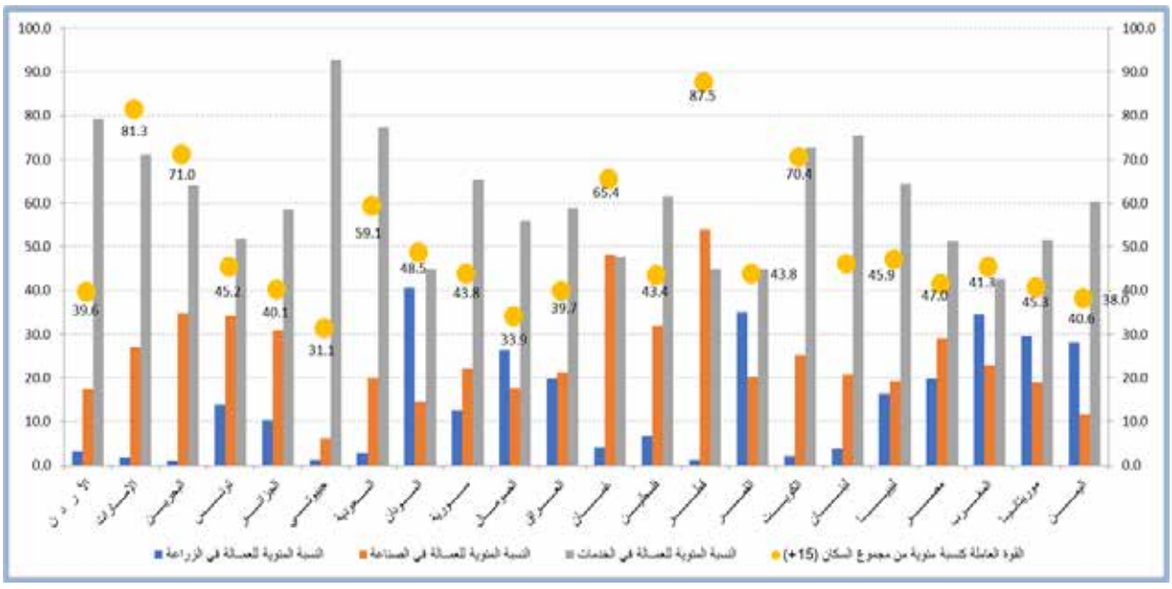

المصدر: الملحق (17/2).

اليمن وحوالي أقل من 2 في المائة في الأردن والعراق ومصر. وقد تجاوز المؤشر المذكور المعدل العربي في تسع دول أخرى، هي: لبنان والقُمر وتونس وجيبوتي والجزائر والسودان، والصومال، وسورية، وموريتانيا. ويرجع ارتفاع معدل نمو القوى العاملة في هذه البلدان إلى استمرار النمو السكاني وتزايد معدلات المشاركة في سوق العمل خاصة بين النساء. ومن المتوقع أن يستمر ارتفاع كل من معدل نمو العمالة ومعدل نمو فئة السكان الناشطين اقتصادياً لعدة عقود قادمة نتيجة لتأثير النمو السكاني السريع في العقود الثلاثة الماضية، وهو ما يمثل تحدياً كبيراً ومستمراً بالنسبة للدول العربية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

تطور مساهمة الإناث في أسواق العمل

ما تزال حصة النساء من القوى العاملة في الدول العربية منخفضة، إذ لا تتجاوز حوالي 20.2 في المائة سنة 2021. وتعتبر هذه النسبة الأدنى بين الأقاليم الرئيسية الأخرى في العالم. وتتدنّى حصة المرأة في السنة ذاتها بشكل كبير في كل من اليمن (7.8 في المائة)، والعراق (13.9 في المائة)، وقطر (15.9 في المائة)، وعُمان (16.0 في المائة)، بينما ترتفع في بعض البلدان الزراعية والدول الأقل نمواً. وتجدر الإشارة إلى أنه، حتى في الدول التي تتوفر فيها للمرأة فرص أكثر للمشاركة في سوق العمل، ما زال التقسيم التقليدي للعمل سائداً، إذ لا تجد المرأة في الأغلب فرصاً للعمل إلا في قطاعات معينة مثل الصحة والتعليم والخدمات المماثلة.

التوزيع القطاعي للقوى العاملة

استحوذ قطاع الخدمات في العام 2021 على أكبر نسبة من القوى العاملة العربية بحوالي 57.8 في المائة من إجماليها، يليه قطاع الصناعة بنسبة حوالي 24.5 في المائة، بينما استوعب قطاع الزراعة حوالي 17.7 في المائة. ويدل تدنيّ حصة القطاع الزراعي من القوى العاملة في الدول العربية على هجرة العديد منها إلى المدن نظراً لما تتمتع به المدينة من عوامل جذب وتواجد قطاعات بإمكان حصول العاملين فيها على دخل مرتفع مقارنةً بالقطاعات الريفية، الملحق (17/2) والشكل (2-24).

6.7. البطالة

تطور مؤشرات البطالة

تحسنت خلال عام 2022 درجات تعافي أسواق الشغل في البلدان العربية من الآثار السلبية لجائحة كوفيد-19، ولكن معدلات البطالة لاتزال أعلى مما كانت عليه قبل الجائحة (عام 2019)، في أغلب الدول العربية، الشكل (2-25). وتقل درجات التعافي خاصة بالنسبة للعمال ذوي المهارات المتدنية بالمقارنة بالعمال ذوي المهارات العالية.[18] وقد

[18] ILO (2022). "ILO Monitor: COVID-19 and the World of Work. Tenth Edition", ILO Briefing Note, 27 October 2022. https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/--dcomm/---publ/documents/briefingnote/wcms_859255.pdf

قُدر متوسط معدل البطالة في الدول العربية[19] عام 2022 بحوالي 10.7 في المائة وبلغ عدد العاطلين عن العمل حوالي 15.2 مليون عاطلٍ. وتتصدر بالترتيب من حيث معدلات البطالة جيبوتي (27.9 في المائة)، وفلسطين (24 في المائة)، والأردن (22.9 في المائة)، وليبيا (20.7 في المائة)، والصومال (20 في المائة)، والسودان (18.7 في المائة). أما من حيث عدد العاطلين، فيُمثل مجموع عدد العاطلين في كل من السودان، ومصر، والجزائر، والعراق، والمغرب 61.5 في المائة من إجمالي عدد العاطلين في الدول العربية، الملحق (18/2).

شكل (2- 25): معدل البطالة في الدول العربية عامي 2020 و2022

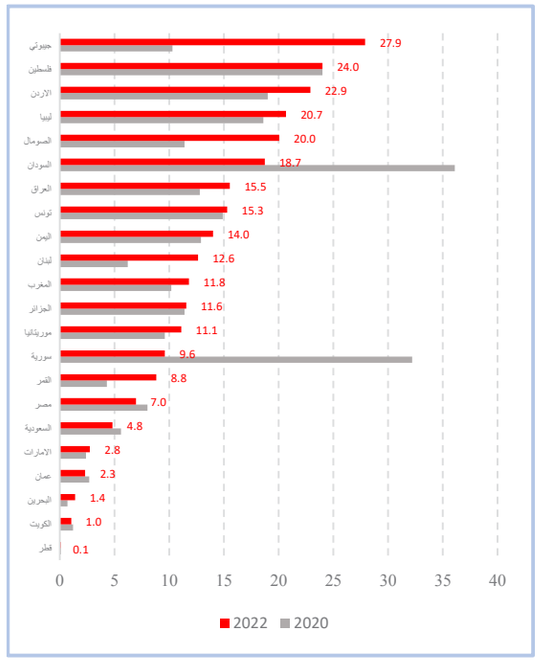

المصدر: الملحق (18/2)

ويبين الشكل (2-26) استمرار تراجع النسبة المئوية لساعات العمل الضائعة في عام 2022 مقارنة بالفترة قبل بداية جائحة كوفيد-19 في كل الدول العربية، مع معدل فجوة يقدر بنحو 1.8 في المائة بالمقارنة بساعات العمل في الربع الرابع من عام 2019 (آخر ربع قبل بداية الجائحة). ويشار إلى التباين الكبير بين الدول العربية، ففي حين ارتفعت ساعات العمل في فلسطين ومصر بالمقارنة مع ما كانت عليه قبل الجائحة، تراوحت نسبة ساعات العمل الضائعة بين 3 و5 في المائة في تونس، جيبوتي، الجزائر، السعودية، لبنان، والمغرب، وقلت عن 2.5 في المائة في باقي البلدان العربية. ويرجع ذلك إلى تباين قدرات الدول العربية على تنفيذ سياسات مالية توسعية لتنشيط الاقتصاد، حيث تتعرض أغلب الدول غير المصدرة للنفط لضيق الحيز المالي وارتفاع الدين العام، وللتأثر السلبي لصادراتها من السلع كثيفة العمالة، بتراجع اقتصادات شركائها التجاريين نتيجة للتطورات الدولية الراهنة.

[19] محتسب كمجموع عدد العاطلين على مجموع القوة العاملة في البلدان العربية.

شكل (2- 26): متوسط نسبة ساعات العمل الضائعة بسبب جائحة كوفيد-19 في الدول العربية في عامي 2021 و 2022*

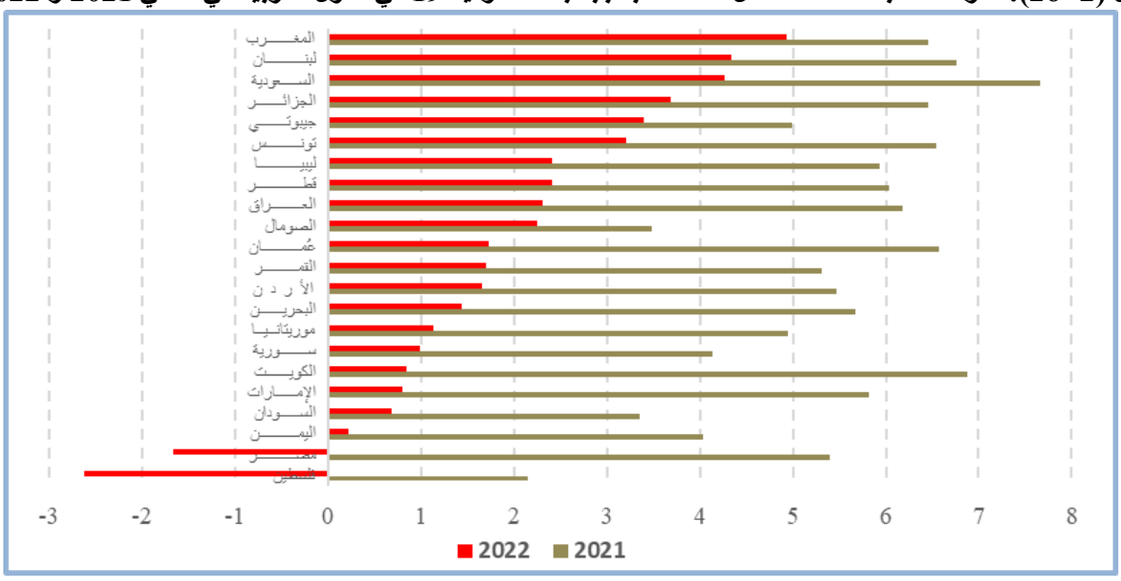

يمثل هذا المؤشر النسبة المئوية للساعات الضائعة مقارنة بآخر ربع قبل الأزمة، أي الربع الرابع من عام 2019.
المصدر: مُعِدّو التقرير بناءً على بيانات قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية (https://ilostat.ilo.org//).

أهم خصائص البطالة في الدول العربية

تعتبر البطالة في الدول العربية بطالة هيكلية نتيجة لعدة عوامل تتعلق بقلة التنويع الاقتصادي، وضعف القطاع الخاص وتركزه في قطاعات اقتصادية غير مجددة وذات قيمة مضافة متدنية، وتدني كفاءة البيئة المؤسسية لأسواق الشغل وضعف ارتباطها بالمنظومة التعليمية[20]. وفي ظل هذه العوائق الهيكلية:

- ترتفع نسبة البطالة لدى الشباب، فوفق آخر البيانات المتوافرة (الملحق 18/2)، بلغ متوسط حصة فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عامًا 33.7 في المائة من إجمالي العاطلين في الدول العربية، وبلغ متوسط نسبة العاطلين طالبي العمل لأول مرة حوالي 60 في المائة من إجمالي عدد العاطلين في الدول العربية. وتضعف فرص الإناث في الحصول على العمل اللائق بالمقارنة مع الذكور. فقد بلغ متوسط معدل بطالة الإناث حوالي 18.5 في المائة، في حين بلغ متوسط البطالة عند الذكور حوالي 10 في المائة.
- وتزيد نسبة البطالة في كثير من الدول العربية لدى المتحصلين على شهادة جامعية، الذين يفضلون العمل في القطاع العام أو الهجرة للعمل بالخارج، نظرا لعدم توفر فرص عمل في القطاع الخاص، تناسب مع مؤهلاتهم أو مع مستوى أجرهم الاحترازي (Reservation wage). ويشكل خريجو الجامعات 30.4 في المائة من إجمالي عدد العاطلين.
- يصبح العمل في القطاع غير المنظم، وفي المهن الهشة، الملاذ الأخير للحصول على فرصة اقتصادية ولو في ظروف عمل صعبة، وترتفع معدلات الهجرة غير المنظمة. وتتغذى مظاهر الوهن هذه، من ارتفاع عدد الشباب غير الملتحقين بالتعليم، العمل أو التدريب (NEET: Not in Education, Employment, or Training) الذين هم خارج قوة العمل ولا يتلقون أي تعليم أو تدريب، ومن ضمنهم المتسربون من المؤسسات التعليمية والعازفون عن سوق العمل [21]. ويُقدر متوسط الشباب غير الملتحقين بالتعليم، العمل أو التدريب (NEET) بحوالي 30 في المائة من جملة الشباب العربي (بينما يقدر المتوسط في العالم بنحو 21.7

[20] Chemingui et Ayadi (2003) "Understanding the poor contribution of human capital to economic growth in Algeria," www.gdnet.org/pdf2/gdn_library/global_research_projects/explaining_growth/Algeria_human_capital_final.pdf

[21] ILO (2015) " What does NEETs mean and why is the concept so easily misinterpreted? Technical Brief No.1

شكل (2- 27): متوسط نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمل أو التعليم أو التدريب في الدول العربية (وفق آخر بيانات متوافرة لكل دولة) (%)

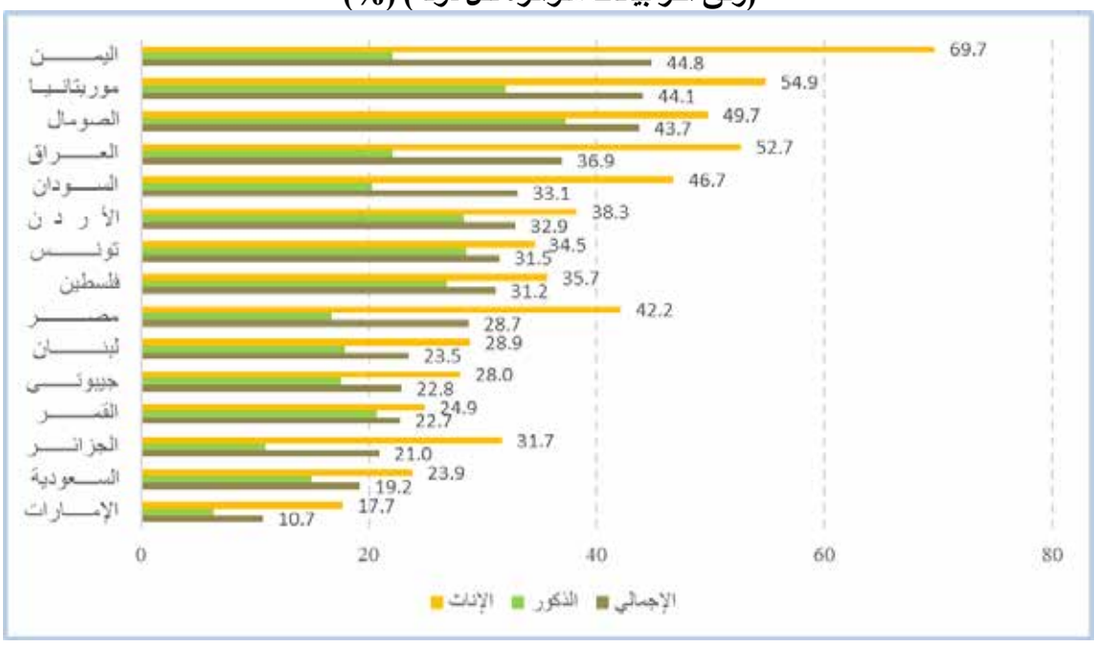

يمثل هذا المؤشر النسبة المئوية للساعات الضائعة مقارنة بآخر ربع قبل الأزمة، أي الربع الرابع من عام 2019.
المصدر: مُعِدّو التقرير بناءً على بيانات قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية (https://ilostat.ilo.org//).

في المائة)، ويتراوح بين 10.7 في المائة في الإمارات، و44.8 في اليمن. ويبلغ متوسط نسبة الشباب من الإناث غير الملتحقات بالعمل أو التعليم أو التدريب حوالي ضعفي متوسط النسبة للذكور. وترتفع حصة الإناث أكثر من حوالي ثلاثة أضعاف حصة الذكور في اليمن (3.2) والجزائر (2.9) والإمارات (2.8)، وتتراوح في بقية الدول الأخرى بين 1.2 إلى 2.5 ضعف، الشكل (2-27).

تتطلب معالجة البطالة الهيكلية في المنطقة العربية القيام بإصلاحات هيكلية متكاملة من أجل معالجة العوائق المستفحلة في أسواق العمل، المتعلقة بجانبي الطلب والعرض وبالبيئة المؤسسية المصاحبة لتيسير التوافق بينهما. ومن أهم الإصلاحات الضرورية:

- إصلاح منظومات التعليم والتدريب والتكوين المهني من أجل الرفع من جودتها وربط مخرجاتها بالاحتياجات الآنية والمستقبلية لسوق الشغل، في تناغم مع الاستراتيجيات القطاعية لكل بلد. ومن شأن برامج إعادة التأهيل وبرامج التكوين المهني المستجيبة لحاجة سوق الشغل، أن تعطي فرصة ثانية للشباب العربي خارج قوة العمل والذي لا يتلقى أي تعليم أو تدريب (NEET).
- تحسين بيئة الأعمال وزيادة المنافسة والتقليل من الاقتصاد الريعي واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية، وذلك لتطوير القطاع الخاص المجدد وزيادة فرص العمل للمهارات العالية.
- تطوير البيئة القانونية وحماية الملكية الفكرية وتطوير المنظومة المالية وربط مراكز البحث بالنسيج الاقتصادي، لتشجيع الابتكار في القطاعات ذات الأولوية، وريادة الاعمال المعتمدة على التكنولوجيا الرقمية لإيجاد حلول للتحديات الاجتماعية والتنموية.

إطار (2- 3): إعادة تصوّر العقد الاجتماعي لدفع التنمية المستدامة في البلدان العربية

تُشير نظرية العقد الاجتماعي (Social Contract) بأن الالتزامات الأخلاقية والسياسية للأفراد تعتمد على عقد أو اتفاق فيما بينهم لتشكيل المجتمع الذي يعيشون فيه، وهو اتفاق بين السلطة الحاكمة (الدولة) وشعبها يحدد حقوق وواجبات كل منهما. العقد الاجتماعي غير الفعّال يزيد من عدم الرضا ومخاطر عدم الاستقرار والصراعات السياسية حتى عندما تبدو بعض المؤشرات الاقتصادية واعدة، مما يؤدي إلى تناقص الفرص والإحساس بالأمن ومن ثم إلى تعطل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. يجب أن يكون العقد الاجتماعي شاملاً ويسهل التواصل بين الدولة والمواطن، حيث يكون الحوار الاجتماعي المؤسسي لديه تأثير إيجابي على تحقيق الرضا الاجتماعي والاقتصادي.

إن عدم المساواة في المنطقة يبدو مرتفعاً كما يبينه عدم الرضا عن جودة السلع والخدمات العامة وعدم تكافؤ الفرص والأمن والاستقرار العام، والتي تشكل عناصر تابعة للعقد الاجتماعي. ومن بين أهم مظاهر عدم المساواة في المنطقة العربية، البطالة بين الشباب والمحسوبية وعدم تكافؤ الفرص، بالإضافة إلى الانتكاسات الناتجة لهذه القضايا مثل القطاع غير الرسمي المتنامي والمستويات العالية من هروب رأس المال البشري (Human Capital Flight)، حيث إن ستة دول عربية تنتمي إلى الـ 30 دولة ذات أعلى مؤشر هجرة البشر وهجرة العقول (Human Flight and Brain Drain Index)، مما يشير إلى عدم الرضا على نطاق واسع[22].

ولا يزال الإنفاق الاجتماعي في المنطقة العربية أقل من المتوسط العالمي وأقل كفاءة، فحسب تقديرات لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا الإسكوا، تخصص الحكومات العربية حوالي 8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للصحة والتعليم والحماية الاجتماعية، وهو أقل بكثير من المعدل العالمي البالغ 20 في المائة[23]. ويلوح ذلك إلى أن العقد الاجتماعي التقليدي، الذي بمقتضاه توفر الحكومة الوظائف والتعليم المجاني والصحة والغذاء والوقود المدعوم مقابل مشاركة محدودة للمواطنين، لم يعد فعالاً، والأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار التي مرت بها بعض الدول العربية منذ عام 2010 وتداعياتها تُشير إلى الحاجة إلى عقد اجتماعي جديد، حيث يكون المواطنون مشاركين في الاقتصاد والمجتمع[24]. وعملياً، من الضروري البدئ في تعزيز فعّالية الإنفاق الاجتماعي من خلال المزيد من المخصصات للاستثمارات الاجتماعية ذات الآثار الإيجابية طويلة الأجل على التنمية البشرية والنمو الاقتصادي، والتركيز على نماذج الأعمال الجديدة التي تتمحور حول إطار الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG Framework) واستهداف أهداف التنمية المستدامة.

من السياسات التي يمكن أن تساهم في تحقيق عقد اجتماعي أكثر فعّالية، تعزيز التعاون مع القطاع الخاص من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص ((Public-Private Partnerships (PPPs) ودعم رواد الأعمال الاجتماعيين (Social Entrepreneurs) للمساعدة في تقديم سلع وخدمات عامة عالية الجودة، حيث يتمتع العالم العربي بثروة من المواهب غير المستغلة. ويمكن أن يساهم التمويل الجماعي (Crowdfunding) كأداة مهمة لتحقيق الإدماج المالي (Financial Inclusion) وأن تمكن سندات وصكوك التأثير الاجتماعي (Social impact bonds/sukuk) من المساهمة في تمويل المشاريع العامة ذات الأهداف الاجتماعية، خاصة في البلدان التي تواجه ميزانيات حكومية مقيدة. كما يمكن أن تزيد فعالية العقد الاجتماعي عن طريق زيادة القدرة التنافسية، والتركيز على دور الرقمنة في تطوير الأنظمة وتقليل السمة غير الرسمية في التوظيف والشركات، وبالتالي تحقيق نمو اقتصادي أكثر ديناميكية وإدماجاً.

(22) TheGlobalEconomy.com Database, 2022.

(23) ESCWA, UNDP & UNICEF, 2022. Social Expenditure Monitor for Arab States Toward Making Budgets More Equitable, Efficient and Effective to Achieve the SDGs.

(24) Shantayanan Devarajan & Elena Ianchovichina, 2018. "A Broken Social Contract, Not High Inequality, Led to the Arab Spring," Review of Income and Wealth, International Association for Research in Income and Wealth, vol. 64(s1), pages 5-25, October.

نظرة عامة:

مثلت الأزمة الروسية الأوكرانية أبرز تحدٍ للأمن الغذائي العالمي بوجه عام، والأمن الغذائي العربي على وجه الخصوص خلال عام 2022، وذلك نظراً للارتفاع الكبير في أسعار السلع الزراعية والمواد الغذائية وأسعار الطاقة ومدخلات الإنتاج الزراعي، بالإضافة إلى تقليل المعروض من السلع الزراعية والمواد الغذائية. أتت هذه التغيرات لتضيف إلى التغيرات ذات التأثير المشابه التي شهدها عام 2021 نتيجة زيادة الطلب المصاحب للتعافي من جائحة كوفيد-19 وتقلبات سلاسل الإمداد الغذائية. ونظراً لاعتماد الكثير من الدول العربية على واردات زراعية وغذائية من كل من روسيا وأوكرانيا، فقد كانت تأثيرات هذه الأزمة أشد على هذه الدول.

في ظل كل هذه الظروف، انخفضت قيمة **الناتج الزراعي للدول العربية بالأسعار الثابتة** من حوالي 172.3 مليار دولار أمريكي عام 2021 إلى حوالي 170.9 مليار دولار أمريكي عام 2022 بنسبة انخفاض بلغت حوالي 0.8 في المائة. في حين بلغت المساحة الزراعية الكلية في الدول العربية في عام 2022 حوالي 79.04 مليون هكتار، وذلك بزيادة بلغت حوالي 1.3 في المائة بالمقارنة مع عام 2021. كما ازداد عدد سكان الريف في عام 2022 بنسبة حوالي 1.1 في المائة وهي أقل من نسبة نمو عدد السكان في الدول العربية التي بلغت حوالي 1.8 في المائة، وانعكس ذلك في صورة تناقص في نسبة سكان الريف من إجمالي عدد السكان من حوالي 40.1 في المائة في عام 2021 إلى حوالي 39.9 في المائة في عام 2022، ويرجع ذلك بصورة أساسية إلى الهجرة المتزايدة من الريف إلى المدن لأسباب عديدة.

بلغ **عدد السكان الزراعيين** حوالي 90.8 مليون نسمة في عام 2022 ليشكلوا بذلك حوالي 50.9 في المائة من عدد سكان الريف، كما شكلت القوى العاملة بالزراعة عام 2022 حوالي 17.7 في المائة من حجم العمالة الكلية بالمقارنة مع 22.3 في المائة عام 2010. ويمكن تفسير تراجع نسبة القوى العاملة بالزراعة إلى ضعف عوامل الجذب للعمل بالزراعة والتي كانت نتيجة مباشرة لمجموعة من العوامل منها تزايد درجة الاعتماد على المكينات الزراعية في عمليات الإنتاج الزراعي المختلفة، وكذلك انخفاض **دخل العامل الزراعي** بالمقارنة مع الدخل المُتحصل عليه من مجالات العمل الأخرى. فقد بلغ نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي في الدول العربية حوالي 6746 دولار أمريكي في عام 2022، ويتضح تدني هذه القيمة عند مقارنتها بمثيلتها في الدول النامية الأخرى حيث تصل هذه القيمة إلى ضعف مستوياتها في الدول العربية.

ويبلغ **متوسط حجم المياه المتجددة** التي تحصل عليها الدول العربية سنوياً حوالي 260 مليار م3، منها حوالي 129 مليار م3 تتدفق من خارج المنطقة عبر الأنهار والخزانات الجوفية المشتركة، وحوالي 91 مليار م3 من الأنهار الداخلية المنشأ، وحوالي 40 مليار م3 من المياه الجوفية المتجددة، وعليه، فإن معدل حصة الفرد في الدول العربية لا يتجاوز 580 م3/سنة.

على صعيد **تجارة المنتجات الزراعية**، فقد واصلت قيمة العجز في الميزان التجاري الزراعي اتجاهها التصاعدي لتصل إلى حوالي 89.5 مليار دولار أمريكي في عام 2021 ليبلغ معدل النمو السنوي لهذا العجز خلال الفترة 2010-2021 حوالي 3.7 في المائة. وفي ظل الأوضاع السائدة المتمثلة في عدم وجود خطط وبرامج تنفيذية جدية مدعومة باستثمارات كبيرة من أجل زيادة الإنتاج الزراعي في الدول العربية من ناحية وتنظيم زيادة أعداد السكان من ناحية أخرى، فإن قيمة العجز في الميزان التجاري الزراعي مرشحة للارتفاع في السنوات القادمة.

فيما يخص **الفجوة الغذائية من السلع الغذائية الرئيسة**، فقد بلغت قيمتها في عام 2022 حوالي 43.8 مليار دولار أمريكي بالمقارنة مع 28.9 مليار دولار أمريكي في عام 2010 أي بمعدل نمو سنوي بلغ 3.5 في المائة، كما أظهرت نسب الاكتفاء الذاتي من مجموعات السلع الغذائية الرئيسة اتجاهها نحو الانخفاض في عام 2022 بالمقارنة مع عام 2021، حيث بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب والدقيق حوالي 38.6 في المائة، ومن اللحوم حوالي 69.1 في المائة، ومن البقوليات حوالي 36.6 في المائة.

1. الموارد الزراعية العربية

1.1. الأراضي الزراعية

بلغ متوسط المساحة الزراعية الكلية في الدول العربية خلال الفترة 2015-2022 حوالي 75.40 مليون هكتار، وتمثل حوالي 38.3 في المائة من المساحة القابلة للزراعة البالغة حوالي 197 مليون هكتار. من أهم أسباب تدني المساحة المستغلة من الأراضي الصالحة للزراعة هي شح المياه وضعف مستويات البحوث الزراعية والتقانة الحديثة والاستثمار الزراعي في أغلب الدول العربية.

بلغت المساحة الزراعية الكلية في الدول العربية في عام 2022 حوالي 79.04 مليون هكتار، وذلك بزيادة بلغت حوالي 1.3 في المائة بالمقارنة مع عام 2021. وهذا النمو السنوي يعبر عن النمط السائد لنمو المساحة الزراعية الكلية في الدول العربية منذ عام 2015 حتى عام 2022، ففي هذه الفترة الزمنية نمت المساحة الزراعية الكلية من حوالي 74.17 مليون هكتار، إلى حوالي 79.04 مليون هكتار بزيادة سنوية قدرها حوالي 0.9 في المائة، وكذلك فإن مساحة الأراضي الزراعية المستغلة فعلياً في عام 2022 قد بلغت حوالي 65.32 مليون هكتار، في حين تركت المساحة المتبقية والبالغة حوالي 13.73 مليون هكتار دون استغلال لتجديد خصوبتها، الجدول (3-1)، والملحق (2/3).

و2022 و1.2 في المائة خلال الفترة 2015-2022. الملحق (2/3).

ويتركز توزيع مساحة الأراضي الزراعية المطرية في عدد من الدول العربية، حيث يبلغ إجمالي تلك المساحات في الجزائر والسودان وسورية وتونس والمغرب حوالي 85 في المائة من مجموعها في الدول العربية في حين بلغت مساحة الاراضى الزراعية المروية في عام 2022 حوالي 16.49 مليون هكتار تمثل حوالي 25.3 في المائة من المساحة المزروعة فعلياً بمعدل نمو سنوي مقداره 2.3 في المائة خلال الفترة 2015-2022. وطبقاً لبيانات البنك الدولي فإن نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة في الدول العربية من هذه الأراضي حوالي 0.13 هكتار بينما كان المتوسط العالمي حوالي 0.18 هكتار في عام 2020.

وبالرغم من تدني نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة في البلاد العربية مقارنةً بالمتوسط العالمي، إلا أنه تظل هناك العديد من الوسائل والأدوات التي تُمكن من الارتقاء بالإنتاج الزراعي وتحسين مستويات الأمن الغذائي. ويأتي في مقدمة هذه الوسائل والأدوات الاهتمام بالبحث العلمي والتطوير الزراعي لاستنباط ونشر سلالات البذور التي تتحمل الظروف القاسية من الجفاف ودرجات الحرارة المرتفعة وملوحة التربة الزائدة، وكذلك تحسين نظم الإئتمان الزراعي وتيسير الحصول على نظم الري الحديثة ذات الكفاءة العالية لترشيد استهلاك مياه الري، ودعم مشروعات حصاد الامطار، وكذلك الاهتمام بتحسين البنية التحتية وخاصة تلك المتعلقة بسلاسل الامداد المحلية

جدول (3- 1): الأراضي الزراعية في الدول العربية (2015-2022)

	متوسط 2015- 2022 (مليون هكتار)	المساحة (بالمليون هكتار)			النمو السنوي% (2015-2022)
		2015	2020	2022	
المساحة الزراعية الكلية	75.40	74.17	79.42	79.04	0.9
الأراضي الزراعية المستديمة	12.79	9.63	13.62	14.78	6.3
- الزراعة المطرية	8.77	5.78	10.15	10.46	8.9
- الزراعة المروية	4.02	3.85	3.47	4.32	1.7
الأراضي الزراعية الموسمية	62.62	64.54	65.80	64.27	0.1-
- الزراعة المطرية	37.08	39.06	40.53	38.37	0.3-
- الزراعة المروية	11.46	10.18	13.40	12.18	2.6
- الأراضي المتروكة (بور)	14.07	15.30	11.87	13.73	1.5-

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية. 2023 (وقاعدة بيانات الصندوق العربي لأعوام مختلفة).

وتعتبر الزراعة المطرية هي الأكثر شيوعاً في الدول العربية، ففي عام 2022 بلغت مساحة الأراضي الزراعية المطرية (المستديمة والموسمية) حوالي 48.82 مليون هكتار تمثل حوالي 74.7 في المائة من المساحة المزروعة حقلياً وتنمو سنوياً بمعدل 1.7 في المائة خلال عامي 2021

لتقليل فقد وهدر الغذاء والتي تقدر بحوالي ثلث الإنتاج الزراعي.

2.1. المراعي الطبيعية

زادت مساحة المراعي الطبيعية في الدول العربية في عام 2022 لتصل إلى حوالي 404.59 مليون هكتار بزيادة قدرها 1.4 في المائة عن عام 2021. وكذلك فإن مساحة المراعي الطبيعية في الدول العربية بشكل عام تنمو منذ عام 2015، فقد بلغت مساحة المراعي الطبيعية 371.50 مليون هكتار في عام 2015، وبذلك يكون متوسط النمو السنوي للمراعي الطبيعية في الدول العربية منذ عام 2015 حتى 2022 هو 1.2 في المائة.

وتتركز مساحة المراعي الطبيعية في الدول العربية في عدد محدود من الدول العربية. إذ يبلغ إجمالي مساحة المراعي في كل من السعودية والسودان والصومال وموريتانيا والجزائر حوالي 80 في المائة من إجمالي مساحة المراعي في الدول العربية في عام 2020، الجدول (2-3).

جدول (3- 2): مساحة المراعي في الدول العربية (2020)

الدولة	المساحة بالمليون هكتار	نسبة مساحة المراعي من إجمالي المساحة %
السعودية	170.13	79
السودان	48.25	26
الصومال	43.13	67
موريتانيا	39.30	38
الجزائر	32.84	14
بقية الدول العربية	82.69	---
الإجمالي	**416.34**	-

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية "الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد 41"، 2021.

ويعتبر شح الأمطار في مناطق المراعي الطبيعية العربية السبب الرئيسي لانخفاض الكثافة العلفية ومعدلات الإنتاج النباتية، والذي انعكس بدوره في انخفاض إنتاجية اللحوم الحمراء في مناطق المراعي الطبيعية العربية، إذ تبلغ متوسط إنتاجية الهكتار حوالي 4.8 كيلو غرام من اللحوم الحمراء مقابل حوالي 25 كيلو غرام في الدول المتقدمة، و15 كيلو غرام في الدول النامية.

وبالرغم من شح مياه الأمطار وتأثير ذلك على ضعف الإنتاجية، تظل هناك بعض الأساليب التي من الممكن أن تؤدي إلى تحسين وتطوير المراعي الطبيعية ومنها تبني مبادئ الاستدامة في إدارة المراعي الطبيعية، والتي تتضمن الاستزراع الموسع لنباتات البيئة المحلية، وتكثيف خدمات التوعية، ومكافحة الرعي الجائر.

3.1. الغابات

واصلت مساحة الغابات في الدول العربية تراجعها في عام 2022 حيث بلغت 38.4 مليون هكتار بانخفاض مقداره 1.3 في المائة عن عام 2021. وتراجع المساحة هو السمة الغالبة على مساحة الغابات في الدول العربية منذ عام 2015، فقد بلغت مساحة الغابات في الدول العربية في عام 2015 حوالي 42.4 مليون هكتار، وبذلك يكون معدل التراجع السنوي منذ عام 2015 وحتى عام 2022 حوالي 1.4 في المائة. وتشهد مساحة الغابات هذا التراجع بالرغم من الأهمية البيئية والاقتصادية للغابات نتيجة عدد من الممارسات مثل التوسع الزراعي والعمراني، والاستغلال الجائر من خلال قطع الأشجار لمختلف الاستخدامات والتحطيب، وندرة برامج تنمية واستزراع الغابات. وقد تبنى عدد قليل من الدول العربية برامج مبتكرة لمحاولة التوسع في مساحة الغابات عن طريق زراعة غابات باستخدام مياه الصرف الصحي المعالجة.

وتتركز مساحة الغابات في كل من السودان، والصومال، والمغرب، والجزائر بأكثر من 80 في المائة من إجمالي مساحة الغابات في الدول العربية في عام 2020، الجدول (3-3).

جدول (3- 3): الدول العربية الأعلى من حيث مساحة الغابات (2020)

الدولة	المساحة بالمليون هكتار	نسبة مساحة الغابات من إجمالي المساحة %
السودان	18.00	9.6
الصومال	5.98	9.4
المغرب	5.74	8.0
الجزائر	1.95	0. 8
بقية الدول العربية	7.81	---
إجمالي الدول العربية	**39.48**	---

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية المجلد (41)، 2021.

2. الموارد البشرية

1.2. سكان الريف

بلغ عدد سكان الريف في الدول العربية في عام 2022 حوالي 178.3 مليون نسمة بزيادة بلغت حوالي 1.1 في المائة عن العام 2021، وبلغت نسبة السكان الزراعيين من إجمالي السكان الريفيين حوالي 51 في المائة والتي تقدر بحوالي 90.8 مليون نسمة وبلغت نسبة نموها عن العام السابق حوالي 0.9 في المائة. ومن الملاحظ أن نسبة نمو كلاً من السكان الريفيين والسكان الزراعيين كانت أقل من نسبة نمو السكان الإجمالية في الدول العربية والتي بلغت حوالي 1.8 في المائة، إذ بلغ عدد السكان في الدول العربية في عام 2022 حوالي 447.3 مليون نسمة، (الملحق 3/3). ويعود السبب الأساسي لتدني نسبة نمو السكان الريفيين والزراعيين إلى استمرار الهجرة من الريف إلى المدن نظراً لضعف البيئة الاقتصادية في الريف وتدني مستوى الخدمات بما فيها الخدمات الصحية والاجتماعية، والمنشآت التعليمية بالمقارنة مع جاذبية المدن من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وأيضاً الفارق الكبير بين دخل الفرد في قطاع الزراعة مقارنةً مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، كذلك فإن تعدد وتنوع القطاعات الاقتصادية في المدن يجعل هناك متسعاً لاستيعاب الأيدي العاملة في الزراعة وأيضاً إعطاءها ميزة الاختيار بين القطاعات بالمقارنة مع تناقص الطلب على الأيدي العاملة في الزراعة بسبب توسع استخدام التقانة الزراعية في الإنتاج.

وتعد برامج التنمية الريفية المندمجة أحد أهم الوسائل التي من شأنها الحد من ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدن. وتهدف برامج التنمية الريفية المندمجة إلى تثبيت السكان واستقرار المجتمع الريفي نتيجة تحسين ظروف المعيشة لهم (توفير السكن، فتح الطرق والمسالك، العلاج، الدراسة، الأمن...) وهو الشيء الذي يسمح بعودة الأفراد إلى خدمة الأرض، فيؤدي ذلك إلى ازدهار الزراعة الأسرية (تربية الحيوانات، زراعة الفواكه، حرف محلية...)، وينعكس ذلك ايجابا على حياة الأفراد من خلال تحسن دخولهم.

2.2. القوى العاملة في الزراعة

بلغ حجم القوى العاملة في الزراعة في عام 2021 حوالي 25.3 مليون نسمة أي بنسبة 17.7 في المائة من إجمالي القوى العاملة في القطاعات الاقتصادية الأخرى، وهي النسبة الأقل بالمقارنة مع مجموعة الدول النامية الأخرى كما هو موضح في الجدول (3-4). وتتفاوت نسبة العاملين في القطاع الزراعي في الدول العربية إلى عدد العاملين في بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، فهناك مجموعة من الدول العربية تبلغ فيها هذه النسبة أكثر من الربع وهي السودان والمغرب والقمر وموريتانيا واليمن والصومال بنسب بلغت حوالي 40.6 و34.6 و35 و29.5 و28.1 و26.3 في عام 2021 على التوالي. وهناك مجموعة أخرى بلغت فيها نسبة القوى العاملة في الزراعة أقل من 5.0 في المائة من إجمالي القوى العاملة في القطاعات الاقتصادية، وهي عُمان ولبنان والأردن والسعودية والكويت والإمارات، وقطر، وجيبوتي، والبحرين. الملحق (17/2).

جدول (3- 4): القوى العاملة في القطاع الزراعي حسب مجموعات الدول (2021) (مليون نسمة)

الدول العربية	عدد السكان	السكان الزراعيون	السكان الريفيون	القوى العاملة في الزراعة	السكان الزراعيون من إجمالي السكان (%)	السكان الريفيون من إجمالي السكان (%)
الدول العربية	**447.3**	**90.8**	**178.3**	**25.3**	**20.3**	**39.9**
الدول النامية	1009.9	596.0	712.0	263.7	59.0	67.5
الدول الأقل نمواً	550.8	315.0	377.2	132.8	57.2	70.2
الاتحاد الأوروبي	445.1	20.5	110.3	15.0	4.6	25.4
آسيا	4694.6	2168.9	2252.7	1072.6	46.1	50.0
العالم	**7909.3**	**2910.6**	**3417.0**	**1383.6**	**36.8**	**44.7**

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، بيانات الناتج الزراعي، مارس 2023.

3.2. نصيب العامل الزراعي من الناتج الزراعي

بلغ نصيب العامل الزراعي من الناتج الزراعي بالأسعار الثابتة في الدول العربية في عام 2022 حوالي 6746 دولار أمريكي أي بانخفاض حوالي 2.5 في المائة بالمقارنة بالعام السابق. تشهد الدول العربية فيما بينها تفاوتا كبيراً في نصيب العامل الزراعي من الناتج الزراعي، حيث بلغ أعلى نصيب حوالي 49,325 دولار في السعودية، وأدناه حوالي 851 دولار في ليبيا. وتتراوح حصة العامل الزراعي في عام 2022 في الدول العربية

ذات الموارد الزراعية، مثل المغرب، مصر، تونس، السودان، سورية، الجزائر، العراق بين 2,565 دولار و17,053 دولار. ويعد نصيب العامل الزراعي من الناتج الزراعي في الدول العربية أقل بكثير من مستويات نصيب العامل الزراعي في الدول النامية. ويرجع سبب هذا التدني في قيمة مساهمة العامل الزراعي في الدول العربية إلى ضعف عوامل الإنتاجية الزراعية ومنها الظروف المناخية الغير مواتية مثل تذبذب سقوط الأمطار وعدم انتظامها وموجات الجفاف، وكذلك ضعف البنى الأساسية وخدمات الإرشاد والتسويق، وضعف الاستشارات الزراعية، الملحق (4/3).

3. الموارد المائية

1.3. شح المياه: قضية المنطقة الزمنة

تعتبر المنطقة العربية من أكثر مناطق العالم شحاً في المياه. فالدول العربية التي تحتل حوالي 9 في المائة من مساحة اليابسة ويسكنها حوالي 5.6 في المائة من سكان العالم[1] لا تحصل إلا على حوالي 0.6 في المائة من مياه العالم المتجددة سنوياً[2]. ولهذا فإن ثمان دول عربية، هي الأردن والبحرين والكويت وليبيا وقطر والسعودية والامارات واليمن، تعد من من بين أفقر عشر دول في العالم من حيث حصة الفرد من المياه المتجددة التي تقل فيها حصة الفرد عن 500 متر مكعب في السنة (م^3/سنة).

ويبلغ متوسط حجم المياه المتجددة التي تحصل عليها الدول العربية سنوياً حوالي 260 مليار م^3، منها حوالي 129 مليار م^3 تتدفق من خارج المنطقة عبر الأنهار والخزانات الجوفية المشتركة، وحوالي 91 مليار م^3 من الأنهار الداخلية المنشأ، وحوالي 40 مليار م^3 من المياه الجوفية المتجددة. وعليه، فإن معدل حصة الفرد في الدول العربية لا يتجاوز 580 م^3/سنة.

وتتفاقم مشكلة شح المياه في الدول العربية عاماً بعد عام، بسبب النمو السكاني من جهة والنمو الحضري من جهة أخرى وما يصاحبه من تغير في أنماط العيش والغذاء، بالإضافة الى تأثيرات التغير المناخي على درجات الحرارة وعلى انتظام الأمطار. وبمعدل نمو سكاني يبلغ حوالي 2 في المائة في السنة، فإنه يقدر أن تهبط حصة الفرد من المياه الى حوالي 390 م^3/سنة بحلول عام 2050.

وتزيد نسبة المياه المستخدمة الى المياه المتجددة سنوياً عن النسبة الآمنة المحددة بحوالي 50 في المائة وذلك في 15 دولة من الدول العربية، منها 4 دول تستخدم ما يتراوح بين 50 و100 في المائة وهي الجزائر والعراق والسودان وتونس، و4 دول تتراوح فيها هذه النسبة بين 100 و200 في المائة وهي مصر وسورية والأردن وعُمان، فيما تتجاوز هذه النسبة 200 في المائة في 7 دول هي السعودية والكويت والإمارات وقطر والبحرين واليمن وليبيا. أما الدول السبع التي ما تزال نسبة استخدامها من المياه المتجددة سنوياً في حدود نسبة الاستخدام الآمن فهي: لبنان وفلسطين وجيبوتي والصومال والمغرب وموريتانيا وجزر القمر[3].

2.3. الاستخدام الزراعي للمياه

1.2.3. حصة القطاع الزراعي من المياه المتجددة:

تستخدم الدول العربية ما متوسطه حوالي 84 في المائة من مياهها المتجددة للأغراض الزراعية. وتزيد هذه النسبة عن المعدل العالمي البالغ حوالي 70 في المائة. علماً بأن هذه النسبة تتفاوت من حوالي 15 في المائة في جيبوتي وحوالي 95 في المائة في الصومال، وأن هناك 14 دولة عربية تزيد فيها حصة القطاع الزراعي من المياه عن المعدل العالمي. ورغم هذه الحصة الكبيرة لقطاع الزراعة من المياه إلا أن متوسط مساهمته في إجمالي الناتج المحلي للدول العربية لا تزيد عن حوالي 7 في المائة وترتفع الى حوالي 23 في المائة بالنسبة لمجموعة الدول العربية الأقل نمواً.

2.2.3. الكفاءة العامة لاستخدام المياه:

تقاس كفاءة استخدام المياه بالعائد المتحقق من كل متر مكعب. حيث تقل هذه الكفاءة عن 10 دولار أمريكي/ م^3 في 8 دول عربية هي مصر والعراق وموريتانيا والمغرب والصومال والسودان وسوريا واليمن، وتتراوح من 10-40 دولار أمريكي/ م^3 في 9 دول هي الجزائر وجزر القمر والأردن ولبنان وليبيا والسعودية وتونس وفلسطين وعمان، وتتراوح من 40 -80 دولار أمريكي/ م^3 في 3 دول هي البحرين والكويت والامارات، ولا تزيد عن ال 80 دولار أمريكي/ م^3 إلا في دولة واحدة هي قطر. علماً بأن المعدل العالمي لكفاءة استخدام المياه يبلغ حوالي 15 دولار أمريكي/ م^3 ويتراوح من 2 دولار أمريكي/ م^3 في الدول التي يعتمد اقتصادها على الزراعة الى أكثر من

---

[1] https://www.unfpa.org/data
[2] https://www.fao.org/3/y4473e/y4473e08.htm
[3] منظمة الأغذية والزراعة. 2019. نحو جيل جديد من السياسات والاستثمارات في المياه الزراعية https://www.fao.org/3/ca4445en/ca4445en.pdf

1000 دولار أمريكي/ م^3 في الدول الصناعية التي يقوم اقتصادها على قطاع الخدمات.

3.2.3. الكفاءة الزراعية لاستخدام المياه:

يبلغ متوسط كفاءة استخدام المياه في القطاع الزراعي في الدول العربية حوالي 0.43 دولار أمريكي/ م^3 وهو أقل من نصف المتوسط العالمي البالغ 1.09 دولار أمريكي/ م^3. ولا تزيد الكفاءة الزراعية عن هذا المتوسط إلا في دولة عربية واحدة هي لبنان حيث تبلغ حوالي 1.2 دولار أمريكي/ م^3 (الشكل (3-1)). ويعزى تدني الكفاءة الزراعية من جهة الى الهدر المائي المباشر (تدني كفاءة الري)، ومن جهة أخرى لتدني القيمة السوقية للمحاصيل التي تستخدم المياه لريها.

4.2.3. كفاءة الري:

يعتبر تدني كفاءة الري في الدول العربية أحد أبرز أشكال إهدار المياه. وهو ناجم عن الاعتماد على طرق الري التقليدية (الري بالغمر) وتدني الاستثمار في أنظمة الري الحديثة وبنيته التحتية. ويقدر أن كفاءة الري السطحي الكلية في الدول العربية أقل من 40 في المائة، مما يعني فواقد مائية سنوية تقدر بحوالي 91 مليار م^3 [4].

4. تحديات الغذاء والمياه

تتزايد سنوياً كميات الغذاء التي تحتاج اليها الدول العربية لمواكبة النمو السكاني وتطور أنماط المعيشة والاستهلاك. غير أن المحددات التي تعيق التنمية الزراعية في الدول العربية تحول دون تحقيق تقدم ملموس في زيادة الإنتاج وصولاً الى الاكتفاء الذاتي. ومن أهم هذه المحددات الظروف الطبيعة الهشة للمنطقة العربية من حيث شح المياه وتدهور الأراضي وتغير المناخ، بالإضافة إلى ضعف الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في بعض الدول العربية ذات الموارد الزراعية الكبيرة، وضعف البنى التحتية والخدمات الزراعية، وضعف روح المبادرة لدى القطاع الخاص للاستثمار في القطاع، وعدم الوضوح في نظم حيازة الأراضي في بعض الدول العربية، وتشتت الحيازات، وضعف الأسواق الداخلية للمنتجات الزراعية وضعف التعاون الاقتصادي بين الدول العربية، ومحدودية الاتصال مع المؤسسات الخارجية المتخصصة، وضعف معايير وتدابير السلامة الغذائية، وتناقص اعداد العمالة الزراعية الماهرة وتزايد الهجرة من الريف إلى المدينة، وضعف الدخل من ممارسة النشاط الزراعي بالمقارنة مع مستوياته من الأنشطة الأخرى. أضف الى ذلك محدودية

شكل (3- 1): الكفاءة الزراعية لاستخدام المياه (دولار أمريكي/م3)

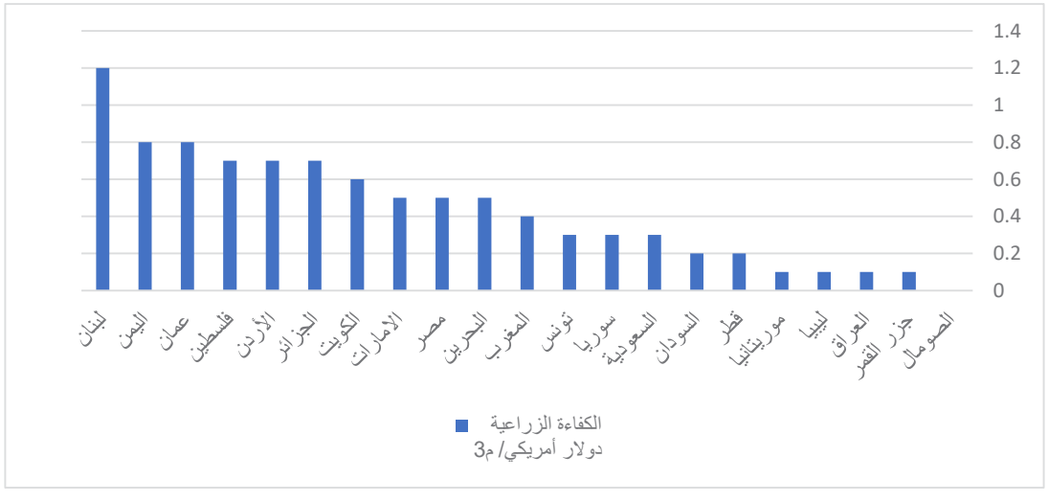

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2019. نحو جيل جديد من السياسات والاستثمارات في المياه الزراعية

أنشطة معالجة المنتجات الزراعية وغياب نهج سلاسل القيمة، وقصور التشريعات والسياسات الزراعية الداعمة،

[4] دراسة سبل تطوير الري السطحي والصرف في الدول العربية. 2002. المنظمة العربية للتنمية الزراعية
https://www.aoad.org/ftp/IrrigInternet.doc

وضعف نظم المعلومات الزراعية[5]. ويضاف إلى ذلك محدودية استخدام التكنولوجيا المتقدمة.

إن مواجهة تحدي الغذاء والمياه تستوجب مراجعة شاملة للسياسات المتبعة في القطاع لإصلاحه وتطويره من أجل تمكينه من الإسهام بشكل فعال في تلبية النمو المتزايد في الطلب على الغذاء، والحفاظ على المياه من الإهدار. وعلى صعيد قطاع الري، ينبغي أن تشمل هذه الإصلاحات إصلاح وتطوير إدارة الموارد المائية في الدول العربية، أي تطوير الآليات التشريعية والكفاءات المؤسسية والبشرية من أجل الموازنة بين المعروض من المياه والطلب عليها، وتوجيه الكميات المخصصة لأغراض الري لتحقيق أكبر مردود في الإنتاج وأعلى كفاءة في الاستخدام. ويتطلب ذلك توجيه مزيد من الاستثمارات لتحديث أنظمة الري وتوفير القروض الميسرة للمزارعين لاستبدال طرق الري التقليدية بمنظومات ري حديثة، وتطوير منظومة الارشاد الزراعي باتجاه التوسع في الزراعة المطرية، والعمل بشكل وثيق مع المزارعين من خلال تزويدهم بسلالات محسنة من البذور وتكثيف الخدمات الارشادية في هذا المجال. ومن الضروري أيضاً، استصلاح مزيد من الأراضي لاستغلالها للأغراض الزراعية، التوسع في استخدام التقانة الحديثة، وتنفيذ برامج التنمية الريفية المتكاملة لتوفير الخدمات الأساسية التي تلامس احتياجات القوى العاملة الزراعية، وإقامة المزيد من المشاريع الزراعية وفق نظم إنتاجية متقدمة.

5. الناتج والإنتاج الزراعي

1.5. الناتج الزراعي

تراجع الناتج الزراعي للدول العربية مجتمعة بالأسعار الثابتة (لسنة الأساس 2015) في عام 2022 ليصل إلى حوالي 170.9 مليار دولار أمريكي، أي بانخفاض يقدر بحوالي 0.8 في المائة عن قيمته في عام 2021. ولكن خلال الفترة 2015-2022 حافظ الناتج الزراعي على متوسط نسبة نمو سنوية بلغت حوالي 2.1 في المائة. ويعود سبب التراجع في قيمة الناتج الزراعي في عدد من الدول العربية إلى ظروف طبيعية غير مواتية، فقد تراجع الناتج الزراعي في المغرب بنسبة حوالي 15.2 في المائة نتيجة الجفاف الذي حل بالبلاد للعام الثالث على التوالي، وكذلك تسببت الفيضانات في السودان في تراجع الناتج الزراعي بنسبة تقدر بحوالي 1.4 في المائة، كما تراجع الناتج الزراعي في كل من العراق، عُمان، فلسطين، سورية، الإمارات، لبنان، وجيبوتي بنسب تراوحت بين 14.5 في المائة و1.5 في المائة. في حين سجل الناتج الزراعي في كل من اليمن، تونس، القمر، الأردن، الجزائر، موريتانيا، السعودية، ومصر زيادة بلغت حوالي 2.0 و2.0 و2.4 و3.3 و3.5 و3.9 و3.9 و4.0 في المائة على التوالي. الجدول (3-5) وملحق (1/3).

ونظراً لتنوع البنيان الاقتصادي للدول العربية تتفاوت الأهمية النسبية لمساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بشكل واضح فيما بين الدول العربية، فتكون مرتفعة في بعض الدول العربية ذات الموارد الزراعية الأوفر نسبياً مثل سورية والسودان والجزائر ومصر

جدول (3- 5): تطور الناتج الزراعي في الدول العربية بالأسعار الثابتة (2015 سنة الأساس) 2015 و2019-2022 (مليون دولار أمريكي)

	2015	2019	2020	2021	2022	نسبة التغيُّر (%)	
						2022-2015	2022-2021
الناتج المحلي الإجمالي	2,451,439	2,677,323	2,542,006	2,636,928	2,790,560	1.9	5.8
الناتج الزراعي	147,879	166,686	168,405	172,312	170,923	2.1	0.8-
نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي	%6.0	%6.2	%6.6	%6.5	%6.1		

المصدر: الملحق (1/3).

[5] استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة (2020-2030). صادر عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية https://www.aoad.org/AOADNewStatgy2022.pdf

والمغرب، حيث تراوحت تلك النسبة بين 10.1 في المائة في المغرب و34.6 في المائة في السودان.

ومع الانخفاض في الناتج الزراعي في الدول العربية في 2022 انخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في عام 2022 ليصل إلى حوالي 397.8 دولار أمريكي بنسبة انخفاض بلغت حوالي 2.5 في المائة. ويتفاوت هذا المتوسط بين الدول العربية إذ يبلغ 608.3 دولار أمريكي في السودان ويتراوح بين 598.1 دولار أمريكي و300.4 دولار أمريكي في السعودية، وعُمان، والجزائر، ومصر، والإمارات، وتونس، والقمر، وموريتانيا، والمغرب، وسورية. وفي مجموعة الدول التي يتضاءل فيها نصيب الفرد من الناتج الزراعي تراوحت قيمته بين 46.4 دولار أمريكي و187.8 دولار أمريكي في ليبيا، وجيبوتي، والبحرين، واليمن، والكويت، وفلسطين، والأردن، وقطر. الملحق (1/3).

2.5. الإنتاج النباتي

شهد عام 2022 ارتفاعاً في الإنتاج النباتي بمقدار 1.1 في المائة بالمقارنة مع عام 2021، ويرجع هذا بالأساس إلى ارتفاع إنتاج مجموعة البذور الزيتية بنسبة 3.6 في المائة والتي تشغل حوالي 27 في المائة من إجمالي المساحة المحصولية في الدول العربية في عام 2022. ومن أهم أسباب زيادة الإنتاج النباتي خلال عام 2022 زيادة الزراعة المستديمة والموسمية المروية وزيادة المساحة المحصولية لبعض المجموعات المحصولية كالدرنيات والبقوليات والبذور الزيتية والخضروات، والفاكهة، والمحاصيل السكرية.

وتشير تقديرات الإنتاج إلى أنه باستثناء محاصيل الالياف التي تراجع إنتاجها بحوالي 4.0 في المائة في عام 2022، فقد شهدت جميع مجموعات المحاصيل ارتفاعاً في الإنتاج في نفس العام، فقد شهدت مجموعة الحبوب ارتفاعاً بنسبة 0.3 في المائة، حيث سجل إنتاج القمح انخفاضاً بنسبة 0.3 في المائة نظراً لانخفاض المساحة المحصولية بنسبة 0.6 في المائة وزيادة الغلة بنسبة 0.3 في المائة، أما محاصيل الأرز والشعير والذرة الشامية فقد سجل إنتاجها ارتفاعاً بنسبة 0.9 في المائة، 1.3 في المائة، 1.2 في المائة على التوالي كما هو مبين في الملحق (5/3) والشكل (3-2).

وشهد إنتاج المحاصيل المروية تطورات متباينة خلال عام 2022 بالمقارنة مع العام الأسبق، ويوضح الجدول (3-6) نسبة التغير في الإنتاج وفي المساحة المحصولية ومتوسط الغلة لمجموعة المحاصيل الرئيسية في الدول العربية خلال عام 2022 بالمقارنة مع عام 2021.

يأتي إنتاج الغذاء في معظم الدول العربية من المناطق المطرية (حوالي 76 في المائة من المناطق المحصولية الموسمية هي مطرية)، فقد احتلت المساحات المطرية المزروعة بالمحاصيل الموسمية حوالي38.37 مليون هكتار في عام 2022 بينما المروية حوالي 12.18 مليون هكتار.

والتوقعات التي تشير إلى أن كميات الأمطار ستنخفض وخاصة في المشرق العربي في حدود 10–30 في المائة بحلول عام 2050 تقودنا إلى استنتاج مدى الآثار السلبية المتوقعة على الإنتاج الزراعي في الدول العربية، والتي تؤكد أن المنطقة العربية ستكون من أكثر المناطق عرضة للتأثيرات المحتملة للتغير المناخي. وبالتالي، فإن للتغيرات المصاحبة لظاهرة تغير المناخ في المنطقة العربية، مثل ارتفاع درجات الحرارة وتكرار دورات الجفاف والقحط، وتغير نمط الرياح والأمطار تأثير سلبي قوي على الإنتاج الزراعي في الدول العربية، حيث التحديات الأساسية التي تواجه جميع المناطق الجافة تتمثل في إدارة المياه بشكل صحيح للمحافظة على الماء واستخدامه بكفاءة عالية، والمحافظة على إنتاجية التربة والحد من آثار زيادة درجة الحرارة وغاز ثاني أكسيد الكربون (CO_2). وأمام هذا الواقع ونتيجة لخطورته لابد من القيام بالإجراءات الكفيلة للحد من أثار تغير المناخ على الزراعة من خلال تطبيق إجراءات التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره السلبية.

وتشمل إجراءات التكيّف في مجال إنتاج المحاصيل استنباط طرز وراثية من المحاصيل تتسم بقوة النمو وبكفاءتها العالية في استعمال المياه وعالية الاستجابة لارتفاع تركيز غاز ثاني أوكسيد الكربون، وتطوير طرز وراثية من مختلف الأنواع المحصولية متحملة للإجهادات البيئية غير الملائمة مثل الجفاف، والحرارة المرتفعة، الحرارة المنخفضة، والملوحة، ومقاومة الأمراض والحشرات، وذلك من خلال برامج التربية والتحسين الوراثي، واستخدام المصادر الوراثية والأصول البرية، واستخدام التقانات الحيوية والهندسة الوراثية. وكذلك تطوير واتباع التقانات والممارسات الزراعية المناسبة التي تضمن تحسين إنتاجية المحاصيل والمحافظة على المياه والتربة، وتطبيق النظم الزراعية المستدامة والصديقة للبيئة مثل نظام الزراعة الحافظة ونظام الزراعة العضوية.

شكل (3- 2): تطور الإنتاج الزراعي من المحاصيل الزراعية الرئيسة في الدول العربية لعامي 2021 و2022

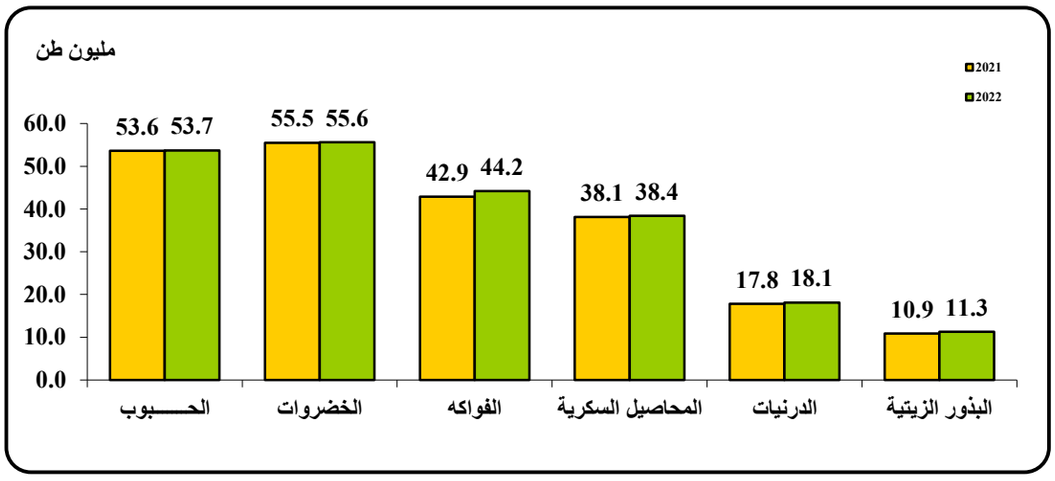

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة (2019). نحو جيل جديد من السياسات والاستثمارات في المياه الزراعية

جدول (3- 6): نسب التغيُّر في الإنتاج الزراعي لعام 2022 بالمقارنة مع عام 2021

المحصول	الإنتاج	المساحة المحصولية	الغلة
الحبوب	0.3	1.5-	1.8
القمح	0.3-	0.6-	0.3
الشعير	1.3	2.1-	3.5
الدرنيات	2.1	2.4	0.2-
البقوليات	2.4	2.6	0.2-
البذور الزيتية	3.6	4.1	0.5-
الخضروات	0.2	1.1	1.0-
الفاكهة	3.0	1.3	1.7
الألياف	4.0-	5.7-	1.9
المحاصيل السكرية	0.6	1.6	1.0-

المصدر: الملحق (5/3).

يعود سبب تطور الأداء الزراعي الإيجابي الذي سجله الإنتاج الزراعي في بعض المحاصيل الزراعية المطرية خلال عام 2022 إلى زيادة الغلة نتيجة تحسن الأحوال الجوية والظروف المناخية، وسجلت المحاصيل المروية تبايناً في إنتاجها فقد ارتفع إنتاج الأرز بنسبة 0.9 في المائة بالرغم من ارتفاع المساحة المحصولية بنسبة 1.8 في المائة، وسجل إنتاج قصب السكر انخفاضاً في الإنتاج بنسبة 0.9 في المائة وذلك بالرغم من زيادة المساحة المحصولية بنسبة 0.4 في المائة، الملحق (5/3).

3.5. الإنتاج الحيواني

تعتبر الثروة الحيوانية أحد المكونات الرئيسية في منظومة الأمن الغذائي إذ تمثل أهم الموارد الاقتصادية في المجتمعات الريفية، حيث تلعب دوراً مشابهاً للمحاصيل النقدية بالنسبة للأسر الريفية وتختلف أشكال الإنتاج الحيواني باختلاف البلد، فنجد انتشاراً واسعاً للنظام الرعوي التقليدي في السودان والصومال. وأيضاً تنتشر نظم وأساليب التربية الحديثة في بعض الدول العربية مثل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومصر والمغرب. هذا بالإضافة إلى انتشار نمط الإنتاج الحيواني المنزلي في أغلب المجتمعات الريفية العربية بغرض الاستهلاك والاستثمار.

سجل الإنتاج الحيواني في عام 2022 ارتفاعاً بنسبة 0.7 في المائة بالمقارنة مع عام 2021، إذ ارتفع عدد الأغنام والماعز بنسبة 1.0 في المائة وارتفع عدد الإبل بنسبة 2.2 في المائة، بينما انخفض عدد الأبقار والجاموس بنسبة 1.3 في المائة، وتتركز الثروة الحيوانية في السودان وموريتانيا وسورية والمغرب والصومال واليمن. الملحق (6/3). يوجد مجموعة من العوامل التي تساهم في ضعف أداء الإنتاج الحيواني في الدول العربية ومنها الظروف المناخية غير المواتية والجفاف وعدم وجود أنظمة ائتمانية مرنة لتمويل مشاريع الإنتاج الحيواني بمختلف الأحجام والسعات.

كما سجلت المنتجات الحيوانية خلال عام 2022 ارتفاعاً ملحوظاً بلغت نسبته 4.5 في المائة بالمقارنة مع عام 2021، وذلك بالرغم من تراجع إنتاج اللحوم الحمراء بنسبة 3.6 في المائة خلال نفس الفترة، وترجع زيادة إنتاج المنتجات الحيوانية خلال عام 2022 وذلك بسبب زيادة اللحوم البيضاء بنسبة 21.9 في المائة والبيض بنسبة 21.5 في المائة والألبان بنسبة 1.9 في المائة بالمقارنة مع عام 2021.

ومتنوعة المناخات والبيئات البحرية، وتمتد الشواطئ البحرية العربية على حوالي 22.4 ألف كيلومتر. كما تشمل مصادر الثروة السمكية مجاري الأنهار العربية والتي يقدر طولها بحوالي 16.6 ألف كيلومتر والمياه العذبة وخزانات المياه السطحية وبحيرات السدود.

بلغ الإنتاج السمكي في الدول العربية في عام 2022 حوالي 4.2 مليون طن وبنسبة نمو بلغت 0.5 في المائة بالمقارنة مع العام السابق. ولكن عند مقارنة الإنتاج السمكي للدول

شكل (3- 3): تطور إنتاج الأسماك في الدول العربية - 2010 و2015 و2019 - 2022

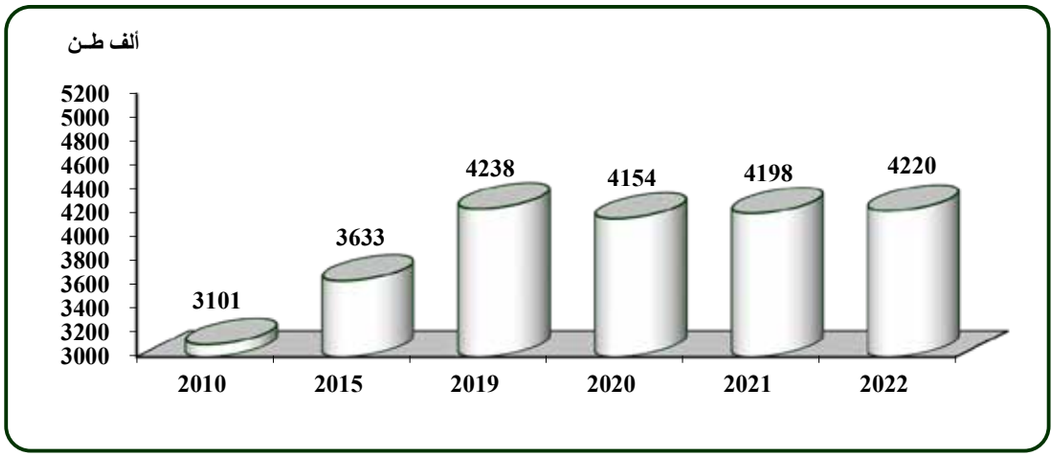

المصدر: الملحق (7/3)

وبالرغم من تدني إنتاجية الأبقار من اللحوم والألبان في الدول العربية بالمقارنة مع الدول الأخرى، إلا أن إنتاجية الأغنام والماعز في الدول العربية تعتبر متقدمة بالمقارنة مع الدول الأخرى، حيث تتجاوز المستويات العالمية بحوالي الثلث. وإمكانات الإنتاج الحيواني في الدول العربية قابلة للتطوير وتتمثل محاور تطوير الإنتاج الحيواني في تطوير جميع مكونات المنظومة الإنتاجية من توفير أدوات ائتمانية مرنة، وتحسين أساليب الإدارة والتغذية والرعاية الصحية والتناسلية، وتطوير المراعي الطبيعية وحمايتها من التدهور والاستنزاف، وتوفير الخدمات والمرافق اللازمة والرعاية الصحية، والإكثار من الأصناف المهجنة ذات الإنتاجية المرتفعة من اللحوم، ونشر برامج للإرشاد والتدريب الزراعي لرفع وعي وخبرات الأسر الريفية والمنتج الصغير على إنتاج منتجات ذات قيمة مضافة.

4.5. الإنتاج السمكي

تتمتع أغلب الدول العربية بإمكانات إنتاج سمكي طبيعية كبيرة، يتمثل أهمها في الإطلال على شواطئ طويلة

العربية في عام 2022 مع الإنتاج السمكي في عام 2010 نجد أن متوسط نسبة نمو الإنتاج السمكي السنوية بلغت 2.6 في المائة.

ويظل حجم الإنتاج السمكي متواضعاً مع الإمكانات المتاحة. إذ يمثل هذا الإنتاج حوالي 40 في المائة من المخزون السمكي وحوالي 60 في المائة من الإمكانات الإنتاجية للدول العربية. وهذه الإمكانات في حال استغلالها يمكن أن تؤهل الدول العربية لتحتل مكانة في أسواق الأسماك العالمية وتحصل على حصة سوقية مميزة في الأسواق الخارجية وسينعكس ذلك على الاقتصادات الوطنية في خفض قيمة ميزان العجز التجاري ونسبة البطالة.

يتفاوت الإنتاج السمكي حسب مجموعات الدول العربية المنتجة، إذ يقدر مجموعة الإنتاج السمكي في كل من المغرب وموريتانيا وعُمان بحوالي 77.5 في المائة من إجمالي انتاج الدول العربية. الملحق (7/3) والشكل (3-3).

وبلغ متوسط حصة الفرد من الإنتاج السمكي في الدول العربية في عام 2022 حوالي 9.4 كيلوجرام بالمقارنة مع حوالي 8.6 كيلوجرام في عام 2010. وبالطبع يتفاوت متوسط حصة الفرد السنوية من الإنتاج السمكي بين الدول العربية لتفاوت وفرة الأسماك وعدد السكان بين الدول العربية. إذ تبلغ في موريتانيا حوالي 200 كيلوجرام وتتراوح ما بين 3 و10 كيلوجرام في كل من البحرين والإمارات والسعودية وقطر وليبيا واليمن وجيبوتي، وتنخفض إلى أقل من 1.0 كيلوجرام في مصر وفلسطين ولبنان، والكويت، والأردن، وسورية.

ويمكن تطوير وتنمية الثروة السمكية في البلاد العربية عن طريق تطوير جميع مكونات المنظومة الإنتاجية والتي تشمل تطوير وسائل الصيد، وتحديث البنية التحتية والخدمات المساندة مثل ورش الصيانة ووسائط النقل الحديثة ومخازن التبريد، تطوير قدرات ضبط جودة الأسماك وتربية الأحياء المائية، ودعم البحوث ونقل التقانة في مجال تنمية واستغلال الثروة السمكية، إدخال نماذج ائتمانية مرنة تلبي احتياجات المنتجين باختلاف سعاتهم الإنتاجية، ومكافحة الصيد الجائر، وسن تشريعات لحماية الثروة السمكية وعدم استغلالها من دول من خارج المنطقة العربية وإيجاد السبل لتفعيل هذه التشريعات.

6. البحوث الزراعية والتقانة الحديثة

في ظل المحددات الطبيعية (العوامل المناخية غير المواتية – شح المياه – عدم وفرة الأراضي الصالحة للزراعة) لإمكانات الإنتاج النباتي والحيواني في الدول العربية، تبقى البحوث الزراعية والتقانة الحديثة أحد أهم السبل التي يمكنها أن تمكن الدول العربية من زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين مستويات الأمن الغذائي. وللبحوث الزراعية والتقانة الحديثة دور مهم في التطوير في جميع مراحل سلاسل الإمداد الغذائية من الحقل إلى المائدة وليست قاصرة فقط على الإنتاج الأولي (النباتي والحيواني والسمكي)، إذ تشمل البحوث الزراعية والتقانة الحديثة تطوير وانتخاب سلالات، واستنباط الأصناف المحسنة من المحاصيل الحقلية ذات الإنتاجية المرتفعة المقاومة للجفاف والأمراض، استخدامات المياه، وإدخال تقانات الري المتطور، وأنظمة الإدارة المزرعية لتطوير الإنتاج الحيواني من خلال تحسين السلالات المحلية بتلك الأجنبية ذات الإنتاجية المرتفعة وانتخاب الأصناف المتفوقة. وهناك العديد من التجارب الناجحة والمبشرة في طرق الإنتاج الزراعي التقليدية سواء في الدول العربية من خلال مراكز البحوث الوطنية بالتعاون مع مراكز البحوث الزراعية الإقليمية والدولية. وكذلك تم إجراء التجارب وإثبات نجاح العديد من طرق الإنتاج غير التقليدية والتي تعتمد بصورة رئيسية على التقانات الحديثة مثل انتاج البذور المحسنة ذات الإنتاجية المرتفعة المقاومة للأمراض والجفاف، وتتكيف مع الظروف المناخية والبيئية في الدول العربية، وأساليب الزراعة بدون تربة والتي تثبت نجاحها وربحيتها في إنتاج الخضروات الورقية. وأيضاً تجارب الزراعات التكاملية (بين الأسماك والمحاصيل النباتية) والتي تثبت نجاحها في عدة دول على نماذج مختلفة من المزارع، كذلك فإن التقانات المتطورة في مجال البيوت الخضراء مكنت بعض الدول من زيادة الإنتاج النباتي من الخضروات رغم قسوة الظروف المناخية وندرة المياه. وكذلك شملت البحوث الزراعية الحديثة مجالات المكافحة البيولوجية واستخدام المخصبات الزراعية.

وتأتي تقانات ما بعد الحصاد لمحاولة تقليل ما يتم فقده وهدره من الإنتاج الزراعي، حيث إنه يتم فقد وهدر حوالي ثلث الطعام الذي يتم إنتاجه في مراحل سلاسل الإمداد الغذائية ولذلك هناك تقانات حديثة لتفادي الفقد والهدر في مراحل النقل والتخزين والتغليف والتعبئة والتصنيع وبيع الجملة وبيع التجزئة وصولاً إلى طرق إعداد الطعام بالمنزل.

وحتى يتم الاستفادة من البحوث الزراعية والتقانات الحديثة في الدول العربية فلابد من دعم مجالات البحوث والتطوير الزراعية في الدول العربية من خلال تطوير الخطط ورصد الاعتمادات المالية لجذب الكفاءات وتبني برامج بحثية دقيقة الهدف ترمي إلى زيادة الإنتاج وتقليل الفقد والهدر من الغذاء. يجب أن يمتد الدعم الكافي للمراكز البحثية والجامعات من أجل جعل مخرجات البحوث متاحة للتجربة في الواقع العملي ولا تقتصر على كونها أوراق بحثية منشورة في مجلات علمية وكذلك يجب أن يمتد الدعم ليشمل تبني المشاركين في سلاسل الإمداد الغذائية للمبتكرات الحديثة التي تهدف إلى زيادة الإنتاج أو تقليل الفاقد من الغذاء.

وأحد أهم أوجه التعاون بين الدول العربية يتمثل في دعم وتطوير والاستثمار في التقانات الزراعية الحديثة، وهذا التعاون قد يكون بين بعض الدول العربية أو يكون في صورة استراتيجية عربية مشتركة للبحوث ونقل التقانة الزراعية بغية تحقيق مستويات أعلى من الأمن الغذائي وتقليص الفجوة الغذائية، إلى جانب تقييم نظم البحوث ونقل التقانة بهدف رفع كفاءة هذه النظم وتعزيز التنسيق والتكامل على المستوى العربي.

7. التجارة الزراعية العربية

1.7. الصادرات الزراعية

شهدت قيمة الصادرات الزراعية ارتفاعاً ملحوظاً في عام 2021 مقارنة بعام 2020، فقد ارتفعت من حوالي 41.2 مليار دولار في عام 2020 إلى حوالي 47.7 مليار دولار في عام 2021 وبنسبة نمو تقدر بحوالي 15.8 في المائة. وذلك بمعدل أكبر من متوسط نسبة نموها السنوي خلال الفترة من 2015 إلى 2021 والتي تقدر بحوالي 6.9 في المائة. والدول العربية هي مستورد صافي للسلع الزراعية، إذ تبلغ الواردات الزراعية حوالي ثلاثة أضعاف الصادرات الزراعية.

تراوحت قيمة وارداتها ما بين 5.3 مليار دولار في عمان و24.2 مليار دولار في السعودية، بلغ إجمالي واردات هذه الدول مجتمعة حوالي 98.5 مليار دولار تمثل حوالي 71.8 في المائة من إجمالي قيمة الواردات الزراعية العربية.

ويرجع ارتفاع فاتورة الواردات الزراعية العربية بصفة عامة إلى قلة الموارد الزراعية الطبيعية في الدول العربية وعدم الاستغلال الأمثل للمتاح منها، وارتفاع نسبه النمو السكاني، وارتفاع مستوى الدخول في بعض البلاد العربية، بالإضافة إلى اتجاه بعض الدول لتأسيس مراكز تجارية دولية للسلع الزراعية تعتمد على الاستيراد وإعادة التصدير كما هو الوضع في حالة دولة الإمارات، وذلك بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار في 2021. ونتج عن هذا الوضع وجود

جدول (3- 7): الصادرات والواردات الزراعية العربية (2015 و2019– 2021) (مليون دولار أمريكي)

	الصادرات والواردات الزراعية					نسبة التغيُّر (%)	
	2010	2015	2019	2020	2021	2021-2010	2021-2020
الصادرات	26,100	31,987	40.833	41.183	47.709	6.9	15.8
الواردات	86,303	106,359	126.924	124.698	137.189	4.3	10.0
صافي الواردات (العجز)	60,203	74,372	86.091	83.515	89.480	3.1	7.1
نسبة الصادرات إلى الواردات (%)	30.2	30.1	32.2	33.0	34.8		

المصدر: الملحق (8/3).

وقد ارتفعت قيمة الصادرات الزراعية بصورة كبيرة بسبب ارتفاع الأسعار في عام 2021 والذي كان نتيجة لتعثر سلاسل الإمداد الغذائي التي صاحبت التعافي الاقتصادي بعد جائحة كوفيد-19. وقد تصدرت الإمارات الدول العربية في حجم صادراتها، تليها المغرب، ومصر، والسعودية، وعمان. وقد تراوحت قيمة صادرات هذ الدول بين 2.3 مليار دولار أمريكي و15.7 مليار دولار، وبلغ إجمالي صادراتها حوالي 36.7 مليار دولار وتمثل حوالي 77 في المائة من اجمالي الصادرات الزراعية للدول العربية.

2.7. الواردات الزراعية العربية

ارتفعت قيمة الواردات الزراعية العربية من حوالي 124.7 مليار دولار في عام 2020 إلى حوالي 137.2 مليار دولار في عام 2021 وبنسبة نمو قدرها 10.0 في المائة، وذلك مقابل زيادتها بنسبة 4.3 في المائة على أساس سنوي للفترة 2015 إلى 2021، حيث بلغت 106.4 مليار دولار في عام 2015. واستحوذت السعودية على النسبة الأكبر من الواردات الزراعية العربية، تليها الإمارات، ومصر، والعراق، والجزائر، والمغرب، وعمان، حيث

حالة دائمة من العجز الغذائي في الدول العربية نتيجة ارتفاع صافي الواردات بشكل حاد، حيث ازداد من حوالي 74.4 مليار دولار في عام 2015 إلى حوالي 89.5 مليار دولار في عام 2021 وهو ما يعادل حوالي ضعفين قيمة الصادرات الزراعية العربية لعام 2021، وقد تراوح نصيب الفرد من صافي الواردات الزراعية بين 28 دولاراً في المغرب و1130 دولاراً في قطر، ولم تحقق أي دولة من الدول العربية فائضاً في ميزانها التجاري الزراعي، الملحق (8/3) والجدول (3-7) والشكل (3-4).

شكل (3- 4): الصادرات والواردات الزراعية العربية (2010 و2015 و2019-2021)

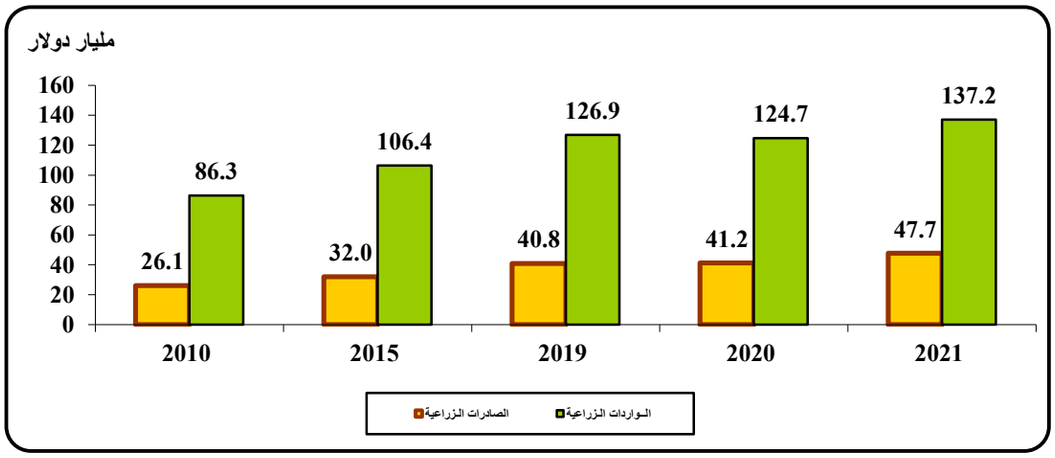

المصدر: الملحق (8/3)

8. صادرات وواردات السلع الغذائية

1.8. الصادرات العربية من السلع الغذائية

انخفضت قيمة صادرات السلع الغذائية الرئيسية في عام 2021 بنسبة 1.9 في المائة عند مقارنتها بقيمتها في عام 2020، في حين ارتفعت كمية الصادرات من السلع الغذائية الرئيسية بنسبة 0.4 في المائة في نفس الفترة. وشكلت حوالي 43.7 في المائة من إجمالي قيمة الصادرات الزراعية. فقد انخفضت قيمة وكمية صادرات البطاطس والبقوليات والبذور الزيتية والزيوت النباتية والخضروات واللحوم بنسبة تراوحت بين 2.7 في المائة و32.7 في المائة في الكميات وبين 2.3 في المائة و32.4 في المائة في القيمة. في حين ارتفعت قيمة وكمية الصادرات من الحبوب والدقيق والسكر الخام والفواكه والأبقار والجاموس والأغنام والماعز والألبان، ومنتجاتها والبيض، والأسماك.

يتطلب تطوير أداء الصادرات العربية من السلع الزراعية تطوير سلاسل الامداد الغذائية العربية بكامل مراحلها من الحقل وصولاً الى موائد المستهلكين ويشمل ذلك مراحل الإنتاج الأولية ومراحل ما بعد الحصاد، كما يتطلب دراسة وتحديد الميزات النسبية التي تتمتع بها السلع الزراعية في الدول العربية، والعمل على توفير سبل الدعم المختلفة للسلع الزراعية العربية التي تتمتع بالميزات النسبية.

بالنسبة لمراحل الإنتاج الأولية، فإنه بالرغم من تدني نصيب الفرد في الدول العربية من الموارد الزراعية مقارنة بمثيله في الكثير من دول العالم النامية و المتقدمة، إلا أنه يمكن رفع كفاءة المتاح من الموارد الزراعية في الدول العربية في حال العمل الجاد على إزالة معوقات النهوض بالقطاع الزراعي في الدول العربية و التي يعد من أبرزها عجز الموارد المائية، وآثارها السلبية على إنتاجية الغذاء، تدني كفاءة استخدام مياه الري رغم محدوديتها، انخفاض إنتاجية المحاصيل المزروعة مطرياً، وتدني الاستدامة البيئية في الزراعة المروية، وعدم التوسع في استغلال الأراضي الزراعية، والتدني الشديد في معدلات الاستثمار الزراعي، وقلة دعم وتبني الابتكارات في مجالات التقانة الزراعية الحديثة، وتدني إنتاجية و إنتاج الثروة الحيوانية، وزيادة معدلات الفاقد في الإنتاج الزراعي.

أما بالنسبة لمراحل ما بعد الحصاد، فإنه ينبغي العمل على رفع مستوى القدرات البشرية في مناحي معايير الصحة والسلامة الغذائية، ومعايير الجودة، وزيادة الوعي بأهمية دراسات السوق، وأذواق المستهلكين للتعرف على نوعية المنتجات التي يرغب المستهلك في دفع أسعار أعلى من أجل الحصول عليها مثل المنتجات العضوية أو المنتجات المنتجة بطرق صديقة للبيئة أو المنتجات الغذائية ذات التأثيرات الصحية العلاجية أو الوقائية، وكذلك تحديث البُنى التحتية لمراحل ما بعد الحصاد بما في ذلك النقل والتخزين والفرز، والتصنيع، والتعبئة، والتغليف. بالإضافة إلى تبني سياسات وبرامج تدعم التوجه نحو التصدير وتزيد من جودة المنتجات وكذلك تبني برامج ائتمانية تشجع على الاستثمار في الأنشطة المكملة لمنظومة تطوير الأسواق الخارجية للسلع الغذائية العربية، والقيام بدعم جهود إزالة العوائق التجارية الجمركية و غير

الجمركية، والترويج للسلع الزراعية العربية من خلال عقد اتفاقيات تجارة حرة مع دول معينة من الممكن زيادة الصادرات العربية لأسواقها، وقيام مكاتب التمثيل التجاري في سفارات الدول العربية بربط المنتجين العرب بالمستوردين في الأسواق الخارجية، وتنظيم الأنشطة الترويجية للمنتجات العربية مثل المعارض الخارجية، وزيادة المستوردين لمناطق الإنتاج العربية، ودعم الحملات الترويجية بالوسائل التجارية المتعارف عليها. ومن المهم أيضاً دراسة وتحديد الميزات النسبية التي تتمتع بها السلع الزراعية في الدول العربية مثل المنتجات التي تجود البيئة الإنتاجية العربية بها خاصة في فصل الشتاء حيث تتوفر ظروف مواتية للإنتاج الزراعي في عدد من الدول العربية.

وتشير التجارب الدولية أن جهود إزالة المعوقات وتقديم الحوافز واصلاح السياسات سوف يترتب عليها زيادة الإنتاج والتصدير للأسواق الخارجية في عديد من السلع مثل الأسماك والخضروات والفواكه، الملحق (9/3).

2.8. الواردات العربية من السلع الغذائية

انخفضت قيمة واردات السلع الغذائية الرئيسية من حوالي 74.2 مليار دولار في عام 2020 إلى حوالي 72.1 مليار دولار في عام 2021 أي بنسبة 2.9 في المائة في حين ازدادت كمياتها بنسبة 2.0 في المائة. بينما ازدادت متوسط كمياتها وقيمتها بنسبة 2.9 و1.0 في المائة خلال الفترة 2015-2021 على التوالي. وبلغت نسبة واردات السلع الغذائية الرئيسية من إجمالي الواردات الزراعية حوالي 52.5 في المائة.

وسجلت قيمة وكمية مجموعة من واردات السلع الغذائية الرئيسية ارتفاعاً شملت الحبوب والدقيق والبذور الزيتية واللحوم والبيض وتراوحت نسب ارتفاع قيمتها ما بين 9.2 في المائة و15.2 في المائة، في حين سجلت باقي واردات السلع الغذائية الرئيسية انخفاضاً في الكمية والقيمة وكان الأكثر انخفاضاً هو الأبقار والجاموس الحية التي انخفضت قيمة وارداتها بحوالي 59.4 في المائة والأقل انخفاضاً هو الأغنام والماعز الحية والتي انخفضت قيمة وارداتها بحوالي 3.5 في المائة. الجدول (3-8) والملحق (9/3).

جدول (3- 8): نسبة التغيُّر في الواردات من السلع الغذائية الرئيسية (2020-2021) (%)

السلعة	الكمية	القيمة
الحبوب والدقيق	9.6	9.2
البطاطس	10.0-	8.6-
الخضروات	12.3-	13.0-
الفاكهة	15.7-	17.5-
السكر الخام	8.0-	4.3-
البقوليات	29.3-	18.8-
الزيوت النباتية	27.2-	30.0-
البذور الزيتية	11.7	13.9
الأبقار والجاموس	57.0-	59.4-
اللحوم	9.0	9.8
الألبان ومنتجاتها	5.5-	6.5-
البيض	14.3	15.2
الأغنام والماعز	3.4-	3.5-
الأسماك	10.5-	7.0-

المصدر: الملحق رقم (9/3).

3.8. تجارة السلع الزراعية العربية البينية

ارتفعت قيمة التجارة الزراعية العربية البينية من حوالي 39.2 مليار دولار في عام 2020 إلى حوالي 42.3 مليار دولار في عام 2021 وبنسبة نمو تقدر بحوالي 8.0 في المائة، في حين كانت قد حققت ارتفاعاً بحوالي 2.9 في المائة خلال الفترة 2015-2021.

وقد بلغت قيمة صادرات كل من الإمارات والسعودية ومصر 68.3 في المائة من إجمالي الصادرات البينية. كما شكلت قيمة واردات كل من الأردن والإمارات والسعودية والعراق وعمان والكويت وليبيا واليمن 70.0 في المائة من إجمالي قيمة الواردات البينية، الملحق (10/3)

والتجارة العربية البينية لديها من المقومات ما يجعلها تنمو بصورة أكبر بكثير من وضعها الحالي، ولكن يحد من نموها مجموعة من التحديات أهمها، المنافسة الشديدة من السلع المستوردة التي تحظى بالدعم المادي واللوجستي الذي تقدمه الدول المتقدمة لصادراتها إلى الأسواق العربية، وبسبب الاتفاقيات الدولية والإقليمية التي تحدد الكميات المسموح دخولها إلى الأسواق، وعدم توافر المواصفات القياسية في كثير من السلع الزراعية العربية المعدة للتصدير إضافة إلى القيود غير الجمركية التي تفرضها بعض الدول العربية من حين لآخر.

شكل (3- 5): تطور قيمة الفجوة الغذائية في الدول العربية (2010 و2015 و2019 – 2022)

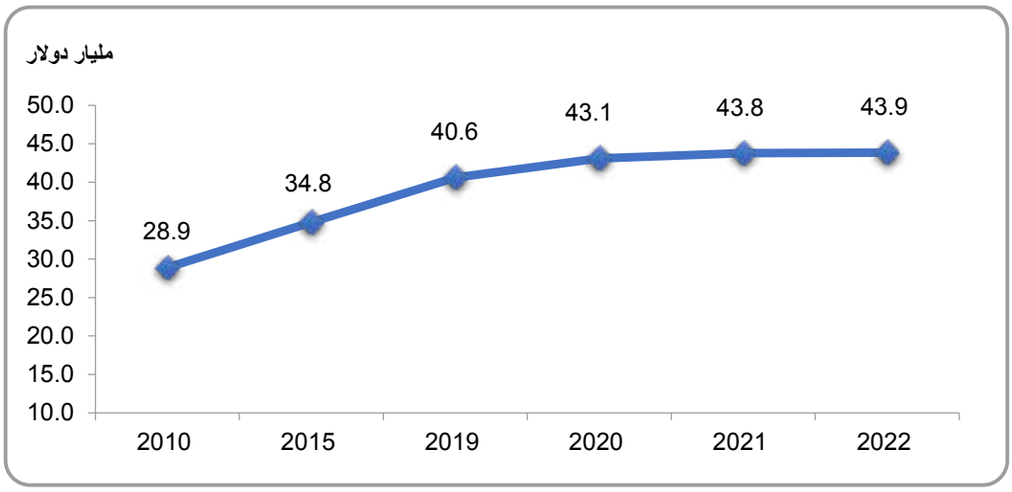

المصدر: الملحق (11/3)

9. الأمن الغذائي العربي

1.9. الفجوة الغذائية

في ظل عدم نمو الموارد الطبيعية الزراعية وندرة الاستثمار الزراعي والنمو السكاني المضطرد في الوقت ذاته، يزداد الطلب على السلع الزراعية وتتسع الفجوة الغذائية عاماً بعد عام. فقد ارتفعت قيمة الفجوة الغذائية بنسبة ضئيلة بلغت 0.2 في المائة من حوالي 43.8 مليار دولار إلى حوالي 43.9 مليار دولار بين عامي 2021 و2022، ويظهر النمو المضطرد للفجوة الغذائية عند النظر إليها على مدى فترة زمنية أطول، حيث ارتفعت خلال الفترة من 2015-2022 من حوالي 34.8 مليار دولار إلى حوالي 43.8 مليار دولار بنسبة نمو سنوي تقدر بحوالي 3.4 في المائة.

وتمثل مجموعة من السلع الأساسية النصيب الأكبر في الفجوة الغذائية، فتمثل مجموعة الحبوب والدقيق حوالي 46.6 في المائة، وبلغت قيمة فجوة القمح حوالي 47.1 في المائة من إجمالي قيمة فجوة الحبوب وحوالي 21.9 في المائة من إجمالي قيمة الفجوة الغذائية العربية، أما فجوة اللحوم فقد بلغت 20.1 في المائة، والألبان ومنتجاتها حوالي 15.7 في المائة والزيوت والشحوم حوالي 4.9 في المائة والسكر حوالي 5.5 في المائة والبقوليات حوالي 3.6 في المائة من قيمة الفجوة. الملحق (11/3) والشكل (3-5).

ولتخفيض قيمة الفجوة الغذائية يتطلب نمو الإنتاج الزراعي بوتيرة أكبر من نمو عدد السكان، ولكي تتحقق هذه النتيجة في ظل الموارد الطبيعية الزراعية المحدودة. لابد من عمل عربي متعدد الأطراف للاستغلال الأمثل للموارد المتاحة والاستثمار في التقنيات الحديثة الخاصة بجميع مراحل الإنتاج الزراعي بداية من اختيار السلالات إلى أساليب الزراعة والري والحصاد والنقل والتخزين والتصنيع الزراعي.

2.9. الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية

لعل الأحداث التي شهدها العالم خلال الفترة 2020-2022 من جائحة كوفيد-19، وتعثر سلاسل الإمداد، والحرب الروسية الأوكرانية وتأثيراتها على وفرة وأسعار السلع الغذائية، خير برهان على أهمية تحقيق نسب آمنة من الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية لضمان توافر السلع الأساسية الضرورية لتيسير حياة الشعوب. وكذلك أثبتت الأحداث أن الاعتماد على الإمدادات الخارجية من المواد الغذائية ليس آمناً أو مضموناً في جميع الأحوال. وكذلك يظل التقدم في نمو نسب الاكتفاء الذاتي خير دليل على فاعلية ونجاعة خطط وبرامج التنمية الزراعية، وهذا لم ينعكس خلال الفترة 2017-2021، حيث بلغت نسب اكتفاء مجموعة سلع العجز الرئيسية التي تشمل الحبوب

والدقيق والقمح والسكر الخام والبذور الزيتية 37.9 و38.3 و31.7 و60.1 في المائة على التوالي، وحققت مجموعة سلع الاكتفاء العالي والتي تشمل الخضروات والفاكهة والبطاطس نسب اكتفاء تصل إلى 96.7 و97.2 و95.2 في المائة على التوالي، وحققت مجموعة الاكتفاء المتوسط التي تشمل اللحوم والألبان ومنتجاتها نسبة اكتفاء بلغت حوالي 82.6 و 81.2 في المائة على التوالي بينما حققت الأسماك فائضاً يظل أقل من الطاقات والموارد المتاحة، حيث بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي منها حوالي 109.6 في المائة. ويبين الملحق (12/3) أوضاع الإنتاج والاستهلاك والفجوة ونسبة الاكتفاء في الدول العربية، والصعوبات التي تواجه تحقيق الاكتفاء والأمن الغذائي العربي.

3.9. أثر السياسات الزراعية العربية على الأمن الغذائي

إن الوضع الحالي للأمن الغذائي في أغلب الدول العربية غير مرضٍ ولا يلبي تطلعات الشعوب العربية، وهذا الوضع يفرض سؤالاً منطقياً عن جدوى فاعلية السياسات الزراعية القطرية والمشتركة. هناك العديد من السياسات الزراعية العربية التي لم تحظ بالضمانات التنفيذية لتحقيق الأهداف المرجوة منها، ولكن في حالات كثيرة فإن هذه السياسات استجابة وقتية لظرف معين وليست رؤية وأهدافاً لتغيير الواقع على المدى البعيد، فتبني سياسة زراعة ينبغي أن يكون مصحوباً بأهداف دقيقة قابلة للتحقيق ويمكن قياسها، ويتطلب موارد مالية تضمن توفر الأموال لتنفيذ برامج تلك السياسة الزراعية، وآليات محكمة للتنفيذ والمتابعة والتقييم، والتعلم من جميع التجارب الناجحة والمتعثرة.

ومن تجارب الدول العربية أنها وضعت عدداً من الخطط والبرامج التي بدت وكأنها تلائم ظروف كل دولة في ظل توجهها الاقتصادي، شملت سياسات إدارة الموارد الطبيعية (الأرض، المياه)، تنمية الإنتاج، وزيادة الاستثمار الزراعي، وتحرير الاقتصاد، واعتماد آليات السوق وغير ذلك من السياسات التي لها ما يبررها. وسعت مجموعة من الدول العربية إلى إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص، حيث قامت بخصخصة عدد من شركات القطاع العام، وتقديم بعض أشكال الدعم للمشروعات. وتم إنشاء عدد من الشركات والمؤسسات الزراعية العربية المشتركة وصناديق التنمية العربية، وتم إقرار العديد من الاستراتيجيات مثل استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة 2005-2025، والاستراتيجية العربية للأمن المائي العربي 2010-2030 والبرنامج الطارئ للأمن الغذائي.

وفي المحصلة فإن أغلب السياسات السابق سردها لم تأت بنتائجها المنتظرة وذلك لوجود إشكالية في تصميم سياسة زراعية مدعومة بالعوامل الضرورية لنجاحها. في حين أن جهود صناديق التنمية في تمويل مشاريع زراعية محددة كانت ناجحة في أغلب الأحوال.

4.9. آفاق التعاون العربي في ظل تحديات الأمن الغذائي

في ظل التنوع البيئي والجغرافي والاقتصادي الذي تحظى به البلاد العربية فإنه من الصعب أن يتحقق الأمن الغذائي العربي قطرياً. ومع الأخذ في الاعتبار أن كامل مقومات التكامل الزراعي العربي موجودة، ولكن جهود الدول العربية نحو التكامل تحتاج مزيداً من التعزيز، ويتطلب هذا الواقع وضع استراتيجية زراعية متفق عليها بين الدول العربية، وينبغي أن تتوافر عوامل النجاح لهذه الاستراتيجية من تصميم دقيق للبرامج التنفيذية وضمان توافر الأموال اللازمة للتنفيذ ووجود آلية دقيقة لتنفيذ البرامج ومتابعتها، وكذلك لابد أن يتبع تبني الاستراتيجية المشتركة خطط قطرية دقيقة لتحقيق أهداف الاستراتيجية المشتركة بهدف خلق الترابط بين الأهداف والخطط القطرية والمشتركة. ويمكن للجهود العربية المشتركة أن تؤتي ثماراً في مجال الأمن الغذائي إذا ما توفرت العناصر التالية:

- الرغبة الصادقة في العمل المشترك والإيمان بجدوى العمل العربي المشترك في تحقيق الأهداف التنموية المشتركة في الدول العربية.
- وضع استراتيجيات وسياسات وبرامج مشتركة على أسس علمية صحيحة مع وضوح الأهداف ودقتها وقابليتها للتحقيق، والتقدير الدقيق للتكاليف والمنافع وربط آليات دقيقة للتنفيذ والمتابعة والتقييم، ووجود نتائج مرحلية يمكن قياسها.
- تخصيص الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات والبرامج المشتركة.
- التركيز على الاستفادة من المزايا النسبية الكبيرة التي توفرها البيئات المختلفة في المنطقة العربية.
- الدقة في اختيار المشاريع المشتركة والتحقق من جدواها الفنية والاقتصادية.

أما بالنسبة لمجالات التعاون العربية المشتركة فهي عديدة ومنها التطبيق الكامل لبنود منطقة التجارة العربية، وتحفيز الاستثمار، وإشراك القطاع الخاص بشكل فعال في التنمية الزراعية، وتبني ودعم برامج للتصنيع الغذائي بغرض

إضافة قيمة لجميع السلع المتوفرة في المنطقة العربية، تعزيز الاستثمار في المشاريع المشتركة، وتعزيز الجهود الداعمة للبحوث والتقانة الزراعية المنتجة في الدول العربية.

إطار (3- 1): تأثيرات الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي العربي

شهدت الاقتصادات العالمية في الربع الأول من عام 2022 تعافياً من آثار جائحة كوفيد-19، وبدأت سلاسل الإمداد العالمية في التحرك نحو إعادة ربط دول العالم ببعضها البعض، وإعادة توصيل المنتجات إلى الأسواق المستهلكة، إلا أن اندلاع الأزمة الروسية الأوكرانية جاء ليزيد من معاناة الاقتصادات العالمية ويضيف لها أزمات جديدة في نقص الغذاء العالمي وارتفاع أسعار السلع الأخرى، بسبب أهمية الدولتين في سوق السلع الزراعية العالمي، حيث تصدر الدولتان[6] حوالي ثلث الإنتاج العالمي من القمح والشعير، وأكثر من 50 في المائة من زيت دوار الشمس، وحوالي 12 في المائة من صادرات الذرة عالمياً، فيما تعد روسيا أكبر منتج عالمي للأسمدة.

ومع نهاية عام 2022 ظهرت جلياً أثار الحرب الروسية الأوكرانية، والتي تمثلت في التعثر والاختناقات في سلاسل الإمداد العالمية وأسعار الطاقة، وتأزم الأسواق العالمية، وكانت النتيجة المباشرة لذلك الارتفاع الكبير في معدلات التضخم خصوصاً أسعار المواد الغذائية في جميع البلدان باختلاف مستوياتها الاقتصادية.

ولكن تفاوت مدى تأثر الدول بارتفاع أسعار المواد الغذائية، والمحدد الرئيسي هو مدى اعتمادية الدولة على الاستيراد لتلبية احتياجات مواطنيها من الغذاء، فمن المتوقع أن وفرة الإنتاج والمخزون والاحتياطي ستساعد الدولة في تخفيف الآثار السلبية للحرب وتقليل حدة ارتفاع الأسعار في المدى القصير أما على المدى الطويل وفي حال استمرار الحرب فإن نقص السلع وارتفاع أسعارها يعتبر نتيجة حتمية لا مفر منها.

ونظراً لاعتماد غالبية الدول العربية على استيراد السلع الزراعية والمواد الغذائية لتلبية احتياجات مواطنيها، والاعتماد بشكل متزايد على استيراد السلع الزراعية الرئيسية (القمح والذرة) من روسيا وأوكرانيا، فقد تأثرت الدول العربية ذات الدخل المنخفض والمتوسط بدرجة كبيرة في صور نقص السلع من الأسواق وارتفاع أسعارها بدرجة فاقت قدرات مجموعة كبيرة من المستهلكين.

فقد أظهرت البيانات[7] أن الدول العربية قد استوردت نحو 35 في المائة من صادرات روسيا من القمح ونحو 42 في المائة من صادرات أوكرانيا من القمح في عام 2020 (قبل الحرب)، وبلغت مجمل واردات القمح إلى الدول العربية من الدولتين حوالي 21 مليون طن في نفس العام والتي مثلت حوالي 10.8 في المائة من مجمل صادرات القمح العالمية، وحتى بين الدول العربية فقد كان هناك تباين في درجة الاعتمادية على واردات القمح في روسيا وأوكرانيا، فقد جاءت مصر واليمن والسودان والمغرب وتونس في مقدمة الدول العربية المستوردة للقمح من روسيا وأوكرانيا.

وبالتالي فقد كان طبيعياً، أن تقفز أسعار القمح إلى مستوى قياسي، بعد أشهر من اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، ووصلت الزيادة في مطلع أيار (مايو) 2022 حوالي 40 في المائة، كما شهدت الأسواق العالمية توترات شديدة بسبب عوامل أخرى منها مخاطر الجفاف في جنوب الولايات المتحدة الأمريكية وغرب أوروبا، وكذلك التوقعات العالمية بانخفاض إنتاج القمح الأوكراني بمقدار الثلث لعام 2022-2023، وكذلك فإن قرار الهند (ثاني أكبر منتج للقمح في العالم) بحظر تصدير القمح دون إذن حكومي خاص قد ساهم في تفاقم أزمة أسعار القمح العالمية.

ولم تقتصر آثار الحرب الروسية الأوكرانية على مدى وفرة وأسعار السلع الزراعية، بل امتدت لتشمل أسعار مدخلات الإنتاج الزراعية ومنها الوقود والأسمدة لتساهم بشكل مباشر في زيادة تكاليف الإنتاج الزراعي.

وقد ساهمت تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية وتأثيراتها على وفرة وأسعار السلع الزراعية في إلقاء الضوء مجدداً على خطورة الاعتماد الكبيرة لمعظم الدول العربية على واردات السلع الزراعية الرئيسية من كل من روسيا وأوكرانيا على الأمن الغذائي العربي. وتدعو هذه الأزمة إلى تعزيز مساعي الدول العربية نحو تحقيق الأمن الغذائي ذاتياً، من خلال الاستثمار في مشاريع زراعية عربية مشتركة، ولاسيما في ظل وجود الموارد الزراعية غير المستغلة.

---

[6] OECD: The impacts and policy implications of Russia's aggression against Ukraine on agricultural markets

[7] اتحاد المصارف العربية: تأثير الأزمة الروسية – الأوكرانية على الأمن الغذائي العربي

الفصل الرابع

نظرة عامة

يعتبر القطاع الصناعي العربي، بشقيه الاستخراجي والتحويلي من أهم القطاعات الاقتصادية في الدول العربية من المنظور الاقتصادي والاجتماعي، ويمثل ركيزة محورية ترتبط بها وتعتمد عليها العديد من الأنشطة الاقتصادية. تميز **القطاع الصناعي بالدول العربية** خلال عام 2022 بتحقيقه أعلى قيمة من حيث الناتج ونسبة النمو بالأسعار الجارية، حيث بلغت نسبة النمو حوالي 49.6 في المائة في عام 2022، ساهم في تحقيقها قطاع الصناعة الاستخراجية الذي نمت قيمته المضافة بنسبة 60.3 في المائة، إثر تزايد الطلب العالمي على النفط وارتفاع أسعاره العالمية خاصة في ظل تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية، وقطاع الصناعة التحويلية الذي نمت قيمته المضافة بنسبة 27.5 في المائة، حيث شهدت عدد من صناعاته نمواً لافتاً على الرغم من تأثر البعض منها بتداعيات التوترات في القارة الأوروبية وما خلفته من تحديات على مستوى سلاسل الإمداد بالمدخلات والنقل والشحن وارتفاع الأسعار.

نمت **مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي** من حوالي 34.0 في المائة عام 2021 إلى حوالي 40.9 في المائة في العام 2022، إذ بلغت مساهمة الصناعات الاستخراجية حوالي 29.5 في المائة، فيما بلغت مساهمة الصناعات التحويلية حوالي 11.4 في المائة.

بلغت **صادرات الصناعات التحويلية في الدول العربية** في عام 2022 حوالي 367.1 مليار دولار أمريكي مقارنةً بحوالي 314.3 مليار دولار في العام 2021، أي بزيادة بلغت حوالي 16.8 في المائة عما كان عليه في عام 2021، نتيجة ارتفاع الطلب العالمي لعدد من المنتجات الصناعية على غرار الأسمدة والألمنيوم والصناعات الغذائية وارتفاع أسعارها بعد توقف بعض المصانع في أوروبا عن العمل نتيجة نقص الغاز وتأثر البعض منها بتداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية. وشكلت **نسبة صادرات الصناعات التحويلية من إجمالي صادرات الدول العربية،** حوالي 21.7 في المائة في عام 2022 مقارنة بحوالي 26.5 في عام 2021، ويعود هذا التراجع إلى تطور مساهمة الصناعات الاستخراجية نتيجة ارتفاع الطلب على النفط والغاز الطبيعي وارتفاع أسعارها العالمية، حيث ارتفعت قيمة الصادرات النفطية العربية بنسبة نمو بلغت 56.1 في المائة بالمقارنة مع 2021.

يظهر توزيع **القيمة المضافة للصناعة التحويلية** عبر العالم أن مساهمة الدول العربية تبقى محدودة بالمقارنة مع مجموعات الدول الأخرى وبدون تطور يذكر حيث لم تتجاوز نسبة 1.9 في المائة طيلة السنوات السابقة، ويرجع ذلك لعدة أسباب رئيسة أهمها ارتفاع تكاليف الإنتاج بالمقارنة مع الدول الصناعية المتقدمة اقتصادياً نظرًا لتدني مستوى التكنولوجيا والإنتاجية في معظم الدول العربية، ومحدودية البنى الأساسية الصناعية بما فيها المناطق الصناعية وعدم مواكبتها للتطورات التكنولوجية الحديثة، فضلاً عن ضعف قدرة السلع الصناعية العربية على المنافسة داخل الأسواق المحلية والخارجية. وانعكست محدودية هذه المساهمة سلباً على تنافسية الصناعات التحويلية العربية وهو ما يستدعي تعزيز القدرة التنافسية من خلال الرفع من معدل الإنتاجية الصناعية، وخفض التكاليف عبر استثمار التكنولوجيا، وتحسين الجودة وتعزيز تموقع مختلف الصناعات ضمن سلاسل القيمة العالمية، وخاصة منها الصناعات الواعدة وذات القيمة المضافة العالية.

1. الناتج الصناعي العربي

حقق الناتج الصناعي بالأسعار الجارية في الدول العربية، في العام 2022، نمواً ملحوظاً بلغ حوالي 49.6 في المائة، حيث ارتفع من 1005.0 مليار دولار في العام 2021 إلى 1503.6 مليار دولار في العام 2022، وذلك نتيجة ارتفاع أسعار النفط العالمية تزامناً مع ارتفاع حجم الإنتاج، بالإضافة إلى النمو الذي شهدته عدد من الصناعات التحويلية.

ونتيجة لذلك بلغت مساهمة الناتج الصناعي العربي من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية للعام 2022 حوالي 40.9 في المائة مقابل 34.0 في المائة خلال عام 2021، وتفاوتت النسبة من بلد عربي لآخر وكانت أعلاها في الكويت، والعراق، وقطر، وليبيا، وعُمان، والسعودية، والبحرين، والإمارات، والجزائر. وتوزعت مساهمة قطاعي الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 29.5 في المائة للصناعة الاستخراجية و11.4 في المائة للصناعة التحويلية، كما يبين الجدول (4-1) والشكل (4-1).

جدول (4- 1): قيمة الناتج الصناعي العربي بالأسعار الجارية خلال الفترة (2010-2022)

السنة	الصناعة الاستخراجية			الصناعة التحويلية			إجمالي القطاع الصناعي		
	القيمة المضافة (مليار دولار)	معدل النمو السنوي (%)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	القيمة المضافة (مليار دولار)	معدل النمو السنوي (%)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	القيمة المضافة (مليار دولار)	معدل النمو السنوي (%)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)
2010	709.6	32.2	33.7	203.0	15.9	9.6	912.6	28.2	43.3
2011	972.4	37.0	39.0	228.8	12.7	9.2	1201.2	31.6	48.2
2012	1088.4	11.9	39.7	252.5	10.3	9.2	1340.9	11.6	48.9
2013	1031.7	-5.2	36.9	258.2	2.3	9.2	1289.9	-3.8	46.2
2014	940.2	-8.9	33.2	271.6	5.2	9.6	1211.8	-6.1	42.8
2015	529.1	-43.7	21.2	267.3	-1.6	10.7	796.4	-34.3	31.9
2016	453.9	-14.2	18.1	270.3	1.2	10.8	724.2	-9.1	28.9
2017	553.9	22.0	21.3	272.3	0.7	10.4	826.2	14.1	31.7
2018	754.6	36.2	26.6	290.1	6.6	10.2	1044.7	26.5	36.8
2019	690.9	-8.5	24.2	292.9	1.0	10.2	983.8	-5.8	34.4
2020	431.0	-37.6	16.7	284.4	-2.9	11.0	715.4	-27.3	27.7
2021	676.9	57.0	22.9	328.1	15.4	11.1	1005.0	40.5	34.0
2022	1085.1	60.3	29.5	418.5	27.5	11.4	1503.6	49.6	40.9

المصدر: الملاحق (1/4) و(2/4) و(3/4).

شكل (4- 1): تطور القيمة المضافة لكل من القطاع الصناعي ككل والصناعات الاستخراجية والتحويلية في الوطن العربي خلال الفترة (2010-2022)

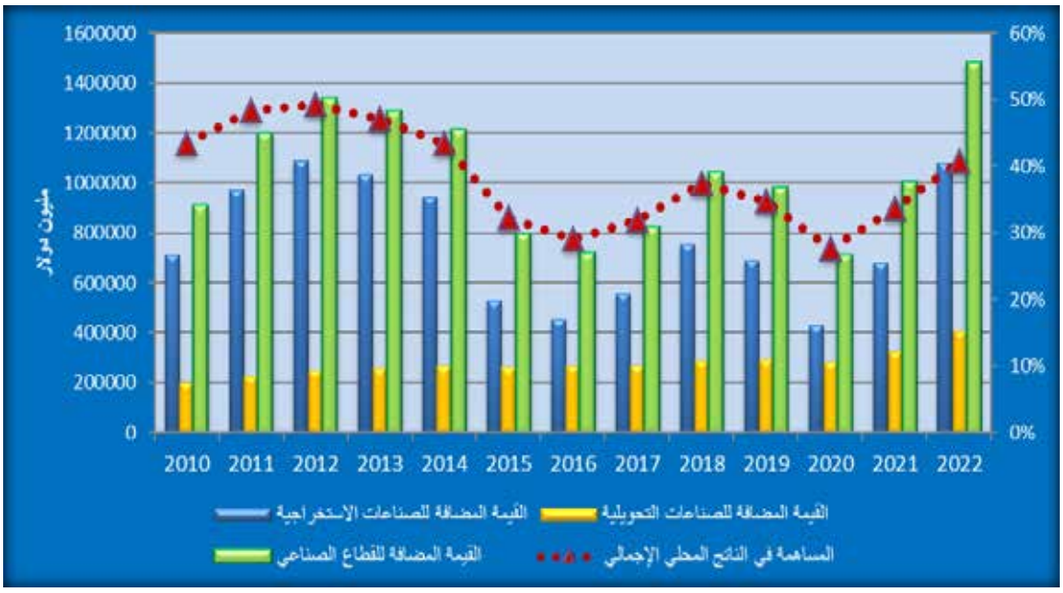

المصدر: الملاحق (1/4) و(2/4) و(3/4).

1.1. القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية

بلغت القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية بالأسعار الجارية في العام 2022 حوالي 1085.1 مليار دولار مقابل 676.9 مليار دولار في العام 2021 بنسبة نمو بلغت حوالي 60.3 في المائة، الملحق (1/4). ويعود التحسن الكبير في النمو إلى ارتفاع إنتاج النفط حيث بلغ 25.4 مليون برميل في اليوم خلال عام 2022 مقابل 22.4 مليون برميل في اليوم خلال عام 2021، أي بزيادة بلغت حوالي 13.1 في المائة، وارتفاع أسعاره العالمية إثر تزايد الطلب العالمي عليه نتيجة الحرب الروسية الأوكرانية، إذ ارتفع متوسط سعر البرميل من 69.9 دولار للبرميل عام 2021 إلى حوالي 100 دولار للبرميل الواحد عام 2022.

كذلك، ارتفعت مساهمة الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي العربي في العام 2022 إلى 29.5 في المائة، مقابل 22.9 في المائة في العام السابق. وعلى مستوى الدول العربية فرادى فقد كانت أعلى النسب في العراق بمساهمة بلغت حوالي 56.4 في المائة وأدناها في فلسطين ولبنان بمساهمة بلغت حوالي 0.3 في المائة، الملحق (3/4). كما ارتفعت قيمة الصادرات النفطية العربية بنسبة نمو بلغت حوالي 56 في المائة بالمقارنة مع عام 2021.

2.1. القيمة المضافة للصناعات التحويلية

ارتفعت القيمة المضافة للصناعات التحويلية العربية في العام 2022 إلى حوالي 418.5 مليار دولار أمريكي مقابل 328.1 مليار دولار أمريكي خلال عام 2021 وبمعدل نمو بلغ حوالي 27.5 في المائة، وجاءت أعلى مستويات القيمة المضافة للصناعات التحويلية في كل من السعودية، مصر، الإمارات، قطر، المغرب، وعمان، الملحق (2/4).

كما ساهمت الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بحوالي 11.4 في المائة خلال عام 2022 مقابل 11.2 في المائة خلال عام 2021، توزعت حسب الدول بتفاوت كما يبين الملحق (3/4).

2. القوى العاملة والإنتاجية في القطاع الصناعي

بلغت نسبة القوى العاملة في القطاع الصناعي في الدول العربية حوالي 24.5 في المائة من إجمالي القوى العاملة العربية، وتفاوتت هذه النسبة من دولة لأخرى، إذ تجاوزت نصف عدد العاملين في قطر لتبلغ 54 في المائة فيما تراوحت بين 6.1 في المائة في جيبوتي و48.3 في المائة في عمان، كما هو مبين في الملحق (17/2). وبلغت مساهمة العامل العربي في القيمة المضافة للنشاط الصناعي في عام 2022 حوالي 44.7 ألف دولار مقابل

31.7 ألف دولار في عام 2021، وعلى مستوى الدول كانت المؤشرات متفاوتة، حيث بلغت أعلى مستوياتها في الكويت بحوالي 182.1 ألف دولار وأدناها في القُمر بإنتاجية قدرها 2.3 ألف دولار أمريكي.

وبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الصناعي العربي في العام 2022 حوالي 3499 دولار مقارنةً بحوالي 2379 دولار في العام السابق بفضل التطور الهام الذي عرفه الناتج الصناعي خلال هذا العام، وقد جاءت المؤشرات مختلفة من دولة عربية لأخرى، فقد بلغ أعلاها في قطر بحوالي 45.3 ألف دولار للفرد وأدناها في القُمر بحوالي 125 دولار للفرد.

كما شهد مؤشر الكفاءة الاقتصادية[1] للإنتاج الصناعي العربي تحسناً خلال عام 2022 حيث بلغ حوالي 1.7 في المائة على المستوى العربي مقارنة بحوالي 1.4 في المائة في العام 2021، وعلى مستوى الدول تراوح هذا المؤشر بين 0.3 في المائة في فلسطين و2.7 في المائة في العراق، الملحق (4/4).

3. تطور الصناعات الاستخراجية

تشمل الصناعات الاستخراجية في الدول العربية استخراج النفط والغاز الطبيعي وخامات المعادن بمختلف أنواعها مثل الحديد والزنك والنحاس والذهب والفضة، حيث تمتاز المنطقة العربية بوفرة احتياطاتها وإنتاجها وبأهمية مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي في عدد من الأقطار العربية. وفي هذا الصدد بلغ الاحتياطي العربي من النفط الخام في نهاية عام 2022 حوالي 725.1 مليار برميل تشكل نسبة 54.3 في المائة من إجمالي الاحتياطي العالمي المستكشف من النفط والبالغ حوالي 1335 مليار برميل. أما على مستوى الإنتاج فقد بلغ إجمالي إنتاج الدول العربية من النفط الخام حوالي 25.4 مليون برميل في اليوم في العام 2022 مقابل 22.4 مليون برميل في اليوم في العام 2021. وشكلت نسبة 29.3 في المائة من الإنتاج العالمي من النفط الخام.

وبلغت احتياطيات الغاز الطبيعي في الدول العربية في نهاية عام 2022 حوالي 55682 مليار متر مكعب مثلت حوالي 26.3 في المائة من الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي، فيما بلغ إنتاج الدول العربية من الغاز الطبيعي حوالي 621 مليار متر مكعب خلال عام 2022 شكلت نسبة 15.4 في المائة من الغاز الطبيعي المسوق عالمياً، شكلت حصة كل من قطر والسعودية حوالي 48 في المائة من اجمالي الانتاج العربي، الملحق (5/4).

وفي مجال التعدين، تظهر بيانات النشاط التعديني في الدول العربية المستوى المتواضع لأداء القطاع حيث لم يشهد نمواً ملحوظاً منذ سنوات على الرغم من الإمكانات الكبيرة والمتنوعة من الثروات المعدنية، فعلى مستوى إنتاج خام الحديد بلغ الإنتاج الإجمالي للدول العربية خلال عام 2020 حوالي 9.2 مليون طن، تركز في ستة دول عربية شكلت حصة موريتانيا منها حوالي 88.2 في المائة تليها الجزائر، السعودية، مصر، تونس والمغرب. وبلغ الإنتاج العربي من خام الزنك حوالي 70.3 ألف طن، توزعت بين المغرب والسعودية والجزائر. وبلغ إنتاج خام النحاس حوالي 139.3 ألف طن تم إنتاجها على التوالي في السعودية، والمغرب، وموريتانيا. وبلغت مساهمة الدول العربية من هذه المعادن حوالي 0.6 في المائة فقط من الإنتاج العالمي.

وبلغ إنتاج الدول العربية من الكبريت خلال عام 2020 حوالي 14.6 مليون طن، شكل حوالي 18.7 في المائة من الإنتاج العالمي، وتركز في إحدى عشر دولة عربية حيث ظلت السعودية بالمقدمة بإنتاج بلغ 6.6 مليون طن. وبلغ إنتاج الدول العربية من الألمنيوم الأولي حوالي 6.1 مليون طن، شكل حوالي 10 في المائة من الإنتاج العالمي، تركز في 6 دول عربية أعلاها في الإمارات ثم البحرين، فالسعودية، قطر، عمان، ومصر.

وبلغ إنتاج الدول العربية من الذهب حوالي 77.3 طن، أعلاها إنتاجاً كانت على التوالي في السودان ومصر وموريتانيا والسعودية والمغرب والجزائر، وبلغ إنتاج الدول العربية من الفضة حوالي 197.8 طن، شكلت حصة المغرب منها حوالي 95.7 في المائة من الإنتاج العربي وتوزع الباقي بين السعودية والسودان والجزائر. وبلغت مساهمة الدول العربية من الإنتاج العالمي حوالي 2.4 في المائة بالنسبة للذهب و0.75 في المائة بالنسبة للفضة.

وبلغ إجمالي الدول العربية من الكاولين أو ما يعرف بالطين الأبيض حوالي 619 ألف طن تم إنتاجه على التوالي في مصر، السعودية، الجزائر، عمان، السودان والأردن، فيما وصل إنتاج الدول العربية من الجبس حوالي 19.4 مليون طن، تم إنتاجه في 12 دولة عربية كان أعلاها في عُمان، والسعودية، والجزائر، والعراق، وتونس. وبلغت مساهمة

[1] الكفاءة الاقتصادية: تقاس عبر احتساب نسبة الناتج الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي مقسومة على نسبة القوى العاملة في الصناعة إلى إجمالي قوة العمل.

الدول العربية من الإنتاج العالمي حوالي 1.5 في المائة بالنسبة للكاولين و12 في المائة بالنسبة للجبس.

وبلغ إنتاج الدول العربية من الملح حوالي 7.8 مليون طن توزع في 14 دولة عربية أعلاها إنتاجاً كانت على التوالي في السعودية، مصر، تونس، المغرب، العراق، والسودان، وبحصة بلغت حوالي 2.9 في المائة الإنتاج العالمي، الملحق (5/4).

وبالرغم مما تزخر به العديد من الدول العربية من ثروات معدنية هامة يبقى حجم الاستثمارات التعدينية متواضعاً خاصة في ظل أهمية هذه المعادن في توفير معظم المواد التي تعتمد عليها العديد من الصناعات، مما يجعل صناعة التعدين أحد أهم فرص الاستثمار المستقبلية في الدول العربية، من خلال البحث عن عمليات تطوير بديلة ومبتكرة للتعدين ومصادر مستدامة ونظيفة للطاقة، مع ضرورة تعزيز التعاون بين الدول العربية لتحقيق الاكتفاء الذاتي من هذه المعادن ولمواجهات تداعيات الازمات على غرار الأحداث الروسية الأوكرانية الأخيرة.

1.3. الصناعات الهيدروكربونية

صناعة التكرير

سجلت صناعة تكرير النفط العربية تحسناً ملحوظاً خلال عام 2022، حيث ارتفع إجمالي الطاقة التكريرية لمصافي النفط في الدول العربية بنحو 345 ألف برميل يومياً مقارنة بمستواه المسجل في عام 2021، ليصل إلى حوالي 10 مليون برميل يومياً، وهو ما يمثل نسبة حوالي 10.6 في المائة من إجمالي الطاقة التكريرية العالمية البالغة 94.2 مليون برميل يومياً. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة التشغيل الجزئي لمصفاة الزور الجديدة في دولة الكويت بطاقة تكريرية تبلغ 205 ألف برميل يومياً، وتشغيل مصفاة كربلاء في جمهورية العراق بطاقة تكريرية تبلغ 140 ألف برميل يومياً، ليزيد عدد مصافي النفط العاملة في الدول العربية في عام 2022 إلى 66 مصفاة، موزعة على معظم الدول العربية وفي مقدمتها العراق، السعودية، مصر، الجزائر، الإمارات، وليبيا. وعلى مستوى الدول العربية فرادى، جاءت السعودية في المرتبة الأولى بنسبة 31.2 في المائة من إجمالي الطاقة التكريرية في الدول العربية عام 2022، تليها الإمارات بنسبة 12.7 في المائة، ثم الكويت بنسبة 10 في المائة، الملحق (6/4).

وشكلت كمية النفط المكرر يومياً في عام 2022 حوالي 39.6 في المائة من الإنتاج النفطي اليومي في الدول العربية، حيث ارتفع الطلب المحلي على المشتقات النفطية للعام الثاني على التوالي بحوالي 1.9 في المائة، غير أن متوسط حصة استهلاك الفرد من النفط في الدول العربية استقر تقريباً عند نفس المستوى المسجل خلال العام السابق البالغ نحو 5.4 برميل. وقد ساهم نمو الطلب المحلي، إضافة إلى التحديات المستجدة في صناعة تكرير النفط على غرار الأزمة الروسية الأوكرانية التي فاقمت من أزمة الإمدادات وأحدثت اضطرابات في تجارة الوقود العالمية، في تنامي اهتمام الدول العربية بالتوسع في إعداد خطط وبرامج تهدف لتطوير صناعة التكرير من خلال توجيه الاستثمارات نحو إنشاء مصافي جديدة ورفع الطاقة التكريرية للمصافي العاملة لتعزيز مخرجاتها وقدرتها التنافسية. من جانب آخر، تنامي اهتمام مصافي تكرير النفط بخفض الانبعاثات الكربونية من خلال تنفيذ مشروعات إنتاج الوقود المتجدد بالتوازي مع إنتاج المشتقات النفطية، ومشروعات إنتاج الهيدروجين بنوعيه الأزرق والأخضر، وتركيب منظومات احتجاز وتخزين غاز ثاني أكسيد الكربون.

2.3. الصناعات البتروكيماوية

شهدت صناعة البتروكيماويات خلال عام 2022 العديد التطورات في عدد من الدول العربية التي تعمل على تطوير قدراتها الإنتاجية، والتوسع في مشروعاتها القائمة، بالإضافة إلى توجهها نحو تنمية مشروعات إنتاج الهيدروجين الأخضر والهيدروجين الأزرق وتعزيز استخداماته في قطاع البتروكيماويات، ففي السعودية، أعلنت كل من شركة "سابك" وشركة "أرامكو"، عن البدء في أول مشروع لتحويل النفط الخام إلى بتروكيماويات بنسبة 45 في المائة، بطاقة إجمالية تبلغ 400 ألف برميل يومياً. وفي الإمارات، أعلنت شركة "أبو ظبي للبوليمرات المحدودة" عن بدء التشغيل الناجح لوحدتها الخامسة من البولي بروبلين PP5 بطاقة تبلغ 140 ألف طن سنوياً لتزيد قدرتها إلى 2.24 مليون طن سنوياً. وفي الجزائر، تم الاعلان عن خطط طموحة متوسطة المدى خلال الفترة (2022-2026)، لبناء 6 مصانع لإنتاج البتروكيماويات، باستثمارات تصل لحوالي 11 مليار دولار. وفي مصر، أعلنت وزارة البترول والثروة المعدنية عن خططها لتنفيذ ثلاث مشروعات جديدة للبتروكيماويات الخضراء، تشمل مشروع استخلاص زيت الطحالب وإنتاج النافثا الحيوية بطاقة إنتاجية 350 ألف طن سنوياً، ومشروع إنتاج حمض البولي لاكتيك، بطاقة إنتاجية 75 ألف طن سنوياً، ومشروع لتحويل النفايات البلاستيكية إلى مواد خام أولية وإنتاج البولي إيثيلين المستدام بطاقة إنتاجية 30 ألف طن سنوياً. وفي الكويت، أعلنت شركة "الصناعات البتروكيماوية" عن خططها للمضي قدماً في مشروع "الأوليفينات 4 "، لإنتاج البولي بروبيلين، والذي كان قد تم طرحه خلال الأعوام السابقة، كجزء من الاستراتيجية

التي تهدف لزيادة إنتاج البتروكيماويات إلى 14.5 مليون طن سنوياً بحلول عام 2040. وفي قطر، وقعت كل من شركة "قطر للطاقة للحلول المتجددة"، وشركة "قطر للأسمدة" اتفاقية لتطوير مشروع لإنتاج الأمونيا الزرقاء، بطاقة تبلغ 1.2 مليون طن سنوياً، كما أعلنت الشركة عن خططها لتنفيذ مشروع مشترك لإنتاج البولي إيثيلين عالي الكثافة بطاقة 1.68 مليون طن سنوياً. وفي ليبيا، أعلنت المؤسسة الوطنية للنفط، عن بدء عمليات تشغيل مصنع الإيثيلين بالمجمع الصناعي في رأس لانوف، بعد توقف دام لأكثر من 10 أعوام وتبلغ الطاقة الإنتاجية للمشروع حوالي 330 ألف طن سنوياً من الإيثيلين. وفي سلطنة عُمان، تم تشغيل مجمع لؤي للصناعات البلاستيكية، بطاقة تبلغ حوالي 838 ألف طن سنوياً من البولي إيثيلين، وحوالي 215 ألف طن سنوياً من البولي بروبيلين.

صناعة الإثيلين

يعد الإثيلين من أهم المنتجات الأساسية في الصناعات البتروكيماوية، وأحد أكبر الكميات المنتجة على مستوى العالم البالغ حوالي 214.3 مليون طن خلال عام 2022، وهو نفس المستوى المحقق خلال العام السابق. أما على المستوى العربي فقد ارتفع إجمالي طاقة إنتاج الإيثيلين في الدول العربية في عام 2022 بمقدار 84 ألف طن ليصل إلى حوالي 27.8 مليون طن/السنة، مما أدى إلى ارتفاع حصة طاقة إنتاج الدول العربية من الإيثيلين من الإجمالي العالمي إلى حوالي 13 في المائة، مقارنة بحصة بلغت حوالي 12.9 في المائة في عام 2021.

وعلى مستوى الدول العربية فرادى، تحتل السعودية المرتبة الأولى بحصة 65.5 في المائة من إجمالي طاقة إنتاج الإيثيلين في الدول العربية خلال عام 2022، تليها الإمارات بحصة 12.6 في المائة، ثم قطر بحصة 10.9 في المائة، فيما بلغ إجمالي كل من الكويت ومصر وليبيا والجزائر والعراق 10 في المائة.

صناعة الغاز الطبيعي المسال

بلغ إجمالي الطاقة الإنتاجية الإسمية للغاز الطبيعي المسال في الدول العربية حوالي 138.4 مليون طن/السنة في نهاية عام 2022، بزيادة بلغت نحو 1 مليون طن/السنة مقارنة بعام 2021، فيما بلغت الطاقة الإنتاجية الاسمية للغاز الطبيعي المسال عالمياً في نهاية عام 2022 حوالي 473 مليون طن/السنة بزيادة بلغت نحو 16.8 مليون طن/السنة مقارنة بالعام 2021، مما أدى إلى تراجع حصة الطاقة الإنتاجية للغاز الطبيعي المسال في الدول العربية من الإجمالي العالمي إلى 29.3 في المائة، مقارنة بنسبة 30.1 في المائة في عام 2021.

وعلى مستوى الدول العربية فرادى، تحتل قطر المرتبة الأولى بحصة 55.6 في المائة من إجمالي الطاقة الإنتاجية في الدول العربية، تليها الجزائر بحصة 18.3 في المائة، ومصر بحصة 8.9 في المائة، وعمان بنسبة 8.2 في المائة، ثم اليمن بحصة 4.8 في المائة وأخيراً الإمارات بحصة 4.2 في المائة[2].

4. تطور الصناعات التحويلية

1.4. صناعات مواد البناء والتشييد

تعتبر صناعة مواد البناء والتشييد من الدعائم الرئيسية للاقتصادات العربية نظراً لما تشهده من تطور مدفوعًا بالتوسع العمراني المستمر نتيجة معدلات نمو السكان العالية والاستثمار في قطاع العقارات والتي شملت بناء المنازل والبنى الأساسية ومنشآت الإدارة العامة والخدمات الاجتماعية والاقتصادية، ومعها نمت صناعات واسعة كصناعة الإسمنت، والحديد، والألمنيوم، وأحجار البناء والزينة، وصناعات تشكيل الخشب والأثاث وعدد من الصناعات ذات الصلة بالبناء والتشييد. ورغم تأثر هذا القطاع بشكل مباشر بتداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية، وخاصة الارتفاعات المتتالية في أسعار مواد البناء المختلفة وفي مقدمتها أسعار الحديد والاسمنت، فقد ساهم قطاع البناء والتشييد في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5.8 في المائة في عام 2022، حيث بلغت قيمته حوالي 214.7 مليار دولار مقابل 187.3 مليار دولار في العام 2021 وبمعدل نمو بلغ حوالي 14.6 في المائة. وسجلت أعلى مستويات الناتج في قطاع البناء والتشييد في السعودية بناتج بلغ 49.8 مليار دولار، ثم الإمارات بحوالي 48.8 مليار دولار، تلتها مصر بناتج بلغ حوالي 34.6 مليار دولار، ثم قطر بحوالي 27.3 مليار دولار، والجزائر بناتج بلغ حوالي 18.1 مليار دولار، والمغرب بحوالي 7.3 مليار دولار. وساهم قطاع البناء والتشييد بناتج تراوح بين 1 و7 مليار دولار في كل من العراق، وعمان، والكويت، والبحرين، والسودان، والأردن، وليبيا واليمن، وبلغت مساهمة القطاع في الناتج في بقية الدول العربية أقل من مليار دولار. الملحق (7/4).

ويشهد هذا القطاع خلال السنوات الأخيرة تزايد الطلب على ممارسات البناء المستدام ومواد المباني الخضراء مع

[2] المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي 2023.

استمرار تزايد الوعي حول فوائدها وأهميتها للحفاظ على البيئة وخفض انبعاثات الغازات المتسببة في الاحتباس الحراري من خلال استخدام تقنيات وأساليب البناء المستدام التي تكون أكثر كفاءة في استخدام وترشيد استهلاك الطاقة وتساهم في الحد من الآثار الضارة على البيئة بالإضافة إلى المردود الاقتصادي والتأثير الإيجابي على جودة المعيشة للسكان، وهو ما يستدعي من الدول العربية خلال السنوات القادمة تعزيز التوجه نحو هذا النوع من البناء من خلال استخدام التصاميم العمرانية الصديقة للبيئة ونشر ثقافة المباني الخضراء، تزامناً مع المطالبات العالمية بالحفاظ على البيئة.

2.4. صناعة الحديد والصلب

استقر انتاج الدول العربية من الحديد والصلب في عام 2022 عند مستوياته لعام 2021 إذ بلغ الإنتاج الاجمالي حوالي 32.61 مليون طن مقارنةً بحوالي 32.58 مليون طن في العام 2021، حيث تصدرت مصر مقدمة الدول العربية المنتجة للحديد بكمية بلغت حوالي 9.8 مليون طن، على الرغم من تراجع انتاجها بحوالي 4.6 في المائة بسبب تراجع وفرة الخامات، حيث شكل إنتاجها حوالي 30.1 في المائة من إجمالي الإنتاج العربي من الحديد والصلب، تليها السعودية بنسبة 27.8 في المائة، فالجزائر بحوالي 10.7 في المائة، ثم الإمارات بحوالي 9.8 في المائة، وعمان بنحو 6.1 في المائة، وتتوزع النسبة المتبقية بين بقية الدول العربية المنتجة. كما يبين الملحق (8/4).

وبلغت حصة الفرد العربي من إنتاج الحديد والصلب خلال العام 2022 حوالي 75.9 كجم للفرد مقابل 77.1 كجم للفرد خلال العام 2021، في حين بلغت انتاجية الفرد على المستوى العالمي نحو 236.8 كجم للفرد خلال عام 2022. أما على مستوى المساهمة في الإنتاج العالمي، يبقى الإنتاج الكلي للدول العربية من الحديد والصلب محدوداً حيث لم يتعدى 1.7 في المائة فقط، وهو ما يشير إلى تواضع حجم هذه الصناعة مقارنة بالإنتاج العالمي، على الرغم من توفر الطلب والقدرات الإنتاجية في العديد من الدول العربية، حيث تواجه شركات إنتاج الحديد والصلب العربية جملة من التحديات أهمها تقادم المعدات والتجهيزات واستخدامها لتكنولوجيات قديمة وشدة المنافسة الخارجية، فضلا عن ارتفاع أسعار المواد التشغيلية والخامات وخاصة منها الطاقة، مما يؤدى إلى ارتفاع تكلفة المنتج النهائي وعدم قدرته على المنافسة في الأسواق المحلية مع الصلب المستورد.

من جهة أخرى، تأثرت صناعة الحديد والصلب بالأحداث الروسية الاوكرانية خاصة وأن انتاج الدولتين يناهز حوالي 100 مليون طن وهو الثالث عالمياً بعد الصين والهند مما أدخل هذه الصناعة في حالة اضطراب وعدم يقين في ظل التوقف التام لمصانع الصلب الاوكرانية وحصار روسيا اقتصاديا، مما نتج عنه ارتفاع كبير في الأسعار بنسب تراوح بين 28 و47 في المائة بالنسبة للمواد الأولية (الكوك وخرد الحديد) و17 في المائة بالنسبة لخام الحديد وحوالي 28 في المائة في أسعار حديد التسليح.

وتماشيا مع الجهود الرامية إلى التقليل من الانبعاثات الكربونية لتحقيق الأهداف التنموية المستدامة شهدت بعض الدول العربية عددًا من المبادرات لتصنيع الحديد الأخضر، حيث أعلنت سلطنة عمان خلال عام 2022 الشروع في إقامة أكبر مصنع لإنتاج الحديد الأخضر في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم من خلال استخدام مصادر الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر في عمليات التصنيع وبطاقة انتاج تناهز حوالي 5 ملايين طنٍ متري من الحديد الأخضر سنوياً. وفي الامارات أعلنت "حديد الإمارات أركان" عن دخولها في شراكة مع شركتين يابانيتين لدراسة إمكانية إنشاء مجمع لإنتاج الحديد في أبوظبي ليكون جزءاً رئيسياً من سلسلة التوريد العالمية للحديد منخفض الانبعاثات الكربونية ويلبي الطلب المتزايد على منتجات الصلب الصديقة للبيئة.

3.4. صناعة الإسمنت

رغم التحديات التي مرت بها صناعة الإسمنت نتيجة موجات الارتباك التي عرفتها الأسواق العالمية بعد اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية خاصة على مستوى توفير مدخلات الإنتاج، فقد بلغ إنتاج الدول العربية من الإسمنت في العام 2022 حوالي 243.3 مليون طن وبمعدل نمو بلغ حوالي 4.9 في المائة، شكل حوالي 56.0 في المائة من إجمالي الطاقة التصميمية لمصانع الإسمنت في الدول العربية وساهم في تغطية حوالي 98.6 في المائة من إجمالي الاستهلاك العربي الذي بلغ حوالي 246.8 مليون طن خلال عام 2022 مقابل 235.9 مليون طن خلال عام 2021، بزيادة بلغت حوالي 4.6 في المائة. وتظهر البيانات أن السعودية هي أكثر الدول العربية إنتاجاً للإسمنت بكميات بلغت حوالي 63.3 مليون طن، تليها مصر بحوالي 51.0 مليون طن، والعراق بحوالي 30.9 مليون طن، ثم الجزائر 25.5 مليون طن، والإمارات بحوالي 15.2 مليون طن، والمغرب بحوالي 13.1 مليون طن وتوزعت كميات الإنتاج المتبقية بين بقية الدول العربية المنتجة، كما يبين الملحق (9/4)، والشكل (4-2).

على صعيد متصل، تتميز صناعة الإسمنت في الدول العربية بتوفر جملة من العوامل والقدرات الاستثمارية التصنيعية، من خلال تحفيز مصانع الأسمنت على استخدام نسبة لا تقلّ عن 10 في المائة من إجمالي احتياجاتهم للطاقة

شكل (4- 2): صناعة الإسمنت بالدول العربية (2022)

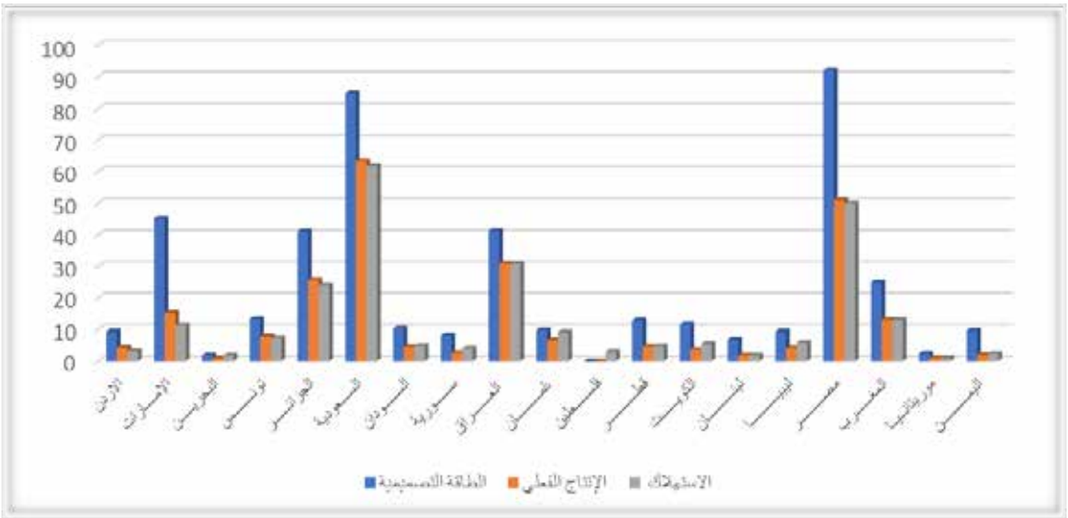

المصدر: الملحق (9/4)

المحفزة أهمها وفرة المواد الخام، وتوفر القدرات البشرية المؤهلة والمدربة، وتزايد الطلب العربي عليه بفضل حركة البناء والتشييد النشطة في الدول العربية عموماً، وبوجه خاص في الدول العربية المنتجة للنفط، مما جعلها أمام فرصة كبيرة لتطوير عمليات التصنيع وزيادة الإنتاج وتحسين التسويق. ويعد تطوير هذا القطاع بطرق حديثة وصديقة للبيئة من خلال إزالة انبعاثات الكربون منه بطريقة مستدامة، السبيل الأمثل لتعزيز القطاع ودخول أسواق خارجية جديدة يتزايد فيها الطلب على الاسمنت الأخضر الصديق للبيئة لتقليل التهديدات الناتجة من الانبعاثات الكربونية، حيث يساهم في التقليل من هذه الانبعاثات بنسب تصل إلى حدود 80 في المائة مقارنة مع الأسمنت التقليدي. وفي هذا الإطار شرعت بعض الدول العربية في تبني هذا التوجه، ففي الجزائر تم خلال عام 2022 انتاج أول إسمنت أخضر صديق للبيئة، يتميز بخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة 40 بالمائة مقارنة بالإسمنت التقليدي، وفي قطر وقعت الشركة الوطنية لصناعة الاسمنت والمنظمة الخليجية للبحث والتطوير مذكرة تفاهم للتعاون في مجالات البحث والتطوير لإنتاج مواد بناء خضراء صديقة للبيئة ومنخفضة الانبعاثات الكربونية بما يعزز الجهود نحو إنشاء بيئة عمرانية قطرية مستدامة. أما في الامارات فقد تم توقيع مذكرات تفاهم مع مجموعة من مصانع الإسمنت للاستعمال الجزئي للوقود البديل في تشغيل عملياتها من الوقود البديل الناتج عن عمليات معالجة النفايات الصلبة مما يمكن من خفض معدلات الانبعاثات الضارة. وفي مصر تحصلت مجموعة شركات السويس للإسمنت على شهادة "منتج صديق للبيئة" وقد أصبحت بذلك أول مجموعة شركات لإنتاج الإسمنت في أفريقيا تتحصل على هذه الشهادة.

4.4. صناعة الألمنيوم

تعد صناعة الألمنيوم من أهم الصناعات التحويلية التي شهدت تطوراً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، لأهميتها في العملية الإنشائية والتصميمات العصرية الداخلية، حيث تعد أحد العناصر الرئيسية في تطوير البنية التحتية وتشكل إحدى أهم الصناعات الوسيطة والنهائية المرتبطة بقطاعات اقتصادية أخرى على غرار التشييد والبناء، والنقل، والمنتجات الكهربائية، والتعبئة، والتغليف.

وتنتج الدول العربية حوالي 10 في المائة من الإنتاج العالمي للألمنيوم الأولي حيث بلغ إجمالي الإنتاج حوالي 6.1 مليون طن خلال عام 2021، بزيادة بلغت 2 في المائة بالمقارنة مع عام 2020، وكانت الإمارات الأولى عربياً والخامسة عالمياً بإنتاج بلغ حوالي 2.5 مليون طن تليها البحرين بحوالي 1.5 مليون طن، ثم السعودية بإنتاج بلغ 796 ألف طن وقطر بحوالي 631 ألف طن، وعمان بنحو 397 ألف طن ومصر بإنتاج بلغ 268 ألف طن، الأمر

الذي يؤكد أهمية هذه الصناعة في المنطقة العربية التي تعد من أكثر الصناعات ملاءمة للمنطقة نظراً لما تتميز به من كثافة رأسمالية عالية، واستخدام كثيف للطاقة.

أما على مستوى التجارة الخارجية فقد بلغ إجمالي صادرات الدول العربية من الألمنيوم خلال عام 2021 حسب بيانات مركز التجارة الدولي حوالي 19.4 مليار دولار، بزيادة بلغت 54.5 في المائة بالمقارنة مع عام 2020، ومثلت حوالي 19.4 في المائة من صادرات هذه الصناعة في العالم. وتحتل الامارات المرتبة الأولى من حيث قيمة تلك الصادرات، إذ بلغت صادراتها حوالي 41.9 في المائة من إجمالي الصادرات العربية، تليها البحرين بحوالي 23.1 في المائة ثم السعودية بحوالي 12.3 في المائة. كما بلغ إجمالي استيراد الدول العربية من الالمنيوم حوالي 7.3 مليار دولار في عام 2021، بزيادة بلغت 15.4 في المائة. وتواجه هذه الصناعة جملة من التحديات أهمها الإنتاج المتزايد من الألمنيوم الأولي وكيفية تسويق ذلك الإنتاج في الأسواق العالمية أو استثماره في الصناعات التحويلية التي ينتج عنها منتجات الألمنيوم النهائية في ضوء المنافسة العالمية، خصوصاً من الصين وباقي الدول الآسيوية، وهو ما يستوجب ضرورة تعزيز وزيادة الاستثمار في الصناعات التحويلية الصغيرة للخروج بمنتجات ذات قيمة أعلى مقارنة بالألمنيوم الأولي الذي يتم إنتاجه.

من جانب آخر يأتي التقليل من الانبعاثات الكربونية الناتجة عن عمليات التصنيع ضمن التحديات التي تواجهها هذه الصناعة في الدول العربية في ظل توقع ارتفاع معدل الطلب العالمي على الألمنيوم الأخضر أو ما يعرف بالألمنيوم الصديق للبيئة، والذي يعد جزء من سياسة المناخ الجديدة، حيث يتسبب الإنتاج العالمي وفقاً لمعهد الألمنيوم الدولي بحوالي 2 في المائة من انبعاثات الكربون، وهو ما يستوجب ضرورة التوجه نحو استخدام تقنيات حديثة ومتطورة تستهلك كميات أقل من الطاقة وتساهم في خفض الانبعاثات.

5.4. صناعة النسيج والملابس الجاهزة

تعتبر صناعة النسيج والملابس الجاهزة إحدى أهم الصناعات العربية من حيث العمالة والإنتاج والتصدير وعدد المؤسسات حيث تعد من الصناعات ذات الكثافة العمالية العالية والمساهمة في خلق فرص العمل وخفض البطالة إذ تشغل حوالي 1.2 مليون عامل في 88 ألف منشأة منهم 70 في المائة يعملون بصناعة الملابس بمختلف أنواعها و30 في المائة يعملون بالصناعات النسيجية. ورغم محدودية مساهمة هذه الصناعة في اجمالي الصناعات التحويلية العربية من حيث الناتج، حيث لا تتجاوز نسبة 4.2 في المائة، إلا أن هذه المساهمة تتباين من دولة إلى أخرى حيث تحتل تونس المرتبة الأولى من حيث أهمية مساهمة هذه الصناعة إذ تبلغ حوالي 14.8 في المائة، تليها المغرب بنسبة 9.4 في المائة، ثم الأردن بنسبة 7.2 في المائة، فمصر بنسبة 5.6 في المائة وذلك حسب أحدث بيانات متوفرة[3].

أما على مستوى التجارة الخارجية، فقد بلغ إجمالي صادرات الدول العربية من المنسوجات والملابس الجاهزة خلال عام 2021 حسب بيانات مركز التجارة الدولي حوالي 16.6 مليار دولار أمريكي، منها 13.2 مليار دولار في قطاع الملابس الجاهزة و3.4 مليار دولار في قطاع المنسوجات، مثلت حوالي 2.2 في المائة من الصادرات العالمية لهذه الصناعة. وتحتل الامارات المرتبة الأولى من حيث قيمة تلك الصادرات، إذ مثلت صادراتها حوالي 28.6 في المائة من إجمالي الصادرات العربية، تليها المغرب بحوالي 21.1 في المائة ثم مصر بحوالي 17.9 في المائة. كما بلغ إجمالي استيراد الدول العربية من المنسوجات والملابس الجاهزة حوالي 30.9 مليار دولار في عام 2021، منها 17.2 مليار دولار ملابس جاهزة و13.7 مليار دولار منسوجات، وقد مثلت واردات كل من الإمارات والسعودية والمغرب حوالي نصف إجمالي الواردات العربية من المنسوجات والملابس الجاهزة.

وعلى الرغم مما تتمتع به صناعة النسيج والملابس الجاهزة من مزايا في الدول العربية إلا إنها تشهد تراجعاً خلال السنوات الأخيرة نتيجة عدد من الصعوبات أهمها تقادم الآلات والتجهيزات وعدم اعتمادها على التكنولوجيا الحديثة والمتطورة، وارتفاع تكلفة المواد الأولية وضعف تأهيل اليد العاملة المتخصصة، مما يحد من القدرة التنافسية في الأسواق الداخلية والخارجية. كما أن الميزة التنافسية لهذا القطاع في تراجع مستمر في معظم الدول العربية حيث شهدت قيمة مؤشر الميزة النسبية تراجعاً ملحوظاً خلال السنوات الخمس الأخيرة في أهم الدول المصدرة على غرار الأردن والمغرب وتونس وسورية ومصر حيث بلغت قيمة المؤشر على التوالي 15.6 و6.5 و2.6 و1.2 و1.4 خلال عام 2021 مقابل 17.3 و7.3 و3.4 و1.9 و1.5 خلال عام 2017، يرجع ذلك إلى مجموعة من التحديات التي تواجه هذه الصناعة خلال السنوات الأخيرة، مثل تقلبات سلاسل التوريد، وجائحة كوفيد-19، والأزمة الروسية الأوكرانية، وارتفاع تكاليف الشحن، وارتفاع

[3] المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، قاعدة المعلومات، يناير 2023.

أسعار الطاقة ونقص الإنتاج عالميا، وهو ما يستدعي إعادة هيكلة هذه الصناعة وتطوير كفاءة أدائها عبر الاستغلال الأمثل للموارد، وتأهيل العمالة، واستخدام التقنيات الحديثة في عمليات التصنيع، على غرار تقنيات الإنتاج ثلاثي الأبعاد، بهدف تحسين الإنتاجية وتخفيض التكلفة لرفع الكفاءة الإنتاجية، فضلاً عن تفعيل الاتفاقيات التجارية العربية المشتركة لتحقيق التكامل الاقتصادي في هذا المجال.

ومن جانب آخر يمثل الالتزام بمبادئ الاستدامة والحدّ من الآثار البيئية السلبية في جميع مراحل التصنيع من التحديات الأخرى أيضاً التي تواجهها هذه الصناعة خاصة وأنها تعد من أكثر الصناعات تلويثاً في العالم، حيث تساهم في إنتاج حوالي 10 في المائة من ثاني أكسيد الكربون. ويعد تطوير هذه الصناعة في الدول العربية بطريقة مستدامة وذات أولوية من خلال استخدام خامات صديقة للبيئة لتقليل المخاطر البيئية والحصول على ملابس خضراء مستدامه تتميز باحتوائها على نسبة عالية من القطن العضوي والصوف الخالي من الكلور والبوليستر المعالج، الأمر الذي يجعلها قابلة للتدوير، السبيل الأمثل لتعزيز هذه الصناعة ودخول أسواق خارجية جديدة يتزايد فيها الطلب على هذه النوعية من الملابس، وبالتالي المساهمة في النمو الاقتصادي المستدام وزيادة الميزة التنافسية.

6.4. صناعة السكر

سجل إنتاج الدول العربية من السكر خلال عام 2021 نمواً بلغ حوالي 4 في المائة عن مستواه في العام 2020، حيث بلغ الإنتاج حوالي 3.50 مليون طن مقابل 3.37 مليون طن خلال عام 2020، تركز في خمس دول عربية شكلت حصة مصر منها حوالي 77.6 في المائة تليها المغرب والسودان وسورية والصومال بحوالي 11.1 في المائة و9.2 في المائة 1.4 في المائة و0.7 في المائة، على التوالي. في السياق ذاته، بلغ الاستهلاك الإجمالي للدول العربية من السكر حوالي 13.06 مليون طن في عام 2021 مقابل 12.84 مليون طن خلال عام 2020، بزيادة بلغت حوالي 1.7 في المائة، حيث احتلت مصر المرتبة الأولى تليها الجزائر والسودان بمجموع استهلاك بلغ 3.2 مليون طن و1.8 مليون طن و1.4 مليون طن، على التوالي. أما على مستوى استهلاك الفرد الواحد من السكر فقد بلغ معدل استهلاك الفرد في الدول العربية حوالي 29.7 كجم، مقابل معدل استهلاك عالمي يبلغ 21.4 كجم للفرد وهو ما يدل على أهمية وخصوصية الاستهلاك العربي لهذه المادة، حيث تصدرت الجزائر قائمة أعلى متوسط استهلاك للفرد الواحد لذلك العام بمعدل 40 كجم للفرد، تليها موريتانيا بمعدل 39 كجم للفرد، ثم تونس بمعدل 38.3 كجم للفرد.

وعلى الرغم من تنامي الطلب على السكر وتوفر مساحات هامة من الأراضي الصالحة للزراعة، فضلاً عن القدرات الاستثمارية لهذه الصناعة في العديد من الدول العربية، يبقى الإنتاج العربي محدودا حيث لم يتجاوز 2.1 في المائة من الإنتاج العالمي، ولا يغطي إلا 26.8 في المائة من الاستهلاك الإجمالي للدول العربية. وبالرغم من العجز المسجل بين الإنتاج والاستهلاك، فقد شهدت واردات الدول العربية من السكر تراجعاً بنسبة 5.7 في المائة حيث بلغت 14.28 مليون طن خلال عام 2021 مقابل 15.14 مليون طن خلال عام 2020، منها 9.06 مليون طن من السكر الخام بهدف تكريره و5.21 مليون طن من السكر الأبيض. في المقابل شهدت صادرات الدول العربية من السكر تطوراً بنسبة 29.5 في المائة خلال سنة 2021 لتبلغ حوالي 5.31 مليون طن مقابل 4.10 مليون طن خلال عام 2020، وقد مثلت حصة دولة الامارات النصيب الأكبر حيث مثلت حوالي 25.4 في المائة من إجمالي الصادرات العربية حيث تعتبر واحدة من مراكز إعادة تصدير السكر الهامة في العالم، الشكل (4-3) والملحق (10/4).

وعلى المستوى العربي، تتوفر مجالات كثيرة للتعاون والتنسيق بين مختلف الدول للنهوض بصناعة السكر وذلك من خلال التعاون في تصنيع وتوفير المواد الأولية على غرار الأسمدة والكبريت والفوسفات ومواد الوقود ومواد التعبئة والتغليف وقطع الغيار، فضلاً عن تبادل الخبرات والزيارات لتطوير اليد العاملة التشغيلية. كما يمكن دفع التعاون العربي في مجال دفع المبادرات التي تستهدف عملية تطوير العمليات الصناعية والإنتاجية والتحول إلى التصنيع الأخضر من خلال الحد من الانبعاثات والتلوث الناتج عن مخلفات مصانع السكر ومعالجة المياه المستعملة الناتجة عن العمليات الصناعية في هذا القطاع بتطوير محطات لمعالجة مخلفات الصرف الصناعي باستعمال التكنولوجيا الحديثة والمعالجة البيولوجية.

شكل (4- 3): صناعة السكر بالدول العربية (2015-2021)

المصدر: الملحق (10/4)

5. تنافسية الصناعات التحويلية

1.5. توزيع القيمة المضافة للصناعات التحويلية

من خلال توزيع القيمة المضافة للصناعة التحويلية عبر العالم تبقى مساهمة الدول العربية محدودة بالمقارنة مع مجموعات الدول الأخرى وبدون تطور يذكر حيث لم تتجاوز نسبة 1.9 في المائة طيلة السنوات السابقة، ويرجع ذلك لعدة أسباب رئيسة أهمها ارتفاع تكاليف الإنتاج بالمقارنة مع الدول الصناعية المتقدمة اقتصاديا نظرا لتدني مستوى التكنولوجيا والإنتاجية في معظم الدول العربية ومحدودية البنى الأساسية الصناعية بما فيها المناطق الصناعية وعدم مواكبتها للتطورات التكنولوجية الحديثة، فضلاً عن ضعف قدرة السلع الصناعية العربية على المنافسة داخل الأسواق المحلية والخارجية. وانعكست محدودية هذه المساهمة سلباً على تنافسية الصناعات التحويلية العربية وهو ما يستدعي تعزيز القدرة التنافسية من خلال الرفع من معدل الإنتاجية الصناعية وخفض التكاليف عبر استثمار التكنولوجيا بصورة فعّالة وتحسين الجودة وتعزيز تموقع مختلف الصناعات ضمن سلاسل القيمة العالمية، وخاصة منها الصناعات الواعدة وذات القيمة المضافة العالية. وفي ظل التوجهات العالمية بخفض الانبعاثات من سلاسل التوريد لتحقيق الحياد الكربوني وزيادة الطلب العالمي على المنتجات الصناعية الخضراء، يتعين على مختلف الدول العربية التوجه نحو مزيد من الدعم للقطاع على تبني التقنيات الحديثة واستخدام التكنولوجيات الخاصة بخفض الانبعاثات الكربونية للقطاعات كثيفة استهلاك الطاقة وإقامة مشروعات بنية تحتية منخفضة الكربون بالمناطق الصناعية للنهوض بالتنمية الصناعية الشاملة والمستدامة.

2.5. صادرات الصناعات التحويلية العربية

بلغت صادرات الصناعات التحويلية في الدول العربية في عام 2022 حوالي 360 مليار دولار مقارنةً بحوالي 305.8 مليار دولار في العام 2021، أي بزيادة بلغت حوالي 17.7 في المائة عما كان عليه في عام 2021، نتيجة ارتفاع الطلب العالمي لعدد من المنتجات الصناعية على غرار الأسمدة والألمنيوم والصناعات الغذائية وارتفاع اسعارها بعد توقف بعض المصانع في أوروبا عن العمل نتيجة نقص الغاز وتأثر البعض منها بتداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية.

وشكلت صادرات الصناعات التحويلية حوالي 21.7 في المائة من إجمالي صادرات الدول العربية، مقارنة بحوالي 26.5 في عام 2021، ويعود هذا التراجع إلى تطور مساهمة الصناعات الاستخراجية نتيجة ارتفاع الطلب على النفط والغاز الطبيعي وارتفاع أسعارها العالمية، حيث ارتفعت قيمة الصادرات النفطية العربية بنسبة نمو بلغت 56.1 في المائة بالمقارنة مع 2021. وعلى مستوى الدول العربية فرادى فقد شكلت حصة كل من الامارات والسعودية حوالي 65 في المائة من إجمالي قيمة صادرات الصناعات التحويلية العربية، مع تسجيل تطور ملحوظ خلال السنوات الأخيرة بفضل التطور الهام في مجال إعادة التصدير، فيما تبقى مساهمة بقية الدول العربية محدودة

وبدون تطور يذكر بالمقارنة مع الإمكانيات المتاحة، الشكل (4-4). أما من حيث أهمية صادرات الصناعات التحويلية من إجمالي الصادرات لكل دولة من الدول المشمولة في المجموعة، فتتصدر تونس المجموعة، إذ شكلت صادراتها التحويلية حوالي 74 في المائة من إجمالي صادراتها تليها المغرب بحوالي 73 في المائة والأردن بحوالي 70.2 في المائة، الشكل (4-5)، والملحق (4 /11).

شكل (4- 4): توزيع صادرات الصناعة التحويلية خلال عام 2022

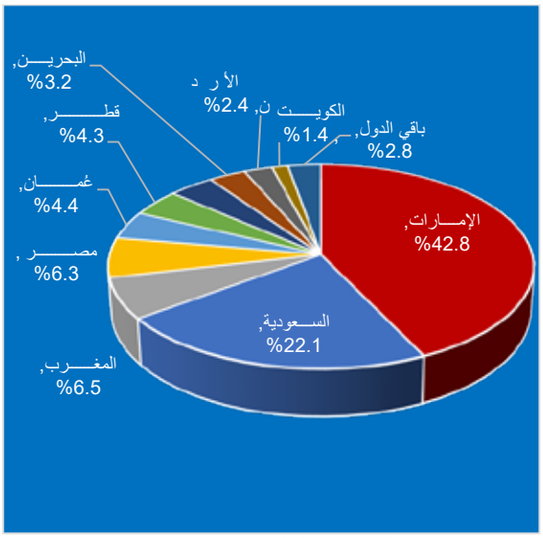

المصدر: الملحق (11/4).

شكل (4- 5): نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات (2022)

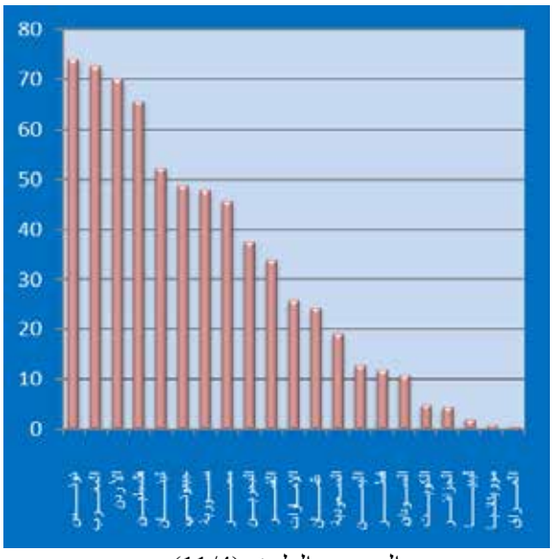

المصدر: الملحق (11/4).

3.5. مؤشرات قياس تنافسية منتجات الصناعات التحويلية العربية

مؤشر تنافسية الأداء الصناعي

تشير نتائج المؤشر المستمد من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والذي يرصد الأداء الصناعي لـ 154 دولة منها 17 دولة عربية، ويقوم بتقييم وقياس القدرة التنافسية الصناعية للاقتصادات على إنتاج وتصدير السلع المصنعة، حيث كلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر كلما دلَّ ذلك على ارتفاع تنافسية الإنتاج الصناعي في الدولة. انخفضت قيمة هذا المؤشر بصفة عامة في عدد من الدول العربية مقارنة بالمتوسط العالمي وبالدول المتقدمة والصاعدة حيث بلغت أعلى قيمة لهذا المؤشر في الدول العربية في الإمارات بقيمة (0.102) تليها السعودية (0.072) فيما كانت قيمة هذا المؤشر ببقية الدول العربية دون المتوسط العالمي (0.062)، وهو ما يدل على انخفاض التنافسية الصناعية للدول العربية ومحدودية القدرات الإنتاجية ومساهمة المكون التقني في الصناعات التحويلية العربية بالمقارنة مع الدول الأخرى.

وتعتبر الجزائر الأكثر تحسنا في هذا العام حيث تقدمت بأربعة مراكز عن العام السابق، فيما تقدمت الأردن وسلطنة عمان بمركزين وسورية بمركز واحد. وفي نفس السياق حافظت المغرب والعراق واليمن على ترتيبها، فيما شهدت بقية الدول العربية، تراجعاً نسبياً عن العام الماضي، الجدول (4-2).

ومن خلال تجزئة هذا المؤشر إلى مؤشراته الفرعية التي بُني عليها، يتبيّن ضعف مساهمات الصناعات التحويلية ذات التقنيات المتوسطة والعالية، سواء حصتها من أنشطة القيمة المضافة، أو من حيث الصادرات، على عكس صناعات الدول الصناعية المتقدمة والصاعدة التي تتجه نحو صناعات متطورة عالية التقنية وهو ما يعكس محدودية مساهمة المكوّن التقني في الصناعات التحويلية العربية . كما يُلاحظ وجود تفاوت كبير في تنافسية الأداء الصناعي بين الدول العربية، ما يتطلب رفع القدرات التنافسية للدول المتأخرة في الترتيب، الشكل (4-6).

شكل (4- 6): مؤشر تنافسية الأداء الصناعي في الدول العربية

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية 2023.

وفي ظل التطورات الاقتصادية العالمية، وتسارع دول العالم المتقدم في الرفع من قدرتها التنافسية للوصول إلى معدلات نمو أعلى، يعتبر رفع القدرة التنافسية الصناعية للدول العربية إحدى التحديات الواجب تجاوزها من خلال تحسين الإنتاجية وزيادة تصنيع المنتجات عالية التقنية، وتطوير الصناعات الذكية والمستدامة التي تعتمد على التطور التقني وتكنولوجيا المعلومات، وتبني تطبيقات الثورة الصناعية الرابعة وحلولها، وترسيخ أسس اقتصاد المعرفة. كما سيساهم الانتقال إلى الاقتصاد الدائري في تحسين القدرة التنافسية الصناعية للدول العربية وتحقيق التوازن بين النمو الصناعي والاقتصادي وحماية البيئة[4].

[4] تم تخصيص فصل المحور من هذا التقرير للاقتصاد الدائري للكربون.

جدول (4- 2): ترتيب الدول العربية حسب مؤشر تنافسية الأداء الصناعي 2022

الدولة	قيمة المؤشر	الترتيب		ترتيب العام	
		عربياً	دولياً		
الإمـــارات	0.10248	1	31	30	⬇
الســعودية	0.07222	2	41	38	⬇
البحريـــن	0.05717	3	48	47	⬇
قطر	0.05353	4	51	50	⬇
عمان	0.03992	5	60	62	⬆
المغـــرب	0.03839	6	61	61	----
مصـــــر	0.03483	7	65	64	⬇
الكويـــت	0.03338	8	68	57	⬇
تونـــس	0.03254	9	70	68	⬇
الأر د ن	0.02648	10	72	74	⬆
الجزائـــر	0.01350	11	96	100	⬆
لبنـــان	0.01347	12	97	96	⬇
فلسطين	0.00923	13	112	110	⬇
سورية	0.00896	14	115	116	⬆
ليبيا	0.00505	15	131	122	⬇
العراق	0.00001	16	152	152	----
اليمـــن	0.00001	17	154	154	----

المصدر: تقرير الأداء التنافسي الصناعي (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية 2023).

معدل الميزان التجاري إلى إجمالي التجارة

يتضح من خلال استخدام مؤشر معدل الميزان التجاري إلى إجمالي التجارة[5] أن خمسة عشرة دولة عربية تميزت بتنافسية في عدد من المنتجات الصناعية خلال عام 2021، وهي الملابس الجاهزة في الأردن وتونس وسورية مصر والمغرب، والمنتجات الجلدية والأجهزة الإلكترونية في تونس، ومنتجات الألمنيوم في الإمارات والبحرين والسعودية وعمان وقطر ومصر، والمنتجات البلاستيكية في الإمارات والسعودية وعمان وقطر، والكيماويات العضوية في البحرين والسعودية وعمان وقطر والكويت، والكيماويات غير العضوية في الأردن وتونس والجزائر وجيبوتي والسعودية وقطر وليبيا ومصر، والأسمدة في الأردن والبحرين وتونس والجزائر والسعودية وعمان وقطر ولبنان وليبيا ومصر والمغرب، ومنتجات الزيوت والشحوم في الامارات وتونس، والمنتجات الأسمنتية في مصر وعمان وسورية، والمنتجات الحديدية في البحرين وعمان والجزائر وليبيا، الملحق (12/4).

الميزة النسبية للمنتجات العربية

يستخدم مؤشر الميزة النسبية[6] المعروف بمؤشر التخصص (BALASSA)، لقياس مدى تنافسية منتجات الصناعات التحويلية للدول العربية. وتشير النتائج إلى أن قيمة المؤشر شهدت تغيرات ملحوظة بالنسبة لمنتجات عدد من الدول العربية، حيث ارتفعت قيمة هذا المؤشر في عدد من الصناعات أهمها صناعة الألمنيوم في الإمارات حيث بلغت قيمة المؤشر 1.77 خلال عام 2021 مقابل 1.39 خلال عام 2020، والأجهزة الإلكترونية في تونس حيث بلغت قيمة المؤشر 1.74 خلال عام 2021 مقابل 1.65

[5] يقيس هذا المؤشر نسبة صافي تجارة الدولة في منتج معين إلى إجمالي تجارة الدولة في هذا المنتج، فاذا كان المؤشر موجب فهذا يشير الى ان الدولة المعنية تتميز بتنافسية في ذلك المنتج، ويتم احتسابه على النحو التالي: $\frac{\text{الصادرات}-\text{الواردات}}{\text{الواردات}+\text{الصادرات}}*100$

[6] يعادل هذا المؤشر قسمة صادرات البلد من منتج معين إلى إجمالي صادرات البلد، على صادرات العالم من ذلك المنتج إلى إجمالي صادرات العالم. فاذا كانت قيمة المؤشر أكبر من واحد فيدل ذلك على أن الدولة تتمتع بميزة نسبية في صادرات ذلك المنتج. ويمكن كتابة هذا المؤشر على النحو التالي: $RCA_{ik} = \frac{X_{ik}/X_{it}}{X_{wk}/X_{wt}}$ حيث أن x: قيمة الصادرات، i: البلد، k: السلعة، t: يفيد إجمالي القيمة وw: مؤشر نسبة إلى العالم.

خلال عام 2020، والكيماويات غير العضوية في الأردن والجزائر والمغرب ومصر وتونس حيث بلغت قيمة المؤشر على التوالي 17.18 و3.40 و9.49 و1.99 و4.19 خلال عام 2021 مقابل 13.03 و2.58 و7.58 و1.65 و3.36 خلال عام 2020، وصناعة الأسمدة في المغرب وعمان وتونس والأردن ولبنان والسعودية حيث بلغت على التوالي 37.29 و8.93 و5.86 و36.91 و4.50 و3.56 خلال عام 2021 مقابل 36.21 و7.26 و3.88 و36.13 و2.49 و2.23 خلال عام 2020، وهو ما يشير إلى تحسن القدرة التنافسية لتلك البلدان في هذه المنتجات. بالمقابل شهد هذا المؤشر انخفاضاً بالنسبة لعدد من المنتجات أهمها صناعة الملابس الجاهزة في الاردن وتونس حيث بلغت قيمة المؤشر على التوالي 15.64 و2.59 خلال عام 2021 مقابل 16.34 و2.87 خلال عام 2020، وصناعة المنتجات الصيدلية في الأردن حيث بلغت قيمة المؤشر 1.39 خلال عام 2021 مقابل 2.00 خلال عام 2020، والمنتجات البلاستيكية في مصر والسعودية حيث بلغت قيمة المؤشر على التوالي 1.79 و2.42 خلال عام 2021 مقابل 1.84 و2.63 خلال عام 2020، مما يدل على تراجع درجة التنافسية في هذه المنتجات بهذه البلدان، الملحق (4/ 13).

الحصة السوقية لبعض صادرات الدول العربية من إجمالي واردات العالم[7]

تنوعت الحصص السوقية للصادرات الصناعية التحويلية العربية إلى الأسواق العالمية، حيث ارتفعت حصة صادرات منتجات الألمنيوم في الأسواق العالمية بالنسبة للبحرين لتبلغ 1.92 في المائة عام 2021 مقابل 1.70 في المائة عام 2020. وارتفعت أيضاً حصة صادرات الأسمدة في السعودية والجزائر وعمان وقطر حيث بلغت 3.67 في المائة و1.42 في المائة و1.53 في المائة و2.46 في المائة عام 2021 مقابل 1.92 في المائة و1.40 في المائة و1.27 في المائة و2.03 في المائة عام 2021 على التوالي، وحصة صادرات صناعة الكيماويات غير العضوية في المغرب لتبلغ 1.41 في المائة خلال عام 2021 مقابل 1.02 في المائة عام 2020، مما يدل على تحسن نسبي في الوضع التنافسي وفي القدرة على منافسة المنتجين واقتحام الأسواق في هذه المنتجات.

في مقابل ذلك انخفضت الحصة السوقية لصناعة الألمنيوم وصناعة الكيماويات غير العضوية في السعودية حيث بلغت حصتهما 1.02 في المائة و1.26 في المائة خلال عام 2021 مقابل 1.28 في المائة و1.91 في المائة خلال عام 2020 على التوالي، وحصة صادرات صناعة الأسمدة في الأردن ومصر حيث بلغت 1.31 في المائة و1.50 في المائة عام 2021 مقابل 1.40 في المائة و1.79 في المائة عام 2020 وذلك نتيجة نمو الواردات العالمية بمعدل أكبر من معدل الصادرات.

إن زيادة الحصة السوقية لصادرات الصناعة التحويلية العربية، يتطلب تطوير الانتاج وتحسين نوعيته والرفع من جودته بما يتناسب مع المواصفات الدولية، مع التركيز على المنتجات ذات القيمة المضافة العالية والمنتجات عالية التقنية، وإيجاد آليات جديدة لتعزيز القدرات التصديرية لمواجهة المنافسة الأجنبية وتيسير التصدير في اتجاه الأسواق الدولية.

6. قضايا التنمية الصناعية

1.6. التكنولوجيا الرقمية ودورها في تحقيق التنمية الصناعية المستدامة

تلعب التكنولوجيا الرقمية دوراً مهماً وأساسياً في تحقيق التنمية الصناعية المستدامة، حيث تعد حافزاً لتطوير ونمو القطاع الصناعي بشقيه الاستخراجي والتحويلي من خلال استخدام مختلف التقنيات الرقمية الحديثة على غرار الذكاء الاصطناعي، والتقنيات الثلاثية الابعاد، وإنترنت الأشياء، والروبوتات وأجهزة الاستشعار والحوسبة السحابية، والتطبيقات الذكية وتقنية النانو تكنولوجي، مما يساهم في تحسين الانتاجية وتخفيض الكلفة وتحقيق مرونة أفضل وكفاءة أكثر في مختلف المجالات والعمليات الإنتاجية.

ومن أهم التقنيات الحديثة الذكاء الاصطناعي الذي يعد أحد مقومات تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية وتوظيف تقنيات التصنيع الذكي في العمليات الصناعية حيث يساعد المؤسسات والمصانع على التحكم في الطاقة ورفع مستوى الإنتاجية وتقليص النفقات من خلال الرقابة الفورية، وتوزيع الكوادر البشرية على وظائف ذات القيمة المضافة، واكتشاف الخلل والتعامل معها بسرعة لتقليص زمن انقطاع العمل، وتنظيم انسيابية العمليات ببناء نماذج محاكاة متطور، مما يمكن المؤسسات الصناعية من رفع كفاءة أعمالها لتصبح أذكى وأكثر فاعلية واستدامة وتنافسية وأكثر ابتكاراً. كما تيسر هذه التقنيات عمليات دمج الشركات الصغيرة في سلاسل الأعمال والقيم المضافة وتمكّنها من الاستفادة من المشاركة في المنصات العالمية

[7] يقيس هذا المؤشر حصة صادرات الدولة من منتج معين إلى الأسواق العالمية من إجمالي واردات العالم من نفس المنتج.

إذا أرادت أن تنجح في تكييف منتجاتها مع متطلبات الأسواق العالمية.

ومن التقنيات الرقمية أيضاً والتي تشهد انتشاراً واسعاً التقنيات ثلاثية الأبعاد، حيث يتم من خلالها تصميم المنتجات الصناعية، واختبارها، وبناء نماذج أولية لها، وتصنيعها بشكلها النهائي بسرعة، مما يسرع من تسويقها. ويتم استخدامها في عدد من الصناعات على غرار صناعة الملابس والأحذية لإنتاج ملابس وأحذية حسب الطلب وتتطابق مع احتياجات المستهلكين مما يساهم في توفير المواد والطاقة وزيادة الكفاءة وتحسين النوعية، وفي صناعة الأثاث حيث تساعد في تجميع الأثاث المصنوع وتفكيكه بسرعة وتعزيز القدرة على الاستجابة لمتطلبات العملاء بمرونة وسرعة أكبر. كما يتم استخدامها أيضاً في هندسة الإنشاءات، حيث تتيح النمذجة ثلاثية الأبعاد لمشاريع الإسكان إظهار مميزات التصميم بشكل أكثر وضوحا لكل من المخططين والمستثمرين، وتوفر مراقبة معلومات البناء إمكانات كبيرة للحد من تجاوز المشاريع للموازنات المالية والمدة الزمنية المخصصة لها والمواصفات والتصاميم المحددة.

كما تعد تقنية إنترنت الأشياء من أهم العوامل التي تدفع لتطوير القطاع الصناعي، حيث تمكن المؤسسات الصناعية من رقمنة عملياتها وتطوير نماذج أعمالها وتحسين الأداء والإنتاجية، من خلال نقل البيانات عبر شبكة الإنترنت دون الحاجة إلى تفاعل بشري والجمع بين الآلات والأجهزة لتحقيق الكفاءة التشغيلية، فضلاً عن إمكانية استخدامها في مختلف مراحل الإنتاج الصناعي وفي عدة صناعات على غرار صناعة السيارات والطيران لكشف الخلل في عمليات الإنتاج والصناعات النفطية لتخزين ودراسة البيانات، المرتبطة بالمعدات مثل المضخات والصمامات والوقت الذي من المحتمل أن تتعطل فيه، مما يسمح بإصلاحها أو استبدالها قبل تعطلها بالكامل. كما تمكن التقنيات الحديثة من تكوين صورة للتشكيلات الصخرية ومواقع وجود النفط والغاز على بعد أميال تحت سطح الأرض، باستخدام الدراسات الزلزالية والجيولوجية في المناطق التي من الصعب رصدها، والتشغيل الآلي عبر انتشار الأجهزة الذكية والأجهزة المتصلة في أماكن الآبار وتشغيلها عن بعد مما يحد من مخاطر وجود العمال بهذه الأماكن ويرفع من الكفاءة والانتاجية.

كما أصبحت الروبوتات جزءًا أساسيًا في كثير من الصناعات حيث يتم استعمالها في مجالات متنوعة نظرا لدقتها وسرعتها في العمل حيث تقوم الأذرع الروبوتية بمساعدة العمال في المصانع على تلقيم آلات الإنتاج، مما يؤدي لزيادة الإنتاجية ويمكّن الكوادر البشرية من استغلال طاقاتهم في مهام أخرى. ونجد أن حوالي 70 في المائة من تلك الروبوتات تعمل في مجال صناعة السيارات والصناعات الكهربائية والإلكترونية، وصناعة المعادن والآلات وغيرها من الصناعات.

ومع انتشار تقنية الحوسبة السحابية، لم يعد المستخدم مضطراً إلى تخزين بياناته على أجهزته الخاصة، أو محتاجاً لبرامج متنوعة أو معقدة، حيث تخزن كافة البرامج والملفات على ما يعرف ببنوك البيانات التي تستخدم تطبيقات الحوسبة السحابية لضمان أمن المعلومات وسلامتها. وقد مكنت هذه التقنية المؤسسات الصناعية من استيعاب كمية هائلة من البيانات الخاصة بمختلف مراحل الانتاج عبر المحاكاة الافتراضية للأجهزة، وبالتالي زيادة توافر قابلية التوسع والوصول إلى البيانات الضخمة وتحليلها ومعالجتها واستخدامها بغرض تطوير المنتجات واستحداث منتجات جديدة مع خفض تكاليف الإنتاج والتنبؤ بأعطال المعدات على نحو استباقي.

وتعد تقنية النانو تكنولوجي أو تقنية الجزيئات متناهية الصغر من أحدث التقنيات المستخدمة حديثاً في القطاع الصناعي حيث يستخدم في تطوير صناعة الحواسيب وأجهزة الاتصال وزيادة امكانيات الأجهزة الإلكترونية من حيث زيادة سرعتها وتقليل وزنها واستهلاكها لطاقة وصناعة الأدوية لزيادة فعاليتها وتخفيف الأضرار المصاحبة للاستخدام الكثيف للدواء.

ومن جانب آخر، لا تقتصر أهمية التكنولوجيا الرقمية على التنمية الصناعية فحسب، وإنما تشمل كل القطاعات حيث من شأن اعتماد هذه التقنيات تحقيق منافع اجتماعية وعائدات اقتصادية هامة سنوياً لمختلف الدول العربية، حيث أشار تقرير صادر عن البنك الدولي حول إيجابيات التكنولوجيا الرقمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن الاعتماد الكامل للتكنولوجيا الرقمية يمكن أن يساهم في رفع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة لا تقل عن 46 في المائة على مدى 30 عاماً، مع تحقيق مكاسب طويلة الأجل لا تقل عن 1.6 تريليون دولار، وستكون هذه الزيادة أكثر وضوحاً في البلدان الأقل دخلاً في المنطقة ويمكن أن تصل إلى حدود 71 في المائة على الأقل. ومن الجانب الاجتماعي توقع التقرير أن يؤدي اعتماد التقنيات الرقمية بصورة شاملة إلى مضاعفة معدل مشاركة النساء في القوى العاملة بنحو 20 نقطة مئوية على مدى 30 عاماً مع التقليص من نسبة البطالة بصفة عامة حيث من المتوقع أن تصل إلى حدود 7 في المائة من قوة العمل على مدى 6 سنوات. أما على المستوى الصناعي فسيمكن اعتماد التكنولوجيا الرقمية الحديثة من قبل المؤسسات الصناعية من الترفيع في إنتاجية الصناعات التحويلية العربية بنسبة 10 في المائة مع زيادة فرص العمل في شركات الصناعات

التحويلية بنسبة 5 في المائة على الأقل على مدى 30 عاماً، أي ما يعادل 1.5 مليون فرصة عمل على الأقل على مدى 30 عاما، و50 ألف فرصة عمل إضافية في هذه الصناعات في المتوسط سنوياً.

كما تساهم التكنولوجيا الرقمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وبخاصة الهدف التاسع المتعلق بتحفيز التصنيع المستدام وتشجيع الابتكار والبنى التحتية، فضلا عن تحقيق عدد من الأهداف الأخرى حيث ترتبط العديد من الأهداف السبعة عشر ارتباطًا مباشرًا بأداء القطاع الصناعي خاصة على مستوى نشر التقنيات المتقدمة واعتماد الصناعات منخفضة الكربون، فالتقنيات الحديثة تساعد بشكل مباشر وغير مباشر في إيجاد بعض الحلول للتحديات المرتبطة بإيجاد طرق للتعامل مع القيود على الطاقة والموارد والآثار البيئية، وتقليل النفايات المرتبطة بالمنتجات الصناعية وإعادة استخدامها وتدويرها، فكلما كان الإنتاج الصناعي ذكيا ومبتكرا كان استهلاك الطاقة أقل على نحو أكثر مراعاة للبيئة وجعل الأجهزة أكثر كفاءة من حيث استهلاك الطاقة، ودمج مصادر الطاقة الشمسية والرياح وغيرها من المصادر المتجددة في سلسلة القيمة مما يساهم في الحد من انبعاثات الكربون، وبناء صناعات واقتصادات مستدامة.

وعلى الرغم مما تتيحه التكنولوجيا الرقمية من فرص واسعة أمام الصناعات العربية للتحول إلى قطاع متطور ومستدام إلا إن العديد من البلدان العربية لا سيما الأقل نموا، ما تزال غير جاهزة، وبعيدة عن إنتاج واستغلال تلك التكنولوجيا أو المساهمة في الابتكارات المتتالية التي يشهدها ذلك المجال، حيث يغلب على هيكل قطاعها الصناعي الصناعات ذات المحتوى التكنولوجي المنخفض والتقادم التكنولوجي لخطوط الانتاج ولا تزال العديد من مؤسساتها الصناعية محدودة من حيث اعتمادها على التقنيات الرقمية الحديثة في سلاسل القيمة. ولعل التحدي الحقيقي للبلدان العربية ليس في مجرد جلب التكنولوجيا ذاتها والانتفاع بها وإنما يكمن في استيعابها وتطويرها بالقدر الذي يمكنها من تنمية قدراتها التكنولوجية وتقليل الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة حتى يتسنى لها البقاء في سوق المنافسة على المستويين المحلي والدولي، خاصة في ظلِّ الثورة الصناعية الرابعة وما يشهده العالم من تكتلات اقتصادية بين الدول الصناعية الكبرى، مما يستدعي ضرورة التعاون والتكامل العربي من خلال العمل على إقامة مشروعات صناعية عربية مشتركة ذكية ومستدامة ترتكز على توظيف تقنيات التكنولوجيا الرقمية المتطورة وتوفير آليات التمويل اللازمة لنجاح ذلك، ولعل منصة طلبات وعروض المنتجات الصناعية والتعدينية العربية التي تم اطلاقها من قبل المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين وبدعم من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي مثال للعمل العربي الناجح في مجال التكنولوجيا الرقمية حيث تعد أول منصة صناعية متخصصة لطلبات وعروض المنتجات الصناعية والتعدينية في الدول العربية تشمل كافة القطاعات الصناعية بمختلف أنواعها وتصنيفاتها، وتوفر قاعدة بيانات تفاعلية للربط بين الهيئات العربية المعنية بتقديم الطلبات والمناقصات والمشتريات والتوريدات من جهة وبين مقدمي العروض من المصانع والشركات والمؤسسات الصناعية والتصديرية من جهة أخرى مما يمكن من تحقيق التكامل الصناعي وتعزيز التجارة العربية البينية للمنتجات الصناعية.

أما على مستوى تطوير القدرات البشرية فيتعين على الدول العربية الإعداد الجيد لسوق العمل وإعداد العاملين من خلال تحديث المنظومة التعليمية بشكل مستمر لإكساب الطلاب المهارات اللازمة للتوافق والتكيف مع سوق العمل المستقبلي، والتدريب المستمر للعاملين، وإكسابهم المهارات اللازمة لأداء الأعمال، من خلال معرفة تشغيل الاجهزة الرقمية والبرمجيات ولغات البرمجة، وتحليل البيانات ومعالجتها، ومهارات النمذجة حيث تعد المهارات في علم التحكم والتشغيل الآلي الصناعي وانترنت الأشياء أموراً ضرورية لتطوير قطاع التصنيع.

2.6. واقع وتحديات الاقتصاد الدائري للكربون في القطاع الصناعي

يعد دمج الاقتصاد الدائري في القطاع الصناعي أحد أهم التحديات الواجب تخطيها لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، والحفاظ على البيئة، وتسريع عجلة التنمية بما يحقق الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية، في ظل التعهدات الدولية للحد من انبعاثات الكربون، وفي ظل النمو المتزايد لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون لمختلف الدول العربية حيث بلغ إجمالي الانبعاثات خلال عام 2021 حوالي 2102.9 مليون طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون[8]، بزيادة بلغت 4.7 في المائة، شكلت نسبة 5.7 في المائة من الإجمالي العالمي للانبعاثات، تركزت خاصة في الصناعات الاستخراجية للنفط والغاز والصناعات التحويلية على غرار صناعات الإسمنت والحديد والألمنيوم والبتروكيماويات والأسمدة، وبخاصة منها الصناعات التي تعتمد على توليد الطاقة بالفحم والوقود الثقيل. وقد تصدرت

[8] قاعدة بيانات معهد الموارد العالمية، مارس 2023.

السعودية قائمة الدول العربية الأكثر انبعاثاً، تليها مصر فالإمارات ثم العراق والجزائر، ويشكل متوسط انبعاثات هذه الدول حوالي 70 في المائة من متوسط إجمالي انبعاثات الدول العربية.

وقد بادر عدد من الدول العربية بالتخطيط المسبق لبناء مستقبل خال من انبعاثات الكربون قائم على وضع سياسات وبرامج تهدف للحد من هذه الانبعاثات حيث تعهدت السعودية والبحرين بالوصول لصافي الانبعاثات الكربونية إلى الصفر بحلول عام 2060، ومن جهتها وضعت الإمارات برنامجاً لتحقيق هذا الهدف بحلول عام 2050، فيما أكدت قطر مواصلة التزامها بتقليص انبعاثات الغازات الدفيئة بقرابة 25 في المائة بحلول 2030، في حين تسابق الزمن دول شمال أفريقيا على غرار المغرب ومصر وتونس للرفع من نسبة الإنتاج الكهربائي باستعمال الطاقات النظيفة خاصة من خلال برامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص وبرامج التعاون الدولي وذلك بهدف إنجاز مشاريع كبيرة تمكن من توفير بديل لمصادر الطاقة الاحفورية وبالتالي الضغط على الكلفة والحد من الانبعاثات.

وفي هذا الإطار يمثل الاقتصاد الدائري للكربون فرصة استثنائية للدول العربية، ليس فقط لتقليل انبعاثات الكربون، ولكن أيضاً لدفع النمو الاقتصادي المستدام وخلق فرص عمل جديدة، خاصة مع بدء البعض منها في اعتماد وتبني ممارسات أكثر كفاءة في استخدام الموارد والحد من النفايات وتطوير المنتجات القابلة للتدوير لوضع النمو الصناعي جنباً إلى جنب مع أهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن أنها أصبحت مطالبة في ذات الوقت بدعم نسيجها الصناعي للضغط على انبعاثات الكربون والتقليص من البصمة الكربونية حتى يتسنى لها تصدير منتجاتها الصناعية للدول التي وضعت سقفاً للبصمة الكربونية كشرط للنفاذ لأسواقها.

ويعد تطوير مختلف الصناعات بطرق حديثة وصديقة للبيئة من خلال التقليل من الانبعاثات الكربونية الناتجة عن عمليات التصنيع بطريقة مستدامة، السبيل الأمثل لتعزيز هذه الصناعات ودخولها أسواق خارجية جديدة يتزايد فيها الطلب على مختلف المنتوجات الصناعية الصديقة للبيئة أو ما يسمى بالصناعات الخضراء، على غرار الاسمنت الأخضر الذي يساهم في التقليل من هذه الانبعاثات بنسب تصل إلى حدود 80 في المائة مقارنة مع الأسمنت العادي، والحديد الأخضر الذي يستخدم مصادر الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر في عمليات التصنيع، والالمنيوم الأخضر الذي يعد جزء من سياسة المناخ الجديدة، والبلاستيك الحيوي القابل للتحلل الحيوي والذي يتم صناعته بالاعتماد على استخدام مواد طبيعية ومصادر الطاقة النظيفة، والأسمدة الخضراء التي تمثل بديلاً أخضر للأسمدة الكيميائية والتي تسمح بإعادة تدوير المخلفات العضوية، والملابس المستدامة من خلال استعمال الخامات الصديقة للبيئة واعادة تصنيع الملابس المستعملة وتحويلها الى تصميمات جديدة، والصناعات الغذائية الخضراء التي لا تعتمد على المواد الكيميائية الضارة. ويمكن في هذا الإطار تبني تطبيقات تكنولوجيا الثورة الصناعية الرابعة بما يشمل التطبيقات الإلكترونية وأجهزة الاستشعار والروبوتات لإعادة تدوير وفرز النفايات بطريقة أنجع والذكاء الاصطناعي لرفع كفاءة استخدام الموارد بتبني أنماط إنتاج واستهلاك دائرية صفرية المخلفات، بما يسهم ايجابياً في التسريع في وتيرة التحول نحو الاقتصاد الدائري وتقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية والحد من نسب التلوث. فعلى سبيل المثال من المتوقع أن يؤدي تطبيق استراتيجيات الاقتصاد الدائري في صناعات الأسمنت والحديد والبلاستيك والألومنيوم لخفض الانبعاثات بنحو 40 في المائة [9].

كما يعد التحول الرقمي في قطاع التعدين حافزاً لابتكار طرق ومناهج حديثة لبناء منشأة صناعية تعدينية ذكية وذلك من خلال تصميم البنية التحتية الرقمية وتعزيز مكوناتها واستخدام التكنولوجيا الحديثة لإعادة هيكلة الأعمال التعدينية بدءاً من الاستكشاف حتى الإنتاج، مما يساهم في تحسين كفاءة الطاقة، وزيادة الإنتاج، وخفض الانبعاثات، وخلق بيئة نظيفة ومستدامة.

ومع توقعات ارتفاع الطلب على الطاقة والمنتجات الصناعية، فإن انبعاثات القطاع الصناعي ستجعل هدف الحياد الكربوني بعيد المنال، ما لم تتسارع وتيرة إزالة الكربون منه من خلال دعم المشاريع الخضراء واستخدام التقنيات والتكنولوجيا المبتكرة على غرار احتجاز الكربون وتخزينه، والذي من المرجح أن يسهم في خفض انبعاثات الغاز الطبيعي بحدّ أقصى 80 في المائة، وانبعاثات الأسمنت والصلب بنحو 95 في المائة، على سبيل المثال. وفي هذا الإطار تعهدت عدد من الدول العربية على دعم التقاط الكربون واستخدامه على غرار السعودية التي كانت قد أعلنت عن تدشين صندوق للاستثمار في تقنيات التقاط الكربون، فيما تسعى الامارات أن تصبح أكبر منتجي الهيدروجين الأزرق من خلال تقنية التقاط وتخزين واستخدام الهيدروجين وذلك في إطار مساعيها لخفض الانبعاثات الكربونية بنحو 25 في المائة.

[9] تقرير صادر عن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

ولتسـريع عملية الانتقال نحو الاقتصـاد الدائري للكربون خاصـة مع وجود تفاوت كبير بين الدول العربية يتعين اتخاذ مجموعة من التدابير والخطط الإسـتراتيجية من أهمها:

- وضـع اسـتراتيجية وطنية شـاملة في إطار تشـريعي وضريبي داعم للتحول نحو الاقتصاد الدائري.
- تطوير المدن الصـناعية التقليدية لتصـبح تجمعات صناعية بيئية.
- زيادة استخدام الطاقة المتجددة كبديل للطاقة التقليدية وغير المتجددة، مما يسهم في خفض انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون من محطات التوليد الحرارية.
- الاعتمـاد على الركـائز التكنولوجيـة المختلفـة التي تقدمها الثورة الصـناعية الرابعة، وتوطين تطبيقات الاقتصاد الدائري مع إشراك كافة الجهات المتدخلة بما فيها القطاع الخاص.
- تسهيل النفاذ لآليات تمويل الاستثمارات الهادفة للحد من الانبعاثات الكربونية
- تكثيف برامج الإحاطة الفنية والخبرات لفائدة المؤسسات الصناعية وخاصة منها المصدرة.
- دفع التعاون العربي من خلال تبني مبادرات لمشاريع عربية مشتركة في مجال الصناعات الخضراء.

إطار (4- 1): تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية على قطاع الصناعة

تسببت الأزمة الروسية الأوكرانية منذ اندلاعها في تداعيات اقتصادية متباينة بمعظم الدول العربية، في الوقت الذي كان العالم في طريقه للخروج والتعافي من تبعات جائحة كوفيد 19، فأوقعت آثاراً اقتصادية كبيرة في العديد من القطاعات، ومن أهمها القطاع الصناعي بشقيه الاستخراجي والتحويلي.

وقد تفاوت حجم هذه الآثار من دولة إلى أخرى، ومن صناعة إلى أخرى، وذلك وفقا للتكوين الاقتصادي لكل دولة، وحجم روابطه التجارية مع روسيا وأوكرانيا، حيث يعتمد عدد هام من الدول العربية على الواردات من الدولتين في سلاسل الإمداد خاصة من الحديد والمعادن مما يؤثر في العديد من سلاسل القيم الصناعية التحويلية ذات الصلة، الشكل (4-7):

شكل (4- 7): حصة صادرات روسيا وأوكرانيا من الصادرات العالمية لبعض السلع خلال عام 2022

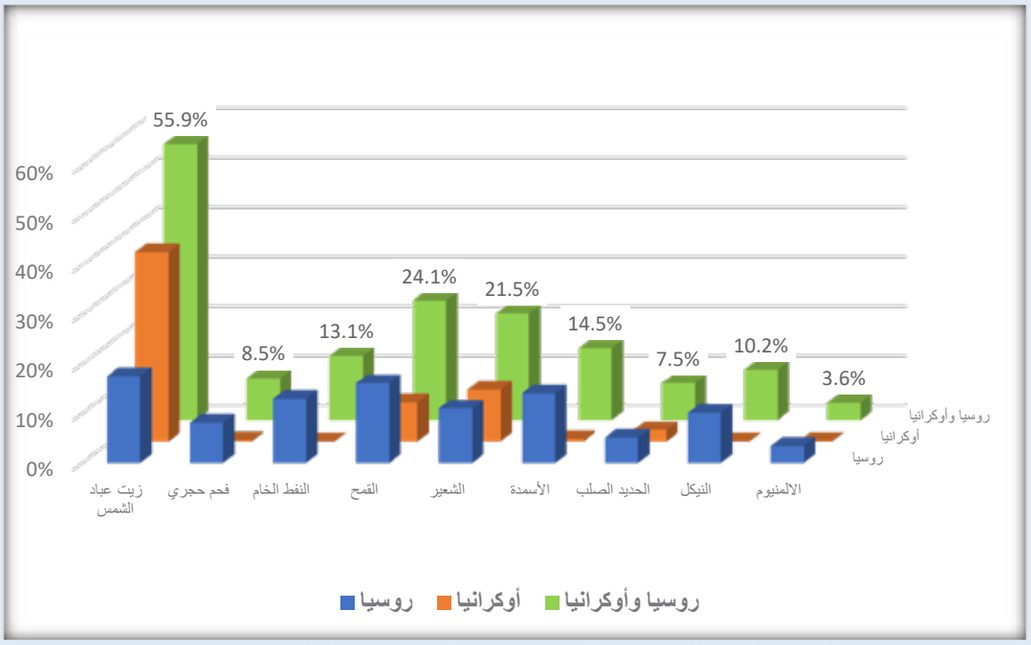

المصدر: المركز الدولي للتجارة، منظمة التجارة العالمية، قاعدة المعلومات، فبراير 2023.

ومن بين الصناعات التي تأثرت وبشكل كبير ومباشر، صناعة مواد البناء والتشييد وذلك خاصة نتيجة الارتفاعات المتتالية في أسعار مواد البناء المختلفة وفي مقدمتها أسعار الحديد الذي ارتفع ثمنه بنسب تراوحت بين 17 و47 في المائة، نتيجة تأثر سلاسل التوريد العالمية بعد التوقف التام لمصانع الصلب الأوكرانية وتوقف الشحن من موانئها وحصار روسيا الاقتصادي، خاصة وأن انتاج الدولتين يناهز حوالي 100 مليون طن وهو الثالث عالمياً بعد الصين والهند.

كما شهدت صناعة الاسمنت تقلبات كبيرة بعد اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية نتيجة تراجع توريد مختلف المدخلات الرئيسية وارتفاع تكاليفها، بما في ذلك أسعار مصادر الطاقة الرئيسية مثل الفحم وفحم الكوك حيث تعد روسيا ثاني أكبر مصدر للفحم بعد الولايات المتحدة الأمريكية وتساهم بحوالي 8 في المائة من الإنتاج العالمي من هذه المادة التي تعد المصدر الأساسي للوقود المستخدم في الإنتاج، مما أثر في الواردات والأسعار وساهم بالتالي في زيادة الأعباء على هذه الصناعة بوجه عام.

ومن ناحية أخرى، تعتبر روسيا أكبر مصدر في العالم للأسمدة حيث تمثل حوالي 14 في المائة من حجم الصادرات العالمية (الشكل (4-7))، وقد نتج عن الحصار الذي فرض على الصادرات الروسية اضطراب كبير في السوق العالمية نتج عنه ارتفاع قياسي للأسعار خاصة مع تأثرها بمتغيرات أسعار النفط الخام والغاز الطبيعي، حيث ارتفعت أسعار فوسفات ثنائي الأمونيوم بأكثر من ثلاثة أضعاف وأسعار صخور الفوسفات بأربعة أضعاف تقريبا، مما انعكس سلباً على الإنتاج الزراعي خاصة والأمن الغذائي عامة.

أما على مستوى الصناعات الغذائية فقد تأثرت بدورها نظراً للدور الذي تلعبه كل من روسيا وأوكرانيا في أسواق الغذاء العالمية حيث يعتبر البلدان منتجان رئيسان للقمح والشعير والذرة إذ يبلغ متوسط حصة انتاجهما حوالي 24 في المائة و22 في المائة و14 في المائة، على التوالي، وكلاهما يشكلان حوالي 56 في المائة من إنتاج زيت عباد الشمس حيث تعد أوكرانيا المصدر الرئيسي والأساسي لهذا الزيت في العالم. كما ساهم أيضاً نقص توفير مستلزمات الإنتاج سواء الزراعية أو من المواد الخام نتيجة تفاقم نقص سلاسل الإمداد العالمية وارتفاع تكاليف الشحن، في تعطل الإنتاج في عدد من المصانع العربية وعدم اشتغالها بكامل طاقتها الإنتاجية، فيما

التجأت بعض المصانع الأخرى إلى تعليق الإنتاج مؤقتا والاعتماد على بيع المخزونات وذلك سعيا لمواجهة التكاليف المرتفعة خاصة المتعلقة بالطاقة.

ورغم التأثيرات السلبية التي تسببت فيها هذه الحرب بجل القطاعات الصناعية، إلا أن بعض الدول والصناعات تمكنت من تحقيق إيرادات هامة من ارتفاع أسعار النفط والغاز في الاسواق العالمية نتيجة تزايد الطلب العالمي عليه خاصة مع بداية الحرب الروسية الأوكرانية حيث بلغ متوسط سعر برميل النفط في عام 2022 حوالي 100 دولاراً للبرميل مقابل 69.9 دولاراً في عام 2021، فيما ارتفع اجمالي انتاج النفط العربي بحوالي 13 في المائة. وقد استفادت الدول العربية المصدرة للنفط والتي تبلغ حصة صادرتها على مستوى العالم 30.2 في المائة، من إيرادات وعوائد مالية هامة وكانت فرصة لدعم واستكمال مشروعات التنمية في تلك الدول خاصة على مستوى دفع الاستثمارات في العديد من المجالات بما فيها الصناعات الاستخراجية وتوليد الطاقة. كما شكل أيضاً فرصة للدول العربية المنتجة للغاز على غرار الجزائر من كسب أسواق جديدة خاصة مع بحث دول الاتحاد الأوروبي عن مصادر غاز أخرى لتعويض الغاز الروسي، وذلك لقربها الجغرافي من أوروبا حيث تعد ثالث أكبر مصدر إلى الاتحاد الأوروبي بعد روسيا والنرويج، مما مكنها من تسجيل رقم قياسي في صادرات الغاز الطبيعي لعام 2022 بلغ حوالي 56 مليار متر مكعب. ونتيجة لذلك ارتفعت مساهمة الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي العربي في العام 2022 إلى حوالي 29.5 في المائة، مقابل 22.3 في المائة في العام السابق فيما بلغت نسبة نمو القطاع حوالي 60.3 في المائة وهي نسبة تعتبر الأعلى طيلة السنوات الماضية

وفي مقابل ذلك شهدت الدول العربية غير النفطية والتي تعتمد على الإمدادات الخارجية لتلبية احتياجاتها من الطاقة، صعوبات اقتصادية هامة نتيجة تفاقم نسب التضخم، بعد الارتفاع الكبير في تكاليف إنتاج الطاقة التي صاحبها ارتفاع أسعار مختلف المنتجات مما انعكس سلباً على الوضع الاجتماعي وعلى مختلف القطاعات الإنتاجية.

وفي ظل حالة عدم اليقين الكبيرة التي تشوب هذه الحرب وما يمكن أن يتسبب فيه طول أمدها أو اشتداد حدتها في وقوع أضرار أكبر بكثير مما هو عليه حالياً، خاصة بالرجوع إلى انعكاساتها الحالية على سلاسل توريد المدخلات الصناعية عالميا وما تسببت به من تعطل كبير لسلاسل الإمداد وشبكات الإنتاج، يتعين على الدول العربية مراجعة السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بربط الصناعات الوطنية بسلاسل التوريد العالمية لتكون جزء منها، وتعزيز التعاون وتسريع آليات التكامل الاقتصادي بين الدول العربية لتوفير وتحقيق الاكتفاء الذاتي من المدخلات من خلال استغلال ما تزخر به المنطقة العربية من موارد طبيعية ومعدنية متنوعة وهامة وذلك لتلافي حدوث أي عجز في سلاسل التوريد للصناعات الرئيسية خلال هذه الأزمة أو أي أزمات مستقبلية أخرى.

7. التعاون العربي في المجال الصناعي وآفاق تطويره

يعد التعاون العربي في المجال الصناعي أحد أبواب تسريع التنمية الصناعية، وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات العربية، ومدخل من مداخل المساهمة العربية في التنمية والنمو العالمي، في ظل التكتلات الاقتصادية الاقليمية والعالمية وما يحمله من مخاطر على مستوى توفير المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج، خاصة خلال فترات الأزمات على غرار جائحة كوفيد-19 والحرب الروسية الأوكرانية الأخيرة وما خلفته من تعطل كبير لسلاسل الإمداد وشبكات الإنتاج نتيجة انقطاع الحصول على مستلزمات الإنتاج.

وفي هذا السياق، ولمواجهة تداعيات الأزمات سواء الحالية أو المستقبلية، تم إنشاء المنصة العربية لطلبات وعروض المنتجات الصناعية والتعدينية من قبل المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين وبتمويل من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بهدف تعزيز سلاسل الإمداد والتوريد التي تربط الصناعات العربية ببعضها البعض ودعم فرص العرض والطلب للمنتجات الصناعية وتيسير استفادة الدول العربية من بعضها البعض عبر تجميع الطلبات والعروض المتاحة في المواقع الرسمية للدول والمتعلقة بتلبية احتياجاتها من السلع والمنتجات الصناعية، بالإضافة إلى عرض الشركات والمصانع العربية التي لديها قدرات إنتاجية عالية وفائض في الإنتاج وقادرة على تلبية هذه الاحتياجات. وتتضمن المنصة حاليا بيانات أكثر من 21 ألف منشأة صناعية وتعدينية بمختلف القطاعات في 21 دولة عربية، بالإضافة إلى الطلبات والاحتياجات ذات العلاقة بالمواد الخام والسلع والمنتجات. كما تتيح المنصّة للشركات الصناعية والتعدينية العربية العديد من المزايا التي تمكنها من التعريف بمنتجاتها وخدماتها المختلفة ومنحها فرصا ترويجية وتسويقية كبيرة من خلال المتاجر الإلكترونية المخصصة لها بموقع المنصة.

ومن أوجه التعاون العربي، النشاط الاستثماري البيني لدوره في تحقيق التكامل العربي في مجال الاستثمار الانتاجي، وقد بلغت في هذا الإطار الاستثمارات الصناعية البينية العربية في العام 2022 حوالي 18.1 مليار دولار توزعت على 9 دول عربية حيث تفاوتت النسبة من بلد عربي لآخر وكانت أعلاها في مصر، عمان، الامارات، قطر، السعودية، البحرين، المغرب، الجزائر والعراق. وقد حازت الاستثمارات الموجهة لقطاع الطاقة على النصيب الأكبر حيث بلغت قيمتها 16.5 مليار دولار تركزت بالأساس في مشاريع الطاقات المتجددة، فيما بلغت قيمة الاستثمارات الموجهة للصناعات التحويلية 1.6 مليار دولار، شكلت حصة الصناعات الكيميائية منها حوالي 48.5 في المائة تليها الصناعات الغذائية بنسبة 12.2 في المائة فصناعة النسيج والملابس الجاهزة بنسبة 9.2 في المائة فالصناعات البلاستيكية بنسبة 8.1 في المائة ثم الصناعات الالكترونية والكهربائية بنسبة 6.3 في المائة، فيما توزعت النسبة المتبقية على الصناعات التحويلية الأخرى.

وعلى مستوى التمويل تعد مؤسسات التمويل العربية أيضا من أبرز أوجه التعاون العربي وقد بلغ في هذا الإطار إجمالي الاستثمارات الصناعية الممولة من مؤسسات التمويل العربية في الدول العربية خلال عام 2022 حوالي 1736 مليون دولار مقابل حوالي 1467 مليون دولار خلال عام 2021 أي بزيادة بلغت حوالي 18.3 في المائة، منها حوالي 1678 مليون دولار استثمارات موجهة لقطاع الطاقة فيما بلغت قيمة الاستثمارات الموجهة للصناعات التحويلية 58 مليون دولار. وبلغت مساهمة مؤسسات التمويل العربية في تمويل الاستثمارات الصناعية في الدول العربية خلال كامل الفترة (1974–2022) حوالي 50.9 مليار دولار منها 42.1 مليار دولار إجمالي استثمارات خصصت لقطاع الطاقة، وحوالي 8.8 مليار دولار إجمالي استثمارات خصصت للصناعات التحويلية، مثلت حوالي 37 في المائة من إجمالي الاستثمارات الممولة من مؤسسات التمويل العربية في الدول العربية، توزعت على كامل الدول العربية، حيث بلغت حصة مصر حوالي 33.6 في المائة تلتها تونس بحوالي 10.7 في المائة، فالمغرب بحوالي 7.5 في المائة ثم الأردن بحوالي 7.3 في المائة، تلتها سورية بحوالي 6.9 في المائة، ثم السودان بحوالي 5.3 في المائة، فيما كانت حصة بقية الدول أقل من 5 في المائة.

ومن المبادرات العربية الهامة الهادفة إلى تطوير التعاون العربي، تم خلال عام 2022 إطلاق الشراكة الصناعية التكاملية لتنمية اقتصادية مستدامة بين كل من الإمارات ومصر والأردن والبحرين قصد تعزيز الشراكة في 5 مجالات صناعية واعدة تشمل الأسمدة، والأدوية، والمنسوجات، والمعادن، والبتروكيماويات بهدف تطوير صناعات تنافسية ذات مستوى عالمي، وتحقيق سلاسل توريد مضمونة ومرنة، ونمو قائم على الاستدامة، وتعزيز تكامل سلاسل القيمة والتجارة فيما بينها.

وعلى الرغم مما أنجز من خطوات مهمة لتحقيق التعاون والتكامل العربي إلا أنها تبقى غير كافية لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية والتكتلات الاقليمية القائمة في عالم يتميز بسرعة النمو والتطور ويعتمد بشكل كبير على التكنولوجيا الحديثة والتقنيات المتطورة والذكاء الاصطناعي. ويتعين في هذا الإطار مزيد من دفع التعاون

العربي في المجال الصناعي من خلال تبني الدول العربية للسياسات اللازمة لبناء شراكات تنموية بنّاءة، تساهم في تعزيز التنمية الصناعية المستدامة، وتوظيف التكامل بين الموارد والمزايا التنافسية لكل دولة على أساس تعاوني تكاملي وذلك من خلال دفع الاستثمار في القطاع الصناعي وإقامة مشاريع صناعية عربية مشتركة مستدامة لمجابهة التكتلات العالمية والإقليمية تعتمد بالأساس على التكنولوجيا الرقمية والتقنيات الحديثة المتطورة مع إيجاد الآليات التمويلية الكفيلة بتحقيق ذلك، فضلاً عن دفع التعاون في مجالات البحث العلمي وتبادل الخبرات وتوحيد التشريعات والقوانين والأنظمة الصناعية بما يمكن من تكوين شراكة صناعية عربية تكاملية متجانسة فيما بينها وقادرة على مجابهة مختلف التحديات سواء الحالية أو المستقبلية.

نظرة عامة

شهد **سوق النفط العالمي** تقلبات حادة خلال عام 2022، على خلفية الأزمة الروسية الأوكرانية التي أحدثت تغييرات كبيرة في خارطة تجارة النفط، وتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي وسط حالة من عدم اليقين سببها ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصادات الرئيسية إلى مستويات لم تشهدها مُنذ أربعة عقود. على وقع هذه المعطيات، تباطأ نشاط الصناعات التحويلية العالمية بشكل ملحوظ، وتراجع معدل نمو الطلب العالمي على النفط مقارنة بالعام 2021 ليصل إلى نحو 99.1 مليون برميل/يوم، في ظل ارتفاع أسعار النفط الخام والوقود، ليظل الطلب دون مستوياته المسجلة قبل جائحة كوفيد-19. وفي إطار استمرار الجهود المبذولة نحو تحقيق الاستقرار والتوازن في سوق النفط العالمي، وتماشياً مع النهج الناجح المتمثل في اتخاذ اجراءات استباقية، اتخذت **مجموعة دول أوبك+** عدداً من القرارات الهامة التي ساهمت بشكل كبير في الحد من التأثير السلبي للتقلبات على سوق النفط العالمي. قد شهد عام 2022 ارتفاعاً في إجمالي الإمدادات النفطية العالمية إلى حوالي 100 مليون ب/ي، حيث ارتفعت إمدادات دول أوبك من النفط الخام والنفوط غير التقليدية في عام 2022 بنحو 2.6 مليون ب/ي مقارنة بعام 2021 مسجلة حوالي 34.2 مليون ب/ي، على خلفية تقليص مجموعة دول أوبك+ لتخفيضات إتفاق خفض الإنتاج "أي زيادة الإنتاج" خلال الفترة يناير – سبتمبر 2022، وارتفاع إنتاج إيران وفنزويلا رغم الضغوطات الاقتصادية الأمريكية. كما ارتفعت الامدادات من الدول المنتجة من خارجها بنحو 1.9 ألف ب/ي لتصل إلى 65.8 مليون ب/ي، وارتفعت المخزونات النفطية العالمية إلى أعلى مستوى لها منذ نهاية عام 2020. ومن جانب آخر، تحقق ارتفاع طفيف في الاحتياطيات العالمية المؤكدة من النفط والغاز الطبيعي نسبته 2.4 في المائة و2.3 في المائة على التوالي، تزامناً مع انخفاض الإنفاق العالمي على نشاط الاستكشاف وسط حالة من عدم اليقين محيطة بآفاق الاقتصاد العالمي بسبب الأزمة الروسية الأوكرانية.

هذا وقد ارتفعت **المعدلات السنوية لأسعار النفط الخام العالمية** في عام 2022، رغم التقلبات الملحوظة التي شهدتها اتجاهاتها، لا سيما في الأسواق الآجلة، ليصل متوسط أسعار سلة خامات أوبك إلى 100.1 دولار للبرميل وهو أعلى مستوى له مُنذ عام 2013.

فيما يخص **نشاط الاستكشاف في الدول العربية**، فقد تم تحقيق 50 اكتشافاً نفطياً و29 اكتشافاً للغاز خلال عام 2022، واستحوذت الدول العربية على نحو 54.3 في المائة من تقديرات الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط ونحو 26.3 في المائة من احتياطيات الغاز الطبيعي العالمية، واستأثرت بنسبة 29.3 في المائة من إجمالي الإنتاج العالمي من النفط الخام، وشكلت حصتها من كميات الغاز الطبيعي المسوق 15.4 في المائة من الإجمالي العالمي في عام 2022. وفي المقابل، ارتفع استهلاك الطاقة في الدول العربية عام 2022 بنحو 280 ألف برميل مكافئ نفط في اليوم أي بنسبة 1.9 في المائة ليصل إلى نحو 15.2 مليون برميل مكافئ نفط يومياً، وظل النفط والغاز الطبيعي المصدرين الأساسيين اللذين تعتمد عليهما الدول العربية لتغطية احتياجاتها من الطاقة، حيث شكلت حصتهما معاً نحو 96.4 في المائة من إجمالي المصادر، مع استمرار دخول الطاقات المتجددة بشكل ملحوظ في مزيج الوقود المستخدم في توليد الطاقة الكهربائية.

وقد **شهدت المعدلات السنوية لأسعار نفوط التصدير الرئيسة في الدول العربية**، ارتفاعاً كبيراً في مستوياتها خلال عام 2022 بنسب متفاوتة تراوحت ما بين 38.8 و47 في المائة، لترتفع قيمة صادراتها النفطية بشكل كبير وتصل إلى أعلى مستوياتها منذ أكثر من سبعة أعوام.

1. الوضع العام للاستكشافات والاحتياطيات

شهدت الصناعة البترولية في بداية عام 2022 تعافياً تدريجياً من آثار جائحة كوفيد-19، لكنها عادت لتتأثر بالأزمة الروسية الأوكرانية، حيث تراجع عدد التراخيص الاستكشافية على مستوى العالم إلى أدنى مستوى له منذ عام 2019، وتقلصت المساحة الممنوحة ضمن التراخيص إلى أدنى مستوى لها منذ 20 عاماً، كما انخفض عدد العقود الموقعة في قطاع النفط والغاز. لكن هذه التغيرات السلبية لم تشمل كل مناطق العالم، حيث شهدت آسيا ارتفاعاً في عدد التراخيص مقارنة بالأعوام السابقة. وانعكست الأزمة الروسية الأوكرانية أيضاً على شكل اختناقات محتملة في بعض مراحل سلاسل التوريد ضمن الصناعة البترولية، مما دفع بعض الشركات لزيادة قيمة خططها الاستثمارية لمواجهة احتمالات تعثر سلاسل التوريد.

1.1. النشاط الاستكشافي والتطويري

شهدت الصناعة البترولية في الدول العربية نشاطات متنوعة خلال عام 2022. فعلى سبيل المثال وضمن خطط التطوير في **دولة الإمارات العربية المتحدة**، أرست شركة "أدنوك" عقوداً بقيمة تناهز 1.94 مليار دولار لتعزيز النمو في أنشطة الحفر، ضمن خطة دولة الإمارات لزيادة سعتها الإنتاجية من النفط إلى 5 مليون ب/ي بحلول عام 2030. كما أرست الشركة عقدين لتقديم خدمات الدعم اللوجستي لمشروع تطوير حقلي "الحيل" و"غشا" للغاز بقيمة تزيد عن 2 مليار دولار. وفي **البحرين**، وقعت "الشركة القابضة للنفط والغاز" على مذكرة تفاهم مع الشركة العربية للاستثمارات البترولية "أبيكورب" لدعم وتطوير المبادرات والمشاريع الاستراتيجية الجديدة في قطاع الطاقة. وفي **الجزائر**، أعلنت شركة "سوناطراك" عن خطة استثمارية في مجال الاستكشاف بين عامي 2022 و2026 بقيمة 40 مليار دولار، وبدأ الإنتاج من حقلي غاز في حوض "بركين"، اللذان سيرفعان معدل الإنتاج بمقدار 1 مليون م3/ي من الغاز و4000 ب/ي من سوائل الغاز. وفي **دولة ليبيا**، تم وضع حقل "الظهرة" (ضمن الامتياز NC40) على الإنتاج بمعدل أولي بلغ 2500 ب/ي، ويتوقع أن يرتفع معدل إنتاج الحقل إلى 40 ألف ب/ي عند توفر متطلبات عملية التطوير. وفي **مصر**، تم إرساء ثماني مناطق استكشافية بمساحة تناهز 12.3 ألف كم مربع، (منطقتان في البحر الأبيض المتوسط، وأربع مناطق في الصحراء الغربية، ومنطقتان في خليج السويس) على عدة شركات. وتم إرساء عقد مع شركة BP للتنقيب عن الغاز في قاطع "King Mariout" قرب مدينة الإسكندرية. وأعلنت الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية "إيجاس" عن طرح مزايدة عالمية جديدة للتنقيب عن النفط والغاز في 12 منطقة في البحر الأبيض المتوسط ودلتا النيل. وفي **قطر**، منحت شركة "قطر للطاقة" عقد هندسة وتوريد وتشييد للأعمال البحرية، ومن المتوقع أن يرفع المشروع طاقة قطر الإنتاجية من الغاز الطبيعي المسال من 77 إلى 126 مليون طن /السنة في عام 2025. كما أعلنت الشركة عن توقيع اتفاقية لتطوير القطاع الجنوبي من "حقل الشمال"، ضمن مشروع تقدر تكاليفه بنحو 30 مليار دولار. وفي **الكويت**، تم التوقيع على وثيقة لتطوير حقل "الدرة" الغازي، ومن المتوقع أن يصل إنتاج الحقل إلى أكثر من 28 مليون م3/ي من الغاز، علاوة على حوالي 84 ألف ب/ي من المتكثفات. وفي **العراق**، أنجزت "شركة الحفر العراقية"، عمليات حفر وإكمال عدد من الآبار الموجهة من بينها بئر"غراف 132"، وهي البئر الخامسة عشر ضمن عقد يتضمن حفر 28 بئراً موجهة في حقل "الغراف" النفطي بمحافظة "ذي قار". كما أنجزت الشركة حفر البئر "زبير 551" في حقل "الزبير" بمحافظة "البصرة" إلى عمق 3601 م. وهي البئر الثامنة ضمن عقد مبرم لحفر 37 بئراً في الحقل المذكور. وفي **سورية**، تم وضع بئر "زملة المهر-1" الغازي على الإنتاج بطاقة تبلغ 250 ألف م3/ي، وهي أول بئر تنتج من هذا الحقل الواقع شرق مدينة تدمر. وفي **المغرب**، وقع "المكتب الوطني للهيدروكربونات والمناجم" على اتفاقية مع شركة Chariot لإنشاء وصلة أنابيب تهدف لتأمين الوصول إلى خط أنابيب الغاز المغاربي الأوروبي الرئيسي الذي يمتد من شرق المغرب إلى طنجة في الشمال ثم إلى إسبانيا.

وفيما يخص **نشاط الحفر الاستكشافي والتطويري**، فقد شهد عدد الحفارات العاملة في مختلف أرجاء العالم ارتفاعاً من 1362 حفارة عام 2021 الى 1740 حفارة عام 2022، أي بنسبة ارتفاع بلغت نحو 27.8 في المائة.

وتشير أحدث البيانات المتاحة إلى أنه خلال عام 2022 قد توفرت بيانات عن 117 اكتشافاً جديداً على المستوى العالمي. ومن ضمن تلك الاكتشافات هناك 79 اكتشافاً جديداً في الدول العربية، منها 50 اكتشاف للنفط و29 اكتشاف للغاز الطبيعي.

ومن الأمثلة على تلك الاكتشافات الجديدة، في **السعودية**، أعلنت شركة "أرامكو" عن تحقيق خمسة اكتشافات جديدة للغاز هي (حقل شدون) في المنطقة الوسطى، و(شهاب، وشرفة) في منطقة الربع الخالي، و(حقل أم خنصر) في منطقة الحدود الشمالية، و(حقل سمنة للغاز غير التقليدي) في المنطقة الشرقية. كما أعلنت عن تحقيق اكتشافين آخرين للغاز (أوتاد، والدهناء). وفي **الإمارات**، تم الإعلان عن عدة اكتشاف جديدة، منها اكتشاف للغاز في "القاطع 2" في أبو ظبي، قدرت احتياطاته الجيولوجية بنحو 42-

56.6 مليار متر مكعب. وفي **البحرين**، أعلنت "الشركة القابضة للنفط والغاز" عن اكتشافات مكمنين جديدين للغاز غير التقليدي في طبقات "الجوبة" و"الجوف". وفي **المغرب**، تحققت أربع اكتشافات للغاز الطبيعي، مما يفتح آفاقاً جديدة للتنقيب ضمن مناطق الشمال الغربي من البلاد.

2.1. الاحتياطيات

ارتفعت تقديرات الاحتياطي المؤكد من النفط على الصعيد العالمي بشكل طفيف في نهاية عام 2022، لتصل إلى 1335 مليار برميل، أي بنسبة ارتفاع 2.4 في المائة بالمقارنة مع مستويات العام السابق. وبالنسبة للدول العربية، فقد ارتفعت تقديرات الاحتياطي المؤكد من النفط الخام بنسبة 1.4 في المائة مقارنة بنهاية العام السابق لتصل إلى 725.1 مليار برميل. والجدير بالذكر أن نسبة 92.7 في المائة من الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام في الدول العربية تتركز في خمس دول عربية وهي السعودية التي استأثرت بحصة 36.8 في المائة من إجمالي احتياطيات الدول العربية، يليها العراق بنسبة 19.9 في المائة، والإمارات بنسبة 15.3 في المائة، والكويت بنسبة 14 في المائة، وليبيا بنسبة 6.7 في المائة. وقد شكلت احتياطيات الدول العربية نسبة 54.3 في المائة من الاحتياطي العالمي من النفط الخام، كما يوضح الملحق (1/5) والشكل (5-1).

شكل (5- 1): احتياطيات النفط الخام العالمية وفق المجموعات الدولية في نهاية عام 2022

المصدر: منظمة الأقطار العربية المُصدرة للبترول، "تقرير الأمين العام السنوي"، 2022.

كما ارتفعت احتياطيات الغاز الطبيعي عالمياً عند نهاية عام 2022 بنسبة 2.3 في المائة لتصل الى 211.5 تريليون متر مكعب. أما فيما يتعلق باحتياطيات الغاز الطبيعي في الدول العربية لعام 2022، فقد ارتفعت بنسبة 1 في المائة مقارنة بعام 2021 لتصل إلى نحو 55.7 تريليون متر مكعب. والجدير بالذكر أن نسبة 72.8 في المائة من الاحتياطيات المؤكدة من الغاز الطبيعي في الدول العربية تتركز في ثلاث دول عربية وهي قطر التي استأثرت بحصة 42.8 في المائة من إجمالي احتياطيات الدول العربية، يليها السعودية بنسبة 15.3 في المائة، والإمارات بنسبة 14.7 في المائة. وقد ساهمت الدول العربية مجتمعة بحصة 26.3 في المائة من الاحتياطيات العالمية، كما يوضح الملحق (2/5) والشكل (5-2).

شكل (5- 2): احتياطيات الغاز الطبيعي العالمية وفق المجموعات الدولية في نهاية عام 2022

المصدر: منظمة الأقطار العربية المُصدرة للبترول، "تقرير الأمين العام السنوي"، 2022.

ومن ناحية أخرى، استقرت **تقديرات احتياطي العالم المؤكدة من الفحم الحجري** لعام 2022 عند نفس مستوى العام السابق البالغ نحو 1074 مليار طن. ولم تحدث في الدول العربية تطورات تذكر في مجال صناعة الفحم واستخراجه. الجدير بالذكر أن الفحم الحجري يستهلك بشكل رئيسي في قطاع توليد الكهرباء وعمليات التسخين الصناعية، ويلعب الفحم الحجري دوراً هاماً في مجال الطاقة في العالم بسبب توفر مصادره في عدد كبير من دول العالم، إضافة إلى سهولة نقله واستيراده وتصديره.

أما فيما يخص القدرات المتاحة من الطاقات المتجددة عالمياً فقد ارتفعت في عام 2022 بنسبة 9.6 في المائة مقارنة بعام 2021 لتصل إلى نحو 3372 جيجاواط. استحوذت الطاقة الكهرومائية على حصة 41.3 في المائة من الاجمالي، يليها الطاقة الشمسية بحصة 31.2 في المائة وطاقة الرياح بحصة 26.7 في المائة، وباقي الطاقات المتجددة بحصة 0.8 في المائة. وبالنسبة للدول العربية، فقد ارتفعت قدراتها المتاحة من الطاقات المتجددة في عام 2022 بنسبة 11.7 في المائة مقارنة بالعام السابق لتصل إلى نحو 25.2 جيجاواط، أي ما يمثل حوالي 0.7 في المائة فقط من الإجمالي العالمي. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى

ارتفاع قدرات توليد الطاقة الشمسية في كل من قطر وعمان والأردن والامارات ولبنان وتونس ومصر والسودان وسورية وفلسطين والجزائر والعراق والمغرب، إلى جانب ارتفاع قدرات توليد طاقة الرياح في المغرب ومصر.

2. الإنتاج العالمي من الطاقة

1.2. النفط والغاز الطبيعي

شهد إجمالي الإنتاج العالمي من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي والنفوط غير التقليدية ارتفاعاً بنحو 4.5 مليون برميل/ يوم في عام 2022، أي بنسبة 4.7 في المائة مقارنة بالعام السابق ليصل إلى نحو 100 مليون برميل/ يوم. فقد ارتفع إنتاج الدول المنتجة للنفط من خارج أوبك بمقدار 1.9 مليون برميل/يوم أي بنسبة 2.9 في المائة مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى 65.8 مليون برميل/يوم خلال عام 2022. وقد كان المصدر الرئيسي لهذا الارتفاع هو زيادة الإمدادات النفطية من الولايات المتحدة الأمريكية ودول أمريكا الجنوبية وروسيا والصين.

يذكر في هذا السياق، أن إنتاج النفط وسوائل الغاز الطبيعي غير التقليدية في الولايات المتحدة الأمريكية قد شهد ارتفاعاً ملحوظاً بلغ نحو 1.2 مليون ب/ي، تزامناً مع رفع شركات الطاقة الأمريكية لعدد حفارات النفط العاملة، حيث شجعت أسعار النفط المرتفعة وزيادة الطلب شركات الطاقة على رفع معدلات إنتاجها، وسط مطالبة وزارة الطاقة الأمريكية لتلك الشركات بزيادة إنتاج النفط على المدى القريب تجنباً لنقص الإمدادات في ظل الأزمة الروسية الأوكرانية. وكان لكل من ارتفاع التضخم وما يرتبط به من زيادة في تكاليف التشغيل وتقلبات الطقس دوراً في الحد من نمو إنتاج النفط الأمريكي خلال عام 2022. كما ارتفعت الإمدادات النفطية لدول أمريكا الجنوبية خلال عام 2022 بدعم من زيادة إنتاج النفوط غير التقليدية في الأرجنتين، وارتفاع إنتاج النفط في البرازيل مع بدء الإنتاج من ثالث أكبر حقل في مناطق ما قبل الملح. وارتفعت الإمدادات النفطية الروسية بدعم من قرارات دول أوبك+ بشأن زيادة الإنتاج على الرغم من تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية التي كانت سبباً رئيسياً في تراجع تلك الإمدادات بشكل حاد بلغ حوالي 964 ألف ب/ي خلال شهر أبريل 2022. وارتفعت الإمدادات النفطية من الصين بدعم من استثمارات شركات النفط الوطنية الصينية في المشروعات الجديدة الناشئة، والآبار الإضافية ومشروعات تطوير حقول النفط والاستخلاص المعزز لإنتاجه.

وارتفعت الإمدادات النفطية لدول أوبك بنحو 2.6 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 8.2 في المائة لتصل إلى 34.2 مليون ب/ي، بدعم من زيادة دول أوبك+ لمستوى إنتاجها خلال الفترة (يناير – سبتمبر) 2022، وارتفاع إنتاج إيران وفنزويلا. ويذكر أن دول أوبك العربية قد بذلت جهوداً مكثفة ضمن مجموعة أوبك+ بغية الحفاظ على توازن واستقرار السوق النفطية العالمية خلال عام 2022، لاسيما في ظل الأزمة الروسية الأوكرانية المتصاعدة وحالة عدم اليقين المحيطة بآفاق الاقتصاد العالمي التي تسببت في حدوث التقلبات التي شهدها أداء السوق النفطية العالمية. حيث قررت دول أوبك+ زيادة مستوى إنتاجها بمقدار 400 ألف ب/ي خلال الفترة (يناير – أبريل) 2022، وبمقدار 432 ألف ب/ي في شهري مايو ويونيو، وبمقدار 648 ألف ب/ي في شهري يوليو وأغسطس، وبمقدار 100 ألف ب/ي في شهر سبتمبر. كما قررت دول أوبك+ خفض مستوى إنتاجها بمقدار 100 ألف ب/ي في شهر أكتوبر وبمقدار 2 مليون ب/ي في شهري نوفمبر وديسمبر 2022.

بلغ معدل إنتاج الدول العربية مجتمعة من النفط الخام حوالي 25.4 مليون ب/ي في عام 2022، بارتفاع بلغ 2.9 مليون ب/ي بالمقارنة مع عام 2021، أي بنسبة زيادة بلغت 13.1 في المائة. وساهمت الدول العربية مجتمعة بنسبة 29.3 في المائة من إجمالي إنتاج العالم من النفط الخام عام 2022، مقارنة بنسبة بلغت 27 في المائة خلال العام السابق، الملحق (5/ 3) والشكل (5-3).

شكل (5- 3): تطور إنتاج النفط الخام في الدول العربية (2018-2022) (مليون ب/ي)

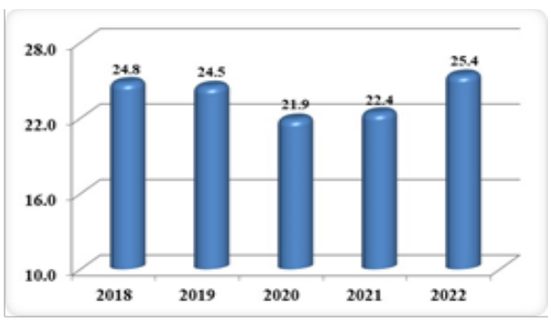

المصدر: منظمة الأقطار العربية المُصدرة للبترول، "تقرير الأمين العام السنوي"، 2022.

وعلى مستوى الدول العربية فرادى، ارتفع إنتاج النفط الخام خلال عام 2022 في عشر دول، حيث ارتفع في السعودية بنسبة 17 في المائة ليصل إلى 10.7 مليون ب/ي، وفي العراق بنسبة 13 في المائة ليصل إلى 4.5 مليون ب/ي، وفي الامارات بنسبة 13.6 في المائة ليصل إلى نحو 3.1 مليون ب/ي، وفي الكويت بنسبة 13 في

المائة ليصل إلى حوالي 2.7 مليون ب/ي، وفي الجزائر بنسبة 20.9 ليصل إلى نحو 1 مليون ب/ي، وفي عُمان بنسبة 6.7 في المائة ليصل إلى 798 ألف ب/ي، وفي قطر بنسبة 11.4 في المائة ليصل إلى 614 ألف ب/ي، وفي مصر بنسبة 21 في المائة ليصل إلى نحو 568 ألف ب/ي، وفي البحرين بنسبة 3.1 في المائة ليصل إلى 199 ألف ب/ي، وفي سورية إلى 18 ألف ب/ي مقارنة بنحو 16 ألف ب/ي في العام السابق. بينما إنخفض إنتاج النفط الخام خلال عام 2022 في أربع دول عربية، حيث انخفض في ليبيا بنسبة 16.5 في المائة ليصل إلى 1 مليون ب/ي، وفي اليمن بنسبة 3 في المائة ليصل الى 64 ألف ب/ي، وفي السودان بنسبة 10.4 في المائة ليصل إلى 60 ألف ب/ي، وفي تونس إلى 27.9 ألف ب/ي مقارنة بنحو 28.8 في العام السابق أي بنسبة 2.7 في المائة.

أما الإنتاج العالمي من سوائل الغاز الطبيعي[1]، فقد ارتفع بنسبة 3.5 في المائة ليصل إلى نحو 12.9 مليون برميل/يوم. وبلغ **إنتاج الدول العربية** نحو 4.6 مليون برميل/يوم، لتستأثر بنحو 34 في المائة من الإجمالي العالمي. وتشير التوقعات إلى انخفاض الإمدادت النفطية العالمية في عام 2023 انعكاساً لاتفاق دول أوبك+ الذي يقضي بخفض إنتاجها بمقدار 2 مليون ب/ي خلال الفترة (يناير – ديسمبر)، وإجراء خفض إضافي طوعي بمقدار 1.66 مليون ب/ي خلال الفترة (مايو – ديسمبر). وسيكون لارتفاع الإمدادات من الولايات المتحدة الأمريكية، والبرازيل، والنرويج، وكندا، وكازاخستان دور في الحد من انخفاض إجمالي الإنتاج العالمي.

وفيما يخص **الغاز الطبيعي المسوق [2] على المستوى العالمي**، انخفضت الكميات المسوقة منه خلال عام 2022 بحوالي 0.2 في المائة لتصل إلى نحو 4044 مليار متر مكعب، أي بانخفاض قدره 9 مليار متر مكعب. شكلت حصة الدول العربية مُجتمعة نحو 15.4 في المائة من الإجمالي العالمي، وهو مستوى أعلى بشكل طفيف من المحقق خلال العام السابق. يُذكر أن إجمالي الغاز المسوق في الدول العربية قد ارتفع من 616.4 مليار متر مكعب في عام 2021 إلى 620.8 مليار متر مكعب في عام 2022، أي بارتفاع قدره 4.4 مليار متر مكعب، ما يُشكل 0.7 في المائة. وعلى مستوى الدول العربية فرادى، ارتفعت الكميات المسوقة في قطر بنسبة 0.8 في المائة لتصل إلى 178.4 مليار متر مكعب، وفي السعودية بنسبة 5.2 في المائة لتصل إلى 120.4 مليار متر مكعب، وفي العراق بنسبة 3.5 في المائة لتصل إلى 9.4 مليار متر مكعب، وفي الكويت بنسبة 10.4 في المائة لتصل إلى 13.4 مليار متر مكعب، وفي ليبيا بنسبة 2.4 في المائة لتصل إلى 14.8 مليار متر مكعب، وفي عُمان بنسبة 4.6 في المائة لتصل إلى 42.1 مليار متر مكعب. في المقابل انخفضت الكميات المُسوقة من الغاز في الإمارات بنسبة 0.6 في المائة لتصل إلى 58 مليار متر مكعب، وفي البحرين بنسبة 0.7 في المائة لتصل إلى 17.1 مليار متر مكعب، وفي الجزائر بنسبة 2.9 في المائة لتصل إلى 98.2 مليار متر مكعب، وفي سورية بنسبة 0.2 في المائة لتصل إلى 3.1 مليار متر مكعب، وفي مصر بنسبة 4.9 في المائة لتصل إلى 64.5 مليار متر مكعب. واستقرت الكميات المسوقة من الغاز في كل من تونس واليمن والأردن والمغرب عند نفس المستويات المحققة خلال العام السابق، الملحق (4/5).

2.2. مصادر الطاقة الأخرى

ارتفع الإنتاج العالمي من الفحم ليصل إلى نحو 4169.3 مليون طن مكافئ نفط عام 2022 مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 7.4 في المائة مُقارنةً بعام 2021. وقد جاءت الصين في طليعة الدول المنتجة، حيث وصل إنتاجها خلال عام 2022 إلى نحو 2203 مليون طن مكافئ نفط، أي ما يعادل 52.8 في المائة من إجمالي الإنتاج العالمي. أما في الدول العربية، فلم تحدث تطورات تُذكر في مجال صناعة الفحم واستخراجه، حيث لا يتعدى إنتاجه مليون طن مكافئ نفط. وفيما يخص الطاقة النووية، فقد بلغ إنتاجها العالمي ما يعادل 576.3 مليون طن مكافئ نفط في عام 2022 مُسجلةً انخفاضاً بنسبة 4.8 في المائة مقارنةً بعام 2021. وبالنسبة لإنتاج الطاقة من المصادر المائية، فقد تم إنتاج 971.6 مليون طن مكافئ نفط في عام 2022، مسجلةً ارتفاعاً بنسبة 0.7 في المائة بالمقارنة مع عام 2021. وتستغل العديد من الدول العربية، التي تتوفر لديها مصادر مائية، الطاقة الكهرومائية في توليد الكهرباء، خاصةً مصر والعراق والجزائر وسورية ولبنان وتونس والمغرب والسودان. أما فيما يتعلق بالإنتاج العالمي من مصادر الطاقة المتجددة الأخرى [3] فقد ارتفع بنسبة 13 في المائة ليصل إلى 1079.1 مليون طن مكافئ نفط في عام 2022.

[1] سوائل الغاز الطبيعي هي تلك الأجزاء من الغاز التي تُستخلص كسوائل في أجهزة الفصل ومرافق الحقل أو وحدات معالجة الغاز، وتشتمل على الإيثان والبروبان والبيوتان والبنتان ومكثفات أخرى.

[2] الغاز الطبيعي المسوق هو الغاز المُنتج باستثناء الغاز المحروق والغاز المُعاد حقنه في المكامن أو الفاقد.

[3] تشمل طاقة الرياح، الطاقة الشمسية، الطاقة الجوفية، طاقة الكتلة الحيوية والنفايات.

3. الطلب على الطاقة

1.3. الطلب العالمي على الطاقة

بلغ الطلب العالمي على الطاقة خلال عام 2022 نحو 14.4 مليار طن مكافئ نفط (ما يعادل حوالي 289.7 مليون برميل مكافئ نفط يومياً)، أي بنسبة ارتفاع حوالي 1.1 في المائة بالمقارنة مع عام 2021. استأثرت دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بحصة 38.8 في المائة من إجمالي الطلب العالمي على الطاقة مقابل 61.2 في المائة لبقية دول العالم. شكل الطلب على النفط حوالي 31.6 في المائة من إجمالي الطلب العالمي على الطاقة لعام 2022، وبلغت حصة الفحم 26.7 في المائة، والغاز الطبيعي 23.5 في المائة، والطاقة الكهرومائية 6.7 في المائة، والطاقة النووية 4 في المائة، والطاقة المتجددة 7.5 في المائة.

ارتفع **الطلب العالمي على النفط** في عام 2022 بمعدل أقل من العام السابق بلغ 2.6 في المائة، ليصل إلى 99.6 مليون ب/ي، ليظل دون المستوى المسجل في عام 2019 قبل جائحة كوفيد-19. ويعزى ذلك إلى تباطؤ معدل نمو أداء الاقتصاد العالمي إلى 3.4 في المائة مقارنة بمعدل بلغ 6.2 في المائة في عام 2021، وسط حالة من عدم اليقين سببتها الأزمة الروسية الأوكرانية، وارتفاع معدلات التضخم في الاقتصادات الرئيسية إلى مستويات لم تشهدها مُنذ أربعة عقود وهو ما دفع البنوك المركزية إلى تشديد سياساتها النقدية، فضلاً عن التأثير السلبي لإجراءات الإغلاق المتكررة في الصين في إطار سياسة Zero-Covid على سلاسل الإمداد ومستويات التجارة العالمية، مع تباطؤ نشاط الصناعات التحويلية بشكل ملحوظ. فقد تباطئ نمو الاقتصاد الأمريكي محققاً أسوء أداء له مُنذ عام 2016. وشهد اقتصاد منطقة اليورو نمواً هو الأقل مُنذ عام 2019، متأثراً بالأزمة الروسية الأوكرانية. كما تراجع أداء الاقتصاد الياباني، مسجلاً أدنى وتيرة نمو له مُنذ عام 2018. وانخفض نمو أداء اقتصاد دول وسط وشرق أوروبا لأسباب تعزى بشكل رئيسي إلى انكماش الاقتصاد الروسي على خلفية العقوبات المفروضة عليه. وحقق الاقتصاد الصيني ثاني أدنى مستوى نمو له على الإطلاق. وتباطئ النمو الاقتصادي في الهند ومجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي. بينما تُعد منطقة دول الشرق الأوسط ووسط أسيا هي الوحيدة التي شهدت نمواً في اقتصاداتها بوتيرة أعلى مقارنة بالعام السابق، مسجلة نمواً هو الأعلى مُنذ عام 2007. وانخفض معدل نمو الأداء الاقتصادي في الدول الأفريقية جنوب الصحراء، الشكل (5-4).

شكل (5- 4): النمو الاقتصادي العالمي والنمو في الطلب على النفط (2018-2022)

المصدر: منظمة الأقطار العربية المُصدرة للبترول، "تقرير الأمين العام السنوي"، 2022.

ووفقاً للمجموعات الدولية الرئيسية، ارتفع مستوى الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو 1.2 مليون ب/ي خلال عام 2022 مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى 46 مليون ب/ي. كما ارتفع مستواه في بقية دول العالم الأخرى بنحو 1.3 مليون ب/ي، ليصل إلى 53.6 مليون ب/ي.

ورغم تغير مستويات الطلب لكل مجموعة، لم تختلف حصتها من إجمالي الطلب العالمي خلال عام 2022 عن العام السابق، إذ استقرت حصة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عند 46.2 في المائة، بينما استقرت حصة بقية دول العالم عند 53.8 في المائة، الجدول (5-1).

هذا وتشير التوقعات إلى ارتفاع الطلب العالمي على النفط خلال عام 2023 بحوالي 2.3 مليون ب/ي، ليصل إلى 101.9 مليون ب/ي، حيث يتوقع ارتفاع طلب دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى نحو 46.2 مليون ب/ي، كما يتوقع ارتفاع طلب بقية دول العالم إلى نحو 55.7 مليون ب/ي. وتخضع هذه التوقعات لحالة من عدم اليقين مرتبطة بمجموعة من الشكوك والمخاوف، أهمها: تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، ومستويات التضخم المرتفعة، والتوترات الجيوسياسية المتصاعدة.

جدول (5- 1): الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية (2018 – 2022)

	2018	2019	2020	2021	2022[1]
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية					
مليون ب/ي	**47.7**	**47.7**	**42.0**	**44.8**	**46.0**
الزيادة السنوية	0.1	(0.1)	(11.8)	6.7	2.6
(في المائة)					
دول العالم الأخرى [2]	**51.5**	**52.5**	**49.1**	**52.3**	**53.6**
مليون ب/ي					
الزيادة السنوية	3.0	2.0	(6.4)	6.2	2.5
(في المائة)					
إجمالي العالم					
مليون ب/ي	**99.2**	**100.2**	**91.2**	**97.1**	**99.6**
الزيادة السنوية	1.6	1.0	(9.0)	6.4	2.6
(في المائة)					

المصدر: منظمة الأقطار العربية المُصدرة للبترول (أوابك)، "تقرير الأمين العام السنوي"، 2022.

(1) بيانات تقديرية.
(2) تضم كلاً من الدول النامية والاقتصادات الناشئة

2.3. الطلب على الطاقة في الدول العربية

تعتمد الدول العربية اعتماداً شبه كامل على النفط والغاز الطبيعي لتلبية متطلباتها من الطاقة حيث شكل هذان المصدران حوالي 96.4 في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية في عام 2022 نظراً لمحدودية المصادر الأخرى المُتمثلة بالطاقة الكهرومائية والفحم، وعدم الاستغلال الأمثل للطاقات المتجددة الأخرى مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. وارتفع الطلب على الطاقة في الدول العربية في عام 2022 بنحو 1.9 في المائة ليصل إجمالي الطلب إلى 15.2 مليون (ب م ن/ي) بالمقارنة مع 14.9 مليون (ب م ن/ي) في عام 2021 بدعم من استمرار تعافي اقتصادات الدول العربية من تداعيات جائحة فيروس كوفيد 19، الشكل (5-5).

شكل (5- 5): تطور الطلب على الطاقة في الدول العربية (2018 - 2022)، (مليون ب م ن/ي)

المصدر: منظمة الأقطار العربية المُصدرة للبترول، "تقرير الأمين العام السنوي"، 2022.

جاء هذا الارتفاع بصورة رئيسية في ست دول عربية وهي: قطر بمقدار 49.4 ألف ب م ن/ ي، مصر بمقدار 47 ألف ب م ن/ ي، والجزائر بمقدار 36.2 ألف ب م ن/ ي، والسعودية بمقدار 31.4 ألف ب م ن/ ي، والعراق بمقدار 25.2 ألف ب م ن/ ي، والامارات بمقدار 21.8 ألف ب م ن/ي. ويمثل حجم استهلاك السعودية حوالي 27.6 في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية في عام 2022، يليها مصر بنسبة 12.7 في المائة، ثم الإمارات بنسبة 10.4 في المائة. ويُعزى التباين في استهلاك الطاقة ضمن الدول العربية إلى العديد من العوامل التي تتمثل بصورة أساسية في اختلاف مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما تعكسه من اختلاف درجات عملية التصنيع من ناحية، ودرجات الرفاه المتباينة التي وصلتها الدول العربية من ناحية أخرى. ويتجلى هذا العامل بصورة تقريبية في مؤشر الناتج المحلي الإجمالي. هذا بالإضافة إلى عدد السكان وحجم ما تمتلكه الدول العربية من الاحتياطيات الهيدروكربونية ودرجة استغلالها.

ومن ناحية متوسط استهلاك الفرد من الطاقة في الدول العربية، فقد استقر خلال عام 2022 عند نفس المتوسط المحقق خلال العام السابق وهو 12.4 برميل مكافئ نفط (ب م ن). ويخفي هذا المتوسط التباين الكبير فيما بين الدول العربية فرادى، حيث يتراوح ما بين 3.9 ب م ن في سورية و114.9 ب م ن في قطر. وعند المقارنة مع المجموعات الدولية الرئيسية الأخرى في العالم، نلاحظ أن مجموعة الدول العربية تتوسط تلك المجموعات، فبينما قل متوسط استهلاك الفرد من الطاقة في الدول العربية لعام 2022 عن نظيره في أمريكا الشمالية وأوروبا وكومنولث الدول المستقلة وهي المجموعات التي ارتفع فيها متوسط استهلاك الفرد عن المتوسط العالمي لعام 2022 والمقدر بنحو 13.3 برميل مكافئ نفط، جاء متوسط استهلاك الفرد

شكل (5- 6): مؤشر كثافة استهلاك الطاقة في المجموعات الدولية الرئيسية عام 2022 (برميل مكافئ نفط/ألف دولار من الناتج المحلي الإجمالي حسب تعادل القوة الشرائية

المصدر: مشتق عن بيانات الناتج المحلي الإجمالي في قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي أبريل 2023 لصندوق النقد الدولي وبيانات استهلاك الطاقة تقديرية بناء على بيانات التقرير الإحصائي السنوي 2023 لمعهد الطاقة.

من الطاقة بمجموعة الدول العربية لعام 2022 مرتفعاً عن نظيره في دول آسيا المحيط الهادي وأمريكا الجنوبية والوسطى.

3.3. كثافة الطاقة في الدول العربية

من المؤشرات الهامة المستخدمة في قياس كفاءة ترشيد الطاقة في جميع الدول هو مؤشر كثافة الطاقة (Energy Intensity) الذي يعبر عن إجمالي استهلاك الطاقة لكل ألف دولار من إجمالي الناتج المحلى، ويدل انخفاض هذا المؤشر على التحسن في كفاءة ترشيد استهلاك الطاقة.

والجدير بالذكر أن الدول العربية أولت اهتماماً متزايداً لمجال تحسين كفاءة الطاقة وترشيد استهلاكها من خلال وضع مجموعة من البرامج والاستراتيجيات المستقبلية، وقد أدى الارتفاع في الناتج المحلى الإجمالي المقاس بتعادل القوة الشرائية بوتيرة أكبر بشكل ملحوظ من الارتفاع في اجمالي استهلاك الطاقة بالدول العربية في عام 2022، إلى انخفاض مؤشر كثافة الطاقة، حيث بلغ حوالي 0.83 برميل مكافئ نفط / ألف دولار في عام 2022 مقارنة بنحو 0.89 برميل مكافئ نفط / ألف دولار في العام السابق.

وعند المقارنة مع المجموعات الدولية الرئيسية، نلاحظ أن الدول العربية تتوسط تلك المجموعات، فبينما قلّ مؤشر كثافة الطاقة في الدول العربية عن نظيره في كومنولث الدول المستقلة ومجموعة دول أفريقيا جنوب الصحراء، جاء مؤشر كثافة الطاقة بمجموعة الدول العربية أعلى من المتوسط العالمي المقدر بنحو 0.69 برميل مكافئ نفط / ألف دولار، ومرتفعاً عن نظيره في مجموعة أمريكا الشمالية وأوروبا وأمريكا الجنوبية والوسطى ومجموعة دول آسيا المحيط الهادي، الشكل (5-6).

4.3. الطلب على الطاقة وفق المصدر بالدول العربية

يتسم الطلب على الطاقة في الدول العربية بالاعتماد على الغاز الطبيعي كمصدر رئيسي لتغطية احتياجات الطاقة فيها، وبخاصة في قطاع توليد الكهرباء، حيث يلبي 52.9 في المائة من إجمالي استهلاكها في عام 2022. ويأتي النفط في المركز الثاني حيث بلغت حصته 43.5 في المائة من إجمالي الاستهلاك، ويتركز بشكل رئيسي في قطاع النقل. بينما تقوم مصادر الطاقة الأخرى (الفحم والطاقة الكهرومائية والطاقات المتجددة الأخرى) بلعب دور ثانوي إذ لا تتجاوز حصتها معاً 3.6 في المائة خلال عام 2022، الجدول (5-2).

جدول (5- 2): الطلب على الطاقة في الدول العربية (2018-2022) (ألف برميل مكافئ نفط/يوم)

المصادر	2018	2019	2020	2021		2022*	
				الكمية	%	الكمية	%
المنتجات البترولية **	7,088	7,740	6,134	6,486	43.5	6,607	43.5
الغاز الطبيعي	7,500	7,757	7,723	7,885	52.9	8,043	52.9
الطاقة الكهرومائية	102	116	106	116	0.7	117	0.8
الفحم	214	240	299	429	2.9	429	2.8
إجمالي المصادر	14,904	15,853	14,262	14,916	100	15,197	100
نسبة التغير (%)		6.4	(10.0)	4.6		1.9	

* بيانات تقديرية، وقد لا تتوافق المجاميع نظراً للتقريب.
** المنتجات البترولية تشتمل على النفط الخام المستخدم كوقود في محطات الكهرباء.
المصدر: منظمة الأقطار العربية المُصدرة للبترول (أوابك)، "تقرير الأمين العام السنوي" 2022.

الغاز الطبيعي

يأتي الغاز الطبيعي في المرتبة الأولى من حيث تغطية متطلبات الطاقة في الدول العربية التي بذلت جهوداً كبيرة للتوسع في استغلاله وزيادة الاعتماد عليه في سد إحتياجاتها من الطاقة. وأدت هذه الجهود إلى ارتفاع استهلاك الغاز الطبيعي بمعدلات سنوية متزايدة خلال السنوات الأخيرة (باستثناء عام 2020 بسبب جائحة فيروس كوفيد 19)، ليصل إلى حوالي 8 مليون ب م ن/ ي في عام 2022 أي بنسبة 2 في المائة مقارنة بالعام السابق. ولكن رغم ذلك الارتفاع فقد حافظ على أهميته النسبية في موازين الطاقة عند حدود 52.9 في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية في عام 2022.

يستهلك الغاز الطبيعي بشكل أساسي في خمس دول عربية، وهي: السعودية، والإمارات، ومصر، والجزائر، وقطر. واستحوذت هذه الدول على 74.2 في المائة من إجمالي استهلاك الغاز الطبيعي في الدول العربية في عام 2022. واستهلكت الدول العربية 12.2 في المائة من إجمالي استهلاك العالم من الغاز الطبيعي في عام 2022، وبلغت حصة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 44.6 في المائة، مقابل 43.2 في المائة لباقي دول العالم.

المنتجات البترولية

شهد استهلاك المنتجات البترولية بالدول العربية في عام 2022 ارتفاعاً بنسبة 1.9 في المائة ليصل إلى 6.6 مليون ب م ن/ ي بالمقارنة مع حوالي 6.5 مليون ب م ن/ ي في عام 2021. جاء الجزء الأكبر من الارتفاع في حجم الاستهلاك العربي من المنتجات في عام 2022 بشكل أساسي من أربع دول، وهي: مصر التي بلغ حجم الارتفاع فيها 32.9 ألف ب م ن/ ي، والسعودية 16.9 ألف ب م ن/ ي، وقطر بنحو 12 ألف ب م ن/ ي، وارتفاع بمقدار 10.8 ألف ب م ن/ ي في الجزائر. يُذكر أن مجموع استهلاك الدول الأربع سالفة الذكر من المنتجات البترولية يشكل 52.2 في المائة من إجمالي استهلاك الدول العربية في عام 2022، حيث استحوذت السعودية على 31.9 في المائة من الإجمالي العربي، تليها مصر بحصة 10.9 في المائة، والجزائر بحصة 6.4 في المائة، وقطر بحصة 3 في المائة.

وفيما يتعلق بالتوزيع النسبي لاستهلاك المنتجات البترولية في الدول العربية في عام 2022 يحتل منتج زيت الغاز/الديزل المرتبة الأولى حيث بلغت حصته 32 في المائة من الإجمالي، يليه منتج الغازولين في المرتبة الثانية بحصة وصلت إلى 27.2 في المائة، ثم منتج زيت الوقود بنسبة 18.1 في المائة، ثم منتج غاز البترول المُسال بحصة وصلت 8.7 في المائة، ومنتج وقود الطائرات بنسبة 5.4 في المائة، ومنتج الكيروسين بحصة 0.7 في المائة. وبلغت حصة المنتجات الأخرى 7.9 في المائة من إجمالي استهلاك المنتجات البترولية خلال العام، الجدول (5-3).

جدول (5- 3): التوزيع النسبي لاستهلاك المنتجات البترولية في الدول العربية، عام 2022
(ألف برميل مكافئ نفط/يوم)

المنتج	الكمية	الحصة من الإجمالي (في المائة)
زيت الغاز/الديزل	2114.2	32.0
الغازولين	1797.1	27.2
زيت الوقود	1196.0	18.1
غاز البترول المسال	574.8	8.7
وقود الطائرات	356.8	5.4
الكيروسين	46.2	0.7
منتجات أخرى	521.9	7.9
الإجمالي	**6607.0**	**100.0**

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدر للبترول، "تقرير الأمين العام السنوي"، 2022.

هذا وقد بلغت حصة الدول العربية نحو 8 في المائة من إجمالي استهلاك النفط في العالم في عام 2022، وبلغت حصة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية نحو 46 في المائة، مقابل 46 في المائة لباقي دول العالم.

الطاقة الكهرومائية

تُساهم الطاقة الكهرومائية مساهمةً محدودةً جداً في مزيج الطاقة المستهلكة في الدول العربية، وتوجد إمكانيات لتوليد الطاقة الكهرومائية في عدد من الدول العربية، وهي: مصر، العراق، المغرب، السودان، سورية، لبنان، الجزائر، وتونس. وقد بلغ حجم استهلاك الطاقة الكهرومائية في هذه الدول نحو 117 ألف ب م ن/ ي في عام 2022. ولم تشكل حصتها في إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية سوى 0.8 في المائة. واستهلكت الدول العربية 0.6 في المائة من إجمالي استهلاك العالم من الطاقة الكهرومائية في عام 2022، وبلغت حصة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 33.8 في المائة، مقابل 65.6 في المائة لباقي دول العالم.

هذا وتسعى الدول العربية إلى تطوير إنتاجها من مصادر الطاقة المتجددة بما يضمن الاستدامة البيئية ويساهم في توفير مصادر أخرى للطاقة أكثر كفاءة. وفي هذا السياق، ارتفع إجمالي القدرات المتاحة لتوليد الطاقات المتجددة في الدول العربية خلال عام 2022 بنسبة 11.7 في المائة مقارنة بعام 2021 ليصل إلى نحو 25.2 جيجاواط، أي ما يمثل 0.7 في المائة فقط من الإجمالي العالمي البالغ 3372 جيجاواط خلال نفس العام. استحوذت القدرات المتاحة لتوليد الطاقة الشمسية على حصة تقدر بنحو 46.8 في المائة من إجمالي القدرات المتاحة في الدول العربية، يليها القدرات المتاحة لتوليد الطاقة الكهرومائية بحصة 34.1 في المائة، ثم القدرات المتاحة لتوليد طاقة الرياح بحصة 17.6 في المائة، والقدرات المتاحة لتوليد الطاقة الحيوية بنسبة 1.5 في المائة.

الفحـم

تُعتبر مساهمة الفحم محدودة في مزيج الطاقة المستهلكة عربياً، وفي عدد قليل من الدول هي الإمارات ومصر والسعودية والجزائر والكويت والمغرب وعُمان، يقدر إجمالي استهلاكها بنحو 429 ألف ب م ن/ ي في عام 2022 أي ما يعادل 2.8 في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية. واستهلكت الدول العربية نحو 0.6 في المائة من إجمالي استهلاك العالم من الفحم في عام 2022، وبلغت حصة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 18.7 في المائة، مقابل 80.7 في المائة لباقي دول العالم.

آفاق مزيج الطاقة المستهلكة عربياً

وفيما يخص آفاق مزيج الطاقة في الدول العربية، يتوقع أن تستمر هيمنة النفط والغاز الطبيعي على مزيج الطاقة المستهلكة في الدول العربية خلال الفترة الممتدة حتى عام 2040. حيث من المتوقع أن يستحوذ الغاز الطبيعي على حصة تبلغ نحو 49.7 في المائة من مزيج مصادر الطاقة الأولية المستهلكة حتى عام 2040، بينما ستبلغ حصة النفط نحو 44.9 في المائة، يليها الطاقات المتجددة بحصة 3.9 في المائة، والطاقة النووية بحصة 1.3 في المائة، والفحم بحصة 0.2 في المائة.

ومن المتوقع أن يتجاوز النمو في الطلب على النفط والغاز الطبيعي في الدول العربية المعدل العالمي وكذلك نظيره في أغلب المجموعات الدولية الأخرى حتى عام 2040، لتساهم بما يقارب من ربع الزيادة المتوقعة في إجمالي الطلب العالمي على النفط ونحو 12.6 في المائة من الزيادة المتوقعة في إجمالي الطلب العالمي على الغاز الطبيعي. بينما يتوقع أن يحقق الطلب على الطاقات المتجددة أسرع معدلات النمو بين المصادر الأولية الأخرى للطاقة في الدول العربية، وسيأتي الجزء الأكبر من النمو من المغرب ومصر والسعودية، والجزائر، والإمارات، والكويت. إلا أنه من المتوقع أن تكون مساهمة الدول العربية في الزيادة في إجمالي الطلب العالمي على مصادر الطاقة المتجددة حتى عام 2040 ضئيلة مقارنة بالمجموعات الدولية الرئيسة الأخرى نظراً للأساس المتدني في حصة الدول العربية من إجمالي الاستهلاك العالمي لمصادر الطاقة المتجددة.

4. المخزون النفطي

شهد عام 2022 ارتفاعاً ملحوظاً في **إجمالي المخزونات النفطية العالمية (التجارية والإستراتيجية)** وسط زيادة مجموعة دول أوبك+ لمستويات إنتاجها خلال الفترة من يناير إلى سبتمبر 2022، وسحب الدول المستهلكة الرئيسية من مخزوناتها الاستراتيجية التي شهدت بدورها انخفاضاً في مستوياتها، ليصل إلى 9.143 مليار برميل في نهاية عام 2022 وهو أعلى مستوى له مُنذ نهاية عام 2020، ويمثل ذلك ارتفاعاً بنحو 482 مليون برميل، أي بنسبة 5.6 في المائة بالمقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2021.

يذكر أن المخزونات النفطية في البحر قد بلغت نحو 1.546 مليار برميل في نهاية عام 2022 مرتفعة بنحو 198 مليون برميل بالمقارنة مع نهاية عام 2021. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع مخزون النفط العابر في الموانئ في ظل تغيير مسار التدفقات التجارية، بعد أن ابتعد النفط الخام الروسي عن السوق الأوروبية التقليدية وأبحر لمسافات أطول إلى آسيا، واستبدلت أوروبا النفط الروسي من مصادر أخرى تتطلب وقت شحن أطول.

هذا وقد انخفض **المخزون التجاري في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** إلى نحو 2.627 مليار برميل في نهاية الربع الأول من عام 2022، قبل أن يرتفع بعد ذلك بشكل متواصل ليبلغ 2.796 مليار برميل في نهاية الربع الرابع. وتجدر الإشارة إلى أن الوصول بالمخزون التجاري النفطي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى مستوى متوسط السنوات الخمس السابقة (2017-2021)، يُعد من أهم أهداف اتفاق خفض الإنتاج بين دول أوبك+. وفي هذا السياق انخفضت تلك المخزونات عن متوسط الأعوام الخمسة السابقة إلى 304 مليون برميل في نهاية الربع الأول 2022. قبل أن يتقلص عجز المخزونات التجارية مقابل متوسط الأعوام الخمسة السابقة بعد ذلك ليصل في نهاية العام إلى أقل مستوياته المسجلة منذ نهاية الربع الثاني من عام 2021 وهو 95 مليون برميل فقط، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى السحب من المخزونات النفطية الاستراتيجية.

يذكر أن كفاية المخزون التجاري في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في نهاية عام 2022 قد بلغت حوالي 60.9 يوم استهلاك، وهو مستوى أعلى من المسجل في نهاية العام السابق البالغ 56.7 يوم من الاستهلاك.

وفيما يخص **المخزون الاستراتيجي الأمريكي** فقد انخفض في نهاية الربع الأول من عام 2022 إلى نحو 568 مليون برميل، وهو أقل مستوى له مُنذ شهر أبريل 2002. وواصل انخفاضه بعد ذلك ليصل إلى حوالي 372 مليون برميل في نهاية عام 2022 وهو أدنى مستوى له منذ نهاية شهر نوفمبر 1983، الملحق (5/5).

تجدُر الإشارة إلى أن وزارة الطاقة الأمريكية أعلنت عن بيع 18 مليون برميل من مخزون النفط الاستراتيجي خلال شهر يناير 2022 كجزء من خطة منسقة مع بعض الدول المستهلكة الرئيسية، بما في ذلك الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية للسحب من مخزوناتها، في محاولة للحد من ارتفاع أسعار الوقود. يأتي ذلك قبل أن تعلن الولايات المتحدة الأمريكية في بداية شهر مارس عن خطة لسحب 30 مليون برميل من مخزونات النفط الخام الاستراتيجية في إطار خطة وكالة الطاقة الدولية الأولية للطوارئ بسحب 72.7 مليون برميل للتخفيف من نقص الإمدادات المتزايد في أسواق النفط الناتج عن الأزمة الروسية الأوكرانية. وفي نهاية نفس الشهر أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن سحب قياسي من مخزونات النفط الخام الاستراتيجية يبلغ مقداره نحو 180 مليون برميل (1 مليون ب/ي لمدة ستة أشهر) بدء من شهر مايو 2022. كما أعلنت باقي الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية عن سحب 60 مليون برميل من مخزوناتها الاستراتيجية على مدى ستة أشهر، مما يجعله أكبر سحب من المخزونات في تاريخ وكالة الطاقة الدولية.

5. أسعار منتجات الطاقة

1.5. أسعار النفط الخام

ارتفعت أسعار النفط العالمية خلال عام 2022 رغم الاضطرابات الملحوظة التي شهدتها اتجاهاتها، لا سيما في الأسواق الآجلة، في ظل الأزمة الروسية الأوكرانية. حيث بلغ المتوسط السنوي لسعر سلة خامات أوبك نحو 100.1 دولار/ برميل وهو أعلى مستوي له مُنذ عام 2013، مشكلاً بذلك ارتفاعاً بحدود 30.2 دولار/برميل، أي ما يعادل ارتفاع نسبته 43.2 في المائة بالمقارنة مع مستويات عام 2021.

أما بالنسبة لحركة المعدلات الفصلية لأسعار النفط، فقد ارتفع متوسط أسعار سلة خامات أوبك في الربع الأول من عام 2022 بشكل ملحوظ بلغ 18.6 دولار/ برميل، أي ما يعادل نحو 23.6 في المائة بالمقارنة مع الربع الرابع من العام السابق ليصل إلى 97.6 دولار/برميل، ثم ارتفع خلال الربع الثاني إلى 112.4 دولار/برميل وهو أعلى مستوى له مُنذ الربع الأول 2012، قبل أن يتراجع خلال الربع الثالث ليصل إلى 101.9 دولار/ برميل وهو أول انخفاض فصلي له مُنذ الربع الثاني 2020، وواصل متوسط أسعار سلة خامات أوبك انخفاضه ليبلغ نحو 87.7 دولار/برميل خلال الربع الأخير من عام 2022، الشكل (5-7).

شكل (5- 7): مقارنة الحركة الشهرية لأسعار سلة أوبك (2021 – 2022)، (دولار/برميل)

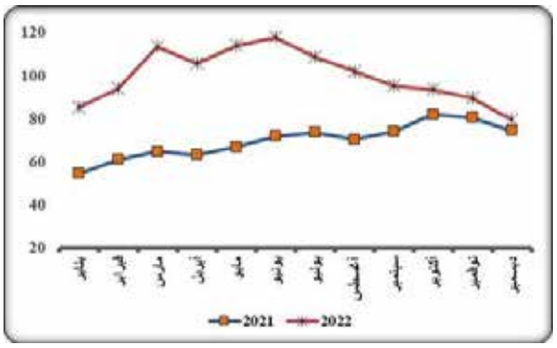

المصدر: منظمة الأقطار العربية المُصدرة للبترول، "تقرير الأمين العام السنوي"، 2022.

يذكر أن حركة أسعار النفط العالمية تتأثر بجملة من العوامل المتنوعة والمتداخلة وباتجاهات متفاوتة. ومن العوامل الرئيسية التي أدت إلى الاضطرابات الحادة التي شهدتها اتجاهات أسعار النفط الخام ما بين الارتفاع والانخفاض خلال عام 2022، ما يلي:

- أدت المخاوف المتزايدة بشأن نقص إمدادات النفط وسط تصاعد التوترات الجيوسياسية في بعض مناطق الإنتاج الرئيسية، لا سيما أوروبا الشرقية في ارتفاع أسعار النفط خلال الربع الأول من عام 2022. يأتي ذلك إلى جانب اضطرابات الإمدادات في بحر قزوين، والارتفاع في أسواق العقود الآجلة، وقوة أساسيات سوق النفط الفعلية في حوض المحيط الأطلسي وبالتحديد في شمال غرب أوروبا، والسحب الإضافي من مخزونات النفط الخام الأمريكية، وهوامش التكرير المرتفعة في جميع مراكز التكرير الرئيسية. في حين حد من هذا الارتفاع، المخاوف بشأن تباطؤ الطلب على النفط في الصين، في ظل تجدد عمليات الإغلاق، بسبب موجة انتشار واسعة لفيروس كوفيد 19، دفعت بعض مصافي التكرير إلى تقليص نشاطها.

  ومن العوامل التي كان لها دور في انخفاض أسعار النفط في أبريل 2022، تراجع المخاوف بشأن أزمة المعروض النفطي وسط توافر الشحنات غير المباعة وصيانة المصافي في عدة مناطق، وتباطؤ عمليات الشراء من الصين في ظل إعادة فرض قيود التنقل وتمديد إجراءات الإغلاق المرتبطة بفيروس كوفيد-19 في العديد من المدن الكبرى، والإعلان عن سحب إضافي كبير من المخزونات الاستراتيجية الأمريكية، فضلاً عن مخاوف حدوث تباطؤ في الاقتصاد العالمي قد يكون له تأثير سلبي على الطلب على النفط.

- ومن العوامل التي ساهمت في ارتفاع أسعار النفط خلال شهري مايو ويونيو 2022، قوة أساسيات سوق النفط الفعلية وانتعاش أسواق العقود الآجلة وسط ارتفاع طلب مصافي التكرير تزامناً مع بداية موسم القيادة الصيفي وهوامش الأرباح المرتفعة، إلى جانب توافر إمدادات محدودة بسبب الانقطاعات غير المخطط لها في العديد من مناطق الإنتاج بما في ذلك دولة ليبيا والإكوادور، وكذلك التطورات الجيوسياسية في شرق أوروبا.
- تراجعت أسعار النفط خلال الربع الثالث من عام 2022 متأثرة بتزايد عمليات البيع في أسواق العقود الآجلة التي نتج عنها تقلبات مرتفعة، في ظل تنامي حالة عدم اليقين حيال أداء الاقتصاد العالمي، مع توجه البنوك المركزية الرئيسية نحو رفع أسعار الفائدة لاحتواء التضخم المرتفع. يأتي ذلك إلى جانب ضعف الطلب في السوق الفورية، وتحديداً في حوض المحيط الأطلسي، بسبب انخفاض هوامش التكرير وبدء موسم صيانة المصافي. كما أدت زيادة المخزونات النفطية التجارية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وارتفاع انتاج النفط الخام الأمريكي إلى أعلى مستوى له منذ أبريل 2020، وتمديد القيود المرتبطة بفيروس كوفيد-19 في بعض المدن الصينية، إلى زيادة الضغط الهبوطي على أسعار النفط خلال تلك الفترة.
- تسبب انخفاض أسعار البيع الرسمية، وعمليات البيع المكثفة في الأسواق الآجلة، وسط تزايد المخاوف بشأن ضعف الطلب في ظل ارتفاع حالات الإصابة بفيروس كوفيد 19 في آسيا (لا سيما في الصين)، فضلاً عن تراجع عمليات الشراء من مصافي التكرير في أوروبا وآسيا والمحيط الهادئ، في استمرار تراجع أسعار النفط خلال الربع الأخير من عام 2022. يأتي ذلك إلى جانب، المخاوف بشأن تباطؤ أداء الاقتصادات الرئيسية، وتراجع الاهتمام بشراء النفط من قبل المصافي بسبب ضعف هوامش التكرير للمنتجات بما في ذلك البنزين والديزل / زيت الغاز في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك ارتفاع أحجام شحنات النفط الخام غير المباعة. في حين تلقت أسعار النفط دعماً خلال النصف الثاني من ديسمبر، بفعل مؤشرات على تجدد الاهتمام بالشراء من المصافي الصينية، وتحسن اقتصاديات المراجحة (عمليات شراء وبيع النفط المتزامنة من مناطق مختلفة للاستفادة من فروق الأسعار) من الغرب إلى الشرق وهو ما يزيد التدفقات من حوض الأطلسي إلى آسيا، الجدول (5-4).

جدول (5- 4): أسعار بعض النفوط العربية (2021-2022) (دولار / برميل)

أنواع الخامات	متوسط عام 2021	2022				متوسط عام 2022	نسبة الارتفاع (2022 / 2021) (في المائة)
		الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع		
العربي الخفيف السعودي	70.7	97.7	113.7	104.4	90.1	101.6	43.7
خام مربان الإماراتي	70.1	97.3	110.7	98.8	88.2	98.9	41.1
خليط الصحراء الجزائري	70.9	103.6	117.7	104.3	90.8	104.2	47.0
خام التصدير الكويتي	70.5	97.8	113.8	103.9	88.4	101.2	43.5
السدرة الليبي	69.2	100.7	114.2	101.9	87.6	101.3	46.4
البصرة العراقي	68.8	97.1	110.7	98.1	83.7	97.3	41.4
البحري القطري	70.5	97.7	113.0	104.4	92.3	101.8	44.4
خام عُمان	64.3	79.0	101.8	107.8	92.9	95.4	48.4

المصدر: منظمة الأقطار العربية المُصدرة للبترول (أوابك)، "تقرير الأمين العام السنوي" 2022.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط الخام بقيمتها الاسمية والذي بلغ 30.2 دولار/ برميل يزيد عن الارتفاع في أسعارها الحقيقية المقاسة بأسعار عام 2005 بعد تعديلها وفق الرقم القياسي الذي يمثل مخفض الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات المتقدمة حيث ارتفع بنحو 19.6 دولار/برميل أي بنسبة 35.7 في المائة ليصل متوسطها إلى نحو 74.3 دولار/برميل في عام 2022، الملحق (6/5).

2.5. الأسعار الفورية للمنتجات النفطية

انعكس الارتفاع في أسعار النفط الخام على المتوسط السنوي لأسعار المنتجات النفطية المختلفة خلال عام 2022 في كافة الأسواق الرئيسية في العالم وبنسب متفاوتة حسب السوق ونوع المنتج. فقد بلغ معدل **سعر الغازولين الممتاز** في الخليج الأمريكي 134.6 دولار/ برميل في عام 2022، مرتفعاً بنحو 43.2 دولار/ برميل، أي بنسبة 47.2 في المائة مقارنة بعام 2021. وفي سوق روتردام وصل معدل السعر خلال العام إلى 136.3 دولار/برميل، بارتفاع قدره 50.4 دولار/برميل، أي بنسبة زيادة بلغت 58.6 في المائة. وفي سوق البحر المتوسط وصل معدل السعر خلال عام 2022 إلى 120 دولار/برميل، بارتفاع بلغ 39.6 دولار/ برميل، بما يشكل نسبة زيادة 49.2 في المائة. أما بالنسبة لسوق سنغافورة، فقد وصل معدل السعر إلى 115 دولار/برميل، بارتفاع قدره 34.8 دولار/ برميل، بما يمثل حوالي 43.3 في المائة مقارنة بمستوى عام 2021، الجدول (5-5).

جدول (5- 5): متوسط الأسعار الفورية للمنتجات النفطية المختلفة في بعض الأسواق العالمية، (2018 – 2022) دولار/برميل

	2018	2019	2020	2021	2022(*)
الغازولين الممتاز					
سوق سنغافورة	79.9	72.5	46.6	80.3	115.0
سوق روتردام	87.3	79.6	51.3	85.9	136.3
سوق البحر المتوسط	79.1	71.4	45.4	80.5	120.0
سوق الخليج الأمريكي	85.8	79.7	51.9	91.4	134.6
زيت الغاز					
سوق سنغافورة	84.7	77.8	49.2	77.4	134.9
سوق روتردام	85.9	79.5	49.2	78.3	142.3
سوق البحر المتوسط	85.7	79.1	48.6	77.7	135.9
سوق الخليج الأمريكي	81.0	74.6	44.9	73.9	122.1
زيت الوقود					
سوق سنغافورة	65.2	57.3	39.6	75.7	129.7
سوق روتردام	62.3	60.2	40.9	69.1	88.8
سوق البحر المتوسط	63.5	63.4	43.6	70.5	94.5
سوق الخليج الأمريكي	58.9	52.6	34.7	59.8	76.8

(*) بيانات أولية.

المصدر: منظمة أوابك، "تقرير الأمين العام السنوي" 2022.

دفع ارتفاع أسعار النفط العالمية بمتوسط أسعار الغازولين في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أعلى مستوى يومي له على الإطلاق وهو 5.679 دولار للغالون في 19 يونيو 2022، وفقاً لجمعية السيارات الأمريكية. وعلى المستوى الشهري، سجل متوسط أسعار الغازولين الأمريكي مستوى قياسي خلال شهر يونيو بلغ حوالي 5.219 دولار للغالون، حيث لم تكن الإمدادات المحلية والواردات قادرة على مواكبة الطلب.

جدول (5- 6): تطور أسعار المنتجات البترولية في بعض الدول العربية، عامي 2021 و2022 (لتر/عملة محلية)

الدولة	العملة المحلية	غازولين ممتاز		غازولين عادي		الكيروسين المنزلي		زيت الغاز/ الديزل		غاز البترول المسال*	
		2021	2022	2021	2022	2021	2022	2021	2022	2021	2022
ا ل ا ر د ن	دينار	1.220	1.320	0.835	0.920	0.615	0.860	0.680	0.895	7.00	7.00
الإمارات	درهم	2.77	3.30	2.58	3.11	...	...	2.77	3.74	36.75	**36.75
البحرين	دينار	0.235	0.235	0.140	0.140	...	...	0.180	0.180	1.200	1.200
تـونـس	دينار	2.095	2.855	1.605	1.985	...	...	...	...	7.700	8.800
الجزائر	دينار	45.97	45.97	43.71	43.71	21.30	21.30	29.01	29.01	103.20	107.50
السعودية	ريال	2.33	2.33	2.18	2.18	0.70	0.81	0.52	0.63	...	18.85
سوريـة	ليرة	3000	5300	675	4900	0.150	...	0.180	3000	2500	***2500
العـراق	دينار	850	650	450	450	150	400	450	350	5000	5188
قطـــر	ريال	2.10	2.10	2.00	1.95	...	...	2.05	2.05	15.00	15.00
الكـويت	دينار	0.175	0.235	0.085	0.085	0.105	0.115	0.105	0.115	0.750	0.750
ليبيـــا	دينار	0.150	0.150	...	...	0.090	0.090	0.090	0.090	1.500	1.500
مصـــر	جنيه	9.25	10.75	7.00	8.00	6.75	7.25	6.75	7.25	65.00	65.00

(...) بيان غير متاح (*) للأسطوانة عبوة 12.5 كجم. (**) للأسطوانة عبوة 25 رطل. (***) للأسطوانة عبوة 10 كجم.

المصدر: منظمة الأقطار العربية المُصدرة للبترول (أوابك)، "تقرير الأمين العام السنوي 2021، 2022"، والملحق (9 / 11).

شهد عام 2022 ارتفاعاً في المتوسط السنوي **لأسعار زيت الغاز** بشكل عام في كافة الأسواق الرئيسية مقارنة بالعام السابق. وقد استأثر سوق روتردام بأعلى أسعار لزيت الغاز الذي بلغ 142.3 دولار/برميل خلال عام 2022 مشكلاً ارتفاع بنسبة 81.7 في المائة مقارنة بمعدل عام 2021، تلتها سوق البحر المتوسط بمعدل سعر بلغ 135.9 دولار/برميل أي بنسبة ارتفاع 74.9 في المائة، ثم سوق سنغافورة بمعدل سعر 134.9 دولار/برميل وبنسبة ارتفاع 74.4 في المائة، وأخيراً سوق الخليج الأمريكي بأدنى الأسعار بواقع 122.1 دولار/ برميل خلال عام 2022 وبنسبة ارتفاع 65.1 في المائة مقارنة بالعام السابق.

ارتفعت **أسعار زيت الوقود** خلال عام 2022 في جميع الأسواق، حيث وصل معدلها في سوق سنغافورة إلى 129.7 دولار/برميل، بارتفاع 71.4 في المائة بالمقارنة مع عام 2021، وفي سوق البحر المتوسط وصل إلى 94.5 دولار/برميل بارتفاع 34 في المائة بالمقارنة مع العام السابق، ووصل إلى 88.8 دولار/برميل في سوق روتردام بارتفاع قدره 28.4 في المائة بالمقارنة مع عام 2021. أما في السوق الأمريكي، فقد وصل معدل السعر إلى نحو 76.8 دولار/برميل خلال العام بارتفاع 28.4 في المائة بالمقارنة مع العام السابق.

هذا وتجدُر الإشارة إلى أن تراجع طاقة التكرير العالمية وانخفاض المخزونات من المنتجات النفطية واستمرار الطلب القوي عليها ساهم في ارتفاع أسعارها بوتيرة أسرع من أسعار النفط الخام، ما أحدث تقلبات في الأسواق.

فيما يخص **أسعار المنتجات النفطية في السوق المحلية في الدول العربية خلال عام 2022**، فقد تم رفع أسعار المنتجات في السوق المحلية ببعض الدول العربية مقارنة بالعام السابق وبنسب متفاوتة. يأتي ذلك على خلفية تسارع معدلات التضخم، فضلاً عن قيام بعض الدول العربية بتحرير أسعار الوقود خلال الأعوام الأخيرة عبر ربطها بالأسعار العالمية، حيث يتم تحديد معايير أسعار الوقود وفقاً لمتوسط الأسعار العالمية للنفط الخام ارتفاعاً أو انخفاضاً، وهو ما انعكس بشكل إيجابي على الجانب الاقتصادي بهذه الدول، الجدول (5-6).

3.5. أسعار الشحن

ارتفعت أسعار شحن النفط الخام بشكل ملحوظ خلال عام 2022، لتعود إلى مستوياتها المسجلة قبل جائحة كوفيد 19. حيث اضطرت ناقلات النفط، إلى اتخاذ مسارات أطول بسبب العقوبات المفروضة على صادرات النفط الروسية، مما حد من توافر الناقلات. فعلى سبيل المثال، كان على شركات النقل التي تقوم بتسليم شحنات النفط الخام إلى ميناء روتردام الواقع على بحر الشمال عن طريق بحر البلطيق، أن تغير مسارها إلى الصين والهند وتركيا، وهو ما يعني أنها تقطع ثلاثة أضعاف المسافة المعتادة. وتجدر الإشارة إلى أنه، نظراً للتغيرات الكبيرة في اتجاهات تجارة النفط العالمية ومسارات الشحن، لا سيما مع دخول الحظر الذي فرضه الاتحاد الأوروبي على واردات النفط الروسية حيز التنفيذ في الخامس من شهر ديسمبر 2022، يتوقع أن يرتفع الطلب على ناقلات النفط في عام 2023 إلى مستويات لم تشهدها منذ ثلاثة عقود. حيث تتوقع شركة Clarkson لأبحاث وخدمات النقل أن يرتفع الطلب على ناقلات النفط بنسبة نحو 9.5 في المائة خلال العام المقبل، وهو ما يمثل أكبر زيادة سنوية له منذ عام 1993.

وصل معدل سعر الشحن خلال عام 2022 لشحنات النفط المتجهة من موانئ الشرق الأوسط إلى الشرق (للناقلات الكبيرة VLCC بحمولة 230-280 ألف طن ساكن) إلى نحو 12.2 دولار/طن، بارتفاع مقداره 5.3 دولار/طن، بنسبة تمثل حوالي 76.8 في المائة مقارنة بمعدل سعر الشحن لعام 2021. كما طرأ أيضاً ارتفاع في معدل أسعار الشحن للشحنات المتجهة من منطقة الشرق الأوسط إلى الغرب (285-270 ألف طن ساكن) فقد وصل معدلها خلال عام 2022 إلى نحو 9.4 دولار/طن، وبارتفاع مقداره 3.8 دولار/طن، أي بنسبة 67.9 في المائة مقارنة بعام 2021. بينما ارتفع معدل أسعار الشحن للشحنات ضمن منطقة البحر الأبيض المتوسط وبالناقلات الصغيرة أو متوسطة الحجم (85-80 ألف طن ساكن) إلى نحو 12.5 دولار/طن، وبارتفاع كبير مقداره 6.3 دولار/طن، أي أنها قد تضاعفت تقريباً مقارنة بعام 2021، كما يوضح الجدول (5-7).

جدول (5- 7): أسعار شحن النفط الخام وفقاً للاتجاه (2018 – 2022) (دولار/ طن)

من/ إلى	2018	2019	2020	2021	2022
الشرق الأوسط/ الشرق	9.4	13.0	14.1	6.9	12.2
الشرق الأوسط/ الغرب	4.7	7.8	11.6	5.6	9.4
البحر المتوسط/ البحر المتوسط	6.8	7.9	6.5	6.2	12.5

المصدر: منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك).

4.5. أسعار الغاز الطبيعي

شهد عام 2022 ارتفاع حاداً في الأسعار العالمية للغاز الطبيعي، سواءً المنقول بواسطة خطوط الأنابيب (باستثناء الغاز الكندي) أو الغاز الطبيعي المسال، لتصل إلى مستويات قياسية. ففيما يخص الغاز المنقول بواسطة خطوط الأنابيب، ارتفع سعره في مركز هنري في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 71.1 في المائة ليصل إلى 6.5 دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية، وفي ألمانيا بنسبة 171.9 في المائة ليبلغ 24.2 دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية، وفي بريطانيا بنسبة 58.9 في المائة ليبلغ 25.1 دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية. وفيما يتعلق بالغاز المسال، ارتفع سعره الواصل إلى كوريا الجنوبية بنسبة 82.8 في المائة ليصل إلى حوالي 34 دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية، الجدول (5-8).

جدول (5- 8): أسعار الغاز الطبيعي بنوعيه في بعض المناطق المختلفة (2016-2022) (دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية*)

	الغاز الطبيعي المنقول بواسطة الأنابيب				الغاز الطبيعي المسال	
	ألمانيا	بريطانيا	الولايات المتحدة	كندا	اليابان	كوريا
2016	4.9	4.7	2.5	1.6	6.9	5.7
2017	5.6	5.8	3.0	1.6	8.1	7.1
2018	6.7	8.1	3.1	1.2	10.1	9.8
2019	5.0	4.5	2.5	1.3	9.9	5.5
2020	4.1	3.4	2.0	1.6	7.8	4.4
2021	8.9	15.8	3.8	2.8	10.1	18.6
2022	24.2	25.1	6.5	–	–	34.0

* 5.8 مليون وحدة حرارية بريطانية تعادل برميل نفط واحد.

المصدر: التقرير الإحصائي السنوي، معهد الطاقة 2023.

6. صادرات الطاقة

1.6. الصادرات النفطية

بلغ إجمالي الصادرات العالمية من النفط الخام ومنتجاته نحو 69 مليون ب/ي في عام 2022، مرتفعة بحوالي 2.4 مليون ب/ي أي بنسبة حوالي 3.6 في المائة مقارنةً بالعام السابق. وقد استأثرت منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا بحصة 43.5 في المائة من إجمالي تلك الصادرات تلتها دول أمريكا الشمالية وكومنولث الدول المستقلة بحصة 21.2 و14.4 في المائة تباعاً، ثم دول أسيا والمحيط الهادئ بحصة 12.5 في المائة. وشكلت الصادرات النفطية من الدول العربية حوالي 33.1 في المائة من إجمالي الصادرات النفطية العالمية، إذ قدرت بنحو 22.8 مليون ب/ي في عام 2022، بارتفاع 9.6 في المائة مقارنة بحجم صادراتها لعام 2021. والجدير بالذكر أن أربع دول عربية وهي الإمارات والسعودية والعراق والكويت قد استحوذت على أكثر من 91 في المائة من إجمالي الصادرات النفطية للدول العربية خلال عام 2022، الجدول (5-9).

جدول (5- 9): الصادرات النفطية العالمية حسب المناطق، (2021 – 2022) (مليون برميل في اليوم)

	2021	2022
أمريكا الشمالية	13.8	14.6
أمريكا اللاتينية والوسطي	3.0	3.0
الدول الأوروبية	3.0	2.7
كومنولث الدول المستقلة	9.9	9.9
الشرق الأوسط وأفريقيا، ومنها:	28.4	30.0
الدول العربية	20.8	22.8
دول آسيا الهادئ (لا تشمل اليابان)	8.4	8.6
الإجمالي العالمي	**66.5**	**68.9**
حصة الدول العربية من الإجمالي العالمي (في المائة)	**31.3**	**33.1**

المصدر: التقرير الإحصائي السنوي، معهد الطاقة 2023.

2.6. صادرات الغاز الطبيعي

ارتفع إجمالي الصادرات العالمية من الغاز الطبيعي بنوعيه (غاز الأنابيب والغاز الطبيعي المسيل) خلال عام 2022 بحوالي 3.3 في المائة ليبلغ 1260.8 مليار متر مكعب مقارنة بحوالي 1220.1 مليار متر مكعب في عام 2021. فقد ارتفعت الكميات المصدرة بواسطة الأنابيب بنسبة 2 في المائة لتصل إلى 718.4 مليار متر مكعب في عام 2022، مشكلة حصة 57 في المائة من إجمالي صادرات الغاز العالمية في عام 2022 مقارنة بحصة 57.7 في المائة في عام 2021. كما ارتفعت صادرات الغاز الطبيعي المسيل بواسطة الناقلات بنسبة 5.2 في المائة لتبلغ 542.4 مليار متر مكعب مستأثرة بحصة 43 في المائة من إجمالي الصادرات العالمية خلال عام 2022 مقارنة بحصة 42.3 في المائة خلال 2021.

وشهدت كميات الغاز الطبيعي المصدرة من الدول العربية بشكل عام (أي إجمالي صادرات الغاز الطبيعي عبر الأنابيب والغاز الطبيعي المسيل) إلى الأسواق العالمية ارتفاعاً في مستوياتها خلال عام 2022 لتصل إلى حوالي 218.1 مليار متر مكعب مقابل 217.5 مليار متر مكعب في عام 2021، أي بنسبة ارتفاع 0.3 في المائة، مستحوذة على نسبة 17.3 في المائة من الإجمالي العالمي. واحتلت قطر المرتبة الأولى بين الدول العربية بصادرات بلغت 134.2 مليار متر مكعب أي ما نسبته 61.5 في المائة من إجمالي الصادرات العربية في عام 2022، تلتها الجزائر في المرتبة الثانية حيث بلغ إجمالي صادراتها نحو 49.9 مليار متر مكعب بحصة بلغت 22.9 في المائة من إجمالي الصادرات العربية، ثم عُمان بحصة 6.9 في المائة، ومصر بحصة 4.1 في المائة والإمارات بحصة 3.5 في المائة، وأخيراً ليبيا بحصة بلغت 1.1 في المائة

انخفضت صادرات الغاز الطبيعي العربي عبر الأنابيب من 63.1 مليار متر مكعب عام 2021 الى 58.1 مليار متر مكعب عام 2022، مُشكّلةً ما نسبته حوالي 26.6 في المائة من إجمالي الصادرات العربية من الغاز الطبيعي بنوعيه ونسبة 8.1 في المائة من الإجمالي العالمي لصادرات الغاز الطبيعي عبر الأنابيب. بينما ارتفعت صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي المسيل على ظهر الناقلات من 154.4 مليار متر مكعب في عام 2021 إلى 160 مليار متر مكعب عام 2022 مُشكّلةً بذلك ما نسبته 73.4 و29.5 في المائة من إجمالي صادرات الغاز بنوعيه للدول العربية وصادرات الغاز المسيل العالمية لعام 2022 على التوالي. وتستأثر الجزائر بالجزء الأكبر أي بنحو 61.1 في المائة من إجمالي صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي عبر الأنابيب، في حين، تُشكل صادرات قطر الجزء الأكبر من إجمالي صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي المسيل المصدر على متن الناقلات وبنسبة حوالي 71.3 في المائة، الجدول (5-10).

جدول (5- 10): صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي بنوعيه (2021 – 2022) (مليار متر مكعب)

	2021			2022		
	عبر الأنابيب	على ظهر الناقلات	الإجمالي	عبر الأنابيب	على ظهر الناقلات	الإجمالي
الجزائر	38.9	15.6	**54.5**	35.5	14.4	**49.9**
عُمان	–	14.1	**14.1**	–	15.0	**15.0**
ليبيا	3.1	–	**3.1**	2.5	–	**2.5**
مصر	–	9.0	**9.0**	–	8.9	**8.9**
قطر	21.1	106.9	**128.0**	20.1	114.1	**134.2**
الإمارات العربية المتحدة	–	8.8	**8.8**	–	7.6	**7.6**
اجمالي الدول العربية	**63.1**	**154.4**	**217.5**	**58.1**	**160.0**	**218.1**
الاجمالي العالمي	**704.4**	**515.7**	**1220.1**	**718.4**	**542.4**	**1260.8**
حصة الدول العربية من الإجمالي (في المائة)	**9.0**	**29.9**	**17.8**	**8.1**	**29.5**	**17.3**

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية، شركة بريتش بتروليوم، يونيو 2022، ومعهد الطاقة، يونيو 2023.

3.6. قيمة صادرات النفط الخام وانعكاساتها على اقتصادات الدول العربية [1]

كان لكل من الارتفاع الملحوظ الذي شهدته أسعار النفط خلال عام 2022 وبواقع نحو 30.2 دولار/برميل أي بنسبة 43.2 في المائة بالمقارنة مع مستويات عام 2021، فضلاً عن تقليص مجموعة دول أوبك+ لتخفيضات اتفاق خفض الإنتاج "أي زيادة الإنتاج" خلال الفترة (يناير – سبتمبر) 2022، انعكاس إيجابي واضح على قيمة الصادرات النفطية التي تُعد الداعم الرئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية المُنتجة للنفط، والمصدر الرئيسي لاحتياطيات بنوكها المركزية من العملة الأجنبية، والمعزز الأساسي للفوائض في ميزانياتها. حيث تشير التقديرات الأولية إلى ارتفاع قيمة صادرات النفط الخام المُقدرة في الدول العربية خلال عام 2022 إلى أعلى مستوياتها المسجلة منذ عام 2012 وهو نحو 688.4 مليار دولار، بالمقارنة مع نحو 441.1 مليار دولار في عام 2021، أي بزيادة قدرها 247.3 مليار دولار، ما يُعادل 56.1 في المائة، نتيجة ارتفاع أسعار النفط إلى نحو 100.1 دولار/برميل في عام 2022 مقارنة بنحو 69.9 دولار/برميل في عام 2021. إضافة إلى ارتفاع كمية صادرات النفط الخام المقدرة في الدول العربية من 17.4 مليون ب/ي في عام 2021 إلى 19.7 مليون ب/ي في عام 2022، أي بنحو 13.2 في المائة، تزامناً مع قرارات مجموعة دول أوبك+ بشأن زيادة الإنتاج خلال الفترة (يناير – سبتمبر) 2022.

هذا وتعطي البيانات السنوية المتعلقة بحركة أسعار النفط وقيمة صادرات النفط الخام المُقدرة للدول العربية للفترة (2018 – 2022) صورة واضحة للآثار التي نجمت عن تغير الأسعار خلال الأعوام الأخيرة، الشكل (5-8).

أما بالنسبة للمعدلات الربع السنوية لقيمة صادرات النفط الخام في الدول العربية، فقد انعكس الارتفاع في أسعار النفط الخام وقرار مجموعة دول أوبك+ بزيادة مستوى إنتاجها بمقدار 400 ألف ب/ي خلال الربع الأول من عام 2022 مقارنة بالربع السابق على قيمة الصادرات النفطية للدول العربية خلال نفس الفترة لترتفع إلى نحو 160.6 مليار دولار، وواصلت قيمة الصادرات ارتفاعها خلال الربع الثاني بنسبة 17.7 في المائة لتصل إلى نحو 189 مليار دولار بدعم من استمرار الارتفاع في أسعار النفط وقرار دول أوبك+ بزيادة إنتاجها بمقدار 400 ألف ب/ي في شهر أبريل وبمقدار 432 ألف ب/ي في شهري مايو ويونيو 2022، قبل أن تنخفض خلال الربع الثالث من العام إلى نحو 181.6 مليار دولار وهو أول انخفاض فصلي لها منذ الربع الثاني 2020 متأثرة بانخفاض أسعار النفط الخام وعلى الرغم من قرار دول أوبك+ بزيادة مستوى إنتاجها بمقدار 648 ألف ب/ي في شهري يوليو وأغسطس، وبمقدار 100 ألف ب/ي في سبتمبر 2022. كما واصلت صادرات النفط الخام في الدول العربية انخفاضها خلال الربع الرابع متأثرة بانخفاض أسعار النفط وقرار دول

[1] تم تقدير قيمة صادرات النفط الخام في الدول العربية على النحو التالي:
تم احتساب حجم صادرات النفط الخام في الدول العربية وذلك بطرح الاستهلاك السنوي من الإنتاج السنوي، وبعد ذلك تم احتساب المعدل السنوي للأسعار الفورية لخامات كل دولة، وبضرب المعدل السنوي للسعر في كمية صادرات النفط الخام السنوية، تم تقدير قيمة صادرات النفط الخام للدول العربية.

أوبك+ بشأن خفض مستوى إنتاجها بمقدار 100 ألف ب/ي في شهر أكتوبر وبمقدار 2 مليون ب/ي في شهري نوفمبر وديسمبر 2022، لتصل إلى حوالي 157.2 مليار دولار. وعلى مستوى الدول العربية فرادى، تباينت نسبة ارتفاع قيمة صادرات النفط الخام المقدرة من دولة لأخرى، حيث تراوحت ما بين 16.4 في المائة في ليبيا و71.6 في المائة في الجزائر. يُذكر أن قيمة الصادرات النفطية للدول العربية بالأسعار الحقيقية لعام 2005 بعد تعديلها وفق مخفض الناتج المحلي الإجمالي في الدول الصناعية، قد ارتفعت من حوالي 345.4 مليار دولار في عام 2021 إلى 511.1 مليار دولار في عام 2022، ما يُمثل ارتفاعاً بنسبة 48 في المائة، الملحق (7/5).

عائداتها النفطية الاستثنائية المحققة خلال عام 2022، وذلك من خلال بناء هوامش الأمان المالي والمحافظة على زخم إصلاحات المالية العامة والمضي قدماً بتنفيذ خطط التحول والتنويع الاقتصادي. كما أنه من المتوقع أن تستفيد هذه الدول من تحول مسار التجارة إلى حد ما، نتيجة الأزمة الروسية الأوكرانية، حيث تسعى الدول الأوروبية لإيجاد بديل لمشترياتها النفطية من روسيا.

وبشكل عام، تباين تأثير ارتفاع أسعار النفط على خطط التنمية بالدول العربية، فقد استفادت الدول العربية المصدرة للنفط من ارتفاع أسعار الطاقة من خلال ارتفاع عائدات الصادرات، وتحسن موازين التجارة والمالية العامة. مما كان له انعكاس إيجابي على النشاط النفطي

شكل (5- 8): المعدلات السنوية لأسعار النفط وقيمة الصادرات النفطية للدول العربية بالأسعار الجارية والأسعار الحقيقية (2018 – 2022)

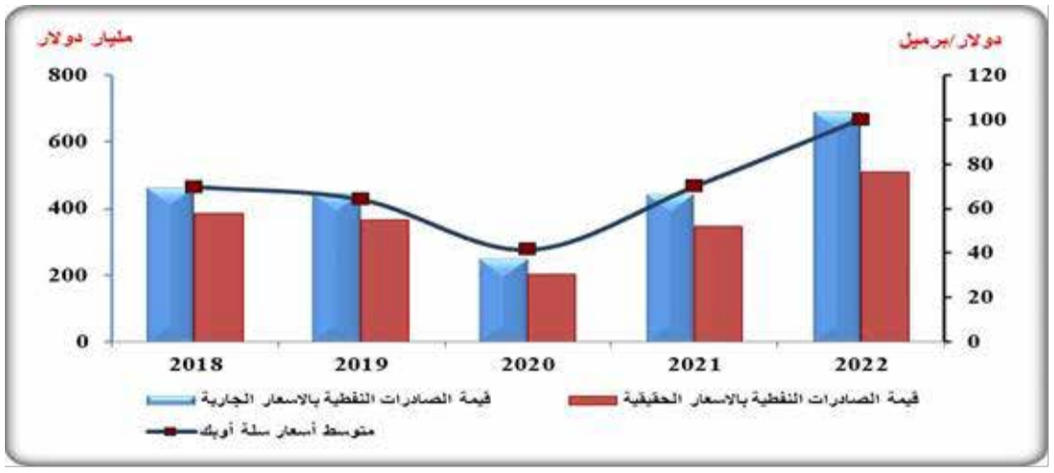

المصدر: الملحق (7/5)

هذا وقد انعكس ارتفاع قيمة صادرات النفط الخام في الدول العربية إيجابياً على مستويات أدائها الاقتصادي خلال عام 2022، حيث ارتفعت الإيرادات البترولية كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة لتصل إلى 17.2 في المائة عام 2022 مقارنة بنسبة بلغت حوالي 15 في المائة في عام 2021. كما ارتفعت نسبة مساهمة الإيرادات البترولية في إجمالي الإيرادات العامة والمنح لتصل إلى 59 في المائة عام 2022 مقارنة بنحو 53.9 في المائة عام 2021. وجاء أثر تقييد الأوضاع العالمية محدوداً على بعض الدول العربية المصدرة للنفط، في ظل ما تتمتع به نظمها المصرفية من فائض سيولة ناتج عن الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط. هذا ويشير صندوق النقد الدولي إلى أن الدول المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أمامها فرصة كبيرة لتعظيم الفوائد من

وكذلك على النشاط غير النفطي في إطار التوجه نحو تنويع اقتصاداتها. وفي المقابل مثل ارتفاع أسعار النفط أحد أبرز التداعيات على الموازنات العامة للدول العربية المستوردة للنفط التي شهدت غالبيتها زيادة في دعم الاستهلاك بنسب متباينة.

على مستوى التوقعات، يشير صندوق النقد الدولي، إلى أن الدول المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ستشهد تباطؤاً في اقتصاداتها في عام 2023، تزامناً مع تخفيضات الإنتاج النفطي والتقلبات المتوقعة في اتجاهات أسعار النفط. ومن ثم ينبغي أن تتوخى تلك الدول الدقة في إدارة عائداتها النفطية وتجنب التوسع في النفقات الجارية، وتحسين شفافية ميزانياتها، وأن تتصدى جهود المالية العامة للتحديات التي يفرضها

تغير المناخ وتحول نظام الطاقة، والتنوع الاقتصادي باستمرار في تعبئة الإيرادات غير النفطية.

7. الآفاق المستقبلية لاستثمارات الطاقة في الدول العربية

تشير التوقعات إلى ارتفاع استثمارات الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال عام 2023، في ظل تنامي المخاوف بشأن أمن الطاقة على خلفية الأزمة الروسية الأوكرانية. في هذا السياق، تشير الشركة العربية للاستثمارات البترولية "أبيكورب" إلى أن إجمالي استثمارات الطاقة المخطط لها والملتزم بها على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سيبلغ نحو 879 مليار دولار أمريكي خلال الفترة (2022-2026)، بزيادة 74 مليار دولار عن المستوى المتوقع خلال الفترة (2021 - 2025). ويتوقع أن تستحوذ المنطقة -ولا سيما دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية- على الحصة الأكبر من استثمارات النفط والغاز العالمية المستقبلية لضمان أمن الطاقة العالمي وتفادي مخاطر النمو المتسارع والتي تشكل تهديداً كبيراً على الاقتصاد العالمي. وفي الوقت نفسه، ستواصل المنطقة الاستثمار في الطاقة المتجددة وتقنيات إزالة الكربون كجزء من رؤية استراتيجية بعيدة المدى تهدف لبناء مستقبل منخفض الكربون من خلال اعتماد مزيج أكثر نظافة وتوازناً واستدامة من الطاقة. هذا وستأتي دول المنطقة المصدرة للطاقة في صدارة الإنفاق على مشروعات الطاقة المتجددة، مستفيدة في ذلك من المكاسب المحققة من ارتفاع عائدات النفط والغاز الطبيعي بسبب الأزمة الروسية الأوكرانية. ومع ذلك، فإن التوترات الجيوسياسية والظروف العالمية غير المواتية لن تبطئ من نمو الاستثمارات في مجالات النفط والغاز الطبيعي والبتروكيماويات في المنطقة خلال الأعوام الخمس المقبلة.

إطار (5- 1): تداعيات الأزمة الروسية على أسواق النفط العالمية

تصاعدت التوترات الجيوسياسية بين روسيا وأوكرانيا في 24 فبراير 2022، مما كان له دوراً كبيراً في حدوث اضطرابات حادة بأسواق الطاقة العالمية، لتحيط بها حالة مرتفعة من عدم اليقين إنعكست بدورها على أفاقها المستقبلية، وتعزى بشكل رئيسي إلى المخاوف بشأن أمن الطاقة، كون أن روسيا تعد من أكبر منتجي الطاقة على مستوى العالم. وعلى وقع تلك الأزمة، اتخذت دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأخرى بما في ذلك اليابان وكندا واستراليا عدداً من الإجراءات وفرضت عدداً كبيراً من العقوبات ضد روسيا، كان لها انعكاسات مباشرة على أسواق الطاقة العالمية، ولا سيما سوق النفط، شملت وفقاً للترتيب الزمني، **أولاً: *التخلي عن النفط الروسي***، أعلنت دول الاتحاد الأوروبي في مارس 2022 توجهها نحو التخلي عن وارداتها من النفط الروسي بحلول عام 2030. ومن جانبها، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن حظر كامل وفوري لواردات الطاقة من روسيا. **ثانياً: *حظر روسيا من نظام الدفع الدولي "SWIFT"*** (جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك) التي كانت تعتمد عليه بشكل كبير في صادراتها النفطية، وأصبحت الشركات الكبرى المنتجة للطاقة في روسيا مقيدة بشدة في قدرتها على إرسال واستلام المدفوعات، مما أدى إلى عدم قدرة بعض الدول على دفع تكاليف وارداتها من النفط الروسي وفتح خطابات الاعتماد بالدولار وبالتالي فقدت إمكانية الوصول إليها. **ثالثاً: *السحب من مخزونات النفط الاستراتيجية في الدول المستهلكة الرئيسية***، قررت الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية في مارس 2022 سحب كمية قياسية تبلغ 72.7 مليون برميل من مخزوناتها النفطية الاستراتيجية، وأعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن سحب قياسي من مخزونات النفط الخام الاستراتيجية يصل إلى 180 مليون برميل (1 مليون ب/ي لمدة ستة أشهر) بدءاً من مايو 2022. كما قررت وكالة الطاقة الدولية في 1 أبريل 2022 إجراء سحب إضافي من مخزوناتها الاستراتيجية بلغ 120 مليون برميل على مدى 6 أشهر (بما في ذلك 60 مليون برميل ساهمت بها الولايات المتحدة كجزء من سحبها الإجمالي من مخزوناتها الاستراتيجية)، مما يجعله أكبر سحب من المخزونات في تاريخ وكالة الطاقة الدولية. **رابعاً: *الخطة المقترحة من وكالة الطاقة الدولية لخفض استخدام النفط***، أصدرت وكالة الطاقة الدولية في 18 مارس 2022 خطة مؤلفة من 10 نقاط تهدف إلى تقليل استخدام النفط في قطاع النقل بكافة أنواعه في دولها الأعضاء بما يصل إلى 2.7 مليون ب/ي خلال الفترة (أبريل – يوليو 2022). **خامساً: *خطة الاتحاد الاوروبي بشأن سرعة تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري الروسي والإسراع من الانتقال إلى الاعتماد على الطاقات المتجددة***، قدمت المفوضية الأوروبية في 18 مايو 2022 خطة "REPowerEU" بشأن إنهاء اعتماد الاتحاد الأوروبي على الوقود الأحفوري الروسي. تضمنت الخطة عدة محاور وهي: ترشيد الطاقة وتنويع إمداداتها، والإسراع من الاعتماد على الطاقة المتجددة. **سادساً: *فرض الاتحاد الاوروبي حظراً جزئياً على واردات النفط الروسي***، تبنى الاتحاد الأوروبي في 3 يونيو 2022 خطة تقضي بحظر ثلثي واردات النفط الروسي. وبموجب هذه الخطة، يتم حظر الواردات المنقولة بحراً من النفط الخام الروسي اعتباراً من 5 ديسمبر 2022، وحظر واردات المنتجات البترولية اعتباراً من 5 فبراير 2023. في حين، يتم إعفاء واردات خطوط الأنابيب من النفط الخام والمنتجات البترولية مؤقتاً، في حل وسط مع الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مثل المجر وسلوفاكيا والتشيك (الدول غير الساحلية) التي تعتمد على الواردات عبر خط أنابيب Druzhba، مع منع تلك الدول من إعادة بيع النفط والمنتجات البترولية الروسية. ويتعلق جزء من تلك العقوبات بتأمين الشحن. وفي يوليو 2022 اتخذ الاتحاد الأوروبي قراراً بشأن السماح للشركات الروسية الحكومية بشحن النفط إلى الدول غير الأعضاء، بموجب تعديل للعقوبات للحد من المخاطر المحتملة على أمن الطاقة العالمي، حيث لن يتم حظر المدفوعات المتعلقة بشراء النفط الخام الروسي المنقول بحراً من قبل شركات الاتحاد الأوروبي. **سابعاً: *اتفاق المفوضية الأوروبية على إجراءات طارئة لخفض أسعار الطاقة***، توصلت المفوضية الأوروبية في 30 سبتمبر 2022 إلى اتفاق بشأن التدخل الطارئ لمعالجة أسعار الطاقة المرتفعة، يشمل فرض مساهمة تضامنية إلزامية مؤقتة على أرباح شركات النفط والغاز والفحم والتكرير حتى 30 يونيو 2023، تستخدم للتخفيف من آثار ارتفاع أسعار الكهرباء. **ثامناً: *توافق مجموعة الدول السبع الكبرى (G7) على تحديد سقف لأسعار النفط الروسي***، في 6 أكتوبر 2022، قرر الاتحاد الأوروبي حظر تقديم المساعدة الفنية أو خدمات الوساطة أو التمويل أو المساعدة المالية المتعلقة بتوفير النقل البحري لشحنات النفط المنتجة في روسيا أو التي يتم تصديرها منها إلى دول ثالثة (خارج الاتحاد الأوروبي)، اعتباراً من يوم 5 ديسمبر 2022 للنفط الخام، ومن يوم 5 فبراير 2023 للمنتجات النفطية، إلا في حالة ما تم شراء النفط الخام أو المنتجات النفطية الروسية بسعر لا يتعدى حد أقصى متفق عليه مسبقاً. وفي 3 ديسمبر، وافق الاتحاد الأوروبي ودول مجموعة السبع الكبرى واستراليا على فرض سقف لأسعار النفط الخام والزيوت البترولية والمستخرجة من المعادن البيتومينية المنتجة في روسيا أو التي يتم تصديرها منها، عند مستوى 60 دولار للبرميل، بدءاً من 5 ديسمبر 2022. ويتم مراجعة آلية تحديد السقف السعري كل شهرين للاستجابة للتطورات في السوق، ليكون أقل بنسبة 5 في المائة على الأقل من متوسط السعر السوقي للنفط الخام والمنتجات النفطية الروسية. أحدثت

الأزمة الروسية الأوكرانية سلسلة من الصدمات في أسواق الطاقة العالمية والعلاقات الدولية في تلك الأسواق، بما في ذلك سوق النفط. ففي بداية الأزمة، انخفض إنتاج النفط الخام الروسي بنحو 1 مليون ب/ي، وبخلاف معظم التوقعات، أثبت الإنتاج الروسي مرونته وتعافيه بشكل سريع، حيث نجحت الشركات الروسية في إيجاد مشترين جدد لصادراتها من خارج الدول الصناعية الكبرى. وعلى وقع تلك المعطيات، كان الانخفاض في الإنتاج الروسي محدوداً، حيث انخفض في ديسمبر 2022 بمقدار 230 ألف ب/ي ليصل إلى 10.8 مليون ب/ي مقارنة بمستويات ما قبل الأزمة خلال الفترة (يناير - فبراير 2022 البالغة 11 مليون ب/ي. ورغم أن غالبية التوقعات تشير إلى انخفاض إنتاج النفط الروسي في عام 2023، إلا أن ذلك قد يكون أقل من المتوقع، في ظل استمرار تدفق الصادرات الروسية إلى الوجهة الآسيوية. أما فيما يخص صادرات النفط الخام الروسية، فقد انخفض متوسطها السنوي إلى أقل من 3 مليون ب/ي للمرة الأولى، غير أن متوسطها خلال الفترة (مارس - ديسمبر) 2022 قد بلغ نحو 3.4 مليون ب/ي وهو مستوى مرتفع بشكل هامشي مقارنة بمستوى بلغ 3.3 مليون ب/ي قبل بداية الأزمة. فالعقوبات المفروضة على روسيا جعلت أوروبا أكثر اعتماداً على دول الشرق الأوسط، وعلى وجه الخصوص الدول العربية، والولايات المتحدة الأمريكية لتوفير احتياجاتها من الطاقة. وساهمت الأزمة الروسية الأوكرانية بشكل نسبي في تراجع معدل نمو الطلب العالمي على النفط في عام 2022، حيث تأثر الطلب سلباً بارتفاع أسعار النفط الناجمة عن الأزمة، ليظل الطلب دون مستوياته المسجلة قبل جائحة كوفيد 19. كما أدت الأزمة الروسية الأوكرانية إلى ارتفاع مخزون النفط العابر للموانئ في ظل تغيير مسار التدفقات التجارية. ولجأت الولايات المتحدة إلى استخدام مخزوناتها النفطية الاستراتيجية كأداة لإدارة السوق النفطية، من خلال عمليات السحب التي أجرتها من تلك المخزونات بالتعاون مع باقي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ولم تكن أسعار النفط الخام بمنأى عن تداعيات الأزمة الروسية، فقد شهدت تقلبات حادة في مستوياتها، فخلال مارس 2022، اقتربت أسعار عقود خام برنت من حاجز 140 دولار/برميل، وتخطت أسعار عقود خام غرب تكساس مستوى 130 دولار/برميل، وهي أعلى مستويات لها منذ يوليو 2008.

ومن التداعيات الأخرى للأزمة الروسية الأوكرانية، إجبار ناقلات النفط الخام على قطع مسافات أطول للوصول إلى مشترين النفط الخام الروسي الأمر الذي حد من توافر الناقلات وتسبب في ارتفاع أسعار الشحن، كما تسببت في حدوث تحول هائل في علاقات واتجاه تدفقات تجارة النفط العالمية خلال فترة زمنية قصيرة، مع ظهور سوق موازي للناقلات. وأضحى تسعير النفط الخام يتم على أساس المصدر وليس على أساس الجودة، مع وجود تباين كبير في أسعار النفط الخام الخاضع للعقوبات وغير الخاضع لها، لا سيما في ظل فرض سقف سعري على صادرات النفط الروسية. وعلى وقع تلك المعطيات، أصبحت الهواجس المتعلقة بأمن الطاقة للدول الأوروبية بشكل خاص والقدرة على تحمل تكاليفها المرتفعة هي المحرك الرئيس لسياسة الطاقة في تلك الدول وعلى المستوى العالمي أيضاً.

الفصل السادس

نظرة عامة

شهدت **أوضاع المالية العامة في الدول العربية** تحسناً خلال عام 2022 مُواصِلةً التطور الإيجابي المُحرز خلال عام 2021، بعد تراجعها بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020.

أدى ارتفاع أسعار النفط العالمية خلال عام 2022 إلى زيادة الإيرادات البترولية، الأمر الذي ساهم في تعزيز الوضع المالي في الدول العربية النفطية. كما ساهم ارتفاع الإيرادات الضريبية بسبب التعافي الاقتصادي وجهود الإصلاح المالي في عدد من الدول العربية، في دعم أوضاع المالية العامة خلال العام المذكور. هذا إلى جانب جهود عدد من الدول العربية لاحتواء الإنفاق العام من خلال تطبيق الإصلاحات الرامية إلى ترشيد المصروفات الجارية وتعزيز الاستثمار العام والصرف الاجتماعي. بيد أنّ عدداً من الدول العربية واجه بعض التحديات المتمثلة في ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء والطاقة، وارتفاع أسعار الفائدة العالمية بسبب السياسات النقدية التشددية، ما انعكس على المالية العامة في الجوانب المتعلقة بدعم الطاقة والغذاء ومدفوعات الفائدة واستدامة الدين العام.

ارتفع **إجمالي الإيرادات العامة والمنح للدول العربية** بنسبة بلغت حوالي 31.9 في المائة ليصل إلى حوالي 1,077 مليار دولار أمريكي في عام 2022، ما يمثل حوالي 29.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. جاء ذلك كمحصلة لزيادة الإيرادات البترولية بنسبة بلغت حوالي 45.3 في المائة لتصل إلى حوالي 639.7 مليار دولار أمريكي، وزيادة الإيرادات الضريبية بنسبة بلغت حوالي 17.6 في المائة لتصل إلى حوالي 331.8 مليار دولار أمريكي خلال العام المذكور.

سجل **إجمالي الإنفاق العام للدول العربية** ارتفاعاً خلال عام 2022 بنسبة بلغت حوالي 8.9 في المائة، ليصل إلى حوالي 957.5 مليار دولار أمريكي، ما مثّل حوالي 26.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، محصلة لارتفاع كل من الإنفاق الجاري بحوالي 9.9 في المائة، والإنفاق الرأسمالي بحوالي 3.6 في المائة.

ترتّبَ على ذلك تسجيل **الموازنة العامة المُجمّعة للدول العربية** فائضاً بلغ حوالي 119.6 مليار دولار أمريكي (حوالي 3.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2022، مقارنةً بعجز بلغ حوالي 62.5 مليار دولار أمريكي (حوالي 2.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2021. بالنسبة للدول العربية النفطية، فقد سجلت فائضاً بحوالي 162.1 مليار دولار أمريكي (ما يعادل حوالي 5.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة بعجز بلغ حوالي 17 مليار دولار أمريكي (ما يعادل حوالي 0.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2021. أما بالنسبة للدول العربية غير النفطية كمجموعة، فقد سجلت عجزاً بلغ حوالي 42.5 مليار دولار أمريكي (ما يعادل حوالي 5.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2022 مقارنة بعجز بلغ حوالي 45.4 مليار دولار أمريكي (ما يعادل حوالي 6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2021.

بالنسبة **لإجمالي الدين العام القائم (الداخلي والخارجي) في ذمة الدول العربية** المتوفر بيانات بشأنها، فقد ارتفع بحوالي 9.7 مليار دولار ليصل إلى حوالي 1,144.8 مليار دولار بنهاية عام 2022، مقارنة بحوالي 1,135.1 مليار دولار بنهاية عام 2021. وتراجع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 10.6 نقاط مئوية، ليصل إلى حوالي 58.5 في المائة بنهاية عام 2022، مقارنة بنسبة بلغت حوالي 69.1 في المائة بنهاية عام 2021.

1. الإيرادات العامة والمنح

ارتفع إجمالي الإيرادات العامة والمنح للدول العربية مجتمعة بنسبة بلغت حوالي 31.9 في المائة ليصل إلى حوالي 1,077 مليار دولار أمريكي في عام 2022، مقابل حوالي 816.4 مليار دولار أمريكي في عام 2021. كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ارتفع إجمالي الإيرادات العامة والمنح للدول العربية مجتمعة من حوالي 27.8 في المائة في عام 2021 إلى حوالي 29.2 في المائة في عام 2022، الجدول (6-1) والملحق (1/6).

يعود ذلك بصورة أساسية إلى زيادة الإيرادات البترولية بنسبة بلغت حوالي 45.3 في المائة لتصل إلى حوالي 639.7 مليار دولار أمريكي في عام 2022، في ظل ارتفاع أسعار النفط العالمية بحوالي 43 في المائة بين عامي 2021 و2022. كذلك يعود إلى نمو الإيرادات الضريبية بنسبة بلغت حوالي 17.6 في المائة لتسجل حوالي 331.8 مليار دولار أمريكي في عام 2022، مدفوعاً بتسارع وتيرة النمو الاقتصادي وجهود الإصلاح الضريبي في عدد من الدول العربية. هذا إلى جانب زيادة الإيرادات غير الضريبية بنسبة بلغت حوالي 7.7 في المائة لتصل إلى حوالي 91.6 مليار دولار أمريكي في عام 2022، بينما نما الدخل من الاستثمار بحوالي 89 في المائة ليصل إلى حوالي 11.4 مليار دولار أمريكي خلال العام المذكور. أما المنح الخارجية، فقد تراجعت بنسبة بلغت 3.4 في المائة لتصل إلى حوالي 2.7 مليار دولار أمريكي خلال العام المذكور، ترتباً على هذه التطورات، ارتفعت نسبة مساهمة الإيرادات البترولية في إجمالي الإيرادات العامة والمنح لتصل إلى حوالي 59 في المائة في عام 2022. وبلغت مساهمة الإيرادات الضريبية حوالي 30.8 في المائة من إجمالي الإيرادات العامة والمنح. أما الإيرادات غير الضريبية ودخل الاستثمار والمنح الخارجية، فبلغت نسبها على الترتيب، حوالي 8.5 و1.1 و0.2 في المائة من هيكل الإيرادات الحكومية خلال عام 2022، الشكل (6-1) والجدول (6-1).

شكل (6- 1): نمو عناصر الإيرادات العامة (2020-2022)

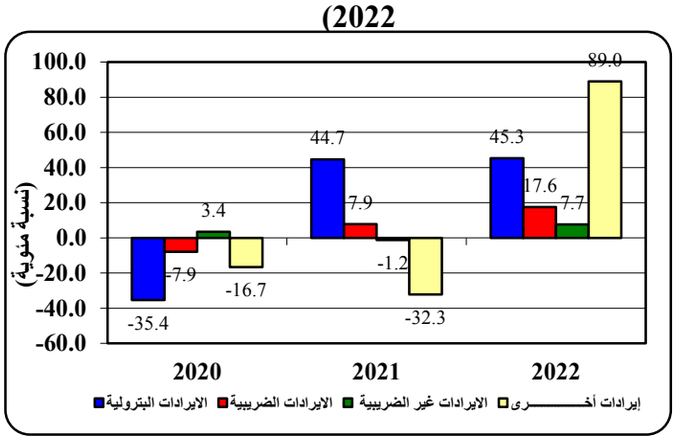

(*) إيرادات أخرى تشمل دخل الاستثمار والإيرادات الرأسمالية.

المصدر: الملاحق (1/6) إلى (4/6).

ارتفعت الإيرادات البترولية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 2.5 نقطة من الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى حوالي 17.5 في المائة خلال عام 2022، مقابل

جدول (6- 1): الإيرادات الحكومية في الدول العربية (2021-2022)

البنـــد	الإيرادات الحكومية			هيكل الإيرادات (%)		النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	
	القيمة (مليار دولار)		نسبة التغير				
	2021	2022*		2021	2022*	2021	2022*
الإيرادات البترولية	440.3	639.7	45.3	53.9	59.4	15.0	17.5
الإيرادات الضريبية	282.2	331.8	17.6	34.6	30.8	9.6	9.1
الإيرادات غير الضريبية	85.1	91.6	7.7	10.4	8.5	2.9	2.5
دخل الاستثمـــــار **	6.0	11.4	89.0	0.7	1.1	0.2	0.3
إجمالي الإيرادات العـــامة	**813.6**	**1074.5**	**32.1**	**99.7**	**99.8**	**27.7**	**29.4**
المنح	2.8	2.7	-3.4	0.3	0.2	0.1	0.1
إجمالي الإيرادات العامة والمنح	**816.4**	**1077.1**	**31.9**	**100**	**100**	**27.8**	**29.5**

المصدر: الملاحق (1/6)، (4/6)، (2/2)

* بيانات فعلية أولية.

** تشمل الإيرادات الرأسمالية والدخل من الاستثمار.

تراجع الإيرادات الضريبية بحوالي 0.5 نقطة لتسجل 9.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وتراجع الإيرادات غير الضريبية بحوالي 0.4 نقطة لتسجل حوالي 2.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المذكور. بالنسبة لإيرادات الدخل من الاستثمار والمنح الخارجية، فقد سجلت نسب أقل من 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2022، دون تغيير يُذكر مقارنة بعام 2021.

بالنسبة **لتطورات الإيرادات العامة والمنح للدول العربية فُرادى**[2]، فقد سجلت جميع **الدول العربية النفطية**[3] ارتفاعاً في إجمالي الإيرادات العامة في عام 2022 مقارنة بعام 2021.

سجلت **اليمن** ارتفاعاً في إجمالي الإيرادات والمنح بنسبة بلغت حوالي 73.1 في المائة خلال عام 2022 بالمقارنة مع عام 2021، وهي أعلى نسبة ضمن مجموعة الدول العربية النفطية، بسبب زيادة الإيرادات البترولية بحوالي 172.5 في المائة، والمنح الخارجية التي ارتفعت من حوالي 115 مليون دولار أمريكي إلى حوالي 197 مليون دولار أمريكي بين العامين المذكورين، في ظل الدعم الخارجي لاحتواء الظروف الداخلية غير المواتية التي تشهدها الدولة.

تلتها **الكويت** و**قطر** و**العراق** بنسب ارتفاع بلغت حوالي 54.7 و49.6 و48.2 في المائة على التوالي. ثمّ **البحرين** و**الجزائر** و**السعودية** بنسب تراوحت بين 31.3 و33.4 في المائة. بينما سجلت **الإمارات** و**عُمان** نسب ارتفاع بلغت حوالي 28.7 و22.5 في المائة على الترتيب. أما **ليبيا**، فقد سجلت ارتفاعاً في إجمالي الإيرادات العامة بنسبة بلغت حوالي 18.8 في المائة بين العامين المذكورين، الشكل (6-2)، والملحق (1/6).

يعود التطور الإيجابي للإيرادات العامة في هذه الدول بصورة رئيسة إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، ما ترتب عنه زيادة في الإيرادات البترولية. إلا أنه يُعزى أيضاً إلى ارتفاع حصيلة الإيرادات الضريبية، والتي أصبحت تساهم بنسبة كبيرة في موارد الموازنة العامة لعدد من الدول النفطية في سياق جهودها لتنويع مصادر الإيرادات العامة، حيث يمكن الإشارة في هذا الصدد إلى زيادة الإيرادات الضريبية بنسبة بلغت حوالي 76.7 في المائة في **البحرين**، وبحوالي 60.6 في المائة في **الإمارات**، و38.2 في المائة في **عُمان**، ما أدى إلى ارتفاع مساهمة الإيرادات الضريبية في إجمالي الإيرادات العامة لتصبح 20.5 و53.4 و16.6 في المائة للدول المذكورة على الترتيب.

شكل (6- 2): نمو الإيرادات العامة والمنح في الدول العربية (2021-2022*)

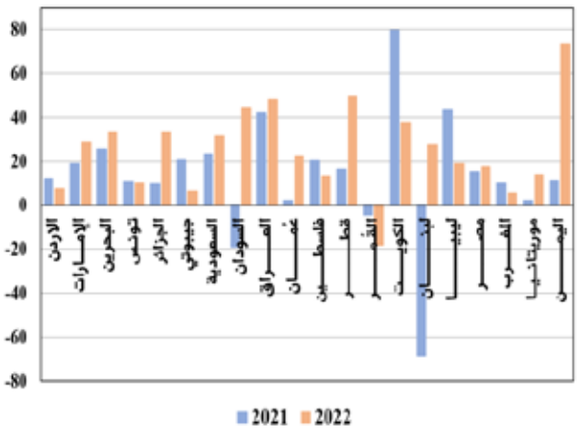

المصدر: الملحق (1/6)

بالنسبة **للدول العربية غير النفطية**، فقد ارتفع إجمالي الإيرادات العامة والمنح خلال عام 2022 في كل هذه الدول باستثناء القُمر.

سجّل **السودان** أعلى نسبة ارتفاع في إجمالي الإيرادات المالية خلال عام 2022، بلغت حوالي 44.5 في المائة بسبب نمو الإيرادات الضريبية بحوالي 71.6 في المائة ونمو الإيرادات البترولية بحوالي 47.2 في المائة، إضافة إلى تحصيل حوالي 203 مليون دولار أمريكي ضمن الإيرادات غير الضريبية، تشمل عائدات رسوم عبور نفط دولة جنوب السودان، هذا مقابل تراجع تدفقات المنح الخارجية من حوالي 497 مليون دولار أمريكي إلى حوالي 32 مليون دولار أمريكي، أي بنسبة انخفاض بلغت حوالي 94 في المائة. ثمّ **لبنان**، بنسبة نمو لإجمالي الإيرادات العامة بحوالي 27.5 في المائة، بسبب نمو الإيرادات الضريبية بحوالي 29.4 في المائة والإيرادات غير الضريبية بحوالي 22 في المائة.

جديرٌ بالذكر، أن تطورات الإيرادات العامة خلال عام 2022 في كل من السودان ولبنان، تعكس بدرجة كبيرة التطورات الاقتصادية الكلية، على وجه الخصوص تطورات سعر الصرف والتضخم، حيث ارتفع سعر صرف الدولار الأمريكي بحوالي 52.3 في المائة بينما

[2] السنة المالية في قطر والكويت تبدأ في الأول من أبريل/ نيسان، وفي مصر تبدأ في الأول من يوليو/ تموز.

[3] تشمل الدول العربية النفطية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والعراق، والجزائر، وليبيا، واليمن. وتشمل مجموعة الدول العربية غير النفطية الدول العربية الأخرى.

سجل التضخم معدلاً بلغ حوالي 164.3 في المائة في السودان. أما في لبنان، فقد ارتفع سعر صرف الدولار بحوالي 93 في المائة بينما سجل التضخم معدلاً بلغ حوالي 122 في المائة خلال العام المذكور. وتراوحت نسب نمو إجمالي الإيرادات العامة والمنح بين 10 – 17.5 في المائة خلال عام 2022 مقارنة بعام 2021 في كلٍ من **مصر، وموريتانيا، وفلسطين، وتونس.** كما سجلت **الأردن وجيبوتي، والمغرب** نسب نمو في حدود 7.4 و6.4 و1.2في المائة على الترتيب، بين العامين المذكورين.

تعود الزيادة في إجمالي الإيرادات العامة والمنح في كل من مصر وموريتانيا وفلسطين وتونس والأردن وجيبوتي والمغرب إلى زيادة التحصيل الضريبي في هذه الدول بدرجات متفاوتة، وزيادة الإيرادات غير الضريبية مثل الرسوم وتحويلات الأرباح وعوائد الهيئات والمؤسسات العامة وحصيلة بيع المساهمات والأملاك الحكومية، وارتفاع حصيلة الإيرادات البترولية في عدد من الدول المنتجة والمصدرة للنفط (مصر وتونس)، وكذلك ارتفاع تدفقات المنح الخارجية (فلسطين وتونس) مقابل تراجعها بالنسبة لكلٍ من الأردن ومصر وجيبوتي وموريتانيا. في المقابل، تراجع إجمالي الإيرادات العامة والمنح في **القُمر** بنسبة بلغت حوالي 18.2 في المائة بسبب تراجع المنح الخارجية بنسبة 44 في المائة، وتراجع الإيرادات الضريبية بنسبة 6 في المائة في عام 2022 مقارنة بعام 2021، مع الإشارة أنّ المنح الخارجية تُمثل حوالي 45 في المائة من موارد الميزانية، بينما تمثل الإيرادات الضريبية حوالي 48 في المائة من هذه الموارد.

2. الإيرادات البترولية

بلغت الإيرادات البترولية للدول العربية مجتمعة حوالي 629.5 مليار دولار أمريكي في عام 2022، مقارنة بحوالي 440.3 مليار دولار أمريكي في عام 2021، أي بارتفاع بنسبة بلغت حوالي 43 في المائة. كما ارتفعت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، من حوالي 15 في المائة إلى حوالي 17.2 في المائة بين العامين المذكورين.

يُعزى ذلك بشكلٍ كبير إلى مواصلة أسعار النفط العالمية ارتفاعها خلال عام 2022، حيث ارتفع المتوسط السنوي لسعر سلة خامات أوبك بنسبة بلغت حوالي 43 في المائة ليسجل حوالي 100 دولار أمريكي للبرميل في عام 2022، مقابل حوالي 70 دولار أمريكي للبرميل في عام 2021، كذلك يُعزى لزيادة الإنتاج النفطي لمجموعة الدول العربية بحوالي 13.1 في المائة، ما أدى إلى ارتفاع قيمة صادرات النفط الخام للدول العربية مجتمعة بحوالي 56 في المائة لتصل إلى حوالي 688.4 مليار دولار أمريكي في عام 2022 مقارنة بحوالي 441.1 مليار دولار أمريكي في عام 2021[4].

بالنسبة للدول العربية فُرادى، ارتفعت الإيرادات النفطية في كل الدول العربية المصدرة الرئيسة للنفط (دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والعراق والجزائر وليبيا)، خلال عام 2022 مقارنة بعام 2021.

سجلت **الجزائر** أعلى نسبة زيادة في الإيرادات البترولية ضمن الدول العربية المصدرة الرئيسة للنفط بلغت حوالي 94 في المائة، لتصل الإيرادات البترولية إلى حوالي 38 مليار دولار أمريكي في عام 2022 مقابل حوالي 19.6 مليار دولار أمريكي في عام 2021. يعود ذلك إلى ارتفاع قيمة الصادرات النفطية للجزائر بنسبة بلغت حوالي 72 في المائة بفضل زيادة الإنتاج النفطي بحوالي 21 في المائة، وكذلك ارتفاع إيرادات صادرات الغاز بنسبة 82 في المائة، خصوصاً إلى دول الاتحاد الأوروبي بسبب التطورات الدولية الراهنة وارتفاع أسعار الطاقة.

كما سجلت الإيرادات البترولية في **العراق** ارتفاعاً بنسبة 61.2 في المائة خلال عام 2022 لتصل إلى حوالي 106 مليار دولار أمريكي، مقارنة بحوالي 65.7 مليار دولار أمريكي خلال عام 2021، ذلك بسبب ارتفاع قيمة الصادرات النفطية بنسبة بلغت حوالي 27 في المائة، في ضوء زيادة الإنتاج النفطي بنسبة 13 في المائة (من حوالي 4 مليون برميل نفط في اليوم في عام 2021 إلى حوالي 4.5 مليون برميل نفط/ اليوم في عام 2022)، وكذلك ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

أيضاً ارتفعت الإيرادات البترولية في **السعودية** بنسبة بلغت حوالي 52.5 في المائة لتصل إلى حوالي 228.6 مليار دولار أمريكي في عام 2022 مقابل حوالي 150 مليار دولار أمريكي في عام 2021، في ظل ارتفاع الإنتاج النفطي بحوالي 17.6 في المائة (من حوالي 9.1 مليون برميل يومياً إلى حوالي 10.7 مليون برميل نفط يومياً بين العامين المذكورين)، ما أدى إلى زيادة قيمة الصادرات النفطية بحوالي 70 في المائة في عام 2022 مقارنة بعام 2021، إلى جانب تأثير ارتفاع الأسعار العالمية للنفط.

ارتفعت الإيرادات البترولية بنسب متفاوتة في الدول الأخرى ضمن مجموعة الدول العربية المصدرة الرئيسة للنفط للأسباب المشار إليها سابقاً المتمثلة في ارتفاع قيمة الصادرات النفطية بسبب المكاسب المحققة على صعيد

[4] يتناول الفصل الخامس بالتفصيل التطورات في مجال النفط والطاقة.

ارتفاع متوسط أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال عام 2022، وارتفاع إنتاج النفط والغاز في هذه الدول (باستثناء ليبيا). حيث سجلت **الكويت والبحرين وقطر وليبيا وعُمان والإمارات** نسب زيادة في الإيرادات البترولية في عام 2022 مقارنة بعام 2021، بلغت حوالي 64.7 في المائة، و35.7 في المائة، و31.2 في المائة، و17.9 في المائة، و17.2 في المائة، و5.2 في المائة، على الترتيب. بالنسبة **لليمن**، ساهمت الإيرادات البترولية بنسبة كبيرة بلغت حوالي 53.7 في المائة من إجمالي الإيرادات العامة والمنح في عام 2022، مقارنة بحوالي 34.1 في المائة في عام 2021، حيث ارتفعت الإيرادات البترولية من حوالي 479 مليون دولار أمريكي في عام 2021 إلى حوالي 1.3 مليار دولار أمريكي في عام 2022، أي بنسبة زيادة بحوالي 172.5 في المائة. جديرٌ بالذكر أنّ الإيرادات البترولية تأثرت بالجهود الحكومية لتوحيد سعر الصرف، حيث تم اعتماد سعر الصرف الذي يُحدده السوق لتسعير إيرادات النفط بالموازنة العامة في شهر يناير 2022، والذي بلغ متوسطه حوالي 1,115 ريال يمني للدولار الأمريكي في عام 2022، علماً أنه كان يتم تسعير عائدات النفط من النقد الأجنبي بسعر صرف يبلغ 400 ريال يمني للدولار الأمريكي، ما ساهم بصورة كبيرة في تحسين حصيلة الإيرادات البترولية في الموازنة العامة.

بالنسبة للدول العربية الأخرى المنتجة والمُصدرة للنفط (**تونس والسودان ومصر**)، فقد سجلت تونس ارتفاعاً في الإيرادات البترولية بنسبة بلغت حوالي 111.2 في المائة في عام 2022 مقارنة بعام 2021 في ظل ارتفاع الأسعار العالمية للنفط، مقابل تراجع الإنتاج النفطي بحوالي 2.7 في المائة. كما ارتفعت الإيرادات النفطية في السودان بنسبة بلغت حوالي 47.2 في المائة بين العامين المذكورين، مدفوعاً بتطورات أسعار النفط الإيجابية، في وقتٍ تراجع فيه الإنتاج النفطي بحوالي 10.4 في المائة. أما بالنسبة لمصر، فقد ارتفعت الإيرادات البترولية بحوالي 30.8 في المائة، ما يعكس زيادة الإنتاج النفطي بحوالي 21 في المائة خلال عام 2022 مقارنة بعام 2021، وبدعم من صادرات الغاز الطبيعي التي ارتفعت بنسبة 140 في المائة خلال عام 2022.

تمثل الإيرادات البترولية مصدراً هاماً للإيرادات العامة في الدول العربية كمجموعة، رغم تراجع أهميتها خلال الأعوام الماضية، في ظل جهود تنويع الإيرادات الحكومية، حيث بلغت نسبة الإيرادات البترولية في إجمالي الإيرادات العامة والمنح للدول العربية مجتمعة حوالي 59 في المائة خلال عام 2022، مقابل حوالي 54 في المائة في عام 2021. بالنسبة للدول العربية فرادى، تجاوزت نسبة الإيرادات البترولية إلى إجمالي الإيرادات العامة والمنح 90 في المائة في ليبيا والعراق والكويت خلال عام 2022. وتراوحت بين 67.6 – 69.4 في المائة في البحرين، وقطر، وعُمان، والسعودية. وبلغت حوالي 58.3 و53.7 و40.3 و34.8 في المائة في كلٍ من الجزائر، واليمن، والإمارات، والسودان.

وشكّلت الإيرادات البترولية نسبة ضئيلة من إجمالي الإيرادات العامة والمنح في تونس ومصر خلال عام 2022، حيث بلغت حوالي 7.9 في المائة و0.4 في المائة في الدولتين على الترتيب.

3. الإيرادات الضريبية

ارتفعت حصيلة الإيرادات الضريبية للدول العربية مجتمعة بنسبة بلغت تقريباً 17.6 في المائة لتصل إلى حوالي 335.1 مليار دولار أمريكي في العام 2022 مقارنة بحوالي 282.2 مليار دولار أمريكي في عام 2021. يأتي هذا التطور الإيجابي انعكاساً للنمو الاقتصادي القوي الذي حققته الدول العربية على الرغم من التحديات العالمية المتعلقة بالتبادلات التجارية، والأمن الغذائي، والتقلبات في أسعار الطاقة خلال عام 2022. كما انتعشت القطاعات الإنتاجية والخدمية، مثل السياحة، في العديد من الدول العربية وتخطت مستويات ما قبل الجائحة، ما أدى إلى ارتفاع إيرادات الضرائب على السلع والخدمات والتجارة الخارجية، والتي تعتمد على النشاط الاقتصادي وحركة التجارة الخارجية. وشهدت حصيلة الضرائب على السلع والخدمات للدول العربية مجتمعة خلال عام 2022 ارتفاعاً بنسبة بلغت حوالي 6.9 في المائة، لتصل إلى حوالي 142 مليار دولار أمريكي في عام 2022 مقارنة بحوالي 132.8 مليار دولار أمريكي في عام 2021. كما زادت حصيلة الضرائب على الدخل والأرباح بحوالي 9.6 في المائة، لتصل إلى ما يقارب 64.2 مليار دولار أمريكي في عام 2022 مقارنة بحوالي 58.6 مليار دولار أمريكي في عام 2021.

كذلك ارتفعت إيرادات الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية بنسبة بلغت حوالي 44.3 في المائة، لتصل إلى ما يقارب 63.3 مليار دولار أمريكي في عام 2022 مقارنة بحوالي 43.8 مليار دولار أمريكي في عام 2021.

فيما يتعلق بعائدات الرسوم والضرائب الأخرى، فقد ارتفعت بنسبة بلغت 32.8 في المائة، لتصل إلى حوالي 62.3 مليار دولار أمريكي في عام 2022 مقارنة بحوالي 46.9 مليار دولار أمريكي في عام 2021، الجدول (6-2) والملاحق (3/6) و(4/6) و(5/6).

فيما يتعلق بتطور الإيرادات الضريبية للدول العربية فُرادى، فقد ارتفعت حصيلة الإيرادات الضريبية في جميع الدول العربية خلال عام 2022 مقارنة بعام 2021، باستثناء تراجعها في كل من العراق وجزر القمر. سجلت البحرين أعلى ارتفاع في حصيلة الإيرادات الضريبية بنسبة بلغت حوالي 76.7 في المائة في عام 2022 مقارنة بعام 2021. وقد ارتفعت حصيلة ضرائب السلع والخدمات بنسبة بلغت 120 في المائة لتصل إلى حوالي 1.45 مليار دولار أمريكي في عام 2022 مقارنة بحوالي 657 مليون دولار أمريكي في عام 2021، كما ارتفعت الضرائب الأخرى بنسبة بلغت حوالي 13 في المائة لتصل إلى حوالي 207 مليون دولار أمريكي في عام 2022 مقارنة بحوالي 184 مليون دولار في العام 2021. كما سجلت إيرادات الرسوم الجمركية ارتفاعا بنسبة بلغت حوالي 6.7 في المائة لتبلغ 253 مليون دولار أمريكي في عام 2022 مقارنة بحوالي 237 دولار في عام 2021. تجدر الإشارة إلى أن الجهاز الوطني للإيرادات قد قام برفع ضريبة القيمة المضافة إلى 10 في المائة اعتباراً من 1 يناير 2022 مقارنة بنسبة 5 في المائة في الأعوام ما بين 2019 و2021.

كما ارتفعت حصيلة الإيرادات الضريبية في كل من السودان والإمارات وليبيا وجيبوتي وعُمان ولبنان في عام 2022 مقارنة بعام 2021 بنسب بلغت حوالي 71.6 في المائة، و60.6 في المائة، و59.3 في المائة، و44.8 في المائة، و38.2 في المائة، و29.4 في المائة، على التوالي. بينما تراوحت نسب ارتفاع حصيلة الإيرادات الضريبية بين 11 في المائة و16.3 في المائة في اليمن وفلسطين وموريتانيا ومصر، والأردن، وقطر. أما في الجزائر وتونس والسعودية والكويت والمغرب فقد سجلت نسب زيادة الإيرادات الضريبية أقل من 10 في المائة بين عامي 2021 و2022. في المقابل، تراجعت حصيلة الإيرادات الضريبية في كل من العراق وجزر القمر في عام 2022 بالمقارنة بعام 2021، بنسب بلغت حوالي 13.8 في المائة، و5.9 في المائة، على التوالي.

تُعتبر الإيرادات الضريبية أحد المصادر الرئيسية للإيرادات الحكومية في الدول العربية غير النفطية، حيث تخطت نسبة مساهمتها من إجمالي الإيرادات العامة نسبة 90 في المائة في المغرب خلال عام 2022، بينما تجاوزت نسبة 80 في المائة في تونس وفلسطين وجيبوتي خلال في نفس العام. أيضاً بلغت مساهمتها خلال العام المذكور بنسب تراوحت بين 50 و80 في المائة من إجمالي الإيرادات العامة في كلٍ من لبنان ومصر وموريتانيا، والسودان، وجزر القمر، والأردن. وساهمت بأقل من 50 في المائة من إجمالي الإيرادات العامة في اليمن.

بالنسبة للدول العربية المُصدّرة الرئيسة للنفط والغاز الطبيعي، ارتفعت مساهمة الإيرادات الضريبية كنسبة من إجمالي الإيرادات العامة في بعض من هذه الدول ويعود ذلك لجهود تنويع الإيرادات من خلال تعزيز حصيلة الإيرادات الضريبية لرفع منعة الموازنة العامة إزاء تقلبات أسواق النفط. بلغت نسبة مساهمة حصيلة الإيرادات الضريبية في إجمالي الإيرادات العامة خلال عام 2022 حوالي 53.4 في المائة، و32.2 في المائة، و25.5 في المائة، و20.5 في المائة، في كلٍ من الإمارات والجزائر والسعودية والبحرين، على التوالي. كما شكلت في عُمان وقطر نسباً بلغت حوالي 16.6 في المائة و12.6 في المائة من إجمالي الإيرادات العامة خلال العام المذكور، على التوالي. أما في ليبيا والعراق والكويت، فقد ساهمت بحوالي 2.9 في المائة و2.4 في المائة و1.8 في المائة من إجمالي الإيرادات العامة، على التوالي.

على الرغم من أن الضرائب في الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط تقتصر في الأغلب على الضرائب على التجارة الخارجية وأرباح الشركات الأجنبية العاملة في القطاع النفطي والقطاع المصرفي، تعتزم بعض الدول تطبيق ضريبة الدخل الشخصي (مثل عُمان) وأرباح

جدول (6- 2): البنود الرئيسية للإيرادات الضريبية في الدول العربية (2018-2022) (بالمليار دولار أمريكي)

البنـد	2018	2019	2020	2021	2022*	نسبة التغير (2022)
الإيرادات الضريبية وهي:	249.1	284.0	261.6	282.2	331.8	17.6
الضرائب على الدخل والأرباح	41.2	44.3	48.4	58.6	64.2	9.6
الضرائب على السلع والخدمات	94.0	109.4	99.7	132.8	142.0	6.9
الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية	51.4	56.0	46.2	43.8	63.3	44.3
ضرائب ورسوم أخـــرى	61.1	72.4	64.6	46.9	62.3	32.8

المصدر: الملاحق (3/6) و(4/6) و(5/6)

الشركات خارج نطاق القطاعين النفطي والمصرفي (الامارات) في عام 2023، مع العلم أن بعض الدول النفطية متضمنة السعودية والإمارات والبحرين تطبق ضريبة القيمة المضافة. جديرٌ بالذكر أن بعض الدول المصدرة للنفط والغاز الطبيعي تقوم بإدراج الضرائب على مبيعات المشتقات النفطية وأرباح الشركات الأجنبية العاملة في مجال النفط والغاز الطبيعي ضمن الإيرادات النفطية، ما يجعل مستوى الإيرادات الضريبية يبدو منخفضاً في موازناتها العامة.

بالنسبة **لهيكل الإيرادات الضريبية في الدول العربية** خلال عام 2022، يُظهر الهيكل بعض التباين، من حيث مصادر الإيرادات الضريبية وتركّزها، ما يعكس اختلاف طبيعة الأنشطة الاقتصادية والأنظمة الضريبية بين هذه الدول. فهناك دول عربية ترتفع فيها نسب مساهمة ضرائب الدخل والأرباح في الإيرادات الضريبية، مثل العراق وتونس والجزائر، حيث بلغت هذه النسب حوالي و71.0 في المائة و48.3 في المائة و45.4 في المائة في هذه الدول على التوالي، خلال العام المذكور، الملحق (5/6).

في السعودية والبحرين والأردن والسودان واليمن وجيبوتي والمغرب، شكّلت الضرائب على السلع والخدمات نسبة مرتفعة من إجمالي الإيرادات الضريبية خلال عام 2022، بلغت حوالي 77.8 في المائة و75.9 في المائة، و67.8 في المائة، و64.3 في المائة، و54.4 في المائة، و52 في المائة، و48.8 في المائة، لهذه الدول على التوالي.

أما في الكويت والإمارات، فمثلت الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية مصدراً هاماً للإيرادات الضريبية خلال عام 2022، بنسب مساهمة بلغت حوالي 62.2 في المائة و50.3 في المائة، على التوالي.

من جانبٍ آخر، اتسم الهيكل الضريبي في عدد من الدول العربية، مثل لبنان ومصر، بالتنوع خلال عام 2022، من حيث توزيع حصيلة الإيرادات الضريبية على المصادر الرئيسة للضرائب، وعدم تركزها في مصدرٍ واحد.

جاءت تطورات المالية العامة خلال عام 2022 بإطار برامج الإصلاح الاقتصادي والمالي التي تم تبنيها أو المواصلة في تنفيذها في عدد من الدول العربية من خلال عدة مبادرات وتدابير لتعزيز وضع المالية العامة ورفع منعتها إزاء الصدمات المختلفة.

في **البحرين**، على سبيل المثال، وضعت المملكة أولوياتها فيما يتعلق بالإيرادات العامة وهي عن طريق اللجوء إلى التنويع الاقتصادي وعدم الاعتماد على مصادر ثابتة، من خلال تطوير أنظمة تحصيل الإيرادات المستحقة على الوزارات وللجهات الحكومية والشركات ومؤسسات القطاع الخاص والأفراد. تأتي هذه الجهود ضمن الأهداف الطموحة للمملكة ومن أهمها تحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق تحقيق الاستدامة في المالية العامة وتنفيذ برنامج التوازن المالي. أثمرت هذه الجهود في رفع مستوى مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ 83.1 في المائة كنسبة من إجمالي الناتج بالأسعار الثابتة في عام 2022، كما سجل الاقتصاد نمواً بلغ حوالي 4.9 في المائة بالأسعار الثابتة في نفس العام المذكور.

واصل **السودان** نهجه في تنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادي والمالي رغم التحديات التي تواجهه المالية العامة والقطاع النقدي، والمصرفي، ورفع الإنتاج والإنتاجية. تم اتخاذ عدد من التدابير والسياسات في العام 2022، ومن أهمها الاستمرار في تنفيذ الإصلاح الضريبي والجمركي من خلال إكمال متطلبات تطبيق النظام الاساسي للعمليات الضريبية ونظام الفاتورة الرقمية. كما تم العمل على توسعة المظلة الضريبية اعتماداً على عمليات المراجعة والحصر الميداني، إضافةً إلى مكافحة التهرب الضريبي. وفيما يتعلق بالضرائب على الواردات، تم تبني نهج لحماية المنتجات المحلية عن طريق فرض رسوم إضافية على بعض المنتجات المستوردة، إضافةً إلى الحد من إعفاءات الرسوم الادارية وتقسيط الرسوم الجمركية ورسوم الهيئات. كما تم توفير الدعم المالي والقانوني واللوجستي للوحدات التي تلعب دوراً جوهرياً في رفع الجهد الضريبي وهما ديوان الضرائب والهيئة العامة للجمارك.

واصلت **ليبيا** تحقيق أداء اقتصادي جيد في العامين 2021 و2022 على الرغم من التحديات التي واجهتها مثل ارتفاع أسعار الصرف، وزيادة تكلفة المواد الغذائية. جاءت التوقعات بمواصلة الاقتصاد الليبي لنموه في العام المقبل (2023) مع تراجع معدلات التضخم والذي سينعكس على القدرة الشرائية للمستهلكين. يرجع الانتعاش في الاقتصاد الليبي بشكل أساسي إلى الارتفاع في الإيرادات النفطية نتيجة لارتفاع الاسعار عالمياً، والذي بدوره قد انعكس على أداء القطاع غير النفطي وارتفاع الإيرادات الضريبية في عام 2022.

إطار (6- 1): الضرائب الرقمية (الفرص والتحديات)

أحدث التطور التقني المتسارع وما صاحبه من تطور في نماذج الأعمال تحولات جوهرية في أسواق السلع والمال والعمل. أتاحت هذه التحولات الفرصة أمام الشركات متعددة الجنسيات للنفاذ إلى أسواق جديدة وإجراء تعاملات على نطاق واسع ساهمت في تسارع وتيرة نمو التجارة الإلكترونية وتوسيع نطاق الاقتصاد الرقمي. خلقت هذه المستجدات تحديات للنظم الضريبية للدول حول العالم بما فيها الدول العربية تتعلق بكيفية سيطرتها على الشركات العاملة في مجال الاقتصاد الرقمي، وإخضاعها للقواعد الضريبية المحلية في ظل غياب قواعد ومعايير دولية. حيث إنه بموجب القواعد التي تحكم ضريبة الشركات الدولية الحالية، لا يجوز فرض الضرائب إلا على الأرباح التي تكتسبها الشركات في الدول التي تتخذها مقراً مادياً لها، علماً أن إدارة الأنشطة عبر الوسائل الرقمية لا تتطلب التواجد المكاني.

تترتب عن عدم فرض ضرائب على الأنشطة القائمة على الرقمنة جملة تداعيات على الأوضاع المالية والاقتصادية، أبرزها تآكل القواعد الضريبية الوطنية في ضوء التنامي المتسارع للأنشطة القائمة على الرقمنة، وفقدان الدول لإيرادات ضريبية مستحقة يُمكن أن تساهم في تعزيز أوضاعها المالية، وعدم العدالة الضريبية، وعدم عدالة المنافسة بسبب تفاوت الأعباء الضريبية بين الشركات الرقمية والتقليدية.

في ضوء عدم جدوى الحلول أحادية الجانب للتغلب على تحديات فرض ضرائب على الأنشطة القائمة على الرقمنة باعتبارها تحدياً عالمياً، باتت الحاجة ملحة لتبني إصلاحات جوهرية في النظام الضريبي الدولي، للحد من التجنب الضريبي، وتعزيز حماية القواعد الضريبية الوطنية. دفع هذا الوضع مجموعة العشرين إلى تفويض منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتطوير مقاربة بإطار مبادرة معالجة تآكل القواعد الضريبية وتحويل الأرباح، تقود إلى حل توافقي للتحديات الضريبية الناشئة عن رقمنة الاقتصاد يؤسس لقواعد ومعايير ضريبية تُوزع الحقوق الضريبة بين الدول بصورة عادلة، وتمكّنها من ممارسة سيادتها الضريبية على الأنشطة القائمة على الرقمنة. في هذا السياق، توصلت 130 دولة في عام 2021 إلى اتفاق يفرض ضريبة بحد أدنى عالمي 15 في المائة على دخل الشركات الكبرى متعددة الجنسيات اعتباراً من 2023، ويحدد الاتفاق كذلك كيفية توزيع الحقوق الضريبية بين الدول. سيتيح فرض هذه الضريبة على أقل تقدير إعادة توزيع نحو 125 مليار دولار أمريكي من أرباح حوالي 100 شركة متعددة الجنسيات، من بين تلك التي تعتبر الكبرى والأكثر مردودية في العام. ستنعكس هذه الموارد على الأوضاع المالية للدول حول العالم بما في ذلك الدول العربية. مما يجدر ذكره في هذا السياق، أن عشرة دول عربية انضمت إلى الدول المصادقة على الاتفاق متضمنةً الأردن، والإمارات، والبحرين، وتونس، وجيبوتي، والسعودية، وعُمان، وقطر، ومصر، والمغرب.

اكتسى موضوع معالجة التحديات الضريبية الناشئة عن رقمنة الاقتصاد أهمية كبيرة في الدول العربية في ضوء حاجتها لحماية قواعدها الضريبية الوطنية، وتعزيز العدالة الضريبية وإزالة التشوهات بما يؤدي إلى تعزيز المنافسة وحماية الاقتصادات الوطنية. حتى تستوعب الدول العربية الإصلاحات الضريبية العالمية، وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بالضرائب على الأنشطة الرقمية.

هناك ثمة أبعاد بحاجة إلى التركيز عليها خلال الفترة القادمة تتمثل في الآتي:

- الحاجة لمراجعة وتعديل التشريعات الضريبية، وكذلك الاتفاقيات الضريبية الدولية لتواكب التطور التقني المتسارع، من خلال دراسة التعديلات المطلوبة في التشريعات الضريبية والمرتبطة بحق فرض الضريبة والحق في الحصول على المعلومات حول الشركات العاملة في مجال الاقتصاد الرقمي.
- الاستفادة من الإطار الشامل لمكافحة تآكل القواعد الضريبية ونقل الأرباح (Inclusive Framework on BEPS) والمساهمة في فعالياته، والانضمام للاتفاقية متعددة الأطراف لمكافحة التهرب الضريبي الدولي (Multilateral Instrument (MLI).
- جمع البيانات المطلوبة عن أنشطة الاقتصاد الرقمي وبناء قواعد بيانات إلكترونية متكاملة تحتوي على المعلومات والبيانات المتعلقة بالأنشطة في مجال الاقتصاد الرقمي.
- هناك حاجة للتركيز على تفعيل ضريبة القيمة المضافة على المعاملات الرقمية، بالاستفادة من توصيات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بإطار معالجة التحديات الضريبية للاقتصاد الرقمي.
- تطوير الإدارات الضريبية من خلال تطوير نظم المعلومات والربط الشبكي ورفع القدرات الفنية للموارد البشرية بما يرفع من كفاءتها ويعزز التحصيل الضريبي.
- الحاجة للنظر في الكيفية التي يمكن أن يساعد بها الاستثمار في المهارات والتقنيات وإدارة البيانات، الإدارات الضريبية على مواكبة الطرق التي تعمل بها الأعمال القائمة على التقنيات الحديثة.
- البناء على التعاون بين الدول العربية والاستفادة منه في مجال تبادل الخبرات والمعلومات المتعلقة بالتصدي للتحديات الضريبية الناشئة عن الرقمنة.
- ضرورة توظيف التقنيات الحديثة والاعتماد عليها في رفع كفاءة الإدارة الضريبية، فهناك العديد من الشركات العالمية التي قدمت حلولا تقنية تعالج تدقيق المعاملات الرقمية وتضبطها (محليا ودوليا)، إضافة إلى بناء الكفاءات الفنية.

أطلقت جيبوتي مشروع قانون المالية لعام 2022 في سياق استمرار تداعيات جائحة كوفيد-19 التي أثرت بشكل كبير على النمو الاقتصادي للدولة، وهدف إلى تعبئة الموارد المحلية من خلال رفع الإيرادات الضريبية وغير الضريبية مع وجود تحديات تتعلق بالاعتماد على التمويل الخارجي. وفي جانب الإنفاق الحكومي، هدفت الحكومة في قانونها إلى خفض النفقات مقارنة بالعام 2021 من خلال خفض النفقات الجارية والاستثمارية في عام 2022. ركز قانون المالية لعام 2022 على أولويات الحكومة لاسيما القطاعات الاجتماعية كالتعليم والصحة، والاعتماد على الموارد المحلية وتقليل الإنفاق، إضافةً إلى مواصلة الإصلاحات التي تم الشروع فيها لتوحيد المالية العامة وإرساء الانضباط في إدارة الميزانية، وتعظيم الإيرادات الضريبية. وتعتزم الدولة مواصلة جهودها لتعزيز ديناميكية الاقتصاد وضمان الاستقرار على المستوى الكلي عبر مواصلة الإصلاحات الهيكلية ورفع كفاءة الإنفاق العام وزيادة الإيرادات الضريبية.

أطلقت عُمان البرنامج الوطني (تنويع) والذي يهدف بشكل رئيس للمساهمة في تسريع تنفيذ رؤية السلطنة الاستراتيجية 2040 والتي تضع التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية من أهم أولوياتها من خلال وضع خطة التوازن المالي متوسطة المدى. بدأت الآثار الإيجابية في الظهور مع تنامي أنشطة ومشروعات القطاعات غير النفطية خاصة الصناعات التحويلية والتعدين، والأمن الغذائي، والنقل، والسياحة. وكان لتطبيق ضريبة القيمة المضافة أثرها الواضح في رفع الإيرادات الضريبية، ومن المتوقع أن تستمر الإيرادات العامة غير النفطية في الارتفاع خصوصاً مع دخول ضريبة الدخل على الأفراد، بنسب تتراوح ما بين 5 في المائة على 9 في المائة، حيز التنفيذ في عام 2023.

4. الإنفاق العام

شهد **إجمالي الإنفاق العام** للدول العربية مجتمعة ارتفاعاً بنسبة بلغت حوالي 9.8 في المائة ليصل إلى حوالي 957.5 مليار دولار أمريكي في عام 2022، مُقارنة بحوالي 878.9 مليار دولار في عام 2021. فيما تراجعت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 3.7 نقطة مئوية لتصل إلى 26.2 في المائة في عام 2022، مقارنة بنسبة بلغت حوالي 29.9 في المائة في عام 2021 في ضوء ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للدول العربية بحوالي 24.6 في المائة في عام 2022 مقارنة بمستواه المسجل في عام 2021. يعود ارتفاع الإنفاق العام في الدول العربية إلى جملة من العوامل يأتي في مُقدمتها ارتفاع معدلات التضخم جراء التطورات الدولية غير المواتية، وطبيعة الأوضاع الداخلية غير المواتية التي تواجهها بعض الدول مثل السودان وليبيا ولبنان واليمن وانعكاساتها على الأوضاع المالية، وكذلك طبيعة السياسات المالية التي انتهجتها بعض الدول العربية النفطية المتمثلة في التوسع في الإنفاق الرأسمالي متضمنة السعودية، والكويت، والعراق، وليبيا، وعُمان، والجزائر، في ضوء زيادة مواردها المالية في أعقاب ارتفاع أسعار النفط، إضافة إلى ارتفاع النفقات الجارية في بعض الدول كالجزائر، وقطر، وعُمان، وموريتانيا.

ارتفع **الإنفاق الجاري** بحوالي 9.9 في المائة ليصل إلى حوالي 824.6 مليار دولار أمريكي في عام 2022، مقارنة بحوالي 750.7 مليار دولار في عام 2021، في حين تراجعت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 2.8 نقطة مئوية لتصل إلى حوالي 22.6 في المائة في عام 2022، مقارنة بحوالي 25.5 في المائة في عام 2021.

أما بالنسبة **للإنفاق الرأسمالي**، فقد ارتفع بحوالي 3.6 في المائة ليصل إلى حوالي 132.5 مليار دولار في عام 2022، مقارنة بحوالي 127.8 مليار دولار في عام 2021، فيما تراجعت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 0.8 نقطة مئوية، لتصل إلى حوالي 3.6 في المائة في عام 2022، مقارنة بنسبة بلغت حوالي 4.3 في المائة في عام 2021.

على صعيد **هيكل الإنفاق العام**، فقد سجلت نسبة الإنفاق الجاري إلى إجمالي الإنفاق العام ارتفاعا طفيفاً لتصل إلى حوالي 86.1 في المائة في عام 2022 مقارنة بحوالي 85.4 في المائة في عام 2021. بالمقابل تراجعت نسبة الإنفاق الرأسمالي إلى إجمالي الإنفاق العام من حوالي 14.5 في عام 2021 إلى حوالي 13.9 في المائة في عام 2022.

بالنسبة **لصافي الإقراض الحكومي** بالنسبة للدول العربية كمجموعة فقد ظلت نسبته من إجمالي الإنفاق العام ثابتة في حدود 0.04 في المائة بين العامين المذكورين، الجدول (6-3) والملاحق (6/6) و(7/6) و(8/6).

جدول (6- 3): الإنفاق العام في الدول العربية (2021-2022)

البنـــد	الإنفاق العام القيمة (مليار دولار)			هيكل الإنفاق العام (%)		النسبة إلى الناتج القيمة (%)	
	2021	2022*	نسبة التغير (2022)	2021	2022*	2021	2022*
الإنفاق الجاري	750.7	824.6	9.9	85.4	86.1	25.5	22.6
الإنفاق الرأسمالي	127.8	132.5	3.6	14.5	13.8	4.3	3.6
إجمالي الإنفاق العام	**878.5**	**957.1**	**9.0**	**99.96**	**99.96**	**29.9**	**26.2**
صافي الإقراض الحكومي	0.4	0.4	-2.0	0.04	0.04	0.0	0.0
الإنفاق العام وصافي الاقراض الحكومي [1]	**878.9**	**957.5**	**8.9**	**100.0**	**100.0**	**29.9**	**26.2**

المصدر: الملاحق (6/6)، (7/6)، (8/6)، و(2/2).

(*) بيانات فعلية أولية.

(**) يمثل الاقراض الحكومي ناقصاً السداد. (1) يشمل إجمالي الإنفاق العام الجاري والرأسمالي بالإضافة إلى صافي الإقراض الحكومي.

بالنسبة **للدول العربية فُرادى**، فقد سجلت غالبيتها ارتفاعاً في مستوى الإنفاق العام في عام 2022، ولكن بدرجات متباينة في غالبيتها مُقارنة مع عام 2021، في حين سجلت بعض الدول العربية تراجعاً خلال العام المذكور. بالنسبة للدول التي شهدت ارتفاعاً في الإنفاق العام، فقد تراوحت نسب الارتفاع بين 35.2 و80.9 في المائة في كل من اليمن، ولبنان، والسودان، وليبيا، وموريتانيا، على خلفية الظروف الاستثنائية غير المواتية في غالبية هذه الدول وتأثيرها على مجمل المؤشرات الاقتصادية. وتراوحت نسب ارتفاع إجمالي الإنفاق العام بين و10.7 و13.7 في المائة في العراق، والسعودية، وعُمان، ومصر، والجزائر، فيما سجلت قطر، وتونس والأردن، وجيبوتي، والبحرين ارتفاع أقل بنسب تراوحت بين 2.8 و8.8 في المائة. بالمُقابل تراجع مستوى الإنفاق العام في القُمر بحوالي 17.6 في المائة وفلسطين بحوالي 9 في المائة، والكويت بنحو 2.6 في المائة، والمغرب بنحو 1 في المائة، والإمارات بحوالي 0.3 في المائة، في عام 2022، مقارنة بعام 2021.

بالنسبة للدول التي سجلت ارتفاعاً في مستوى الإنفاق العام، فقد جاءت اليمن في مقدمتها بنسبة بلغت حوالي 80.9 في المائة في عام 2022، مقارنة بعام 2021. وهو ما جاء كمحصلة لارتفاع غالبية النفقات العامة وخصوصاً الدعم الحكومي الموجه للكهرباء في ضوء ارتفاع أسعار واردات المشتقات البترولية وضعف تعرفة بيع الكهرباء.

بالنسبة **للبنان**، فقد سجل الإنفاق العام ارتفاعاً بحوالي 42.3 في المائة في عام 2022 مقارنة بعام 2021، كمحصلة لزيادة الرواتب والأجور في ضوء ارتفاع معدلات التضخم جراء تدهور سعر صرف الليرة، والأوضاع الداخلية غير المواتية، إضافة إلى الاستمرار في دعم القطاعات الخدمية ومنها الصحة، والتعليم، والكهرباء والأمن، بهدف تخفيف العبء على المواطنين. كذلك ارتفع الإنفاق العام في **السودان** بحوالي 40.5 في المائة في عام 2022 مقارنة بعام 2021، على خلفية زيادة الصرف على مستويات الحكم المحلي (التحويلات المالية للولايات) في ظل تباطؤ نمو مواردها الذاتية، وزيادة الإنفاق على برامج شبكة الضمان والحماية الاجتماعية لتخفيف الآثار السالبة للإصلاحات الاقتصادية ودعم الفئات الهشة في ظل ارتفاع معدلات التضخم إلى حوالي 164 في المائة في عام 2022.

في **ليبيا**، ارتفع الإنفاق العام بحوالي 39.2 في المائة في عام 2022 مقارنة بعام 2021، كمحصلة لزيادة الإنفاق الجاري والرأسمالي في ضوء ارتفاع الإيرادات النفطية جراء تصاعد الأسعار العالمية للنفط. وسجلت **موريتانيا** ارتفاعاً في الإنفاق العام بحوالي 35.2 في المائة في عام 2022 مقارنة بعام 2021، في ضوء زيادة الدعم المخصص للقطاعات الاجتماعية، والخدمية كالكهرباء والماء، الأمن والقطاعات الإنتاجية، وتعزيز قطاعي الصحة والتعليم، إضافة إلى زيادة الصرف على تطوير وتعزيز البنية التحتية الداعمة للنمو.

أما بالنسبة للدول التي سجلت انخفاضاً في إجمالي الإنفاق العام، فقد جاءت **القُمر** في مُقدمتها بنسبة انخفاض بلغت حوالي 17.6 في المائة في عام 2022، مقارنة بعام 2021 في ضوء تراجع الإيرادات العامة بحوالي 18.2 في المائة كمحصلة لتراجع الإيرادات الضريبية، وانحسار تدفق المنح الخارجية.

كما سجلت **فلسطين** انخفاضاً في إجمالي الإنفاق العام بنسبة بلغت حوالي 9 في المائة في عام 2022، مقارنة بعام 2021 كمحصلة لتراجع النفقات الجارية بحوالي 11.4 في المائة بين العامين المذكورين. كذلك سجلت **الإمارات** تراجعاً في إجمالي الإنفاق العام بنسبة بلغت حوالي 0.3 في المائة، كمحصلة لاحتواء النفقات الجارية مسجلةً تراجعاً بنسبة بلغت حوالي 0.4 في المائة بين العامين المذكورين، الشكل (6-3).

شكل (6- 3): نمو الإنفاق العام في الدول العربية (2022–2021)

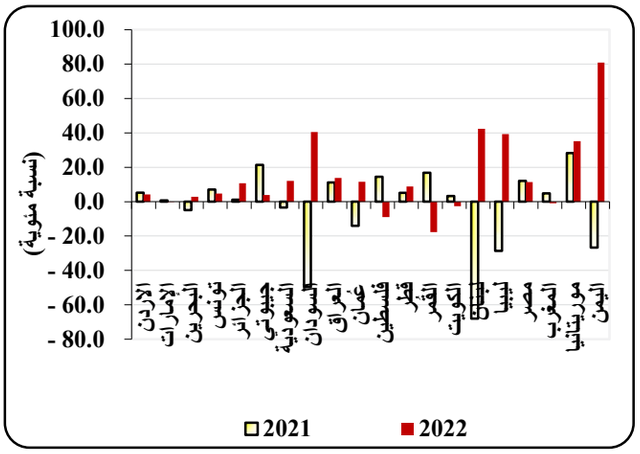

المصدر: الملحق (6/6).

1.4. الإنفاق الجاري

سجل **الإنفاق الجاري للدول العربية** مجتمعة ارتفاعاً بلغت نسبته حوالي 9.9 في المائة ليصل إلى حوالي 824.6 مليار دولار في عام 2022، مقارنة بحوالي 750.7 مليار دولار في عام 2021، كما ارتفعت نسبته من إجمالي الإنفاق العام بحوالي 0.6 نقطة مئوية لتصل إلى حوالي 86.1 في المائة في عام 2022، مقارنة بحوالي 85.4 في المائة في عام 2021. بالمقابل تراجعت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 2.9 نقطة مئوية لتصل إلى حوالي 22.6 في المائة في عام 2022، مقارنة بحوالي 25.5 في المائة في عام 2021. جاء ارتفاع الإنفاق الجاري خلال عام 2022 في بعض الدول العربية مصحوباً بزيادة الرواتب والأجور للحفاظ على الدخول الحقيقية في ظل ارتفاع معدلات التضخم، وفي دول أخرى مصحوباً بدعم القطاعات الخدمية والإنتاجية والفئات الهشة كما تم الإشارة إليه سابقاً.

بالنسبة **للدول العربية فرادى**، فقد سجل الإنفاق الجاري ارتفاعاً بمعدلات متفاوتة في عدد منها، بينما سجل تراجعاً في بعضها في عام 2022، مُقارنة بعام 2021. حيث ارتفع الإنفاق الجاري خلال عام 2022 بنسب تراوحت بين 37.2 و79.1 في المائة في اليمن، ولبنان، وموريتانيا، والسودان، وليبيا، والجزائر، وبنسب ارتفاع تراوحت بين 10.8 و14.3 في المائة في العراق، وقطر، وعُمان، ومصر، والسعودية، وبنسب ارتفاع أقل من 10 في المائة في جيبوتي، وتونس، والمغرب، والبحرين، والكويت، والأردن. بالمقابل تراجع الإنفاق الجاري خلال عام 2022 بنسب تراوحت بين 0.4 و17.3 في المائة في القُمر، وفلسطين، والإمارات، الملحق (7/6).

بالنسبة للدول التي سجلت ارتفاعاً في الإنفاق الجاري، فقد جاءت **اليمن** في مُقدمتها بنسبة ارتفاع بلغت حوالي 79.1 في المائة خلال عام 2022، مقارنة بعام 2021، كمحصلة لارتفاع نفقات الرواتب والأجور، والنفقات التشغيلية، والدعم والمنافع، خصوصاً دعم الكهرباء. وارتفع الإنفاق الجاري في **لبنان** بنسبة بلغت حوالي 43.1 في المائة في عام 2022، مقارنة بعام 2021. جاء ذلك في ضوء زيادة الرواتب والأجور بما يُعزز الأجور الحقيقية التي تراجعت جراء ارتفاع معدلات التضخم، إضافة إلى دعم القطاعات الإنتاجية والخدمية، ومدفوعات الفائدة. كما سجل **السودان** ارتفاعاً في مستوى الإنفاق الجاري بنسبة بلغت حوالي 40.5 في المائة في عام 2022، مقارنة بعام 2021. يعُزى ذلك إلى زيادة الصرف الاجتماعي ودعم الفئات الهشة في ضوء الظروف الداخلية غير المواتية، إضافة إلى زيادة التحويلات الجارية إلى الولايات في ضوء تباطؤ نمو إيراداتها. أما بالنسبة **لليبيا والجزائر** فقد جاء ارتفاع الإنفاق الجاري بنسب بلغت حوالي 39.7، 37.2 في المائة على الترتيب بين عامي 2022 و2021، مصحوباً بنمو الإيرادات العامة في ضوء ارتفاع الإيرادات النفطية على خلفية ارتفاع أسعاره العالمية.

أما بالنسبة للدول التي سجلت تراجعاً في مستوى الإنفاق الجاري، فقد جاءت **القُمر** في مُقدمتها بنسبة انخفاض بلغت حوالي 17.3 في المائة في عام 2022، مقارنة بعام 2021، تليها فلسطين بنسبة انخفاض بلغت حوالي 11.4 في المائة، والمغرب بنسبة انخفاض بلغت 2.1 في المائة، والكويت بنسبة بلغت 1.2 في المائة والإمارات بنسبة انخفاض بلغت حوالي 0.4 في المائة بين العامين المذكورين.

2.4. الإنفاق الرأسمالي

ارتفع الإنفاق الرأسمالي للدول العربية مجتمعة بنسبة بلغت حوالي 4.8 في المائة، ليصل إلى حوالي 132.5 مليار دولار أمريكي في عام 2022، مقارنة بحوالي 127.8 مليار دولار في عام 2021. كما تراجعت نسبة الإنفاق الرأسمالي من إجمالي النفقات العامة بحوالي 0.7 نقطة مئوية لتصل إلى حوالي 13.8 في المائة في عام 2022

مُقارنة بحولي 14.5 في المائة في عام 2021. بالتوازي تراجعت نسبة الإنفاق الرأسمالي من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 0.7 نقطة مئوية، لتصل إلى حوالي 3.6 في المائة في عام 2022 مقارنة بحوالي 4.3 في المائة في عام 2021.

بالنسبة **للدول العربية فرادى**، فقد ارتفع الإنفاق الرأسمالي بمعدلات متفاوتة في عدد منها، حيث ارتفع في اليمن بحوالي 173.1 في المائة في عام 2022، مقارنة بعام 2021، على خلفية ارتفاع المنح الخارجية وارتفاع الإيرادات بسبب اعتماد سعر الصرف الذي يحدده السوق في تقييم عائدات النفط عوضاً عن السعر الذي كان محدداً. كذلك ارتفع الإنفاق الرأسمالي بنسب تراوحت بين 12.6 و46.3 في الكويت، وليبيا، والأردن، والسعودية، وموريتانيا، وفلسطين، والعراق، وبنسب أقل من 10 في المائة في مصر، والسودان، ولبنان، والإمارات، وقطر، وعُمان والمغرب. بالمُقابل تراجع الإنفاق الرأسمالي بنسب تراوحت بين 0.8 و34.6 في المائة في عام 2022 مقارنة بعام 2021 في الجزائر، والقُمر، والكويت، وجيبوتي، والبحرين، وتونس، الملحق (7/6).

بالنسبة **للتوزيع الوظيفي للإنفاق الجاري** في الدول العربية كمجموعة، فتُشير البيانات المتوفرة إلى ارتفاع نسبة نفقات الخدمات العامة من إجمالي الإنفاق الجاري بحوالي 3.3 نقطة مئوية لتصل إلى حوالي 39.1 في المائة في عام 2022 مقارنة بحوالي 35.8 في المائة في عام 2021. كما ارتفعت نسبة نفقات الأمن والدفاع بحوالي 0.4 نقطة مئوية لتصل إلى حوالي 16.5 في المائة في عام 2022.

بالمقابل انخفضت نسبة نفقات الخدمات الاجتماعية بحوالي 3 نقاط مئوية، لتصل إلى حوالي 29.6 في المائة في عام 2022 مقارنة بحوالي 32.6 في المائة في عام 2021. كما انخفضت حصة نفقات الشؤون الاقتصادية بحوالي 0.6 نقطة مئوية، لتصل إلى حوالي 11.2 في المائة في عام 2022 مقارنة بحوالي 11.8 في عام 2021.

بالنسبة **للدول العربية فُرادى** والمتوفرة عنها بيانات، فقد ارتفعت حصة نفقات الخدمات العامة في عام 2022، مقارنة بعام 2021 في فلسطين، والعراق، ومصر، بنقاط مئوية بلغت حوالي 4.3 و1.4 و1.2 في المائة على الترتيب، بينما تراجعت بحوالي 0.5 نقطة مئوية في تونس.

بالنسبة لحصة نفقات الأمن والدفاع من الإنفاق الجاري، فقد ارتفعت في فلسطين، والعراق، وتونس، بحوالي 6.2 و0.7 و0.2 نقطة مئوية على الترتيب في عام 2022 مقارنة بعام 2021، بينما تراجعت بحوالي 1.3 نقطة مئوية في مصر. فيما يتعلق بحصة نفقات الخدمات الاجتماعية من الإنفاق الجاري، فقد تراجعت في مصر، وتونس، والعراق بحوالي 2 و1 و0.6 نقطة مئوية على الترتيب في عام 2022 مقارنة بعام 2021، بينما ارتفعت بحوالي 2.2 نقطة مئوية في فلسطين. أما فيما يخص نسبة نفقات الشؤون الاقتصادية من الإنفاق الجاري فقد ارتفعت في فلسطين، وتونس، ومصر، بحوالي 5.6 و1.3 و0.9 نقطة مئوية على الترتيب في عام 2022 مقارنة بعام 2021، بينما تراجعت بحوالي 2.9 نقطة مئوية في العراق، الملحق (9/6).

5. الوضع الكلي للموازنات العامة

شهد الوضع الكلي للموازنة العامة المُجمّعة تحسناً ملحوظاً في عام 2022، مُقارنة بعام 2021، كمحصلة لارتفاع الإيرادات العامة للدول العربية كمجموعة في ظل ارتفاع الإيرادات النفطية على خلفية ارتفاع أسعار النفط وارتفاع الإيرادات غير النفطية جراء التعافي الاقتصادي وفي جزءٍ منه كمحصلة للإصلاحات المتعلقة بالإيرادات غير النفطية في عدد من الدول.

في ضوء هذه التطورات، سجلت الموازنة العامة المُجمّعة للدول العربية كمجموعة فائضاً بلغ حوالي 119.6 مليار دولار أمريكي (حوالي 3.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2022، مقارنة بعجز بلغ حوالي 62.5 مليار دولار أمريكي (حوالي 2.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2021، الجدول (6-4) والملحقان (10/6) و(2/2).

جاء تحسن الوضع المالي للدول العربية مجتمعة في عام 2022، كمحصلة لتسجيل الدول العربية النفطية كمجموعة فائضاً بحوالي 162.1 مليار دولار أمريكي (ما يعادل حوالي 5.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة بعجز بلغ حوالي 17 مليار دولار أمريكي (ما يعادل حوالي 0.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2021. جاء تسجيل الفائض مدفوعاً بشكل رئيس بارتفاع الإيرادات البترولية مسجلةً نمو بنسبة 45.3 في المائة في العام المذكور.

جدول (6- 4): عجز/فائض الموازنة العامة في الدول العربية (2018-2022)

البيـــان	2018	2019	2020	2021	2022*
الدول العربية	-56,434	-59,744	-215,691	-62,461	119,630
نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	-2.0	-2.1	-8.4	-2.1	3.3
الدول العربية النفطية	-14,656	-24,241	-166,516	-17,043	162,142
نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	-0.7	-1.1	-9.0	-0.8	5.7
الدول العربية غير النفطية	-41,778	-35,502	-49,174	-45,418	-42,513
نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	-6.9	-5.4	-6.8	-6.0	-5.1

المصدر: الملحقان (10/6) و(2/2)

(*) بيانات فعلية أولية.

بالمقابل سجلت الدول العربية ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً كمجموعة عجزاً بلغ حوالي 42.5 مليار دولار أمريكي (ما يعادل حوالي 5.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2022 مقارنة بعجز بلغ حوالي 45.4 مليار دولار أمريكي (ما يعادل حوالي 6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2021. جاء تراجع العجز مدفوعاً بشكل رئيس بارتفاع الإيرادات الضريبية مسجلةً نمو بنسبة 17.6 في المائة، ونسبياً كمحصلة لاحتواء النفقات الجارية.

على صعيد **الدول العربية فرادى**، فقد سجل عدد منها فائضاً في موازناتها، بينما سجلت دول نفطية أخرى عجزاً خلال عام 2022. تضمنت الدول التي سجلت فائضاً الإمارات بفائض بلغ حوالي 8.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، والعراق بحوالي 11.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وقطر بحوالي 10.3 في المائة، والكويت بحوالي 13.7 في المائة، والسعودية بحوالي 2.5 في المائة وليبيا بحوالي 2.5 في المائة، والجزائر بحوالي 2.2 في المائة في عام 2022.

تضمنت الدول التي سجلت عجزاً في الموازنة: تونس بعجز بلغ حوالي 6.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ومصر بحوالي 6 في المائة، وموريتانيا بحوالي 5.6 في المائة، والمغرب بحوالي 5.6 في المائة، وكل من وعُمان، والقُمر، ولبنان، واليمن، والأردن، وجيبوتي، والسودان والبحرين، وفلسطين بنسب تراوحت بين حوالي 0.9 و3.5 في المائة في العام المذكور، الشكل (6-4) والملحق (10/6).

شكل (6- 4): نسبة الفائض /العجز الكلي في الموازنات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية في (2021-2022)

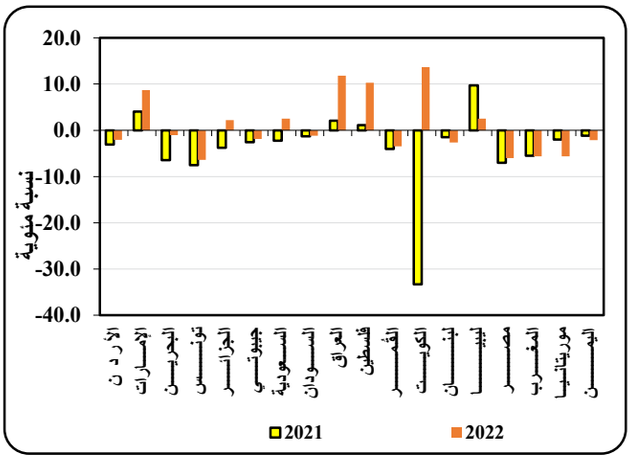

المصدر: الملحق (10/6).

بالنسبة **لتمويل عجز الموازنة العامة**، فقد اعتمدت الدول العربية التي سجلت عجزاً خلال عام 2022على الاقتراض من مصادر داخلية وخارجية، ومن خلال أدوات تمويل متنوعة، منها وأدوات قصيرة وطويلة الأجل (أذونات خزينة وسندات وصكوك)، وكذلك القروض المباشرة.

لجأت الدول العربية للاقتراض من أسواق الدين المحلية والخارجية لتلبية احتياجات التمويل في ظل ارتفاع أسعار الفائدة جراء التشديد النقدي الذي انتهجته غالبية دول العالم للسيطرة على معدلات التضخم. أصدر الأردن ديناً بقيمة إجمالية بلغت 6.6 مليار دينار أردني خلال عام 2022، منها قروض داخلية بقيمة 4.1 مليار دينار أردني،

وقروض من مؤسسات دولية بقيمة 1.5 مليار دينار أردني، وقروض خارجية لتمويل مشاريع رأسمالية بقيمة 15.8 مليون دينار، إضافة إلى إصدار سندات باليورو وسندات محلية بالدولار بقيمة 1.1 مليار دينار أردني.

في **البحرين**، تم خلال عام 2022 الاعتماد على التمويل من الأسواق المالية الداخلية والخارجية. تضمنت مصادر التمويل الخارجية إصدار سندات محلية بقيمة إجمالية بلغت 1.3 مليار دولار أمريكي، وإصدار سندات دولية بقيمة إجمالية بلغت 1.4 مليار دولار أمريكي، وسداد استحقاق سندات دولية بقيمة إجمالية بلغت حوالي 2.2 مليار دولار أمريكي، وأذون خزينة بقيمة 100 مليون دولار أمريكي.

تعتمد **السعودية** خطة سنوية للاقتراض، وفق استراتيجية الدين متوسطة المدى، تهدف إلى تنويع مصادر التمويل بين محلية وخارجية والوصول إلى أسواق الدين العالمية وتنويع أدوات التمويل ما بين إصدار السندات والصكوك والقروض بما يؤدي إلى تعزيز نمو القطاع المالي وتعميق سوق الدين المحلي. في هذا الصدد، فقد سجلت الموازنة فائضاً بحوالي 27.7 مليار دولار أمريكي، وبلغ إجمالي التمويل لسداد التزامات الدين الداخلي 13.5 مليار دولار أمريكي وحوالي 6.1 مليار دولار أمريكي لسداد التزامات الدين الخارجي.

في **المغرب** بلغ التمويل الخارجي حوالي 1.6 مليار يورو في عام 2022، حوالي 20.6 في المائة منه قروض ثنائية، وحوالي 28 في المائة من الأسواق المالية الدولية والمصارف التجارية، وحوالي 50 في المائة من المؤسسات الدولية.

في الإمارات، تم في عام 2022 طرح سندات خزينة بقيمة بلغت 5.6مليار درهم إماراتي، كما تم طرح حزمة السندات السيادية متعددة الشرائح بقيمة بلغت 4 مليارات دولار أمريكي.

6. تطورات الدين العام

ارتفع إجمالي رصيد الدين العام القائم في ذمة الدول العربية المتوفر عنها بيانات بحوالي 9.7 مليار دولار أمريكي ليصل إلى حوالي 1,144.8 مليار دولار بنهاية عام 2022، مقارنة بحوالي 1,135.1 مليار دولار بنهاية عام 2021. لذلك، تراجعت نسبة إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 10.6 نقاط مئوية لتصل إلى حوالي 58.5 في المائة بنهاية عام 2022، مقارنة بنسبة بلغت حوالي 69.1 في المائة بنهاية عام 2021.

انخفض رصيد الدين العام نتيجة لتراجع إجمالي رصيد الدين الداخلي بحوالي 10.6 مليار دولار أمريكي، ليصل إلى حوالي 621.1 مليار دولار بنهاية عام 2022، مُقارنة برصيد بلغ حوالي 631.7 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2021. بالمقابل ارتفع رصيد الدين الخارجي بحوالي 20.3 مليار دولار أمريكي، ليصل حوالي 523.7 مليار دولار في عام 2022، مُقارنة بحوالي 503.4 مليار دولار بنهاية عام 2021.

بلغت نسبة الدين الخارجي من إجمالي الدين العام حوالي 45.7 في المائة في نهاية عام 2022، مُقارنة بنسبة حوالي 39.1 في المائة في نهاية عام 2021. بالمقابل انخفضت نسبة الدين الداخلي من إجمالي الدين العام إلى حوالي 54.2 في المائة في نهاية عام 2022، مُقارنة بحوالي 55.6 في المائة في نهاية عام 2021، الجدول (6-5) والملحق (11/6).

بالنسبة **للدول العربية فرادى**، تراجع إجمالي الدين العام بنهاية عام 2022 في كل الدول التي تتوفر لديها بيانات، باستثناء عُمان والسعودية، والأردن، والسودان، ولبنان.

في **مصر** انخفض إجمالي الدين العام، حيث سجل رصيده تراجعاً بحوالي 2.5 مليار دولار ليصل لحوالي 412.7 مليار دولار بنهاية عام 2022، مقارنة بحوالي 415.2 مليار دولار في نهاية عام 2021، كنتيجة مباشرة لانخفاض الدين العام الداخلي بحوالي 19.9 مليار دولار بين العامين المذكورين. وفي **المغرب** تراجع إجمالي الدين العام بحوالي 7.6 مليار دولار ليصل إلى حوالي 109.2 مليار دولار بنهاية عام 2022، مقارنة بحوالي 116.7 مليار دولار بنهاية عام 2021، ويرجع ذلك لانخفاض الدين العام الداخلي بحوالي 7.1 مليار دولار العامين المذكورين. بالنسبة **لتونس** انخفض إجمالي الدين العام بحوالي 1.3 مليار دولار ليصل إلى حوالي 55.8 مليار دولار بنهاية عام 2022، مقارنة بحوالي 57.2 مليار دولار بنهاية عام 2021، نتيجةً لتراجع الدين العام الخارجي بحوالي 2.3 مليار دولار بين العامين المذكورين. في **موريتانيا** انخفض إجمالي الدين العام بحوالي 649.3 مليون دولار ليصل إلى حوالي 5.5 مليار دولار بنهاية عام 2022، مقارنة بحوالي 6.2 مليار دولار بنهاية عام 2021، كنتيجة لتراجع الدين العام الخارجي بحوالي 653.7 مليون دولار بين العامين المذكورين.

جدول (6- 5): المديونية العامة في عدد من الدول العربية (2021-2022)

الدول	الدين العام الداخلي		الدين العام الخارجي**		الدين العام الإجمالي**		الدين العام الاجمالي إلى الناتج المحلي الاجمالي (%) **	
	2021	*2022	2021	*2022	2021	*2022	2021	*2022
الأردن	19,474	19,998	21,030	22,610	40,504	42,608	103.1	96
البحرين	14,867	14,601	23,476	22,824	38,343	37,426	97.6	84.3
تونس	14,631	15,577	42,527	40,256	57,158	55,833	121.8	115.4
السعودية	148,999	163,988	101,137	100,034	250,136	264,022	28.8	23.8
السودان	12,487	13,303	44,713	44,408	57,200	57,711	116.5	85.2
عُمان	13,478	11,230	40,550	46,034	54,028	57,264	61.3	49.9
لبنان	61,609	63,231	38,103	39,388	99,712	102,619	592.7	568.5
مصر	269,633	249,726	145,529	162,928	415,162	412,654	98.1	86.6
المغرب	75,822	68,734	40,919	40,446	116,741	109,180	81.7	81.4
موريتانيا	703	707	5,451	4,797	6,154	5,505	61.5	48.5
المجموع	**631,702**	**621,096**	**503,436**	**523,726**	**1,135,138**	**1,144,822**	**69.1**	**58.5**

* بيانات فعلية أولية.

** فقط للدول العربية التي تتوفر حولها بيانات عن الدين الداخلي والخارجي.

المصدر: الملحقان (6/11) و(6/9).

فيما يتعلق بنسبة إجمالي **الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي** خلال عام 2022، فقد تراجعت النسب في جميع الدول المتوفرة عنها بيانات.

في **السودان** تراجعت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 31.3 نقطة مئوية لتصل إلى 85.2 في المائة، ولبنان بحوالي 24.2 نقطة مئوية لتصل إلى 568.5 في المائة، والبحرين بحوالي 13.9 نقطة مئوية لتصل إلى 100.2 في المائة، وموريتانيا بحوالي 13.1 نقطة مئوية لتصل إلى حوالي 48.5 في المائة، ومصر بحوالي 11.5 نقطة مئوية لتصل إلى حوالي 86.6 في المائة، وعُمان بحوالي 11.3 نقطة مئوية لتصل إلى 49.9 في المائة، والأردن بحوالي 7.1 نقطة مئوية لتصل إلى حوالي 96.0 في المائة، وتونس بحوالي 6.4 نقطة مئوية لتصل إلى حوالي 115.4 في المائة، والسعودية بحوالي 5.0 نقطة مئوية لتصل إلى حوالي 23.8 في المائة. أما في المغرب، فقد تراجعت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 0.3 نقطة مئوية لتصل إلى حوالي 81.4 في المائة في عام 2022 مقارنة بحوالي 81.7 في المائة في عام 2021، ويرجع ذلك ارتفاع مستوى الدين العام، مقروناً بتراجع الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية[1]، الجدول (6-5)، والشكل (6-5).

([1]) على الرغم ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بالعملة المحلية، سجل الناتج بالدولار الأمريكي تراجعاً في العام 2022 مقارنة بعام 2021.

شكل (6- 5): نسبة إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية (2021 - 2022)، (%)

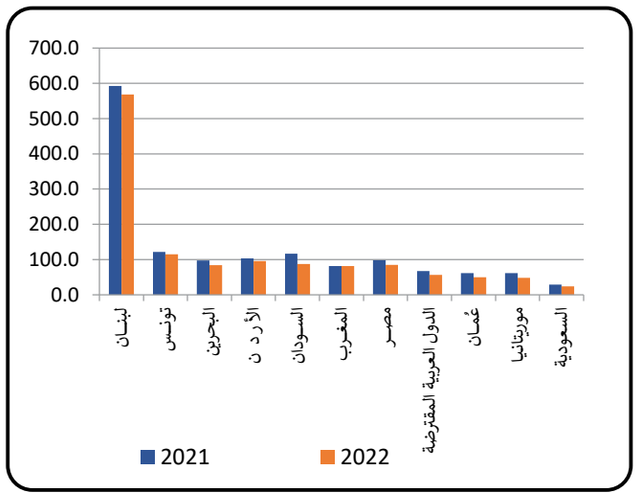

المصدر: الملحقان (9/6) و(11/6).

نظرة عامة

انصب معظم اهتمام **المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية** على مكافحة التضخم خلال عام 2022، وباشرت معظم البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية عمليات رفع أسعار الفائدة على مختلف أدوات السياسة النقدية، بهدف الحد من الآثار السلبية للموجة التضخمية الناجمة بشكل رئيس عن الاختلالات في جانب العرض. تطلبت تداعيات التطورات العالمية خلال عام 2022 من الدول العربية إجراء تغييرات على سياساتها النقدية. قامت الدول المتبنية لأنظمة أسعار الصرف الثابتة، والتي ترتبط عملتها بالدولار الأمريكي، برفع أسعار الفائدة بالتماشي مع سياسة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي. فيما يتعلق بالتأثيرات من جانب العرض على معدلات التضخم، فقد جاءت بصورة أساسية نتيجة عدم انتظام سلاسل الإمداد العالمية، وارتفاع تكاليف الشحن، وهو ما فاقم من تأثير الرفع الكبير من جانب الدول المصدرة في الأسعار العالمية لغالبية السلع الأساسية والغذائية بشكل خاص.

في ضوء ما سبق، لجأ عدد كبير من الدول العربية لرفع أسعار الفائدة، إما بصورة طوعية لمواجهة التضخم المرتفع لديها، أو لضغوطات على أسعار الصرف، وإما لارتباط عملتها المحلية بالدولار الأمريكي، وهو ما تطلب مواكبة الارتفاعات المتتالية في أسعار الفائدة التي أجراها الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي. كذلك، لجأ بعض صناع السياسة النقدية في عدد من الدول العربية إلى صياغة مزيج من السياسات لتقليل التضخم الأساسي دون إثارة ضغوط مالية واللجوء إلى تشديد مفرط، مع مواصلة تقديم الدعم النقدي للفئات الفقيرة ومحدودي الدخل، والحفاظ على القدرة على تحمل الديون والاستقرار المالي في ظل الظروف المالية العالمية التي تستدعي تسريع الإصلاحات الهيكلية لتعزيز النمو المحتمل وتعزيز المرونة.

بالرغم من الموقف التقييدي للسياسة النقدية لغالبية المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في عام 2022، إلا أن هذه المصارف قامت بتقديم بعض التسهيلات الائتمانية التحفيزية من أجل خلق موائمة وموازنة في السوق المصرفي، وذلك بالتركيز على عدد من الأدوات غير التقليدية لزيادة مستويات الائتمان الممنوح للأفراد والشركات، واستمرار العمل ببرامج تأجيل مدفوعات القروض في عدد من الدول العربية، وخفض أوزان مخاطر الإقراض، المعمول بها في إطار متطلبات بازل لكفاية رأس المال، خاصة تلك الموجهة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.

ركزت **الإصلاحات المتبناة في الدول العربية على صعيد السياسة النقدية** خلال عام 2022، على مواصلة تنفيذ المراحل المتبقية من خطط الإصلاح التي تمت خلال السنتين السابقتين، والرامية في جزء مهم منها لتعزيز فرص نجاح السياسة النقدية في تحقيق مستهدفاتها من خلال استحداث أدوات نقدية جديدة لضمان إدارة السيولة، وزيادة مستويات كفاءة الأطر التشغيلية للسياسة النقدية والسياسات الاحترازية الكلية، بالتوازي مع استمرار العمل على تطوير بعض أدوات السياسة النقدية القائمة.

سجل **أداء القطاع المصرفي العربي** خلال عام 2022 تحسناً بالمقارنة مع عام 2021، حيث أظهرت البيانات المُجمعة للمصارف العربية تحسناً في كل من إجمالي الموجودات، وإجمالي الودائع، وإجمالي القروض والتسهيلات، وتحسن القواعد الرأسمالية المقومة بالدولار الأمريكي، إلا أن بعض مؤشرات السلامة المالية وكذلك مؤشرات الربحية أظهرت تذبذباً واضحاً بين الدول العربية. وقد حافظت معدلات كفاية رأس المال للمصارف على مستوياتها المرتفعة نسبياً في عام 2022، مقارنة مع الحدود الدنيا لمقررات لجنة بازل البالغة 10.5 في المائة.

على مستوى **التطورات التشريعية والرقابية والتنظيمية**، واصلت السلطات الإشرافية والرقابية بالدول العربية جهودها في تحديث وتطوير منظومة الأنظمة والقرارات والإجراءات المتبعة والتعاميم الصادرة لديها بما ينسجم مع التطورات الدولية، وبما يحقق أعلى مستويات من الاستقرار المالي، خاصة تلك المتعلقة بتطبيق معايير بازل 3، والمتعلقة بمخاطر تغير المناخ، والمتعلقة بأمن المعلومات للقطاع المصرفي في ضوء التقدم التقني المتسارع وزيادة الهجمات السيبرانية، والترخيص للبنوك

الرقمية وشركات التقنيات المالية. اهتم عدد من السلطات الرقابية بالقضايا المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إلى جانب الاهتمام بإصدار تعليمات إدارة مخاطر التشغيل، وتحفيز البنوك للمساهمة في رؤوس أموال صناديق الاستثمار التي تستثمر في الشركات الصغيرة والمتوسطة، واستخدام البيانات البديلة للتقييم الائتماني من خلال نماذج التقييم الرقمية، وتعزيز قواعد الحوكمة في البنوك والمؤسسات المالية. كما استمرت جهود البنوك المركزية العربية بتطوير البنية التحتية للقطاع المصرفي، واتخاذ الخطوات اللازمة لاستيعاب وتطوير خدمات التقنيات المالية الحديثة.

على صعيد **الأسواق المالية العربية**، فقد جاء أداؤها خلال عام 2022 إيجابياً بشكل عام، بالمقارنة مع عام 2021، حيث ارتفعت القيمة السوقية للبورصات العربية المدرجة بقاعدة بيانات صندوق النقد العربي بنحو 270.4 مليار دولار، فيما تراجعت قيمة التداولات بنحو 8.1 في المائة. على صعيد الاستثمار الأجنبي في البورصات العربية، ارتفعت قيم التعاملات الخاصة بالمستثمرين الأجانب خلال فترة المقارنة، كما سجلت هذه التعاملات صافي تدفق موجب للعام الخامس على التوالي خلال عام 2022.

1. التطورات النقدية

1.1 توجهات السياسة النقدية

للوقوف على توجهات السياسات النقدية في الدول العربية خلال عام 2022، تم الاستناد إلى مجموعة من المؤشرات السعرية والكمية التي تهتم برصد وضعية السياسة النقدية خلال العـام. بهذا السياق، وبالـرجوع إلى مؤشر التغيرات في أسعار الفائدة الرسمية للسياسة النقدية يتضح تغير الموقف التوسعي للسياسة النقدية إلى موقف تقييدي في عدد من الدول العربية، حيث تم رفع أسعار الفائدة الرسمية في غالبية الدول العربية المصدرة للنفط تماشياً مع رفع أسعار الفائدة الرسمية في الاقتصادات المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، في ظل ارتباط عدد من العملات العربية بالدولار واليورو. ذلك، في حين أبقى عدد من البنوك المركزية العربية التي تتبنى نظم أسعار الصرف المرنة على أسعار الفائدة خلال عام 2022 عند مستوياتها المسجلة في عام 2021 رغم ارتفاع الضغوط التضخمية خلال عام 2022 بفعل نشاط مستويات الطلب الكلي والتحديات التي واجهت سلاسل الإمداد العالمية، حرصاً منها على دعم التعافي الاقتصادي وتخفيف الضغوط على بعض القطاعات الاقتصادية الهامة، الشكل (7- 1).

شكل (7- 1): تطور سعر فائدة السياسة النقدية (2022-2021)

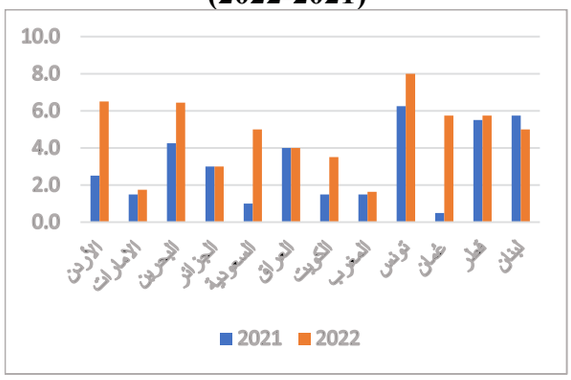

المصدر: صندوق النقد العربي (2023) والمصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.

شكل (7- 2): معدل نمو السيولة المحلية مقابل معدل تغير الناتج المحلي الإجمالي (2021-2022) (%)

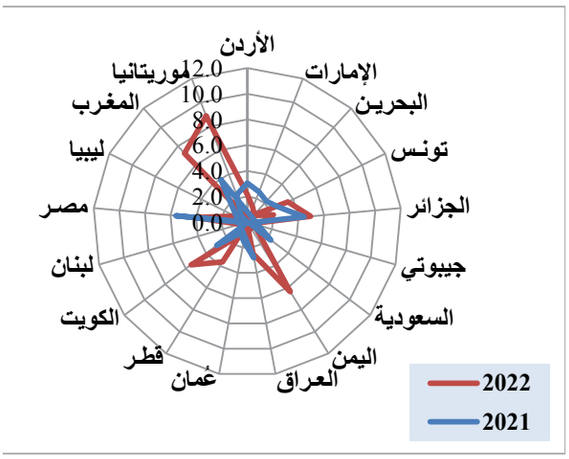

المصدر: الملحق (1/7) والفصل الثاني.

استناداً إلى بعض المؤشرات الكمية التي تعكس وضعية السياسة النقدية في الدول العربية، ومن أبرزها مؤشر معامل الاستقرار النقدي، الذي يقارن بين معدل نمو السيولة المحلية ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة[1]، يتضح استمرار الموقف الانكماشي للسياسة النقدية في أغلب الدول العربية خلال عام 2022، مقارنة بمثيلتها المسجلة في عام 2021، وذلك على خلفية التدخلات من جانب المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية للسيطرة على نمو السيولة المحلية، ملحق (1/7) والشكل (7 -2).

من المتوقع أن تستمر سيطرة الاتجاهات التقييدية على توجهات السياسة النقدية في الدول العربية خلال عام 2023 تماشياً مع التحول المتوقع لتوجهات المصارف المركزية الدولية لاحتواء الضغوطات التضخمية، وهو ما سوف ينعكس على توجهات السياسة النقدية في عدد من الدول العربية في ظل تبني عدد منها لأنظمة سعر الصرف الثابت مقابل الدولار الأمريكي. كما يتوقع كذلك حدوث تحول مماثل في بعض الدول العربية التي تتبنى نظماً مرنة لأسعار الصرف وتوجهها إلى رفع سعر الفائدة في ظل الارتفاع المُسجل في معدلات التضخم، والضغوطات التي

[1] يستند هذا المعامل إلى معادلة كمية النقود للاقتصادي إرفنج فيشر، ويستخدم في العديد من الدراسات للوقوف على وضعية السياسة النقدية Monetary Policy Stance بافتراض ثبات سرعة دوران النقود في الأجل القصير. ويتم حساب هذا المعدل بقسمة معدل نمو السيولة المحلية على معدل نمو الناتج الحقيقي. وتشير قيم المعامل القريبة من الواحد إلى الاستقرار النقدي وانتفاء الضغوط التضخمية، فيما تشير القيمة التي تفوق الواحد بهامش كبير إلى سياسات نقدية توسعية تعمل على زيادة الضغوط التضخمية الناتجة عن التوسع النقدي، وتشير القيم الأقل من الواحد إلى سياسات نقدية انكماشية تسهم في خفض الضغوط التضخمية الناتجة عن التوسع النقدي.

تواجه أسواق الصرف الأجنبي في العديد من الاقتصادات الناشئة نتيجة الخروج المتوقع لرؤوس الأموال الأجنبية مع رفع أسعار الفائدة في الأسواق المتقدمة.

2.1. مستجدات أدوات السياسة النقدية

واصلت المصارف المركزية العربية المتبنية لترتيبات أسعار الصرف الثابتة انتهاج سياسات نقدية تقييدية خلال عام 2022 لتخفيف حدة الضغوط التضخمية من خلال رفع أسعار الفائدة الرسمية، وذلك بغرض امتصاص السيولة وتقييد منح الائتمان المصرفي للقطاع الخاص بعد فترة من التوسع في تقديم التسهيلات الائتمانية له إبان فترة جائحة كوفيد-19. فيما أبقت بعض البنوك المركزية ذات أسعار الصرف المرنة على أسعار الفائدة بدون تغيير في عام 2022 مثل بنك الجزائر الذي أبقى على سعر الفائدة في حدود 3 في المائة. فيما يلي أمثلة للبنوك المركزية العربية التي قامت برفع أسعار الفائدة الرئيسة خلال عام 2022:

أصدرالبنك المركزي التونسي ثلاث قرارات برفع سعر الفائدة الرئيسة خلال عام 2022، الأول في مايو بمقدار 0.75 نقطة مئوية ليصل إلى 7.0 في المائة، والثاني في أكتوبر بمقدار 0.25 نقطة مئوية، والثالث في أواخر شهر ديسمبر من نفس السنة بمقدار 0.75 نقطة مئوية ليصل إلى 8 في المائة. استهدفت إجراءات رفع سعر الفائدة الرئيسة المتخذة من جانب البنك المركزي التونسي بصورة أساسية العمل على تخفيض معدلات التضخم المرتفعة. جدير بالذكر أن قرار رفع سعر الفائدة الذي اتخذه البنك المركزي التونسي في أواخر شهر ديسمبر دخل حيز التنفيذ في يناير 2023.

واعتباراً من يونيو 2022، قام البنك المركزي الأردني برفع أسعار الفائدة (سعر الفائدة الرئيس، وسعر إعادة الخصم، وسعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة الواحدة، وسعر نافذة الإيداع لليلة الواحدة) أربع مرات أولها كان في 19 يونيو وأخرها كان في 19 ديسمبر من العام المذكور، حيث بلغت جملة الزيادات في أسعار الفائدة المشار إليها 2.75 نقطة مئوية خلال عام 2022، بواقع 75 نقطة أساس في المرات الثلاث الأولى، و50 نقطة أساس في المرة الرابعة، لتصل أسعار الفائدة في نهاية ديسمبر 2022 إلى 6.5، و7.5، و7.25، و6.25 في المائة على الترتيب.

في قطر تم رفع سعر الفائدة على عمليات إعادة الشراء 6 مرات خلال عام 2022، أولها تم خلال شهر أبريل وآخرها في ديسمبر من عام 2022، ليرتفع السعر من 1.0 في المائة إلى 5.0 في المائة بنهاية العام المذكور.

في مصر رفعت لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي المصري أسعار الفائدة الرئيسة (سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة، وسعر العملية الرئيسة للبنك المركزي، وسعر الائتمان والخصم) 4 مرات خلال عام 2022 لتصل في نهاية ديسمبر 2022 إلى 16.25، و17.25، و16.75، و16.75 في المائة على الترتيب، مقارنة بأسعار بلغت 9.25 و10.25 و9.75 و9.75 في المائة على الترتيب في 20 مارس 2022. أكدت اللجنة في بياناتها الصحفية التي تصدرها عقب كل اجتماع لها على ارتباط قراراتها بالتطورات الاقتصادية العالمية والمحلية، وعزمها الاستمرار في استخدام كافة أدواتها النقدية من أجل السيطرة على توقعات التضخم واحتواء الضغوط التضخمية من جانب الطلب والآثار الثانوية لصدمات العرض التي قد تؤدي إلى انحراف التضخم عن المعدلات المستهدفة له.

من جهة أخرى، وتماشياً مع الاتجاهات التقييدية للسياسة النقدية، قامت بعض البنوك المركزية العربية برفع نسبة الاحتياطي الإلزامي مثل العراق، أو أبقت عليها عند مستوياتها السابقة مثل المغرب، وتونس، وفلسطين، وليبيا.

يعتبر عدد كبير من الدول العربية سوق ما بين البنوك (الإنتربنك) ركيزة أساسية يمكن التعويل عليها في إدارة السيولة، بما يساعد في الحفاظ على الاستقرار المالي، ويمكن من خلاله تمرير توجهات السياسة النقدية. بهذا الصدد، وعلى سبيل المثال واصل بنك الجزائر خلال عام 2022 العمل وفق التعديلات التي أجراها خلال العام السابق له والتي تضمنت زيادة حدود إعادة التمويل للأوراق المالية الحكومية القابلة للتداول، وتمديد فترة إعادة التمويل من سبعة أيام إلى شهر واحد، وتلبية كافة طلبات إعادة التمويل المصرفي.

3.1. التفاعل ما بين السياسة النقدية والاحترازية الكلية

واصلت البنوك المركزية خلال عام 2022 جهودها للمزيد من تفاعل بناء بين السياستين النقدية والاحترازية الكلية من جهة، ومع السياسة المالية من جهة أخرى بهدف تحقيق الاستقرار النقدي والمالي ودعم التعافي الاقتصادي من خلال أخذ أوضاع السيولة المحلية بعين الاعتبار عند تحديد كيفية تمويل الفجوة التمويلية وكذلك أخذ مخرجات وتوجهات السياسة النقدية بعين الاعتبار عند تحديد مستويات الأدوات الإحترازية الكلية أو توجهات السياسة المالية.

بهذا الصدد، وفي ظل استمرار التداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد-19، وما استجد من أزمات ناجمة عن التطورات على الساحة العالمية، استمرت غالبية السلطات الرقابية في البنوك المركزية العربية بتفعيل أدوات الاحترازية الجزئية والكلية وكذلك التنسيق الفعال بينهما بغية تحصين القطاع المالي.

2. السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها

1.2. السيولة المحلية

سجل معدل نمو السيولة المحلية على مستوى الدول العربية ارتفاعاً طفيفاً من حوالي 11 في المائة عام 2021 إلى نحو 11.3 بالمائة في عام 2022، نتيجة التوسع في السيولة المحلية في أحد عشرة دولة عربية (الإمارات، وجيبوتي، والسعودية، والعراق، وقطر، والكويت، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمغرب واليمن)، مقابل تراجعها في ثماني دول أخرى (الأردن، والبحرين، وتونس، والجزائر، والسودان، وعمان، وفلسطين، وموريتانيا). وعلى عكس السنوات السابقة، لم تسجل أية دولة عربية انكماشاً في مستوى السيولة المحلية سنة 2022. ما يزال السودان يسجل معدلات نمو عالية في السيولة المحلية حيث سجلت السيولة سنة 2022 مقارنة بسنة 2021 نمواً بنحو 49.5 بالمائة نتيجة الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية التي يشهدها السودان، كما يُعزى جانب منها إلى الإصدار النقدي من قبل البنك المركزي لتغطية عجز الموازنة العامة.

سجلت معظم الدول العربية معدلات نمو معتدلة للسيولة المحلية، حيث تراوحت بين 5 و30 بالمائة في كل من الأردن والإمارات، وتونس، والجزائر، والسعودية، والعراق، وقطر، والكويت، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمغرب، واليمن، بينما لم يتجاوز معدل نمو السيولة في كل من البحرين، وجيبوتي، وعمان، وفلسطين، في عام 2022 نسبة 4 بالمائة. في حين سجلت موريتانيا أقل نسبة نمو في السيولة المحلية بلغت 0.34 في المائة، الملحق (1/7) والشكل (7-3).

شكل (7- 3): معدل تغير السيولة المحلية على أساس سنوي (2021-2022)

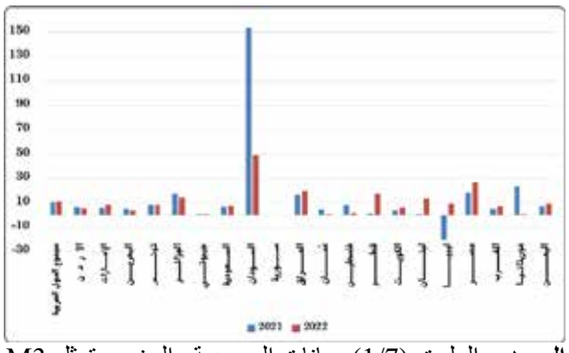

المصدر: الملحق (1/7). بيانات السعودية والمغرب تمثل M3

2.2. مكونات السيولة المحلية

تشير البيانات المتعلقة بمكونات السيولة المحلية بالنسبة للدول العربية مجتمعة خلال عام 2022 إلى ارتفاع الأهمية النسبية لكتلة أشباه النقود (الودائع غير الجارية، والودائع الآجلة والودائع بالعملات الأجنبية)، لتصل إلى مستوى 50.15 في المائة من إجمالي الكتلة النقدية على مستوى الدول العربية في عام 2022، مقابل 47.73 في المائة في عام 2021. فيما مثلت كتلة النقود نحو 49.85 في المائة في عام 2022، مقابل 52.27 في المائة في عام 2021.

على مستوى الدول العربية فرادى، يُلاحظ استمرار الأهمية النسبية المرتفعة لكتلة أشباه النقود في بعض الدول العربية التي تتسم بتطور القطاع المالي وتطور وسائل الدفع بشكل ملحوظ مثل الأردن، والبحرين، وعُمان، والكويت، وقطر، ولبنان، ومصر. في المقابل يُشار إلى الأهمية النسبية المرتفعة لكتلة النقود في سبع دول عربية بما يشمل الجزائر، والسعودية، والسودان، والعراق، وليبيا، والمغرب، وموريتانيا، واليمن حيث تمثل ما يتراوح بين 61.24 في المائة في السعودية، 97.19 في المائة في ليبيا، الملحق (2/7).

3.2 العوامل المؤثرة في السيولة المحلية

صافي الموجودات الأجنبية

كان للتغيرات في صافي الموجودات الأجنبية أثر إيجابي على معدل نمو السيولة المحلية في الدول العربية خلال عام 2022 بواقع 4.9 نقطة مئوية مقارنة بمساهمة بلغت 4.1 نقطة مئوية خلال عام 2021. بهذا الصدد، سجل صافي الموجودات الأجنبية ارتفاعاً في عشرة دول عربية مقارنة بالمستويات المُسجلة في عام 2021، تصدرتها ليبيا بارتفاع بلغت نسبته 41 في المائة، في حين سجلت اليمن أقل نسبة ارتفاع بحوالي 0.6 في المائة. في المقابل، شهد صافي الموجودات الأجنبية تراجعاً في ثمان دول عربية بما يعكس انخفاض الموجودات الأجنبية بالخارج أو الارتفاع الكبير للموجودات الأجنبية المملوكة لغير المقيمين بالداخل أو الأمرين معاً، الملحقان (3/7) و(4/7).

صافي الائتمان المحلي

شهد صافي الائتمان ارتفاعاً، خلال عام 2022، في عشر دول عربية، وذلك على خلفية التوسع في تقديم التسهيلات الائتمانية خلال فترة جائحة كوفيد-19، وتواصل الزيادة في مستويات الائتمان الممنوح للحكومات العربية لدعم التعافي الاقتصادي وتمويل العجوزات في الموازنات العامة، والتسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد والشركات منذ عامي 2020 و2021. تجدر الإشارة إلى أن صافي الائتمان المحلي قد سجل أثراً توسعياً على معدل نمو السيولة المحلية في خمسة عشرة دولة عربية، جاء على رأسها كل من السودان، وقطر، والسعودية، ومصر، بمعدلات نمو لصافي الائتمان المحلي خلال العام تراوحت بين 0.60 في المائة في جيبوتي و82 في المائة في السودان، بما يعكس النمو الكبير للائتمان الممنوح للقطاع الخاص في هذه الدول. الملحق (3/7). في المقابل، كان لصافي الائتمان المحلي أثر انكماشي على نمو السيولة المحلية في أربع دول عربية وهي ليبيا، والعراق، ولبنان، والإمارات. سُجل أعلى أثراً انكماشياً في ليبيا، حيث كان لصافي الائتمان المحلي مساهمة سلبية في معدل نمو السيولة المحلية بلغت 42.8 نقطة مئوية في ظل الأوضاع الاستثنائية التي شهدها الاقتصاد الليبي خلال العام، الملحق (4/7).

صافي البنود الأخرى

يتضمن صافي البنود الأخرى جميع العناصر في ميزانية السلطات النقدية والميزانية الموحدة للمصارف التجارية التي لم يتم تناولها ضمن البنود المتعلقة بالأصول والخصوم الأجنبية والائتمان المحلي والإجماليات النقدية، بما يتضمن رأس المال والاحتياطيات، والمقابل لتخصيصات حقوق السحب الخاصة، والأصول الثابتة والأصول والخصوم الأخرى غير المصنفة والحسابات المعلقة والحسابات تحت التسوية وتعديلات التقييم. تم تسجيل آثار انكماشية لهذا البند في سبع دول عربية خلال عام 2022، الملحق (4/7) والشكل (7-4).

شكل (7- 4): مساهمة العوامل المؤثرة على التغير في السيولة المحلية (2018-2022) (نقطة مئوية)

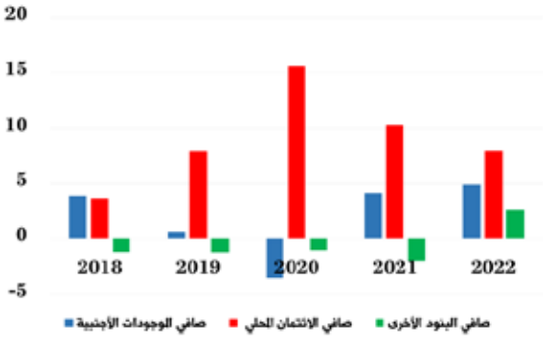

المصدر: الملحق (4/7).

3. التطورات المصرفية

سجل أداء القطاع المصرفي العربي خلال عام 2022 تحسناً بالمقارنة مع عام 2021، حيث أظهرت البيانات المُجمعة للمصارف العربية تحسناً في كل من إجمالي الموجودات، وإجمالي الودائع، وإجمالي القروض والتسهيلات، وتحسن القواعد الرأسمالية المقومة بالدولار الأمريكي، إلا أن بعض مؤشرات السلامة المالية وكذلك مؤشرات الربحية أظهرت تذبذباً واضحاً بين الدول العربية.

استمرت جهود السلطات الإشرافية والرقابية في الدول العربية خلال عام 2022 في العمل على تحديث وتطوير منظومة الأنظمة والقرارات والإجراءات المتبعة والتعاميم الصادرة لديها بما ينسجم مع التطورات الدولية، وبما يحقق أعلى مستويات من الاستقرار النقدي والمالي، خاصة في ظل الموجة التضخمية التي يشهدها معظم دول العالم ومعظم الدول العربية.

كذلك، تصدرت المخاطر المالية المتعلقة بتغيرات المناخ اهتمامات السلطات الرقابية، إضافة إلى الاهتمام بمراجعة وتفعيل وتقييم خطط استمرارية الأعمال للبنوك والمؤسسات المالية، والقضايا المتعلقة بإدارة مخاطر الأمن السيبراني، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتبني التقنيات المالية الحديثة.

1.3. تطور الودائع المصرفية

تطور الودائع المصرفية بالعملات المحلية

تظهر بيانات الميزانيات المجمعة للمصارف التجارية العربية نمو الودائع المصرفية للدول العربية خلال عام 2022 بنسبة 12.2 بالمائة مقارنة بعام 2021. لترتفع بذلك إجمالي الودائع المصرفية لدى المصارف العربية مقومة بالدولار الأمريكي لتبلغ نحو 2,623.7 مليار دولار أمريكي بنهاية 2022، مقارنة بما قيمته 2,338.0 مليار دولار أمريكي عام 2021. بهذا الخصوص، عرفت الودائع المصرفية (بالعملات الوطنية)، ارتفاعاً لدى المصارف في جميع الدول العربية باستثناء المصارف في لبنان، والمغرب، وموريتانيا. سجل حجم الودائع المصرفية بالعملات المحلية أعلى ارتفاع في مصارف السودان بنسبة 55.1 في المائة، وقد ساهم في هذا التحسن خلال عام 2022، تنفيذ القرار القاضي برفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب، الأمر الذي عزز الثقة في الاقتصاد، وأتاح للبنوك السودانية التعامل مع المصارف العالمية، وساهم في تنشيط الحركة التجارية، وسهّل التحويلات من وإلى السودان عبر القنوات الرسمية الأمر الذي ساهم في دمج اقتصاد السودان مع العالم الخارجي، إلى جانب تنفيذ إصلاحات هيكلية في القطاع المصرفي السوداني، والتوسع في استخدام التقنيات المالية في العمليات المصرفية.

كما ارتفعت الودائع المصرفية بالعملات المحلية في المصارف في مصر والعراق بنسبة 32.7 بالمائة لكل منهما، وفي كل من ليبيا والجزائر والإمارات بنسب 24.0 و19.6 و13.7 بالمائة على الترتيب. وارتفعت أيضاً قيمة الودائع المصرفية بالعملات المحلية في كل من الأردن والبحرين وتونس وجيبوتي والسعودية وعمان وفلسطين وقطر والكويت واليمن بنسب تراوحت بين 1.5 في المائة و10.1 في المائة خلال عام 2022، مقارنة بعام 2021.

في المقابل، سجلت المصارف في كل من لبنان والمغرب وموريتانيا تراجعاً في حجم الودائع بالعملات المحلية عام 2022 بنسب 2.7 و0.3 و0.1 بالمائة على الترتيب، الملحق (6/7).

بخصوص الأهمية النسبية للودائع المصرفية، استأثرت الودائع (مقومة بالدولار الأمريكي) لدى المصارف التجارية في السعودية بأعلى حصة من إجمالي الودائع المصرفية لدى المصارف العربية في نهاية عام 2022، بما يمثل ما نسبته 23.3 في المائة من إجمالي الودائع المصرفية العربية، تليها مصارف الإمارات بنحو 20.72 في المائة من إجمالي الودائع، ثم مصارف مصر بنحو 19.75 في المائة، وشكلت ودائع هذه الدول الثلاث إضافة إلى الودائع المصرفية بقطر ما نسبته 74 بالمائة من إجمالي الودائع المصرفية العربية.

تطور نسبة إجمالي الودائع المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي

انخفضت نسبة الودائع المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية لتبلغ نحو 71.3 في المائة بنهاية 2022 مقارنة مع 81.3 في المائة للعام 2021. ويعزى ذلك إلى تسجيل الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية معدل نمو عال يفوق كثيراً معدل تحسن الودائع الإجمالية البالغ 12.2 في المائة.

على صعيد الدول العربية فرادى، تظهر البيانات أن نسبة الودائع المصرفية مقومة بالعملة المحلية منسوبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بالعملة المحلية سجلت أعلاها في قطر بنسبة 116.5 بالمائة، تليها الأردن بنسبة 109.3 بالمائة، ثم مصر بنسبة 108.7 بالمائة، وتراوحت بين 20 و100 بالمائة في بقية الدول العربية باستثناء اليمن والسودان اللتان سجلتا نسبة 14.1 و8.3 بالمائة على الترتيب نتيجة الظروف الاقتصادية الداخلية غير المواتية خلال سنة 2022. الملحق (6/7). هذا، وقد سجل إجمالي ودائع القطاع الخاص في الدول العربية تراجعاً بنحو 2.1 في المائة ليصل إلى نحو 1960.7 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2022 مقارنة مع نحو 2002.2 مليار دولار في نهاية العام السابق. تفصيلاً، سجلت قيمة الودائع الجارية للقطاع الخاص نمواً بنحو 3.1 في المائة خلال العام 2022، لتبلغ نحو 882.9 مليار دولار أمريكي، مقارنة مع 856.7 مليار دولار أمريكي في عام 2021، في حين تراجعت الودائع الادخارية والآجلة بنسبة 5.9 في المائة في عام 2022 لتصل إلى نحو 1077.7 مليار دولار أمريكي، جدول (7-1).

جدول (7- 1): تطور الودائع لدى المصارف العربية (2021-2022) (مليار دولار أمريكي)

	2021	2022	نسبة التغير
الودائع الادخارية والآجلة للقطاع الخاص	1,145.4	1,077.7	5.9-
الودائع الجارية للقطاع الخاص	856.7	882.9	3.1
الودائع الإجمالية للقطاع الخاص	2,002.2	1,960.6	2.1-
الودائع الإجمالية	2,338.0	2,623.6	12.2
الودائع الإجمالية إلى الناتج المحلي الإجمالي	81.3	71.3	

المصدر: الملحق (6/7).

جدول (7- 2): القروض والتسهيلات الائتمانية المقدمة من المصارف التجارية العربية (2021-2022)

	2021	2022	نسبة التغير
رصيد إجمالي الائتمان المقدم للاقتصادات العربية	2633.4	2869.8	9.0
رصيد إجمالي الائتمان المقدم للقطاع العام	981.7	1085.3	10.6
رصيد إجمالي الائتمان المقدم للقطاع الخاص	1651.7	1784.3	8.0
نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى إجمالي الائتمان (%)	62.7	62.2	
نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى إجمالي الودائع (%)	70.6	68.0	
نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	57.4	48.5	

المصدر: الملحق (7/7) والملحق (8/7)

2.3 النشاط الاقراضي

استمر النشاط الإقراضي للمصارف العربية مقوماً بالدولار الأمريكي خلال عام 2022، بالتحسن وذلك للعام الخامس على التوالي. فقد بلغ الرصيد القائم للتسهيلات الائتمانية للمصارف العربية كمجموعة بنهاية عام 2022، نحو 2869.8 مليار دولار أمريكي، مسجلاً بذلك نمواً بحوالي 9.0 في المائة مقابل تسجيله نمواً بنحو 8.8 في المائة بنهاية عام 2021.

في نفس السياق، تظهر البيانات أن رصيد إجمالي القروض والتسهيلات المقدمة للقطاع الخاص من قبل المصارف العربية بنهاية عام 2022، بلغ نحو 1784.3 مليار دولار أمريكي، مسجلاً بذلك نمواً سنوياً بلغ نحو 8.0 في المائة، مقابل تسجيله نمواً بنسبة 7.8 في المائة خلال عام 2021، واستحوذ على ما نسبته 62.2 في المائة من إجمالي رصيد القروض والتسهيلات المقدمة من قبل المصارف العربية.

كذلك ارتفع رصيد إجمالي القروض والتسليفات المقدمة للقطاع العام بشكل ملموس وبنسبة 10.6 في المائة، ليبلغ نحو 1085.3 مليار دولار أمريكي، ومستحوذاً على ما نسبته 37.82 في المائة من إجمالي رصيد القروض والتسهيلات المقدمة للاقتصادات العربية، الملحقان (7/7) و(8/7).

في السياق نفسه، وكما سبق الإشارة، يُظهر الملحقان (4/7) و(6/7) أن رصيد الائتمان المقدم للقطاع الخاص خلال عام 2022، قد سجل نمواً بنحو 8.0 في المائة، فيما سجلت الودائع الإجمالية نمواً بنحو 12.2 في المائة، وهو ما يفسر التراجع في نسبة الائتمان المقدم لهذا القطاع إلى إجمالي الودائع خلال عام 2022 لتصل إلى نحو 68.0 في المائة، مقارنة بنحو 70.6 في المائة بنهاية عام 2021. كما تراجعت نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة بنهاية عام 2022، لتبلغ نحو 48.5 في المائة، مقارنة مع نسبة 57.4 في المائة عن عام 2021، جدول (7-2).

هذا، وقد شهد رصيد التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص من قبل المصارف (بالعملات المحلية) خلال عام 2022، نمواً في جميع الدول العربية باستثناء لبنان. سجلت السودان أعلى نسبة ارتفاع في التسهيلات الائتمانية الموجهة للقطاع الخاص بنسبة 83.0 في المائة، في حين كانت أقل نسبة ارتفاع في اليمن وبلغت 0.1 في المائة. من أبرز الدول التي ارتفعت فيها قيمة التسهيلات بالعملات المحلية المقدمة للقطاع الخاص خلال عام 2022 مقارنة بعام 2021: مصر، وليبيا، والعراق، والسعودية، وموريتانيا، وتونس بنسب بلغت 28.5، و18.3، و16.3، 12.6، و11.4، و8.3 في المائة على الترتيب. ويتمثل القاسم المشترك في عوامل هذه الزيادة في الجهود المبذولة من قبل السلطات المعنية بتعزيز الشمول المالي من خلال تسهيل منح القروض والتسهيلات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.

فيما يخص التسهيلات الائتمانية المقدمة من القطاعات المصرفية العربية بالدولار خلال عام 2022، مقارنة مع مثيلاتها المسجلة في العام 2021، يتضح ارتفاع هذه المعدلات في أربعة عشر دولة عربية، في حين انخفضت معدلات نمو هذه التسهيلات خلال فترة المقارنة في خمس دول عربية، الملحق (8/7).

فيما يتعلق بالائتمان المقدم للقطاع العام في الدول العربية، فيُعزى التحسن فيه إلى أمور عدة، منها استمرار اتجاه الحكومات العربية للاقتراض المحلي وإصدار أدوات الدين بالعملة المحلية لتغطية جانب من العجوزات المسجلة في الموازنات العامة، ولمواجهة الضغوطات المالية والاقتصادية التي فرضتها التطورات الجيوسياسية التي شهدها عام 2022، وغيرها من العوامل الاقتصادية المرتبطة بالتطورات في الأسواق المالية العالمية، والأوضاع لدى الاقتصادات المتقدمة، والشركاء الاقتصاديين الرئيسيين للدول العربية.

3.3. القواعد الرأسمالية

استمرت وتيرة تحسن القواعد الرأسمالية للمصارف العربيـة خلال عـام 2022، حيث تظهر البيانات أن إجمالي القاعدة الرأسمالية للمصارف العربية مقومةً بالدولار بنهاية عام 2022 قد شهدت تحسناً بنحو 8.6 في المائة ليصل إلى حوالي 506.7 مليار دولار أمريكي، مقابل 466.6 مليار دولار أمريكي عام 2021، الملحق (9/7).

شهد عام 2022 ارتفاع القاعدة الرأسمالية لجميع المصارف التجارية العربية بالعملات المحلية، باستثناء البحرين. حيث سجلت المصارف في السودان والكويت والعراق ومصر، أعلى معدل زيادة وبنحو 102.7 و29.8 و28.5 و22.6 في المائة على الترتيب. وسجلت المصارف في كل من ليبيا وموريتانيا وفلسطين وتونس والسعودية معدل زيادة بنسبة 14.8 و12.4 و9.1 و8.0 و7.1 في المائة على الترتيب. ولم تتجاوز هذه النسبة 7.0 في المائة لدى المصارف في كل من الأردن، والإمارات، البحرين، والجزائر، وجيبوتي، وعُمان، وقطر، ولبنان، والمغرب واليمن، الملحق (9/7).

بخصوص الأهمية النسبية، فتشكل القاعدة الرأسمالية (مقومة بالدولار الأمريكي) لدى المصارف في السعودية أكبر حصة في إجمالي القواعد الرأسمالية لدى المصارف العربية بنهاية عام 2022، حيث بلغت نحو 135.2 مليار دولار أمريكي، ما نسبته 26.68 في المائة من إجمالي القواعد الرأسمالية للمصارف العربية، تلتها مصارف الإمارات بنحو 23.09 في المائة، ثم مصارف مصر بحوالي 12.68 في المائة، الملحق (9/7).

4.3. مؤشرات السلامة المصرفية

حافظت المصارف في غالبية الدول العربية في عـام 2022 على مستويات مناسبة لمعدلات كفاية رأس المال، بالمقارنة مع الحدود الدنيا المطلوبة وفقاً لمقررات لجنة بازل البالغة 10.5 في المائة. تراوحت نسب كفاية رأس المال في مصارف الدول العربية التي توفرت بياناتها لعام 2022، ما بين 12 و21 في المائة. كان أعلى معدل لكفاية رأس المال بالجزائر بنسبة 21 بالمائة، تليها عُمان بنسبة 20.2 بالمائة، فالبحرين بمعدل 19.5 بالمائة.

فيما يتعلق بنسبة القروض غير المنتظمة (القروض المتعثرة) إلى إجمالي القروض، شهدت هذه النسبة تبايناً بين الدول العربية لعام 2022، فقد انخفضت هذه النسبة في كل البحرين، والعراق، وفلسطين، بينما شهد القطاع المصرفي في كل من الجزائر، وعمان، والكويت، وقطر ارتفاعاً في هذه النسبة مقارنة بسنة 2021، فيما استقرت النسبة في كل من ليبيا، ومصر. بلغت هذه النسبة أدنى مستوى لها لدى المصارف الكويتية بنسبة 1.5 في المائة، تليها المصارف البحرينية، والمصرية، والقطرية بنسبة 3 و3.4 و3.71 بالمائة على الترتيب، وذلك وفقاً للبيانات المتوفرة عن عام 2022.

في نفس السياق، شهدت نسبة مخصصات القروض غير المنتظمة (المتعثرة) إلى إجمالي القروض غير المنتظمة، انخفاضاً في عدد من الدول العربية خلال عام 2022، حيث كانت أعلى نسبة انخفاض في مخصصات القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض المتعثرة في الكويت التي سجلت أعلى نسبة بين الدول العربية بنسبة 287.9 بالمائة عام 2022، الجدول (7-3).

جدول (7- 3): بعض مؤشرات السلامة المصرفية للقطاع المصرفي في بعض الدول العربية (2021-2022)

الدولة	معدل كفاية رأس المال		القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض		مخصصات القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض المتعثرة	
	2021	2022	2021	2022	2021	2022
الأردن	18.0	17.4	5.0	-	79.9	-
البحرين	18.7	19.5	3.2	3	71.9	74.3
الجزائر	21.6	21	19.64	20	48.7	48
العراق	12.0	12.0	10.12	8.38	-	-
عُمان*	19.42	20.2	4.19	4.4	68.8	68.7
الكـــويت	19.2	19.2	1.4	1.4	309.7	308.5
فلسطين	16.17	16.29	4.15	4.05	94.72	101.2
قطر	19.15	19.07	2.43	3.71	84.9	77.00
لـيـبيـــا	16.6	15.7	21	21	89.2	79.8
مـصـــــر	22.2	18.9	3.4	3.3	92.3	91.9

المصدر: المصارف المركزية العربية.

5.3. مؤشرات الربحية

تظهر البيانات الخاصة بمؤشرات ربحية المصارف العربية، تبايناً واضحاً في أداء المصارف على مستوى الدول العربية.

فيما يتعلق بصافي أرباح المصارف العربية (مقومة بالدولار الأمريكي)، فقد ارتفعت قيمة الأرباح في عام 2022 بكل من البحرين، والعراق، وعمان، وفلسطين، والكويت، ومصر، وتونس مقارنة بعام 2021، بينما تراجع صافي الأرباح بكل من الجزائر، وقطر، وليبيا. حققت المصارف العراقية أعلى نسبة نمو في الأرباح سنة 2022 مقارنة بسنة 2021، حيث بلغت نسبة النمو 133.1 بالمائة، وتراوحت معدلات نمو الأرباح سنة 2022 مقارنة بسنة 2021 بين 1.6 و36.8 بالمائة في كل من البحرين وعمان، وفلسطين، والكويت، وتونس، ومصر، بينما سجلت المصارف في ليبيا أعلى نسبة تراجع في الأرباح، حيث انخفضت أرباح المصارف (مقومة بالدولار الأمريكي) سنة 2022 مقارنة بسنة 2021 بما نسبته 32.3 بالمائة.

جدول (7- 4): مؤشرات ربحية القطاع المصرفي في بعض الدول العربية (2021-2022)

الدولة	صافي أرباح المصارف (مليون دولار أمريكي)		نسبة النمو في الأرباح (%)	معدل العائد على الأصول (%) لعام 2022	معدل العائد على حقوق المساهمين (%) لعام 2022
	2021	2022			
الأردن	776	...	....	1.0	8.9
البحرين	1309.8	1331.53	1.659	1.2	8.4
الجزائر	3988.5	3472.5	12.9-	1.7	....
العراق	630.9	1470.99	133.1	1.1	12
عُمان	994.5	1209.1	21.5	1.22	7.95
فلسطين*	177.4	229.2	29.2	1.55	10.99
قطر	7274.4	7245.3	0.4-	1.29	12.48
تونس	1516.4	1714.8	13.1	....	....
الكويت	2513.3	3447.2	37.2	1.3	10.8
ليـبيـــا	260.9	176.6	32.3-	0.6	9.9
مـصـــر	6804.3	7951	16.9	1.2	17.7

*تم احتساب معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق المساهمين وفق منهجية (IMF 2006)

المصدر: المصارف المركزية العربية.

فيما يتعلق بمعدلات ربحية البنوك الإسلامية، فيشار إلى أن هذه البنوك تعتبر بنوكاً ذات أهمية نظامية على المستوى المحلي في سبع دول عربية وهي: الأردن، والإمارات، وجيبوتي، وقطر، والكويت، والسعودية، والسودان، حيث تشكل حصتها في هذه الدول ما لا يقل عن 15 في المائة من مجمل الأصول المصرفية، ما يجعل أنشطتها المصرفية تؤثر بشكل كبير على نشاط القطاع المصرفي في هذه الدول لا سيما دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كما يعتبر التمويل المتوافق مع الشريعة ذو أهمية نظامية عالمية في كل من السعودية والإمارات، حيث تستأثر بنحو 25.0 في المائة و9.8 في المائة من أصول

الصناعة المصرفية على مستوى العالم. سجلت البنوك الإسلامية ارتفاعاً في مستويات العائد على الأصول في عام 2022 مقارنة بعام 2021 في كل من البحرين، والجزائر، وفلسطين، بينما استقرت هذه النسبة بكل من الأردن، والكويت، بينما تراجعت بكل من عمان، وقطر.

في السياق نفسه، شهدت معدلات العائد على الأصول للمصارف العربية عام 2022 مستويات مقبولة بشكل عام، تراوحت بين 1.1 و5.7 بالمائة بالدول العربية المتوفر عنها بيانات، وكانت أعلاها بالبنوك العُمانية، الجدول (7-5).

جدول (7- 5): العائد على الأصول والملكية بالنسبة للبنوك المتوافقة مع الشريعة

الدولة	العائد على الأصول		العائد على الملكية	
	2021	2022	2021	2022
الأردن	1.1	1.1	11.6	11.6
البحرين	1.1	1.2	...	...
الجزائر	1.6	1.7	...	...
عُمان	7.8	5.68	1.02	0.73
فلسطين	1.04	1.23	7.89	9.00
قطر	1.67	1.47	16.53	13.2
الكويت	1.1	1.1	11.2	12
مصر	1.2	-	2	-

المصدر: المصارف المركزية العربية.

6.3 التطورات التشريعية والرقابية والتنظيمية

انصب معظم اهتمام السلطات الإشرافية والرقابية في الدول العربية على مكافحة التضخم خلال عام 2022، وباشرت معظم البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية عمليات رفع أسعار الفائدة على مختلف أدوات السياسة النقدية، بهدف الحد من الآثار السلبية للموجة التضخمية الناجمة عن الاختلالات في جانبي العرض والطلب والمشار إليهما سلفاً. بهذا الصدد، واصلت السلطات الإشرافية والرقابية بالدول العربية جهودها في تحديث وتطوير منظومة الأنظمة والقرارات والإجراءات المتبعة والتعاميم الصادرة لديها بما ينسجم مع التطورات الدولية، وبما يعزز الاستقرار المالي، خاصة تلك المتعلقة بتطبيق معايير بازل 3، والمتعلقة بمخاطر تغير المناخ، والمتعلقة بأمن المعلومات للقطاع المصرفي في ضوء التقدم التقني المتسارع وزيادة الهجمات السيبرانية، والتوجه نحو ترخيص البنوك الرقمية.

كذلك، اهتم عدد من السلطات الرقابية بالقضايا المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إلى جانب الاهتمام بإصدار تعليمات إدارة مخاطر التشغيل، وتحفيز البنوك للمساهمة في رؤوس أموال صناديق الاستثمار التي تستثمر في الشركات الصغيرة والمتوسطة، واستخدام البيانات البديلة للتقييم الائتماني من خلال نماذج التقييم الرقمية، وتعزيز قواعد الحوكمة في البنوك والمؤسسات المالية. كما استمرت جهود البنوك المركزية العربية بتطوير البنية التحتية للقطاع المصرفي، واتخاذ الخطوات اللازمة لاستيعاب وتطوير خدمات التقنيات المالية الحديثة.

4. التطورات في أسواق المال العربية

جاء أداء الأسواق المالية العربية مجتمعة عن عام 2022 إيجابياً، ذلك بالمقارنة مع عام 2021، فقد ارتفعت القيمة السوقية للبورصات العربية المدرجة في قاعدة البيانات الخاصة بصندوق النقد العربي بنحو 270.4 مليار دولار أمريكي، فيما انخفضت قيمة التداولات بنحو 8.1 في المائة. على صعيد الاستثمار الأجنبي في البورصات العربية، ارتفعت قيمة التعاملات الخاصة بالمستثمرين الأجانب، وسجل صافي هذه التعاملات، صافي تدفق موجب، الملحق (10/7).

1.4. أداء الأسواق الثانوية ومؤشرات الأسعار

جاء أداء أسواق المال العربية، ايجابياً بشكل عام خلال عام 2022. حيث ارتفعت القيمة السوقية الإجمالية لأسواق المال العربية بنحو 7.1 في المائة، أي ما يقارب 270.4 مليار دولار لتصل هذه القيمة إلى نحو 4,077 مليار دولار في نهاية عام 2022، مقارنة بالتحسن المسجل في هذه القيمة عن العام السابق والمقدر بنحو 587.5 مليار دولار. وقد ساهم في هذا الارتفاع في القيمة السوقية لمجموع البورصات العربية عن عام 2022 بشكل أساسي إدراج أسهم العديد من الشركات، أبرزها شركة أمريكانا للمطاعم العالمية (الذي يعتبر أول إدراج مزدوج في السوق المالية السعودية وسوق أبوظبي للأوراق المالية)، وشركتي بروج، وأبوظبي للموانئ في سوق أبوظبي للأوراق المالية، وشركة "ديوا" في سوق دبي المالي، إلى جانب انتعاش القطاعات الاقتصادية في الدول العربية وارتفاع متوسط أسعار النفط، في ضوء انحسار المخاوف من التداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد-19.

على صعيد أداء الأسواق المالية العربية فرادى، كانت بورصات أبوظبي، والجزائر، ودبي، وبيروت أكثر البورصات العربية ارتفاعاً من حيث القيمة السوقية خلال 2022، بمعدلات تراوحت بين 36 و64 في المائة. وقد ساهم في ارتفاع القيمة السوقية لبورصتي أبوظبي، ودبي، إدراج أسهم شركات أمريكانا، و"ديوا"، وبروج، وأبوظبي للموانئ، ملحق (10/7).

شكل (7- 5): أداء مؤشرات الأسعار المحلية للبورصات العربية، مقارنة مع الأسواق المالية العالمية والناشئة (2022)

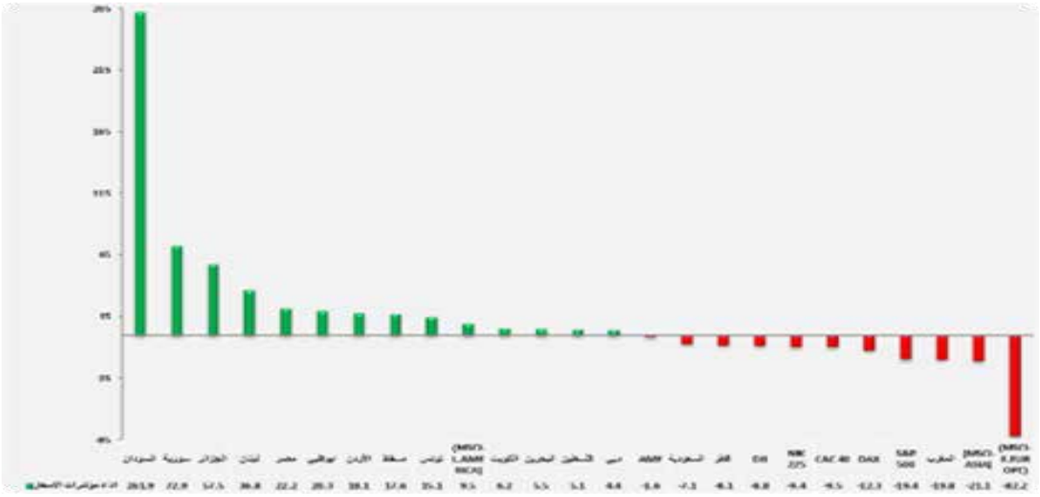

المصدر: صندوق النقد العربي، تقارير أداء أسواق المال العربية.

كما ارتفعت القيمة السوقية لبورصتي عمّان والكويت بنسبة 16.3 و11.4 في المائة على الترتيب. كذلك، ارتفعت هذه القيمة في بورصات كل من مسقط، والبحرين، وتونس بنسبة 7.4 و5.5 و1.8 في المائة على الترتيب. في المقابل، تراجعت القيمة السوقية لبورصتي دمشق، والخرطوم بنسبة 67.9 و50.4 في المائة على الترتيب. يعزى ذلك بشكل أساسي إلى تطورات الأوضاع الداخلية، وارتفاع مستويات التضخم وتراجع سعر صرف العملة المحلية أمام العملات الأجنبية. كذلك انخفضت القيمة السوقية لبورصات كل من الدار البيضاء، وفلسطين، ومصر، وقطر، والسعودية بنسب تراوحت بين 1.3 و27.2 في المائة بنهاية عام 2022، الملحق (10/7) - أ.

في سياق متصل، جاء أداء مؤشرات الأسعار الرسمية للبورصات العربية إيجابياً بشكل عام بنهاية عام 2022. حيث ارتفعت مؤشرات أسعار البورصات في أغلب الدول العربية. حيث سجل مؤشر الأسعار في بورصات الخرطوم، ودمشق، والجزائر وبيروت أكبر الارتفاعات خلال عام 2022 وبنحو 261.9 و72.9 و57.5 و36.8 في المائة على الترتيب، كما سجلت مؤشرات أسعار بورصات كل من مصر، وأبوظبي، وعمّان، ومسقط، وتونس ارتفاعاتٍ تراوحت بين 15.1 و22.2 في المائة، وسجلت مؤشرات أسعار بورصات الكويت والبحرين وفلسطين ودبي ارتفاعاتٍ تقل عن 6.5 في المائة. فيما تراجعت مؤشرات الأسعار في بورصات الدار البيضاء، وقطر، والسعودية بنسبة 19.8 و8.1 و7.1 في المائة على الترتيب، الملحق (10/7) - ب. وقد عكس المؤشر المركب لصندوق النقد العربي الذي يقيس أداء البورصات العربية مجتمعة، تلك التطورات في مؤشرات الأسعار وسجل انخفاضاً طفيفاً بنحو 1.6 في المائة بنهاية العام 2022، مقابل ارتفاعه بنسبة 15.8 في المائة عن العام السابق.

عند المقارنة مع الأسواق المالية الأخرى، جاء أداء أسواق المال العربية متماشياً مع أداء غالبية الأسواق المالية في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، حيث سجل مؤشر (MSCI) للأسواق الناشئة في أمريكا اللاتينية ارتفاعاً بنحو 9.5 في المائة، فيما انخفضت مؤشرات (MSCI) للأسواق الناشئة في كل من أوروبا الشرقية، وشرق وجنوب آسيا، بنحو 82.2 و21.1 في المائة على التوالي خلال العام. كذلك، انخفضت المؤشرات العالمية "داو جونز" (DJI) و"ستاندرد أند بورز" (S&P-500) الأمريكيين بنحو 8.8 و19.4 في المائة على الترتيب. كذلك سجلت مؤشرات "نيكاي 225" (NIKKEI 225) الياباني، و "كاك 40" الفرنسي (CAC 40)، و"داكس" (DAX) الألماني تراجعاتٍ بنحو 9.4 و9.5 و12.3 في المائة على التوالي، الشكل (7-5).

2.4. نشاط التداول ومؤشرات السيولة

ساهم تزايد قلق المستثمرين في أسواق المال، وتنامي المخاوف من تباطؤ النمو الاقتصادي نتيجةً لسياسات التشديد النقدي العالمي، إلى جانب تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية في تراجع الإقبال على التداول في

الأسواق المالية بصورة عامة. على نفس السياق، عرفت الأسواق المالية العربية مجتمعةً خلال عام 2022 تراجعاً في السيولة، وذلك عقب تحسنها خلال الأعوام الثلاث السابقة، وذلك كما تعكسه مؤشرات التداول، حيث انخفضت قيمة الأسهم المتداولة بنحو 8.1 في المائة مقارنة مع العام السابق، وبلغت هذه القيمة نحو 763.2 مليار دولار، مسجلة بذلك تراجعاً بنحو 67.4 مليار دولار بالمقارنة مع القيمة المسجلة في عام 2021. يُعزى ذلك بشكل أساسي، إلى التراجع الملموس في مستويات السيولة في البورصة السعودية، التي انخفضت فيها قيمة الأسهم المتداولة خلال هذا العام بنحو 140.8 مليار دولار. وتراجعت كذلك هذه القيمة في بورصة الدار البيضاء بنحو 2.35 مليار دولار. كما سجلت بورصات عمّان، والخرطوم، والبحرين، ودمشق تراجعاتٍ تراوحت بين 23.6 و88.2 مليون دولار. في المقابل، سجلت بورصات مصر، وأبوظبي، وقطر، ودبي، والكويت ارتفاعاتٍ بنحو 32.4 و22.1 و12.7 و4.3 و3.6 مليار دولار أمريكي على الترتيب. كما عرفت بورصات تونس، والجزائر، ومسقط، وفلسطين، وبيروت ارتفاعات محدودة في قيم التداول تقل عن 320 مليون دولار .

أما من حيث نشاط الأسواق بشكل فردي، فقد تصدرت البورصة المصرية قائمة الأسواق المالية العربية الأكثر نشاطاً بمعدل دوران للأسهم بلغ 144.2 في المائة، تلتها بورصات الكويت وقطر، والسعودية، وأبوظبي، ودبي، والخرطوم، وتونس والجزائر، وعمّان، وفلسطين، والدار البيضاء بمعدل بلغ 31.9 و26.4 و17.3 و16.9 و15.5 و13.0 و12.3 و10.7 و10.6 و9.7 و8.4 في المائة على الترتيب، فيما كانت بورصات البحرين ودمشق ومسقط وبيروت الأقل نشاطاً هذا العام بمعدل دوران لم يتجاوز 4.0 في المائة، الملحق (10/7) – ج.

3.4. تطورات تعاملات الأجانب في أسواق المال العربية

فيما يتعلق بتعاملات المستثمرين الأجانب، فقد بلغ إجمالي قيمة مبيعات الأجانب في البورصات العربية مجتمعة خلال عام 2022، حوالي 142.1 مليار دولار، أي ما نسبته 18.6 في المائة من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة خلال نفس العام. ويشكل ذلك زيادةً في قيمة مبيعات الأجانب بنحو 34.9 مليار دولار عن إجمالي مبيعاتهم في البورصات من الأسهم العربية خلال عام 2021، والبالغة نحو 107.2 مليار دولار. في المتوسط، قفزت نسبة تعاملات الأجانب في البورصات العربية لتبلغ نحو 20.3 في المائة من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة خلال عام 2022، مقابل ما نسبته 13.7 و11.2 في المائة عن عامي 2021 و2020 على الترتيب. في نفس السياق، حققت صافي تعاملات الأجانب في البورصات العربية للعام 2022 صافي تدفق موجب (صافي شراء)، وذلك للعام الخامس على التوالي. حيث سجلت صافي تعاملات الأجانب (المشتريات ناقص المبيعات)، صافي تدفق موجب بنحو 25.2 مليار دولار، وذلك لمجموع البورصات العربية عن عام 2022، بالمقارنة مع صافي تدفق موجب أيضاً بنحو 12.4 مليار دولار عن عام 2021، الشكل (7-6).

شكل (7- 6): تطور تعاملات الأجانب في أسواق المال العربية (2018-2022)

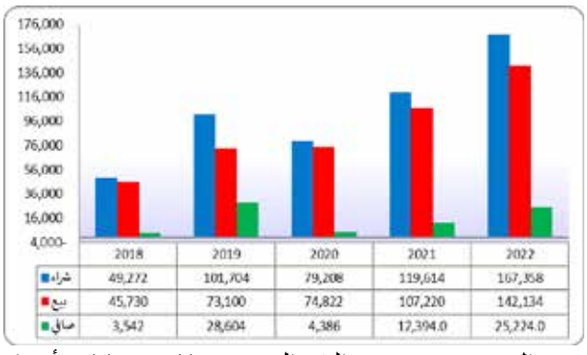

المصدر: صندوق النقد العربي، "قاعدة بيانات أسواق المال العربية"، والملحق (10/7).

هذا، وقد وصل صافي الشراء لتعاملات الأجانب أعلاه بين البورصات العربية عن عام 2022، لدى كل من السوق المالية السعودية، وسوق أبوظبي للأوراق المالية، وبورصة قطر، وبورصة الكويت، وسوق دبي المالي بنحو 11.6 و6.4 و4.8 و2.5 و1.4 مليار دولار على الترتيب. في المقابل، سجلت البورصة المصرية صافي تدفق سالب بنحو 1.2 مليار دولار. كما شهدت الأسواق المالية في كل من عمّان، ومسقط، وتونس، والبحرين صافي تدفق سالب بنحو 95.8، و48.3، و15.8 و14.2 مليون دولار على الترتيب، الملحق (10/7) - ج والشكل (7-7).

فيما يتعلق بحجم تعاملات الاستثمار الأجنبي في هذه البورصات، فقد تصدرت بورصات كل من دبي، وقطر، والبحرين، ومصر، وأبوظبي، البورصات العربية، حيث استحوذت قيمة تعاملات الأجانب فيها (بما يشمل مواطني الدول العربية الأخرى) خلال عام 2021، على نحو 48.7 و43.4 و32.8 و25 و22.0 في المائة على التوالي من إجمالي قيم التعاملات، يليها بورصات الكويت والسعودية وعمّان ومسقط وتونس بنسب 18.3 و17.3 و16.2 و12.8 و1.1 في المائة على الترتيب.

4.4. التطورات التنظيمية والتشريعية

واصلت السلطات الإشرافية والرقابية في الدول العربية في عام 2022، جهودها للارتقاء وتطوير البنية التشريعية والتنظيمية لأسواق المال، وتنظيم وتنشيط التداول من خلال مواكبة التطورات والالتزام بالمعايير والمبادئ الدولية، والعمل على تطوير وتحديث منظومة التعليمات والممارسات التي تنسجم مع هذه المعايير وتعزز من الافصاح والشفافية وحماية المتعاملين. حيث حظيت موضوعات تطبيق مبادئ حوكمة الشركات، وإطلاق أسواق المشتقات المالية، وتنظيم عمليات البيع على المكشوف، وإطلاق مبادرات لتعزيز لسيولة وجذب المستمرين الأجانب، وتنويع المنتجات مثل الصناديق الاستثمارية المتداولة، والاهتمام بقضايا أمن المعلومات الإلكترونية، وتنظيم سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة، وإطلاق مؤشرات جديدة، وتطوير أسواق الصكوك والسندات، ورفع مستوى الوعي لدى المستثمرين، ودعم جهود تعزيز التحول الرقمي، من خلال استخدام التقنيات المالية الحديثة باهتمام العديد من السلطات خلال العام.

شكل (7- 7): صافي تعاملات الأجانب في البورصات العربية (2022)

المصدر: صندوق النقد العربي، تقارير أداء أسواق المال العربية، والملحق (10/7) - ج

نظرة عامة

بلغت **التجارة السلعية الإجمالية العربية** خلال عام 2022 ما قيمته 2346.3 مليار دولار أمريكي مقارنة بقيمة 1893.9 مليار دولار أمريكي في عام 2021 محققة بذلك نمواً بنسبة 23.9 في المائة، حيث شهدت معدلات التبادل التجاري في الدول العربية استمرار وتيرة الصعود، فالصادرات العربية الإجمالية عرفت نمواً معتبراً لتصل إلى حجم 1,410.9 مليار دولار أمريكي في عام 2022 مقارنة بنحو 1079.1 مليار دولار أمريكي في عام 2021 محققة نسبة ارتفاع بلغت حوالي 30.7 في المائة عن العام السابق. كما شهد أداء الواردات السلعية الإجمالية العربية ارتفاعاً في عام 2022 لتبلغ ما قيمته 935.5 مليار دولار أمريكي مقارنة مع نحو 814.8 مليار دولار عام 2021 بنسبة ارتفاع 14.8 في المائة عن العام السابق.

بالنسبة **لاتجاهات التجارة العربية** خلال عام 2022، فقد أظهرت البيانات تغيرات محدودة إلى حد ما في حصص الشركاء التجاريين، فقد سجلت حصة الصادرات البينية العربية 9.3 في المائة بتراجع عن العام السابق الذي حقق 10.8 في المائة في عام 2021، في حين ارتفعت حصة الاتحاد الأوروبي بشكل محدود للغاية حيث سجلت 10.4 في المائة عام 2022 مقارنة بنحو 10.2 في المائة في العام السابق، بينما انخفضت حصة الولايات المتحدة الأمريكية عن العام السابق إلى ما نسبة 4.1 بالمائة مقارنة بنحو 4.8 في المائة عن العام السابق من إجمالي الصادرات العربية، واحتفظت الصادرات لدول آسيا بالنصيب الأكبر بين الشركاء التجاريين بنسبة 46.4 بالمائة، في حين شهدت حصة باقي دول العالم استمرار الارتفاع في حصتها لتصل إلى ما نسبته 29.8 في المائة مقارنة بحوالي 27 في المائة في العام 2021، بما يحقق أعلى نسبة ارتفاع في حصص الشركاء، وهو ما يعكس توجه الدول العربية لفتح أسواق جديدة.

فيما يتعلق **بالواردات العربية** من الشركاء التجاريين الرئيسيين خلال عام 2022، احتفظت الواردات بنسبتها من معظم الشركاء التجاريين، حيث سجلت الواردات العربية البينية نسبة 13.3 بالمائة بانخفاض طفيف عن العام السابق الذي سجل 13.6 في المائة، كما انخفضت نسبة كل من الولايات المتحدة لتبلغ نحو 10.1 في المائة وكذلك مع الاتحاد الأوروبي لتسجل نسبة 20.8 في المائة، وكذلك دول آسيا بنسبة 33.4 في المائة مقارنة بنحو 35 في المائة العام السابق، بينما ارتفعت مع باقي دول العالم لتصل إلى 22.4 في المائة مقارنة بنسبة 18.7 في المائة في عام 2021، وبذلك تسجل الارتفاع الأكبر في حصة الشركاء التجاريين، وهو ما يعكس مزيداً من الانفتاح على الأسواق الجديدة.

بالنسبة **للهيكل السلعي للتجارة**، مازالت تستأثر فئة الوقود والمعادن على الحصة الأعلى في الصادرات الإجمالية العربية، بل عاودت الارتفاع لتسجل ما نسبته 66.4 في المائة في عام 2022 مقارنة بنسبة 62.7 بالمائة لعام 2021. وسجلت المصنوعات انخفاضاً لتسجل ما نسبته 25.3 في المائة في عام 2022 مقارنة بنحو 26.8 في المائة في عام 2021، بينما ارتفعت حصة السلع الزراعية لتبلغ 7.9 في المائة من إجمالي الصادرات مقارنة بنسبة 7.2 العام السابق بينما سجلت السلع غير المصنفة نسبةً ضئيلةً جداً قدرها 0.4 في المائة في عام 2022. فيما يتعلق بالواردات، تشير البيانات إلى أن المصنوعات حافظت على المرتبة الأولى في الواردات العربية بنسبة 56.4 في المائة عام 2022 مقارنة بحوالي 60.2 في المائة في عام 2021، في حين سجلت السلع الزراعية ارتفاعاً ملحوظاً لتسجل نسبة 25.4 في المائة مقارنة بنسبة 20.1 في المائة من إجمالي الواردات العربية خلال عام 2021، وارتفعت فئة الوقود والمعادن حيث سجلت نسبة 15.6 في المائة عام 2022 مقارنة بنسبة 14.4 في المائة عام 2021، بينما استمر انخفاض حصة السلع غير المصنفة حيث سجلت ما نسبته 2.7 في المائة في عام 2022 مقارنة بنسبة 5.4 في المائة في عام 2021 وبنسبة 9.5 في المائة في عام 2020.

استمر أداء **التجارة السلعية العربية البينية** في التحسن خلال عام 2022، وذلك للعام الثاني على التوالي، نتيجة لتخفيف القيود الصحية المفروضة للسيطرة على انتشار فيروس كوفيد-19، الأمر الذي ساهم في تسريع تعافي الأنشطة الاقتصادية، ومن ثم زيادة مستويات الإنتاج السلعي في الدول العربية. كذلك، ساهم تحسن الأسواق

العالمية للطاقة والسلع الأساسية الأخرى في دعم معدلات التجارة العربية البينية خلال عام 2022.

فيما يتعلق **بالهيكل السلعي للصادرات العربية البينية**، فقد ارتفعت حصة كل من مجموعة السلع الزراعية، ومجموعة الوقود المعدني والمعادن الأخرى في إجمالي الصادرات البينية للدول العربية لتسجل حوالي 21.3 بالمائة و20.7 بالمائة على التوالي في عام 2022. كذلك، ارتفعت حصة الصادرات البينية للمصنوعات من نحو 52.7 في المائة عام 2021 إلى نحو 53.7 في المائة عام 2022.

بالنسبة **لتجارة الخدمات**، فقد انخفض العجز المُسجل في صافي ميزان تجارة الخدمات للدول العربية كمجموعة خلال عام 2022، لتأثر المدفوعات والمتحصلات الخدمية بقيام معظم الدول بإلغاء القيود المرتبطة بتداعيات فيروس كوفيد-19، حيث زادت قيمة المدفوعات الخدمية للدول العربية كمجموعة بنسبة قدرها 18.9 بالمائة لتبلغ حوالي 351.7 مليار دولار خلال 2022، مقارنة بحوالي 299.9 مليار دولار مسجلة خلال العام السابق. جاء ذلك كمحصلة للارتفاع الذي سجلته المدفوعات من كل من بند السفر (السياحة)، وبند النقل، وكذا مدفوعات الخدمات الأخرى وذلك للدول العربية كمجموعة. وزادت أيضاً المتحصلات الخدمية للدول العربية كمجموعة خلال عام 2022 بنحو 36.3 بالمائة لتصل الى حوالي 261.4 مليار دولار، مقارنة مع نحو 192.5 مليار دولار محققة بالعام السابق. يرجع ذلك للتحسن الملموس الذي سجلته المتحصلات من بند السفر (السياحة) مع إلغاء القيود على حركة السفر الدولية. في ضوء التطورات سالفة الذكر في كل من جانبي المدفوعات والمتحصلات الخدمية، فقد تراجع خلال عام 2022 العجز المحقق بالميزان الخدمي للدول العربية كمجموعة بنسبة قدرها 12.6 في المائة، ليسجل نحو 90.3 مليار دولار أمريكي مقارنة مع نحو 107.4 مليار دولار عجز مسجل بعام 2021.

كما تم مواصلة متابعة العمل على ملفات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والاتحاد الجمركي العربي، بالإضافة إلى ملف تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية وقد حققت تقدماً ملموساً في هذا الصدد.

1. التجارة الخارجية السلعية الإجمالية

1.1. أداء التجارة الخارجية السلعية

في ضوء التحديات التي تعرّض لها الاقتصاد العالمي مع بداية عام 2021 والتي انعكست على اقتصادات الدول وحدّت من النمو الاقتصادي، وأسهمت في مزيد من التقلبات في أسواق الطاقة والقطاع المالي، تباطأت وتيرة حجم التجارة العالمية، إلا أن قيمتها حققت مستوى قياسي في عام 2022 ليصل إلى حوالي 50.5 تريليون دولار أمريكي لعام 2022 مقارنة بقيمة 45 تريليون دولار أمريكي في عام 2021، وتعزى هذه المستويات العالية بدرجة أساسية إلى ارتفاع أسعار النفط وأسعار السلع الأساسية.

على الرغم من تحسن حركة التجارة الدولية بعد تخفيف القيود الوبائية في عام 2021، والانتعاش المدفوع بفعل حزم التحفيز الاقتصادي التي تبنتها أغلب دول العالم، إلا أن حركة التجارة العالمية عاودت التباطؤ مع نهاية عام 2022 نتيجة لتداعيات الصراع الروسي الأوكراني والتطورات الاقتصادية العالمية.

دولار أمريكي في عام 2021، محققة بذلك زيادة بحوالي 30.7 في المائة مقارنة بالعام السابق. تعتبر هذه النسبة أقل مقارنة بنسبة ارتفاع 42.5 في المائة عام 2021، وهو ما يعكس أن الزيادة في قيمة الصادرات يمكن أن يكون مدفوعاً بارتفاع أسعار النفط. أدى هذا الارتفاع في الصادرات العربية إلى زيادة في أثر وزن الصادرات الإجمالية العربية من إجمالي الصادرات العالمية لتبلغ نحو 5.7 في المائة في عام 2022 مقابل 4.8 في المائة خلال العام السابق. كما ارتفعت قيمة الواردات السلعية الإجمالية العربية بنحو 14.8 في المائة لتبلغ 935.5 مليار دولار أمريكي في عام 2022 مقارنة بقيمة 814.6 مليار دولار خلال عام 2021، وارتفع وزن الواردات العربية عالمياً إلى 3.7 في المائة في عام 2021. الجدول (8-1).

على صعيد **أداء التجارة الخارجية للدول العربية فرادى** لعام 2022، فقد شهدت معظم الصادرات السلعية للدول العربية ارتفاعاً مصحوباً بارتفاع ملحوظ في حجم الصادرات النفطية، حيث سجلت الدول العربية مجتمعة ارتفاع بنسبة 30.7 في المائة مقارنة بالعام السابق، حيث سجلت الجزائر أكبر ارتفاع في حجم الصادرات بين الدول العربية لعام 2022 لتسجل نحو 65105 مليون دولار بنسبة تغير 69.3 في المائة وذلك مدفوعة بارتفاع

جدول (8- 1): التجارة الخارجية العربية الإجمالية (2018-2022)

البنود	القيمة (مليار دولار أمريكي)					معدل التغير السنوي (%)					معدل التغير السنوي (2018-2022) (%)
	2018	2019	2020	2021	2022	2018	2019	2020	2021	2022	
الصادرات العربية	1,088.0	1,018.0	757.5	1,079.1	1,410.9	19.6	-6.4	-25.6	42.5	30.7	6.7
الواردات العربية	824.8	860.7	750.1	814.8	935.5	4.3	4.4	-12.9	8.6	14.8	3.2
الصادرات العالمية	19,465.4	19,014.7	17,582.9	22,343.9	24,904.6	9.8	-2.3	-7.5	27.1	11.5	6.4
الواردات العالمية	19,800.5	19,284.2	17,812.1	22,620.3	25,621.2	10.2	-2.6	-7.6	27.0	13.3	6.7
وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية	5.6	5.4	4.3	4.8	5.7						
وزن الواردات العربية في الواردات العالمية	4.2	4.5	4.2	3.6	3.7						

* بيانات أولية.

المصدر: الملحق (1/8)

شهدت **التجارة الإجمالية للدول العربية** نمواً في جانبي الواردات والصادرات على حد سواء. كان هذا النمو مصحوبا بالارتفاع النسبي في أسعار النفط والغاز، وفي ضوء ذلك تضاعفت قيمة الصادرات السلعية العربية الإجمالية عام 2022 حيث بلغت نحو 1,410.9 مليار دولار أمريكي عام 2022 مقارنة بحوالي 1,079 مليار

صادراتها النفطية وغير النفطية ومنها الأسمدة والإسمنت والحديد والصلب ومواد التنظيف، وذلك نتيجة لجهود الدولة في تنويع صادراتها وتحسين بيئة الأعمال التجارية. وقد جاءت العراق في المركز الثاني لتسجل نسبة زيادة بنحو 61.9 في المائة حيث واصلت الارتفاع الملحوظ للعام الثاني على التوالي، وذلك مصحوبا بزيادة حجم

صادراتها من النفط الخام ،فهي ثاني أكبر منتج للنفط الخام في منظمة البلدان المصدرة للبترول "أوبك" بعد السعودية، ويعتمد على إيرادات النفط لتمويل ما يصل إلى 92 بالمائة من نفقات الدولة، وقد حققت الصادرات النفطية القياسية - بالتزامن مع الارتفاع الكبير في أسعار النفط - عائدات نفطية غير مسبوقة للحكومة العراقية ودفعت احتياطيات النقد الأجنبي إلى أعلى مستوياتها في أكثر من عقدين، ويأتي في المركز الثالث قطر بنسبة ارتفاع 50.2 في المائة حيث ارتفعت قيمة صادراتها النفطية وكذلك صادراتها من "غازات النفط والهيدروكربونات الغازية الأخرى" والتي تمثل (الغاز الطبيعي المسال والمكثفات والبروبان والبيوتان، إلخ..) وجاءت الكويت في المركز الرابع بزيادة بلغت نحو 49 في المائة، ويعزى ذلك إلى ارتفاع صادرات الوقود المعدني عام 2022. وقد جاءت السعودية في المركز الخامس بنسبة 48.7 في المائة، وجاءت هذه الزيادة بشكل رئيسي من الصادرات النفطية، كما ارتفعت الصادرات غير النفطية (متضمنة إعادة التصدير) ومنتجات الصناعات الكيماوية والصناعات المرتبطة بها. وكذلك ارتفعت قيمة صادرت الأردن بنسبة 33.8 في المائة، حيث تعد الأسمدة، والأدوية، الفواكه والخضار الطازجة والمبردة، الأملاح ومستحضرات العناية بالبشرة، الدهانات، المحضرات الغذائية الشوكولاتة الأثاث والأقمشة، إضافة إلى المنسوجات والمبيدات الحشرية من أهم الصادرات الأردنية، واستمرت قيمة صادرات القُمر في الارتفاع محققة ما نسبته 23.9 في المائة. وارتفع حجم الصادرات في البحرين بنسبة 21.7 في المائة وذلك من خلال زيادة صادراتها من الألومنيوم الخام أكثر السلع تصديراً، ويأتي في المرتبة الثانية خامات الحديد ومركزاتها المكتلة، تليهما في المرتبة الثالثة ألومنيوم خام غير المخلوط، شكل (8-1).

أما فيما يتعلق بأداء **الواردات السلعية للدول العربية** لعام 2022، فقد شهدت الواردات في الدول العربية ارتفاعاً في غالب الدول العربية بنحو 14.8 في مائة مقارنة بنسبة ارتفاع في العام السابق بنحو 8.8 في المائة، وحقق العراق أكبر نسبة ارتفاع بنسبة 45.8 في المائة على الرغم من تقليص وارادته في العام السابق بنحو 15.2 في المائة، تليه لبنان بنسبة 39.7 في المائة، ثم فلسطين بنسبة 35.4 في المائة، تليها اليمن التي ارتفعت وارداتها بنسبة 33.6 في المائة، فيما ارتفعت في سورية بنسبة 28.7 في المائة، وفي الأردن بنسبة 26.7 في المائة، وتراوح الارتفاع في واردات أغلب دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ما بين 14 و26 في المائة، بينما تفاوتت نسب ارتفاع واردات بقية الدول العربية دون نسبة 20 في المائة، وشهدت الجزائر أقل نسبة ارتفاع في وارداتها بنحو 3.9 في المائة، الملحق (1/8) والشكل (8-1).

شكل (8- 1): التجارة الإجمالية للدول العربية 2022

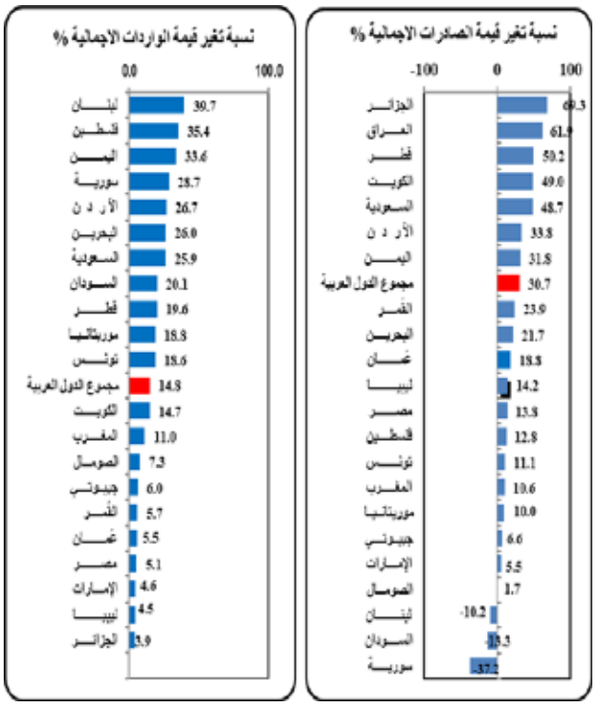

المصدر: الملحق (1/8)

2.1. اتجاه التجارة السلعية الإجمالية العربية

أدى استمرار ارتفاع أسعار النفط والسلع الأساسية إلى ارتفاع بشكل عام في اتجاه الصادرات السلعية العربية لعام 2022، ولكن مع تغير محدود في الهيكل الجغرافي للشركاء التجاريين، حيث شهدت مجموعة الدول الأخرى استمرار تنامي حصتها من الصادرات العربية حيث استحوذت في عام 2022 على ما نسبته 29.8 في المائة مقارنة بنحو 27.0 في المائة في عام 2021 وبنسبة 20.6 في المائة في العام 2020، وهو ما يعكس انفتاح الدول العربية على أسواق جديدة، بينما مازالت دول آسيا تستحوذ على النصيب الأكبر من الصادرات العربية لتسجل ما نسبته 46.4 في المائة مقارنة بنسبة 47.1 في عام 2021 ونسبة 50.6 في المائة عام 2020، فقد سجلت اليابان ما نسبته 6.0 في المائة، وسجلت الصادرات العربية للهند 9.8 في المائة، وللصين بنسبة 13.7 في المائة، واستحوذت باقي دول آسيا على نسبة 16.9 في المائة، حيث احتفظت آسيا بحصتها في الصادرات الدول العربية من النفط، في حين احتفظ الاتحاد الأوروبي بحصته من الصادرات العربية بارتفاع محدود ليسجل نحو 10.4 في المائة مقارنة بما نسبته 10.2 في المائة في العام 2021، بينما انخفضت الصادرات العربية إلى الولايات المتحدة الأمريكية لتسجل نحو 4.1 في المائة مقارنة بنسبة 4.8

في المائة عام 2021، كما استمر انخفاض الصادرات البينية للدول العربية للعام الثاني على التوالي لتسجل نحو 9.3 في المائة مقارنة بنسبة 10.8 في المائة عام 2021 ونسبة 13.1 في المائة في عام 2020.

فيما يتعلق بالواردات السلعية العربية من الشركاء التجاريين الرئيسيين خلال عام 2022، ارتفع حجم الواردات بشكل ملحوظ حيث سجلت 14.8 في المائة في عام 2022. ولم يشهد الهيكل الجغرافي للواردات العربية سوى تغيرات محدودة مع كل الشركاء التجاريين، حيث استحوذ الاتحاد الأوروبي على ما نسبته 20.8 في المائة مقارنة بنسبة 22.1 في المائة عام 2021، بينما سجلت باقي دول العالم ما نسبته 22.4 في المائة مقارنة بنسبة 18.7 عن السنة السابقة، في حين احتفظت الدول العربية بنصيبها البالغ 13.3 في المائة وهي أقل من العام السابق، واستمرت آسيا تشكل أعلى مصادر الواردات العربية، واستأثرت في العام 2022 بالحصة الأكبر بنسبة 33.4 في المائة مقارنة بنسبة 32 في المائة في العام 2021. استأثرت الصين بنسبة 15.0 في المائة، وباقي دول آسيا بنسبة 9.2 في المائة من إجمالي الواردات العربية، أما الواردات من الولايات المتحدة الأمريكية فقد انخفضت بشكل طفيف لتبلغ 10.1 في المائة مقارنة بنسبة 10.6 في المائة العام السابق، الملحق (2/8) والشكل (8-2).

شكل (8- 2): اتجاهات التجارة العربية إلى أهم الشركاء التجاريين (2022)

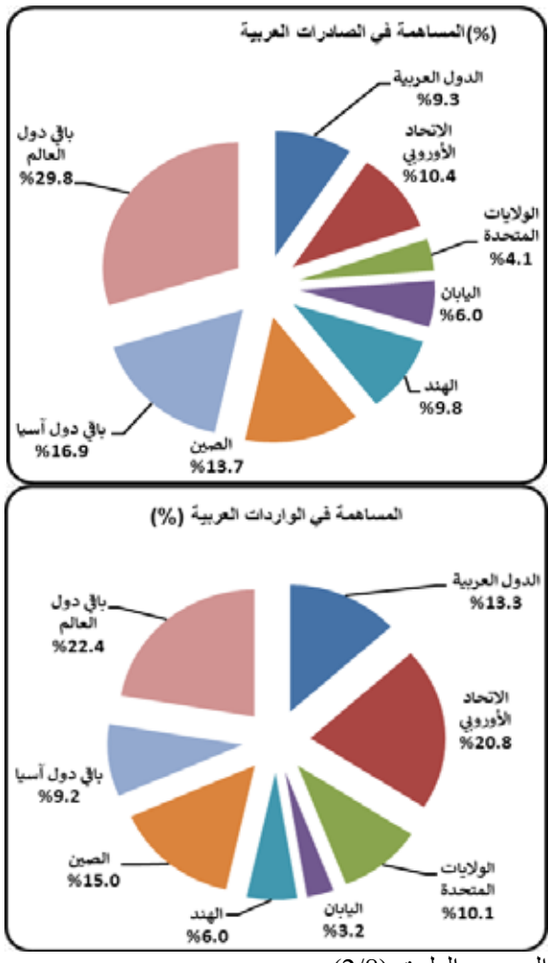

المصدر: الملحق (2/8)

3.1. الهيكل السلعي للتجارة الإجمالية العربية

مازالت فئة الوقود والمعادن تستأثر بالحصة الأعلى في الصادرات الإجمالية العربية، كما هو الحال في السنوات الماضية، بل عاودت الارتفاع لتأخذ من حصة الفئات الأخرى، فقد سجلت في عام 2022 حوالي 66.4 في المائة من الصادرات السلعية العربية مقارنة بنسبة 62.7 في المائة عام 2021 وبنسبة 55 في المائة عام 2020، فيما تقلصت حصة الصادرات من المصنوعات لتستحوذ على نسبة 25.3 في المائة عام 2022 مقارنة بنسبة 26.8 في المائة عام 2021، فيما ارتفعت حصة السلع الزراعية بشكل محدود لتسجل نحو 7.9 في المائة عام 2022 مقارنة بنسبة 7.2 في عام 2021، بينما شهدت السلع غير المصنفة الانخفاض الأكبر لتصل إلى 0.4 في المائة عام 2022 مقارنة بنسبة 3.3 في المائة لعام 2021.

بالنسبة للهيكل السلعي للواردات الإجمالية العربية، حافظت فئة المصنوعات على المرتبة الأولى في الواردات العربية رغم انخفاض حصتها من نسبة 60.2 في المائة في عام 2021 إلى نسبة 56.4 في المائة في عام 2022. وضمن فئة المصنوعات استأثرت الآلات ومعدات النقل بالمركز الأول لتسجل 22.2 بالمائة لعام 2022، تلتها في المركز الثاني المصنوعات الأساسية واستأثرت بحصة بلغت 15.6 في المائة من الواردات الإجمالية عام 2022 بانخفاض عما كانت عليه في العام السابق وهي نسبة 18.6 في المائة. كما انخفضت حصة المصنوعات المتنوعة الأخرى إلى 6.4 في المائة عام 2022، في حين سجلت المواد الكيماوية ما نسبته 12.2 في المائة، شهدت حصة الوقود والمعادن ارتفاعاً حيث سجلت نسبة بنحو 15.6 في المائة في عام 2022 مقارنة بنسبة 14.4 في المائة عام 2021، كما واصلت حصة السلع الزراعية في الارتفاع لتسجل 25.4 في المائة عام 2022 مقارنة بنسبة 20.1 في المائة في عام 2021 مقارنة بنحو 18 في المائة في عام 2020، وقد جاءت هذه الزيادة مدفوعة بارتفاع مستويات أسعار السلع الغذائية المتداولة دولياً، وزيادة تكاليف الشحن. الملحق (3/8) والشكل (8-3).

شكل (8- 3): الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية الإجمالية (2022)

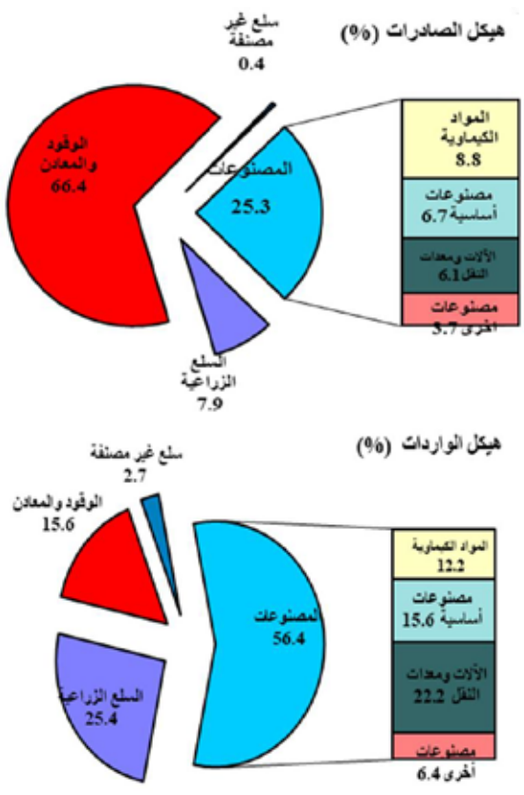

المصدر: الملحق (3/8)

4.1. تنافسية الصادرات السلعية العربية

تعتبر التجارة الخارجية من أهم الموضوعات في عالمنا المعاصر لما لها من آثار هامة على التنمية الاقتصادية، إذ أنها تعكس متغيرات الإنتاج والاستهلاك والاستثمار من خلال تطور الصادرات والواردات. وتعتبر التجارة الخارجية عاملاً رئيساً من عوامل تحديد الدخل القومي، وتزداد هذه الأهمية مع زيادة انفتاح الدولة على العالم الخارجي، والمتابع لتطور نمو التجارة الخارجية للدول العربية خلال العقد الحالي، يجد أنها حققت معدل نمو أعلى مما حققه الناتج المحلي الإجمالي، مما رفع من أهميتها النسبية للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، إلى أن بلغت نحو 70 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2021، لذا فان الاهتمام بتنمية الصادرات للدول العربية، خاصة غير النفطية منها، أصبح من الأمور التي تتفق عليه كل الأدبيات الاقتصادية، وتزداد أهمية تنمية الصادرات في ضوء الدور الحيوي الذي تلعبه في زيادة الإنتاج المحلي، والتشغيل، وتوفير النقد الأجنبي، وتحسين وضع ميزان المدفوعات مما يسهم في خفض الدين الخارجي. وتعد أحد أهم المحاور لتنمية الصادرات هو الارتقاء بتنافسيتها، ومن هنا فسوف يتم تتبع التطور في مؤشرات التنوع والتركز الخاصة بالصادرات العربية وذلك على النحو التالي:

مؤشر التنوع

يقيس مؤشر التنوع (Diversification Index) انحراف حصة صادرات السلع الرئيسة لدولة معينة في إجمالي صادراتها، عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسة في الصادرات العالمية. ويتراوح هذا المؤشر بين صفر و1، بحيث كلما اقترب المؤشر من صفر كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، وعندما يصل المؤشر إلى صفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية.

مؤشر التركز

يقيس مؤشر التركز (Concentration Index) (مؤشر هيرفندال –هيرشمان) مستوى التركز السوقي لحصة الدولة من الصادرات/ الواردات العالمية في سلعة أو مجموعة سلعية محددة أو تنويعها بين أكثر من سلعة ومجموعة سلعية وتتراوح قيمة مؤشر التركز بين صفر و1 وتشير القيم الدنيا للمؤشر إلى درجات تركز أقل لكل من الصادرات والواردات فيما تشير القيم الأعلى إلى درجات تركز أكبر.

إن صادرات الدول العربية مازالت لم تصل إلى المستوي المأمول في نتائج مؤشر التنافسية، حيث تعاني معظم قطاعات التصدير في الدول العربية من اختلالات هيكلية وهو ما يؤدي إلى انخفاض تنافسيتها وازدياد ظاهرة تركز

الصادرات في الهيكل السلعي والجغرافي وعدم تنوعها، فمازالت الصادرات النفطية والسلع الأولية تستحوذ على النسبة الأكبر من الصادرات العربية، بالرغم من محاولات تنويع الصادرات العربية غير النفطية نحو الأسواق الدولية إلا أنها مازالت تعاني من بعض العقبات مثل محدودية التكنولوجيا والمنافسة الشديدة في الأسواق الدولية سواء كانت سعرية أو نوعية لتلك الصناعات، وعوامل أخري عديدة تحد من محاولات دعم الصناعات المحلية ومنها تفاقم مديونيات الدول العربية واستمرار المشاكل الجيوسياسية ومخاطر الاستثمار والأزمات الاقتصادية العالمية المتوالية، لذا تأتي محاولات التنويع بنتائج محدودة الأثر على التجارة العربية، الشكل (8-4).

يشير مؤشر التنافسية لعام 2021 للدول العربية، أن قيمة مؤشر التركز للدول العربية مجتمعة بلغت نحو 0.403 مقارنة بقيمته في الدول النامية التي بلغت 0.090 وقيمته بالنسبة لدول العالم التي بلغت 0.06 في ذات العام 2021. ويشير تتبع تطور هذا المؤشر في الدول العربية إلى وجود اتجاه للتحسن على مدى الزمن إذ بلغت قيمة مؤشر التركز في الدول العربية 0.355 في عام 2017، ثم انخفضت في عام 2021 لتصبح 0.403، وعاودت الارتفاع إلى 0373 عام 2018، حيث سجل مؤشر التنوع للدول العربية 0.710 في عام 2020 إلا أن تطور قيمة المؤشر في الدول العربية تشير إلى تحسن نسبي في أدائها مقارنة بقيمته في عام 2017.

جدول (8- 2): تنافسية الصادرات العربية (مؤشر التركز والتنوع السلعي لصادرات الدول العربية ودول مختارة أخرى)

الدول	2017			2021		
	عدد السلع المصدرة	مؤشر التركز	مؤشر التنوع	عدد السلع المصدرة	مؤشر التركز	مؤشر التنوع
الأردن	208	0.21	0.67	222	0.26	0.68
الإمارات	259	0.23	0.53	255	0.24	0.54
البحرين	218	0.33	0.72	228	0.33	0.70
تونس	213	0.14	0.52	221	0.14	0.51
الجزائر	108	0.48	0.81	108	0.50	0.83
جيبوتي	180	0.13	0.59	188	0.13	0.62
السعودية	245	0.57	0.76	251	0.55	0.76
السودان	85	0.44	0.83	95	0.33	0.84
سورية	147	0.29	0.70	144	0.28	0.71
الصومال	41	0.50	0.79	44	0.46	0.82
العراق	134	0.94	0.90	157	0.91	0.88
عمان	232	0.40	0.71	235	0.31	0.67
فلسطين	153	0.19	0.66	160	0.16	0.68
قطر	185	0.49	0.81	211	0.41	0.80
القمر	9	0.67	0.79	7	0.57	0.80
الكويت	224	0.64	0.81	235	0.64	0.80
لبنان	219	0.12	0.63	225	0.20	0.66
ليبيا	97	0.79	0.83	103	0.81	0.84
مصر	244	0.14	0.58	236	0.15	0.59
المغرب	232	0.18	0.66	246	0.18	0.68
موريتانيا	65	0.37	0.85	108	0.47	0.91
اليمن	116	0.41	0.74	76	0.48	0.80
ماليزيا	254	0.19	0.44	253	0.23	0.45
سنغافورة	251	0.24	0.47	255	0.24	0.48
كوريا	247	0.18	0.43	250	0.18	0.44
العالم	**260**	**0.06**	**0.00**	**260**	**0.06**	**0.00**

المصدر: الاونكتاد حسب التصنيف SITC 3.0 (تصنيف 3 أرقام).

شكل (8- 4): الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية الإجمالية (2022)

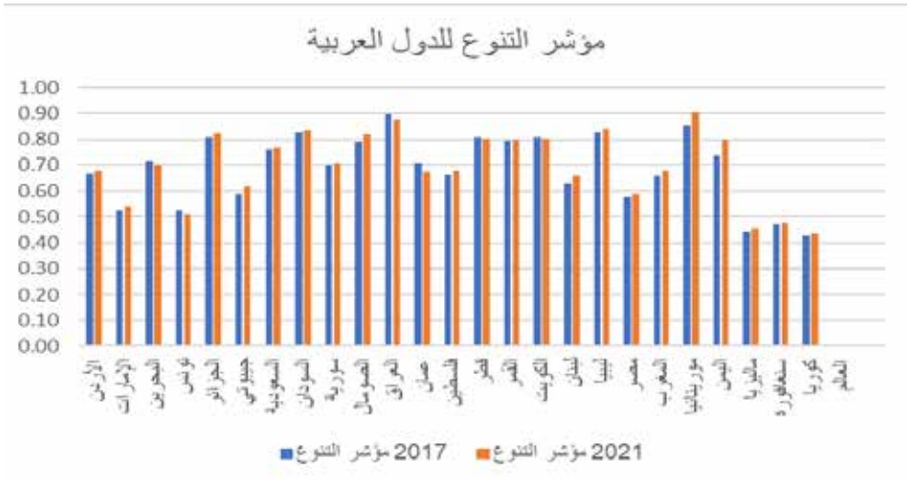

المصدر: استناداً إلى بيانات الجدول (8-2)

2. التجارة البينية السلعية العربية

1.2. أداء التجارة البينية السلعية

استمر أداء التجارة البينية السلعية العربية في التحسن خلال عام 2022، وذلك للعام الثاني على التوالي، نتيجة لتخفيف القيود الصحية المفروضة للسيطرة على انتشار فيروس كوفيد-19، الأمر الذي ساهم في تسريع تعافي الأنشطة الاقتصادية، ومن ثم زيادة مستويات الإنتاج السلعي في الدول العربية. كذلك، ساهم استقرار الأسواق العالمية للطاقة والسلع الأساسية الأخرى في دعم معدلات التجارة العربية البينية خلال عام 2022.

نتيجة للتطورات سالفة الإشارة، ارتفع متوسط قيمة التجارة السلعية البينية خلال عام 2022 بنسبة 11.9 بالمائة، لتسجل نحو 127.6 مليار دولار في عام 2022، مقارنة مع نحو 114.0 مليار دولار في عام 2021. حيث سجلت كل من الصادرات البينية والواردات البينية للدول العربية زيادة خلال عام 2022 بنسب بلغت 11.7 بالمائة و12.2 بالمائة، ليصل كل منهما الى 130.5 مليار دولار و124.7 مليار دولار، على التوالي، الملحق (4/8) والجدول (8-3).

جدول (8- 3): أداء التجارة العربية البينية (2018 - 2022)

البنود	القيمة (مليار دولار أمريكي)					معدل التغير السنوي (%)					معدل التغير السنوي للفترة (2018 - 2022) (%)
	2018	2019	2020	2021	2022*	2018	2019	2020	2021	2022*	
متوسط التجارة البينية العربية (1)	112.6	112.8	97.0	114.0	127.6	6.7	0.2	-14.0	17.5	10.3	3.2
الصادرات البينية العربية	112.1	113.1	99.5	116.9	130.5	3.7	0.9	-12.0	17.4	11.7	3.9
الواردات البينية العربية	113.1	112.5	94.5	111.1	124.7	9.9	-0.5	-16.0	17.6	12.2	2.5

المصدر: الملحق (4/8).

(*) بيانات أولية.

(1) (الصادرات البينية + الواردات البينية) / 2

على مستوى الدول العربية فُرادى، فقد حققت عشرون دولة عربية زيادة في قيمة صادراتها السلعية البينية خلال عام 2022، بنسب تفاوتت ما بين نحو 0.1 بالمائة في اليمن إلى 55.6 في المائة بالكويت، وذلك مقارنة بعام 2021. في حين، تراجعت قيمة الصادرات السلعية البينية للدول العربية في دولتين فقط بنسب بلغت حوالي 2.7 في المائة في القُمر، و20.5 في المائة في السودان خلال عام 2022 بالمقارنة مع عام 2021.

وفيما يتعلق بالواردات السلعية البينية خلال عام 2022، فقد تراجعت قيمة تلك الواردات في ثلاث دول بنسب بلغت حوالي 0.5 بالمائة في موريتانيا، و2.9 بالمائة في الصومال، و3.7 بالمائة في القُمر، وذلك بالمقارنة مع عام 2021.

في المقابل، ارتفعت قيمة الواردات السلعية البينية في بقية الدول العربية بنسب تباينت بين 0.1 في المائة في اليمن، و71.2 بالمائة في المغرب، وذلك خلال عام 2022 مقارنة بعام 2021، الملحق (4/8) والشكل (8-5).

شكل (8- 5): نسب تغير التجارة البينية للدول العربية 2022

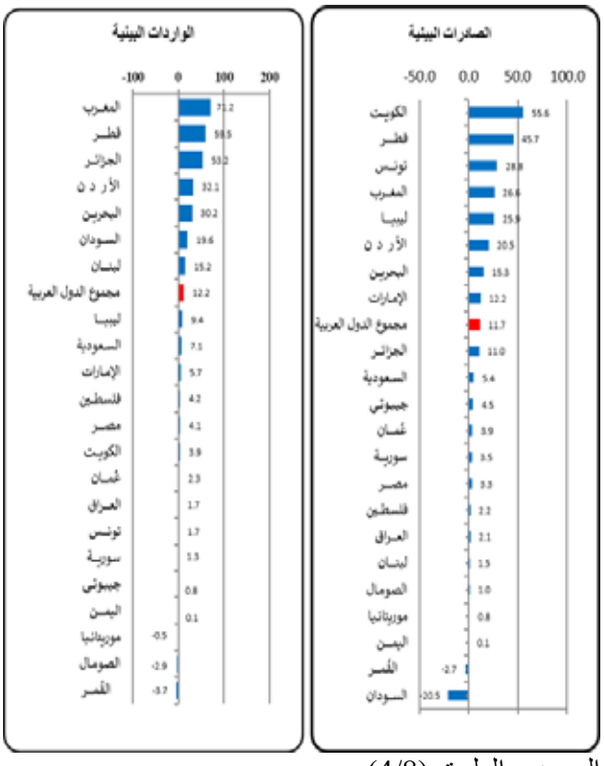

المصدر: الملحق (4/8)

2.2. مساهمة التجارة البينية في التجارة السلعية الإجمالية للدول العربية

حصة الصادرات البينية من إجمالي الصادرات السلعية للدول العربية

تراجعت حصة الصادرات البينية من إجمالي الصادرات السلعية للدول العربية من 10.8 بالمائة في عام 2021 إلى 9.3 بالمائة خلال عام 2022. يأتي هذا التراجع نتيجة لزيادة قيمة الصادرات السلعية الإجمالية بنسبة فاقت الارتفاع المسجل بالصادرات السلعية البينية للدول العربية.

جدول (8- 4): مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة الخارجية الإجمالية للدول العربية (2018–2022)

	2018	2019	2020	2021	2022*
نسبة الصادرات البينية العربية الى إجمالي الصادرات العربية	10.3	11.1	13.1	10.8	9.3
نسبة الواردات البينية العربية الى إجمالي الواردات العربية	13.7	13.1	12.6	13.6	13.3

(*) بيانات أولية.
المصدر: الملحق (5/8).

فيما يخص الأهمية النسبية للصادرات البينية من إجمالي الصادرات السلعية للدول العربية فرادى خلال عام 2022، فقد حققت اثنا عشر دولة عربية نسباً فاقت المتوسط البالغ 9.4 بالمائة، حيث سجلت الصومال أكبر حصة لمساهمة الصادرات البينية، حيث بلغت حوالي 84.4 بالمائة خلال عام 2022، في حين سجلت الإمارات أقل نسبة مساهمة بواقع 9.8 بالمائة، وذلك خلال العام نفسه. ونجحت سورية في تحقيق أعلى معدل نمو في حصة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات السلعية، وذلك بواقع 26.0 نقطة مئوية بين عامي 2021 و2022.

في المقابل، سجلت الصادرات السلعية البينية في كل من الجزائر وجيبوتي والسعودية والعراق وقطر والقُمر والكويت وليبيا والمغرب وموريتانيا، حصصاً أقل في إجمالي صادراتها السلعية خلال عام 2022، لذلك فهي تعتبر أقل تكاملاً مع التجارة البينية العربية، كما هو موضح بالملحق (5/8).

شهدت السعودية أكبر معدل تراجع في حصة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات السلعية، وذلك بواقع 3.4 نقطة مئوية بين عامي 2022 و2021.

حصة الواردات البينية من إجمالي الصادرات السلعية للدول العربية

سجل عام 2022 تراجعاً طفيفاً في نسبة مساهمة الواردات البينية في إجمالي الواردات السلعية العربية، حيث بلغت حوالي 13.3 في المائة خلال عام 2022 مقارنة بنحو 13.6 في المائة خلال العام السابق له، كما هو موضح في الجدول (8-4).

فيما يتعلق بمساهمة الواردات البينية السلعية من الواردات السلعية الإجمالية على مستوى الدول العربية فرادى خلال عام 2022، فقد حققت ثلاثة عشر دولة عربية، نسباً فاقت المتوسط البالغ حوالي 13.2 بالمائة. حققت عُمان أعلى نسبة، حيث بلغت نحو 43.6 في المائة عام 2022.

في المقابل، سجلت بقية الدول العربية نسب مساهمة أقل من المتوسط، وتراوحت بين نحو 4.5 بالمائة في فلسطين وحوالي 12.0 في المائة بالسعودية.

ونجحت الكويت في تحقيق أعلى معدل نمو في حصة الواردات البينية إلى إجمالي الواردات السلعية، وذلك بواقع 8.5 نقطة مئوية بين عامي 2022 و2021، فيما شهد اليمن أكبر تراجع بواقع 4.6 نقطة مئوية خلال نفس الفترة.

هذا، وتشير البيانات حول مساهمة التجارة البينية للدول العربية من إجمالي التجارة العربية البينية في عام 2022 إلى مساهمة كل الإمارات والسعودية مجتمعتين بنسبة تصل إلى نحو 51.6 بالمائة في جانب الصادرات البينية، ونحو 38.5 بالمائة في جانب الواردات البينية.

3.2. تطور الهيكل السلعي للتجارة البينية

ارتفعت حصة كل من مجموعة السلع الزراعية، ومجموعة الوقود المعدني والمعادن الأخرى في إجمالي الصادرات البينية للدول العربية لتسجل حوالي 21.3 بالمائة و20.7 بالمائة، على التوالي في عام 2022. كذلك، ارتفعت حصة الصادرات البينية للمصنوعات من نحو 52.7 في المائة عام 2021 إلى نحو 53.7 في المائة عام 2022، كما هو موضح بالملحق (8/8) والشكل (8-6).

بالنسبة لتطور نسب مساهمة المجموعات السلعية الفرعية المكونة للمصنوعات خلال عام 2022، فقد بلغت حصص كل من المواد الكيماوية، والمصنوعات الأساسية في الصادرات البينية لتبلغ نحو 19.0 بالمائة و18.9 في المائة، على الترتيب. في حين انخفضت حصة كل من الآلات ومعـــدات النقل، والمصنوعات المتنوعة الأخرى لتسجل نسب قدرها 9.3 بالمائة و6.5 في المائة، على التوالي خلال عام 2022.

شكل (8- 6): الهيكل السلعي للتجارة البينية العربية 2022

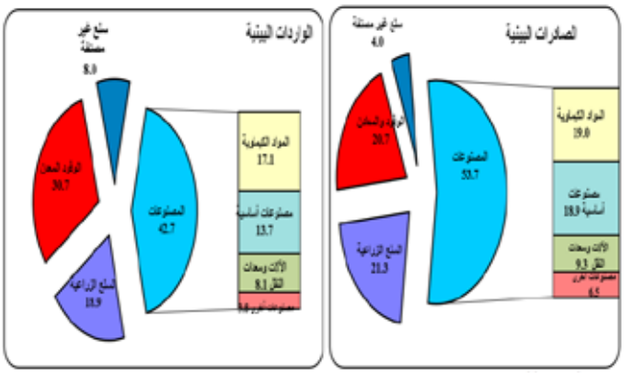

المصدر: الملحق (8/8)

أما بالنسبة لهيكل الواردات البينية، فإنه من المعروف أن الواردات البينية العربية هي نفسها الصادرات البينية العربية بالإضافة إلى قيمة الشحن والتأمين، ولهذا فمن الناحية النظرية، فإن الهيكل السلعي للواردات البينية يجب ألا يختلف عن الهيكل السلعي للصادرات البينية، إلا أنه عملياً توجد اختلافات إحصائية ناتجة عن اختلاف الترتيب وأساليب التسجيل والتصنيف، الأمر الذي ينتج عنه فوارق بين أرقام الصادرات والواردات البينية وبالتالي تباين قيم المجموعات السلعية في الصادرات البينية مع الواردات البينية.

4.2. التجارة البينية السلعية للتجمعات العربية

ارتفعت قيمة الصادرات السلعية البينية في كل التجمعات العربية خلال عام 2022، فقد زادت الصادرات البينية لكل من منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بنسبة قدرها 11.7 في المائة، ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربي بحوالي 13.9 بالمائة، ودول اتحاد دول المغرب العربي بنحو 21.3 في المائة. وفيما يخص تطور نسبة مساهمة الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية لهذه التجمعات، فقد تراجعت خلال عام 2022 تلك النسبة بكافة التجمعات العربية المذكورة، كما هو موضح بالجدول (8-5).

على صعيد مساهمة الواردات البينية في إجمالي الواردات لهذه التجمعات، فقد حققت الواردات البينية في دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربي حصة متساوية تقريبا بنحو 13.0 في المائة خلال عام 2022، تليها حصة اتحاد دول المغرب العـربي بنسبة مساهمة وصلت إلى 10.4 في المائة خلال العام نفسه ثم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

والتي سجلت معدل نمو بلغ 7.4 في المائة. الجدول (8-5) والشكل (8-7).

على صعيد أهم السلع المتبادلة في نطاق تجمع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، فقد تمثلت في كل من السلع الأولية، والآلات ومعدات النقل، والمنتجات المصنعة. فيما يخص طبيعة تلك الصادرات، فتتدرج من السلع ذات المهارات العالية والتكنولوجيا المكثفة، إلى السلع ذات المهارات المتوسطة والتكنولوجيا المكثفة، ثم السلع ذات المهارات المنخفضة والتكنولوجيا المكثفة.

جدول (8- 5): مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة الإجمالية للتجمعات العربية (2018-2022)

التجمعات العربية	التجارة البينية (مليون دولار أمريكي)										
	قيمة الصادرات البينية					معدل التغير 2022	قيمة الواردات البينية					معدل التغير 2022
	2018	2019	2020	2021	*2022		2018	2019	2020	2021	*2022	
منطقة التجارة الحرة العربية	111,565	112,585	99,176	116,389	130,044	11.7	111,475	110,860	93,242	109,440	123,046	12.4
مجلس التعاون لدول الخليج العربية	86,666	84,771	73,488	86,511	98,523	13.9	69,829	70,261	59,784	65,595	70,472	7.4
اتحاد دول المغرب العربي	6,316	7,482	5,999	6,241	7,570	21.3	11,869	12,354	9,647	13,687	18,918	38.2
	المساهمة في إجمالي الصادرات (في المائة)						المساهمة في إجمالي الواردات (في المائة)					
منطقة التجارة الحرة العربية	10.3	11.1	13.2	10.9	9.3		13.6	13.0	12.6	13.6	13.3	
مجلس التعاون لدول الخليج العربية	10.4	11.0	12.6	10.7	9.4		14.2	13.5	13.0	13.5	12.7	
اتحاد دول المغرب العربي	5.3	6.7	8.1	5.1	4.7		8.6	9.1	8.5	10.0	12.6	

- منطقة التجارة الحرة تشمل جميع الدول العربية باستثناء (جيبوتي والصومال والقُمر وموريتانيا).
- مجلس التعاون لدول الخليج العربية (الامارات والبحرين والسعودية وعُمان وقطر والكويت).
- اتحاد دول المغرب العربي (تونس والجزائر وليبيا والمغرب وموريتانيا).

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2023، وتقارير قطرية ودولية متنوعة.

وفي إطار اتحاد دول المغرب العربي فقد شملت أهم السلع المتبادلة في نطاقه كلاً من السلع الأولية، والمواد الغذائية، والمنتجات المصنعة. أما على مستوى طبيعة تلك الصادرات، فتعتبر السلع ذات المهارات العالية والمتوسطة كثيفة التقنية أهم تلك الصادرات البينية، الجدول (8-6).

شكل (8- 7): حصة الصادرات والواردات البينية في إجمالي صادرات وواردات التجمعات العربية (2020-2022)

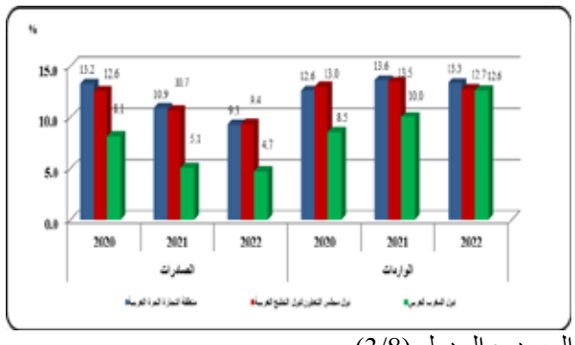

المصدر: الجدول (3/8)

بالنسبة لأهم السلع المتبادلة في نطاق كل تكتل تجاري، فتتمثل أهم السلع المتبادلة في نطاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في كل السلع الأولية والآلات ومعدات النقل والسلع المصنعة. أما على المستوى الصناعي لتلك الصادرات، فتعتبر السلع ذات المهارات العالية والتكنولوجيا المكثفة أهم تلك الصادرات البينية.

جدول (8- 6): حصة صادرات التكتلات العربية البينية من إجمالي صادراتها 2018 و2022.

	2018			2022		
	دول المغرب العربي	دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	دول التجارة العربية الكبرى	دول المغرب العربي	دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	دول التجارة العربية الكبرى
حصة الصادرات البينية لبعض المجموعات السلعية						
السلع الأولية حسب التصنيف الدولي الموحد	65.9	31.7	36.4	61.4	34.2	38.7
المواد الغذائية حسب التصنيف الدولي الموحد	16.2	10.8	13.8	16.7	11.0	13.6
المنتجات الكيماوية حسب التصنيف الدولي الموحد	9.1	12.5	12.1	9.4	12.9	12.7
الآلات ومعدات النقل حسب التصنيف الدولي الموحد	8.3	23.4	24.6	10.0	22.2	23.0
السلع المصنعة حسب التصنيف الدولي الموحد	12.0	19.3	15.1	14.7	18.4	14.4
حصة الصادرات البينية حسب درجة التصنيع						
الصناعات كثيفة العمالة والموارد	7.4	7.6	6.4	9.2	7.6	6.3
المصنوعات منخفضة المهارات وكثيفة التكنولوجيا	6.9	14.8	9.4	7.9	12.9	8.2
الصناعات ذات المهارات المتوسطة وكثيفة التكنولوجيا	8.3	13.4	12.3	9.2	13.7	12.9
الصناعات ذات المهارات العالية والتكنولوجيا المكثفة	11.5	23.7	28.1	12.4	23.8	26.9

(1): التصنيف الدولي الموحد (SITC) (0 + 1 + 2 + 3 + 4 + 68)
(2): التصنيف الدولي الموحد (SITC) (0 + 1 + 22 + 4)
(3): التصنيف الدولي الموحد (SITC) (5)
(4): التصنيف الدولي الموحد (SITC) (7)
(5): التصنيف الدولي الموحد (SITC) (6 -8 ناقص 667 و68 والفصل السابع)
المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD).

5.2. اتجاهات التجارة البينية السلعية

على صعيد التبادل التجاري بين الدول العربية، فإنه يتركز بشكل عام في دول الجوار. بالنسبة للصادرات البينية للدول العربية خلال عام 2022، فقد تركز نحو 60.2 في المائة من صادرات الإمارات في كل من السعودية وعُمان والكويت. واستحوذت كل من الإمارات والسعودية وعُمان والكويت على نحو 91.7 في المائة من اجمالي صادرات البحرين إلى الدول العربية في عام 2022. وبالنسبة لتونس فقد حصلت دول الجوار (الجزائر وليبيا والمغرب) على نحو 82.7 بالمائة من صادراتها إلى الدول العربية. وفيما يتعلق بصادرات الجزائر إلى الدول العربية، فقد تركزت في كل من تونس والمغرب ومصر بنسبة بلغت نحو 78.6 في المائة. وفي السودان اتجه نحو 96.5 في المائة، إلى كُلٍ من الإمارات والسعودية ومصر. واستحوذت السعودية والعراق والإمارات على نصيب قدره حوالي 59.8 في المائة من الصادرات الأردنية الاجمالية للدول العربية. هذا، وقد اتجه حوالي 77.7 بالمائة من إجمالي صادرات الصومال البينية للدول العربية الى كُلٍ من الإمارات وعُمان والجزائر. وحصلت الامارات وعمان ومصر على نسبة قدرها 89.2 بالمائة من صادرات العراق البينية. واستحوذت كل من الإمارات والسعودية وقطر على نحو 73.6 في المائة من إجمالي صادرات عُمان البينية للدول العربية خلال عام 2022.

حصلت أيضاً كل من عُمان والإمارات والكويت على نحو 88.7 بالمائة من صادرات قطر البينية. واتجه إلى الإمارات ومصر والسعودية ولبنان حوالي 72.6 في المائة من الصادرات البينية العربية للكويت، واتجه نحو 84.4 بالمائة من صادرات ليبيا إلى الإمارات والجزائر ولبنان. أما بالنسبة لليمن، فقد اتجه حوالي 80.7 بالمائة من صادراتها البينية إلى كُلٍ من السعودية، والإمارات، ومصر، وعُمان. إضافة الى ذلك، تتوزع صادرات بعض الدول العربية مثل السعودية ومصر والمغرب، على حوالي خمس دول عربية أو أكثر، حيث تتصف بأنها اقتصادات أكثر تنوعاً.

بالنسبة للواردات السلعية البينية للدول العربية، فقد تركز حوالي 86.2 بالمائة من واردات الأردن السلعية في الواردات من كل من السعودية والإمارات ومصر، كما جاء حوالي 66.9 بالمائة من الواردات العربية للإمارات من كل من السعودية وعُمان وقطر والسودان، وحصلت السعودية والإمارات ومصر على حوالي 91.4 في المائة من الواردات البينية العربية للبحرين، وجاء حوالي 82.2 في المائة من الواردات البينية لتونس من كل من الجزائر والسعودية ومصر والإمارات في عام 2022.

كما استحوذت كل من الإمارات وعُمان والبحرين ومصر على نحو 78.3 في المائة من الواردات السلعية البينية للسعودية، وكل من الامارات والسعودية ومصر على حوالي 94.1 بالمائة من واردات السودان البينية، وتركزت واردات الصومال البينية في عُمان ومصر والسعودية وجيبوتي بنسبة قدرها نحو 94.9 في المائة، وقد جاءت واردات العراق البينية من كل من الأردن والسعودية ومصر بنسبة 81.7 بالمائة. وجاء نحو 73.6 في المائة من الواردات البينية لقطر من الإمارات وعُمان والكويت، ونسبة 73.5 بالمائة من الواردات البينية لعُمان من الإمارات، ونسبة 77.4 بالمائة من الواردات البينية للكويت من كل من السعودية والإمارات وقطر. وبالنسبة للواردات البينية لليبيا فقد تركزت في كل من الإمارات ومصر وتونس بنسبة بلغت نحو 85.5 في المائة.

جاء حوالي 80.8 بالمائة من الواردات البينية لمصر من كل من السعودية والإمارات والكويت، وحوالي 71.1 في المائة من الواردات البينية للمغرب من كل من السعودية والإمارات ومصر، وتركز حوالي 83.9 في المائة من الواردات البينية لموريتانيا في الامارات والمغرب. كما جاءت نسبة 89.7 في المائة من الواردات البينية لليمن من كل من الإمارات، والسعودية، وعُمان، ومصر. وفيما يتعلق بالواردات البينية لكل من الجزائر ولبنان فإنها تعتبر أكثر توسعاً في مصادر وارداتهما من الدول العربية، إذ تتوزع حصص الاستيراد لكل منها بين حوالي أربعة إلى خمس دول عربية، الملاحق (6/8) و(7/8).

3. تجارة الخدمات في الدول العربية

1.3. أداء تجارة الخدمات بالدول العربية

شهد عام 2022 تحسن أداء التجارة الدولية للخدمات ليسجل زيادة قدرها 6.1 في المائة لتصل إلى حوالي 6302 مليار دولار أمريكي مقارنة مع حوالي 5942 مليار دولار مسجلة خلال العام السابق. فقد شهد عام 2022 بداية التحرر من القيود الخاصة بجائحة كوفيد-19 على المستوى العالمي. هذا، وقد زادت خلال عام 2022 حصة مدفوعات تجارة الخدمات بالدول النامية لتبلغ نحو 30.9 في المائة، مقابل حصة قدرها حوالي 29.4 في المائة مسجلة بعام 2021. كما سجلت نسبة مساهمة المدفوعات الخدمية للدول العربية من الإجمالي العالمي حوالي 5.6 في المائة خلال عام 2022، مقابل نسبة بلغت حوالي 5.0 في المائة محققة بعام 2021، جدول (8-7).

جدول (8- 7): حصة صادرات التكتلات العربية البينية من إجمالي صادراتها 2018 و2022.

الأقاليم	إجمالي تجارة الخدمات											
	المدفوعات					معدل التغير (2022-2021)	المتحصلات					معدل التغير (2022-2021)
	2018	2019	2020	2021	2022		2018	2019	2020	2021	2022	
الدول النامية، منها (في المائة)	40.9	41.2	26.0	29.4	30.9	28.8	32.6	33.2	23.9	24.1	26.3	20.0
- الدول العربية (في المائة)	6.0	5.9	4.9	5.0	5.6	18.9	3.7	3.8	3.4	3.5	3.9	36.3
- الأسواق الناشئة(في المائة)	13.8	13.9	11.1	12.2	13.1	32.8	11.4	11.7	8.8	9.1	9.9	23.5
العالم (مليار دولار أمريكي)	5,612	5,745	4,910	5,942	6,302	6.1	5,906	6,025	4,671	5,561	6,734	21.1

المصدر: الملحق (10/8)، برنامج الأمم المتحدة للتنمية والتجارة (الأونكتاد: قاعدة البيانات).

فيما يتعلق بأداء تجارة الخدمات على مستوى الدول العربية، فقد انخفض العجز المُسجل في صافي ميزان تجارة الخدمات للدول العربية كمجموعة خلال عام 2022، لتأثر المدفوعات والمتحصلات الخدمية بقيام معظم الدول بإلغاء القيود المرتبطة بتداعيات فيروس كوفيد-19. حيث زادت قيمة المدفوعات الخدمية للدول العربية كمجموعة بنسبة قدرها 17.3 بالمائة لتبلغ حوالي 351.7 مليار دولار خلال 2022، مقارنة بحوالي 299.9 مليار دولار مسجلة خلال العام السابق. جاء ذلك كمحصلة للارتفاع الذي سجلته المدفوعات من كل من بند السفر (السياحة)، وبند النقل، وكذا مدفوعات الخدمات الأخرى وذلك للدول العربية كمجموعة. وزادت المتحصلات الخدمية للدول العربية كمجموعة خلال عام 2022 بنحو 35.8 بالمائة لتصل الى حوالي 261.4 مليار دولار، مقارنة مع نحو 192.5 مليار دولار محققة بالعام

السابق. يرجع ذلك للتحسن الملموس الذي سجلته المتحصلات من بند السفر (السياحة) مع الغاء القيود على حركة السفر الدولية. في ضوء التطورات سالفة الاشارة في كل من جانبي المدفوعات والمتحصلات الخدمية، فقد تراجع خلال عام 2022 العجز المحقق بالميزان الخدمي للدول العربية كمجموعة بنسبة قدرها 15.9 في المائة، ليسجل نحو 90.3 مليار دولار مقارنة مع نحو 107.4 مليار دولار عجز مسجل بعام 2021، الشكل (8-8).

شكل (8- 8): المتحصلات والمدفوعات وصافي تجارة الخدمات للدول العربية (2018-2022)

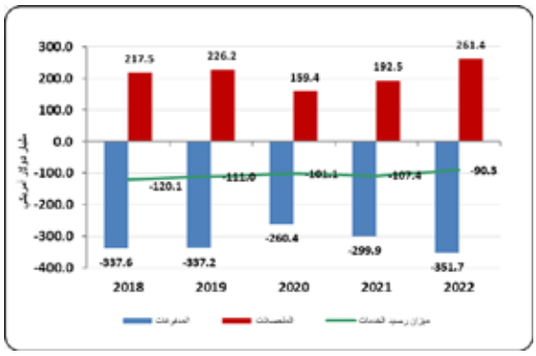

المصدر: الملحق: (9/8)

شكل (8- 9): نسبة التغير في إجمالي تجارة الخدمات في الدول العربية (2022)

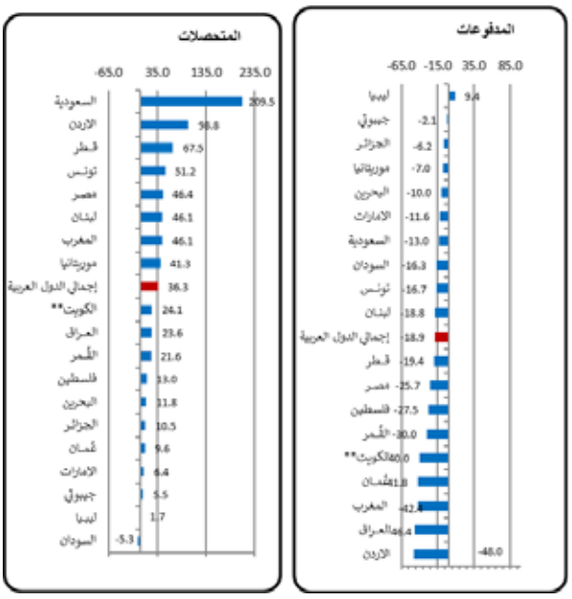

المصدر: الملحق (9/8) أ.

على مستوى الدول فرادى، فقد انخفض عجز الميزان الخدمي بعام 2022 في كل من السعودية وقطر وليبيا وموريتانيا، بنسب تراوحت بين نحو 4.3 بالمائة في موريتانيا و35.8 بالمائة في قطر مقارنة بالعام السابق. وزاد العجز في ست دول عربية، بنسب تفاوتت بين حوالي 57.3 في المائة بالعراق و2.3 بالمائة في الجزائر مقارنة بعام 2021. وتحول العجز المحقق في عام 2021 في مصر إلى فائض بلغ حوالي 6.2 مليار دولار أمريكي خلال عام 2022. بينما تحول الفائض المسجل في السودان إلى عجز بلغ نحو 39 مليون دولار أمريكي بعام 2022. وزاد الفائض في كل من الأردن، والبحرين، وتونس، وجيبوتي، ولبنان، والمغرب خلال عام 2022، ملحق (9/8) والشكل (8-9).

2.3. هيكل تجارة الخدمات في الدول العربية

زادت حصة المتحصلات من بند السفر في إجمالي المتحصلات الخدمية للدول العربية كمجموعة خلال عام 2022 لتصل الى نحو 37.3 بالمائة مقارنة مع حوالي 29.8 في المائة محققة خلال العام السابق. هذا بينما تراجعت نسبة مساهمة المتحصلات من بند النقل لتبلغ نحو 30.4 في المائة خلال عام 2022 مقارنة مع نسبة بلغت 31.1 بالمائة خلال عام 2021. وبالنسبة للخدمات الأخرى فقد تراجعت حصتها لتصل الى حوالي 32.3 في المائة مقارنة مع نحو 39 في المائة محققة خلال العام السابق.

شكل (8- 10): هيكل تجارة الخدمات في الدول العربية 2022

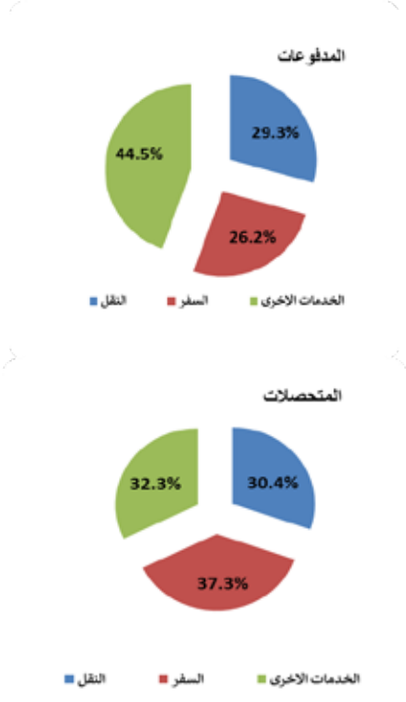

المصدر: الملحق (9/8 أ)، (9/8 ب)، (9/8 ج)، و(9/8 د)

وبخصوص المدفوعات عن الواردات الخدمية، فقد ارتفعت خلال عام 2022 حصة بند السفر من إجمالي المدفوعات عن الواردات الخدمية للدول العربيــة لتصل إلى حوالي 26.2 في المائة، مقارنة مع نحو 23.2 بالمائة خلال العام الماضي. كما ارتفعت حصة المدفوعات من بند النقل في إجمالي المدفوعات الخدمية للدول العربية لتحقق نحو 29.3 في المائة خلال عام 2022 مقارنة مع حوالي 28.6 خلال عام 2021. بينما تراجعت خلال عام 2022 حصة المدفوعات من بند الخدمات الأخرى في إجمالي المدفوعات الخدمية للدول العربية لتبلغ نحو 44.5 في المائة، مقابل نسبة قدرها 48.2 بالمائة محققة خلال العام السابق.

فيما يلي عرض تفصيلي لأهم التطورات في المتحصلات والمدفوعات لمكونات تجارة الخدمات في الدول العربية:

بند النقل

في ضوء قيام معظم الدول العربية بإلغاء القيود على حركة النقل الدولي بكافة أنواعه، ارتفعت كل من المتحصلات والمدفوعات الخاصة بهذا البند خلال عام 2022. نتيجة لذلك تراجع العجز في الميزان الخدمي لبند النقل بنسبة قدرها 2.1 في المائة ليبلغ حوالي 23.7 مليار دولار أمريكي خلال عام 2022 مقارنة بعجز بلغ نحو 26.0 مليار دولار أمريكي مسجلة خلال العام السابق. فقد ارتفعت خلال عام 2022 المتحصلات الخدمية لبند النقل بقيمة فاقت المدفوعات لهذا البند. ففيما يتعلق بالمدفوعات فقد زادت خلال عام 2022 بقيمة قدرها 17.3 مليار دولار أمريكي لتسجل حوالي 103.2 مليار دولار مقارنة بالعام السابق. بينما ارتفعت قيمة المتحصلات الخدمية لبند النقل للدول العربية كمجموعة بقيمة قدرها 19.6 مليار دولار لتسجل حوالي 79.5 مليار دولار خلال عام 2022 مقارنة بالعام السابق.

على مستوى الدول فرادى، شهد عام 2022 زيادة قيمة المدفوعات الخدمية لبند النقل في جميع الدول العربية بنسب تراوحت بين حوالي 2.5 في المائة في ليبيا وحوالي 117.0 بالمائة في فلسطين، وذلك فيما عدا لبنان التي سجلت تراجعاً في تلك المدفوعات بنحو 9.1 بالمائة.

على صعيد المتحصلات الخدمية لبند النقل، فقد سجلت جميع الدول العربية ارتفاعا بنسب تفاوتت بين نحو 6.4 في المائة في الإمارات وحوالي 339.9 بالمائة في فلسطين، وذلك فيما عدا السودان حيث تراجعاً بتلك المتحصلات بنسبة قدرها 8.4 في المائة خلال عام 2022، الملحق (9/8 ب).

بند السفر

تحسن أداء بند السفر في الدول العربية خلال عام 2022 بإلغاء القيود التي كانت مفروضة على حركة السفر أثناء جائحة كوفيد-19. نتيجة لذلك فقد تحول العجز المسجل في ميزان بند السفر للدول العربية كمجموعة إلى فائض بلغ حوالي 5.4 مليار دولار خلال عام 2022. يعزى ذلك لزيادة إجمالي المتحصلات بقيمة أكبر من اجمالي الارتفاع المسجل في بند مدفوعات السفر (السياحة) للدول العربية كمجموعة خلال عام 2022.

بالنسبة للمتحصلات الإجمالية من بند السفر في الدول العربية، فقد زادت بقيمة قدرها 40.1 مليار دولار أمريكي خلال عام 2022 وبنسبة بلغت نحو 70.0 في المائة لتسجل نحو 97.5 مليار دولار، مقارنة مع حوالي 57.4 مليار دولار مسجلة خلال العام السابق. على مستوى الدول فرادى، حققت جميع الدول العربية زيادة في جانب المتحصلات من بند السفر خلال عام 2022 بنسب تفاوتت بين حوالي 6.4 بالمائة في الامارات و514.9 في المائة في السعودية، وذلك فيما عدا كل من السودان وفلسطين حيث سجلت تراجعاً بتلك المتحصلات بنسب بلغت 1.1 بالمائة و32.5 في المائة على الترتيب مقارنة بالعام السابق.

فيما يخص جانب المدفوعات من بند السياحة والسفر للدول العربية كمجموعة، فقد زادت خلال عام 2022 بنسبة قدرها 33.1 في المائة لتسجل حوالي 92.1 مليار دولار، مقابل حوالي 32.4 مليار دولار مسجلة خلال العام السابق. بالنسبة للدول العربية فرادى، فقد سجلت معظم الدول العربية زيادة بنسب تراوحت بين 10.0 بالمائة في البحرين وحوالي 108.0 بالمائة في عُمان، وذلك باستثناء كل من جيبوتي، والسودان، وفلسطين، وليبيا، حيث حققت تراجعاً بتلك المدفوعات خلال عام 2022، الملحق (9/8 ج).

4. تطورات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتحرير التجارة في الخدمات والاتحاد الجمركي العربي

شهد ملف التكامل الاقتصادي العربي عدد من الإنجازات الهامة، حيث واصلت الأمانة الفنية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى "إدارة التكامل الاقتصادي العربي- بالقطاع الاقتصادي لجامعة الدول العربية" متابعة العمل على ملفات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والاتحاد الجمركي العربي، بالإضافة إلى ملف تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية وقد حققت تقدماً ملموس في هذا الصدد، وفيما يلي الإنجازات المتحققة وفقاً لمحاور العمل:

1.4. تحرير التجارة السلعية وتسهيل التجارة بين الدول العربية

استكمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية مسيرة تطوير منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، حيث تم اعتماد الملاحق المكملة للبرنامج التنفيذي للمنطقة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ملحق القيود الفنية على التجارة والصحة، والصحة النباتية وتسهيل التجارة والملكية الفكرية بشكل إلزامي، على أن يتم إعطاء مهلة للدول الراغبة في توفيق أوضاعها، وذلك بعد التوافق على إنشاء لجان فنية لمتابعة تطبيق تلك الملاحق والتي يتوقع أن تحقق تلك الملاحق تعميق التعاون والتنسيق بين الدول العربية في سياساتها التجارية.

وفي مجال حماية المنافسة ومراقبة الاحتكارات في الدول العربية: قام فريق الخبراء المختصين في مجال حماية المنافسة ومراقبة الاحتكارات في الدول العربية بإعداد القانون الاسترشادي العربي للمنافسة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والذي تم اعتماده من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، كما تم إطلاق الشبكة العربية للمنافسة بدعم من رؤساء أجهزة حماية المنافسة بالدول العربية وعدد من المنظمات الدولية، وقد تم التوافق على استمرارية عقد اللقاءات لأعضاء شبكة المنافسة العربية لتعميق التعاون في هذا المجال ليعود بالنفع على اقتصادات المنطقة العربية.

في مجال حماية المستهلك: يجتمع فريق المختصين بحماية المستهلك في الدول العربية لإحداث تقارب من آلية عمل الأجهزة المعنية بحماية المستهلك، وذلك من خلال التفاوض على بروتوكول تعاون في مجال حماية المستهلك بين الدول العربية، وكذلك وضع التصور الأولي للمنصة العربية لحماية المستهلك، وتم تنظيم احتفال بالأسبوع العربي لحماية المستهلك بناء على توصيات الفريق العربي، حيث استضافت الاحتفال سلطنة عمان وذلك تحت شعار "حماية المستهلك العربي الصغير لبناء جيل واعد" وذلك بمشاركة أجهزة حماية المستهلك بالدول العربية، حيث تم تنفيذ عدد من الفاعليات في سلطنة عمان وكذلك في باقي الدول العربية تزامنا مع هذا الاحتفال.

سلامة الغذاء: من أجل تنسيق تدخلات سلامة الغذاء مع التجارة يجتمع الفريق العربي لسلامة الغذاء لمناقشة العديد من الأمور ذات الصلة بإجراءات الرقابة والتفتيش على الغذاء والتي قد تؤثر على حركة التبادل التجاري في المنطقة العربية. وحقق الفريق العديد من المهام أهمها الانتهاء من إعداد مقترح تنفيذي لنظام الإنذار العربي السريع للأغذية والأعلاف، وكذلك مقترح تنفيذي لشهادات عربية مشتركة لتصدير واستيراد الأغذية وإجراءاتها التابعة، وتوثيق أفضل الممارسات العربية في تصميم وتطبيق أنظمة الفحص (الأردن والسعودية والمغرب)، دلائل المشاركة العربية بأعمال كودكس، تنسيق الموقف العربي تجاه جدول أعمال كودكس في دورتيه الـ 40 و41، المساهمة في تدقيق أداة FAO/WHO لتقييم أنظمة الرقابة على الأغذية (22 خبيرا عربيا مدربا). كما اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته 110 الدليل الإرشادي الإقليمي في الدستور الغذائي، ودعا الدول الأعضاء على وضعه موضع التنفيذ في موعد أقصاه 1/ 3/ 2023.

آلية تسوية المنازعات: تستمر لجنة الخبراء القانونين المختصين لتطوير آلية تسوية المنازعات التجارية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في عقد اجتماعاتها لتطوير الآلية وفقا لأفضل الممارسات الدولية في هذا الخصوص.

وضمن المحاور الأساسية للمنطقة موضوع قواعد المنشأ، حيث تستكمل اللجنة الفنية لقواعد المنشأ المضي قدما في مراجعة الأحكام العامة لقواعد المنشأ في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ومتابعة قبول شهادة المنشأ الصادرة إلكترونياً (المدرج بها الختم والتوقيع إلكترونياً) من قبل الدول العربية المطبقة لهذا النظام، وتشجيع الدول على تطبيق هذا النظام لما له من مردود على تسهيل حركة التجارة، كما تم اقترح وضع آليه من أجل تفعيل مبدأ تراكم المنشأ في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، لما لها من دور مؤثر في الارتقاء بالتجارة العربية البينية.

وفي مجال التعاون العربي في الشؤون الجمركية يعقد السادة مدراء عامي الجمارك اجتماعات دورية لمتابعة محاور التعاون والتنسيق بين الإدارات الجمركية في الدول العربية، حيث يتولى الأشراف على عدد من اللجان المتخصصة ومنها لجنة الإجراءات الجمركية والمعلومات التي تتناول مناقشة آليات عمل مركز المعلومات الجمركي

العربي وتبادل المعلومات الجمركية إلكترونياً ودليل الأحكام المسبقة، كما يشرف السادة مدراء عامي الجمارك على أعمال لجنة التوفيق بين الترجمات المعنية بتحديث شروحات النظام المنسق، كما يتابع مدراء عامي الجمارك العربية مستجدات اتفاقية التعاون الجمركية واتفاقية تنظيم النقل بالعبور بين الدول العربية المعدلة "الترانزيت"، واتفاقية التعاون الجمركي التي تم التوافق عليها من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي حيث شهد عام 2022، انضمام المملكة المغربية للاتفاقية، ليبلغ عدد الدول الموقعة عليها 7 دول عربية، حيث وقع على الاتفاقية كل من: المملكة الأردنية الهاشمية، مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، دولة فلسطين، دولة قطر، جمهورية مصر العربية والمملكة المغربية. كما أودعت وثائق التصديق كل من المملكة الأردنية الهاشمية، المملكة العربية السعودية، دولة فلسطين، دولة قطر، جمهورية مصر العربية والمملكة المغربية وينتظر إيداع وثيقة تصديق مملكة البحرين لتدخل الاتفاقية حيز النفاذ.

2.4. تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية

تعتبر التجارة في الخدمات أحد الجوانب المحورية الهامة لكافة اتفاقيات التجارة الحرة والترتيبات الإقليمية، وذلك لما لقطاع الخدمات من أهمية كبيرة كأحد القطاعات الداعمة للنمو والتنمية بالدول ولما يمثله من بنيه تحتية هامة تؤثر على كفاءة كافة الأنشطة الاقتصادية الأخرى وخاصةً فيما يتعلق بجذب الاستثمارات وتدعيم تنافسية تلك القطاعات، وإدراكاً من الدول العربية للأهمية الاستراتيجية لقطاع الخدمات، وما قد يمثله تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية من طفرة في العلاقات الاقتصادية والتجارية العربية، تم إدماج التجارة في الخدمات ضمن محاور عمل التكامل الاقتصادي العربي، وقد نجحت جهود الدول العربية في التوافق حول اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية التي دخلت حيز النفاذ منذ 2019/10/14، وتواصل لجنة تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية متابعة إنهاء الدول إجراءات الانضمام إلى الاتفاقية وكذلك تقديم بعض الدول جداول للتفاوض للانضمام إلى الاتفاقية، كما وضعت اللجنة خطة عمل لتفعيل اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية لتحقيق الاستفادة القصوى منها.

3.4. الاتحاد الجمركي العربي

يعد الوصول إلى إقامة اتحاد جمركي عربي أحد أهم أهداف العمل العربي المشترك، وظهر ذلك جلياً في العديد من قرارات القمم العربية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بداية من إنشاء لجنة الاتحاد الجمركي لتكون معنية بتحقيق متطلبات إقامة الاتحاد، والتي أنجزت العديد من المهام، ومنها القانون الجمركي العربي الموحد ولائحته التنفيذية ومذكرته الإيضاحية، ودليل الإجراءات الجمركي العربي الموحد، وكذلك نموذج البيان الجمركي العربي الموحد باللغات (العربية – الإنجليزية – الفرنسية)، مع بيان لتوصيف حقول البيان. وكذلك تم إعداد استبيان خاص بالمنافذ المؤهلة، جاء ضمن نتائجه جاهزية معظم منافذ الدول الأعضاء لمرحلة الاتحاد الجمركي العربي، بينما ظهر قصور في بعض منافذ الدول الأعضاء الأقل نمواً، وقد تم الاتفاق على تحويل مركز المعلومات الجمركي الخليجي لمركز معلومات جمركي عربي فور إطلاق الاتحاد الجمركي العربي، جاري التفاوض والاتفاق على آلية لتبادل المعلومات الجمركية إلكترونياً بين الدول الأعضاء، وكذلك على آلية للتفاوض لتوحيد الرسوم الجمركية العربية الذي يمثل التحدي الأكبر الذي يواجه إقامة الاتحاد الجمركي العربي.

الفصل التاسع

موازين المدفوعات، و الدين العام الخارجي و أسعار الصرف

نظرة عامة

تواصل خلال عام 2022 التحسن في **أداء موازين مدفوعات الدول العربية** كمجموعة انعكاساً للإجراءات التي تم اتخاذها بشأن إزالة القيود السابق فرضها بعد تلاشي جائحة كوفيد-19 من ناحية، والتطورات العالمية من ناحية أخرى، الأمر الذي أثر على أداء الاقتصاد العالمي، وكذا الأسعار العالمية للنفط والمواد الغذائية. كمحصلة لتلك التطورات ارتفع الفائض **بالميزان التجاري للدول العربية** كمجموعة ليصل إلى نحو 523.9 مليار دولار أمريكي خلال عام 2022، في حين انكمش العجز بميزان الخدمات بنسبة قدرها 8.7 بالمائة، وتحول الفائض إلى عجز بميزان الدخل الأولي بلغ حوالي 11.8 مليار دولار أمريكي، واتسع العجز بميزان الدخل الثانوي بنسبة بلغت 6.9 في المائة خلال عام 2022 مقارنة بعام 2021. في ضوء التطورات سالفة الإشارة، زاد الفائض المحقق في **ميزان المعاملات الجارية للدول العربية** كمجموعة ليصل إلى حوالي 349.4 مليار دولار أمريكي، ما يمثل نحو 9.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة خلال عام 2022. نتيجة لذلك شهد عام 2022 تضاعف الفائض الكلي لموازين مدفوعات الدول العربية كمجموعة ليسجل نحو 154.9 مليار دولار.

شهد إجمالي **رصيد الدين العام الخارجي** ارتفاعاً في الدول العربية المتوفرة عنها بيانات بحوالي 19.7 مليار دولار أمريكي، ليصل إلى حوالي 534.9 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2022، مُقارنة بحوالي 515.2 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2021. بالمُقابل، ارتفع **إجمالي خدمة الدين العام الخارجي** بحوالي 2.4 مليار دولار أمريكي، ليصل إلى حوالي 41.1 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2022، مُقارنة بحوالي 38.7 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2021.

تراجعت **نسبة إجمالي الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية** المتوفرة عنها بيانات كمجموعة بحوالي 3.5 نقاط مئوية، لتصل إلى حوالي 23.4 في المائة بنهاية عام 2022، مقارنة بنسبة بلغت حوالي 26.9 في المائة بنهاية عام 2021.

تراجعت أيضاً **نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات** في الدول العربية المتوفرة عنها بيانات بحوالي 4.4 نقطة مئوية، لتصل إلى حوالي 11.2 في المائة بنهاية عام 2022، مقارنة بنسبة بلغت حوالي 15.6 في المائة بنهاية عام 2021.

عكست **أسعار صرف العملات العربية** المثبتة مقابل الدولار الأمريكي التطورات التي شهدتها العملات الرئيسة في أسواق الصرف الدولية خلال عام 2022، حيث تحسنت قيمتها خاصة مع تدخلات بعض البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية في أسواق الصرف الأجنبي بهدف الإبقاء على نظم أسعار الصرف الثابتة في هذه البلدان ضمن الحدود المُعلن عنها.

1. موازين المدفوعات

1.1. الموازين التجارية

شهد عام 2022 زيادة فائض الميزان التجاري للدول العربية كمجموعة، فقد ارتفع بنحو 74.7 في المائة ليبلغ حوالي 523.9 مليار دولار، مقابل فائض قدره 300.0 مليار دولار محقق في عام 2021. جاء ذلك كمحصلة لارتفاع الصادرات السلعية الإجمالية للدول العربية كمجموعة بنسبة بلغت 34.4 في المائة لتسجل حوالي 1444.3 مليار دولار. يرجع ذلك للارتفاع الذي شهدته أسعار النفط العالمية. كما ارتفعت الواردات السلعية للدول العربية كمجموعة، بنسبة قدرها 18.8 في المائة لتصل الى حوالي 920.4 مليار دولار خلال عام 2022. انعكاساً للتطورات المذكورة، ارتفعت نسبة فائض الموازين التجارية للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة لتسجل نحو 14.2 في المائة، وذلك مقارنة مع نسبة قدرها 10.2 بالمائة محققة في عام 2021، الملحقان (1/9 أ) و(2/9) والشكل (9-1).

شكل (9- 1): تطور رصيد الميزان التجاري للدول العربية (2018-2022*)

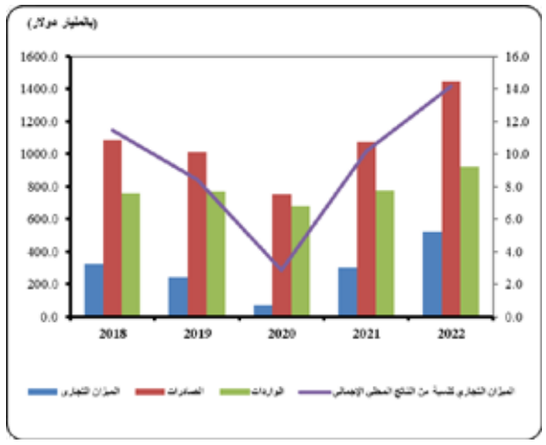

*بيانات أولية
المصدر: الملحق (1/9 "أ") و(2/9).

بالنسبة لتطور أرصدة الميزان التجاري للدول العربية كمجموعات، فقد ارتفع الفائض المحقق بمجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية[1] بنسبة بلغت 56.4 بالمائة ليسجل حوالي 533.2 مليار دولار خلال عام 2022، مقارنة مع فائض بلغ نحو 341.0 مليار دولار محققة خلال عام 2021.

يُعزى الارتفاع المسجل بفائض الميزان التجاري خلال عام 2021 الى الزيادة التي شهدتها قيمة الصادرات السلعية لهذه المجموعة من الدول والتي بلغت حوالي 31.1 في المائة لتصل الى حوالي 1070.3 مليار دولار، كنتيجة للزيادة التي شهدتها الأسعار العالمية للنفط. أما فيما يتعلق بالمدفوعات عن الواردات السلعية الإجمالية لدول المجلس، فقد زادت بنحو 13.0 في المائة لتبلغ حوالي 537.0 مليار دولار خلال عام 2022، مقابل قيمة قدرها نحو 475.4 مليار دولار محققة بالعام السابق.

على صعيد دول المجموعة فرادى، ارتفعت نسبة فائض الميزان التجاري إلى الناتج المحلى الإجمالي في معظم دول المجموعة حيث تراوحت بين حوالي 18.6 بالمائة في البحرين و41.1 في المائة في قطر، فيما عدا الإمارات التي حققت تراجعاً لتسجل نحو 14.5 في المائة خلال عام 2022، الشكل (9-2).

شكل (9- 2): نسبة رصيد الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية فرادي (2021-2022*)

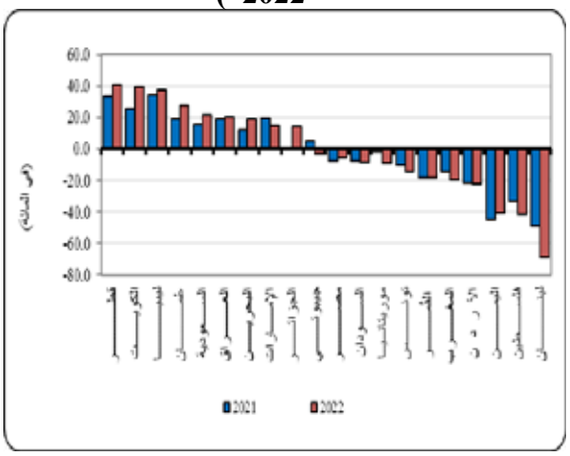

*بيانات أولية
المصدر: الملحق (2/9).

في جانب مجموعة الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط[2]، ارتفع الفائض بالميزان التجاري بنسبة قدرها 92.7 في المائة ليصل الى حوالي 89.4 مليار دولار خلال عام 2022. جاء ذلك كمحصلة لارتفاع حصيلة الصادرات السلعية لهذه المجموعة من الدول بنسبة قدرها 65.9 في المائة لتبلغ نحو 242.1 مليار دولار خلال عام 2022، مقارنة مع نحو 145.9 مليار دولار مسجلة بالعام السابق، يأتي ذلك في ضوء الزيادة التي شهدتها أسعار النفط العالمية. كما زادت قيمة الواردات السلعية في هذه المجموعة من الدول بنسبة قدرها 53.4 في المائة لتبلغ حوالي 152.6 مليار دولار بعام 2022.

فيما يخص دول المجموعة فرادى، زاد الفائض بالميزان التجاري في كل من الجزائر والعراق وليبيا ليسجل نسب بلغت 13.9 في المائة و20.1 بالمائة و37.7 في المائة من الناتج المحلى الإجمالي في كل منهما على الترتيب خلال عام 2022. بينما بلغ العجز المسجل في اليمن خلال عام 2022 حوالي 40.9 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي.

على صعيد الدول العربية المستوردة للنفط[3]، اتسع العجز المسجل بالميزان التجاري في هذه المجموعة من الدول بنسبة قدرها 13 في المائة ليبلغ حوالي 98.8 مليار دولار خلال عام 2022. فقد زادت خلال عام 2022 قيمة

(1) تتضمن كلاً من الإمارات، والبحرين، والسعودية، وعُمان، وقطر، والكويت.
(2) تتضمن كلاً من الجزائر، والعراق، وليبيا، واليمن.
(3) تتضمن كلاً من الأردن، وتونس، وجيبوتي، والسودان، وسورية (لا تتوفر عنها بيانات)، والقُمر، ولبنان، ومصر، والمغرب، وموريتانيا.

الصادرات السلعية لهذه المجموعة من الدول بنسبة قدرها 17.2 بالمائة لتسجل نحو 132 مليار دولار مقارنة بعام 2021. وارتفعت أيضاً قيمة الواردات السلعية بنسبة بلغت 15.3 في المائة لتبلغ حوالي 230.8 مليار دولار خلال عام 2022، كنتيجة للزيادة المسجلة في الأسعار العالمية للسلع الغذائية والنفط.

على مستوى الدول فرادى، اتسع العجز في كل من الأردن وتونس والسودان وفلسطين ولبنان والمغرب وموريتانيا ليحقق نسباً تفاوتت بين 8.3 في المائة و69.0 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2022. بينما سجلت كل من القُمر ومصر انكماشاً في عجز الميزان التجاري ليسجل نسباً قدرها 18.3 في المائة و5.9 بالمائة، وتحول الفائض إلى عجز في جيبوتي قُدر بحوالي 2.9 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2022، الشكل (9-3).

التعاون لدول الخليج العربية بنحو 4.0 في المائة ليبلغ نحو 83.1 مليار دولار أمريكي، مقارنة مع عام 2021.

بالنسبة للدول العربية الأخرى المُصدرة للنفط، فقد اتسع العجز المحقق بميزان الخدمات خلال عام 2022 بنسبة قدرها 38.8 في المائة ليصل الى حوالي 30.4 مليار دولار، مقارنة مع عام 2021.

فيما يتعلق بالدول العربية المستوردة للنفط، فقد تضاعف في عام 2022 الفائض المحقق بميزان الخدمات في هذه المجموعة من الدول ليصل الى نحو 20.3 مليار دولار أمريكي، مقارنة مع حوالي 6.5 مليار دولار محققة في العام السابق.

شكل (9- 3): تطور الموازين التجارية للدول العربية حسب المجموعات (2018-2022*)

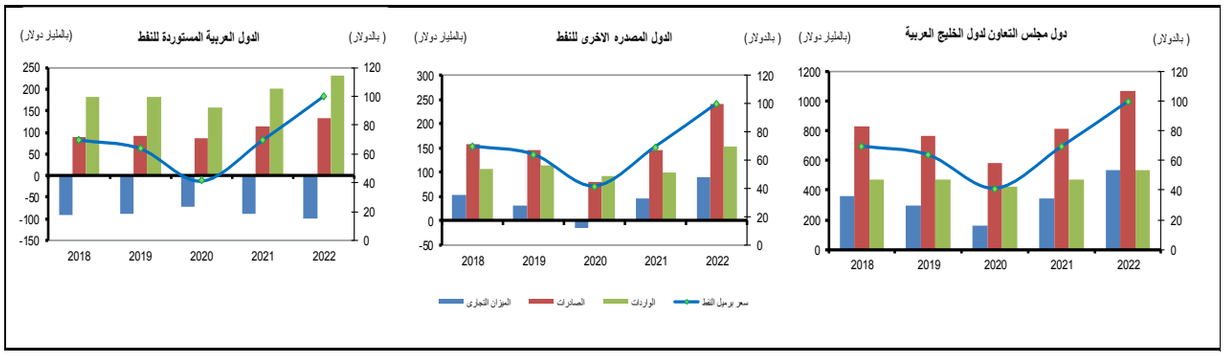

(*) بيانات أولية.
المصدر: الملاحق (6/5)، (1/9)، (1/9 "أ")

2.1. موازين الخدمات والدخل الأولي والثانوي

بالنسبة لأداء ميزان الخدمات للدول العربية كمجموعة، فقد تراجع العجز في عام 2022 بحوالي 8.7 في المائة ليصل الى حوالي 93.1 مليار دولار، مقابل عجز قدره 102 مليار دولار محقق بالعام السابق. جاء ذلك في ضوء إلغاء القيود المفروضة على حركة النقل والسفر العالمي والتي كانت مفروضة سابقا في ظل وجود الجائحة، وبالتالي التأثير على المدفوعات والمتحصلات الخدمية بصورة عامة، الملحق (1/9 "أ").

فيما يخص الدول العربية كمجموعات، شهد عام 2022 تحسن العجز بميزان الخدمات في مجموعة دول مجلس

على مستوى ميزان الدخل الأولي بالدول العربية كمجموعة، تحول الفائض المحقق بعام 2021 والبالغ حوالي 3.1 مليون دولار، إلى عجز قدره 11.8 مليار دولار خلال عام 2022. لقد جاء ذلك كنتيجة أساسية لاتساع العجز المسجل بميزان الدخل الأولي في مجموعتي الدول المستوردة للنفط، والدول الأخرى المصدرة للنفط ليصل الى نحو 18.7 مليار دولار أمريكي و8.9 مليار دولار أمريكي على التوالي بسبب ارتفاع بند المدفوعات الخاصة بخدمة الدين. في حين تراجع مستوى الفائض المسجل بميزان الدخل الأولي خلال عام 2022 في مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ليسجل نحو 15.8 مليار دولار مقارنة مع حوالي 26.7 مليار دولار محققة خلال عام 2021.

أما على صعيد أداء ميزان الدخل الثانوي، الذي يمثل تحويلات العاملين والمعونات الرسمية أهم مكوناته، فقد شهد عام 2022 اتساع العجز المسجل بصافي ميزان الدخل الثانوي للدول العربية كمجموعة بنسبة قدرها 6.9 بالمائة ليبلغ نحو 69.6 مليار دولار، مقارنة مع عجز قدره 65.1 مليار دولار محقق في عام 2021. جاء ذلك بصفة أساسية نتيجة لزيادة إجمالي العجز المحقق في عام 2022 بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كمجموعة بقيمة قدرها 4.5 مليار دولار، بنسبة بلغت 3.3 في المائة، ليسجل حوالي 138.5 مليار دولار. بينما تراجع الفائض خلال عام 2022 في بقية الدول العربية بقيمة قدرها 1.3 مليار دولار، تمثل نسبة قدرها 2.2 في المائة، ليقتصر على نحو 60.1 مليار دولار، الملحق (1/9 "ب").

على مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فرادى، فقد ارتفع العجز في ميزان الدخل الثانوي في كل من الإمارات والبحرين وعُمان وقطر بنسب تراوحت بين 3.1 في المائة و23.5 في المائة خلال عام 2022. في حين تراجع العجز في كل من السعودية والكويت خلال عام 2022 بنسب بلغت 0.6 بالمائة و2.3 في المائة على التوالي.

فيما يخص الدول العربية الأخرى المُصدرة للنفط، فقد تراجع العجز بميزان الدخل الثانوي في كل من العراق وليبيا، بنسب بلغت 89.2 في المائة و13.6 في المائة على الترتيب خلال عام 2022. في حين انخفض الفائض في ميزان الدخل الثانوي بالجزائر ليحقق نحو 1.8 مليار دولار خلال عام 2022.

أما بالنسبة للدول العربية المستوردة للنفط، انكمش الفائض المسجل في ميزان الدخل الثانوي في كل من تونس وجيبوتي والسودان ومصر بنسب تراوحت بين حوالي 0.02 في المائة و83.1 في المائة خلال عام 2022. في حين ارتفع الفائض بميزان الدخل الثانوي في كل من الأردن وفلسطين والقُمر ولبنان وموريتانيا والمغرب واليمن بنسب تفاوتت بين 4.4 في المائة و59.0 بالمائة في عام 2022.

3.1. موازين الحسابات الخارجية الجارية

انعكاساً للتطورات المذكورة في كل من الميزان التجاري، والخدمي، والدخل الأولي، والدخل الثانوي، فقد ارتفع الفائض في ميزان المعاملات الجارية للدول العربية كمجموعة بأكثر من الضعف ليصل الى حوالي 349.4 مليار دولار خلال عام 2022، مقارنة مع فائض قدره 135.9 مليار دولار مسجل خلال العام السابق. جاء ذلك كمحصلة للارتفاع الملحوظ الذي شهدته أسعار النفط العالمية والمواد الخام، إضافة الى تأثر أداء الاقتصاد العالمي بالتحرر من تداعيات جائحة كوفيد- 19 من ناحية، والتطورات العالمية من ناحية أخرى. نتيجة لذلك، سجلت خلال عام 2022 نسبة الفائض في الموازين الجارية للدول العربية كمجموعة إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 9.5 في المائة، الملحقان (1/9 "ج") و(3/9) والشكل (9-4).

شكل (9- 4): نسبة الفائض في الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (2018-2022*)

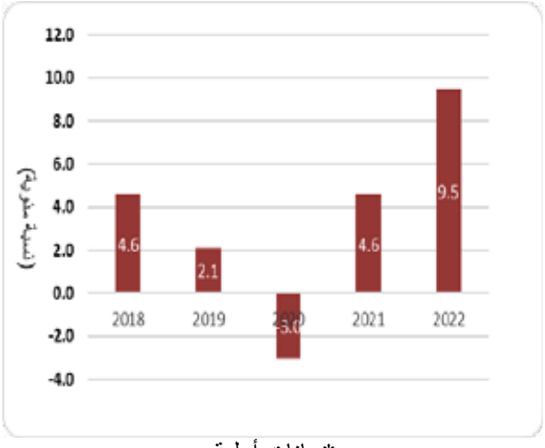

*بيانات أولية
المصدر: الملحق (3/9)

فيما يخص الدول العربية كمجموعات، زاد الفائض المسجل في ميزان المعاملات الجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بأكثر من الضعف ليصل الى حوالي 327.5 مليار دولار خلال عام 2022، مقارنة مع فائض قدره 147.1 مليار دولار محقق خلال العام السابق. جاء ذلك كنتيجة لارتفاع الفائض في جميع دول المجموعة ليسجل نسب تراوحت بين نحو 6.8 في المائة في الإمارات و32.8 في المائة بالكويت من الناتج المحلى الإجمالي خلال عام 2022، ذلك فيما عدا عُمان التي تحول بها العجز إلى فائض بلغ حوالي 3.9 بالمائة من الناتج المحلى الإجمالي.

بالنسبة لمجموعة الدول العربية الأخرى المُصدرة للنفط، فقد زاد الفائض المحقق في ميزان المعاملات الجارية لهذه المجموعة من الدول بما يقارب الضعفين، ليسجل حوالي 60 مليار دولار خلال عام 2022 مقارنة بالعام السابق. فيما يتعلق بالدول فرادى، ارتفع الفائض المسجل بالميزان الجاري خلال عام 2022 في كل من العراق وليبيا ليسجل نحو 12.2 في المائة و23.0 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في كل منهما على التوالي، وارتفع العجز في اليمن ليحقق حوالي 13.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. بينما تحول العجز بالجزائر

الى فائض بلغ حوالي 9.5 بالمائة من الناتج المحلى الإجمالي خلال عام 2022، الشكل (9-5).

شكل (9- 5): رصيد الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (2021-2022*)

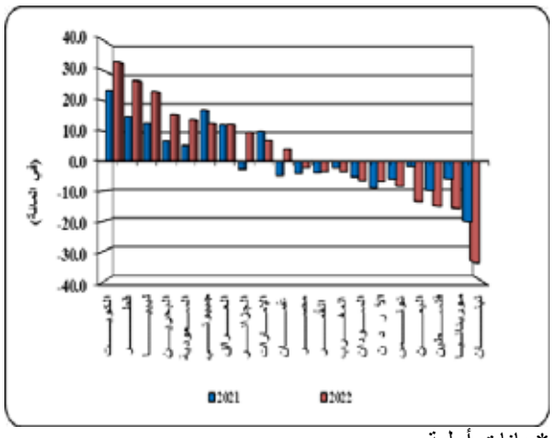

*بيانات أولية
المصدر: الملحق (3/9)

فيما يتعلق بمجموعة الدول العربية المستوردة للنفط، فقد ارتفع العجز الجاري خلال عام 2022 في هذه المجموعة من الدول ليسجل حوالي 37.1 مليار دولار، مقارنة مع عجز بلغ نحو 36.6 مليار دولار خلال العام السابق.

على مستوى دول المجموعة فرادى، فقد ارتفع العجز الجاري في كلٍ من تونس والسودان وفلسطين ولبنان والمغرب وموريتانيا ليسجل نسب تراوحت بين حوالي 3.5 في المائة و33.6 بالمائة من الناتج المحلى الإجمالي خلال عام 2022. بينما تراجع العجز الجاري في كل من الأردن والقُمر ومصر، وتراجع خلال عام 2022 الفائض الجاري في جيبوتي.

4.1. موازين الحسابات الرأسمالية والمالية والموازين الكلية

بالنسبة لموازين الحسابات الرأسمالية للدول العربية كمجموعة خلال عام 2022، انخفض صافي التدفق للداخل بنحو 84.3 في المائة ليبلغ حوالي 0.8 مليار دولار، مقارنة مع نحو 5.0 مليار دولار تمثل صافي تدفق للداخل بالعام السابق. يرجع ذلك لتحول صافي التدفق للداخل المحقق بمجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال عام 2021، والبالغ حوالي 0.6 مليار دولار، إلى صافي تدفق للخارج قدره 1.5 مليار دولار. بينما انخفض خلال عام 2022 صافي التدفق للداخل المحقق بالدول العربية المستوردة للنفط بنسبة قدرها 48.8 بالمائة ليقتصر على نحو 2.3 مليار دولار. فيما يخص الدول الأخرى المصدرة للنفط فقد تراجع خلال عام 2022 صافي التدفقات للخارج بمقدار طفيف ليقتصر على نحو 83.7 مليون دولار.

فيما يتعلق بموازين الحسابات المالية بالدول العربية كمجموعة، فقد انخفض صافي التدفق للداخل البالغ نحو 18 مليار دولار والمسجل خلال عام 2021، ليصل إلى نحو 3.5 مليار دولار خلال عام 2022. يُعزى ذلك بشكل أساسي لتراجع التدفقات الخارجة في مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وانخفاض التدفقات الداخلة في كل من مجموعة الدول الأخرى المصدرة للنفط ومجموعة الدول العربية المستوردة للنفط.

على صعيد مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، انخفض خلال عام 2022 صافي التدفق للخارج بنسبة قدرها 74.4 بالمائة ليصل الى حوالي 10.2 مليار دولار. جاء ذلك كنتيجة أساسية لارتفاع صافي التدفقات الخارجة بالحساب المالي بما يفوق الضعف في كل من البحرين وقطر والكويت، بينما زادت تلك التدفقات الخارجة في الإمارات بنسبة قدرها 1.1 بالمائة. بينما تحول صافي تدفق للداخل المحقق في عُمان الى صافي تدفق للخارج. وفي السعودية تضاعف صافي التدفق للداخل المسجل بالحساب المالي خلال عام 2022 ليسجل حوالي 139.6 مليار دولار، الملحق (1/9 "ج").

فيما يخص مجموعة الدول العربية الأخرى المُصدرة للنفط، فقد تراجع صافي التدفقات الداخلة في الحساب المالي من نحو 34.5 مليار دولار محقق خلال عام 2021، ليسجل نحو 2.3 مليار دولار خلال عام 2022. يرجع ذلك بصورة أساسية لتحول صافي التدفقات الداخلة بالحساب المالي في العراق، البالغ حوالي 25.0 مليار دولار والمسجل خلال عام 2021، إلى صافي تدفقات للخارج قدره 2.3 مليار دولار خلال عام 2022. في حين تراجع صافي التدفقات الداخلة بالحساب المالي في كل من الجزائر وليبيا ليصل الى نحو 0.3 مليار دولار و4.4 مليار دولار على التوالي خلال عام 2022.

على مستوى الدول العربية المستوردة للنفط، تراجع صافي التدفقات الداخلة بالحساب المالي بنحو 62.7 بالمائة لتبلغ نحو 11.4 مليار دولار خلال عام 2022. جاء ذلك كمحصلة لانخفاض تلك التدفقات الواردة بالحساب المالي في كل من القُمر وجيبوتي ومصر بنسب بلغت 62.3 في المائة و75.4 بالمائة و87.6 في المائة على الترتيب خلال عام 2022 مقارنة بعام 2021.

بينما زاد صافي التدفقات الداخلة في عام 2022 بكل من تونس وفلسطين ولبنان وموريتانيا بنسب تراوحت بين نحو 5.2 بالمائة و75.6 في المائة. وقد زاد صافي تدفق للخارج في السودان خلال عام 2022. هذا، وقد تحول صافي التدفقات الخارجة بالحساب المالي في الأردن إلى الداخل ليسجل نحو 1.3 مليار دولار خلال عام 2022.

في ضوء التطورات السابقة، شهد عام 2022 تضاعف الفائض الكلي لموازين مدفوعات الدول العربية كمجموعة ليبلغ نحو 154.9 مليار دولار، مقارنة مع فائض قدره 77.2 مليار دولار محقق خلال عام 2021، الشكل (9-6).

شكل (9- 6): التطور في موازين مدفوعات الدول العربية كمجموعة (2018-2022)

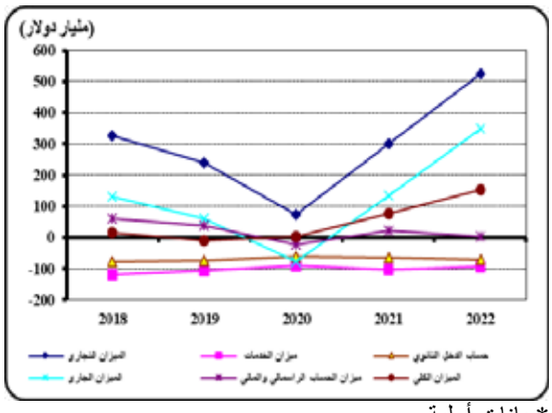

*بيانات أولية

المصدر: الملحق (9/1 "أ")، (9/1 "ج")، (9/1 "د").

5.1. الاحتياطيات الخارجية الرسمية

ارتفع إجمالي الاحتياطيات الخارجية الرسمية للدول العربية خلال عام 2022 بنسبة قدرها 14.2 في المائة لتسجل نحو 1121.5 مليار دولار، مقابل احتياطيات بلغت حوالي 981.7 مليار دولار مسجلة خلال عام 2021. هذا، في حين انخفضت نسبة تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية للدول العربية كمجموعة من حوالي 15.2 شهراً، لتبلغ نحو 14.6 شهراً خلال عام 2022. يعزى ذلك الى زيادة الواردات بنسبة فاقت الارتفاع المسجل بالاحتياطيات الخارجية الرسمية للدول العربية كمجموعة خلال عام 2022، الملحقان (4/9) و(5/9).

على مستوى الدول العربية فرادى، ارتفعت عام 2022 قيمة الاحتياطيات الخارجية الرسمية بمجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بحوالي 16.5 في المائة لتبلغ نحو 801.5 مليار دولار مقارنة مع نحو 687.4 مليار دولار محققة في عام 2021. سجلت جميع دول المجموعة زيادة في تلك الاحتياطيات بنسب تراوحت بين 8 بالمائة في الكويت و54.4 في المائة بالبحرين بعام 2022.

فيما يتعلق بالدول العربية الأخرى المُصدرة للنفط، فقد ارتفعت تلك الاحتياطيات الخارجية في هذه المجموعة من الدول بنسبة بلغت 26.2 في المائة لتصل الى نحو 190.5 مليار دولار خلال عام 2022 مقارنة مع عام 2021. جاء ذلك كمحصلة لارتفاع تلك الاحتياطيات في كل من ليبيا والجزائر والعراق بنسب بلغت نحو 10.0 في المائة و37.1 في المائة و47.5 بالمائة على التوالي في عام 2022 مقارنة بعام 2021. في حين تراجعت الاحتياطيات المسجلة في اليمن بحوالي 18 في المائة لتصل الى نحو 1.4 مليار دولار في عام 2022 مقارنة بالعام السابق. بالنسبة للدول العربية المستوردة للنفط، فقد انخفضت خلال عام 2022 الاحتياطيات الخارجية بهذه المجموعة من الدول بنسبة بلغت 9.7 بالمائة لتبلغ نحو 129.5 مليار دولار أمريكي، مقارنة مع حوالي 143.4 مليار دولار محققة خلال العام السابق. يرجع ذلك لانخفاض الاحتياطيات في كل من الأردن وتونس ولبنان ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن بنسب تفاوتت بين حوالي 1.9 في المائة و19.2 في المائة خلال عام 2022. في حين زادت تلك الاحتياطيات خلال عام 2022 في باقي دول المجموعة.

فيما يخص **نسبة تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات**[4] عام 2022، فقد تراجعت في كل من لبنان لتسجل 22.7 شهراً، و7.7 شهراً بالعراق، والسعودية 36.3 شهراً، وموريتانيا لتصل إلى نحو 3.8 شهراً، والأردن لتسجل حوالي 10.2 شهراً، وتونس لتبلغ 3.6 شهراً، ومصر لتبلغ حوالي 5.4 شهراً، وجيبوتي لتصل إلى 1.3 شهراً، واليمن إلى حوالي 1.3 شهراً، وعُمان 7.9 شهراً، وفلسطين لتبلغ نحو 1.0 شهراً، والقُمر لتسجل حوالي 15.3 شهراً والكويت لتبلغ 9.3 شهراً. بينما ارتفعت

[4] محسوبة على أساس نسبة إجمالي الاحتياطات الخارجية الرسمية في نهاية السنة في كلّ دولة إلى إجمالي قيمة الواردات السلعية الشهرية لتلك السنة في الدولة المعنية.

النسبة في كل من الجزائر لتبلغ 17.6 شهراً، وليبيا لتحقق 54.7 شهراً، والمغرب إلى 6.3 شهراً، والإمارات لتبلغ 7.0 شهراً، والبحرين لتبلغ 4.0 شهراً، والسودان لتسجل 2.6 شهراً خلال عام 2022.

2. تطورات الدين العام الخارجي

1.2. رصيد الدين العام الخارجي للدول العربية

ارتفع **إجمالي رصيد الدين العام الخارجي** القائم[5] في ذمة الدول العربية المتوفرة عنها بيانات بحوالي 19.7 مليار دولار أمريكي، ليصل إلى حوالي 534.9 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2022، مُقارنة بحوالي 515.2 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2021. وهو ما جاء كمحصلة لارتفاع مديونية كل من مصر، وعُمان، والأردن، ولبنان مجتمعة بحوالي 25.7 مليار دولار بنهاية عام 2022، على خلفية ارتفاع احتياجاتها التمويلية متضمنة ارتفاع عجز الموازنة العامة، مثل الدين الخارجي لهذه الدول مجتمعة حوالي 50.7 في المائة من إجمالي الدين الخارجي للدول العربية كمجموعة بنهاية عام 2022. بالمقابل تراجعت مديونية كل من تونس، والسعودية، وموريتانيا، والسودان، والجزائر، وجيبوتي، والبحرين، والقمر والمغرب، واليمن مجتمعة بحوالي 6 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2022، في ضوء تسجيل عدد من هذه الدول فائضاً في موازناتها، مثل الدين الخارجي لهذه الدول مجتمعة حوالي 49.3 في المائة من إجمالي الدين الخارجي للدول العربية كمجموعة بنهاية عام 2022 الملاحق (1/6) و(2/6) و(10/6) و(10/9) والجدول (9-1).

على صعيد **الدول العربية فرادى**، من بين الدول التي شهدت ارتفاعاً في رصيد الدين العام الخارجي، سجلت **مصر** ارتفاع في إجمالي رصيد مديونيتها الخارجية بحوالي 17.4 مليار دولار أمريكي ليصل إلى حوالي 162.9 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2022، مُقارنة بحوالي 145.5 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2021. كما تم الإشارة إليه سابقاً، فقد جاء ذلك بسبب تسجيل الرصيد الكلي للموازنة العامة عجزاً بلغ حوالي 28.7 مليار دولار أمريكي (ما نسبته حوالي 6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) خلال عام 2022.

كما سجلت **عُمان** ارتفاعاً في رصيد مديونيتها الخارجية بحوالي 5.5 مليار دولار أمريكي، لتصل إلى حوالي 46.0 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2022، مُقارنة بحوالي 40.6 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2021. ذلك في ضوء ارتفاع احتياجات التمويل متضمنةً تسجيل الموازنة العامة عجزاً بحوالي 4 مليار دولار أمريكي (ما نسبته حوالي 6.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2022.

جدول (9- 1): الدين العام الخارجي وخدمة الدين العام الخارجي في الدول العربية المتوفرة عنها بيانات

الدول	الدين العام الخارجي القائم (بالمليون دولار أمريكي)		خدمة الدين العام الخارجي	
	2021	2022*	2021	2022*
الأردن	21,029.7	22,609.7	3,195.20	3,080.50
البحرين	23,476.1	22,824.5	...	...
تونس	42,527.0	40,256.0	3,768.00	2,899.00
الجزائر	3,062.0	2,914.0	261.4	248.8
جيبوتي	2,718.9	2,602.0	146.3	159
السعودية	101,137.1	100,034.1	...	...
السودان	44,713.1	44,408.1	71.8	63
عمان	40,550.4	46,033.8	270.1	306.6
القمر	357.2	275.8	9.3	8.1
لبنان	38,103.0	39,388.4	4,295.3	4,923.1
مصر	145,529.4	162,928.0	21,769.4	24,506.4
المغرب	40,919.0	40,446.0	4,609.0	4,654.0
موريتانيا	5,451.0	4,797.3	197.0	173.4
اليمن	5,634.0	5,412.0	62.7	79.9
الدول العربية المقترضة	**515,207.8**	**534,929.8**	**38,655.6**	**41,101.9**

المصدر: الملحقان (6/9) و(7/9). [*بيانات أولية]

[5] يتكون الدين العام الخارجي من الديون طويلة ومتوسطة الأجل من المصادر الرسمية والخاصة والديون قصيرة الأجل وتسهيلات صندوق النقد الدولي والديون الخاصة غير المضمونة.

كذلك سجلت **الأردن، ولبنان،** ارتفاعاً في رصيد مديونيتها الخارجية بحوالي 1.6 و1.3 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2022 على الترتيب.

بالنسبة للدول التي تراجع لديها إجمالي رصيد الدين الخارجي، فقد سجلت **السعودية** تراجعاً في رصيد مديونيتها الخارجية بحولي 1.1 مليار دولار أمريكي، لتصل إلى حوالي 100 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2022، مقارنة برصيد بلغ حوالي 101.1 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2021. جاء ذلك كمحصلة لتسجيل الرصيد الكلي للموازنة فائضاً بحوالي 27.7 مليار دولار أمريكي في عام 2022، (ما نسبته حوالي 2.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي).

كذلك سجلت **الجزائر** تراجعاً في رصيد مديونيتها الخارجية بحولي 148 مليون دولار أمريكي، لتصل إلى حوالي 2.9 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2022، مقارنة برصيد بلغ حوالي 3.1 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2021. جاء ذلك في ضوء تسجيل الرصيد الكلي للموازنة فائضاً بحوالي 4.2 مليار دولار أمريكي في عام 2022، (ما نسبته حوالي 2.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي).

بينما سجلت كل من تونس، وموريتانيا، والسودان، وجيبوتي، والبحرين، والقُمر، والمغرب، واليمن تراجعاً في رصيد مديونيتها الخارجية تراوح بين 81.4 مليون دولار أمريكي و2.3 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2022.

2.2. خدمة الدين العام الخارجي بالدول العربية

بالنسبة **لخدمة الدين العام الخارجي،** فقد ارتفعت بالنسبة للدول العربية كمجموعة بحوالي 2.4 مليار دولار أمريكي، لتصل إلى حوالي 41.1 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2022، مقارنة بحوالي 38.7 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2021.

على صعيد **الدول العربية فرادى،** فقد سجل إجمالي خدمة الدين العام الخارجي تراجعاً في كل من الأردن، وتونس، والجزائر، والسودان، والقُمر، وموريتانيا، فيما سجل ارتفاعاً في كل من مصر، ولبنان، والمغرب، واليمن، وعُمان، وجيبوتي بنهاية عام 2022.

بالنسبة للدول التي تراجعت لديها خدمة الدين العام الخارجي فقد سجلت مجتمعة تراجعاً بحوالي 1 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2022. شكل إجمالي خدمة الدين العام الخارجي لهذه الدول مجتمعة حوالي 15.7 في المائة من إجمالي خدمة الدين الخارجي للدول العربية المتوفرة عنها بيانات كمجموعة بنهاية العام المذكور.

من بين الدول التي تراجعت لديها خدمة الدين العام الخارجي، سجلت تونس تراجعاً بحوالي 869 مليون دولار أمريكي، بينما سجل كل من الأردن، وموريتانيا، والجزائر والسودان والقمر تراجعاً تراوح بين 1.2 و114.7 مليون دولار أمريكي بنهاية عام 2022.

بالنسبة للدول التي ارتفعت لديها خدمة الدين العام الخارجي فقد سجلت مجتمعة ارتفاعاً بحوالي 3.5 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2022. يُشكل إجمالي خدمة الدين العام الخارجي لهذه الدول مجتمعة حوالي 84.3 في المائة من إجمالي خدمة الدين الخارجي للدول العربية المتوفرة عنها بيانات كمجموعة بنهاية العام المذكور.

من بين الدول التي ارتفعت لديها خدمة الدين العام الخارجي، سجلت مصر ارتفاعا بنحو 2.7 مليار دولار، وسجل لبنان ارتفاعاً بحوالي 627.8 مليون دولار أمريكي، كما سجلت المغرب ارتفاعاً بحوالي 45 مليون دولار أمريكي، بينما سجلت كل من جيبوتي، واليمن، وعُمان ارتفاعاً تراوح بين 12.7 و36.5 مليون دولار أمريكي بنهاية عام 2022.

3.2. أعباء المديونية الخارجية للدول العربية

بغرض استكشاف أوضاع المديونية الخارجية للدول العربية المتوفرة عنها بيانات، فقد تم احتساب نسبة الدين العام الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي لإعطاء فكرة حول قدرة الاقتصاد على تحمل أعباء الدين العام الخارجي وإمكانية استمراريته في الايفاء بذلك. كذلك تم احتساب نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات، لإعطاء فكرة حول قدرة عائدات الصادرات على تغطية خدمة المديونية الخارجية.

فيما يتعلق **بنسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي،** فقد سجلت تراجعاً بالنسبة للدول العربية المتوفرة عنها بيانات كمجموعة بحوالي 3.5 نقطة مئوية، لتصل إلى حوالي 23.4 في المائة بنهاية عام 2022، مقارنة بنسبة بلغت حوالي 26.9 في المائة بنهاية عام 2021.

على صعيد **الدول العربية فرادى،** فقد سجلت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي تراجعاً في كل من السودان، وموريتانيا، وجيبوتي والبحرين، ولبنان،

وتونس، والقمر، وعُمان، واليمن، والسعودية، والجزائر، وسجلت ارتفاعاً في كل من مصر، والمغرب، والأردن.

من بين الدول التي تراجعت لديها نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، سجل **السودان** تراجعاً بحوالي 25.5 نقطة مئوية، على خلفية تراجع مديونية السودان في ضوء تخفيف المديونية بإطار المبادرة المعزّزة للدول عالية المديونية منخفضة الدخل. كما سجلت كل موريتانيا، وجيبوتي والبحرين، ولبنان، وتونس، والقمر، وعُمان، واليمن، والسعودية، والجزائر تراجعاً تراوح بين 0.3 و12.3 نقطة مئوية بنهاية عام 2022.

أما بالنسبة للدول العربية التي ارتفعت لديها نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد سجلت مصر ارتفاعا بنحو 5 نقاط مئوية، وسجلت المغرب ارتفاعاً بحوالي 1.5 نقطة مئوية، وسجل الأردن ارتفاعاً بنقطة مئوية واحدة بنهاية عام 2022، الملحق (8/9) والجدول (9-2).

جدول (9- 2): مؤشرات المديونية الخارجية للدول العربية المتوفرة عنها بيانات (2021 و2022)

الدول	نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي		نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى صادرات السلع والخدمات	
	2021	2022*	2021	2022*
الأردن	46.5	47.6	24.5	15.1
البحرين	59.7	51.4	...	...
تونس	90.6	83.2	19.0	12.5
الجزائر	1.9	1.5	0.6	0.4
جيبوتي	78.1	66.7	2.1	2.2
السعودية	11.6	9.0	...	...
السودان	91.1	65.6	1.1	1.1
عمان	46.0	40.1	0.9	0.9
القمر	26.9	20.9	7.3	5.2
لبنان	226.5	218.2	74.4	58.5
مصر	30.5	35.5	37.3	32.1
المغرب	28.7	30.1	6.8	6.2
موريتانيا	54.5	42.2	9.4	6.2
اليمن	29.8	22.8	16.4	...
الدول العربية المقترضة	**26.9**	**23.4**	**15.6**	**11.2**

المصدر: الملحقان (8/9) و(9/9).
*بيانات أولية.

بالنسبة **لتغطية عائدات الصادرات السلعية والخدمية لخدمة الدين العام الخارجي** للدول العربية المتوفرة عنها بيانات كمجموعة، فقد تراجعت بحوالي 4.4 نقطة مئوية لتصل إلى حوالي 11.2 في المائة بنهاية عام 2022، مقارنة بنسبة بلغت حوالي 15.6 في المائة بنهاية عام 2021.

على صعيد **الدول العربية فرادى**، سجلت نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات تراجعاً في كل من لبنان، ومصر، والأردن، وتونس، وموريتانيا، والقُمر، والمغرب، والجزائر، بينما ظلت نسبياً مستقرة في السودان وعُمان، وجيبوتي.

من بين الدول العربية التي تراجعت لديها نسبة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات، فقد سجل لبنان تراجعاً بنحو 16 نقطة مئوية، وسجلت الأردن تراجعاً بنحو 9.4 نقطة مئوية، وسجلت تونس تراجعاً بحوالي 6.6 نقطة مئوية، فيما سجل كل من موريتانيا، والقُمر، والمغرب، والجزائر، ومصر تراجعاً تراوح بين 0.3 و5.2 نقطة مئوية بنهاية عام 2022، الملحق (9/9) والجدول (9-2).

3. نظم الصرف في الدول العربية

1.3. أنظمة أسعار الصرف بالدول العربية

تبين الممارسات العملية للترتيبات الفعلية *de facto* لأسعار صرف العملات الأجنبية في الدول العربية أن هذه الدول تتبنى نظامين للصرف هما **نظام سعر الصرف الثابت** والذي يحوي بداخله كل من التثبيت مقابل الدولار الأمريكي واليورو، التثبيت مقابل سلة حقوق السحب الخاصة، أو التثبيت مقابل سلة خاصة من العملات (غير معلنة). أما النوع الثاني فهو **نظام سعر الصرف العائم** وينقسم هذا النوع بدوره إلى فرعين، فإما أن يكون تعويماً مُداراً موجهاً بواسطة البنك المركزي، أو أن يكون تعويماً حراً مستقلاً يخضع لقوى العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي. بالنسبة لسعر الصرف الثابت، عادة ما تلجأ الدول لتبني هذا النظام بغرض استخدامه كمرتكز إسمي للسياسة النقدية وفي هذا النظام يتم ربط سعر الصرف الرسمي للدولة بعملة دولة أخرى أو سلة من العملات أو حقوق السحب الخاصة، وذلك بغرض الحفاظ على قيمة العملة ضمن نطاق محدد يتم تحديده وفقاً لرؤية البنك المركزي الذي يتحمل مسؤولية المحافظة على هذا السعر ضمن النطاق المُعلن من خلال قيام البنك المركزي بشراء وبيع عملته الخاصة في سوق الصرف الأجنبي

مقابل العملة التي يرتبط بها. على مستوى الدول العربية، يشير الملحق (10/9) إلى أن عدد الدول العربية التي تبنت ترتيبات أسعار الصرف الثابتة يبلغ عددها 13 دولة عربية معظمها من الدول العربية المصدرة للنفط ماعدا الأردن وسوريا والمغرب. هناك تسع دول تقوم بتثبيت عملتها مقابل الدولار الأمريكي واليورو مثل الأردن، والإمارات، والبحرين، وجيبوتي، والسعودية، والعراق، وعُمان، وقطر، ولبنان، بينما تقوم كل من سورية، وليبيا بتثبيت قيمة عملاتها مقابل سلة حقوق السحب الخاصة، في حين يتم تثبيت الدينار الكويتي والدرهم المغربي مقابل سلة من العملات الأجنبية.

أحد الترتيبات التي تتبناها البنوك المركزية في الدول العربية **نظام سعر الصرف المرن**، وفيه يتم تحديد سعر الصرف المرن وفقاً لآلية العرض والطلب التي تعمل لإزالة التشوهات في سوق الصرف الأجنبي، وينقسم هذا النظام إلى النظام المرن المدار الذي في إطاره يتدخل البنك المركزي في سوق الصرف الأجنبي جزئياً، والنظام المرن الحر، وفيه تحمل قوى السوق بشكل مطلق في ظل المنافسة الكاملة في بيع وشراء العملات.

أما الدول التي تتبنى ترتيبات سعر الصرف المرن، فيصل عددها إلى ست دول بعضها مدار وموجه بواسطة البنك المركزي مثل تونس والجزائر والسودان ومصر موريتانيا، والبعض الآخر يتبع التعويم الحر المعتمد على آلية السوق مثل اليمن.

2.3. التطورات في أسعار صرف العملات العربية[6]

أدت جائحة كوفيد-19 والأزمة الروسية الأوكرانية التي تلتها ارتفاع ملموس في معدلات التضخم العالمية بالإضافة إلى تباطؤ معظم اقتصادات دول العالم. ارتبطت هذه التطورات بالإضافة إلى قيام دول العالم بتعديل سياساتها النقدية، من خلال رفع أسعار الفائدة، لاحتواء التضخم مع تعديلات كبيرة على أسعار الصرف. فعلى سبيل المثال، ارتفع المؤشر الواسع للدولار الأمريكي[7] بحوالي 6.7 بالمائة في العام 2022 مقارنة مع العام 2021[8].

نتيجة لما سبق، شهدت قيمة العملات العربية المثبتة مقابل الدولار ارتفاعاً خلال عام 2022 مقارنة بالعملات العالمية غير الدولار الأمريكي. وفي سبيل الحفاظ على ثبات سعر الصرف مقابل الدولار الأمريكي قامت الدول العربية، باستثناء الأردن ولبنان، المثبتة قيمة عملتها مع الدولار الأمريكي إلى رفع احتياطياتها الأجنبية بهدف الإبقاء على نظم أسعار الصرف الثابتة في هذه البلدان ضمن الحدود المُعلن عنها. وفيما يتعلق بالأردن ولبنان فقد انخفضت احتياطياتها الأجنبية بشكلٍ طفيف، وخصوصاً أن لديها احتياطيات أجنبية مريحة تغطي 10.2 شهر من الواردات لحالة الأردن و22.7 شهر من الواردات لحالة لبنان.

فيما يتعلق بالدول العربية غير المثبتة لعملتها مقابل الدولار الأمريكي، فقد تراجعت قيمة عملاتها مقابل الدولار الأمريكي خلال العام 2022، مقارنة مع العام السابق ويعود ذلك بشكل رئيس إلى ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي عالمياً. ويظهر الشكل (9-7) تطورات أسعار صرف عملات الدول العربية التي تتبع نظام سعر ثابت مقابل سلة حقوق السحب الخاصة أو مقابل سلة خاصة من العملات، بالإضافة على الدول التي تتبع نظام سعر صرف مرن.

شكل (9- 7): التغيرات في أسعار صرف العملات العربية مقابل الدولار الأمريكي (%)

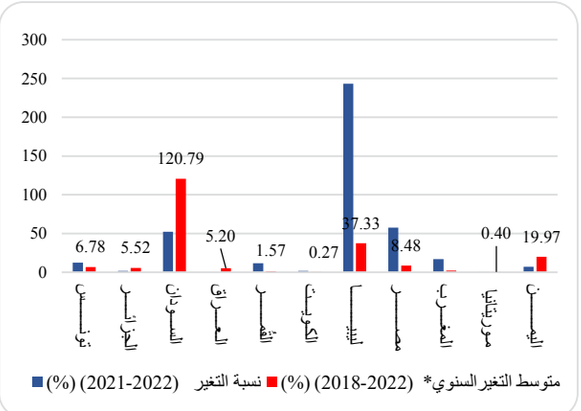

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام2022 وصندوق النقد الدولي.

* تم احتساب متوسط التغير السنوي على أساس وحدات العملة الوطنية مقابل الدولار.

[6] أسعار صرف العملات في هذا الجزء هي كما وردت من قبل المصارف المركزية العربية.

[7] عبارة عن مؤشر موزون لقيمة الدولار الأمريكي مقارنة مع عملات بقية الدول حول العالم.

[8] بنك الاحتياطي الفيدرالي لسانت لويس، الولايات المتحدة الأمريكية.

يشير الشكل (9-7) إلى اختلاف حدة التراجع في قيمة العملة بين دولة عربية وأخرى. على سبيل المثال، تراجعت قيمة الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي بأكثر من 100 في المائة بين العامين 2021 و2022. ويعود تراجع سعر صرف الدينار الليبي بشكل ملحوظ إلى اعتماد مصرف ليبيا المركزي لخطة بدأت في العام 2021 وتمتد لمدة ثلاث سنوات تهدف إلى تخفيض في قيمة الدينار الليبي مقابل سلة من حقوق السحب الخاصة بهدف مواجهة أزمة السيولة النقدية التي تعاني منها البلاد منذ سنوات.

وتراجعت قيمة الجنيه المصري بحوالي 57.4 في المائة خلال العام 2022، حيث قام البنك المركزي المصري بخفض قيمة الجنيه مقابل الدولار الأمريكي مرتين خلال العام 2022. تجدر الإشارة إلى أن الحكومة المصرية نفذت خلال الخمس سنوات الماضية برنامج إصلاح اقتصادي في العام 2016 بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، ركز البرنامج في أحد جوانبه على تعزيز مرونة سعر صرف الجنيه المصري لتعزيز القدرة التنافسية للصادرات المصرية ما يساهم في تحسين موقف ميزان المعاملات الجارية، وبالتالي بناء احتياطيات من النقد الأجنبي كافية لتغطية 3 أشهر أو أكثر من الواردات.

وفي السودان، جرّاء تفاقم الأوضاع الاقتصادية الداخلية وارتفاع معدلات التضخم بشكل كبير خلال العامين الماضيين، بالإضافة إلى ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي عالمياً، تراجعت قيمة الجنيه السوداني بحوالي 52.3 بالمائة خلال عام 2022 مقارنة مع عام 2021.

وفي المغرب تراجعت قيمة الدرهم بحوالي 17.0 بالمائة خلال العام 2022. كما قام المغرب بإجراء إصلاحات في سوق الصرف الأجنبي من خلال اعتماد أوزان[9] بما يتناسب وحجم التجارة الدولية بين المغرب والشركاء التجاريين حيث تم تعديل هذه الأوزان في عام 2015 دون تخفيض لقيمة العملة مع السماح لسعر الصرف بالتقلب ضمن نطاق (±2.5) في المائة، كما سُمح للبنك المركزي بالتدخل لمنع التقلبات الحادة في سعر الصرف والمحافظة عليه مستقراً في الحدود المعلنة.

كما تراجع الدينار التونسي بحوالي 12.6%، حيث تأثر بالأوضاع الاقتصادية العالمية والمحلية، وارتفاع الأسعار، بالإضافة إلى تراجع الاحتياطيات الأجنبية.

وفي ذات السياق، تراجع الفرنك القُمري بحوالي 11.7 في المائة، والريال اليمني بحوالي 7.2 في المائة. وتراجعت قيمة عملات كل من الجزائر والكويت وموريتانيا بنسب طفيفة بلغت 1.9 في المائة ، 1.6 في المائة ، و0.4 في المائة لهذه الدول على التوالي خلال العام 2022 مقارنة مع العام الذي سبقه. بينما بقيت قيمة الليرة السورية عند ذات المستوى الذي كانت عليه في العام 2021 دون تغيير.

وفيما يتعلق بقيم العملات العربية مقابل اليورو الأوروبي، يظهر الشكل (9-8)، أبرز التطورات الحاصلة على قيم هذه العملات خلال العام 2022. تجدر الإشارة إلى أن كافة العملات العربية ارتفعت قيمتها مقابل اليورو الأوروبي خلال العام 2022، باستثناء كلٍّ من الدينار الليبي (المثبّت بسلة حقوق السحب الخاصة) الذي تراجعت قيمته مقابل اليورو بحوالي 285.9 في المائة ، والجنيه المصري والسوداني اللذان تراجعت قيمتهما بحوالي 26.5 في المائة و22.4 في المائة على التوالي بين عامي 2021 و2022.

شكل (9- 8): التغيرات في أسعار صرف العملات العربية مقابل اليورو (%)

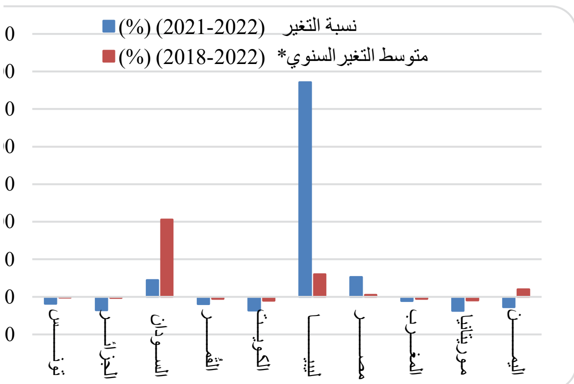

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام2022 وصندوق النقد الدولي.

* تم احتساب متوسط التغير السنوي على أساس وحدات العملة الوطنية مقابل الدولار، وترمز العلامة (-) إلى ارتفاع (أي تحسن) في قيمة العملة الوطنية المعنية.

[9] (بواقع 20 في المائة للدولار و80 في المائة لليورو وخفض قيمة الدرهم بنحو 5 في المائة). وفي عام 2015 تم تغيير هذه الأوزان إلى 40 في المائة للدولار و60 في المائة لليورو.

فيما يتعلق بالدول العربية المثبتة عملاتها مقابل الدولار الأمريكي، فقد شهدت ارتفاعاً في قيمة عملاتها مقابل اليورو بنحو 19.6 في المائة خلال العام 2022 مقارنة مع العام 2021، في حين شهدت الأردن والعراق ارتفاع عملاتها مقابل اليورو بنحو 19.7 في المائة. أما فيما يتعلق بالليرة السورية المثبّتة بسلة حقوق السحب الخاصة، فقد سجلت ارتفاعاً في قيمتها بنحو 19.6 في المائة مقابل اليورو.

أما باقي الدول العربية، التي ارتفعت قيمة عملاتها مقابل اليورو الأوروبي والتي تعتمد نظام سعر صرف مرن، فقد تراوحت نسب الارتفاع من 5.6 في المائة للدرهم المغربي إلى 18.8 في المائة للأوقية الموريتانية.

الفصل العاشر

واقع و تحديات الاقتصاد الدائري للكربون في الدول العربية

نظرة عامة

شهدت السنوات الأخيرة معدلات غير مسبوقة للتغيُّرات المناخية في دول العالم، مما نجم عنها ارتفاع في معدلات الظواهر الطبيعية كالفيضانات والجفاف، وارتفاع معتبر في درجات الحرارة، الأمر الذي أثار مخاوف علماء الجيولوجيا والمنظمات البيئية، وأسفر عن عقد العديد من المؤتمرات البيئية حول هذا الشأن، كما تم تبني وإطلاق عدد من المبادرات وإبرام عدد من الاتفاقيات بهدف حماية كوكب الأرض، مثل اتفاقية باريس في عام 2015.

يُعزى السبب الرئيس لتغير المناخ إلى تنامي الأنشطة البشرية غير المستدامة، لا سيما تلك المتصلة بنمو القطاعات الرمادية، وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري، والاستغلال غير المستدام للغابات، حيث أدت هذه الأنشطة إلى عدد من العواقب المناخية، بما في ذلك ارتفاع درجات الحرارة العالمية، وزيادة تواتر وشدة الظواهر الجوية، وذوبان القمم الجليدية، وارتفاع مستوى سطح البحر، واضطرابات النظم البيئية والتنوع البيولوجي، إضافة إلى تداعياتها على النشاط الاقتصادي والقطاع المالي. في ضوء هذه التحديات، أصبحت الحاجة إلى اتخاذ تدابير فعالة للتخفيف من تغير المناخ والتكيّف معها أمراً ملحاً، مع التركيز بشكل خاص على إدارة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

يؤثر تغير المناخ على الاقتصادات المتقدمة والنامية، حيث يتسبب في تدهور الزراعة، وتقلص الثروة السمكية، والهجرة، الأمر الذي دفع صانعي السياسات في أنحاء العالم إلى اتخاذ خطوات مهمة لإدارة هذه المخاطر وتخفيف آثارها والانتقال نحو اقتصاد أخضر ومستدام.

تُعد إدارة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري أحد أهم التحديات العالمية لتحقيق الأهداف المناخية والحياد الكربوني. تعتبر انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المساهم الرئيس في مخاطر تغيرات المناخ، إضافة إلى غازات الاحتباس الحراري الأخرى مثل: الميثان وأكسيد النيتروز. يسلّط تقرير التقييم السادس الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) الضوء على الفجوة الكبيرة بين انبعاثات الاحتباس الحراري العالمية الحالية والمستويات المطلوبة للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري بما يتماشى مع اتفاقية باريس. أشار التقرير أن الانبعاثات الناتجة عن المساهمات المحددة وطنيا للدول (NDCs) من المرجح أن تؤدي إلى ارتفاع درجة الحرارة بأكثر من 1.5 درجة مئوية خلال القرن الحادي والعشرين.

ظهر الاقتصاد الدائري للكربون (CCE) كنهج تحويلي لمعالجة الانبعاثات الكربونية والمخاطر الناجمة عن تغيرات المناخ، لاعتماده على مبادئ الاقتصاد الدائري، الذي يسعى إلى الاحتفاظ بالموارد قيد الاستخدام لأطول فترة ممكنة، واستخراج أقصى قيمة مضافة منها، ومن ثم استعادتها وتجديدها. يساعد هذا النهج على تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتحسين كفاءة الموارد، وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة. يمثل الاقتصاد الدائري للكربون نقلة نوعية في كيفية التعامل مع إدارة الكربون ومكافحة تغير المناخ، من خلال اعتماد ممارسات دائرية ومستدامة، يمكنها تحقيق الهدفين المتمثلين في تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتعزيز الرخاء الاقتصادي، وبالتالي تحقيق مستقبل أكثر استدامة ومرونة للأجيال القادمة.

يعتبر الاقتصاد الدائري للكربون نظاماً دائرياً يتم فيه تقليل انبعاثات الكربون، والتقاطها، واستخدامها، وإعادة تدويرها على نحو مستدام. كما يشجع على اعتماد مصادر الطاقة المتجددة، والاستثمار في تقنيات التقاط الكربون وتخزينه، وتطوير مسارات انبعاثات صفرية مصممة خصيصاً لظروف وموارد كل بلد. بينما لا يزال العالم يعتمد على المنتجات كثيفة الكربون، فإن تبني اقتصاد دائري للكربون يمكن أن يجلب العديد من الفوائد المشتركة مثل تعزيز أمن الطاقة، وتحسين جودة الهواء، وخلق فرص عمل، وتعزيز النمو الاقتصادي، والحفاظ على الموارد الطبيعية، إضافة إلى تعزيز الابتكار والتعاون والانتقال إلى مجتمع مستدام وقادر على الصمود وعلى تحقيق مستقبل أكثر استدامة للأجيال القادمة.

إن معالجة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون واتخاذ إجراءات جماعية للحد منها أمر بالغ الأهمية لتحقيق استقرار المناخ

وحماية الكوكب من أجل الأجيال القادمة، وهو ما يتطلب تعاوناً عالمياً وتقنيات مبتكرة وممارسات سليمة ومستدامة في جميع القطاعات للانتقال إلى مستقبل مرن ومنخفض الكربون.

1. غازات الاحتباس الحراري وعلاقتها بتغيّرات المناخ

يتأثر مناخ الأرض بشكل أساسي بالطاقة المتلقاة من الشمس، فعندما يصل ضوء الشمس إلى الأرض، ينعكس جزء منه إلى الفضاء، بينما يمتص سطح الأرض جزءاً منه فتُشع هذه الطاقة الممتصة مرة أخرى في الغلاف الجوي على شكل حرارة. بعض الغازات الموجودة في الغلاف الجوي، والمعروفة بغازات الاحتباس الحراري، تحبس جزءاً من هذه الحرارة، مما يؤدي إلى ظاهرة الاحتباس الحراري، الذي يؤدي إلى زيادة متوسط درجة الحرارة العالمية.

أدت الأنشطة البشرية منذ بداية الثورة الصناعية إلى اضطراب كبير في التوازن الطبيعي لغازات الاحتباس الحراري، كما أدت إزالة الغابات والتلوث الصناعي وحرق الوقود الأحفوري والتغيرات في استخدام الأراضي إلى زيادة كبيرة في تركيز غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي. نتيجة لذلك، اشتد تأثير الاحتباس الحراري، مما أدى إلى ارتفاع درجات الحرارة العالمية وحدوث تغيرات مناخية متطرفة، وذات تداعيات متعددة الأوجه.

1.1. أنواع غازات الاحتباس الحراري

يعتبر فهم أنواع غازات الاحتباس الحراري الرئيسة، أمراً بالغ الأهمية، سواء تعلق الأمر بالانبعاثات التي تحدث بشكل طبيعي أو الناجمة عن الأنشطة البشرية، حيث تشمل غازات الاحتباس الحراري ما يلي:

غاز ثاني أكسيد الكربون (CO2)
لا تقتصر غازات الاحتباس الحراري على غاز ثاني أكسيد الكربون، بل تتعداه إلى أنواع أخرى من الغازات. يعتبر غاز ثاني أكسيد الكربون أحد غازات الاحتباس الحراري الأكثر انتشاراً ويتم إطلاقه من خلال حرق الوقود الأحفوري مثل الفحم والنفط والغاز الطبيعي. كما تساهم إزالة الغابات والاستغلال غير العقلاني للأراضي في زيادة مستويات ثاني أكسيد الكربون.

غاز الميثان (CH4)
ينبعث غاز الميثان أثناء إنتاج ونقل الفحم والنفط والغاز الطبيعي. كما يتم إطلاقه من خلال الماشية والممارسات الزراعية الأخرى، وكذلك من تحلل النفايات العضوية في مدافن النفايات.

غاز أكسيد النيتروز (N2O)
ينطلق أكسيد النيتروز من الأنشطة الزراعية والصناعية، وكذلك أثناء احتراق الوقود الأحفوري والنفايات الصلبة.

الغازات المفلورة
تشمل الغازات المفلورة مركبات الكربون الهيدروفلورية (HFCs)، ومركبات الكربون المشبعة بالفلور (PFCs)، وسداسي فلوريد الكبريت (SF6)، وهي غازات اصطناعية تستخدم في تطبيقات صناعية مختلفة، مثل التبريد وتكييف الهواء وتصنيع الإلكترونيات.

تتفاوت أعمار غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي وتساهم بصفة مختلفة في الاحتباس الحراري. في حين أن ثاني أكسيد الكربون هو المساهم الأكثر أهمية في تغير المناخ على المدى الطويل، فإن الميثان وأكسيد النيتروز لهما تأثير أقوى على الاحتباس الحراري، على الرغم من انخفاض تركيزاتهما في الغلاف الجوي.

يعد فهم مصادر وتأثير وتفاعلات غازات الاحتباس الحراري أمراً بالغ الأهمية لتطوير استراتيجيات فعالة للتخفيف من تغير المناخ وتقليل انبعاثات الكربون. من خلال معالجة الأسباب الكامنة والممارسات المستدامة، يمكن السعي لتحقيق الاستقرار وتقليل تركيزات غازات الاحتباس الحراري، والتخفيف من آثار تغيرات المناخ على نطاق عالمي. يتكون حوالي 0.1 في المائة فقط من الغلاف الجوي من غازات الاحتباس الحراري، ويتكون الباقي بشكل رئيس من النيتروجين (حوالي 78 في المائة)، والأكسجين حوالي (21 في المائة)، والأرجون (حوالي 0.9 في المائة). على الرغم من الندرة النسبية لهذه الغازات في الغلاف الجوي، إلا أن غازات الاحتباس الحراري لها تأثير كبير على نظام المناخ، وتوازن طاقة الأرض من خلال حبس الحرارة داخل الغلاف الجوي. يوضح الشكل (1-10) كيفية تأثير غازات الاحتباس الحراري على كوكب الأرض (Thompson, 2021).

شكل (10- 1): كيفية تأثير غازات الاحتباس الحراري على كوكب الأرض

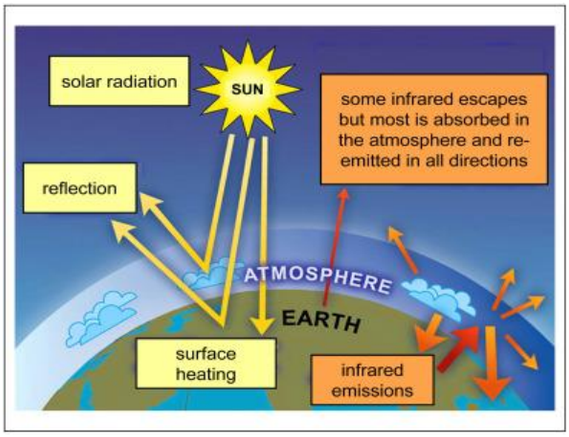

Source: Anderson et al., 2016

يوضح الشكل (10-1) أن الزيادة في غازات الاحتباس الحراري تشكل طبقة عازلة ذات لون أزرق داكن، تحبس أشعة الشمس وتمنع رجوعها مرة أخرى إلى الفضاء، مما يؤدي إلى زيادة درجة الحرارة المعروف باسم تأثير الاحتباس الحراري. على الجانب الأيسر، بدون غازات الاحتباس الحراري، تصل أشعة الشمس إلى سطح الأرض بشكل طبيعي. يوجد جدل مستمر بشأن العلاقة بين الاحتباس الحراري وانبعاثات الكربون، مع منظورين متناقضين، حيث يرى أحدهما أنه لا توجد صلة مباشرة بين الاحتباس الحراري وثاني أكسيد الكربون. يؤكد مؤيدو وجهة النظر هذه أن قياس التأثير الدقيق للأنشطة البشرية على تغير المناخ مهمة معقدة لا يمكن أن تُعزى فقط إلى ثاني أكسيد الكربون. كما يرون أن العوامل الأخرى قد تلعب دوراً مهمًا. على عكس ذلك، يؤكد المنظور النقيض أن ثاني أكسيد الكربون هو المحرك الأساسي للاحتباس الحراري العالمي. حسب المدافعين عن هذا الموقف، الزيادة في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة إلى حد كبير عن الأنشطة البشرية، مسؤولة عن الارتفاع الملحوظ في درجات الحرارة العالمية. كما يؤكدون أن ثاني أكسيد الكربون يعمل كغاز دفيئ، حيث يحبس الحرارة في الغلاف الجوي ويساهم في ارتفاع درجة حرارة الكوكب. يسلط هذا الجدل الضوء على العلاقة المعقدة بين انبعاثات الكربون والاحتباس الحراري. ويبرز التحدي في تحديد التأثير الدقيق للأنشطة البشرية على النظام المناخي والتفسيرات المختلفة للأدلة العلمية، ولابد من المزيد من البحث والتحليل لتوفير فهم شامل لدور ثاني أكسيد الكربون وغازات الاحتباس الحراري الأخرى في ظاهرة الاحتباس الحراري. وعلى أية حال، في ظل وجود فرضية للعلاقة، ينبغي اتخاذ قرارات رشيدة تحد من تلوث البيئة، وتعمل على استدامة الأنشطة بما يساهم في حماية الكوكب من مخاطر التغيرات المناخية.

2.1. المصادر الأساسية للانبعاثات الكربونية

تتمثل المصادر الأساسية لانبعاثات الكربون في المصادر الطبيعية، من خلال طرح غاز ثاني أكسيد الكربون سواءً من خلال عملية التنفس عند الإنسان أو التمثيل الضوئي للنباتات، أو امتصاص المحيطات، وتحسين التربة، وتحلل المواد العضوية. كما تعتبر الأنشطة البشرية، ممثلة في الأنشطة الصناعية، إحدى المصادر الأساسية للانبعاثات الكربونية، مثل استخدام الوقود الأحفوري، وتوليد الكهرباء، وإنتاج الأسمنت، والنقل، والاستغلال غير الرشيد للغابات.

3.1. الانبعاثات الكربونية وفقاً لمصادر الطاقة

وصلت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المتعلقة بالطاقة العالمية إلى مستوى مرتفع يزيد عن 36.8 جيجا طن في عام 2022، حيث نمت بنسبة 0.9 في المائة أي بزيادة 321 مليون طن، كذلك زادت الانبعاثات من احتراق الطاقة بمقدار 423 مليون طن، في حين انخفضت الانبعاثات من العمليات الصناعية بمقدار 102 مليون طن بفضل زيادة نشر تقنيات الطاقة النظيفة، واستهداف الانبعاثات.

في عام 2022، انخفضت الانبعاثات من الغاز الطبيعي بنسبة 1.6 في المائة أي ما يعادل 118 مليون طن، بسبب التحديات العالمية التي نجم عنها تعطيل إمدادات الغاز بسبب الاضطرابات التجارية واسعة النطاق. من ناحية أخرى، وصلت انبعاثات الفحم إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق في عام 2022، حيث بلغت نحو 15.5 جيجا طن، بزيادة 243 مليون طن أي ما يعادل 1.6 في المائة مقارنة بعام 2021. تجاوزت هذه الزيادة متوسط معدل النمو السنوي البالغ 0.4 في المائة خلال العقد الماضي. كما ارتفعت الانبعاثات من النفط بنسبة 2.5 في المائة أي ما يعادل 268 مليون طن، لتصل إلى 11.2 جيجا طن في عام 2022. نمو انبعاثات النفط كان مدفوعا بتعافي النقل الجوي من تبعات الجائحة، حيث شكّل الطيران حوالي نصف الزيادة. انتعشت الاقتصادات المتقدمة بشكل أسرع من الاقتصادات الناشئة، حيث وصلت انبعاثات الطيران إلى 85 في المائة من مستويات عام 2019 مقارنة بنحو 73 في المائة في الاقتصادات النامية (IEA, 2022)، وهو ما يبرزه الشكل الآتي:

شكل (10- 2): التغير في انبعاثات الكربون العالمية وفقاً لمصادر الطاقة الأحفورية مقارنة بسنة 2019 خلال الفترة 2015-2022.

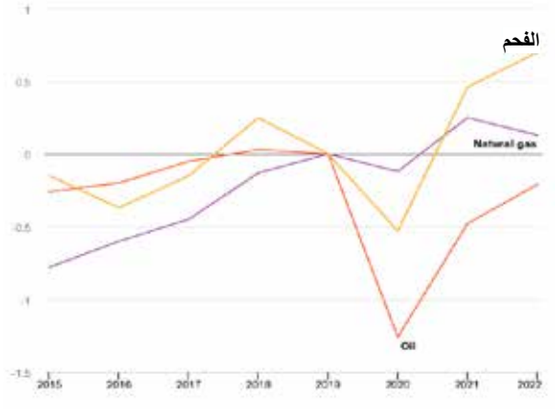

المصدر: وكالة الطاقة الدولية 2022
https://www.iea.org/reports/co2-emissions-in-2022.(15/01/2023)

2. الآثار البيئية، والمجتمعية، والاقتصادية الناجمة عن تغيّرات المناخ

تشير التغييرات الملحوظة في العقود الأخيرة في التنوع البيولوجي، وسلوكيات الهجرة، والأنماط الموسمية، والدورات الهيدرولوجية، والعمليات الكيميائية، ومكونات النظام المناخي مثل الغلاف الجوي والمحيطات والغلاف الجليدي، إلى تأثيرات تغيرات المناخ على النظم الطبيعية والبشرية. وفقًا للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، قد يواجه ما يقدر بنحو 20-30 في المائة من سطح الأرض مخاطر بيئية مرتفعة إذا زاد متوسط درجة الحرارة العالمية بنحو 1.5 درجة مئوية (Thompson, 2021).

يؤثر تغيّر المناخ أيضاً على النظم البشرية والمجتمع، سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال تأثيره على النظم الطبيعية التي تساعد دعم واستدامة حياة الإنسان. على الرغم من أنّ تغير المناخ يشمل الجميع، قد يشعر الكثير بآثاره بشكل غير متناسب خاصة في الدول النامية. يشير تقرير منظمة أوكسفام (Oxfam) بشأن عدم المساواة الشديدة في الكربون، أن أغنى 10 في المائة من سكان العالم هم المسؤولون عن حوالي 51 في المائة من غازات الاحتباس الحراري، وعلى النقيض من ذلك، فإن أفقر نصف سكان العالم مسؤولون عن حوالي 10 في المائة من الانبعاثات، لكنهم الأكثر عرضة لمخاطر الظواهر الجوية المتطرفة، والآثار الأخرى الناتجة عن تغير المناخ. تشمل هذه الآثار، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي.

1.2. الآثار على الزراعة والنزوح والهجرة

تُشير توقعات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ إلى زيادة في تأثير الظواهر الجوية المتطرفة، مثل زيادة موجات الجفاف، والحرارة المؤدية إلى تدهور التربة وتراجع مخزون المياه، وانخفاض غلاّت المحاصيل، وتقلص الثروة الحيوانية. كما أنه من المتوقع وفق الهيئة أن إنتاج المحاصيل الرئيسة سوف يتأثر بشكل كبير (مثل القمح، الأرز، والذرة في كل من المناطق الآستوائية والمعتدلة). كما تشير تقديرات الهيئة إلى أنه بحلول عام 2050، سوف يصل عدد الأفراد الراغبين في الهجرة إلى 150 مليون فرد بسبب آثار تغيرات المناخ على المناطق والبلدان التي يعيشون فيها حالياً.

2.2. الآثار على تربية الأحياء المائية والحصول على الماء

وفقًا للصندوق العالمي للطبيعة والمحيطات والحياة البحرية (WWF)، يشهد المناخ بالفعل تغييرات واسعة النطاق تتجسد في احتباس حراري قدره 1 درجة مئوية، مع توقع حدوث عتبات حرجة قد تصل إلى 1.5 درجة مئوية أو أكثر. في ظل ارتفاع درجة حرارة الأرض بمقدار 2 درجة مئوية، سوف تتراجع الشعاب المرجانية، التي يعتمد ما يقرب من نصف مليار شخص على أسماكها كمصدر غذاء رئيس.

بخصوص الحصول على الماء، تشير التقديرات إلى أن ما يقرب من 2 مليار شخص يعيشون في الوقت الحالي في مناطق ذات ندرة في المياه النظيفة والعذبة، ومن المتوقع أن يرتفع هذا العدد إلى ما يقارب من 3 مليار شخص بحلول 2025. يؤدي تغير المناخ والاحتباس الحراري إلى تقليل فرص الحصول على المنتجات الطازجة بسبب ندرة المياه وزيادة الجفاف، وتراجع منسوب البحيرات وغيرها من المسطّحات المائية العذبة (Thompson, 2021).

3.2. الآثار على الممتلكات والبنية التحتية

قد يكون لارتفاع مستوى سطح البحر تأثير كبير على السواحل في كل من الدول النامية والمتقدمة، مما يؤثر على الفقراء وأصحاب المباني الصغيرة، وعلى الممتلكات والمستثمرين في القطاع العقاري، والمستأجرين في نهاية المطاف. كما قد تحتاج المباني إلى إعادة تشييد، أو تعديل

أو إصلاح لتحمّل العواصف الشديدة، والأمطار الغزيرة، وأنواع أخرى من الطقس القاسي.

4.2. الآثار على الصحة والأمان والاستقرار الاجتماعي

يمكن أن يكون للاحتباس الحراري تأثير مباشر أو غير مباشر على معدلات الوفيات سواءً من خلال تراجع المحاصيل والثروة الحيوانية، وانخفاض الوصول إلى المياه النظيفة، أو من خلال الزيادات في معدلات انتقال الأمراض المعدية التي قد تصبح أكثر انتشاراً مع زيادة الاحتباس الحراري على المستوى العالمي.

قد يكون لتغير المناخ تأثير كبير على العديد من الجوانب الهامة للنظم البشرية والمجتمع، وكذلك الحصول على الغذاء، والماء، والصحة، والممتلكات. في ظل هذه الظروف غير الطبيعية، والاحتياجات الأساسية للمجتمع، تتنافس المجتمعات على الموارد النادرة بما يفاقم الصراعات بينها. تكون هذه التغيرات مهمة بشكل خاص عندما يؤدي تغير المناخ إلى حدوث نزوح وهجرة داخل البلدان أو بينها (Thompson, 2021).

3. المخاطر المالية الناجمة عن تغيرات المناخ

1.3. القطاع المالي والتغير المناخي

يحظى القطاع المالي بتأثير كبير على البيئة، سواءً بصفة مباشرة من خلال عمليات البنوك، وشركات الاستثمار، وشركات التأمين، وشركات الخدمات المالية الأخرى، أو بشكل غير مباشر من خلال خيارات الاستثمار، عن طريق تمويل الأنشطة عالية الانبعاثات الكربونية، والأنشطة منخفضة الانبعاث كالطاقة المتجددة والنقل النظيف. من ناحية أخرى، يمكن أن يتعرّض القطاع المالي أيضاً لتأثيرات بيئية، ناجمة عن تغير المناخ، والتي يمكن أن تخلق مخاطراً وفرصاً كبيرةً أيضاً. تشمل المخاطر الرئيسة الأصول المتعثرة وتلف الموجودات، في حين يمكن أن تنشأ الفرص من دعم الانتقال إلى عالم مستدام ومنخفض الكربون، مثل الاستثمار في أصول المناخ، أو ابتكار منتجات لإدارة مخاطر تغيّر المناخ.

تؤثر المخاطر الناجمة عن التغيّر في المناخ بشكل مباشر و/أو غير مباشر على المؤسسات المالية والمصرفية، وعلى القطاع المالي بصفة عامة، سواءً من خلال قنوات انتقال تنشأ في الغالب من نوعين مختلفين من العوامل الدافعة لمخاطر التغيّر المناخي. قد يتحمّل القطاع المالي التكاليف الاقتصادية والخسائر المالية الناتجة عن زيادة شدة وتواتر العوامل المؤدية إلى مخاطر التغيّر في المناخ، وهو ما يعرف بالعوامل الدافعة للمخاطر المادية، كما قد يتحمل القطاع المالي مخاطر انتقالية أو غير مادية تكون في العادة ناجمة عن سياسات وممارسات مثل الإجراءات الهادفة إلى تقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. تولّد هذه الممارسات العوامل الدافعة لمخاطر التحول، والتي قد تنشأ كذلك من خلال التغيّر في السياسات الحكومية أو التطورات التقنية أو معنويات المستثمرين والمستهلكين. كما أنها قد تولّد تكاليفاً وخسائر كبيرة للبنوك، وللنظام المصرفي ككل. يعتبر تأثير العوامل الدافعة للمخاطر المادية للمناخ على المخاطر المالية للبنوك معقّداً، وهو محل اهتمام الأبحاث الحالية، من قبل المؤسسات المالية الدولية (بنك التسويات الدولية) والأبحاث الأكاديمية. تركّز أغلب الأبحاث الحالية، إلى حد كبير، على تأثير تغير المناخ على الاقتصادات بدلاً من القطاع المالي والبنكي. في إطار البحث الذي يركز على البنوك، سعت العديد من الدراسات إلى تحليل كيفية تأثير مخاطر المناخ على المخاطر المالية.

2.3. أنواع المخاطر المالية الناجمة عن التغيرات المناخيّة

تشترك أغلب الدراسات في تصنيفها للمخاطر المالية الناجمة عن التغيرات المناخية إلى مخاطر مادية ومخاطر انتقالية. تنشأ المخاطر المادية عن التغيرات في الطقس والمناخ، ومن شأنها أن تؤثر على الاقتصاد، ومن ثمة على القطاع المالي. أما المخاطر الانتقالية فتنشأ عن التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون، وما ينجم عنه من تشريعات وسلوكيات للمستثمرين والمستهلكين، وكذلك التحوّل الرقمي وما له من آثار.

3.3. العوامل الدافعة للمخاطر المادية ومخاطر التحوّل

تتمثل العوامل الدافعة للمخاطر المادية في التغيرات الحاصلة في كل من الطقس والمناخ، التي تؤثر على الاقتصادات، سواءً بصورة حادّة واستثنائية أو بصورة دورية. ترتبط المخاطر الحادّة بتغيرات الطقس والمناخ غير العادية، أما المخاطر المتكررة فترتبط بالتحولات التدريجية في المناخ. تظهر هذه الدوافع في الفاصل الزمني الكبير، وقد تختلف أيضاً في التكرار والشدة (Basel, 2021b).

تتكون المخاطر المادية الحادة بشكل عام من موجات الحر الحادّة، والفيضانات، وحرائق الغابات والعواصف، بما في ذلك الأعاصير، فضلاً عن هطول الأمطار الشديد. يتسبب

هذا النوع من المخاطر في خسائر مالية كبيرة، ومتكررة للقطاع المالي، وفي بعض الحالات قد ينتج عنها إفلاس لشركات التأمين، والمصارف مما ينعكس على استقرار النظام المالي ككل (Basel, 2021b).

تشمل المخاطر المادية الدورية ارتفاع متوسط درجات الحرارة، وارتفاع مستوى سطح البحر، وتلوث المحيطات. قد تؤدي درجات الحرارة المرتفعة في الفترات الطويلة إلى زيادة تطور الأحداث المناخية الدورية، وبالتالي تؤثر على النظام الإيكولوجي، والزراعة على وجه الخصوص، وارتفاع مستويات الهجرة[1] وزيادة مخاطر الأزمات الإنسانية، مما ينعكس على الاقتصادات ومن ثمة على القطاع المالي.

يعتبر تغيّر المناخ ظاهرة عالمية، والمخاطر المادية غير متجانسة جغرافيّاً بين الدول والمناطق، لكن الطريقة التي تؤثر بها المخاطر المادية على الاقتصادات تختلف اعتماداً على الموقع الجغرافي، حيث تظهر المناطق المختلفة أنماطاً مناخية متميزة ومستويات تنمية كذلك. لذلك يُتوقع أن تتأثر بعض المناطق بشدة أكثر من غيرها لأنها أكثر تعرضاً لأنواع معينة من التغيّرات المناخية.

4. الاقتصاد الدائري للكربون: المفهوم، المبادئ والأهمية

يمثّل الاقتصاد الدائري للكربون أحد الاتجاهات الحديثة لإدارة الانبعاثات الكربونية، وهو عبارة عن إطار عمل لإدارة الانبعاثات الكربونية، بهدف تقليلها وإعادة استخدامها، وتدويرها، وبالتالي التقليل منها و/أو إزالتها. يمثل الاقتصاد الدائري للكربون امتداداً لفكرة الاقتصاد الدائري، وينصبّ تركيزه على مصادر الطاقة وانبعاثات الكربون الناجمة عنها، كما يستهدف الانبعاثات، بدلاً من استهداف قطاع الطاقة في حد ذاته. يهدف الاقتصاد الدائري للكربون إلى تحقيق توازن كربوني أو انبعاثات منخفضة، من خلال استهداف الانبعاثات الكربونية من القطاعات الاقتصادية الرمادية، بما فيها الطاقة، والصناعات التحويلية وغيرها (Lee et al., 2017) .

1.4. مفهوم الاقتصاد الدائري للكربون

يُعد الاقتصاد الدائري للكربون نموذجاً مهمّاً لإدارة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون التي تشهد زيادة كبيرة على مستوى العالم. جذبت فكرة الاقتصاد الدائري للكربون اهتمام الأكاديميين وصانعي السياسات في العديد من الدول. اقترح (Meyer, et al., 2017) نموذجاً تفصيلياً للاقتصاد الدائري للكربون، من شأنه أن يسمح لألمانيا باستبدال النفط الخام المستورد بالنفايات المنزلية والفحم، كمادة وسيطة لصناعة الكيماويات، إلى جانب الهيدروجين الأخضر، المتولد من مصادر متجددة، وهذا من شأنه أن يسمح باستكمال إغلاق دورة الكربون على المدى الطويل. بناءً على هذا العمل، تم إنشاء اتحاد الاقتصاد الدائري للكربون، وبعد ذلك، تم تأسيس الشبكة الوطنية للاقتصاد الدائري للكربون لإشراك الشركات من قطاعات الطاقة والكيمياء وإدارة النفايات في تنفيذ هذه المقاربات.

في الولايات المتحدة الأمريكية، نشرت مجموعة من المستثمرين والمبتكرين في عام 2017 ورقة حول "ابتكار الكربون الدائري" لتعبئة رأس المال للاستثمار في التقنيات التي تسعى إلى توليد قيمة اقتصادية، من استهداف ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي.

قبل التطرق للاقتصاد الدائري للكربون، من المهم وصف الاقتصاد الخطي للكربون، الذي يُعنى باستخراج موارد الطاقة الأحفورية لتوفيرها بشكل مفيد للنشاط البشري والاقتصادي، غير أن انبعاث الكربون الناتج عن هذه الأنشطة في الغلاف الجوي يكون دون أي قيود ويتم اطلاقه في الغلاف الجوي، أما وفق الاقتصاد الدائري للكربون فلا يتم اطلاق الكربون، بل يتم التقاطه واحتجازه وتخزينه أو إعادة تدويره وتحويله إلى مواد ذات قيمة اقتصادية مضافة.

2.4. مبادئ الاقتصاد الدائري للكربون

تتلخص مبادئ الاقتصاد الدائري للكربون في أربعة عناصر، تعرف بالرمز "4Rs"، وهي: التقليل (Reduce)، وإعادة الاستخدام (Reuse)، وإعادة التدوير (Recycle)، والإزالة (Remove). تم تطوير مفهوم الاقتصاد الدائري للكربون في البداية كامتداد لمفهوم الاقتصاد الدائري، من قبل "William McDonough". مع تطبيقه على قطاع الطاقة وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون. تعمل كل من هذه المبادئ على تقليل الانبعاثات الكربونية .(Alsarhan, et al., 2021)

تشكل العناصر الأربعة المبادئ الأساسية لإدارة الكربون في إطار عمل الاقتصاد الدائري للكربون. على عكس بعض نماذج الاقتصاد الدائري، لا يفرض الاقتصاد الدائري للكربون ترتيباً للمبادئ الأربعة. توجّه هذه المبادئ

[1] يقدر البنك الدولي (2018) أنه بحلول عام 2050، في أمريكا اللاتينية وجنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، يمكن أن يهاجر حوالي 140 مليون شخص داخل بلدانهم من مناطق تقل فيها المياه المتوفرة وتقل غلات المحاصيل.

الاقتصاد الدائري للكربون، وتوضّح كيفية ارتباط عناصر نظام إدارة الطاقة والكربون ببعضها البعض، بحيث يعني زيادة واحد من المبادئ حاجة أقل من المبادئ الأخرى. تعتمد المساهمات الفاعلة للاقتصاد الدائري للكربون على العديد من العوامل، مثل التكاليف، والتقنيات، وتوافر الموارد، والتي تعتمد على الجغرافيا والجيولوجيا، والظروف الوطنية، والسياسات التمكينية. وفيما يلي عرض لأهم مبادئ الاقتصاد الدائري للكربون:

التقليل

يشمل هذا المبدأ استخدام المسارات التي تقلل انبعاثات الكربون، على سبيل المثال، كفاءة الطاقة من حيث العرض والطلب، وتقليل استهلاك الطاقة وما يرتبط بها من كربون. وكذلك خيارات إمدادات الطاقة المحايدة للكربون، مثل مصادر الطاقة المتجددة غير الحيوية والطاقة النووية، والتقليل من انبعاثات الكربون.

إعادة الاستخدام

يعني احتجاز الكربون وإعادة استخدامه، حيث يتم استخدام ثاني أكسيد الكربون، أو دمجه كيميائيًا مع مواد أخرى. في هذا السياق، تعتبر تجربة الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) رائدةً في مجال التخزين وإعادة تدوير ثاني أكسيد الكربون في الصناعة، لإنتاج الأسمدة والميثانول، مع إعادة تدوير 500 ألف طن من ثاني أكسيد الكربون كل عام.(Alsarhan, et al., 2021)

إعادة التدوير

يقوم هذا المبدأ على إعادة تدوير الكربون من خلال عملية التقاط (capture) وإعادة استخدام انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من مصادر مختلفة، كالمنشآت الصناعية ومحطات الطاقة والنقل. تهدف إعادة تدوير الكربون إلى تقليل كمية ثاني أكسيد الكربون المنبعثة في الغلاف الجوي وتخفيف الآثار السلبية لتغيرات المناخ. تتمثل إحدى طرق إعادة تدوير الكربون في احتجازه وتخزينه تحت الأرض في تكوينات جيولوجية، وهي عملية تُعرف باسم احتجاز الكربون وتخزينه. يوجد نهج آخر هو تحويل ثاني أكسيد الكربون إلى منتجات مفيدة، مثل الوقود والمواد الكيميائية ومواد البناء، من خلال عملية تسمى التقاط الكربون واستخدامه.

الإزالة

يتمحور هذا المبدأ حول إزالة الكربون وتخزينه، إما مباشرةً من مصادر طبيعية، أو من العمليات الصناعية، ويعتبر هذا المبدأ أكثر فعالية. يمكن تحويل الكربون الملتقط إلى مواد خام في "إعادة الاستخدام" أو إزالته عن طريق تخزينه بالطرق الكيميائية أو الجيولوجية. يمكن التقاط ثاني أكسيد الكربون مباشرة من العمليات الصناعية ونقاط الاحتراق، ويمكن أيضاً التقاطه مباشرةً من الهواء باستخدام تقنيات تجميع الهواء المباشر وما يعرف بالتنقيب في الهواء (Air Mining).

يمكن كذلك استخدام الأرض لتصبح أداة لتخزين الكربون بدلاً من إطلاقه في الغلاف الجوي. في بعض الحالات قد تكون الإزالة صعبة أو مكلفة للغاية، بسبب صعوبة التقاط هذه الانبعاثات مباشرة، مثل احتراق وقود الطائرات. في هذه الحالات تقتصر أهمية الاقتصاد الدائري للكربون في الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وإنتاج منتجات ذات قيمة اقتصادية تعمل على المساهمة في إزالة الانبعاثات (Alsarhan, et al., 2021). يعرض الشكل (10-3) مبادئ الاقتصاد الدائري للكربون، ومجالات تطبيقها.

شكل (10- 3): مبادئ الاقتصاد الدائري للكربون ومجالات تطبيقها

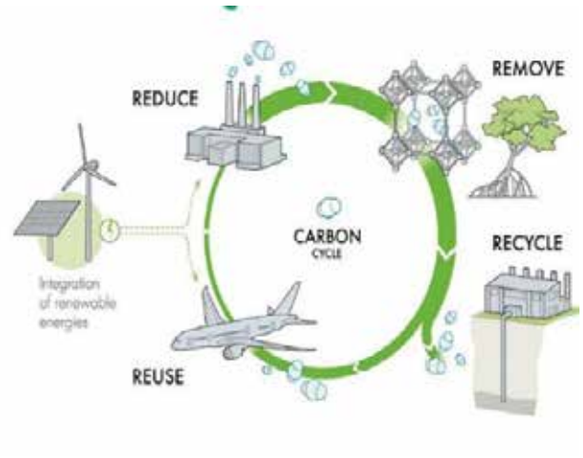

Source: KAUST Impact Report 2020

3.4. أهمية التحول إلى الاقتصاد الدائري للكربون

يقدّم الاقتصاد الدائري للكربون نهجًا شاملاً للحد من انبعاثات الكربون وتخفيف آثار تغير المناخ مع تعزيز النمو الاقتصادي المستدام وكفاءة الموارد وأمن الطاقة، كما يوفّر الاستثمار في الاقتصاد الدائري للكربون مجموعة من الفوائد الاقتصادية، بما في ذلك خفض التكاليف وتوفير فرص للعمل، وتعزيز النمو الاقتصادي. ومع استمرار تطور ونمو الاقتصاد الدائري للكربون، من المحتمل أن تصبح هذه العوامل الاقتصادية ذات أهمية متزايدة للمستثمرين والشركات والحكومات. يمكن أن تشمل أهم المنافع الاقتصادية الرئيسة عن الاستثمار في الاقتصاد الدائري للكربون ما يلي:

الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري

يساعد الاقتصاد الدائري للكربون على تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من خلال تحويل النفايات الكربونية إلى مواد ذات قيمة مضافة، وتقليل الحاجة إلى المواد الأولية، من خلال التقاط وتخزين الكربون.

تعزيز كفاءة الموارد

يعزّز الاقتصاد الدائري للكربون كفاءة الموارد من خلال إطالة دورة حياة المواد القائمة على الكربون وتقليل النفايات. يمكن أن يساعد ذلك على الحفاظ على الموارد الطبيعية وتقليل الآثار البيئية لاستخراج الموارد.

تحفيز النمو الاقتصادي

يؤدي الانتقال إلى الاقتصاد الدائري للكربون إلى زيادة كفاءة الموارد وخفض التكاليف، من خلال إعادة التدوير، إضافة إلى تقليل تكاليف التخلص من النفايات، وتقليل المخاطر الناجمة عن الانبعاثات الكربونية. كما يعزز الاقتصاد الدائري للكربون الابتكار في كفاءة الموارد، من خلال التشجيع على تطوير تقنيات وعمليات ونماذج أعمال جديدة تعمل على تحسين استخدام الموارد وتقليل توليد النفايات وتقليل انبعاثات الكربون طوال دورة حياة المنتج.

تعزيز أمن الطاقة

يعمل الاقتصاد الدائري للكربون على تعزيز أمن الطاقة من خلال تحسين طريقة الاعتماد على الوقود الاحفوري وتحقيق التوازن بين الاستخدام الكفء للنفط والغاز والمحافظة على البيئة، وترشيد استخدام الوقود الأحفوري وتطوير مصادر الطاقة المتجددة.

تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة مخاطر تغير المناخ

يمكن للاقتصاد الدائري للكربون أن يعزز المرونة في مواجهة مخاطر تغيرات المناخ عن طريق الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتطوير البنية التحتية والممارسات المستدامة.

دعم التنمية المستدامة

يدعم الاقتصاد الدائري للكربون أهداف التنمية المستدامة التي تتمثل في ضمان حصول الجميع على الطاقة (الهدف 7)، النمو الاقتصادي والعمل اللائق (الهدف 8)، تعزيز الابتكار (الهدف 9)، تعزيز الانتاج والاستهلاك المسؤولين (الهدف 12)، تعزيز العمل لمكافحة تغيرات المناخ (الهدف 13). بشكل عام يدعم الاقتصاد الدائري للكربون التنمية المستدامة من خلال تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والحفاظ على الموارد الطبيعية وتقليل الآثار البيئية. كما يساهم الاستثمار في الاقتصاد الدائري للكربون في النمو الاقتصادي الشامل، حيث يمكن أن يدفع الابتكار ويخلق أسواقًا جديدة لمنتجات وخدمات الاقتصاد الدائري للكربون، بما يؤدي إلى احتمال زيادة النشاط الاقتصادي وزيادة الإيرادات للشركات والحكومات. كما يوفّر الاستثمار في الاقتصاد الدائري للكربون أيضًا فوائد اقتصادية طويلة الأجل، مثل تحسين الصحة العامة، وتقليل الأضرار البيئية، وزيادة المرونة في مواجهة تغيرات المناخ، وسيكون لهذه الفوائد آثار اقتصادية إيجابية على المدى الطويل، مما يساعد على تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

توفير فرص عمل جديدة

يساهم الاقتصاد الدائري للكربون في توفير فرص عمل جديدة من خلال إعادة التدوير وإعادة الاستخدام، وإدارة النفايات، وتطوير الطاقة المتجددة. يعمل الاستثمار في الاقتصاد الدائري للكربون على توفير فرص عمل جديدة في قطاعات مثل الطاقة المتجددة والزراعة المستدامة والنقل الأخضروالمستدام، حيث يمكن أن تساعد هذه الوظائف في دفع النمو الاقتصادي وتقليل البطالة.

تعزيز الابتكار

يقود الاقتصاد الدائري للكربون نحو الابتكار والتقدم التقني، من خلال تعزيز البحث العلمي والتطوير في مجالات مختلفة كالطاقة المتجددة والتقنيات النظيفة والمواد الذكية وعمليات التصنيع المستدامة، حيث تساهم هذه الابتكارات في الحد من انبعاثات الكربون ودعم الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون.

تنشيط سوق تداول وتسعير الكربون

تضع آليات تسعير الكربون، مثل ضرائب الكربون أو أنظمة الحد الأقصى للتداول، تكلفة مالية على انبعاثات الكربون، ومن خلال تنفيذ ممارسات الاقتصاد الدائري للكربون، يمكن للشركات تقليل انبعاثات الكربون، التي بدورها تمكن من خفض تكاليف الكربون، بما يحفز الشركات لاعتماد استراتيجيات الاقتصاد الدائري والاستثمار في الممارسات المستدامة.

5. تقنيات احتجاز الكربون واستخدامه وتخزينه

تهدف التقنيات الحديثة في مجال الاقتصاد الدائري للكربون إلى الحد من كميات غاز ثاني أكسيد الكربون المنبعثة في الغلاف الجوي الناتجة عن استخدام الوقود الأحفوري في توليد الطاقة، وغيرها من الصناعات من خلال احتجاز الانبعاثات ونقلها، وتخزينها في نهاية المطاف، يتم ذلك من خلال ضخ كميات الكربون المحتجزة في مخازن

جيولوجية تحت الأرض ليتم تخزينها في أماكن بعيدة عن الغلاف الجوي (Wich, 2020). تعتبر هذه التقنيات وسيلة للتخفيف من انبعاثات الوقود الأحفوري. أول تجربة في هذا الشأن كانت في عام 2008 لشركة ويبورن في كندا والولايات المتحدة الأمريكية، في شرق ألمانيا في محطة الطاقة "Schwartz Pumpe" وقد لوحظ في هذا المصنع أنه تم الحد من انبعاثات (CO_2) في الغلاف الجوي بما يقرب من 80-90 في المائة.

1.5. التقاط الكربون واستخدامه وتخزينه

تتمثل هذه الآلية في مجموعة التقنيات التي يمكن أن تلعب دوراً مهماً ومتنوعاً في تحقيق أهداف الطاقة والمناخ. كما تتضمن تقنية التقاط ثاني أكسيد الكربون من مصادر الانبعاثات الكبيرة، بما في ذلك توليد الطاقة أو المنشآت الصناعية التي تستخدم إما الوقود الأحفوري أو الكتلة الحيوية للوقود. يمكن أيضًا التقاط ثاني أكسيد الكربون مباشرة من الغلاف الجوي. إذا لم يتم استخدامه في الموقع، يتم ضغط ثاني أكسيد الكربون الملتقط ونقله عن طريق خطوط الأنابيب، أو السفن، أو السكك الحديدية، أو الشاحنات لاستخدامه في مجموعة من التطبيقات، أو يتم حقنه في التكوينات الجيولوجية العميقة (بما في ذلك مكامن النفط والغاز المستنفدة) (GCCSI, 2021). شهدت مرافق احتجاز وتخزين الكربون على المستوى العالمي تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة، وهو ما يبيّنه الشكل (4-10) أدناه.

تم الإعلان عن مشاريع جديدة لاحتجاز وتخزين ثاني أكسيد الكربون في عام 2022. اعتبارًا من سبتمبر 2022، أصبح هناك 196 مشروعًا أي بزيادة نسبتها 44 في المائة مقارنة بعام 2021.

2.5. جاهزية الدول لاحتجاز وتخزين الكربون

طوّر المعهد العالمي لاحتجاز وتخزين الكربون "مؤشر الجاهزية" (CCS Readiness)، بناءً على معايير تقييم وفق أربعة مؤشرات: الاهتمام المتأصل، والسياسات، والتشريع والتنظيم، والتخزين. تعكس هذه المعايير العوائق أو العوامل التمكينية الرئيسة لنشر احتجاز ثاني أكسيد الكربون وتخزينه (GCCSI, 2021). كل من هذه المؤشرات الفردية مبنية على تقييمات قُطرية مفصلة تتضمن إجراءات مختلفة ذات صلة باحتجاز ثاني أكسيد الكربون وتخزينه، حيث يتم دمج البيانات وتوليفها في تصنيفات كمية عالية المستوى. يقارن مؤشر الجاهزية النتائج المسجلة لأكثر من 53 دولة. يشير مؤشر الجاهزية إلى أن الدول التي تحصل على درجات عالية عبر المؤشرات القانونية، والسياسية، والتخزينية، لديها أكبر عدد من مشاريع احتجاز الكربون وتخزينه على نطاق واسع. تدعم هذه الملاحظة الفكرة القائلة بأن توفير بيئة مواتية لاحتجاز وتخزين ثاني أكسيد الكربون وإزالة الحواجز، يمكن أن يؤدي إلى نشر تقنيات احتجاز ثاني أكسيد الكربون وتخزينه. كما يمكن الاعتماد على التحليل الكمي الذي أصبح ممكنًا من خلال مؤشر الجاهزية لتأطير المناقشة بين مختلف أصحاب المصلحة في فهم العوائق أو العوامل التمكينية لاستراتيجية التعاون، وبالتالي السماح لمزيد من الجهود المستهدفة من قبل المدافعين عن نشر أكبر لاحتجاز وتخزين ثاني أكسيد الكربون.

تتوفر بيانات المؤشر على مستوى الدول العربية في أربع دول فقط، فقد بلغ مؤشر الجاهزية أقصاه بدولة الإمارات

شكل (10- 4): تطور عدد مرافق احتجاز الكربون وتخزينه خلال الفترة 2010 - 2022 على المستوى العالمي.

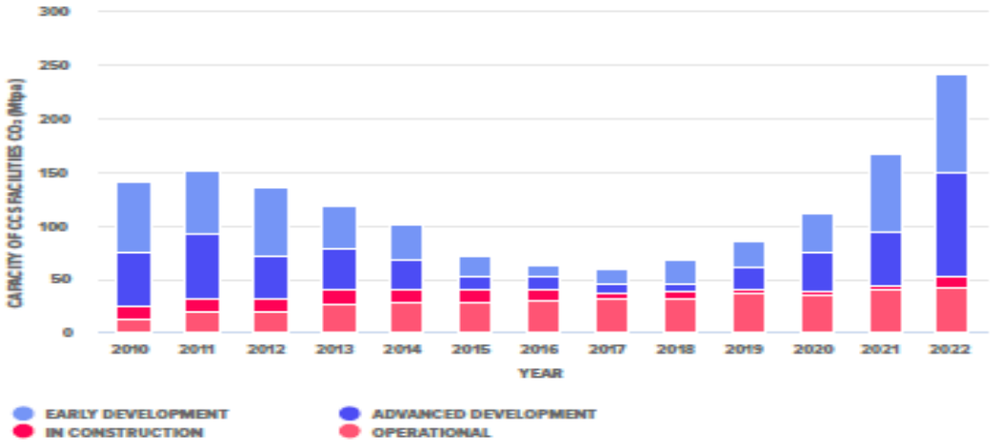

Source: Global CCS institute (2022), Global Status of CCS report, P7.

العربية المتحدة بنسبة 36 في المائة، بينما بلغت قيمة المؤشر بالمملكة العربية السعودية بقيمة 34 في المائة، تليها الجزائر بنسبة 33 في المائة، ثم جمهورية مصر العربية بقيمة 14 في المائة، والشكل التالي يبرز ذلك.

شكل (10- 5): مؤشر الجاهزية على مستوى الدول العربية.

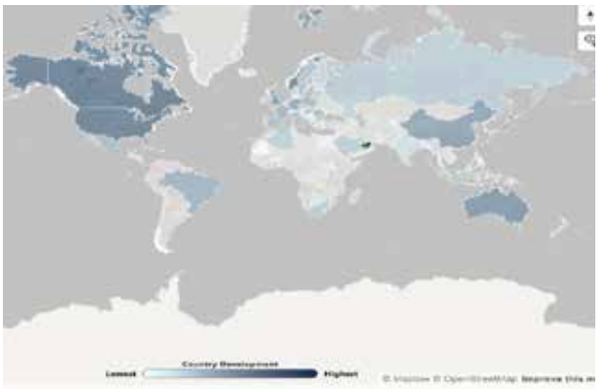

Source: Global CCS institute (2022).

3.5. جهود الدول العربية في مجال الاقتصاد الدائري للكربون وواقع الاحتجاز والتخزين

قطعت الدول العربية أشواطاً هامّة في مجال الاقتصاد الدائري للكربون، خاصة في منطقة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في سياق عملية نشر تقنية احتجاز وتخزين الكربون، في الوقت الراهن وعلى المدى القصير، حيث أطلقت **المملكة العربية السعودية** خلال رئاستها لمجموعة العشرين مفهوم الاقتصاد الدائري للكربون، الذي تمت الموافقة عليه من مجموعة العشرين كإطار متكامل وشامل لمعالجة التحديات المترتبة على انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وإدارتها بشتى التقنيات المتاحة، ويمثل هذا النهج طريقة مستدامة اقتصادياً لإدارة الانبعاثات، قائمة على المبادئ الأربعة للاقتصاد الدائري للكربون. يهدف البرنامج إلى رسم خارطة طريق شاملة تتضمن الأسس، والمبادئ الرئيسة لإحلال وتوطين التقنيات المتقدمة في مجال إدارة الكربون عبر تطبيق مفهوم الاقتصاد الدائري للكربون، كما يُعد هذا البرنامج ثمرة جهود مشتركة مع الجهات ذات العلاقة بصياغة آليات تنفيذ مشتركة تشمل جميع النواحي الفنية، والإدارية، والهندسية، والمعيارية، من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية المتمثلة في تحقيق التنمية الاجتماعية، والاقتصادية بطرق مستدامة، وتعزيز الحلول المتكاملة لمواجهة ظاهرة تغير المناخ، وضمان الريادة عالمياً في مجال الاقتصاد الدائري للكربون. يتماشى هذا البرنامج مع رؤية المملكة 2030، عبر برامجها الهادفة إلى تحقيق تحوّل اجتماعي ونمو أكثر استدامة اقتصادياً، بالمواءمة والعمل مع كافة القطاعات التنموية بالمملكة مثل الطاقة، والصناعة، والمياه، والزراعة، والسياحة، وغيرها من القطاعات.[2]

تبذل **الإمارات العربية المتحدة** جهوداً معتبرة في مجال الاقتصاد الدائري للكربون، حيث قطعت أشواطاً هامّة على صعيد عملية نشر تقنية احتجاز وتخزين الكربون، في الوقت الراهن وعلى المدى القصير، حيث تم افتتاح مقرٍ للمعهد العالمي لاحتجاز وتخزين واستخدام الكربون في أبوظبي خلال عام 2022، كما بادر سوق أبو ظبي المالي العالمي بإطلاق مبادرة لتداول عقود الكربون في 2022، وإطلاق بورصة إلكترونية لتداول أرصدة الكربون وغرفة المقاصة الخاصة بها، إضافة إلى استضافتها لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP28) في عام 2023.

من ناحية أخرى، أعلنت **جمهورية مصر العربية** خلال استضافتها لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP27)، عن تأسيس أول شركة مصرية لتطوير وإدارة وإصدار شهادات الكربون والشهادات والمنتجات البيئية على اختلاف أنواعها. وقعت الشركة القابضة لتنمية الأسواق المالية، التابعة للبورصة المصرية اتفاقاً مع البنك الزراعي المصري، وشركة "ليبرا كابيتال" لإطلاق مبادرة السوق الأفريقية للكربون، ووضع المعايير والقواعد والنظم الرقابية وتطويع القواعد الدولية في أسواق الكربون للاحتياجات الأفريقية.

تحظى المنطقة العربية بالقدرة على الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من خلال تقنيات احتجاز الكربون وتخزينه، حيث توجد مرافق تشغيلية لاحتجاز وتخزين الكربون في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وقطر، إضافة إلى المشروع الطموح في منطقة عين صالح بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لاحتجاز وتخزين ثاني أكسيد الكربون، ولتلك المرافق التشغيلية قدرة على احتجاز حوالي 10 في المائة من ثاني أكسيد الكربون العالمي الذي يتم التقاطه سنوياً. تبلغ حصة المنطقة العربية 3.7 مليون طن سنويًا، من أصل 40 مليون طن من الكربون الذي تم احتجازه عالمياً في عام 2020. بينما تحتجز أوروبا 4 في المائة فقط، بحصة قدرها 1.7

[2] البرنامج الوطني للاقتصاد الدائري للكربون، المملكة العربية السعودية: https://www.cce.org.sa/Pages/Home.aspx

مليون طن سنويًا وفقاً لإحصائيات المعهد العالمي لاحتجاز ثاني أكسيد الكربون لعام 2020 (GCCSI, 2021).

إن إمكانات احتجاز وتخزين ثاني أكسيد الكربون في المنطقة العربية مدفوعة بعوامل مثل الالتزامات الوطنية تجاه احتجاز ثاني أكسيد الكربون وتخزينه، وأهداف الحياد الكربوني، والمبادرات الخضراء، وإمكانية استخدام الهيدروجين منخفض الكربون، والخطط المستقبلية للصناعات النظيفة والمستدامة.

من المتوقع أن تشهد المنطقة العربية انطلاقة كبيرة في أنشطة احتجاز وتخزين الكربون خلال العقد المقبل، وذلك لعدة أسباب منها:

- تكثيف الالتزامات العالمية لإزالة الكربون ضمن وثائق المساهمات المحددة وطنياً لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ [3].
- زيادة العمل الإقليمي بشأن تغير المناخ، بما يشمل زيادات جوهرية لمساهمة مصادر الطاقة المتجددة واحتجاز الكربون وتخزينه، وخاصة لتوليد الوقود الأحفوري، وقطاعات الطاقة المحلية.
- من المتوقع أن ينمو الطلب على ثاني أكسيد الكربون لاستخدامه في عمليات الاستخراج المحسَّن للنفط المحلي خمسة أضعاف على الأقل في أفق 2030.
- رغبة كل من أرامكو السعودية وأدنوك الإماراتية في مواصلة الحد من انبعاثات أكسيد الكربون لإنتاج النفط والغاز، وهي حالياً الأدنى في العالم.
- يمكن أن يكون نشر تقنيّة احتجاز ثاني أكسيد الكربون وتخزينه في الدول العربية مدفوعاً بقيمة الاستخلاص المعزز للنفط وإمكانات موقع الدول العربية كمحور لتداول الكربون.
- دعم زيادة إنتاج وتصدير الهيدروجين منخفض الكربون عبر الشراكة في عمليات إعادة تشكيل الغاز الطبيعي مع احتجاز الكربون وتخزينه.
- بناء قاعدة عريضة من الصناعات الثقيلة "النظيفة والتنافسية" لدعم خطط التنويع الصناعي.
- تأييد قمة مجموعة العشرين لمبادرة الاقتصاد الدائري للكربون الذي تبنته السعودية وطورّه مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية، الذي يعطي دوراً مركزياً لتقنية احتجاز الكربون وتخزينه.
- استضافة الدول العربية مؤتمر الأطراف في نسختيه السابقة (COP27) في مصر، والمقبلة (COP28) في دولة الإمارات.

6. مؤشرات الاقتصاد الدائري للكربون عالمياً وعربياً لعام 2022

1.6. المؤشر المركب للاقتصاد الدائري للكربون

أنشأ مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية (KAPSARC) بالمملكة العربية السعودية مؤشراً مركباً للاقتصاد الدائري للكربون (CCE Index)، يقيس تقدم البلدان وإمكانية الوصول إلى الاقتصاد الدائري للكربون. تغطي نسخة عام 2022 للمؤشر 64 دولة تمثل مجتمعة ما يقرب من 90 في المائة من الاقتصاد العالمي وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، كما يعتمد المؤشر على 43 مؤشرًا، تم تجميعها في خمسة مؤشرات فرعية هي:

مؤشر عوامل تمكين الاقتصاد الدائري للكربون

يقيس هذا المؤشر الفرعي إمكانية الدول في الانتقال للاقتصاد الدائري للكربون من خلال 30 مؤشرًا مقسمة إلى **خمس مجالات رئيسة**: السياسات والتنظيم؛ التقنيات والمعرفة والابتكار؛ التمويل والاستثمار؛ بيئة العمل؛ ومرونة النظام.

مؤشر انتشار الاقتصاد الدائري للكربون

يقيس هذا المؤشر الفرعي تقدم الدول في نشر تقنيات وممارسات الاقتصاد الدائري للكربون من خلال 13 مؤشرا.

مؤشر أداء الاقتصاد الدائري للكربون

يقيس هذا المؤشر أداء الدول في الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من خلال 10 مؤشرات.

مؤشر مرونة الاقتصاد الدائري للكربون

يقيس هذا المؤشر قدرة الدول على تحمل الصدمات والضغوط التي يتعرض لها الاقتصاد الدائري للكربون من خلال 10 مؤشرات.

مؤشر ريادة الاقتصاد الدائري للكربون

[3] https://www.cce.org.sa/Pages/Home.aspx

يعد مؤشر الاقتصاد الدائري للكربون أداة قيمة لتتبع التقدم في تبني ممارسات ودعائم الاقتصاد الدائري للكربون، وتحديد المجالات التي تتطلب مزيدًا من الإجراءات، وهي أيضًا أداة قيّمة لواضعي السياسات والشركات والأفراد المهتمين بمعرفة المزيد عن الاقتصاد الدائري للكربون وكيفية المساهمة في تطويره.

يقيس المؤشر ريادة الدول في الاقتصاد الدائري للكربون من خلال 10 مؤشرات فرعية. تشير الدرجات الأعلى لمؤشر الاقتصاد الدائري للكربون بشكل عام إلى أداء أقوى في تبني الممارسات المستدامة واستراتيجيات التخفيف من آثار تغير المناخ. تشير الدرجات المنخفضة إلى الحاجة إلى بذل مزيد من الجهود لتسريع الانتقال نحو اقتصاد الكربون الدائري. تؤكد هذه الملاحظات على أهمية استمرار التعاون والعمل لتحقيق مستقبل أكثر استدامة ووعيًا بالبيئة.

2.6. المؤشر الإجمالي للاقتصاد الدائري للكربون

يستعرض الجدول (10-1) نتائج المؤشر الإجمالي للاقتصاد الدائري للكربون على المستوى العالمي لعام 2022:

جدول (10- 1): المؤشر الإجمالي للاقتصاد الدائري للكربون على المستوى العالمي لعام 2022

الدولة	CCEI Score	الدولة	CCEI Score	الدولة	CCEI Score
النرويج	69.68	كولومبيا	37.75	الهند	28.36
هولندا	65.53	ماليزيا	37.57	سيريلانكا	28.17
ألمانيا	63.33	الأردن	37.17	أنغولا	27.58
المملكة المتحدة	61.98	فيتنام	36.99	غانا	27.3
سويسرا	61.59	كازاخستان	36.82	لبنان	26.57
إسبانيا	60.21	تركيا	36.21	سلطنة عمان	25.95
فرنسا	58.16	الأرجنتين	34.97	العراق	25.57
كندا	56.68	تايلاند	34.87	غواتيمالا	25.44
نحن	56.59	دولة قطر	34.66	أوزبكستان	25.32
أستراليا	55.74	الاتحاد الروسي	34.54	كوت ديفوار	25.15
جمهورية كوريا	53.21	فيليبيني	34.37	إيران	24.92
اليابان	52.63	الاكوادور	34.33	بنغلاديش	24.24
إيطاليا	47.37	بيرو	32.51	الجزائر	24.07
شيلي	46.86	إندونيسيا	32.22	كينيا	23.6
سنغافورة	46.86	جمهورية الدومينيكان	31.89	باكستان	22.93
البرازيل	43.01	مصر	31.7	الكاميرون	21.86
الإمارات العربية المتحدة	42.48	البحرين	31.67	تنزانيا	19.3
كوستا ريكا	41.63	جنوب أفريقيا	30.8	نيجيريا	19.17
الصين	40.83	الكويت	30.28	أثيوبيا	17.28
المكسيك	39.86	أذربيجان	29.73	أوغندا	15.56
بولندا	38.66	المغرب	29.14		
المملكة العربية السعودية	38.63	تونس	28.99		

المصدر: مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية، المملكة العربية السعودية.

يبين الجدول (10-1) أن كلاً من النرويج، وهولندا، وألمانيا، والمملكة المتحدة، وسويسرا قد حازت على المراكز الخمسة الأولى في مؤشر الاقتصاد الدائري للكربون (CCEI) لعام 2022، حيث تقود هذه الدول تطوير ونشر تقنيات وممارسات الاقتصاد الدائري للكربون، كما أنها تستثمر في البحث والتطوير، وتطوير السياسات واللوائح التي تدعم الاقتصاد الدائري للكربون.

أما على مستوى الدول العربية، فكانت نتائج المؤشر على النحو الذي يوضحه الشكل (10-5):

شكل (10- 6): المؤشر الإجمالي للاقتصاد الدائري للكربون في الدول العربية لعام 2022

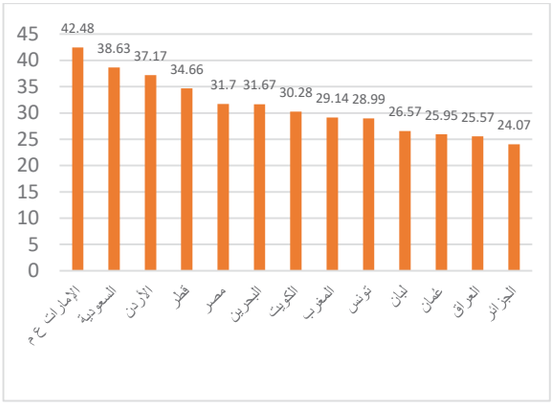

المصدر: بيانات مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية بالمملكة العربية السعودية.

تتصدر الإمارات قائمة الدول العربية فيما يتعلق بمؤشر الاقتصاد الدائري للكربون، مما يشير إلى تقدمها في هذا المجال، تليها السعودية، التي تبذل جهودًا ملحوظة في التخفيف من آثار تغير المناخ وممارسات الاقتصاد الدائري للكربون. جاءت الأردن في المرتبة الثالثة، مما يدل على تقدم كبير في تنفيذ تدابير الاقتصاد الدائري للكربون. المرتبة الرابعة كانت من نصيب قطر نتيجة اعتمادها لمبادئ الاقتصاد الدائري للكربون واستراتيجيات التخفيف من آثار تغير المناخ. وسجلت كل من مصر، والبحرين والكويت، والمغرب مستويات تشير إلى إحراز تقدم في تبني ممارسات الاقتصاد الدائري للكربون والمساهمة في التنمية المستدامة. تُظهر تونس، ولبنان، وعُمان، والعراق، والجزائر أيضًا جهودًا في تبني مبادئ الاقتصاد الدائري للكربون، علماً أن هناك فرصاً للتحسين.

بشكل عام، تبرز النتائج درجات متفاوتة من التقدم والإمكانيات للدول العربية على صعيد التوجه نحو الاقتصاد الدائري للكربون، حيث تتجاوز كل من:

الإمارات، والسعودية، والأردن، وقطر المتوسط العام لمؤشر الاقتصاد الدائري للكربون البالغ 34 في المائة، وتبقى بقية الدول العربية دون المتوسط العام للمؤشر مما يشير إلى الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتبني مبادئ الاقتصاد الدائري للكربون واستراتيجيات التخفيف من آثار تغير المناخ.

3.6. مؤشرات عوامل تمكين الاقتصاد الدائري للكربون في الدول العربية

يغطي مؤشر تمكين الانتقال إلى الاقتصاد الدائري للكربون **خمس مجالات رئيسة هي**: السياسات والتنظيم، التقنيات والمعرفة والابتكار، التمويل والاستثمار، بيئة العمل، ومرونة النظام.

شكل (10- 7): عوامل تمكين الاقتصاد الدائري للكربون في الدول العربية لعام 2022

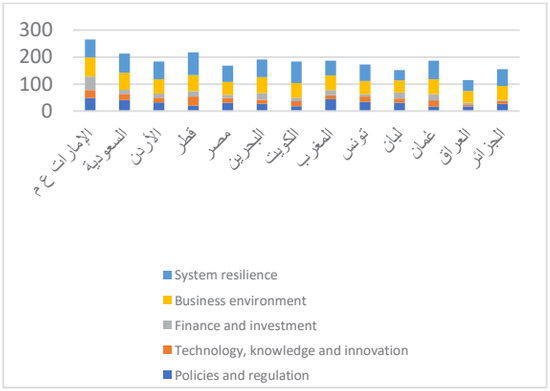

المصدر: بيانات مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية بالمملكة العربية السعودية.

فيما يلي تحليل لواقع الدول العربية على مستوى مؤشر عوامل تمكين الاقتصاد الدائري للكربون:

السياسات واللوائح

حصلت الإمارات على أعلى الدرجات ضمن مجال السياسات واللوائح، مما يشير إلى وجود سياسات ولوائح قوية تدعم الاقتصاد الدائري للكربون، كما سجلت السعودية والأردن درجات عالية نسبيًا في هذه الفئة من العوامل مما يُظهر تقدمًا في تنفيذ السياسات الداعمة. حصلت قطر ومصر على درجات معتدلة، بينما أظهرت البحرين وتونس والمغرب جهودًا ملحوظة في تطوير السياسات. سجلت لبنان والعراق والجزائر درجات أقل، مما يشير إلى وجود مجال للتحسين في هذه الفئة من العوامل.

التقنيات والمعرفة والابتكار

حصلت قطر والإمارات على أعلى الدرجات، مما يشير إلى القدرات التقنيّة والابتكارية المتقدمة التي تتمتع بها الدولة في هذا المجال. كما تُظهر السعودية والأردن وعمان تقدمًا جيدًا نسبيًا في هذه الفئة من العوامل. الدول الأخرى لديها درجات متفاوتة، مما يشير إلى مستويات مختلفة من الاستثمار في التقنيات والابتكار في مجال الاقتصاد الدائري للكربون.

التمويل والاستثمار

تعتبر الإمارات رائدة في التمويل والاستثمار، مما يشير إلى الدعم المالي القوي لمبادرات الاقتصاد الدائري للكربون. أظهرت عُمان والبحرين والأردن أيضًا درجات عالية نسبيًا. مع ذلك، فإن العديد من الدول العربية، في حاجة إلى زيادة الاستثمار في الاقتصاد الدائري للكربون.

بيئة الأعمال

حصلت الإمارات والسعودية على درجات عالية في مجال بيئة الأعمال المواتية لممارسات الاقتصاد الدائري للكربون. كما أظهرت الأردن وقطر والبحرين أداءً جيدًا نسبيًا، ومع ذلك، فإن عدداً من الدول العربية تواجه تحديات محتملة في خلق بيئة أعمال مواتية لأنشطة الاقتصاد الدائري للكربون.

مرونة النظام

حصلت قطر والإمارات على درجات عالية في مرونة النظام، مما يبرز قدرتهما على الصمود والتكيف مع التحديات في الاقتصاد الدائري الكربون. تُظهر السعودية والأردن والبحرين لبحرين أيضًا مرونة جيدة في النظام.

يظهر التحليل السابق لمؤشرات عوامل تمكين الاقتصاد الدائري للكربون بالدول العربية أن الإمارات تتمتع بدرجات عالية في مؤشرات متعددة، مما يشير إلى جهود شاملة في تنفيذ مبادئ الاقتصاد الدائري للكربون، وتظهر دول أخرى نقاط قوة في مجالات محددة لكنها في حاجة إلى تعزيز الإجراءات المتعلقة بالمجالات الخمسة المتعلقة بالاقتصاد الدائري للكربون.

4.6. آفاق التعاون العربي في مجال الاقتصاد الدائري للكربون

تتمتع الدول العربية بآفاق تعاون واعدة في مجال الاقتصاد الدائري للكربون، لا سيما في ظل وجود العديد من المبادرات العربية المشتركة للتعاون في مجال الاقتصاد الدائري للكربون، فالمنتدى العربي للبيئة والتنمية يعمل على تعزيز اقتصاد الكربون الدائري في المنطقة العربية، ويبذل جهوداً معتبرة في مجال الاقتصاد الدائري للكربون

في المنطقة العربية، ويعمل على رفع مستوى الوعي بفوائد هذا النهج. يستثمر الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في مشاريع تدعم اقتصاد الكربون الدائري في المنطقة العربية، حيث قام الصندوق بتمويل مشاريع لتطوير الطاقة المتجددة، وتحسين كفاءة الطاقة، والتنمية المستدامة بصفة عامة. يعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) مع الدول العربية لتطوير استراتيجيات وطنية للاقتصاد الدائري للكربون، كما يقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً المساعدة التقنية إلى البلدان العربية لتنفيذ هذه الاستراتيجيات .

على الرغم من مواجهة المنطقة العربية تحديات مشتركة، مثل تغير المناخ والمخاطر البيئية، تمتلك الدول العربية عدداً معتبراً من الآفاق التي يمكن أن تعزّز العمل العربي المشترك في مجال الاقتصاد الدائري للكربون، نعرض أهمّها على سبيل الذكر لا الحصر فيما يلي:

تطوير التقنيات والبنية التحتية وبناء القدرات

يعتبر الافتقار إلى التقنيات الحديثة أهم المعوقات الفنية لتطوير اقتصاد الكربون الدائري في المنطقة العربية، إضافة لنقص الكادر البشري المتخصص، وضعف البنية التحتية في مجال الاقتصاد الدائري للكربون. يمكن للدول العربية تطوير البنية التحتية لدعم الاقتصاد الدائري للكربون، مثل مراكز إعادة التدوير المتقدمة وتسهيل الاحتجاز ومنصات مشتركة لرصد والكربون المنبعث. كما أن تبادل المعرفة والتجارب في مجال الاقتصاد الدائري للكربون بين الدول العربية يمكنّها من تبادل أفضل الممارسات والتقنيات المتقدمة لتعزيز العمل المشترك لتطوير نهج الاقتصاد الدائري للكربون. يعتبر الاستثمار المشترك في برامج التعليم والتدريب التي تركز على مبادئ الاقتصاد الدائري للكربون من العوامل التي تعزّز رأس المال البشري في المنطقة، مما يضمن وجود كادر بشري محترف لتطوير هذه المبادرات.

تحفيز الاستثمار المشترك في مجال الاقتصاد الدائري للكربون

تحتاج المنطقة المنطقة العربية إلى استثمارات كبيرة في مجال الاقتصاد الدائري للكربون، لكن ارتفاع تكلفة الاستثمار، ونقص الحوافز المالية، ونقص الوعي بفوائد هذا النهج، يعتبر الاستثمار العربي المشترك من بين أهم أولويات آفاق التعاون العربي، وعلى الرغم من أن المنطقة العربية غنية بالموارد الطبيعية، مثل النفط والغاز والطاقة المتجددة، مثل الطاقة الشمسية والرياح، إلا أنها لازالت بحاجة لتحفيز الاستثمار المشترك في مجال الاقتصاد الدائري للكربون للعمل على تقليل الانبعاثات الكربونية وتحقيق نمو اقتصادي مستدام، خاصة في ظل وجود طلب متزايد على المنتجات والخدمات منخفضة الكربون في المنطقة العربية.

تطوير آليات التمويل وتقنيات الاقتصاد الدائري للكربون

يمكن للدول العربية العمل بصفة مشتركة على تطوير آليات التمويل الأخضر والمستدام والحوافز لدعم مبادرات الاقتصاد الدائري للكربون، من خلال إصدار السندات والصكوك الخضراء والمستدامة والدعم المالي للمشاريع المتجددة أو من خلال الحوافز الضريبية للممارسات المستدامة، وإنشاء أو تطوير صناديق متخصصة لتمويل الاقتصاد الدائري للكربون. كما أن العديد من الحكومات العربية تدعم الاقتصاد الدائري للكربون، ومن شأن هذا الدعم أن يساعد في خلق بيئة مواتية للاستثمار والابتكار في هذا المجال. يعتبر إنشاء سوق عربية مشتركة لتداول أرصدت الكربون في البورصات العربية من بين الآفاق التي تعمل على تمويل أنشطة الاقتصاد الدائري للكربون.

تعزيز التنسيق و إعداد إطار إقليمي مشترك

يؤدي التنسيق بين الدول العربية والعمل على إنشاء إطار إقليمي مشترك إلى تطوير نهج الاقتصاد الدائري للكربون من خلال توحيد السياسات البيئية واللوائح لتوفير بيئة أكثر ملاءمة لمبادرات الاقتصاد الدائري للكربون، والعمل على تطوير سياسات بيئية وقوانين تشجيعية لدعم الاقتصاد الدائري للكربون وتشجيع إعادة التدوير، وتشجيع المنتجات المستدامة، وفرض ضرائب على الأنشطة الاقتصادية ذات الأثر غير الإيجابي على البيئة.

تعزيز التعاون والشراكات وتوعية الجمهور

يمكن للدول العربية العمل سوياً في إطار التعاون الإقليمي لتبادل الموارد والتجارب وتنسيق جهودها في مجال الاقتصاد الدائي للكربون. كما يمكن للدول العربية أن تشارك في شراكات واتفاقيات دولية تتعلق بتقليل الانبعاثات الكربونية والاستدامة. حيث يمكن للدول العربية تعزيز التوعية وتثقيف الجمهور حول مفاهيم الاقتصاد الدائري للكربون وأهميته من خلال حملات توعية وبرامج تثقيفية مستمرة.

7. طرق تمويل الاقتصاد الدائري للكربون

يُعد تمويل الانتقال إلى الاقتصاد الدائري للكربون أمراً بالغ الأهمية، كونه يتطلب استثمارات كبيرة لتطوير ونشر التقنيات وتعزيز البنية التحتية. كما يتعلق الاقتصاد الدائري للكربون بالعديد من القطاعات، بما في ذلك الطاقة، والنقل، والزراعة، والتصنيع، ويتطلب استثمارات في البحث

والتطوير، والمشاريع التجريبية، والنشر على نطاق واسع. كما يتطلب تمويل الانتقال إلى الاقتصاد الدائري للكربون حشد وتسخير مختلف آليات التمويل والشراكات بين الحكومات والشركات الخاصة والمستثمرين، وتطوير نماذج تمويل مبتكرة يمكنها تعبئة رأس المال وتسريع تطوير ونشر تقنيات الاقتصاد الدائري للكربون والبنية التحتية له.

يلعب كل من التمويل العام والخاص أدوارًا مهمة في الاقتصاد الدائري للكربون، حيث يوفران رأس المال اللازم لتطوير ونشر التقنيات وتعزيز البنية التحتية للاقتصاد الدائري للكربون، حيث يمكن للمستثمرين من القطاع الخاص، مثل أصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين المؤثرين، والمستثمرين المؤسسيين، توفير التمويل لمشاريع الاقتصاد الدائري للكربون. كما تعمل نماذج التمويل المبتكرة، مثل السندات والصكوك الخضراء والتمويل المختلط والاستثمار المؤثر، على تعبئة رأس المال الخاص لدعم الاقتصاد الدائري للكربون.

يبرز التحليل الذي أجرته منظمات عالمية مثل الوكالة الدولية للطاقة، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، وغيرها من المنظمات، الدور الهام لتقنية احتجاز وتخزين الكربون في تحقيق الأهداف المناخية الطموحة. أحد الأمثلة على ذلك هو نموذج الوكالة الدولية للطاقة لفرضية التنمية المستدامة.

يحدد نموذج الوكالة الدولية للطاقة لفرضية التنمية المستدامة مسارًا يتم فيه تحقيق 15 في المائة من تخفيضات الانبعاثات في العالم في حدود عام 2050، باستخدام تقنية احتجاز الكربون وتخزينه. يتطلب هذا السيناريو تشغيل 2,000 مرفقاً كبير الحجم بحلول عام 2050.

من منظور الأعمال، توجد بعض العقبات أمام تمويل مشاريع احتجاز الكربون وتخزينه، حيث يُنظر إليها على أنها عالية المخاطر، وتزيد من تكلفة رأس المال، وتتطلب رؤوس أموال ضخمة. تستطيع الشركات الكبيرة تأمين التمويل من خلال نموذج تمويل الشركات. في حين لا تستطيع الشركات الصغيرة وتلك التي لديها ميزانيات محدودة تمويل مرافق احتجاز وتخزين الكربون بذات الطريقة. بالتالي، تلجأ إلى القروض، ما يؤدي إلى تفاقم المخاطر وارتفاع تكلفة الديون والتكاليف الإجمالية للمشروع.

تلعب الحكومات دورًا هاماً في دعم استثمارات احتجاز الكربون وتخزينه، حيث يمكنها تقديم دعم مالي مباشر، مثل منح رأس المال، لتقليل ديون مشاريع احتجاز وتخزين الكربون التجارية. كما يمكن للحكومات تفويض ممولين متخصصين، كبنوك التنمية والبنوك متعددة الأطراف ووكالات ائتمان التصدير، لدعم الاستثمارات في مشاريع احتجاز وتخزين الكربون. يمكن لهؤلاء الممولين المتخصصين تقديم قروض منخفضة التكلفة وتأمين تمويل أكثر العناصر المعرضة للمخاطر في مشاريع احتجاز الكربون وتخزينه. نعرض فيما يلي بعض الطرق التي يمكن من خلالها تمويل الانتقال إلى الاقتصاد الدائري للكربون:

1.7. التمويل العام

يمكن للحكومات توفير التمويل للاقتصاد الدائري للكربون من خلال الطرق التالية: تمويل البحث والتطوير والمشاريع التجريبية والنشر على نطاق واسع. يمكن أن يشمل ذلك المنح، والإعانات، والقروض منخفضة الفائدة، والإعفاءات الضريبية، وأشكال التمويل الأخرى.

البحث والتطوير

يمكن للحكومات توفير التمويل للبحث والتطوير في مجال تقنيات الاقتصاد الدائري للكربون، التي يمكن أن تساعد في تسريع تطوير ونشر تقنيات الاقتصاد الدائري للكربون.

البنية التحتية والمشاريع التجريبية

يدعم التمويل العام أيضاً المشاريع التجريبية لاختبار التقنيات والبنية التحتية الجديدة للاقتصاد الدائري للكربون.

النشر على نطاق واسع

يمكن للحكومات توفير التمويل لدعم النشر الواسع لتقنيات الاقتصاد الدائري للكربون والبنية التحتية له.

الاستثمارات

يمكن للمستثمرين من القطاع الخاص توفير رأس المال لدعم تطوير ونشر تقنيات الاقتصاد الدائري للكربون والبنية التحتية. يمكن أن يشمل ذلك استثمارات في الطاقة المتجددة والزراعة المستدامة وغيرها من مشاريع ذات العلاقة بالاقتصاد الدائري للكربون.

2.7. التمويل الخاص

يمكن للقطاع الخاص توفير التمويل للاقتصاد الدائري للكربون من خلال الطرق التالية:

تمويل المشاريع

يمكن للشركات تمويل مشاريع الاقتصاد الدائري للكربون من خلال استثماراتها الخاصة، ومن الشراكات مع الشركات والمستثمرين الآخرين. يمكن أن يشمل ذلك استثمارات في الطاقة المتجددة، والوقود الحيوي، وغيرها من مشاريع الاقتصاد الدائري للكربون.

تداول وتسعير الكربون

يمكن أن توفر آليات تسعير الكربون، مثل ضرائب الكربون وأنظمة الحد الأقصى والتداول، حافزاً مالياً لتقليل انبعاثات الكربون ودعم الاقتصاد الدائري للكربون.

3.7. الشراكة بين القطاعين العام والخاص

تعمل الشراكة بين القطاعين العام والخاص على الجمع بين الوكالات الحكومية والشركات الخاصة والمستثمرين لتمويل وتنفيذ مشاريع الاقتصاد الدائري للكربون، حيث تساعد الشراكة في الاستفادة من الموارد العامة والخاصة لتسريع الانتقال إلى الاقتصاد الدائري للكربون. يعتبر كل من التمويل العام والخاص مهماً للاقتصاد الدائري للكربون. يمكن أن يدعم التمويل العام البحث والتطوير والمشاريع التجريبية والنشر على نطاق تجاري، بينما يمكن للتمويل الخاص أن يدعم الاستثمارات والابتكار والشراكات. يمكن أن تجمع الشراكات بين القطاعين العام والخاص موارد كلا القطاعين لتسريع الانتقال إلى الاقتصاد الدائري للكربون.

4.7. طرق مبتكرة لتمويل مشاريع الاقتصاد الدائري للكربون

يمكن أن تلعب نماذج التمويل المبتكرة دوراً حاسمًا في تعبئة رأس المال الخاص لدعم مشاريع الاقتصاد الدائري للكربون. فيما يلي بعض الأمثلة لنماذج التمويل المبتكرة:

السندات والصكوك الخضراء والمستدامة

يتم إصدار السندات والصكوك الخضراء والمستدامة لتمويل المشاريع التي لها تأثيرات بيئية إيجابية، حيث يمكن أن تشمل هذه الأدوات مشاريع الاقتصاد الدائري للكربون مثل مشاريع الطاقة المتجددة والمباني الموفرة للطاقة، كما تعتبر هذه الأدوات جذابة للمستثمرين الذين يبحثون عن فرص استثمارية مستدامة.

التمويل المختلط

يجمع التمويل المختلط بين رأس المال العام والخاص لتمويل المشاريع التي لها أهداف اجتماعية وبيئية. يمكن أن يشمل ذلك منح القطاع العام أو القروض الميسرة التي يتم دمجها مع استثمارات القطاع الخاص. يمكن أن يساعد التمويل المختلط في تقليل مخاطر الاستثمار في مشاريع الاقتصاد الدائري للكربون، ويمكن أن يجعلها أكثر جاذبية للمستثمرين من القطاع الخاص.

الاستثمار المؤثر

يشمل الاستثمار المؤثر الاستثمار في الشركات أو المشاريع التي لها تأثير اجتماعي أو بيئي إيجابي، إضافة إلى العائد المالي. يمكن للمستثمرين المؤثرين توفير رأس المال لمشاريع الاقتصاد الدائري للكربون، مثل الطاقة المتجددة أو مشاريع الزراعة المستدامة، ويمكنهم المساعدة في توسيع نطاق هذه المشاريع.

صناديق السندات الخضراء المتداولة في البورصة (ETFs)

يتم تداول هذه الصناديق في البورصة وتستثمر في محفظة متنوعة من السندات الخضراء. يمكن أن توفر هذه الأموال للمستثمرين الدخول لسوق السندات الخضراء ويمكن أن تساعد في تمويل مشاريع الاقتصاد الدائري للكربون.

5.7. مخاطر التغيّر في المناخ كمحرك للاستثمار في الاقتصاد الدائري للكربون

تعتبر المخاطر المناخية المحرك الأساسي لعجلة الاستثمار في تقنية احتجاز الكربون وتخزينه. يحمل تغير المناخ في طياته مجموعة من المخاطر غير المسبوقة العالية التأثير والاحتمالية والتي يشار إليها باسم مخاطر المناخ. وهي تشمل المخاطر الانتقالية التي تنشأ بسبب الإجراءات الحكومية للحد من تغير المناخ، مثل تطبيق معايير أداء الانبعاثات وضرائب الكربون. تواجه الشركات ذات الانبعاثات الكبيرة تهديدات لربحيتها، يجعلها تلجأ لاتخاذ إجراءات لحماية نفسها من المخاطر الانتقالية. وتواجه المؤسسات المالية ضغوطًا مماثلة لتقليل الخسائر. سيشكل تحقيق التوافق مع اتفاقية باريس المناخية بالنهاية دافعاً رئيساً للاستثمارات خاصة في مجال احتجاز وتخزين الكربون .

لم تحقق كافة القطاعات الصناعية التوافق مع اتفاقية باريس للمناخ إلى حد الساعة، حيث تعتبر قطاعات مثل الصلب والاسمنت والأسمدة والمواد الكيميائية والطاقة ذات انبعاثات كثيفة، وباعتبارها توفر السلع والخدمات الأساسية، فهي تشكل جزءاً كبيراً من الاقتصاد العالمي. يمكن للممولين الذين يسعون إلى التخفيف من مخاطر التغير المناخي أن يبتعدوا عن هذه الصناعات الأساسية، أو في حال اختيارهم البقاء، ان يشجعوا تلك القطاعات على تحقيق المواءمة مع الأهداف المناخية سريعاً.

يوجد في الواقع العملي مزيجا من الاستراتيجيتين، حيث تختار بعض المؤسسات دعم القطاعات عالية الانبعاثات من خلال الديون أو الأسهم. فعلى سبيل المثال، يعمل الصندوق الحكومي للمعاشات التقاعدية في النرويج الذي تبلغ قيمته 1 تريليون دولار أمريكي والصندوق الحكومي للمعاشات التقاعدية في اليابان الذي تبلغ قيمته 1.36 تريليون دولار أمريكي مع الشركات بشأن تغير المناخ، بدلاً من التخلي عن استثمارات الوقود الأحفوري كلياً.

ينطوي تداول الكربون على الاستثمار في المشاريع التي تقلل أو تزيل انبعاثات الكربون مثل مشاريع الطاقة المتجددة. يمكن للشركات أو الأفراد شراء تعويضات الكربون لتعويض انبعاثات الكربون الخاصة بهم، بحيث يمكن استخدام الإيرادات المتولدة من تعويض الكربون في تمويل مشاريع الاقتصاد الدائري للكربون.

تساعد نماذج التمويل المبتكرة على تعبئة رأس المال الخاص لدعم مشاريع الاقتصاد الدائري للكربون. يمكن أن تقلل نماذج التمويل هذه من مخاطر الاستثمار في مشاريع الاقتصاد الدائري للكربون، ويمكن أن تساعد في جعلها أكثر جاذبية للمستثمرين من القطاع الخاص. يمكن أن يساعد ذلك في تسريع الانتقال إلى الاقتصاد الدائري للكربون.

8. تسعير وتداول الكربون كآلية لتعزيز الاقتصاد الدائري للكربون

وفقاً لما ورد في التقرير الصادر عن البنك الدولي **"حالة واتجاهات تسعير الكربون"** في مايو/أيار 2022، فإن إيرادات تسعير الكربون العالمية في عام 2022 حققت نمواً بنسبة 10 في المائة تقريباً عن مستوياتها في عام 2021، لتصل إلى نحو 95 مليار دولار أمريكي، مما يمثل مصدراً مالياً مهماً للمساعدة في مساندة تحقيق تعافٍ اقتصادي مستدام، وتمويل إصلاحات أوسع نطاقاً للمالية العامة، أو الاستثمار في المجتمعات المحلية، ذلك في إطار التحوّل نحو مستقبل منخفض الكربون. يشير التقرير إلى أحدث المستجدات في مجال تسعير الكربون في مختلف أنحاء العالم، حيث توجد هناك 68 أداة مباشرة لتسعير الكربون، منها 36 أداة قائمة على فرض ضريبة على الكربون، و32 أداة قائمة على نظام تداول حقوق الانبعاثات. نُفذت أربع أدوات جديدة لتسعير الكربون، منها واحدة في أوروغواي وثلاث أدوات في أمريكا الشمالية (أونتاريو، أوريغون، ونيوبرونزويك). أشار التقرير أن أسعار الكربون سجلت مستويات قياسية في العديد من المناطق، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي وكاليفورنيا ونيوزيلندا وجمهورية كوريا وسويسرا وكندا. إلا أن التقرير يخلص إلى أن الانبعاثات العالمية الخاضعة للسعر المباشر للكربون حالياً تقل عن 4 في المائة من المستوى الذي يجب الوصول إليه بحلول عام 2030 لتحقيق هدف اتفاقية باريس، المتمثل في الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري. يرى صندوق النقد الدولي أن تسعير الكربون أداة أساسية لتحقيق التخفيضات القاسية للانبعاثات الكربونية، في سبيل الوصول إلى هدف الحياد الكربوني بحلول منتصف هذا القرن. يوفّر تسعير الكربون حوافز لتحسين كفاءة استخدام الطاقة، وإعادة توجيه جهود الابتكار نحو التقنيات الخضراء. يحتاج تسعير الكربون إلى الدعم من خلال مجموعة أوسع من التدابير لتعزيز فاعليته، بما في ذلك الاستثمار العام في شبكات التقنيات النظيفة واتخاذ تدابير لمساعدة الأسر والعمال والمناطق الأكثر عرضة لمخاطر الانبعاثات.

هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير إضافية في جميع أنحاء العالم لرفع سعر الكربون إلى 75 دولاراً للطن أو أكثر بحلول عام 2030، من أجل الحفاظ على ظاهرة الاحتباس الحراري أقل من درجتين مئويتين. ويقدّر البنك الدولي أن سعر الكربون ينبغي أن يتراوح بين 50 إلى 250 دولاراً للطن بحلول عام 2030 لتحقيق هذا الهدف. وستتطلب القطاعات التي يصعب تقليصها أسعار الكربون بين 100 دولار و170 دولاراً للطن بحلول عام 2030.

توفّر الإيرادات المتزايدة من تسعير الكربون العالمي في عام 2022 مصدراً مهماً للأموال للمساعدة في دعم التعافي الاقتصادي المستدام، أو تمويل الإصلاحات المالية الأوسع، أو الاستثمار في المجتمعات كجزء من مستقبل انتقالي منخفض الكربون. تشير إحصائيات البنك الدولي بأن إيرادات تسعير الكربون وصلت إلى مستوى قياسي بلغ 95 مليار دولار في عام 2022. الشكل (10-8) يوضح تطور أسعار الكربون خلال الفترة 2018-2023:

شكل (10- 8): تطور أسعار الكربون خلال الفترة 2018-2023

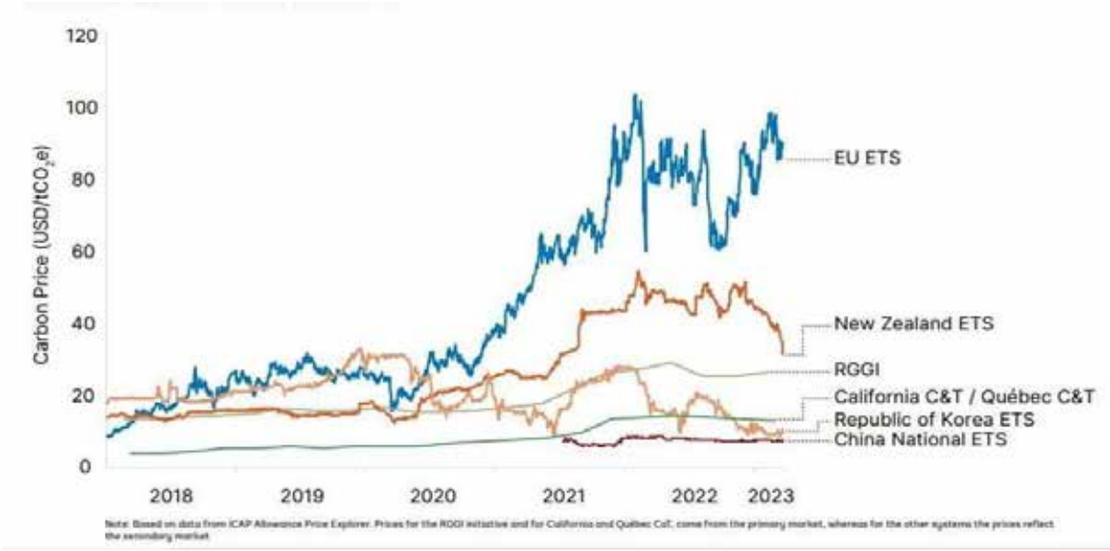

المصدر: World Bank (2023), Carbon Pricing Report.

9. تحدّيات الاقتصاد الدائري للكربون وطرق المواجهة

1.9. تحدّيات الاقتصاد الدائري للكربون

يوفر الاقتصاد الدائري للكربون العديد من الفوائد، إلا أن هناك أيضًا العديد من التحديات التي تحول دون اعتماده على نطاق واسع. فيما يلي بعض التحديات الرئيسة:

التحدّيات التنظيمية وضرورة تطوير السياسات

يعتبر الافتقار إلى الأطر التنظيمية والسياسات الواضحة لدعم الاقتصاد الدائري للكربون، عائقاً أمام اعتماده وتطويره، حيث يمكن للحكومات المساعدة في المعالجة من خلال تطوير سياسات ولوائح واضحة تدعم مبادئ الاقتصاد الدائري للكربون.

التحدّيات التقنية

يعتمد الاقتصاد الدائري للكربون بشكل كبير على الابتكارات التقنية، مثل الطاقة المتجددة والمواد المستدامة، وهناك تحديات تقنية تتطلب المعالجة من أجل تحقيق التبني الكامل لمبادئ الاقتصاد الدائري للكربون.

التحدّيات الاقتصادية والمالية

يتطلب الاقتصاد الدائري للكربون استثمارات كبيرة في البنية التحتية والتقنيات الحديثة، التي يمكن أن تشكل تحدّياً أمام بعض الشركات والحكومات. كما تساعد آليات التمويل التي تدعم مشاريع الاقتصاد الدائري للكربون، مثل السندات والصكوك الخضراء والمستدامة والاستثمار المؤثر، على مواجهة هذه التحديات.

التحدّيات الاجتماعية والثقافية

يتطلب الاقتصاد الدائري للكربون تغييرات كبيرة في سلوك المستهلكين والمواقف تجاه النفايات واستخدام الموارد. قد يقاوم بعض المستهلكين هذه التغييرات، أو قد يفتقرون إلى الوعي بفوائد الاقتصاد الدائري للكربون.

بشكل عام، ستكون معالجة هذه التحديات والحواجز أمراً بالغ الأهمية لاعتماد واسع النطاق للاقتصاد الدائري للكربون. تلعب الحكومات والشركات والأفراد دورًا في التغلب على هذه الحواجز وتسريع الانتقال إلى نموذج اقتصادي أكثر استدامة وكفاءة.

2.9. طرق مواجهة تحدّيات تطوير الاقتصاد الدائري للكربون

يستلزم التعامل مع تغيرات المناخ باعتبارها تحديّاً عالمياً الانتقال نحو اقتصاد منخفض الكربون وأكثر استدامة، حيث يتضمن هذا التحول الحد من انبعاثات غازات

الاحتباس الحراري، والتقاط واستخدام الكربون، وتعزيز النهج الدائري في استخدام الموارد. على الرغم من أن الاقتصاد الدائري للكربون يقدم فوائد عديدة، إلا أن تطويره لا يخلو من التحديات، كما يعتبر التغلب على هذه التحديات أمراً بالغ الأهمية لمواجهة تغيرات المناخ بشكل فعال وتحقيق مستقبل مستدام. إن التحديات التي تواجه تطوير الاقتصاد الدائري للكربون متنوعة ومتعددة الأوجه وتتطلب حلولًا مبتكرة. نعرض فيما يلي بعض الطرق لمواجهة تلك التحديات:

تعزيز مبادئ الاقتصاد الدائري وتطوير تقنيات احتجاز الكربون

يتطلب الاقتصاد الدائري للكربون التحول من النموذج الخطي إلى النموذج الدائري. لذلك، يعد تنفيذ مبادئ الاقتصاد الدائري مثل، تصميم المنتجات لإعادة الاستخدام وتقليل النفايات وإعادة التدوير، أمراً بالغ الأهمية لتحقيق اقتصاد دائري للكربون، ويكون ذلك من خلال تطوير تقنيات احتجاز الكربون الفعالة من حيث التكلفة والفعالية، لالتقاط واستخدام الكربون كمورد، مع ضرورة مواكبة هذه التقنيات للتطورات، لتشجيع تبنيها على نطاق واسع.

تشجيع استثمارات القطاع الخاص وتنفيذ آليات تسعير الكربون

يمكن للحكومات تحفيز استثمار القطاع الخاص في مشاريع الاقتصاد الدائري للكربون من خلال توفير الإعفاءات الضريبية والإعانات والحوافز المالية الأخرى. يمكن أن يشمل ذلك إنشاء أدوات استثمارية خاصة، مثل السندات والصكوك الخضراء والمستدامة، وصناديق الاستثمار ذات الامتيازات الضريبية، التي تعطي الأولوية لمشاريع الاقتصاد الدائري للكربون، كما يمكن أن توفر آليات تسعير الكربون مثل ضرائب الكربون وأنظمة تداول الانبعاثات حوافز لتقليل انبعاثات الكربون وتشجيع الاستثمار في تقنيات احتجاز الكربون. من خلال تحديد سعر لانبعاثات الكربون، يتم تحفيز الشركات لتقليل انبعاثاتها، ويتم تشجيع الحلول المبتكرة.

دعم السياسات وتشجيع تبني نهج الاقتصاد الدائري للكربون

تقدّم الحكومات دعمًا للاقتصاد الدائري للكربون، من خلال اللوائح والأطر التنظيمية التي تدعم تمويل البحث والتطوير، والحوافز التنظيمية لنماذج الأعمال الدائرية، وآليات تسعير الكربون التي تشجع على تبني تقنيات منخفضة الكربون.

تطوير آليات تمويل مبتكرة والاستفادة من التقنيات الحديثة

يمكن لصانعي السياسات تطوير آليات تمويل مبتكرة تدعم مشاريع الاقتصاد الدائري للكربون، مثل منصات التمويل الجماعي ومنصات الإقراض من نظير إلى نظير. يمكن أن توفر هذه الآليات مصادر بديلة للتمويل لمشاريع الاقتصاد الدائري للكربون التي قد لا تكون قادرة على الوصول إلى مصادر التمويل التقليدية.

تعزيز التعاون الإقليمي والدولي وتسهيل تبادل المعرفة

يُعد التعاون على المستويين الإقليمي والدولي أمراً ضروريًا لتطوير الاقتصاد الدائري للكربون وتقليل انبعاثات الكربون، من خلال إنشاء منصات للتعاون، وتمويل مشاريع بحثية مشتركة، وإنشاء شبكات إقليمية ودولية، وتشجيع الاستثمارات عبر الحدود، وتطوير معايير إقليمية ودولية. يسّرع التعاون الانتقال إلى مستقبل منخفض الكربون وتحقيق الهدف المشترك المتمثل في تقليل انبعاثات الكربون. يمكن للحكومات تسهيل تبادل المعرفة والتعاون بين أصحاب المصلحة لتحديد فجوات التمويل والفرص لمشاريع الاقتصاد الدائري للكربون، بما في ذلك تنظيم منتديات للحوار بين صانعي السياسات والجهات الفاعلة في القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

الاستثمار في البحث والتطوير وتعزيز الشراكات مع الأوساط الأكاديمية

يساعد الاستثمار في البحث والتطوير في التقنيات والعمليات الجديدة في مواجهة تحديات تطوير اقتصاد دائري للكربون، من خلال تعاون الحكومات والشركات والمؤسسات البحثية لتطوير حلول مبتكرة يمكنها تسريع الانتقال إلى الاقتصاد الدائري للكربون.

رفع مستوى الوعي العام

يهدف رفع مستوى الوعي العام حول أهمية الاقتصاد الدائري للكربون إلى خلق الطلب على المنتجات والخدمات المستدامة، ويشجع المستهلكين على اتخاذ خيارات مسؤولة بيئيًا، مثل اختيار المنتجات ذات البصمة الكربونية المنخفضة أو دعم الشركات التي تعطي الأولوية للاستدامة.

10. مستقبل الاقتصاد الدائري للكربون

من المتوقع أن يصبح موضوع الاقتصاد الدائري للكربون على رأس أولويات الدول في العقد القادم، وذلك لما له من فرص في المستقبل، على الرغم من التحديات التي

يواجهها. يمكن حصر أهم الفرص المستقبلية في النقاط التالية:

1.10. الهيدروجين النظيف (الهيدروجين الأخضر والأزرق)

يمكن إنتاج الهيدروجين النظيف بثلاث طرق: من الوقود الأحفوري مع احتجاز الكربون وتخزينه (الهيدروجين الأزرق)، ومن الكتلة الحيوية، ومن المحللات الكهربائية (الكهرلة) التي تعمل بالكهرباء المتجددة (الهيدروجين الأخضر) أو الطاقة النووية. يمكن للهيدروجين النظيف أن يحقق تراجعاً للانبعاثات عند استخدامه في القطاعات كثيفة الاستهلاك للطاقة والتي يُرغب إزالة الانبعاثات منها مثل قطاع الصناعات والنقل والطاقة المستقرة.

يقدر مجلس الهيدروجين أن الطلب على الهيدروجين قد يتجاوز 500 مليون طن بحلول عام 2050، محققاً نحو 6 غيغا طن سنويًا من التراجع الانبعاثي، الذي بدوره يتطلب زيادة الطلب على الهيدروجين النظيف وتوريده. هناك عاملان حاسمان لتحقيق ذلك، هما الحجم والتكلفة:

- ينبغي أن يرتفع حجم الإنتاج من حوالي 1 مليون طن سنويًا في عام 2020 إلى أكثر من 500 مليون طن سنويًا بحلول عام 2050.
- ينبغي أن تكون تكاليف الإنتاج منخفضة بما يكفي للتنافس مع الوقود الأحفوري، مع مراعاة وضع السياسة الحالية، لتحفيز زيادة الطلب.

2.10. استخدام التقنيات الحديثة في الاقتصاد الدائري للكربون

لا تزال مشاريع احتجاز الكربون من الهواء مباشرة، في مرحلة مبكرة من التطوير، وتنطوي على إزالة مباشرة لثاني أكسيد الكربون من الغلاف الجوي دون التمثيل الضوئي.

يعتبر الكربون الموجود في الغلاف الجوي مخفف مقارنة بالكربون الصناعي، مما يُصعّب عملية عزله. لابد من معالجة كميات كبيرة نسبياً من الهواء لكل طن كربون يتم احتجازه. هناك حاجة إلى معدات احتجاز أكبر، وهذا يعني تكلفة المشاريع ستكون أكبر منها لمشاريع احتجاز وتخزين الكربون الصناعي بذات القدرة. كما أن الديناميكية الحرارية في فصل الغازات يعني أن ثاني أكسيد الكربون المخفف يتطلب مزيدًا من الطاقة لاحتجازه.

3.10. تكوين منتجات معدنية بدمج الكربون مع الصخور (كَربَنة المعادن)

يشار إلى تكوين منتجات معدنية بدمج الكربون مع الصخور "الكربنة المعدنية"، وهي عملية جيولوجية يتفاعل فيها ثاني أكسيد الكربون مع الصخور لتكوين منتجات معدنية/ معادن كربونية، مستقرة، تعرف باسم الكربونات. توجد هذه الصخور التفاعلية، بشكل مناسب في مناطق حيث التخزين التقليدي للكربون مثلاً في (حقول النفط والغاز الناضبة).

الخلاصة والتوصيات

يوفر الاقتصاد الدائري للكربون فرصاً كبيرة للحكومات والشركات والأفراد لتقليل الانبعاثات الكربونية وزيادة كفاءة الموارد والتخفيف من مخاطر تغيّرات المناخ، وتحقيق نمو اقتصادي مستدام. كما يتمتع الاقتصاد الدائري للكربون بإمكانيات كبيرة للنمو حيث تدرك الحكومات والشركات والأفراد بشكل متزايد أهمية الاستدامة وكفاءة الموارد، من خلال معالجة التحديات والاستفادة من الفرص التي يوفرها الاقتصاد الدائري للكربون، بما يمكّن من تحقيق مستقبل أكثر استدامة وازدهاراً لجميع أفراد المجتمع.

يوفر الاقتصاد الدائري للكربون العديد من الفوائد، إلا أن هناك أيضًا العديد من التحديات والعوائق، مثل الفجوات التنظيمية والقيود التقنية، والحواجز الاقتصادية، والمقاومة الاجتماعية، والثقافية. التغلب على هذه التحديات أمراً بالغ الأهمية بالنسبة لتبني واسع النطاق لمبادئ الاقتصاد الدائري للكربون.

من بين التوصيات التي من الممكن أن تساعد صانعي السياسات على إنشاء وتطوير الاقتصاد الدائري للكربون من أجل مستقبل أكثر استدامة ذو انبعاثات كربونية منخفضة، ويساعد على التخفيف من آثار تغيرات المناخ، نذكر ما يلي:

- **إنشاء أُطر ووضع سياسات واضحة ومتسقة**

يعتبر وضع سياسات واضحة ومتسقة تدعم تطوير الاقتصاد الدائري للكربون، بما في ذلك اللوائح والحوافز وآليات التسعير، من بين العوامل التي تشجع على إعادة استخدام وإعادة تدوير الكربون.

- **تشجيع نماذج الأعمال الدائرية**

يمكن للجهات الإشرافية والرقابية تحفيز الشركات على تبني نماذج الأعمال الدائرية، التي تعطي الأولوية لإعادة استخدام وإعادة تدوير المواد والمنتجات الثانوية القائمة على الكربون، ويمكن أن يشمل ذلك الإعانات والإعفاءات

الضريبية والمنح للشركات التي تستثمر في الأنشطة الدائرية.

- **تطوير البنية التحتية المستدامة**

يتم من خلال الاستثمار في البنية التحتية المستدامة، مثل مرافق إدارة النفايات ومراكز إعادة التدوير التي تدعم جمع ومعالجة وإعادة استخدام المواد القائمة على الكربون.

- **نظام تسعير الكربون**

يؤدي تبني نظام لتسعير انبعاثات الكربون إلى توليد إيرادات يمكن استخدامها في تمويل مشاريع الاقتصاد الدائري للكربون، يمكن أن يشمل ذلك توظيف ضريبة على انبعاثات الكربون، أو تطبيق نظام الحد الأقصى والتداول، الذي يضع حدًا للانبعاثات ويسمح للشركات بتداول تصاريح الانبعاثات.

- **الاستفادة من مؤسسات التمويل العامة**

استخدام مؤسسات التمويل العامة، مثل بنوك التنمية والوكالات المتخصصة، لتقديم القروض والضمانات لمشاريع الاقتصاد الدائري للكربون. يمكن لهذه المؤسسات توفير تمويل منخفض التكلفة لتشجيع استثمار القطاع الخاص على الاستثمار في هذه المشاريع الاقتصاد الدائري للكربون.

- **تخصيص التمويل العام**

تخصيص التمويل العام لدعم مشاريع الاقتصاد الدائري للكربون، مثل البحث والتطوير، وتطوير البنية التحتية ، واعتماد نماذج الأعمال الدائرية. يمكن أن يشمل ذلك المنح والإعانات والإعفاءات الضريبية.

- **تعبئة التمويل الدولي للمناخ**

تعبئة التمويل الدولي للمناخ لدعم مشاريع الاقتصاد الدائري للكربون في البلدان النامية، بما يشمل التمويل من المؤسسات المتعددة الأطراف، مثل صندوق المناخ الأخضر، والتمويل الثنائي من البلدان المتقدمة.

- **تشجيع استثمارات القطاع الخاص**

تحفيز استثمار القطاع الخاص في مشاريع الاقتصاد الدائري للكربون من خلال توفير الإعفاءات الضريبية والإعانات والحوافز المالية الأخرى. يمكن أن يشمل ذلك إنشاء أدوات استثمارية خاصة، مثل السندات الخضراء وصناديق الاستثمار ذات الامتيازات الضريبية، التي تعطي الأولوية لمشاريع الاقتصاد الدائري للكربون.

- **تطوير آليات تمويل مبتكرة**

تطوير آليات تمويل مبتكرة تدعم مشاريع الاقتصاد الدائري للكربون، مثل التمويل الجماعي ومنصات الإقراض من نظير إلى نظير وغيرها من الابتكارات الحديثة.

المراجع

Alsarhan, L. M., Alayyar, A. S., Alqahtani, N. B., & Khdary, N. H. (2021). Circular Carbon Economy (CCE): A Way to Invest CO2 and Protect the Environment, a Review. Sustainability, 13(21), 11625.

Alshammari, Y. M. (2020). Achieving climate targets via the circular carbon economy: The case of Saudi Arabia. C, 6(3), 54.

Alshammari, Y. M., & Sarathy, S. M. (2017). Achieving 80 في المائة greenhouse gas reduction target in Saudi Arabia under low and medium oil prices. Energy Policy, 101, 502-511.

Carbon Sequestration Leadership Forum (CSLF), https://www.cslforum.org

CCS Facilities Database - Global CCS Institute, https://www.globalccsinstitute.com

Cramer, W., Bondeau, A., Schaphoff, S., Lucht, W., Smith, B., & Sitch, S. (2004). Tropical forests and the global carbon cycle: impacts of atmospheric carbon dioxide, climate change and rate of deforestation. Philosophical Transactions of the Royal Society of London. Series B: Biological Sciences, 359(1443), 331-343.

Djuricin, S., Pataki, D. E., & Xu, X. (2010). A comparison of tracer methods for quantifying CO2 sources in an urban region. Journal of Geophysical Research: Atmospheres, 115(D11).

Djuricin, S., Pataki, D. E., & Xu, X. (2010). A comparison of tracer methods for quantifying CO2 sources in an urban region. Journal of Geophysical Research: Atmospheres, 115(D11).

Goulder, L. H., & Schein, A. R. (2013). Carbon taxes versus cap and trade: a critical

Tcvetkov, P., Cherepovitsyn, A., & Fedoseev, S. (2019). The changing role of CO2 in the transition to a circular economy: Review of carbon sequestration projects. Sustainability, 11(20), 5834.

Thompson, S. (2021). Green and Sustainable Finance: Principles and Practice (Vol. 6). Kogan Page Publishers.

World Energy council (2021), Trilemma Index.
https://www.worldenergy.org/transition-toolkit/world-energy-trilemma-index

review. Climate Change Economics, 4(03), 1350010.

Grim, R. G., Huang, Z., Guarnieri, M. T., Ferrell, J. R., Tao, L., & Schaidle, J. A. (2020). Transforming the carbon economy: challenges and opportunities in the convergence of low-cost electricity and reductive CO 2 utilization. Energy & Environmental Science, 13(2), 472-494.

Idso, S. B. (1998). CO2-induced global warming: a skeptic's view of potential climate change. Climate Research, 10(1), 69-82.

Koytsoumpa, E. I., Bergins, C., & Kakaras, E. (2018). The CO2 economy: Review of CO2 capture and reuse technologies. The Journal of Supercritical Fluids, 132, 3-16.

Langholtz, M., Busch, I., Kasturi, A., Hilliard, M. R., McFarlane, J., Tsouris, C., ... & Parish, E. S. (2020). The economic accessibility of CO2 sequestration through bioenergy with carbon capture and storage (BECCS) in the US. Land, 9(9), 299.

Lee, R. P., Keller, F., & Meyer, B. (2017). A concept to support the transformation from a linear to circular carbon economy: net zero emissions, resource efficiency and conservation through a coupling of the energy, chemical and waste management sectors. Clean Energy, 1(1), 102-113.

Mikhelkis, L., & Govindarajan, V. (2020). Techno-economic and partial environmental analysis of carbon capture and storage (CCS) and carbon capture, utilization, and storage (CCU/S): case study from proposed waste-fed district-heating incinerator in Sweden. Sustainability, 12(15), 5922.

Shehri, T. A., Braun, J. F., Howarth, N., Lanza, A., & Luomi, M. (2022). Saudi Arabia’s Climate Change Policy and the Circular Carbon Economy Approach. Climate Policy, 1-17.

الفصل الحادي عشر

نظرة عامة

يُعد **العون الإنمائي العربي** مصدراً هاماً من مصادر المساعدات الإنمائية الدولية، وأحد عناصر التعاون لدعم التنمية التي تقدمها الدول العربية المانحة للعون على الصعيدين الإقليمي والدولي. وتعتبر مؤسسات مجموعة التنسيق من القنوات الرئيسة التي تقدم من خلالها حكومات الدول العربية المانحة المساعدات الميسرة للدول المستفيدة، حيث تعمل من خلال مسارين هما المؤسسات متعددة الأطراف الدولية والإقليمية وهي البنك الإسلامي للتنمية، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، وبرنامج الخليج العربي للتنمية، وصندوق النقد العربي، والمسار الثاني من خلال الصناديق الوطنية وهي الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والصندوق السعودي للتنمية، وصندوق أبو ظبي للتنمية، وصندوق قطر للتنمية. ويمثل العون الإنمائي المقدم من كل هذه المؤسسات محور هذا الفصل.

بخصوص **المساعدات الإنمائية المقدمة من مؤسسات مجموعة التنسيق** في عام 2022، فقد بلغ إجمالي التزامات العمليات التمويلية للمجموعة حوالي 15.8 مليار دولار أي بارتفاع نسبته حوالي 88.7 في المائة بالمقارنة مع عام 2021. بذلك بلغ المجموع التراكمي من بداية نشاط مؤسسات المجموعة إلى نهاية عام 2022 حوالي 269.2 مليار دولار.

يوضح **التوزيع القطاعي للعمليات التمويلية لمؤسسات مجموعة التنسيق** لعام 2022 الاهتمام المتواصل بدعم جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تمويل مشاريع البنى التحتية مثل الطاقة والكهرباء والمياه، والنقل والاتصالات، إذ بلغ إجمالي المساعدات الإنمائية الموجهة لهذه المشاريع حوالي 3.4 مليار دولار أمريكي تشكل حوالي 41.0 في المائة من إجمالي المساعدات المقدمة خلال عام 2022.

1. حجم العون الإنمائي المقدم من مؤسسات مجموعة التنسيق

1.1. عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق خلال عام 2022

بلغ العدد الإجمالي لعمليات مؤسسات مجموعة التنسيق 474 عملية خلال عام 2022، بقيمة إجمالية بلغت حوالي 15.8 مليار دولار أي بارتفاع بلغت نسبته نحو 88.7 في المائة بالمقارنة مع عام 2021. وقد استفادت 84 جهة (دول بالإضافة إلى عدة مؤسسات) من إجمالي هذه العمليات. وبلغت نسبة مساهمة البنك الإسلامي للتنمية في إجمالي هذه الالتزامات حوالي 60.1 في المائة، وصندوق أبوظبي للتنمية بنسبة 12.8 في المائة، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية بنسبة 10.0 في المائة، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا بنسبة 5.3 في المائة، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بنسبة 3.3 في المائة، وصندوق النقد العربي بنسبة 3.1 في المائة، وصندوق قطر للتنمية بنسبة 2.5 في المائة، والصندوق السعودي للتنمية بنسبة 1.8 في المائة، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بنسبة 1.0 في المائة، وبرنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند) بنسبة 0.04 في المائة، الملحق رقم (1/11).

2.1. التوزيع الجغرافي

بلغت نسبة ما حصلت عليه مجموعة الدول العربية من مجموع التزامات العمليات التمويلية لمؤسسات مجموعة التنسيق خلال عام 2022 حوالي 40.4 في المائة مقابل 44.9 في المائة في عام 2021، ومجموعة الدول الأسيوية حوالي 26.0 في المائة مقابل 17.3 في عام 2021، ومجموعة الدول الأفريقية حوالي 23.4 في المائة مقابل 29.6 في المائة في عام 2021، ومجموعة الدول الأخرى حوالي 6.9 في المائة خلال عام 2021 مقابل 1.3 في المائة في عام 2021، ومجموعة دول أمريكا اللاتينية حوالي 1.8 في المائة مقابل 3.3 في المائة في عام 2021، والهيئات والمنظمات حوالي 1.5 في المائة مقابل 3.6 في المائة في عام 2021، الملحق رقم (1/11). وفيما يلي توزيع عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق حسب مجموعات الدول المستفيدة:

مجموعة الدول العربية

بلغ إجمالي عدد العمليات في الدول العربية في عام 2022 نحو 129 عملية بلغت قيمتها 6.4 مليار دولار، واستفادت مصر من 16 عملية بمبلغ يعادل حوالي 3.7 مليار دولار، أي بنسبة 57.5 في المائة من إجمالي التمويل المخصص

للدول العربية. ويبين التوزيع القطاعي أن حوالي 60.1 في المائة من مجموع عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق في مصر وجهت لتمويل مشاريع قطاع الزراعة والثروة الحيوانية.

مجموعة الدول الأفريقية

بلغ إجمالي عدد العمليات في مجموعة الدول الإفريقية 184 عملية قيمتها حوالي 3.7 مليار دولار. واستفادت منها السنغال بعدد 22 عملية بمبلغ يعادل حوالي 976.4 مليون دولار أي بنسبة 26.5 في المائة من إجمالي التمويل المقدم للدول الإفريقية. ويشير التوزيع القطاعي لعمليات مؤسسات مجموعة التنسيق في أفريقيا إلى تصدر قطاعات الصحة والتعليم ودعم موازين المدفوعات بنسبة حوالي 44.8 في المائة من مجموع عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق في القارة الأفريقية، ثم قطاع النقل والاتصالات، حيث استحوذ هذا القطاع على حوالي 22.3 في المائة من إجمالي عمليات مجموعة التنسيق في هذه القارة.

مجموعة الدول الآسيوية

بلغ إجمالي عدد العمليات في القارة الآسيوية نحو 106 عملية بقيمة 4.1 مليار دولار. استفادت منها بنغلاديش بنحو 19 عملية بمبلغ إجمالي قدره حوالي 1.4 مليار دولار، يليها أوزباكستان بنحو 23 عملية بمبلغ إجمالي قدره حوالي 957 مليون دولار. ويتبين من التوزيع القطاعي لعمليات مؤسسات مجموعة التنسيق في الدول الآسيوية أن دول هذه القارة أولت اهتمامات خاصة لقطاعات الصحة والتعليم ودعم موازين المدفوعات، حيث تشير الأرقام إلى أن حوالي 46.5 في المائة من مجموع العمليات التمويلية للمجموعة التي استفادت منها دول المنطقة خصصت لهذه القطاعات.

مجموعة دول أمريكا اللاتينية

بلغ عدد العمليات في دول أمريكا اللاتينية 8 عمليات بقيمة حوالي 278.0 مليون دولار أمريكي. استفادت منها "بنما" (بعملية واحدة) بحوالي 120 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 43.2 في المائة، كما استفادت الأرجنتين بعمليتين بقيمة 78.8 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 28.3 في المائة من مجموع العمليات التي استفادت منها دول منطقة أمريكا اللاتينية.

مجموعة الدول الأخرى

بلغ عدد العمليات في الدول الأخرى 11 عملية بقيمة 1.1 مليار دولار. استفادت منها صربيا بعمليتين بمبلغ إجمالي قدره حوالي مليار دولار أي بنسبة 91.4 في المائة، كما استفادت ألبانيا بعملية واحدة بمبلغ إجمالي قدره 49 مليون دولار أي بنسبة 4.5 في المائة من مجموع المساعدات لمجموعة الدول الأخرى.

هيئات ومنظمات أخرى

بلغ عدد عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق التي خصصت لفائدة الهيئات والمنظمات الأخرى 36 عملية بقيمة إجمالية بلغت حوالي 228.0 مليون دولار، وقد وجهت معظم هذه العمليات لقطاع الطاقة (كهرباء، غاز ونفط، والطاقة المتجددة).

3.1. التوزيع القطاعي للعمليات التمويلية لمؤسسات مجموعة التنسيق

بلغ نصيب قطاعات الصحة والتعليم والإسكان ودعم موازين المدفوعات حوالي 41.4 في المائة من إجمالي التزامات مؤسسات مجموعة التنسيق خلال عام 2022، يليه قطاع الطاقة الذي يشمل الكهرباء والنفط والغاز بنحو 27.2 في المائة، ثم قطاع الزراعة والثروة الحيوانية بحوالي 21.1 في المائة، ثم قطاع النقل والاتصالات بحوالي 6.8 في المائة، يليه قطاع المياه والصرف الصحي بنحو 2.8 في المائة، وأخيراً قطاع الصناعة، والتعدين بحوالي 0.7 في المائة، الملحق (2/11).

2. عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق خلال الفترة 2018 - 2022

امتد نشاط مؤسسات مجموعة التنسيق خلال الفترة 2018-2022 إلى 148 جهة لتنفيذ 2,476 عملية بقيمة إجمالية قُدرت بنحو 65.2 مليار دولار. وقد شملت هذه العمليات القروض الإنمائية والمنح والمعونات إلى جانب عمليات تمويل التجارة الخارجية ودعم القطاع الخاص، والمساهمة في تمويل موازين المدفوعات للدول المستفيدة وعمليات أخرى، الجدول (11-1) والشكل (11-1).

1.2. القطاعات المستفيدة من عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق خلال الفترة 2018-2022

وجهت عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق خلال الفترة 2018-2022 لتمويل المشاريع في القطاعات الآتية:

- **البنى الأساسية:** وتشمل النقل والاتصالات والطاقة بأشكالها الثلاثة (كهرباء، ونفط، وغاز)، المياه، والصرف الصحي. وقد بلغ عدد العمليات الخاصة بهذه القطاعات 600 عملية بمبلغ إجمالي بلغ مقداره

حوالي 30.1 مليار دولار أي بنسبة حوالي 46.2 في المائة.

- **القطاعات الإنتاجية:** وتشمل الزراعة، والثروة الحيوانية، والصناعة، والتعدين، وبلغ عدد العمليات 311 عملية بمبلغ إجمالي بلغ مقداره حوالي 9.2 مليار دولار أي بنسبة 30.8 في المائة.
- **القطاعات الاجتماعية:** وتشمل التعليم، والصحة، والإسكان، وبلغ عدد العمليات لهذه القطاعات 611 عملية بمبلغ إجمالي بلغ مقداره حوالي 5.8 مليار دولار أي بنسبة تبلغ نحو 8.9 في المائة.
- **القطاعات الأخرى:** والتي تشمل القطاع المصرفي والقطاعات الأخرى، فقد بلغ عدد العمليات فيها 954 عملية بمبلغ إجمالي بلغ مقداره حوالي 20.1 مليار دولار أي بنسبة 14.1 في المائة، الجدول (11-2).

شكل (11- 1): توزيع العمليات التمويلية وفقاً لمصادر تمويلها للفترة (2018-2022)

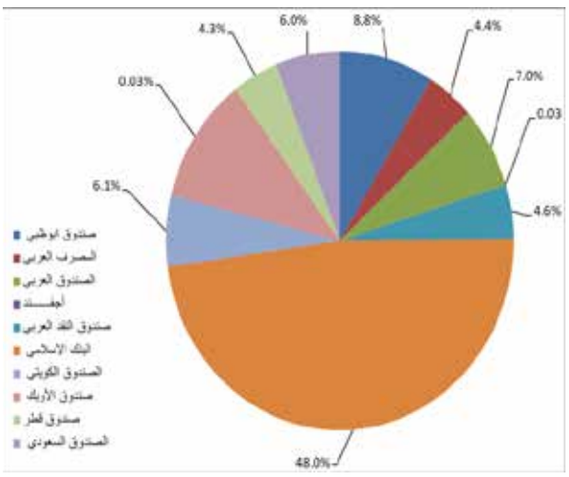

المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

جدول (11- 1): توزيع العمليات التمويلية وفقاً لطبيعتها ومصادر تمويلها للفترة 2018 – 2022 (مليون دولار)

مؤسسات التنمية	عمليات القروض		عمليات المنح والمعونات الفنية		عمليات أخرى		تمويل تجارة		قطاع خاص		ميزان مدفوعات		الإجمالي	
	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة
1 - صندوق ابوظبي	30	3,869	63	1,859	-	-	-	-	-	-	-	-	93	5,728
2 - المصرف العربي	64	1,313	144	45	-	-	25	1,143.11	17	373	-	-	250	2,874
3 - الصندوق العربي	40	4,443	132	103	-	-	-	-	2	15	-	-	174	4,561
4 - أجفـــند	-	-	99	19	-	-	-	-	-	-	-	-	99	19
5 - صندوق النقد العربي	13	2,178	-	-	-	-	-	-	-	-	7	814	20	2,991
6 - البنك الإسلامي	33	248	407	161	101	3,696	421	27,172.07	-	-	-	-	962	31,276
7 - الصندوق الكويتي	84	3,575	49	375	-	-					-	-	133	3,950
8 - صندوق الأوبك	127	4,028	105	38	-	-	61	1,891.73	39	1,123.40	-	-	332	7,082
9 - صندوق قطر	1	25	304	2,762	-	-					-	-	305	2,786
10 - الصندوق السعودي	71	2392	37	1503	-	-					-	-	108	3,895
المجموع الكلي	463	22,069	1,340	6,865	101	3,696	507	30,207	58	1,512	7	814	2,476	65,162

المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

جدول (11- 2): التوزيع القطاعي للعمليات التمويلية للفترة (2018-2022)

القطاعات الاقتصادية	2018		2019		2020		2021		2022		الاجمالي	
	عدد العمليات	قيمة العمليات	عدد العمليات	قيمة العمليات	عدد العمليات	قيمة العمليات	عدد العمليات	قيمة العمليات	عدد العمليات	قيمة العمليات	عدد العمليات	قيمة العمليات
(1) قطاعات البنى الأساسية:												
- النقل والاتصالات	49	1,529	47	1,540	36	2,377	31	751	27	1,066	190	7,263
- الطاقة (كهرباء، نفط، غاز)	67	3,133	84	5,391	52	3,747	43	2,548	53	4,283	299	19,103
- المياه والصرف الصحي	38	1,328	35	856	15	995	9	104	14	445	111	3,728
مجموع فرعي	**154**	**5,990**	**166**	**7,787**	**103**	**7,118**	**83**	**3,404**	**94**	**5,794**	**600**	**30,094**
(2) القطاعات الإنتاجية:												
- الزراعة والثروة الحيوانية	48	1,469	63	1,067	52	953	33	1,156	75	3,333	271	7,977
- الصناعة والتعدين	11	670	9	188	7	165	5	68	8	109	40	1,200
مجموع فرعي	**59**	**2,140**	**72**	**1,255**	**59**	**1,117**	**38**	**1,223**	**83**	**3,442**	**311**	**9,177**
(3) قطاعات اجتماعية:												
- قطاع التعليم	62	498	60	505	32	584	47	202	33	173	234	1,962
- قطاع الصحة	36	389	70	862	111	944	79	489	53	280	349	2,963
- قطاع الإسكن	9	243	11	497	4	28	3	83	1	25	28	875
مجموع فرعي	**107**	**1,130**	**141**	**1,863**	**147**	**1,556**	**129**	**774**	**87**	**478**	**611**	**5,801**
(4) قطاعات اخرى :												
- قطاع مصرفي	51	1,522	76	1,519	50	2,011	68	2,188	92	4,335	337	11,575
- قطاعات اخرى	143	3,137	133	510	125	2,384	98	769	118	1,717	617	8,516
مجموع فرعي	**194**	**4,658**	**209**	**2,029**	**175**	**4,395**	**166**	**2,957**	**210**	**6,052**	**954**	**20,091**
المجموع الكلي	**514**	**13,918**	**588**	**12,934**	**484**	**14,186**	**416**	**8,357**	**474**	**15,766**	**2,476**	**65,162**

المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

شكل (11- 2): التوزيع القطاعي للعمليات التمويلية للفترة (2018-2022)

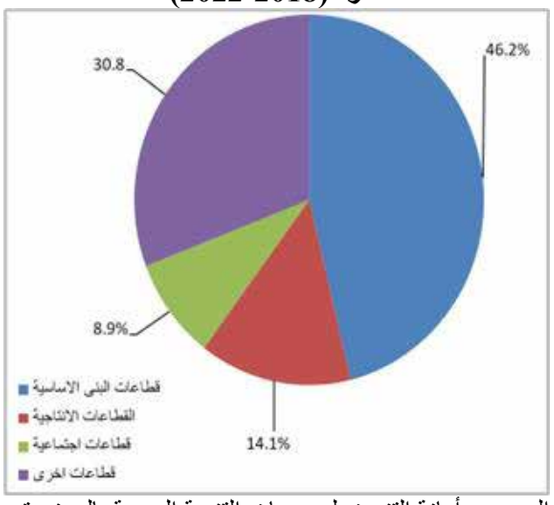

المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

2.2. الجهات المستفيدة من عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق خلال الفترة 2018-2022

استفادت 148 جهة (دول ومؤسسات بالإضافة إلى عدة منظمات وهيئات) من عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق المسجلة خلال الفترة من 2018-2022، منها 841 عملية خصصت للدول العربية بقيمة حوالي 29.8 مليار دولار، ما يمثل حوالي 45.8 في المائة من مجموع عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق خلال الفترة المذكورة، و807 عملية للدول الأفريقية بقيمة 15.0 مليار دولار (23.0 في المائة)، و488 عملية للدول الآسيوية بقيمة بلغت حوالي 15.7 مليار دولار (24.1 في المائة)، و100 عملية للدول اللاتينية بقيمة بلغت حوالي 1.6 مليار دولار (2.5 في المائة)، بالإضافة إلى 75 عملية في دول أخرى بقيمة 1.5 مليار دولار (2.4 في المائة)، و165 عملية لهيئات ومنظمات أخرى مستفيدة بقيمة بلغت حوالي 1.5 مليار دولار (2.3 في المائة)، الجدول (11-3) والشكل (11-3).

شكل (11- 3): توزيع العمليات التمويلية حسب مجموعة البلدان المستفيدة للفترة (2018-2022)

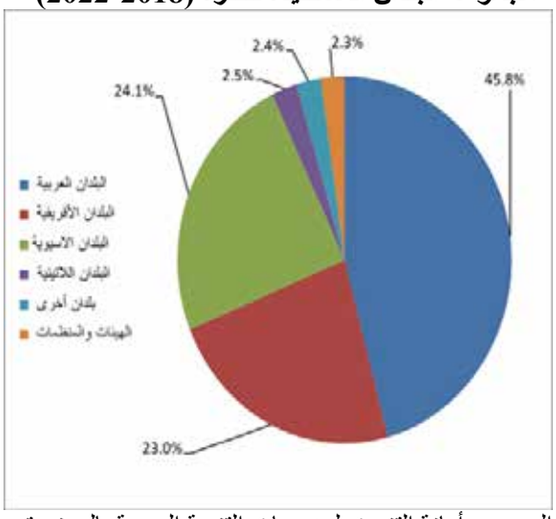

المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

هـذه الالتزامـات الممولـة حوالي 137.9 مليـار دولار (51.2 في المائـة)، ومجموعـة الدول الآســيوية حوالي 69.3 مليار دولار (25.7 في المائـة)، ومجموعـة الدول الأفريقية حوالي 49.1 مليار دولار (18.2 في المائـة)، ومجموعة دول أمريكا اللاتينية حوالي 5.4 مليار دولار (2.0 في المائـة)، ومجموعـة الدول الأخرى حوالي 5.2 مليار دولار (1.9 في المائـة) وهيئات ومنظمات حوالي 2.4 مليار دولار (0.9 في المائـة)، الملحق رقم (3/11) والشكل (11-4).

جدول (11- 3): توزيع العمليات التمويلية حسب مجموعة البلدان المستفيدة للفترة (2018-2022) (مليون دولار أمريكي)

مجموعة البلدان / الهيئات والمنظمات	2018			2019			2020			2021			2022			المجموع		
	العدد	عدد العمليات	قيمة العمليات	العدد	عدد العمليات	قيمة العمليات	العدد	عدد العمليات	قيمة العمليات	العدد	عدد العمليات	قيمة العمليات	العدد	عدد العمليات	قيمة العمليات	العدد	عدد العمليات	قيمة العمليات
(1) البلدان العربية	21*	175	7,328	21*	215	4,014	21*	186	7,601	19*	136	3,751	20*	129	6,375	21*	841	29,070
(2) البلدان الأفريقية	33*	163	3,018	30*	172	3,260	32*	137	2,536	36*	151	2,468	33*	184	3,688	43*	807	14,971
(3) البلدان الأسيوية	23*	96	2,715	27*	131	4,356	20	88	3,063	18	67	1,448	16*	106	4,104	29*	488	15,686
(4) البلدان اللاتينية	14*	23	537	9*	31	361	10*	15	149	18	23	275	5*	8	278	27*	100	1,600
(5) بلدان أخرى	13	25	177	8*	11	60	13	19	108	9	9	111	10	11	1,094	28*	75	1,550
(6) الهيئات والمنظمات*	-	32	143	-	28	83	-	39	728	-	30	303	-	36	228	-	165	1,485
المجموع الكلي	**104***	**514**	**13,918**	**95***	**588**	**12,934**	**96***	**484**	**14,185**	**100***	**416**	**8,356**	**84***	**474**	**15,768**	**148***	**2,476**	**65,162**

(*) بالإضافة إلى عدة مؤسسات وهيئات ومنظمات أخرى مستفيدة.

المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

3. المجموع التراكمي لعمليات مؤسسات مجموعة التنسيق إلى نهاية عام 2022 (*)

بلغ المجموع التراكمي لالتزامـات العمليـات التمويليـة لمؤسسـات التنمية العربية أعضـاء مجموعة التنسـيق من بداية النشـاط الإقراضـي لمؤسـسـات المجموعة إلى نهاية عـام 2022 حوالي 269.2 مليـار دولار. وتنوعـت المشاريع لتشمل مختلف القطاعات والنشاطات الاقتصادية والاجتماعية. وقد بلغ نصـيب مجموعة الدول العربية من

(*) الملاحظات في الملحق (11-3).

شكل (11- 4): المجموع التراكمي لعمليات مؤسسات مجموعة التنسيق حسب مجموعة الدول المستفيدة (إلى نهاية 2022)

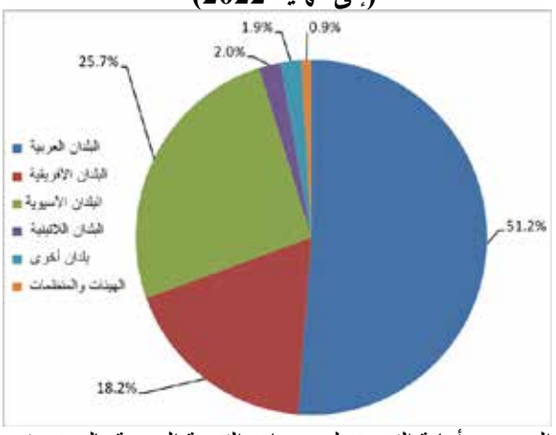

المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

وقد بلغت نسبة الالتزامات التمويلية المقدمة من البنك الإسلامي للتنمية حوالى 43.8 في المائة من إجمالي الالتزامات التراكمية لمؤسسات التنمية العربية حتى عام 2022، يليه الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بنسبة 14.0 في المائة، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بنسبة 9.9 في المائة، والصندوق السعودي للتنمية بنسبة 9.6 في المائة، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية بنسبة 8.6 في المائة، وصندوق أبوظبي للتنمية بنسبة 5.1 في المائة، وصندوق النقد العربي بنسبة 4.7 في المائة، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا بنسبة 3.0 في المائة، وصندوق قطر للتنمية بنسبة 1.2 في المائة وأجفند بنسبة 0.01 في المائة.

استأثرت قطاعات البنى الأساسية والقطاعات الإنتاجية، بحوالي 71.8 في المائة من إجمالي قيمة التزامات العمليات التمويلية. وتتصدر الطاقة قطاع البنى الأساسية، حيث حازت على نسبة 29.5 في المائة من إجمالي التمويل، يليها قطاع النقل والاتصالات بنسبة 18.7 في المائة، وقطاع المياه والصرف الصحي بنسبة 7.5 في المائة. وبلغت حصة القطاعات الإنتاجية التي تشمل أنشطة الزراعة والثروة الحيوانية والصناعة والتعدين نحو 16.1 في المائة منها حوالي 10.9 في المائة للزراعة والثروة الحيوانية وحوالي 5.2 في المائة للصناعة والتعدين. وبلغت حصة باقي القطاعات المتمثلة في قطاعات الصحة والتعليم والإسكان ودعم موازين المدفوعات بنسبة 28.2 في المائة، الملحق (4/11) والشكل (11-5).

شكل (11- 5): التوزيع القطاعي للمجموع التراكمي لعمليات مجموعة التنسيق (إلى نهاية 2022)

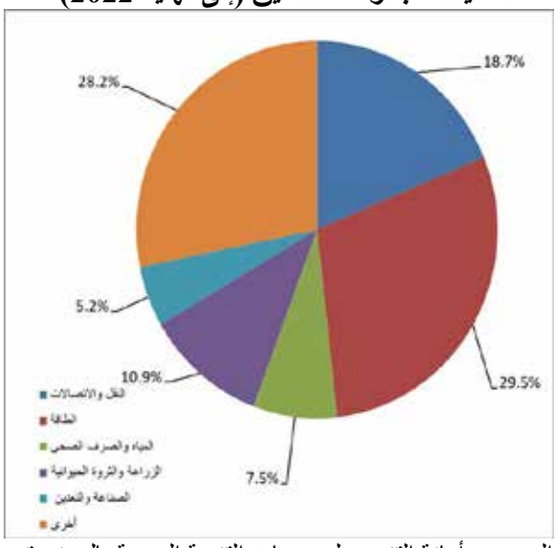

المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

4. آثار الدعم المقدم من مؤسسات مجموعة التنسيق في مجال الأمن الغذائي

يعتبر الأمن الغذائي أحد أبرز أهداف التنمية المستدامة ويمثل تحقيقه تحدياً رئيسياً خاصة في الدول العربية التي لا تزال تعتمد على استيراد السلع الاستراتيجية والاحتياجات الغذائية. وفي إطار تحديات الأمن الغذائي التي تواجه العالم بسبب تعاقب عدة أزمات من بينها تغير المناخ أو جائحة كوفيد-19، والأزمة الروسية – الأوكرانية، شرعت منظمات ومؤسسات التمويل الدولية العاملة في مجال التنمية في صياغة وتنفيذ برامج عمل لمجابهة هذه التحديات. ولقد حرصت مؤسسات مجموعة التنسيق وتماشياً مع دورها ضمن مؤسسات العون التنموي العالمية، وأهدافها الرامية لدعم مسيرة التنمية، على الاهتمام بقطاع الزراعة والري باعتباره من أهم القطاعات الاقتصادية في العديد من الدول النامية حيث تشكل الزراعة مصدر دخل نسبة كبيرة من السكان بها وخاصة في المناطق الريفية. لقد أدى ضعف البنى الأساسية لقطاع الزراعة والري في غالبية الدول النامية، إلى تضرر أنشطة الزراعة وتربية الماشية، وبالتالي إلى تراجع حجم الصادرات منها مما ساهم في تفاقم الصعوبات المعيشية لقطاعات واسعة من سكان المناطق الريفية بها مع ما يحمله ذلك من تداعيات سلبية على اقتصاديات الدول المعنية، بما في ذلك قلة الإنتاج المحلي والصادرات وبالتالي إيرادات البلد. ومن هنا جاء اهتمام مؤسسات مجموعة التنسيق بدعم

قطاع الزراعة والري، الذي استأثر بنسبة 12.2 في المائة من إجمالي تمويلات المجموعة خلال الفترة 2018-2022، حيث ساهمت في تمويل 271 من مشاريع الزراعة والري بقيمة إجمالية بلغت حوالي 8.0 مليار دولار أمريكي.

تركز تمويلات مؤسسات المجموعة في قطاع الزراعة والري على التعامل مع أهم المعوقات في هذا المجال، وبشكل خاص نقص الآبار وشبكات الري ومنشآت تخزين المنتجات الزراعية ومراكز توزيعها ومحدودية البذور والأسمدة والمعدات الزراعية ووسائل نقل المنتجات إلى الأسواق المحلية والخارجية، بما يساهم في تعزيز الإنتاج الزراعي بالدول المستفيدة، وبالتالي تلبية الاحتياجات المحلية المتنامية، وتسهيل تصدير المنتجات الزراعية إلى الأسواق الخارجية، كما يعكس اهتمام مؤسسات المجموعة بقطاع الزراعة والري حرصها على دعم الجهود العالمية الرامية لتحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة لا سيما في مجال تحقيق الأمن الغذائي وتعزيز نظم الإنتاج الزراعي المستدامة وتوفير فرص العمل وسبل العيش لسكان المناطق الريفية، والحد من سوء التغذية والجوع، والارتقاء بالإنتاج الزراعي ونوعية المحاصيل لدعم الإنتاج المحلي للأسواق المحلية والخارجية، ودعم خطط التنمية الوطنية في الدول المستفيدة، إلى جانب الحفاظ على النظم البيئية وتعزيز القدرة على مواجهة تداعيات التغيرات المناخية وحالات الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث الطبيعية. وقد جاءت مساهمات مؤسسات مجموعة التنسيق لدعم مشاريع زراعية مستدامة مثل مشروع التطوير المتكامل للأغوار الجنوبية في الأردن حيث عمل المشروع على تلبية احتياجات تلك المناطق من مياه الشرب والصناعة والري وتغذية المياه الجوفية، ومشروع الغرب الزراعي في المغرب الذي شمل إنشاء 18 محطة ضخ وإنشاء مركزين كهربائيين، وشبكة الري وأعمال تسوية الأراضي، وتشييد سد للتحكم في مياه النهر، و 11 مركزاً للاستثمار الزراعي وتوفير معدات الرش بالرذاذ وأيضاً مشروع إنشاء 13 تجمع زراعي في مصر لتنمية قطاع الزراعة في شبه جزيرة سيناء وذلك من خلال استصلاح واستزراع 23 مليون متراً مربعاً، بالإضافة إلى مشروع محطة المعالجة الثلاثية بهدف توفير المياه اللازمة للقطاع الزراعي الصرف في محافظة الإسماعلية الواقعة جنوب قناة السويس الجديدة. كما ساهمت مؤسسات مجموعة التنسيق في تمويل مشروع اركيز الزراعي في موريتانيا الذي يهدف إلى استصلاح وإعادة تأهيل 1570 هكتار من الأراضي الزراعية، مما يساعد على الحد من الفقر عن طريق رفع الطاقة الإنتاجية الزراعية بصفة مستدامة وتوفير فرص العمل وزيادة دخل المزارعين ورفع كفاءة المنشآت المائية والأراضي الزراعية.

وقد سارعت مؤسسات المجموعة إلى الإعلان عن مبادرات لمجابهة تحديات الأمن الغذائي نذكر منها ما يأتي:

- البيان الصادر من رؤساء مؤسسات مجموعة التنسيق بتاريخ 20 يونيو 2022 الذي تعلن من خلاله مؤسسات المجموعة بتخصيص مبلغ 10 مليار دولار لدعم البلدان الشريكة وللاستجابة للأزمة العالمية في الغذاء (إطار رقم (1)).
- الاتفاقية الموقعة بين البنك الإسلامي للتنمية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية في عام 2021 بقيمة 500 مليون دولار للتصدي للتغير المناخي وتحسين الأمن الغذائي.
- إعلان صندوق الأوبك للتنمية الدولية في عام 2022 بتخصيص مليار دولار من موارده على مدى السنوات الثلاثة المقبلة لخطته الجديدة المسماة "خطة عمل الأمن الغذائي" كمساعدة فورية لتغطية تكاليف استيراد السلع الأساسية مثل البذور والحبوب والأسمدة مع دعم الأمن المتوسط والطويل الأجل للإمدادات في البلدان المستفيدة من مساعداته.
- إنشاء الصندوق العربي نافذة تمويلية خاصة باستيراد المواد الغذائية لمدة سنة واحدة من خلال تقديم قرض لمدة خمس سنوات بما فيها فترة إمهال مدتها سنة واحدة، وبحدّ اقصى 10 مليون دولار أمريكي.

وقد تأخذ الجهود التي تبذلها مؤسسات مجموعة التنسيق للمساهمة في تحسين الأمن الغذائي في المنطقة العربية طرق عديدة كتشجيع الاستثمار في الزراعة، وتعزيز سلاسل القيمة الزراعية ودعم المزارعين الصغار والمجموعات المعرضة للخطر.

إن تشجيع الاستثمار في الزراعة يمر عبر تمويل المشاريع الزراعية والإنتاج المحلي الغذائي وتقليل الاعتماد على استيراد الغذاء، إلى جانب الاستثمار في البحوث لتطوير تكنولوجيا زراعية جديدة وتحسين طبيعة التربة وتحسين إنتاجية المزارعين.

وهذا ما ينص عليه برنامج الأمم المتحدة للتنمية الزراعية بحلول عام 2030، الذي يشدد على أهمية الاستثمار في الزراعة، حيث إنه وفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة يمكن أن تساعد زيادة الاستثمار الزراعي بمقدار 50 مليار دولار سنوياً في خفض عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع بنسبة 12 في المائة بحلول عام 2030.

وتعزيز سلاسل القيمة الزراعية إنما يكون من خلال دعم معالجة المنتجات الزراعية والتسويق والتوزيع، لأن ذلك

إطار (11- 1): بيان رؤساء مجموعة التنسيق العربية (20 يونيو 2022)

نحن، رؤساء مؤسسات مجموعة التنسيق العربية، نجتمع في فيينا في 20 يونيو 2022 بمقر صندوق الأوبك للتنمية لمناقشة الاستجابة المشتركة للأزمة العالمية في الغذاء، ومدى تأثيرها في الأسواق المالية واقتصاد البلدان المستفيدة من عون المجموعة، والمجتمعات التي تضررت من التحديات المتكررة ولا سيما تغير المناخ ونقص الطاقة وجائحة كوفيد-19:

1- **نسجل** بقلق بالغ ظهور الأزمة العالمية الحالية في مجال الأمن الغذائي والزيادة الحادة في أسعار الوقود والأغذية والأسمدة، والتي بدورها تؤدي إلى اضطراب عميق في سلاسل القيمة الغذائية، وتزيد من تفاقم الحالة المتردية وتُفضي إلى زيادة معدلات الفقر في كثير من البلدان.

2- **ندرك** تداعيات الأزمة العالمية في الأمن الغذائي والحاجة الملحة إلى تسريع معالجة توافر الإمدادات الغذائية، وذلك بضمان الوصول إليها وبأسعار ميسرة، وذلك من خلال العمل المشترك.

3- **نعي** أن إيجاد حلول مشتركة للأزمة العالمية أمر بالغ الأهمية لتعزيز رفاهية الناس، ودعم الحماية الاجتماعية، وتحقيق التنمية المستدامة.

4- **نؤكد** التزامنا بالعمل على وجه السرعة وعلى نطاق واسع وبالتنسيق المطلوب للتصدي للأزمة العالمية وتحدياتها الشاملة التي تؤثر أو تهدد بالتأثير على سُبُل عيش الملايين من البشر في جميع أنحاء العالم.

5- **نشيد** بالإجراءات السريعة لأعضاء مجموعة التنسيق العربية ومؤسسات مالية دولية أخرى، ولا سيما الدور القيادي الذي قامت به المملكة العربية السعودية في تقديم الدعم الفوري للبلدان الأكثر تضرراً من الأزمة العالمية بغرض مساعدتها على تلبية احتياجاتها ذات الأولوية.

6- **نؤكد** ضرورة الاهتمام بتقديم المساعدة المالية للقطاعات والصناعات الاستراتيجية المتأثرة بأزمة الغذاء العالمية لدعم الهدف المشترك المتمثل في ضمان الأمن الغذائي.

7- **نؤكد** الحاجة إلى نهج شامل واستراتيجية مشتركة تسترشد بأهداف التنمية المستدامة (SDGs) وأجندتها للعام 2030، بالإضافة إلى مبادئ القدرة على الصمود، وذلك لتصميم تدخلات لمكافحة الأزمة العالمية الحالية من أجل الاستخدام الأمثل للموارد المخصصة، بما في ذلك التمويل المشترك والتمويل الموازي.

8- **نبرر** أهمية تسخير جميع طرق التمويل المتاحة، بما في ذلك المنح، والقروض الميسرة، والدعم الفني، ودعم الميزانية وميزان المدفوعات، وخطوط التمويل، وتمويل التجارة، وتأمين العمليات التجارية والاستثمارية، وبرامج تنمية القدرات للقطاعين العام والخاص، والأنشطة المستهدفة ذات الصلة بالتمكين الاقتصادي، وذلك لدعم البلدان النامية كجزء من جهود الانتعاش الاقتصادي في مواجهة الأزمة العالمية وآثارها.

نتعهد بتخصيص 10 مليارات دولار أمريكي كحدّ أدنى لدعم البلدان الشريكة، وذلك من خلال خطة ثلاثية الأبعاد ترتكز على الأطر الزمنية الفورية والمتوسطة وطويلة الأمد، لضمان استجابة شاملة للأزمة، والمساعدة على تعزيز القدرة على الصمود على المدى الطويل.

يساعد في خلق فرص عمل ريفية وزيادة دخل المزارعين وتقليل فقدان الغذاء والفاقد الغذائي. فوفقاً لتقارير البنك الدولي، تمثل الخسائر والفاقد الغذائي حوالي 1.3 مليار طن سنوياً على مستوى العالم، يمكن أن تساهم تحسين سلاسل القيمة الزراعية في التقليل من هذه الخسائر والمساهمة في الأمن الغذائي.

كما أن دعم المجموعات المعرضة للخطر من المزارعين الصغار والنساء والشباب إنما يكون من خلال تسهيل الوصول إلى الموارد والتكنولوجيا والأسواق، وهذا ما قد يساهم في تحسين إنتاجيتهم ومرونتهم في مواجهة الصدمات الاقتصادية والمناخية، ووفقاً للصندوق الدولي للتنمية الزراعية، يمثل المزارعون الصغار حوالي 80 في المائة من مجمل المزارعين في البلدان النامية تنتج حوالي 70 في المائة من الموارد الغذائية المستهلكة في هذه البلدان. لذا يمكن أن يكون دعم هذه المجموعات ذو تأثير كبير على الأمن الغذائي.

5. آثار الدعم المقدم من مؤسسات مجموعة التنسيق في مجال التغير المناخي

تشكل التغيرات المناخية إحدى التهديدات للتنمية المستدامة على الدول النامية، وتشمل عواقب تغير المناخ مثل الجفاف الشديد وندرة المياه والحرائق الشديدة وارتفاع مستويات سطح البحر والفيضانات والعواصف الكارثية وتدهور التنوع البيولوجي. وتواجه الدول العربية ندرة في المياه أسهمت في أزمة جفاف واتساع مساحة الصحراء وتراجع الإنتاج الزراعي والحيواني.

فقد بدأت التغيرات المناخية تأخذ أبعاداً واضحة بشكل كبير فيما يتعلق بانخفاض كميات الأمطار، إضافة إلى أثار الغبار والأتربة، ما يهدد بتوسع مساحة الصحراء وإيجاد هجرة قسرية من الريف إلى المدينة في عدد من الدول العربية علاوة على الأثار الصحية على الإنسان والحيوان. ومعظم الدول العربية، حسب المركز العربي لدراسة المناطق الجافة والقاحلة (أكساد)، تعيش أزمة بيئية حادة وعجزا عن تأمين الاحتياجات الغذائية الأساسية بسبب التغيرات المناخية وتراجع نصيب الفرد من الأراضي الزراعية المنتجة نظرا لظاهرة التصحر الآخذة بالازدياد وارتفاع معدلات نمو السكان حيث تشير الإحصاءات إلى أن العالم يخسر بسبب التصحر 10 ملايين هكتار سنوياً أما خسارة الدول العربية فتقدر بحوالي 60 ألف هكتار/ سنوياً. كما تعتبر الدول العربية من البلدان الأكثر تأثراً بالتغير المناخي، وذلك وفقاً لتقارير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ "IPCC".

تعمل مؤسسات مجموعة التنسيق على تكثيف جهودها في

جدول (11- 4): توزيع العمليات التمويلية للسدود حسب مجموعات الدول للفترة 2018 – 2022 (مليون دولار أمريكي)

مجموعة البلدان / الهيئات والمنظمات	سدود		
	عدد البلدان	عدد العمليات	قيمة العمليات
(1) البلدان العربية	2	2	198
(2) البلدان الأفريقية	-	-	-
(3) البلدان الآسيوية	3	3	56
(4) البلدان اللاتينية	-	-	-
(5) بلدان أخرى	1	1	15
(6) الهيئات والمنظمات*	-	-	-
المجموع الكلي	6	6	269

المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

تقديم المساعدات المالية لتقليل آثار التغير المناخي في المنطقة العربية على الخصوص وذلك من خلال تقديم تمويلات لمشاريع وبرامج في مجالات الطاقة المتجددة والمياه والتكيف مع التغير المناخي.

فوفقاً لوكالة الطاقة الدولية، من المتوقع أن تمثل مصادر الطاقة المتجددة نحو 50 في المائة من إنتاج الكهرباء الحالي بحلول عام 2050 وتشمل مشاريع الطاقة المتجددة، الطاقة الشمسية والطاقة الهوائية لتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري وانبعاثات غازات الدفيئة. كما تشير تقديرات وكالة الطاقة الدولية بأن سعة الكهرباء المنتجة من الطاقة المتجددة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ستزيد خلال الفترة (2022-2027) بمقدار ثلاثة اضعاف مقارنة بفترة الأعوام الخمسة السابقة لتصل إلى 45 جيجاوات. تشكل حصة الطاقة الشمسية الكهروضوئية 75 في المائة من هذه الزيادة بسبب الجاذبية الاقتصادية للمشروعات على نطاق المرافق والتي تعد أحد الدوافع الرئيسة لتطوير الهيدروجين في المنطقة. هذا وتطرقت التوقعات الى التطورات في كل من السعودية والإمارات وعمان والمغرب، ومصر. وقد ساهمت مؤسسات المجموعة في عدة مشاريع نذكر منها مشروع محطة نور الشمسية في المغرب والذي من المتوقع أن تنتج أكثر من 500 ميغاواط من الطاقة الشمسية والتي ستساهم في التخفيض من الانبعاثات الكربونية بنحو ألف طن في العام.

وإدراكاً من مؤسسات مجموعة التنسيق لأهمية دعم وتنمية قطاع الطاقة المتجددة، فقد أسهمت مؤسسات المجموعة منذ بداية نشاطاتها الإقراضية في تمويل مشاريع السدود لإنتاج الطاقة الكهرومائية وتوفير مصادر الري للإنتاج الزراعي. وقد استهدفت تلك المداخلات تحويل مسارات الأنهار وبناء مصدات وسدود ومولدات لتحويل القوة المائية إلى مصدر للطاقة المستدامة والمتجددة والنظيفة. ومن أهم مداخلات مؤسسات مجموعة التنسيق في هذا الإطار مشاريع السدود في السودان، منها سد مروي الذي كان يهدف إلى المساهمة في تلبية الطلب المتزايد على الكهرباء في البلاد وتطوير وتنمية الأجزاء الشمالية من البلاد، وذلك من خلال إنشاء سد على نهر النيل بالقرب من مدينة مروي، وإنشاء محطة توليد كهرومائية بقدرة تبلغ حوالي 1250 ميجاوات، وشبكات نقل الكهرباء من المحطة إلى مراكز الطلب في المناطق الشمالية والوسطى من السودان، بالإضافة إلى مشروع سدي أعالي عطبرة وستيت المتصلين الذين تم إنشائهما بهدف تنظيم واستغلال مياه نهري أعالي عطبرة وستيت وللإسهام في تطوير وتنمية المنطقة الشرقية عن طريق زيادة الإنتاج الزراعي وتوليد الطاقة الكهرومائية. وقد استفادت من هذا المشروع 93 قرية و30 ألف أسرة.

تواجه الدول العربية نقصاً هاماً في المياه حيث يبلغ متوسط توافر المياه للفرد الواحد حوالي 1200 متر مكعب/ سنة، وهو أقل بكثير من حد النقص المائي الذي يبلغ 1700 متر مكعب/ سنة.

وقد ساهمت مؤسسات مجموعة التنسيق في تمويل المشاريع الهادفة إلى تحسين إدارة الموارد المائية مثل تحديث البنية التحتية للري، وتعزيز استخدام المياه بكفاءة وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة للري، وهو ما يساعد في تقليل الضغوط على الموارد المائية المحدودة في المنطقة العربية. وفي مجال التكيف مع التغير المناخي، فقد ساهمت مؤسسات مجموعة التنسيق في تمويل مشاريع

لحماية المناطق الساحلية من التآكل، وارتفاع مستوى سطح البحر، وإنشاء نظم الإنذار المبكر للفيضانات مثل برنامج إدارة المناطق الساحلية المتكاملة في تونس، هذا البرنامج الذي يهدف إلى حماية 600 كلم من السواحل التونسية من التعرية وارتفاع منسوب البحر.

جدول (11- 5): توزيع العمليات التمويلية لقطاع المياه حسب مجموعات الدول للفترة (2018-2022) (مليون دولار أمريكي)

مجموعة البلدان / الهيئات والمنظمات	توزيع المياه			صرف صحي			المجموع		
	عدد البلدان	عدد العمليات	قيمة العمليات	عدد البلدان	عدد العمليات	قيمة العمليات	عدد البلدان	عدد العمليات	قيمة العمليات
(1) البلدان العربية	12*	37	1,542	6	10	775	13*	47	2,317
(2) البلدان الأفريقية	13*	30	382	5	8	144	15*	38	526
(3) البلدان الآسيوية	2	6	144	3	3	1	4	9	145
(4) البلدان اللاتينية	2	9	446	1	1	25	2	10	471
(5) بلدان أخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	-
(6) الهيئات والمنظمات*	-	1	1	-	-	-	-	1	1
المجموع الكلي	29*	83	2,515	15	22	944	34*	105	3,459

(*) بالإضافة إلى عدة مؤسسات و هيئات و منظمات أخرى مستفيدة.

المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

لقد جددت مؤسسات مجموعة التنسيق التزامها المشترك بتعزيز وتقوية الشراكات العالمية للتصدي لتحديات تغير المناخ وأمن الطاقة وأصدرت بياناً تدعو من خلاله للعمل المناخي من أجل التنمية العادلة وتخصيص مبلغ 24 مليار دولار أمريكي بشكل مشترك بين أعضائها (إطار رقم 2).

جدول (11- 6): توزيع العمليات التمويلية لقطاع الطاقة المتجددة حسب مجموعات الدول للفترة (2018-2022) (مليون دولار أمريكي)

مجموعة البلدان / الهيئات والمنظمات	المجموع		
	عدد البلدان	عدد العمليات	قيمة العمليات
1- البلدان العربية			
2- البلدان الأفريقية	5	7	72
3- البلدان الآسيوية	7*	10	69
4- البلدان اللاتينية	4	6	124
5- بلدان أخرى	8	9	81
6- الهيئات والمنظمات*	-	-	-
المجموع الكلي	-	2	3
	24*	**34**	**348**

(*) بالإضافة إلى عدة مؤسسات وهيئات ومنظمات أخرى مستفيدة.

المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

إطار (11- 2): إعلان مجموعة التنسيق العربية تدعو للعمل المناخي من أجل التنمية العادلة (شرم الشيخ 9 نوفمبر 2022)

نحن، رؤساء مؤسسات التنمية الوطنية والإقليمية العربية، والبنك الإسلامي للتنمية، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، المعروفين مجتمعين باسم مجموعة التنسيق العربية، وهو تحالف لمؤسسات تنموية وثيقة الصلة، نعلن الآتي:

1. بالإشارة إلى الالتزامات التي تعهد بها قادة مجموعة العشرين في قمتهم التي انعقدت بالرياض في الفترة من 21 إلى 22 نوفمبر 2020، والتي تم تأكيدها مجدداً في الجلسة الوزارية المشتركة لمجموعة العشرين بشأن المناخ والطاقة في يوليو 2021، وتذكيراً بمخرجات حوار الأمم المتحدة رفيع المستوى حول الطاقة في سبتمبر 2021، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في المؤتمر العالمي لتغير المناخ السادس والعشرين (مؤتمر الأطراف 26) في غلاسكو خلال شهر نوفمبر 2021، تلاحظ مجموعة التنسيق العربية ما يلي:
   - ما يزال نحو 760 مليون شخص يفتقرون إلى حق الوصول إلى كهرباء، بينما يفتقر حوالي 2.6 مليار شخص إلى خدمات الصرف الصحي وإلى حلول الطهي النظيف – الذي يتسبب بدوره في وفاة ملايين الأشخاص سنوياً، ويساهم أيضاً في التدهور البيئي وخسائر في الإنتاجية.
   - من المتوقع أن تؤدي جائحة كوفيد-19 إلى عكس مكاسب التنمية التي حققتها العديد من البلدان النامية، وأن يعيق عدم الوصول للكهرباء جهود التعافي من هذه الجائحة.
   - ثمة حاجة ملحة لاتخاذ إجراءات من أجل تسريع التقدم نحو حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة والمستدامة والموثوقة بتكلفة ميسرة، ومن ضمنها خدمات الطهي النظيف، ومن أجل ضمان الانتقال إلى حالة الانبعاثات الصفرية بحلول عام 2050،
   - يجب زيادة التمويل في القطاعين العام والخاص لدعم الاستثمارات الموجهة للحصول على الطاقة، بما في ذلك الطاقة ذات الانبعاثات الكربونية المنخفضة، والتكيف مع المناخ في البلدان النامية، ولاسيما البلدان الأقل نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية (Small Island Developing States).
   - بالنظر إلى المهام التي تنتظرنا، يتطلب التحول العادل والشامل والميسر شراكات أقوى وأوسع نطاقاً وأكثر فعالية. لذلك، ينبغي تعزيز التعاون الدولي، والتعاون بين القطاعين العام والخاص في كل المجالات.
2. تذكيراً بالالتزام الذي تعهد به قادة مجموعة العشرين في قمة المجموعة بالرياض للتصدي للتحديات في مجال الأمن الغذائي والتغذية، ولاسيما تلك المتعلقة بأزمة الأمن الغذائي العالمي الحالية وأزمة الجوع، وبعد مراجعة سبل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، واتفاقية باريس المناخية، ومع مراعاة نتائج حوار الأمم المتحدة رفيع المستوى حول الطاقة في سبتمبر 2021، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في المؤتمر العالمي لتغير المناخ السادس والعشرين (مؤتمر الأطراف 26) في غلاسكو في نوفمبر 2021، فإن مجموعة التنسيق العربية:
   - تشجع الجهود المشتركة لمكافحة آثار تغير المناخ في الأمن الغذائي وتحدياته الشاملة بهدف تحسين الوصول إلى غذاء صحي وبأسعار معقولة، لاسيما في البلدان النامية التي تضررت بشدة من الأزمة العالمية.
   - تتفق على أن الروابط بين التنمية المستدامة وتغير المناخ متداخلة ومعقدة، وأنه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهداف اتفاقية باريس المناخية يجب التضامن لزيادة تمويل الجهود التنموية والجهود المتعلقة بالتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف والقدرة على الصمود. لذلك تعتزم المؤسسات الأعضاء في مجموعة التنسيق العربية بشكل جماعي تمويل برامج التخفيف من أثار تغير المناخ والتكيف والقدرة على الصمود بحلول عام 2030.
   - تكرر التزامها المشترك بتعزيز وتقوية الشراكات العالمية، بما في ذلك التعاون جنوب-جنوب والتعاون الثلاثي South-South and Triangular Cooperation، ذلك للتصدي لتحديات تغير المناخ وأمن الطاقة، وضمان تحول عادل وشامل ومنصف للطاقة من خلال الاستجابة لاحتياجات البلدان النامية، ومن خلال المساهمة في جذب التمويلات المناخية.
   - سيساهم أعضاؤها في سد فجوة الاستثمار في الطاقة، بما في ذلك الطاقة ذات الانبعاثات الكربونية المنخفضة، وتخفيف آثار المناخ، والتكيف والصمود، وذلك من خلال الحلول المالية المبتكرة، باستخدام نهج التمويل المختلط، والاستفادة من التمويل الميسر لتخفيف مخاطر استثمارات القطاع الخاص وتحفيزه، ولاسيما في المناطق ذات الحاجة الملحة.
   - سيقوم أعضاؤها بتوسيع نطاق المساعدة المالية وتنسيقها بشكل أفضل من أجل برامج التكيف مع المناخ وبرامج التخفيف من آثار تغير المناخ والقدرة على الصمود، كما ستقوم المجموعة بإعطاء أولوية خاصة لاحتياجات البلدان الأقل نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، وذلك لزيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعية، ومكافحة الاحتباس الحراري، والحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، والدعوة لاستخدام طاقة ذات انبعاثات كربونية منخفضة في البلدان النامية. سيتم تخصيص 24 مليار دولار أمريكي بشكل مشترك بين العديد من أعضاء مجموعة التنسيق.
   - ونحن على عتبات المؤتمر العالمي السابع والعشرين لتغير المناخ (مؤتمر الأطراف 27)، وبالأخذ في الاعتبار تقييمات الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، تكرر مجموعة التنسيق عزمها على مساعدة البلدان النامية لتسريع التقدم نحو الوصول الشامل إلى طاقة حديثة وموثوقة ومستدامة وبأسعار معقولة، مع ضمان التحول العادل والشامل للطاقة. وتدعو المجموعة المؤسسات التنموية الشريكة إلى الوفاء بالتزاماتها تجاه البلدان النامية في هذه المجالات

6. أهم تطورات المساعدات الإنمائية الدولية

وفقاً للبيانات الرسمية الدولية التي تضمنها تقرير لجنة مساعدات التنمية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الصادر في أبريل 2023، فقد بلغ صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من الدول المانحة أعضاء هذه المنظمة مبلغاً اجماليا قدره حوالي 204 مليار دولار في عام 2022، بزيادة قدرها 13.6 في المائة مقارنة بعام 2021. ويشكل هذا المبلغ رقماً قياسياً لم يسجل على الإطلاق. وتعزى هذه الزيادة إلى حد كبير إلى زيادة الإنفاق على استضافة اللاجئين في البلدان الأعضاء المانحة، والذي بلغ حوالي 29.3 مليار دولار (مقابل 12.8 مليار دولار في عام 2021) أي ما يعادل 14.4 في المائة من إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية للدول الأعضاء. كما تفسر هذه الزيادة المسجلة في عام 2022 بزيادة المساعدات المقدمة لأوكرانيا نتيجة الحرب القائمة مع روسيا. حيث بلغت المساعدات المقدمة لأوكرانيا في عام 2022 حوالي 16.1 مليار دولار مقارنة بحوالي 918 مليون دولار في عام 2021. وباستثناء هذه النفقات ارتفع إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية بنسبة 4.6 في المائة مقارنة بعام 2021. وبالمقابل انخفضت المساعدات الموجهة لدعم الأنشطة المتعلقة بمكافحة جائحة كوفيد 19 بنسبة 45 في المائة مقارنة بعام 2021. كما يشير التقرير إلى ارتفاع نسبة صافي المساعدات الإنمائية الرسمية إلى الدخل القومي الإجمالي للدول الأعضاء في لجنة مساعدات التنمية إلى 0.36 في المائة مقارنة بنحو 0.33 في عام 2021، إلا أن هذه النسبة تبقى بعيدة عن نسبة 0.7 في المائة التي حددتها الأمم المتحدة في عام 1970، بالرغم من أن خمس دول أعضاء في لجنة المساعدات الإنمائية حققت أو تجاوزت النسبة العالمية المطلوبة، والمتمثلة في لوكسمبورغ، والسويد، والنرويج، وألمانيا، والدنمارك. (جدول 7).

جدول (11- 7): أكبر الدول المانحة* للمساعدات الإنمائية خلال عام 2022

أكبر الدول المانحة لصافي المساعدات من حيث القيمة	صافي المساعدات (مليار دولار)	أكبر الدول المانحة لصافي المساعدات كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي	نسبة المساعدات إلى الدخل القومي الإجمالي (%)
الولايات المتحدة الأمريكية	55.30	لوكسمبورغ	1.00
ألمانيا	35.00	السويد	0.90
اليابان	17.50	النرويج	0.86
فرنسا	15.90	ألمانيا	0.83
المملكة المتحدة	15.70	الدنمارك	0.70

* دول أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.
المصدر: الموقع الإلكتروني لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

7. حصة الدول العربية من المساعدات الدولية من جميع المصادر

تشير بيانات لجنة مساعدات التنمية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD/DAC) إلى أن المساعدات الإنمائية الرسمية الموجهة للدول العربية بلغت عام 2021 حوالي 39.9 مليار دولار وهو ما يمثل 19.6 في المائة من المجموع الكلي للمساعدات الدولية المقدمة للدول النامية بزيادة نسبية قدرها 21.7 في المائة مقارنة بعام 2020.

وعلى صعيد حصة الدول العربية فرادى من المساعدات الدولية، فقد انخفضت بشكل ملحوظ في المغرب بنسبة 47.2 في المائة وجيبوتي بنسبة 32.2 في المائة، وفي موريتانيا بنسبة 33.5 في المائة، وفي العراق بنسبة 23.3 في المائة، وفي الصومال بنسبة 20.9 في المائة، كما انخفضت في سوريا بنسبة 3.4 في المائة وفي لبنان بنسبة 1.6 في المائة. في المقابل زادت المساعدات الرسمية إلى باقي الدول العربية المستفيدة من المساعدات الدولية، وخاصة في مصر، حيث تم تسجيل زيادة استثنائية بنسبة 408.5 في المائة. كما تم تسجيل زيادات مهمة في السودان واليمن بنسبة 62.7 في المائة و52.6 في المائة على التوالي، الملحق رقم (5/11) والشكل (11-6).

شكل (11- 6): تطور المساعدات الانمائية الرسمية للدول العربية من جميع المصادر ونصيب الفرد الواحد منها (2020-2021)

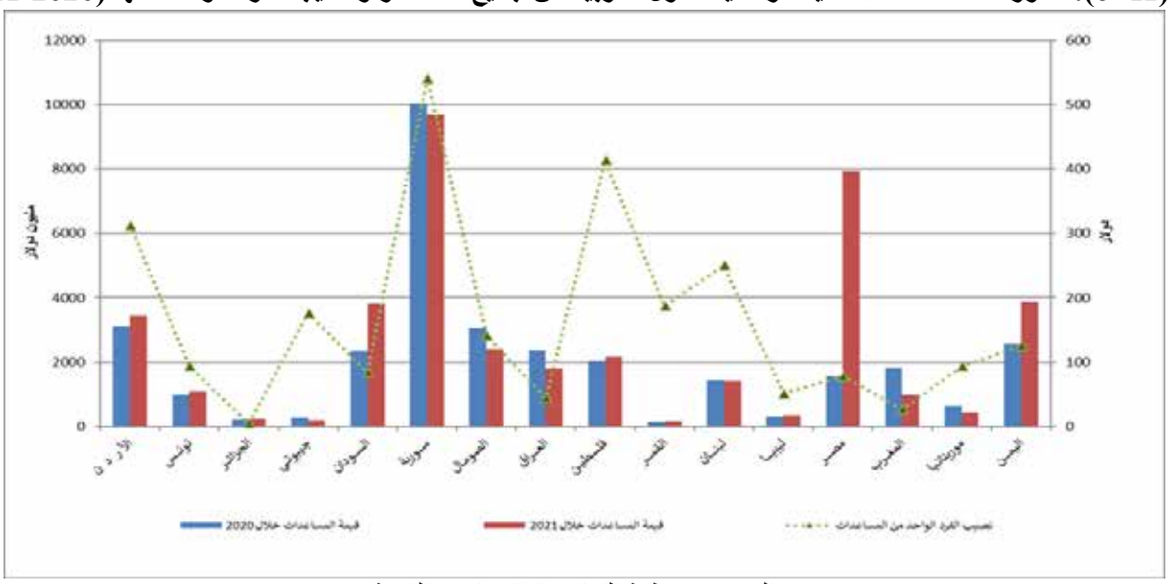

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

بلغ نصيب الدول العربية من المجموع التراكمي للمساعدات الرسمية الإنمائية المقدمة للدول النامية خلال الفترة 1990-2021 حوالي 514.7 مليار دولار. وحصل العراق على النصيب الأكبر من المساعدات الإنمائية الدولية خلال الفترة المذكورة، بلغ مقدارها 85.9 مليار دولار أي بنسبة 16.7 في المائة، يليه سورية بمبلغ قدره 78.6 مليار دولار وبنسبة 15.3 في المائة، ومصر بمبلغ قدره 71.2 مليار دولار وبنسبة 13.8 في المائة، وفلسطين بمبلغ قدره 45.4 مليار دولار وبنسبة 8.8 في المائة، والأردن بمبلغ قدره 38.1 مليار دولار وبنسبة 7.4 في المائة، والمغرب بمبلغ قدره 34.3 مليار دولار وبنسبة 6.7 في المائة، والسودان بمبلغ قدره 36.3 مليار دولار وبنسبة 7.1 في المائة، واليمن بمبلغ 36.2 مليار دولار وبنسبة 7.0 في المائة. الملحق رقم (5/11).

الفصل الثاني عشر

نظرة عامة

يعدّ **الأمن الغذائي** أمرًا أساسيًا لتحقيق خطط وأهداف التنمية المستدامة التي توافق العالم على تحقيقها بحلول عام 2030. يتخطى الأمن الغذائي مجرد الحد من الفقر والجوع إلى تعزيز صحة الأفراد، ذلك لما له من تأثيرات على النمو الاقتصادي ومستوى رفاهية الأشخاص بل وحماية البيئة وضمان استدامة الموارد. وقد أدى تتابع الأزمات العالمية إلى تفاقم أزمة الغذاء في السنوات الأخيرة، فارتفع عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد إلى 257.8 مليون شخص في عام 2022 مقارنة بحوالي 192.8 مليون شخص في عام 2021، وهو ضعف العدد المسجل في عام 2016. وقد جاء ذلك مدفوعاً بمجموعة من العوامل المتشابكة والمتداخلة من النزاعات الجيوسياسية والتغيرات المناخية والأزمات الاقتصادية، كما أدى الإغلاق الذي شهده العالم جراء جائحة كوفيد-19 إلى تعطل سلاسل الإمداد وارتباك شديد في تدفقات التجارة بما انعكس بشكل مباشر على تفاقم تحديات الأمن الغذائي خاصة في الدول المستوردة للغذاء. ولم يتعافى الاقتصاد العالمي من هذه الآثار حتى اندلعت الحرب الروسية الأوكرانية، التي فاقمت خطر الجوع لعشرات الملايين من الأشخاص الذين هم على وشك مواجهة انعدام الأمن الغذائي. وتعتبر الدول النامية والاقتصادات الناشئة بما فيها الدول العربية الأكثر تأثراً من جراء تفاقم أزمة الغذاء عالمياً، خاصة لما للأمن الغذائي من أبعاد وتأثيرات سياسية واجتماعية واقتصادية بالغة الأهمية. حيث تصنف الدول العربية كمستورد صاف للغذاء، إذ تستورد أكثر من نصف احتياجاتها الغذائية ما يجعلها شديدة التأثر بتقلبات السوق العالمية والأزمات العالمية. بلغت الفجوة الغذائية في العالم العربي في عام 2022 نحو 43.9 مليار دولار أمريكي[1] كما تراجعت نسب الاكتفاء الذاتي لعدد من السلع الغذائية نتيجة لتفوق معدلات نمو الطلب على معدلات نمو الإنتاج الغذائي، فضلا عن تأثيرات الأزمات الاقتصادية المتلاحقة والمتداخلة التي ضاعفت أسعار السلع الغذائية الرئيسة عالمياً، والتي أدت إلى خسارة جهود سنوات في مكافحة الجوع وتوفير الأمن الغذائي في الدول العربية، ومن ثم أصبح لزاماً على الدول العربية إيلاء مزيد من الاهتمام لتحدي الأمن الغذائي، والعمل على تنمية قطاعها الزراعي والتحرك السريع من أجل سد الفجوة الغذائية. ومن الأهمية بمكان السعي نحو زيادة إمدادات الغذاء والأسمدة والوقود وإزالة الحواجز أمام التجارة، والتحلي بالمرونة اللازمة لمواجهة التحديات الكبيرة المتعلقة برصد ومتابعة شدة الأزمة وضعف مصادر التمويل وخاصة مع استمرار حالة عدم اليقين المستمر التي تنتاب الاقتصاد العالمي خلال السنوات الأخيرة، مما يعوق الجهود الرامية إلى تحسين الأمن الغذائي للمنطقة العربية على المدى الطويل.

يُعزى تطور **العجز الغذائي في المنطقة العربية** للتفاوت الواضح بين معدل نمو الإنتاج الزراعي والطلب على السلع الغذائية الزراعية، وتميل الفجوة الغذائية إلى الاتساع نتيجة تقلبات أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية وموجات التضخم، وتذبذب الإنتاج النباتي والحيواني الناجم عن التغيرات المناخية، والاضطرابات الجيوسياسية والاجتماعية والظروف الداخلية غير المواتية ببعض الدول العربية، زاد من حدة العجزالتطورات العالمية مثل الأزمة في شرق أوروبا وما صاحبها من ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية، وتقلبات سلاسل التوريد.

بالرغم من أن سكان العالم العربي لا يمثلون سوى 5.6 بالمائة من سكان العالم، إلا أن بعض مؤشرات انعدام الأمن الغذائي تبدو مرتفعة نسبياً، وتواجه الدول العربية عدة تحديات في سعيها لتحقيق **الأمن الغذائي**. تشمل تلك التحديات شح الموارد المائية، ومشاكل تلوث أو ملوحة المياه، وتقلص الأراضي الصالحة للزراعة، ونقص مستلزمات الإنتاج، وضعف القوى العاملة الزراعية، ومشاكل التسويق الزراعي، وضعف الإرشاد والبحث الزراعي وغيرها. نتيجة لهذه التطورات المتسارعة، وفي ضوء ما يمثله الإنتاج الزراعي من أهمية لتحقيق الأمن الغذائي في المنطقة العربية، اتجهت الدول العربية إلى تنفيذ برامج سريعة للتكيف مع هذه التغيرات تمثلت في

(1) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2022، ص30.

إحداث تعديلات جوهرية على شبكات الأمان الاجتماعي المطبقة، هذا إلى جانب إعداد العديد من الوثائق والدراسات والاستراتيجيات الهادفة إلى وضع خرائط طريق للعمل المستقبلي في مجال تطوير القدرات الإنتاجية على المستويات الوطنية. كما سارع العديد من القادة العرب إلى طرح وتبنى مبادرات وطنية وإقليمية لتطوير الإنتاج الغذائي في محاولة لإحداث اختراق لحل مشكلة العجز الغذائي في المنطقة العربية.

شملت **المبادرات العربية لتعزيز الأمن الغذائي العربي** إنشاء المنظمة العربية للتنمية الزراعية، وإطلاق البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي (2008)، وإعلان وثيقة الرؤية الاستراتيجية للأمن الغذائي العربي (2022)، واعتماد الاستراتيجية العربية للتنمية الزراعية المستدامة (2020-2030)، وإطلاق البرنامج العربي لاستدامة الأمن الغذائي (2021-2030).

إن تضافر الجهود العربية الساعية لسد الفجوة الغذائية في المنطقة العربية والعمل على تعزيز الأمن الغذائي العربي، يعكس وعي الدول العربية بأهمية التعاون والتنسيق الإقليمي في هذا الشأن، ومع ذلك ما تزال التحديات التي تواجه الأمن الغذائي العربي تتصاعد على نحو غير مسبوق، مما يتطلب وضع رؤى أكثر استشرافا للمستقبل وتتواكب مع التطور التكنولوجي الذي أحدثته الثورة الصناعية الرابعة.

1. الوضع الراهن للأمن الغذائي العربي

يتناول هذا الجزء الإطار النظري والمفاهيم الأساسية المرتبطة بالأمن الغذائي.

1.1. تعريف الأمن الغذائي

عرف مؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي عقد في عام 1996 بروما الأمن الغذائي (Food Security) بأنه: "تمتع البشر كافة وفي جميع الأوقات بفرص الحصول من الناحيتين المادية والاقتصادية على أغذية كافية وسليمة ومغذية، تلبي حاجاتهم من الغذاء وتناسب أذواقهم الغذائية ليعيشوا حياة موفورة النشاط والصحة". واستناداً إلى هذا التعريف، فإن هناك ثلاث ركائز للأمن الغذائي:

الأول: وفرة الغذاء على المستوى الدولي، ويعد هذا أمراً أساسياً حيث يجب أن يكون هناك إنتاج زراعي وحيواني للتأكد من أن جميع البشر يمكن إطعامهم.

الثاني: إمكانية الحصول على الغذاء مادياً واقتصادياً، سواء على مستوى الأسرة، مع ملاحظة أن هناك ارتباطاً بين الأمن الغذائي والفقر، أو على مستوى الدولة، فإن كانت الدولة لا تنتج ما يكفي استهلاكها من الغذاء، ستضطر للاستيراد لسد الفجوة الغذائية، فإذا لم يكن لديها موارد كافية لتأمين حاجتها للغذاء من الأسواق الدولية، سيصبح لديها عجز هيكلي في الغذاء (structural food deficit)، وقد تضطر لسد الفجوة عن طريق المساعدات الغذائية.

الثالث: استخدام الغذاء مهم على مستوى الفرد والأسرة وهو يجمع معاً جودة الغذاء وعوامل مكملة أخرى.

عقد المؤتمر الدولي الأول حول الأمن الغذائي في منتصف السبعينات من القرن العشرين نتيجة لموجة الجفاف التي ضربت بعض دول العالم، مما أدى إلى حالة من الخوف من نقص الغذاء، وكان من نتائج المؤتمر إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والذي يهتم في الأساس بدعم صغار المزارعين والتنمية الريفية في الدول النامية. في عام 1995 اتفق قادة العالم على الأهداف الإنمائية للألفية، وقد نص الإعلان على ثمانية أهداف كان يجب العمل على بلوغها في حدود عام 2015، وهي التزام جميع دول العالم بمحاربة الفقر والجوع والمرض والأمية والتدهور البيئي. كان الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية هو العمل على حصول الإنسان على الغذاء وخفض عدد الجياع في العالم إلى النصف بحلول عام 2015.

ثم تطورت واتسعت أهداف التنمية المستدامة لتصل إلى سبعة عشر هدفاً وغاياتها التي بلغت 169 غاية. نص الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة على (القضاء على جميع أشكال الجوع وسوء التغذية وتحقيق إنتاج غذائي مستدام بحلول عام 2030) من خلال التركيز على القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسَّنة وتعزيز الزراعة المستدامة، وذلك نظرا للصلات القائمة بين هذه العناصر الهامة.

تجدر الإشارة إلى تدهور مستويات الأمن الغذائي على المستوى العالمي، فالواقع الحالي يؤكد الابتعاد سنة بعد الأخرى عن إمكانية تحقيق هدف القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية. حيث ارتفع عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع في العالم إلى ما يقرب من 828 مليونًا في عام 2021، أي بزيادة قدرها بنحو 46 مليونًا منذ عام 2020، وما يقدر بنحو 150 مليونًا منذ ظهور وباء كوفيد قبل الأزمة التي تفاقمت بسبب تأثير الحرب الروسية الأوكرانية في أوائل عام 2022. نظرًا لأن أحدث المعلومات عن حالة الغذاء تأخذ في الاعتبار الموارد المحدودة المتاحة ومعدلات النمو الضعيفة في أجزاء كثيرة من العالم، بالإضافة إلى انتشار نقص التغذية في عام 2019 من حوالي 0.8 في المائة إلى 8.9 في المائة في 2021، يتوقع الخبراء أن حوالي 670 مليون شخص، أو 8 في المائة من سكان العالم سيظلون يعانون من الجوع في عام 2030، وهي نفس النسبة المسجلة في عام 2015 عندما تم إطلاق برنامج أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، وهو ما يعني استمرار أزمة الغذاء العالمية عند نفس المستويات رغم كل الجهود الدولية والإقليمية في هذا الشأن.[1]

استقطبت قضية الأمن الغذائي اهتمام الدول العربية خاصة في ظل التطورات المتلاحقة في عدة محاور منها ندرة المياه، وتغير المناخ، والصراعات الجيوسياسية، والزيادة الملحوظة في نسب الفقر والبطالة، ومحدودية الموارد الزراعية، فقد دخلت أوضاع الزراعة والغذاء في الوطن العربي مرحلة حرجة، مع تنامي الطلب على المنتجات الزراعية عموما والغذائية على وجه الخصوص، الذي يصاحبه ارتفاع معدلات النمو الديمغرافي والقفزة النوعية في الدخل الفردي في بعض الدول العربية، خاصة النفطية منها، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية. وقد نجم عن هذا الوضع تفاقم العجز

[1] https://thedocs.worldbank.org/en/doc/40ebbf38f5a6b68bfc11e5273e1405d4-0090012022/related/Food-Security-Update-LXXXVI-June-1-2023-ARABIC.pdf

الغذائي بالدول العربية وبالتالي ارتفاع حجم الواردات لسد هذا العجز، بالإضافة إلى وجود العديد من الاختلافات التي تعمق هذه الأزمة وذلك حسب طبيعة الدول من حيث ثقلها السكاني وتوزيعهم بين الريف والحضر، ومحدودية الموارد الطبيعية.

وتعد **ندرة المياه** من أكثر التحديات إلحاحًا التي تواجه المنطقة العالم العربي حيث يعد أكثر مناطق العالم شحًا بالمياه، بمتوسط توافر سنوي للمياه يبلغ 1007 متر مكعب فقط للفرد، وهو أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ 6000 متر مكعب للفرد وهذا يجعل من الصعب الحفاظ على الزراعة التي تشكل مصدرًا رئيساً لكسب العيش لملايين الأشخاص في المنطقة.

وقد جاءت **عوامل تغير المناخ** أيضًا لتشكل مصدر قلق إضافي في المنطقة العربية، حيث يؤثر ارتفاع درجات الحرارة وتغير أنماط الطقس على الإنتاجية الزراعية وتفاقم ندرة المياه وارتفاع منسوب البحار إلى العديد من التأثيرات على وضع الغذاء في المنطقة العربية، ومن المتوقع أن تشهد المنطقة ظواهر مناخية أكثر تطرفًا مثل الجفاف والفيضانات، مما سيؤثر بشكل أكبر على الأمن الغذائي. كما أدت الصراعات الجيوسياسية وعدم الاستقرار السياسي إلى النزوح وتعطيل التجارة وإلحاق الضرر بالبنية التحتية، وكلها لها تأثير مباشر على الأمن الغذائي. كما أدى الصراع أيضًا إلى ارتفاع أسعار الغذاء، مما يجعل تكلفة الغذاء باهظة الثمن بالنسبة لكثير من الناس.

كما أن **الفقر والبطالة** من المحركات الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي في المنطقة، حيث يعيش الكثير من السكان في العالم العربي تحت خط الفقر ويكافحون من أجل شراء الطعام المغذي، وتؤدي البطالة، خاصة بين الشباب، إلى تفاقم المشكلة لأنها تحد من الوصول إلى الدخل والموارد، كما تساهم الموارد الزراعية المحدودة، بما في ذلك الأراضي الصالحة للزراعة والوصول إلى المدخلات مثل البذور والأسمدة والآلات، في انعدام الأمن الغذائي. ويضاف إلى ذلك انخفاض الإنتاجية وضعف البنية التحتية، مما يحد من إمكانات النمو الزراعي في الدول العربية.

بشكل عام، تتطلب معالجة الأمن الغذائي في المنطقة العربية نهجًا متعدد الأوجه يعالج هذه التحديات المختلفة ويقر بالتفاعل المركب بين العوامل المختلفة. وهذا يشمل الاستثمار في الزراعة المستدامة، وإدارة المياه، والبنية التحتية، وكذلك تحسين السياسات التجارية، وبرامج الحماية الاجتماعية، ومبادرات حل النزاعات الجيوسياسية.

2.1. تطور الفجوة الغذائية في المنطقة العربية

جاء تطور العجز الغذائي في المنطقة العربية كمحصلة للتفاوت والتباين الواضح بين معدل نمو الإنتاج الزراعي والطلب على السلع الغذائية الزراعية. والمتتبع لمسار الفجوة الغذائية يلاحظ أنها تزايدت عاماً بعد آخر بشكل مطرد، حيث شهدت الدول العربية ارتفاعاً في فاتورة استيراد الأغذية منذ منتصف السبعينات من القرن الماضي إلى الوقت الحالي، وتميل الفجوة الغذائية إلى الاتساع مع الارتفاع في قيمتها نتيجة لتقلبات أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية وموجة التضخم التي شهدها العالم في السنوات الأخيرة، إلى جانب تذبذب الإنتاج النباتي والحيواني في الدول العربية الناجم عن التغيرات المناخية وغيرها من الاضطرابات على المستوي الجيوسياسي والاجتماعي والبيئية. وبالتالي تستمر الدول العربية في المعاناة من التعثر في سد الفجوة الغذائية مع استمرار قصور الطاقات الإنتاجية الزراعية في مواجهة الاحتياجات الاستهلاكية المحلية، كما هو موضح في الشكل (12-1) الذي يستعرض تطور الفجوة الغذائية للدول العربية خلال أهم السنوات التي شهدت تغيراً في حجم الفجوة الغذائية، إذ يرصد تلك الفجوة عام 2008 خلال أزمة الرهن العقاري، و2013 التي قد شهدت بعض التحسن بعد استقرار الوضع السياسي بعد موجة من عدم الاستقرار شهدتها بعض الدول العربية في عام 2011، بينما يرصد عام 2020 مستويات الفجوة خلال جائحة كوفيد-19، وأخيراً عامي 2021 و2022 للوقوف على الوضع الحالي لفجوة الغذاء في المنطقة العربية، وكذلك يوضح الجدول (12-1) مقدار مساهمة السلع الغذائية في الفجوة الغذائية.

شكل (12- 1): تطور الفجوة الغذائية للدول العربية (2000-2022)

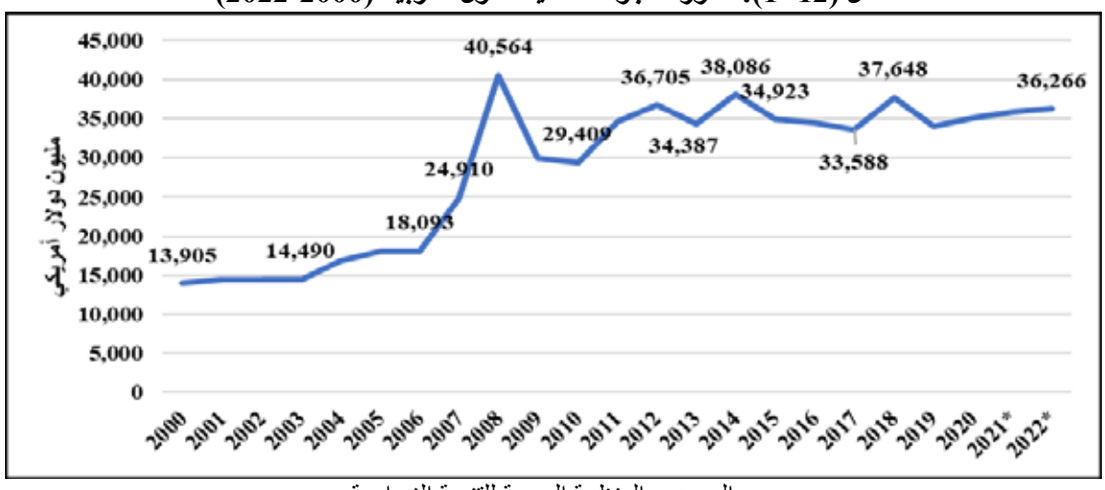

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية

يظهر الشكل (12-1) الاتجاه التصاعدي المطرد للفجوة الغذائية العربية إلى الزيادة المطردة خلال السنوات الأخيرة، فقد ارتفعت من نحو 14 مليار دولار أمريكي عام 2000 إلى نحو 41 مليار دولار عام 2008 وذلك في ظل الارتفاع الكبير لأسعار السلع الغذائية عام 2008، ولكنها تراجعت لتصل إلى نحو 29 مليار دولار عام 2010، غير أنها عادت للارتفاع لتتراوح بين 34 مليار دولار ونحو 38 مليار دولار خلال الفترة 2012 – 2022، ما قد يشير إلى الحاجة لبذل المزيد من الجهود لسد فجوة الغذاء، وخاصة في توفير القمح، واللحوم والزيوت والسكر وهي أهم مكونات الفجوة الغذائية في المنطقة العربية. من المتوقع أن تؤدي الموجة التضخمية العالمية إلى زيادة حجم التحديات لتقليل الفجوة الغذائية، إذ يتوقع أن يزيد التضخم من الضغط على أسعار المواد الغذائية، ما يمكن أن يؤثر على قدرة العديد من الدول على تحمل كلفة الغذاء. وتشير تقديرات الخبراء إلى أن ارتفاع أسعار السلع الزراعية بنسبة 10 في المائة يؤدى إلى زيادة العجز التجاري من السلع الزراعية إلى نحو 30 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2030، خاصة مع زيادة القيود على حركة التجارة الناجمة عن الأزمات الاقتصادية والجيوسياسية، مما يؤكد تفاقم صعوبة توفير الأمن الغذائي للملايين من البشر في المستقبل.

3.1. التوزيع النسبي لقيمة فجوة السلع الغذائية الرئيسة

يعيق ضعف القطاع الزراعي في المنطقة العربية مسيرة التنمية في العديد من القطاعات الأخرى، لهذا فإن تنمية هذا القطاع يجب أن تحتل مكانة متميزة في التوجهات التنموية العربية خاصة مع تزايد السكان وزيادة الطلب على السلع الغذائية، حيث تشهد الدول العربية تغيراً نسبياً في مساهمة السلع الغذائية في قيمة الفجوة الغذائية من سنة إلى أخرى، فكانت الحبوب تستحوذ على النسبة الأكبر من الفجوة في المتوسط، بينما في السنوات الأخيرة شهدت تغير في المجموعة السلعية ذات الحصة الأكبر في الفجوة الغذائية، ويوضح الجدول (12-1) الفجوة الغذائية العربية للمجموعات السلعية الرئيسة خلال الفترة (2010-2022).

جدول (12- 1): قيمة الفجوة الغذائية العربية حسب المجموعات السلعية الرئيسة
القيم بالمليار دولار (2010 و2020 - 2022)

	2010	2020	2021	2022	نسبة التغير في قيمة الفجوة الغذائية %	
					2022-2021	2022-2010
الإجمـــــالي	**29,409**	**35,159**	**35,887**	**36,266**	**1.06**	**23.32**
الحبوب والدقيق	17,479	23,007	21,786	21,903	0.54	25.31
(القمح والدقيق)	7,981	10,753	9,643	9,622	0.22-	20.56
(الشعير)	2,299	1,770	1,399	1,242	11.22-	-45.98
(الأرز)	3,095	4,788	4,705	4,873	3.56	57.44
(الذرة الشامية)	3,643	5,284	4687	4,693	0.14	28.82
البطاطس	-22	263	428	487	13.79	2312.64
سكر (مكرر)	2,989	2,513	2477	2,422	2.22-	-18.97
بقوليـات	507	1,339	1499	1,587	5.87	213.02
زيـوت وشحوم	3,987	1,979	3362	2,160	35.75-	-45.82
الخضـراوات	-2,007	245.45	-37	230	-721.62	88.54
الفواكه	-1,136	1,729	273	426	56.04	137.48
لحـوم	6,018	7,955	8,611	8,796	2.15	46.16
الألبان ومنتجاتها	2,088	5,004	6,412	6,876	7.24	229.31
البيـض	5	531	649.4	715	0.10	14200
الأسمـاك	-499	-1,033	-294	-282	-4.08	-43.49

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، بيانات عن أداء القطاع الزراعي في الدول العربية 2022

يظهر الجدول (12-1) استمرار اتساع الفجوة الغذائية في عام 2022، على الرغم من أن هناك العديد من المجموعات السلعية الزراعية حققت فوائض متوقعة، وتكاد الدول العربية أن تحقق اكتفاءً ذاتياً من البطاطس، كما أن هناك مجموعات حققت فائضاً تجارياً، بينما ظلت سلع زراعية أخرى تسجل عجزاً تجارياً مثل البقوليات والزيوت والشحوم والشعير والذرة الشامية والسكر واللحوم والفواكه التي سجلت النسبة الأكبر من العجز.

تجدر الإشارة إلى التفاوت الكبير بين الدول العربية في توفير الأمن الغذائي، حيث تصدرت الإمارات ترتيب الدول العربية على مؤشر الأمن الغذائي خلال الربع الثاني من 2022، الصادر عن مؤسسة Deep Knowledge Analytics، بعد أن حلت في المركز 26 على مستوى العالم، تليها قطر في المرتبة الثانية عربيًا و29 عالميًا، ثم البحرين في الترتيب الثالث عربياً و30 عالميًا وعمان في المركز 41 والجزائر 43 ثم السعودية 44 على مستوى العالم، كما حلت الكويت في المركز السابع على مستوى المنطقة العربية و47 عالميا، تلاها المغرب الثامن عربيًا و63 عالميا ثم تونس التاسعة عربيًا و64 عالميا، فالأردن في المركز العاشر عربيًا و76 عالميا.

في الجانب الآخر، تذيّل الصومال الترتيب ليصبح الأكثر ضعفًا بين الدول العربية وعلى صعيد العالم أيضًا، يليه السودان في المركز الثاني من حيث الأكثر ضعفًا على مؤشر الأمن الغذائي في الربع الثاني من هذا العام، ثمّ اليمن وموريتانيا وسوريا وجيبوتي وليبيا على الترتيب، وحلّ العراق في المركز 8 في ترتيب الدول العربية الأكثر ضعفًا على مؤشر الأمن الغذائي تليه جزر القمر ومصر وغزة والضفة الغربية، وحلّ لبنان في المركز 12، مما يشير إلى زيادة مستويات الجوع وانعدام الأمن الغذائي في الدول العربية. وعلى الرغم من أن بعض الدول العربية ذات الدخل المرتفع تتمتع بقدرتها على توفير الأمن الغذائي، ولكنها ستشعر بالعجز في بعض المنتجات الغذائية مع ارتفاع التضخم ومن المتوقع أن تعاني الدول التي تشهد ظروفاً داخلية غير مواتية أو أزمات اقتصادية حتى قبل الحرب الروسية الأوكرانية، وظروفًا مناخية سيئة مثل الجفاف، بشكل أكبر من الدول الأخرى وتكون أكثر عرضة للجوع.

4.1. معدلات الاكتفاء الذاتي من مجموعات السلع الغذائية الرئيسة

يشكل تراجع معدلات الاكتفاء الذاتي العربي خطراً على الأمن الغذائي العربي، الذي يمثل أحد المكونات الأساسية للأمن القومي العربي من منظوره الاقتصادي. فالأمن الغذائي الذي يعني قدرة المجتمع على تأمين احتياجاته الاستهلاكية من السلع الغذائية الأساسية بإنتاجها محلياً أو باستيرادها من الخارج، تشهد المنطقة العربية اختلافاً في نسبة الاكتفاء الذاتي من مجموعات السلع الغذائية، ففي الوقت التي تعاني فيه الدول العربية من عجز في كافة مجموعات السلع الغذائية، حققت فائضاً في مجموعتي الخضروات والأسماك، كما حققت اكتفاءً ذاتياً من البطاطس، وهذا ما يوضحه الشكل (12-2):

5.1. الأسعار العالمية للسلع الغذائية والفجوة الغذائية العربية

إن المتتبع لتطور الفجوة الغذائية للدول العربية يلاحظ استمرار ارتفاع قيمتها نتيجة لتقلبات الأسعار العالمية للسلع الغذائية، وعلى الرغم من زيادة حجم الإنتاج الزراعي (النباتي والحيواني) في بعض الدول العربية وبعض السلع الغذائية، إلا أن زيادة حجم الاستهلاك كانت أكبر من زيادة الإنتاج بسبب النمو السكاني، وهو ما انعكس على زيادة حاجات الدول العربية من السلع الأساسية وعدم قدرتها على تحقيق الاكتفاء سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي، ونظراً لعديد من الظروف الدولية أصبح الطلب على الغذاء أكثر من المعروض ما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية عالمياً، خاصة مع مواجهة العالم موجات من

شكل (12- 2): نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية (2022)

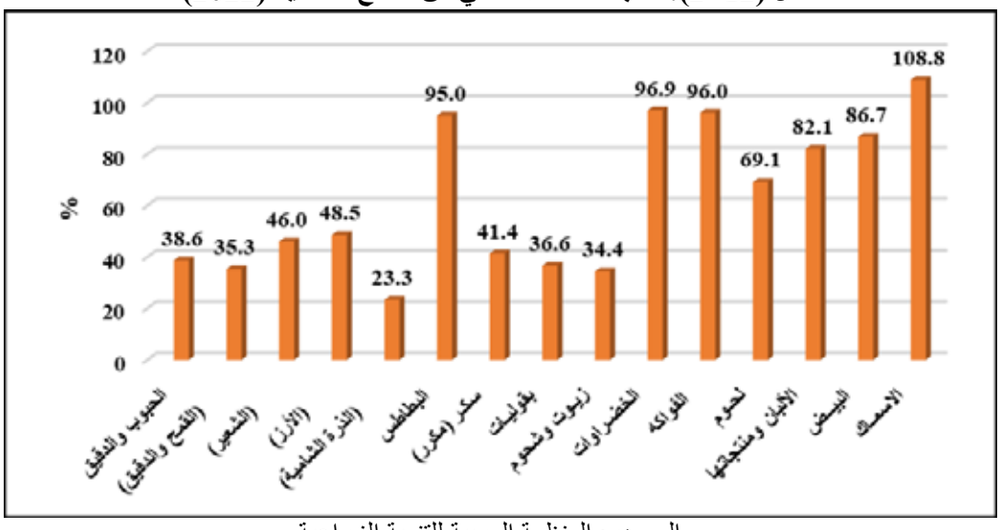

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية

يُظهر الشكل (12-2) ارتفاع نسبة الاكتفاء الذاتي من الأسماك، الفاكهة، الخضروات، واللحوم، بينما انخفضت النسبة في كل من الزيوت، السكر، الأرز والبقوليات، وهو ما يظهر حجم الفجوة الغذائية التي يتم سدها من خلال استيراد هذه السلع من الأسواق العالمية والتي تتأثر بالأسعار العالمية لتلك السلع وكذلك قدرة الدول على استيراد تلك السلع لتلبية الطلب الداخلي وتأثير ذلك على قدرة الدول العربية في تحقيق برامج التنمية المستدامة.

التضخم غير المسبوق، ويوضح الجدول (12-2) تطور أسعار أهم السلع الغذائية العالمية خلال الفترة (2018-2022).

جدول (12- 2): مؤشر الأسعار العالمية للسلع الغذائية (%) خلال الفترة 2018-2022

	2018	2019	2020	2021	2022
اللحوم	94.9	100.0	95.5	107.7	118.8
منتجات الألبان	107.3	102.8	101.8	119.1	142.4
الحبوب	100.8	96.6	103.1	131.2	154.7
الزيوت والدهون	87.8	83.2	99.4	164.9	187.8
السكر	77.4	78.6	79.5	109.3	114.5

المصدر:

FAO," International Commodity Prices", http://www.fao.org

ارتفعت أسعار السلع الغذائية بين عامي 2018 إلى 2022 بشكل ملحوظ، وتعد الأسعار أحد أهم المتغيرات ذات الأثر المباشر على إمكانية الحصول على الغذاء، حيث يؤدي انخفاضها إلى زيادة قدرة المستهلك على شراء الكميات التي يرغب في استهلاكها من السلعة، والعكس صحيح في حالة ارتفاعها، فقد شهد عام 2022 ارتفاعاً قياسياً في أسعار السلع الغذائية، وقد تصدرت الزيوت والدهون قائمة الارتفاعات لتسجل نحو 187.8 في المائة، وتليها الحبوب وهي السلع التي تأثرت بشكل كبير بالأزمة الروسية الأوكرانية، الجدول (12-2).

6.1. تدفقات التجارة وأثارها على سد الفجوة الغذائية في المنطقة العربية

تعد التجارة أحد العوامل المؤثرة في إتاحة الغذاء بشكل مباشر وعلى كميات الأغذية وأسعارها في الأسواق العالمية، وبالتالي توثر على أبعاد الأمن الغذائي (الإتاحة، وإمكانية الحصول، والاستخدام، والاستقرار). وبصفة عامة تتكامل التجارة الخارجية مع قطاع إنتاج الغذاء في توفير السلع الغذائية بالدول العربية، حيث يتم تصدير ما تتمتع به الدول العربية في إنتاجه من مزايا نسبية أو ما لديها من اكتفاء نسبي فيه من السلع.

يوضح الجدول (12-3) تحسن إتاحة الغذاء في الدول العربية بين عامي 2020 و2021، حيث شهدت الصادرات الزراعية ارتفاعاً بنحو 23.6 في المائة في عام 2021 بينما ارتفعت واردات الدول العربية من السلع الزراعية بنحو 9.9 في المائة.

جدول (12- 3): الصادرات والواردات الزراعية العربية (2020- 2021) (مليون دولار)

	الصادرات الزراعية		المعدل السنوي	الواردات الزراعية		المعدل السنوي
	2020	2021	2021-2020	2020	2021	2021-2020
مجموع الدول العربية	**48,206**	**59,592**	**23.62**	**121,889**	**133,902**	**9.86**
الأردن	2,063	1,232	-40.29	4,133	4,592	11.10
الإمارات	13,627	15,236	11.81	17,374	19,112	10.00
البحرين	769.295	1011.15	31.44	1,848	1,792	-3.02
تونس	1,956	1,796	-8.18	2,572	3,375	31.26
الجزائر	1,316	2,136	62.27	9,817	11,629	18.46
جيبوتي	12.962	19	43.17	120	124	3.52
السعودية	101.977	245	139.77	1,479	2,126	43.74
السودان	4,611	7,472	62.07	20,912	22,369	6.97
سورية	2,187	1,890	-13.58	2,658	2,557	-3.79
الصومال	713.655	696	-2.47	1,995	2,148	7.67
العراق	164.257	370	125.39	2,092	2,397	14.60
عُمان	124.911	207	65.35	10,814	11,486	6.22
فلسطين	1,449	1,666	14.97	4,220	5,143	21.85
قطر	229.767	269.081	17.11	2,081	1,921	-7.68
القمر	1,318	2,459	86.58	2,838	3,092	8.94
الكويت	390.207	373.71	-4.23	5,714	5,412	-5.29
لبنان	749.619	1,088	45.12	2,331	2,374	1.82
ليبيا	24.74	29.94	21.02	1,723	2,272	31.88
مصر	5,306	6,481	22.14	16,210	15,496	-4.40
المغرب	6,662	13,518	102.91	6,217	8,930	43.64
موريتانيا	863.158	855	-0.89	800	927	15.84
اليمن	364.015	543	49.08	3,942	4,628	17.41

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، بيانات عن أداء القطاع الزراعي في الدول العربية 2022.

2. التحديات التي تواجه الأمن الغذائي العربي

تواجه الدول العربية عدة تحديات في سعيها لتحقيق الأمن الغذائي، حيث يعاني نحو 55 مليون نسمة من نقص التغذية من بين سكانها البالغ عددهم 447 مليون نسمة (نهاية عام 2022)، إلى جانب الظروف الداخلية غير المواتية في بعض الدول العربية، فضلاً عن عوامل أخرى تتعلق بالتطورات العالمية مثل الأزمة في شرق أوروبا وارتفاع أسعار المنتجات الزراعية وتقلبات سلاسل التوريد. ساهمت هذه العوامل في جعل الجوع تحدياً آخر لا يقل أهمية عن انعدام الأمن الغذائي. ومع أن سكان العالم العربي لا يمثلون سوى 5.6 بالمائة من سكان العالم، إلا أن بعض مؤشرات انعدام الأمن الغذائي تبدو مرتفعة نسبياً. وتشمل التحديات المستدامة التي تواجه الدول العربية في طريقها لتحقيق الأمن الغذائي شح الموارد المائية، وتقلص الأراضي الصالحة للزراعة، وضعف القوى العاملة الزراعية، وغيرها. وفيما يلى تحليل للتحديات التي تواجه مسار تحقيق الأمن الغذائي في المنطقة العربية:

1.2. التحدي المائي

يعاني الوطن العربي مشاكل ندرة المياه، مما يؤثر سلباً على الزراعة نتيجة لقلة الموارد المائية وشحها للأراضى الصالحة للزراعة، إضافة إلى المشكلات المتعلقة بسوء استخدام المياه والهدر والتلوث، وملوحة مساحات من الأراضي، والتحديات الجيوسياسية المتعلقة بالأنهار المشتركة والظروف الداخلية غير المواتية. وتشمل أهم التحديات المتعلقة بالمياه في المنطقة العربية ما يلي:

العجز المائي وشح المياه في الوطن العربي

تقع معظم أراضي البلدان العربية في المناطق الجافة وشبه الجافة حيث يتصف المناخ بقساوته وتغيراته السنوية الكبيرة، إضافة إلى ارتفاع درجة الحرارة وانخفاض الرطوبة، وقلة الأمطار وشحها واختلاف كمياتها من سنة إلى أخرى، إذ يقل معدل سقوطها عن 300 ملم في السنة

ويتراوح معدل التغيير المطري بين 30 و50 في المائة [1] مما يعد مشكلة أساسية لما للأمطار من أهمية كونها المورد الأساسي للزراعة ولتغذية المياه الجوفية. أضف إلى ذلك، أن هذه الأمطار غير موزعة بشكل إيجابي ومتوازن على كل أنحاء الوطن العربي، فنصف كميتها مثلاً يهطل في السودان الذي تبلغ مساحته 17.6 بالمائة من مساحة الوطن العربي، والقسم الأكبر يتساقط على الجبال المرتفعة الممتدة في نطاق شبه جاف يتميز بفترات جفاف تفصل بينها مواسم أمطار، كما يتميز بمعدل مرتفع للتبخر الذي يصل إلى نحو 80 في المائة، مما يؤدي إلى مردود منخفض وتشكل أنهار قصيرة.

تقدر كمية الأمطار الهاطلة على الوطن العربي بحوالي 2282 مليار م^3، منها 211 مليار م^3 في شبه الجزيرة العربية (العربية السعودية، الإمارات، الكويت، قطر، عمان، اليمن)، و178 م^3 في إطار المشرق العربي (العراق، سوريا، لبنان، فلسطين، الأردن)، 1305 مليار م^3 في وادي النيل وحوضه والدول الأفريقية (مصر، السودان، الصومال، جيبوتي)، و588 مليار م^3 في إطار المغرب العربي (ليبيا، الجزائر، تونس، المغرب، موريتانيا). أما كمية الموارد المائية السطحية والجوفية فتقدر بحوالي 338 مليار م^3، لا يزيد المستثمر منها على 173 مليار م^3. وتتوزع مياه الأنهار في شكل غير متوازن في الوطن العربي، إذ تمتلك ثلاث دول 71 بالمائة من كميتها، وهي مصر بنسبة 34 في المائة، والعراق بنسبة 26 في المائة، والسودان بنسبة 11 في المائة. أما فيما يخص المياه الجوفية فالمتجددة منها قليلة وشحيحة، إذ لا تتجاوز كميتها المتوافرة سنوياً 29 مليار م^3، وغير المتجددة منها تحتوي على الغازات غير المذابة والضارة بالزراعة، كما أن درجة حرارتها مرتفعة. وتعتبر الموارد المائية عموماً قليلة الكمية في الوطن العربي مقابل ارتفاع الطلب على المياه نتيجة التزايد السكاني الذي بلغ معدله في المتوسط 1.8 بالمائة في عام 2022، كما يتفاوت مستوى توافرها من بلد إلى آخر.

تصل مساحة الوطن العربي إلى 14 مليون كلم^2، ما يمثل نسبة 5 بالمائة من مساحة العالم، بينما تمثل الصحاري ما نسبته 34 في المائة منها، والموارد المائية المتجددة فيها تقل عن 1 في المائة من كمية الموارد المتجددة في العالم[1] ونصيب الفرد من المياه في هذه البلدان لا يزيد على 1744 م^3 سنوياً، فيما المعدل السنوي العالمي هو 12,900 م^3. والجدير بالذكر أن الزراعة المعتمدة على الأمطار تشكل مساحتها الإجمالية 75 في المائة من المساحة المستغلة للزراعة في الوطن العربي، علماً أن الزراعة المروية والتي تشكل مساحتها 25 في المائة من المساحة المزروعة تنتج حوالي 70 في المائة من مجمل الإنتاج الزراعي العربي، وتبلغ مساحة الأرض العربية الصالحة للزراعة 197 مليون هكتار لا يستغل منها في الوقت الحاضر سوى 71 مليون هكتار، أي ما يعادل 36 في المائة وشح المياه هو العامل الأساسي وراء عدم الاستغلال الكامل للأراضي الزراعية.

التلوث والملوحة

لا تقتصر مشكلة المياه بالدول العربية بنقصها وعدم كفايتها للوفاء بالمتطلبات المتزايدة، وبالهدر الناتج عن سوء إدارتها فحسب، وإنما ترتبط أيضاً بنوعية المياه. فالتلوث هو أحد أهم الأخطار التي تهدد الموارد المائية في البلدان العربية من أنهار، وآبار، وينابيع سطحية، وجوفية. ويعود ذلك إلى ضعف الإجراءات المتخذة لحماية البيئة من التلوث الصناعي، وإلى نفايات الزراعة والإنسان. كذلك تعتبر الملوحة من أهم المشاكل التي تعانيها مياه البلدان العربية، فبعض الأنهار كدجلة على سبيل المثال يعاني تزايد الملوحة نتيجة تحويل مياه صرف المشاريع إليه، كما أن الإسراف في استنزاف مخزون المياه الجوفية في بعض المناطق باستغلال هذه المياه بمقادير تفوق التغذية السنوية، يؤدي إلى ملوحة الآبار، وبالتالي التأثير في الإنتاج الزراعي. يزيد من حدة هذا التحدي انعدام التنسيق بين السياسات الزراعية والسياسة المائية، إذ إن التركيب المحصولي يشتمل على بعض المحاصيل العالية الاستهلاك للمياه. ففي مصر مثلاً يستهلك الأرز وحده نحو 12 مليار م^3 سنوياً، كما يستهلك قصب السكر نحو 6 مليارات متر مكعب، فيبلغ بذلك إجمالي استهلاك المحصولين نحو 18 مليار م^3 سنوياً، أي ما يعادل ثلث إجمالي الاستهلاك المائي.

2.2. تقلص الأراضي الصالحة للزراعة

تعاني الأراضي الزراعية العربية مشاكل متعددة، منها ما هو طبيعي كالتصحر وزحف الصحراء وتقدمها نحو الأراضي الزراعية بفعل الانجراف المائي والانجراف الهوائي، ونقص العناصر الغذائية في التربة وزيادة الملوحة وإعادة الملوحة، وتغطي الصحاري نحو 70 في المائة من الأراضي العربية، مما يجعل مساحة الأراضي الزراعية تنخفض إلى حوالي 5 في المائة من مساحة اليابسة الكلية للدول العربية. وتظهر الدراسات أن حوالي 357 ألف كلم^2 من الأراضي الزراعية قابلة للزراعة في البلدان العربية، وهي تشكل نحو 18 في المائة من مساحتها

[1] حسن العبد الله، الأمن المائي (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1992)، ص 12.

[1] جامعة الدول العربية وآخرون، التقرير العربي الموحد، 2009.ص 39-53.

الكلية، ونحو 1.98 مليون كلم^2 تقريبا أصبحت واقعة تحت تأثير التصحر [1]. وفي المناطق الجافة، يقوم السكان قبل موسم المطر بتمهيد الأرض لزراعتها فيزيلون الغطاء النباتي عنها ويحرثونها حرثاً عميقاً مرات عدة، مما يهيئ ظروفاً مناسبة للتعرية الهوائية وانجراف التربة بواسطة الرياح في حال أتى الموسم جافاً، أو بواسطة المياه الجارية عند سقوط الأمطار الإعصارية المفاجئة، فتتعرى الأرض وتتحول إلى صحراء مع تكرار هذه العملية.

وفي المناطق الزراعية المروية، يؤدي إسراف المزارعين في ري أراضيهم واستعمالهم طريقة الغمر في الري مع عدم إتمام عملية الصرف، إلى تملح التربة. أضف إلى كل ذلك خطر زحف الرمال على الأراضي الزراعية ومصادر المياه بفعل الرياح التي تجمع الرمال على شكل كثبان رملية متحركة، وقد تعرض لهذا الخطر بعض الواحات في منطقة الأحساء في السعودية، كما تعرضت له الطرق المعبدة والحديدية في تونس، والجزائر، والمغرب، وليبيا.

3.2. نقص مستلزمات الإنتاج

يستخدم الإنتاج الزراعي العربي مستويات متدنية من مستلزمات الإنتاج الحديثة كالأسمدة الكيميائية والمبيدات والبذور المحسّنة والجرّارات والآلات الزراعية، فضلاً عن استخدامها استخداماً سيئاً. فالبذور والتقاوي المستخدمة لا تناسب مشاكل البيئة الإنتاجية كانخفاض معدلات الأمطار، والأمراض التي تصيب الزرع كصدأ القمح أو تفرط السمسم، وهي تعاني تبعات تخلف تحسينها. وتواجه بعض المناطق مشاكل تحول دون التوسع في التسميد مثل ملوحة الأرض المروية، وعدم حصر الأراضي والحاصلات والاحتياجات السمادية لكل منها، وعدم توافر الأسمدة بالأنواع والكميات اللازمة، والنقص في الإرشاد الفني للمزارعين حول الكيفية المثلى لاستخدامها، كما أنه على رغم ضآلة عدد المعدات الزراعية المستخدمة في البلدان العربية، فلا تزال تعاني مشاكل الصيانة وسوء الاستخدام، مما يساهم في رفع كلفة الإنتاج، وانخفاض الإنتاجية.

4.2. ضعف القوى العاملة الزراعية

تعاني الزراعة العربية مشكلة عدم التوازن بين العرض والطلب في سوق العمالة الزراعية، إذ تواجه بعض البلدان (مثل مصر) مشكلة الفائض في هذه القوى، مما يؤدي إلى بطالة مقنعة، فيما تواجه بلدان أخرى نقصاً مما يؤدي إلى ارتفاع في الأجور، وبالتالي ارتفاع تكلفة الإنتاج الزراعي. يعود هذا النقص في القوى العاملة إلى انعدام الحوافز التي تقدمها الزراعة، وإلى معاناتها من مشاكل اقتصادية واجتماعية بسبب انخفاض الإنتاجية والدخل والمستوى المعيشي في الزراعة والريف بشكل عام، بفعل السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتهميش الريف، مما يؤدي غالباً إلى النزوح والهجرة هرباً من الظروف المعيشية القاسية. وقد ساعد على هذه الهجرة الفورة النفطية الأولى في أواسط السبعينيات من القرن العشرين، والطفرة النفطية الثانية عام 2007 حيث استقطبت البلدان المنتجة للنفط اليد العاملة، بما فيها العاملة في الزراعة.

أما من حيث نوعية اليد العاملة الزراعية العربية، فهي تعاني نقصاً في معرفتها لأساليب الإنتاج العملية ووسائله الحديثة وكيفية استخدامها، وذلك بسبب عدم حصولها على فرص التعليم والتدريب الفني والزراعي، وغياب الإرشاد الزراعي الفعال، وانتشار الأمية وإتباع التقليد، مما يؤثر سلباً في مستوى الإنتاجية. يتمخض عن هذه المشاكل التي تعانيها عناصر الإنتاج الزراعي في البلدان العربية، كلفة إنتاج عالية وتدن في مستوى الإنتاجية، وكلاهما له تأثير سلبي على الأمن الغذائي بالوطن العربي.

5.2. تحديات التسويق الزراعي

التسويق الزراعي هو انتقال السلعة الزراعية من المنتج إلى المستهلك وتبادلها، وهو عملية متكاملة ومتداخلة مع الإنتاج الزراعي، وله دور ديناميكي يتمثل في تشجيع المنتجين لزيادة إنتاجهم باغتنام فرص الإنتاج الجديدة استجابة لإشارة السعر وتشجيع المستهلكين على زيادة الاستهلاك من خلال إيجاد طلب جديد أو استعمال جديد لسلعة معروفة. وعلى غرار التحديات التي تواجه الإنتاج، يعاني التسويق الزراعي من تحديات كبيرة تحول دون وصوله إلى المستوى المطلوب، من ذلك تدني نوعية المنتجات المعروضة في الأسواق، وعدم توافر الحد الأدنى من الشروط الفنية، ونقص الخدمات التسويقية في مجال البحوث التسويقية، ودراسات السوق، والعجز في الكفاءات التسويقية المدربة، مما يؤدي إلى عدم بناء قرارات المزارعين المتعلقة بالإنتاج على الاحتياجات الفعلية للأسواق المحلية أو أسواق التصدير، وارتفاع نسبة الفاقد نتيجة عدم وجود المعرفة الكافية لدى المزارعين بالأساليب المناسبة لعمليات ما بعد الحصاد من تدرج وتعبئة ونقل وتخزين وغياب الإرشاد التسويقي في هذا المجال. أضف إلى كل ذلك، انعدام تخطيط التصنيع الزراعي المبني على

([1]) بهجت أبو النصر، دور الاستثمار في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، المؤتمر الدولي للتنمية الزراعية والبيئة في الوطن العربي، عمان،2003، ص15.

أساس متطلبات التصنيع الفعلية، بحيث يتلاءم الإنتاج مع هذه المتطلبات.

6.2. مشاكل الإرشاد والبحث الزراعي

يمثل الإرشاد الزراعي حلقة الوصل بين مراكز البحوث الزراعية والمصادر التقنية الأخرى والمنتجين الزراعيين، التي يقع على عاتقه مسؤولية تدريب المزارعين وإقناعهم بتبني النماذج والتقنيات الزراعية الحديثة من أجل تخفيض التكلفة وتحسين الإنتاجية والنوعية. كما يناط به التعرف على المشاكل التي تواجه المنتجين الزراعيين وتحييدها ونقلها إلى مراكز البحوث الزراعية لدراستها وتحديد الأساليب الملائمة للتعامل معها. وقد بذلت البلدان العربية في الأعوام الأخيرة جهوداً لا يستهان بها من أجل تحسين الإنتاج الزراعي. من بين الإصلاحات والخطوات التي قامت بها على هذا الصعيد، إقدامها على تأسيس معاهد للدراسات والبحوث في الاقتصاد الزراعي، وبنوك للمعلومات، وعملت على وضع برامج للتدريب والإرشاد الزراعي وتنفيذها. وعلى الرغم من ذلك، لم تحقق تلك الجهود كل الأهداف المرجوة نتيجة عدد من التحديات، منها ما يختص بالعنصر البشري، ومنها ما يختص بالتنظيم المؤسسي، وأغلبها ذات طابع مالي. وتشمل أهم تلك التحديات ما يلي:

- **ضعف العلاقة بين البحث والإرشاد الزراعي:** إن ضعف حلقات الربط أو انعدامها، بين مؤسسات الإرشاد ومؤسسات البحوث الزراعية، ومصادر التقنية الأخرى، يعرقل انسياب المعلومات بين الجهات ذات العلاقة، ويعطل العمل المؤسسي ويفتح الباب أمام الاجتهادات والمبادرات الشخصية.
- **عدم الربط بين الإرشاد الزراعي وأجهزة البحث العلمي**، حيث يعاني الإرشاد الزراعي تبعات عدم وجود صلة قوية وفعالة بين الجهاز الإرشادي الزراعي من ناحية، وأجهزة البحث العلمي الزراعي، سواء في وزارات الزراعة أو كليات الزراعة في الجامعات، من ناحية أخرى. هذا بالإضافة إلى قلة عدد اختصاصيي الموارد والإرشاديين الذين يعملون كهمزة وصل بين أجهزة البحث الزراعي والمرشدين الزراعيين على مختلف المستويات، خصوصًا على المستوى المحلي لنقل نتائج البحوث والمشاكل الزراعية الميدانية إلى أجهزة البحوث، لإيجاد الحلول المناسبة لها.

3. أهم التحديات الخارجية للأمن الغذائي العربي

هناك عدد من التحديات التي تواجه تعزيز الأمن الغذائي بالدول العربية، نذكر منها ما يلي:

- سرعة تتابع الأزمات العالمية ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما أثر بالسلب على الأمن الغذائي لكافة دول لعالم بما فيها الدول العربية، فمع بداية من عام 1997 لاحت بالأفق الأزمة المالية الآسيوية، وتبعها أزمة الرهن العقاري (الأزمة المالية العالمية)، والتي صنفت أنها أشد أزمة مالية منذ أزمة الكساد الكبير عام 1929، التي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية وانتقلت إلى كافة دول العالم عام 2008، وأزمة منطقة اليورو التي بلغت ذروتها بين عامي 2010 و2012، والتطورات السياسية في المنطقة نتيجة لثورات الربيع العربي، والتي أثرت على أداء المنطقة بالكامل، وبشكل خاص على الدول العربية التي شهدت تلك الأحداث، ثم خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في عام 2016، والحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية في عام 2018 التي بدأت بعد بإعلان الرئيس الأمريكي فرض رسوم جمركية على المنتجات الصينية، ثم تلي ذلك تداعيات جائحة كوفيد-19 عام 2019. ولم يكد الاقتصاد العالمي يعرف بعض التعافي حتى نشبت الحرب الروسية الأوكرانية في بداية عام 2022، مما عرض سلاسل التوريد الغذائي لمستويات عالية من الارتباك وذلك بتأثير سياسات الإغلاق التي اتبعتها العديد من دول العالم، وأثّر ذلك بشدة على كميات المعروض من سلع الغذاء وتضخم في أسعار السلع الغذائية عالمياً، ويكفي للتدليل على أثر تلك الأزمات على الأمن الغذائي العربي التعرف على تطور أسعار السلع الغذائية خلال الربع الأول لعام 2022، حيث شهدت ارتفاعاً كبيرًا إلا أنها عادت للانخفاض إلى حد ما، ولكنها لم تعد لسابق عهدها قبل الأزمة الروسية الأوكرانية، وهذا ما يوضحه الشكل (12-3).

شكل (12- 3): نسبة الارتفاعات المسجلة في أسعار بعض المواد الغذائية اعتبارا من بداية 2022 وحتى منتصف أبريل

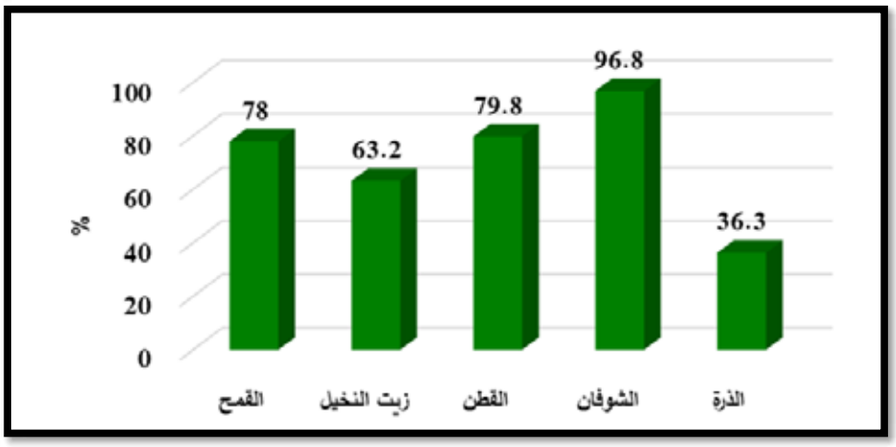

المصدر: معد الفصل استنادا إلى بيانات (.Trading Economics)

- التمادي في استخدام إمدادات الغذاء كسلاح لتحقيق مكاسب سياسية على المستوى العالمي، وقد ساعد على ذلك تركز إنتاج أهم السلع الغذائية مثل الحبوب والزيوت والسكر في عدد محدود من الدول لا يتجاوز ستة دول لكل سلعة غذائية من هذه السلع. أدت هذه الأوضاع إلى زيادة التأثيرات السلبية فيما يتعلق بظاهرة الاحتكار وذلك على حساب شروط التجارة، وعلى حساب حرية القرارات السياسية للدول المستوردة إزاء بعض القضايا العالمية.
- التفاقم المستمر في معدلات الانكشاف الغذائي، حيث تصاعد العجز مخلفاً بذلك فاتورة متضخمة للاستيراد من خارج المنطقة العربية.
- اتساع مجالات التأثير السلبية للتغيرات المناخية على الإنتاجية الزراعية للعديد من سلع الغذاء الرئيسية، إذ أدت هذه التغيرات إلى انخفاض في إنتاجية بعض المحاصيل الغذائية، كما عرّضت مساحات كبيرة من الأراضي المزروعة إلى ظواهر التطرف المناخي مثل العواصف، والسيول الأمر الذي أثر سلباً على الإنتاج الزراعي وزاد من تعقيدات العجز الغذائي.
- الجمود النسبي في معدلات الإنتاجية الزراعية، إذ تشير المعلومات إلى محدودية التطور المحرز في إنتاجية العديد من محاصيل الغذاء. هذا في الوقت الذي يلاحظ فيه وجود فوارق كبيرة بين الإنتاجية الزراعية للعديد من محاصيل الغذاء على المستوى العربي، ونظيرتها على المستوى العالمي الأمر الذي يعني أن هناك إمكانية كبيرة لتحقيق زيادة ملحوظة في الإنتاجية الزراعية، وذلك فيما لو استخدمت الفعاليات والآليات التنفيذية المناسبة من ناحية، وتم حشد وتنسيق الجهود والإمكانات لتحقيق الأهداف من ناحية أخرى.
- انخفاض نصيب الدول العربية من الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الزراعي، الذي يعود إلى ضعف البنية الأساسية لتسهيلات التخزين في العديد من الدول العربية، مما يؤدي إلى ضعف القدرة على توفير كميات كافية من السلع الغذائية، مما عرض المعروض منها إلى تقلبات حادة.
- عدم استقرار واستدامة إمدادات الغذاء، وكذلك تباين مستويات سلامة المواد الغذائية المتداولة في الأسواق العربية، نتيجة لشح الموارد المائية، وأثارها السلبية على إنتاجية وإنتاج الغذاء وانخفاض كفاءة استخدام مياه الري رغم محدوديتها، وتدنى إنتاجية المحاصيل المزروعة مطريا، وضعف الاستدامة البيئية في الزراعة المروية، وضعف استغلال الأراضي الزراعية، وضعف إنتاجية وحدات الثروة الحيوانية، وتركز استيراد مواد الغذاء الرئيسة كالحبوب والزيوت والسكر في عدد محدود من الدول المصدرة، وضعف سلاسل القيمة للمنتجات الغذائية، مما أدى إلى زيادة معدلات الفاقد والهدر في المواد الغذائية.

4. التعاون العربي في تحقيق الأمن الغذائي

في ضوء ما يمثله الإنتاج الزراعي من أهمية لتحقيق الأمن الغذائي في المنطقة العربية، أُنشئت المنظمة العربية للتنمية الزراعية كإحدى الأذرع الفنية المتخصصة لجامعة الدول العربية، فضلا عن تولي عدد من الإدارات متخصصة في القطاع الاقتصادي بالجامعة الدول العربية التنسيق بين الدول العربية في مجال الزراعة والغذاء. وقد اتخذت تلك الكيانات على عاتقها وضع استراتيجيات التعاون العربي لتحسين أوضاع الأمن الغذائي في الدول العربية، ذلك من

خلال العديد من الخطط قصيرة وطويلة المدى والتي تستهدف إطلاق استراتيجيات عربية وبرامج تطوير القدرات الإنتاجية الوطنية في الدول العربية في محاولة للحد من مشكلة العجز الغذائي. وقد أثمرت تلك الاستراتيجيات ببعض الدول العربية في تحقيق زيادة معتبرة في الإنتاج الزراعي، غير أن النمو السكاني المتسارع كان يحد من تأثير الزيادة الإنتاجية التي تحققت، بل قد يتجاوزها أحيانا مخلّفاً اتساعاً في الفجوة الغذائية.

نتيجة لهذه التطورات المتسارعة، اتجهت الدول العربية إلى تنفيذ برامج سريعة للتكيّف مع هذه التغيرات تمثلت في إحداث تعديلات جوهرية على شبكات الأمان الاجتماعي المطبقة، هذا إلى جانب إعداد العديد من الوثائق والدراسات والاستراتيجيات الهادفة إلى وضع خرائط طريق للعمل المستقبلي في مجال تطوير القدرات الإنتاجية على المستويات الوطنية، كما سارع العديد من القادة العرب إلى طرح وتبنى مبادرات وطنية وإقليمية لتطوير الإنتاج الغذائي في محاولة لإحداث اختراق لحل مشكلة العجز الغذائي في المنطقة العربية. فيما يلي بعض البرامج والاستراتيجيات التي أطلقت بهدف توفير الأمن الغذائي في المنطقة العربية.

1.4. البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي

نتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008 ارتفعت أسعار الغذاء العالمية بشكل حاد، وكان ذلك من أهم الأسباب التي دفعت الدول العربية إلى إطلاق البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي آنذاك. وعلى الرغم من إنها ليست المرة الأولى التي ترتفع فيها أسعار الغذاء العالمية، إلا أن التطورات التي شهدها العالم جراء هذه الأزمة تطلب تحركاً عربياً سريعاً لضمان استدامة الأمن الغذائي العربي. هذه التطورات لم يكن من الممكن استيعابها أو أخذها في الاعتبار إلا من خلال خطة طوارئ واضحة الأهداف والمكونات تتسم بالمرونة لتطويرها وتغييرها بما يراعي مستجدات الوضع الراهن، وقد أسفرت تجربة إطلاق البرنامج عن العديد من الدروس الهامة التي تم الاستفادة منها وأخذها بعين الاعتبار عند وضع وتصميم هذا البرنامج المستدام ليكون أكثر واقعية وقابلية لتنفيذ مكوناته وتحقيق أهدافه وفق مؤشرات كمية ونوعية محددة لمتابعة وتقييم الأداء. وينطوي على أكبر قدر من المواءمة مع التوجهات التنموية القطرية، وتعظيم الاستفادة من المزايا النسبية فيما بين الدول العربية. ويتسق ويتواكب مع التوجهات الدولية في مجالات التنمية المستدامة، ومؤكداً على تفعيل مبادئ المشاركة والمسؤولية التضامنية فيما بين الدول، وأيضاً فيما بينها وبين مختلف الهيئات والمؤسسات الإنمائية والتمويلية ذات العلاقة.

كما أكد البرنامج على أهمية استمرار المنظمة العربية للتنمية الزراعية في تنفيذ خطط عملها السنوية بالتركيز على أولويات المنطقة العربية المتفق عليها من جميع الجهات المعنية المحلية والإقليمية والدولية ومنها على سبيل المثال لا الحصر مشكلة فاقد وهدر الغذاء، ومكافحة الأمراض الحيوانية العابرة للحدود التي تحد من التجارة البينية في حيوانات الغذاء، وبرامج تكييف وتطوير وتحويل النظم الزراعية والغذائية السائدة من أجل تسريع تحقيق الأمن الغذائي العربي وتحقيق الإنتاج المستدام وخاصة لصغار المنتجين والزراعات الأسرية، بالإضافة إلى برامج بناء القدرات البشرية والمؤسسية لدعم التحول والتكيف في النظم الزراعية والغذائية السائدة.

2.4. استراتيجية الأمن الغذائي العربي

احتلت مشكلة الأمن الغذائي العربي اهتمام صانعي القرار في جامعة الدول العربية، حيث تولدت قناعة عربية بضرورة التنسيق بين الجهود المبذولة في إطار استراتيجية متكاملة لتنسيق فعاليات المواجهة، وقد كُلفت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بإعداد استراتيجية الأمن الغذائي العربي مع الأخذ بعين الاعتبار الآراء والأفكار التي تضمنتها الدراسات والوثائق والتقارير التي تم إعدادها في هذا الشأن. وقد جاء ذلك تنفيذا للقرار الصادر من جامعة الدول العربية على مستوي القمة رقم (797) د.ع بتاريخ 2022/11/2. هذا وقد حدّدت الوثيقة الرؤية الاستراتيجية لقضية الأمن الغذائي ورسالتها وأهدافها على النحو التالي:

- **الرؤية الاستراتيجية:** وتتمثل في "وطن عربي متكامل اقتصادياً وآمن غذائياً".
- **الرسالة:** تتمثل في "الاستخدام الراشد والتكاملي لموارد المنطقة العربية الطبيعية والبشرية، والمالية لتحقيق الأمن الغذائي المستدام، وذلك في إطار منظومة من القيم تشمل الشفافية، والموضوعية، والتناصر، والفاعلية والكفاءة، والإخلاص، والعمل الجماعي.

الأهداف الاستراتيجية في أربعة أهداف هي:

- الهدف الإستراتيجي الأول: ضمان إتاحة الغذاء على المستويين الإقليمي والوطني.
- الهدف الإستراتيجي الثاني: ضمان إمكانية الحصول على الغذاء.
- الهدف الإستراتيجي الثالث: تعزيز الاستخدام التغذوي الصحي والمستدام للغذاء.
- الهدف الإستراتيجي الرابع: تعزيز استقرار واستدامة الغذاء.

كما حددت الاستراتيجية عدداً من البرامج وبينت آليات تنفيذها ومصادر تمويلها ونظام إدارتها. وفيما يلي عرض لمسميات البرامج التي تضمنتها الاستراتيجية:

البرامج الهادفة إلى تعزيز واستدامة المتاح من سلع الغذاء الاستراتيجية:

وتضم البرامج الأربعة التالية:

- برنامج تطوير الإنتاج والإنتاجية الزراعية، وينقسم هذا البرنامج بدوره إلى برنامجين فرعيين هما:

أ- البرنامج الفرعي لتعزيز وتطوير الإنتاجية الزراعية في الأراضي المروية.

ب- البرنامج الفرعي لتعزيز الإنتاج والإنتاجية الزراعية في الأراضي البعلية.

- برنامج الاستثمار الزراعي المشترك
- برنامج تطوير تسهيلات المخزون الاستراتيجي لسلع الغذاء الرئيسة.
- برنامج الحد من الفاقد والهدر من سلع الغذاء.

البرامج الهادفة إلى تعزيز إمكانية الحصول على الغذاء

وتضم برنامجين، هما:

- برنامج تعزيز الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي.
- برنامج دعم وتمكين المرأة الريفية والشباب.

البرامج الموجهة لتحقيق الاستفادة والاستخدام المستدام للغذاء

وتضم برنامجين، هما:

- برنامج ترشيد الاستهلاك وتطوير الأنماط الاستهلاكية.
- برنامج تطوير جودة الغذاء وضمان سلامته.

البرامج الموجهة لتحقيق ضمان استقرار واستدامة الغذاء

تضم ثلاثة برامج، هي:

- برنامج إنشاء قاعدة معلومات عربية للغذاء ونظام إقليمي للإنذار المبكر.
- برنامج تعزيز قدرة النظم الغذائية على الصمود والتكييف مع التغيرات المناخية والكوارث وتطويرها من أجل مستقبل أفضل للغذاء.
- برنامج تعزيز بحوث الغذاء والنظم التغذوية والابتكار ونشر التكنولوجيا في مجال الأمن الغذائي.

3.4. الاستراتيجية العربية للتنمية الزراعية المستدامة (2020-2030)

فحوى وأهداف الاستراتيجية العربية للتنمية الزراعية:

في إطار تفعيل العمل العربي المشترك في مجال التنمية الزراعية المستدامة لتحقيق الأمن الغذائي العربي، أصدر القادة العرب في قمة الجزائر في مارس (آذار) 2005، قراراً بالرقم (314) قضى بتكليف الجمعية العامة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية (وزراء الزراعة العرب) بإعداد إستراتيجية عربية للتنمية الزراعية المستدامة خلال العقدين (2005-2025)، حيث تم عرض الإستراتيجية على قمة الرياض التي انعقدت في مارس (آذار) 2007م، وصدر بشأنها القرار رقم (393)، والذي نص على " الموافقة على الإستراتيجية العربية للتنمية الزراعية المستدامة (وثيقة مستقلة)، الوثيقة رقم: (ق ع:393 د.ع (19) -2007/3/29) اعتبار إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة جزءاً من الاستراتيجية المشتركة للعمل الاقتصادي والاجتماعي العربي.

بعد مرور ثمانية أعوامٍ من البدء في تنفيذ الإستراتيجية، اعتمدت قمة العالم للتنمية المستدامة - على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة- قراراً بعنوان "تحويل عالمنا: جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة"، والذي اشتمل على (17) هدفاً و(169) غاية. وقد أصدر مجلس الجامعة العربية على مستوى القمة القرار رقم 631 (د.ع 26) بتاريخ 2015/3/29 بشأن الأولويات العربية لأجندة التنمية المستدامة العالمية لما بعد 2015" والذي نصت الفقرة الثالثة منه على: "دعوة المجالس الوزارية العربية المتخصصة للتنسيق مع المنظمات العربية المتخصصة وبالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة في وضع خطة عمل عربية لتنفيذ أجندة التنمية المستدامة لما بعد 2015".

في سياق متصل تم اعتماد الإستراتيجية المعدلة وإجراء تقييم شامل للتقدم المحرز في تنفيذ إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين 2005-2025) على مدار فترة السنوات العشر من دخول الاستراتيجية حيز التنفيذ في العام 2008، ومعالجة القيود التي واجهتها وتقييم الإنجازات وقصص النجاح. كما تم إجراء تحليل رباعي تفصيلي لـ (نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات) للبرامج الرئيسة السبعة للإستراتيجية، كما تم إجراء تحليل شامل لأوضاع الزراعة والموارد الطبيعية في المنطقة العربية والمعوقات والصعوبات التي تواجه التنمية الزراعية العربية. وكذلك تم استعراض كافة القضايا الملحة ذات العلاقة والأثر المقدر في تحقيق التنمية الزراعية

العربية المستدامة ومن أهمها فقد وهدر الغذاء، التكامل التجاري والعوائق الفنية والصحية للتجارة الزراعية العربية البينية، والعدالة الاجتماعية وتمكين المرأة والشباب، والقدرة على التأقلم والصمود، والقضايا البيئية، والترابط بين المياه والطاقة والغذاء.

إضافة إلى دراسة التغيرات ذات الصلة بالقطاع الزراعي التي حدثت على المستوى العالمي ومنها إعادة التوجيه الاقتصادي، التغييرات في أفكار التنمية، التغيرات الاقتصادية العالمية، التقدم التكنولوجي والانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة 2030، وذلك للبناء عليها والاستفادة منها عند وضع أهداف وبرامج ومكونات الإستراتيجية مع مراعاة موافقة إطارها الزمني مع الإطار الزمني المتبقي لأهداف التنمية المستدامة (SDGs) 2030. وكذلك مراعاة تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها المنظمة في ظل قراءة فاحصة ومتأنية لواقع المنطقة العربية الحالي.

تتطلع الإستراتيجية الحالية إلى إحداث نقلة نوعية للقطاعات الزراعية العربية تسهم في تحقيق تنمية زراعية عربية مستدامة وعالية الإنتاجية تحقق مستوى معقول من الرفاه والرخاء لسكان الدول العربية، وبخاصة المجتمعات الريفية. وكذلك تمكين المنظمة من تحقيق التزاماتها نحو ازدهار دولها الأعضاء، وذلك من خلال التطوير المستمر للقطاع الزراعي العربي وخاصة في مجال تعزيز التكامل الزراعي العربي، حيث ارتكزت عملية التغيير على مبادرات المنظمة الرامية إلى المساهمة في تحويل القطاع الزراعي العربي إلى قطاع منافس ومهم عالمياً وإقليمياً، ومهيأ لتحقيق أهداف التنمية المستدام (SDGs)، وذلك من خلال تطوير قدرات دعم الدول العربية لبعضها البعض عبر تعزيز إمكانيات التعاون والمشاريع المشتركة والتكامل البيني، لتحقيق فوائد اجتماعية واقتصادية للمنطقة العربية مدفوعة ببيئة صحية وسلمية تساهم فيها البحوث الزراعية في تبادل المعرفة التي تعزز الأمن الغذائي والتغذية والرفاهية. واعتمد منهج تغيير الإستراتيجية على تحويل القطاع الزراعي العربي من قطاع يعاني من عجز في الأمن الغذائي إلى قطاع قادر على تحقيق الأمن الغذائي المستدام، وبالشكل الذي يحقق أهداف التنمية المستدامة 2030 من خلال تحقيق مخرجات مستدامة على المدى القصير والمتوسط والطويل:

- **على المدى الطويل** تمثلت مخرجات الإستراتيجية المعدلة في: استدامة الرخاء والدخل وازدهار المناطق الريفية في البلدان العربية، زيادة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، زيادة الإيرادات الحكومية، زيادة العمالة الريفية وخاصة بين الشباب والنساء، زيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعية، تعزيز القدرة التنافسية في السوق، تعزيز البحوث الزراعية ونشر المعرفة، وحسن إدارة واستدامة الموارد الزراعية العربية (الأرض، الماء، المناخ والموارد الوراثية النباتية والحيوانية).
- **على المدى المتوسط** تمثلت مخرجات الإستراتيجية المعدلة في توفير قدرات بشرية ومؤسسية مستدامة ومنظمة، واستخدام تقانات ذكية ملائمة ومستدامة على طول سلسلة القيمة، وإيجاد إنتاج زراعي ومنتجات زراعية متنوعة تعكس تنوع الموارد الطبيعية في البلدان العربية، وتبني خدمات وإجراءات صحية وبيطرية آمنة بيولوجياً وبيئياً، وتحقيق فقد وهدر أقل في الغذاء والأعلاف، توفير بيئة أعمال زراعية وصناعية أكثر تطوراً وانتشاراً، واستخدام أوسع للتقانات والآلات الزراعية والطاقة البديلة لزيادة الإنتاج والإنتاجية، وتعزيز الاستجابة للتغيرات المناخية.
- **المخرجات المستدامة للإستراتيجية المواءمة على المدى القصير** في تحقيق وعي أفضل لسلاسل القيمة وأهميتها في زيادة الدخول، إيجاد بيئة ملائمة تعزز وضع وتبني سياسات زراعية قطرية وقومية مناسبة، حسن إدارة البنى التحتية الزراعية المطورة، معرفة أوسع وقدرات مطورة للعاملين في قطاعي الزراعة والأسماك، وريادة الأعمال الزراعية بين النساء والشباب.

أهداف إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة 2020-2030

- الهدف الأول: دعم التحول والتكيف في النظم الزراعية والغذائية للقضاء على الجوع والحد من الفقر.
- الهدف الثاني: المحافظة على حسن إدارة الموارد الزراعية والنظم الأيكولوجية واستدامتها في المنطقة العربية.
- الهدف الثالث: تعزيز التكامل الزراعي العربي وتأطير آليات وإجراءات وسياسات ونظم التجارة والاستثمار الزراعي العربي.
- الهدف الرابع: تنمية وازدهار الريف العربي وتأهيل ودعم مقدرات التأقلم مع التغيرات البيئية والاقتصادية والمجتمعية ذات الصلة بالقطاع الزراعي.
- الهدف الخامس: حسن إدارة ومشاركة وإتاحة المعرفة الزراعية فنياً ومؤسسياً لدعم صانعي القرار.

تضمنت إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة 2030 على (6) برامج رئيسية، تضم (19) برنامجاً فرعياً تغطي معظم المجالات التنموية الزراعية، وكذلك تغطي كافة أهداف التنمية المستدامة 2030 ذات العلاقة بالقطاع الزراعي وهي:

- البرنامج الرئيسي لنقل التقانات وزيادة واستدامة الإنتاج والإنتاجية والمردود الزراعي.
- البرنامج الرئيسي لحوكمة نظم إدارة واستغلال الموارد الزراعية العربية واستدامتها.
- البرنامج الرئيسي لتعزيز القدرات التنافسية للمنتجات الزراعية وتحسين بيئة الاستثمار والتجارة الزراعية العربية.
- البرنامج الرئيسي لصحة النبات والحيوان وسلامة الغذاء.
- البرنامج الرئيسي لتطوير وازدهار الريف والابتكار وريادة الأعمال لتمكين المرأة والشباب وتقليل الفوارق.
- البرنامج الرئيسي لبناء القدرات البشرية والمؤسسية وإتاحة المعرفة الزراعية (مستودع المعرفة).

4.4. البرنامج العربي لاستدامة الأمن الغذائي

نتيجة للتطورات والمستجدات التي طرأت على الساحتين العربية والدولية خلال العقود الأخيرة، تم إطلاق برنامج عربي مستدام للأمن الغذائي، يواكب تلك التطورات والمستجدات الدولية والإقليمية، ويتعامل بجدية مع الأوضاع المستجدة في شح الموارد المائية، ويتماشى مع خطورة ما يمكن أن تؤول إليه تلك الأوضاع على وضع الأمن الغذائي في المنطقة العربية، وكذلك يراعي الدروس المستفادة من جائحة كوفيد-19، وما يمكن أن يماثلها من جوائح، أو كوارث، أو أزمات طبيعية، أو سياسية، أو اقتصادية، ويواكب ما أصبحت تحرص عليه غالبية دول العالم من وضع البرامج والخطط والإستراتيجيات التي تؤهلها للاعتماد على الذات بأقصى درجة ممكنة لتوفير متطلبات الغذاء بأكبر قدر ممكن، اتساقاً مع التحديات التي تواجه أوضاع الأمن الغذائي العربي إذا ما واصلت الأمور مسيرتها على ما هي عليه، وبشكلٍ محددٍ إذا ما استمرت الزيادة في السكان، ومن ثم في المتطلبات الغذائية، على ذات الإيقاع وبنفس معدلات النمو، واستمرت في الوقت ذاته أحوال التنمية الزراعية وتطورات الإنتاج من الغذاء تسير وفق وتيرتها النمطية التي سارت عليها منذ سبعينات وثمانينات القرن العشرين.

وتتمثل فلسفة البرنامج في مجموعة من الاعتبارات والرؤى التي تمثل مضمونها في التعامل مع قضية استدامة الأمن الغذائي العربي. من أهم عناصر هذه الفلسفة أن البرنامج يجمع ما بين النهج التنموي والنهج الاستثماري معاً من أجل تحسين الأهداف المنشودة. وينطوي البرنامج على إقحام التنمية والتطوير في قطاع الزراعات المطرية، ليصبح قطاعاً اقتصادياً حديثاً يشارك بفاعلية في الوفاء بمتطلبات استدامة الإنتاج والاستهلاك الغذائي. كما يقوم البرنامج على أساس من الشراكة الفاعلة بين القطاعين العام والخاص، وعلى أساس من المرحلية والتدرج الموضوعي، وعلى مبدأ التكامل وشمولية الأدوار والمساهمات من جانب الدول العربية، مع تعظيم الاستفادة من المزايا النسبية والتخصصية للدول أينما وجدت، وأيضاً على مبدأ التكامل والتشاركية والمسؤولية التضامنية فيما بين مختلف الجهات والهيئات التنموية، والتمويلية، والمانحة الإقليمية، والدولية.

يهدف البرنامج إلى مجموعة من الأهداف المباشرة المرتبطة بأفقه الزمني (عشر سنواتٍ)، ومجموعة من الأهداف العامة غير المباشرة التي يتحقق بعضها خلال الأفق الزمني للبرنامج، ويمتد تحقيقها إلى ما يتجاوز السنوات العشر للبرنامج. ومن **الأهداف المباشرة** التوسع في الزراعة في القطاع المطري في الأراضي الصالحة للزراعة غير المستغلة في الدول العربية، وتطوير وتحديث نظم الزراعة في القطاع المطري الحالي والمستهدف بالتوسع، وتعظيم العائد على وحدة الأرض ووحدة المياه في الزراعات القائمة في كلٍ من القطاع المروي والقطاع المطري، وزيادة الرقعة الزراعية المروية من خلال استثمار المياه التي يوفرها تطوير نظم الري الحقلي في الزراعات القائمة. تصب كل تلك الأهداف في الهدف الخاص بخفض العجز في المجموعات السلعية الغذائية الرئيسة. تتمثل **الأهداف العامة غير المباشرة** في ضخ مقادير كافية من الاستثمارات في القطاع الزراعي عامة، وفي القطاع المطري بوجه خاص الأنشطة التصنيعية والخدمية المرتبطة والمتكاملة، وفي مجال البنيات التحتية والمرافق الأساسية الزراعية، والتوطين الزراعي والحد من الهجرة نحو الحضر، وخلق فرص عمل للشباب من الجنسين سواء في الأنشطة الزراعية المباشرة أو الأنشطة العديدة التصنيعية والخدمية والتسويقية المرتبطة بها، وتحسين الأحوال المعيشية والحد من الفقر في المجتمعات الزراعية الريفية، وتطوير ورفع كفاءة الأداء لسلاسل الإمداد الغذائي وتعزيز الترابط بين مختلف حلقاتها، ودعم جهود الدول العربية للوفاء بالتزاماتها تجاه أهداف التنمية المستدامة العالمية، وبخاصة فيما يتعلق بتعزيز الإنتاج

الزراعي الغذائي المستدام وتحسين أوضاع الأمن الغذائي العربي.

يمتد النطاق الزمني للبرنامج إلى عشر سنواتٍ (2021-2030)، وذلك على مرحلتين الأولى (2021-2025) والثانية (2026-2030). وتختلف البداية الفعلية لكل مكون من مكونات البرنامج بحسب طبيعته، وحسب مدى احتياجه من متطلبات الإعداد والتهيئة المسبقة. ومن المنظور المستدام يمثل هذا البرنامج بسنواته العشر مرحلة أولى من مراحل البرنامج المستدام والمتواصل التي تستمر بعد الأجل المحدد حتى عام 2030. لينطلق إلى مراحل أخرى متصلة ومتتابعة تحقق مبدأ الاستدامة.

يتضمن البرنامج العربي لاستدامة الأمن الغذائي ثمان مكوناتٍ، تتوزع فيما بين ثلاثة مستوياتٍ:

- المستوى الأول، يشمل المكونات الأساسية التي تساهم على نحو مباشر في زيادة الطاقات الإنتاجية الغذائية وبخاصة من مجموعات سلع العجز الرئيسة، وبيانها في التالي:
  - المكون الأول: مكون التوسع في استغلال الموارد الأرضية الصالحة للزراعة في المناطق المطرية.
  - المكون الثاني: مكون الارتقاء بمعدلات نمو الإنتاجية في الزراعات القائمة.
  - المكون الثالث: مكون التوسع في الزراعات المروية من خلال تطوير نظم الري الحقلي.
- المستوى الثاني، يشمل مكوناً واحداً ذا طبيعة استثمارية خاصة بالمشروعات الكبيرة التي يضطلع بها القطاع الخاص بصفة أساسية، وتشمل مشروعات زراعية، ومشروعات مرتبطة ومتكاملة في المجالات التصنيعية والخدمية المختلفة، وهذا المكون هو المكون الرابع والخاص بالمشروعات الاستثمارية الزراعية الغذائية والتصنيعية.

- المستوى الثالث، ويشمل مكونات ذات طبيعة داعمة ومعززة لتحسين أوضاع الأمن الغذائي، وتتواكب مع التطورات والمستجدات على الساحة الدولية. وتوضيحها فيما يلي:
  - المكون الخامس: مكون تقليل الفاقد والهدر من الغذاء.
  - المكون السادس: مكون التوجه نحو أنماط الاستهلاك الغذائي المستدام.
  - المكون السابع: مكون الحد من مخاطر الجوائح ومنها جائحة كوفيد-19 على الزراعة والغذاء.
  - المكون الثامن: مكون تخفيف مخاطر التغيرات المناخية على الزراعة والأمن الغذائي.

خلاصة القول، أن تتضافر الجهود العربية الساعية لسد الفجوة الغذائية في المنطقة العربية، يعكس وعي الدول العربية بأهمية التعاون والتنسيق الإقليمي في هذا الشأن، ولكن التحديات التي تواجه الأمن الغذائي العربي مازالت تتصاعد على نحو غير مسبوق، مما يتطلب وضع رؤي أكثر استشرافا لمستقبل وتتواكب مع التطور التكنولوجي الذي أحدثته الثورة الصناعية الرابعة.

5. رؤية مستقبلية لسد الفجوة الغذائية في الدول العربية

إن تحقيق الأمن الغذائي العالمي سوف يحتاج إلى التزامنا المستمر ومراجعة شاملة للعوامل التي تسهم في انعدام الأمن الغذائي في المنطقة العربية، وقبل الحديث عن رؤية مستقبلية، يجب التأكيد على أن كافة المحاولات السابقة التي كان هدفها تحقيق الأمن الغذائي العربي اصطدمت بالعديد من العوائق التي حالت دون تحقيق نتائج إيجابية ملموسة من تلك المحاولات، وخاصة عائق توفير التمويل اللازم لتحقيق الأمن الغذائي للدول العربية، ومن ثم ما يلي من مقترحات في إطار الرؤية المستقبلية تستلزم بالضرورة توافر إرادة سياسية قوية داعمة وملتزمة بتوفير التمويل لتنفيذ تلك التوصيات، حيث يعد أحد المرتكزات الأساسية التي يجب العمل عليها توطيد التعاون والتنسيقي الإقليمي في هذا المجال، حيث يتطلب الخروج من المأزق الغذائي جهودا عربية جادة على طريق التكامل في جميع الأصعدة وخاصة تلك المتعلقة بتحسين الإنتاج الزراعي وزيادة حجم التجارة الزراعية البينية، والسعي نحو إحداث تحولات جذرية في تطوير الأعمال الزراعية بما يتواكب من التطور التكنولوجي في هذا المجال، والذي قد يكون هو الطريق لسد فجوة الغذاء العربية خاصة في ظل توافر العديد من المقومات في الأراضي العربية. لذا لابد من العمل العناصر التالية برؤية أكثر تعمقا وبما يتواكب مع مستجدات العالمية ومنها:

- أن تُقدِم الدول العربية على إجراء المزيد من الإصلاحات في البيئة التشريعية والتنفيذية للاستثمار الزراعي بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية للمشاريع الزراعية من خلال منحها مزايا تفضيلية تفوق مجالات الاستثمار الأخرى، والتي يمكن أن تحسّن من مستويات الإنتاج والتشغيل وبما ينعكس على توفير الغذاء في المنطقة العربية.
- زيادة نصيب قطاع الزراعة في موازناتها العامة مع التركيز على تمويل البنية التحتية الزراعية والأبحاث الزراعية التي ستساعد على زيادة الإنتاج الزراعي أفقياً ورأسياً.
- المراقبة الدائمة للمخزونات الغذائية من السلع الاستراتيجية في المنطقة العربية، والتنسيق والتعاون على المستوى الإقليمي لسد احتياجات الدول العربية من السلع الأساسية.
- تعزيز التجارة العربية البينية في الغذاء ومنحه أولوية في تحسين فرص الوصول إلى الأسواق وتبسيط الإجراءات وتخفيف القيود الإدارية والجمركية وتسهيل التحويلات المصرفية بين الدول العربية، والاستفادة مما تتيحه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من مزايا لإقامة المشاريع الزراعية المشتركة التي تهدف لتصدير السلع الغذائية فيما بين الدول العربية.
- توفير البنية التحتية اللازمة لتحقيق توزيع الغذاء المتوازن، والإبقاء على الأسعار بمتناول الجميع.
- التوعية المستمرة وإتاحة البرامج الإرشادية للمجتمع العربي حول أهمية تناول الغذاء الصحي والمتوازن، ومواجهة هدر الغذاء وتخفيض نسب الفاقد من الغذاء.
- تحسين الإدارة الغذائية والمراقبة الغذائية في المنطقة، للتأكد من سلامة وصلاحية الأطعمة المتاحة للجمهور .
- التطور في استخدام تكنولوجيا متقدمة لتحسين قدرة البلدان على تخزين الغذاء وتداوله بفعالية.
- إيجاد آليات لتمويل التنمية الزراعية وتحسين مناخ الاستثمار الزراعي في المنطقة العربية، ومنح مزايا استثمارية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وصغار المزارعين.
- ضرورة توفير التمويل اللازم للتصدي للعبء الثقيل للتغير المناخي الواقع على الفئات الأكثر ضعفاً، ويعني ذلك ضخ استثمارات هائلة في بناء قدرة السكان على الصمود وسبل عيشهم ومجتمعاتهم ليكونوا قادرين على مواجهة الأزمات.

الفصل الثالث عشر

نظرة عامة

نجح **الاقتصاد الفلسطيني** خلال العام 2022 في الاستمرار في تعافيه من أزمة جائحة كوفيد-19، حيث سجل نمواً بنحو 3.9 في المائة بالأسعار الثابتة مع بقائه أقل من المستوى الذي كان عليه عام 2019، بالرغم من العديد من الصعوبات التي عانى منها وفي مقدمتها، التوقف شبه التام للدعم الخارجي المقدم لدولة فلسطين والمخصص لدعم الموازنة، واستمرار الاقتطاعات الإسرائيلية من العائدات الضريبية (المقاصة) على مدار العام. وعلى الرغم من هذا التعافي المحدود، إلا أن النمو ما يزال يتسم بالبطء إزاء تصاعد التوترات في الأراضي الفلسطينية، واستمرار القيود المفروضة على التنقل والعبور والتجارة، إذ يتطلب رفع مستويات المعيشة، وتحسين مؤشرات المالية العامة، وتخفيض معدل البطالة، تحقيق معدلات نمو أعلى بكثير.

وقد شهدت معظم الأنشطة الاقتصادية ارتفاعاً في قيمتها المضافة خلال العام 2022، وانعكست الضغوط التضخمية وارتفاعات الأسعار عالمياً تدريجياً على مستوى الأسعار المحلية، خاصة وأن دولة فلسطين تستورد معظم استهلاكها من السلع والخدمات من الخارج، ما تسبب في ارتفاع المستوى العام للأسعار على مدار العام 2022، مصحوباً بارتفاع متواصل لمعدلي البطالة والفقر، ليبلغ معدل التضخم في فلسطين حوالي 3.7 في المائة مقارنة مع العام السابق، ويعتبر هذا المعدل الأعلى منذ نحو أكثر من عشر سنوات.

وما تزال إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) تتسبب بممارساتها الممنهجة بأزمة اقتصادية كبيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتعطيل كل فرصة تؤدي إلى قيام اقتصاد وطني، بل ووضع المعيقات التي تكرس التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، والتي تتمثل في مصادرة الأراضي والمياه، ومنع وتقييد استخراج الموارد الطبيعية، وربط العمالة الفلسطينية بالاقتصاد الإسرائيلي، وتعطيل فرص الاستثمارات الأجنبية، بل وحتى المساعدات الدولية، ومنع وصول الفلسطينيين إلى المنطقة (ج) والسماح لهم بتلبية احتياجاتهم التنموية، حيث وصف العام 2022 بحسب التقارير الدولية بأنه العام الأكثر دموية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

كما استمرت سلطات الاحتلال بفرض العقوبات الاقتصادية على الشعب الفلسطيني ومقدراته، من خلال حجز وقرصنة أموال المقاصة، بل وزيادة نسب الاقتطاع من الأموال الفلسطينية بشكل يحول دون قدرة السلطة على الوفاء بالتزاماتها إزاء موظفيها والمواطنين الذين باتوا عاجزين عن تحمل مزيد من الأعباء والقيود والعقوبات الاقتصادية، علاوة عن تداعيات العقوبات على الاقتصاد الفلسطيني الذي يعاني من تحكم الاحتلال في كل مفاصله، وانعكاسات ذلك على حياة الفلسطينيين الإنسانية وقدرتهم على التمتع بالحد الأدنى للعيش بكرامة.

1. المؤشرات الاقتصادية الفلسطينية

1.1. الناتج المحلي الاجمالي

سجل الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني بالأسعار الثابتة ارتفاعاً نسبته 3.9 في المائة خلال عام 2022 ليصل إلى 15,612.5 مليون دولار أمريكي مقارنة مع 15,021.7 مليون دولار في عام 2021، ليستمر بقاؤه أقل من المستوى الذي كان عليه قبل جائحة كوفيد 19، ويأتي هذا النمو المحدود بالرغم من التوقف شبه التام للدعم الخارجي المخصص لدعم الموازنة، وكذلك العدوان الإسرائيلي المتواصل على قطاع غزة، واستمرار اقتطاع الاحتلال الإسرائيلي جزء من عائدات المقاصة. كما سجل الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً بالأسعار الجارية بنسبة 5.5 في المائة مقارنة بعام 2021، ليصل إلى 19,111.9 مليون دولار أمريكي مقابل 18,109.9 مليون دولار، وعليه سجل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ارتفاعاً نسبته 2.7 في المائة مقارنة مع العام 2021، ليصل إلى 3569 دولار في عام 2022 مقارنة مع 3465 دولار أمريكي عام 2021.

أما بالنسبة للدخل القومي الإجمالي المتاح الذي يقيس إجمالي الدخل المتوفر للاستهلاك والادخار وبما يشمل صافي التحويلات الجارية من الخارج، فقد سجل في العام 2022 ارتفاعاً بالأسعار الجارية بنسبة 6.3 في المائة ليصل إلى 23,114 مليون دولار مقارنة بنحو 21,736.3 مليون دولار في عام 2021. كما ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين في عام 2022

بالأسعار الثابتة إلى 3086.8 دولار مقارنة مع 3051.5 دولار في عام 2021.

جدير بالذكر أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لم يصل لمستوياته الحقيقية، ذلك بسبب استمرار القيود المفروضة على حركة البضائع والأشخاص، ومنع التصدير للسلع الزراعية ذات الميزة التنافسية العالية، والحصار الخانق والمتواصل على قطاع غزة منذ عام 2006، والحروب المتكررة على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وغيرها من الأسباب المرتبطة بالاحتلال وممارساته.

2.1. القطاعات الاقتصادية

يُعتبر النشاط الصناعي، من الأنشطة الإنتاجية الرئيسة في الاقتصاد الفلسطيني، فقد شهد ارتفاعاً في قيمته المضافة بالأسعار الثابتة خلال العام 2022 بنسبة 4.5 في المائة مقارنةً مع العام السابق عليه، حيث بلغ نحو 1659.5 مليون دولار أمريكي مقارنة بنحو 1587.4 مليون دولار أمريكي في عام 2021. حيث سجل ارتفاعاً نسبته 5.1 في المائة في الضفة الغربية، و5.4 في المائة في قطاع غزة. بالمقابل انخفضت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين بالأسعار الثابتة إلى 10.6 في المائة مقارنة مع 12.8 في المائة في العام 2021، وقد أدى التفاوت في نسب التغير بين الضفة الغربية وقطاع غزة، إلى تغير نسب المساهمة، حيث ارتفعت النسبة في الضفة الغربية إلى 13.1 في المائة، بينما استقرت في قطاع غزة عند 7.2 في المائة.

ويمثل النشاط الزراعي أيضاً نشاطاً مهماً في الاقتصاد الفلسطيني، حيث يساهم في تغطية جزء من الاستهلاك النهائي الغذائي، بالإضافة الى مساهمته في توفير السلع والمواد الأولية التي تُستخدم كمدخلات في العديد من الصناعات التحويلية، إضافةً لكونه عنصراً مهماً في الصادرات الفلسطينية. ويتسم النشاط الزراعي في فلسطين باعتماده بشكل رئيس على مياه الأمطار، واعتماده المحدود على الأساليب الزراعية الحديثة، حيث سجلت قيمته المضافة خلال العام 2022 انخفاضاً نسبته 5.7 في المائة بالأسعار الثابتة مقارنةً مع العام السابق. ومن حيث مساهمة هذا النشاط في الناتج المحلي الإجمالي، فقد انخفضت إلى 6.0 في المائة في عام 2022 مقارنة مع 6.3 في المائة في عام 2021. وقد انعكس التفاوت في نسب تغير القيمة المضافة حسب المنطقة على نسب المساهمة، حيث انخفضت نسبة المساهمة في الضفة الغربية لتبلغ 5.0 في المائة، بينما ارتفعت في قطاع غزة إلى 10.6 في المائة، ويعود ذلك الانخفاض إلى صعوبة الحصول إلى مدخلات الإنتاج، والقدرة على تسويق المنتجات الزراعية داخلياً وخارجياً، وضعف الطلب على المنتجات الغذائية الزراعية وارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي.

أما بالنسبة لأنشطة الإنشاءات، التي تشكل مكوناً أساسياً في التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي، الذي يدخل ضمن احتساب الناتج المحلي الإجمالي، فقد مر كغيره من الأنشطة الاقتصادية بتقلباتٍ كبيرة، حيث سجلت القيمة المضافة لهذا النشاط انخفاضاً خلال العام 2022 نسبته 1.0 في المائة مقارنة مع العام 2021. وبالنسبة لمساهمة هذا النشاط في الناتج المحلي الإجمالي، فقد انخفضت إلى 4.5 في المائة في عام 2022 مقارنة بنحو 4.9 في المائة عام 2021، بسبب سياسات الاحتلال الممنهجة والواسعة بهدم المنازل، والبيوت الفلسطينية، وتدميرها براً وجواً، كما ظلت أنشطة الخدمات والفروع الأخرى في المرتبة الأولى في الاقتصاد الفلسطيني من حيث القيمة المضافة خلال العام 2022. ويُعتبر الاقتصاد الفلسطيني اقتصاداً خدماتياً، حيث سجل هذا النشاط تراجعاً بالأسعار الثابتة بنسبته 1.5 في المائة في عام 2022 مقارنة مع العام 2021. أما من حيث مساهمتها في الناتج المحلي، فقد تراجعت إلى 59.3 في المائة في عام 2022، مقارنة مع 60.7 في المائة في عام 2021.

3.1. الاستهلاك والاستثمار

يشكل الإنفاق الاستهلاكي النهائي أكبر مكون للناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الفلسطيني، حيث ارتفع بما نسبته 122.3 في المائة من قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2022، مسجلاً ارتفاعاً نسبته 14.3 في المائة مقارنة مع عام 2021، ليصل إلى 23,375 مليون دولار أمريكي. إذ يعتبر الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية المساهم الأكبر في قيمة إجمالي الإنفاق الاستهلاكي النهائي بنسبة 83.4 في المائة في عام 2022.

كما ارتفعت نسبة إجمالي الاستثمار من الناتج المحلي الاجمالي في فلسطين لتصل إلى 26.5 في المائة في عام 2022، مقارنة بنسبة 25.5 في المائة في عام 2021، لتصل إلى 5,067 مليون دولار مقابل 4,609.0 مليون دولار في العام 2021، حيث يُشكل الاستثمار في الإنشاءات ما نسبته 50.2 في المائة من إجمالي الاستثمار في عام 2022.

بالمقابل، انخفض إجمالي الادخار في فلسطين بنسبة 36.3 في المائة ليصل إلى 1,414.7 مليون دولار في عام 2022، ويعود سبب الانخفاض إلى أن الارتفاع في قيمة الدخل القومي المتاح الإجمالي كان أقل من الارتفاع في الإنفاق الاستهلاكي النهائي، حيث انخفض الادخار في الضفة الغربية، في حين ارتفع في قطاع غزة خلال نفس العام.

شكل (13- 1): مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حسب المنطقة في عام 2022

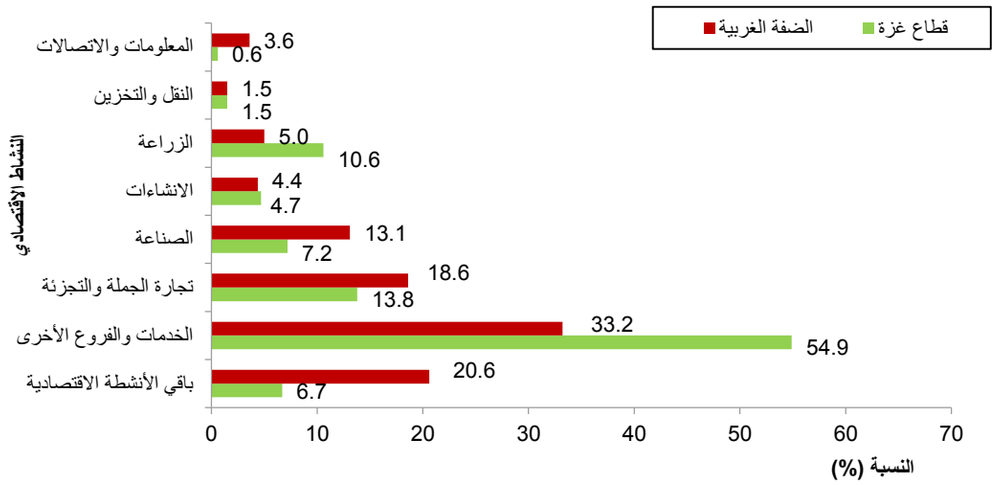

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

4.1. مؤشرات المالية العامة

استمر وضع المالية العامة الفلسطينية ضعيفاً ومحققاً عجزاً في الرصيد الكلي يعادل نحو 0.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ومسجلاً مزيداً من المتأخرات على الحكومة الفلسطينية. فقد ارتفع مجموع الإيرادات العامة خلال عام 2022 بنسبة 13.5 في المائة مقارنة مع العام 2021، كنتيجة لارتفاع إجمالي الإيرادات المحلية بما نسبته 15.1 في المائة، وارتفاع إيرادات المقاصة بنسبة 15.3 في المائة. وقد شكل مجموع صافي الإيرادات العامة والمنح ما نسبته 27.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام 2022 مقارنة مع 25.2 في المائة لعام 2021، لتصل إلى 5,173 مليون دولار، مقارنة مع 4,559 مليون دولار عام 2021.

كما شكل إجمالي الإيرادات الضريبية ما نسبته 86.2 في المائة من قيمة إجمالي الإيرادات العامة، لتصل إلى 4,461 مليون دولار أمريكي في عام 2022 مسجلةً ارتفاعاً نسبته 15.1 في المائة مقارنة مع عام 2021، ذلك بسبب الارتفاع في قيمة الإيرادات الضريبية على التجارة الدولية والمعاملات الخارجية بنسبة 15.0 في المائة التي وصلت إلى 3314 مليون دولار أمريكي، مقارنة بنحو 2882.0 مليون دولار أمريكي في عام 2021.

أما بالنسبة لإيرادات المقاصة، فقد سجلت ارتفاعاً خلال عام 2022 بنسبة 15.3 في المائة مقارنة بعام 2021، حيث بلغت 3,320.3 مليون دولار أمريكي مقابل 2,879.3 مليون دولار أمريكي في العام 2021، وتساهم بنحو 68.7 في المائة في إجمالي الإيرادات العامة. في حين ارتفعت قيمة الإيرادات غير الضريبية بنسبة 1.7 في المائة لتصل إلى 367 مليون دولار، واستقرت نسبتها عند 7.1 في المائة من قيمة إجمالي الإيرادات العامة في عام 2022.

بشأن المنح، فقد سجلت قيمتها ارتفاعا بنسبة 7.5 في المائة خلال عام 2022 مقارنة مع العام 2021 لتبلغ قيمتها 345 مليون دولار مقابل 321 مليون دولار في العام 2021، بسبب زيادة المنح المخصصة لدعم الموازنة بنسبة 26.7 في المائة والتي بلغت 239.9 مليون دولار مقابل 189.4 مليون دولار عام 2021.

فيما يتعلق بالنفقات العامة وصافي الإقراض، فقد انخفضت بنسبة 9 في المائة في العام 2022، لتصل إلى 5,343.1 مليون دولار مقابل 5,869.3 مليون دولار في عام 2021، في المقابل سجل مجموع النفقات الجارية وصافي الإقراض انخفاضاً بنسبة 11.4 في المائة خلال عام 2022 لتصل إلى نحو 4,502 مليون دولار مقارنة بنحو 5,082 مليون دولار أمريكي في عام 2021. كما شهدت فاتورة الرواتب والأجور ارتفاعاً بنسبة 0.28 في المائة لتصل إلى 2414.3 مليون دولار أمريكي مشكلة ما نسبته 45.2 في

المائة من قيمة النفقات الجارية مقارنة مع 43.8 في المائة في عام 2021.

أما النفقات التطويرية، فقد سجلت قيمتها ارتفاعاً خلال عام 2022 نسبته 14.8 في المائة مقارنة مع العام 2021 لتصل إلى 476 مليون دولار، وذلك بسبب ارتفاع قيمة النفقات التطويرية الممولة من الخزينة بنسبة 49.4 في المائة مقارنة مع عام 2021 لتصل إلى 164.2 مليون دولار أمريكي، بالرغم من انخفاض قيمة النفقات التطويرية الممولة من المنح بنسبة 19.3 في المائة لتصل إلى 105.7 مليون دولار أمريكي.

وما يزال الاقتصاد الفلسطيني يواجه تحدياتٍ جسيمة على صعيد المالية العامة، وما تزال مساعدات المانحين غير كافية لسد الفجوة التمويلية، فقد تراكمت لدى السلطة الفلسطينية متأخرات كبيرة مستحقة للقطاع الخاص وصندوق المعاشات التقاعدية والموظفين العموميين، الأمر الذي ساهم بتفاقم الأزمة المالية الحادة الناتجة عن الفجوة القائمة بين الإيرادات المتحققة والنفقات المرتفعة. وبالرغم من الإقرار الصريح بوجود تلك الأزمة، والاعلانات المتكررة من قبل الحكومة الفلسطينية حول ضرورة ردم الفجوة، وضرورة تخفيض وضبط الإنفاق، إلا أن الاشكالية بقيت قائمة.

5.1. تطورات القطاع الخارجي

يعاني الاقتصاد الفلسطيني من مؤشرات اقتصادية سلبية، ويعتبر الميزان التجاري الفلسطيني دليلاً قوياً على قوة أو ضعف الاقتصاد. فقد تفاقمت قيمة العجز في الميزان التجاري بشكل ملحوظ خلال عام 2022 نتيجة زيادة قيمة الواردات عن قيمة الصادرات بشكل مطّرد.

حيث ارتفعت قيمة العجز في الميزان التجاري بنسبة 33.2 في المائة في عام 2022 مقارنة مع عام 2021، لتصل إلى 8,009.0 مليون دولار أمريكي. ويرجع هذا الارتفاع إلى ارتفاع قيمة إجمالي الواردات من السلع بنسبة 27.5 في المائة لتصل إلى 10,603 مليون دولار أمريكي، بقيمة تفوق ارتفاع قيمة الصادرات من السلع التي ارتفعت بنسبة 12.8 في المائة لتصل إلى 2,594 مليون دولار أمريكي، الأمر الذي أدى إلى انخفاض نسبة تغطية الصادرات للواردات من 27.7 في المائة في عام 2021 إلى نسبة 24.5 في المائة في عام 2022.

كما ارتفع فائض التحويلات الجارية من 1,548 مليون دولار في عام 2021 إلى 2,463 مليون دولار في عام 2022، وكذلك ارتفع فائض حساب الدخل من 3,630 في عام 2021 إلى 4,002 مليون دولار في عام 2022.

جدير بالذكر أن أداء قطاع التجارة الخارجية الفلسطينية خضع وما يزال لأحكام السياسة التجارية الإسرائيلية، كما أن السياسة التجارية الفلسطينية كانت انعكاساً للسياسة التجارية الإسرائيلية بسبب بروتوكول باريس المجحف بحق الاقتصاد الفلسطيني، والذي يحتاج على الأقل إلى تغييرات جذرية في مكوناته بما يضمن تحقيق الفعالية والاستقلالية للاقتصاد الفلسطيني.

وقد شهدت حجم الدين العام انخفاضاً بنسبة 7.9 في المائة في عام 2022 ليصل إلى 3,542.7 مليون دولار مقارنة بنحو 3,848.1 مليون دولار في عام 2021، وبواقع 2,241.6 مليون دولار لحجم الدين العام المحلي ما نسبته 63.3 في المائة من مجموع الدين العام بنهاية عام 2022، ونحو 1,301.1 مليون دولار لحجم الدين العام الخارجي، أي ما نسبته 36.7 في المائة من مجموع الدين العام بنهاية عام 2022. وقد سجل رصيد الدين الخارجي على قطاع الحكومة العامة الدين الأكبر من بين القطاعات الاقتصادية. بلغت نسبة مجموع الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) تذبذباً خلال الأعوام 2017- 2022، حيث تراجعت من 15.8 في المائة في عام 2017 إلى 14.6 في المائة في عام 2018، لترتفع في عام 2020 لتصل إلى 23.5 في المائة، قبل أن تعاود الانخفاض في عامي 2021 و2022 لتصل إلى 21.3 في المائة و18.5 في المائة على الترتيب.

6.1. مؤشرات سوق العمل والبطالة

ارتفع حجم القوى العاملة خلال العام 2022 بنسبة 7.3 في المائة مقارنة مع العام 2021، ليصل إلى 1,435.9 ألف فرد، وارتفعت نسبة القوى العاملة المشاركة لتصل إلى 45.4 في المائة مقارنة مع 43.8 في المائة خلال العام 2021. إذ تفاوتت نسبة القوى العاملة المشاركة بين الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العام 2022، فقد بلغت هذه النسبة 48.4 في المائة في الضفة الغربية، مقابل 41.0 في المائة في قطاع غزة. وتعكس هذه النسب ارتفاعاً في نسبة المشاركة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. ويعزى ذلك إلى زيادة حجم القوى العاملة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العام 2022 بنسبة أكبر من الزيادة في القوة البشرية. كما بلغ عدد العاملين في دولة فلسطين نحو 1,069 ألف عامل في عام 2022 مقارنة 986.0 ألف عامل عام 2021.

أما بشأن معدل البطالة فقد انخفض للأفراد الذين تجاوز سنهم 15 سنة إلى 25.5 في المائة في عام 2022، مقارنة بنسبة 27.6 في المائة في العام 2021، منهم 20.3 في المائة بين الذكور مقابل 40.4 في المائة بين الإناث. وذلك نتيجة لارتفاع نسبة المشاركة في القوى العاملة في

فلسطين، وكذلك انخفاض عدد العاطلين عن العمل إلى 367 ألف في العام 2022 مقارنة بنحو 372 ألف في العام 2021. وعلى صعيد التوزيع النسبي للقوى العاملة المشاركة في الضفة الغربية فقد توزعت خلال عام 2022 حسب العلاقة بقوة العمل بواقع 86.9 في المائة عمالة مقابل 13.1 في المائة بطالة. أما في قطاع غزة فقد كانت 54.7 في المائة عمالة مقابل 45.3 في المائة بطالة.

أما على صعيد العاملين حسب القطاع، فقد بلغت نسبة العاملين في القطاع العام (القطاع الحكومي الفلسطيني) 18.6 في المائة في فلسطين، بواقع 30.9 في المائة في قطاع غزة، مقابل 14.4 في المائة في الضفة الغربية خلال العام 2022. أما العاملين في القطاع الخاص، فقد بلغت نسبتهم 64.4 في المائة في فلسطين، بواقع 68.3 في المائة في قطاع غزة مقابل 63.1 في المائة في الضفة الغربية خلال العام 2022. إذ يوجد حوالي 34.1 في المائة من العاملين من فلسطين في العام 2022 يعملون في أنشطة الخدمات والفروع الأخرى، مقابل 22.3 في المائة يعملون في نشاط التجارة والمطاعم والفنادق.

وقد توزع العاملون حسب مكان العمل في العام 2022 بواقع 57.9 في المائة في الضفة الغربية، و25.1 في المائة في قطاع غزة، مقابل 17.0 في المائة في إسرائيل والمستوطنات (يشكلون 22.5 في المائة من العاملين في الضفة الغربية)، يشار إلى أنه لم يتمكن أي عامل من قطاع غزة من العمل في إسرائيل والمستعمرات منذ العام 2007 حتى نهاية عام 2019.

وقد شهدت معظم الأنشطة الاقتصادية تبايناً في عدد العاملين في فلسطين خلال العام 2022 مقارنة مع عام 2021، وتركز العاملون في فلسطين بشكل كبير في أنشطة الخدمات والفروع الأخرى، حيث بلغت نسبة العمالة الفلسطينية في القطاع الزراعي حوالي 6.3 في المائة مقارنة بنسبة 6.7 في المائة عام 2021، في حين ارتفعت نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى حوالي 13.0 في المائة عام 2022 مقارنة مع 12.4 في المائة عام 2021، وفي المقابل حافظ قطاع البناء والتشييد على نسبة 18.8 في المائة في عام 2022 وهي نفس النسبة في عام 2021، كما انخفضت نسبة العمالة في قطاع الخدمات والفروع الأخرى بسبب الأزمة المالية الفلسطينية لتبلغ حوالي 61.9 في المائة عام 2022 مقارنة مع 62.1 في المائة عام 2021.

شكل (13- 2): التوزيع النسبي لعدد العاملين حسب النشاط الاقتصادي والمنطقة (2022)

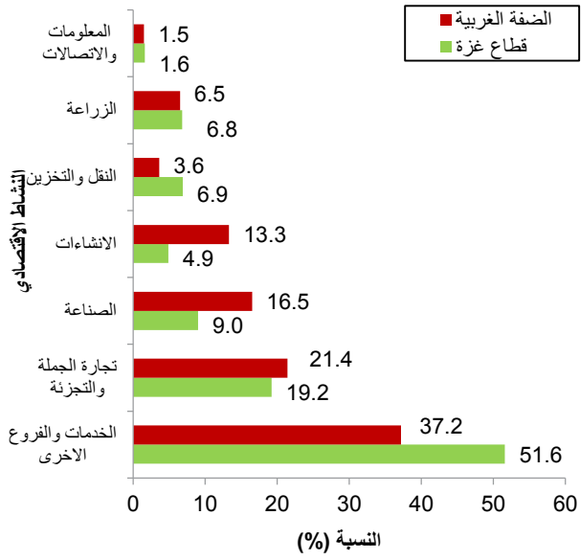

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

إطار (13- 1): سياسات الاحتلال والاستيلاء على الأراضي الزراعية وموارد المياه

يستغل الاحتلال الإسرائيلي تصنيف الأراضي حسب اتفاقية أوسلو (أ، ب، ج) لإحكام السيطرة على أراضي الفلسطينيين خاصة في المناطق المصنفة (ج) والتي تخضع قضايا الأمن والتخطيط والبناء بالكامل لسيطرة الاحتلال الاسرائيلي، ويستغل الاحتلال الإسرائيلي بشكل مباشر ما نسبته 76 في المائة من مجمل المساحة المصنفة (ج)، كما تسيطر المجالس الإقليمية للمستعمرات على 63 في المائة منها.

وتبلغ مساحة مناطق النفوذ في المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية (تشمل المساحات المغلقة والمخصصة لتوسيع هذه المستعمرات) نحو 537 كم2 في نهاية العام 2022، تمثل ما نسبته حوالي 10 في المائة من مساحة الضفة الغربية، فيما تمثل المساحات المصادرة لأغراض القواعد العسكرية ومواقع التدريب العسكري حوالي 18 في المائة من مساحة الضفة الغربية بواقع 1,016 كم2، بالإضافة إلى جدار الضم والتوسع الذي عزل أكثر من 10 في المائة من مساحة الضفة الغربية، الأمر الذي أدى إلى تضرر ما يزيد عن 219 تجمعاً فلسطينياً جراء إقامة الجدار الذي يبلغ طوله حوالي 714 كم. يشار إلى ان سلطات الاحتلال الاسرائيلي منذ 1967 قامت بمصادرة حوالي 353 ألف دونم من الأراضي الفلسطينية وتصنيفها كمحميات طبيعية تمهيداً للاستيلاء عليها.

كما تبلغ مساحة الأراضي الفلسطينية التي تسيطر عليها دولة الاحتلال وتخضع للعديد من الإجراءات الاحتلالية 2380 كم2، بما يعادل 42 في المائة من مجمل أراضي الضفة الغربية، و68.7 في المائة من مجمل المناطق المصنفة "ج"، وهي المناطق التي تخضع للحكم العسكري الإسرائيلي، وتبلغ مساحتها ما مجموعه 61 في المائة من مجمل مساحة الضفة الغربية، في حين تبلغ مساحة المناطق المصنفة (أ) حوالي 1,000 كم2 أي ما نسبته 17.6 في المائة من مساحة الضفة الغربية، فيما تبلغ نسبة المناطق المصنفة (ب) حوالي 18.4 في المائة من مساحة الضفة الغربية.

قام الاحتلال الإسرائيلي خلال العام 2022، بالاستيلاء على 113435 دونماً من الأراضي الفلسطينية لصالح الاستيطان الإسرائيلي، وصادق على 114 مخططاً استيطانياً، مقيماً خلالها 2220 وحدة استيطانية. إذ تبلغ مساحة الأراضي الفلسطينية التي يزرعها المستعمرون اليهود 120 ألف دونم، كما استولت سلطات الاحتلال عام 2021 على أكثر من 26 ألف دونم من أراضي المواطنين، تحت مسميات مختلفة، منها: إعلانات المحميات طبيعية، وإعلانات أراضي الدولة، وغيرها.

وقد أدت الإجراءات الإسرائيلية الى الحد من قدرة الفلسطينيين من استغلال مواردهم الطبيعية وخصوصاً المياه، وتعتمد فلسطين بشكل أساسي على المياه المستخرجة من المصادر الجوفية والسطحية، والتي تبلغ نسبتها 76.4 في المائة من مجمل المياه المتاحة، ويعود السبب الرئيس للضعف في استخدام المياه السطحية إلى سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على مياه نهر الأردن والبحر الميت.

جدير بالذكر أن استهلاك الفرد الفلسطيني اليومي من المياه يبلغ 86.3 لتراً، بمعدل 89.0 لتراً في اليوم في الضفة الغربية، مقابل82.7 لتراً في قطاع غزة، واذا ما أخذنا بالاعتبار نسبة التلوث العالية للمياه في قطاع غزة، واحتساب كميات المياه الصالحة للاستخدام الآدمي من الكميات المتاحة، فإن حصة الفرد من المياه العذبة ستنخفض إلى 21.3 لتراً فقط في اليوم، وعند مقارنة هذا المعدل باستهلاك الفرد الإسرائيلي نلاحظ أن معدل استهلاك الفرد الإسرائيلي يزيد بثلاثة أضعاف الفرد الفلسطيني، إذ بلغت حصة الفرد الاسرائيلي نحو 300 لتر في اليوم، ويتضاعف هذا المعدل للمستوطنين الإسرائيليين إلى أكثر من 7 أضعاف استهلاك الفرد الفلسطيني.

وعليه، ما يزال معدل استهلاك الفرد الفلسطيني للمياه أقل من الحد الأدنى الموصي به عالمياً حسب معايير منظمة الصحة العالمية البالغ 100 لتر في اليوم، وذلك نتيجة السيطرة الإسرائيلية على أكثر من 85 في المائة من المصادر المائية الفلسطينية.

2. المؤشرات الاجتماعية في فلسطين

1.2. عدد السكان

بلغ معدل النمو السكاني في دولة فلسطين 2.4 في المائة في العام 2022، بواقع 2.1 في المائة و2.8 في المائة في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي، إذ قدر عدد الفلسطينيين في نهاية عام 2022 في العالم حوالي 14.3 مليون فلسطيني، منهم 5.4 مليون يقيمون في دولة فلسطين (منهم 3.2 مليون فرداً في الضفة الغربية بنسبة 59.5 في المائة، و2.2 مليون فرداً بنسبة 40.5 في المائة في قطاع غزة)، بما نسبته 37.8 في المائة من إجمالي عدد الفلسطينيين في العالم. كما يوجد حوالي 1.7 مليون فلسطيني في أراضي 1948 بنسبة 12.0 في المائة، وبلغ عدد الفلسطينيين في الدول العربية 6.4 مليون فلسطيني بنسبة بلغت 44.9 في المائة، في حين بلغ عدد الفلسطينيين في الدول الأجنبية حوالي 761 ألفاً بما نسبته 5.3 في المائة من إجمالي عدد الفلسطينيين في العالم.

ويعتبر 42.2 في المائة من السكان الفلسطينيين في دولة فلسطين لاجئون، ويقدر عددهم بنحو 1.98 مليون لاجئ عام 2017، بلغ عددهم في الضفة الغربية حوالي 741 ألف لاجئ بنسبة 26.3 من مجمل سكان الضفة الغربية، أما في قطاع غزة فبلغ حوالي 1.24 مليون لاجئ بنسبة 66.1 في المائة من مجمل سكان قطاع غزة. جدير بالذكر أنه من المتوقع أن عدد السكان الفلسطينيين واليهود في فلسطين التاريخية مع نهاية عام 2022، قد تساوى ليصبح عدد الفلسطينيين واليهود حوالي 7.1 مليون لكل منهم.

2.2. الفقر في فلسطين

يواجه الاقتصاد الفلسطيني مجموعة من التحديات الخطيرة التي تحول دون تحقيق تنمية اقتصادية شاملة، أخطرها هيمنة الاحتلال الإسرائيلي على التجارة الفلسطينية، حيث إن 87 في المائة من الصادرات الفلسطينية تذهب إلى إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال)، و70 في المائة من الواردات الفلسطينية منها أو من خلالها، إضافة إلى سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على الأرض الفلسطينية والموارد.

وفيما يتعلق بمعدلات الفقر فقد بلغت في دولة فلسطين حوالي 59.3 في المائة، ويعاني نحو 1.4 مليون شخص من الفقر مع محدودية آفاق توفر فرص العمل والأمن والصحة، وذلك بسبب العيش تحت سلطة الاحتلال الإسرائيلي، كما يعاني حوالي 24.0 في المائة من الأفراد من الفقر متعدد الأبعاد في فلسطين، وما يقارب ثلث السكان (29.2 في المائة) في فلسطين من الفقر النقدي. وما تزال نسبة الفقر في فلسطين تشهد ارتفاعاً خلال السنوات الأخيرة، حيث بلغت نسبة الفقر في قطاع غزة 53 في المائة، بينما بلغت في الضفة الغربية 13.9 في المائة. وقد سجلت الإحصائيات المختلفة ارتفاعاً بمعدل الفقر المدقع من 12.7 في المائة إلى 16.8 في المائة، منهم أكثر من الثلث في قطاع غزة 33.7 في المائة مقابل 5.8 في المائة من سكان الضفة الغربية. يشار إلى أنه يوجد أكثر من حوالي نصف الفلسطينيين الرازحين تحت الاحتلال بحاجة إلى مساعدة إنسانية.

ويعتبر استمرار الاحتلال وسيطرته على الأراضي الفلسطينية السبب الرئيسي للفقر، فهو من ناحية يمنع الفلسطينيين من استغلال ثرواتهم الطبيعية لا سيما في الأراضي المصنفة (ج)، ومن ناحية أخرى يعمل على إبقاء الاقتصاد الفلسطيني تابعاً للاقتصاد الإسرائيلي. حيث تعمل سلطات الاحتلال على استغلال حالة الفقر والبطالة التي تعاني منها نسبة لا بأس بها من الشعب الفلسطيني واستثمارها لأهداف سياسية وأمنية، من خلال ما بات يعرف بـ(التسهيلات الاقتصادية).

جدير بالذكر أن سلطات الاحتلال تفرض قيودًا إضافية على الأنشطة الاقتصادية الفلسطينية في المنطقة (ج)، لتسهيل توسع المستوطنات، تقدر تكلفة هذه القيود الإضافية بنحو 25 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني، في حين تعود فوائد المستوطنات على دولة الاحتلال التي تقدر عوائدها السنوية في اقتصاد دولة الاحتلال بنحو 41 مليار دولار أمريكي أي 227 في المائة من الناتج المحلي الفلسطيني عام 2022.

3. الفجوة الغذائية والأمن الغذائي الفلسطيني

يعتبر الغذاء من أهم مصادر الحياة البشرية، وهو ما يضع قضية تحقيق الأمن الغذائي في قلب الاهتمامات الدولية الأكثر إلحاحًا، وفلسطينياً، يرتبط الأمن الغذائي في فلسطين بالسيادة والأرض والموارد، والسياسات الهادفة إلى تزويد الفلسطينيين بجميع مقومات الحياة. حيث بلغ معدل انعدام الأمن الغذائي في فلسطين 32.7 في المائة من إجمالي السكان.

ووفقاً لاستطلاع أجراه برنامج الأغذية العالمي في مارس 2022 فإن 1.8 مليون شخص في فلسطين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، بما نسبته 64.4 في المائة من السكان الفلسطينيين، منهم 1.1 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد، حيث أن اثنين من كل خمسة فلسطينيين يحتاجون إلى نوع من المساعدة الإنسانية، وذلك بسبب الحصار الإسرائيلي، والانقسام الفلسطيني الداخلي،

والحروب المتكررة على الأراضي الفلسطينية المحتلة. يشار إلى أن نسبة انعدام الأمن الغذائي في قطاع غزة بلغت 68.5 في المائة.

وتتمثل تحديات الأمن الغذائي في فلسطين في سياسة الاحتلال الإسرائيلي، والخلل الهيكلي في بنية الاقتصاد الفلسطيني، وكذلك ضعف البنية التحتية، بالإضافة إلى انعدام وجود خطط استراتيجية تخفف من حدة أزمات الأمن الغذائي العالمي، وأزمة تمويل المنظمات الدولية، فالظروف الاقتصادية التي تفرضها سلطات الاحتلال، والتفاوت الجغرافي والسياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، لها تأثير كبير ومباشر على وضع الأمن الغذائي في فلسطين، زاد من حدته الأزمة الروسية – الأوكرانية.

وتعد تحسين مؤشرات الأمن الغذائي مسؤولية فلسطينية بالدرجة الأولى، ولكن لا يمكن تجاهل دور القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، حيث تقع على عاتق الحكومة الفلسطينية في المقام الأول مسؤولية دعم القطاع الزراعي في توفير الغذاء ومحاربة البطالة من خلال خلق فرص العمل ونشر الوعي والثقافة الغذائية بين المواطنين. كما تلعب منظمات المجتمع المدني أيضًا دورًا مهمًا في ممارسة الضغط والدعوة من جانب الحكومات والجهات المانحة، وتوجيه الأموال نحو تحسينه. كذلك يلعب القطاع الخاص دورًا مهمًا في سلسلة الأمن الغذائي من خلال الاستثمار في القطاع الزراعي وخلق وظائف أكثر استدامة.

إن هناك حاجة إلى استراتيجية ناجحة لتحسين الوضع الغذائي في فلسطين، ويجب أن تكون شاملة ومتكاملة، تشمل جميع السكان في جميع المناطق وعلى جميع المستويات، ومتكاملة في القطاعات الإنتاجية والاقتصادية، وتشجيع التصنيع الغذائي للاستفادة من الإنتاج الزراعي والحيواني وتحويله إلى عملية طويلة الأمد.

فقد أكدت دولة فلسطين في أجندة السياسات الوطنية 2017-2022 على التزامها بأهداف التنمية المستدامة في قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2015، والتي تبناها أكثر من 182 من زعماء دول العالم. حيث ينصُّ الهدف الثاني على القضاء تماماً على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتشجيع الزراعة المستدامة بحلول عام 2030. إلا أن ذكر الأمن الغذائي في المستوى الرابع في أجندة السياسات الوطنية يشير إلى أن الاهتمام بموضوع الأمن الغذائي انحصر في المجال الخدمي، ولم تتطرق الأجندة في أي من مستوياتها الأخرى للأمن الغذائي، بالإضافة إلى التعامل مع ملف الفقر والبطالة والأمن الغذائي من منظور إغاثي وليس من منظور تنموي، وبمعنى آخر التعامل مع آثار الأزمات الاقتصادية والاجتماعية وليس معالجة أسبابها. إضافة إلى ذلك افتقار المنظومة القانونية الفلسطينية إلى نصوص صريحة حول حماية الحق في الحصول على الغذاء.

ومن المعلوم أن تحقيق الأمن الغذائي يشكل تحدٍ كبير حتى للدول العظمى والدول ذات السيادة، وفلسطينياً من الطبيعي أن يكون تحقيق الأمن الغذائي من أكبر التحديات، وذلك لخصوصية الوضع الفلسطيني المرتبط ارتباطاً مباشراً مع الاحتلال الإسرائيلي، وعدم السيادة على الموارد الطبيعية وهي الأرض والمياه، وسيطرة الاحتلال على المعابر، الأمر الذي يشكل تدميراً شبه كامل للبنية التحتية الزراعية. وعليه، فان مسؤولية تحقيق الأمن الغذائي تكون أكبر من مسؤولية وزارة أو مؤسسة ما، ويجب أن تكون أولوية ومسؤولية وطنية شاملة تعيد هيكلة الأنظمة والسياسات والإجراءات والقوانين لتحقيق تكامل وتعاون وتنسيق الجهود بين القطاعات المختلفة.

4. جهود الحد من الفقر والارتقاء بالأمن الغذائي

فاقمت الأزمات العالمية (وبخاصة الحرب الروسية الأوكرانية) من مخاطر الأمن الغذائي في البلدان النامية بانقطاع سلاسل الإمداد العالمية، حيث تعتبر دولة الاحتلال الإسرائيلي هي المورد الرئيسي للقمح، حيث وصلت نسبة الواردات منها حوالي 51 في المائة من الإمدادات المحلية في عام 2020، (تمثل واردات القمح الروسي قرابة 32.6 في المائة، ومن أوكرانيا 37 في المائة، و14 في المائة من واردات فلسطين لزيت عباد الشمس وزيت الذرة على التوالي). ولاتزال آفاق أسعار السلع الغذائية يكتنفها عدم اليقين كبير. إن هناك خلافاً على مدى قدرة مخزون القمح الحالي في فلسطين على تلبية الطلب، حيث تستورد السلطة الفلسطينية 95 في المائة من قمحها، كما تفتقر إلى بنية تحتية إستراتيجية لتخزين الأغذية، ما يعني أن عليها الاعتماد على مرافق القطاع الخاص الإسرائيلي والفلسطيني.

وقد أعلنت الحكومة الفلسطينية في النصف الثاني من العام 2022 عن خطط للاستثمار في البنية التحتية لإنشاء عدة مواقع لتخزين الحبوب، للحد من مخاطر نقص الأغذية. لكن سيطرة إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) على حركة التجارة الخارجية بين فلسطين والعالم، أدت إلى تبعية شبه كاملة للاقتصاد الفلسطيني إلى الاقتصاد الإسرائيلي، ما يحول دون إمكانية إيجاد بدائل تجارية مناسبة للتخفيف من مخاطر أزمة الغذاء.

وفي 14 حزيران / يونيو 2022 دعت رئيسة المفوضية الأوروبية لحشد مساعدات بقيمة 25 مليون يورو لتحسين الأمن الغذائي في فلسطين، إلا أن هذا ليس سوى حل قصير

الأجل، وشددت على أهمية وضع استراتيجية للأنشطة طويلة الأجل لتقليل التبعية الغذائية، وتحسين القدرة الإنتاجية للأغذية الأساسية. وعليه يعتبر إنشاء البنية التحتية الاستراتيجية لتخزين الأغذية ضرورة ملحة، ويحظى باهتمام متزايد من قبل صناع القرار والمؤسسات العاملة في مجال الأمن الغذائي في فلسطين.

وبدورها قامت دولة فلسطين بالاهتمام بهذه المخاطر المحدقة بالأمن الغذائي من خلال مجموعة من التدابير المالية التقديرية، حيث قامت ما بين شهري مارس وأغسطس 2022، بإعفاء جميع مبيعات دقيق القمح المغلف بأكياس تزن 25 كجم فأكثر من ضريبة القيمة المضافة البالغة 16 في المائة. وذكرت أن الإعفاء قد يشمل في مراحل لاحقة منتجات أخرى كالزيوت النباتية، علاوة على ذلك أعفى دقيق القمح المصري المستورد من الضرائب خلال الأشهر من مارس إلى مايو 2022. إلا أن الأسعار آخذة في الارتفاع برغم هذه المبادرات.

ونظراً لشح الأموال والصعوبات المالية التي تواجهها دولة فلسطين، لم تتلق الأسر المستفيدة من البرنامج الوطني للتحويلات النقدية أي مدفوعات خلال الفترة ما بين مايو 2021- مايو 2022، بالرغم من استئناف المساعدات التي يقدمها الاتحاد الأوروبي لفلسطين خلال الربع الثاني من العام 2022، والتي تأخرت طويلاً، الأمر الذي ساهم في تخفيف الضغوط المالية عن السلطة الفلسطينية، إلا أن الحرب الروسية الأوكرانية قد أدت لتحويل مسار موارد المساعدات الإنسانية العالمية الرئيسة، مما ترك السكان غير الآمنين غذائياً يواجهون أوضاعاً اقتصادية قاتمة. فعلى سبيل المثال تحتاج وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) التي يستفيد من برامجها للمساعدات الغذائية أكثر من 800 ألف لاجئ فلسطيني مسجل، لحشد قرابة 1.6 مليار دولار أمريكي من المجتمع الدولي في العام 2022، حتى تتمكن من الوفاء بتقديم الخدمات والبرامج الأساسية التي تشمل المساعدات الغذائية وخدمات الرعاية الصحية والتعليم.

جدير بالذكر أن صافي التمويل المطلوب من برنامج الأغذية العالمي للفترة ما بين يوليو 2022 حتى ديسمبر 2022 بلغ ما يقارب 24.7 مليون دولار، وكإجراء إضافي لمواجهة ارتفاع الأسعار، فإن هناك حاجة إلى 12 مليون دولار أمريكي إضافية لزيادة قيمة القسائم لتصل إلى حوالي 15 دولار شهرياً لحوالي 304 ألف شخص في الضفة الغربية وقطاع غزة.

فقد أصدر برنامج الأغذية العالمي في 20 مايو 2022 تقريراً عن مسح أجراه حول أنماط التحويلات النقدية، الذي شمل المتاجر المشاركة وغير المشاركة في برنامج القسائم الشرائية الممول من برنامج الأغذية العالمي الذي بدء في تطبيقه في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ العام 2009، أشار خلاله أن البرنامج قد حسن من الاستهلاك الغذائي وقلل من إنفاق الأسر المعيشية على الغذاء.

وفي حين تواصل السلطة الفلسطينية مساعيها لسد عجز المالية العامة، فإنها تواجه مخاطر على مستوى الاقتصاد الكلي على المدى الطويل، منها الرصيد الكبير والمتزايد من المتأخرات المستحقة للقطاع الخاص وصندوق المعاشات التقاعدية. بالإضافة إلى استمرار ارتفاع مستوى إقراض القطاع المصرفي للقطاع العام. إذ سيكون الحصول على دعم كاف، يمكن التنبؤ به، من المانحين إلى الموازنة، أمراً بالغ الأهمية، في تسهيل عملية الإصلاح، وتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي. علاوةً على ذلك، يُمكِن توجيه مساهمات المانحين المالية إلى المشروعات الإنمائية، التي تُعزّز النمو الاقتصادي، والإجراءات التي تهدف إلى تحسين الإدارة المالية العامة، والتدابير المشتركة المتعلقة بالحوكمة.

جدير بالذكر أن برنامج الأغذية العالمي في فلسطين منذ عام 1991، عمل على توفير المساعدات الغذائية للسكان الأشد ضعفاً من غير اللاجئين، ويقدم الخبرة الفنية للوزارات والشركاء الآخرين. ويدعم البرنامج الجهود الحكومية لمكافحة الفقر، بما في ذلك من خلال برامج الحماية الاجتماعية الشاملة. ويركز برنامج الأغذية العالمي أنشطته على المناطق التي يسود فيها انتشار انعدام الأمن الغذائي، بما في ذلك قطاع غزة والمناطق الجنوبية من الضفة الغربية.

5. رؤية مستقبلية للحد من الفقر والارتقاء بالآمن الغذائي

تولي الاستراتيجية الوطنية القطاعية لتنمية الاقتصاد الفلسطيني للأعوام 2017-2022 اهتماماً كافياً بالأمن الغذائي وبالإنتاج الزراعي، فهناك دور أساسي لجميع الجهات الحكومية والقطاع الخاص والجهات المانحة في الحد من انعدام الأمن الغذائي من خلال توجيه التمويل الدولي من أجل العمل على تطوير القطاع الزراعي والصناعي الغذائي.

في هذا السياق لابد من حل إشكالية التحديات الرئيسة في هذا الجانب، وأهمها تحديات ندرة الموارد المائية، وتحديات ندرة الموارد الطبيعية خاصة في قطاع غزة والضفة الغربية، فضلاً عن التحدي المرتبط بحالة التشوه في قطاع التسويق الزراعي، وكذلك تطوير القدرات والموارد البشرية، إلى جانب الاهتمام بالعمالة الماهرة بشكل خاص وبأجور مرتفعة تحقق المردود الانتاجي العالي في القطاع الزراعي خصوصاً، وهو هدف قابل

للتحقق بحيث يمكن توفير السلع الغذائية الأساسية من ناحية تطبيقاً لمفهوم الأمن الغذائي الذي يتلخص في تأمين المواد الغذائية اللازمة لتغذية الإنسان بشكل يلبي الاحتياجات الضرورية الأساسية لنمو الإنسان وبقائه في صحه جيدة، وكذلك مقدرة السلطة أو الدولة على توفير مخزون من المواد الغذائية الأساسية المُنتجة محلياً أو المستوردة في حال عدم توفرها يمكن اللجوء إليه في حالة حدوث كوارث طبيعية تقلل من إنتاج الغذاء أو في حالة تعذر حصول الدولة أو السلطة على المواد.

وعليه بات من الضروري دعم الصندوق الوطني الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية للعمال والذي يعاني من نقص كبير في الموارد المالية، والذي يمثل الآلية الأفضل لمعالجة بعض الأسباب الجذرية للفقر والبطالة، وإيجاد فرص العمل اللائقة، وتنمية القطاع الخاص وتعزيز ريادة الأعمال، وتحفيز النمو الاقتصادي، وتحسين الرفاه الاقتصادي للعمال الفلسطينيين. وأيضاً دعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية الفلسطينية للتشغيل ستساهم في تخفيض نسب الفقر وخفض معدلات البطالة، ويمكّن الشباب الفلسطيني من الصمود والبقاء في أرضهم، وتجاوز العقبات التي يضعها الاحتلال أمام الحكومة الفلسطينية في تنفيذ هذه الاستراتيجية.

يواجه الاقتصاد الفلسطيني حالة اللايقين والعجز في رسم السياسات الاقتصادية والتنموية المستقبلية القادرة على تعزيز قدرات وإمكانيات الشعب الفلسطيني الاستثمارية والإنتاجية، من أجل بناء اقتصاد قوي مستقل قادر على الحد من الاختلالات الهيكلية والتشوهات البنيوية في الاقتصاد الفلسطيني، من خلال العمل على إلغاء اتفاق/برتوكول باريس، ومتابعة وإيجاد كافة السبل والآليات التي تعزز ترابط الاقتصاد الفلسطيني بمكونات وآليات الاقتصاد العربي.

لذا فإن هناك حاجة لتفعيل العملية الإنتاجية في قطاعي الصناعة والزراعة، والعمل على تفعيل العلاقة بين هذين القطاعين بما يخدم تطوير المنتجات الصناعية المعتمدة على الإنتاج الزراعي، وإقرار مشروع القانون الزراعي بهدف تحديد وإرساء استراتيجية زراعية فلسطينية تتناسب مع أهمية القطاع الزراعي، في إطار سياسة تنموية زراعية آنية ومستقبلية تقوم على التخطيط وتفعيل دور مؤسسات الإقراض الزراعي والبنوك لتقديم الدعم للمزارعين الفقراء، وتطوير وتوسيع الأراضي الزراعية وأراضي المراعي والثروة الحيوانية والصيد، إلى جانب المبادرة إلى تنفيذ مشاريع إقامة محطات لتحلية مياه الشرب ومعالجة المياه العادمة ، ومشاريع حكومية للطاقة الشمسية وتدوير النفايات.

كما أن هناك ضرورة للعمل من أجل تفعيل وتوسيع مجال التبادل التجاري الفلسطيني العربي، ووقف احتكار السوق الإسرائيلي لهذه العملية، وكذلك التركيز على فتح سوق العمالة العربي، في مختلف البلدان، أمام العمالة الفلسطينية، الماهرة وغير الماهرة، وفقا لقوانين وأنظمة التشغيل في تلك البلدان، دون أن يؤثر ذلك إطلاقاً في هوية الفلسطيني أو يتخذ أي بعد سياسي يتناقض مع حقه في العودة أو الإقامة الدائمة في وطنه، علما بأن السوق العربي في دول الخليج والسعودية يستوعب أكثر من خمسة ملايين عامل أجنبي سنوياً.

وسيكون لإنشاء المجلس الأعلى للأمن الغذائي الفلسطيني ضرورياً لمعالجة الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الطارئة والأزمات الممتدة، وتحسين الأمن الغذائي للسكان المتضررين من الأزمات، وكذلك رسم السياسات للأمن الغذائي في فلسطين والضغط على الكيان الإسرائيلي، في مجال السيادة الغذائية والأمن المائي، من خلال المنظمات الدولية، وتعزيز القدرة على التحرك سياسياً في حال إغلاق المعابر التجارية لأي سبب كان، وتحقيق العدالة الاجتماعية في مجال الأمن الغذائي والاعتماد على الذات، وتعزيز الاقتصاد الوطني المقاوم، ودعم القطاع الزراعي والتصنيع الغذائي والمزارعين والمشاريع الصغيرة والإرشاد والتوعية في مجالات الاكتفاء الذاتي.

خاتمة

واجه الاقتصاد الفلسطيني مجموعة من التحديات الخطيرة التي تحول دون تحقيق تنمية اقتصادية شاملة في فلسطين، أخطرها هيمنة الاحتلال الإسرائيلي على التجارة الفلسطينية، حيث إن 87 في المائة من الصادرات الفلسطينية تذهب إلى إسرائيل (القوة القائم بالاحتلال)، و70 في المائة من الواردات الفلسطينية منها أو عبرها، إضافة إلى سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على الأرض الفلسطينية والموارد، حيث أن 60 في المائة من مساحة الضفة الغربية تحت السيطرة الكاملة للاحتلال (منطقة ج).

ما يزال الاحتلال الإسرائيلي يسيطر على أجزاء كبيرة من الأراضي في قطاع غزة من خلال فرض منطقة عازلة داخل أراضي قطاع غزة على امتداد الحدود مع إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال)، ومنع الفلسطينيين من استغلال موارد مهمة في قطاع غزة مثل الغاز المكتشف قبالة شواطئ البحر في غزة، ومنع الصيادين من تجاوز مسافة الصيد التي تم الاتفاق عليها بموجب اتفاق أوسلو وهي مسافة 20 ميلاً إذ لا يسمح بالصيد في مسافة تمتد من 3-6 أميال بحرية منذ عدة سنوات.

كما يواجه الاقتصاد الفلسطيني أزمة على صعيد المالية العامة على خلفية تكرار الصدمات السياسية والأمنية التي

إطار (13- 2): الدعم العربي والدولي الرسمي لدولة فلسطين

انخفضت المنح والمساعدات الخارجية الموجهة إلى الميزانية الفلسطينية بشدة خلال الأعوام الأخيرة، حيث تكشف البيانات للميزانية الفلسطينية الصادرة عن وزارة المالية، أنها تراجعت بأكثر من 82 في المائة في الفترة بين 2013 حتى عام 2020. ففي العام 2013، بلغت المنح الخارجية الموجهة للخزينة العامة الفلسطينية 1.36 مليار دولار، فيما تشير تقديرات وزارة المالية أن إجمالي دعم ميزانية فلسطين العامة في 2022 لم يتجاوز 238 مليون دولار.

حتى أن الاتحاد الأوروبي، بدأ يؤخر المنح الموجهة إلى الفلسطينيين، وهو ما ظهر جلياً في المساعدات المقدمة في 2021 وخلال العام 2022. وكما وتوقف الدعم الأمريكي اعتبارا من مارس/آذار 2017، رافقه تراجع حاد في الدعم العربي منذ عام 2020. وقد تحولت الجزائر خلال العامين 2021-2022، إلى أكبر داعم للخزينة الفلسطينية، حيث قدمت دعماً للخزينة بقيمة 50 مليون دولار أمريكي في سبتمبر/أيلول الماضي 2021. وسبق هذا الدعم، منحة مالية في ديسمبر 2021 من الجزائر أيضا للخزينة الفلسطينية بقيمة 100 مليون دولار أمريكي.

ومن الدول العربية الأخرى، قدمت الكويت دعما ماليا خلال وقت سابق من العام 2022، بقيمة 5 ملايين دولار أمريكي. بذلك، يكون الدعم الجزائري والكويتي المقدم للميزانية الفلسطينية 2022، قد بلغ 55 مليون دولار، تشكل نسبته 23 في المائة من إجمالي دعم الميزانية البالغ كما تم ذكره 238 ملايين دولار، مقابل (210.5 مليون دولار) في الفترة المقابلة من 2019.

وقد بلغ الدعم العربي الموجه للخزينة الفلسطينية خلال الفترة بين مطلع 2020 حتى نهاية الربع الأول 2023، 179 مليون دولار، مقارنة مع 244 مليون دولار في عام 2019 لوحده، بعد أن كان متوسط قيمة الدعم العربي للميزانية الفلسطينية يقترب من 300 مليون دولار سنويا، لكنه تراجع دون هذه المستويات منذ عام 2020 وحتى الربع الأول من عام 2023.

جدير بالذكر أن إجمالي قيمة الاقتطاعات الإسرائيلية من أموال المقاصة الفلسطينية خلال عام 2022، بلغ وبحسب ما تظهره بيانات وزارة المالية الفلسطينية حوالي 58 مليون دولار في العام 2022، حيث بلغ إجمالي قيمة أموال المقاصة، قبل الاقتطاعات حوالي 243 مليون دولار، لكن ما تسلمته الحكومة الفلسطينية فعلياً، بلغ حوالي 183 مليون دولار. فيما بلغت مجموع الاقتطاعات المتعلقة بالصحة والكهرباء والمياه قرابة 43 مليون دولار. يشار هنا أن الحكومة الفلسطينية ومنذ بداية عام 2021، تصرف رواتب منقوصة للموظفين العموميين، أرجعته إلى الاقتطاعات التي تنفذها إسرائيل من أموال المقاصة الفلسطينية وتراجع مستوى الدعم العربي والدولي.

انخفضت أيضاً قيمة المساعدات الدولية وبشكل خاص مساعدات الموازنة إلى النصف في عام 2021 بعد سنواتٍ من التراجع، والتي كانت تمثّل نسبة مرتفعة جداً قدرها 27 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008، تراجعت بشكل كبير إلى 1.8 في المائة 2021 (أي 186 مليون دولار).

وعلى الرغم من أن "الاتحاد الأوروبي" و"البنك الدولي" ما يزالان أكبر مانحَين للموازنة الفلسطينية، إلّا أنهما قلّصا دعمهما على مدى العقد الماضي وأبديا رغبة في التحول من المساعدة المباشرة إلى تمويل التنمية، كما تحول جزء من الدعم بسبب ظهور الأزمات الناشئة في مناطق أخرى.

راكمت لدى الحكومة الفلسطينية متأخرات محلية كبيرة، وزاد الدين العام، الأمر الذي تسبب في عدم قدرة الحكومة الفلسطينية حتى تاريخه من سداد رواتب موظفي القطاع العام كاملة، ما تسبب في خنق اقتصادي على كافة الأصعدة.

وعليه فإن مستوى التعافي في الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2022 ما زال محدوداً نتيجة مجموعة من العوامل أهمها التراجع الحاد للدعم الخارجي المقدم لدولة فلسطين والمخصص لدعم الموازنة، واستمرار الاحتلال الإسرائيلي في اقتطاع جزء من العائدات الضريبية (المقاصة) على مدار العام، إضافة الى تداعيات الأزمة الأوكرانية الروسية، التي زادت من تباطؤ معدلات نمو الاقتصاد الفلسطيني في معظم الأنشطة الاقتصادية.

المفاهيم و المصطلحات المستخدمة في التقرير

أولاً: الناتج المحلي الإجمالي

(1) الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط الاقتصادي

يُعرف الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط الاقتصادي لاقتصاد ما بأنه مجموع القيم المضافة لكافة وحدات الإنتاج العاملة في فروع الإنتاج المختلفة في اقتصاد معين، مثل الزراعة والتعدين والصناعة، حيث تمثل القيمة المضافة لوحدة إنتاجية معينة الفرق بين قيمة إجمالي الإنتاج لهذه الوحدة وقيمة السلع والخدمات الوسيطة المستهلكة في ذلك الإنتاج.

وبصفة عامة يمكن تقسيم النشاط الاقتصادي إلى عدة قطاعات، وذلك وفقاً لنظام الحسابات القومية للأمم المتحدة الذي تتّبعه غالبية البلدان العربية، كالتالي:

الزراعة والصيد والغابات وصيد الأسماك

يشتمل هذا القطاع على الزراعة والإنتاج الحيواني والخدمات الزراعية والصيد وتكاثر الطرائد والغابات وتقطيع الأخشاب وصيد الأسماك.

الصناعات الاستخراجية

يشتمل هذا القطاع على المناجم والمحاجر. ويختص أساساً بعمليات الاستخراج والتحضير والمعالجة الإضافية للمواد الصلبة مثل الفحم والمعادن والخام، والسوائل كالنفط الخام، والغازات كالغاز الطبيعي. كما يشمل هذا القطاع على المناجم الباطنة والسطحية والمحاجر والآبار وكافة الأنشطة المكملة لتركيز المعادن الخام وإعادة معالجة مواد خام أخرى لأغراض التسويق.

التشييد

ويشتمل هذا القطاع بصورة رئيسة على المقاولين العامين والخاصين المرتبطين بشكل رئيس بعقود البناء والتشييد ويأخذ المقاولون العامون على عاتقهم المشاريع الكاملة بينما يرتبط المقاولون الخاصون بجزء من العمل في مشروع للبناء والتشييد، مثل أعمال البياض أو الأعمال الصحية أو توريد معدات التسخين والتكييف أو أعمال الحفر والأساسات أو تصليح هياكل البناء. وقد يتعاقد المقاولون الخاصون على مقاولات من الباطن مع المقاول العام أو مباشرة من الجهة المنفذة لمشروع البناء والتشييد.

الصناعات التحويلية

يعنى هذا القطاع بعمليات التصنيع التي تقوم بالتحويل الآلي أو الكيميائي لمواد عضوية أو غير عضوية إلى منتجات جديدة، سواء تم هذا العمل آلياً أو يدوياً، في مصنع أو في بيت العامل، وسواء تم بيع المنتجات بالجملة أو بالتجزئة، ويتضمن هذا القطاع عدداً من الصناعات المختلفة، من بينها صناعة الغزل والنسيج، والملابس، والصناعات الغذائية والكيماوية، والبتروكيماوية، والصناعات الكهربية الإلكترونية، وصناعة المعدات الرأسمالية، ووسائل النقل وغيرها.

الغاز والماء والكهرباء

يشمل هذا القطاع توليد وتحويل وتوزيع الكهرباء بصورة رئيسة بغرض البيع وتصنيع الغاز، وتوزيع الغاز الطبيعي والمصنّع، وإنتاج وتوزيع البخار والماء بغرض البيع.

النقل والمواصلات

يشمل هذا القطاع النقل البري والجوي والبحري والخدمات المرتبطة بها، بما في ذلك التخزين، والمواصلات. وهذه القطاعات الفرعية تبيع خدماتها بأسعار تقارب أسعار التكلفة. كما أن الحكومة تقوم بأداء بعض من هذه الخدمات مجاناً أو بأسعار لا تعكس سعر التكلفة، ولكن يتم تصنيف الوحدات التي تؤدي هذه الخدمات تحت قطاع الخدمات الحكومية الذي سيرد ذكره فيما بعد.

التجارة والمطاعم والفنادق

يشمل هذا القطاع تجارة الجملة والمفرق، والمطاعم والمقاهي وأماكن الأكل والشرب، التي تقوم ببيع المأكولات والمشروبات الجاهزة للاستهلاك في الحوانيت وأكشاك الباعة المتجولين، كما يشمل أيضاً خدمات الغذاء المتنقلة في المصانع والمكاتب والنوادي. الخ، ويضم هذا القطاع أيضاً الفنادق والغرف المفروشة للإيجار وأماكن المبيت الأخرى التي تستخدم للسكن في لقاء مبلغ من المال سواء كانت عامة أو مقصورة على أعضاء مؤسسة محددة.

المصارف والتأمين

ويشمل هذا القطاع، قطاعين فرعيين هما:

المؤسسات المالية

وتنقسم بدورها إلى ثلاث مجموعات فرعية هي:

- **المؤسسات النقدية**

(المصرف المركزي - المصارف التجارية - مصارف الادخار التي تستلم الودائع الجارية - المصارف الأخرى التي تحفظ الودائع).

- **المؤسسات المالية الأخرى**

(مصارف الادخار- جمعيات البناء- اتحادات التوفير والقروض- مؤسسات الائتمان الزراعي- مصارف التنمية الصناعية - مؤسسات التمويل وإعادة الخصم - مؤسسات الائتمان الشخصي - شركات الائتمان والاستثمار - سماسرة الأوراق المالية والسلع - المتعاملون في أسواق الأوراق المالية – المكتتبون).

- **الخدمات المالية**

(المتعاملون في النقد الأجنبي - الوحدات المتعاملة بشكل رئيس في صرف الصكوك أو تحويل النقد أو تأجير خزائن الإيداع - المقرضون ومحال المراهنات - الأوراق المالية - تبادل السلع والسبائك المعدنية - الاستشارات والأبحاث الاستثمارية - خدمات أسعار أسواق الأوراق المالية - سماسرة الإيجارات وبراءات الاختراع - والمتعاملون والمكتتبون).

- **صناديق التأمين والتقاعد**

وتشمل الذين يشتغلون في كافة أنواع التأمين على الحياة، والحريق، والتأمين البحري والحوادث، والصحة، والالتزام المالي، والإصابات، وتأمين الأمانة، والكفالة، وعملاء وسماسرة التأمين (البوالص)، والمؤسسات التي تخدم رجال التأمين، والمستشارين لحملة عقود ووثائق التأمين، كما تشمل أيضاً أنظمة التقاعد التي تعمل بصورة مستقلة والتي أنشئت بغرض تأمين دخول الأفراد عند التقاعد، وذلك لمجموعات محددة من الموظفين.

الإسكان

يشمل هذا القطاع إيجار العقارات، وإدارة وتشغيل المباني السكنية وغير السكنية وتقسيم وتطوير الأراضي والعقارات.

الخدمات الحكومية

تشمل الخدمات الحكومية الإدارة العامة، والدفاع، والأعمال الصحية، والخدمات التربوية، وتشغيل المعاهد العلمية والأبحاث، والخدمات الطبية والبيطرية، وخدمات التكافل الاجتماعي.

الخدمات الأخرى

يندرج تحت هذا القطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية، مثل الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية والتثقيفية، وخدمات الإصلاح، والتنظيف والصباغة، وخدمات شخصية متفرقة، وكذلك الخدمات المنزلية التي يقدمها منزل لآخر.

الناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة

مجموع المساهمات الصافية للقطاعات الاقتصادية المذكورة أعلاه في الإنتاج، بعد خصم رسوم الخدمات المصرفية المحتسبة من قطاع المصارف والتأمين.

صافي الضرائب غير المباشرة

الفرق بين الضرائب غير المباشرة (المدفوعات الإلزامية التي تدفعها المؤسسات إلى الحكومات والهيئات الحكومية والتي تعتبرها المؤسسات جزءاً من تكاليف الإنتاج لديها، وتشمل الضرائب على الإنتاج أو البيع أو الشراء أو استخدام السلع والخدمات ورسوم الاستيراد)، والإعانات (المنح التي تستلمها المنشآت الخاصة والشركات العامة من الحكومة والتي تمثل إضافات على إيرادات أولئك المنتجين من مبيعات إنتاجهم).

(2) الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق

الناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة مضافاً إليه صافي الضرائب غير المباشرة.

(3) الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق

بالإضافة إلى طريقة القيمة المضافة، يستخلص الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق، التي يتم فيها تجميع قيم السلع الاستهلاكية والخدمات النهائية الاستهلاك النهائي بشقيه التي أنفق عليها القطاع العائلي (الأفراد) والمؤسسات الخاصة التي لا تبغي الربح والحكومة، وإجمالي تكوين رأس المال (الاستثمار)، وصافي الصادرات (أي فجوة الموارد).

وفيما يلي نورد تعريفاً مختصراً لكل بند من بنود الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي.

الاستهلاك الخاص

الإنفاق الخاص للقطاع العائلي (الأفراد) والمؤسسات الخاصة التي لا تبغي الربح، على سلع الاستهلاك الجاري (المشتريات من جميع أنواع السلع باستثناء الأراضي والمباني) والخدمات، ناقصاً منها صافي مبيعاتهم من السلع المستعملة، زائداً صافي قيمة الهدايا العينية التي يتحصل عليها الأفراد من بقية أنحاء العالم.

الاستهلاك العام

الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات المستخدمة لأغراض الاستهلاك الجاري، وتتمثل في الأجور والرواتب التي تدفعها الحكومة (أي قيمة إجمالي إنتاج المنتجين لخدمات الدولة)، زائداً ما تشتريه الحكومة من قطاع الأعمال وبقية أنحاء العالم من السلع والخدمات، ناقصاً ما تبيعه منها إلى قطاع الأعمال والقطاع العائلي.

الاستهلاك النهائي

مجموع كل من الاستهلاك الخاص والاستهلاك العام.

الاستثمار

إجمالي تكوين رأس المال الثابت زائداً التغير في المخزون حيث:

- **إجمالي تكوين رأس المال الثابت:**

الإنفاق على حيازة السلع الرأسمالية الجديدة، زائداً الإضافات والتجديدات والتحسينات التي تجري على السلع الرأسمالية القائمة، زائداً قيمة أعمال البناء تحت الإنشاء.

- **التغير في المخزون:**

صافي التغير في كمية المخزون من المواد الأولية والبضائع تامة الصنع وغير تامة الصنع الموجودة بالمخازن أو أماكن العمل في نهاية العام.

الصادرات من السلع والخدمات:

تمثل قيم السلع المباعة من المقيمين بالدولة إلى غير المقيمين، وقيم الخدمات المؤداة بمعرفة المنتجين المقيمين إلى غير المقيمين، على أساس القيمة السائدة للسلع والخدمات في السوق وقت التعامل. وتشتمل هذه القيمة على تكلفة السلع والخدمات المصدرة وتكلفة نقلها إلى حدود الدولة المصدرة، وكذلك رسوم التصدير، وأحياناً تشتمل على تكلفة تفريغ السلع على ظهر وسيلة النقل، وهذا الأساس يعرف بالقيمة (فوب).

الواردات من السلع والخدمات:

تمثل قيم السلع المباعة من غير المقيمين إلى المقيمين بالدولة، وقيم الخدمات المقدمة من غير المقيمين إلى المقيمين بالدولة على أساس القيمة (سيف)، والتي تتألف من تكلفة السلع والخدمات، ورسوم التأمين وتكلفة الشحن حتى الحدود الجمركية للبلد المستورد، مع ملاحظة أن تلك السلع والخدمات لكل من الصادرات والواردات لا تشمل قيمة المعدات العسكرية المحوّلة بين الحكومات.

فجوة الموارد

يطلق عليها أحياناً "صافي الصادرات" أي الصادرات من السلع والخدمات، ناقصاً الواردات من السلع والخدمات، زائداً صافي الهبات العينية، وصافي الصادرات التي تتم عن طريق التحويلات الدولية.

(4) الناتج القومي الإجمالي

يعطي تجميع قيم بنود الإنفاق سالفة الذكر قيمة الناتج المحلي الإجمالي، ولكن هناك جهات عديدة شاركت في إحداث هذا الناتج داخل الدولة المعنية. هذه الجهات خليط من عوامل الإنتاج الوطنية وعوامل الإنتاج الأجنبية. لذلك فإن الحصول على رقم للناتج يرتبط بالمقيمين داخل الوطن خلال فترة زمنية هو أمر هام. وهذا يجعلنا نتطرق إلى ما يسمى بالناتج القومي الإجمالي وكيفية إيجاده. ويتسنى لنا ذلك عن طريق تحديد:

- **صافي عوامل الإنتاج من الخارج**
- يقصد به الفرق بين الدخول المستحقة لعوامل الإنتاج الوطنية نتيجة مساهمتها في الناتج المحلي للدول الأخرى والدخول المستحقة لعوامل الإنتاج الأجنبية التي ساهمت في الناتج المحلي للبلد المعني.

ومن ثم فإن: الناتج القومي الإجمالي = الناتج المحلي الإجمالي + صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج.

ثانياً: النقود والمالية العامة

(1) النقود

العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي والودائع الجارية غير الحكومية بالعملة المحلية.

(2) شبه النقود

الودائع الآجلة والادخارية غير الحكومية بالعملات المحلية والأجنبية، والودائع بالعملات الأجنبية للمقيمين.

(3) السيولة المحلية

النقود مضافاً إليها شبه النقود.

(4) النقود الاحتياطية أو القاعدة النقدية

العملة المصدرة، وهي تتكون من العملة لدى الجمهور مضافاً إليها العملة المحلية لدى المصارف التجارية، والودائع الجارية لكل من المصارف التجارية والقطاع الخاص بالعملة المحلية لدى السلطات النقدية.

(5) الاحتياطيات المصرفية

العملة المحلية لدى المصارف التجارية والودائع الجارية لتلك المصارف لدى السلطات النقدية بما في ذلك الاحتياطي الإلزامي.

(6) الودائع المصرفية

الودائع الجارية، والودائع الآجلة والادخارية، والودائع الحكومية لدى المصارف التجارية.

(7) المكرر النقدي

نسبة السيولة المحلية إلى القاعدة النقدية.

(8) الائتمان المحلي

صافي الائتمان المقدم من الجهاز المصرفي إلى الحكومة، بالإضافة إلى الائتمان المقدم من الجهاز المصرفي إلى المؤسسات والهيئات الحكومية والقطاع الخاص، شاملاً المصارف المتخصصة.

(9) صافي موقف الحكومة تجاه الجهاز المصرفي

القروض المقدمة إلى الحكومة من قبل الجهاز المصرفي، ناقصاً الودائع الحكومية لدى الجهاز المصرفي.

(10) صافي الموجودات الأجنبية
الأصول الأجنبية لدى الجهاز المصرفي، ناقصاً المطلوبات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي.

(11) صافي البنود الأخرى
بنود متفرقة منها حسابات رأس المال والاحتياطيات والأصول والخصوم غير المصنفة لكل من المصرف المركزي والمصارف التجارية.

(12) الإيرادات الحكومية
جميع المتحصلات الحكومية بمقابل أو بدون مقابل غير واجبة السداد. وتقسم إلى إيرادات ضريبية وغير ضريبية.

(13) المنح
المتحصلات الحكومية بدون مقابل غير واجبة السداد، وهي نوعان: الأول يرتبط بمشروع أو برنامج حكومي، والثاني يوفر دعماً لتغطية نفقات الحكومة بشكل عام. وتضاف المنح إلى الإيرادات الحكومية بصفتها عاملاً يؤدي إلى تخفيض العجز لا إلى تمويله.

(14) النفقات الحكومية
جميع مدفوعات الحكومة بمقابل أو بدون مقابل غير واجبة السداد سواء كانت لأغراض جارية أو رأسمالية.

(15) صافي الإقراض الحكومي
الإقراض الحكومي ناقصاً السداد، ويضم معاملات الحكومة في الاستحقاقات على المؤسسات العامة، بحيث يغطي الدين وأسهم رأس المال والمدفوعات والمتحصلات.

(16) رصيد الحساب الجاري الادخار الحكومي
الإيرادات الحكومية والمنح ناقصاً الإنفاق الجاري. ويختلف ذلك عن الادخار الحكومي الذاتي الذي يمثل الإيرادات بدون المنح المقبوضة ناقصاً الإنفاق الجاري، ويقيس جهد الحكومة الذاتي للادخار.

(17) العجز الكلي
زيادة الإنفاق بما فيه الإقراض الحكومي على المتحصلات من الإيرادات والمنح، الذي تغطيه الحكومة بالالتزام بالسداد الدين أو السحب من حيازتها من الأموال السائلة أو كليهما معاً.

(18) الفائض الكلي
زيادة المتحصلات من الإيرادات والمنح على الإنفاق الحكومي بما فيه الإقراض.

(19) التمويل
التغير في التزامات الحكومة الخاصة بالتسديدات اللازمة لتغطية الفرق بين مدفوعات الحكومة عن الإنفاق وصافي الإقراض ومتحصلاتها من الإيرادات والمنح. ويعادل التمويل من حيث تعريف العجز أو الفائض ولكن بعلامة جبرية عكسية.
والتمويل على نوعين: الأول خارجي، والثاني محلي، يشتمل على التغير في الودائع الحكومية والسلف المقدمة من المصرف المركزي، بالإضافة إلى صافي الاقتراض المحلي الذي يتضمن الائتمان الممنوح للحكومة من المصارف التجارية ومصادر التمويل المحلية الأخرى كحصيلة إصدار السندات وأذون الخزانة.
وفي حالة عدم مشاركة القطاع الخاص (غير المصرفي) بقدر معين في سوق رأس المال بالشكل الذي يؤهله لإقراض الحكومة، فإن التمويل المحلي للعجز يقتصر على إقراض الحكومة من الجهاز المصرفي وسحبها من الأرصدة النقدية.

(20) صافي الاقتراض المحلي
اقتراض الحكومة من البنك المركزي والمصارف التجارية ومصادر التمويل الأخرى المحلية.

(21) مجمل المتحصلات الخارجية
جميع متحصلات الحكومة بمقابل أو بدون مقابل واجبة أو غير واجبة السداد، سواء كانت لأغراض تمويل الإنفاق الحكومي أو لتمويل العجز المالي. وتشتمل على المنح والاقتراض من المصادر الخارجية.

(22) مجمل المتحصلات المحلية
جميع متحصلات الحكومة بمقابل أو بدون مقابل واجبة أو غير واجبة السداد. وتتضمن الإيرادات الضريبية وغير الضريبية بالإضافة إلى الائتمان المحلي الممنوح للحكومة من قِبَل الجهاز المصرفي ومصادر التمويل المحلية الأخرى.

ثالثاً : التجارة والمدفوعات

(1) ميزان المدفوعات
بيان إحصائي عن فترة زمنية معينة يوجز بأسلوب منهجي منظم ما يجري من معاملات اقتصادية بين اقتصاد معين والعالم الخارجي، ويشتمل على:
أ- المعاملات في السلع والخدمات والدخل.
ب- المعاملات في الأصول المالية والخصوم.
ج- التحويلات (بدون مقابل)، والقيود المقابلة لغرض الموازنة المحاسبية.

(2) الميزان التجاري

يُعرّف بأنه:
(إجمالي الصادرات السلعية) ناقصاً (إجمالي الواردات السلعية) حيث أنه يتم تقييم:
أ- إجمالي الصادرات السلعية على أساس القيمة (فوب).
ب- إجمالي الواردات السلعية على أساس القيمة (فوب).

(3) ميزان السلع والخدمات والدخل

ويشمل:

- الميزان التجاري، بالإضافة إلى ميزان الخدمات الذي يتضمن خدمات النقل، والسفر، وخدمات الاتصالات، والتأمين، والخدمات المالية، وخدمات الحساب الآلي، والخدمات الشخصية والمهنية والترويحية، والخدمات الحكومية كما يتضمن ميزان الدخل ويشمل تعويضات العاملين ودخل الاستثمار.
- التحويلات الجارية: هي القيود الموازنة للتغيرات في ملكية الموارد الحقيقية أو البنود المالية بين مقيمين وغير مقيمين دون أن تتضمن المعاملة قيمة اقتصادية مقابلة سواء كان تغير الملكية طوعياً أو اختيارياً. ولا تتضمن التحويلات الجارية تحويل ملكية الأصول، والإعفاء من الديون بالتوافق بين الطرف الدائن والمدين، وكذلك التحويلات النقدية المرتبطة أو المشروطة بحيازة الأصول أو التخلي عنها.

(4) الميزان الجاري

ميزان السلع والخدمات والدخل بالإضافة إلى التحويلات الجارية (بدون مقابل)، التي تشمل تحويلات المهاجرين والعمال، وكذلك التحويلات الجارية الرسمية (بدون مقابل).

(5) الميزان الكلي

يشمل جميع بنود ميزان المدفوعات، باستثناء الموجودات الاحتياطية، وعلى ذلك فإن رصيد الميزان الكلي يساوي التغير في الاحتياطيات.

(6) الاحتياطيات الدولية (الإجمالية)

تتكون من الأصول الخارجية الموجودة تحت تصرف السلطات النقدية والخاضعة لسيطرتها بحيث تكون رهن استخدامها في تمويل اختلالات المدفوعات، وتتضمن الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة، ووضع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي، وأرصدة النقد الأجنبي بما في ذلك العملات والودائع والأوراق المالية.

(7) تغطية الاحتياطيات للواردات

عدد أشهر الاستيراد التي يمكن سدادها بقيمة الاحتياطيات الدولية، وفقاً للأسعار الجارية للواردات.

رابعاً: أسعار الصرف

الربط بعملة مفردة

يربط البلد عملته بعملة رئيسة مثل الدولار الأمريكي أو الفرنك الفرنسي. ولا تتدخل السلطات المختصة في تحديد سعر الربط أو تقوم بتحديد سعر الربط إلا في حالات معينة. ويُلاحظ أن الربط بعملة مفردة ثابت بالنسبة لعملة الربط فقط، حيث تعتبر العملة من الناحية العملية معوّمة بالنسبة لجميع العملات الأخرى.

الربط بسلة من العملات

يتم اختيار نظام الربط بسلة من العملات المتاحة، مثل حقوق السحب الخاصة وسلات العملات الأخرى، التي ترتكز عادة على عملات أهم الشركاء التجاريين للبلد.

التعويم المدار

يتدخل المصرف المركزي بانتظام لتعديل سعر العملة وفق مجموعة من المؤشرات، مثل الفجوة بين العرض والطلب في سوق الصرف، ومستويات أسعار الصرف الفورية في المستقبل، وأسواق سعر الصرف الموازية.

التعويم الحر

يُترك لسعر الصرف حرية التغير بشكل مستمر عبر الزمن، بما يتفق وقوى السوق، ويقتصر تدخل السلطات في هذه الحالة على التأثير على سرعة التغير في سعر الصرف فقط، وليس الحد من ذلك التغير.

خامساً: الدين العام الخارجي

مجموع الدين العام الخارجي القائم في الذمة

يتكون من الدين طويل الأجل الحكومي والمضمون حكومياً، والدين الخاص طويل الأجل غير المضمون، واستخدام تسهيلات صندوق النقد الدولي، ويتضمن الأرقام المعلنة فقط.

الدين العام طويل الأجل

الدين الذي يزيد أجله الأصلي أو الذي جرى تأجيله، عن عام واحد، والمستحق لغير المقيمين، وواجب السداد بعملة أجنبية، أو سلع أو خدمات.

الدين العام الخارجي

التزام خارجي على دين حكومي، بما في ذلك الحكومة الوطنية، أو إحدى ملحقاتها من أقسام ووكالات، والأجهزة الحكومية المستقلة.

الدين المضمون حكومياً

التزام خارجي على مدين خاص تضمن سداده جهة حكومية.

الدين الخاص غير المضمون

التزام خارجي على مدين خاص لا تضمنه جهة حكومية.

الدين قصير الأجل

الذي يمتد أجله لسنة واحدة أو أقل.

ائتمان الصادرات

يتضمن ائتمان الصادرات من مصادر رسمية، وائتمان الموردين، والائتمان المصرفي المضمون حكومياً أو المؤمن عليه من قِبَل وكالة ضمان ائتمان الصادرات، سواء كان طويل أم قصير الأجل.

الديون من المصادر الرسمية، وتتضمن:

- القروض متعددة الأطراف من المنظمات الدولية والإقليمية، وغيرها من الوكالات التي يشارك فيها عدد من الحكومات.
- القروض الثنائية من الحكومات ووكالاتها، بما في ذلك المصارف المركزية، ومن الأجهزة الحكومية المستقلة، كصناديق التمويل الوطنية، والوكالات الرسمية لائتمان الصادرات.

الديون من المصادر الخاصة، وتتضمن:

- السندات التي تصدرها جهات خاصة وتباع لجهات أجنبية.
- القروض من المصارف والمؤسسات المالية الخاصة.
- الائتمان من المصادر الخاصة الأخرى مثل ائتمان المنتجين والمصدرين وغيرهم من الموردين، والائتمان المصرفي المضمون من وكالة ضمان ائتمان الصادرات.

خدمة الدين

المدفوعات الفعلية سداداً للأصل والفوائد خلال العام.

سادساً: العون الإنمائي

المساعدات الإنمائية الرسمية

القروض والمنح المقدمة بشروط مالية ميسرة، من قِبَل مصادر رسمية، بهدف تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتشمل قيمة المعونات والمساعدات الفنية. وتعد التدفقات المالية ميسرة، عندما تكون شروط الإقراض الخاصة بها أكثر مواتاة للمقترض، من تلك التي يمكن الحصول عليها من خلال معاملات السوق العادية، وتعرف التدفقات الميسرة بأنها تلك التي تحوي عنصر منح يبلغ 25 في المائة على الأقل.

عنصر المنحة

الفرق بين القيمة الاسمية الأصلية للقروض والقيمة الحالية المخصومة لخدمة الدين كنسبة مئوية من القيمة الاسمية الأصلية، ويقاس باحتساب الفرق بين القيمة الاسمية لمبلغ القرض وبين مجموع القيم الحالية لمبالغ خدمة القرض الأقساط والفوائد التي تدفع منذ بدء عقد القرض حتى انتهاء أجل السداد، مخصومة على أساس سعر خصم معين، منسوباً إلى القيمة الاسمية للقرض. علماً بأن سعر الخصم المستخدم تقليدياً في حساب القيم الحالية لمبالغ خدمة القرض هو 10 في المائة.

ويستخدم عنصر المنح لبيان ومقارنة درجة اليسر في المساعدات المقدمة بموجب مختلف الشروط، التي تشمل فترة السماح ومدة السداد وسعر الفائدة.

سابعاً: المؤشرات الاجتماعية

معدلات القيد في مراحل التعليم

معدل القيد الإجمالي هو عدد المقيدين في أي مستوى تعليمي، سواء كانوا ينتمون أو لا ينتمون إلى فئة العمر المناسبة، كنسبة مئوية من السكان الذين يندرجون تحت فئة العمر المناسبة لهذا المستوى. أما معدل القيد الصافي فهو النسبة المئوية لعدد المقيدين بمستوى تعليمي معين ممن ينتمون إلى فئة العمر المناسبة، إلى السكان الذين يندرجون تحت فئة العمر المناسبة لهذا المستوى.

الفجوة بين الإناث والذكور

مجموعة من التقديرات الوطنية والإقليمية وغيرها من التقديرات، تنسب فيها جميع الأرقام الخاصة بالإناث إلى ما يقابلها من الأرقام الخاصة بالذكور على أن يكون الرقم القياسي للذكور يساوي 100.

الحصول على الخدمات الصحية

نسبة السكان الذين يمكنهم الوصول إلى الخدمات الصحية المحلية الملائمة، سيراً على الأقدام أو باستخدام وسائل الانتقال المحلية فيما لا يزيد عن ساعة.

معدل وفيات الرضع

عدد الوفيات سنوياً من الأطفال خلال السنة الأولى من العمر لكل ألف طفل يولدون أحياء، وبمزيد من التحديد، احتمال الوفاة خلال الفترة المحصورة بين الولادة واكتمال السنة الأولى من العمر بالضبط.

معدل الوفيات دون الخامسة

العدد السنوي لوفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل ألف طفل يولدون أحياء وبمزيد من التحديد، احتمال الوفاة خلال الفترة المحصورة بين الولادة واكتمال السنة الخامسة من العمر بالضبط.

معدل وفيات الأمهات

عدد وفيات النساء لأسباب تتعلق بالحمل، سنوياً، لكل مائة ألف طفل يولدون أحياء.

القوة العاملة
السكان النشطون اقتصادياً بما في ذلك القوات المسلحة والمتعطلون، ولا يدخل في عداد القوة العاملة العاملون في المنازل أو من يقدمون الرعاية الإنسانية دون مقابل.
نسبة الإعالة
نسبة السكان تحت سن 15 سنة، وفوق سن 64 سنة من إجمالي السكان في سن العمل.
العمر المتوقع عند الولادة
عدد السنوات التي من المتوقع أن يحياها طفل حديث الولادة في حالة استمرار أنماط الوفاة السائدة وقت ولادته على ما هي عليه طوال حياته.
معدل القراءة والكتابة بين الكبار
النسبة المئوية للأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة أو أكثر، والذين يستطيعون أن يقرأوا وأن يكتبوا بفهم، فقرة بسيطة وموجزة عن الحياة اليومية.
انخفاض الوزن عند الولادة
النسبة المئوية للأطفال الذين يولدون أقل من 2.500 جرام.
متوسط عدد سنوات الدراسة
متوسط عدد السنوات التي حصل عليها كل شخص عمره 25 سنة أو أكثر.
الإنفاق العسكري
ما تنفقه وزارة الدفاع أو الوزارات الأخرى على القوات المسلحة، بما في ذلك شراء الإمدادات والمعدات العسكرية، والإنشاءات، والتجنيد، والتدريب وبرامج المساعدات العسكرية.
المساعدات الإنمائية الرسمية المخصصة للاستثمار الاجتماعي
هي المساعدات الإنمائية الرسمية المخصصة لمجالات الصحة، والتعليم والخدمات الاجتماعية والتنمية الريفية والحضرية، والمياه ومرافق الصرف الصحي مجتمعة.
الكثافة السكانية
مجموع عدد السكان مقسوماً على مساحة الأرض.

خط الفقر
مستوى الدخل الذي لا يمكن دونه تحمل تكاليف الحد الأدنى للغذاء الكافي، والمتطلبات غير الغذائية الأساسية.
التعليم الابتدائي
التعليم في المرحلة الأولى (المستوى الأول حسب التصنيف القياسي الدولي للتعليم)، ووظيفته الأساسية هي توفير عناصر التعليم الأساسي، مثل المدارس الأولية والمدارس الابتدائية.
معدل إتمام الدراسة الابتدائية: نسبة الأطفال الذين يلتحقون بالسنة الأولى بالمستوى الابتدائي ولكنهم لا يستكملون بنجاح هذا المستوى من التعليم في الوقت المناسب.
الحصول على المياه المأمونة
النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون بدرجة معقولة على إمدادات المياه المأمونة، بما في ذلك المياه السطحية المعالجة أو غير المعالجة ولكنها غير ملوثة مثل مياه الينابيع وخزانات المياه الجوفية والآبار.
العلميون
هم الأشخاص الذين حصلوا على تدريب علمي أو تقني - ويكون ذلك عادة بالانتهاء من تعليم المرحلة الثالثة في أي مجال علمي - ويشتغلون بأعمال مهنية في الأنشطة البحثية والإنمائية.
التعليم الثانوي
التعليم في المستوى الثاني (المستوى الثاني والمستوى الثالث حسب التصنيف القياسي الدولي للتعليم)، بعد مالا يقل عن أربع سنوات من التعليم السابق في المستوى الأول. والتعليم الثانوي يوفر التعليم العام أو المتخصص أو كليهما – مثل المدارس المتوسطة، والمدارس الثانوية، والمدارس العليا، ومعاهد المعلمين التي هي من هذا المستوى والمدارس ذات الطابع المهني أو الفني.
التعليم الثانوي الفني: التعليم الذي توفره مدارس المستوى الثاني بهدف إعداد التلاميذ مباشرة لمزاولة حرفة أو مهنة أخرى غير التدريس.
الفنّيون
الأشخاص المشتغلون بالبحوث العلمية والأنشطة الإنمائية ممن تلقوا تدريباً مهنياً أو فنياً لما لا يقل عن ثلاث سنوات بعد المرحلة الأولى من المستوى الثاني للتعليم.
المستوى الثالث من التعليم
التعليم في المستوى الثالث (المستويات 5 و6 و7 حسب التصنيف الدولي للتعليم)، مثل الجامعات، ومعاهد المعلمين العليا والمدارس الفنية العليا - التي تتطلب حداً أدنى للقبول والانتهاء بنجاح من المستوى الثاني للتعليم أو ما يثبت الحصول على مستوى مساوٍ له في المعرفة.
البطالة
يشمل المتعطلون جميع الأشخاص فوق سن معينة، ممن لا يعملون بالأجر أو لا يعملون لحسابهم الخاص، والمتوافرون للعمل بأجر أو لحسابهم الخاص، واتخذوا خطوات محددة بحثاً عن العمل بأجر أو لحسابهم الخاص.

الملاحق الإحصائية

ملحق (1/1) : معدلات النمو الحقيقي في العالم
(2022-2018)

(نسبة مئوية)

	2018	2019	2020	2021	2022
العالم	**3.6**	**2.8**	**-2.8**	**6.3**	**3.4**
الدول المتقدمة	**2.3**	**1.7**	**-4.2**	**5.4**	**2.7**
الولايات المتحدة الأمريكية	2.9	2.3	-2.8	5.9	2.1
منطقة اليورو	1.8	1.6	-6.1	5.4	3.5
المملكة المتحدة	1.7	1.6	-11.0	7.6	4.0
اليابان	0.6	-0.4	-4.3	2.1	1.1
كندا	2.8	1.9	-5.1	5.0	3.4
الدول المتقدمة الأخرى*	2.5	1.9	-4.1	5.8	3.1
الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى	**4.7**	**3.6**	**-1.8**	**6.9**	**4.0**
إفريقيا جنوب الصحراء	3.2	3.3	-1.7	4.8	3.9
الدول النامية الأوروبية	3.6	2.5	-1.6	7.3	0.8
الدول النامية الآسيوية	6.4	5.2	-0.5	7.5	4.4
الصين	6.8	6.0	2.2	8.4	3.0
الهند	6.5	3.9	-5.8	9.1	6.8
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	2.1	1.0	-3.1	4.3	5.3
أمريكا اللاتينية والكاريبي **	1.2	0.2	-6.8	7.0	4.0
البرازيـل	1.8	1.2	-3.3	5.0	2.9
المكسيـك	2.2	-0.2	-8.0	4.7	3.1

* تضم الدول المتقدمة الأخرى في هذا الملحق مجموعة الدول المتقدمة باستثناء كل من الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو واليابان.

** تشمل مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي : مجموعة دول نصف الكرة الغربي، وتضم جميع الدول في القارتين الأمريكيتين الشمالية (باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا) والجنوبية ودول الكاريبي.

المصدر: صندوق النقد الدولي (أبريل 2023)، قاعدة بيانات "آفاق الاقتصاد العالمي".

ملحق (2/1) : معدلات التضخم في العالم(*)
(2021-2017)

(نسبة منوية)

	2018	2019	2020	2021	2022
الدول المتقدمة	**2.0**	**1.4**	**0.7**	**3.1**	**7.3**
الولايات المتحدة الأمريكية	2.4	1.8	1.3	4.7	8.0
منطقة اليورو	1.8	1.2	0.3	2.6	8.4
اليابان	1.0	0.5	0.0	0.2-	0.3
المملكة المتحدة	2.5	1.8	0.9	2.6	9.1
كندا	2.3	1.9	0.7	3.4	6.8
الدول المتقدمة الأخرى	1.9	1.4	0.6	2.5	6.5
الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى	**4.9**	**5.1**	**5.2**	**5.9**	**9.8**
إفريقيا جنوب الصحراء	8.3	8.1	10.1	11.0	14.5
الدول النامية الأوروبية	6.4	6.7	5.4	9.6	27
الدول النامية الأسيوية	2.6	3.3	3.2	2.2	3.8
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	11.3	8.0	10.9	13.9	14.8
أمريكا اللاتينية والكاريبي	6.6	7.7	6.4	9.8	14.0

(*): معدل التضخم المقاس بمؤشر التغير في أسعار المستهلكين.

المصدر: مصدر الملحق (1/1).

ملحق (3/1) : البطالة والتوظيف في الدول المتقدمة
(2021-2017)

(نسبة منوية)

	2018	2019	2020	2021	2022
معدل البطالة					
الدول المتقدمة	**5.1**	**4.8**	**6.6**	**5.6**	**4.5**
الولايات المتحدة الأمريكية	3.9	3.7	8.1	5.4	3.6
منطقة اليورو، ومنها:	8.2	7.6	8.0	7.8	6.8
ألمانيا	3.2	3.0	3.6	3.6	3.1
فرنسا	9.0	8.4	8.0	7.9	7.3
إيطاليا	10.6	9.9	9.3	9.5	8.1
المملكة المتحدة	4.1	3.8	4.6	4.5	3.7
اليابان	2.4	2.4	2.8	2.8	2.6
كندا	5.9	5.7	9.7	7.5	5.3
نمو التوظيف					
الدول المتقدمة	**1.5**	**1.2**	**-2.7**	**1.7**	**2.6**
الولايات المتحدة الأمريكية	1.6	1.1	-6.2	3.2	3.7
منطقة اليورو، ومنها:	1.6	1.4	-1.5	1.4	2.3
ألمانيا	0.7	0.9	-0.9	0.4	2.5
فرنسا	0.5	1.1	-0.3	1.4	2.1
إيطاليا	1.0	0.7	-3.1	0.8	2.4
المملكة المتحدة	1.2	1.1	-0.9	-0.3	1.0
اليابان	2.0	0.9	-0.2	0.0	0.2
كندا	1.8	2.1	-5.6	5.0	4.0

المصدر: مصدر الملحق (1/1).

ملحق (4/1) : أسعار الفائدة في الدول المتقدمة
(2022-2018)

(نسبة منوية)

2022	2021	2020	2019	2018	
					سعر الفائدة قصير الأجل
4.510	0.173	0.603	2.338	2.367	الولايات المتحدة الأمريكية
0.020-	0.085-	0.066-	0.081-	0.053-	اليابان
2.070	0.544-	0.425-	0.356-	0.322-	منطقة اليورو
3.780	0.099	0.295	0.808	0.723	المملكة المتحدة
4.550	0.199	0.635	1.890	1.791	كندا
					سعر الفائدة طويل الأجل (1)
3.620	1.458	0.894	2.144	2.910	الولايات المتحدة الأمريكية
0.410	0.048	0.003	0.098-	0.071	اليابان
3.000	0.200	0.213	0.584	1.265	منطقة اليورو
3.500	0.768	0.374	0.936	1.461	المملكة المتحدة
2.940	1.273	0.753	1.589	2.278	كندا

(1) العائد على السندات الحكومية طويلة الأجل.

المصدر: قاعدة بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

ملحق (5/1) : نمو حجم التجارة العالمية وشروط التبادل التجاري
(2022-2018)

(نسبة منوية)

2022	2021	2020	2019	2018	
					معدلات نمو حجم التجارة (للسلع والخدمات)
5.1	10.6	7.8-	1.0	4.0	**إجمالي التجارة العالمية**
					الدول المتقدمة
5.2	9.5	8.9-	1.4	3.5	الصادرات
6.6	10.0	8.3-	2.1	3.9	الواردات
					الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى
4.1	12.5	4.9-	0.5	4.2	الصادرات
3.5	11.7	7.9-	1.1-	5.1	الواردات
					معدلات التغير في شروط التبادل التجاري (السلعي)
2.1-	0.7	0.9	0.2	0.4-	الدول المتقدمة
1.3	1.1	1.0-	1.5-	1.1	الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى

المصدر: مصدر الملحق (1/1).

ملحق (6/1) : أرصدة الحساب الجاري لميزان المدفوعات
(2022-2018)

(مليار دولار أمريكي)

	2018	2019	2020	2021	2022
الدول المتقدمة	**384.7**	**383.6**	**125.5**	**435.2**	**258.4-**
الولايات المتحدة الأمريكية	439.8-	446.0-	619.7-	846.4-	925.6-
منطقة اليورو	382.6	302.6	209.5	337.6	102.3-
اليابان	177.8	176.3	147.9	197.3	90.0
الدول المتقدمة الأخرى	333.2	343.4	379.8	582.9	597.6
الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة	**57.7-**	**6.7-**	**156.2**	**325.7**	**582.7**
إفريقيا جنوب الصحراء	37.6-	53.8-	48.5-	19.9-	40.0-
الدول النامية الأوروبية	62.7	49.4	1.9	66.1	114.5
الدول النامية الآسيوية	51.2-	93.1	319.2	252.0	288.9
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	130.8	37.2	89.5-	135.8	348.2
أمريكا اللاتينية والكاريبي	146.0-	112.2-	15.5-	102.8-	141.6-

المصدر: مصدر الملحق (1/1).

ملحق (7/1) : الاحتياطيات الخارجية الدولية للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة *
(2022-2018)

(مليار دولار أمريكي)

	2018	2019	2020	2021	2022
الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة	**7,582.5**	**7,750.0**	**7,839.1**	**8,368.3**	**8,374.9**
إفريقيا جنوب الصحراء	201.0	207.3	197.9	219.7	215.9
وسط وشرق أوروبا	481.1	573.2	570.2	698.9	694.2
الدول النامية الآسيوية، ومنها :	4,785.5	4,882.5	5,049.9	5,328.9	5,323.5
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	1,091.0	1,110.8	942.1	1,168.8	1,381.9
أمريكا اللاتينية والكاريبي	903.5	870.8	887.4	933.2	912.3

(...) غير متوفر.

* بدون الذهب.

المصدر: مصدر الملحق (1/1).

ملحق (8/1) : الديون الخارجية القائمة في ذمة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى (2022-2018)

	2018	2019	2020	2021	2022
إجمالي الديون الخارجية (مليار دولار أمريكي)					
الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى	**10,083.0**	**10,572.1**	**11,290.5**	**12,041.9**	**11,865.5**
إفريقيا جنوب الصحراء	656.4	694.8	717.8	741.1	766.9
الدول النامية الأوروبية	1,764.9	1,792.7	1,873.4	1,928.4	1,830.0
الدول النامية الآسيوية	3,674.5	3,854.0	4,274.5	4,725.9	4,531.5
الشرق الأوسط وأسيا الوسطى	1,662.8	1,827.1	1,994.1	2,124.6	2,146.2
أمريكا اللاتينية والكاريبي	2,339.8	2,401.7	2,428.9	2,519.7	2,587.1
مدفوعات خدمة الدين (%)					
(كنسبة مئوية من قيمة الصادرات من السلع والخدمات)					
الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى	**34.5**	**37.4**	**41.7**	**33.7**	**31.2**
إفريقيا جنوب الصحراء	23.1	23.5	27.7	22.2	17.7
الدول النامية الاوروبية	41.1	38.8	45.7	35.8	31.9
الدول النامية الآسيوية	39.0	43.1	43.1	37.1	37.3
الشرق الأوسط وأسيا الوسطى	15.0	17.4	25.3	18.4	15.6
أمريكا اللاتينية والكاريبي	38.7	43.3	52.4	37.8	31.6

المصدر: مصدر الملحق (1/1).

ملحق (9/1) : أسعار صرف الدولار مقابل العملات الرئيسة (متوسط الفترة) (2022-2018)

(دولار مقابل وحدة عملة رئيسة)

	2018	2019	2020	2021	2022
الجنيه الإسترليني	1.336	1.277	1.283	1.376	1.232
الين الياباني	0.0091	0.0092	0.0094	0.0091	0.0076
اليورو	1.181	1.120	1.141	1.184	1.052

المصدر: مصدر الملحق (1/1).

ملحق (1/2) : الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية
(2000 و 2010 و 2018-2022)

(مليون وحدة عملة محلية)

	2000	2010	2016	2017	2018	2019	2020	2021	*2022
الأ ر د ن	5,999	19,265	28,324	29,542	30,793	31,597	30,942	32,033	33,691
الإمـــارات	383,179	1,064,244	1,356,090	1,434,173	1,568,339	1,535,067	1,283,440	1,524,167	2,243,700
البحريـــن	3,018	9,668	12,120	13,338	14,214	14,534	13,018	14,778	16,691
تونـــس	29,433	63,055	95,287	102,012	112,986	122,578	119,526	130,894	150,000
الجزائـــر	4,123,514	11,991,564	17,514,635	18,876,176	20,393,524	20,500,202	18,476,923	22,079,279	26,937,000
جيبوتـــي	98,795	200,678	462,955	490,969	517,784	548,954	565,343	619,000	693,000
الســعودية	710,681	1,980,777	2,497,500	2,681,230	3,174,689	3,144,618	2,753,517	3,257,197	4,155,559
الســودان	33,771	160,647	605,409	815,855	1,317,969	1,950,330	4,727,135	18,703,277	38,902,816
ســورية	904,623	2,834,517	6,128,044	8,348,139	9,580,728	11,620,865	17,270,345	32,313,000	63,527,000
العــراق	40,470,980	137,051,310	186,542,703	207,621,134	249,574,276	254,443,953	204,681,466	296,402,515	378,244,157
عُمـــان	7,501	21,883	28,887	31,089	35,184	33,859	29,187	33,910	44,090
فلسطـين	4,314	9,682	15,405	16,128	16,277	17,134	15,532	18,109	19,112
قطـــر	64,646	455,445	552,305	586,401	667,339	641,991	525,657	654,025	863,750
القُمـــر	107,811	336,947	450,159	469,217	495,200	525,200	527,100	552,400	620,200
الكويـــت	11,570	33,079	33,056	36,611	41,731	41,349	32,445	48,242	56,708
لبنـــان	26,020,000	57,954,190	77,105,000	79,939,000	82,764,000	80,736,000	116,954,000	271,916,000	562,530,000
ليبيـــا	17,669	87,375	69,396	93,604	103,903	100,574	86,016	203,724	261,164
مصـــر	340,100	1,206,590	2,709,400	3,655,900	4,666,200	5,596,000	6,152,600	6,663,100	7,842,500
المغـــرب	412,897	784,624	1,094,249	1,148,895	1,195,237	1,239,836	1,152,419	1,284,154	1,363,373
موريتانـيا	42,517	155,297	225,473	243,407	266,638	295,951	312,593	360,499	420,700
اليمـــن	1,756,999	6,786,814	5,316,938	5,190,032	11,579,000	12,606,000	13,998,600	19,565,600	26,401,400

(*) بيانات أولية.

المصدر : إستبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2023 وتقديرات أولية متفق عليها من المؤسسات المعدة للتقرير.

ملحق (2/2) : الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية
(2000 و 2010 و 2018-2022)

(مليون دولار أمريكي)

	2000	2010	2018	2019	2020	2021	2022*
مجموع الدول العربية	**725,708**	**2,108,427**	**2,835,546**	**2,859,430**	**2,582,872**	**2,954,286**	**3,679,764**
الأ ر د ن	8,458	27,171	43,431	44,564	43,641	45,179	47,519
الإمـــارات	104,337	289,787	427,049	417,990	349,473	415,022	610,946
البحريـــن	8,028	25,713	37,802	38,653	34,622	39,303	44,391
تونـــس	21,459	46,168	42,688	41,791	42,519	46,915	48,387
الجزائـــر	54,772	161,199	174,872	171,751	145,694	163,429	189,386
جيبوتـــي	556	1,129	2,913	3,089	3,181	3,483	3,899
الســعودية	189,515	528,207	846,584	838,565	734,271	868,586	1,108,149
الســودان	13,422	79,844	45,447	43,149	81,234	49,093	67,720
ســورية	18,937	60,957	21,949	26,623	18,884	14,701	22,932
العـــراق	20,969	117,138	211,146	215,268	171,689	204,416	260,858
عُمـــان	22,260	64,993	91,506	88,061	75,909	88,192	114,667
فلسطيـــن	4,314	9,682	16,277	17,134	15,532	18,109	19,112
قطـــر	17,760	125,122	183,335	176,371	144,411	179,677	237,294
القُمـــر	202	904	1,189	1,230	1,204	1,328	1,321
الكويـــت	37,708	115,337	138,182	136,152	105,914	159,830	185,068
لبنـــان	17,261	38,444	54,902	49,560	20,879	16,823	18,049
ليبيـــا	34,574	68,799	75,841	71,839	61,441	45,171	54,071
مصـــر	99,590	218,387	264,015	318,769	383,842	423,323	476,748
المغـــرب	38,948	92,910	127,343	128,921	121,282	142,811	134,190
موريتانـيا	1,775	5,629	7,469	8,064	8,409	10,000	11,355
اليمـــن	10,864	30,907	21,607	21,885	18,841	18,895	23,700

(*) بيانات أولية.

المصدر: مصادر الملحق (1/2).

ملحق (3/2) : الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية بأسعار السوق الجارية (2022)*

(مليون دولار)

	قطاعات الإنتاج السلعي					إجمالي قطاعات الإنتاج السلعي	قطاعات الخدمات الانتاجية			إجمالي قطاعات الخدمات الإنتاجية	قطاعات الخدمات الاجتماعية			إجمالي قطاعات الخدمات الاجتماعية	الناتج بسعر التكلفة	صافي الضرائب غيرالمباشرة	الناتج المحلي الإجمالي
	الزراعة والصيد والغابات	الصناعات الاستخراجية	الصناعات التحويلية	التشييد	الكهرباء والغاز والماء		التجارة والمطاعم والفنادق	النقل والمواصلات والتخزين	التمويل والتأمين والمصارف		الإسكان والمرافق	الخدمات الحكومية	الخدمات الأخرى**				
مجموع الدول العربية	177,865	1,085,099	418,503	214,668	72,555	1,968,690	379,144	238,443	163,577	781,165	238,049	406,451	178,097	822,596	3,562,832	116,932	3,679,764
الأ ر د ن	2,219	1,272	8,272	1,330	748	13,841	4,381	3,711	3,762	11,853	5,385	6,465	3,958	15,808	41,502	6,017	47,519
الإمـــارات	5,081	182,867	55,902	48,758	24,853	317,462	82,341	43,886	42,424	168,651	53,916	43,723	27,194	124,833	601,327	9,619	610,946
البحريـــن	114	8,114	9,517	3,017	610	21,372	2,268	2,550	6,960	11,778	1,985	5,089	2,427	9,501	42,651	1,740	44,391
تونـــس	4,798	1,635	6,698	482	757	14,370	7,426	3,576	2,015	13,017	1,728	5,163	10,881	17,773	45,159	3,228	48,387
الجزائـــر	21,573	58,347	7,027	18,095	1,776	106,817	22,738	15,351	688	38,778	1,250	25,414	5,451	32,116	177,711	11,675	189,386
جيبوتـــي	53	20	167	242	162	644	1,058	815	141	2,014	146	551	303	1,000	3,658	241	3,899
الســعودية	26,660	366,651	162,681	49,811	11,814	617,617	90,674	52,629	48,717	192,021	57,741	157,649	26,972	242,362	1,052,000	56,149	1,108,149
الســودان	17,847	1,025	10,555	1,315	2,141	32,883	5,972	7,046	10,212	23,230	*	10,157	1,450	11,607	67,720	غ.م.	67,720
ســورية	8,691	1,790	2,961	201	23	13,666	3,310	1,859	324	5,493	*	1,755	1,178	2,933	22,092	840	22,932
العـــراق	10,418	147,040	4,235	7,171	4,922	173,785	16,993	19,085	1,535	37,612	12,897	32,436	7,959	53,292	264,690	3,832 -	260,858
عُمـــان	2,111	43,904	12,035	6,930	2,467	67,446	10,808	7,568	4,621	22,996	5,588	9,191	10,873	25,652	116,095	1,428 -	114,667
فلسطـين	1,148	56	1,975	856	272	4,307	3,646	996	894	5,535	1,196	4,129	478	5,803	15,645	3,467	19,112
قطـــر	605	104,418	22,048	27,347	1,870	156,286	16,954	13,211	8,403	38,568	18,328	12,524	10,425	41,277	236,131	1,163	237,294
القُمـــر	397	11	93	10	6	517	272	94	31	397	**	127	215	341	1,255	66	1,321
الكويـــت	653	99,644	10,443	3,916	3,590	118,246	6,352	9,107	4,163	19,622	12,934	21,213	22,845	56,991	194,859	9,791 -	185,068
لبنـــان	1,353	59	1,977	497	419	4,305	3,029	943	1,600	5,572	3,987	2,301	2,721	9,009	18,886	837 -	18,049
ليبيـــا	853	26,422	996	1,303	464	30,037	2,748	1,400	1,875	6,023	*	22,707	66	22,773	58,833	4,762 -	54,071
مصـــر	52,184	34,381	76,139	34,583	10,848	208,135	73,950	43,130	18,478	135,558	49,549	29,694	30,385	109,628	453,320	23,427	476,748
المغـــرب	14,667	3,186	21,638	7,327	4,356	51,175	18,422	7,374	5,538	31,334	9,216	12,885	10,833	32,934	115,443	18,747	134,190
موريتانـيا	2,169	2,488	621	449	231	5,958	1,269	669	356	2,294	563	719	945	2,227	10,479	876	11,355
اليمـــن	4,274	1,768	2,524	1,027	228	9,820	4,536	3,441	842	8,819	1,639	2,559	538	4,736	23,376	324	23,700

* السودان، وسورية وليبيا: قطاع الإسكان والمرافق ضمن قطاع التأمين والتمويل والمصارف والعقارات

** قطاع الإسكان والمرافق ضمن قطاع الخدمات الأخرى.

المصدر: مصادر الملحق (1/2).

ملحق (4/2): الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية بأسعار السوق الجارية (2021)*

(مليون دولار)

	قطاعات الإنتاج السلعي					إجمالي قطاعات الإنتاج السلعي	قطاعات الخدمات الانتاجية			إجمالي قطاعات الخدمات الإنتاجية	قطاعات الخدمات الاجتماعية			إجمالي قطاعات الخدمات الاجتماعية	الناتج بسعر التكلفة	صافي الضرائب غيرالمباشرة	الناتج المحلي الإجمالي
	الزراعة والصيد والغابات	الصناعات الاستخراجية	الصناعات التحويلية	التشييد	الكهرباء والغاز والماء		التجارة والمطاعم والفنادق	النقل والمواصلات والتخزين	التمويل والتأمين والمصارف		الإسكان والمرافق	الخدمات الحكومية	الخدمات الأخرى				
مجموع الدول العربية	157,025	676,937	328,113	187,292	63,421	1,412,788	339,087	204,359	140,707	684,154	216,605	370,449	170,278	757,331	2,847,312	106,974	2,954,286
الأ ر د ن	2,099	1,100	7,753	1,241	719	12,912	4,118	3,482	3,522	11,122	5,247	6,279	3,870	15,396	39,431	5,749	45,179
الإمـــارات	3,793	101,521	43,031	34,177	18,338	200,860	63,286	31,206	30,105	124,598	38,695	30,800	20,069	89,564	408,060	6,961	415,022
البحريـــن	110	6,161	8,072	2,879	556	17,777	2,127	2,516	6,640	11,283	1,902	4,833	2,429	9,164	38,225	1,078	39,303
تونـــس	4,291	1,256	6,316	504	637	13,004	6,710	3,265	1,867	11,842	2,010	5,412	10,853	18,275	43,121	3,794	46,915
الجزائـــر	19,899	36,637	7,026	19,084	1,805	84,452	21,299	15,735	698	37,732	1,276	23,179	4,919	29,374	151,557	11,873	163,429
جيبوتـــي	56	19	143	229	144	591	940	728	124	1,792	131	489	261	882	3,265	218	3,483
الســـعودية	23,424	213,973	117,603	45,331	11,462	411,793	83,440	46,142	42,787	172,369	56,243	154,035	21,385	231,663	815,825	52,761	868,586
الســـودان	9,913	4,893	4,131	1,768	236	20,942	7,967	4,373	8,849	21,189	*	2,711	4,250	6,962	49,093	غ.م.	49,093
ســـورية	5,778	1,366	1,289	107	15	8,555	1,608	1,260	227	3,095	*	1,314	619	1,932	13,582	1,119	14,701
العـــراق	10,477	92,533	4,008	4,887	5,619	117,525	18,916	20,557	1,482	40,955	11,597	30,019	6,901	48,517	206,996	2,581 -	204,416
عُمـــان	1,870	27,324	8,047	6,919	2,366	46,525	8,977	4,691	4,262	17,929	5,453	8,953	10,069	24,475	88,930	738 -	88,192
فلسطـين	1,144	55	2,027	888	233	4,347	3,740	837	872	5,449	1,134	3,849	448	5,431	15,226	2,884	18,109
قطـــر	536	66,247	15,748	24,132	1,791	108,453	14,698	10,118	7,265	32,080	15,998	12,348	9,859	38,204	178,737	940	179,677
القُمـــر	388	11	93	10	6	509	276	94	30	400	**	127	226	353	1,262	67	1,328
الكويـــت	623	71,220	10,191	3,680	3,597	89,310	7,885	11,115	4,814	23,814	15,162	19,830	21,254	56,245	169,369	9,539 -	159,830
لبنـــان	1,019	53	1,624	447	411	3,554	2,725	868	1,510	5,104	3,773	2,110	2,520	8,403	17,061	238 -	16,823
ليبيـــا	680	20,727	972	1,208	430	24,017	2,545	1,360	1,369	5,274	*	19,746	70	19,816	49,107	3,936 -	45,171
مصـــر	48,415	26,128	65,553	30,572	9,772	180,439	65,257	38,317	17,333	120,907	46,111	27,790	27,341	101,241	402,588	20,735	423,323
المغـــرب	17,189	2,419	21,911	8,011	4,906	54,435	17,778	4,328	5,954	28,059	10,047	13,890	21,629	45,567	128,061	14,750	142,811
موريتانـيا	1,858	2,179	528	388	194	5,148	1,119	576	317	2,012	502	651	874	2,027	9,186	814	10,000
اليمـــن	3,465	1,113	2,046	832	185	7,641	3,678	2,790	682	7,150	1,323	2,084	434	3,840	18,632	263	18,895

المصدر: مصادر الملحق (1/2).

*السودان وسورية وليبيا: قطاع الإسكان والمرافق ضمن قطاع التأمين والتمويل والمصارف والعقارات

** القمر: قطاع الإسكان والمرافق ضمن قطاع الخدمات

ملحق (5/2) : الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية
(2022)

(مليون دولار أمريكي)

	الاستهلاك النهائي			الاستثمار	صادرات السلع	واردات السلع	فجوة	الناتج المحلي	صافي دخل	الناتج القومي
	العائلي	الحكومي	المجموع	الإجمالي	والخدمات	والخدمات	الموارد	الاجمالي	عوامل الانتاج	الإجمالي
مجموع الدول العربية	**1,678,478**	**564,712**	**2,243,190**	**813,437**	**1,938,437**	**1,315,300**	**623,136**	**3,679,764**	**34,307**	**3,714,070**
الأ ر د ن	40,689	8,900	49,589	8,071	18,821	28,962	10,141-	47,519	233 -	47,286
الإمـــارات	181,451	58,651	240,102	92,864	694,035	416,054	277,981	610,946	2,859	613,805
البحريـــن	15,262	6,063	21,325	12,450	40,218	29,602	10,616	44,391	2,675-	41,716
تونـــــس	36,516	10,871	47,387	8,420	24,426	31,847	7,420-	48,387	1,387-	47,000
الجزائـــر	74,494	29,310	103,803	63,692	67,003	45,112	21,891	189,386	3,747-	185,639
جيبوتـــي	2,964	1,014	3,977	293	5,768	6,139	371-	3,899	189	4,089
الســعودية	395,495	225,322	620,817	302,252	442,349	257,269	185,081	1,108,149	20,000	1,128,149
الســودان	64,943	609	65,553	4,876	3,589	6,298	2,709-	67,720	35	67,755
ســورية	22,752	3,189	25,941	1,562	3,703	8,274	4,571-	22,932	836-	22,096
العـــراق	123,516	49,353	172,868	41,053	130,482	83,545	46,936	260,858	1,850 -	259,008
عُمـــان	44,785	22,107	66,892	21,476	65,363	39,064	26,300	114,667	7,084-	107,583
فلسطـين	19,484	3,892	23,375	5,067	3,544	12,874	9,330-	19,112	4,002	23,114
قطـــر	39,891	32,135	72,026	77,107	155,863	67,702	88,161	237,294	4,865-	232,429
القُمـــر	1,232	146	1,378	211	205	473	268-	1,321	1-	1,320
الكويـــت	62,213	38,989	101,202	38,144	107,083	61,361	45,722	185,068	22,192	207,260
لبنـــان	18,574	2,826	21,401	1,849	4,738	9,938	5,200-	18,049	694 -	17,355
ليبيـــا	24,170	5,029	29,198	649	39,742	15,518	24,224	54,071	661	54,733
مصـــر	393,422	34,650	428,073	81,137	71,927	104,389	32,462-	476,748	9,535	486,283
المغـــرب	80,340	26,152	106,492	41,872	51,269	65,442	14,173-	134,190	1,891 -	132,299
موريتانـيا	6,205	1,886	8,090	6,598	4,988	8,322	3,333-	11,355	170	11,525
اليمـــن	30,080	3,619	33,699	3,796	3,322	17,117	13,795-	23,700	73-	23,627

المصدر: مصادر الملحق (1/2).

ملحق (6/2) : الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية
(2021)

(مليون دولار)

	الاستهلاك النهائي			الاستثمار	صادرات السلع	واردات السلع	فجوة	الناتج المحلي	صافي دخل	الناتج القومي
	العائلي	الحكومي	المجموع	الإجمالي	والخدمات	والخدمات	الموارد	الاجمالي	عوامل الانتاج	الإجمالي
مجموع الدول العربية	**1,516,483**	**513,452**	**2,029,935**	**658,659**	**1,307,067**	**1,041,375**	**265,692**	**2,954,286**	**27,331**	**2,981,618**
الأ ر د ن	38,388	8,479	46,867	7,722	13,694	23,103	9,409-	45,179	225 -	44,954
الإمـــارات	149,896	51,645	201,541	67,476	454,677	308,673	146,004	415,022	2,099	417,121
البحريـــن	15,383	6,211	21,594	10,052	35,235	27,577	7,657	39,303	2,318-	36,985
تونـــس	34,651	9,842	44,493	7,161	19,763	24,502	4,739-	46,915	1,366-	45,549
الجزائـــر	72,525	28,472	100,997	61,985	43,692	43,245	447	163,429	3,301-	160,128
جيبوتـــي	2,614	911	3,525	194	5,666	5,903	237-	3,483	170	3,653
الســعودية	368,754	208,087	576,841	218,259	286,502	213,016	73,486	868,586	16,000	884,586
الســودان	47,157	344	47,501	3,746	2,731	4,885	2,154-	49,093	46	49,139
ســورية	14,407	2,394	16,801	992	2,575	5,667	3,092-	14,701	505-	14,196
العـــراق	104,876	38,556	143,432	31,958	79,659	50,634	29,026	204,416	1,489 -	202,926
عُمـــان	39,005	19,602	58,607	19,763	46,324	36,502	9,822	88,192	5,992-	82,199
فلسطـين	16,144	4,310	20,454	4,609	3,140	10,094	6,954-	18,109	3,627	21,736
قطـــر	35,879	29,918	65,797	69,348	105,852	61,319	44,533	179,677	3,713-	175,964
القُمـــر	1,221	139	1,360	212	129	372	243-	1,328	1-	1,327
الكويـــت	58,791	36,845	95,636	36,046	77,072	48,924	28,148	159,830	18,222	178,052
لبنـــان	16,792	2,633	19,424	1,840	4,105	8,546	4,441-	16,823	672 -	16,151
ليبيـــا	22,405	2,078	24,483	452	28,051	7,815	20,237	45,171	544	45,716
مصـــر	364,079	31,995	396,074	64,225	44,708	81,684	36,976-	423,323	8,057	431,380
المغـــرب	84,918	26,522	111,440	44,350	47,030	60,009	12,979-	142,811	1,944 -	140,867
موريتانـيا	4,971	1,464	6,434	5,714	3,945	6,094	2,149-	10,000	147	10,147
اليمـــن	23,627	3,007	26,634	2,554	2,518	12,812	10,294-	18,895	54-	18,841

المصدر: مصادر الملحق (1/2).

ملحق (7/2): تطور نسب الفقر وتوزيع الدخل في الدول العربية

الدولة	السنة	نسبة الفقر وفق خط الفقر الوطني	نسبة الفقر وفق خط الفقر الدولي** ($2.15 في اليوم)	مؤشر جيني لتوزيع الدخل (%)
الأردن	2017/2018	15.70	*0.10	33.70
الامارات	2018			25.97
البحرين	2003	11.00		
تونس	2018	15.20	*0.20	32.30
الجزائر	2018/2019	5.50	*0.40	
القمر	2014	42.00	18.64	45.33
جيبوتي	2017	21.10	19.08	41.59
السودان	2014	46.50	15.26	34.24
سورية	2013			35.80
الصومال	2017		70.73	36.82
العراق	2018	18.90	*1.70	29.50
عمان	2000			39.90
فلسطين	2017	29.20	*0.83	33.69
	2019/2020	29.20	*0.80	
قطر	2013			41.10
الكويت	1999			36.00
لبنان	2012/2011	27.40	*0.00	31.83
مصر	2017	32.50	2.50	31.53
المغرب	2017/2018	4.80	*0.90	
موريتانيا	2015	31.00	6.49	32.60
اليمن	2014	48.60	19.80	36.70

* خط الفقر 1.9 دولار باليوم بناء على المكافئ الشرائي للدولار لعام 2011.

** خط الفقر 2.15 دولار باليوم بناء على المكافئ الشرائي للدولار لعام 2017.

المصدر: البنك الدولي، منصة الفقر وعدم المساواة ((Poverty and Inequality Platform (PIP)؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2022، ومصادر وطنية رسمية ودولية متفرقة.

ملحق (8/2): عدد السكان (في منتصف العام) في الدول العربية
(2000 و 2010 و 2012 و 2018 - 2022)

(ألف نسمة)

	2000	2010	2012	2018	2019	2020	2021	* 2022	معدل النمو (%) 2022 - 2021	نسبة التغير (%) 2022-2012
مجموع الدول العربية	281,019	359,575	366,749	417,257	425,620	433,379	439,558	447,307	1.76	2.01
الأردن	4,857	6,698	7,427	10,309	10,554	10,806	11,057	11,302	2.22	4.29
الإمارات	3,275	8,271	8,900	9,367	9,504	9,287	9,365	9,441	0.81	0.59
البحرين	638	1,229	1,209	1,503	1,484	1,472	1,504	1,556	3.43	2.55
تونس	9,552	10,566	10,784	11,532	11,638	11,688	11,764	11,804	0.34	0.91
الجزائر	30,416	35,978	37,495	42,578	43,424	44,244	45,023	45,799	1.72	2.02
جيبوتي	718	853	879	962	976	989	1,001	1,013	1.20	1.43
السعودية	20,847	27,563	29,196	33,414	34,218	35,013	34,111	34,552	1.29	1.70
السودان [1]	31,081	42,200	35,056	41,999	43,232	44,440	45,657	46,807	2.52	2.93
سورية	16,411	21,019	20,421	16,945	17,070	17,501	17,943	18,375	2.41	-1.05
الصومال	8,721	12,027	12,440	15,411	15,981	16,537	17,066	17,598	3.12	3.53
العراق	24,086	32,490	34,208	38,124	39,128	40,150	41,191	42,249	2.57	2.13
عُمان	2,402	2,773	3,623	4,602	4,618	4,471	4,527	4,572	0.99	2.35
فلسطين	3,053	4,023	4,226	4,854	4,977	5,101	5,227	5,355	2.45	2.40
قطر	614	1,699	1,833	2,760	2,799	2,846	2,748	2,790	1.53	4.29
القُمر	537	656	685	776	791	806	822	837	1.82	2.02
الكويت	2,217	2,933	3,268	4,227	4,420	4,336	4,217	4,296	1.87	2.77
لبنان	3,843	4,953	5,538	5,951	5,782	5,663	5,593	5,490	-1.84	-0.09
ليبيا	5,155	6,492	5,870	6,478	6,569	6,654	6,735	6,812	1.14	1.50
مصر	63,974	78,685	82,550	97,147	98,902	100,604	102,061	103,520	1.43	2.29
المغرب	28,466	31,894	32,978	35,220	35,586	35,952	36,313	36,670	0.98	1.07
موريتانيا	2,695	3,419	3,636	4,271	4,384	4,499	4,615	4,736	2.62	2.68
اليمن	17,461	23,154	24,527	28,827	29,583	30,320	31,018	31,733	2.31	2.61

* بيانات عام 2022 تقديرات أولية.

[1] بيانات السودان منذ عام 2012 تمثل السودان بعد الانفصال في 2011/7/9

المصدر: مصادر وطنية ودولية متنوعة.

ملحق (9/2) : المساحة والكثافة السكانية وسكان الحضر والريف

(نسب مئوية)

	المساحة (كم^2)	الكثافة السكانية (فرد/كم2))		سكان الحضر والريف كنسبة مئوية من الإجمالي (%)				النسبة المئوية للسكان في مجموعات عمرية معينة (%)					
				2021		2010		2010			2021		
	2022	2022	2010	ريف	حضر	ريف	حضر	أقل من 15	15 - 65	أكثر من 65	أقل من 15	15 - 65	أكثر من 65
الأ ر د ن	89,318	127	75	9.7	90.3	17.4	82.6	37.0	59.3	3.7	32.0	64.0	4.0
الإمـــارات	71,024	133	116	13.0	87.0	15.9	84.1	13.4	85.9	0.7	15.0	84.0	1.0
البحريـــن	765	2033	1605	10.0	90.0	11.5	88.5	20.3	77.6	2.1	18.0	79.0	3.0
تونـــس	163,610	72	65	30.0	70.0	31.2	68.8	25.0	67.5	7.5	24.9	69.4	5.7
الجزائـــر	2,381,741	19	15	26.0	74.0	47.9	52.1	27.2	67.3	5.5	31.0	62.0	7.0
جيبوتـــي	23,200	44	37	22.0	78.0	24.0	76.0	34.8	61.5	3.7	29.0	67.0	4.0
الســعودية	2,149,700	16	13	15.0	85.0	22.7	77.3	32.8	63.9	3.3	25.0	72.0	3.0
السـودان [1]	1,865,813	25	23	64.0	36.0	66.9	33.1	43.0	53.7	3.3	39.0	57.0	4.0
ســورية	185,180	99	114	44.0	56.0	44.3	55.7	36.4	60.2	3.4	31.0	64.0	5.0
الصومـال	637,657	28	19	53.0	47.0	69.9	30.1	47.7	49.7	2.6	46.0	51.0	3.0
العـــراق	435,052	97	75	29.0	71.0	33.8	66.2	41.7	55.0	3.3	38.0	59.0	3.0
عُمـــان	309,500	15	9	13.0	87.0	33.7	66.3	25.7	71.6	2.7	23.0	75.0	2.0
فلسطيـــن	...	...	...	23.0	77.0	31.6	68.4	42.4	54.9	2.7	38.0	58.7	3.3
قطـــر	11,627	240	146	1.0	99.0	4.0	93.5	13.7	85.9	0.4	14.0	84.0	2.0
القُمـــر	1,861	450	352	70.0	30.0	72.1	27.9	41.0	56.0	3.0	39.0	58.0	3.0
الكويـــت	17,818	241	165	0.0	100.0	1.7	98.3	23.2	74.8	2.0	21.0	76.0	3.0
لبنـــان	10,452	525	474	11.0	89.0	17.0	83.0	23.7	67.9	8.4	24.0	68.0	8.0
ليبيـــا	1,759,500	4	4	19.0	81.0	24.0	76.0	28.4	67.4	4.2	27.0	68.0	5.0
مصـــر	1,001,450	103	79	57.0	43.0	57.0	43.0	32.1	63.1	4.8	34.0	61.0	5.0
المغـــرب	710,850	52	45	36.0	64.0	42.3	57.7	27.5	66.6	5.9	26.0	66.0	8.0
موريتانـيا	1,030,700	5	3	44.0	56.0	61.0	39.0	41.2	55.7	3.1	40.0	57.0	3.0
اليمـــن	527,968	60	44	61.0	39.0	68.3	31.7	42.5	54.8	2.7	38.0	59.0	3.0

[1] مساحة جمهورية السودان بعد انفصال جنوب السودان في 2011/7/9

المصدر : مصادر وطنية - البنك الدولي، "مؤشرات التنمية الدولية"، قاعدة معلومات البنك، يناير 2023

ملحق (10/2): المؤشرات الصحية في الدول العربية

	إجمالي الإنفاق على الصحة	الإنفاق العام على الصحة	الإنفاق على الصحة حسب نوع الإنفاق (%)		النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون على خدمات صحية (%)			عدد الأطباء		عدد الممرضات		عدد السكان	
	(%)							لكل 100,000 نسمة				مقابل كل سرير	
	2020		2020		2021								
	من الناتج المحلي الإجمالي	من إجمالي الإنفاق العام	العام	الخاص	الحضر	الريف	الإجمالي	2010	2020	2010	2020	2010	2020
الأ ر د ن	7.4	11.3	42.9	57.1	98	97	98	265	278	231	265	519	721
الإمـــارات	4.3	7.4	52.3	47.7	98	96	97	147	270	270	580	526	720
البحريـــن	2.3	9.6	59.2	40.8	100	-	100	210	479	250	260	556	594
تونـــس	7.0	12.6	57.1	42.9	97	78	88	117	137	324	310	540	404
الجزائـــر	6.2	10.7	65.0	35.0	99	89	94	156	217	190	357	582	720
جيبوتـــي	1.8	4.3	53.7	46.3	72	20	46	21	20	80	71	714	715
الســـعودية	5.7	11.0	69.2	30.8	100	100	100	244	270	470	555	455	655
الســـودان	4.6	5.6	22.7	77.3	43	12	28	30	31	80	115	1250	1436
ســـورية	3.3	4.5	44.8	55.2	95	94	95	157	139	191	155	667	719
الصومـــال	3.0 [1]	2.4 [1]	45.0 [1]	55.0 [1]	50	5	28	3	4	10	11	1429	1109
العـــراق	4.5	6.0	49.4	50.6	84	81	83	75	100	140	240	214	55
عُمـــان	4.1	8.0	86.4	13.6	98	96	97	211	208	462	441	556	669
فلسطيـــن	10.4	11.0	47.3	52.7	100	100	100	208	169	182	292	769	785
قطـــر	2.9	6.5	72.8	27.2	100	100	100	403	255	570	740	833	779
القُمـــر	5.2	4.1	15.2	84.8	49	29	39	20	32	70	165	455	460
الكويـــت	5.5	8.9	88.0	12.0	100	-	100	291	230	636	470	417	550
لبنـــان	8.6	13.4	48.1	51.9	90	-	90	320	220	180	180	286	380
ليبيـــا	5.0	4.3	70.3	29.7	98	97	98	200	210	680	650	270	318
مصـــر	4.7	4.7	26.8	73.2	97	93	95	76	127	139	235	43	133
المغـــرب	5.3	7.1	40.1	59.9	77	62	70	61	70	90	140	1408	1412
موريتانـيا	3.3	7.0	37.1	62.9	52	10	31	20	25	80	94	1894	2555
اليمـــن	0.6	2.2	9.2	90.8	91	32	62	27	29	70	82	1429	1427

[1] البيانات لعام 2002-2010.

المصدر : مصادر وطنية - البنك الدولي، "مؤشرات التنمية الدولية"، وقاعدة المعلومات، 2023 - منظمة الصحة العالمية، قاعدة المعلومات 2023

ملحق (11/2) : الإتجاهات في الإحصاءات الحيوية للسكان (المواليد، العمر المتوقع، الخصوبة، الوفيات)

	معدل المواليد الخام لكل 1000 من السكان		العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)		معدل الخصوبة الإجمالي		معدل الوفيات الخام (لكل 1000 من السكان)		معدل وفيات الأمهات (لكل 100,000 مولود حي)		معدل وفيات الرضع (لكل 1000 مولود حي)		معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل 1000 مولود حي)	
	2010	2021	2010	2021	2010	2021	2010	2021	2010	2021	2010	2021	2010	2021
الأ ر د ن	30.1	22.0	73.0	74.2	3.8	2.8	7.0	3.9	53	39	23.0	12.4	28.0	14.0
الإمـــارات	13.1	10.3	77.7	79.2	1.7	1.4	1.3	1.9	12	3	7.3	5.2	8.6	7.0
البحريـــن	19.5	11.9	76.0	79.2	2.4	1.8	2.7	2.5	20	12	7.3	5.4	8.5	6.8
تونـــس	19.3	13.6	74.2	74.3	2.3	1.8	5.1	9.1	56	41	16.8	13.3	4.3	16.0
الجزائـــر	24.7	21.5	76.3	77.1	2.1	2.8	4.4	4.5	32	36	23.7	16.6	27.5	22.0
جيبوتـــي	28.9	22.2	56.1	62.9	3.6	2.8	10.2	9.1	200	250	62.5	36.5	76.5	54.0
الســعودية	23.3	17.5	73.7	77.9	3.0	2.4	3.9	2.9	14	16	16.9	5.5	19.5	7.0
الســودان	32.7	33.6	58.8	65.6	4.2	4.4	9.0	6.8	730	290	51.3	37.5	76.7	5.0
ســورية	22.8	20.1	74.6	72.3	2.8	2.7	3.5	5.1	70	31	14.0	16.3	16.3	22.0
الصومـــال	43.5	43.6	50.4	56.1	6.3	6.2	15.0	11.6	1000	827	97.2	66.2	159.2	112.0
العـــراق	35.4	27.4	68.5	71.3	4.5	3.4	5.8	4.8	70	71	28.6	17.6	38.6	25.0
عُمـــان	31.0	18.4	76.1	73.9	3.7	2.6	3.3	3.8	26	18	9.3	8.6	11.3	11.0
فلسطيـــن	32.8	29.5	71.8	74.2	4.3	3.4	4.1	3.7	45	21	19.5	13.9	23.0	16.0
قطـــر	11.4	9.8	78.2	81.6	2.2	1.8	1.1	1.3	7	8	7.7	5.0	9.0	6.0
القُمـــر	37.5	29.4	66.2	63.7	4.7	3.9	8.8	8.7	280	272	64.5	45.5	88.2	59.0
الكويـــت	18.2	10.9	77.9	80.3	2.3	2.1	3.1	2.9	14	7	9.2	6.7	10.8	9.0
لبنـــان	15.4	14.9	72.4	74.4	1.8	2.1	6.9	8.3	25	27	8.8	6.2	10.3	7.0
ليبيـــا	23.1	17.8	74.5	72.2	2.4	2.4	4.0	6.0	58	75	14.2	9.1	16.6	11.0
مصـــر	28.8	22.6	69.6	70.2	2.8	2.9	6.1	6.3	54	35	14.0	16.0	18.7	19.0
المغـــرب	18.8	17.5	72.8	75.0	2.2	2.3	5.6	6.2	112	64	28.8	14.4	36.3	18.0
موريتانـيا	33.8	33.2	57.3	64.7	4.4	4.3	9.7	7.4	824	762	62.1	43.6	97.4	61.0
اليمـــن	37.9	30.5	62.0	63.7	5.5	3.7	8.9	6.8	200	160	43.8	46.8	56.3	62.0

المصدر : مصادر وطنية - البنك الدولي، "مؤشرات التنمية الدولية"، أعداد مختلفة، وقاعدة معلومات البنك، 2023 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير التنمية البشرية"، 2022 - منظمة الصحة العالمية، قاعدة المعلومات، 2023 - اليونيسيف ، وضع الأطفال في العالم 2021 . United Nations,statistical Yearbook 2022 edition ,65 issue

ملحق (12/2) : السكان الذين يحصلون على مياه شرب آمنة وصرف صحي ملائم *

(نسب مئوية)

	مياه شرب آمنة						صرف صحي ملائم					
	2010			2021			2010			2021		
	الحضر	الريف	الإجمالي	الحضر	الريف	الإجمالي	الحضر	الريف	الإجمالي	الحضر	الريف	الإجمالي
الأ ر د ن	98	92	97	97.5	96.7	97.1	98.8	98.4	98.0	98.5	97.3	97.9
الإمـــارات	100	100	100	...	...	100.0	98.0	95.0	97.0	...	...	99.0
البحريـــن	100	...	100	100	-	100.0	100.0	...	100.0	100.0	-	100.0
تونـــس	98	94	96	99.3	93.4	96.4	96.0	64.0	80.0	97.8	97.3	97.6
الجزائـــر	85	79	83	96.2	90.3	93.3	91.7	73.6	95.0	88.5	79.7	84.1
جيبوتـــي	99	54	88	84.4	47.2	65.8	57.9	11.5	50.0	79.5	22.1	50.8
الســعودية	...	...	96	100.0	100.0	100.0	99.0	99.0	99.0	100.0	100.0	100.0
الســـودان	67	52	58	73.6	53.0	63.3	40.5	11.0	26.0	60.3	24.4	42.4
ســـورية	93	86	90	95.6	92.4	94.0	95.0	89.5	95.0	89.8	89.9	89.9
الصومـــال	66	7	29	79.0	37.0	58.0	46.5	7.1	23.0	56.2	24.5	40.4
العـــراق	91	56	79	99.6	94.5	97.1	77.4	53.7	73.0	100.0	100.0	100.0
عُمـــان	93	78	89	94.9	76.5	85.7	93.5	78.2	99.0	99.5	99.4	99.5
فلسطيـــن	96	85	94	97.8	98.5	98.2	91.6	87.1	98.9	99.0	98.0	98.5
قطـــر	100	100	100	100.0	-	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	...	100.0
القُمـــر	91	97	95	88.2	76.9	82.6	43.9	23.5	36.0	45.5	31.9	38.7
الكويـــت	100	...	100	100.0	-	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	...	100.0
لبنـــان	100	100	100	...	...	94.0	100.0	...	95.2	...	...	99.0
ليبيـــا	...	...	98	...	...	100.0	97.0	96.0	97.0	...	...	92.0
مصـــر	100	99	99	99.1	89.9	94.5	94.8	88.7	95.0	99.6	95.4	97.5
المغـــرب	94	60	78	92.7	76.9	84.8	99.0	73.3	87.5	99.9	90.0	95.0
موريتانـيا	52	48	50	89.5	50.1	69.8	34.5	7.0	26.0	74.9	19.1	47.0
اليمـــن	72	47	55	76.2	50.1	63.2	89.1	29.6	53.0	78.1	39.0	58.6

* معظم الأرقام الواردة تعني نسبة السكان الذين يتوفر لهم مرافق مناسبة للصرف الصحي (سواء كانت شبكات عامة أو مرافق ملائمة في الموقع).

المصدر : مصادر وطنية - البنك الدولي، "مؤشرات التنمية الدولية"، أعداد مختلفة، وقاعدة معلومات البنك، 2023 - منظمة الصحة العالمية، وقاعدة معلومات المنظمة، 2023. - اليونيسيف ، وضع الأطفال في العالم 2021 .

ملحق (13/2) : معدلات القيد في مراحل التعليم
(أ) معدل القيد الإجمالي*

	المرحلة الأولى						المرحلة الثانوية						المرحلة العليا					
	2010			2021			2010			2021			2010			2021		
	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة
الأ ر د ن	82.7	81.8	81.9	80.5	79.5	80.0	79.4	82.5	80.9	71.3	72.7	71.9	34.9	39.7	37.3	30.4	36.7	33.5
الإمـــارات	96.9	98.92	97.9	114.8	115.9	115.4	91.0 (1)	93.9 (1)	92.4 (1)	102.4	104.0	103.2	10.71	29.92	17.0	46.4	66.3	53.7
البحريـــن	94.1	95.7	94.9	98.3	97.7	98.08 (4)	92.2	93.5	92.9	93.3	101.5	97.11 (4)	33.6	57.5	44.0	45.3	78.5	60.3
تونـــس	109.0	105.3	107.2	113.2	111.2	112.3	87.5	93.4	90.4	87.4	99.8	93.3	27.8	42.6	35.2	23.2	43.0	32.8
الجزائـــر	118.9	111.4	115.2	113.0	109.5	111.3	95.3	98.7	97.0	97.8 (2)	101.5 (2)	99.6 (2)	24.4	35.3	29.8	39.2	66.4	52.5
جيبوتـــي	64.2	69.3	66.5	76.3	70.0	73.2	42.1	39.4	40.9	54.9	55.5	55.2	4.1	3.1	3.6	6.0 (2)	4.6 (2)	5.3 (2)
الســعودية	106.5	105.6	106.1	101.3	102.8	102.1	103.3	97.9	100.6	113.3	108.9	111.1	34.0	39.1	36.5	67.9	73.6	70.6
الســودان	75.8	68.1	72.0	81.7	76.1	79.0	45.6	39.6	42.7	45.4	46.3	45.7	14.7	17.3	16.0	16.8 (3)	17.1 (3)	16.9 (3)
ســورية	120.8	116.5	118.7	77.3 (2)	80.2 (2)	78.7 (2)	72.3	72.4	72.3	49.3 (2)	49.3 (2)	49.3 (2)	27.8	24.0	25.9	40.5	45.7	43.0
الصومـــال	42.0 (1)	23.1 (1)	32.6 (1)	42.0 (1)	23.1 (1)	32.6 (1)	10.6 (1)	4.9 (1)	7.7 (1)	...	...	5.5	...	...	...	...	...	...
العـــراق	113.1 (1)	95.4 (1)	104.5 (1)	113.1 (1)	95.4 (1)	104.5 (1)	60.3 (1)	45.1 (1)	52.9 (3)	60.3 (1)	45.1 (1)	52.9 (1)		11.4 (1)	15.4 (1)	15.4 (1)	8.4 (1)	12.0 (1)
عُمـــان	102.5	102.7	102.6	104.2	103.9	104.1	101.8	100.7	101.3	109.5	102.6	106.0	19.7	28.5	23.3	35.6	57.4	45.5
فلسطيـــن	91.9	90.1	91.0	94.2	93.7	94.0	82.4	89.0	85.7	88.3	96.5	92.3	41.1	54.9	47.9	32.7	53.8	43.1
قطـــر	104.7	105.9	105.3	101.0	103.4	102.2	99.2	103.3	101.2	77.3	96.3	85.6	4.8	25.6	9.9	8.0	58.8	20.8
القُمـــر	116.9	98.9	108.0	99.6	99.4	99.5	52.1 (1)	39.3 (1)	45.8 (1)	57.8	61.4	59.4	6.6	4.9	5.8	9.9 (3)	8.0 (3)	9.3 (3)
الكويـــت	103.0	101.5	102.3	77.1	89.0	82.6	96.8	99.0	97.8	94.9 (3)	101.0 (3)	97.8 (3)	11.0 (1)	25.6 (1)	17.6 (1)	43.5	81.8	61.1
لبنـــان	109.5	100.0	104.7	97.3	89.5	93.4	74.5	76.1	75.3	63.4	62.8	63.0	47.4	49.3	48.4	...	...	38.1
ليبيـــا	113.0 (1)	107.6 (1)	110.4 (1)	117.0 (2)	112.0 (2)	114.0 (2)	86.3 (1)	101.1 (1)	93.5 (1)	86.3 (1)	101.1 (1)	93.5 (1)	56.0 (1)	61.0 (1)	58.0 (1)	50.7 (1)	49.9 (1)	50.3 (1)
مصـــر	105.1	102.0	103.6	106.0	106.9	106.4	70.1	68.2	69.2	89.9	89.0	89.5	31.5	28.9	30.2	38.0	39.8	38.9
المغـــرب	112.8	106.2	109.6	114.9	111.8	113.4	67.5	58.8	63.2	85.0	82.4	83.7	15.2	13.7	14.5	39.6	41.7	40.6
موريتانـيا	94.2	98.3	96.2	91.1	97.6	94.3	21.8	18.6	20.2	37.0	39.4	38.2	6.1	2.5	4.4	7.2	4.5	5.9
اليمـــن	99.5	81.2	90.5	98.6 (3)	87.1 (3)	93.6	53.4	33.2	43.5	59.6 (3)	43.3 (3)	51.6 (3)	14.6	6.4	10.6	14.0 (2)	6.2 (2)	10.2 (2)

* تعرَّف معدلات القيد الإجمالية بأنها عدد الطلبة المقيدين في مرحلة تعليمية بغض النظر عن أعمارهم كنسبة مئوية من السكان في سن التعليم الدراسي الرسمي في تلك المرحلة .

(1) البيانات لعام 2006- 2010 (2) البيانات لعام 2011 - 2013 (3) البيانات لعام 2014 -2016 (4) بيانات عام 2019

المصدر: مصادر وطنية - قاعدة معلومات اليونسكو 2023 - البنك الدولي، "مؤشرات التنمية الدولية"، وقاعدة معلومات البنك، 2023

" تابع" ملحق (13/2) : معدلات القيد في مراحل التعليم

(ب) معدل القيد الصافي *

	المرحلة الأولى						المرحلة الثانوية					
	2010			2021			2010			2021		
	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة
الأ ر د ن	81.4	80.0	80.7	79.9	79.1	79.5	75.3	77.9	76.6	60.8	64.7	62.7
الإمـــارات	83.1	84.8	83.9	99.9	99.7	99.8	81.4 [2]	84.0 [2]	82.6 [2]	97.5	98.2	97.8
البحريـــن	89.3	91.2	90.2	98.1	97.2	97.7	85.9	89.3	87.6	81.9	93.7	87.3
تونـــس	...	...	98.9	98.2	99.9	99.1	67.1 [2]	75.6 [2]	71.3 [2]	67.1 [2]	75.6 [2]	71.3 [2]
الجزائـــر	...	...	97.2	100.0	99.4	99.8	64.5 [1]	68.0 [1]	66.2 [1]	64.5 [1]	68.0 [1]	66.2 [1]
جيبوتـــي	47.8	47.9	47.9	69.0	63.9	66.5	23.1	17.5	20.4	47.7	47.0	47.4
الســـعودية	96.8	96.4	96.6	99.3	99.5	99.4	78.4	83.04	80.7	99.5	99.3	99.4
الســـودان	62.1 [2]	55.3 [2]	58.7 [2]	69.5	64.7	67.1	32.3	30.7	31.5	46.5	50.3	48.4
ســـورية	...	...	92.9	68.9 [3]	67.0 [3]	68.0 [3]	41.0	41.4	41.2	48.9 [3]	48.1 [3]	48.5 [3]
الصومـــال	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
العـــراق	83.5 [1]	71.2 [1]	77.4 [1]	97.7 [2]	86.6 [2]	92.3 [2]	58.5	42.3	50.7	49.4 [2]	39.9 [2]	44.8 [2]
عُمـــان	94.9	95.5	95.2	99.8	99.9	99.9	88.3	89.3	88.8	92.3	83.1	90.1
فلسطيـــن	87.7	85.7	86.7	93.2	92.8	93.0	67.1	82.9	74.9	71.9	86.0	78.9
قطـــر	90.27	92.3	91.3	96.6	99.6	98.6	92.4	89.7	91.1	68.5	85.4	75.8
القُمـــر	90.7 [2]	83.8 [2]	87.3 [2]	81.9	81.8	81.8	43.6	45.2	44.4	48.5	51.9	50.1
الكويـــت	93.4	91.7	92.6	75.5	87	80.8	72.9	80.9	76.7	84.5	88.7	86.5
لبنـــان	95.2	88.4	91.8	89.1	83.5	86.3	68.5	69.6	69.0	64.8 [3]	65.0 [3]	64.9 [3]
ليبيـــا	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
مصـــر	...	...	97.2	98.6	100.0	99.3	36.2 [2]	36.4 [2]	36.3 [2]	77.3	75.9	76.6
المغـــرب	92.8	91.6	92.2	99.2	100.0	99.6	58.7	48.6	53.7	74.8	74.8	74.8
موريتانـيا	68.6	71.2	69.9	75.0	78.8	76.9	18.5	16.3	16.9	36.9	41.2	39.0
اليمـــن	88.0	72.6	80.4	78.9 [3]	89.7 [3]	84.4 [3]	47.2	28.6	38.1	54.7 [3]	40.2 [3]	47.6 [3]

* تعرَّف معدلات القيد الصافية بأنها عدد الطلبة المقيدين في أحد مستويات التعليم في سن التعليم المدرسي الرسمي لتلك المرحلة.

[1] البيانات لعام 2000 -2005 [2] البيانات لعام 2006- 2010 [3] البيانات لعام 2011.- 2016

المصدر: مصادر الملحق (13/2) - أ.

"تابع" ملحق (13/2) : معدلات القيد الإجمالي في مراحل التعليم
(ج) دليل المساواة (*) بين الجنسين في التعليم

	دليل المساواة بين الجنسين في التعليم					
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانوية		المرحلة العليا	
	2010	2021	2010	2021	2010	2021
الأ ر د ن	0.99	0.99	1.04	1.02	1.14	1.22
الإمـــارات	1.02	1.01	(1) 1.03	1.02	2.79	1.43
البحريـــن	1.02	0.99	1.01	1.09	(1) 2.45	1.73
تونـــس	0.97	0.98	1.07	1.14	1.53	1.85
الجزائـــر	0.94	0.97	1.04	(2) 1.04	1.44	1.69
جيبوتـــي	1.08	0.92	0.94	1.01	0.76	(2) 0.77
الســعودية	0.99	1.01	0.95	0.96	1.40	1.08
الســودان	0.90	0.93	0.87	1.02	1.17	(3) 1.02
ســورية	0.96	(2) 1.04	1.00	(2) 1.00	0.86	1.13
الصومـال	(1) 0.55	(1) 0.55	(1) 0.46	...	...	...
العـــراق	(1) 0.84	(1) 0.84	(1) 0.75	(1) 0.75	(1) 0.59	(1) 0.55
عُمـــان	1.00	1.00	0.99	0.94	1.44	1.61
فلسطيـــن	0.98	0.99	1.08	1.09	1.34	1.65
قطـــر	1.01	1.02	1.04	1.25	5.32	7.35
القُمـــر	0.85	1.00	(1) 0.75	1.06	0.74	(3) 0.81
الكويـــت	0.99	1.15	1.02	(3) 1.06	(1) 2.33	1.88
لبنـــان	0.91	0.92	1.02	0.99	1.04	...
ليبيـــا	(1) 0.95	(2) 0.96	(1) 1.17	(1) 1.17	(1) 1.09	(1) 0.98
مصـــر	0.97	1.01	0.97	0.99	0.92	1.05
المغـــرب	0.94	0.97	0.87	0.97	0.90	1.05
موريتانـيا	1.04	1.07	0.85	1.06	0.41	0.63
اليمـــن	0.82	0.88	0.62	(3) 0.73	0.44	(2) 0.44

(*) دليل المساواة : معدل القيد الإجمالي للإناث إلى معدل القيد الإجمالي للذكور .

(1) البيانات لعام 2006- 2010 (2) البيانات لعام 2011 - 2013 (3) البيانات لعام 2014-2015

المصدر : مصادر الملحق (13/2) - أ.

ملحق (14/2) : عدد سنوات الدراسة المتوقعة ومعدلات التسرب في مرحلة التعليم الأولي

	عدد سنوات الدراسة المتوقعة						معدلات التسرب (%)		
	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة
	2010			2021			2021		
الأ ر د ن	11.5	11.7	11.6	10.5	10.8	10.6	20.0	20.9	20.5
الإمـــارات	12.9	13.9	13.3	15.2	16.5	15.7	...	...	0.2
البحريـــن*	13.1	14.3	13.6	15.9	17.0	16.3	1.9	2.8	0.6
تونـــس	13.8	15.2	14.5	14.3	16.0	15.1	...	...	0.8
الجزائـــر	13.8	14.2	14.0	14.4	14.8	14.6	...	...	0.2
جيبوتـــي	6.5	6.5	6.5	6.9	6.7	6.8	31.0	36.1	33.5
الســعودية	13.4	13.4	13.4	16.9	16.5	16.7	0.7	0.5	0.6
الســودان	7.5	6.9	7.2	8.3	7.7	7.9	30.5	35.3	32.9
ســورية	11.9	11.6	11.7	8.8	8.9	8.9	26.8	28.4	27.6
الصومـال	...	...	...	...	...	...	...	...	...
العـــراق	11.4	8.7	10.1	12.2	10.4	11.3	...	...	...
عُمـــان	13.3	13.7	13.4	14.9	14.7	14.6	1.4	1.0	1.2
فلسطيـــن	12.3	14.0	13.4	12.5	14.2	13.3	6.8	7.2	7.0
قطـــر	13.1	13.6	13.4	12.4	14.6	12.8	3.4	0.3	1.8
القُمـــر	11.1	11.1	11.1	11.4	11.1	11.2	18.1	18.2	18.2
الكويـــت	14.2	15.2	14.6	13.2	15.2	14.2	4.4	0.9	2.7
لبنـــان	13.3	13.0	13.2	11.5	11.1	11.3	8.9	14.0	11.5
ليبيـــا	15.9	16.4	16.1	12.6	13.1	12.9	...	...	...
مصـــر	12.1	11.7	11.7	13.6	13.6	13.6	0.6	0.8	0.7
المغـــرب	11.6	10.6	11.1	14.4	14.1	14.3	2.3	2.6	2.4
موريتانـيا	7.9	7.8	7.9	8.5	8.9	8.7	25.0	21.2	23.1
اليمـــن	10.0	7.3	8.7	10.2	7.4	8.8	11.5	22.1	16.8

* بيانات لعام 2021 هي لعام 2019

...غير متوفر.

المصدر: مصادر وطنية - اليونسكو، قاعدة المعلومات، يناير 2023، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية 2022.

ملحق (15/2) : الإنفاق على التعليم

	الانفاق العام على التعليم			
	من الدخل القومي الإجمالي %		من الإنفاق العام الإجمالي %	
	2011-2008	2021	2010	2021
الأ ر د ن	3.1	3.2	10.8	9.6
الإمـــارات	1.0	3.9	6.5	11.7
البحريـــن	3.1	2.3	11.3	9.1
تونـــس	6.9	1.3	24.9	5.1
الجزائـــر	4.4	4.3	16.6	14.5
جيبوتـــي	4.5	3.6	12.3	14.0
الســعودية	5.5	5.9	19.3	18.8
الســودان	0.8	2.2	8.0	12.5
ســورية	5.1	4.9	18.9	19.2
الصومـــال	...	0	2.0	3.0
العـــراق	...	...	...	...
عُمـــان	4.6	5.4	13.8	12.2
فلسطيـــن	4.6	5.5	17.8	17.9
قطـــر	2.4	3.2	20.3	16.0
القُمـــر	7.6	4.3	21.4	15.3
الكويـــت	4.7	6.6	7.9	11.9
لبنـــان	1.6	2.6	5.5	9.9
ليبيـــا	…	3.3		…
مصـــر	3.7	3.8	11.3	12.26
المغـــرب	5.4	4.9	….	16.86
موريتانـيا	3.8	1.9	13.7	9.1
اليمـــن	6.7	4.6	18.0	18.42

المصدر : مصادر وطنية - اليونسكو، قاعدة معلومات اليونسكو، 2023 - البنك الدولي،"مؤشرات التنمية الدولية"، وقاعدة معلومات البنك ؛
United Nations,statistical Yearbook 2022 edition ,65 issue

ملحق (16/2) : معدل الأمية في الدول العربية
(أ) : معدل الأمية (%)

	معدل الأمية (%)											
	الفئة العمرية (15 سنة فما فوق)						الفئة العمرية (15 - 24)					
	بين الذكور	بين الإناث	جملة	بين الذكور	بين الإناث	جملة	بين الذكور	بين الإناث	جملة	بين الذكور	بين الإناث	جملة
	2010			2021			2010			2021		
الأ ر د ن	3.7	10.3	7.0	1.4	2.2	1.8	1.2	1.2	1.2	0.8	0.5	0.7
الإمـــارات	9.7 [1]	11.3 [1]	10.2 [1]	2.0	3.1	2.4	1.7 [1]	3.9 [1]	2.6 [1]	2.5	0.9	1.8
البحريـــن	7.2	9.8	8.1	1.2	4.1	2.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.7	0.3
تونـــس	...	...	18.0 [2]	7.6	19.3	13.6	1.9 [1]	4.2 [1]	3.2 [1]	1.7	2.2	1.9
الجزائـــر	15.6 [1]	29.0 [1]	22.3 [1]	12.6	24.7	18.6	5.8 [1]	9.4 [1]	7.5 [1]	2.4	2.7	2.6
جيبوتـــي	20.1 [1]	38.6 [1]	29.7 [1]	20.1 [1]	38.6 [1]	29.7 [1]	9.0 [1]	15.1 [1]	12.1 [1]	9.0 [1]	15.1 [1]	12.1 [1]
الســعودية	8.1	15.3	11.3	1.4	4.0	2.4	2.3	3.8	3.0	0.5	0.6	0.5
الســودان	19.9	38.0	28.9	34.6	43.9	39.3	10.4	16.4	13.3	27.5	26.5	27.0
ســورية	10.1	23.1	16.6	9.2 [3]	20.8 [3]	14.9 [3]	3.9	6.4	5.1	3.4 [3]	5.5 [3]	4.4 [3]
الصومـال	...	...	...	...	...	...	...	...	..	...	...	...
العـــراق	14.0	29.4	21.8	9.8	21.1	14.4	15.5	19.5	17.4	5.1	7.9	6.5
عُمـــان	10.0 [1]	19.1 [1]	11.7	4.0	7.8	5.9	8.2	18.4	13.3	1.6	1.0	1.4
فلسطيـــن	2.5	8.2	5.3	1.2	3.5	2.3	0.8	0.7	0.8	0.8	0.8	0.8
قطـــر	3.4 [2]	4.4 [2]	3.6 [2]	6.9	7.6	6.5	2.4 [2]	1.3 [2]	2.1 [2]	5.9	3.9	5.4
القُمـــر	20.3 [1]	31.3 [1]	25.8 [1]	35.4	47.1	41.2	14.2 [1]	15.3 [1]	14.7 [1]	21.8	21.7	21.7
الكويـــت	5.0 [1]	8.2 [1]	6.1 [1]	2.9	4.6	3.5	1.4 [1]	1.3 [1]	1.4 [1]	1.2	0.4	0.7
لبنـــان	5.6 [1]	10.2 [1]	7.9 [1]	3.1	6.7	4.9	1.6 [1]	0.9 [1]	1.3 [1]	0.3	0.2	0.2
ليبيـــا	4.4	17.3	10.8	3.3	14.4	9.0	0.1	0.2	0.1	0.0	0.1	0.1
مصـــر	21.6 [2]	38.5 [2]	29.9 [2]	23.5	34.5	28.8	8.4 [2]	12.2 [2]	10.2 [2]	10.5	13.2	11.8
المغـــرب	31.1 [1]	56.1 [1]	43.9 [1]	16.7	35.4	26.2	...	...	20.5 [2]	2.0	2.6	2.3
موريتانـيا	35.1	48.8	42.0	36.3	56.6	46.5	28.7	34.7	31.7	29.1	43.2	36.1
اليمـــن	18.8	53.2	36.1	14.9	45.0	29.9	4.0	25.9	14.8	2.4	17.3	9.8

[1] البيانات من عام2005 - 2009. [2] البيانات لعام 2011. [3] البيانات لعام 2012.

المصدر: مصادر وطنية - اليونسكو، قاعدة معلومات اليونسكو، 2023.

ملحق (16/2) : معدل الأمية في الدول العربية
(ب) : دليل المساواة (*) بين الجنسين في معدل الأمية

	دليل المساواة بين الجنسين في معدل الأمية			
	الفئة العمرية (15 سنة فما فوق)		الفئة العمرية (15 - 24)	
	2010	2021	2010	2021
الأ ر د ن	2.8	1.6	1.0	0.6
الإمـــارات	1.2 [1]	1.6	2.3 [1]	0.4
البحريـــن	1.4	3.4	0.0	0.0
تونـــس	2.2 [2]	2.5	2.2 [1]	1.3
الجزائـــر	1.9 [1]	2.0	1.6 [1]	1.1
جيبوتـــي	1.9 [1]	1.9 [1]	1.7 [1]	1.7 [1]
السـعودية	1.9	2.9		1.2
السـودان	1.9	1.3	1.6	1.0
ســورية	2.3	2.3 [3]	1.6	1.6 [3]
الصومـال	...	...	...	...
العـــراق	2.1	2.2	1.3	1.5
عُمـــان	1.9	2.0	1.0 [1]	0.6
فلسطيـــن	3.5 [2]	2.9	0.9	1.0
قطـــر	1.3 [2]	1.1	0.5 [2]	0.7
القُمـــر	1.5 [1]	1.3	1.1 [1]	1.0
الكويـــت	1.6 [1]	1.6	0.9 [1]	0.3
لبنـــان	1.8 [1]	2.2	0.6 [1]	0.7
ليبيـــا	3.9	4.4	2.0	0.0
مصـــر	1.8 [2]	1.5	1.5 [2]	1.3
المغـــرب	1.8 [1]	2.1	2.1 [2]	1.3
موريتانـيا	1.4	1.6	1.2	1.5
اليمـــن	2.8	3.0	6.9	7.2

(*) دليل المساواة : معدل الأمية للإناث إلى معدل الأمية للذكور.

[1] البيانات من عام2005 - 2009. [2] البيانات لعام 2011. [3] البيانات لعام 2012.

المصدر : مصادر الملحق (16/2) - أ.

ملحق (17/2) : العمالة في الدول العربية

	القوة العاملة كنسبة مئوية من مجموع السكان (15+)		القوة العاملة (معدل النمو السنوي) (%)	حصة النساء من القوة العاملة (البالغة 15 سنة وأكثر) من مجموع القوة العاملة (%)		النسبة المئوية للعمالة					
						الزراعة		الصناعة		الخدمات	
	2010	2021	2021-2010	2010	2021	2010	2021	2010	2021	2010	2021
مجموع الدول العربية	**47.8**	**45.6**	**1.9**	**20.9**	**20.2**	**22.3**	**17.7**	**24.9**	**24.5**	**52.9**	**57.8**
الأ ر د ن	39.5	39.6	0.7	17.8	17.5	3.6	3.2	23.6	17.6	72.8	79.1
الإمـــارات	77.7	81.3	0.5-	13.2	17.7	3.8	1.7	26.8	27.2	69.4	71.1
البحريـــن	71.8	71.0	0.5-	21.3	21.4	1.1	1.0	35.7	34.9	63.2	64.1
تونـــس	46.9	45.2	2.4	27.0	29.1	17.9	13.9	33.4	34.2	48.6	51.9
الجزائـــر	41.7	40.1	3.4	16.5	19.5	12.0	10.3	30.4	31.0	57.6	58.6
جيبوتـــي	33.1	31.1	3.0	26.8	29.2	1.8	1.2	5.2	6.1	93.0	92.7
الســـعودية	53.2	59.1	2.0-	14.5	18.7	6.3	2.7	23.5	20.0	70.2	77.3
الســـودان	49.2	48.5	3.6	29.0	30.2	45.9	40.6	14.9	14.6	39.2	44.8
ســـورية	42.7	43.8	5.9	15.1	18.9	14.8	12.5	33.6	22.2	51.6	65.4
الصومـــال	34.6	33.9	3.9	30.0	31.4	35.8	26.3	16.5	17.7	47.7	56.0
العـــراق	41.3	39.7	0.2	15.0	13.9	24.2	19.8	20.2	21.3	55.6	58.9
عُمـــان	60.4	65.4	1.7-	16.6	16.0	5.2	4.1	36.9	48.3	58.0	47.6
فلسطيـــن	40.0	43.4	8.9	17.8	20.5	11.8	6.7	24.7	31.9	63.5	61.5
قطـــر	86.6	87.5	2.8-	11.9	15.9	1.5	1.2	56.4	54.0	42.2	44.8
القُمـــر	43.2	43.8	2.3	38.3	37.6	45.3	35.0	17.0	20.2	37.7	44.8
الكويـــت	68.2	70.4	2.2-	28.6	24.6	2.4	2.0	24.3	25.3	73.2	72.7
لبنـــان	44.8	45.9	2.0	26.0	31.8	3.9	3.8	23.6	20.8	72.5	75.4
ليبيـــا	47.8	47.0	4.3	34.9	35.8	17.4	16.3	21.9	19.3	60.7	64.4
مصـــر	49.4	41.3	1.4	23.3	17.6	28.3	19.8	25.4	29.1	46.3	51.1
المغـــرب	49.6	45.3	5.7	25.9	22.9	40.0	31.2	22.2	22.8	37.8	46.0
موريتانـيا	44.0	40.6	3.1	32.2	33.6	36.0	29.5	17.1	18.9	46.9	51.6
اليمـــن	39.4	38.0	3.3	12.6	7.8	24.1	28.1	19.0	11.7	56.9	60.2

المصدر : الملحق (3/3)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد متفرقة - مصادر وطنية - تقرير مؤشرات التنمية الدولية 2023، البنك الدولي - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، قاعدة معلومات الفاو اليونيسيف، وضع الأطفال في العالم 2021 - منظمة العمل الدولية - قاعدة معلومات المنظمة 2023 - منظمة الاسكوا، قاعدة البيانات 2022.

ملحق (18/2): بعض مؤشرات البطالة في الدول العربية وفق آخر بيانات متوفرة

الدولة	السنة	معدل البطالة (%)	قوة العمل بالألف	عدد العاطلين بالألف	عدد العاطلين الذكور	عدد العاطلين الإناث	معدل البطالة بين الذكور (%)	معدل البطالة بين الإناث (%)	نسبة الإناث بين العاطلين (%)	نسبة الشباب بين العاطلين (24-15 سنة)	نسبة الجامعيين بين العاطلين (%)	نسبة العاطلين طالبي العمل لأول مرة (%)	نسبة العاطلين أكثر من سنة (%)
الاردن	2022	22.9	2448.1	560.6	413.7	146.9	20.6	31.7	26.2	36.4	32.6	39.5	46.7
الامارات *	2022	2.8	6579	181.2	103.8	77.4	1.9	6.4	42.7	21.2	57.9	76.6	
البحرين *	2022	1.4	1003	14.0	3.3	10.7	0.6	4.2	76.3	33.0	70.3	89.0	74.4
تونس	2022	15.3	4080	626.1	372.0	254.1	13.0	21.0	40.6	24.0	33.9	53.8	45.8
الجزائر	2022	11.6	12638.7	1459.8	951.5	508.3	9.4	20.3	34.8	28.6	30.2	50.2	65.4
جيبوتي	2022	27.9	245	68.4	41.1	27.3	23.8	37.9	39.9	34.2			
السعودية * (1)	2022	4.8	15502	744.1	272.5	471.6	2.3	12.9	63.4	29.7	49.0	24.9	38.2
السودان	2022	18.7	13502	2528.8	1289.6	1239.2	13.7	30.2	49.0	32.3	22.9	60.7	56.0
سورية	2022	9.6	6724	646.2	370.3	275.9	6.8	21.4	42.7	48.6	11.8	66.1	
الصومال	2022	20.0	3158	633.1	376.1	257.1	17.4	25.9	40.6	31.4			
العراق	2022	15.5	11184	1738.8	1280.4	458.4	13.4	28.5	26.4	47.3			
عمان*	2022	2.3	2243	52.2	19.1	33.1	1.0	8.7	63.4	30.5	36.9	80.2	
فلسطين (2)	2022	24.0	1529	367.0	244.6	122.4	21.3	20.0	33.4	34.2	43.7	61.8	25.6
قطر* (3)	2022	0.1	2166	2.9	1.5	1.4	0.1	0.3	48.3	40.1	39.8	83.3	19.6
القمر	2022	8.8	229	20.2	10.5	9.7	7.4	11.2	47.9	21.4		47.6	
الكويت * (4)	2022	1.0	2859	29.8	17.1	12.7	0.8	1.5	42.6	28.3	14.2		17.7
لبنان	2022	12.6	1867	235.8	139.5	96.4	11.0	16.0	40.9	36.3	36.6	46.0	33.0
ليبيا	2022	20.7	2319	479.6	257.1	222.5	17.3	26.7	46.4	21.5		98.0	
مصر	2022	7.2	30122	2183.0	1243.0	940.0	5.0	18.4	41.2	34.8	39.7	55.5	26.6
المغرب	2022	11.8	12191	1442.0	967.6	474.4	10.3	17.2	32.9	30.5	28.2	50.5	74.4
موريتانيا	2022	11.1	1129	125.5	78.2	47.3	10.4	12.4	37.7	33.8			
اليمن	2022	14	7816	1062.2	896.4	165.8	12.5	26.3	15.6	43.9	12.2		

المصدر: تقديرات معدي التقرير بناء على مصادر وطنية رسمية ومصادر إقليمية ودولية متفرقة أهمها قواعد بيانات منظمة العمل الدولية.

* مواطنون وغير مواطنون.

(1) قدر معدل البطالة بين السعوديين عام 2022 بحوالي 8 % من قوة العمل السعودية. وبلغ معدل البطالة بين الإناث حوالي 15.4% وبين فئة الشباب (15-24) حوالي 15.9%.

(2) فلسطين -- "نسبة الجامعيين بين العاطلين" = (عدد العاطلين عن العمل حاملي شهادة الدبلوم المتوسط فأعلى / عدد العاطلين عن العمل)

(3) قدر معدل البطالة بين القطريين عام 2022 بحوالي 0.5% من قوة العمل القطرية، وبلغ عددهم حوالي 624 عاطل منهم 190 ذكور و434 اناث.

(4) قدر معدل البطالة بين المواطنين في الكويت عام 2022 بحوالي 5.4%، وبمعدل حوالي 5.9% للذكور، وحوالي 5% للإناث.

ملحق (19/2) : بعض مؤشرات التطورات الاجتماعية العربية

المـؤشـــر	السنــة	قيمة المؤشر	
نسبة سكان الحضر لإجمالي السكان	2021	66.0	%
نسبة الفئة العمرية دون 15 سنة لإجمالي السكان	2021	29.9	%
نسبة الفئة العمرية (15 - 65) سنة لإجمالي السكان	2021	65.1	%
نسبة الفئة العمرية أعلى من 65 سنة لإجمالي السكان	2021	5.0	%
الأمية بين البالغين	2021	20.5	%
الأمية بين الذكور البالغين	2021	14.0	%
الأمية بين الإناث البالغات	2021	27.0	%
الأمية بين الشباب	2021	10.0	%
الأمية بين الشباب الذكور	2021	8.0	%
الأمية بين الشابات الإناث	2021	12.0	%
القيد الصافي في التعليم الأساسي	2021	90.0	%
القيد الصافي للذكور في التعليم الأساسي	2021	88.6	%
القيد الصافي للإناث في التعليم الأساسي	2021	91.4	%
فجوة النوع الاجتماعي في القيد في التعليم الأساسي	2021	0.96	
عدد سنوات الدراسة المتوقعة في التعليم الأساسي (جملة)	2021	12.4	سنة
عدد سنوات الدراسة المتوقعة في التعليم الأساسي (ذكور)	2021	12.6	سنة
عدد سنوات الدراسة المتوقعة في التعليم الأساسي (إناث)	2021	12.3	سنة
معدل التسرب في التعليم الأساسي (جملة)	2021	9.9	%
معدل التسرب في التعليم الأساسي (ذكور)	2021	8.6	%
معدل التسرب في التعليم الأساسي (إناث)	2021	11.3	%
الإنفاق العام على التعليم (%) من الدخل القومي الإجمالي	2021	3.4	%
الإنفاق العام على التعليم (%) من الإنفاق العام الإجمالي	2021	11.9	%
العمر المتوقع عند الولادة	2021	72.3	سنة
متوسط الخصوبة للمرأة الواحدة	2021	2.8	طفل
وفيات الرضع لكل ألف مولود حي	2021	16.8	طفل
وفيات الأطفال دون الخامسة لكل ألف مولود حي	2021	22	طفل
إجمالي الإنفاق على الصحة (%) من الناتج المحلي الإجمالي	2020	5.5	%
الإنفاق العام على الصحة (%) من إجمالي الإنفاق العام	2020	9.4	%
نسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب نقية	2021	95.0	%
نسبة سكان الحضر الذين يحصلون على مياه شرب نقية	2021	98.0	%
نسبة سكان الريف الذين يحصلون على مياه شرب نقية	2021	89.0	%
نسبة السكان الذين يحصلون على صرف صحي مناسب	2021	92.0	%
نسبة سكان الحضر الذين يحصلون على صرف صحي مناسب	2021	95.0	%
نسبة سكان الريف الذين يحصلون على صرف صحي مناسب	2021	84.0	%

المصدر:- قاعدة معلومات الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي، فبراير 2023 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، البنك الدولي، "مؤشرات التنمية الدولية"، وقاعدة معلومات البنك، يناير 2023 - "تقرير التنمية البشرية" : أعداد مختلفة - قاعدة معلومات اليونسكو، فبراير 2023.

ملحق (1/3) : الناتج الزراعي بالأسعار الثابتة ونصيب الفرد منه في الدول العربية

(2010 و 2015 و2019 - 2022)

	الانتاج الزراعي						نسبة التغير%	نسبة التغير%	نصيب الفرد من الناتج الزراعي "دولار أمريكي"						نسبة التغير%	نسبة التغير%	مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي %					
	2010	2015	2019	2020	2021	2022	2022 -2010	2022- 2021	2010	2015	2019	2020	2021	2022	2022 -2010	2022- 2021	2010	2015	2019	2020	2021	2022
مجموع الدول العربية	**136,741**	**147,879**	**166,686**	**168,405**	**172,312**	**170,923**	**1.9**	**0.8-**	**393.4**	**392.4**	**406.9**	**404.0**	**407.8**	**397.8**	**0.1**	**-2.5**	**6.6**	**6.0**	**6.2**	**6.6**	**6.5**	**6.1**
الأ ر د ن	1654	1697	1863	1887	1940	2003	1.6	3.3	247.0	177.5	176.5	174.6	175.4	177.3	-2.7	1.0	4.9	4.4	4.4	4.6	4.6	4.6
الإمـارات	2445	2654	3323	3221	4140	4049	4.3	2.2-	295.6	291.5	349.7	346.8	442.1	428.9	3.1	-3.0	0.9	0.7	0.9	0.9	1.1	1.0
البحريـن	86	98	107	107	115	120	2.8	4.4	70.4	71.7	72.1	72.8	76.4	77.3	0.8	1.2	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3
تونـس	3144	4213	4619	4635	4509	4601	3.2	2.0	297.5	377.4	396.9	396.6	383.3	389.8	2.3	1.7	7.5	9.2	9.4	10.3	9.6	9.6
الجزائـر	13492	19263	21337	21699	21287	22032	4.2	3.5	375.0	482.0	491.4	490.4	472.8	481.1	2.1	1.7	9.5	11.6	12.0	12.8	12.2	12.2
جيبوتـي	28	29	49	54	57	56	5.8	1.5-	33.1	31.6	49.9	54.9	56.7	55.2	4.3	-2.7	1.5	1.2	1.6	1.8	1.8	1.7
السـعودية	13738	17138	19704	19377	19890	20667	3.5	3.9	498.4	543.7	575.8	553.4	583.1	598.1	1.5	2.6	2.8	2.6	2.8	2.9	2.9	2.8
السـودان	25223	26755	29797	29052	28878	28473	1.0	1.4-	597.7	700.9	689.2	653.7	632.5	608.3	0.1	-3.8	33.9	32.0	34.2	34.6	34.2	34.6
سـورية	12960	6703	6181	5780	5751	5521	6.9-	4.0-	616.6	372.5	362.1	330.2	320.5	300.4	-5.8	-6.3	31.5	33.5	31.3	32.7	33.5	32.4
العـراق	8429	6993	11783	14429	13953	11930	2.9	14.5-	259.4	198.6	301.1	359.4	338.7	282.4	0.7	-16.6	7.3	4.5	6.1	8.8	7.9	6.3
عُمـان	862	1362	1983	2266	2469	2229	8.2	9.7-	310.9	327.4	429.3	506.9	545.5	487.6	3.8	-10.6	1.6	2.0	2.7	3.2	3.4	3.0
فلسطيـن	985	1035	1101	1001	994	938	0.4-	5.7-	244.9	228.5	221.2	196.2	190.1	175.1	-2.8	-7.9	8.9	7.4	7.0	7.1	6.6	6.0
قطـر	166	261	409	484	487	524	10.0	7.7	97.7	108.5	146.0	170.2	177.1	187.8	5.6	6.1	0.1	0.2	0.2	0.3	0.3	0.3
القمـر	284	295	299	306	312	319	1.0	2.4	432.2	404.7	378.6	379.3	379.4	381.4	-1.0	0.5	34.0	30.6	27.4	28.0	27.9	27.9
الكويـت	548	616	605	582	595	642	1.3	7.8	186.9	164.6	137.0	134.2	141.2	149.4	-1.8	5.8	0.6	0.5	0.5	0.6	0.6	0.6
لبنـان	1594	1689	2003	1783	1611	1579	0.1-	2.0-	321.8	263.9	346.4	314.8	288.1	287.7	-0.9	-0.2	3.5	3.4	4.3	4.9	4.7	5.0
ليبيـا	1189	378	338	304	310	316	10.4-	2.0	183.1	61.1	51.4	45.7	46.1	46.4	-10.8	0.8	2.7	2.1	1.1	1.4	1.1	1.3
مصـر	32788	37908	42998	44546	46239	48074	3.2	4.0	416.7	426.1	434.8	442.8	453.1	464.4	0.9	2.5	10.9	11.4	10.9	10.9	10.9	10.6
المغـرب	9940	12736	12441	11535	13559	11498	1.2	15.2-	311.6	373.2	349.6	320.8	373.4	313.5	0.1	-16.0	11.7	12.6	11.0	11.0	12.0	9.8
موريتانيـا	952	1275	1679	1635	1573	1635	4.6	3.9	278.5	323.2	383.0	363.5	340.9	345.2	1.8	1.2	20.5	20.6	23.0	22.6	21.2	21.0
اليمـن	6232	4781	4067	3722	3643	3716	4.2-	2.0	269.2	179.2	137.5	122.7	117.5	117.1	-6.7	-0.3	13.1	17.9	19.3	19.3	19.1	19.2

المصدر : الملاحق (3/2) و (4/2) و(8/2) ، وأعداد سابقة من التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

ملحق (2/3) : الأراضي الزراعية واستخداماتها في الدول العربية
(2010 و 2015و2019 - 2022)

(ألف هكتار)

	2010	2015	2019	2020	2021	2022	نسبة التغير %2022-2010	نسبة التغير %2022-2021
أولا : المساحة الزراعية الكلية	68,486	74,172	76,557	79,414	78,001	79,042	1.2	1.3
1- الأراضي الزراعية المستديمة	8,996	9,630	13,705	13,615	14,218	14,773	4.2	3.9
أ- الزراعة المطرية	5,937	5,781	9,751	10,148	9,994	10,458	4.8	4.6
ب- الزراعة المروية	3,059	3,849	3,954	3,467	4,224	4,315	2.9	2.2
2- الأراضي الزراعية الموسمية	59,490	64,542	62,852	65,799	63,783	64,269	0.6	0.8
أ- الزراعة المطرية	35,474	39,061	38,487	40,525	38,008	38,366	0.7	0.9
ب- الزراعة المروية	10,444	10,180	11,849	13,403	12,011	12,178	1.3	1.4
(الأراضي المتروكة (بور))	13,572	15,301	12,516	11,871	13,764	13,725	0.1	-0.3
ثانيا : مساحة الغابات	94,887	42,449	38,765	39,478	38,883	38,378	-7.2	-1.3
ثالثا : مساحة المراعي	494,259	371,501	412,446	416,338	399,054	404,587	-1.6	1.4

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، بيانات عن اداء القطاع الزراعي في الدول العربية 2022

ملحق (3/3) : السكان الريفيون والسكان الزراعيون في الدول العربية
(2010 و2015 و 2019 - 2022)

من الدولة

	السكان الريفيون (ألف نسمة)								السكان الزراعيون ألف نسمة)							
	2010	2015	2019	2020	2021	2022	%النمو 2022-2010	%النمو 2022-2021	2010	2015	2019	2020	2021	2022	%النمو 2022-2010	%النمو 2022-2021
مجموع الدول العربية	**159,747**	**161,321**	**170,919**	**174,623**	**176,323**	**178,323**	0.9	1.1	**82,015**	**84,238**	**87,292**	**89,360**	**90,061**	**90,837**	0.9	0.9
الأ ر د ن	1,131	1,255	1,025	1,049	1,073	1,081	-0.4	0.7	390	393	321	329	336	340	-1.1	1.2
الإمـارات	1,346	1,385	1,291	1,271	1,262	1,251	-0.6	-0.9	234	226	211	207	206	205	-1.1	-0.5
البحريـن	143	152	174	178	181	183	2.1	0.9	8	8	9	9	10	10	1.7	0.9
تونـس	3,622	3,720	3,596	3,622	3,594	3,590	-0.1	-0.1	2,154	2,159	2,087	2,102	2,086	2,083	-0.3	-0.1
الجزائـر	12,036	11,895	11,543	11,382	11,317	11,253	-0.6	-0.6	7,404	7,214	7,001	6,903	6,864	6,823	-0.7	-0.6
جيبوتـي	192	203	215	219	220	221	1.2	0.5	58	96	102	104	104	105	5.1	0.9
السعودية	4,884	5,035	5,461	5,454	5,460	5,472	0.9	0.2	1,400	1,293	1,402	1,400	1,402	1,403	0.0	0.1
السودان	32,024	26,120	24,841	25,750	25,900	26,040	-1.7	0.5	22,443	23,873	22,704	23,534	23,672	23,740	0.5	0.3
سـورية	9,544	9,420	8,358	8,426	8,593	8,664	-0.8	0.8	4,080	4,015	3,562	3,591	3,662	3,720	-0.8	1.6
الصومـال	6,046	6,724	8,408	8,674	8,836	8,990	3.3	1.7	...	...	...	...	...	...	...	...
العـراق	9,588	10,910	11,496	12,097	12,411	12,518	2.2	0.9	1,742	1,801	1,898	1,997	2,049	2,082	1.5	1.6
غمـان	696	899	724	707	683	670	-0.3	-1.9	304	323	260	254	245	239	-2.0	-2.6
فلسطيـن	1,038	1,126	1,222	1,239	1,256	1,269	1.7	1.1	...	...	...	...	...	...	...	...
قطـر	24	18	23	20	21	20	-1.5	-5.4	13	10	14	12	12	12	-0.8	-5.4
القمـر	492	550	603	614	625	634	2.1	1.4	479	536	588	599	610	621	2.2	1.8
الكويـت	52	58	-	-	-	-	-	-	28	31	-	-	-	-	-	-
لبنـان	556	570	770	667	649	633	1.1	-2.5	77	74	100	87	84	82	0.5	-2.7
ليبيـا	1,351	1,355	1,329	1,333	1,355	1,278	-0.5	-5.7	193	175	172	172	175	174	-0.9	-0.6
مصر	44,488	48,138	57,286	57,485	58,265	59,753	2.5	2.6	22,664	23,299	27,727	27,823	28,201	28,821	2.0	2.2
المغـرب	13,390	13,506	13,497	13,519	13,474	13,430	0.0	-0.3	8,260	8,074	8,068	8,081	8,054	8,052	-0.2	0.0
موريتانيا	1,564	1,630	2,059	2,137	2,152	2,169	2.8	0.8	741	854	1,079	1,120	1,127	1,135	3.6	0.7
اليمـن	15,540	16,652	17,000	18,780	18,995	19,204	1.8	1.1	9,343	9,785	9,989	11,035	11,161	11,190	1.5	0.3

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) قاعدة البيانات 2023، منظمة العمل الدولية ، قاعدة البيانات 2023.

ملحق (4/3) : نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي والكفاءة الاقتصادية الزراعية في الدول العربية
(2010 و2015 و2019 - 2022)

من الدولة

	نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي(1) (بالدولار)							الكفاءة الإقتصادية الزراعية[2]%					
	2010	2015	2019	2020	2021	2022	%النمو 2022-2021	2010	2015	2019	2020	2021	2022
مجموع الدول العربية	**4,818**	**6,080**	**5,742**	**6,794**	**6,916**	**6,746**	-2.5	**0.28**	**0.30**	**0.28**	**0.37**	**0.37**	**0.35**
الأ ر د ن	8,164	13,700	20,518	19,362	20,382	21,252	4.3	0.99	1.25	1.29	1.39	1.44	1.49
الإمـــارات	13,169	15,471	21,895	27,565	37,687	37,147	-1.4	0.20	0.30	0.34	0.48	0.63	0.59
البحريـن	19,136	16,365	12,566	12,891	13,893	14,485	4.3	0.27	0.29	0.28	0.32	0.33	0.34
تونـــس	4,070	5,260	6,645	7,970	7,789	7,933	1.8	0.40	0.62	0.67	0.72	0.69	0.70
الجزائـر	4,113	6,536	17,266	17,428	16,856	17,053	1.2	0.71	1.21	1.25	1.22	1.18	1.20
جيبوتـي	142	107	16,643	19,583	19,862	18,941	-4.6	1.87	1.06	1.27	1.47	1.46	1.40
السعودية	26,819	35,722	39,602	37,858	46,972	49,325	5.0	0.42	0.47	0.73	0.91	1.07	1.05
السودان	3,800	6,004	1,739	5,602	5,454	5,272	-3.3	0.74	0.75	0.50	0.84	0.84	0.86
سـورية	8,411	9,034	14,550	7,589	7,355	6,867	-6.6	1.31	2.33	3.11	2.53	2.68	2.71
الصومـال	....	....	....	....	....	....	....	....	....	....	....	....	....
العـراق	16,786	16,150	4,096	6,666	6,596	5,556	-15.8	0.25	0.21	0.20	0.44	0.40	0.33
عُمـــان	2,533	1,737	17,127	24,481	27,808	25,623	-7.9	0.24	0.33	0.47	0.77	0.84	0.77
فلسطيـن	9,372	9,243	15,388	12,573	10,948	9,568	-12.6	0.76	0.85	1.18	1.11	0.99	0.88
قطـــر	18,441	18,642	18,230	19,717	20,376	20,958	2.9	0.08	0.13	0.22	0.25	0.25	0.24
القمـــر	2,316	2,569	4,715	3,958	4,014	3,990	-0.6	0.67	0.82	0.82	0.79	0.80	0.80
الكويـــت	32,557	23,692	10,194	12,071	12,621	13,954	10.6	0.19	0.24	0.19	0.28	0.28	0.30
لبنـــان	51,196	56,123	20,062	25,086	22,811	23,224	1.8	0.99	0.84	0.83	1.25	1.24	1.36
ليبيـــا	8,517	6,304	7,425	838	845	851	0.6	0.05	0.11	0.23	0.08	0.07	0.08
مصر	4,573	5,264	5,440	7,324	7,727	8,175	5.8	0.47	0.44	0.51	0.53	0.55	0.56
المغـرب	4,036	4,608	3,438	2,835	3,190	2,565	-19.6	0.32	0.32	0.32	0.31	0.35	0.28
موريتانيـا	1,212	2,662	5,545	5,165	4,915	5,030	2.3	0.46	0.63	0.71	0.75	0.72	0.73
اليمـــن	1,696	1,903	1,928	1,771	1,721	1,699	-1.2	0.50	0.59	0.63	0.67	0.68	0.68

المصدر: منظمة الأغذية والزر (1) قيمة الناتج الزراعي/عدد العاملين الزراعيين

(2) نسبة الناتج الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي / نسبة القوى العاملة بالزراعة إلى القوى العاملة الكلية

المصدر الملحق (1/3)

ملحق (5/3) : تطور انتاج المحاصيل الزراعية في الدول العربية

(2010 و 2015 و2019 - 2022)

المحصـــــول	2010			2015			2019			2020			2021			2022*			نسبة التغير% (2021-2022)		
	الانتاج (الف طن)	المساحة المحصولية (الف هكتار)	الغلة (كغم/هكتار)	الانتاج (الف طن)	المساحة المحصولية (الف هكتار)	الغلة (كغم/هكتار)	الانتاج (الف طن)	المساحة المحصولية (الف هكتار)	الغلة (كغم/هكتار)	الانتاج (الف طن)	المساحة المحصولية (الف هكتار)	الغلة (كغم/هكتار)	الانتاج (الف طن)	المساحة المحصولية (الف هكتار)	الغلة (كغم/هكتار)	الانتاج (الف طن)	المساحة المحصولية (الف هكتار)	الغلة (كغم/هكتار)	الانتاج (الف طن)	المساحة المحصولية (الف هكتار)	الغلة (كغم/هكتار)
الحبـــــوب	49,246	33,415	1,474	58,352	32,952	1,771	57,534	30,389	1,893	53,153	33,796	1,573	53,576	28,376	1,888	53,727	27,950	1,922	0.3	1.5-	1.8
(القمح)	23,848	10,360	2,302	28,362	10,154	2,793	26,125	10,972	2,381	26,517	10,869	2,440	25,379	9,889	2,566	25,291	9,825	2,574	0.3-	0.6-	0.3
(الارز)	4,707	551	8,548	5,346	634	8,433	7,781	1,048	7,424	5,833	764	7,635	6,409	796	8,052	6,469	810	7,986	0.9	1.8	0.8-
(الشعير)	6,459	6,364	1,015	7,252	5,010	1,447	8,626	5,528	1,560	7,064	5,996	1,178	6,639	4,784	1,388	6,726	4,683	1,436	1.3	2.1-	3.5
(الذرة الشامية)	7,207	1,545	4,665	8,572	1,508	5,683	8,450	1,448	5,836	8,489	1,897	4,475	9,020	1,679	5,372	9,131	1,687	5,413	1.2	0.5	0.8
(الذرة الرفيعة والدخن)	7,025	14,595	481	8,819	15,645	564	6,552	11,393	575	5,250	14,270	368	6,129	11,228	546	6,110	10,945	558	0.3-	2.5-	2.3
الدرنيـــــات	12,180	520	23,423	17,587	700	25,132	17,165	742	23,142	17,176	742	23,148	17,768	758	23,441	18,145	776	23,383	2.1	2.4	0.2-
البقوليـــــات	1,235	1,228	1,006	1,495	1,590	940	1,742	1,679	1,037	1,705	2,061	827	1,718	1,823	942	1,759	1,871	940	2.4	2.6	0.2-
البـذور الزيتيـة	7,473	8,949	835	7,699	7,729	996	10,407	13,004	800	12,576	16,006	786	10,893	13,637	799	11,282	14,201	794	3.6	4.1	0.5-
الخضـــــروات	54,067	2,451	22,059	58,193	3,151	18,467	51,389	2,938	17,491	55,516	2,448	22,678	55,510	2,827	19,636	55,596	2,859	19,446	0.2	1.1	1.0-
الفاكهـــــة	25,445	2,517	10,109	36,075	4,171	8,650	40,277	3,395	11,862	36,474	3,240	11,257	42,948	4,160	10,324	44,227	4,214	10,495	3.0	1.3	1.7
الالياـــــاف	1,029	434	2,373	656	276	2,372	674	396	1,701	1,537	351	4,379	758	280	2,707	728	264	2,758	4.0-	5.7-	1.9
المحاصيل السكرية	35,111	457	76,877	37,231	536	143,997	37,066	521	71,076	37,926	552	68,732	38,123	558	68,321	38,351	567	67,638	0.6	1.6	1.0-
قصـب السـكر	23,285	222	104,969	21,202	233	91,114	22,712	235	96,451	21,128	223	94,582	21,405	234	91,474	21,214	235	90,272	0.9-	0.4	1.3-
الشمنـــــدر	11,826	235	50,348	16,029	303	52,883	14,354	286	50,184	16,798	328	51,149	16,718	324	51,599	17,137	332	51,617	2.5	2.5	0.0

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، بيانات عن اداء القطاع الزراعي في الدول العربية 2022

* تقديري

ملحق (6/3) : تطور الانتاج الحيواني في الوطن العربي

(2010 و 2015 و2019 - 2022)

الكمية: ألف طن

	2010	2015	2019	2020	2021	2022*	نسبة التغير% السنوي% 2022 - 2010	نسبة التغير% 2022-2021
الأبقار والجاموس (1)	69,163	58,661	53,989	54,680	54,911	54,194	2.0-	1.3-
الأغنام والماعز (1)	280,659	272,460	274,660	274,642	270,325	273,161	0.2-	1.0
الابل (1)	15,774	16,160	16,547	16,752	16,329	16,696	0.5	2.2
اللحوم	8,237	8,411	9,205	9,478	8,640	9,409	1.1	8.9
(لحوم حمراء)	4,937	4,496	4,195	4,210	4,397	4,238	1.3-	3.6-
(لحوم بيضاء)	3,300	3,915	5,010	5,268	4,243	5,171	3.8	21.9
الالبان	26,506	27,178	26,377	27,889	26,850	27,359	0.3	1.9
البيض	1,616	1,613	2,558	2,352	1,884	2,290	2.9	21.5

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، بيانات عن اداء القطاع الزراعي في الدول العربية 2022

* تقديري

(1) بالألف رأس .

ملحق (7/3) : تطور إنتاج الأسماك في الدول العربية

(2010 و 2015 و2019 - 2022)

الكمية : بالألف طن

	2010	2015	2019	2020	2021	*2022	نسبة التغير% 2022-2010	نسبة التغير% 2022-2021
مجموع الدول العربية	**3,101.0**	**3,632.9**	**4,237.6**	**4,153.5**	**4,197.5**	**4,220.3**	**2.6**	**0.5**
الأ ر د ن	0.76	1.60	2.18	2.59	2.60	2.79	11.4	7.3
الإمـــارات	43.12	73.20	64.50	69.53	68.94	68.26	3.9	-1.0
البحريـــن	12.80	17.14	14.86	14.42	13.72	13.31	0.3	-3.0
تونـــــس	76.00	131.66	128.57	126.74	138.52	138.15	5.1	-0.3
الجزائـــر	61.73	105.20	105.13	86.90	107.57	101.17	4.2	-5.9
جيبوتـــي	0.20	2.01	2.27	2.32	3.07	3.20	25.7	4.2
الســعودية	71.35	97.86	143.07	161.85	143.42	156.00	6.7	8.8
الســـودان	56.21	96.00	75.10	47.51	89.31	78.37	2.8	-12.2
ســـورية	9.97	2.90	6.33	6.15	0.89	1.46	-14.7	64.0
الصومـال	23.42	30.00	30.00	30.00	30.00	30.00	2.1	0.0
العـــراق	32.79	69.47	97.15	57.47	78.32	74.50	7.0	-4.9
عُمـــان	341.22	257.17	581.29	841.68	593.18	723.77	6.4	22.0
فلسطيـــن	1.41	3.51	4.57	3.99	4.79	4.91	10.9	2.5
قطـــــر	10.74	15.21	16.95	15.11	16.42	16.49	3.6	0.4
القمـــر	7.18	11.79	17.60	20.77	20.83	22.96	10.1	10.2
الكويـــت	3.76	3.86	3.47	3.55	2.90	2.24	-4.2	-22.8
لبنـــان	7.81	4.74	8.80	3.73	3.88	3.17	-7.2	-18.3
ليبيـــا	....	25.78	32.35	31.64	24.94	25.98	....	4.2
مصـــر	775.50	344.11	397.04	418.64	144.83	97.78	-15.8	-32.5
المغـــرب	868.56	1,371.10	1,477.51	1,399.15	1,604.28	1,599.70	5.2	-0.3
موريتانـيا	620.40	773.00	898.00	678.43	990.84	948.78	3.6	-4.2
اليمـــن	151.67	195.62	130.83	131.31	114.28	107.33	-2.8	-6.1

* تقديري

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، بيانات عن اداء القطاع الزراعي في الدول العربية 2022

ملحق (8/3) : الصادرات والواردات الزراعية العربية

(2010 و 2015 و2019 - 2021)

(مليون دولار)

	الصادرات الزراعية					معدل النمو السنوي %		الواردات الزراعية					معدل النمو السنوي %	
	2010	2015	2019	2020	2021	2021-2010	2021-2020	2010	2015	2019	2020	2021	2021-2010	2021-2020
مجموع الدول العربية	**25,601**	**31,420**	**40,297**	**40,803**	**47,527**	**5.8**	**16.5**	**84,802**	**104,910**	**125,289**	**123,188**	**135,148**	**4.3**	**9.7**
الأ ر د ن	1,137	1,567	1,129	1,159	1,361	1.6	17.4	2,682	4,120	3,971	4,260	4,756	5.4	11.6
الإمـــارات	4,923	7,322	14,009	13,964	15,746	11.2	12.8	11,806	17,379	19,084	17,989	20,079	5.0	11.6
البحريـــن	310	456	625	599	684	7.5	14.2	996	2,027	1,914	1,891	1,851	5.8	2.1-
تونـــس	1,352	2,091	1,649	2,148	1,871	3.0	12.9-	2,553	2,653	2,609	2,936	3,063	1.7	4.3
الجزائـــر	329	247	309	415	468	3.3	12.8	7,350	10,761	8,306	8,654	9,862	2.7	14.0
جيبوتـــي	80	45	52	41	42	5.7-	2.4	143	141	144	100	140	0.2-	40.0
الســعودية	3,186	3,842	3,797	3,972	4,844	3.9	22.0	17,680	23,649	20,858	21,457	24,217	2.9	12.9
الســودان	523	1,730	2,025	1,887	2,089	13.4	10.7	3,160	1,773	3,367	3,839	4,108	2.4	7.0
ســورية	2,577	425	411	712	544	13.2-	23.6-	4,106	2,235	2,263	1,893	2,693	3.8-	42.3
الصومـال	164	485	220	164	370	7.7	125.6	527	435	1,912	2,092	2,397	14.8	14.6
العـــراق	6	14	130	115	948	58.5	724.3	1,976		15,464	13,072	14,287	19.7	9.3
عُمـــان	987	1,541	1,925	1,965	2,312	8.1	17.7	2,519	3,709	4,150	4,611	5,290	7.0	14.7
فلسطيـــن	68	100	250	230	269	13.3	17.0	342	235	2,028	2,081	1,921	17.0	7.7-
قطـــر	43	169	39	38	57	2.6	50.0	2,091	3,435	3,291	3,188	3,163	3.8	0.8-
القمـــر	10	11	21	13	18	5.5	38.5	70	79	88	121	125	5.4	3.3
الكويـــت	338	556	422	405	325	0.4-	19.8-	3,070	5,239	5,711	5,823	4,908	4.4	15.7-
لبنـــان	536	743	631	722	1,019	6.0	41.1	2,996	3,490	3,233	2,344	2,426	1.9-	3.5
ليبيـــا	1	30	38	32	41	40.2	28.1	2,297		3,453	3,313	4,172	5.6	25.9
مصـــر	5,122	4,932	5,592	5,311	6,415	2.1	20.8	11,850	16,491	16,260	15,258	16,307	2.9	6.9
المغـــرب	3,153	4,180	5,858	6,059	7,221	7.8	19.2	3,324	3,445	4,670	5,577	6,387	6.1	14.5
موريتانـيا	278	619	1,142	823	848	10.7	3.0	344	537	642	824	983	10.0	19.3
اليمـــن	478	315	23	29	35	21.2-	20.7	2,920	3,077	1,871	1,865	2,013	3.3-	7.9

المصدر: منظمة التجارة العالمية، قاعدة البيانات 2023

تابع ملحق (8/3) : صافي الواردات الزراعية ومتوسط نصيب الفرد منها في الدول العربية
(2010 و 2015 و2019 - 2021)

	صافي الواردات الزراعية					متوسط نصيب الفرد من صافي الواردات (دولار)				
	2010	2015	2019	2020	2021	2010	2015	2019	2020	2021
مجموع الدول العربية	**59,201**	**73,490**	**84,992**	**82,385**	**87,621**	**165**	**188**	**200**	**190**	**199**
الأردن	1,545	2,553	2,842	3,101	3,395	231	267	269	287	307
الإمارات	6,883	10,057	5,075	4,025	4,333	832	1105	534	433	463
البحرين	686	1,571	1,289	1,292	1,167	558	1147	869	878	776
تونس	1,201	562	960	788	1,192	114	50	82	67	101
الجزائر	7,021	10,514	7,997	8,239	9,394	195	263	184	186	209
جيبوتي	63	96	92	59	98	74	105	94	60	98
السعودية	14,494	19,807	17,061	17,485	19,373	526	628	499	499	568
السودان	2,637	43	1,342	1,952	2,019	62	1	31	44	44
سورية	1,529	1,810	1,852	1,181	2,149	73	101	108	67	120
الصومال	363	-50	1,692	1,928	2,027	30	-4	106	117	119
العراق	1,970	-14	15,334	12,957	13,339	61	0	392	323	324
عُمان	1,532	2,168	2,225	2,646	2,978	552	521	482	592	658
فلسطين	274	135	1,778	1,851	1,652	68	30	357	363	316
قطر	2,048	3,266	3,252	3,150	3,106	1205	1358	1162	1107	1130
القمر الاتحادية	60	68	67	108	107	91	93	85	134	130
الكويت	2,732	4,683	5,289	5,418	4,583	931	1251	1197	1250	1087
لبنان	2,460	2,747	2,602	1,622	1,407	497	429	450	286	252
ليبيا	2,296	-30	3,415	3,281	4,131	354	-5	520	493	613
مصر	6,728	11,559	10,668	9,947	9,892	86	130	108	99	97
المغرب	171	-735	-1,188	-482	-834	5	-22	-33	-13	-23
موريتانيا	66	-82	-500	1	135	19	-21	-114	0.2	29
اليمن	2,442	2,762	1,848	1,836	1,978	105	103	62	61	64

المصدر: الملحق (8/3) بناء على حسابات معدى التقرير

ملحق (9/3) : الصادرات العربية بالكمية والقيمة من السلع الغذائية الرئيسية
(2010 و2015 و 2019 - 2021)

الكمية : ألف طن

القيمة : مليون دولار أمريكي

	2010		2015		2019		2020		2021		نسبة التغير%(2010- 2021)		نسبة التغير%(2020- 2021)	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
الاجمالـــــي	**16,539**	**15,844**	**18,940**	**16,476**	**21,061**	**20,027**	**23,373**	**21,274**	**23,459**	**20,863**	3.2	2.5	0.4	1.9-
الحبوب والدقيق	2,093	1,163	1,959	968	2,500	859	2,033	698	2,324	790	1.0	3.5-	14.3	13.2
البطاطس	592	220	840	313	893	338	729	310	604	260	0.2	1.5	17.1-	16.1-
سكر خـام	2,095	1,331	2,865	1,423	210	805	880	1,412	996	1,604	6.5-	1.7	13.2	13.6
بقوليـات	514	362	240	207	590	497	750	563	653	493	2.2	2.8	12.9-	12.5-
البذور الزيتية	527	470	435	331	966	1,191	1,650	1,150	1,606	1,124	10.7	8.3	2.7-	2.3-
الزيـوت النباتيـة	921	1,365	825	1,714	1,466	2,138	1,760	2,829	1,185	1,914	2.3	3.1	32.7-	32.4-
الخضراوات	4,251	2,672	3,264	2,668	3,748	2,956	3,967	2,975	3,739	2,767	1.2-	0.3	5.8-	7.0-
الفواكه	3,977	3,066	4,132	2,992	5,392	4,764	5,170	4,698	5,393	4,908	2.8	4.4	4.3	4.5
أبقار وجاموس (حية)1	120	34	246	144	123	60	85	33	130	52	0.7	4.0	53.2	56.3
أغنام وماعز (حية)1	4,016	404	12,121	1,423	5,804	974	5,649	705	6,056	787	3.8	6.2	7.2	11.6
لحـــوم	165	378	141	378	138	369	131	349	108	287	3.8-	2.5-	17.9-	17.7-
الالبـان ومنتجاتهـا	480	2,010	3,261	2,796	3,432	2,764	4,645	2,618	5,112	2,914	24.0	3.4	10.1	11.3
البـيـض	84	234	65	120	141	66	121	118	150	147	5.4	4.1-	23.7	24.5
الأسماك	841	2,135	913	999	1,583	3,279	1,537	3,554	1,589	3,655	6.0	5.0	3.4	2.9

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، بيانات عن اداء القطاع الزراعي في الدول العربية 2022

(1) بالالف رأس

تابع ملحق (9/3) : الواردات العربية بالكمية والقيمة من السلع الغذائية الرئيسية
(2010 و2015 و 2019 - 2021)

الكمية : ألف طن

القيمة : مليون دولار أمريكي

	2010		2015		2019		2020		2021		نسبة التغير%(2010- 2021)		نسبة التغير%(2020- 2021)	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
الاجمالـــــي	**111,284**	**53,612**	**123,729**	**67,915**	**139,703**	**69,225**	**144,140**	**74,209**	**147,057**	**72,088**	**2.6**	**2.7**	**2.0**	**2.9-**
الحبوب والدقيق	65,859	19,481	77,110	23,187	84,127	22,181	85,736	23,911	93,943	26,109	3.3	2.7	9.6	9.2
البطاطس	641	428	1,537	710	1,609	658	1,715	580	1,543	530	8.3	2.0	10.0-	8.6-
سكر خـام	9,538	5,219	10,543	4,536	7,088	2,518	8,713	2,734	8,019	2,617	1.6-	6.1-	8.0-	4.3-
بقوليـات	1,428	113	1,433	1,354	3,337	1,753	3,016	1,899	2,131	1,542	3.7	26.9	29.3-	18.8-
البذور الزيتية	4,413	2,695	3,249	2,139	7,672	3,782	9,079	4,520	10,145	5,150	7.9	6.1	11.7	13.9
الزيـوت النباتيـة	4,129	4,492	3,091	3,211	8,476	6,681	8,124	7,240	5,911	5,067	3.3	1.1	27.2-	30.0-
الخضراوات	3,249	1,848	3,594	2,455	5,575	3,117	6,283	3,220	5,511	2,800	4.9	3.9	12.3-	13.0-
الفواكه	5,481	3,515	6,206	4,990	8,252	6,578	7,244	6,307	6,110	5,205	1.0	3.6	15.7-	17.5-
أبقار وجاموس (حية)1	941	557	1,011	1,005	538	962	2,081	1,247	894	506	0.5-	0.9-	57.0-	59.4-
أغنام وماعز (حية)1	12,845	1,137	12,419	1,782	13,603	1,499	10,823	1,409	10,460	1,360	1.9-	1.6	3.4-	3.5-
لحـــوم	2,856	6,678	3,836	9,846	1,977	6,309	1,826	7,920	1,990	8,700	3.2-	2.4	9.0	9.8
الالبـان ومنتجاتهـا	12,723	5,674	11,526	9,598	9,853	9,236	10,708	9,692	10,124	9,064	2.1-	4.4	5.5-	6.5-
البـيـض	156	239	310	668	501	703	447	694	511	800	11.4	11.6	14.3	15.2
الأسماك	812	1,537	1,296	2,435	1,237	3,247	1,249	2,835	1,118	2,638	3.0	5.0	10.5-	7.0-

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، بيانات عن اداء القطاع الزراعي في الدول العربية 2022

(1) بالألف رأس

ملحق (10/3) : قيمة الواردات والصادرات والتجارة البينية الزراعية للدول العربية (مليار دولار)

الدولة	2015			2016			2019			2020			2021			معدل النمو السنوي 2015 - 2021			معدل النمو السنوي 2020 - 2021		
	الواردات البينية	الصادرات البينية	التجارة البينية الزراعية	الواردات البينية	الصادرات البينية	التجارة البينية الزراعية	الواردات البينية	الصادرات البينية	التجارة البينية الزراعية	الواردات البينية	الصادرات البينية	التجارة البينية الزراعية	الواردات البينية	الصادرات البينية	التجارة البينية الزراعية	الواردات البينية	الصادرات البينية	التجارة البينية الزراعية	الواردات البينية	الصادرات البينية	التجارة البينية الزراعية
مجموع الدول العربية	**18.74**	**16.83**	**35.57**	**18.600**	**15.870**	**34.470**	**19.940**	**20.116**	**40.056**	**19.228**	**19.867**	**39.094**	**20.634**	**21.172**	**41.807**	1.6	3.9	2.7	7.3	6.6	6.9
الأر د ن	0.87	1.52	2.39	0.91	1.17	2.08	0.897	1.119	2.016	1.058	1.099	2.158	1.065	1.051	2.116	3.4	-6.0	-2.0	0.6	-4.4	-1.9
الإمـــارات	2.03	3.89	5.92	2.20	3.48	5.68	2.302	8.134	10.436	1.946	8.439	10.385	2.062	8.726	10.788	0.3	14.4	10.5	6.0	3.4	3.9
البحريـــن	0.53	0.42	0.95	0.54	0.33	0.87	0.534	0.523	1.057	0.554	0.484	1.039	0.580	0.562	1.142	1.5	5.0	3.1	4.7	16.0	10.0
تونـــس	0.16	0.44	0.60	0.14	0.38	0.52	0.197	0.402	0.599	0.217	0.347	0.564	0.237	0.422	0.659	6.8	-0.7	1.6	9.1	21.6	16.8
الجزائـــر	0.32	0.07	0.39	0.31	0.17	0.48	0.213	0.157	0.370	0.211	0.213	0.423	0.235	0.159	0.394	-5.0	14.7	0.2	11.4	-25.2	-7.0
جيبوتـــي	0.15	0.03	0.18	0.17	0.02	0.19	0.012	0.003	0.015	0.452	0.022	0.473	0.546	0.024	0.570	24.1	-4.0	21.2	20.9	9.0	20.4
الســعودية	4.74	3.45	8.19	4.37	3.28	7.65	0.382	0.063	0.446	3.897	3.063	6.960	4.072	3.158	7.230	-2.5	-1.5	-2.1	4.5	3.1	3.9
الســودان	0.36	0.31	0.67	0.32	0.97	1.29	3.964	3.190	7.154	0.373	0.611	0.984	0.682	0.708	1.390	11.3	14.8	13.0	83.1	15.8	41.3
ســورية	0.37	0.36	0.73	0.26	0.38	0.64	0.279	0.971	1.250	0.736	0.388	1.124	0.619	0.448	1.067	9.0	3.7	6.5	-15.8	15.5	-5.0
الصومـال	0.38	0.60	0.98	0.33	0.51	0.84	0.643	0.345	0.988	0.831	0.099	0.929	0.901	0.297	1.197	15.5	-11.1	3.4	8.5	200.0	28.8
العـــراق	1.32	…	1.32	1.28	0.00	1.28	0.709	0.120	0.829	1.911	0.028	1.939	1.824	0.041	1.865	5.5	…	5.9	-4.6	49.2	-3.8
عُمـــان	1.77	1.26	3.03	2.41	1.13	3.54	2.335	0.332	2.667	1.486	0.748	2.233	1.870	1.006	2.876	0.9	-3.7	-0.9	25.9	34.5	28.8
فلسطيـــن	0.06	0.05	0.11	0.05	0.06	0.11	1.769	0.673	2.442	0.139	0.055	0.194	0.219	0.035	0.254	24.2	-5.9	15.0	58.3	-37.2	31.1
قطـــر	1.28	0.13	1.41	1.20	0.02	1.22	0.110	0.069	0.179	0.392	0.018	0.410	0.402	0.029	0.431	-17.6	-22.1	-18.0	2.5	61.4	5.1
القمـــر	0.01	0.01	0.02	0.01	0.01	0.02	0.413	0.025	0.438	0.011	0.001	0.011	0.011	0.002	0.013	1.7	-26.6	-7.4	4.4	167.8	12.9
الكويـــت	1.38	0.49	1.87	1.30	0.46	1.76	1.581	0.376	1.957	1.605	0.380	1.985	1.519	0.364	1.883	1.6	-4.8	0.1	-5.4	-4.2	-5.1
لبنـــان	0.54	0.51	1.05	0.55	0.39	0.94	0.496	0.367	0.863	0.338	0.414	0.752	0.339	0.656	0.996	-7.5	4.3	-0.9	0.4	58.5	32.4
ليبيـــا	0.99	0.01	1.00	0.83	0.02	0.85	0.879	0.006	0.884	0.984	0.009	0.993	1.110	0.006	1.116	1.9	-9.1	1.8	12.8	-35.2	12.4
مصـــر	0.61	2.78	3.39	0.63	2.71	3.34	0.811	2.710	3.520	0.712	2.487	3.200	0.677	2.827	3.504	1.7	0.3	0.6	-5.0	13.7	9.5
المغـــرب	0.34	0.19	0.53	0.39	0.20	0.59	0.360	0.320	0.380	0.300	0.704	1.088	0.430	0.360	1.314	4.0	11.3	16.4	43.3	-48.9	20.8
موريتانـيا	0.05	0.01	0.06	0.04	0.01	0.05	0.079	0.008	0.087	0.138	0.003	0.141	0.211	0.002	0.212	27.1	-26.4	23.5	52.5	-44.8	50.5
اليمـــن	0.48	0.30	0.78	0.36	0.17	0.53	0.973	0.206	1.179	0.938	0.255	1.193	1.023	0.290	1.313	13.5	-0.6	9.1	9.0	14.0	10.1

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، بيانات عن اداء القطاع الزراعي في الدول العربية 2022

ملحق (11/3) : الفجوة الغذائية العربية للمجموعات السلعية الرئيسية
(2010 و2015 و2019 - 2022)

(مليون دولار)

	2010	2015	2019	2020	2021	2022	نسبة التغير في قيمة الفجوة الغذائية %		نسبة الإكتفاء الذاتي %					
							2022- 2021	2022- 2015	2010	2015	2019	2020	2021	2022
الاجمـــالي	**28,948**	**34,758**	**40,583**	**43,120**	**43,778**	**43,847**	**0.2**	**3.4**						
الحبوب والدقيق	17,018	20,620	19,678	22,595	20,434	20,430	0.0-	0.1-	44.6	45.1	45.7	38.8	39.3	38.6
(القمح والدقيق)	7,981	10,148	8,794	10,753	9,643	9,622	0.2-	0.8-	42.8	42.3	40.8	38.8	36.2	35.3
(الشعير)	2,299	2,324	1,407	1,770	1,399	1,242	11.2-	8.6-	40.7	40.8	55.3	46.3	44.9	46.0
(الأرز)	3,095	3,664	5,231	4,788	4,705	4,873	3.6	4.2	55.9	59.9	53.9	46.9	49.8	48.5
(الذرة الشامية)	3,643	4,484	4,246	5,284	4,687	4,693	0.1	0.7	30.9	26.8	25.4	24.5	24.2	23.3
البطاطس	-22	-78	247	263	428	487	13.8	....	101.2	103.2	97.0	96.6	95.7	95.0
سكر (مكرر)	2,989	3,227	2,439	2,513	2,477	2,422	2.2-	4.0-	33.4	33.8	37.8	36.3	40.8	41.4
بقوليات	507	911	1,357	1,339	1,499	1,587	5.9	8.3	55.5	56.2	39.2	42.9	38.7	36.6
زيوت وشحوم	3,987	3,699	2,491	1,979	3,326	2,160	35.1-	7.4-	36.8	37.4	34.8	35.0	34.5	34.4
الخضراوات	-2,007	-2,891	-368	245	-37	230	....	....	102.7	107.0	99.2	95.9	97.8	96.9
الفواكه	-1,136	-1,120	-1,763	1,729	273	426	56.0	....	101.4	104.7	93.1	94.7	96.7	96.0
لحوم	6,018	7,997	9,592	7,955	8,611	8,796	2.1	1.4	75.5	73.3	67.9	70.6	69.7	69.1
الألبان ومنتجاتها	2,088	3,125	6,318	5,004	6,412	6,876	7.2	11.9	77.7	74.9	80.9	75.5	81.7	82.1
البيـض	5	180	626	531	649	715	10.2	21.8	95.6	95.4	87.9	91.3	87.7	86.7
الاسمـاك	-499	-912	-34	-1,033	-294	-282	4.1-	15.4-	100.7	101.5	106.3	106.3	106.5	108.8

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، بيانات عن اداء القطاع الزراعي في الدول العربية 2022

(-) تعني الفائض

ملحق (12/3) : تطور الانتاج والاستهلاك والفجوة من السلع الغذائية الرئيسية

(2010 - 2021)

ألف طن

	متوسط الفترة (2010 - 2015)					متوسط الفترة (2017 - 2021)				
	الانتاج	الفجوة	الاستهلاك	نسبة الفجوة	نسبة الاكتفاء	الانتاج	الفجوة	الاستهلاك	نسبة الفجوة	نسبة الاكتفاء
الحبوب والدقيق	53,707	69,440	123,148	56.4	43.6	52,488	85,835	138,322	62.1	37.9
القمح	26,949	35,958	62,907	57.2	42.8	25,040	40,413	65,453	61.7	38.3
الأرز	5,968	4,324	10,291	42.0	58.0	6,282	6,347	12,629	50.3	49.7
الشعير	6,236	11,298	17,534	64.4	35.6	6,126	8,128	14,255	57.0	43.0
البطاطس	14,179	179	14,358	1.2	98.8	15,611	782	16,394	4.8	95.2
البقوليات	1,397	1,121	2,518	44.5	55.5	1,597	2,301	3,898	59.0	41.0
الزيوت النباتية	2,024	3,185	5,209	61.1	38.9	2,432	5,782	8,215	70.4	29.6
الخضروات	55,052	348-	54,704	0.6-	100.6	56,600	1,958	58,558	3.3	96.7
الفاكهة	32,086	1,461	33,547	4.4	95.6	39,174	1,142	40,316	2.8	97.2
سكر خام	3,440	8,174	11,613	70.4	29.6	3,728	8,026	11,754	68.3	31.7
البذور الزيتية	7,691	3,480	11,171	31.2	68.8	10,066	6,676	16,742	39.9	60.1
لحوم	8,161	3,954	12,115	32.6	67.4	9,321	1,958	11,279	17.4	82.6
الالبان ومنتجاتها	26,562	9,002	35,564	25.3	74.7	27,237	6,326	33,563	18.8	81.2
الأسماك	4,034	142	4,176	3.4	96.6	4,121	360-	3,761	9.6-	109.6

المصدر: الملاحق (5/3) و (9/3)

ملحق (1/4): القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية (بالأسعار الجارية)
(2000 و2010 و2015 و2018-2022)

(مليون دولار)

	2000	2010	2015	2018	2019	2020	2021	2022
مجموع الدول العربية	**216,021**	**709,604**	**529,076**	**754,632**	**690,856**	**431,034**	**676,937**	**1,085,099**
الأ ر د ن	242	699	869	842.0	964.7	943.6	1,100.1	1,272.2
الإمـــارات	29,987	90,141	77,296	109,415.9	94,167.5	60,566.4	101,521.0	182,867.5
البحريـــن	2,236	5,584	4,408	5,965.1	5,771.3	4,257.0	6,161.4	8,114.4
تونـــس	1,006	3,004	1,811	1,509.7	1,389.6	1,040.7	1,256.1	1,635.4
الجزائـــر	21,536	56,440	31,461	39,299.3	33,713.8	20,576.1	36,637.4	58,347.1
جيبوتـــي	3	4	8	14.4	15.3	15.0	18.8	19.7
الســعودية	69,973	218,994	160,106	259,213.3	228,069.1	142,830.4	213,973.1	366,651.5
الســودان	956	7,427	4,824	3,751.3	4,057.8	7,363.5	4,893.2	1,024.7
ســورية	5,204	12,391	1,183	1,719.1	1,629.5	1,132.0	1,365.9	1,790.3
العـــراق	21,684	62,880	56,205	102,044.2	97,151.5	53,366.7	92,533.4	147,039.8
عُمـــان	9,894	27,504	24,568	30,456.2	27,883.5	20,644.0	27,323.8	43,904.0
فلسطيـــن	36	33	49	64.6	66.6	49.1	55.1	56.3
قطـــر	10,732	65,864	60,726	71,483.0	63,000.5	41,852.5	66,247.0	104,417.6
القُمـــر	12	10	10	10.2	10.7	10.3	11.5	11.4
الكويـــت	18,101	64,448	49,450	65,726.5	62,264.7	36,493.9	71,220.0	99,643.7
لبنـــان	0	173	235	225.5	149.2	69.1	53.3	58.5
ليبيـــا	13,646	52,599	9,026	31,925.6	31,267.9	9,432.8	20,726.6	26,421.9
مصـــر	6,384	29,999	42,765	27,318.7	35,229.4	26,331.8	26,128.4	34,380.7
المغـــرب	732	2,680	2,506	2,214.9	2,120.4	1,753.2	2,418.7	3,186.1
موريتانـيا	212	1,418	399	741.1	1,232.5	1,703.0	2,178.6	2,488.4
اليمـــن	3,445	7,311	1,172	691.7	700.6	603.1	1,113.2	1,768.0

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2023، وتقديرات متفق عليها من المؤسسات المعدة للتقرير.

ملحق (2/4): القيمة المضافة للصناعات التحويلية (بالأسعار الجارية)
(2000 و2010 و2015 و2018-2022)

(مليون دولار)

	2000	2010	2015	2018	2019	2020	2021	2022
مجموع الدول العربية	**78,105**	**202,964**	**267,255**	**290,109**	**292,949**	**284,419**	**328,113**	**418,503**
الأ ر د ن	1,095	5,143	7,095	7,682	7,829	7,491	7,753	8,272
الإمـــارات	13,610	23,037	33,976	38,118	37,065	35,967	43,031	55,902
البحريـــن	914	3,724	5,398	6,661	6,811	6,295	8,072	9,517
تونـــس	3,174	6,659	5,908	5,765	5,597	5,457	6,316	6,698
الجزائـــر	3,167	6,729	7,352	7,423	7,541	6,943	7,026	7,027
جيبوتـــي	13	23	66	97	114	141	143	167
الســعودية	18,211	58,179	85,919	106,412	104,729	92,796	117,603	162,681
الســودان	904	6,449	5,482	4,017	3,602	6,779	4,131	10,555
ســورية	780	4,865	1,843	2,419	3,222	3,229	1,289	2,961
العـــراق	236	3,144	3,629	4,623	4,994	4,682	4,008	4,235
عُمـــان	1,378	6,529	7,018	8,319	7,071	6,343	8,047	12,035
فلسطيـــن	450	1,184	1,302	1,880	1,925	1,716	2,027	1,975
قطـــر	966	11,218	14,420	15,102	14,698	11,425	15,748	22,048
القُمـــر	9	65	70	81	86	85	93	93
الكويـــت	2,608	6,895	7,992	10,297	9,766	6,998	10,191	10,443
لبنـــان	1,970	2,968	4,019	4,088	3,472	2,558	1,624	1,977
ليبيـــا	2,316	3,514	525	2,141	1,515	1,627	972	996
مصـــر	18,363	35,166	55,552	43,169	50,966	62,875	65,553	76,139
المغـــرب	7,204	14,485	16,491	18,936	19,033	18,408	21,911	21,638
موريتانـيا	175	377	460	473	476	505	528	621
اليمـــن	561	2,611	2,736	2,407	2,438	2,098	2,046	2,524

المصدر: مصادر الملحق (1/4).

ملحق (3/4): القيمة المضافة للقطاع الصناعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية (بالأسعار الجارية) 2022

	الصناعات الاستخراجية		الصناعات التحويلية		إجمالي القطاع الصناعي	
	القيمة المضافة (مليون دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي (%)	القيمة المضافة (مليون دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي (%)	القيمة المضافة (مليون دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي (%)
مجموع الدول العربية	**1,085,099**	**29.5**	**418,503**	**11.4**	**1,503,602**	**40.9**
الأ ر د ن	1,272	2.7	8,272	17.4	9,544	20.1
الإمـــارات	182,867	29.9	55,902	9.2	238,770	39.1
البحريـــن	8,114	18.3	9,517	21.4	17,631	39.7
تونـــس	1,635	3.4	6,698	13.8	8,333	17.2
الجزائـــر	58,347	30.8	7,027	3.7	65,374	34.5
جيبوتـــي	20	0.5	167	4.3	186	4.8
الســـعودية	366,651	33.1	162,681	14.7	529,332	47.8
الســـودان	1,025	1.5	10,555	15.6	11,580	17.1
ســـورية	1,790	7.8	2,961	12.9	4,751	20.7
العـــراق	147,040	56.4	4,235	1.6	151,275	58.0
عُمـــان	43,904	38.3	12,035	10.5	55,939	48.8
فلسطين	56	0.3	1,975	10.3	2,032	10.6
قطـــر	104,418	44.0	22,048	9.3	126,465	53.3
القَمـــر	11	0.9	93	7.0	104	7.9
الكويـــت	99,644	53.8	10,443	5.6	110,087	59.5
لبنـــان	59	0.3	1,977	11.0	2,035	11.3
ليبيـــا	26,422	48.9	996	1.8	27,418	50.7
مصـــر	34,381	7.2	76,139	16.0	110,520	23.2
المغـــرب	3,186	2.4	21,638	16.1	24,825	18.5
موريتانـيا	2,488	21.9	621	5.5	3,109	27.4
اليمـــن	1,768	7.5	2,524	10.6	4,292	18.1

المصدر: الملاحق (1/4) و(2/4) و(2/2).

ملحق (4/4): نصيب العامل الصناعي من القيمة المضافة في القطاع الصناعي والكفاءة الاقتصادية الصناعية في الدول العربية (2022)

	الناتج الصناعي	نصيب الفرد من الناتج الصناعي (دولار)	نصيب العامل الصناعي من القيمة المضافة في القطاع الصناعي (بالدولار)	الكفاءة الاقتصادية* الصناعية (%)
مجموع الدول العربية	**1,503,602**	**3,499**	**44,680**	**1.7**
الأ ر د ن	9,544	844	18,443	1.1
الإمـــارات	238,770	25,291	134,550	1.4
البحريـــن	17,631	11,367	55,945	1.1
تونـــس	8,333	706	5,745	0.5
الجزائـــر	65,374	1,427	16,641	1.1
جيبوتـــي	186	184	13,663	0.8
الســعودية	529,332	15,320	172,813	2.4
الســودان	11,580	247	5,823	1.2
ســورية	4,751	259	3,854	0.9
العـــراق	151,275	3,581	68,295	2.7
عُمـــان	55,939	12,235	49,658	1.0
فلسطين	2,032	379	4,420	0.3
قطـــر	126,465	45,328	111,549	1.0
القمـــر	104	125	2,313	0.4
الكويـــت	110,087	25,625	182,117	2.4
لبنـــان	2,035	371	5,177	0.5
ليبيـــا	27,418	4,025	61,627	2.6
مصـــر	110,520	1,068	13,460	0.8
المغـــرب	24,825	677	8,979	0.8
موريتانـيا	3,109	656	14,259	1.4
اليمـــن	4,292	135	4,987	1.5

المصدر: الملاحق (1/4) و (2/4) و(17/2)

* نسبة الناتج الصناعي من الناتج المحلي الجمالي مقسومة على نسبة القوى العاملة في الصناعة إلى إجمالي قوة العمل.

ملحق (5/4): الاحتياطي والإنتاج لبعض الصناعات الاستخراجية في الدول العربية (2022)

الـــدول	احتياطي النفط (مليار برميل)	انتاج النفط الخام (ألف ب/ي)	احتياطي الغاز الطبيعي (مليار متر مكعب)	الغازالطبيعي المسوق (مليار متر مكعب)	انتاج خام الحديد (ألف طن) [1]	إنتاج خام الزنك (ألف طن) [1]	إنتاج خام النحاس (ألف طن) [1]	إنتاج الكبريت (ألف طن) [1]	إنتاج الألمنيوم الأولي (ألف طن) [1]	انتاج الكاولين (ألف طن) [1]	إنتاج الذهب (طن) [2]	إنتاج الفضة (طن) [1]	إنتاج الجبس (ألف طن) [1]	إنتاج الملح (ألف طن) [1]
مجموع الدول العربية	**725.1**	**25361.6**	**55682.0**	**621**	**9218.5**	**70.3**	**139.3**	**14602.1**	**6145.8**	**619.0**	**77.3**	**197.8**	**19371.9**	**7826.7**
الأ ر د ن	...	...	6	0.1	...	...	...	50.0	...	11.0	...	...	185.0	50.0
الإمـــارات	111.00	3,087.0	8,200	58.0	...	...	...	5,220.0	2,505.0		...	...	...	...
البحريـــن	0.10	199.0	68.0	17.1	...	...	...	125.3	1,548.5		...	...	...	...
تونـــس	0.40	27.9	64	1.1	92.8	...	...	...	...		...	...	890.0	1,630.0
الجزائـــر	12.20	1,028.0	4,505	98.2	406.6	1.0	...	6.0	...	100.0	0.1	0.1	2,200.0	95.1
جيبوتـــي	...	...	...	...	...	...	...	...	...		...	...	...	...
الســعودية	267.10	10,673.0	8,507	120.4	300.0	33.5	79.1	6,600.0	796.0	215.0	13.2	7.5	3,500.0	2,800.0
الســودان	1.50	60.0	25	...	...	...	...	...	...	19.7	35.7	1.0	173.0	237.0
ســورية	2.50	18.0	285	3.1	...	...	...	...	...		...	...	70.0	70.0
الصومـال	...	...	6	...	...	...	...	...	...		...	...	...	...
العـــراق	144.00	4,486.0	3,714	9.4	...	...	...	40.0	...		...	...	1,000.0	300.0
عُمـــان	5.20	798.0	678	42.1	...	...	...	80.8	396.9	43.3	...	...	10,213.9	11.7
فلسطيـــن	...	...	...	...	...	...	...	...	...		...	...	...	...
قطـــر	25.20	614.0	23,831	178.4	...	...	...	1,650.0	631.4		...	...	...	...
القُمـــر	...	...	...	...	...	...	...	...	...		...	...	...	...
الكويـــت	101.50	2,729.0	1,784	13.4	...	...	...	620.0	...		...	...	...	59.0
لبنـــان	...	...	...	...	...	...	...	...	...		...	...	...	3.0
ليبيـــا	48.40	1,008.0	1,505	14.8	...	...	...	130.0	...		...	...	200.0	30.0
مصـــر	3.30	567.7	2,209	64.5	270.0	...	...	80.0	268.0	230.0	14.1	...	800.0	2,000.0
المغـــرب	...	...	1.0	0.1	14.1	35.8	31.7	...	...		0.1	189.2	...	490.9
موريتانيـا	...	...	28	...	8,135.0	...	28.5	...	...		14.1	...	120.0	...
اليمـــن	2.70	66.0	266	0.1	...	...	...	...	...	...	...	...	20.0	50.0

[1] عام 2020.

المصادر: مصادر وطنية - منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، الإحصاءات الصناعية للدول العربية، قاعدة معلومات الصناعة، بيانات الماسح الجيولوجي الأمريكي لسنة 2023.

ملحق (6/4): إجمالي الطاقة التكريرية لمصافي النفط العاملة في الدول العربية (2005 و2010 و2015 و2018-2022)

(ألف ب/ي)

الدولة	2005	2010	2015	2018	2019	2020	2021	2022	عدد المصافي القائمة 2022
إجمالي الطاقة العالمية	**85,120**	**88,230**	**91,620**	**92,890**	**93,270**	**92,880**	**92,885**	**94,235**	**636**
نسبة الطاقة العربية إلى الطاقة العالمية (%)	**8.5**	**8.9**	**10.1**	**9.8**	**9.9**	**10.2**	**10.4**	**10.6**	**10.4**
مجموع الدول العربية	**7,198**	**7,833**	**9,297.9**	**9,102.0**	**9,221.0**	**9,485.9**	**9,685.9**	**10,030.9**	**66**
الأ ر د ن	90.0	90.4	90.4	90.4	90.4	90.4	90.4	90.4	1
الإمـــارات	778	761	1,119	1,127	1,127	1,272	1,272	1,272	5
البحريـــن	255	267	260	267	267	267	267	267	1
تونـــس	34	34	34	34	34	34	34	34	1
الجزائـــر	450.0	582.9	650.9	657.0	657.0	669.9	669.9	669.9	6
جيبوتـــي	...	...	...	...	...	...	...	...	...
الســـعودية	2,095	2,109	2,907	2,856	2,896	2,927	3,127	3,127	9
الســـودان	122	140	140	140	140	140	140	140	3
ســـورية	240.0	240.1	240.1	240.1	240.1	240.1	240.1	240.1	2
الصومـــال	10	...	...	...	...	...			...
العـــراق	597	858	946	815	824	824	824	964	13
عُمـــان	85	222	222	222	304	304	304	304	2
فلسطيـــن	...	...	...	...	...	...	...	...	...
قطـــر	137	283	283	433	433	433	433	433	2
القُمـــر	...	...	...	...	...	...	...	...	...
الكويـــت	889	936	936	736	724	800	800	1,005	3
لبنـــان	...	...	...	...	...	...	...	...	...
ليبيـــا	380	380	380	380	380	380	380	380	5
مصـــر	726.0	725.5	769.8	784.8	784.8	784.8	784.8	784.8	8
المغـــرب	155.0	154.7	154.7	154.7	154.7	154.7	154.7	154.7	2
موريتانـيا	25	25	25	25	25	25	25	25	1
اليمـــن	130	140	140	140	140	140	140	140	2

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، قاعدة بيانات صناعة التكرير 2023.

ملحق (7/4): ناتج قطاع التشييد (بالأسعار الجارية)
(2000 و2010 و2015 و2018-2022)

(مليون دولار)

	2000	2010	2015	2018	2019	2020	2021	2022
مجموع الدول العربية	**39,637**	**129,626**	**172,808**	**177,675**	**189,684**	**180,138**	**187,292**	**214,668**
الأ ر د ن	287	906	1,170	1,228	1,237	1,168	1,241	1,330
الإمـــارات	9,548	31,842	36,405	36,922	38,042	34,195	34,177	48,758
البحريـــن	259	1,914	2,299	3,101	3,181	2,879	2,879	3,017
تونـــس	326	615	504	432	407	394	504	482
الجزائـــر	4,449	16,903	19,084	20,121	20,878	18,666	19,084	18,095
جيبوتـــي	33	129	100	179	189	186	229	242
الســعودية	11,126	24,208	43,330	38,611	41,346	42,786	45,331	49,811
الســودان	460	3,648	3,056	1,463	1,545	2,947	1,768	1,315
ســورية	586	2,138	328	257	231	195	107	201
العـــراق	118	8,772	10,724	10,527	15,716	9,481	4,887	7,171
عُمـــان	840	5,990	8,244	8,473	8,327	6,718	6,919	6,930
فلسطيـن	314	361	665	988	955	697	888	856
قطـــر	640	7,555	16,674	22,692	21,504	20,635	24,132	27,347
القُمـــر	11	20	18	9	9	9	10	10
الكويـــت	800	2,546	3,269	3,733	3,934	2,209	3,680	3,916
لبنـــان	1,347	1,345	2,440	1,948	1,209	596	447	497
ليبيـــا	1,984	4,470	567	2,340	2,274	2,215	1,208	1,303
مصـــر	4,433	9,522	16,273	16,250	20,412	26,208	30,572	34,583
المغـــرب	1,627	4,905	6,154	7,046	6,934	6,760	8,011	7,327
موريتانيـا	25	175	366	376	364	339	388	449
اليمـــن	424	1,662	1,139	979	992	854	832	1,027

المصدر: مصادر الملحق (1/4).

ملحق (8/4): إنتاج الحديد الصلب في الدول العربية
(2005 و2010 و2015 و2018-2022)

(ألف طن)

	2005	2010	2015	2018	2019	2020	2021	2022
مجموع الدول العربية	**13,693**	**16,503**	**20,207**	**28,967**	**29,524**	**28,491**	**32,585**	**32,607**
الأ ر د ن	150	150	300	350	350	350	350	350
الإمـــارات	90	500	3,006	3,247	3,327	2,722	2,997	3,210
البحريـــن	...	...	...	...	700	700	700	700
تونـــس	70	150	50	80	60	78	85	80
الجزائـــر	1,007	662	650	2,300	2,400	3,000	3,491	3,500
جيبوتـــي	...	...	...	...	...	...	...	...
الســعودية	4,186	5,015	5,229	8,187	8,191	7,775	8,735	9,074
الســودان	...	...	...	...	...	...	...	...
ســورية	70	70	5	5	5	5	5	5
العــراق	...	...	...	200	300	300	300	300
عُمـــان	...	...	2,000	2,000	2,000	2,000	2,000	2,000
قطـــر	1,057	1,970	2,593	2,575	2,558	1,218	1,002	1,082
القُمـــر	...	...	...	...	...	...	...	...
الكويـــت	...	...	...	1,300	1,270	1,300	1,300	1,300
لبنـــان	...	...	...	...	...	...	...	...
ليبيـــا	1,255	825	352	396	606	495	652	688
مصـــر	5,603	6,676	5,506	7,807	7,257	8,229	10,294	9,819
المغـــرب	205	485	516	520	500	320	500	500
موريتانـيا	...	...	...	...	...	...	...	...
اليمـــن	...	...	...	...	...	...	...	...

* تقديرات أولية .

المصدر: المنظمة الدولية للصلب، الكتاب السنوي لإحصاءات الصلب، 2022، قاعدة المعلومات، يناير 2023 .

ملحق (9/4): الطاقات القائمة وإنتاج واستهلاك الإسمنت في الدول العربية
(2010 و 2018-2022)

(مليون طن)

الدولة	الطاقة التصميمية	الإنتاج الفعلي							الاستهلاك						
		2010	2018	2019	2020	2021	*2022	نسبة النمو 2022-2021 (%)	2010	2018	2019	2020	2021	*2022	نسبة النمو 2022-2021 (%)
مجموع الدول العربية	434.4	200.70	218.62	218.17	216.68	231.89	243.35	4.9	211.39	223.81	223.22	221.06	235.86	246.77	4.6
الأ ر د ن	9.3	4.50	4.94	3.47	3.32	3.72	4.29	15.3	3.70	4.39	3.19	2.57	2.86	3.25	13.6
الإمـــارات	45.2	17.00	17.20	16.08	14.85	15.00	15.20	1.3	12.76	11.20	11.35	11.25	11.00	11.20	1.8
البحريـــن	1.8	0.90	1.17	0.67	0.61	0.71	0.90	27.1	1.90	2.06	1.51	1.44	1.56	1.79	14.9
تونـــس	13.3	7.90	7.51	7.73	6.82	7.65	7.92	3.5	7.18	7.24	6.65	6.06	6.95	7.32	5.3
الجزائـــر	41.1	18.70	24.48	25.37	22.50	24.00	25.50	6.3	19.00	24.48	25.16	22.00	23.00	24.00	4.3
جيبوتـــي	....	0.00	0.22	0.25	0.24	0.24	0.24	0.0	0.08	0.30	0.32	0.30	0.31	0.32	3.2
الســعودية	84.8	42.97	42.18	44.32	53.42	58.95	63.27	7.3	41.32	40.91	42.32	51.08	57.47	61.78	7.5
الســودان	10.2	2.11	4.05	4.10	4.05	4.30	4.60	7.0	3.01	4.12	4.23	4.58	4.68	4.90	4.7
ســورية	8.2	7.00	2.15	2.20	2.40	2.50	2.60	4.0	8.50	3.60	3.70	3.70	3.80	4.00	5.3
الصومـال	0.0	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	....	0.10	0.53	0.56	0.58	0.61	0.65	6.6
العـــراق	41.3	7.00	24.20	26.70	28.00	29.70	30.90	4.0	11.70	25.50	27.00	28.00	29.70	30.90	4.0
عُمـــان	9.8	4.08	5.37	5.51	6.23	6.45	6.69	3.7	5.10	8.45	8.57	8.84	8.95	9.09	1.6
فلســطين	....	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	....	2.10	2.75	2.65	2.76	2.80	2.95	5.4
قطـــر	12.8	5.28	5.59	4.50	3.92	4.38	4.72	7.8	4.90	5.80	5.00	4.33	4.58	4.82	5.3
القمـــر	....	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	....	0.14	0.25	0.27	0.24	0.27	0.31	13.9
الكويـــت	11.5	2.00	3.38	3.86	3.35	3.59	3.63	1.1	4.20	5.22	5.56	4.95	5.33	5.42	1.7
لبنـــان	6.9	6.10	4.70	3.20	1.95	1.65	1.75	6.0	5.20	4.70	3.20	1.95	1.65	1.75	6.0
ليبيـــا	9.3	7.20	4.50	3.62	3.10	3.70	4.10	10.8	9.00	6.20	6.00	5.30	5.70	5.90	3.5
مصـــر	91.9	47.95	50.70	50.00	46.94	50.00	51.00	2.0	49.53	49.40	48.90	45.95	49.00	50.00	2.0
المغـــرب	24.9	14.70	13.38	13.69	12.31	12.56	13.08	4.1	14.60	13.29	13.63	12.26	12.50	13.00	4.0
موريتانـيا	2.5	0.46	1.02	1.00	0.97	1.00	1.03	2.7	0.63	1.02	1.00	0.97	1.00	1.03	2.7
اليمـــن	9.6	4.85	1.88	1.90	1.70	1.80	1.95	8.3	6.74	2.40	2.45	1.95	2.15	2.40	11.6

* تقديرات أولية .

المصدر: تقرير الاسمنت العالمي، الاصدار الرابع عشر

ملحق (10/4): صناعة السكر في الدول العربية
(2010 و2020-2021)

	2010					2020					2021				
	الانتاج (ألف طن)	الاستهلاك (ألف طن)	الصادرات (ألف طن)	الواردات (ألف طن)	استهلاك الفرد الواحد (كغ)	الانتاج (ألف طن)	الاستهلاك (ألف طن)	الصادرات (ألف طن)	الواردات (ألف طن)	استهلاك الفرد الواحد (كغ)	الانتاج (ألف طن)	الاستهلاك (ألف طن)	الصادرات (ألف طن)	الواردات (ألف طن)	استهلاك الفرد الواحد (كغ)
مجموع الدول العربية	**2,905**	**10,794**	**2,750**	**11,003**	**30.8**	**3,368**	**12,839**	**4,104**	**15,143**	**29.3**	**3,504**	**13,063**	**5,313**	**14,278**	**29.7**
الأ ر د ن	0	271	0	249	40.5	0	325	30	371	29.4	0	330	21	331	29.8
الإمـــارات	0	170	1,738	1,750	20.6	0	260	945	1,407	27.8	0	270	1,351	1,482	28.8
البحريـــن	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....
تونـــس	0	356	0	330	33.7	0	445	0	488	37.8	0	450	1	444	38.3
الجزائـــر	0	1,235	124	1,226	34.3	0	1,750	513	2,449	39.6	0	1,800	546	2,460	40.0
جيبوتـــي	0	16	145	111	19.0	0	20	320	335	18.1	0	21	527	540	21.0
الســعودية	0	965	246	1,347	35.0	0	1,230	321	1,718	36.1	0	1,200	490	1,576	35.2
الســودان	470	1,071	20	859	25.4	468	1,398	3	1,659	30.6	323	1,440	400	1,500	31.5
ســورية	147	880	127	1,141	41.9	70	550	0	478	30.7	50	540	0	502	30.1
الصـــومال	18	198	0	130	16.4	23	255	550	798	14.9	23	258	525	748	15.1
العـــراق	0	708	0	683	21.8	0	1,025	200	1,319	24.9	0	1,030	0	922	25.0
عُمـــان	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....
فلسطيـــن	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....
قطـــر	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....
القُمـــر	0	9	0	9	13.0	0	9	10		10.1	0	9	0	9	10.3
الكويـــت	0	89	0	72	25.0	0	126	0	141	29.9	0	128	0	123	30.4
لبنـــان	5	147	0	175	29.7	0	200	67	202	35.8	0	190	110	254	34.0
ليبيـــا	0	267	0	256	43.1	0	220	0	218	31.6	0	220	0	229	32.7
مصـــر	1,918	2,659	135	1,008	33.8	2,282	3,100	32	970	30.4	2,720	3,200	670	1,030	31.4
المغـــرب	349	1,090	0	833	33.9	526	1,141	644	1,289	31.4	388	1,197	652	1,492	33.0
موريتانـيا	0	143	65	195	42.8	0	175	170	343	41.0	0	180	21	195	39.0
اليمـــن	0	520	150	628	22.5	0	610	300	960	20.0	0	600	0	441	19.3

المصدر: منظمة السكر العالمية، الكتاب السنوي لإنتاج السكر 2022 ومصادر الملحق (8/2).

ملحق (11/4): الصادرات الصناعية العربية ونسبتها إلى إجمالي الصادرات (2021 و 2022)

	قيمة الصادرات من السلع الصناعية التحويلية (مليون دولار)		نسبة الصادرات من السلع الصناعية التحويلية إلى إجمالي الصادرات (%)		نسبة الصادرات من المواد الخام والمعادن إلى إجمالي الصادرات (%)		نسبة الصادرات من الوقود إلى إجمالي الصادرات (%)		نسبة الصادرات من السلع الأخرى إلى إجمالي الصادرات (%)	
	2021	*2022	2021	*2022	2021	*2022	2021	*2022	2021	*2022
مجموع الدول العربية	**305,778.8**	**360,017.8**	**26.5**	**21.7**	**8.9**	**7.9**	**61.7**	**67.9**	**2.9**	**2.4**
الأردن	7,002.7	8,696.6	74.8	70.2	16.2	23.0	0.5	0.7	8.6	6.2
الإمارات	129,383.2	154,233.1	30.4	25.7	17.1	17.1	51.1	55.8	1.3	1.3
البحرين	7,218.4	11,350.0	32.3	37.6	22.3	10.7	44.4	49.9	1.0	1.8
تونس	11,966.2	14,054.2	77.7	74.0	4.9	6.3	6.5	7.9	10.9	11.8
الجزائر	3,580.9	2,463.3	9.6	4.5	0.3	0.1	89.6	95.2	0.5	0.2
جيبوتي	1,600.7	1,741.4	48.8	48.8	0.2	0.2	0.1	0.1	50.9	50.9
السعودية	69,284.3	79,430.5	24.8	19.1	0.7	0.3	73.6	79.9	0.8	0.6
السودان	468.7	475.2	10.9	10.9	45.5	45.5	8.3	8.3	35.3	35.3
سورية	770.9	938.0	49.1	48.1	12.1	12.1	0.3	1.3	38.5	38.5
العراق	373.9	710.1	0.6	0.6	12.3	1.6	86.9	97.6	0.2	0.2
عُمان	14,190.0	15,946.0	32.9	24.3	4.6	8.7	60.5	65.5	1.9	1.5
فلسطين	957.9	1,041.1	65.7	65.7	11.0	11.0	0.1	0.1	23.2	23.2
قطر	13,503.3	15,361.9	14.3	11.9	0.7	0.7	85.0	87.3	0.0	0.0
القُمر	10.3	23.9	33.9	33.9	0.7	0.7	…	…	65.4	65.4
الكويت	8,440.1	4,896.8	11.8	4.9	0.2	0.2	87.5	94.4	0.5	0.5
لبنان	2,239.6	1,828.8	52.4	52.4	10.4	10.4	0.3	0.2	36.9	37.0
ليبيا	601.6	621.7	1.8	1.8	13.1	13.4	84.9	84.6	0.2	0.2
مصر	16,663.6	22,613.0	45.6	45.6	3.6	3.6	32.3	32.3	18.5	18.5
المغرب	17,255.0	23,455.0	19.1	18.1	2.2	2.2	0.3	0.4	21.5	21.5
موريتانيا	28.1	25.7	0.8	0.8	63.0	63.0	0.3	0.4	35.9	35.8
اليمن	239.5	111.4	12.8	12.8	8.2	8.2	56.1	56.1	22.9	22.9

* تقديرات أولية

المصدر: مصادر وطنية، البنك الدولي، قاعدة المعلومات، فبراير 2023.

ملحق (12/4): التنافسية في المنتجات الصناعية في الدول العربية
(2021-2020)

بعض المنتجات الصناعية	معدل الميزان التجاري إلى إجمالي التجارة *															
	الأردن		الإمـارات		البحـرين		تونـــس		الجـزائر		جيبوتـــي		السعـودية	
	2020	2021	2020	2021	2020	2021	2020	2021	2020	2021	2020	2021	2020	2021
زيوت وشحوم	89.5-	85.8-	14.6	9.8	96.1-	90.0-	65.7	52.2	99.4-	95.3-	79.5-	55.4-	52.4-	49.2-
كيماويات عضوية	87.5-	19.1-	29.1-	33.6-	30.1	45.0	96.0-	91.9-	81.8-	80.1-	99.7-	99.6-	69.0	72.2
منتجات صيدلانية	1.2	32.0 -	48.4-	47.7-	99.0-	97.2-	76.0-	71.9-	98.8-	99.5-	86.8-	99.9-	86.3-	89.1-
كيماويات غير عضوية	58.2	75.8	72.6-	71.6-	91.0-	87.0-	46.3	48.1	45.5	73.5	32.6	37.5	46.6	33.6
منتجات بلاستيكية	53.5-	89.2-	24.3	20.2	23.6-	19.8-	40.4-	40.1-	99.2-	98.6-	99.8-	99.4-	66.4	72.1
الأسمدة	92.3	91.7	39.4 -	50.8 -	96.5	97.8	65.8	77.7	79.5	89.4	100.0-	100.0-	84.9	93.6
الورق	43.4-	58.7-	15.9	4.1-	37.2-	44.1-	41.7-	24.8-	95.4-	95.8-	93.1-	96.5-	42.3-	40.1-
منتجات مطاط	89.8-	79.1-	5.2-	7.6-	46.1-	54.6-	82.0-	80.6-	95.7-	89.4-	99.8-	99.7-	75.2-	58.8-
منتجات جلدية	86.0-	97.5-	43.7-	51.0-	80.1-	84.1-	49.5	40.7	99.7-	99.5-	97.3-	98.2-	99.6-	99.0-
الملابس الجاهزة	71.1	63.6	18.6-	18.2-	79.4-	81.1-	64.9	63.5	99.9-	99.8-	100.0-	100.0-	99.7-	99.6-
منتجات نسيجية	63.0-	99.0-	45.1-	37.6-	95.0-	87.7-	94.0-	94.3-	100.0-	99.9-	100.0-	97.7-	94.6-	86.0-
منتجات أسمنتية	29.7-	24.4-	47.0-	37.1-	75.7-	71.7-	31.6-	21.4-	97.8-	89.1-	100.0-	100.0-	57.2-	50.8-
منتجات حديدية	87.8-	85.4-	21.6-	13.7-	53.3	62.4	60.4-	49.5-	90.8-	6.7	100.0-	99.7-	76.7-	62.0-
منتجات ألمنيوم	19.3-	39.3-	62.8	71.0	62.8	71.0	37.4-	34.7-	99.6-	98.6-	99.7-	99.7-	11.8	22.0
أجهزة إلكترونية	70.1-	93.2-	7.5-	10.1-	77.3-	68.8-	13.6	18.5	99.1-	98.7-	100.0-	100.0-	90.2-	90.8-

* ((الصادرات - الواردات) / (الصادرات + الواردات)) × 100.

المصدر: المركز الدولي للتجارة، منظمة التجارة العالمية، قاعدة المعلومات، فبراير 2023.

" تابع " ملحق (12/4): التنافسية في المنتجات الصناعية في الدول العربية (2021-2020)

بعض المنتجات الصناعية	معدل الميزان التجاري إلى إجمالي التجارة *													
	السودان		سورية		الصومال		العراق		عمان		فلسطين		قطر	
	2020	2021	2020	2021	2020	2021	2020	2021	2020	2021	2020	2021	2020	2021
زيوت وشحوم	58.9-	68.2-	4.6-	31.3-	92.5-	96.1-	99.0-	86.8-	10.6-	15.4-	12.5-	29.2-	87.2-	86.2-
كيماويات عضوية	99.4-	99.2-	99.0-	99.6-	100.0-	99.3-	90.3-	86.1-	13.2	25.4	98.6-	81.4-	70.8	72.5
منتجات صيدلانية	99.4-	99.9-	96.2-	97.4-	100.0-	100.0-	100.0-	99.9-	63.4-	65.3-	85.9-	90.3-	98.3-	99.2-
كيماويات غير عضوية	99.9-	99.9-	94.5-	84.8-	98.4-	94.4-	96.9-	92.2-	90.2-	89.2-	82.1-	100.0-	44.0	32.6
منتجات بلاستيكية	98.2-	98.1-	95.1-	93.6-	100.0-	99.9-	99.1-	98.6-	25.7	43.1	40.0-	96.9-	56.3	64.0
الأسمدة	99.9-	100.0-	99.9-	99.8-	100.0-	100.0-	99.2-	99.8-	92.5	92.5	99.6-	100.0-	98.8	99.3
الورق	94.2-	99.5-	86.5-	70.2-	63.0-	32.3-	100.0-	99.8-	68.8-	68.2-	59.6-	93.7-	76.7-	76.6-
منتجات مطاط	100.0-	99.8-	99.3-	98.7-	99.9-	100.0-	92.7-	90.1-	69.4-	69.3-	61.4-	99.6-	94.0-	92.1-
منتجات جلدية	100.0-	99.8-	65.5-	24.5-	98.1-	99.9-	100.0-	99.9-	75.7-	81.8-	71.8-	96.1-	94.3-	93.5-
الملابس الجاهزة	100.0-	99.6-	24.4	57.8	99.9-	99.7-	100.0-	99.8-	56.4-	67.9-	88.2-	79.7-	98.1-	97.7-
منتجات نسيجية	100.0-	99.8-	96.8-	91.6-	100.0-	100.0-	100.0-	99.8-	88.5-	89.8-	6.6-	100.0-	97.9-	93.4-
منتجات أسمنتية	100.0-	99.7-	6.4	21.7	100.0-	99.8-	99.9-	99.7-	10.1	35.0	66.2	14.6-	98.6-	98.6-
منتجات حديدية	99.8-	98.7-	98.8-	95.4-	99.4-	91.4-	100.0-	97.0-	7.7	9.9	49.2-	99.9-	56.2-	46.9-
منتجات ألمنيوم	94.9-	79.9-	67.5-	50.6-	97.8-	96.1-	63.1	4.4-	57.5	62.2	41.8-	69.6-	77.6	80.9
أجهزة إلكترونية	99.7-	98.1-	99.0-	98.4-	98.1-	97.8-	83.3-	7.7-	62.8-	55.2-	85.9-	96.7-	92.5-	89.5-

* ((الصادرات - الواردات) / (الصادرات + الواردات)) × 100.

المصدر: المركز الدولي للتجارة، منظمة التجارة العالمية، قاعدة المعلومات، فبراير 2023.

" تابع " ملحق (12/4): التنافسية في المنتجات الصناعية في الدول العربية (2021-2020)

بعض المنتجات الصناعية	معدل الميزان التجاري إلى إجمالي التجارة *															
	القُمـر		الكـويت		لبنـان		ليبيـا		مصـر		المغـرب		موريتـانيا		اليمـن	
	2020	2021	2020	2021	2020	2021	2020	2021	2020	2021	2020	2021	2020	2021	2020	2021
زيوت وشحوم	100.0-	99.7-	91.8-	95.4-	41.8-	71.5-	99.6-	99.7-	60.8-	49.1-	42.0-	56.8-	62.7-	77.5-	92.8-	94.3-
كيماويات عضوية	100.0-	100.0-	71.1	74.2	91.7-	94.5-	58.5-	24.0-	79.9-	74.8-	94.5-	93.6-	100.0-	100.0-	100.0-	99.6-
منتجات صيدلانية	100.0-	100.0-	95.4-	96.7-	92.0-	91.2-	100.0-	100.0-	78.8-	83.9-	74.9-	81.7-	97.6-	98.0-	99.9-	100.0-
كيماويات غير عضوية	100.0-	100.0-	39.0-	42.7-	91.7-	94.5-	69.0-	54.4	14.0-	8.2	29.1	28.1	12.7-	86.6-	100.0-	100.0-
منتجات بلاستيكية	100.0-	98.1-	13.1-	34.1-	50.2-	55.7-	99.7-	99.4-	26.5-	21.1-	84.5-	85.1-	86.8-	83.6-	96.9-	94.3-
الأسمدة	100.0-	100.0-	99.7-	95.6-	1.1	43.2	75.1-	50.1	72.5	78.3	85.7	90.3	54.1-	73.0-	99.2-	100.0-
الورق	99.9-	100.0-	66.5-	59.5-	43.6-	46.1-	99.5-	99.5-	61.0-	44.9-	78.5-	78.0-	96.4-	96.9-	100.0-	99.4-
منتجات مطاط	100.0-	100.0-	94.8-	95.0-	76.9-	93.3-	99.6-	99.9-	72.5-	70.9-	68.4-	74.6-	98.7-	92.6-	99.9-	99.9-
منتجات جلدية	99.0-	99.3-	94.8-	93.0-	39.2-	57.3-	100.0-	100.0-	94.8-	92.2-	58.0-	43.6-	100.0-	100.0-	99.9-	99.8-
الملابس الجاهزة	93.7-	94.0-	95.2-	93.8-	73.3-	84.2-	100.0-	100.0-	49.2	60.4	68.2	70.1	100.0-	100.0-	99.9-	99.9-
منتجات نسيجية	100.0-	100.0-	97.9-	98.3-	61.5-	67.3-	99.7-	100.0-	92.7-	94.2-	68.4-	77.5-	100.0-	100.0-	100.0-	100.0-
منتجات أسمنتية	100.0-	100.0-	96.0-	95.0-	53.9-	55.3-	100.0-	100.0-	46.1	51.2	45.2-	44.5-	100.0-	100.0-	96.0-	95.4-
منتجات حديدية	99.3-	99.6-	65.8-	61.1-	34.1-	27.1-	43.7	39.5	58.2-	34.2-	90.3-	82.2-	99.1-	94.9-	92.1-	76.3-
منتجات ألمنيوم	99.1-	99.4-	75.3-	68.1-	4.1-	4.9-	36.1-	19.2-	0.2-	10.0	86.0-	84.1-	99.2-	99.9-	84.4-	66.9-
أجهزة إلكترونية	95.8-	96.1-	91.6-	89.7-	44.3-	65.3-	95.4-	98.6-	43.6-	34.4-	14.7	10.5	100.0-	100.0-	86.9-	81.8-

* ((الصادرات - الواردات) / (الصادرات + الواردات)) × 100.

المصدر: المركز الدولي للتجارة، منظمة التجارة العالمية، قاعدة المعلومات، فبراير 2023.

الملحق (13/4): مؤشر التخصص الدولي لمنتجات الصناعة التحويلية للدول العربية *
(2021-2020)

المنتج	الدولة	قيمة المؤشر		الدولة	قيمة المؤشر	
		2020	2021		2020	2021
صناعة الأسماك	موريتانيا	35.12	35.14	المغرب	9.10	9.17
	اليمن	16.86	16.64	الصومال	8.88	7.31
	عمان	1.30	1.20	تونس	1.63	2.21
منتجات الزيوت والشحوم	تونس	11.20	6.50	فلسطين	7.16	27.65
	سوريا	22.61	18.48	السودان	2.39	1.37
	موريتانيا	2.23	1.07	مصر	1.52	1.66
الأسمدة	المغرب	36.21	37.29	الجزائر	12.81	9.66
	الأردن	36.13	36.91	مصر	13.72	9.60
	قطر	8.11	7.34	عمان	7.26	8.93
	البحرين	4.72	4.54	تونس	3.88	5.86
	لبنان	2.49	4.50	السعودية	2.23	3.56
الكيماويات العضوية	عمان	1.01	1.46	السعودية	2.49	2.43
الكيماويات غير العضوية	الأردن	13.03	17.18	قطر	2.09	1.43
	الجزائر	2.58	3.40	مصر	1.65	1.99
	لبنان	2.09	1.88	السعودية	1.91	1.01
	المغرب	7.58	9.49	تونس	3.36	4.19
صناعة الورق	الأردن	1.47	1.03	لبنان	1.54	1.55
	تونس	1.00	1.26	مصر	1.11	1.21
صناعة الملابس الجاهزة	الاردن	16.34	15.64	مصر	1.42	1.40
	تونس	2.87	2.59	المغرب	4.41	4.63
صناعة الألمنيوم	البحرين	25.49	21.45	الإمارات	1.39	1.77
	قطر	2.48	1.78	فلسطين	3.47	1.22
	مصر	2.22	1.77	عمان	2.62	2.33
المنتجات البلاستيكية	مصر	1.84	1.79	السعودية	2.63	2.42
	عمان	1.05	1.43			
الأجهزة الالكترونية	تونس	1.65	1.74			
المنتجات الصيدلية	الأردن	2.00	1.39			

* يعادل المؤشر قسمة صادرات البلد من منتج معين إلى إجمالي صادرات البلد، على صادرات العالم من ذلك المنتج إلى إجمالي صادرات العالم.

المصدر: International Trade Centre, UNCTAD/WTO.

ملحق (1/5) : احتياطي النفط عربياً وعالمياً، 2018-2022
(مليار برميل عند نهاية السنة)

	2018	2019	2020	2021	2022 (*)	نسبة التغير (%) 2021/2022
الإمـــارات	97.80	97.80	107.00	107.00	111.00	3.7
البحريـــن	0.09	0.10	0.09	0.10	0.10	0.0
تونـــس	0.43	0.43	0.43	0.40	0.40	0.0
الجزائـــر	12.20	12.20	12.20	12.20	12.20	0.0
الســعودية	267.26	258.60	261.60	261.60	267.10	2.1
ســـورية	2.50	2.50	2.50	2.50	2.50	0.0
العـــراق	145.02	148.40	148.40	144.00	144.00	0.0
قطـــر	25.24	25.24	25.24	25.20	25.20	0.0
الكويـــت	101.50	101.50	101.50	101.50	101.50	0.0
ليبيـــا	48.40	48.40	48.40	48.40	48.40	0.0
مصـــر	3.19	3.15	3.11	3.11	3.30	6.1
الســودان	1.50	1.50	1.50	1.50	1.50	0.0
عُمـــان	5.20	5.20	5.20	5.20	5.20	0.0
اليمـــن	2.70	2.70	2.70	2.70	2.70	0.0
اجمالي الدول العربية	**713.0**	**707.6**	**719.8**	**715.4**	**725.1**	**1.4**
أنغـــولا	8.16	8.16	7.78	7.20	2.50	-65.3
إيـــران	155.60	155.60	208.60	208.60	208.60	0.0
فنـــزويلا	41.40	41.40	42.40	42.37	42.37	0.0
نيجيريـــا	36.97	36.97	36.89	36.9	37.1	0.4
الغابون	2.00	2.00	2.00	2.00	2.00	0.0
غينيا الاستوائية	1.10	1.10	1.10	1.10	1.10	0.0
الكونغو	2.98	2.98	2.88	1.80	1.80	0.0
اجمالي دول أوبك غير العربية	**248.2**	**248.2**	**301.7**	**300.0**	**295.5**	-1.5
اجمالي دول أوبك	**920.4**	**915.1**	**980.8**	**974.7**	**979.7**	**0.5**
البرازيـــل	12.84	13.24	12.71	11.90	11.90	0.0
المملكة المتحدة	2.50	2.70	2.50	6.00	1.80	-70.0
النرويـــج	8.05	8.22	8.12	7.70	7.60	-1.3
الولايات المتحدة	61.20	68.90	68.80	60.50	79.10	30.7
المكسيـــك	6.43	5.79	5.79	6.00	6.00	0.0
كنـــدا	4.45	4.45	4.11	3.80	3.78	-0.5
كومنولث الدول المستقلة	119.8	119.8	118.9	118.9	118.9	0.0
منها : اذربيجـان	7.00	7.00	7.00	7.00	7.00	0.0
اوزبكستان	0.59	0.59	0.59	0.59	0.59	0.0
تركمانستان	0.60	0.60	0.60	0.60	0.60	0.0
روسيـــا الاتحادية	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	0.0
كازاخستان	30.00	30.00	30.00	30.00	30.00	0.0
الصيـــن	25.93	26.15	26.02	26.50	27.00	1.9
باقي دول العالم	73.90	66.80	48.30	51.00	58.50	14.7
اجمالي العالم	**1276**	**1272**	**1317**	**1304**	**1335**	**2.4**
نسبة الدول العربية للعالم (%)	**55.9**	**55.6**	**54.7**	**54.9**	**54.3**	

(*) بيانات تقديرية.

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي 2022، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك).

ملحق (2/5) : احتياطي الغاز الطبيعي عربيا وعالميا، 2018-2022
(مليار متر مكعب عند نهاية السنة)

	2018	2019	2020	2021	2022 (*)	نسبة التغير (%) 2021/2022
الإمـــارات	6091	6091	7730	7730	8200	6.1
البحريـــن	193	81	68	68	68	0.0
تونـــس	64	64	64	64	64	0.0
الجزائـــر	4505	4505	4505	4505	4505	0.0
الســعودية	9069	9423	8438	8438	8507	0.8
ســـورية	285	285	285	285	285	0.0
العـــراق	3729	3820	3820	3714	3714	0.0
قطـــر	23846	23831	23831	23831	23831	0.0
الكويـــت	1784	1784	1784	1784	1784	0.0
ليبيـــا	1505	1505	1505	1505	1505	0.0
مصـــر	2221	2209	2209	2209	2209	0.0
الســودان	25	25	25	25	25	0.0
عُمـــان	677	674	674	674	678	0.6
اليمـــن	265	265	266	266	266	0.0
موريتانيا	28	28	28	28	28	0.0
الأردن	6	6	6	6	6	0.0
الصومال	6	6	6	6	6	7.1
المغرب	1	1.4	1.4	1.4	1.0	-28.6
إجمالي الدول العربية	**54299**	**54603**	**55245**	**55139**	**55682**	1.0
أنغـــولا	383	343	343	301	301	-1.8
إيـــران	33899	33988	34076	34076	33988	-0.3
فنـــزويلا	5674	5674	5674	5674	5541	-2.3
نيجيريـــا	5675	5761	5846	5846	5848	0.0
الغابون	26	26	26	26	26	0.0
غينيا الاستوائية	42	39	39	39	39	0.0
الكونغو	285	284	283	283	284	0.4
إجمالي دول أوبك غير العربية	**45984**	**46115**	**46287**	**46245**	**46027**	-0.5
إجمالي دول أوبك	**72667**	**73243**	**74069**	**73921**	**74242**	**0.4**
البرازيـــل	366	364	364	338	312	-7.7
المملكة المتحدة	187	187	187.0	186.0	172.0	-7.5
النرويـــج	1710	1603	1545	1440	1449	0.6
الولايات المتحدة	12278	13294	13179	12256	16392	33.7
المكسيـــك	185	178	180	195	201	3.1
كنـــدا	2070	1995	2067	2471	2758	11.6
كومنولث الدول المستقلة	60985	64085	66206	66206	66206	0.0
منها : اذربيجـان	980	1400	1699	1699	1699	0.0
اوزبكستـان	1820	1820	1841	1841	1840.6	0.0
تركمانستان	7420	9800	1133	1133	1132.7	0.0
روسيـــا الاتحادية	47270	47270	47805	47805	47805	0.0
كازاخستان	2380	2380	2407	2407	2407	0.0
الصيـــن	5953	6243	6654	7001	7249.0	3.5
باقي دول العالم	17634.0	16355.0	15284	15151	15012	-0.9
إجمالي العالم	**201651**	**205022**	**207197**	**206627**	**211459**	2.3
نسبة الدول العربية للعالم (%)	**26.9**	**26.6**	**26.7**	**26.7**	**26.3**	

(*) بيانات تقديرية.

المصدر: مصدر الملحق (1/5).

ملحق (3/5) : إنتاج النفط الخام عربياً وعالمياً، 2018-2022

(ألف برميل/يوم)

	2018	2019	2020	2021	2022 (*)	نسبة التغير (%) 2021/2022
الإمـــارات	3007.2	3058.0	2780.0	2717.0	3087.0	13.6
البحريـــن	194.0	194.0	194.0	193.0	199.0	3.1
تونـــس	38.2	37.0	31.0	28.8	27.9	-2.7
الجزائـــر	970.0	954	839	850	1028	20.9
الســعودية	10315	9808	9238	9125	10673	17.0
ســـورية	16.0	24.0	25.0	16.0	18.0	12.5
العـــراق	4410.0	4576.0	3998.0	3971.0	4486.0	13.0
قطـــر	600.56	580.0	554.3	551.3	614.0	11.4
الكويـــت	2736.17	2678	2439.0	2414.4	2729.0	13.0
ليبيـــا	951.0	1097	389.3	1207.0	1008.0	-16.5
مصـــر	544.0	526.0	507.0	469.3	567.7	21.0
الســودان	100	102.0	86.0	67.0	60.0	-10.4
عُمـــان	870.0	845.0	768.0	748.0	798.0	6.7
اليمـــن	38.0	61.0	66.0	66.0	64.0	-3.0
إجمالي الدول العربية	**24791**	**24539**	**21915**	**22423**	**25360**	**13.1**
أنغـــولا	1473.3	1365.4	1264.0	1118.0	1134.0	1.4
إيـــران	3552.7	2356.2	1975.0	2414.0	2549.0	5.6
فنـــزويلا	1510.2	974.2	538.0	660.0	723.0	9.5
نيجيريـــا	1601.6	1761.2	1464.0	1304.0	1111.0	-14.8
الغابون	193.4	211.0	203.0	180.0	192.0	6.7
غينيا الاستوائية	120.2	108.0	112.0	91.0	82.0	-9.9
الكونغو	323.5	344.0	302.0	266.0	263.0	-1.1
إجمالي دول أوبك غير العربية	**8775**	**7120**	**5859**	**6033**	**6054**	**0.3**
إجمالي دول أوبك	**31165**	**29291**	**25542**	**26317**	**29065**	**10.4**
البرازيـــل	2695.0	2888.0	3040.0	3030.0	2981.0	-1.6
المملكة المتحدة	1078.0	1107.0	1017.0	900.0	850.0	-5.6
النرويـــج	1840.0	1737.0	2010.0	2060.0	1687.0	-18.1
الولايات المتحدة	10840.0	12250.0	11220.0	11110.0	11730.0	5.6
المكسيـــك	2063.0	1923.0	1917.0	1925.0	1842.0	-4.3
كنـــدا	5200.0	5378.0	5130.0	4738.7	5600.0	18.2
كومنولث الدول المستقلة	14529.0	14651.0	13396.0	13590.0	13621.0	0.2
منها : اذربيجـان	798.5	722.0	695.0	708.0	680.0	-4.0
اوزبكستان	54.3	54.0	50.0	53.0	53.0	0.0
تركمانستان	276.5	236.0	233.0	250.0	260.0	4.0
روسيـــا الاتحادية	11357.0	11580.0	10471.0	10870.0	10950.0	0.7
كازاخستان	1956.0	1923.0	1857.0	1865.0	1843.0	-1.2
الصيـــن	3778.0	3826.0	3970.0	3995.0	4150.0	3.9
باقي دول العالم	11662.0	11639.0	13493.0	13176.0	12690.0	-3.7
اجمالي العالم	**87250**	**87058**	**82967**	**82983**	**86565**	**4.3**
نسبة الدول العربية للعالم (%)	**28.4**	**28.2**	**26.4**	**27.0**	**29.3**	

(*) بيانات تقديرية.

المصدر: مصدر الملحق (1/5).

ملحق (4/5) : الغاز الطبيعي المسوق عربياً وعالمياً، 2018-2022
(مليار متر مكعب / السنة)

	2018	2019	2020	2021	2022 (*)	نسبة التغير (%) 2021/2022
الإمـــارات	52.9	56.2	50.6	58.3	58.0	-0.6
البحريـــن	14.6	16.3	16.4	17.2	17.1	-0.7
تونـــس	1.2	0.9	0.9	1.1	1.1	0.0
الجزائـــر	93.8	87.0	81.4	101.1	98.2	-2.9
الســعودية	112.1	111.2	113.1	114.5	120.4	5.2
ســـورية	3.5	3.3	2.9	3.1	3.1	-0.2
العـــراق	10.6	11.0	7.0	9.1	9.4	3.5
قطـــــر	175.2	177.2	174.9	177.0	178.4	0.8
الكويـــت	16.9	13.3	12.2	12.1	13.4	10.4
ليبيـــــا	13.2	13.5	12.4	14.5	14.8	2.4
مصـــــر	58.6	64.9	58.5	67.8	64.5	-4.9
عُمـــــان	36.3	36.7	36.9	40.2	42.1	4.6
اليمن	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.0
الأردن	0.1	0.1	0.2	0.1	0.1	0.0
المغرب	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.0
إجمالي الدول العربية	**589**	**592**	**567**	**616**	**621**	**0.7**
أنغـــولا	9.6	10.5	11.3	8.8	8.8	0.0
إيـــران	224.9	232.9	249.5	256.7	259.4	1.1
فنـــزويلا	31.6	25.6	21.6	28.1	29.2	4.0
نيجيريـــا	48.3	49.3	49.4	45.2	40.4	-10.6
الغابون	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.0
غينيا الاستوائية	7.8	6.2	6.0	7.0	7.0	0.0
الكونغو	0.9	0.6	0.4	0.4	0.4	0.0
إجمالي دول أوبك غير العربية	**323.6**	**325.5**	**338.7**	**346.7**	**345.8**	-0.3
إجمالي دول أوبك	**623.1**	**617.7**	**615.3**	**656.5**	**660.1**	**0.6**
المملكة المتحدة	40.6	39.3	39.6	32.8	38.2	16.4
النرويـــــج	121.3	114.3	111.5	114.3	122.8	7.5
الولايات المتحدة	840.9	928.1	916.1	944.1	978.6	3.6
المكسيـــــك	37.9	36.7	35.5	38.4	40.4	5.2
كنـــــــدا	176.8	169.6	165.6	172.3	185.0	7.4
كومنولث الدول المستقلة	847.2	857.4	808.4	891.2	805.9	-9.6
منها : اذربيجـــان	18.8	23.9	25.9	31.8	34.1	7.3
اوزبكستـان	58.3	57.5	47.1	50.9	48.9	-4.0
تركمانستان	61.5	63.2	66.0	79.3	78.3	-1.3
روسيـــا الاتحادية	669.1	679.0	638.4	702.1	618.4	-11.9
كازاخستان	39.2	33.5	30.6	26.7	26.0	-2.8
الصيـــــن	161.4	176.7	194.0	209.2	221.8	6.0
باقي دول العالم	727	728	684	688	685.0	-0.4
إجمالي العالم	**3856**	**3968**	**3861**	**4053**	**4044**	-0.2
نسبة الدول العربية للعالم (%)	**15.3**	**14.9**	**14.8**	**15.2**	**15.4**	

(*) بيانات تقديرية.

المصدر: مصدر الملحق (1/5) والتقرير الاحصائي السنوي لمعهد الطاقة 2023.

ملحق (5/5) : مستويات المخزون النفطي العالمي في نهاية الربع الرابع للأعوام 2018 - 2022
(مليون برميل)

	2018	2019	2020	2021	2022 (*)
المخزون التجاري (**) ومنه: -	**5786**	**5890**	**6240**	**5529**	**6086**
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	2873	2902	3037	2643	2796
بقية دول العالم	2913	2989	3203	2886	3289
المخزون على متن الناقلات	**1205**	**1158**	**1295**	**1348**	**1546**
المخزون الاستراتيجي	**1829**	**1825**	**1845**	**1783**	**1511**
إجمالي المخزون العالمي (***)	**8820**	**8873**	**9380**	**8661**	**9143**
كفاية المخزون التجاري في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (يوم)	59.5	63.3	69.3	56.7	60.9
كفاية المخزون التجاري العالمي (يوم)	57.6	60.5	65.3	55.6	61.0

(*) بيانات تقديرية.

(**) لا يشمل المخزون على متن الناقلات.

(***) يشمل المخزون على متن الناقلات.

المصدر: أعداد مختلفة من النشرة الشهرية Oil Market Intelligence.

ملحق (6/5) : السعر الفوري لسلة خامات أوبك*، 2018-2022
(دولار/ برميل)

	2018	2019	2020	2021	2022
كانون الثاني/يناير	66.9	58.7	65.1	54.4	85.2
شباط/فبراير	63.5	63.8	55.5	61.1	94.0
آذار/مارس	63.8	66.4	33.9	64.6	113.5
نيسان/أبريل	68.4	70.8	17.7	63.2	105.6
أيار/مايو	74.1	70.0	25.2	66.9	113.9
حزيران/يونيو	73.2	62.9	37.1	71.9	117.7
تموز/يوليو	73.3	64.7	43.4	73.5	108.6
آب/أغسطس	72.3	59.6	45.2	70.3	101.9
أيلول/سبتمبر	77.2	62.4	41.5	73.9	95.3
تشرين الأول/أكتوبر	79.4	59.9	40.1	82.1	93.6
تشرين الثاني/نوفمبر	65.3	62.9	42.6	80.4	89.7
كانون الأول/ديسمبر	56.9	66.5	49.2	74.4	79.7
الربع الأول	64.7	63.0	51.5	60.0	97.6
الربع الثاني	71.9	67.9	26.6	67.3	112.4
الربع الثالث	74.2	62.2	43.4	72.6	101.9
الربع الرابع	67.2	63.1	44.0	79.0	87.7
المتوسط السنوي	**69.8**	**64.0**	**41.5**	**69.9**	**100.1**

* تضم سلة أوبك المرجعية حالياً ثلاثة عشر نوعاً من النفط الخام، تمثل خامات الدول الأعضاء مقوّمة وفقاً لأوزان ترجيحية تأخذ في الاعتبار إنتاج وصادرات الدول الأعضاء.

المصدر: مصدر الملحق (1/5).

ملحق (7/5) : قيمة صادرات النفط الخام في الدول العربية
(2018-2022)
(مليون دولار)

	2018	2019	2020	2021	2022[1]
الإمـــارات	65,815	64,937	38,967	62,006	99,109
البحريـــن	4,239	3,941	2,572	4,139	5,866
الجزائـــر	15,901	13,638	5,503	12,423	21,324
الســعودية	194,358	178,617	106,367	178,741	304,244
العـــراق	72,924	78,527	41,756	75,651	95,846 [4]
قطـــر	8,644	9,665	6,325	10,984	15,468
الكويـــت	59,106	53,648	30,965	52,472	85,041
ليبيـــا	18,504	20,378	3,980	23,432	27,277
مصـــر	3,021	2,782	1,417	2,550	3,749
الســودان [2]	440	474	45	…	…
عُمـــان [3]	20,099	19,651	13,143	18,686	30,482
إجمالي الدول العربية (بالأسعار الجارية)	**463,052**	**446,258**	**251,040**	**441,084**	**688,407**
إجمالي الدول العربية (بالأسعار الحقيقية لعام 2005) [5]	**384,594**	**365,187**	**202,452**	**345,407**	**511,067**

[1] بيانات أولية.

[2] بيانات تقديرية وفقاً للموجز الاحصائي للتجارة الخارجية الصادر عن بنك السودان المركزي.

[3] بيانات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات بسلطنة عُمان، النشرة الإحصائية الشهرية مارس 2023.

[4] الموقع الالكتروني لوزارة النفط العراقية https://oil.gov.iq.

[5] الأسعار الحقيقية تشير الى العائدات بموجب مخفض الناتج المحلي الاجمالي في الدول الصناعية ، كما ينشرها صندوق النقد الدولي.

المصدر: مصدر الملحق (1/5).

ملحق (1/6) : الإيرادات العامة والمنح
(2022-2018)

(مليون دولار أمريكي)

	الايرادات العامة والمنح (مليون دولار أمريكي)					نسبة التغير (2022-2021) (%)	النسبة الى الناتج المحلي الاجمالي (%)				
	2018	2019	2020	2021	2022[1]		2018	2019	2020	2021	2022[1]
مجموع الدول العربية	**838,895**	**851,044**	**663,582**	**816,405**	**1,077,138**	**31.9**	**29.8**	**30.0**	**25.9**	**27.8**	**29.5**
الأ ر د ن	11,057	14,589	13,547	15,217	16,342	7.4	25.5	32.7	31.0	33.7	34.4
الإمـــارات	133,185	133,328	106,331	126,309	162,498	28.7	31.2	30.9	30.4	30.4	26.6
البحريـــن	7,381	7,719	5,538	6,956	9,281	33.4	19.5	20.0	16.0	17.7	20.9
تونـــس	10,557	10,973	10,848	12,024	13,224	10.0	24.7	26.3	25.5	25.6	27.3
الجزائـــر	57,892	55,308	44,480	48,834	65,118	33.3	33.1	32.2	30.5	29.9	34.4
جيبوتـــي	688	758	635	766	814	6.4	23.6	24.6	20.0	22.0	20.9
الســعودية	241,213	247,159	208,489	257,463	338,177	31.3	30.7	29.5	28.4	29.6	30.5
الســودان	4,070	3,421	4,075	3,304	4,776	44.5	9.0	7.9	5.0	6.7	7.1
ســورية	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
الصــومال	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
العـــراق	90,161	91,005	53,012	75,229	111,515	48.2	42.7	42.3	30.9	36.8	42.7
عُمـــان	28,625	27,075	22,013	22,471	27,516	22.5	31.3	30.7	29.0	25.5	24.0
فلسطـــين	4,109	3,728	3,788	4,559	5,173	13.5	25.2	21.8	24.4	25.2	27.1
قطـــر *	57,120	58,997	47,029	54,689	81,805	49.6	31.2	33.5	32.6	30.4	34.5
القُمـــر	203	194	219	209	171	18.2-	17.1	15.7	18.2	15.7	12.9
الكويـــت *	68,075	56,702	34,343	61,666	95,398	54.7	39.5	43.9	41.6	38.6	51.5
لبنـــان	11,546	10,239	2,739	860	1,097	27.5	21.0	20.7	13.1	5.1	6.1
ليبيـــا	35,871	40,975	16,299	23,419	27,821	18.8	47.3	57.0	26.5	51.8	51.5
مصـــر **	46,460	56,400	61,182	70,621	82,988	17.5	17.6	17.7	15.9	16.7	17.4
المغـــرب	27,607	28,729	26,051	28,662	29,006	1.2	23.5	22.3	21.5	20.1	21.6
موريتانـيا	1,589	1,690	1,702	1,742	1,985	14.0	21.3	21.0	20.2	17.4	17.5
اليمـــن	1,485	2,054	1,261	1,405	2,432	73.1	6.9	9.4	6.7	7.4	10.3

(...) غير متوفر.

[1] بيانات فعلية أولية.

* تبدأ السنة المالية في أبريل وتنتهي في 31 مارس.

** للسنوات المالية المنتهية في حزيران/يونيو.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي لعام 2023، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

ملحق (2/6): الايـــــرادات البترولية للدول العربية*
(2022-2021)

	الايرادات البترولية مليون دولار أمريكي		نسبة التغير (2022-2021)	الحصة في إجمالي الايرادات العامة والمنح (%)		النسبة الى الناتج المحلي الاجمالي (%)	
	2021	2022[1]	(%)	2021	2022[1]	2021	2022[1]
مجمـــوع الـدول العربية	**440,348**	**639,684**	**45.3**	**53.9**	**59.4**	**15.0**	**17.5**
الإمـــارات	62,289	65,513	5.2	49.3	40.3	15.0	10.7
البحريـــن	4,743	6,438	35.7	68.2	69.4	12.1	14.5
تونـــس	495	1,046	111.2	4.1	7.9	1.1	2.2
الجزائـــر	19,580	37,966	93.9	40.1	58.3	12.0	20.0
الســعودية	149,918	228,606	52.5	58.2	67.6	17.3	20.6
الســودان	1,129	1,662	47.2	34.2	34.8	2.3	2.5
العـــراق	65,704	105,947	61.2	87.3	95.0	32.1	40.6
عُمـــان	16,068	18,830	17.2	71.5	68.4	18.2	16.4
قطـــر	43,022	56,445	31.2	78.7	69.0	23.9	23.8
الكويـــت	53,728	88,491	64.7	87.1	92.8	33.6	47.8
ليبيـــا	22,920	27,026	17.9	97.9	97.1	50.7	50.0
مصـــر	260	340	30.8	0.4	0.4	0.1	0.1
اليمـــن	479	1,305	172.5	34.1	53.7	2.5	5.5

[1] بيانات فعلية أولية.

*الإيرادات البترولية تشمل كل من إيرادات النفط والغاز الطبيعي.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي لعام 2023، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

ملحق (3/6): الإيـــــرادات الضريبية في الدول العربية
(2022-2021)

	الايرادات الضريبية (مليون دولار أمريكي)		نسبة التغير (2022-2021)	الحصة في إجمالي الايرادات العامة والمنح (%)		النسبة الى الناتج المحلي الاجمالي (%)	
	2021	2022[1]	(%)	2021[1]	2022[1]	2021[1]	2022[1]
مجموع الدول العربية	**282,227**	**331,814**	**17.6**	**34.6**	**30.8**	**9.6**	**9.1**
الأ ر د ن	7,756	8,674	11.8	51.0	53.1	17.2	18.3
الإمـــارات	54,068	86,816	60.6	42.8	53.4	13.0	14.2
البحريـــن	1,078	1,905	76.7	15.5	20.5	2.7	4.3
تونـــس	10,898	11,435	4.9	90.6	86.5	23.2	23.6
الجزائـــر	19,408	20,966	8.0	39.7	32.2	11.9	11.1
جيبوتـــي	456	660	44.8	59.5	81.1	13.1	16.9
الســعودية	84,561	86,158	1.9	32.8	25.5	9.7	7.8
الســودان	1,678	2,879	71.6	50.8	60.3	3.4	4.3
العـــراق	3,128	2,698	13.8-	4.2	2.4	1.5	1.0
عُمـــان	3,311	4,574	38.2	14.7	16.6	3.8	4.0
فلسطـــين	3,877	4,461	15.1	85.0	86.2	21.4	23.3
قطـــر	9,290	10,307	11.0	17.0	12.6	5.2	4.3
القُمـــر	101	95	5.9-	48.3	55.5	7.6	7.2
الكويـــت	1,532	1,545	0.8	2.5	1.6	1.0	0.8
لبنـــان	645	835	29.4	75.0	76.1	3.8	4.6
ليبيـــا	499	795	59.3	2.1	2.9	1.1	1.5
مصـــر	52,986	59,757	12.8	75.0	72.0	12.5	12.5
المغـــرب	25,114	25,139	0.1	87.6	84.8	17.6	18.7
موريتانـيا	1,155	1,317	14.1	66.3	66.3	11.5	11.6
اليمـــن	685	796	16.3	48.7	32.7	3.6	3.4

[1] بيانات فعلية أولية.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي لعام 2023، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

ملحق (4/6): هيكل الايرادات العامة في الدول العربية (2018-2022)

(نسبة منوية)

	2018	2019	2020	2021	2022 [1]
الايرادات البترولية	**58.1**	**55.3**	**45.9**	**53.9**	**59.4**
الايرادات الضريبية	**29.7**	**33.4**	**39.4**	**34.6**	**30.8**
- الضرائب على الدخل والارباح	4.9	5.2	7.3	7.2	6.0
- الضرائب على السلع والخدمات	11.2	12.9	15.0	16.3	13.2
- الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية	6.1	6.6	7.0	5.4	5.9
- ضرائب ورسوم أخرى	7.5	8.7	10.1	5.7	5.8
الايرادات غير الضريبية	**10.7**	**9.8**	**13.0**	**10.4**	**8.5**
إيرادات أخـــــــرى*	**1.2**	**1.3**	**1.3**	**0.7**	**1.1**
المنـــــــــــح	**0.4**	**0.3**	**0.4**	**0.3**	**0.2**
إجمالي الايرادات العامة والمنح	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**
إجمالي الإيرادات العامة والمنح (مليار دولار أمريكي)	**838.9**	**851.0**	**663.6**	**816.4**	**1,077.1**

[1] بيانات فعلية أولية.

* تمثل الدخل من الاستثمار والإيرادات الرأسمالية.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي لعام 2023، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

ملحق (5/6) : هيكل الايـــــرادات الضريبية للدول العربية (2022-2021)

(نسبة مئوية)

الدول	2021					2022[1]				
	الدخل والارباح	السلع والخدمات	الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية	ضرائب أخرى	الايرادات الضريبية (مليون دولار امريكي)	الدخل والارباح	السلع والخدمات	الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية	ضرائب أخرى	الايرادات الضريبية (مليون دولار امريكي)
الأردن	22.8	70.1	5.9	1.2	**7,756**	25.2	67.8	5.4	1.7	**8,674**
الإمـــارات	…	10.9	52.7	36.4	**54,068**	…	11.2	50.3	38.5	**86,816**
البحريـــن	…	60.9	21.94	17.2	**1,079**	…	75.9	13.3	10.9	**1,905**
تونـــس	52.3	36.4	8.1	3.2	**10,898**	48.3	34.6	8.4	8.7	**11,435**
الجزائـــر	41.3	38.6	…	20.1	**19,408**	45.4	37.4	12.8	4.5	**20,966**
جيبوتـــي	4.3	51.1	…	44.6	**456**	9.2	52.0	…	38.8	**660**
السـعودية	5.6	79.3	5.9	9.2	**84,561**	7.6	77.8	5.8	8.8	**86,158**
الســودان	14.7	67.5	17.7	0.05	**1,678**	20.4	64.3	15.3	0.02	**2,879**
العـــراق	71.7	28.3	…	…	**3,128**	71.0	29.0	…	…	**2,698**
عُمـــان	33.2	26.6	17.4	22.7	**3,311**	26.4	30.4	14.8	28.4	**4,575**
فلسطـين	5.7	19.8	9.6	64.9	**3,877**	6.3	19.3	9.5	64.9	**4,462**
قطـــر	24.9	…	31.6	43.4	**9,290**	23.9	…	33.1	43.0	**10,307**
القُمـــر	…	…	64.2	35.8	**101**	…	…	32.0	68.0	**95**
الكويـــت	34.1	…	62.8	3.0	**1,531**	32.1	…	62.2	5.7	**1,545**
لبنـــان	35.6	39.0	3.3	22.0	**645**	34.9	37.9	3.4	23.9	**835**
ليبيـــا	35.5	…	13.8	50.7	**499**	36.0	…	5.5	58.5	**795**
مصـــر	38.5	46.2	4.3	11.0	**52,986**	37.7	45.7	4.3	12.3	**59,757**
المغـــرب	41.3	51.3	3.1	4.3	**25,114**	38.7	48.8	4.9	7.6	**25,139**
موريتانـيا	31.0	49.4	17.0	2.7	**1,155**	34.1	44.8	16.4	4.7	**1,317**
اليمـــن	25.2	46.8	27.9	…	**685**	30.5	54.4	26.9	…	**796**

(...) غير متوفر.

(1) بيانات فعلية أولية.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادى العربى لعام 2023، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

ملحق (6/6): الإنفـاق العـام وصافي الاقراض الحكومي (2022-2018)

	الإنفاق العام (مليون دولار أمريكي)					نسبة التغير (2022-2021) (%)	النسبة الى الناتج المحلي الاجمالي (%)				
	2018	2019	2020	2021	2022[1]		2018	2019	2020	2021	2022[1]
مجموع الدول العربية	**895,330**	**910,788**	**879,272**	**878,865**	**957,508**	**8.9**	**31.8**	**32.2**	**34.3**	**29.9**	**26.2**
الأردن	12,083	14,812	15,789	16,612	17,322	4.3	27.8	33.2	36.2	36.8	36.5
الإمارات	113,987	118,914	108,794	109,566	109,205	- 0.3	26.7	28.4	31.1	26.4	17.9
البحرين	9,762	9,537	9,981	9,489	9,755	2.8	25.8	24.7	28.8	24.1	22.0
تونس	14,256	12,198	14,547	15,570	16,306	4.7	33.4	29.2	34.2	33.2	33.7
الجزائر	66,301	64,857	54,431	55,041	60,921	10.7	37.9	37.8	37.4	33.7	32.2
جيبوتي	703	753	704	854	888	3.9	24.1	24.4	22.1	24.5	22.8
السعودية	287,575	282,461	286,862	277,049	310,482	12.1	34.0	33.7	39.1	31.9	28.0
السودان	5,372	4,884	7,867	3,956	5,557	40.5	11.8	11.3	9.7	8.1	8.2
العراق	68,421	71,956	63,819	70,931	80,662	13.7	32.4	33.4	37.2	34.7	30.9
عُمان	32,511	33,974	32,926	28,296	31,547	11.5	35.5	38.6	43.4	32.1	27.5
فلسطين	3,936	4,727	5,128	5,869	5,343	- 9.0	24.2	27.6	33.0	32.4	28.0
قطر *	52,959	57,258	50,125	52,692	57,349	8.8	28.9	32.5	34.7	29.3	24.2
القُمر	217	247	225	263	216	- 17.6	18.2	20.1	18.7	19.8	16.4
الكويت [2] *	72,347	69,609	69,508	71,775	70,084	- 2.6	52.4	51.1	65.6	44.9	37.9
لبنان	17,792	15,639	3,468	1,109	1,578	42.3	32.4	31.6	16.6	6.6	8.7
ليبيا	28,694	32,724	26,650	19,019	26,475	39.2	37.8	45.6	43.4	42.1	49.0
مصر **	71,462	78,260	89,508	100,303	111,716	11.4	27.1	24.6	23.3	23.7	23.4
المغرب	32,425	33,296	35,211	36,903	36,537	- 1.0	25.5	25.8	29.0	25.8	27.2
موريتانيا	1,418	1,409	1,514	1,942	2,626	35.2	19.0	17.5	18.0	19.4	23.1
اليمن	3,109	3,274	2,217	1,624	2,939	80.9	14.4	15.0	11.8	8.6	12.4

[1] بيانات فعلية أولية.

[2] يصنف الانفاق العام في الكويت على أساس الانفاق الجاري، والانفاق الراسمالي والانفاق الانشائي، ومشتريات الأراضي والأصول غير المنقولة.

* للسنوات المالية المنتهية في آذار/مارس.

** للسنوات المالية المنتهية في حزيران/يونيو.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي لعام 2023، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

ملحق (7/6) : الإنفاق الجاري والإنفاق الرأسمالي في الدول العربية (2022-2021)

	2021				2022[1]			
	الإنفاق الجاري		الإنفاق الراسمالي	المجموع * (مليون دولار)	الإنفاق الجاري		الإنفاق الراسمالي	المجموع * (مليون دولار)
	مليون دولار	معدل النمو (%)	مليون دولار	معدل التغير (%)	مليون دولار	معدل النمو (%)	مليون دولار	معدل التغير (%)	
مجموع الدول العربية	**750,655**	**0.9**	**127,837**	**5.2-**	**878,492**	**824,645**	**9.9**	**132,498**	**3.6**	**957,143**
الأردن	14,805	3.2	1,807	25.0	16,612	15,011	1.4	2,311	27.9	17,322
الإمارات	104,124	8.32	5,442	57.04-	109,566	103,746	0.36-	5,459	0.31	109,205
البحرين	8,957	4.7-	532	9.1-	9,489	9,249	3.3	505	5.0-	9,755
تونس	12,612	5.7	2,958	13.0	15,570	13,371	6.0	2,935	0.8-	16,306
الجزائر	34,731	1.8-	20,310	6.6	55,041	47,640	37.2	13,281	34.6-	60,921
جيبوتي	564	11.0	291	48.1	854	617	9.5	270	7.0-	888
السعودية	245,791	0.1	31,258	24.4-	277,049	272,225	10.7	38,257	22.4	310,482
السودان	3,946	49.8-	10	123.0	3,956	5,546	40.5	11	6.0	5,557
العراق	47,310	0.7	23,621	40.2	70,931	54,057	14.3	26,605	12.6	80,662
عُمان	25,956	13.4-	2,341	20.4-	28,296	29,207	12.5	2,341	0.0	31,547
فلسطين	5,082	17.0	414	4.2-	5,496	4,502	11.4-	476	14.8	4,978
قطر	33,791	7.9	18,901	0.6	52,692	38,435	13.7	18,914	0.1	57,349
القُمر	158	22.7	105	8.9	263	130	17.3-	86	18.1-	216
الكويت [2]	67,300	4.7	4,475	14.0-	71,775	66,460	1.2-	3,624	17.8-	70,084
لبنان	1,087	67.7-	22	78.7-	1,109	1,555	43.1	23	2.2	1,578
ليبيا	15,163	40.2-	3,856	199.8	19,019	21,180	39.7	5,295	37.3	26,475
مصر	97,266	11.0	3,038	58.5	100,303	108,465	11.5	3,251	7.0	111,716
المغرب	29,033	9.5	7,870	9.5-	36,903	28,423	2.1-	8,114	3.1	36,537
موريتانيا	1,387	45.9	555	1.5-	1,942	1,970	42.0	657	18.3	2,626
اليمن	1,593	26.4-	31	39.6-	1,624	2,855	79.1	84	173.1	2,939

* يمثل مجموع الإنفاق الجاري والإنفاق الرأسمالي فقط.

[1] بيانات فعلية أولية.

[2] يتضمن الإنفاق الجاري تحويلات الضمان الاجتماعي والإنفاقات الأخرى، في حين يشمل الإنفاق الرأسمالي كل من الإنفاق الإنشائي ومشتريات الأراضي والأصول غير المنقولة.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي لعام 2023، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

ملحق (8/6) : هيكل الإنفاق العام في الدول العربية (2022-2018)

(نسبة مئوية)

	2018	2019	2020	2021	2022[1]
الإنفاق الجـــــــــــاري	83.0	82.4	84.6	79.4	86.1
الإنفاق الرأســـــــــمالي	16.9	17.5	15.3	13.5	13.8
صـــافي الإقراض الحكومـــي	0.1	0.1	0.0	7.1	0.0
الإنفـــاق العـــــــــام	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

[1] بيانات فعلية أولية.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي لعام 2023، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

ملحق (9/6) : هيكل التبويب الوظيفي للإنفاق الجاري
(2022-2018)

(نسبة مئوية)

	نفقات الخدمات العامة					نفقات الأمن والدفاع				
	2018	2019	2020	2021	2022[1]	2018	2019	2020	2021	2022[1]
مجموع الدول العربية	**17.4**	**36.6**	**36.0**	**35.8**	**39.1**	**29.0**	**21.4**	**16.5**	**16.1**	**16.5**
الأردن	5.0	1.8	1.7	1.8	...	30.2	26.5	24.8	28.1	...
الإمارات	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
البحرين	5.3	6.7	5.0	6.0	...	30.7	30.7	28.6	29.5	...
تونس	8.0	9.5	9.0	8.6	8.1	14.0	14.8	15.0	13.9	14.1
الجزائر	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
جيبوتي	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
السعودية	7.1	8.0	...	...	...	32.9	28.0	...	...	...
السودان	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
العراق	36.7	37.1	35.5	39.8	41.3	38.0	37.1	25.3	26.9	27.6
عُمان	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
فلسطين	13.8	12.9	12.9	9.0	13.3	22.7	22.3	22.3	19.5	25.8
قطر	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
القُمر	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
الكويت	...	...	...	0.5	...	...	...	...	...	...
لبنان	16.1	...	...	...	...	18.2	...	...	...	...
ليبيا	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
مصر	38.9	47.6	46.9	47.9	49.1	15.7	10.2	10.3	11.3	10.0
المغرب	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
موريتانيا	...	10.4	10.1	11.1	...	...	22.3	21.9	22.9	...
اليمن	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...

(...) غير متوفر.

[1] بيانات فعلية أولية.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي لعام 2023، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

"تابع" ملحق (9/6) : هيكل التبويب الوظيفي للإنفاق الجاري
(2022-2018)

(نسبة مئوية)

	نفقات الخدمات الاجتماعية					نفقات الشؤون الاقتصادية				
	2018	2019	2020	2021	2022[1]	2018	2019	2020	2021	2022[1]
مجموع الدول العربية	**34.6**	**31.4**	**31.8**	**32.6**	**29.6**	**12.3**	**8.9**	**8.5**	**11.8**	**11.2**
الأردن	43.2	39.8	39.2	45.3	...	6.9	16.2	16.9	20.1	...
الإمارات	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
البحرين	12.1	13.2	12.7	13.6	...	9.4	7.8	7.6	4.8	...
تونس	55.0	53.1	54.0	54.1	53.1	23.0	21.9	22.0	23.4	24.7
الجزائر	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
جيبوتي	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
السعودية	35.6	36.5	...	...	...	14.3	15.6	...	...	...
السودان	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
العراق	16.0	16.1	9.1	12.2	11.6	10.0	9.5	6.3	14.6	11.7
عُمان	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
فلسطين	60.5	62.1	62.1	47.8	49.9	3.2	3.5	3.5	2.4	8.0
قطر	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
القُمر	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
الكويت	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
لبنان	22.1	...	...	...	...	24.5	...	...	...	...
ليبيا	...	...	...	...	...	...	...	...	1.7	...
مصر	40.7	35.6	36.3	35.2	33.2	4.7	5.4	5.3	5.1	6.0
المغرب	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
موريتانيا	...	38.1	38.7	27.6	...	...	28.5	28.6	20.4	...
اليمن	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...

(...) غير متوفر.

[1] بيانات فعلية أولية.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي لعام 2023، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

"تابع" ملحق (9/6) : هيكل التبويب الوظيفي للإنفاق الجاري (2018-2022)

(نسبة مئوية)

	النفقات الأخرى				
	2018	2019	2020	2021[1]	2022[1]
مجموع الدول العربية	**6.8**	**1.7**	**7.1**	**3.6**	**3.5**
الأردن	14.6	11.9	15.2	16.9	…
الإمارات	…	…	…	…	…
البحرين	42.4	41.6	46.2	46.0	…
تونس	…	0.7	…	…	…
الجزائر	…	…	…	…	…
جيبوتي	…	…	…	…	…
السعودية	9.5	11.7	…	…	…
السودان	…	…	…	…	…
العراق	15.6	16.2	18.1	6.4	7.8
عُمان	…	…	…	…	…
فلسطين	0.1	-0.8	0.2	…	3.1
قطر	…	…	…	…	…
القُمر	…	…	…	…	…
الكويت	…	…	…	…	…
لبنان	19.1	…	…	…	…
ليبيا	…	…	…	…	…
مصر	0.3	1.2	1.2	1.2	1.7
المغرب	…	…	…	…	…
موريتانيا	…	0.7	0.7	0.7	…
اليمن	…	…	…	…	…

(...) غير متوفر.

[1] بيانات فعلية أولية.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي لعام 2023، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

ملحق (10/6): العجز أو الفائض الكلي في الموازنات العامة (2018-2022)

	العجز أو الفائض الكلي (مليون دولار أمريكي)					النسبة الى الناتج المحلي الاجمالي (%)				
	2018	2019	2020	2021	2022[1]	2018	2019	2020	2021	2022[1]
مجموع الدول العربية	**56,434 -**	**59,744 -**	**215,691 -**	**62,461 -**	**119,630**	**2.0 -**	**2.1 -**	**8.4 -**	**2.1 -**	**3.3**
الأردن	1,026-	222-	2,242-	1,395-	980-	2.4-	0.5-	5.1-	3.1-	2.1-
الإمارات	19,199	14,414	2,462-	16,743	53,293	4.5	5.5	0.7-	4.0	8.7
البحرين	2,380-	1,818-	4,443-	2,533-	474-	6.3-	4.7-	12.8-	6.4-	1.1-
تونس	3,699-	1,225-	3,700-	3,546-	3,082-	8.7-	2.9-	8.7-	7.6-	6.4-
الجزائر	8,409-	9,549-	9,951-	6,207-	4,197	4.8-	5.6-	6.8-	3.8-	2.2
جيبوتي	15-	5	69-	89-	74-	0.5-	0.2	2.2-	2.6-	1.9-
السعودية	46,362-	35,302-	78,373-	19,586-	27,695	5.5-	4.2-	10.7-	2.3-	2.5
السودان	1,302-	1,463-	3,791-	652-	780-	2.9-	3.4-	4.7-	1.3-	1.2-
العراق	21,740	19,050	10,806-	4,298	30,854	10.3	8.8	0.1-	2.1	11.8
عُمان	3,885-	6,899-	10,913-	5,826-	4,031-	4.2-	7.8-	14.4-	6.6-	3.5-
فلسطين	172	998-	1,340-	1,310-	170-	1.1	5.8-	8.6-	7.2-	0.9-
قطر	4,161	1,739	3,096-	1,997	24,456	2.3	1.0	2.1-	1.1	10.3
القُمر	14-	53-	6-	54-	45-	1.2-	4.3-	0.5-	4.0-	3.4-
الكويت	4,272-	12,907-	35,166-	10,109-	25,314	8.9-	3.1-	9.5-	33.3-	13.7
لبنان	6,246-	5,400-	729-	249-	481-	11.4-	10.9-	3.5-	1.5-	2.7-
ليبيا	7,177	8,252	10,351-	4,400	1,346	9.5	11.5	16.8-	9.7	2.5
مصر	25,002-	21,859-	28,326-	29,682-	28,727-	9.5-	6.9-	7.4-	7.0-	6.0-
المغرب	4,818-	4,568-	9,159-	8,241-	7,531-	3.8-	3.9-	7.6-	5.5-	5.6-
موريتانيا	171	281	188	200-	641-	2.3	3.5	2.2	2.0-	5.6-
اليمن	1,623-	1,220-	956-	219-	507-	7.5-	5.6-	5.1-	1.2-	2.1-

[1] بيانات فعلية أولية.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي لعام 2023، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

ملحق (11/6) : الرصيد القائم لإجمالي الدين العام الداخلي (2022-2021)

(مليون دولار أمريكي)

	2021		معدل التغير السنوي للرصيد القائم (%)	2022[1]		معدل التغير السنوي للرصيد القائم (%)
	الرصيد القائم	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%) *		الرصيد القائم	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%) *	
مجموع الدول العربية	**634,313**	**35.2**	**6.8**	**622,010**	**29.0**	**1.9 -**
الأردن	19,474	43.1	8.2	19,998	42.1	2.7
البحرين	14,867	37.8	3.7	14,601	32.9	1.8 -
تونس	14,631	31.2	60.9	15,577	32.2	6.5
السعودية	148,999	17.2	11.2	163,988	14.8	10.1
السودان	12,487	25.4	17.5 -	13,303	19.6	6.5
عُمان	13,478	15.3	1.4	11,230	9.8	16.7 -
الكويت	2,611	1.4	40.4 -	914	0.5	65.0 -
لبنان	61,609	124.3	3.4	63,231	350.3	2.6
مصر	269,633	63.7	0.8 -	249,726	52.4	7.4 -
المغرب	75,822	53.1	13.8	68,734	51.2	9.3 -
موريتانيا	703	7.0	2.5 -	707	6.2	0.6

[1] بيانات فعلية أولية.

* النسبة إلى إجمالي الناتج المحلي الاجمالي لمجموع الدول العربية المتضمنة في الملحق 11/6 .

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي لعام 2023، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

ملحق (1/7) : معدلات النمو في السيولة المحلية*
(2022-2018)

(نسبة مئوية)

	2018	2019	2020	2021	2022
مجموع الدول العربية	**5.84**	**7.01**	**11.56**	**10.96**	**11.29**
الأ ر د ن	1.22	4.83	5.84	6.75	5.50
الإمـــارات	2.53	8.00	4.63	5.71	8.96
البحريـــن	2.37	11.13	6.54	4.87	3.86
تونـــس	6.55	12.00	10.35	9.00	8.93
الجزائـــر	11.10	-0.78	3.31	17.60	14.34
جيبوتـــي	-4.54	4.97	22.38	0.53	0.99
الســعودية	2.69	7.09	8.27	7.42	8.08
الســودان	111.83	60.13	88.78	153.18	49.45
ســورية	...	...	...	...	...
العـــراق	2.73	8.44	15.92	16.66	20.25
عُمـــان	8.26	2.05	8.87	4.63	0.59
فلسطيـــن	2.46	5.54	14.02	8.27	2.10
قطـــر	-6.52	2.48	3.79	1.44	17.42
الكويـــت	4.06	1.47-	-7.35	3.79	6.03
لبنـــان	1.95	-4.85	-1.41	0.60	14.18
ليبيـــا	-0.56	-1.79	15.45	-19.85	9.66
مصـــر	13.30	13.28	19.71	18.33	27.14
المغـــرب	4.06	3.78	8.36	5.09	7.96
موريتانـيا	12.79	10.02	15.02	23.07	0.34
اليمـــن	32.37	7.28	12.16	7.76	9.53

(...) غير متوفر.

* تمثل المعروض النقدي M2 لكافة الدول، باستثناء السعودية وتونس والجزائر والكويت ولبنان والمغرب التي تمثل المعروض النقدي M3 .

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2023 والنشرات الاحصائية للسلطات النقدية المركزية العربية.

ملحق (2/7): مكونات السيولة المحلية
(2022-2018)

(نسبة مئوية)

	2018		2019		2020		2021		2022	
	النقود	شبه النقود	النقود	شبه النقود	النقود	شبه النقود	النقود	شبه النقود	النقود	شبه النقود
مجموع الدول العربية	**50.59**	**49.41**	**50.24**	**49.76**	**52.82**	**47.18**	**52.27**	**47.73**	**49.85**	**50.15**
الأ ر د ن	29.01	70.99	29.52	70.48	32.83	67.17	33.20	66.80	31.23	68.77
الإمـــارات	37.12	62.88	36.45	63.55	40.58	59.42	44.90	55.10	43.30	56.70
البحريـــن	24.55	75.45	21.80	78.20	22.75	77.25	23.95	76.05	21.90	78.10
تونـــس	45.69	54.31	44.92	55.08	47.23	52.77	47.39	52.61	46.49	53.51
الجزائـــر	68.55	31.45	66.49	33.51	69.80	30.20	67.77	32.23	66.92	33.08
جيبوتـــي	47.91	52.09	47.59	52.41	42.03	57.97	42.10	57.90	41.95	58.05
الســـعودية	65.86	34.14	64.90	35.10	69.27	30.73	67.76	32.24	61.24	38.76
الســـودان	53.96	46.04	63.71	36.29	67.57	32.43	55.62	44.38	52.13	47.87
ســـورية	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
العـــراق	81.59	18.41	83.88	16.12	86.20	13.80	85.74	14.26	87.04	12.96
عُمـــان	28.31	71.69	30.10	69.90	28.77	71.23	28.42	71.58	27.59	72.41
فلسطين	42.37	57.63	42.33	57.67	42.33	57.67	46.54	53.46	46.20	53.80
قطـــر	21.11	78.89	21.57	78.43	24.41	75.59	24.37	75.63	22.50	77.50
الكويـــت	26.21	73.79	26.67	73.33	34.12	65.88	33.62	66.38	30.08	69.92
لبنـــان	5.48	94.52	8.21	91.79	20.13	79.87	28.86	71.14	43.10	56.90
ليبيـــا	98.37	1.63	97.08	2.92	97.93	2.07	96.74	3.26	97.19	2.81
مصـــر	23.04	76.96	23.56	76.44	23.24	76.76	23.74	76.26	23.50	76.50
المغـــرب	65.02	34.98	66.53	33.47	68.63	31.37	69.55	30.45	71.00	29.00
موريتانـيا	82.15	17.85	82.53	17.47	83.23	16.77	84.51	15.49	81.37	18.63
اليمـــن	56.06	43.94	56.66	43.34	59.84	40.16	61.57	38.43	63.35	36.65

(...) غير متوفر.

المصدر: مصادر الملحق (1/7).

ملحق (3/7) : التغير السنوي في العوامل المؤثرة على السيولة المحلية (2022-2021)

(نسبة مئوية)

	صافي الموجودات الأجنبية		صافي الائتمان المحلي		صافي البنود الأخرى	
	2021	2022	2021	2022	2021	2022
الأ ر د ن	3.40	12.20 -	7.61	9.87	0.00	0.00
الإمـــارات	20.67	38.41	2.27 -	10.45 -	0.00	0.00
البحريـــن	96.15	5,120.09 -	1.09	9.55	8.20	18.90 -
تونـــس	10.67-	13.52 -	10.40	9.75	9.81	8.21
الجزائـــر	0.63	31.88	10.56	1.85	7.92 -	3.97 -
جيبوتـــي	0.58	2.10	5.17	0.60	15.09	6.48
السـعودية	4.53-	3.77	14.47	12.18	0.00	0.00
السـودان	419.22	13.60 -	97.44	82.53	447.64	22.90 -
العـــراق	15.64	0.00	14.46	37.34 -	11.14	112.53 -
عُمـــان	31.02	0.76 -	1.20	0.71	5.87	0.20
فلسطين	15.06	4.05	6.90	3.56	21.77 -	13.46 -
قطـــر	31.32-	31.58	8.55	4.45	3.95	16.44
الكويـــت	12.54-	27.02	16.58	4.50	5.04	26.71
لبنـــان	15.09-	20.71 -	18.55 -	31.62 -	41.94 -	70.61 -
ليبيـــا	237.29	11.90	709.12 -	54.59 -	1,792.87	6.94 -
مصـــر	86.04-	1,406.56 -	14.72	31.38	96.77 -	2,243.75 -
المغـــرب	4.73	4.00 -	6.13	9.36	10.79	0.34
موريتانـيا	90.13	16.28	6.10	4.12	48.43	51.65
اليمـــن	68.10-	56.72	0.08 -	8.55	16.25 -	9.26 -

(...) غير متوفر.

المصدر: مصادر الملحق (1/7).

ملحق (4/7) : مساهمة العوامل المؤثرة على التغير في السيولة المحلية
(2022-2018)

(نقطة مئوية)

	صافي الموجودات الأجنبية					صافي الائتمان المحلي										صافي البنود الأخرى				
						2022		2021		2020		2019		2018						
	2018	2019	2020	2021	2022	حكومة	مجموع	حكومة	مجموع	حكومة	مجموع	حكومة	مجموع	حكومة	مجموع	2018	2019	2020	2021	2022
مجموع الدول العربية	3.8	0.6	3.5-	4.1	4.9	0.7-	7.9	2.4	10.3	8.9	15.6	3.6	7.9	0.1-	3.7	1.3-	1.3-	1.1-	2.0-	2.6
الأ ر د ن	5.3-	0.4	0.2	0.7	2.4-	1.4	7.9	3.6	6.1	2.8	5.7	3.0	4.4	2.3	6.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الإمـــارات	7.0	5.1	2.1	7.2	15.3	7.9-	6.3-	0.7-	1.5-	2.5	2.6	4.3	2.9	5.4-	4.5-	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
البحريـــن	3.5-	6.5	7.4-	4.5	8.7-	8.3	10.6	2.2	1.3	9.7	11.4	5.2	3.2	0.3-	4.4	1.4	1.4	2.6	0.8-	2.0
تونـــس	1.2-	6.8	1.6	0.8-	0.9-	3.9	13.4	8.9	14.2	4.4	12.8	3.5	12.0	0.2	11.3	3.6-	6.8-	4.0-	4.3-	3.6-
الجزائـــر	11.6-	11.3-	6.5-	0.2	10.4	0.5	2.1	20.8	12.7	14.1	16.1	4.2	9.5	10.9	18.2	4.5	1.1	6.3-	4.6	1.8
جيبوتـــي	6.5-	0.6	19.5	0.4	1.6	0.1	0.2	0.1	1.8	0.4	2.9	1.0	4.6	1.5-	2.2	0.3-	0.2-	0.0	1.7-	0.8-
الســعودية	1.1-	1.8-	8.6-	3.7-	2.7	1.3	13.8	2.0	15.4	2.8	14.5	4.2	10.1	2.8	5.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الســودان	123.0	7.9	8.4	108.6	7.2-	28.6	52.8	21.0	79.9	69.8	92.7	19.0	32.2	19.9	53.4	64.6-	20.1	12.3-	35.3-	3.9
ســورية	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
العـــراق	23.8	11.2	2.7	13.7	0.0-	22.2-	17.5-	2.7	6.9	26.3	30.7	6.1	7.4	21.4-	24.2-	3.1	10.2-	17.4-	3.9-	37.8
غمـــان	5.1	1.1-	7.9-	5.7	0.2-	4.0-	0.9	4.3-	1.5	14.6	18.1	2.3	6.2	2.8-	5.9	2.8-	3.1-	1.3-	2.6-	0.1-
فلسطين	0.1-	4.9-	15.8	6.7	1.9	1.0	2.5	1.7	4.9	4.8	8.3	3.4	6.7	0.1-	5.2	2.7	3.7-	10.1	3.3	2.3
قطـــر	2.5-	11.6-	17.2-	13.3-	17.4	3.8-	9.4	0.2	16.9	0.5-	19.3	2.9	24.6	5.4-	4.2	8.2-	10.5-	1.8	2.2-	9.4-
الكويـــت	4.5	2.9	6.3	7.8-	14.1	6.2-	4.2	4.7	13.9	5.4	11.7-	6.3-	1.9-	2.5-	1.5	2.0-	2.5-	2.0-	2.3-	12.3-
لبنـــان	3.7-	2.6-	5.3-	2.0-	2.4-	8.9-	14.2-	4.6-	10.3-	6.1-	15.4-	0.8-	6.6-	3.1	1.7	4.0	4.3	19.4	13.0	30.8
ليبيـــا	10.6	0.3-	15.0-	194.2	41.0	46.5-	42.8-	75.5-	73.2-	19.6	19.7	10.4-	9.7-	12.2-	13.0-	1.8	8.2	10.8	140.8-	11.5
مصـــر	2.7-	6.1	8.4	5.1	8.0	18.2	31.2	6.9	15.1	13.6	23.1	6.3	8.0	10.1	16.8	0.8-	0.8-	1.5-	8.0	5.0
المغـــرب	1.0-	1.0	3.8	1.0	0.8-	3.5	8.7	1.3	5.7	2.1	5.8	0.7	5.0	2.8	5.4	0.4-	2.3-	1.2-	1.5-	0.0-
موريتانـيا	4.3	11.1	11.2	25.4	7.1	6.8-	3.1	5.4-	5.3	8.9-	6.5-	7.8-	3.3	0.4-	16.3	7.8-	4.3-	10.3	7.7-	9.9-
اليمـــن	6.5	7.5-	0.0	2.4-	0.6	0.0	2.7	2.4-	0.0-	64.3-	73.5-	14.6	14.6	21.6	25.5	0.4	0.2	85.6	10.2	6.3

(...) غير متوفر.

المصدر: مصادر الملحق (1/7).

ملحق (5/7) : بيانات إجمالي الموجودات للميزانيات المجمعة للمصارف العربية
(2021 و2022)

(مليون وحدة نقدية)

	2021		2022		نسبة التغير (%)	
	العملة المحلية	الدولار الأمريكي	العملة المحلية	الدولار الأمريكي	العملة المحلية	الدولار الأمريكي
مجموع الدول العربية		**3,908,479.2**		**4,308,959.4**		**10.2**
الأ ر د ن	61,057.7	86,118.1	64,142.2	90,468.5	5.1	5.1
الإمـــارات	3,321,488.0	904,421.5	3,669,678.0	999,231.6	10.5	10.5
البحريـــن	37,374.2	99,399.5	38,247.2	101,721.3	2.3	2.3
تونـــس	140,689.4	50,426.3	152,148.4	49,080.1	8.1	- 2.7
الجزائـــر	20,460,868.8	151,449.8	23,312,074.3	163,900.3	13.9	8.2
جيبوتـــي	432,700.0	2,434.7	440,600.0	2,479.2	1.8	1.8
الســعودية	3,277,846.7	874,092.5	3,620,940.0	965,584.0	10.5	10.5
الســودان	3,518,274.8	9,462.8	5,334,554.8	10,657.7	51.6	12.6
العـــراق	143,271,798.0	98,808.1	185,092,650.0	127,650.1	29.2	29.2
عُمـــان	33,000.0	85,825.7	33,756.0	87,791.9	2.3	2.3
فلسطيـــن	21,673.0	21,673.0	22,930.0	22,930.0	5.8	5.8
قطـــر	1,827,420.9	502,038.7	1,904,967.6	523,342.7	4.2	4.2
الكويـــت	72,260.1	239,430.4	80,197.8	261,742.2	11.0	9.3
لبنـــان	263,546,638.9	16,304.9	254,853,005.4	8,177.2	- 3.3	- 49.8
ليبيـــا	135,977.2	30,150.2	148,529.9	30,879.4	9.2	2.4
مصـــر	8,582,294.0	545,253.7	11,361,351.0	690,659.6	32.4	26.7
المغـــرب	1,642,014.4	182,608.4	1,667,300.0	164,104.3	1.5	- 10.1
موريتانـيا	149,375.0	4,143.6	155,730.0	4,202.9	4.3	1.4
اليمـــن	4,594,800.0	4,437.3	4,601,200.0	4,356.4	0.1	- 1.8

المصدر: مصادر الملحق (1/7).

ملحق (6/7) : إجمالي الودائع المصرفية لدى المصارف التجارية العربية [1]
(2021 و2022)

(مليون وحدة نقدية)

	2021		2022		نسبة التغير (2022-2021) (%)		نسبة إجمالي الودائع المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي (عملة محلية) (%)	
	العملة المحلية	الدولار الأمريكي	العملة المحلية	الدولار الأمريكي	العملة المحلية	الدولار الأمريكي	2021	2022
مجموع الدول العربية		**2,334,331.2**		**2,627,766.2**		**12.6**		
الأ ر د ن	34,256.0	48,315.9	36,809.0	51,916.8	7.5	7.5	106.9	109.3
الإمـــارات	1,755,680.0	478,061.3	1,996,491.0	543,632.7	13.7	13.7	115.2	89.0
البحريـــن	15,045.0	40,013.3	15,481.0	41,172.9	2.9	2.9	102.9	92.8
تونـــس	78,559.0	28,157.3	85,251.0	27,500.3	8.5	2.3 -	60.0	56.8
الجزائـــر	12,246,502.0	90,647.7	14,645,779.0	102,970.1	19.6	13.6	57.3	54.4
جيبوتـــي	341,000.0	1,918.7	346,400.0	1,949.1	1.6	1.6	52.5	50.0
الســعودية	2,104,454.0	561,187.7	2,295,406.0	612,108.3	9.1	9.1	67.3	55.2
الســودان	2,075,231.0	5,581.6	3,218,542.0	6,430.2	55.1	15.2	10.6	8.3
العـــراق	105,356,491.0	72,659.6	139,860,209.0	96,455.3	32.7	32.7	34.6	37.0
عُمـــان	20,704.0	53,846.6	21,117.0	54,920.7	2.0	2.0	62.7	47.9
فلسطيـــن	16,421.0	16,421.0	16,790.0	16,790.0	2.2	2.2	91.0	87.9
قطـــر	914,101.0	251,126.6	1,006,168.0	276,419.8	10.1	10.1	139.8	116.5
الكويـــت	37,298.0	123,585.2	40,100.0	130,874.7	7.5	5.9	82.7	70.7
لبنـــان	165,716,732.0	10,252.4	161,302,953.0	5,175.6	2.7 -	49.5 -	60.9	28.7
ليبيـــا	92,114.0	20,424.4	114,242.0	23,750.9	24.0	16.3	47.7	43.7
مصـــر	6,420,507.0	407,910.2	8,523,057.0	518,119.0	32.7	27.0	96.4	108.7
المغـــرب [2]	1,061,787.0	118,081.3	1,133,142.0	111,529.7	6.7	5.6 -	83.3	85.2
موريتانـيا	93,934.0	2,605.7	93,830.0	2,532.3	0.1 -	2.8 -	26.7	22.3
اليمـــن	3,660,200.0	3,534.7	3,715,500.0	3,517.8	1.5	0.5 -	21.9	14.1

(1) لا تشمل ودائع غير المقيمين.

(2) تشمل البنوك ومؤسسات التوظيف الجماعي في السوق النقدية .

المصدر: مصادر الملحق (1/7).

ملحق (7/7) : إجمالى القروض والتسهيلات الائتمانية [1]
(2021 و2022)

(مليون وحدة نقدية)

	2021		2022		نسبة التغير (2021-2022) (%)	
	العملة المحلية	الدولار الأمريكي	العملة المحلية	الدولار الأمريكي	العملة المحلية	الدولار الأمريكي
مجموع الدول العربية		**2,633,482.6**		**2,869,771.7**		**9.0**
الأ ر د ن	42,407.8	59,813.5	45,861.9	64,685.3	8.1	8.1
الإمـــارات	1,618,957.0	440,832.4	1,651,437.0	449,676.5	2.0	2.0
البحريـــن	19,310.4	51,357.4	19,466.6	51,772.9	0.8	0.8
تونـــس	113,917.6	40,830.7	123,917.6	39,973.4	8.8	- 2.1
الجزائـــر	16,261,796.7	120,368.6	18,153,149.2	127,629.4	11.6	6.0
جيبوتـــي	120,000.0	675.2	121,600.0	684.2	1.3	1.3
الســعودية	2,642,990.4	704,797.4	3,010,744.0	802,865.1	13.9	13.9
الســودان	1,054,716.4	2,836.8	1,834,640.8	3,665.3	73.9	29.2
العـــراق	60,104,920.0	47,360.1	69,418,039.0	47,874.5	15.5	1.1
عُمـــان	22,877.8	59,500.1	23,295.0	60,585.2	1.8	1.8
فلسطيـــن	11,203.5	11,203.5	11,430.0	11,430.0	2.0	2.0
قطـــر	1,387,792.1	381,261.6	1,454,600.2	399,615.4	4.8	4.8
الكويـــت	41,996.1	139,152.1	44,631.2	145,663.2	6.3	4.7
لبنـــان	62,720,485.5	3,880.3	44,532,631.3	1,428.9	- 29.0	- 63.2
ليبيـــا	24,074.9	5,338.1	24,764.0	5,148.4	2.9	- 3.6
مصـــر	6,372,603.0	404,866.8	8,449,311.0	513,635.9	32.6	26.9
المغـــرب [2]	1,390,984.9	154,691.4	1,407,800.0	138,563.0	1.2	- 10.4
موريتانـيا	89,834.0	2,491.9	99,730.0	2,691.5	11.0	8.0
اليمـــن	2,303,700.0	2,224.7	2,306,300.0	2,183.6	0.1	- 1.8

(1) تشمل القروض المقدمة للقطاعين العام والخاص.

(2) تشمل البنوك ومؤسسات التوظيف الجماعي في السوق النقدية .

المصدر: مصادر الملحق (1/7).

ملحق (8/7) : إجمالي المطلوبات على القطاع الخاص
(2021 و2022)

(مليون وحدة نقدية)

	2021		2022		نسبة التغير (2021-2022) (%)	
	العملة المحلية	الدولار الأمريكي	العملة المحلية	الدولار الأمريكي	العملة المحلية	الدولار الأمريكي
مجموع الدول العربية		**1,651,748.4**		**1,784,380.5**		**8.0**
الأ ر د ن	27,536.5	38,838.5	29,733.7	41,937.5	8.0	8.0
الإمـــارات	1,120,745.0	305,172.2	1,173,961.0	319,662.6	4.7	4.7
البحريـــن	10,495.8	27,914.4	10,776.5	28,660.9	2.7	2.7
تونـــس	96,425.4	34,561.1	104,467.5	33,699.2	8.3	2.5 -
الجزائـــر	5,560,447.6	41,158.0	5,675,512.7	39,902.8	2.1	3.0 -
جيبوتـــي	95,600.0	537.9	97,000.0	545.8	1.5	1.5
الســعودية	2,034,085.2	542,422.7	2,289,581.0	610,554.9	12.6	12.6
الســودان	886,212.0	2,383.6	1,621,737.1	3,240.0	83.0	35.9
العـــراق	34,040,602.0	23,476.3	39,600,097.0	27,310.4	16.3	16.3
عُمـــان	19,120.9	49,729.3	19,465.0	50,624.2	1.8	1.8
فلسطيـــن	8,254.5	8,254.5	8,300.0	8,300.0	0.6	0.6
قطـــر	819,726.3	225,199.5	880,115.0	241,789.8	7.4	7.4
الكويـــت	40,858.6	135,383.0	44,108.8	143,958.2	8.0	6.3
لبنـــان	37,213,652.6	2,302.3	26,886,164.2	862.7	27.8 -	62.5 -
ليبيـــا	13,654.1	3,027.5	16,152.1	3,358.0	18.3	10.9
مصـــر	1,892,851.0	120,257.4	2,432,678.0	147,883.2	28.5	23.0
المغـــرب	792,921.4	88,180.8	802,000.0	78,937.0	1.1	10.5 -
موريتانـيا	90,846.0	2,520.0	101,230.0	2,732.0	11.4	8.4
اليمـــن	444,600.0	429.4	445,000.0	421.3	0.1	1.9 -

المصدر: مصادر الملحق (1/7).

ملحق (9/7) : القواعد الرأسمالية للمصارف التجارية العربية (2021 و2022)

(مليون وحدة نقدية)

	2021		2022		نسبة التغير (2021-2022) (%)	
	العملة المحلية	الدولار الأمريكي	العملة المحلية	الدولار الأمريكي	العملة المحلية	الدولار الأمريكي
مجموع الدول العربية		**466,627.9**		**506,698.9**		**8.6**
الأ ر د ن	9,044.3	12,756.4	9,378.8	13,228.2	3.7	3.7
الإمـــارات	402,548.0	109,611.4	429,749.0	117,018.1	6.8	6.8
البحريـــن	3,579.6	9,520.2	3,434.8	9,135.1	4.0 -	4.0 -
تونـــس	22,944.7	8,223.9	24,770.8	7,990.6	8.0	2.8 -
الجزائـــر	1,536,205.5	11,370.9	1,641,412.0	11,540.3	6.8	1.5
جيبوتـــي	33,000.0	185.7	34,200.0	192.4	3.6	3.6
الســعودية	473,399.8	126,239.9	507,000.0	135,200.0	7.1	7.1
الســودان	241,939.9	650.7	490,493.5	979.9	102.7	50.6
العـــراق	14,654,829.0	10,106.8	18,828,877.0	12,985.4	28.5	28.5
عُمـــان	5,325.7	13,851.0	5,489.4	14,276.7	3.1	3.1
فلسطيـــن	2,107.5	2,107.5	2,300.0	2,300.0	9.1	9.1
قطـــر	172,932.9	47,509.0	183,245.1	50,342.1	6.0	6.0
الكويـــت	11,068.4	36,674.6	14,367.4	46,891.0	29.8	27.9
لبنـــان	26,810,929.1	1,658.7	27,568,528.0	884.6	2.8	46.7 -
ليبيـــا	7,526.7	1,668.9	8,638.7	1,796.0	14.8	7.6
مصـــر	862,735.0	54,811.6	1,057,393.0	64,279.2	22.6	17.3
المغـــرب	164,903.3	18,338.9	165,000.0	16,240.2	0.1	11.4 -
موريتانـيا	31,144.0	863.9	35,000.0	944.6	12.4	9.3
اليمـــن	494,900.0	477.9	501,200.0	474.5	1.3	0.7 -

المصدر: مصادر الملحق (1/7).

ملحق (10/7): إحصائيات أداء أسواق المال العربية 2022

أ- مؤشرات الحجم

السوق	عدد الشركات المدرجة		عدد الشركات غير الوطنية منها	القيمة السوقية (مليار دولار)		التغير في القيمة السوقية (مليار دولار)	القيمة السوقية إلى الناتج المحلي الإجمالي (1)	متوسط القيمة السوقية للشركة الواحدة (مليون دولار)	القيمة السوقية الى اجمالي الاصول المصرفية (2)	عدد شركات الوساطة
	2021	2022		2021	2022					
بورصة عمّان	172	169	0	21.9	25.4	3.6	53.5	150.4	28.1	52
سوق أبوظبي للأوراق المالية	82	88	2	442.9	725.8	282.9	118.8	8,247.7	44.3	30
سوق دبي المالي	67	68	13	112.1	158.6	46.5	26.0	2332.4	15.9	26
بورصة البحرين	42	43	4	28.8	30.3	1.5	74.0	257.5	29.8	16
بورصة تونس	78	80	1	8.0	8.1	0.1	16.8	101.8	16.6	22
بورصة الجزائر	6	5	0	0.3	0.5	0.16	0.3	97.6	0.3	10
السوق المالية السعودية	210	223	0	2669.1	2634.2	-34.9	237.7	11,812.4	272.8	30
سوق الخرطوم للأوراق المالية	67	67	0	0.2	0.1	-0.1	0.2	1.7	1.1	42
سوق دمشق للأوراق المالية	24	27	0	5.9	1.9	-4.0	8.3	70.4	...	9
سوق مسقط للأوراق المالية	117	110	0	57.4	61.7	4.3	53.8	560.5	70.2	10
بورصة قطر	49	51	0	183.3	165.7	-17.6	69.8	3,248.6	31.7	8
بورصة فلسطين	47	49	0	6.2	4.9	-1.3	25.6	99.9	21.4	8
سوق الكويت	167	155	6	136.8	154.4	17.6	83.5	996.4	59.0	10
بورصة بيروت	28	28	0	10.6	14.5	3.9	80.2	517.3	177.1	14
البورصة المصرية	256	215	1	48.7	38.8	-9.9	8.1	180.7	5.6	128
بورصة الدار البيضاء	75	75	1	74.5	54.3	-20.2	40.4	723.4	45.4	17
الإجمالي	**1,487**	**1,453**	**28**	**3806.7**	**4079.2**	**272.4**	**153.0**	**2,807.4**	**98.5**	**432**

1- الناتج المحلي الإجمالي المقدر لعام 2022 .

2- اجمالي الاصول المصرفية لعام 2022 التقرير الاقتصادي العربي الموحد - صندوق النقد العربي.

المصدر: النشرات الفصلية لقاعدة بيانات أسواق المال العربية - صندوق النقد العربي، ونشرات أسواق المال العربية.

تابع ملحق (10/7): إحصائيات أداء أسواق المال العربية 2022
ب- مؤشرات الأسعار

السوق	مؤشرات الأسعار المحلية (نقطة)		أعلى مستوى خلال العام	أدنى مستوى خلال العام	التغير السنوي في مؤشر الأسعار %
	نهاية 2021	نهاية 2022			
بورصة عمّان	2,118.6	2,501.6	2,607.1	2,148.3	18.1
سوق أبوظبي للأوراق المالية	8,488.4	10,211.1	10,651.2	8,173.7	20.3
سوق دبي المالي	3,195.9	3,336.1	3,747.9	3,059.6	4.4
بورصة البحرين	1,797.3	1,895.3	2,169.0	1,805.0	5.5
بورصة تونس	7,046.0	8,109.7	8,332.5	7,079.9	15.1
بورصة الجزائر	1,976.5	3,113.5	3,130.0	1,976.5	57.5
السوق المالية السعودية	11,281.7	10,478.5	13,949.1	9,950.2	7.1-
سوق الخرطوم للأوراق المالية	20,455.3	74,031.1	74,031.1	20,476.0	261.9
سوق دمشق للأوراق المالية	17,493.8	30,244.7	30,244.7	18,250.0	72.9
سوق مسقط للأوراق المالية	4,129.5	4,857.4	4,907.9	3,549.8	17.6
بورصة قطر	11,625.8	10,681.1	14,931.0	10,652.0	8.1-
بورصة فلسطين	608.5	639.7	670.5	600.7	5.1
سوق الكويت - السوق الأول	7,639.1	8,115.7	9,422.5	7,756.9	6.2
بورصة بيروت	95.4	130.5	130.5	88.1	36.8
البورصة المصرية	11,949.2	14,598.5	15,595.7	9,225.6	22.2
بورصة الدار البيضاء	13,358.8	10,720.3	13,555.5	9,870.0	19.8-
المؤشر المركب لصندوق النقد العربي	**494.2**	**486.3**	**509.3**	**486.3**	**-1.6**

المصدر: النشرات الفصلية لقاعدة بيانات أسواق المال العربية - صندوق النقد العربي، ونشرات أسواق المال العربية.

تابع ملحق (10/7): إحصائيات أداء أسواق المال العربية 2022
ج- مؤشرات التداول

إسم السوق	عدد الأسهم المتداولة (مليون)		قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)		معدل دوران الأسهم % (1)		معاملات المستثمرين الأجانب (مليون دولار)			نسبة تعاملات الأجانب من التداول (%)	التعاملات وفقاً لطبيعة المستثمر (%)	
	2021	2022	2021	2022	2021	2022	شراء	بيع	صافي		أفراد	مؤسسات
بورصة عمّان	1,538.2	1,155.7	2,769.5	2,681.3	12.7	10.6	386.2	482.0	-95.8	16.2	...	...
سوق أبوظبي للأوراق المالية	60,796.0	80,666.2	100,616.5	122,712.4	22.7	16.9	30,207.0	23,790.8	6,416.2	22.0	18.0	82.0
سوق دبي المالي	51,462.0	38,530.7	20,224.8	24,522.2	18.0	15.5	12,623.2	11,253.9	1369.3	48.7	51.5	48.5
بورصة البحرين	1,017.9	536.9	519.0	450.3	1.8	1.5	140.7	154.9	-14.2	32.8	33.2	66.8
بورصة تونس	327.9	289.5	730.9	998.7	9.1	12.3	3.5	19.3	-15.8	1.1	...	...
بورصة الجزائر	0.3	2.1	0.8	52.4	0.3	10.7	...	...	...	...	...	...
السوق المالية السعودية	67,534.8	45,110.4	596,240.0	455,477.4	22.3	17.3	84,519.9	72,921.3	11,598.6	17.3	65.5	34.5
سوق الخرطوم للأوراق المالية	198.0	475.2	85.0	14.9	36.6	13.0	...	...	...	...	...	...
سوق دمشق للأوراق المالية	23.2	33.0	56.2	32.6	0.9	1.7	...	...	...	...	...	...
سوق مسقط للأوراق المالية	4,209.4	4,282.7	2,125.3	2,442.3	3.7	4.0	289.2	337.6	-48.3	12.8	26.8	73.2
بورصة قطر	47,036.7	45,379.7	30,966.1	43,688.9	16.9	26.4	21360.9	16594.3	4766.6	43.4	46.5	53.5
بورصة فلسطين	185.2	243.5	454.1	472.8	7.3	9.7	...	...	...	...	...	...
سوق الكويت	84,562.5	56,707.4	44,997.6	48,632.8	32.9	31.5	10,146.1	7,668.3	2,477.8	18.3	39.0	61.0
بورصة بيروت	29.5	30.6	353.3	499.0	3.3	3.4	...	...	...	...	...	...
البورصة المصرية	130,466.5	130,283.5	23,566.8	56,011.2	48.4	144.2	7681.6	8912.0	-1230.4	29.6	53.0	47.0
بورصة الدار البيضاء	43,194.8	55,201.5	6,888.1	4,537.8	9.2	8.4	...	...	...	...	...	...
الإجمالي	**492,582.9**	**458,928.6**	**830,594.0**	**763,226.9**	**21.8**	**18.7**	**167,358.3**	**142,134.3**	**25,223.9**	**20.28**		

(...) غير متوفر.

1- معدل الدوران = قيمة الاوراق المالية المتداولة مقسوماً على القيمة السوقية للاوراق المالية المدرجة بنهاية السنة.

المصدر: النشرات الفصلية لقاعدة بيانات أسواق المال العربية - صندوق النقد العربي، ونشرات أسواق المال العربية.

ملحق (1/8) : الصادرات والواردات العربية الإجمالية
(2022-2018)

(مليون دولار أمريكي)

	الصادرات الاجمالية (فوب)					معدل التغير	معدل التغير	الواردات الاجمالية (سيف)					معدل التغير	معدل التغير
	2018	2019	2020	2021	2022*	السنوي** (%) (2021-2018)	(2022-2021)	2018	2019	2020	2021	2022*	السنوي** (%) (2021-2018)	(2022-2021)
مجموع الدول العربية	**1,087,984**	**1,017,970**	**757,467**	**1,079,141**	**1,410,867**	**0.3 -**	**30.7**	**824,794**	**860,725**	**750,074**	**814,788**	**935,465**	**0.4 -**	**14.8**
الأ ر د ن	6,593	7,046	7,114	8,517	11,399	8.9	33.8	20,339	19,197	17,257	21,573	27,328	2.0	26.7
الإمـــارات	321,028	313,781	273,099	317,600	335,100	0.4 -	5.5	235,360	259,251	234,200	235,400	246,300	0.0	4.6
البحريـــن	18,234	18,120	14,066	22,369	27,224	7.1	21.7	19,085	17,263	12,683	17,464	22,000	2.9 -	26.0
تونـــس	15,466	14,952	13,769	16,684	18,543	2.6	11.1	22,673	21,578	18,307	22,483	26,665	0.3 -	18.6
الجزائـــر	41,115	35,312	21,925	38,447	65,105	2.2 -	69.3	48,292	44,323	35,421	37,405	38,860	8.2 -	3.9
جيبـوتـي	3,522	3,996	5,161	5,610	5,980	16.8	6.6	3,603	4,138	5,296	5,722	6,067	16.7	6.0
الســعودية	294,373	261,603	173,490	276,198	410,676	2.1 -	48.7	137,065	153,163	132,754	139,735	175,989	0.6	25.9
الســودان	3,478	3,735	3,803	5,027	4,357	13.1	-13.3	7,850	9,291	9,838	9,238	11,095	5.6	20.1
سوريـــة	2,000	2,100	2,300	1,989	1,249	0.2 -	-37.2	4,900	4,900	4,800	5,174	6,658	1.8	28.7
الصومـال	490	520	480	423	430	4.8 -	1.7	1,120	1,200	1,170	1,023	1,098	3.0 -	7.3
العـــراق	86,360	81,585	46,829	73,084	118,352	5.4 -	61.9	45,736	58,138	48,150	40,849	59,556	3.7 -	45.8
عُمـــان	41,730	38,685	30,508	37,522	44,590	3.5 -	18.8	26,289	22,857	21,107	26,595	28,049	0.4	5.5
فلسطـين	1,847	1,748	1,724	2,299	2,594	7.6	12.8	6,540	6,613	6,063	7,830	10,603	6.2	35.4
قطـــر	84,288	72,935	51,504	87,203	130,964	1.1	50.2	31,609	29,098	25,633	27,909	33,387	4.1 -	19.6
القُمـــر	42	52	26	46	57	2.9	23.9	276	222	217	311	329	4.1	5.7
الكويـــت	71,774	64,482	39,932	68,294	101,758	1.6 -	49.0	35,586	33,573	27,778	31,880	36,566	3.6 -	14.7
لبنـــان	2,952	3,731	3,544	3,887	3,492	9.6	-10.2	19,980	19,239	11,310	13,641	19,053	11.9 -	39.7
ليبيـــا	30,041	29,286	9,463	32,904	37,585	3.1	14.2	13,473	15,664	12,406	17,711	18,511	9.5	4.5
مصـــر	29,304	30,505	29,323	43,644	49,678	14.2	13.8	81,910	76,390	70,437	83,475	87,723	0.6	5.1
المغـــرب	29,584	29,354	25,663	32,592	36,043	3.3	10.6	51,308	51,053	44,449	55,428	61,521	2.6	11.0
موريتانـيا	2,484	2,968	2,810	2,914	3,204	5.5	10.0	2,958	2,873	2,336	3,520	4,181	6.0	18.8
اليمـــن	1,278	1,474	935	1,887	2,487	13.9	31.8	8,844	10,700	8,462	10,423	13,925	5.6	33.6

* بيانات أولية .

** معدل نمو مركب .

المصادر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2023، ومصادر وطنية أخرى.

صندوق النقد الدولي ابريل (2023)، "اتجاهات التجارة الخارجية" والفصل الرابع .

ملحق (2/8) : اتجاه التجارة الخارجية للدول العربية
(2022-2018)

	الصادرات (مليون دولار امريكي)					معدل التغير (2022-2021) (%)	الواردات (مليون دولار امريكي)					معدل التغير (2022-2021) (%)
	2018	2019	2020	2021	*2022		2018	2019	2020	2021	*2022	
العالم	**1,087,984**	**1,017,970**	**757,467**	**1,079,141**	**1,410,867**	**30.7**	**824,794**	**860,725**	**750,074**	**814,788**	**935,465**	**14.8**
الدول العربية	112,125	113,144	99,537	116,856	130,519	11.7	113,079	112,475	94,488	111,118	124,713	12.2
الاتحاد الأوروبي	169,584	189,034	93,327	110,554	146,981	32.9	217,606	215,636	158,686	179,763	194,360	8.1
الولايات المتحدة الأمريكية	60,030	58,558	25,157	52,189	58,224	11.6	61,674	60,910	45,652	86,386	94,315	9.2
آسيا	585,767	577,149	383,369	507,948	654,444	28.8	297,597	302,794	227,096	285,456	312,900	9.6
- اليابان	90,112	79,957	51,990	82,795	84,272	1.8	20,797	21,486	16,985	26,159	30,145	15.2
- الهند	106,843	108,225	80,532	110,534	138,492	25.3	49,909	47,243	37,952	45,602	56,245	23.3
- الصين	139,018	145,681	116,732	152,009	193,865	27.5	105,960	120,521	122,968	135,551	140,365	3.6
- باقي دول آسيا	249,794	243,287	134,114	162,611	237,814	46.2	120,930	113,545	49,190	78,144	86,145	10.2
باقي دول العالم	160,478	80,084	156,078	291,594	420,699	44.3	134,839	168,911	224,153	152,064	209,177	37.6
	المساهمة في الإجمالي (في المائة)											
العالم	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**		**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	
الدول العربية	10.3	11.1	13.1	10.8	9.3		13.7	13.1	12.6	13.6	13.3	
الاتحاد الأوروبي	15.6	18.6	12.3	10.2	10.4		26.4	25.1	21.2	22.1	20.8	
الولايات المتحدة الأمريكية	5.5	5.8	3.3	4.8	4.1		7.5	7.1	6.1	10.6	10.1	
آسيا	53.8	56.7	50.6	47.1	46.4		36.1	35.2	30.3	35.0	33.4	
- اليابان	8.3	7.9	6.9	7.7	6.0		2.5	2.5	2.3	3.2	3.2	
- الهند	9.8	10.6	10.6	10.2	9.8		6.1	5.5	5.1	5.6	6.0	
- الصين	12.8	14.3	15.4	14.1	13.7		12.8	14.0	16.4	16.6	15.0	
- باقي دول آسيا	23.0	23.9	17.7	15.1	16.9		14.7	13.2	6.6	9.6	9.2	
باقي دول العالم	14.8	7.9	20.6	27.0	29.8		16.3	19.6	29.9	18.7	22.4	

* بيانات أولية.

المصادر : مصادر الملحق (8-1).

ملحق (3/8) : الهيكل السلعي للصادرات والواردات الإجمالية العربية [1]
(2018-2022)

(نسبة مئوية)

	هيكل الصادرات					هيكل الواردات				
	2018	2019	2020	2021	2022*	2018	2019	2020	2021	2022*
السلع الزراعية [2]	**7.3**	**8.0**	**7.9**	**7.2**	**7.9**	**18.9**	**19.4**	**18.0**	**20.1**	**25.4**
الوقود والمعادن [3]	**63.1**	**58.1**	**55.0**	**62.7**	**66.4**	**13.5**	**13.4**	**11.8**	**14.4**	**15.6**
المصنوعات [4]	**26.3**	**27.9**	**26.8**	**26.8**	**25.3**	**63.1**	**64.2**	**60.7**	**60.2**	**56.4**
المـــواد الكيماويـــة	8.3	8.6	8.5	10.9	8.8	8.9	8.8	8.2	12.8	12.2
مصنوعـــات أساسيـــة	5.0	6.0	5.3	4.1	6.7	15.9	17.4	17.2	18.6	15.6
الآلات ومعدات النقـــل	6.9	7.3	6.9	6.8	6.1	29.6	29.8	27.3	22.0	22.2
مصنوعات متنوعة أخرى	6.1	6.0	6.1	4.9	3.7	8.7	8.2	8.0	6.8	6.4
سلـــع غيـــر مصنفـــة	**3.3**	**6.0**	**10.3**	**3.3**	**0.4**	**4.5**	**3.0**	**9.5**	**5.4**	**2.7**
المجمـــــوع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

* بيانات أولية.

(1) يعتمد إحتساب الهيكل السلعي للتجارة البينية على التصنيف الموحد للتجارة الدولية SITC Rev 2.

(2) السلع الزراعية تشمل الأبواب والأقسام التالية : 0، 1، 2، 4 (مطروح منها القسمان 27، 28).

(3) الوقود المعدني يشمل الباب 3 والاقسام 27، 28، 68.

(4) المصنوعات تشمل الأبواب، والأقسام التالية 5،6،7،8 (مطروح منها القسمان 68، و891).

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2023، وقاعدة بيانات PC-TAS - مركز التجارة الدولي (ITC)، وقاعدة بيانات الامم المتحدة Comtrade.

ملحق (4/8): الصادرات والواردات البينية العربية (2022-2018)

(مليون دولار أمريكي)

	الصادرات البينية (فوب)					معدل التغير %		الواردات البينية (سيف)					معدل التغير %	
	2018	2019	2020	2021	*2022	(2021-2018)	(2022-2021)	2018	2019	2020	2021	*2022	(2021-2018)	(2022-2021)
مجموع الدول العربية	**112,124.6**	**113,144.2**	**99,536.5**	**116,856.1**	**130,519.0**	**1.4**	**11.7**	**113,078.5**	**112,474.9**	**94,488.3**	**111,118.3**	**124,712.9**	**0.6 -**	**12.2**
الأردن	2,863.7	2,931.8	2,843.3	3,202.2	3,858.2	3.8	20.5	5,431.1	5,085.1	4,065.5	6,127.4	8,095.9	4.1	32.1
الإمارات	26,640.3	26,338.3	24,312.7	29,413.5	33,005.5	3.4	12.2	23,115.0	23,028.5	21,811.9	22,912.8	24,208.8	0.3 -	5.7
البحرين	6,671.3	6,306.0	4,322.3	6,604.6	7,617.8	0.3 -	15.3	4,827.8	4,761.6	1,671.7	2,566.9	3,341.7	19.0 -	30.2
تونس	1,472.9	1,460.1	1,201.0	1,453.9	1,872.8	0.4 -	28.8	2,056.1	2,610.1	1,732.9	2,067.9	2,102.5	0.2	1.7
الجزائر	2,531.7	2,695.9	2,421.2	2,259.5	2,508.1	3.7 -	11.0	2,376.0	2,235.5	2,039.4	2,439.4	3,737.2	0.9	53.2
جيبوتي	144.1	140.1	95.1	94.3	98.6	13.2 -	4.5	459.5	462.4	407.3	610.1	615.0	9.9	0.8
السعودية	38,420.3	38,451.6	32,423.9	32,541.5	34,296.5	5.4 -	5.4	19,024.5	19,659.2	17,524.0	19,767.7	21,165.4	1.3	7.1
السودان	2,129.7	2,156.2	2,445.4	3,944.9	3,137.8	22.8	-20.5	2,186.5	3,251.5	2,700.8	3,158.8	3,777.3	13.0	19.6
سورية	520.0	525.4	651.0	798.2	826.4	15.4	3.5	1,045.2	1,064.0	974.0	905.2	917.0	4.7 -	1.3
الصومال	404.6	407.0	254.2	359.0	362.7	3.9 -	1.0	474.1	478.4	298.4	356.3	346.2	9.1 -	-2.9
العراق	1,369	2,398	1,616	2,522	2,576	22.6	2.1	4,046.0	3,601.0	3,664.0	3,109.0	3,163.2	8.4 -	1.7
عُمان	7,994.3	7,740.0	7,074.8	7,124.9	7,402.7	3.8 -	3.9	13,698.3	14,481.5	11,865.5	11,955.2	12,225.0	4.4 -	2.3
فلسطين	358.3	366.6	260.9	259.7	265.3	10.2 -	2.2	429.0	433.8	378.0	456.2	475.1	2.1	4.2
قطر	4,220.1	3,028.0	3,112.4	6,510.0	9,482.6	15.5	45.7	2,048.7	1,794.7	1,318.6	1,462.2	2,332.5	10.6 -	59.5
القُمر	2.5	3.8	2.9	4.6	4.5	23.0	-2.7	55.6	60.3	49.9	66.6	64.1	6.2	-3.7
الكويت	2,720.0	2,907.0	2,242.0	4,316.6	6,718.2	16.6	55.6	7,114.2	6,535.0	5,592.0	6,930.1	7,198.2	0.9 -	3.9
لبنان	1,522.5	1,530.2	1,417.7	1,853.7	1,881.5	6.8	1.5	2,547.3	2,576.8	1,757.0	1,847.1	2,127.4	10.2 -	15.2
ليبيا	1,063.3	1,945.4	1,109.1	1,250.4	1,574.8	5.6	25.9	2,904.6	3,049.5	2,329.3	3,516.3	3,845.1	6.6	9.4
مصر	9,517.3	10,116.7	10,067.5	10,680.7	11,030.0	3.9	3.3	13,002.6	11,225.0	9,365.4	13,286.4	13,827.2	0.7	4.1
المغرب	1,240	1,372	1,259	1,268	1,605	0.8	26.6	3,918	3,844	3,054	5,019	8,592	8.6	71.2
موريتانيا	8.3	8.3	7.9	9.1	9.2	3.1	0.8	614.1	614.1	491.0	644.8	641.6	1.6	-0.5
اليمن	310.2	315.9	395.8	384.4	384.8	7.4	0.1	1,704.2	1,622.7	1,397.9	1,912.9	1,914.6	3.9	0.1

* بيانات أولية.

المصادر : مصادر الملحق (8-1).

ملحق (5/8): مساهمة التجارة البينية فى إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية (2022-2018)

(نسبة مئوية)

	حصة الصادرات البينية						حصة الواردات البينية					
	2018	2019	2020	2021	*2022	متوسط الفترة (2022-2018)	2018	2019	2020	2021	*2022	متوسط الفترة (2022-2018)
مجموع الدول العربية	10.3	11.1	13.1	10.8	9.3	10.9	13.7	13.1	12.6	13.6	13.3	13.3
الأردن	43.4	41.6	40.0	37.6	33.8	39.3	26.7	26.5	23.6	28.4	29.6	27.0
الإمارات	8.3	8.4	8.9	9.3	9.8	8.9	9.8	8.9	9.3	9.7	9.8	9.5
البحرين	36.6	34.8	30.7	29.5	28.0	31.9	25.3	27.6	13.2	14.7	15.2	19.2
تونس	9.5	9.8	8.7	8.7	10.1	9.4	9.1	12.1	9.5	9.2	7.9	9.5
الجزائر	6.2	7.6	11.0	5.9	3.9	6.9	4.9	5.0	5.8	6.5	9.6	6.4
جيبوتي	4.1	3.5	1.8	1.7	1.6	2.6	12.8	11.2	7.7	10.7	10.1	10.5
السعودية	13.1	14.7	18.7	11.8	8.4	13.3	13.9	12.8	13.2	14.1	12.0	13.2
السودان	61.2	57.7	64.3	78.5	72.0	66.8	27.9	35.0	27.5	34.2	34.0	31.7
سورية	26.0	25.0	28.3	40.1	66.2	37.1	21.3	21.7	20.3	17.5	13.8	18.9
الصومال	82.6	78.3	53.0	84.9	84.4	76.6	42.3	39.9	25.5	34.8	31.5	34.8
العراق	1.6	2.9	3.5	3.5	2.2	2.7	8.8	6.2	7.6	7.6	5.3	7.1
عُمان	19.2	20.0	23.2	19.0	16.6	19.6	52.1	63.4	56.2	45.0	43.6	52.0
فلسطين	19.4	21.0	15.1	11.3	10.2	15.4	6.6	6.6	6.2	5.8	4.5	5.9
قطر	5.0	4.2	6.0	7.5	7.2	6.0	6.5	6.2	5.1	5.2	7.0	6.0
القُمر	5.9	7.4	11.3	10.2	8.0	8.5	20.1	27.1	23.0	21.4	19.5	22.2
الكويت	3.8	4.5	5.6	6.3	6.6	5.4	20.0	19.5	20.1	21.7	19.7	20.2
لبنان	51.6	41.0	40.0	47.7	53.9	46.8	12.7	13.4	15.5	13.5	11.2	13.3
ليبيا	3.5	6.6	11.7	3.8	4.2	6.0	21.6	19.5	18.8	19.9	20.8	20.1
مصر	32.5	33.2	34.3	24.5	22.2	29.3	15.9	14.7	13.3	15.9	15.8	15.1
المغرب	4.2	4.7	4.9	3.9	4.5	4.4	7.6	7.5	6.9	9.1	14.0	9.0
موريتانيا	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	20.8	21.4	21.0	18.3	15.3	19.4
اليمن	24.3	21.4	42.3	20.4	15.5	24.8	19.3	15.2	16.5	18.4	13.7	16.6

*بيانات أولية

المصدر: مصادر الملحق (4/8).

ملحق (5/8) أ: مساهمة التجارة البينية للدول العربية فى إجمالي التجارة العربية البينية (2022-2018)

(نسبة مئوية)

	حصة الصادرات البينية						حصة الواردات البينية					
	2018	2019	2020	2021	*2022	متوسط الفترة (2022-2018)	2018	2019	2020	2021	*2022	متوسط الفترة (2022-2018)
مجموع الدول العربية	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
الأردن	2.5	2.6	2.6	2.6	2.9	2.6	4.8	4.5	4.8	4.5	4.3	4.6
الإمارات	23.7	23.5	23.8	23.3	24.4	23.7	20.5	20.5	20.4	20.5	23.1	21.0
البحرين	5.9	5.6	5.9	5.6	4.3	5.5	4.3	4.2	4.3	4.2	1.8	3.8
تونس	1.3	1.3	1.3	1.3	1.2	1.3	1.8	2.3	1.8	2.3	1.8	2.0
الجزائر	2.3	2.4	2.3	2.4	2.4	2.3	2.1	2.0	2.1	2.0	2.2	2.1
جيبوتي	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4
السعودية	34.1	34.3	34.3	34.0	32.6	33.8	16.8	17.5	16.8	17.5	18.5	17.4
السودان	2.1	1.8	1.9	1.9	2.5	2.0	1.9	2.4	1.9	2.9	2.9	2.4
سورية	0.5	0.5	0.5	0.5	0.7	0.5	0.9	0.9	0.9	0.9	1.0	1.0
الصومال	0.4	0.4	0.4	0.4	0.3	0.3	0.4	0.4	0.4	0.4	0.3	0.4
العراق	1.2	1.7	1.2	2.1	1.6	1.6	3.6	3.7	3.6	3.2	3.9	3.6
عُمان	7.1	6.9	7.1	6.8	7.1	7.0	12.1	12.9	12.1	12.9	12.6	12.5
فلسطين	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4
قطر	3.8	2.7	3.8	2.7	3.1	3.2	1.8	1.6	1.8	1.6	1.4	1.6
القُمر	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.0	0.1	0.1	0.1
الكويت	2.6	2.7	2.4	2.6	2.3	2.5	6.3	5.9	6.3	5.8	5.9	6.0
لبنان	1.4	1.4	1.4	1.4	1.4	1.4	2.3	2.3	2.3	2.3	1.9	2.2
ليبيا	0.8	1.4	0.9	1.7	1.1	1.2	2.5	2.3	2.6	2.7	2.5	2.5
مصر	8.5	9.0	8.5	8.9	10.1	9.0	11.5	10.1	11.5	10.0	9.9	10.6
المغرب	1.1	1.2	1.1	1.2	1.3	1.2	3.5	3.4	3.5	3.4	3.2	3.4
موريتانيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5
اليمن	0.3	0.3	0.3	0.3	0.4	0.3	1.5	1.4	1.5	1.4	1.5	1.5

*بيانات أولية

المصدر: مصادر الملحق (4/8).

ملحق (6/8) : اتجاه الصادرات ومصادر الواردات السلعية البينية للدول العربية (2022)*

(مليون دولار أمريكي)

المصدر / الاتجاه	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	جيبوتي	السعودية	السودان	سورية	الصومال	العراق	عُمان	فلسطين	قطر	القمر	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	موريتانيا	اليمن	المجموع
الأردن		256.5	64.8	17.4	110.5	1.7	1,185.2	87.1	99.4	1.7	867.1	70.4	281.1	158.3	0.0	169.9	71.2	63.4	225.8	33.1	1.1	92.4	3,858.2
صادرات		2,120.2	142.6	16.9	138.6	12.2	4,076.4	66.6	64.9	1.0	221.9	57.5	74.9	52.8	0.0	111.0	112.8	17.6	784.2	23.4	0.1	0.3	8,095.9
واردات																							
الإمارات	1,296.7		1,011.1	143.4	394.7	201.2	9,352.5	1,256.7	190.9			9,057.7	51.9	1,563.4	71.5	1,450.4	828.6	1,356.6	2,431.3	804.2	407.4	1,135.3	33,005.5
صادرات	364.1		1,325.6	52.3	9.5	0.5	8,504.4	1,955.5	62.6	131.3	1,181.9	2,924.2	13.1	2,821.9	0.5	1,340.8	756.6	1,184.8	1,341.7	234.2	3.5		24,208.8
واردات																							
البحرين	28.6	2,900.9		3.5	21.1	9.5	3,451.8	0.2		2.6	24.8	471.8	5.7	0.0		162.3	8.4		413.6	105.9	0.2	7.0	7,617.8
صادرات	101.3	884.6		1.4	1.1		1,927.5	26.2		2.8	0.2	97.7	0.4	3.1		30.2	19.2	0.0	241.7	4.4			3,341.7
واردات																							
تونس	20.2	96.2	1.7		639.5	0.8	35.7	2.2	4.3	0.9	13.8	18.1	0.2	15.0	0.4	4.6	18.3	653.6	67.9	256.6	19.5	3.3	1,872.8
صادرات	18.9	172.9	16.2		805.6	0.0	476.2	9.0	2.9	0.0	0.1	33.4	0.0	27.5	0.0	39.9	10.3	78.5	274.2	134.7	2.2	0.0	2,102.5
واردات																							
الجزائر	96.4	26.1	0.0	1,745.4		10.6	80.7		17.8	0.0	16.7	0.2		2.8		148.5	63.3	27.7	124.6	100.3	40.9	5.7	2,508.1
صادرات	137.5	338.6	264.9	768.8		0.0	919.9		13.3	0.0	0.0	142.5	2.0	55.6		15.2	16.0	0.0	816.6	72.1	174.1	0.0	3,737.2
واردات																							
جيبوتي		4.2					22.9			67.0	0.1	0.1						0.0	4.3				98.6
صادرات	0.4	79.6	4.5	0.8			187.5			5.4	0.5	79.0		12.3		3.3			104.3	137.5			615.0
واردات																							
السعودية	2,639.3	10,070.2	8,625.3	160.0	0.9	82.1		418.7	0.0	53.6	1,145.8	1,034.2	107.2	16.9	6.9	562.3	268.5	158.5	7,069.1	1,224.0	11.9	641.0	34,296.5
صادرات	1,485.9	9,288.5	2,340.5	56.2	1.2	1.4		1,905.6	83.4	44.7	21.7	2,875.7	10.2	212.6	0.0	352.9	260.4	0.1	2,080.6	143.5	0.4	0.0	21,165.4
واردات																							
السودان		2,076.2	0.3	0.0	17.8	0.4	317.3		16.0	0.0	0.1	15.3	0.0	18.6	0.0	13.8	18.3	0.4	635.4	2.7	0.0	5.3	3,137.8
صادرات	109.3	2,295.5	18.7	4.6	0.0	0.6	496.5		8.8	0.2	0.0	65.1	0.0	2.1	0.0	5.0	5.5	0.7	760.7	3.6	0.0	0.3	3,777.3
واردات																							
سورية	64.8	60.5	4.7	1.6	109.6	0.6	223.9	4.1			71.0	4.8	0.0	16.9		14.5	170.1		67.9	3.6	0.1	7.7	826.4
صادرات	119.3	146.9	0.3	31.6			98.0	72.2			1.0	8.0				1.1	133.4		249.5	55.6			917.0
واردات																							0.0
الصومال	0.8	102.6	2.9		80.2	5.7	46.9	0.1				98.9	0.0	4.0		1.4	0.0		1.0	0.6		17.5	362.7
صادرات	3.4		2.5			32.1	43.2					191.7		9.8		0.1	1.2		61.6	0.6			346.2
واردات																							
العراق	202.2	1,410.6	0.0	0.0	0.0	0.0	15.3	0.0	0.0	0.0		514.8	0.0	52.1	0.0	0.0	7.1	0.0	373.8	0.0	0.0	0.0	2,576
صادرات	897.4	0.0	20.3	12.2	0.0	0.0	1,172.1	0.0	91.6	0.0		75.3	0.0	41.7	0.0	95.6	237.1	0.0	515.8	4.1	0.0	0.0	3,163
واردات																							
عُمان	106.9	2,677.1	160.7	6.3	12.9	127.8	2,048.9	40.4		417.7	95.6		3.0	723.7	4.5	137.0	92.6	38.7	291.1	32.4	0.3	385.2	7,402.7
صادرات	95.7	8,984.0	502.5	5.9		0.1	1,174.9	8.1	3.0	122.4	570.0		0.9	381.0		157.5	25.0		147.3	38.4	1.3	7.3	12,225.0
واردات																							
فلسطين	191.6	20.4	0.1				24.2				0.2			2.7		23.4	0.0		1.1	0.8		0.7	265.3
صادرات	137.5	41.1	2.1	0.6			58.3			0.0				2.5		0.1			225.6	7.2			475.1
واردات																							
قطر	64.7	5,732.8	10.5	39.5	56.3	8.1	510.0	10.1	0.0	6.2	82.9	715.4	0.6		0.0	1,967.9	29.1	4.2	73.9	166.1	2.2	2.3	9,482.6
صادرات	163.7	442.7	1.0	35.2	3.8	0.0	85.3	24.4	9.4	9.3	28.1	1,016.8	4.0		0.0	257.1	158.7	0.0	22.3	65.4	0.0	5.3	2,332.5
واردات																							
القمر		2.1		0.3			0.1					0.1				0.1			1.6	0.2	0.0		4.5
صادرات		58.4		1.0			0.4					0.4				0.1			1.8	2.0	0.0		64.1
واردات																							
الكويت	44.6	1,465.5	88.8	2.4	11.9	4.0	1,566.6	9.9	0.3	0.1	167.1	252.7	1.1	1,219.8	0.0		467.1	0.2	1,379.7	31.1		5.2	6,718.2
صادرات	324.7	1,487.9	343.0	2.7	1.7		2,059.6	21.1	19.9	1.4	0.9	499.9	6.6	2,024.2			97.2		289.8	17.5	0.0		7,198.2
واردات																							
لبنان	95.7	747.1	2.5	9.1	12.6	1.7	0.3	11.7	356.2	0.8	159.6	35.0		145.9	0.2	85.9		19.2	168.3	20.7	1.9	7.1	1,881.5
صادرات	84.4	685.7	10.9	23.6	135.6	0.0	310.0	37.3	110.7	0.0	6.1	9.9	0.0	16.0	0.0	13.5		96.2	528.9	58.3	0.2	0.1	2,127.4
واردات																							
ليبيا	19.3	1,092.2		88.5	124.0		0.1					0.1				0.1	113.1		72.8	41.6	23.0		1,574.8
صادرات	63.5	1,783.6	58.7	671.5	156.0		124.9					34.1		6.0		1.0	19.5		832.1	80.2	14.0		3,845.1
واردات																							
مصر	749.2	1,369.3	465.5	272.2	636.8	91.2	2,273.6	853.8	339.8	68.3	524.0	168.6	293.7	4.7	2.5	331.2	389.6	992.2		804.4	39.5	360.0	11,030.0
صادرات	197.9	2,546.5	485.5	75.5	62.7	5.1	7,198.3	350.4	72.1	1.3	338.0	440.1	2.7	41.9	0.2	1,433.5	236.0	78.7		208.1	0.3	52.3	13,827.2
واردات																							
المغرب	16.0	140.0	3.0	120.0	79.0	536.0	87.0	26.0	71.0	1.0	5.0	9.0	2.0	32.0	2.0	8.0	61.0	78.0	63.0		262.0	4.0	1,605
صادرات	63.0	1,426.0	326.0	310.0	167.0	0.0	4,687.0	0.0	2.0	1.0	43.0	144.0	0.0	192.0	0.0	75.0	32.0	100.0	1,021.0		3.0	0.0	8,592
واردات																							
موريتانيا		4.7		0.8	0.1	0.5	0.1				0.0				0.1	0.0		0.8	0.1	1.8			9.2
صادرات	1.5	420.3	0.3	21.5	7.0		38.2					0.0		2.8	0.0		0.6	0.7	30.6	118.0			641.6
واردات																							
اليمن	0.1	112.7	4.7			35.4	145.1	21.9				25.6		3.6	0.0	8.5	0.2		27.0	0.0			384.8
صادرات	87.7	634.8	15.4	1.3		17.6	522.2	22.1	7.8	16.4	0.2	357.7	0.8	4.8		14.3	5.2		203.3	2.7			1,914.6
واردات																							

* بيانات أولية.

المصدر: مصادر الملحق (4/8).

ملحق (7/8) : اتجاه الصادرات ومصادر الواردات السلعية البينية للدول العربية (2022)*

(في المائة)

المصدر / الاتجاه	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	جيبوتي	السعودية	السودان	سورية	الصومال	العراق	عُمان	فلسطين	قطر	القمر	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	موريتانيا	اليمن	المجموع
الأ ر د ن																							
صادرات		6.65	1.68	0.45	2.86	0.05	30.72	2.26	2.58	0.04	22.48	1.82	7.29	4.10	0.0	4.40	1.84	1.64	5.85	0.86	0.03	2.39	100
واردات		26.19	1.76	0.21	1.71	0.15	50.35	0.82	0.80	0.01	2.74	0.71	0.93	0.65	0.0	1.37	1.39	0.22	9.69	0.29	0.00	0.00	100
الإمـــارات																							
صادرات	3.93		3.06	0.43	1.20	0.61	28.34	3.81	0.58	0.00	0.00	27.44	0.16	4.74	0.22	4.39	2.51	4.11	7.37	2.44	1.23	3.44	100
واردات	1.50	5.48		0.22	0.04	0.00	35.13	8.08	0.26	0.54	4.88	12.08	0.05	11.66	0.00	5.54	3.13	4.89	5.54	0.97	0.01	0.00	100
البحريـــن																							
صادرات	0.38	38.08		0.05	0.28	0.13	45.31	0.00	0.00	0.03	0.33	6.19	0.07	0.00	0.00	2.13	0.11	0.00	5.43	1.39	0.00	0.09	100
واردات	3.03	26.47		0.04	0.03	0.00	57.68	0.78	0.00	0.08	0.00	2.92	0.01	0.09	0.00	0.90	0.57	0.00	7.23	0.13	0.00	0.00	100
تونـــس																							
صادرات	1.08	5.14	0.09		34.15	0.04	1.91	0.12	0.23	0.05	0.74	0.96	0.01	0.80	0.02	0.25	0.98	34.90	3.62	13.70	1.04	0.17	100
واردات	0.90	8.22	0.77		38.31	0.00	22.65	0.43	0.14	0.00	0.00	1.59	0.00	1.31	0.00	1.90	0.49	3.73	13.04	6.41	0.11	0.00	100
الجزائـــر																							
صادرات	3.84	1.04	0.00	69.59		0.42	3.22		0.71	0.00	0.67	0.01		0.11		5.92	2.52	1.11	4.97	4.00	1.63	0.23	100
واردات	3.68	9.06	7.09	20.57		0.00	24.62		0.36	0.00	0.00	3.81	0.05	1.49		0.41	0.43	0.00	21.85	1.93	4.66	0.00	100
جيبوتـي																							
صادرات		4.26		0.00	0.00		23.23	0.00	67.97	0.09	0.09	0.07	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.01	4.36	0.00	0.00	0.00	100
واردات	0.06	12.95	0.72	0.14	0.00		30.49	0.00	0.87	0.08	0.00	12.85	0.00	2.00	0.00	0.54	0.00	0.00	16.96	22.36	0.00	0.00	100
السعودية																							
صادرات	7.70	29.36	25.15	0.47	0.00	0.24		1.22	0.00	0.16	3.34	3.02	0.31	0.05	0.02	1.64	0.78	0.46	20.61	3.57	1.63	1.87	100
واردات	7.02	43.89	11.06	0.27	0.01	0.01		9.00	0.39	0.21	0.10	13.59	0.05	1.00	0.00	1.67	1.23	0.00	9.83	0.68	0.00	0.00	100
الســـودان																							
صادرات		66.17	0.01	0.00	0.57	0.01	10.11		0.51	0.00	0.00	0.49	0.00	0.59	0.00	0.44	0.58	0.01	20.25	0.09	0.00	0.17	100
واردات	2.89	60.77	0.50	0.12	0.00		13.14		0.23	0.01	1.72	0.14		0.06		0.13	0.14		20.14	0.10		0.01	100
ســـورية																							
صادرات	7.84	7.31	0.57	0.19	13.26	0.07	27.10	0.49			8.59	0.59	0.00	2.05		1.75	20.59		8.22	0.44	0.01	0.94	100
واردات	13.01	16.02	0.03	3.45			10.68	7.87			0.11	0.88				0.12	14.55		27.21	6.07			100
الصـومال																							
صادرات	0.22	28.29	0.81	0.00	22.12	1.58	12.92	0.03	0.00		0.00	27.26	0.01	1.09	0.00	0.39	0.00	0.00	0.28	0.17	0.00	4.83	100
واردات	0.97		0.71	0.00	0.00	9.27	12.48	0.00	0.00		0.00	55.38	0.00	2.83	0.00	0.03	0.34	0.00	17.79	0.19	0.00	0.00	100
العـــراق																							
صادرات	7.85	54.76	0.00	0.00	0.00	0.00	0.59	0.00	0.00	0.00		19.98	0.00	2.02	0.00	0.00	0.28	0.00	14.51	0.00	0.00	0.00	100
واردات	28.37	0.00	0.64	0.39	0.00	0.00	37.05	0.00	2.89	0.00		2.38	0.00	1.32	0.00	3.02	7.49	0.00	16.31	0.13	0.00	0.00	100
غـــمان																							
صادرات	1.44	36.16	2.17	0.08	0.17	1.73	27.68	0.55	0.00	5.64	1.29	0.04	0.06	9.78	0.06	1.85	1.25	0.52	3.93	0.44	0.00	5.20	100
واردات	0.78	73.49	4.11	0.05	0.00	0.00	9.61	0.07	0.02	1.00	4.66		0.01	3.12	0.00	1.29	0.20	0.00	1.20	0.31	0.01	0.06	100
فلسطـــين																							
صادرات	72.23	7.71	0.02	0.00	0.00	0.00	9.13	0.00	0.00	0.00	0.09			1.03		8.81	0.01	0.00	0.40	0.30	0.00	0.27	100
واردات	28.93	8.66	0.44	0.13	0.00	0.00	12.28	0.00	0.00	0.01	0.00			0.52		0.03	0.00	0.00	47.49	1.51	0.00	0.00	100
قطـــر																							
صادرات	0.68	60.46	0.11	0.42	0.59	0.09	5.38	0.11	0.00	0.07	0.87	7.54	0.01			20.75	0.31	0.04	0.78	1.75	0.02	0.02	100
واردات	7.02	18.98	0.04	1.51	0.16	0.00	3.66	1.05	0.40	0.40	1.20	43.60	0.17			11.02	6.80	0.00	0.95	2.81	0.00	0.23	100
القمـــر																							
صادرات	0.00	45.41	0.00	7.54	0.00	0.00	2.43	0.00	0.00	0.00	0.00	2.91	0.00	0.00		1.48	0.00	0.00	35.59	4.33	0.31	0.00	100
واردات	0.00	91.17	0.00	1.49	0.00	0.00	0.69	0.00	0.00	0.00	0.00	0.63	0.00	0.00		0.10	0.00	0.00	2.81	3.10	0.02	0.00	100
الكويـــت																							
صادرات	0.66	21.81	1.32	0.04	0.18	0.06	23.32	0.15	0.00	0.00	2.49	3.76	0.02	18.16	0.00		6.95	0.00	20.54	0.46	0.00	0.08	100
واردات	4.51	20.67	4.77	0.04	0.02	0.00	28.61	0.29	0.28	0.02	0.01	6.94	0.09	28.12	0.00		1.35	0.00	4.03	0.24	0.00	0.00	100
لبنـــان																							
صادرات	5.09	39.71	0.13	0.48	0.67	0.09	0.01	0.62	18.93	0.04	8.48	1.86	0.00	7.75		4.57		1.02	8.94	1.10	0.10	0.38	100
واردات	3.97	32.23	0.51	1.11	6.37		14.57	1.75	5.21	0.00	0.29	0.47	0.00	0.75		0.63		4.52	24.86	2.74	0.01	0.00	100
ليبيـــا																							
صادرات	1.23	69.35	...	5.62	7.87		0.01					0.01				0.01	7.18		4.62	2.64	1.46		100
واردات	1.65	46.39	1.53	17.46	4.06		3.25					0.89				0.03	0.51		21.64	2.09	0.36		100
مصـــر																							
صادرات	6.79	12.41	4.22	2.47	5.77	0.83	20.61	7.74	3.08	0.62	4.75	1.53	2.66	0.04	0.02	3.00	3.53	9.00		7.29	0.36	3.26	100
واردات	1.43	18.42	3.51	0.55	0.45	0.04	52.06	2.53	0.52	0.01	2.44	3.18	0.02	0.30	0.00	10.37	1.71	0.57		1.51	0.00	0.38	100
المغـــرب																							
صادرات	1.00	8.72	0.19	7.48	4.92	33.40	5.42	1.62	4.42	0.06	0.31	0.56	0.12	1.99	0.12	0.50	3.80	4.86	3.93		16.32	0.25	100
واردات	0.73	16.60	3.79	3.61	1.94	0.00	54.55	0.00	0.02	0.01	0.50	1.68	0.00	2.23	0.00	0.87	0.37	1.16	11.88		0.03		100
موريتانيـا																							
صادرات	0.00	51.45	0.00	8.85	1.61	5.90	1.12	0.00	0.00	0.00	0.31	0.00	0.00	0.00	0.88	0.00	0.00	8.55	1.57	19.75		0.00	100
واردات	0.24	65.51	0.05	3.35	1.09	0.00	5.95	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.44	0.00	0.00	0.09	0.10	4.78	18.39		0.00	100
اليمـــن																							
صادرات	0.04	29.29	1.22			9.19	37.70	5.69				6.65		0.93	0.00	2.22	0.05		7.01	0.00			100
واردات	4.58	33.16	0.80	0.07		0.92	27.28	1.16	0.41	0.86	0.01	18.68	0.04	0.25		0.75	0.27		10.62	0.14			100

(...) غير متوفر.

* بيانات أولية.

المصدر: الملحقان (4/8) و(6/8).

ملحق (8/8) : الهيكل السلعي للصادرات والواردات البينية العربية [1]
(2022-2018)

(نسبة منوية)

	الصادرات البينية						الواردات البينية					
	2018	2019	2020	2021	2022*	متوسط الفترة (2022-2018)	2018	2019	2020	2021	2022*	متوسط الفترة (2022-2018)
السلع الزراعية [2]	**19.7**	**20.1**	**19.3**	**20.8**	**21.3**	**20.2**	**20.8**	**21.6**	**20.1**	**21.0**	**18.9**	**20.5**
الوقود المعدني والمعادن الأخرى [3]	**17.2**	**15.8**	**13.2**	**16.0**	**20.7**	**16.6**	**25.9**	**25.8**	**23.8**	**25.1**	**30.7**	**26.3**
المصنوعات [4]	**58.3**	**58.9**	**55.0**	**52.7**	**53.7**	**55.7**	**46.2**	**46.8**	**43.5**	**41.8**	**42.7**	**44.2**
المـواد الكيماويـة	18.1	18.5	17.0	17.9	19.0	18.1	12.2	12.3	12.0	15.4	17.1	13.8
مصنوعـات أساسيـة	18.2	18.3	16.9	16.8	18.9	17.8	17.6	17.7	16.2	12.6	13.7	15.6
الآلات ومعـدات النقـل	9.9	10.0	10.0	10.7	9.3	10.0	9.9	9.8	9.0	8.0	8.1	9.0
مصنوعـات متنوعـة أخرى	12.1	12.1	11.1	7.3	6.5	9.8	6.5	7.0	6.3	5.8	3.8	5.9
سلـع غيـر مصنفـة [5]	**4.6**	**5.1**	**12.0**	**10.7**	**4.0**	**7.3**	**7.3**	**5.6**	**13.0**	**11.8**	**8.0**	**9.1**
المجمـوع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

* بيانات أولية.

(1) يعتمد إحتساب الهيكل السلعي للتجارة البينية على التصنيف الموحد للتجارة الدولية SITC Rev 3.

(2) تشمل الابواب والاقسام التالية : 0، 1، 2، 4 (مطروح منها القسمان 27، 28).

(3) يشمل الباب 3 والاقسام 27، 28، 68.

(4) المصنوعات تشمل الابواب ، والاقسام التالية 5،6،7،8 (مطروح منها القسمان 68 ، و 891).

(5) سلع أخرى غير مصنفة تشمل الباب (9) والقسم (891).

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2023، وقاعدة بيانات PC-TAS - مركز التجارة الدولي (ITC)، وقاعدة بيانات الامم المتحدة Comtrade.

ملحق (9/8) (أ): إجمالي تجارة الخدمات في الدول العربية (2022-2018)

(مليون دولار امريكي)

	المدفوعات					المتحصلات					الصافي				
	2018	2019	2020	2021	2022*	2018	2019	2020	2021	2022*	2018	2019	2020	2021	2022*
إجمالي الدول العربية	337,580-	337,195-	260,447-	299,856-	351,713-	217,521	226,236	159,360	192,498	261,414	120,058-	110,959-	101,087-	107,358-	90,299-
الاردن	4,870-	4,918-	3,099-	4,160-	6,157-	7,353	7,864	2,505	4,514	8,973	2,483	2,946	595-	353	2,816
الامارات	72,324-	74,058-	65,171-	71,700-	80,000-	71,835	73,462	60,974	76,800	81,700	488-	596-	4,198-	5,100	1,700
البحرين	7,928-	7,944-	9,104-	10,113-	11,120-	11,900	11,445	11,184	12,865	14,388	3,972	3,500	2,080	2,752	3,268
الجزائـــر	11,770-	9,939-	7,481-	6,902-	7,327-	3,216	3,240	2,990	3,237	3,577	8,554-	6,699-	4,490-	3,665-	3,750-
تونـــس	3,302-	3,136-	2,296-	2,862-	3,341-	4,019	4,319	2,317	3,117	4,714	717	1,183	21	255	1,373
جيبوتي	585-	919-	638-	666-	680-	973	1,032	1,110	1,197	1,263	388	113	472	531	583
السعودية	83,952-	78,660-	56,264-	73,281-	82,801-	20,529	24,243	8,984	10,303	31,893	63,422-	54,417-	47,280-	62,978-	50,908-
السودان	1,172-	1,425-	1,666-	1,366-	1,590-	1,511	1,367	1,263	1,637	1,551	339	59-	403-	271	39-
العـــراق	18,000-	22,865-	13,795-	15,986-	23,400-	5,571	7,318	3,803	5,177	6,400	12,430-	15,547-	9,992-	10,809-	17,000-
عُمـــان	11,729-	12,112-	8,177-	8,453-	11,989-	4,591	4,898	2,237	1,733	1,900	7,138-	7,214-	5,941-	6,720-	10,090-
فلسطين	1,784-	1,904-	1,567-	1,781-	2,271-	752	911	661	841	950	1,032-	993-	905-	940-	1,321-
قـــطر	32,504-	35,416-	34,698-	34,340-	41,000-	18,273	19,111	19,429	18,346	30,728	14,231-	16,305-	15,268-	15,994-	10,272-
القُـــمر	120-	126-	88-	127-	165-	79	82	53	81	99	41-	44-	35-	46-	67-
الكويت**	36,835-	30,217-	19,180-	21,089-	29,528-	8,117	8,036	7,169	8,705	10,803	28,718-	22,181-	12,011-	12,383-	18,725-
لبنـــان	14,330-	13,139-	4,789-	4,733-	5,621-	15,770	13,579	4,856	5,724	8,362	1,440	440	67	990	2,741
ليبـــيا	5,232-	7,642-	5,061-	8,449-	7,653-	82	204	156	83	84	5,150-	7,438-	4,905-	8,366-	7,569-
مصـــر	18,693-	21,193-	18,199-	23,126-	25,398-	23,574	25,051	15,053	21,897	31,574	4,881	3,857	3,147-	1,229-	6,175
المغرب	10,515-	9,633-	7,128-	8,581-	10,762-	18,636	19,355	13,826	15,428	22,159	8,121	9,722	6,698	6,847	11,397
موريتانيا	630-	510-	801-	850-	910-	180	156	205	211	298	450-	354-	596-	639-	611-
اليمـــن	1,305-	1,438-	1,245-	1,289-	…	562	564	586	602	…	743-	874-	659-	687-	…

* بيانات أولية.

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2023، وقاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، وتقديرات صندوق النقد العربي.

ملحق (9/8) (ب): تجارة الخدمات في الدول العربية (النقل)
(2018-2022)

(مليون دولار أمريكي)

	المدفوعات					المتحصلات					الصافي				
	2018	2019	2020	2021	*2022	2018	2019	2020	2021	*2022	2018	2019	2020	2021	*2022
إجمالي الدول العربية	81,694-	89,185-	79,385-	85,844-	103,181-	64,925	65,356	54,637	59,932	79,500	16,769-	23,830-	24,748-	25,911-	23,682-
الاردن	2,629-	2,592-	1,913-	2,410-	3,494-	1,336	1,343	488	955	1,664	1,293-	1,249-	1,424-	1,455-	1,830-
الامارات	14,953-	15,247-	14,180-	15,130-	16,881-	28,325	28,892	26,869	28,777	30,613	13,372	13,645	12,690	13,647	13,732
البحرين	1,339-	1,188-	942-	951-	1,045-	278	204	157	160	179	1,061-	984-	785-	790-	866-
الجزائـــر	3,612-	3,431-	2,579-	2,710-	2,994-	707	647	538	580	819	2,906-	2,784-	2,041-	2,130-	2,174-
تونـــس	1,471-	1,419-	1,107-	1,349-	1,666-	1,142	1,130	567	860	1,616	329-	289-	540-	488-	50-
جيبوتي	116-	183-	127-	133-	280-	171	182	195	211	388	55	1-	68	78	108
السعودية	15,714-	17,675-	14,879-	16,804-	23,094-	4,508	4,741	2,022	2,668	4,734	11,206-	12,934-	12,856-	14,136-	18,360-
السودان	785-	929-	984-	992-	1,129-	409	385	411	477	437	376-	544-	574-	516-	692-
العـــراق	5,413-	6,735-	5,567-	4,739-	7,577-	967	645	417	445	732	4,445-	6,090-	5,149-	4,294-	6,845-
عُمـــان	2,542-	4,372-	3,538-	3,780-	4,368-	2,170	2,372	1,097	622	858	372-	1,999-	2,441-	3,158-	3,511-
فلسطين	251-	252-	227-	301-	654-	5	8	7	5	24	246-	244-	220-	296-	630-
قـــطر	11,449-	13,959-	15,562-	13,194-	13,536-	10,060	10,662	11,276	11,294	19,268	1,389-	3,297-	4,286-	1,900-	5,732
القُـــمر	59-	62-	41-	45-	74-	7	7	3	6	44	52-	55-	38-	39-	30-
الكويت	4,592-	4,196-	3,391-	4,246-	5,540-	1,242	1,176	791	1,141	2,300	3,350-	3,021-	2,600-	3,105-	3,240-
لبنـــان	1,881-	1,866-	927-	1,072-	974-	1,097	727	120	141	361	784-	1,139-	806-	931-	614-
ليبـــيا	1,266-	1,668-	1,408-	2,859-	2,932-	0	0	0	0	0	1,266-	1,668-	1,408-	2,859-	2,932-
مصـــر	8,163-	8,552-	8,033-	10,413-	11,292-	8,843	8,504	7,132	8,546	11,836	680	48-	901-	1,867-	545
المغرب	4,444-	3,826-	2,870-	3,695-	5,271-	3,525	3,587	2,386	2,877	3,526	919-	239-	484-	818-	1,745-
موريتانيا	214-	282-	318-	320-	379-	45	56	72	79	99	169-	226-	246-	241-	279-
اليمـــن	800-	752-	794-	702-		88	88	88	88		712-	664-	706-	614-	...

* بيانات أولية.

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2023، وقاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، وتقديرات صندوق النقد العربي.

ملحق (9/8) (ج) : تجارة الخدمات في الدول العربية (السفر)
(2022-2018)

(مليون دولار أمريكي)

	المدفوعات					المتحصلات					الصافي				
	2018	2019	2020	2021	2022*	2018	2019	2020	2021	2022*	2018	2019	2020	2021	2022*
إجمالي الدول العربية	**87,964-**	**93,964-**	**54,281-**	**69,562-**	**92,067-**	**86,192**	**94,006**	**47,449**	**57,399**	**97,512**	**1,772-**	**43**	**6,832-**	**12,163-**	**5,445**
الاردن	1,389-	1,463-	382-	919-	1,620-	5,256	5,794	1,411	2,762	6,652	3,867	4,331	1,029	1,843	5,032
الامارات	18,003-	18,381-	16,911-	17,520-	19,548-	21,372	21,799	20,055	21,038	22,380	3,368	3,418	3,144	3,518	2,832
البحرين	1,990-	2,019-	1,474-	1,487-	1,635-	4,195	4,279	3,466	3,511	3,926	2,205	2,259	1,991	2,023	2,291
الجزائـــر	496-	637-	233-	211-	351-	169	112	43	76	82	327-	524-	190-	134-	269-
تونـــس	864-	798-	370-	446-	759-	1,741	2,117	853	1,025	1,656	877	1,319	483	579	898
جيبوتي	192-	230-	146-	274-	188-	268	233	219	314	387	76	3	73	40	199
السعودية	16,651-	15,140-	8,843-	12,176-	15,914-	13,790	16,431	4,036	3,817	23,475	2,861-	1,292	4,807-	8,359-	7,562
السودان	13-	11-	6-	31-	22-	1,043	821	689	1,077	1,065	1,030	810	683	1,046	1,043
العـــراق	7,855-	10,925-	4,172-	7,453-	9,845-	1,986	3,593	955	1,963	2,364	5,869-	7,332-	3,218-	5,490-	7,480-
عُمـــان	2,542-	2,635-	796-	924-	1,921-	1,758	1,811	455	362	553	783-	824-	341-	562-	1,367-
فلسطين	1,317-	1,434-	1,140-	1,240-	909-	538	726	465	615	415	779-	708-	676-	625-	494-
قـــطر	9,272-	9,486-	6,742-	10,037-	12,260-	5,565	5,442	3,563	4,263	7,262	3,707-	4,044-	3,179-	5,773-	4,998-
القُـــمر	17-	19-	9.0-	10-	19-	32	33	15	16	44	15	14	6	7	25
الكويت	14,319-	15,839-	6,832-	7,852-	15,130-	456	700	397	470	1,167	13,863-	15,140-	6,434-	7,382-	13,964-
لبنـــان	6,254-	6,338-	1,670-	1,816-	2,320-	8,400	8,593	2,353	3,135	4,594	2,146	2,255	682	1,319	2,274
ليبـــيا	2,042-	2,822-	836-	2,584-	2,269-	0	85	28	0	0	2,042-	2,736-	807-	2,584-	2,269-
مصـــر	2,667-	3,518-	2,509-	3,279-	5,425-	11,615	13,030	4,398	8,895	12,245	8,948	9,512	1,889	5,616	6,821
المغرب	1,978-	2,177-	1,110-	1,207-	1,895-	7,780	8,188	3,838	3,847	9,216	5,802	6,011	2,728	2,640	7,321
موريتانيا	35-	22-	31-	29-	39-	26	18	11	12	28	9-	4-	20-	17-	11-
اليمـــن	69-	69-	69-	69-		200	200	200	200		131	131	131	131	...

* بيانات أولية.

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2023، وقاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، وتقديرات صندوق النقد العربي.

ملحق (9/8) (د): تجارة الخدمات الأخرى في الدول العربية*
(2022-2018)

(مليون دولار أمريكي)

	المدفوعات					المتحصلات					الصافي				
	2018	2019	2020	2021	2022**	2018	2019	2020	2021	2022**	2018	2019	2020	2021	2022**
إجمالي الدول العربية	167,922-	154,046-	126,781-	144,450-	156,464-	66,404	66,874	57,273	75,166	84,403	101,517-	87,172-	69,507-	69,284-	72,061-
الاردن	852-	863-	805-	831-	1,043-	760	726	605	796	657	92-	137-	200-	35-	386-
الامارات	39,367-	40,430-	34,081-	39,051-	43,571-	22,139	22,771	14,049	26,985	28,707	17,228-	17,659-	20,032-	12,066-	14,864-
البحرين	4,599-	4,737-	6,688-	7,675-	8,439-	7,427	6,963	7,561	9,194	10,282	2,828	2,226	874	1,519	1,843
الجزائـــر	7,661-	5,871-	4,668-	3,982-	3,982-	2,340	2,480	2,409	2,581	2,676	5,321-	3,391-	2,259-	1,401-	1,307-
تونـــس	967-	919-	819-	1,068-	916-	1,136	1,072	897	1,232	1,441	169	153	78	164	525
جيبوتي	277-	506-	365-	259-	212-	533	617	696	672	488	257	111	330	413	277
السعودية	51,586-	45,845-	32,542-	44,300-	43,794-	2,231	3,070	2,926	3,817	3,683	49,355-	42,775-	29,616-	40,483-	40,110-
السودان	374-	485-	675-	343-	439-	58	160	163	83	49	316-	325-	512-	260-	390-
العـــراق	4,733-	5,205-	4,056-	3,794-	5,978-	2,618	3,080	2,431	2,768	3,304	2,116-	2,125-	1,625-	1,026-	2,675-
عُمـــان	6,645-	5,106-	3,843-	3,750-	5,700-	663	715	684	750	489	5,982-	4,391-	3,159-	3,000-	5,212-
فلسطين	216-	218-	199-	240-	708-	208	177	190	221	512	7-	41-	9-	19-	196-
قـــطر	11,782-	11,971-	12,394-	11,110-	15,204-	2,647	3,007	4,590	2,789	4,198	9,135-	8,964-	7,803-	8,321-	11,007-
القُـــمر	44-	45-	38-	72-	71-	40	42	35	59	10	4-	3-	3-	14-	62-
الكويت	17,924-	10,182-	8,957-	8,991-	8,857-	6,418	6,161	5,980	7,095	7,336	11,506-	4,021-	2,978-	1,896-	1,521-
لبنـــان	6,195-	4,935-	2,192-	1,845-	2,326-	6,273	4,259	2,383	2,448	3,407	78	677-	191	602	1,081
ليبـــيا	1,924-	3,152-	2,817-	3,006-	2,453-	82	118	128	83	84	1,842-	3,034-	2,689-	2,924-	2,369-
مصـــر	7,863-	9,123-	7,658-	9,434-	8,682-	3,115	3,517	3,524	4,456	7,492	4,748-	5,607-	4,134-	4,978-	1,190-
المغرب	4,093-	3,630-	3,148-	3,679-	3,596-	7,331	7,580	7,602	8,704	9,417	3,238	3,950	4,454	5,025	5,821
موريتانيا	381-	205-	452-	501-	492-	109	82	122	120	171	272-	124-	330-	381-	320-
اليمـــن	437-	617-	382-	518-	...	274	276	298	314	...	163-	341-	84-	204-	...

* تشمل الخدمات التالية : التشييد وخدمات التامين والمعاشات التقاعدية والخدمات المالية ورسوم استخدام الملكية الفكرية والاتصالات السلكية واللاسلكية وخدمات الحاسوب والخدمات الشخصية والثقافية وخدمات الحكومة وخدمات الاعمال الأخرى.

** بيانات أولية.

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2023، وقاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، وتقديرات صندوق النقد العربي.

ملحق (1/9): موازين مدفوعات الدول العربية
(2022-2018)

(مليون دولار أمريكي)

	2018	2019	2020	2021	2022*
الصادرات السلعية - فوب					
مجموع الدول العربية	**1,081,574**	**1,009,372**	**750,551**	**1,074,890**	**1,444,340**
الأردن	7,761.2	8,329.1	7,954.4	9,370.7	11,319.0
الإمارات	321,028.4	313,780.8	273,098.7	317,600.0	335,100.0
البحرين	18,234.0	18,119.7	14,065.7	22,369.4	30,220.5
تونس	15,485.6	14,951.9	13,769.0	16,684.3	18,542.7
الجزائر	41,697.7	34,994.0	21,925.2	38,636.4	65,102.8
جيبوتي	3,522.0	3,996.2	2,807.1	3,303.9	5,610.0
السعودية	294,387.0	261,617.0	173,864.0	276,198.0	410,676.1
السودان	3,484.7	3,734.7	3,802.6	5,027.4	4,357.4
سورية	...	...	...	...	...
الصومال	...	...	...	...	...
العراق	86,360.0	81,585.0	46,829.0	73,083.8	136,900.0
عُمان	41,730.0	38,685.0	33,483.3	44,590.9	64,023.0
فلسطين	1,846.7	1,747.9	1,773.1	2,299.0	2,594.0
قطر	84,288.5	72,934.9	51,503.8	87,203.0	130,964.6
القُمر	43.7	41.9	21.8	28.3	34.9
الكويت	72,103.6	64,668.7	40,068.3	68,406.5	99,274.2
لبنان	3,846.8	4,839.3	4,096.7	4,594.1	4,611.7
ليبيا	30,401.8	29,057.8	9,311.5	32,297.0	37,584.6
مصر	28,045.8	28,472.1	25,049.0	36,442.2	44,721.8
المغرب	24,608.0	24,691.0	23,595.0	31,710.0	36,508.0
موريتانيا	1,898.3	2,325.3	2,597.6	3,158.3	3,708.0
اليمن	800.0	800.0	935.0	1,887.0	2,487.1
الواردات السلعية - فوب					
مجموع الدول العربية	**-756,370.2**	**-768,304.9**	**-677,103.6**	**-774,981.9**	**-920,449.1**
الأردن	-18,077.9	-17,076.4	-15,350.6	-19,256.7	-22,067.0
الإمارات	-235,360.1	-233,326.1	-210,780.1	-235,400.0	-246,300.0
البحرين	-19,085.0	-17,263.3	-14,192.8	-17,464.4	-21,949.2
تونس	-21,608.7	-20,508.5	-17,377.5	-21,461.5	-25,560.1
الجزائر	-48,990.7	-42,932.0	-35,358.4	-37,404.9	-38,757.1
جيبوتي	-3,602.8	-4,138.1	-2,911.2	-3,143.4	-5,722.0
السعودية	-125,639.0	-140,281.0	-125,920	-139,735	-175,989
السودان	-7,065.1	-8,361.5	-8,853.9	-8,904.6	-9,985.4
سورية	...	...	...	...	...
الصومال	...	...	...	...	...
العراق	-38,876.0	-49,418.0	-40,927.0	-34,721.1	-84,500.0
عُمان	-23,528.7	-20,457.0	-25,845.2	-28,048.8	-32,823.0
فلسطين	-7,239.6	-7,257.5	-6,499.0	-8,313.5	-10,603.0
قطر	-33,307.1	-31,353.8	-24,366.8	-26,864.3	-33,519.8
القُمر	-247.3	-247.5	-235.4	-272.0	-276.4
الكويت	-31,095.8	-29,370.3	-24,471.1	-27,869.3	-26,429.5
لبنان	-18,907.2	-18,217.6	-10,595.8	-12,820.6	-17,071.5
ليبيا	-13,429.0	-17,725.9	-8,662.8	-16,957.2	-17,205.8
مصر	-57,635.4	-57,757.6	-54,282.9	-70,912.7	-71,745.4
المغرب	-44,869.0	-44,465.0	-39,122.0	-51,661.0	-62,992.0
موريتانيا	-2,605.7	-2,897.6	-2,889.3	-3,347.9	-4,769.0
اليمن	-5,200.0	-5,250.0	-8,462.0	-10,423.0	-12,184.5

(...) غير متوفر.

* بيانات أولية.

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2023 ومصادر وطنية ودولية أخرى.

-صندوق النقد الدولي، إحصاءات ميزان المدفوعات، والإحصاءات المالية الدولية، وإحصاءات إتجاه التجارة ، أعداد متفرقة لعام 2023.

تابع ملحق (1/9) "أ" : موازين مدفوعات الدول العربية (2022-2018)

(مليون دولار أمريكي)

	2018	2019	2020	2021	2022*
الميزان التجاري					
مجموع الدول العربية	**325,203.5**	**241,067.2**	**73,447.3**	**299,908.2**	**523,891.2**
الأردن	10,316.6-	8,747.4-	7,396.2-	9,886.0-	10,748.0-
الإمارات	85,668.2	80,454.7	62,318.6	82,200.0	88,800.0
البحرين	851.0-	856.4	127.1-	4,905.0	8,271.3
تونس	6,123.1-	5,556.6-	3,608.5-	4,777.2-	7,017.5-
الجزائر	7,293.0-	7,938.0-	13,433.2-	1,231.6	26,345.8
جيبوتي	80.8-	142.0-	104.1-	160.5	112.0-
السعودية	168,748.0	121,336.0	47,944.2	136,463.0	234,687.6
السودان	3,580.4-	4,626.8-	5,051.3-	3,877.3-	5,627.9-
سورية	…	…	…	…	…
الصومال	…	…	…	…	…
العراق	47,484.0	32,167.0	5,902.0	38,362.7	52,400.0
عُمان	18,201.3	18,228.0	7,638.1	16,542.1	31,200.0
فلسطين	5,392.9-	5,509.6-	4,725.9-	6,014.5-	8,009.0-
قطر	50,981.3	41,581.0	27,137.1	60,338.7	97,444.8
القُمر	203.6-	205.7-	213.6-	243.7-	241.5-
الكويت	41,007.8	35,298.4	15,597.2	40,537.2	72,844.7
لبنان	15,060.4-	13,378.3-	6,499.1-	8,226.5-	12,459.8-
ليبيا	16,972.8	11,331.9	648.7	15,339.8	20,378.8
مصر	29,589.6-	29,285.5-	29,233.9-	34,470.5-	27,023.6-
المغرب	20,261.0-	19,774.0-	15,527.0-	19,951.0-	26,484.0-
موريتانيا	707.4-	572.4-	291.7-	189.6-	1,061.0-
اليمن	4,400.0-	4,450.0-	7,527.0-	8,536.0-	9,697.4-
صافي ميزان الخدمات					
مجموع الدول العربية	**117,898.4-**	**107,088.0-**	**91,018.9-**	**101,989.5-**	**93,143.0-**
الأردن	2,482.5	2,945.8	594.8-	386.2	1,462.0
الإمارات	300.0	2,100.0	2,600.0	5,100.0	1,700.0
البحرين	3,971.6	3,500.3	2,079.5	2,752.1	3,268.4
تونس	716.8	1,182.9	21.1	254.6	1,372.9
الجزائر	8,553.9-	6,699.1-	4,454.0-	3,704.1-	4,639.6-
جيبوتي	454.9	528.0	390.3	371.9	517.0
السعودية	63,422.0-	54,417.0-	47,280.0-	62,978.0-	50,908.1-
السودان	338.8	58.8-	402.8-	270.6	38.9-
سورية	…	…	…	…	…
الصومال	…	…	…	…	…
العراق	12,429.5-	15,546.8-	9,991.9-	10,809.1-	16,900.0-
عُمان	7,138.0-	7,213.6-	5,940.6-	6,720.1-	10,090.0-
فلسطين	1,032.3-	992.8-	905.4-	940.1-	1,321.0-
قطر	14,231.3-	16,304.7-	15,268.4-	15,994.0-	10,272.0-
القُمر	2.7-	11.6-	57.0-	27.3-	31.6-
الكويت	24,594.8-	17,789.2-	9,578.0-	8,714.4-	16,789.1-
لبنان	1,439.6	440.0	66.7	990.5	1,887.5
ليبيا	5,038.4-	7,373.8-	4,960.7-	8,366.4-	7,569.2-
مصر	4,881.0	3,857.3	3,146.8-	1,228.9-	6,175.3
المغرب	8,121.0	9,722.0	6,698.0	6,847.0	11,396.0
موريتانيا	432.6-	483.0-	526.2-	473.9-	1,094.0-
اليمن	3,729.0-	4,474.0-	232.0	994.0	1,268.6-

(...) غير متوفر.

* بيانات أولية.

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2023 ومصادر وطنية ودولية أخرى.

- صندوق النقد الدولي، إحصاءات ميزان المدفوعات، والإحصاءات المالية الدولية، وإحصاءات إتجاه التجارة ، أعداد متفرقة لعام 2022 .

تابع ملحق (1/9) "ب" : موازين مدفوعات الدول العربية (2022-2018)

(مليون دولار أمريكي)

	2018	2019	2020	2021	2022*
حساب الدخل الأولي (صافي)					
مجموع الدول العربية	**-525.2**	**-517.5**	**1,472.0**	**3,101.3**	**-11,765.3**
الأ ر د ن	199.7-	7.5	124.5-	232.6-	
الإمـــارات	1,400.0	2,100.0	500.0-	1,400.0-	1,200.0-
البحريـــن	2,073.3-	2,260.6-	2,459.0-	2,527.9-	1,962.8-
تونـــس	977.9-	916.3-	1,075.5-	1,119.2-	1,174.3-
الجزا ئـــر	4,579.3-	4,251.4-	2,993.7-	4,012.2-	5,432.3-
جيبـوتـي	142.2-	93.8-	98.6-	67.8-	63.0
الســعودية	7,711.0	7,899.0	13,948.0	15,209.0	11,093.2
الســودان	1,812.3-	1,620.1-	1,473.2-	1,344.4-	1,078.4-
ســورية	…	…	…	…	…
الصومـال	…	…	…	…	…
العـــراق	1,754.0-	1,166.2-	1,806.9-	2,064.2-	3,700.0-
عُمـــان	4,990.6-	5,900.3-	5,231.8-	5,992.5-	6,633.0-
فلســطين	2,786.3	3,030.8	2,492.2	3,627.3	4,002.0
قطـــر	3,745.3-	4,409.6-	3,052.5-	2,763.5-	8,288.7-
القُمـــر	6.3	5.8	5.8	12.6	11.1
الكويـــت	18,338.0	20,204.7	16,360.9	24,137.6	22,791.5
لبنـــان	1,112.6-	1,247.2-	1,014.6-	1,497.4-	1,094.3-
ليبيـــا	1,220.7	1,829.3	837.5	536.8-	270.4
مصـــر	8,462.5-	11,580.7-	11,006.2-	14,061.8-	17,576.6-
المغـــرب	2,083-	2,035-	1,211-	2,036-	1,863-
موريتانـيا	37.8-	95.4-	105.9-	211.9-	32.0
اليمـــن	17.0-	18.0-	19.0-	17.0-	25.00-
حساب الدخل الثانوي (صافي)					
مجموع الدول العربية	**-76,271.0**	**-73,900.9**	**-61,731.0**	**-65,123.0**	**-69,617.3**
الأ ر د ن	5,067.1	5,019.6	5,606.5	5,751.2	6,054.0
الإمـــارات	46,100.0-	47,300.0-	43,500.0-	45,100.0-	47,700.0-
البحريـــن	3,264.5-	2,890.2-	2,738.0-	2,526.9-	2,711.7-
تونـــس	1,767.2	1,897.8	2,128.2	2,836.9	2,836.2
الجزا ئـــر	3,396.3	3,006.7	2,256.0	1,957.1	1,752.1
جيبـوتـي	196.7	271.8	194.8	118.6	20.0
الســعودية	41,066.0-	36,589.0-	37,427.0-	44,371.0-	44,119.6-
الســودان	375.5	1,076.6	1,086.1	2,330.9	2,302.6
ســورية	…	…	…	…	…
الصومـال	…	…	…	…	…
العـــراق	1,068.8	308.2	300.5-	924.4-	100.0-
عُمـــان	9,958.0-	9,135.0-	8,772.0-	8,117.7-	10,027.0-
فلســطين	1,499.1	1,691.8	1,284.9	1,548.6	2,463.0
قطـــر	16,352.5-	16,606.9-	12,433.5-	15,294.0-	15,766.2-
القُمـــر	166.4	170.6	241.2	207.0	216.3
الكويـــت	14,853.2-	19,853.0-	17,529.6-	18,570.2-	18,143.1-
لبنـــان	1,366.5	3,107.7	4,668.5	5,334.9	5,600.5
ليبيـــا	1,148.8-	970.4-	766.5-	761.3-	657.5-
مصـــر	25,489.2	26,799.4	29,160.2	31,157.3	27,893.2
المغـــرب	8,004	7,676	8,626	11,811	12,333
موريتانـيا	205.5	317.3	342.6	285.9	339.0
اليمـــن	7,870.0	8,100.0	6,141.0	7,203.0	7,798.0

(...) غير متوفر.
* بيانات أولية.

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2022 ومصادر وطنية ودولية أخرى.

- صندوق النقد الدولي، إحصاءات ميزان المدفوعات، والإحصاءات المالية الدولية، وإحصاءات إتجاه التجارة ، أعداد متفرقة لعام2022.

تابع ملحق (1/9) "ج" : موازين مدفوعات الدول العربية
(2018-2022)

(مليون دولار أمريكي)

	2018	2019	2020	2021	2022*
الموازين الجارية					
مجموع الدول العربية	**130,508.9**	**59,560.9**	**-77,830.6**	**135,897.1**	**349,365.7**
الأردن	2,966.7-	774.5-	2,509.0-	3,981.2-	3,232.0-
الإمارات	41,268.2	37,354.7	20,918.6	40,800.0	41,600.0
البحرين	2,217.3-	794.1-	3,244.6-	2,602.3	6,865.2
تونس	4,617.1-	3,392.1-	2,534.7-	2,804.9-	3,982.6-
الجزائر	17,030.0-	15,881.8-	18,624.9-	4,527.5-	18,025.9
جيبوتي	428.6	564.0	382.5	583.3	488.0
السعودية	71,971.0	38,229.0	22,814.8-	44,323.0	150,753.1
السودان	4,678.5-	5,229.2-	5,841.2-	2,620.2-	4,442.8-
سورية	…	…	…	…	…
الصومال	…	…	…	…	…
العراق	34,369.3	15,762.2	6,197.3-	24,565.0	31,700.0
عُمان	3,885.3-	4,020.9-	12,306.3-	4,288.2-	4,450.0
فلسطين	2,139.9-	1,779.8-	1,854.2-	1,778.6-	2,865.0-
قطر	16,652.2	4,259.9	3,617.3-	26,287.2	63,117.9
القُمر	33.7-	40.8-	23.5-	51.5-	45.7-
الكويت	19,897.8	17,861.0	4,850.5	37,390.1	60,704.0
لبنان	13,366.9-	11,077.8-	2,778.6-	3,398.4-	6,066.1-
ليبيا	12,006.3	4,817.0	4,241.0-	5,675.3	12,422.5
مصر	7,681.9-	10,209.5-	14,226.7-	18,603.9-	10,531.7-
المغرب	6,219-	4,411-	1,414-	3,329-	4,618-
موريتانيا	972.3-	833.6-	581.1-	589.6-	1,784.0-
اليمن	276.0-	842.0-	1,173.0-	356.0-	3,193.0-
الحساب الراسمالي (صافي)					
مجموع الدول العربية	**211.7-**	**3,956.9**	**2,186.0**	**5,050.3**	**794.7**
الأردن	33.9	25.4	24.3	24.3	26.0
الإمارات	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
البحرين	794.2	896.3	779.5	564.1	472.9
تونس	128.4	137.2	365.3	220.8	429.1
الجزائر	0.2	0.4-	41.7-	53.5-	17.7-
جيبوتي	69.6	40.2	1.8	16.3	0.0
السعودية	2,328.7-	1,733.1-	1,844.6-	1,318.0-	2,460.9-
السودان	162.9	188.2	143.6	103.3	112.9
سورية	…	…	…	…	…
الصومال	…	…	…	…	…
العراق	5.8-	11.1-	8.1-	17.5-	0.0
عُمان	102.0	93.6	179.7	39.5	52.0
فلسطين	449.3	284.3	431.4	472.0	423.0
قطر	239.2-	142.2-	167.9-	144.5-	222.0-
القُمر	31.7	31.5	34.2	56.4	54.1
الكويت	214.6-	306.3	817.8	1,419.5	695.3
لبنان	1,449.3	1,298.4	1,666.4	933.3	1,216.7
ليبيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
مصر	133.1-	169.5-	232.6-	154.9-	2.4
المغرب	530.9-	2,689.3	0.3	1,627.1	2.0
موريتانيا	19.4	22.4	72.6	1,275.0	75.0
اليمن	…	…	-36.0	-13.0	66.0-

(...) غير متوفر.

* بيانات أولية.

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2023 ومصادر وطنية ودولية أخرى.

- صندوق النقد الدولي، إحصاءات ميزان المدفوعات، والإحصاءات المالية الدولية، وإحصاءات إتجاه التجارة ، أعداد متفرقة لعام 2023

تابع ملحق (1/9) "خ" : موازين مدفوعات الدول العربية (2022-2018)

(مليون دولار أمريكي)

	2018	2019	2020	2021	2022*
الحساب المالي (صافي)					
مجموع الدول العربية	**61,394.0**	**33,558.6**	**-23,779.4**	**18,011.4**	**3,543.1**
الأ ر د ن	3,965.7-	1,074.2-	2,655.6-	1,851.3-	1,261.0
الإمـــارات	34,500.0-	24,615.4-	21,375.1-	27,200.0-	27,500.0-
البحريـــن	3,140.5	411.4	3,851.6	1,673.7-	6,142.3-
تونـــس	4,362.2	4,494.9	2,948.2	2,217.3	3,379.2
الجزا ئـــر	1,058.3	85.2	2,429.1	3,157.8	266.8
جيبـوتـي	420.6	311.8	212.6-	206.9-	51.0-
السـعودية	68,806.7	36,163.3	24,050.5-	41,577.0	139,586.5
الســودان	2,962.8-	2,936.3-	4,561.9-	1,316.2-	3,791.1-
ســورية	...	...	...	...	...
الصومـال	...	...	...	...	...
العـــراق	22,961.5	13,655.4	7,303.1-	24,993.3	2,300.0-
عُمـــان	4,484.8	4,482.1	12,573.6	5,157.8	2,605.0-
فلســطين	1,326.8-	1,406.4-	902.9-	1,381.1	2,205.0
قطـــر	524.2	6,113.2	4,964.6	23,407.4-	54,034.6-
القُمـــر	1.4	11.6	14.1-	60.4	**22.8**
الكويـت	21,866.8-	21,347.9-	14,898.0-	41,503.7-	59,455.2-
لبنـــان	4,143.6	5,922.4	9,763.8	6,188.8	6,513.5
ليبيـــا	3,309.7	3,344.4	5,326.4	6,419.4	4,419.7
مصـــر	14,831.9	13,130.7	9,545.5	25,782.8	3,162.8
المغـــرب	4,926.0-	3,332.0-	305.0	2,397.0-	2,509.0-
موريتانـيا	988.6	884.4	551.6	675.8	1,187.0
اليمـــن	1,908.0	740.0-	65.0-	44.0-	73.0-
بنود صافي السهو والخطأ					
مجموع الدول العربية	**3,962.8-**	**237.2**	**3,569.7-**	**7,135.0-**	**15,415.4-**
الأ ر د ن	1,032.6-	325.1-	170.8-	2,105.6	0.0
الإمـــارات	2,409.8	3,066.0-	3314.4-	0.0	0.0
البحريـــن	1,718.0-	513.6-	1,386.4-	1,492.8-	1,169.2-
تونـــس	750.9	561.5	575.5	489.7	0.0
الجزا ئـــر	35.6	91.3-	70.3-	55.5-	38.6
جيبـوتـي	918.8-	916.0-	381.7-	392.6	0.0
السـعودية	836.0-	334.0-	608.0	1,429.0-	8,705.7-
الســودان	1,559.2	2,104.6	1,135.7	1,200.7	538.7
ســورية	...	...	...	...	...
الصومـال	...	...	...	...	...
العـــراق	11,402.2-	2,096.3-	1,097.4-	445.8	0.0
عُمـــان	584.9-	556.8-	446.7-	909.2-	0.0
فلســطين	364.0	89.0	569.5	74.8-	237.0
قطـــر	1,080.5-	850.5-	1,298.1-	1,655.8-	1,967.9-
القُمـــر	0.6	2.3-	3.3	0.0	0.0
الكويـت	2,183.4	3,180.6	9,012.1	2,694.0	2,003.8-
لبنـــان	7,774.0	3,857.1	8,651.7-	3,723.7-	1,664.2-
ليبيـــا	1348.2-	1,920.7-	1,491.7	577.5-	2,764.0-
مصـــر	1,595.80-	669.3-	2,618.3-	6,642.3-	2,566.1-
المغـــرب	1,293.0	1,079.0	1,719.0	932.0	2,110.0
موريتانـيا	156.7	15.2	84.2	226.1	0.0
اليمـــن	27.0	692.0	667.0	939.0	2,501.0

(...) غير متوفر.

* بيانات أولية.

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2023 ومصادر وطنية ودولية أخرى.

- صندوق النقد الدولي، إحصاءات ميزان المدفوعات، والإحصاءات المالية الدولية، وإحصاءات إتجاه التجارة ، أعداد متفرقة لعام 2023

تابع ملحق (1/9) "د": موازين مدفوعات الدول العربية (2018-2022)

(مليون دولار أمريكي)

	2018	2019	2020	2021	2022*
	الميزان الكلي				
مجموع الدول العربية	16,839.7	9,187.1-	3,157.5	77,176.3	154,896.0
الأ ر د ن	953.7	571.4-	1,110.3-	2,386.6-	1,945.0-
الإمـــارات	3,533.1	9,720.9	3,571.7-	13,600.0	9,600.0
البحريـــن	468.5-	1,530.1	1,456.9-	2,516.7	214.4-
تونـــــس	624.5	1,801.5	1,354.3	122.9	174.3-
الجزا ئـــر	15,819.8-	16,926.9-	16,368.5-	1,478.7-	18,313.5
جيبـوتـــي	0.0	0.0	210.0-	785.2	16.0-
الســعودية	166.0-	2,987.0-	45,920.0	83,153.0	97,300.0
الســـودان	25.2	12.4-	32.8-	1,109.0-	147.0
ســـورية	...	...	...	...	…
الصومـــال	...	...	...	...	…
العـــراق	6,595.8-	8,724.6-	8,272.2	10,791.9-	29,300.0
عُمـــــان	2,042.4	1,394.3-	2,089.2-	3,090.5	1,898.0
فلســـطين	91.4-	120.5-	37.2-	174.4	24.0
قطـــــر	15,856.0	9,379.9	512.4	1,111.5	6,893.4
القُمـــر	1.3-	1.2-	3.1	65.3	31.1
الكويـــت	3,775.0	2,685.6	8,462.5	3,217.9-	1,256.5
لبنـــــان	2,316.5-	2,390.1-	13,183.0-	6,526.9-	4,981.8-
ليبيـــــا	7,204.0	512.6-	8,019.6-	1,321.6-	5,238.8
مصـــــر	5,421.1	2,082.4	7,532.1-	381.6	9,932.6-
المغـــرب	1,012.6	1,945.0-	7,341.0-	3,166.9-	3,435.7
موريتانـيـا	192.4	88.5	127.3	1,604.5	520.0-
اليمـــــن	1,659.0	890.0-	542.0-	570.0	758.0-

(...) غير متوفر.

* بيانات أولية.

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2023 ومصادر وطنية ودولية أخرى.

- صندوق النقد الدولي، إحصاءات ميزان المدفوعات، والإحصاءات المالية الدولية، وإحصاءات إتجاه التجارة ، أعداد متفرقة لعام 2023

ملحق (2/9) : نسب أرصدة الموازين التجارية للدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي (2022-2018)

(نسبة مئوية)

	2018	2019	2020	2021	2022*
مجموع الدول العربية	11.5	8.4	2.8	10.2	14.2
الأ ر د ن	23.8-	19.6-	16.9-	21.9-	22.6-
الإمـــارات	20.1	19.2	17.8	19.8	14.5
البحريـــن	2.3-	2.2	0.4-	12.5	18.6
تونـــس	18.0-	17.0-	8.5-	10.2-	14.5-
الجزائـــر	4.2-	4.6-	9.2-	0.8	13.9
جيبوتـــي	2.8-	4.6-	3.3-	4.6	2.9-
الســعودية	19.9	14.5	6.5	15.7	21.2
الســودان	7.9-	10.7-	6.2-	7.9-	8.3-
ســورية	…	…	…	…	…
الصومـال	…	…	…	…	…
العـــراق	22.5	14.9	3.4	18.8	20.1
عُمـــان	19.9	20.7	10.1	18.8	27.2
فلســطين	33.1-	32.2-	30.4-	33.2-	41.9-
قطـــر	27.8	23.6	18.8	33.6	41.1
القُمـــر	17.1-	16.7-	17.7-	18.3-	18.3-
الكويـــت	29.7	25.9	14.6	25.4	39.4
لبنـــان	27.4-	27.0-	31.1-	48.9-	69.0-
ليبيـــا	22.4	15.8	1.1	34.0	37.7
مصـــر	10.2-	8.3-	7.3-	7.7-	5.9-
المغـــرب	15.9-	15.3-	12.8-	14.1-	20.2-
موريتانـيا	9.5-	7.1-	3.5-	1.90-	9.34-
اليمـــن	20.4-	20.3-	40.0-	45.2-	40.9-

(...) غير متوفر.

*بيانات أولية.

المصدر: الملحقان (2/2) و(1/9).

ملحق (3/9) : نسب أرصدة الموازين الجارية للدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي (2022-2018)

(نسبة مئوية)

	2018	2019	2020	2021	2022*
مجموع الدول العربية	4.6	2.1	3.0-	4.6	9.5
الأ ر د ن	6.8-	1.7-	5.7-	8.8-	6.8-
الإمـــارات	9.7	8.9	6.0	9.8	6.8
البحريـــن	5.9-	2.1-	9.4-	6.6	15.5
تونـــس	10.8-	8.1-	6.0-	6.0-	8.2-
الجزائـــر	9.7-	9.2-	12.8-	2.8-	9.5
جيبوتـــي	14.7	18.3	12.0	16.7	12.5
الســعودية	8.5	4.6	3.1-	5.1	13.6
الســودان	10.3-	12.1-	7.2-	5.3-	6.6-
ســورية	…	…	…	…	…
الصومـال	…	…	…	…	…
العـــراق	16.3	7.3	3.6-	12.0	12.2
عُمـــان	4.2-	4.6-	16.2-	4.9-	3.9
فلســطين	13.1-	10.4-	11.9-	9.8-	15.0-
قطـــر	9.1	2.4	2.5-	14.6	26.6
القُمـــر	2.8-	3.3-	2.0-	3.9-	3.5-
الكويـــت	14.4	13.1	4.6	23.4	32.8
لبنـــان	24.3-	22.4-	13.3-	20.2-	33.6-
ليبيـــا	15.8	6.7	6.9-	12.6	23.0
مصـــر	2.7-	2.9-	3.5-	4.1-	2.3-
المغـــرب	4.9-	3.4-	1.2-	2.3-	3.5-
موريتانـيا	13.0-	10.3-	6.9-	5.9-	15.7-
اليمـــن	1.3-	3.8-	6.2-	1.9-	13.5-

(...) غير متوفر.

*بيانات أولية.

المصدر: الملحقان (2/2) و(1/9).

ملحق (4/9): الاحتياطيات الخارجية الرسمية للدول العربية *
(2022-2018)

(مليون دولار أمريكي)

	2018	2019	2020	2021	2022**
مجموع الدول العربية	**1,047,188.4**	**1,069,499.5**	**984,595.1**	**981,738.4**	**1,121,492.3**
الأ ر د ن	13,392	14,329	16,960	19,045	18,689
الإمـــارات	99,195	113,925	106,702	120,300	144,100
البحريـــن	2,149	3,681	2,246	4,727	7,300
تونـــس	5,188.0	7,411.0	9,198.0	8,688.0	7,600.0
الجزائـــر	78,635	61,515	46,870	41,382	56,753
جيبوتـــي	445	494	454	466	600
الســعودية	496,589	499,576	453,656	455,370	532,345
الســودان	853	1,203	1,101	1,850	2,201
ســورية	…	…	…	…	
الصومـال	…	…	…	…	
العـــراق	64,722	68,020	57,897	36,586	53,967
عُمـــان	17,389	16,662	15,008	19,731	21,629
فلســطين	538	658	697	873	900
قطـــر	30,356	39,644	40,834	42,061	47,278
القُمـــر	198	200	292	350	352.8
الكويـــت	37,171	39,910	48,259	45,210	48,827
لبنـــان	52,331	52,107	42,325	34,869	32,281
ليبيـــا	78,148	76,841	67,297	71,295	78,400
مصـــر	41,802	44,569	38,973	39,787	32,150
المغـــرب	24,903	26,347	33,755	35,805	33,231
موريتانـيا	893	1,005	1,135	1,654	1,501
اليمـــن	2,292	1,402	937	1,688	1,388

(...) غير متوفر.
* باستثناء الذهب.
** بيانات أولية.
المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2023 ومصادر وطنية ودولية أخرى.
- صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية، أبريل 2023

ملحق (5/9): تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية في الدول العربية للواردات السلعية بالأشهر
(2022-2018)

	2018	2019	2020	2021	*2022
مجموع الدول العربية	**16.6**	**16.7**	**17.4**	**15.2**	**14.6**
الأ ر د ن	8.9	10.1	13.3	11.9	10.2
الإمـــارات	5.1	5.9	6.1	6.1	7.0
البحريـــن	1.4	2.6	1.9	3.2	4.0
تونـــس	2.9	4.3	6.4	4.9	3.6
الجزا ئـــر	19.3	17.2	15.9	13.3	17.6
جيبـوتـي	1.5	1.4	1.9	1.8	1.3
الســعودية	47.4	42.7	43.2	39.1	36.3
الســودان	1.4	1.7	1.5	2.5	2.6
ســورية	…	…	…	…	…
الصومـال	…	…	…	…	…
العـــراق	20.0	16.5	17.0	12.6	7.7
عُمـــان	8.9	9.8	7.0	8.4	7.9
فلســطين	0.9	1.1	1.3	1.3	1.0
قطـــر	10.9	15.2	20.1	18.8	16.9
القُمـــر	9.6	9.7	14.9	15.5	15.3
الكويـــت	12.5	14.2	20.7	17.1	9.3
لبنـــان	33.2	34.3	47.9	32.6	22.7
ليبيـــا	69.8	52.0	93.2	50.5	54.7
مصـــر	8.7	9.3	8.6	6.7	5.4
المغـــرب	6.7	7.1	10.4	8.5	6.3
موريتانـيا	4.1	4.2	4.7	5.9	3.8
اليمـــن	2.9	1.6	1.3	2.2	1.3

(...) غير متوفر.
* بيانات أولية.
المصدر: الملحقان (1/9) و(4/9).

ملحق (6/9): إجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة بعض الدول العربية المقترضة (2022-2018)

(مليون دولار أمريكي)

	2018	2019	2020	2021	*2022
الدول العربية المقترضة	**336,492.1**	**359,415.5**	**498,003.3**	**515,207.8**	**534,929.8**
الأ ر د ن	17,024.7	16,859.7	19,317.2	21,029.7	22,609.7
البحريـــــن	18,752.7	21,742.0	25,438.8	23,476.1	22,824.5
تونـــــس	39,368.0	36,131.0	40,425.0	42,527.0	40,256.0
الجزائـــــر	4,005.9	3,832.0	3,470.0	3,062.0	2,914.0
جـيبوتـي	1,850.0	2,231.0	2,485.0	2,718.9	2,602.0
السعـوديـة	...	...	93,562.4	101,137.1	100,034.1
الســـودان	49,996.0	51,398.0	58,774.0	44,713.1	44,408.1
عُمـــان	30,677.0	34,627.0	38,257.0	40,550.4	46,033.8
القُمـــر	166.2	198.6	312.6	357.2	275.8
لبنـــان	33,132.0	33,366.0	33,399.0	38,103.0	39,388.4
مصـــر	96,612.1	112,670.5	129,195.7	145,529.4	162,928.0
المغـــرب	34,193.0	35,600.0	42,359.0	40,919.0	40,446.0
موريتانيـا	4,040.5	4,131.7	4,342.6	5,451.0	4,797.3
اليمـــن	6,674.0	6,628.0	6,665.0	5,634.0	5,412.0

(...) غير متوفر.

* بيانات أولية.

المصدر : إستبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2023 ومصادر وطنية ودولية أخرى.

ملحق (7/9): إجمالي خدمة الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة (2022-2018)

(مليون دولار أمريكي)

	2018	2019	2020	2021	*2022
الدول العربية المقترضة	**25,504.2**	**28,665.4**	**34,062.0**	**38,655.6**	**41,101.9**
الأ ر د ن	1,831.2	3,022.7	2,935.0	3,195.2	3,080.5
تونـــــس	2,623.0	3,161.0	2,916.0	3,768.0	2,899.0
الجزائـــــر	273.7	259.6	238.4	261.4	248.8
جـيبوتـي	119.7	137.4	133.7	146.3	159.0
الســـودان	174.2	145.9	150.8	71.8	63.0
عُمـــان	372.3	338.0	289.3	270.1	306.6
القُمـــر	8.2	8.9	8.4	9.3	8.1
لبنـــان	4,745.0	5,079.0	4,584.0	4,295.3	4,923.1
مصـــر	11,962.4	13,046.1	18,103.3	21,769.4	24,506.4
المغـــرب	3,025.0	3,026.0	4,352.0	4,609.0	4,654.0
موريتانيـا	361.4	370.4	283.5	197.0	173.4
اليمـــن	8.0	70.3	67.6	62.7	79.9

(...) غير متوفر.

* بيانات أولية.

المصدر : إستبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2023 ومصادر وطنية ودولية أخرى.

ملحق (8/9): نسبة إجمالي الدين العام الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي (2022-2018)

(نسبة مئوية)

	2018	2019	2020	2021	*2022
الدول العربية المقترضة	**19.1**	**20.0**	**29.0**	**26.9**	**23.4**
الأ ر د ن	39.2	37.8	44.3	46.5	47.6
البحريـــــن	49.6	56.2	73.5	59.7	51.4
تونـــــس	92.2	86.5	95.1	90.6	83.2
الجزائـــــر	2.3	2.2	2.4	1.9	1.5
جـــيبوتـــي	63.5	72.2	78.1	78.1	66.7
السعـوديـــة	...	...	12.7	11.6	9.0
الســـــودان	110.0	119.1	72.4	91.1	65.6
عُمـــــان	33.5	39.3	50.4	46.0	40.1
القُمـــــر	14.0	16.1	26.0	26.9	20.9
لبنـــــان	60.3	67.3	160.0	226.5	218.2
مصـــــر	30.4	29.5	30.5	30.5	35.5
المغـــــرب	26.9	27.6	34.9	28.7	30.1
موريتانيـــا	54.1	51.2	51.6	54.5	42.2
اليمـــــن	30.9	30.3	35.4	29.8	22.8

(...) غير متوفر.
*بيانات أولية.
المصدر: الملحقان (2/2) و (6/9).

ملحق (9/9): نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات (2022-2018)

(نسبة مئوية)

	2018	2019	2020	2021	*2022
الدول العربية المقترضة	**10.9**	**12.5**	**19.0**	**15.6**	**11.2**
الأ ر د ن	13.1	20.3	30.5	24.5	15.1
تونـــــس	13.5	16.4	18.1	19.0	12.5
الجزائـــــر	0.6	0.7	1.0	0.6	0.4
جـــيبوتـــي	2.7	2.7	2.1	2.1	2.2
الســـــودان	3.5	2.9	3.0	1.1	1.1
**عُمـــــان **	1.2	1.3	1.3	0.9	0.9
القُمـــــر	6.8	6.6	10.7	7.3	5.2
لبنـــــان	30.0	37.3	93.9	74.4	58.5
مصـــــر	23.2	24.4	45.1	37.3	32.1
المغـــــرب	6.3	6.2	8.6	6.8	6.2
موريتانيـــا	24.8	22.7	24.9	9.4	6.2
اليمـــــن	3.1	1.2	34.5	16.4	...

(...) غير متوفر.
*بيانات أولية.
** نسبة خدمة الدين الخارجي للحكومة فقط.
المصدر: الملحقان (1/9) و (7/9).

ملحق (10/9) : نظم الصرف في الدول العربية
(2022)

	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	جيبوتي	السعودية	السودان	سورية	العراق	عُمان	قطر	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	موريتانيا	اليمن
أ- الترتيبات الفعلية لأسعار الصرف																			
1- تثبيت سعر الصرف																			
- بالدولار الأمريكي أو اليورو	*	*	*	-	-	*	*	-	-	*	*	*	-	*	-	-	-	-	-
- سلة حقوق السحب الخاصة	-	-	-	-	-	-	-	-	*	-	-	-	-	-	*	-	-	-	-
- سلة خاصة من العملات (غير معلنة)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	*	-	-	-	*	-	-
2- تعويم سعر الصرف																			
- تعويم مدار - موجه	-	-	-	*	*	-	-	*	-	-	-	-	-	-	-	*	-	*	-
- تعويم حر - مستقل	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	*
3- هيكل سعر الصرف																			
- موحد بالنسبة للواردات والصادرات	*	*	*	*	*	*	*	*	*	-	*	*	*	*	*	*	*	*	*
- موحد بالنسبة للعمليات غير المنظورة والرأسمالية	*	*	*	*	*	*	*	*	*	-	*	*	*	*	*	*	*	*	*
ب- سوق صرف للنقد الأجنبي	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	-	*	*	*	*
ج- نظام عرض أسعار صرف آجلة (على أساس تجاري)	-	*	*	*	-	-	*	-	-	-	-	*	*	*	-	*	*	-	-
د- قبول أحكام اتفاقية صندوق النقد الدولي																			
- المادة الثامنة - تحرير المدفوعات على المعاملات والتحويلات الجارية [1]	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
- المادة الرابعة عشر [2]	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	نعم	نعم	نعم	لا	لا	لا	نعم	لا	نعم	لا	لا	لا

* تشير إلى أن الممارسة المذكورة هي إحدى سمات نظام الصرف.

\- تشير إلى أن الممارسة المذكورة ليست سمة من سمات نظام الصرف.

(1) تنص المادة الثامنة - القسم الثاني - من إتفاقية صندوق النقد الدولي على أن تلتزم الدولة العضو بتجنب فرض القيود على المدفوعات الخاصة بالمعاملات الجارية. وينص - القسم الثالث - من المادة ذاتها على عدم الدخول في اتفاقيات نقدية ذات طابع تمييزي أو اتباع ممارسات تعدد أسعار الصرف. كما ينص - القسم الرابع - على ضمان تحويل أرصدة الأجانب الناجمة عن المعاملات الجارية.

(2) تنص المادة الرابعة عشر من اتفاقية صندوق النقد الدولي على إمكان استمرار الدولة العضوخلال فترة انتقالية فقط في تطبيق القيود التي كانت مفروضة على المدفوعات الجارية والتحويلات سارية المفعول عند انضمامها للصندوق وأن تعدلها كي تنسجم مع الظروف المتغيرة.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2023 وصندوق النقد الدولي.

ملحق (11/9) : أسعار صرف وحدات العملات العربية مقابل الدولار الامريكي (متوسط الفترة) (2018-2022)

الدولة	العملة الوطنية	2018	2019	2020	2021	2022	نسبة التغير (2021-2022) (%)	متوسط التغيرالسنوي* (2018-2022) (%)
الأردن	دينار	0.7092	0.7092	0.7092	0.7092	0.7092	0.00	0.00
الإمارات	درهم	3.6725	3.6725	3.6725	3.6725	3.6725	0.00	0.00
البحرين	دينار	0.3760	0.3760	0.3760	0.3760	0.3760	0.00	0.00
تونس	دينار	2.4200	2.6469	2.8111	2.7945	3.1456	12.57	6.78
الجزائر	دينار	110.9730	116.5938	126.7500	135.0641	137.5775	1.86	5.52
جيبوتي	فرنك	177.7210	177.7210	177.7210	177.7210	177.7200	0.00	0.00
السعودية	ريال	3.7500	3.7500	3.7500	3.7500	3.7500	0.00	0.00
السودان	جنيه	24.3289	45.7670	54.0725	379.7442	578.1720	52.25	120.79
سورية	ليرة	436.5000	436.5000	515.3000	515.3000	515.3000	0.00	4.24
الصومال	شلن	23,539.3941	23,581.0000	23,958.0000	...	...	...	...
العراق	دينار	1,184.0000	1,182.7500	1,205.0000	1,450.0000	1,450.0000	0.00	5.20
عُمان	ريال	0.3845	0.3845	0.3845	0.3845	0.3845	0.00	0.00
قطر	ريال	3.6400	3.6400	3.6400	3.6400	3.6400	0.00	0.00
القُمر	فرنك	436.6000	416.5848	447.0000	415.9558	464.6110	11.70	1.57
الكويت	دينار	0.3033	0.3020	0.3050	0.3016	0.3066	1.63	0.27
لبنان**	ليرة	1,507.4921	1,507.5000	1,507.5000	1,507.5000	1,507.5000	0.00	0.00
ليبيا	دينار	1.3600	1.3650	1.3928	1.4097	4.8369	243.12	37.33
مصر	جنيه	17.7825	17.7673	16.0290	15.6445	24.6238	57.40	8.48
المغرب	درهم	9.6982	9.3861	9.5004	8.9885	10.5176	17.01	2.05
موريتانيا	أوقية	35.7750	35.6775	37.4208	36.1892	36.3449	0.43	0.40
اليمن	ريال	535.8995	575.9541	743.0060	1,035.4672	1,110.2028	7.22	19.97

(...) غير متوفر.

(*) تم احتساب متوسط التغير السنوي على أساس وحدات العملة الوطنية مقابل الدولار، وترمز العلامة (-) إلى ارتفاع (أي تحسن) فى قيمة العملة الوطنية المعنية.

(**) سعر الصرف المعتمد من قبل مصرف لبنان.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2023 وصندوق النقد الدولي.

ملحق (12/9): أسعار صرف وحدات العملات العربية مقابل اليورو (متوسط الفترة) (2018-2022)

الدولة	العملة الوطنية	2018	2019	2020	2021	2022	نسبة التغير (2022-2021) (%)	متوسط التغيرالسنوي* (2022-2018) (%)
الأردن	دينار	0.8375	0.7939	0.8091	0.8397	0.6744	19.69-	5.27-
الإمارات	درهم	4.3371	4.1113	4.1853	4.3436	3.4922	19.60-	5.27-
البحرين	دينار	0.4440	0.4209	0.4285	0.4447	0.3575	19.60-	5.27-
تونس	دينار	3.1258	3.2850	3.2080	3.2898	2.9912	9.08-	1.09-
الجزائر	دينار	137.6920	133.6173	144.4791	159.0263	130.8246	17.73-	1.27-
جيبوتي	فرنك	209.8804	198.9541	202.5356	210.1977	168.9967	19.60-	5.27-
السعودية	ريال	4.4286	4.1980	4.2736	4.4353	3.5659	19.60-	5.27-
السودان	جنيه	32.4588	58.4177	69.3238	449.1387	549.7927	22.41	102.87
سورية	ليرة	582.3638	557.1545	660.6414	609.4661	490.0068	19.60-	4.23-
الصومال	شلن	31405.4751	30099.1093	30715.4013	...	...	...	...
العراق	دينار	1396.7739	1323.2189	1399.8496	1715.9591	1378.8275	19.65-	0.32-
عُمان	ريال	0.4541	0.4304	0.4382	0.4548	0.3656	19.60-	5.27-
قطر	ريال	4.2987	4.0749	4.1483	4.3052	3.4613	19.60-	5.27-
القُمر	فرنك	491.9678	491.9678	491.9678	488.8470	441.8058	9.62-	2.65-
الكويت	دينار	0.3566	0.3399	0.3490	0.3569	0.2915	18.33-	4.91-
لبنان	ليرة	1,780.2889	1,687.6078	1,717.9973	1,782.9810	1,433.5052	19.60-	5.27-
ليبيا	دينار	1.6120	1.5653	1.6065	1.1919	4.5995	285.90	29.97
مصر	جنيه	20.9824	19.6527	17.9655	18.5078	23.4152	26.52	2.78
المغرب	درهم	11.0846	10.7661	10.8156	10.5964	10.0013	5.62-	2.54-
موريتانيا	اوقية	42.1335	41.0745	42.5577	42.5432	34.5609	18.76-	4.83-
اليمن	ريال	714.9793	735.1556	952.5723	1224.6888	1055.7091	13.80-	10.23

(...) غير متوفر.

(*) تم احتساب متوسط التغير السنوي على أساس وحدات العملة الوطنية مقابل اليورو، وترمز العلامة (-) إلى إرتفاع (أي تحسن) في قيمة العملة الوطنية المعنية.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2022، وصندوق النقد الدولي.

ملحق (13/9): أسعار صرف وحدات العملات العربية مقابل حقوق السحب الخاصة (متوسط الفترة) (2018-2022)

الدول	العملة الوطنية	2018	2019	2020	2021	2022	نسبة التغير (2022-2021) (%)	متوسط التغير السنوي* (2022-2018) (%)
الأردن	دينار	1.0052	0.9810	0.9889	1.0114	0.9498	6.09-	1.41-
الإمارات	درهم	5.1996	5.0742	5.1154	5.2315	4.9129	6.09-	1.41-
البحرين	دينار	0.5324	0.5195	0.5237	0.5356	0.5367	0.21	0.20
تونس	دينار	3.7475	4.0544	3.9173	3.9807	4.1518	4.30	2.59
الجزائر	دينار	165.0770	165.4701	180.3830	192.3999	189.9538	1.27-	3.57
جيبوتي	فرنك	251.6213	245.5492	247.5427	253.1651	237.7463	6.09-	1.41-
السعودية	ريال	5.3094	5.1812	5.2233	5.3419	5.0166	6.09-	1.41-
السودان	جنيه	17.1835	33.1246	38.8206	266.5791	731.4268	174.38	155.43
العراق	دينار	1,674.5729	1,633.1258	1,637.1467	2,081.9890	1,939.7379	6.83-	3.74
عُمان	ريال	0.5444	0.5312	0.5356	0.5477	0.5144	6.09-	1.41-
قطر	ريال	5.1536	5.0293	5.0701	5.1852	4.8694	6.09-	1.41-
القُمر	فرنك	589.8133	607.1900	599.9427	592.5326	624.9759	5.48	1.46
الكويت	دينار	0.4275	0.4195	0.4265	0.4297	0.4097	4.66-	1.06-
لبنان	ليرة	2,134.3636	2,082.8572	2,099.7672	2,147.4466	2,016.6586	6.09-	1.41-
ليبيا	دينار	1.9326	1.9319	1.9295	2.0081	6.4388	220.64	35.10
مصر	جنيه	25.1555	23.1713	22.0318	22.2858	21.8399	2.00-	3.47-
المغرب	درهم	13.2891	13.2876	13.2644	12.8042	13.5924	6.16	0.57
موريتانيا	اوقية	50.5133	50.6944	51.6311	51.6481	49.5233	4.11-	0.49-
اليمن	ريال	354.3114	345.7612	931.8370	1,228.0070	1,485.1741	20.94	43.09

(*) تم احتساب متوسط التغير السنوي على أساس وحدات العملة الوطنية مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة ، وترمز العلامة (-) إلى إرتفاع في قيمة العملة الوطنية المعنية.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2023، وصندوق النقد الدولي.

ملحق (14/9) : التغير السنوي في مؤشر أسعار الصرف الحقيقية الفعَّالة *
(2022-2018)

(نسبة منوية)

الدول	2018	2019	2020	2021	2022	متوسط الفترة (2005-2000)	متوسط الفترة (2022-2018)
الأردن	4.5	...	...	...	...	0.9-	4.5
الإمارات	...	...	...	...	...	0.3-	...
البحرين	0.2	2.3	2.9 -	5.0 -	4.2	2.5-	0.2 -
تونس	6.2 -	1.1 -	8.5	1.6	0.5	2.9-	0.7
الجزائر	4.6 -	2.2	4.3 -	4.8 -	5.7	3.8-	1.2 -
جيبوتي	0.3 -	...	...	...	...	1.1-	0.3 -
السعودية	7.6 -	1.1 -	2.5	1.8 -	4.1	3.0-	0.8 -
السودان	...	...	...	...	...	5.3	...
سورية	...	...	...	...	...	2.8-	...
عُمان	...	...	...	...	...	3.1-	...
قطر	3.1 -	...	...	...	...	0.9	3.1 -
الكويت	1.8 -	0.6 -	0.3 -	1.0	0.1 -	0.5-	0.3 -
لبنان	2.2	...	...	...	...	3.0-	2.2
ليبيا	...	...	...	...	...	16.4-	...
مصر	...	...	...	...	...	7.2-	...
المغرب	1.0	0.5	0.6	0.3	3.9 -	1.2-	0.3 -
موريتانيا	0.3 -	1.3	...	...	...	1.6-	0.5

(...) غير متوفر.

ترمز العلامة (-) الى إنخفاض في القيمة الفعلية الحقيقية للعملة الوطنية.

* التغير السنوي محتسب من مؤشر أسعار الصرف الفعلية الحقيقية على أساس 2005=100.

المصدر : صندوق النقد الدولي (IMF).

ملحق (1/11): العمليات التمويلية لمؤسسات مجموعة التنسيق*
حسب مجموعات الدول المستفيدة خلال عام 2022

(مليون دولار)

	صندوق أبوظبي	المصرف العربي	الصندوق العربي	الأجفند	صندوق النقد العربي	البنك الإسلامي	الصندوق الكويتي	صندوق الأوبك	صندوق قطر	الصندوق السعودي	المجموع	حصص مجموعات الدول (%)
مجموع المساعدات	**2018.1**	**833.5**	**163.0**	**6.2**	**495.8**	**9473.6**	**525.5**	**1577.7**	**398.8**	**276.0**	**15768.2**	**100.1**
حصص المؤسسات (%)	**12.8**	**5.3**	**1.0**	**	**3.1**	**60.1**	**3.3**	**10.0**	**2.5**	**1.8**	**100.0**	
مجموعة الدول العربية	503.7	-	163.0	4.9	495.8	4188.9	259.7	286.3	372.7	100.0	**6375.0**	**40.4**
مجموعة الدول الأفريقية	55.0	830.2	-	0.6	-	2140.7	52.8	482.0	0.1	127.0	**3688.4**	**23.4**
مجموعة الدول الآسيوية	430.6		-	0.3	-	3066.9	34.9	570.0	1.8	-	**4104.4**	**26.0**
مجموعة دول أمريكا اللاتينية	28.8		-	-	-	-	50.0	199.3	-	-	**278.1**	**1.8**
مجموعة الدول الأخرى	1000.0		-	-	-	0.3	-	40.0	5.2	49.0	**1094.5**	**6.9**
هيئات ومنظمات	-	3.3	-	0.4	-	76.8	128.1	0.1	19.0	-	**227.7**	**1.5**

* تمثل التزامات المؤسسات المانحة طبقا للاتفاقيات التي تم توقيعها مع الجهات المستفيدة.

** أقل من 0.1 في المائة.

المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

ملحق (2/11): التوزيع القطاعي للعمليات التمويلية لمؤسسات مجموعة التنسيق حسب مجموعات الدول المستفيدة* خلال عام 2022

(مليون دولار)

	النقل والاتصالات	الطاقة (كهرباء نفط وغاز)	المياه والصرف الصحي	الزراعة والثروة الحيوانية	الصناعة والتعدين	قطاعات أخرى**	المجموع الكلي	النسبة المئوية (%)
مجموع المساعدات	**1066.8**	**4283.4**	**445.7**	**3333.4**	**108.7**	**6530.1**	**15768.2**	**100.1**
حصص القطاعات (%)	**6.8**	**27.2**	**2.8**	**21.1**	**0.7**	**41.4**	**100.0**	
مجموعة الدول العربية	72.7	1677.9	355.7	2568.6	58.3	1641.8	**6375.0**	**40.4**
مجموعة الدول الأفريقية	820.6	633.0	15.0	569.1	0.4	1650.4	**3688.4**	**23.4**
مجموعة الدول الآسيوية	100.9	1854.6	25.0	166.6	50.0	1907.3	**4104.4**	**26.0**
مجموعة دول أمريكا اللاتينية	23.0	-	50.0	29.1	-	176.0	**278.1**	**1.8**
مجموعة الدول الأخرى	49.0	-	-	-	-	1045.5	**1094.5**	**6.9**
هيئات ومنظمات	0.6	118.0	-	***	-	109.1	**227.7**	**1.5**

* تمثل التزامات المؤسسات المانحة طبقا للاتفاقيات التي تم توقيعها مع الجهات المستفيدة.

** تشمل خدمات الصحة والتعليم والإسكان ودعم موازين المدفوعات.

*** أقل من 0.1 في المائة.

المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

ملحق (3/11) : المجموع التراكمي للعمليات التمويلية لمؤسسات مجموعة التنسيق*

حسب مجموعات الدول المستفيدة كما هو في 2022/12/31

(مليون دولار)

	صندوق أبوظبي	المصرف العربي	الصندوق العربي	الأجفند	صندوق النقد العربي	البنك الإسلامي	الصندوق الكويتي	صندوق الأوبك	صندوق قطر**	الصندوق السعودي	المجموع	حصص مجموعات الدول (%)
المجموع التراكمي الكلي	**13850**	**8097**	**37670**	**46**	**12781**	**117992**	**26521**	**23164**	**3280**	**25838**	**269240**	**100.0**
حصص المؤسسات (%)	**5.1**	**3.0**	**14.0**	***	**4.7**	**43.8**	**9.9**	**8.6**	**1.2**	**9.6**	**100.0**	
مجموعة الدول العربية	7844	10	37670	22	12781	43644	14970	4138	2210	14574	**137862**	**51.2**
مجموعة الدول الأفريقية	1131	8048	-	3	-	22697	4766	8224	158	4085	**49111**	**18.2**
مجموعة الدول الآسيوية	1552	-	-	1	-	49258	5151	6658	114	6536	**69270**	**25.7**
مجموعة دول أمريكا اللاتينية	365	-	-	-	-	370	874	3512	18	218	**5356**	**2.0**
مجموعة الدول الأخرى	2903	-	-	-	-	758	536	518	88	395	**5198**	**1.9**
هيئات ومنظمات	56	39	-	20	-	1265	224	116	693	30	**2443**	**0.9**

* بدأت عمليات الصندوق الكويتي في عام 1962 ، بينما يتراوح بدء عمليات المؤسسات التمويلية الأخرى بين عامي 1974 و 1978، وتمثل مبالغ العمليات التمويلية التزامات المؤسسات المانحة طبقا للاتفاقيات التي تم توقيعها مع الجهات المستفيدة.

** بدأ تسجيل عمليات صندوق قطر للتنمية من عام 2017.

*** أقل من 0.1 في المائة.

المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

ملحق (4/11) : التوزيع القطاعي للمجموع التراكمي للعمليات التمويلية لمؤسسات مجموعة التنسيق حسب مجموعات الدول المستفيدة *

كما فى 2022/12/31

(مليون دولار)

	النقل والاتصالات	الطاقة (كهرباء نفط وغاز)	المياه والصرف الصحي	الزراعة والثروة الحيوانية	الصناعة والتعدين	قطاعات أخرى**	المجموع الكلي	النسبة المئوية (%)
المجموع التراكمي الكلي	**50419**	**79395**	**20207**	**29393**	**13891**	**75934**	**269240**	**100.0**
حصص القطاعات (%)	**18.7**	**29.5**	**7.5**	**10.9**	**5.2**	**28.2**	**100.0**	
مجموعة الدول العربية	23723	42097	12934	14789	8878	35441	**137862**	**51.2**
مجموعة الدول الأفريقية	14490	8253	3152	8007	757	14452	**49111**	**18.2**
مجموعة الدول الآسيوية	9605	27914	2906	5961	4201	18684	**69270**	**25.7**
مجموعة دول أمريكا اللاتينية	1204	907	1066	373	30	1777	**5356**	**2.0**
مجموعة الدول الأخرى	1394	85	148	225	26	3320	**5198**	**1.9**
هيئات ومنظمات	3	140	1	38	-	2261	**2443**	**0.9**

* تمثل التزامات المؤسسات المانحة طبقا للاتفاقيات التي تم توقيعها مع الجهات المستفيدة.

** تشمل خدمات الصحة والتعليم والإسكان ودعم موازين المدفوعات.

المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

ملحق (5/11): المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة للدول العربية من جميع المصادر (صافي السحب)

(1990 - 2021)

(مليون دولار)

	1994-1990	1999-1995	2004-2000	2009-2005	2010	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	التوزيع النسبي (%) 2021	نسبة التغير% 2020-2021	الإجمالي 1990-2021	التوزيع النسبي (%) 1990-2021
المجموع الكلي للدول النامية	**299,099.9**	**269,025.0**	**312,268.1**	**579,424.7**	**129,264.0**	**146,745.4**	**158,810.9**	**165,081.1**	**167,562.1**	**163,492.8**	**195,209.5**	**203,692.6**		**4.3**	**3,374,268.0**	
مجموع الدول العربية (%)	**15.0**	**10.7**	**11.8**	**17.8**	**9.5**	**14.1**	**17.5**	**18.2**	**20.3**	**18.4**	**16.8**	**19.6**			**15.3**	
	44,855.9	**28,891.6**	**36,968.0**	**102,963.6**	**12,318.0**	**20,726.8**	**27,757.4**	**30,002.8**	**33,943.0**	**30,092.4**	**32,817.3**	**39,946.9**	**100.0**	**21.7**	**514,740.3**	**100.0**
الأ ر د ن	2164.7	2349.1	3387.4	3357.9	954.8	2141.1	2728.0	2979.7	2526.1	2689.9	3114.5	3447.2	8.6	10.7	38,058.0	7.39
الإمـــارات	-25.7	23.2	22.1	...	...	...	...	...	...	...	...	...	-	-	19.6	0.004
البحريـــن	386.0	274.0	318.7	...	...	...	...	...	...	...	...	...	-	-	978.7	0.19
تونـــس	1473.9	791.6	1514.4	1992.8	550.2	495.9	646.8	811.9	806.8	979.1	975.1	1093.6	2.7	12.1	15,708.2	3.05
الجزائـــر	1777.0	1426.2	1302.2	1623.1	201.3	71.1	144.6	174.7	144.6	172.0	209.9	214.4	0.5	2.2	8,165.7	1.59
جيبوتـــي	678.9	444.1	349.6	609.4	132.0	173.4	185.4	142.6	179.2	262.5	259.3	175.9	0.4	-32.2	4,196.5	0.82
الســعودية	195.0	104.9	92.5	-80.5	...	...	...	...	...	...	...	...	-	-	311.9	0.06
الســودان	3125.4	1050.0	2353.8	10909.1	2025.9	969.7	809.1	862.4	967.6	1535.4	2349.3	3821.5	9.6	62.7	36,270.1	7.05
ســورية	2266.8	1146.5	610.7	544.7	131.1	4920.5	8899.8	10427.9	9997.0	10129.3	10039.0	9693.0	24.3	-3.4	78,594.0	15.27
الصومـال	2760.9	552.7	814.9	2454.5	505.7	1260.6	1183.6	1760.4	1575.2	1719.7	3042.9	2407.3	6.0	-20.9	24,285.6	4.72
العـــراق	1197.0	1086.9	7225.6	52815.4	2178.3	1482.9	2287.9	2907.5	2300.6	2091.0	2359.5	1810.7	4.5	-23.3	85,867.7	16.68
عُمـــان	262.1	269.9	179.5	491.2	-21.6	...	...	...	...	...	...	...	-	-	1,181.1	0.23
فلسطيـــن	723.3	2775.2	5209.9	9490.4	2512.6	1872.2	2401.7	2147.2	2296.2	2295.7	2033.4	2160.3	5.4	6.2	45,449.0	8.83
قطـــر	10.1	10.9	8.1	...	...	...	...	...	...	...	...	...	-	-	29.1	0.01
القمـــر	249.0	164.9	129.3	191.8	69.9	65.8	53.8	67.2	91.0	73.5	132.2	153.6	0.4	16.2	1,755.2	0.34
الكويـــت	20.1	19.6	18.1	...	...	...	...	...	...	...	...	...	-	-	57.8	0.01
لبنـــان	893.8	1103.0	1383.1	3690.2	445.1	965.6	1129.3	1303.0	1422.3	1236.5	1421.7	1399.3	3.5	-1.6	19,011.8	3.69
ليبيـــا	62.4	21.0	15.4	196.0	7.6	157.4	179.5	431.9	303.5	294.2	296.2	343.6	0.9	16.0	3,368.0	0.65
مصـــر	19158.3	9735.1	6314.0	5771.9	599.2	2524.5	2437.4	33.1	2080.9	1706.4	1561.8	7941.3	19.9	408.5	71,151.0	13.82
المغـــرب	4773.6	2817.7	2667.7	5513.1	985.5	1518.3	2062.3	2427.7	818.3	751.8	1828.6	966.2	2.4	-47.2	34,287.3	6.66
موريتانيـا	1257.1	1123.8	1261.4	1585.6	373.6	329.5	307.3	291.7	448.4	396.6	645.6	429.2	1.1	-33.5	9,796.8	1.90
اليمـــن	1446.2	1601.3	1789.6	1807.0	667.1	1778.4	2301.1	3234.0	7985.4	3758.9	2548.3	3889.7	9.7	52.6	36,197.1	7.03

المصدر : منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، قاعدة البيانات ابريل 2023 .

... غير متوافر

ملحق (1/13): المؤشرات الاقتصادية الرئيسة لفلسطين (2022-2018)

(مليون دولار أمريكي)

البيـــــــــــــــان	2018	2019	2020	2021	2022*
السكان (بالألف)	4,854	4,977	5,101	5,227	5,355
القوة العاملة (بالألف) **	1,255	1,290	1,217	1,338	1,529
عدد العاملين (بالألف)	919	951	886	968	1,069
معدل البطالة (%)	26.8	26.3	27.2	27.6	24.0
توزيع العمالة الفلسطينية على القطاعات (%)					
الزراعة (%)	6.3	6.1	6.4	6.7	6.3
الصناعة (%)	13.0	12.3	13.3	12.4	13.0
البناء والتشييد (%)	17.7	17.4	16.8	18.8	18.8
الخدمات والفروع الاخرى (%)	63.0	64.2	63.6	62.1	61.9
الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	16,276.6	17,133.5	15,531.7	18,109.0	19,112.0
الناتج القومي الاجمالي بالأسعار الجارية	19,063.9	20,164.3	18,024.4	21,736.3	23,114.0
نصيب الفرد من الناتج المحلي (بالدولار)	3,353.2	3,442.5	3,044.8	3,464.5	3,569.0
نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي (بالدولار)	3,197.4	3,241.0	2,913.6	3,015.5	3,086.8
نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي (بالدولار)	3,353.2	3,442.5	3,044.8	3,464.5	4,316.3
مساهمة القطاعات الاقتصادية فى الناتج المحلي (%)					
الزراعة (%)	3.5	7.1	7.1	6.3	6.0
الصناعة (%)	13.2	12.9	13.0	11.5	10.6
البناء والتشييد (%)	6.1	5.6	4.1	4.9	4.5
الخدماتالانتاجية والإجتماعية (%)	60.0	59.5	60.8	60.7	59.3
إجمالي الإستهلاك	16,889.0	17,328.8	17,437.7	20,454.1	23,375.4
نسبة الإستهلاك الى الناتج المحلي الاجمالي (%)	103.8	101.1	112.3	112.9	122.3
إجمالي الاستثمار	4,610.6	4,592.0	3,774.8	4,609.0	5,066.5
نسبة الإستثمار الى الناتج المحلي الاجمالي (%)	28.3	26.8	24.3	25.5	26.5

* بيانات أولية.

** بيانات القوى العاملة تشمل مدينة القدس المحتلة، بينما البيانات الأخرى لا تشملها.

المصدر: استبيان تقرير الاقتصادي العربي الموحد 2023، وسلطة النقد الفلسطينية بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للاحصاء ووزارة المالية - فلسطين.

تابع ملحق (1/13) : المؤشرات الاقتصادية الرئيسة لفلسطين (2018-2022)

(مليون دولار أمريكي)

البيـــــــــــــان	2018	2019	2020	2021	2022*
صادرات السلع والخدمات	2,598.0	2,659.3	2,385.3	3,140.3	3,543.7
واردات السلع والخدمات	9,023.7	9,161.7	8,065.7	10,094.4	12,873.6
فجوة الموارد	6,426-	6,502-	5,680-	6,954-	9,329.9 -
نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الاجمالي (%)	16.0	15.5	15.4	17.3	18.5
نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الاجمالي (%)	55.4	53.5	51.9	55.7	67.4
إجمالي النفقات العامة وصافي الاقراض	3,936.2	4,726.5	5,128.1	5,869.3	5,343.1
النفقات الرأسمالية	277.0	465.4	432.8	414.4	476.0
نسبة النفقات الرأسمالية الى الموازنة (%)	7.0	9.8	8.4	7.1	8.9
النفقات الجارية	3,391.0	3,941.5	4,344.1	5,082.1	4,501.9
نسبة النفقات الجارية إلى الموازنة (%)	86.1	83.4	84.7	86.6	84.3
توزيع النفقات الجارية (%)					
رواتب حكومية (%)	43.3	42.5	41.8	46.7	47.5
نفقات غير الأجور (%)	48.3	48.1	49.1	38.6	37.2
نفقات تشغيلية (%)	…	…	…	…	…
اجمالي الايرادات العامة والمنح	4,108.7	3,728.1	3,788.2	4,558.9	5,172.8
الايرادات الجارية	3,462.5	3,338.8	3,430.0	4,236.9	4,828.4
ايرادات ضريبية (بما فيها ايرادات المقاصة)	3,093.5	2,982.5	3,100.1	3,877.1	4,461.4
إيرادات غير ضريبية	432.8	356.3	330.0	361.0	367.0
المنح ، ومنها:	664.8	492.1	330.2	321.0	344.8
منح لدعم الموازنة	506.4	495.9	246.2	189.4	239.9
منح لدعم المشاريع التطويرية	158.4	3.7 -	84.0	131.6	104.9
فائض/عجز الموازنة	172	998-	1,340-	1,310-	170-
الدين العام الخارجي	2.369.5	2.795.2	3,649.3	3,848.0	3,543
إجمالي الموجودات	15,797.8	16,907.1	18,839.8	21,673.0	22,930.0
ودائع العملاء المقيمين	11,393.3	12,535.2	14,605.0	16,421.0	16,790.0
التسهيلات الإئتمانية منها :	8,274.3	9,072.1	10,444.4	11,203.5	11,430.0
للقطاع الخاص	7,298.5	7,680.7	8,122.0	8,254.5	8,300.0

(...) غير متوفر.

* بيانات أولية.

المصدر: استبيان تقرير الاقتصادي العربي الموحد 2023، وسلطة النقد الفلسطينية بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للاحصاء ووزارة المالية - فلسطين.